



الجزء الاول

من تاج العلامه الشيخ

ابن مزين الدين الجصى الشافعى المتوفى
سنة ١٠٦١ على شرح العلامة الشهاب أحمد بن الجباله رحمه الله
ابن أحمد بن على الفا كسى المسمى بمصيب الندا على
المقدمة المسماة بقطر الندى ويلى الصدى لمؤلفها
سيويه زمانه أبى محمد عبد الله بن
يوسف بن هشام الأنصارى
المتوفى سنة ٧٦٢

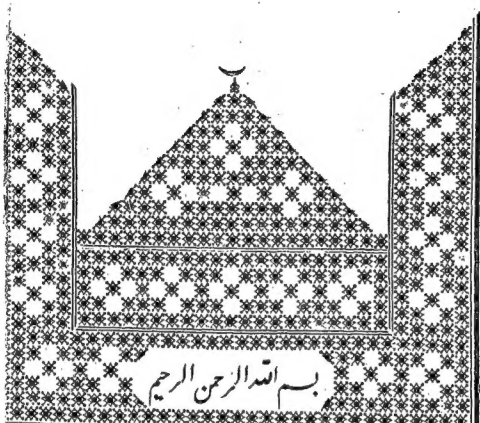
نفع الله بهم
أمين

«وهماسها شرح الفا كسى المذكور للمصنف بمصيب الندا على
المقدمة المسماة بقطر الندى»

(طبع بالمطبعة الميمنية)

(على نفقة أصحابها مصطفى الباقى الحلوى وأخوه بكرى ومعه)

بمصر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يحب من تحاه القاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاءه والصلوة والسلام على من رفته الله على
 الافاضل ونضه علماء التميز الحق من الباطل سيدنا محمد واسطة قفلة الانبياء الكرام ودره تاج وديار
 الاسماء العظام وعلى آله وصحبه الائمة الاعلام ما ما كثر قطر الندى القواكه الجنة تنضب العمام (وبعد
 فقول القمير لرحمة رب العالمين يس من زين الدين العلي الجصى صاحبنا الله وبلغنا ما يشاءه افي والله ان
 التي لا تحصى الى العبد والمثني التي لا يضبطها رسم فضلا عن حد ممن دب من العلوم في حجرها وارثنا
 انا وبقدرها والتقط من محيط بحرها ينم حرها واقطف من رياضها بايع زهرها واستنق في افق
 يدورها وزهرها قد سويتها ببرد الشياح القشيب وصمرت لاجلها كل حبيب صبا قاي تحو هازم
 الصبا في الحوى وانى هو لها قبل ان أعرف الهوى نيم النوى الذي هو نيمه قلدتها وأول حريد
 وبيت قصيدتها فقد بذلت الجهد في تحصيل مباحثه النفيسة واستفدت في صيد شوارده الاعضاء الزبيب
 ولما فتح الله الكريم بما يسر تحصيله بفضله العليم ومشيى بحوهر أبحاث أنفس من عقود الجواهر
 وتحقق في حقيقات آمج من رياض الازاهر أودت جع ذلك خوفنا من الضياع ولينعم به الانتفا
 والهمى الله جبل جلاله وتزهت عن الاحياء آلاه أن أطر زينت القوائد وأوسع تلك الفرائد
 شرح القفل القاضى للودعى واليب الالى عبد الله من أحد من على الشهر بالقاكى ومن الله أسمة
 الصواب في القول والعمل والجماع من الزين والزل وأساه بلوغ القصد والامل الله على ذلك قد
 وبالإله جذر ونصبت ما يتعلق بالشرح المذكور من خواشنى العلامة الهمام الولى العارف بالله تعالى
 مولانا الشيخ أبي بكر الشنوفى رحمه الله آمين التي وصل فيها الباب الجلال مع أبحاث نفيسة فجمعتها
 وفوائد شريفة تهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله
 الراجع من الخفض لعز وسلطانه لا يخفى ما فيه ونظائر الامة من براعة الاستبلال وبيان الفعل الحمود
 عليه والتبيين على استحقاق الحمد على الصفات كالذات يحصل الحمد التفصيلي واللام في قوله لعز وسلطانه

وصلى الله على سيدنا محمد
 خاتم النبيين والمرسلين وآله
 وصحبه أجمعين * الحمد لله
 الراجع من الخفض لعز
 وسلطانه

لاصله لا تخف من لان التخف من الصفة عبادة له ولا يعبدا لالذات وقدمت بعضهم بقائه التراف من قولهم سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته وقال قوم يجوز هذا الاطلاق قال القرافي وهو الصحيح وعظمته الله هو المجموع من الذات والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الله وهو الذي يجب توحده والتواضع اليه آخر ما اطلقه في كتاب الفرق ومنه وان أراد صفة واحدة من صفات الله تعالى وانما حصل التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما كان كقوله هو الظاهر وان أراد بالتواضع غير العبادة وهو القهر والاضطلال واداة الله تعالى وقضائه وقدره فهذا ايضا معنى صحيح انتهى وبقي عليه ان عمل المنع اذا جعلت الامر صلة تواضع وان جعلت لتعطل فهو معنى صحيح والعز لخلاف الذل والسلطان الخفة والبرهان **(قوله المفيض على من نجاه)** من افاض الانام سلا لا من افاض الماء اذا كثر كما يوصيه صنيع المحسن وقد اخرجنا في الواهب ما زاد على موضعه فقال من جوانبه لا ياتي الامر فزع معائب ولا يخفى بطلانه وبالجملة فالمفيض مستعار للواهب استعارة تبعية بان اعتبار التشبيه بين الواهب أي اسد دار الواهب وبين الاضاعة ثم اشتق من الاضاعة مفيض ولا بشكل اطلاق المفيض عليه تعالى من ان اسماءه وصفاته وقبضته على الاصغر لان يحمل الخلف اطلاق القطع على ذاته لا اطلاقه على مفهوم صادق عليه والفرق واضح وان خفي على كثير من الناس والعفو ترك عقوبة المجرم والاستغناء به عدم المؤاخظة والفرق ان استمر ما صدر من نقص ولا يستدعي سبق ذنب ولو قال معائب جوده وامثاله كان انسيبا قبله وان كان ساقطه وجهه وان من شأن الكريم العفو عن المذنبين وفي اراد الصفات مسرودة بلا عاطف تنبيه على استعجال كل صفة على حاليها **(قوله الغني واسع فضله)** من اضافة الصفة الى موصوفها وسعة الشيء كثرة اجزائه ومساحته فسعة الفضل كثرة تعلقاته مجازا والجود كمال السعدفة تعالى مبدأ افادتها بيقين لا ينبغي للعرض فهو اخس من الاحسان **(قوله والصلاة الخ)** ان الفصل بين جاتي السجدة والجلدة تنبها على استقلال كل المقصودية لا ابتداء بخلاف الصلاة لانه لم يطلبها ابتداء **(قوله على سيدنا)** فيه استعمال السبق غير الله تعالى والخصم جواز دليل وسد وحضورا وقيل لا يطلق الا على الله وقيل بمنع اطلاقه عليه وحكى عن مالك والسيد المتولى السوادى اجماعة الكثيرة والذي ينفرد قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الخلف الذي لانه متفرغ بعبادة على الكريم وعلى المالك **(قوله من خلاصة العرب)** يعني قرشها سميا **(قوله بالآيات والمعجزات)** لا بعد ان مراد آيات القرآن فيكون عطف المعجزات الشامل لجمعه بالعطف عام على خاص ويحتمل ان المراد بالآيات العلامات على نبوته سواء كانت دعوى النبوة او لا فالعطف على عكس ما قبله **(قوله الجمة)** أي الكثير وقفيه نعت الجمع بالمفرد وهو ساكن في جمع بالاعتقالات والافصح المطابقة لجمع العاقل مطلقا بخلاف جمع الكثرة كما لا يعقل فالافصح فيه الافراد **(قوله العباد)** جمع تعبده هو يقال على اضر بها وهو المقصود هنا تعبدا لا بعبادة هو المعنى بقوله الآتي الرحمن عبدا **(قوله وبيان احكامهم)** تفسير لتمييز احوال العباد من الخلو والحرمة تفسير الاحكام وشمل متعلقات الاحكام كلها اذا خلل ضد الحرام في تناولوا الواسع والمندوب والمباح والمنكروه ويخالف الاولى في تناول النعيم والحرام والباطل يتناول تناول الحكم لها **(قوله وعبته بصفاته)** أي وصفها بعبدها يا أيها النبي ان ازل سلا لا **(قوله نقطة)** أي بان ينطق على الله عليه وسلم بذلك لان نقطة مصدر مجرر فالصبر مضاف الى فاعله وينبغي تقدير مضاف أي خلق خلقه وهو مصدر مضاف بالمفعول بعد حذف الفاعل أي خلق الله تعالى من خلق الله تعالى حيث قال أي جعل الله اطقا فهو مصدر مضاف لمفعوله **(قوله بفضل الخطاب)** اشار الى القرآن والفضل التمييز ويقال للكلام الذين فصل معنى مفصول لانه يقتضيه من يتخلط به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاضل لفصله بين الحق والباطل والصواب والخطأ **(قوله عروا)** أي عطف عروا أو عطفنا عاروا فاعروا وهو مفعول سلا **(قوله كآخر)** أي بقوله وما ارسلنا الارجح

المفيض على من نجاه
وقصد معائب عصفوه
وغفراته الغني واسع فضله
من افتقر لجوده واتصانه
الفاعل لما يشاء فلامعاين
في فضله ولا يماثل في شأنه
والصلاوة السلام على سيدنا
محمد الذي بعثه الله من خلاصة
العرب بالآيات والمعجزات
الجبوت وعبه لتمييز احوال
العباد ببيان احكامهم في
الكل والكد ذلك بنقطة
بفضل الخطاب والحكمة
الخلو والحرمة وقفيه بصفاته
وعطف على الانام عروا
بارساله فكان كآخر العبادين
وجنة وخص من آمن به
فجعل له بدل الحسنه

العالمين قال السيد الصفي لم يتعروا البيان في الغضبة وقد قدس من بعثته أن لا يؤمن به قوم
فيهم وليس يحصر نظر الى العموم بالعرض اذا لا تقيحند دخول اداة الحصر على ما يقيد العموم
لاعلى الرجة فبقال الارسال الارجسة العالم لانهم لا ينحل على ما يؤيد اثباته ويجيب بان المقصود بالذات
الرجة والغضب التبعية بل في حكم الصدم فالحصر فيه امبالغة وان المعنى لاجل الرجة على الشكل
لا الغضب على الشكل اولاجل الرجة عليهم في الجملة ويكتفي في الطائفة اثبات الرجة (قوله عشرة امثالها)
أي حزم عشر حسنة امثالها وهذا مأخوذ من الآية الشر بفسه وهي وان نزلت في الذين آمنوا بعد
العصر وضعت لهم الحسنة بعشر امثالها والمهاجر بن سبعة مائة لكن الظاهر عوم من جاء عوم الحسنة
وحصر العدد فيما ذكر كفي النهر (قوله فصل لامة الخ) دليله وما جعل عليكم في الدين من حرج أي ضيق
بتكليف ما شق عليكم القيام به وقد وضع عن هذه الامة التكليف الشاقة كقرض موضع الصلابة
والفوائد جمع فائدة وهي لغتها استفيد من علم او مال او مطالعة لآية ترتفع الفعل من المصلحة من حيث
هو كذلك ومجيب فائدة تتعلق الفوائد بها (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) كرو الصلاة اطوارا
لظلمة صلى الله عليه وسلم وجعابن الجملة الاممية والفعلية لافادة الاولى الثبات والوام والثبات
التعدد والحدوث والمطابق بمجمله الصلاة امر لا بد على ما حصل له في كل وقتان نعمه تعالى لانه لها
ففيه خدق او استعمال العام في الخاص بقرينة ان طالب الحاصل غير معقول (قوله المقتفين) أي
المتبعين من الاقتفاء وهو الاتباع يقال اقتفيت أثره أي اتبعته فهو متعد بنفسه الى الواحد (قوله لا وضع
المسالك) الامم فيه زائدة لتقوية العمل (قوله صلاة وسلاما) منصوبان على التفعولية المطابقة لصلى
وسلم المذكورين على ما في بعض النسخ وفي بعضها اسقاط وسلم فسلاما منصوب بمحذوف على القول بجواز
حذف عامل المصدر الماؤ كدو شعله فطلق مسجونا وعطف سلاما محذوف على ما قبله من عطف الجمل وقوله
دائم نعم لهما مقطوع لاختلاف معنى عاملهما لكن يلزم قطع نعمت الذكر مع انه لم يسبقه نعمت آخر
وقوله عند حبات نعم مقطوع كذلك لثباته ولتجر به الاضافة الى الضاف لعرفته وتكرار النعوت لاجل من
غيره دائم لان شرط الحال التذكير وازا قراد مع ان النعوت متعدد لجوده والنعت بالجملة لانه مصدر
للاية اسم معدود ونسب الرضى على النعت بالجملة اذا كان اسم عدد لان عدد ليس من أسماء العدد الاقرب
ان عددا منه وب على الظرفية على حذف مضاف أي قدر عدد فتأمل هذا ويحصل الا في مثل هذه الصيغة
أخرى لا بد على احسين اقتصر على مجرد الصلاة والسلام لكن لا يصل الى مرتبة من عد الصلاة والسلام بذلك
التقدير (قوله لطيف) من الطائفة وهي في الاصطلاح رقة القوام او كونه شافا لا يحجب البصر عن ادراك
ما وراءه والمراد به انما ينحصر صغيرا اذ كون الشيء شافا بسبب قلة اجزائه وصغر حجمه فاطلق اسم السبب
على السبب ومن قال المراد قيق لا يندى اليه الا بغير دقيق فهو مجاز مرسل وكان العلاقة هنا الز و في
الجملة لان من شأن قيق القوام والشفاف ان لا يدرك الا بغير دقيق يدعى انه يكفي في العلاقة سائق
الز وم وفيه ان مطلق الز وم قد مشترك بين مطلق العلاقات فلا بد من بيان جهة الز وم ثم ان النظر الذي
لا يندى الى دقيق المسائل الابه يحسن التفكير والنظر الذي يبرلر قيق الخيم يحسن البصر (قوله على
للقائمة) معاملة مقدمة نظرا الى انها ليست مقصودة لانهما بل لضبط كلام الله تعالى ومايات (قوله في
العربية) أي في علم العربية كفي بعض النسخ وهو علم يجتري به عن الخلق في كلام العرب بانها أول كتابة
و ينقسم الى اثني عشر قسما والمراد هنا علم النحو (قوله العالم) صفة المقدمة بناء على تجوز ان يقدر
المتعلق معرفة أي المنسوبة للعالم وهو المناسب لقوله الموضوع عقول الراعية على الوصف الم اذ فيه الثبوت
حرف ترفع لامر موصولة فلا يلزم من تقيد بالعرف حذف الوصول الاسمي وبعض البسطة وقاعدة ان
الظرف كالجملة بعد المعرفة اذا قدر المتعلق فعلا ويجوز تقديره مشترك فيكون حالا اذا ما مع من ذلك هنا
وان امتنع فيضرب بما يلزم في معنى الخلال من البتة ادعى ما فيه ويجوز أن يكون ظرفا لغوا المقدمة وان لم

عشرة امثالها انما
تجوده وما اعلم فصل لامة
به تسهيل الفوائد بعد
الصورة عوم موصولا بالسعادة
الايدى والامن من العذاب
والعقوبة صلى الله عليه
وعلى آله واصحابه المقتفين
لا وضع المسالك آية الهدى
صلاة وسلاما دائما بعد
حبات الارض وقطر الندى
(أما بعد) فهذا شرح
لطيف وضعته على المقدمة
الموضوعة في علم العربية
المسماة بقطر الندى ويل
المدى لعالم

ووجه ما في صدرى على ما جوزه بعضهم من أعمال القسمة والبناء والخلق في القلوب غير ما ذهب المصنف
 شامة لتضمنها معنى الحصول والكون **(قوله الحق)** من التحقيق وهو إثبات المسائل باللائل القطعية
 وإطلاق على العلم بالاشياء على ما هي عليه وعلى بيان حقيقة الشيء على الوجه الحق **(قوله والامام)** من أمك
 أي صار أمك أي قدما لك وهو المقتضى به والتبع وقال أمهم مرة ممدودة ومع شدة دواصله أمم كقارب
 فأدغم الميم في الهمزة والواو وجعه امام فامام يكون مفردا وجمعاً كالقوس فلا حاجة إلى ما كتبه بعضهم
 في قوله تعالى واجعلنا للمتقين إماما **(قوله اللديق)** من التديق وهو إثبات دليل المسئلة بدليل آخر في
 ذكره بعد الحق وقوله يطلق على إمعان النظر والفحص على القوامض وعلى بيان حقيقة الاشياء على
 وجه الحق **(قوله امام هذه الصنعة)** يدل بمحاكاة بدل معرفة فمن معرفة لتخصيصه بالاشارة لفرقة تخلص على
 حد بالانصاف واستيعوا العلم ان لم يتعلق بكيفية عمل كان مقصودا في نفسه وخص باسم العلوان تعلق بكيفية
 عمل كان المقصود منه ذلك العمل وبسمى صنعة في عرف الخاص في تقسم إلى قسمين قسم يمكن حصوله
 بمجرد النظر كالطب وقسم لا يحصل إلا بالزوال كالحياطة ويختص هذا بالصناعة في عرف العامة **(قوله)**
 شمر يمت أي طرقتا وما كتمت في سرها لثباته والمزاد فاذ صرنا فيها **(قوله جلال الدين)** قدم القلب
 لاشتهاره فهو على حد السمع يعني أوجها على اصطلاح المؤرخين ثم إن الشارح عكس كنية المصنف واسمه
 على ما في النسخ أن كنيته أبو محمد واسمه عبد الله **(قوله رجا الله عليه)** جلة خبره لفظا ناشية بمعنى قصد
 به الله المصنف بعد الشاعلية على ما يلزم من كمال الاختلاف من الشنا والاعمال من الشارح المصنف
 لا عتارفه بالفضل وأتى به اسمية لظاهر الرغبة في الثبات والولام وشبهة تتفاوت بالاجابة وان كان الأصل
 في الدعاء لفظا لا **(قوله يتشكل)** نسبة التشكل إلى الشرح مجازية طرقاتها الحقيقية والنسبة الحقيقية
 للشارح ويجعل التورق في المسند يجعله جزاء مراد أو استعارة تبعية في المسند اليه يجعله استعارة بالكتابة
 وإثبات التشكل في تحصيل أو تقرر أو تفرز لا يتلحق على العارف به ولا يفيد غيره **(قوله جعل الغافل)** أي فك
 ترا كيبا يبين الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك في الكلام استعارة أصلية لتبسيه الفلك
 باطل وأطلاق اسم عليه ومكنا بقرنتها تخيلية بأن شبه اللفاظ المقدمة بالاشياء المعقودة والتي حل وأثبت
 لها أصل **(قوله وتبين معانيها)** الظاهر أن يتبين أصل اللفاظ وهو ما قصد صامطاً لأنه يلزم من حل
 اللفاظ المعنى المتقدم بين المعنى فلتدبر **(قوله يمتزا)** حال من فاعل يتشكل **(قوله مع الاتيان)** أي
 معصوماً بالاتيان مجاز كرفع وقاعة موقع الحال وهي تسد في عامل صاحبها الذي هو الضمير المستتر
 يمتزاجا ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في يتشكل فيكون من الحال المترادفة **(قوله دليل المسائل)** جمع
 مسئلة وهي الحكم من حيث يستل عنه أمان حيث أنه يطلب بالدليل أو طلب ومن حيث أنه يعرض عنه
 فمعصوم من حيث أنه يستخرج بالوجه نتيجة من حيث أنه يدعى مدعى وقد تعلق المسئلة على مجموع القضية
 وعليه فالتقدير أحكام المسائل **(قوله وأقبلها)** أي المعلن به فهو بمعنى المفعول ويصح المصدر وهو ذكر
 العلة **(قوله لا يجوز الخلل)** أراد بالخلل الخلل النص عن القدر الذي يتفجع به المعنى المراد أو الاطناب إلى زيادة
 عليه والظاهر أن نسبة الاملال الحقيقي وهو أحداث السائمة وتجزئ النفس لا يتعلق بالاطناب وإنما
 يتعلق بالانتهى في العمل استعارة تبعية **(قوله وعليه أو كل)** أي عليه أعتمد لا على غيره لأن التوكل
 هو الاعتماد على الغير قال الراغب التوكل يقال على وجهين يقال توكلت فلان بمعنى توليته وتوكلت
 عليه بمعنى أعتمدته قال الله تعالى وعلى الله فليتوكل المؤمنون ولا بدعى الحصر ووقع الاعتماد على غيره
 لأن الحصر إضافي بالنسبة إلى الأسماء أو المراد الاعتماد عليه في تحصيل الأسباب وتيسيرها أو التخصيل
 والتيسير مختصاً به تعالى أو أن المقصود بالاعتماد إذا نماهوا الله تعالى والاعتماد على غيره بصوري
 ومعنى اعتمدت على فلان اعتمدت على الله واسطة فلان **(قوله واليه أضرع)** أي أذعن وخضوع
 وقلة قاصداً إليه لأن الأضرع لغة الخلة والخضوع وقد تكرر واستمعنا مع اللفظ في الكتاب العزيز

الحق والامام المدقق
 امام هذه الصنعة
 وعلمها وقاضى شمر يمتزا
 وما كتمها أبي عبد الله جلال
 الدين محمد بن يوسف بن
 هشام الأنصاري رجا الله
 عليه يتشكل جعل الغافل
 وتبين معانيها يمتزجا
 بكما تها مع الاتيان دليل
 المسائل وتعليلها في الغالب
 جانب في الإيجاز الخلل
 والاطناب الملل صاعلي
 التقر بلفهم مقاصدها
 والحصول على جلة ثوابها
 ومعصية يجب النداء إلى
 شرح قطر الندى والله
 أعتمد عليه أو كل واليه
 أضرع

فانتمر الحسنة في السنة اهل الشرع مراد به الدعاء بخير وذلة (قوله ان ينفع) قال الراغب
النفع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير وفده انما قال تعالى ولا تملكون
لانفسهم ضررا ولا نفعا (قوله لوجهه) أي ذاته (قوله القور) هو الخفاء والظفر بالخبر حصول السلامة
(قوله الامل) أي الرأية يقال املت الشيء يخفها له بعد الهز كأي ما كل وأملت بالتشديد أوقله أي
رجونه (قوله اخبر) بكسر هـ من أن على انه تحليل مستأنف وصح النفع أي لانه والوقوف لا يطلق على
غيره تعالى فغير افضل فتقبل على خذ احسن الخالقين أو بمعنى صفة مشبهة وهو استئناف بين وجهه سؤال
النفع منه تعالى كلمة قال لا النفع لا يكون الا بالتوفيق والاعانة على التعلم والتعليم وهو خير موفق أو على
لاختصاص السؤال به (قوله ولا مأمول الاخبره) أي مرجو وخبر لا محذور وخبر مرفوع على البدلية
من محل اسم لا يجوز نصبه على الاستئناء لاعلى البدل من امه الا لا انما تعمل في شكره متشعبة وفي الحصر
ما تقدم في وعاءه أو كل (قوله اعلم) أي بعد زيادة الاقحام واستدراج الاصغار اليه ليقبل عليه السامع
فيتمكن فضل تمكن والا فاعلم بكل ما في الكتاب مطلوب وهو من باب الخطاب العام عموم الشمول كما يستعمل
المشترك في معانيه لا ليدل لانه يقتضي بصيرة وشيرة الشير وهو اصراف المعارف في معنى النكره وتحوّل
أشرك ليصطنع علم وما أشبه ذلك فهو صلي الله عليه وسلم ليس مقصودا بالخطاب ولا هو الخطاب
والمقصود غيره بل الخطاب غام فليس ذلك من مجاز التركيب وهو ما استند فيه الحكم لغير من هو كاطن
(قوله الخوض) أي الشروع (قوله على الوجه الاكل) ذكر وان الشروع مراد بأملية شروع
يتوقف على التصور وجهه ما والتصديق بفائدة تعا على تراخى الدواني في ذلك وشروع على بصيرة ويتوقف
على ما في الشرح وشروع على كمال البصيرة ويتوقف على ذلك وعلى أمور أخرى كان شرف ذلك العلم
ومعرفة واضع وجهه سميت باسمه والظاهر ان مراد الشارح المرتبة الثانية فكان عليه أن ينبه على
عدم الاختصار فيما ذكره (قوله ينبغي له) أي حقه ذلك فلا ينبغي وجوب تصور ذلك عليه (قوله
بعده أو ربه) أي باحدهما لما تارة عنده فيصع توجهه اليه وفي قوله بعده أشكال لان معرفة الحد لا يمكن
الابتعاد الوقوف على جميع المسائل فلا تكون من مقتضيات الشروع كما نقله الشارح في شرح الحدود عن
القلب وجب ان ذلك بالنسبة للواضع للطلاب الذي ذكره أوائل الشروع ذلك فليأمل (قوله
على بصيرة) أي نفس بصيرة أي شديدة الابصار ويحتمل انه مصدر بمعنى بصيرا فلو تصور به امر علم
ككونه شيئا فاعلم به وغيره (قوله في طلبه) أي الشروع فيه أو بالطلب السابق على الشروع
فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلا بالتصور وجوبا فان طلبه العلم بوجه محال (قوله من
عيانه) المتن الظاهر وهو قوام البدن تبنى عليه سائر أعضائه ويستعار لامل العلم وهو أفعال مسائله
اذ به تقوم نكته ولطائفه وضافه من ان عيانه يمانية أي مركب طرقة لا يمتدى سالكها لان الاعمال
لا يمتدى غيره للظن وقيل عيانه صفة تخلف أي من ناطقة عيانه والعشواء ناطقة بصره واسودت في مرة
وتصبي أخرى وضاف الخطب الرا كيدوان كان صفة للناقة على بقدر حذق من صوفى بما لان فصل
الباية اضاف لرا كيدوا لعل وجه التشبيه يند مع ان التشبيه في الظاهر أقوى وذلك لعدم اشتداد
العيان بالكلية المقصود ان خطب العشواء لا يند لعدم توفيقها في الحركة وجه التشبيه هنا هو الخطب اذ
التقدير خطبها من خطب العشواء توجه التشبيه أظهر (قوله وان يعرف موضوعه) عبر ولا
بالتصور وهنا بالعرفه إشارة الى انه لا يكفي تصور الموضوع بل التصديق بموضوعه (قوله عن عوارضه
الذاتية) العارض هو الخارج عن الشيء المحمول عليه والعوارض الذاتية التي تلحق الشيء ذاته كالحق
الادراك للانسان بالقوة أو غير متسواه كان أهم كالتحيز للاتحيز لانسان لانه جسم وأمسأله كالتسليم
الاتحيز لانسان لانه ملهى أو لا يخرج عنه مسأله كالحق التشبه لانسان لانه مدرك لأمنا لمقتضى الامر
خارج أهم كالحركة للاتحيز لا يشبه لانه جسم أو أخص كالمضجك العارض للشيء لانسان أو مبان

وأول سهل ان ينفع به
طالبه وأن يجعله خالصا
لوجهه النكره وسبيل الفوز
بعتات النعم وأن يبلغني
أحسن الامل ووقوفني في
القول والعمل انه خير وفق
وعين لارب خبره ولا مأمول
الاخبره (مقدمة) اعلم ان
من اراد الخوض في علم من
العلوم على الوجه الاكل
ينبغي له أن يتصور أولا
حقيقته بعده أو ربه
ليكون على بصيرة في طلبه
فان من ركب من عيانه
خطب خطب عشواء وان
يعرف موضوعه وهو
ما يبحث في ذلك العلم من
عوارضه الذاتية اللاحقة

كالطراوة العارضة للماه بسبب النار فعارض غير بمعنى الصنوع اعراض الموضوع الذاتية جعلها عليه
 نحو الكلمات الثلاث اسم وفعل وحرف وأعلى جرت نحو الكلمة أمامه مرة أو مبنية وأعلى نوعه نحو الحروف
 كلها مبنية وأعلى اعراض النوع نحو المرب المار فروع أو منصوب ويجوز (قوله وان يعرف غايته الخ)
 قال السيد رحمه الله الشروع في العلم فعل اختيارى فلا بد أن يعلم أن ذلك العلم فائتقوا والاشتغال
 الشروع فيه كإين في موضعه ولا بد أن تكون تلك الفائدة معتد بها بالنظر إلى الشقة التي تكون في
 تحصيل ذلك العلم والألكان شروعه عليه وطوله بعد ان شاعره فلو بذلك يفتقر جده قطعاً ولا بد أن تكون
 تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم أقول لم يكن إياها بل جعل الاعتقاد فيها بعد الشروع
 فيه ليعلم المناسبة فيصير سعيه في تحصيله عبثاً في نظرهم وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المرتبطة عليه فإنه يكمل
 رغبته فيه ويدل في تحصيله كإحقيقه ويزاد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك
 الفائدة انتهى به يعلم حكمه قول الشارح وان يعرف دون يتصور وتعليقه بل على أن المراد أن يعرف
 أنها فائدة معتد بها أو أمارة أن فائدة معتد بها لا يمكن الشروع دونها على ما قاله السيد وان نزع في ذلك
 فهي مما يتوقف عليه أصل الشروع كس (قوله علم بأصول الخ) المراد بالعلم هنا الأدراك كإحقيق المعنى
 الأصلي وإن أطلق على الملكة والمسائل لقوله بأصول وأتى بالله لأنه يقال علمه وعلم به أو ضمن معنى
 الاحاطة وهي جمع أصل وهو القاعدة والنايط والمقانون ألفاظ مترادفة والمراد بأحوالها وأخر
 الأمور العارضة ونخرج ذلك من هذا الضوء الصرف حتى الفعلا تها يعرف فيها نفس الابنية لا أحوالها
 وأما الصرف فخرج به ما يعرف به أحوال الغير إلا من أبنية الكلام وفي ما يعرف به ذلك كالقلب
 والادغام والتعقيد إذا كانت في الأتخاف أو حجه بقوله أعراباً بنام معنى التعريف علم بقواعد
 ليستنبط منها ذلك كالتجربة في معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد وجد
 منها أمكن أن يعرف به ذلك العلم لأنها تحصل بجهة التسلل لأن وجودها لا يتأثر به بحال الاستغراق عرقي
 والمراد أمكن المعرفة لا المعرفة بالفعل وعبروا بالعلم وأتينا بالمعرفة لأن الأصول أمور كلية تنطبق على
 ما تحتها من الجزئيات لتعرف أحكامها منها والأحوال أمور جزئية فمن غادتهم استعمال العلم في الكليات
 والمعرفة في الجزئيات وهذا يعرف بالعلم باعتبار في نفسه ومن حيث أنه علم من العلوم وأما تعرفه
 بالقياس في غيره من العلوم وباعتبار كونه أنه فهو أنه قانونية تعصم مراعاتها السان عن الخطأ في المقال
 من حيث تأديته أصل المعنى وإيمان العلم من مقولة الكيف على المذهب المنصور وأنه الصورة الحاصلة
 من الشيء عند الذات وانما يغاير العلوم بالاعتبار الصورة باعتبار وجودها في ذهن علم وفي الخارج معلوم
 ان دفع ما أورده المتني السبكي من أن القصد من الحد تصور الحقيقة وليس في هذا الحد تعريف الحقيقة بل
 ما يتأصل علمه بقا على جعلها العلم فيه مجهول وان كان المعلوم معروفاً في أن معرفة الأحوال أعراباً
 وبذلك تأتي معرفة غيرها فلا بد أن الفهم يعرف به غير ذلك من التعريف والتشكيرو التقديم والتأخير
 والتعدي والزم وأصل وجه الاقتصا على ما ذكر أن غيره ليس من الفهم بل تشبهه أول وجهه إليه
 كما علم يتحقق بالنظر (قوله لأنه بحث الخ) أو قال من حيث بحث كان أولى لأن الكلمات العريضة حشائش
 مختلفة يقع البحث باعتبارها ولما يكن الصنوع سائر حشائشها من أحوال العلم فيها الحشمة وتخصيص
 الحرف كلف بالذكريات الأصل والإخبار في مثلها بالبحث المذكور لما آتينا (قوله ولما كان الخ)
 بيان لسبب إيراد تعريف الكلمة في مقدمته هذه المقدمة ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض
 من تحصيله لأن كتابه ليس الذي لا يكون تحصيله الإقصر فلا ينفعه في التحصيل البصرة ولا ما وجب
 الرغبة (قوله بدأ) جواب لما أو المراد أنه عرضة وهي ذكر التي قبل المقصود بالذات أن أراد به
 كتابه الذي ينبغي السبيل فأن أراد به مسائل كتبه فإليه أم حقيقة (قوله بيان الموضوع) إن أراد
 بيان أن موضوع العلم ما إذا كان في بيان ذلك أن أراد أنه بين حقيقة ما هو موضوع الخوف فغنى

وأن يعرف غايته وهي
 الثمرة التي لأجلها يطلب
 ليعلم معنى العبد
 فلهذا العلم الذي نحن
 بصدده علم بأصول يعرف
 بها أحوال أو أحوال الكلام
 أعراباً بنام موضوعه
 الكلمات العريضة لأنه
 يبحث فيها عن الحركات
 الأعرابية والبناء وغايته
 الاحتراز عن الخطأ في
 الإنسان والاستعانة على
 فهم معاني الكتاب
 والسنة ومسائل الفقه
 ومطابقة العرب بعضهم
 لبعض ولما كان موضوع
 هذا العلم الكلام العريضة
 وكان الضيق في علم من
 أحسوال موضوعه بدأ
 المصنف ببيان الموضوع
 فقال بعد الابتداء بالسبيل

الأمر ذكره في الذي هو من قبيل المبادئ يناسب سوق الكلام لأن الذي من المقدمة التصديق
بموضوعية الموضوع كالمبحث في الموضوع الكلمات كما أسلفنا الكلمة التي هي قوله مفرد لأن البحث في
الغوص عن الكلمة في سالت الاجتماع والانفراد لهذا قال بعضهم في هذا المقام وانما بدأ بتعريف الكلمة
والكلام لأن الغوص يبحث عن أحوالهما وعن أحوالهما وتوقف معرفته على معرفة فهمان أقسامهما هو عالم
بعدم الشيء لا يمكن أن يحكم عليه لكن قال العصام في شرح الكافية ثم البحث عن حال الكلمة وأقسامها ظاهر
وأما البحث عن حال الكلام أن كان مرادها الجملة فكيف يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك وحينئذ
كان الأولى تعريف الجملة لأن البحث عنه فيما يقع مذكور باللفظ الجملة لا الكلام وإن كان الكلام أخص
من الجملة فالبحث عن الكلام مخفي الآن يجعل بعض الباحثين أبحاثهم إلى أن يقال قولهم كذا مصدر الكلام
يبحث عن الكلام بأنه يجب أن يكون كفي ضلوهو بالجملة يجب تعريف الجملة أيضا لأنها يبحث عنها أكثر
من البحث عن الكلام بل الكلام كاستعرف فتم مفضل الختصري في المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام
ويعني جملة انتهى وكأنه لم يلتفت للبحث عن الكلام في قولهم الكلام ما خبر أو لئلا يشاء لانه ليس بحثا نحويا
محضا ولوذا لم يذكر في الكافية (قوله تم كذا) هو وما عطف عليه لانه ابتداء فاعلم كل علمه فالتبرك على
لما تضمنه الابتداء من الاتيان ذات الخاص يستلزم العلم فلا مرد أن التبرك في السبيل لا يتوقف على الابتداء
(قوله أفسح) لا يخفى أن الحديث عنه بالفساحة إنما هو الكلمة لا حرفها لانه قال الكلمة بفتح الحاء أفسح
ولم يقل فصح السك الح أفسح من كسرهما إنما زعم من كلامه وصف المفرد بالفساحة سقما فيقول ما المراد من
وصف الحركات والكسوت بالفساحة وصف اللفظ المتصف بها فلا مرد أن التبرك في السبيل لا يتوقف على الابتداء
والكلام والمتكلم ومعنى كون ذلك اللفظ أفسح كثر استعماله (قوله هو لغة) يقال الفصل (الفصل الح)
الضمير جاع لكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة يقال الذي الذي يقال أي يعلق على ما ذكر لفظ الكلمة
واعتبار معناها بالنسبة لقوله وأما اصطلاح قول الح والمراد بالجل الجنس السادق بالجملة والاولا كثر للام
التعريف التي الجنس تبطل معنى الجمع والمراد بالعبارة على معنى يحسن السكوت عليه وهذا الاطلاق
مجازي كما يأتي فلا وجه لتكراره وإن كان المنكر كونه حقيقة فليحذر بعده أي قد يقال أيضا لفظ على اللفظ المفرد
وهذا الاطلاق مدلوله الحقيقي ولهذا استحسن بيانه لانه علم من ذكره الاطلاق المجازي ثم معناها الحقيقي
لغة مسلا واصطلاح (قوله وهو من اطلاق الح) فهو مجاز مرسل وقيل ان الكلام لما لم يربط ببعضه ببعض
حصلت بذلك وحدة فصار شيئا بالكلمة فاطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصرية بمعنى وعلى كل
فالعلاقة تفيدان اطلاقا على الجمل لا يختص بالمفرد وان اشترى التقييد قول شخصنا العلامة الغنيمي
بعد ذكره فوجه الاستعارة أو قول وجاؤا شخصنا هذه العلاقة اشترط الافادة اذا لا يرتبط لا يكون
في غير المفردة كما لم انتهى محل نظر لا يخفى كيف قد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبه به أم
ولا تامة في الكلمة إنما الارتباط بين حرفها (قوله يقول) لم يقل قوله ليطابق لغير المبدأ في التأنيث
لان من شروط المطابقة أن يكون الخبر مستقدا وفي حكمه القول هنا وإن كان بمعنى المشتق أي مقول
الاله مصدر ويجوز اعتبار الأصل في مثله واعتباره في التنقل الباعلى ان الرضى صرح بان التام
لتحق من المصادر الاما وضع وصفنا ان التام في الكلمة للوحدة لا للتأنيث قبل الجمع بين للام الكلمة وان
كانت الجنس لا بعدد تعريفها تعريفها بالمرور في بناء على ان الجنسية كالعهدية لا تدخل الاعلى
ما لحسن معناه في ذهن السامع ويرد بان الادم إنما تقتضي التعيين في ذهن السامع من وجه وهو تعين
اللفظ لا مطلقا فالعنى هذه اللفظة معناها ذلك الشيء على طريق التعريف الاصمعي ثم تغير الحكم
به المحكوم عليه من حيث الوضع والجمل لا يقتضي المفاهيم من حيث الحقيقة ليسلزم مغايرة القول
المفرد للكلمة لانه شيء من الحكم كونه محكوم عليه أو الجواب بان المفاهيم في المفهوم لا تنافي الاتحاد
في الماسد فاما يجري في القضية المحصورة وما هنا طبيعيه وعدم استعمالها في مسائل العلوم لا في

تبركها ما منه القديم واقتداء
بالكتاب الكر بهو عسلا
بقول النبي العظيم كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم
الله فهو أسترأى أفعل
(الكلمة) بفتح الكاف
وكسر الادم أفسح من فصحها
وكسر هاء مع اسكان الادم
فيما هو لغة يقال الفصل
المفردة كقوله تعالى كلا
إنها كلمة هوقا لها وكلمة
اللهي العليا وتم كلمة
وبك وهو من اطلاق الح
مراد به الكلام اصطلاحا
(قول) أي مقول تحقيقا

للبداء التي منها ما نحن فيه هذا والحق انه لا خلاف في التعريف والعرف بل المقصود من التعريف التصور
وسياق في بيانه يتعلق بذلك ثم ان اختلاف لفظ العرف والتعريف بالافراد والتركيب لا ينافي ان
مفهوما وسند فلا يرد ان العرف هنا مفرد والعرف مركب ولا منى من المفرد مركب (قوله أو قد يراد)
أي كاضمار المستندة والعلق القول على ما هو كان مجازا لفظا كنه حقيقة عرفية فلا يلزم استعمال
اللفظ في حقيقة ويجازة ولا الاشتراك في الجدو تسمية صفات النفس قولنا في أمر أو قولنا كقولنا في
أنفسهم لفظي بقرائناط انما تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح والقول فيه لا يخلو على ما في النفس
فلا اشتراك في القول باعتبار ذلك يلزم استعمال المشترك في اللفظ (قوله وهو اللفظ الخ) المراد هو لفظ
خفية أو كما قد تدخل كما ان افلا من شأنها أن تتلفظ بها قطعا بل هي ملقونة بالفضل وان لم تكن
ملقونة بالنسبة اليه تعالى فلا يرد انه يلزم كون القولا هم من اللفظ لانه خاص بما يخرج من الفم فلا يقال
لفظا انه كما قال قول القوم ذكر اللفظ وان دل عليه الموضوع عنه على ان الوضع جعل اللفظ دليلا على
المعنى لا لتحصيل شيء شئ بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني لفظا كان أو غير ذلك من الملازمة المستحسنة
في التعارض على ان اللفظ ذكر قبل الموضوع والمعنى مع كونه مأخوذا في الوضع مناه على تخرج بدعته
وتخرج بالموضوع المستلزم واللفظ اللفظ بالانفصاف بقوله لفظي عرف في اللفظ الموضوع لتفرض
التركيب أو راد ان معنى نكرة في موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك قولنا أو لا يجب ان يكون الموضوع
لغير موضع لفظي فيدخل (قوله ما يتلفظ به اللفظ) أي حقيقة ومنه المحدث أو حكما وذلك
كاضمار المستندة فانها كما قال الرضى ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما هي واستعارة
لفظ المنفصل لها للتدبير بمراد ان المستر ليس موجودا أصلا بل اعتباري محض كبقية الاستعارات
الافتراضية شئ أو جوفه والصوت اعراض غير ظاهرة لا يتصور لها تحت ولا جوف وانما نحن الحرف
والصوت بالادراك الاستدلال في اخصيهما وهذا ظاهر جدا لكن نحن في بعض فقلنا انه من مقولة أخرى
فقال لا أدري من أي مقولة هو وعلى بعض آخر حيث قال هو ليس من مقولة معينة بل نارة يكون واجبا
ونارة يمكنها جسيما أو غير ضارة تكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فاعطاه لليس
يصوت ليس على ما ينبغي انتهى في نفسه ما ذكر من وجوبه يمكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتباري
الذي يجعله الجاهل في الكلام كما اعترف هو به في قوله انما رجع الضمير الى الصوت لا يجوز انما هو
لا تكون من أي الكلام ومنه أيضا كملان القوم الملازمة والجن وقيل في توجيهه دخول ما عدا الضمائر
انه مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان أو من شأنه ان يتلفظ به الانسان أو رد عليه ان ما يتلفظ به
الانسان معاني الشخص بل يتلفظ به غيره وأوجب بانه قد قل في غير ملغيت اليه عند الادباه واعتقد
بالانسان تقريرنا تصور اللفظ من الفهم واعتبر في ان أخذ اللفظ في تعريف اللفظ دورا واجب بل
اللفظ العرف الاصطلاح والتلفظ العرف بمعنى ايجاد اللفظ أي الكلام القوي المعنوي المعنوي لكل احوال
هذا مخرج مفهوم اللفظ لا ما هيته لا يقال وجود اللفظ حال لا في الحرف وفي لا يمكن التلفظ بالافعال
الحركية لا يحتاج التلفظ بالسموات كمن ابتدأ والحركية لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم
استقلالها بانفسها فيلزم الدور لا نقول يجوز ان يتلفظ بالحركات والحروف معا ودور العسية جازما
في الاشتراك فان اوجه اللفظ موقوفة على نية لا ينوب بالعكس (قوله هملا كان أو غيبا) العمل الذي
لم يوضع وقابله الموضوع للاستعمال وهو أهم من المستعمل الآن برهنا المستعمل بالقوة بنية المقابلة
فهو مساو للموضوع لكن لا تظهر نكتة العلوي ودعي انه الاختلاف في مقابله من غير انهم لا هملا
أخص من غير موضوع لا يخلو في ما ينبغي الى اللفظ (قوله المشاركة الكلمة في اللفظ المعنى) أي
الذي هو مفهوم مفرد وهذا ما ينبغي ان المعنى ما ينبغي من الشيء أعين اللفظ وغيره المشهور ان ما ينبغي من
اللفظ أعين ما يمكن ان يني أو ما ينبغي بالفعل ونبيهم ذاعلى جهة الإخراج وان المعنى خرج مما يشتهر المفرد

أو قد يراد استعمال
المصدر بمعنى المفعول
كاللفظ بمعنى المفعول وهو
اللفظ الموضوع للمعنى
مفردا كان أو مركبا
مفيدا كان أو غير مفيد
واللفظ ما يتلفظ به الإنسان
مهمل كان أو مستعملا
فالقول أخص من غيره
لاخصاصه بالموضوع
فكل قول لفظا ولا ينكس
بالمعنى القوي مخرج
بالقول فيه كالمعنى
الأربع وهو الخط
والاشارة والعقد والصب
المشاركة لكلمة في الملازمة
على المعنى ومع الإخراج به

ويؤيده قوله بعد مخرج الانحراج الخ فذكر الانحراج صحيح وقوله الجاي والحوال الا بـ غير دلالة في اللفظ
فلا ساحة في قيد غير جهاز كذا قال المصنف في شرح المعقود كراين ذلك يستغنى عن الاعتذار الذي أشار
اليه اشار بقوله ومع الانحسار آخ فتعطين **(قوله وان كان جنساً)** فان قيل مقتضى كونه جنساً انه
جزء السلكة ولا شك انه اسم لقبه علامات الاسماء فيكون ترتيبها الجزوا الجزى متتابعان لحسن السلك
على الجزى دون الجزء قلت القول باعتبار ان فهو جزى باعتبار خصوص مائه وجزء باعتبار مفهومه
ومثله يقال في مفرد لان الفصل جزء وبهذا الجواب يسقط انفراد الشيء لا يكون جنساً لان الفرد خاص
(قوله عموم من وجه) أي خصوص من وجه ففي الكلام اكتفاء **(قوله والقول مع فصله الخ)** الظاهر
انه لا يجتمع تركيب بالهوية ولو حقيقين من أمرين بينهما هذه النسبة بدليل ان ماهية الانحسار مركبة من
الحيوانية والناطقة فيؤد كماله انما هو من اقسامهم بالحيوان كماله لان الحيوان يعتبر فيه
النمو والملك لا يتغير من نقل عن امام الحرمين تصاقهم بالحيوانية لكن الكلام في اصطلاح الناطقة ثم انه
يرد على كون السلكة ماهية اعتبارية انها قول والقول موجود في الخارج ويجب بان القول يكون
مسموعا وعضليا وان القول يعتبر فيه الوضع وهو من الامور الاعتبارية لترفعه على المنسبين وتركيب
من الحقيقي والاعتباري اعتباري **(قوله كذلك)** أي بينهما عموم وخصوص من وجه وفيه نظر مستطاع
(قوله لا بدليل) أي لفظ موضوع لا يدل لان هذا امر يفهمه الفرد بالاصطلاح الناطقي وهو من اقسام اللفظ
الموضوع ويدخل فيه مصداقهم الاعلام المركبة والمحققون من الخاصة على انها مركبات وذلك يصح
كلامهم فيما لا ينصرف والمفرد عندهم الملقب باللفظ واحد بحسب العرف اذ تنظر في اللفظ من حيث
الاعراب والبناء والعلم المركب قد يشمل على امرين وانما كانت مفردات عند المنطقي لان نظره في
اللعاني اصالة وما تقرر وعلم ان المفرد من اقسام اللفظ في الاصطلاحين وعلى هذا شكل قول الشارح
انه يفرد عن القول فتدبر وانما تفرد من تفرق في المفرد المركب للعهد المنفي بالاصطلاح البيان فلا
تفيد تفرقا فيكون الجزء في تفرق المفرد ذكره في بيان النفي فيفيد العموم بخلافه في المركب فاعلم
في الاينات فلعني ان المفرد لا يدل على شيء من اجزائه والمركب ما يدل على شيء منها فلا يراد على
التعريفين طردا وعكسا وان قيد المبيش تفرق في فهمه يختلف بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وان
طلبه لا يدل على جزء المعنى من حيث انه جزء وقدم السيد بان اللفظ الواحد يكون مفردا ومركبا
باعتبارين مختلفين ولا يحسن وفيه فلا حاجة لقيد الفصل على اعتباره فلا يراد قصد اوضاع او حين استعماله
في المعنى فلا يلزم عليه ان لا يكون لفظ النائم والساهي ومن لم ير معنى مركبا بل مفردا ولا يكون مفردا
أيضا **(قوله زيد)** صوابه زه به بالحق هاه السكت على ما هو قاصدا باسم المشهور **(قوله خلافه)** في
الشرح يمكن جماعه معنى فقد وصفه أي مسمى الزاي واليا هو الدال على ان الحكم على اللفظ به
حكم على معناه وبه الا لقرينة **(قوله فكل منها لا يدل)** أي باعتبار وضع اللفظ فلا يراد على الحرف وفي بعض
الاصطلاحات على الاعداد **(قوله حرف الباني)** سميت بذلك لان الكلام تفرق تركيبها **(قوله حروفه)**
المعاني سميت بذلك لانها توصل معنى الاتصال الى الاسماء **(قوله العلامة)** هو لغة كثير العلم موضوع
للمعاني فالوصف بهذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان سميت فلا تدل على انه الناطق في
أهل عصره ولا تدل على انه جمع جميع اقسام العلوم على انه لو لم ان ذلك انما اصطلاحهم فخصا لفته افترض
صحيح **(قوله على الجمل)** أي كذا به أو مجامع باسم مؤلفه **(قوله مستقل)** أراد به كذا في الشرح ما هو دال
بالوضع وليس بعض اسم كذا في بعض فعل كذا في خبر وعلى هذا لان الحرف لا يستقل بالمفهومية
فيلزم عدم انعكاس الخبر في الحرف وكذا ما عارض البنيو الداعي على ان ياتى بان المشهور وان
الاستقلال ليس مستقرا في غيره فتفسره بآثار كمن جرح لم تنسبه عليه قرينة لا يفيق مثله في مقام البيان

وان كان جنساً لما قدومه
ان الجنس اذا كان بينه
وبين فصله عموم وخصوص
من وجه صحيح ان يخرج به
ما تناوله عموم فصله والقول
مع فصله الذي هو (مفرد)
كذلك لصدقهما على زيد
ونحوه وانفساد القول
بصدقه على المركب
والفرد بصدقه على المعنى
دون اللفظ كما يقال معنى
مفرد والمراد باللفظ رملا
يدل على معنى جزئياته
كسب زيد فان اجزاء هي
ذوات خوده الثلاثة التي
هي زهد وكل منها لا يدل
على معنى وليس استأخره
الزاي واليا هو الدال خلافا
لما في الشرح بل هذه
اسماء مسميات اجزائه
ومسمياتها لا تدل على معنى
انما يقال لها حروف
الباني وتطلق بارادى معروف
المعاني التي هي فصيحة
الاسماء والافعال كالمعنى
به العلامة بان أي شريف
في حاشيته على المعنى
وخرج بالمفرد المركب
وهو ما يدل على جزء
معناه كقصد زيد وزاد
ان ماله في تفرقها في
التسويل مستقل لانحراج
أي حاضر الكلمات
الطالعة على معنى معبني

وبالأتمل ان شأنا ذكر من الاعراض لنفاذ البالوضع وانما الحال مدخول ذلك البعض بواسطته وبان
 تعريفه المستقل يقتضي توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ولا شك ان معرفة ما شئت من معنى معرفة
 الكلمة فيلزم البدو (قوله) كحروف المضارعة) الاضافة للملابسة أي الحروف التي هي سبب المشابهة أو
 المعنى حروف الكلمة المضارعة التي ترادف الكلمة المشابهة الاسم (قوله) لما في الهمزة) أي الحال إلى
 مثله بمعنى ان المصنف جمل ذلك فاسقط ذلك القيد لقتضائه ان تلك الاعراض غير كملت حقيقة وليس
 كذلك وانما لم تكن كلمات اشتد الامتزاج وهذا يدفع ان الرضى انما ذكر ذلك استنادا راعى ان الحالج
 فلا يحسن تعليل اسقاط المصنفه هذا والاخر ان المصنف انما أسقطه لان الاعراض ليست بكلمات لعدم
 دلالتها بالوضع كقوله الفصلي والسيدي في خارجه بقيد القول (قوله على آخرة) أي آخر ما في فيه وهذا
 ظاهر في الاعراض المذكورة في الشرح لاني الشئ وجمع المذكور السالم والمادة تحت الكائن في كلامه
 وصرح به جملته فان الاعراب لم يحصل فيها على احوالها العلامة بل نفس آخر ما في فيه ذكر الرضى
 من الاعراض التنوين وبلا التمر فيصلا في ان الاعراب في نحو الرجل انما هو الجذر الثاني الذي اسقطه
 لا لجمع المركب من الحرف الاول ولما كان أصل الاسم الاعراب لم ينضمركم كعلم التنوين بناء
 الفعل مع التنوين وايضا لم يكن للتنوين مع امتزاج قوى الا في السقوط في الوقوف في الاضافة ومع الادم
 واضافة الامتزاج لم يعرف على التنوين بل ما يعرف على به التانيث وانما لم يدور الاعراب على فن التوكيد على
 القول بان الفعل مع ما يعرف كذا على به النسب وانما التانيث لم يشأها للتنوين من الاعراب قبل التنوين
 ولا يعلل ولما شابهته تقريبا لما في نحو لنعلم (قوله) الاستغناء بتعبيره بالقول) فيه ان دلالة القول على
 الوضع ان سلب التانيث منه محبوب في التعليل (قوله) لا غير أي لا غير الموضوع لعني وهو المعمل فلما لم
 يشترك القول المعمل كان غير ماله فلا حاجة لتعبير آخر (قوله) لكن خالف) لا موضع لهذا الاستدراك
 لان مخالفتي في تعريف الكلام لا تنافي ان اسقاط الوضع في تعريف الكلمة الاستغناء بالقول فانيته انه
 يحتاج اسقاط في تعريف الكلام لاستدراك الاستدراك انما يتبع على نكتة اختيار القول هنا في اللفظ
 انه لو كان أظهر (قوله) لكونه جناسا في) لوقال لهذا لكونه جناسا الخ فادان الايثار لامن من الاذاش
 ان اغناء عن قيد الوضع عكس ان يكون علة لا بشاره ككونه جناسا في (قوله) بالنسبة إلى اللفظ) قد
 يقتضي هذا انه جنس متوسط والظاهر انه قريب كخص به في الشرح ثم اللفظ متوسط لانه قريب
 بالنسبة لكونه جناسا في اللفظ (قوله) بطريق الاشتراك) ان ارد بحسب الاصطلاح فمضوع لانه
 لا يطلق في الاصطلاح حقيقة الاعلى اللفظ المخصوص والحلاقة على غيره عجز وان ارد بحسب العرف فلا يضر
 كالاخر وقد علم ان التعبير به أولى من اللفظ وانما ذكره من الاعتماد على القرينة فلا يكتفي لانه قد
 يقال القرينة على ان المراد باللفظ الموضوع الذي قرينة المقام فمما اقتدر (قوله) وقسم تعريف
 الكلمة) قد يقال لا حاجة لنكتة تقديمها فقد اسلفنا المصنف بدأ به الاها موضوع هذا العلم على ما في
 (قوله) والجزم مقدم على الشكل طبعيا) الاقرب بان طبعها صفة صغر وتقدم به بالنسبة والمقدم
 طبعيا لتأنيها ان يقدم وضعها اذا كان المقدم الموضوع من اذ وضع احدهما وترك الآخر لظهوره
 وشهرته فلا يصح ما في قيل كان الوجه ان يبدأ بتعريف القول لانه جنس الكلمة وكل جنس مقدم
 وما يعارضه آخر يخرج في تقديم بعضهم الكلام (قوله) انه يقع التفاهم) أي فهو المقصود بالذات
 للتعبير عن المقاصد أو ودان الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد كالي التعبداد واجب بان الغالب في
 المقاصد التركيب (قوله) والادنى الكلمة الخ) أي لفظ الادم كان أو سبب عمل الماهية هي جنس
 الكلمة أي الاشارة إلى المفهوم الكل للمفهوم لا في قوله الماهية الجنس تفسير لقوله الكلمة قول
 مفرد يعني ان مفهومه حقيقته مفهومه قوله مفرد في المفهوم الجنس والحقيقة هي التي تعبر بها بالمفهوم
 بالمفهوم ولم يرد بان الجنس والماهية بعناهما النطق ليرد انما لا يكون شيئا واحدا فلا يصح القول بان

كحروف المضارعة وبان
 النسب وانما التانيث والف
 المغالبة فانها ليست بكلمات
 لعدم استقلالها واسقطه
 المصنف كثيرا له لما في
 الهمزة من انها مع
 ما في فيه كلمتان صلونا
 كالكلمة الواحدة لشدته
 الامتزاج فجعل الاعراب على
 آخره كتركيب الزج
 واسقط ايضا من التعريف
 الوضع الفرج المعمل
 للاستغناء عنه بتعبيره
 بالقول الموضوع لعني لا غير
 ولكن خالف في تعريف
 الكلام فغير باللفظ دون
 القول وأثر القول على
 اللفظ لكونه جناسا في
 بالنسبة إلى اللفظ
 بصدق طبعه وعلى غيره
 والقول وانما خلق على
 غير اللفظ من الرأى
 والاعتقاد بطريق الاشتراك
 فالمراد به هنا اللفظ القرينة
 الدالة على ذلك فاستعمله في
 الحد الأدنى وقدم تعريف
 الكلمة على الكلام لانها
 حق في العلم مقدم على
 الشكل طبعيا فقدم وضعها
 ليوافق وضع الطبع
 ومن قبل الكلام فانه
 أهم إليه يقع التفاهم
 والقطب والادنى الكلمة
 كما قال الرضى الماهية

الجنس والماهية قول مفرد واختار كونها الجنس لانه الغالب في التعريف وما قيل انه ليكون التعريف
الحقيقة لا المفرد وعليه ان من جعلها الماهية أراد السكامة المستعملة عند النقاد والمراد مفهومها الكلي
لا فرد معين كزيد فيرجع العهد للجنس وبه يندفع قول بعضهم لا يساغ العهد لزوم كونه ضمن الجنس
وهنا ليس كذلك لكن يجب حثيثاً ان يكون مدلول الكلمة هو المسمى به هذا القفلة ليكون المعنى المقصود
بالتعريف فرداً منه ويحتمل أن الجنس علم ان قوله الكلمة قول مفرد بطبيعة مستترة للكلمة لا ماهية
وهي في قولنا الجزئية ثلاثاً تناسب المراد وهو ان كل كلمة قول مفرد وقوله ان الطبيعة غير مستعملة في
العلوم مخصوص بمسائل العلوم كافي عبارة بعضهم لا مطلقاً فلا ينافي استعمالها في المبادئ كجاءوا والقول بانها
محمولة كاهية على أن الالاستغناء هذا والحكم بان ما ذكر من القضية بأي نوع عبثي على ان المعرفة
محمولة على المعرفة وفي مختلف فشى السبع على ان المعرفة محمولة على المعرفة على ان المعرفة على ان المعرفة
موضوعاً كذا بالاعتقاد المقصود بالتعريف المقهور والموضوع الحقيقي للمعرفة كالأشياء اليه
الحقيقة بقوله لا يجب الظاهر للحقيقة وانكر السيد الجدل وقال ان التعريف مقصور على لا حله
وأجاب الدواني بأنه لا يلزم من كونه تصويراً أيضاً انتفاء الجدل فان المقصود من الكليات التصور مع انها
تعمل على كلام السيد كما على المعرفة أو أجزاءه حركة الرفع لتجده وحكاية على أول أحواله فتدبر
(قوله من حيث هي) الضمير ان فيه عائدان معاً على ماهية الجنس لكن الأول باعتبار ذاتها والثاني
باعتبار وصفها أي من حيث ان الذات المسماة بما هي الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس (قوله فلا
تتأني التاء الخ) جواب عما يقال الام تقييد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير لكونها الاستغناء في التاء
تفيد علمها بكونها الواحدة وحاصل الجواب ان الام للجنس لا الاستغناء ولا منافاة بين الجنس والوحدة
بل هو انما تصاق الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس يقال هذا الجنس واحد والواحد الجنس وهذا جواب
جدلي والتحقيق أن التاء ليست لوحدة جنس أشار اليه الام بل للجلل في افراد هذا الجنس مشروط في
كونها افراداً بالوحدة حتى لا يصح جعل كلمتين معاً فهذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي
يستلزمها الجنس هذا وقد قيل لا يلزم التناهي على تقدير الاستغناء الا ان كانت التاء للوحدة الشخصية ولا
داعي لاداءه بل هو ان كونها الواحدة النوعية كقوله الهندي والجنسية كقوله الجاهلي والمعنى جميع افراد
هذا النوع وهذا الجنس وهو محتمل نظر لان الوحدة النوعية ليست من معنى التاء في مثل هذا بل في نحو
درجة واحدة وانحرافاً وفي صيغة فعله بالكسر والوحدة الجنسية ليست ثابتة في كلامهم نعم قد يقال التاء
للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولاتناهي بينها وبين الجنس لان حيث هو ولا من
حيث وجوده في ضمن الكل أو البعض وانما التناهي بينها وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية
والجنس وقوله ان التاء في مثل غرة الفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التناهي بل الاختلاف وكيفية ما فهم فرق
بين كلمة وكلمة بان الوحدة مأخوذة في حقيقة الأولى دون الثانية على أنه يمكن تغير التاء عن ارادة الوحدة
بقرينة أن الراجع بينهما كالجعم بين العام وخصمه واللفظ المالح على الحقيقة وقرينة الجواز والاكلام معنى
أن الاستغناء في جميع الافراد لكل فرد فرد بلا عن الاستغناء لان التناهي بين ارادة الواحد وبين ارادة كل واحد
الثاني واذا كان كل فرد لاهن الاستغناء لان التناهي بين ارادة الواحد وبين ارادة كل واحد
بلا عن الاستغناء الثاني يستلزم الاول والمزوم لا ينافي اللازم (قوله والعائدة الخ) جواب عما
قال الجنس لاحتسابه القفلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكن ما العائدة في ملاحظة في مقام التعريف
(قوله وهي اسم وفصل وحرف) أنت خبير بان هذا تقسيم والتقسيم ضم قيد متبينة أو متباعدة الى
مفهوم يحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم شخص منه اما بحسب الصلح كما في الصلح فيه أو بحسب
المفهوم كتقسيم العلم الى الموجود والمعلوم فان المعلوم المطلق ميان المعلوم بحسب الصلح الا ان المعلوم
الاهو حقيقة وهو مجموع القسم والقيد الضمير في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها

الجنس من حيث هي هي من
غير دلالة على قلة ولا كثرة
فلا تتأني التاء التي للوحدة
والعائدة في ملاحظة التاء
في مقام التعريف التسمية
من أول الامر على أن
الكلمة لا تصدق على
افرادها الا بالواحدة الصرفة
دون الاجتماع فلا يقال
في مجموع يدقاً مثلاً لانه
كلمة (وهي)

وهو منها ينقسم الى الثلاثة لان القول المفرد ينضم اليه الحال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان فيحصل
 مفهوم الاسم بالتقسيم لفهوم المفاهيم فالواو ليست بمعنى آراخي متعقبة اليه الا الى أحد هاتين نافع أن
 الضمير ان عاد لفظ الكلمة ورد أن لفظها لا يكون الاسم أو الى معناها وادناه ليس بمؤن فلا يصح هي
 وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها لا تضاف الى المعنى ليس بلفظ وفي طائفة ان المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى
 ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا كاسماء الأفعال وأسماء المصادر فان معناها على الصحيح لفظ الفعل
 والمصدر بل الكلمة فان معناها لفظا لا يقتضيه حلها (قوله بالاستقراء) متعلق بالشأن الذي بين المبتدأ
 والخبر ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه اشارة الفعل وبعض النحاة يقولون ان الطرف هكذا انحصرت
 بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية المتعلق بما ذكر بل لان التقسيم من التصورات التي لا شاع عليها الدليل
 كما ينبغي لان الغرض منه تحصيل المقسم وهو لا يقتضي الاضمار القيد في مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال
 بعضهم والاغلب أن يكون التقسيم متعقبا لضمير المقسم في الأقسام والحصر اما على بان يحكم العقل بمجرد
 ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار وقد يكون استقرايا يحتاج في الحكم به الى التيسر للاقسام وقد وجد
 حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بنبته أو وهان وسمى حصرا قطعيا وسمى حلها (قوله ثلاثة)
 اشارة الى أن مجموع قوله اسم الخبر وأحد لسان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون
 العطف مقول على الخبر والخبر على كل جزء من الأجزاء التي انصهت المجموع لتعذر اعرابه وكون اعراب
 بعض دون آخر محال على هذا فقوله ثلاثة بيان المراد وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه
 اشارة الى أنه محذوف وهو الخبر وقوله اسم الخبر لانه مبتدأ على جواز حذف المبتدأ منه وقد ذكر بعضهم
 الخبر لانه ذلك وقال التقدير وهي متعقبة الى الاسم والفعل والحرف أي وهي صادقة على ذلك فان الكلمة
 من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي أهم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم
 الخبر لا يصير من جنس الخاص على العام بل ان الضمير اذا كان معاد مذكرا وخبر مؤنثا أو على العكس
 كان رواية الخبر أحسن فكان الاول وهو يمكن أن يكون تقديرا للشارح ثلاثة لفهم هذا أيضا فتدبر
 (قوله ما أن تدل) هو بيان المصدر خبران واسمها الكلمة فيصير المعنى لان الكلمة اما لادلتها على معنى
 في نفسها أو لا وهو غير مستقيم لان المصدر لا يعمل على التماثل فلا يمكن تقدير مضاف وامر الاسم أو محال لادلتها
 الكلمة أو دلالتها أو من الخبر أي انها ذات دلالة وتخرج هذا بأن الضرورة انما تنشأ من الخبر لا من اللفظ
 التأويل فيه وان تقدر الحال والجملة لا تناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني اسم وفعل
 ويخرج الى صرف قوله الثاني الحرف واخواته من الظاهر ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول لان
 حال الكلمة لا ينصرف في الجملة وعليها عدم صحة العمل على الثاني لان دلالتها لا يصح حل عدم الجملة عليها
 وقيل ان تدل بتأويل بل مصدر مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبران أي لانها اما لادلتها على معنى في نفسها ثابتة
 أو لا ويجوز أن يعمل الخبر من باب الاسناد المجازي أو يكون المصدر المؤنث ولعلها باسم الفاعل فلا تقدر
 على ان السيد يفرق بين صريح المصدر والفعل المؤنث لان من وجع الى المعنى يعرف أن الاول لا يرتبط
 بالثاني من غير تقدير أو تأويل والثاني يرتبط به من غير ملحة الى معنى منها وسيأتي ما ينضج به معنى هذا
 التقسيم في حدود الكلمات الثلاث (قوله على معنى في نفسها) أي بحيث كونه يعقدها معنى بحسب
 الوضع بأن يكون تمام الموضوع أو جزءه فتمثل الفعل لان المعنى الذي يدل عليه نفسه وهو الحذف جزء
 معناه لا يخرج عنه وان كان بعض أجزاءه وهو النسبة الجزئية المقصورة لا تدل عليه بنفسه وكذا الزمان
 على ما سيأتي (قوله أول) أي أو لا تدل على معنى كذلك أو لا تدل على معنى لا يكون يتشبه بالغيرها
 والمراد أن لا تدل لانه بان يحتاج فهم المعنى الى ذكر متعلق بخصوص لا يحذف الاندراج كالأحرف
 الجارية وهذا وجه وان كان غير مشهور لان العبارة عليه نص في القصور فهو ثبوت الجملة وأن
 لا يكون المعنى بنفسه بخلاف الاول فان لا تدل على معنى بنفسها يحتمل في الجملة مطلقا لكن يحتاج ان

بالاستقراء والقسمه
 العقلية ثلاثة (اسم
 وفعل وحرف) لارابع
 لانه على هذا الفن
 تنبوا ألفاظ العرب فلم
 يجدوا غيرها ولان الكلمة
 اما تدل على معنى بنفسها
 أولا

القيد فقط لان الفعل يدل على معنى لان نفسه وهو النسبة **(قوله الثاني الحرف)** استثناف كان سائلا
 كما قال الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف وقوله الاول الخ معطوف على الجملة الاستثنافية وذلك ان تعطف
 اولاً ثم تجعل المجموع جواباً وكذا الحال فيما بعد مود كرم بعض الاقسام بالعطف بعضها بوجه سألوا
 الطريق الاستثناف الثاني للمبالغة والعطف على الاصل **(قوله من تقسم الكل الخ)** سبق معنى التقسيم
 والكل الذي يشترك فيه كبيرون والفظ انال عليه يسمى مطلقاً الجزئى وسميه والكل المجموع من
 حيث هو مجموع والجزء بعض الشيء والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد **يصكون الحكم**
 ثانياً بالكل بطريق الالتزام بقابلها الجزئية وهى الثبوت لبعض الافراد يكون ما هنا من ذلك التقسيم
 فسقط ما قبل ان كلام المصنف يقتضى ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لان الواو
 توجب الجمع ووجه السقوط ان حصل كون الواو كذلك تقسم الكل الى اجزائه اذ لا بد من اجتماع
 المعطوف والمعطوف عليه في الوجود لدية ثبوت الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسم على كل جزء
 بطريق الحقيقة لان تقسيم الكل الى جزئياته كان الواو فيه ملحقاً بالجمع الالتزام ادعى الثابت على كل فرد لان
 مورد التقسيم فيه لا بد ان يكون مشتركاً فيصعح المطلق المقسم على كل جزئ منه بطريق الحقيقة **(قوله)**
 فهو من تقسيم الكل الخ **(رد في شرح التلمية)** بان تقسيم الكل الى اجزائه بتوقفه على صفة المقسوم على
 جميع اجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته فوجدت الاسماء فقط ومنها من الافعال انتهى فسمى
 ليست اسماً للكلام بالغنيين وقول بعضهم الكل انما يعلم بانهم من حقيقى لا اعتبارى انما ينفع
 في عدم توقف ماهية الكلام على الحرف لانه منزه عن اعتبارى دون الفعل كاللا ينفى **(قوله صدق اسم المقسوم)**
 الاولى المقسم والصدق في المفردات معنى المجلو يستعمل على وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل في
 والتقسيم ضم قيد على امر مشترك لصل امور متعددة هى اقسامه وكل من تلك الامور القياس الى
 الكل الاعم مسمى قسماً والقياس الى الاخص الحاصل من ضم قيداً خروفاً والكل الاعم بالقياس الى
 تلك الامور المخصوصة مقسماً والتقسيم الذى اقسامه متباينة كالحصن فيه حقيقى وهو التباين عند الاطلاق
 وما ليس كذلك اعتبارى **(قوله بخلاف الثاني)** ومولد مما ظاهره فهم الصدق فهو مؤول فهو الملح
 عرفة اى معلوم اذ كان عرفت وجه ابراهمه على ما هنا باعتبار استزاده للاخبار عن عرفة بالجم وأن يقال
 عرفة الملح والافقضى التركيب انما جعل فيه المقسم على المقسم وروى على كون الخاص لا يصح الاخبار
 به عن العام **(قوله الاخبار به وبعنه)** اى احصتها بحسب الوضع فلا بد من وجوده وخبرتها بما هو ملازم للنداء
 أو ايراد الاخبار الاسناد وهو ملازم للنداء مستند اليه فى المعنى لانه علق به طلب الاقبال وأوقع على وجهه
 لا يحتل صدقاً وكذا لانه بصيغة النداء الانشائية ولا يصح للاخبار عنه لان الاخبار عن الكلمة تعليق شئ بها
 على وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذب والاصحاح المستند اليها لجل الانشائية لم يخبر عنها والاسناد
 اليها اعم **(قوله للاخبار به)** اى وضعها فلا بد ان الامر والنهى والتعجب وما ضاهاها افعال فعل انما الاتصال
 لان خبر بها أو يقال الامر والنهى وان لم يكن خبراً بهى بلفظها السكتة واجمع اليه الا ترى ان معنى قولك
 اضرباً طلب ان تضرب أو اريد ان تضرب وهذا الاشكال خبره واعلم ان صلاحية الفعل للاخبار به انما هو
 باعتبار جزئ معناه وهو الحذف لاستقلال هذا الجزء بالمفهومية وأما مجموع معناه فغير مستقل فلا يصح لفظاً
 كلاً يصح للاخبار عنه ضرور وتان كل واحد من المنكسوم عليه به يكون ملحوظاً بالذات وكذا النسبة
 الدائرية في مفهومه والزمان لانه انما ينفى معنى الفعل على أنه قد حدث والحذف الكائن في الزمان المخصوص
 اعتبر من حيث انه منقسم الى الغير **(قوله لعدم ما فيه)** معنى قوله الحرف لا يخبر به انه لا يخبر عنه ما يعبر
 عنه بخبر ولغزواً واللفظ الحرف بخبر به كقولنا الحرف في ولا لفظ الفعل بخبر به كقولنا ضرب بقل
 ماض **(قوله وكذا لحدود)** فصولاً بكذا لعدم ذكر المنصف اليها **(قوله وان كان الحد مضطرب)** اى والحال انه
 مضطرب فمما تافدها كتر تحقيراً **(قوله لظواهر احوالها)** الاطراف استزاد الوجود للوجود والاعتكاس

الثاني الحرف والاول
 اما ان يقتصر باحد الزمت
 الثلاثة ولا الثاني الاسم
 والاول الفعل وتقسيمها
 الى هذه الثلاثة من تقسيم
 الكل الى جزئياته كان تقسيم
 الحيوان الى انسان وقرس
 ومن جعلها اسماً للكلام
 أو للكلام فهو من تقسيم
 الكل الى اجزائه كان تقسيم
 السكتين الى نطق وصل
 وعلان الاول صدق اسم
 المقسوم على كل من اقسامه
 بخلاف الثاني فقد ظهر
 الفرق بينهما وقد اقم في
 الذكر للاخبار به وبعنه
 وتجب به بالفعل للاخبار به
 لاضنه وأثر الحرف
 لعدم ما فيه ولكل من
 الاقسام الثلاثة علامات
 وكذا احصوا يعرف بها
 فيتميز بعضها عن قسمه
 وأثر التميز بالعلامة على
 الحدود ان كل الحد مضطرب
 لظواهر احوالها

استلزام العدم للعدم (قوله بخلافها) أي العلامة وهي الخاصة فلا تنعكس قبل أن المراد أن الخاصة يجب
 أطرافها لا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فم الجواز كونها شاملة وقال السيد لأجله للعدول عن الظاهر لأن
 المظهر للانعكاس يسمى عند المتوهمين - بدا أي معرفة انتهى وانما قال أي معرفة لأن السيد انما يكون
 بالذات قال بعضهم فقولك الاسم يعرف بالحرف صحيح وقولك الاسم ما يقبل الحرف غير صحيح انتهى ووجه
 عدم الصحة أن الحرف ما يقبل الجرا بالاصل قال السيد إذا كانت اللفظة معرفة الطرفين احتمل أن يكون
 القصصها من قصر المسند في المسند اليه والعكس فالرجح فيه القرائن فسقط ما قبل يجوز أن يكون
 معنى التعريف بالعلامة أن الاسم ما يقبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات أو مجموعها وما يقبل بعض
 أفرادها الجرا وهذا صحيح مطرد من عكس وأعلم أنه يجوز التعريف بالخاصة ولو اضافية لأن المعنى في المعرفة
 كونه موصلا إلى التصور أما بالكنه أو بوجهما أو أمير التي هي جميع ما عداه أو بعينه (قوله تسهيل)
 على لا ترفو ومفعول لأجله فان قلت شرطه الاتحاد في الزمن ولم تعد إذ وقت الإشارة ليس وقت التسهيل
 قلت لعل المراد قصد التسهيل وزمنه زمن الإشارة واحد (قوله على المبتدئ) بالهزوء واليه وهو الذي
 ابتدأ في العلم ولم يصل فيه إلى حلة تستقل بتصور المسائل فان بلغ ذلك فهو المتروك فلو ادعى ذلك
 باقتضار غالب الأحكام ومكنه إقامة دلالة فهو المبتدئ (قوله فقال) معطوف على آخر بالغة الفيدة
 للتعقيب المذكور أو لالتعقيب مفصل أو مجمل (قوله فاما الاسم) أي ما صدقته في اللفظة قال العهد الذهني على
 رأى المعانيين ويجوز جعل الالحقيقة والجنس وذلك لا يقتضي تغيير كل فردا الجنس وجو يقتضي
 ضمن بعض الأفراد تغيير لبعض الأفراد غير الجنس قطعاً فلا بد أنه لا تغيير في كنهه مثلاً وأن تكون
 لتسهل بناء على أن المراد تسمية الاسم بهذه العلامات تسمية مجموعها أو تجميعها أي من أن يقبلها بنفسه
 أو بجماعه فلا ردها تقدم أيضاً الأقرب أن اللفظ كماله العهد الخارجي أي الاسم المتقدم في التقسيم ويرجع
 ذلك إلى احتمال الحقيقة لأن المراد بالاسم المنكر الواقع في التقسيم الحقيقة كعلم جملته وكان القلم مقام
 الأضمار ولكن العدول للظهور لئلا يتوهم عود الأخير للفعل أو الحرف لقرنه فالظاهر أن وضع خصوصاً
 للمبتدئ المقصود من الكتاب بالذات (قوله وهو مادل) أي كلمة يقر به التقسيم فلا بد أن في ما بينهما
 والحدود لصانعه وان وقع النقص بالحوال الأولى وهو ظاهر وبفس الحلاله من كتب الكلمة تقول
 مفرد والفعل الواقع في تعاريف لم يقصده الزمان المعين بجماعته مشهوراً فالعنى كلمة ذات دلالة وهذا
 قهر يف للمنهوم بالمفهوم فلا يتوجه أنه عرف الاسم بالاسم والفعل والحرف تعرف كلا منهما بالثلاثة
 (قوله في نفسه) في معنى الباء أو النظر فيه بجماعته دلالة اللفظ عليه بالأحالة إلى الغير والنفس تطلق
 حقيقة على معان من جنسها الذات كسكنت البصرة نفسها ومنه قوله تعالى ولا أعلم ما في نفسي وليس ذلك
 لما كلمة تعلم ما في نفسي دليل كسبوك على نفسه الرجوع ولا مشا كلمة لا تقتض حقيقة تعلم حادثة ليكون
 إطلاقها في غير بجماعته أفعالهم أشد الجواز في الحدود الضمير في نفسه قائم على الجواز لا اقتضاج الأحالة عليه
 إلى ذكر المتعلق المخصوص بأن لا يتوقف فهم معناه على شرح الحرف لأحاديثه اليه وقول السيد في شرح
 الاقتراح أن الحرف دلالة بنفسه أراد به أن الواضح جله ووجهه ما زاد المعنى بعدم الاحتياج فيه النظر إلى
 اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر في فهمه من نفس الأمر وانما احتيجت من مطلق اللفظة على الابتداء
 إلى كلمة أخرى لأنه لا موضع لفهوم الابتداء المطلق أو المخصوص كلفظها مابل السك والاحسن الابتداء
 المخصوص كالكتاب بين الأسير والكوفة وتخصيص الابتداء بتخصيصه الطرفين قائم يسبق طرفاه
 المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت إلى اللفظة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف
 يتوقف على تعقل كلمتين ابتداء الفعل أو شبهة الأخرى ما يدرك بعده لا في ذكرهما وانما يجوز
 حذف ما يبعد مع القرينة كالمبتدأ وغيره ويجوز حذف الفعل أو شبهة لأن معنى الحرف لا يتغير
 عن غيره تعقلاً ومقارناً بفعل الفعلين لفظاً غير الحصادة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى واكتفى

بغسلها إذا لم تنعكس
 تسهيل على المبتدئ فقال
 (فاما الاسم) وهو مادل
 على معنى في نفسه

بذكر ما بعده حصول المحاذ في الجمل دون العكس لان معنى الفعل كثيرا ما يكون امرا عاما ينهل كل الظهور
 ويكون كذلك كور بخلاف ما بعده غالباً فهو بالذ كراً ولى وقد يختلف متعلق بعض الحروف بآلى حروف
 الاعجاب نحو تم وبلى فان قلت بحيث كل من موضوع السك ابتداء مخصوص فهو يدل وضعا على الابتداء
 المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية وانما صار لغزا ابتداء اسمها بالحرف كالقول دال تضمننا
 على معنى مستقل قلتم بوضع الابتداء في مفهومه مطلقاً أى لا المطلق ولا المقيد الامن حيث كونه آلة
 للاختلاف الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحديث في الفعل والابتداء في لغتنا من فلا يفهم منه اصلا لا
 ما كان رابطا فان المطلق الذي في ضمن المقيد ما نحو دعى وجه الربا وقد يجاب بان المتعريف مفهوم الحرف
 امر اجمالى يصدق عليه انه ابتداء خاص لا المفهوم المصرى بمع خصوصية لازم ما ذكر فلا يفهم منه مطلق
 الابتداء المستقل هذا ولا يخرج ذو ونحوه لعلم الاحتياج في فهم معنائه الى المتعلق وانما وجب المتعلق
 ان يرض آخر ولا اسماء النسب لعلم توقف فهم المعنى المتعلق بخصوص (قوله غير معتبر) حال من فاعل
 دل على حال كون ذلك الدال غير معتبر معنا مطلقا والمراد السبب الكلى فيخرج الفعل لان احده معينه
 المستقلين معتبر وان دفع ان معنى الفعل غير معتبر لان الزمان جزءا لا يتجزأ من الكل بالزمان لم يفتقر الزمان
 بالزمان فلا يخرج الفعل من تعريف الاسم لان ذلك انما شأن من جعل غير صفة المعنى أو لانه لقوله وعسم
 التقدير ولا حاجة لتأويل في دفعه ان معنى الاقتران عدم الانفكاك والتام معنى الفعل لا ينفلك عن جزأه ولما
 قيل المراد بعدم الاقتران أن لا يجعل الواضع أحد الزمان جزءا للمعنى والاقتران أن يجعل أحدهما جزءا (قوله
 بأحد الزمان الثلاثة) أى المشورة المستغنية عن البيان فلا شكال في وقوعها في التعريف سواء كانت
 حقيقة تعرفه أو مجازا مشهورا ولم يكتف بقوله بالزمان للتأويل نحو صوب مما يفتقر بطلان الزمان ولو
 حذف أحد لعم لان آلى الزمان تبطل معنى الجمعية الا أنه ذكره في مقابلة الفعل واقتراح المضارع زمانين
 موضعين بالانفكاك كل معتبر واحد والمفتقران باثنين معتبرين واحدا لا يخرج لغزا الماضي والمستقبل
 ونحوهما مما يدل وضعا على الزمان المعين لانهم لو اؤتم بدوله لاعتبر فان الماضي معناه العلم بعد الوجود
 والاستقبال وجودا معتبرا وبالزمن هما الزمان المعين وليس مدلوله ما ومعنى الفعل ثبوت الحديث في الزمان
 المعين فعلى الاول معنى ماضى والثاني معنى في زمن ماضى (قوله وضعا) تنصيص على أن المراد الدلالة على
 معنى في نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف الدال على معنى بنفسه غير معتبر بالزمان عقلا
 وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا ردهما استعمال في زمان معين من الاسماء كالمفعول والمفعول
 والفعل وما لم يفتقر في الاستعمال بالزمان من الافعال كالفعال المقاربة والمدح والحاصل انه لا عبرة
 بما يعرض في الاستعمال وان كان معتزلا وضع ثبات فالمدح على الوضع الاول الا انه يشكل بالاعلام
 المنقولة عن الفعل كيزيدو يشكر فاما ان يقال هي اسماء وأفعال باعتبارين والامور المختلفة
 باعتبار قيد الجسمية مراعى فيها أو يقال انها اسماء اجمالية بعد النقل لانهم يبق فيها معنى من آثار الوضع
 الاول من العمل وطلب الفاعل بخلاف نحو أفعال المقاربة وهذا بحر والمقام من غير خلط في الكلام ولم
 رد بقوله وضعا ان يكون المعنى تمام الموضوع فتكون الدلالة مطابقة لآلهم والخرج الفعل
 بقوله في نفسه لان الدلالة على تمام المعنى يحتاج وان يكون المعنى بعض ما وضعه والخرج الاسماء
 الموضوعات لعم لانها كلفوا الجلالة بل المعنى الاصح من أن يكون المعنى موضوعه فقط أو مع غير معنى
 أن الواضع اعتز به في معناه وحده أو مع غيره فتشمل الاسماء والافعال (قوله عن قسميه) أى كل فرد
 من افراد كل واحد من قسميه (قوله بال) أى بدخولها (قوله من آله) الظاهر تعلقه بقوله يعرف أى
 يعرف من جهة آله (قوله على الطبلان) أى من اطلاق آل وعدم تقييدها أو عن اطلاق أو مع
 (قوله ولخصت به) لما كان امتياز الشئ بالسلامة فوعان اختصاصه بامرين الاختصاص (قوله
 لانها موضوعات الخ) أى لانها الإشارة الى تعريف بدخولها وتعيينها لا يسلح لعم لان ذلك

غير معتبر بأحد الزمان
 الثلاثة وضعا (يعرف)
 أى يتميز عن قسميه (بال)
 المعروف من آله (كالرجل)
 اخذ للتبادلة ففسد
 الاطلاق حتى اذا أريد
 غيرها قيلت فيقال آل
 الموصولة أو الزائدة
 وانتمت به لانها موضوعة
 للتعريف وربع الاجسام
 وانما يقبل ذلك

متوقف على التوجه الى الشيء وملاحظته بالذات أو اوردان شيء معنى الفعل وهو الجسد مثل ملاحظته
فلم يشك في التحسين هذا الجزء كان الاسم المستعترق لتعيين بعض معناها لان علمه غير ملحوظ
لذاته لان منه النسبة ومن صرح بان النسبة مستعترق في مفهوم المشتقات السيد الآن يجب بان خرج معنى
الفعل انما هو الخلد المهم من حيث انهم فلو عين خرج من وضعه وقد عني أن الواضع اعترض في الفعل
من حيث انهم مهم بان يكون الاجاهم من شرط تحقق الموضوع بل الظاهر انه اعتبره ساكتا عن اجاهم
وصدعه ويمكن أن يقال لما كان الملاحظ في المشتقات وأما هو لذات ما دخل الام مجرد تعريفها
وأما ليس بهذه المثابة فتدخل الام لتعريفه على الاصل وأورد ايضا له لا يجوز تعريفه باعتبار
الزمان الآن يدعى اعتبارا واجاهه أيضا **(قوله ومراومه ما يمكن الخ)** أي ما صدق عليه الاسم في الجملة
وليس ألفه للاستغراق لان العلامة لا يجب ان تنعكس بل لا يسمى علامة الا ما ينعكس على ما مر
ولا ينافي هذا ما سبقناه من جواز اعادة الاستغراق والجنس لان ذلك بالنسبة لجميع العلامات لا لكل
واحد ويمكن اعادة ذلك بالنسبة لما ذكر أيضا **(قوله وكذا للاعلام)** وهم انما تدخل في بعض
الاجام وليس كذلك لان الكلام في المعرفة والى الاعلام اما العلم أو لتستكر ما دخلته **(قوله وما هو أهم)**
لتدخل الخ) فيه ان ذلك يشمل الاستهامة وهي انما تدخل على الفعل الماضي كحكمة قطر في قولهم
آل فعلت لكن ذلك غير بل يبقى الغنى فلا رد **(قوله وكل منهم يختص بالاسم)** أي فخص ان يحصل
علامة عليه **(قوله وذلك لما وقع في المعارف صورة وحكا)** انظر ما اراد بالموافقة في الخ ك
اذلا يصح كونها الاختصاص بالاسم لانه المثل فيلزم المصادرة وعبارته في الفواكه الجنية ظاهرة حيث
قال وما الموصولة والزائدة فلو افترضه المعرفة صورة اعطاه حكمها انتهى والجيب من المشي حيث
لم يتعرض لكلام الشرح وانما الخلف قلتم ان خصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قبل جلا
على المعرفة فخصت فيه فانه ان الزائدة هي المعرفة لكن لم يرد بها التعريف فلا حاشية الى الخ على انه لم
يحمل ثنوين الترمذ الغالي على التنوين لانه لا يقع في بعض المواضع دون بعض حكمه فاهم
ان الشارح لم يتعرض لذلك وأضاح تعرض لاختصاص الموصولة وأخرى من ذلك دفعا وان الزائدة
هي المعرفة الخاتمة لكلامه بل لا يخفى وأحب الجيب ان صفنا العلامة الغنمية لم يتحققه بشي تغيره ان كتب
قوله وفيه نظرية نظر لان الزائد هو كدونه كلام راجع في بحث الحقيقة والبيان **(قوله على انه ضرورة)**
الخ) أي والمراد دخول لاضرة وفيه ولا يشك في كماله المتبادر من الاطلاق اذ كيف يكون غير المتبادر
توفي فيه بعض الفضلاء ان يجوز وتخطئة أو بابا لسان ورفع الوقت بالدلالة الواردة عنهم **(قوله وهذا)**
الاحتمال الخ) شامل هذا ما سبق من ان المعرفة هي المتبادر من الاطلاق اذ كيف يكون غير المتبادر
هو ظاهر الاطلاق **(قوله اذ يقال الخ)** هذا يقتضي الاستبعاد الاول به الا ان يقال الاول لا يقال في الكثير
الفصح **(قوله لشمولة الخ)** فيه ان التعريف بالشامل ذلك بل والقول باله الهمة وحدها لانه لم يصف
التعريف بخصه وعما لا يخرجها الهمة لا تغلقها فاقول بالشمولة خوف الذاء كن أولى وإن كان الصنف
لم يتعرض له الظاهر اختصاصه وقد عني من كون العلة اختصاص الصنف بالتعريف بالاسم دلالة التعريف
مطلقا **(قوله ولا يمد له)** قد يقال للعلاقة حقيقة محتمل دخول الالادشولها الفعل وكما تدخله
أم يتصله فلا حاشية للاستعداد بانه ترك ذلك لعدم شهرته واختصاصه ببعض اللغات على ان ذلك
لا ينافي الاول به **(قوله بالتثنية)** هو في الاصل مصدر ثنوي بالكسرة اذا خلقت آخرها النون
المذكورة لامطلق النون كما لو كانت بعض الضارات ثم قلب فصارت اسم لنفس النون المذكورة وذلك
ينبغي اعتراض السهلي بانه الثنوين فعل النون فلا يصح جعل النون عليه ولا رد على هذه العلامة قوله
اللام على لان لونه ناصب لا ارادة لفظه ولذلك شديدا آخرها دخلها الجز وهذا بناء على انه اذا قصد بكلمة
لفظها دون معناها كانت على ذلك الفعلان مثل ذلك موضع موضع ضمني لا قصدى شيى به غير متبادر

الاسم ومراومه ما يمكن
دخول ال عليه ليشتمل لان
كثيرا من الاسماء لا يدخلها
ال كالتعريفات والمجمعات
وأكثر الاعلام ويجوز ان
يراد بالما هو أهم من المعرفة
لتدخل الموصولة والزائدة
وكل منهما من خواص
الاسم أيضا وذلك لما وقع في بعض
العلامات صورة وحكا
ويشتمل دخول الموصولة
على المضارع على ضرورة
أشاد بل قال الجز جاني انه
خطأ باجاء وهذا الاحتمال
هو ظاهر خلافة هنا وفي
الشنون ولكن الاول هو
مقتضى كلامه في الاوضاع
والجامع وتعبيره بالاولى
من تعبير من عبره بالانفص
واللام اذ لا يقال في كل الاء
واللام ولا في كل الباء واللام
وتعبيره باداة التعريف
أحسن من تعبيره بال
لشمولة لان واللام على
قول من رآها وحدها في
المعرفة ولا يمد له على لغة
حيث كونه عليه الصلاة
والسلام ليس من اسمها نصدا
في استسقر (و) يعرف
أيضاً من آخره بالتثنية
وهو نون ثبت لفظاً لفظاً
استغناء عنها شكراً
الحكمة

غيره فيكون علما وهما شقي عليه جملة منهم السعد ورده السدي بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح
 لانه مبني على دلالة الالفاظ على نفسها وهي ان سلت فليست بالوضع واقتضاء التنوين وحرف الجر اسمية
 الكاملة تمامها واذ استعملت في معناها (قوله ما كنه) أي اسما للسل يخرج تنوينه بحظوظ النظر
 محمول لالتقاء الساكنين ولتلازما لنون الساكنة ومما وقف ولم يحذفوه اذ انزلوا كاحذفوا
 النون الخفيفة في اضربا لثوم لاتهم قصدوا ان يجعلوا النون اللاحقة للاسم من به على اللاحقة
 للفعل لشرف الاسم وتخرج المعركة اسما كذا نون الاولى في ضيق وحذف قول غيره الحق الا لا نون
 قوله لا خطا يفسى عنه لانه يخرج اللاحقة لغيا لا آخر كون انطلق ومنطلق ونون التوكيد سدا للثقل
 والحقيقة اذ وقعت بعد ضمة أو كسر وكذا بعد فتحة لان الظاهر انه اذا دخل ان نكتب بصورتها و
 بوضع من ألف ومن ثم اسقط قول غيره لغير توكيد الميز لاجراها وقوله استغناء الخ لعدم نبوتها
 في الخط لا لاجراخ نون التوكيد الخفيفة بعد الالف بناء على انه اذا دخل خط رسم النون نفسها كهم والمعاد
 السقوط خطا في اسفل اوردان التنوين في كائن لم يسقط خطا بل رسم في ان ذلك على خلاف القياس حسنة
 انما دخل في التر كيبا شبه النون الاصلية وبكى في السقوط خطا بل رسم في ان ذلك على خلاف القياس حسنة
 في الوقف لانه يسقط وقعا حوا وأما سقوطه في الوقف فلا يكتفي في دفع الاراد المبنى على ثبوت خطا لم يقرر
 ان حق الكلمة ان تكتب بتقدير ابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا تحذف الالف من عرو والتعريف
 مبني على الاعمال الغلب وهذا يجب ايضا في التنوين خطا في كائن (قوله وأقسامه الخ) وانما
 اختص التنوين بالاسم حتى مع ان يجعل علامة على لان المعاني التي في تلك الاقسام لاجلها لا تتوقف
 غير الاسم وكان على الشارح ان يتعرض لذلك كالمسلم في الالوان استشكل الاستدلال به اعلى الامة بلزوم
 الدوران معرفة تلك الاقسام فرع الامة كما يعرف من تقديرها اذ يعرف ان التنوين في التمكن اذا
 عرف ان ما دخله اسم معرب منصرف وهكذا واجب بان المسند اليه معلق التنوين الذي يعرف بمجرد
 ثبوت الخطا لا بخصوص الاقسام وأنه تعريفا لا بطبيعة من عرف تلك الاسماء بالوقوف
 ثم يقال التنوين في هذا التمكن وهكذا وذهب الى ما ذكره من ان المختص هو الالف بعبارة ما عدا الزم
 والغالب مما أثبت فيما يأتي من اختصاص ايضا وهذا قبل ما عدا افعال الجار لاد بعبارة أو ليس يتبين ان تنوين
 صرف مالا يذهب صرف والنداء تنوين تمكين لان الضمير ولسا بابت التنوين بانها بفتحة الصرف في الاول
 والاعراب في الثاني وان فروع بوجود العلتين في الاول بسبب البناء في الثاني وتنوين الحكاية ليس
 مستقلا لان الذي كان قبل التسمية هي بعددها واما تنوين السد فاختارا من ماله فبه انه يكون
 ضيق كبره اللفظ وليس يتبين وتطريفيه في المعنى واعترضه الامام في (قوله اجدها) أي وألها عدل
 عنه فخذ من أول الامر لتوهم سؤال الترجع بالاسم (قوله تنوين التمكن) من اضافة الحال الى المعلوم
 اذا التمكن هنا صرفا ليعاقل المعنى المعبر عنه بالامكانية وبان دفع ما قبل الاولى التمكن لان هذا التنوين يدل
 على وصف الاسم وهو يمكنه على وصف الواضع الذي هو التمكن ولا حاجة الى دعوى ان التمكن مصدر
 المجهول وان دفع ايضا ان الاولى التعبير بالامكانية لان التنوين يدل عليها بحيث لم يشبه الاسم الفعل والحرف
 لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ما عدا الجمع والف وتاء) أي والمضاف والمفعول
 بابت والحرف بالوكول وبعض على قول فانه لا يلحقه ما قبل لما منصرف لقبولها تنوين الصرف بالقوة مع
 عدم وجود العكس نيز لا لما هو بالقوة من غير ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد يعتز من
 عدم استثناء المضاف والعرف بالان التنوين لا يتصور فهما (قوله كرجل ورجل) أي كتنوين ينهما
 وتوهم بعضهم ان تنوين رجل التنكير لكونه سدوله تنكيره فخطأ بانه لو كان كذلك لان الالف والتنكير
 حيث هي بمذ كرو قد يمنع بطلان الزم بان تنوين التنكير وال وخطفه تنوين التمكن وأيضا برصه
 اذا مبني به وحتى فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوين في الاصل للتنكير وأيضا لانه لا ينافي بين التمكن

وأقسامه الخمسة بالاسم
 أربعة أحدها تنوين
 التمكن وهو اللاحق
 للاسم المعرب المضاف
 ما عدا الجمع والنون
 اشعارا بيقائه على اصله
 بحيث لم يشبه الحرف فينبى
 ولا الفعل فيمنع من الصرف
 وذلك (كرجل ورجل)
 الثاني تنوين التنكير وهو
 اللاحق لبعض الاسماء

(٢) قول المشي قوله
 ساكنة ليس في نسخة
 التمرح المقابل عليها
 ولعلها سقطت من بعض
 النسخ ام محسنة

والتشكير معاً أما كونه التشكير فلان الاسم منصرف وأما كونه للتشكير فلانه وضع لشيء لا يعينه كان معنى
 به ثبت للمانع من اعتبار التشكير دون التشكير فينحصر كونه تنوين عن كونه لا يختار الرضى وعليه
 لا يختص تنوين التشكير بالمبنيات المنحصر بها المنحصر كسابقاً لا لأنه لا يمكن تنوينه بل ونحوه
 للتشكير لما لا يزوال التشكير حيث دخلت آل لا تنقوليز واله ليس الزوال بل لا ينشأ وبين آل تضاداً
 ولهذا لم يثبت مذكرة بحسن ثم أدخلت عليه الزوال تنوينه وليس ذلك لأنه كان التشكير فكذلك وجب
(قوله المبنية) يفهم ان التنوين فيما نكر من الاعلام نحو مبرضان ومضاناً آخر ليس من هذا
 القسم بل من الأول وقال الرضى وأما التنوين في نحو أجودوا بهم فليس بتمحيض التشكير بل هو لتشكين
 أيضاً لان الاسم منصرف وأما آخرى من ان يكون تنوين واحد لتشكين والتشكير معا وعليه فالتمحيض
 ببعض المبنيات المنحصر للتشكير ودعى تعريفة تنوين هؤلاء فانه لحق مينا وليس التشكير الآن يقال
 الشاذ لا بد من نقض **(قوله وقع الخ)** لو عر بل قوله في العلم المختوم به باسم الصوت كان لا في تقديره
 انما خلقه ليكون آخر موصوئاً وليس اختصامه بالصوت واسم الفعل مطلقاً أو اذا كان متصفاً عند
 الرضى ومن تبعه لكن عذر فيه ما به انه انما يطرق في الاعلام المختومة به من أسماء الاصوات وأما
 غيره فانه كما هي الاعمال كفي التصريح فلا يرجع وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه يحسن الفعل
 والفعل لا يصلح لذلك لأنه اذا قدر معرف فنجعل على المقولة الفعل الذي هو معناه كلفاً سامة واذا قدر
 نكرة لم يكن لو احسن من اعادة الفعل الذي يتعدى لفظه تعريفة من تعريفة الجنس وقيل من قبيل
 المعروف بالام الحضور بقا اعتبار المعنى فان معنى من السكون عن هذا الحديث وقيل العهدة لان معنى
 ايه حدث الحديث المجهود وانما يحير التعريف بالتشكير في الفعل بهذا الطريق لان اسم الفعل من جهة
 الالهام فاس وجهاً لا ضرورية فتعشله في الفعل والخلق التشكير على الافعال تجوز وليس ترك
 التنوين في جميع أسماء الافعال دليل التعريف وانما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين وما تقرر وان
 قول التصريح كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبني على ان مدلوله المسدود وما على القول بان مدلوله
 الفعل فلان جميع الافعال نكرات قال بعض مشايخنا وكلامه فهم انه على القول بان مدلوله لفظ الفعل
 نكرة مطلقاً وقيل انه معرفة مطلقاً وانه علم جنس لم يعد لفظ الفعل امر معين لا يختلف ابدال عليه
 تعريفاً وتشكيراً الآن يقال هذا لا يمنع من اعتبار التعريف والتشكير في ذاته باعتبار التعلق به من وعده
 وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرر زيد فهو نكرة بمعنى وليس الكلام في ذلك فتأمل
(قوله كسيوبه) قال في التصريح ونقول صاحب الغراب غاف اذا لم تنونها كانت معرفة وقد تولى على
 معنى مخصوص واذا نونها كانت نكرة منهمة وذلك على معنى مبهم قاله الغراب انتهى وقوله كانت معرفة
 فيه نظر فان أسماء الاصوات الجاهية ليست أسماء فضلا عن ان تكون معرفة أو نكرة وتبين صرح بانها
 ليست أسماء الجاهية وان كان لها حكم الاسماء وقد يقال معنى كونه معرفة انه محال للصوت غراب على وجه
 مخصوص واذا نونها لم يلاحظ فيه بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان هذا وبما صرح به
 الجاهي مخالفاً لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما ان أسماء الاصوات كلها اسماء حقيقة بدليل
 دخول التنوين في بعضها فلما راجع كلامهم فأتاهم من عليه **(قوله وهو الاصح الجمع بالث**
ونام) وليس لتشكين كمال الربي والخشري والام يشيت في قوله تعالى من عرفات مع أنه مجموع من
 الصرف الجلية والتأنيث وقول الرخشري انه لم يسقط لان التأنيث في عرفات خبر عن التأنيث لان التأنيث
 كانت فيها بعض التأنيث حقيقة مشيئة بالواقعة فلامه الجمع مردود بان عرفات خبر عن التأنيث وان قلناه انه لاعلامه
 تأنيث فيها لا بمتخصصة ولا مشتركة لأنه لا يعود الضمير اليه الا في التأنيث واختار الرضى انه لتشكين على عدم
 سبقه في عرفات باله لوسط تبعه الكسري في السقوط وتسم التصبيح هو خلاف ما عليه هذا الجمع اذ
 الكسري فيه متبوعه لا تابع ولا هو ضامن الفتح والام وحيد في رفع والجرم الفتحه بعض منها الكسرية

المبنية اشعار بان المراد ضمير
 معين وهو ضمير قولهم
 فراقين معرفتها ونكرتها
 ويقع معاً في باب اسم
 الفعل كصوت سابق العلم
 المختوم به ككسيوبه
 الثالث تنوين المقابلة
 وهو الاصح للجمع بالث
 ونام كسملان

شاهدوا العوض فان قيل هذا القائل يرى ان الكسر عوض عن الفتحة والتنوين عوض عنهما قلنا منع
 الفتحة امر لازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا لاجتمع العوض والمعووض عنه وعلى ما اختار الرضى
 انه لما منع من افتاد حرف فائدتين لكون تنوين نحو مولاتا غير علة لتمكين والتبكي والقابله وعلما
 لمقابله فقط (قوله جعل في مقابلة التنوين) في الدلالة على تمام الاسم فقط قال الرضى لكن حطوه عن
 التنوين بسقوط طبع اللام وفي الوقف دون التنوين لان التنوين اقوى واجل بسبب حر كنهاته انتهى لكن
 ذكر اليبضاوى في قوله تعالى فاذا قضيت من عرفات ان الابدخل فيما يقابله تنوين مقابله فلغزور (قوله
 تنوين العوض) الاضافة بيانية ثم صار لقباً للتنوين الدال على المعنى المذكور فاندفع ان الاولى التعبير
 بالتعويض لتكون الاضافة حقيقية وهي من اضافة السبب الى السبب أى تنوين من سبب الاتيان به
 التعويض أى عهده (قوله وهو الاصح لا داخل) فيستغنى عنه لانه لا يقال ما هو عوض عن حرف واذا
 كبندل فان تنوينه عوض عن النسيبندل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافه وانه تنوين
 صرف بدليل جزم الكسرة قال وليس ذهب الالف الى هي علم الجمعية كذهاب الياء من جوارى ولا هو
 عوض عن حرف أى نحو عيم ويعل مضغرى أى ويلى وراده مضافها ما تنضاف اليه وهو عرب به كان
 اوله واشواذ المعوض عن جه أو جل نحو ومثلهما من اخبارها فانه عوض عن الجلى في اذاز لانت الخ
 والذى يظهر كقائل أو جحان ان حذف ما تنضاف اليه اذ جاز لا واجب وقد يصف جزاء الجلة فيظن من لاجرة
 له انما اضيفت الى المفرد نحو والعيش منقلب اذ ذلك أى اذ كان كذلك قال الاخفش التنوين
 الاصح لا للتنوين المتمكين والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى وجهه على ذلك انه جعل بناءها قائما من
 اضافتها الى الجلة فجاز التسنين اللفظ صارت معربة وتورد علامتها لانها مرفوعة كسرت حيث لا شيء بقضى
 الجر نحو وانت اذ صبح وبانه يسبق لاحكم البناء والاصل استعماله حتى يقوم دليل على اعرابه وبان
 العربيت انظر المضاف لاذ لاؤه لانه اكوته مضافا الى بنهم قوا او يوشد ابغى المذال منو فلو كان
 معربا ليجز فتنسلا مضاف اليه فدل على انه بقى على الكسرة لانه الاصل في التلخيص من التثنية
 الساكنين وعلى الفتح مرة للتحفيف والنظر ملحق غير اذ دل على بعض دأى المعوض عن المفرد وما ذكره
 في كل واحد بعض واقف به الرضى وقيل تنوينهما تنوين تمكين نزول عند الاضافة ويوجد عند معهما وقيل
 لا يوافق الحقيقة لان تنوينهما عوض عن المضاف اليه لا مرفوعة لانه تنوين صرف لان مدخوله معرب
 فهو من القسم الاول بخلاف تنوين جندوه ومثلهما تنوين عوض لا غير لان مدخوله نارف مبني
 انتهى وقوله لان مدخوله الخ انما يدل على انه ليس بتنوين صرف لكن ما لمانع من كونه للتبكي ايضا
 بناء على انه لا يختص باسم الفعل والصوت الا اذا كان متصفا للتبكي فلا يتم قوله لا غير على الحلافة الاعلى
 المشهور من التثنية من ان يقال عوض الاضافة مثلها مانع من التثنية وهذا ودعى التعليل الاول
 ان الزوال عند الاضافة الخاسر لكل تنوين لا تنوين صرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهب
 سيبويه وقابله اقوال المذكور مع ردّها في المعنى وغيره واختلف في تفسير كالم سيبويه فقيل ان منع
 الصرف مستقيم على الاعلال كما شهد له لغس أثبت الياء على الجر مفتوحة فاصل جوارى جوارى بالصم بلا
 تنوين والى ان يمنع الصرف فسد لما وان وقع الرضى ومن تبعه خلافه استثقلت الضمة على الياء فحذفت
 ثم وجعلت آخره مزيدا تسهل لكونه يامكسوا واما قبلها وقد اعل في الرفع والجر فنسب واعرابه استثقالا
 فانما استثنى من الاضافة بطرق اليه التثنية وامكن فيه التنوين بعض تنقيص حذف الياء عوض عنها
 بالتثنية من لا يكون في اللفظ اختلال الصيغة وفسر بعضهم بان الاعلال مقدم على منع الصرف وهو الصحيح
 لان الاعلال المتعلق بجمهور الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بقصد تشابهها
 فاعلمه جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لانها لا تقبل الساكنين
 ثم جسد ضمة الجميع الاقصى من مودعة فنسب الى ان الجوزوف لعله كالتائب ولهذا لا يعزى الاعراب

معنى بذلك لان العرب جعلوا
 في مقابلة التنوين في جمع
 المذكور السلام الرابع تنوين
 العوض وهو الاصح لا
 وكل واحد بعض دأى جوارى
 من مضافها اذا حذف تنوين
 وانما جندوه كل في ذلك ذلك
 الرسل فصلنا بعضهم على
 بعض الياءات نحو والجمع
 المتناهي المائل اللام اذا
 حذفت ياءه جوارى وفواش
 فالتنوين فيها عوض عن
 الياء المحذوفة على الصحيح
 وأما التنوين

على الزاء حذف تنوين الصرف ثم انوار جوع الياء والساكتين في غير المنصرف المستقل انظروا
منقول صاموغي بالفرجة فتعوض التنوين من الياء لقطع طماصير جوعها (قوله روى البيت) أي عوضا
عن حرف المد المكسورة وكان قد يسمى تنوين ترتم أو عوضا عن حرف غير يسمى الغائي كقوله وإن
واللازم انقطاع المصرية فان كان بداهة حرف مد فتعويض (أقلى اليوم عاذل العنان *
أو غيره فتعويض ن قال نحو * قال ابن تين الياسني وإن * والعروض اس لا يخرج من النصف
الاول من البيت والمقتضى للمائة الضر من غير تغيير والمصرعة التي غيرت لتوازي ضربها عند حذف
حرف الاطلاق والضر باسم لا يخرج من البيت (قوله بجرا) من باب تسمية الشيء باسم ما شابه
(قوله وثبوته مخط الخ) ذكر ان يخشى ان تنوين الترم يقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا
وصل المنشود ولم يقفوه ونسب انه لا يكون حاله الوقت (قوله فلا روى على غلافهنا) أي اطلاق
التنوين أو اطلاق النصف التنوين اضافة المصدر الى مقفوه أو الى فاعله وهذا أول من الجواب بأن آل
في التنوين بل بعد الاضمار بصرف اللفظ اليه عن من ذكره العلامة وبأنهما لفظهما واخصهما
بالشعر لم يعتبرهما لكن روى جواب الشارح انما عاده من اقسام التنوين غير مختص بشاعري قوله
ان المختص بالربعة المتقدمة (قوله راد الخ) مراده الاشارة الى تنوين الزايد وهو تنوين النادى المضموم
كقوله سلام انما طمر وتنوين الترم وسبق مثله وتنوين الحكاية وذلك كما اذا سميت بعاقلة ليلية
وحكيته على ما كان عليه وتنوين الضر وهو تنوين صرف بلا ينصرف وتنوين الغائي وسبق مثله
وتنوين المجهول كقول بعضهم هو انقول ملك حكايا وزيدوا انظر لم لا تدخل تنوين النادى في تنوين
الضرورة (قوله بالحدب عنه) أي انقطاع أو القول كانه شاهد اليه قول الشارح في غيبيته على ان
جاءت اعتبارا في الاسناد القول الخ أو الشئ ومثل هذه العبارة كلفه قول به لعلها الاستعمال صار كالمثل
فلا يقتضى الضمير مرجعا للمسمى بالحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير واجبا لاسم لا يلزم
الدو ولا معرفة الاسناد الى الاسم فتوقف على معرفة الاسم قال في القوا كما الحنية وانما الخاض
الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فاجعل مسندا اليه من خلا فوضعه انتهى
وقوله لان الفعل وضع مسندا اليه لا موضع الحدث مع نسبة الفاعل معين فهو لا يفتحق الاسناد بعض
معناه الى الفاعل فهو بهذا الاعتبار مسندا لا تمام معناه والافعال الناقصة تدل على الحدث في أصل
ومضاه ضرورة (قوله أي الاسناد اليه) هو اعين الحديث والاختيار وضعه على ما علمت مما سبق
وفي هذه العلامة تضاف فاشتمل وتلعب ومن وافقه من الكوفيين على جواز الاسناد الى الجملة مطلقا
وصكته من البصريين على المنع مطلقا والفرامون جماعة على الجواز بشرط كون المسند اليه انطباعا
واقترانها بمقتضى العمل (قوله ان يضم اليه) أي اللفظ أو الشئ (قوله ما) أي لفظ وقوله به
الفائدة قايما فلا يشتمل زيدا في ان فاعله بدل الاسم كان وتحوذ ذلك مما هو واقع في المركبات الناقصة
فالظاهر ان مطلق الاسناد ولو ان اتصاله على الاسم (قوله كتبه ضرت) أي كالمحدث عنه
والاسناد اليه الذي في ما ضرت في التماس الاسناد اليه معنى التمسك به أي متمسك بذلك والاسناد
فعل الفاعل وهو ليس في التام (قوله تشبه في الحركات) القرينة على ذلك النظر في المعنى المتبين
به مساواة الحركات أو التعبير بالعبارة السالفة لتبليغ في نفسها (قوله وكذا وضرت) أي فاعله متبين
والسكون والفتحة فهما السكايه يدل على استيعاب الاختيار عنهما وعدم دلالته على حدث زمان
محصل ويدلوهما في الفعل ودخول حرف الجر في نحو مرفوع وضرت كان قبل التقدير وكذا وضرت لم
كون الضمير اليه غير اسم على المعنى وسدده كونهما قايما وانما العدا الكيفية فهو ولكن ليكون
التميز وانما يدل على المعنى من الاسم فهو دخول حرف الجر عليه ولا نوع من الاسناد في ما جاء
ولان الكتاب الاول من كلام النصف (قوله من قولنا الخ) أي مقولنا للسيد عن الفعل زيدا

اللاخر روى البيت وهو
الحرف الذي تسمى له
القصيدة والاعراض
المقتضى والمصرعة فتعويضه
تنوينها بالاحقة لتعلم
اختصاصه بالاسم وبجماعته
الذي هو خطأ ووقفنا
وحذفه في الوصل نص عليه
ان ما لك في الفتحة وتبعه
انه في نكت الحاجبية
والمنصفي الاوضح فلا يرد
على اطلاقه هنا وقد انتهى
ابن الجاني في شرح الجزولية
اقسام التنوين الى عشرة
وجعها بعضهم بقوله
اقسام تنوينهم عشر على
بها
فان قسمها من غير محروا
مكن وعوض وقابل
والمتكررة
وتم وانما اشطره انما
هنا
(و يعرف انما بالحديث
عنه) أي الاسناد اليه
وهو ان يضم المعاني
الفائدة (كتبه ضرت)
تتلها بالحر كلفها اسم
لانك قد حدثت منها
بالضرب وكان وضرب
قولك من حرف وضرب
فعل ما ضرت قبل اذا كان
اسم فكيف انما ضرت
الاول باله حرف وض
الثاني باله فعل وهذا
تناقض

بعده يدل أو يبين (قوله وهل هذا الانتاقص) أي لغة الاشارة الى الاسمية وعلمها الذي استلزمه الخبر
أو اصطلاحاً لحذف الاشارة الى التضمنين للتدرج بين القوة في قوله من حرف ضرب فعل ماض اذا لا وفي
قوة قولك من اسم من حرف والثاني في قوة قولك ضرب اسم ضرب فعل (قوله قلت قال الرضى الخ) نقل
كلامه بالحق وصله ان الاخبار عنهما باعتبار معناهما فهو نظير الاخبار في قولنا بقاءم الا ترى انك
أخبرت عن زيد باعتبار مسماه قال السيد وما ذكره كلام ظاهري ليس صحيح لان دلالة الالفاظ على نفسها
ان كانت ليست بالوضع قطعاً لا شوبها في الالفاظ المهمة كقوله لا حسيق من اجل ودعوى وضع للملا ت
للدلالة على أنفسها بما لا يقدم عليه من له أدنى مسكة أو نحوهما في مباحث الالفاظ وذهب الى انه لا وجه
لاسميها على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف أو يدهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالاسم يستند اليه
وما ذكره من اسمية البتة أو عمل الفعل وذكر متعلق الحرف فهي أحوال كلامها اذا استعملت في
معانها وعلى هذا اقتضى ضرب فعل ماض لانه موضوع لعنائه والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل في معناه
لا يستند اليه متوجه الى المعنى ومعناه لا يستند اليه معرّفه بلفظه فقط وكذا الحرف والحكم في المثالين
غير متوجه الى معنى الفعل والحرف فلا تشكل في كلام العضد ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها
وضعية قال السيد ليس بوضع قصدي بل ضمني ومثله لا لوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة
ولا فائده فكان المعنى في الاشتراك الوضع النصدي والمذكول مغاير للدال (قوله على ان جملة الخ) انظر
ما موقع هذه العلامة فانها تعود على الحكم الذي أصله من اسمية من ضرب فيجاء كره بالعلان لان ابن
مالك لا يرى اسميها أو لعنه بل يخفى لئلا ياله السيد فلا يشك كل عليه عدم اسمية البتة أو نحو ذلك معاصر
وأضاهة العلامة تقتضي ان الكلام ولا يبنى على ان الاستناد ولو لفظاً من علامات الاسم وان من
اللفظي من وضرب في التركيب ولو كان الامر كذلك لزم التنافس المذكور في السؤال بل يمكن الجواب
المتقدم عن الرضى ملائمة لانه نص في ان الاستناد الى معناه غير ظاهر وان مثل الاسناد اللفظي مثل
ضرب ثلاثة أحرف ومن حرفان مما لا داعي فيه لاعتبار الاستناد لعنه لعدم التنافس فيه وهذا كون ابن مالك
من اعتبر ما ذكرنا فهو بالنظر لمجري عليه في شرح التسهيل فلا ينافي في الكافية والشافية وفاق
الجمهور كما هو ظاهر قوله وان نسبت لاداء حكما * فالحكم واخرى بوجاهتها اسما

وعلى الامر ابنا كان على حرفين متعقبا كان ثابتهما معهما وهذا بخلاف ما لو جعل نحو ذلك علما
لتفسير اللفظ فانه لا ينعف اذا كان الثاني معهما ويجعل من باب ما حذفت لامه نسباً وهي حرف عامة قاله
الرضي وبين مر ذلك وهذا الخبر هو الذي اقتصر عليه في التسهيل لانه لا يرى جعل الكلمة علماً لفظها
فلا يرد عليه انه ترك ذكر التضعيف فيما تانيه صحيح وانه كيف يعبر عنه غير تضعيف والشبه الوضعي
موجود فليس بوجه دفع هذا انه على ثلاثة أحرف بحسب الأصل ثم اذا تحققت المقام أشكل دعوى
ان الخلف لفظي من مولا شيخ الاسلام وعلمه التوجيه ان ابن مالك أثبت الاسناد اللفظي في التركيبين
وجعله غير مختص بالاسم وغيره لم يشته بل جعل الاسناد معنوياً بل يحكم وقوله لم يشته بل جعل الاسناد معنوياً بل يحكم وقوله لم يشته بل جعل الاسناد معنوياً بل يحكم وقوله لم يشته بل جعل الاسناد معنوياً بل يحكم

فهو على مدلوله الا ترى ان كنه حرف ضرب فعل ماض مبني على كلام ابن مالك والسيد ما عتد
الرضي وابن هشام بالصواب ان يقال الا ترى ان كنه حرف ضرب فعل ماض مبني على كلام ابن مالك والسيد ما عتد
الرضي وابن هشام بالصواب ان يقال الا ترى ان كنه حرف ضرب فعل ماض مبني على كلام ابن مالك والسيد ما عتد
الرضي وابن هشام بالصواب ان يقال الا ترى ان كنه حرف ضرب فعل ماض مبني على كلام ابن مالك والسيد ما عتد

لمعناه ان بقاءم فقامت ثابت لمعني زدهو مسماه وقد استند الى لفظاً زيد متصف بالقيام فان قلت الثابت
لمعني زدهو القيام لا قائم أجيب بالانتم لان معنى قائم شئ ولا شك ان هذا ثابت لمعناه ادعوى متصف
بالقيام (قوله لا تسمع) أي هو فعل ولم يرد لفظه (قوله قول) أي على حذفان وهما في تأويل المصدر
أي معاملة الاستناد في الحقيقة اليه وهو اسم وقال البيضاوي الفعل انما تتعجب الاعيان عنه اذا رغبه علم
ما وضعه اما الواطى وأوبده اللفظاً أو مطلق الحذف المذكور عليه ضمناعلى الاتساع فهو كلامه في الاضافة
والاستناد اليه انتهى وانظر على هذا هل في نحو نفع من هذا يوم نفع ضمير مستتر وصار حكمه حكم المصدر
فلا يستغرق ضمير وهو هل نفع وجد في محل جأزه مشدوداً بما طبعه على التأويل بل في أمثال هذا

قلت قال الرضى ليس المراد
لهم معنى هذا التركيب
حرف وفعل بل المراد انهما
اذا استعملتا فيهما وضعا
بحرف جئسم الكوفة
وضربت زيدا كن مسن
حرفاً وضرب فعل على ان
جماعة منهم ابن مالك
وتبعه انبيهي اعتبروا
في الاستناد الى القول
اسناداً لمعناه ايخرج ما
استند اليه ما لفظه كالثاني
المذكورين وأما استند
الى تسمع في قولهم تسمع
بالمعنى خبرين ان تراه
قوله (وهو) أي الاسم

العلم الحقيقي بأن المعنى الفعل غير مراد هذا وفي عبارة الشارح مساهلة لأن المؤول المستدل باللاستناد
 وعبارة في القوا كما وأما تسمي الحفصلي حذفت أن أو على تنز بل الفعل منزلة المصدر **(قوله بعد**
التركيب) أما قبله قسم ثالث لمعرب ولا مبني وهذا المذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك أنهم سببية
 لشبهها بالمعرب في المهمة في أنها ليست عمالة ولا معمولة لا يقال يحتمل أن الشارح وافق ابن مالك وانما قيد
 بذلك لأن الأسماء المذكورة لا تنقسم إلى معرب ولا مبني لأن انقسام الشيء إلى أقسام لا يقتضي انقسام
 كل منها إلى تلك الأقسام قال شيخنا وهذا التقيد ظاهر في المعرب على القول بأن الأسماء قبل التركيب
 ليست معربة كما سيأتي وما بالنسبة للمعني فغيره نظر اذ قيل أنه لا يوصف بالبناء إلا بعد التركيب وأما قبله
 فلا وليس كذلك فإن الاختلاف إنما هو في الأسماء القابلة للأعراب كما سيظهر مما يأتي **(قوله ضربان)**
 الضرب النوع والقسم بمعنى قال في القوا كما الحجة ونقسم الاسم إلى معرب ومبني من تقسيم الشيء إلى
 ما هو أنص منه مطلقا من تقسيم الشيء إلى ما هو أعم منه كما هو مع بعضه اذ التقسيم من شخص إلى
 مشترك فوجب كون القسم أنص مطلقا من القسم انتهى وستقف أول تعريف العرب على أصله
(قوله أي الغالب) أي الراجح في نظر الواقع فاندفع أنه لا معنى للأصلية والفرعية في الأنواع على أن ذلك
 في الأنواع المنطقية لا مطلقا مع عدم قولهم الأصل في الأسماء الأعراب وسطا ما قيل لا يخرج منه
 صنفان أحدهما الأصوات لأن الواضع لم يضعها إلا لتبسيطه من مفردة لأنها غير كملان في الأصل والثاني
 أسماء حروف التهجى لأنها كالخارجة لحروف التهجى التي ليست بكلام ومن كانت أوتها الحروف
 الحكيمة اللفظة لا لعدم إمكان النطق بالانها الساكنة **(قوله في الأسماء)** متعلق باصل لا بمعنى متأسل
 أو بمحدود أي وجوده أي يوجد بغير داعر على أن الضمير يحتمل وجوه الأعراب المقوم من قوله معرب
 ويدل ذلك قوله وإنما كان الأصل في الأعراب تخفيف المنافع وأقيم المنافع اليه مقامه ولو تقع الضمير
 وانفصل وانما هو بأن العرب هو الأصل والأصل في الأسماء الأفراد هي في حالة الأفراد غير مستحقة
 للأعراب بل بمسبقة الأصل البناء لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتبسيطه في الكلام مركبة فاستعملها
 مفردة بخلاف نظر الواقع فيها المفردات وإن كانت أصولا لمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة
 عارضا غير وضي **(قوله هو يسمى متمكنا)** أي في الأسماء أو فبه في الأعراب **(قوله أمكن)** اعتراض أي
 حين تعبيرهم بأنهم اسم تفضل من يمكن وبنائه منه شاذو وديانه مجمع من كلامهم يمكن مكانة قال بناء
 قياسي جاز على التعمدة **(قوله بتعاقب معان)** أي تركيبية **(قوله بختلاف الفعل)** يأتي بيان ذلك في بحث
 أعراب المضارع **(قوله فينبغي الكلام عليه أولا)** إشارة للأعراف على المصنف حيث تكلم عليه ولم
 يتكلم على الأعراب أصلا فضعاف تأخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بأنه قدم هذا المعرب نظرا إلى أنه
 محل للأعراب لا يقوم العرض دون محله فتدفع به جملة تقديم المحل على الحال بهذا وقال شيخنا العلامة
 الغنيبي لعل مراده بقوله المصرفة المشتق الخ في الجملة والألفاظ الاصطلاحية لا تتوقف معرفتها على
 الأعراب عند التأمل الصادق ولو سلم فالحجة متينة فتأمل **(قوله البيان)** قال في شرح الحنفية والمناسمين
 معانيه الآية إذا قصد به الآية المعاني المختلفة انتهى وقال في القوا كما كان التغيير انصب بالمعنى الاصطلاحية
 هذا وقد انتهى بعضهم معاني الأعراب الأعزبة إلى حشرة منها القصب ومنها سمته أن التكلم بالأعراب
 يقتضي في السامع والتكلم بالعربية أن التكلم بالأعراب موافق للغة العربية **(قوله وأعر**
البيوع الخ) أي كلام ابن جراح وغيره قيل أنه مشتق من قولهم عربت عدة البيوع إذا فسدت وأعر بها أي
 أفسدتها والهمزة للسلب كما كتبت الرجل إذا زلت شكائته عليه حل قوله تعالى إن الساعة آتة أكلا
 أخفيا أي أزل بل يخفاء حتى يظهر والمعنى أن الأعراب أزال عن الكلام التباس معانيه وقيل أنه منقول
 من قولهم عربت عدة الفضل إذا فسدت وأعر بها إذا أفسدتها والهمزة تعدية لا سلب والمعنى أن
 الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما أعر بفسد بالتغيير الذي لحقه فظاهر التغيير فساد وإن كان

بعد التركيب (ضربان)

أي نوعان أحدهما

(معرب) وهو الأصل في

الأسماء أي الغالب ولهذا

تقدمه ويسمى متمكنا

وكذا أمكن أن انصرف

وانما كان الأصل فيه

الأعراب لا لتعاقب

معان عليه لا لمعنيها لا

الأعراب بخلاف الفعل

الذي يمكن تغييرها بتغيير

والعرب مشتق من الأعراب

فينبغي الكلام عليه أولا

أضمرقة المشتق موقوفة

على معرفة المشتق منه

قالوا صرايا لغة البيان

والتغيير والتقصين يقال

أعرب عن حاجته إذا أبان

صفا وأعرب عدة البعير

إذا تغيرت لفساد جالوته

عسوية أي حسنة

واصطلاحا على

صلاحي المعنى انتهى ولا يخفى انه غير موافق لكلام الشارح نعم ان وحذف الفعلة غير موافق من باب فعل
 وأفضل ان يجعلها **(قوله آخر)** أي حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهذا التعريف المصنف وهو معنى قول
 السهمل ما يحى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف لكن ابن مالك فصل الاثر
 والمصنف أبجده ورادين على أنه يكون ظاهر أو مقدر مع الابداع فلهذه **(قوله ظاهر)** أي موجود
 لان السكون والحذف غير ملحوظ بهما وان قلنا بظننا ولو صرح بوجوده كان أولى لان التبادر من الظاهر
 معنى الملحوظ بقرينة ما قبله **(قوله مقدر)** أي معدوم مقرر وض الوجود **(قوله يحل به العامل)**
 أي يطلبه يقتضيه لا يجدته بعد ان لم يكن فلا بد اعراب الاسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعاً
 واحترزه عن حركة النقل والتبليغ والتخلص من الساكنين فلا يكون اعراباً لان العامل لم يحلها **(قوله)**
 في آخر السكامة) الظرفية مجازية فان المعرب بالحرف في الاثر فيه نفس الاستحسان النون في المثنى والجمع
 بنزلة التنوين فكان النون من لغرضه يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحرف في فكذلك النون وقد
 يقال الواقع بعد كسر حرف الكلمة كأنه واقع بعد السكك وشملت الكلمة المعرب من الاسماء والافتعال
 ولم يقل في آخر المعرب فإرا من النور وان أعجب عن الغرض من هذا التقديم بحمل الاعراب من
 الكلمة وليس باحتراف اذ ليس لنا تأويلها في العوالم في غير آخر الكلمة حتى يحسن معناها قال المصنف في
 شرح الشذور وحركة ما قبل الاستخفاف نحو امرئ اما اعراب عند الكوفيين فلا يحسن رفعها لوجود دخولها
 أو اتباع عند البصريين فلا تدخل وأما نقل الحرف في الوقف فلا يردون ان حركة الاعراب صارت الى ما قبلها
 وانما يردون أنهم ملأوها بحال أو البقاء أو ان هذه حالة عارضة فلا يعتمد بها وانما جعل الاعراب في الاستخفاف
 لان المعاني المتحاشية من أحوال الذات وهي متأخرة عن الذات والمال على المتأخر متاخر **(قوله)** أو ما نزل
 منزله) أي كدال يدلان ما بعدها نزلت نفساً منسوبة كالف انما عشر لان عشر حال على النون وهي بمنزلة
 التنوين **(قوله)** وعليه المصنف في الاوضح الخ) هو الاصح لان الاحتياج الى الاعراب اغماض لتعريف
 المعاني والتعريف انما يكون بالآخر ولو مقدر وهو في حكم الملحوظ ولا يرد عليه قوله من كان الاعراب وعلاماته
 والمضاف والمضاف اليه فإرا ان لا يكتفي في التمايز كونهما من قبيل إضافة المعاني الى الخاص وأيضاً
 قد انفقوا على أن أنواع الاعراب مرفوعة وتصبو حروف الجنس يستلزم حقيقة أي توجد حقيقة الجنس
 في النوع فوجب كونه لفظياً واحتجاج من يقول انه معنوي الى أن المراد نوع ما يدل على الاعراب فغيره من
 المعنوي باللفظي مجازاً **(قوله)** وعلى القول بأنه معنوي) نسب لظاهر كلام سيدي به وقبواه الرضي بان
 البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقاً ولا يطلق البناء على الحركة كما انتهى وانظر تفسير الضياء لعدم فاته
 لا يخرج من تأمل ولا يخفى ان ابن مالك يطلق البناء على الحركة **(قوله)** تغيير) أي تغير اطلاقاً للمصدر
 وإرادة الحاصل به وهو مصدر مني للمفعول أي كون الاصل ومغيرة لكن قال أبو حنيفة في تفسير قوله
 تعالى وأوحينا اليهم فعل الخبر ان ثم اعتقاد ان المصدر للمفعول يختلف فيه إما ذلك الانحش والجمع
 منه **(قوله)** أو آخر السكامة) أي إذا ما كان يتبدل حرف بحرف أو نحو حقيقة كالمثنى والجمع أو انصباً أو حكا
 كما فهمنا حال الرفع لان الالف والواو صارتين بعدما كانا شيئاً واحداً كان اعرابه بالحرف أو انصباً
 بان يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة كلفريد انصبوا أو حكا كلفريد المنصرف حاله بعد نصبه اذا
 كان اعرابه بالحركة والمراد بالآخر ما يشتمل الآخر بحسب الاصل فيدخل تغيير آخر الجزء الأول
 من المركب الإضافي على أن آخر الجزء الأول نزل مستقلة الآخر وصاروا الحذف ما عدا حروفه التفسير
 في غير الآخر لتفسيره ونحوه وان أمكن خروجه عما بعده لأنه لم يكن لغايل لكن قد انشأنا في
 العوالم لم يأت الا بعدوا إضافة أو آخر السكامة خمسة كلام السكامة بطلان معنى الجمع فلا نلزم عدم
 تحقيق الاعراب الا بغير ثلاثة وأما التي هي أقل الجمع لثلاث كلمة التي هي أقل الجنس الجعي **(قوله)**
 لاختلاف العوالم) أي تغيرها ودخولها بعدها بعد الاستخفاف والمراد باختلافها وجودها وان لم تختلف

القول بأنه لفظي أو ظاهر
 أو مقدر يحل به العمل في
 آخر الكلمة أو ما نزل
 منزلت وعليه المصنف في
 الاوضح والشذور وعلى
 القول بأنه معنوي تغيير
 أو آخر السكامة أو ما نزل منزلتها
 لاختلاف العوالم

لان الاختلاف يستلزم الوجود فدخل اعراب العرب ابتداء وعبر بالاختلاف لشاكلة تغيير وراقى
العوامل الجنس فتبطل الجمع وخرج بالاختلاف العوامل التغيير بنقل واتباع وتغيير نحو غلاى بالياء
فليس بأعراب بل اعراب التغيير التقديرى وصار الحد مطردا منعكسا **(قوله الداخلة عليها)** أى الداخلة
والحققة معها فدخل العامل المتقدم والتأخر والمعنوى أو المسلطة عليها كيدل عليه كلام السارح في
تعريف العرب فيدخل ما ذكر ويخرج العامل الداخلة غير المسلط كلكو كدى نحو انك انك لا لاخوت
فسقط ما قبل ان قيد الداخلة ليس الواقع لا الاحتراز لا يكون التغيير بسبب العوامل الا وهى الداخلة
على انه لم يفسر باليسلط يمكن أن يكون احترازا عن حركة الحكاية فانها بسبب عامل غير داخل
في كلام المتكلم **(قوله لفظا أو نقديا)** حالان من تغيير على انهما مصدران بمعنى اهم الله فعول أى
ملفوظا أو له نفس التغيير ليس ملفوظا أو مقدر او ذلك نحو عصا فانه احقق الاعراب بول يظهر لما ع
فقوله متغير بخلاف المبني الواقع في محل العرب فانه لم يستحق الاعراب بل لو كان في محله معرب لتغير آخره
فظهر الفرق بين الاعراب التقديرى والحلى واعلم ان عدم احققاق الاعراب امالان اللفظ لا يقبله أصلا
كأن المبني وأن العامل لا يقضيه كآن نحو ضربت زيد كذا قيل وفيه نظر لانه لا يتناول المجرور ويحرف
رائد مع ان اعرابه على وفي هذا الاعراب يحى الحال من الحيز ووقعها مصدر انكر اوهوم كثره
لا ينقاس ويجوز فيها على المصدرية وهما بمعنى المفعول أى أى تغيرا ملفوظا أو مقدر على ما سلف
وعلى التغيير المحمول عن الخلف اليه أو الأصل تغيير لفظا وانحر الكلام أو تقديرها أما تغيير اللفظ واضح وأما
تغيير التقدير والاختلاف لا بد من ملاحظة أن الآخر محتمل التغيير فالتقدير متعلق به وعلى الخبرية لكان الحدوثة
مع امنها أى سواء كان ما ذكر لفظا أو نحو برآن يكون قوله لفظا أو تقديره وتفصيل التغيير الاواخر
والاختلاف العوامل على انهم باب نزل المصدرين معنى على ان التنازع يجري في العاملين الجامدين
وصرح في الاوضاع بالفتح **(قوله وهو ظاهر تعريفه الخ)** قال في شرح الحدود انه قضيه بذكر كراهة تعريفه
بالفهوم وان تعريفه بالازم ما لم ينشأ من مشابهة الحرف **(قوله أى الذى أى وثى)** إشارة الى ان ما محتمل
أن تكون موصوفة وان تكون موصوفة وهو أول لفظا لانه ما جبر صورته لقوله وهو شأنه للتشكيك لكن
التعريف حقيقة المفهوم بالفهوم قبل ولذا يلزم الاقتصاد على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة
شئ واحد فلا تكون كلمة متجانسا فكان ينبغي تقديم هذا الاحتمال على انما على كل تقدير الواقعة على
الاسم لانه قسم الاسم الى العرب والمبني ثم عرف كلامه بما قدل على أن التعريف بالقسم وقسم الشئ هو
الشئ مع فذلك لا يكون اهم منه ونحو را عينة مؤول أو خطا وكل من العرب والمبني أعم شموله الضمحل
فليس القسم الاسم العرب فدل على انه اخذ الاسم في التعريف ولا يستلزم تعريف الشئ بنفسه لان
المتجانس الى التعريف انما هو العرب الاسم قطع وما كان كذلك يشار في تعريفه الى العلوم بجملا بفضل
الجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم الاثبات الانطس أنف خو تقصير فكانه قال الاسم العرب كلمة تقبل
أى التنازع بين الانشاء بتغيير آخرها حسب العوامل الخ **(قوله ما بتغيير آخره)** أى يستحق ما هو آخره
التغيير على ما ذهب اليه ابن الجلبج أو ما يصلح لاصحقاق التغيير بعد التركيب كما هو منذهب النحوى
ووافق ابن الجلبج قول ابن مالك ان الاسم قبل التركيب منه وانظر ان المراد بالفعال في التعاريف
يجزئ بثبوت الحدث والاستمرار لا الاقتران زمان على كل فهمي مجاز مشهور فلا ضرورة وقوعها في الحد
وحديثه لا يتناول التعريف الاسم حال عدم تركيبها أو اسبق تركيبها فيما مضى ان غير بتغير ما مضى
أو أو يد تركيبها بعد ان غير بتغير ان كان متارعا ولو دلت تلك الاصل على الزمان تناول التعريف ذلك
لانها تقبوت فيما مضى أو تغيير فيما مضى **(قوله هيئة آخره)** أى حالة تشبه بالهيئة والصفة لاهية
وصفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكنها باصعته وتقدر الهيئة لانه لا تغير
له في ذاته لا يقال هذا واضح في الاعراب بالحرف كالتسكون أما الحروف فهو تقدير واقع في ذاته لا آخر

الداخلة عليها لفظا أو
تقدرا وعليه كثير من
التأخرين وهو ظاهر
تعريف العرب بقوله
(وهو) أى الذى أى وثى
(بتغيير) هيئة (آخره)
لفظا أو تقدرا (بسبب
العوامل المختلفة
القضية وفعا وتوسعا

لا في حاله لاننا نقول لما وقع الحرف فاقباض الحركه صاع ادراج الحروف في هذا القول لان المنوب عنه من
 الاحوال فالمنطق هذا الاسم على ثابته اعطاه لنا شيخكم المنوب عنه وانظر الاصول لانها المقصودة
 والفرع محمول عليها والى التحقيق من ان الاعراب بالحر كانت مطلقا ولو قد رافى موضع النهاية باعتداله
 بمقام التعريف لا يضر ذكر الاعراب بالحروف بحسب ذلك لانه نظيره الشهرة والتسهيل على المتعلمين
 لجمع بين التعريفين لكن جرى في القواعد على التعريف في المعرب بالحروف بتغيير الالف هذا وفي تقدير
 هيئة تغيير الاعراب بالفتح لغرض كونه هو لا يجوز اتفاقا **(قوله لفظا وتقدرا)** ان قيل المعرب بتغيير آخره
 تقدير الاختلاف العوامل اوجب بالفتح لان الاعراب التقديرى ان يقدرا الاعراب على محله وهو الحرف
 الاخير لما نعت من الظهور كالتعذر والاستقلال والميل لا يقدرون على آخره لان المانع في جلته وهو مشابهته
 للمعرب وقد يكون في آخره كفى جلته نحو هذا ولهذا يقال ان المبني في رفع مثلا في موضع لو كان
 فيه اسم معرب كان حرفا وهذا خطأ مستحقة الرضى وتلقوه بالقول ومن هنا يشكل دعوى ان
 الاعراب المحلى لا يختص بالمبني كفاعل المصدر المحرور به والظرف اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منك **(كم**
قوله بسبب العوامل) أي بحسب هالان الام الجنس قسطل معنى الجمعية **(قوله المقضية الخ)** صفة مختلفة
 لبيان ان المراد الاختلاف في العمل وليس برفع النقص بمثل ان زيد مضروب والى ضرب زيد وافي
 ضار بزيد فان العوامل مختلفة بالاممية والفظية الحرفية ولم يتغير آخر المعرب بلانه لا تنقص بذلك بعد
 الاعتراف بان الالف الجنس وهذا النقص او رده الجائى في قول الكافية وحسبه ان يختلف آخره وليس
 العبارة هنا كذا ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والفساد **(قوله لفظا وتقدرا)** فيه ضرورة لانه يخرج
 العوامل المنعوبة **(قوله وذلك كزيد وموسى)** يعنى من يجوز قولك يا زيد وموسى بان كاتما كين مع
 غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب في الاعراب اشارة الى ان قوله كزيد خبر مبتدا محذوف ثم
 الكاف ان كانت اسماء ففى خبر في محل رفع وان كانت حرفا فالجاء والمحرور في موضع الخبر ويجوز ان يعرب
 كزيد معقول فعل محذوف أى كزيد **(قوله كالجنس)** لم يقل جنس تخاسبا عن المطلق الجنس على
 الاشتراك بين الماهيات الاعتبارية فانه يجوز كاطلاق الفعل على الجنس بضمها لان الجنس الحقيقي يماثله
 ماهيات متفقة في الخارج لكن اعترض بان اللفظ كفيه تعرض النفس الضرورى والكيفية قسم من
 الموجود الخارج جوا كلفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظا كالملاحة على المعنى المقتضى
 زمان وخاصية وجودية أخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه في الاولى دون البعض الآخر كدلالة على
 خصوص الزمان المميز فالماهية المركبة من الكيفية والخاصية موجود في الخارج بوجود جزئياتها
 فيه والمشارك الاعسم من اجزائها جنس والوسط والاخير فصلان **(قوله التغيير السكائن الخ)** أى ذو
 التغيير أو التغيير بمعنى التغير لان الماحصل التغير لا التغيير ولو حذف السكائن كان لظهور ان الطرف اذا
 وقع متغيرا كان متعلقا كونا عاما لو حذفه الآن يقال هو بمعنى كون خاص ومبنى على رأى من لم
 يوجب حذفه **(قوله وخارج آخره تغيير الخ)** فيما علمت المراد خروج ذى تغييرهما اذا لم يكن معه
 تغيير الاخر بان لم يكن معربا ومطلقا لمن حيث تغيير الاول والواو ايهما حيث تغيير الاخر
 فداخل لانه معرب بوجهين يخرج ما ذكره هذا القيد اسبقه وان كان ما خرج به يخرج بمجاهده **(قوله**
وقولنا لفظا الخ) منه يعلم ان اوفى قوله أو تقدر فى الموضوعين لتقسيم الاشكال فلاننا في التعريف **(قوله**
لفظى الخ) لولا ما يظهر لغيره ما يقدر ان انحصروا الى لان الذى يوصف حقيقة بالظهور والتقدير
 هو الاعراب **(قوله ما يظهره الاعراب)** أى ينقسم على القول بأنه لفظى أو أثر على القول بأنه معنوى
(قوله كالنقى الخ) أى الموقوف عليه والمحكوم المتبع **(قوله ومنه نحو القاضى)** فلهذا يمتنع لتقيده
 بقوله وفما جازى عن عليه ما بعده والاول مطلق **(قوله وجمع المذكور المضاف الى ما المذكور)** والواو
 مقدره استقلا لا عند ابن الحبيب وتعدر اعتداله وهو حيه وأما الشئى المضاف الى ما المذكور

أخرا (الداخل عليه) لفظا
 أو تقدرا وذلك (كزيد)
 وموسى فقول ما يتغير
 كالجنس المعرب فيحصل
 فيه التغير السكائن في
 الاول والواو واسم
 بقوله آخره تغيير الاول
 والواو اسطراديا لا آخر
 ما كان آخره متقيقة كدال
 زيدا وبجاء كدال يد
 وقولنا لفظا أو تقدرا اشارة
 الى ان المعرب نوعان لفظى
 وهو ما يظهره الاعراب
 كزيد وتقديرى وهو ما
 يقدرونه ذلك كالنقى وغلاي
 ومنه نحو القاضى زفعا
 وجمع المذكور السالم
 المضاف الى ما المذكور

فأعزاه بظاهر الحروف في الاحوال الثلاثة تقول جاء مسلي فهو مر فوع بالانضمام الى ايام المتكلم
ورأيت مسلي منصوب الياء المفتوح ما قبلها المدغية في ياء المتكلم ومررت بمسلي مجرور وبالياء المدغية
كذلك (قوله وفعاف فقط) أما في حالة النصب والجاء فاعزاه بظاهر الياء المدغية في ياء المتكلم وانما قدرت
الواو في الرفع لان العامل يقتضي خصوصها وغيره موجود وان وجد بدلها وهو الياء (قوله والثنى رفعاً)
أما في حالة النصب والجاء فاعزاه بظاهر الياء الموجودة المحركة بالكسرة وانما تحذف لعدم ما يدل عليها
بمختلف الانساق في الرفع الدال عليها موجود وهو الفتحة (قوله وانما رفعاً) خوه بسبب غيرها أي من حيث
تغير آخره بسبب غيرها أما من حيث تغير آخره فقد روي بسببها قد دخل قبل والواو ان يقول ما تغير آخره
لا بسببها ليشمل ما تغير آخره لا بسبب كمت اذا تحقت بعد ضمها أو بسبب آخر كملحرك انما عا و نقلوا
سكينة أو غلظا من سكونها انتهى وفيه نظر اذ ثبت بغير آخرها اذ فيها لغات متعددة وهي من حيث كل
لغة على حدة لم تتغير (قوله اشارة الى ان آخر للعرب الخ) اشارة الى ان الدخول بمعنى التسلط قد دخل
العامل المتأخر بل والمعنوي وليس اشارة الى ان هذا القيد لبيان الواقع كما ينبغي ان يكون ان يكون
احتراراً أو ما تغير آخره بسبب عامل مسلط مؤكداً بعامل غير مسلط بالنسبة لذلك العامل المؤكد وان
تكون الدخلة وان لم تقسم بالمسطة لا احتراراً بتغيره بسبب عامل غير داخل في كلام المتكلم كالسكن
حيث ذلك التغير على عامل في تعريف الاعراب ثم انظر ما وجه الاشارة في كلام المصنف لظاهره والظاهر ان
يقول والمراد بالداخل المسطة فتدبر (قوله والعوامل جمع عامل) اعترض بان فاعلا وصفا لا يجمع على
فواعل وأوجب بان العامل بغلبة الاستعمال صاواً ماضياً على الاسمي يجمع على فواعل فلا حاجة للقول بأنه
جسم عامل لان العامل قلباً يكون غير كصفتي انه انما يجمع جمع وصف عليه اذا كان كذاً غير عاقل وقد نص
سيبويه على اطراد الطوع في جمع طالع (قوله وهو ما تأخر الخ) هو تفرع بقا الانصاف لانه لا يتناول العامل
المعنوي لانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف فيلزم ان العامل اذا كان جارياً ويجوز واولاً العامل في الحل لا يوافق في
الآخر المراد انما أثره في كذا كثر انه يعلق بالمعنى التركيبي فخرج مثل التفاهة الساكنة المؤثر للحركة
نحو من ابتكركونه لا تعلق به بالمعنى الخاص من تركيب الحرف مع غير ورواها هو أمر جمع مجرد
اللفظ ودخل العامل الزائد نحو ما جاء من رجل فله أثر كسر توجله ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث انها
غلامه على ان مدحوا به لعل لما دل عليه الحرف من خصوصية الاستغراق (قوله والاصل فيه الخ) لان
العامل انما يعمل بالافتقار الى غيره والفعل أشد افتقاراً لانه حلت يقتضي صاحباً ومحلزاً وما علة فيكون
افتقاره من جهة الاحداث والتحقيق والحروف المختصة انما تعمل اختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه
والاختصاص موجب للعمل ليعلم انما اختصاصه بالاسم انما يعمل في الاسم لشبه الفعل كاسم الفاعل
عند الاعتماد والحرف كالضائف اذا عمل في الضائفة الموقوفة الفعل لتضمت معنى الحرف كاسم الشرط الحازم
لفعل ولا يعمل الاسم في الحرف بل هو العارض للعوامل فيسبب عياره لا تقيدان على الاسم بطريق
الترجيح ثم ان كون الحرف أسلاف العمل محل خلاف قال في شرح الجبل العمل أصل في الافتقار خرج في
الاسماء والحروف فواجدهما عاملان ينبغي ان يسئل من الموجب لعمله (قوله ولا يؤثر العامل أثر من في
محل واحد) أي من جهة واحدة فلا راد للمصدر اذا فاعله أو مفعوله فان جهة الفاعل غير جهة الرفع أو النصب
أو المراد أن أثره لا يقتضي وفيه خلاف كثر أحد الأثر من يضي اذا كان للضائف المعصفر ظاهراً بناء على ان الاعراب
المحلى لا يمتنع بالبنية وفيه ما صرفه ثبوتاً أو محتملاً اذا كانت ضميراً (قوله ولا يجمع عملان الخ) أي
لا يجوز اجتماعهما عليه لان العوامل الضموية وان كانت جملات الانتم ثم لو هامة المؤثر ان الحقيقة
ومن ثم ردعي من قال ان المبتدأ والابتداء عملان في انفسهم ونحو ذلك ولا اجتماع في نفي وان لم تفعلوا
لان لم يمت في تفعلوا لفظاً ان لم تفعلوا لمحلزاً وقولهم لا يجمع الحرف من الاعراب لمحلزاً على حالة انفراد
وعلم انفسهم بغيره ما مع غيره فقد يكون محل وذلك اذا لم يمكن وانما لا يشبهه لانه متعلق بالاسم

رفعاً فقط كصلي وكذا
الاسماء الستة والجمع
المذكور مطلقاً والثنى
رفعاً اذ انضمت الى كلمة
أو لها سكن نحو جاء أبو
الحسن وسملو القوم
وصالحا القوم بنسبه عليه
السيد في مائتيه وغيره
ونخرج بقوله بسبب العوامل
ما يتغير آخره لا بسبب ذلك
بل بسبب غيرها كالتباعد
والنقل والحكاية والفتنة
السالكين وقوله المانحة
عليه اشارة الى ان آخر
الحرف لا يتغير لاجل
العوامل الا اذا كان العامل
مسلطاً عليه سوله تقدم
كضربت زيداً أم تأخو
كزيدا ضربت ولا فرق في
ذلك بين ان يكون العامل
ملفوظاً به كجاءنا ومفتقرا
في أي حكم درهم اشتريت اذ
التقدير بكم درهم ولهاذا
ظناً تأنيلاً لفظاً أو تقدماً
والعوامل جمع عامل وهو
ما اثر في آخر الكلمة من
اسم أو فعل أو حرف والاصل
فيه ان يكون من الفعل ثم
الحرف في الاسم ولا يؤثر
العامل أثر من في محل واحد
ولا يجمع عملان صلي

يعمل فيه الآتري ان معني لم فيما ذكره مطلق لان اذ المعلق في الفعل لا الفعل ومعنى الباء في نحو ممرت
 يزيد مطلقا لانه لا يتعدى الابه بخلاف الزائد وشبه فلا يحل له اذ ليس معنى يطلبه العامل ولا اجتماع
 اثنان في نحو زيد عندك وان كان عندك منتصب بالاستقرار في محل وفعلى الخبر به لان المنصور لفظا
 باستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير فتدبر والمرا اثنان لا اجتماعان عليه من
 جهة واحدة فلا بد نحو ما به ثامن بشير فانه قوالى على بشير عاملان بما هو من لكن الوجه مختلف في كل
 ظاهر ولا يمكن القول بان المعلوم للجمع هو عن بشير ولن بشير وحده لان الحرف هنا زائد فلا مجال
 لكونه مع مجروره في محل اعراب كما شربنا اليه آتفا واما زيد وجر واثمان ففي قوة معمولين
 ويستثنى ما اذا احتمل العاملان فيجوز اجتماعهما نحو جازيد وآتى جر والظرف يمان لان ثمان لهما
 نزلهما منزلة العامل الواحد **(قوله)** ولا يمنع ان يكون له معمولات عدم الامتناع بصدق بالوجوب فلا
 ينافي ان الفعل المتعدي يجب عليه في مرفوع وضبوط وانسين أو كروا بجاز الحلق لبعضها على
 ما يأمرون من محله وقد تنهت المفعولات الى نحو العشرة اذا ذكرنا الفاعل والحال والتمييز والاشتهاء
(قوله) فان كان من نوع واحد أى بان كانا اثنين ولا يتصور اتحاد النوع الا في مفعولات الفعل لا يعمل
 في مثله والحرف لا يعمل في مثله واما اختلاف النوع فله ثلاث صور ولان الحرف يعمل في الفعل والاسم
 والفعل يعمل في الاسم ولا يعمل الفعل في حرف ولا الاسم في حرف به يعلم ان الصور العقلية تسعة
(قوله) فلشابه العامل الخ أو لتعنين للعامل معنى لا يكون من نوع المعمول فالاول كعمل اسم الفاعل
 والثاني كعمل المضاف في المضاف اليه قال شقنا العلامة الغنبي والظفر للبند أمم الخ والحال مع
 البند اعتمدن جوزه والتمييز من المفرد نحو عشرين من درهمها **(قوله)** والصحيح في الاعراب ان زائد الخ يزم
 به أو يصح ان ذكرنا ما لثانته من هو وهاء أو حيان والظاهر ان يحمل الخلاف في الاعراب بالحركات
 أما بالحروف فليس زائدا وان حمله ايضا على القول بان الاعراب لفظي **(قوله)** ومقارن الوضع أى
 والصحيح ذلك قال الزاجي في أسرار النحو ان الكلام سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظ به العرب
 زمانا غير معرب ثم رأوا اشتباه المعاني فاعربته أو نطق به معر بالى أول تبليد استهوا لا يقدح ذلك في
 سبق تبة الكلام كتقديم الجسم الاسود على السواد وان لم يزل خلسا في الفجاءة وفي الباب لا يبقا
 أن النحو بين على الثاني لان واضع الفتح حكيم يعلم ان الكلام عند القريب لا يان يعرفه ليس
 لحكمته تقتضى ان يضع الكلام معربا * **(نقطة)** * الصحيح في الاعراب بالحركات انه مقارن للحرف
 الأخير وهو مذهب سيمويه وقيل قبله وقيل بعده قال الفارسي وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغرض
 الحال ويشهلن قالان الحركة تصد قبل الحرف اجاع النحو بين على أن الواو في نحو بعدا فاحذقت
 لوقوعها بين ياء وكسرة فانه يعل على الواو في وعبد بين الياء التي هي أدنى اليان فقتها وكسرة العين
 التي هي أدنى اليان العين بعدها لا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في وعبدن فتحة عين
 ولن قال انها بعد هذه الحركة ثبت انها بعض الحرف وكان الحرف لا يصح حرفا آخر فتكدها بعضه لا نشأ
 مع حرف آخر لان حكم البعض في هذا حكم الكل ولا يجوز أن تنصرف أن حرفا من الحروف وحده
 مخالفا لحرف وبقية بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين وانه لما لم يدغم الحرف المتحرك
 فيما بعده نحو طلل دل على أن بينهما ما خروا ليس الا الحركة والمسئلة مسبوطة في الاشياء والنظائر
(قوله) لما كان خلافا لوقدر لفظا كان كل مع اختصاصا وموافقا لقولهم ينبغي تغليل الحذف ما يمكن
 أظهر لسلامته ما يابزم على تقديره من حذف الموصول وبعض صلته لان من تمام الصلة لفظا خلافا لهذا
 والظاهر ان البناء في قول الحنفى خلافا زائدة في الخبر ولو قال وهو شلاق كان أخسرها وأظهر فلا يتعلق
 بشئ مجرور بها فظاهرو الخبر وانما به مقدرا ويحلى على نافية **(قوله)** أى ما لم يتغير آخره أى على الوجه
 المتقدم في تعريب العرب فيقول لا يتغير أصلا ومنه الاسماء قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل

معمول وانحطوا اجتماع ان
 يكون له معمولات والاصل
 تخالف مع المعمول في النوع
 فان كان من نوع واحد
 فليشابه العامل ما لا يكون
 من نوع المعمول والصحيح
 في الاعراب انه زائد على
 ماهية الكلمة وقيل انه
 جزء منها ومقارن الوضع
 (و) الثاني (مبنى وهو)
 ما كان (مختلفا) أى العرب
 أى ما لم يتغير آخره بسبب
 العوامل الفاعلة عليه ولو
 قال وهو يشده لكان

المخالفة عليه بحيث يمكن إدخال فيه ما حوّل لشركة اتباع أو نحوها ولا يتقدم بأنه قد تغير قبل بسبب العوامل
 الدخلة عليه لعدم ذلك لأنه قد تغير له في أول أحواله بما ذكرنا على أن الفعل في التمر يتبدل على
 زمان على أن هذا انما يمكن فيه هو قابل للأعراب أو ما في غيره من غير من انبثك ومن اربو ومن أكرم فلا
 فتأمل (قوله لان الأعراب هذا البناء الخ) أي فيفسد التصريح بعدم الاجتماع والاحتجاج في ذلك إلى
 معونة فلا ينافي الأول، فإن المراد من التمسك بغير الغيبة مخالفتها بغير اتفاق ولا اجتماع كما فهم من قوله
 وهو ضرر بان لأن توافيق الأقسام وعدم اجتماعها هو الأصل في التقسيم ومن قوله لا تنفي في يوم الكسوف
 لزوم الفسخ الخ لأنه ظاهر في أن المبني يلزم طريقة واحدة قبل الأولى أن يقول وهو يتغير لان التقسيم
 لا يجمعان ولا يرتفعان والضدان قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والأعراب من الاسم وليس كذلك
 وقد يقال صرح بعضهم في غلايوا المتبع والمحيى أنه لا يعرف ولا مبني فإعادة هذا القائل لا بأس به وان لم
 تكن لازمة ثم إن تقابل العرب والمبني ليس تقابل النقيضين لانه لا نقيض كل شيء وقصه ولا اصطلاحا
 لانه اختلاف قضيتين الإيجاب والنسب فلا يصح التعبير بالنقيضين إلا على وجه المساعدة باعتبار أن
 أحدهما مساو للنقيض لان لا يعرف مثلا هو المبني فتدبر بني هنانين وهو أن التضاد انما يصح كون
 الأعراب لا الجوهر كاصحوا به ولا يخاف أن العرب والمبني ليسا من الأعراب وتضادها باعتبار تضاد
 وصفها وبالله يشير قول الشرح لان الأعراب ضد البناء لم يقل لان العرب ضد المبني فتعطف (قوله راد
 به الثبوت) استرح به عن الوضع لانه ثلث الصفات كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى ثناء لغة (قوله
 لا لبان مقتضى العمل) خرج به الأعراب (قوله من شبه الأعراب) من شبه لبان المجلس أوجه
 برفع الإيهام عن ما شبه بكسر الشين وسكون الباء يفهم ما يعني أي من الأعراب المشابه للأعراب في كونه
 حركة أو حرفا أو سكوتا أو مستورا كونه في آخر الكلمة لا في أولها ولا في حشوها خرج نحو فتحة لام فليس
 وضمة لام فليس (قوله وليس حكاية الخ) أي وليس هو أي مما يحكي به لا لبان مقتضى العمل حكاية
 تنوع من زيد فان الحركة للذكورة ليست أصرا أو لايت وكذا بقية الحركات للذكورة لكن ما هي فيه
 مغرب تقدروا ثلثة الحركات متاع من ظهور الأعراب فهو ومقدر للغير ان كان اسمها مغربا في الحركات
 فعلا مضارعا فتعولم يكن الذين كسر واو مبني ان كان اسمها مشبه بالحرف أو فعلا غير مضارعا وحرفا ثم ان لم
 يكن مستحقا للحركة فكيف هي حركة بناء نحو كيف وفه وسندوا مس والافتراء ما يستحقه فهو عوض
 مبني على سكون مقدر من من ظهور حركة الاتباع وقد من قد انفع مبنية على سكون مقدر من من ظهوره
 حركة النقل وقل من قل ادعو مبني على سكون مقدر من من حركة الفتح من الساكنين وهذا يجمع
 بين ما هنا وما سابق في أسباب البناء على الحركة وهذا هو الصحيح وقال الكوفيون حركة الحكاية أعراب
 والمحسني بن حمير في الرفع ومفعول فعل مقدر في النصب ويدل في الجر وقيل انه مبني لان الاختلاف ليس
 بعامل في العرب في الكلام الذي هو فيه وقيل المحسني بن واسطة لا يعرف ولا مبني (قوله أو أبناء) قراءة
 زيد بن علي الخ لانه بكسر الهمزة والفتح على الالف واللام وقيل ان التسبيح واسطة وقيل انهم بنو
 مغرب تقدروا ان كان كافه الاتباع اسمها مشبه بالحرف أو فعلا مضارعا كهمز واماسي ان كان غيرهما
 واتباع الشين الخ هو الاتباع به تبعاً ومتابعا له ونارة يكون الاتباع حركة الحرف ونارة فانه كقولهم
 في عصيت بغير الشين عصيت بكسر الهمزة اتباعا للهمزة كسرة الاتباع اما الكسرة متأنرة كما تقدمت ومنقمة
 نحو فلامه التثنية بكسر الهمزة واما الالف متأنرة كالي غلاي وعصيت وألمه متقدمة نحو في أم الكتاب
 بكسر الهمزة في قراءة الآخر من ثم الكسرة التي تسبق لها الفعل الاتباع كما تقدمت واما الالف متقدمة
 فهي فاتها الاتباع كسرة الصاد التي هي اتباع الالف وقولهم لتسلم اليها غير عمر ويدل السلامة في بعض
 ونص البدر ابن ما على أن الكسرة في غلاي اتباع الالف ولا شك أن تفسير الاتباع على هذا
 يجعلهما لا يتصل ببناءه لكن الجوهري يقولون كسرة ميم نحو غلاي مناسبة الياء عليه غير الصد هاء في

أول لان الأعراب ضد
 البناء والضدان لا يجمعان
 والخلافان قد يجمعان
 كالقعود والضك وهو
 مشتق من البناء وهو لغة
 وضع شيء على شيء على صفة
 وادهم الثبوت واصطلاحا
 على القول بأنه لفظي
 ما يحكي به لا لبان مقتضى
 العمل من شبه الأعراب
 من حركة أو حرفا أو
 سكون أو حذف وليس
 حكاية أو اتباعا أو

ثلاث الحركات (قوله) أو تخلصا من سكونين) نحو من يشاء الله يصله ولا يشكك غصدهم من أسباب البناء على
الكسر حركة التخلص من الساكنين لأن ذلك الأمر من القاء الساكنين والجمهور عنه ما يكون التخلص من
القاء الساكنين بالفعل أو أن ذلك فيما كان مبنيا وهذا فيما هو معرف بخدروكنا بقليل لا يتبع لأنهم
صدا حركته بناء على ما حاوله بعض الفضلاء من إلفظان التحقيق ما ينسئ عن ذلك فتأمل فان الأول
خلاف الظاهر والثاني مقوض بالاتباع في المبنى مع كون الحركة ليست بناء مخفوف وعن وشك وكذا
التخلص نحو قل ادعوا بني هاشم فهو أن هذا التعريف صادق على الضم في ضربوا والسكون في ضربت
على المختار من أن الماضي فهم ما مبن على فتح مقدر وإن الضم للمناسبة والسكون لكراهة قولي أو بع
مضركت فيما هو كالكمة الواحدة وليس البناء فكان ينبغي أن يزاد في التعريف لآخر اجهما ولا المناسبة
ولا لكراهة قولي أو بع مضركت فيما هو كالكمة الواحدة الآن يقال هو تعريف بالاعمال على القول
بجواز تقدير (قوله) زوم آخر الخ) لزوم جنس ونحو ما ضاقته لا يجوز ماعدا حركة واحدة فليس
بناء كما أنه ليس إعرابا يخرج بقوله حالة واحدة العرب الخلف الآخر وبقوله لغير عامل بالزم حالة واحدة
لزمه وأما واحد الكاظم والغير المتصرف وما تزم الغصبة على المصدرية وقوله ولا اعتلال لأجابه
البيان العرب للمثل مختلف الآخر تقدير الآن يقال آخوه لم يختلف من حيث لفظه فلا خفاء عنه
من هذه الحاشية وأورد عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبني كتح وقد يقال المراد بالزوم المذكور وعدم
تغيير آخر الكمة بتبديلهما من عليهما والواحد أو أن تلك الحركة لفظا وكلف لفظا من حيث تلك
اللفظة فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحاشية (قوله) وانما بيني الاسم إذا أشبه الحرف فيها هو (الخ)
اقتضى كلامه أن من الأول حصر سبب البناء في شبه الحرف وهو ما قال ابن مالك ولم يفرد به خلافا
حيث بل صرح به غيره وأما كين بيني والرسا وبن الطلوع لكن أورد أنه ذكر في باب الأضافة من أسباب
البناء الأضافة للمبنى وأجابه أنه حذف هنا قد الغلبة أي لشيء من الحروف غالبا بدليل كلامه في باب
الأضافة وأن الكلام هنا في المبنى لزوما لا سببه الألية الحرف بخلاف المبنى جواز افتد يكون سببه فهو
الأضافة للمبنى ونحو ذلك فالاسم معرف ومبنى وجو بالشيء من الحروف ومبنى جواز الغير شيء من الحروف
بدليل باب الأضافة ونظر حسن تغيير اللفظة بمنه الثاني حصر البناء لشيء من الحروف في واحد من تلك الأنواع
ورده عليه أن أسماء الأصوات انما يثبت لكونها أشبهت بالحروف المهمة من حيث أنها لا تقع علامة ولا
معولة ولذا زاد بعضهم نوعا آخر وهو الأسماء الالهية على ما يجب بانه يمكن ادخاله في السبب الاستعمالي فهو
قسم منه لا زاد عليه وأد بعضهم أيضا لشيء الجودي وهو أيضا يرجع لما ذكرناه بعضهم السبب العقلي فقد
ذكر ابن مالك أن سبب الأسماء يثبت لشيء بها شأ الحرف في اللفظ وإن من الأسماء يثبت لشيء بها من
الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الأسماء وكلاهما يحق وقدا الأسماء كذا كرا من الحاجب الأولين
والصنف الثلاثة في المعنى لكن ما كان على حرفين يمكن ادراجه في الوضو بناء على أنه لا يشترط في الثاني
كونه حرفين وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشيء فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجب البناء على يجوز كما
هو صريح كلام الغني في الباب الثامن والسكلام في أسباب البناء الواجب بني هاشم وهو أن هذا الكلام
يقضي وضع الحرف قبل وضع الاسم لأنه لم يتقدم وضعه لم يتحقق عليه البناء لعدم وجوده حتى يقال أن
الاسم أشبه بهذا يجعله لغير غير مقصود بالذات كلاسما وانما موضع لرمف فكيف يتقدم على ما هو
المقصود ويجيب بسبب لزوم ذلك وكفى في تحقيق عليه البناء تقدمه في التصور وإن خفي الوجود الخارج
(قوله) ينبغي منه) أي يقرب الشيء الاسم من الحرف والجملة صفة كاشفة لقويا (قوله) في الوضع) ضابطه أن
يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين أو ما مطلقا أو بشرط كون الثاني حرف لين كقوله الشاطي ودل
كلامهم هنا على أن أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا يتأخر في الحرف أن الأصل في كل كلمة أن
تكون على ثلاث لأن الأصل في مقول يصحبه ما هو المناسب للطبع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارج

نقلوا وتخلصا من سكونين
وعلى القول بأنه معنوي
الزوم آخر السكامة حالة
واحدة لغير عامل ولا
اعتلال وعليه المصنف
في شرح الشذور وظاهر
عبارة المتن تقتضيه وانما
بين الاسم إذا أشبه الحرف
شبهه هو ما يفهم منه في
الوضع

أى الكثرة الخار سية قال اول هو المراقى الصرف والثاني هو المراد هنا والمعرب نحو أبوا وأخ ويدوم
 لانها على ثلاثة أحرف وضعا وأعلت بحذف حرف النلة اختصارا والظاهر أنه حذف اعتبارا على انقياس
 أبواً القلب لغيرك حرف العلة وانفتاح ما قبله على معنى قياس بدوم الثبات لسكون ما قبل حرف
 النلة كفى على ولو وبما هو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر بن مالك المتأخر عند الرضى
 ولما هما المنفردة لثلاث المنقلة غنى به والاعراب مقتضية ان أوردت وظاهر على ما قبلها أن أضيفت وورد
 أن ذلك انما يكون فيما حذفت لانه نسبيا لو كان حذف اللام نسبيا لم يقدروا الاعراب فيها أن أوردت وجهه
 نسبيا حال دون أخرى تحكى وقيل انما عربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثنائية وضعا لان أغلب
 أحوالها الاضافة التي هي من خواص الامة فابعدت فيه الحرف ثم اثنى الشبه الوضى ذكره ابن مالك
 وقال أبو حيان أن ألف عليه لغيره واعترضه المصنف بقوله سيدويه اذا سميت بيده لضمير قلت أبيا بفتح الجاء
 هزة أو وصل بالاعراب وروى الاول بان عدم وجوب السابق لا يدل على عدم وجود الشبه الوضى
 معتبرا لسان العرب كز ياء فان بعدما المصنف يقتضيه ثباته النافية والثاني أن كلامهم صريح في الفرق
 بين أبيا التسمية وبغيرها فانهم أعربوا المسمى ولو كان على حرف أو حرفين أو نحوين فكما أن وضع التسمية
 لما كان طارضا مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء ويظهر أن ابن مالك قائل بالاعراب التسمية
 (قوله أو المعنى) ضابطه أن يشتمل الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كاستعمال
 أو لا كإشارة فتمت الإبان بأن يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن فخرج الظرف لان المقصود
 منه قصد التضمن وهو كونه نكرة زمانا أو مكانا للمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن
 يصح نفي ويدخل المتأدى لان المقصود عند التضمن وهو كونه متأدى بخلاف غير حاصل بدونه واسم لا
 فان المقصود من التضمن وهو التنصيص على نفي الجنس غير حاصل بدونه لكن ورد على هذا ان المقصود
 في اسم لا يحصل بأن يصح عن الاشتراكية كقوله * الألام سبيل الى هند * الآن راد الحاصل بدون
 التضمن على وجه لا شذوذ فيه أو بمعنى أنه خلاف حرف في معناه أى أدى به معنى حق أن يؤدى بالحرف لا
 بالاسم لا بمعنى أنهما يحملان معهما معنى في التمييز معنى من فان قيل اللفاظ التى
 تشبه الحرف في المعنى حروف لا مما عرفت ثم لم يوضع لغير هذه المعاني كل الشريطة لكنها وضعت
 لغيرها وأولادها وانما يتأيدوا بالعرض من ثم قيل يشتمل دون وضع (قوله أو الاستعمال) ضابطه كما
 في الاوضح أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كان ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فوثر
 فيه وكان يقتضيه افتقار امتصاصا الى جهة فدخل فيه الافتقار الى الهمالي بناء على أن الحروف أهم من
 المستعملة أو الهملة وقوله الى جهة أى افتقار الزم الى جهة أى عوض منها كالتنوين فى إذا فقام مقامها
 كالوصف فى الموصولة و رده على ذوات الطائفة والذين عندهم أمرهم مما هو محال بان الكلام فى الاسباب
 الموجبة لبناء فى المشهور وفى لغة الجهور والكلام على هذا الضابط يطلب من الاوضح وشرحه (قوله
 فلو عارض الخ) فترجع على قوله شبها قويا بيان لان المراجعات له ارباض وذلك كالتبعية فى اللذان واللتان
 وهذا هو ما ناولوم الاضافة لفرق أى الشريطة والاستهامة فان قيل كيف جمع جعل الاضافة دافعة
 للنامع مجيء فقد بدوهم بالسكون وهى حالتها الغالبة فالجواب أن ملازماتها الاضافة دافعة لتحتها
 ولذا جاز أعربا وهى لغة قيسية قيل وأحسن منه أن يقال المعارض لزوم الاضافة ولو لم يزمها فمما ذكرنا
 أن الشبه الوضى يعارض ولو لم يقدح في المعارض فيها هو بصورة الحرف فانه أقوى مما هو بغير صورته وان
 كان على وضعه انتهى ومنع لزوم اضافته الذى أشار اليه بقوله ولو سلم لزومه لغير ظاهر لانها لا تستعمل
 منفردة البتة و رد على قوله لم يذكروا أن الشبه الوضى يعارض ما من القول بجماعتهم مع جري
 على ذلك القول فى الهمع وعلى قوله انما هو بصورة الحرف أقوى ما أسلفنا من أن الشبه الصورى اذا لم
 يكن من الوضى يجوز لبناء لا موجب فهو ضعيف لا قوى ولا ساجدة فيه اذا اختلف الى دعوى أنه عارض

أو المعنى أو الاستعمال فلو
 عارض شبه الحرف ما
 يقتضى الاعراب استعصب

لان تحذفه جاز قد تدبر (قوله لانه الاصل في الاسم) أي دون الفعل فهو خرج عنه لما تقدم وعكس بعضهم
وقال السكونيون أصل فيها وقوله في الاسم متعلق بالاصل لانه بمعنى متأصل أو مجزوف والتقدير لان
وجوده الاصل في الاسم لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانصب الضمير وأصل (قوله وانما لم
يعرف الحرف الخ) اشارة الى سؤال الوجواب فتدبر وهذا ظاهر واصل الجواب ان مطلق المشابهة لا يجب
اعطاء حكم أحد المتشابهين الا تخربل لا بد من المشابهة في علة الحكم لكن رد على الجواب ان علة بناء
الحرف ليست من الامور التي أشبهه الاسم فيها بل عدم تعاقب المعاني التي كسبه عليه فكل منهما يشبه
الأخرى في علة حكمه والحق في الجواب ان الحرف لما كان قائما بالترتيب من وضعه لم يورث في المشابهة ولكنه
لا يرفع قول السائل لا بد من المشابهة في علة الحكم فتدبر (قوله اذ لا تتصور المعاني) أي العارضة بالتركيب
فلا تنقض بالمشترك من الحروف كن والاعتواء والتداول يقال اعتوروا الشيء وتعاوروا واذ أخذوا له أي
أخذوا جماعا وتأخذ بعدوا على سبيل المناو به والبدلة لا على سبيل الاجتماع (قوله تنبيه) أي هذا
تنبيه فهو مخرج بالماضي لا يفتل لعدم ذكر ما يتعلق به فيقر أسماكتا وهو مجموع لان مقتضى البناء ليس
الاعدم التركيب والتركيب يمكن بالتقدير فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه والتنبيه هنا
بالمعنى القوي وهو الايقاظ لا بالمعنى الاصطلاحي وهو عنوان بحث تدل عليه الابحاث السابقة بطريق
الاجمال بحيث لم يذ كر علم منها بدني تأمل كماله في النشر السبب هذا اما الانفاذ أو المعاني ومن ظن أنه
بالمعنى الاصطلاحي قال المناسب هنا الانفاذ لكونها العنوان بخلاف المعاني لان عنوان الشيء ما يدل عليه
وفي كون معنى الانفاذ بحيث تدل عليها الانفاذ السابقة بطريق الاجمال بحيث لم يذ كر علم منها بدني
تأمل نظر اه (قوله فبقيل من يتقو وجود الشبه الالهامي الخ) تقدم ان الشبه الالهامي داخل عند
المصنف في الاستعمال عليه ان ما لا وكذا ان الحاجب لكن علة بعدم التركيب (قوله وقيل معرفة
حكما) ينه على أن عدم التركيب ليس سببا للشبه المذكور ممنوع لانه متأخر بالعلم ولو دخلت عليها موهبة
يعلم أن الكلام في أسماءه تشبه الحرف فيها هو بالماضي اتفاق على اقتضائه البناء أمهات كالمفردات وأسماء
الاشارة فبينة اتفاقا فتنبيهه ولا تغيرا لا إطلاق في الأسماء وأما الانفاذ قبل التركيب فهل يجري فيها هذا
الانفاذ محل تأمل وهذا القول اختيار المبحر في قد صرح في الكشف بأن أسماء السور التي هي من
جمله ثلثا الأسماء معروفة وكونها لا قبل البناء بسطة الكلام في ذلك فدل أنه من جرح حاصل الخلاف الى
أن السكون في نحو باناهل هو سكون وقف أو سكون بنائه وانظر هل هناك حجة قطعية بتوقف عليها
الخلاف أو هو مجرد قصر في الاصطلاح (قوله لعدم المقتضى الخ) أعيد لسكون آخرها وصلا بعد سائر
نحوه وقا وليس في الأسماء ما يكون كذلك ولو قال لعدم موجب كل منهما كان أخصر وهذا اختيار أبي حنيفة
(قوله وهذا هو الميث الواسطة) أي التي الكلام فيها وهي الأسماء قبل التركيب وأن المقصود هو الميث
الواسطة على القول بالوقف لأن القول بالوقف مقصود على الميث الواسطة فلا بد أن الميث الواسطة لا
يخصر فين قال بماذا كذا فمنه من يقول ان المضاف الى المتكلم لا يعرف لعدم ظهور الاعراب فيه ولا يبين
لعدم السبب ومما خصيوا من قال بالحركة اتباع أو حكاية ليس بمجرد لا مبني ثم قال وهذا من
الميث الواسطة كان أظهر (قوله على أربعة أقسام) أي صادق عليها ولو حذف على كان أخصر وأظهر
وليس المقصود الحصر لان العدد لا مفهوم له فلا بد منه الاسم والمنادي واسم لا على ما ذكر في أوامع على
أن هذه فرقة والحصر بعرض قصد الاصول (قوله جاز على العادة) العادة تكرار الامور انما وأجابا
على نهج واحد وهل بعضهم التقدم المذكور يشرف الحركة لكونها موجودا بتوقف فهم السكون
عليها فانه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف بتوقف فهمه على فهم المضاف اليه (قوله لانه الاصل
في تعريف البناء) عبارة بضمهم لانه أعيد الحركة من الاعراب أو قرأها الى أصل البناء لانه لا يروم
اعرابا بالذات يكون اعرابا بالاعمال التنوين وما عاقبه (قوله كولا) أي والمبني كونه لا بد وأن ذلك

لانه الاصل في الاسم وانما
لم يصر بالعرف عند
شابهة الاسم كما في الاسم
لشابهة لعدم المقتضى
لا عرابة اذ لا تتصور المعاني
حتى يعرف لبيان ما أريد
منها (تنبيه) يختلف
في الأسماء قبل التركيب
فبقيل مبنية لوجود الشبه
الالهامي فيها لا لانه علة
ولا معمولة واختاره ابن
مالك ونزل معرفة حكما
وقيل موقوفة لعدم
المقتضى للاعراب بوسيط
البناء وهذا هو الميث
الواسطة واعلم أن الميث
على أربعة أقسام مبنية على
الكسر ومبنية على الفتح
ومبنية على الضم ومبنية
على السكون وقد مرها كان
مبنية على الحركة كسري على
العادة في تقدمها وان كان
الانصب تقدم السكون
لاصالته في البناء ونخص
الكسر بالتقدم لانه الاصل
في تعريف البناء واليس
أشار في المثال في قوله
(كولا في لزوم الكسر)
في الأحوال الثلاثة فهو

من أممها

كوهوا فهو وما عطف عليه خبر مبتدأ محذوف ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره وأخبره عنه وقوله
 في لزوم الكسر أي بلاثون في الأشهر فلابد أن يكون فيه كسبه كما به تنوين مع الكسر أيضا والطرف
 متعلق بمعنى الكسب أي بوجه الشبه (قوله والهاية التنبيه) هالذ كقولنا بعد ألفه همة كحاصله
 المباشرة في باب أسماء الأشارة وهو على الكلمة كسر ونشط عليه ال كابدخل الأضافة في قولهم ها
 التنبيه (قوله لتعنيها معنى الأشارة) علة لتسمية أسماء الأشارة وأما هذه أعراب ذن وتين فشيهاهات
 الأسماء أو ما قال على قولنا ان الحجاب قال بنائه هجانا ذان وان صغتان من تحتان لرفع ذن وتين
 وتين للتصريح والجر الأضافة في معنى الأشارة البيان (قوله ان لموضع حرف) فوزعه فيهم قد صرحوا
 بان اللام العهد به تشاربها إلى المعهود ذهنا وحرف فقد وضعوا للأشارة حرفا بة مافي الباب أيها
 للأشارة الذهبية ولا فرق بينهما وبين الحجازية والنظر وجه تقييده هذا فإنه يشاربها إلى المعهود خارجا
 أن هذه الأشارة لم يعتد بها كونه مخصوصا ما شهدا كجاء وضع أسماء الأشارة ولا يضر ذلك في التماثل لانه
 لا فرق بين الذهبية والحجازية وما ذكر من أن أسماء الأشارة ثبتت لتعنيها معنى الأشارة هو ما قاله ابن
 مالك واعتزله أبو حنيفة وقال الذي ذكره الناس أنها ينبغي لشبهها بالحرف في الاقتدار على ما قاله
 ويمكن أن يتصل لما ذهب إليه ابن مالك أن الأشارة من المعاني التي كان حقها أن يوضع لها حرف كوضع
 لاسم المعاني من الاستعظام ونحوه لكن العرب لم تضع لها حرفا إلى هذا أشار الشارع هنا لا يخفى أنه
 لا يظهر في أسماء الأشارة ضابطا لا يقتصر عند المصنف لانه اشترط فيه الاقتدار المتأمل إلى جملة (قوله وانما
 كان) أي ضمن الحرف (قوله من الاسم) أي ما ينبغي أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أي ما ذكر من اللفظة
 على معنى في نفسه (قوله قد دل على معنى في غيره) أي ما ضمن معنى غير مستقل ملحوظا بها كجاء
 الحروف وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة بجميع أن كلامه في غير مستقل ملحوظا بها
 لأن المقصود وجود جامع وهو حاصل في هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه إن ذلك
 المعنى المتضمن وجد في فلا حاجة إلى ما قاله أبو حنيفة من التحصيل لكلام ابن مالك ولا موقع لتعارض بعضهم
 تقديره به تعلم مافي كلام الشارع أو لا نأينا (قوله في ذلك) أي ما ذكر من اللفظة على معنى في غيره (قوله
 من شأن الحروف) أي عاينها (قوله وبني على الكسر) أي وذلك يستلزم البناء على حركة توهه للخص
 من التثنية الساكنة بناء على مطلق حركة وقوله بالحركة الأصلية لكون الحركة مخصوص
 الكسر فظهر أن كلامه مطابق لقوله ما ينبغي من الأسماء على حركة يسئل عنه ثلاثة أسئلة (قوله مع حرف
 العطف) أي مع حرف العطف بنفسه عن الاتيان بالكاف لأنها مقدره مع العاطف (قوله للأشارة إلى أن
 المعنى الخ) أي يؤول إلى الكاف فهو مجموع قوله في لفة الحجاز بين له ولا فلي بقا الكلام أن المعنى نوعان إلى أنه
 ما الحكمة في الاتيان بلفظة ذلك وحلاله وكذا ما يكون مشاركاله في الخبر بقص المبتدأ المحذوف
 أو في المفعولية للفعل المحذوف ويكون من عطف الفردان وأما ما ذكر ذلك فهو من عطف جملة على مفرد
 لأن ذلك لا يبرهن مقدم وحدا وما عطف عليه مبتدأ أو تابع (قوله بماء على وزن فعال بفتح أوله) أي
 مفعولا كقيلنا في التسهيل وقال شرحه راجع بقوله مفعولا على اسم بعدد أول اسم مفردا فهو
 جناح أو مفسر أو مفسر أو مفسر نحو جواب أو اسم شخص نحو مصاب فلو سميت شيئا أنصرف
 قولنا ولما كان مؤنثا ككائنات متعدي عن العرف به نعلم مافي إطلاق الشارح أن فعال علما
 لمؤنث معنى عند الحجازيين فإن ذلك انما هو في المفعول وما في إطلاق العنصر أن هذه الاز بمعرفة
 منصرفه (قوله على المؤنث) أي هم أي له لشيء به ذكر لم يبين وكذلك بل يكون معنى بمنوعان
 الكسر في اللفظة والنقل عن مؤنث لغيره ويجوز فيه أنه كان مؤنثا لرا ذلك بمصطلح عنه في الجوز
 العدل زال الثاني من زاله (قوله مطلقا) أي سواء منصرف بالراء أم لا لا يخفى لانهما وتساويهما
 (قوله قبل تشبيهه بفعل الدال على الأمر) أي فانه معنى باتفاق تيم وأهل الحجاز قالوا التسهيل والتعريف

الأشارة والهاية التنبيه
 وكلها مبنية على الأعراب
 على قول لتعنيها معنى
 الإشارة فانه من معاني
 الحروف وان لموضع له
 حرف يؤدي به كوضع المعنى
 والتعريف وانما كان موجبا
 للبناء على حق الاسم أن يدل
 على معنى في نفسه فمما إذا
 وجد مع ذلك قد دل على
 معنى في غيره كان شبيها
 للحرف في ذلك إذ اللفظة
 على معنى في الغير وانما هي
 من شأن الحروف وبني
 على الكسر لاختلاف من
 التثنية الساكنة بالحركة
 الأصلية في ذلك وأما
 بكاف التشبيه مع حرف
 العطف في قوله (وكذلك
 خدام وأسس لفة الحجاز
 للأشارة إلى أن المعنى على
 الكسر نوعان متفق على
 بنائه كقولنا وقدم
 الكلام عليه ويختلف فيه
 كخدام وأسس فلما جازم
 ونحوه بماء على وزن
 فعال بفتح أوله علما مؤنث
 كروا اسم لفظية ونظرو
 اسم لفظية وكما في اسم
 لفرس ومصاب فلو سميت شيئا
 آخر اسم لكسابة التي
 ادعت النبوة فاعل الحجاز
 يبنوه على الكسر مطلقا
 قبل تشبيهه بفعل الدال
 على الأمر قال الشارح
 إذا قال كخدام فمفعولها
 فان القول بان كخدام

في الاشياء والنظائر على تعين أمس لام التعريف بأمرين أحدهما انه معرفتي المعنى لا لا لتعني وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدل ذلك على تعين هلام التعريف والثاني انه وصف بمجاية الالف واللام كقولهم أمس الدار ولو كان معرفتي بتقدروا الام لما وصف بالمعرفة لانه ليس أحد المعارف وهذا ما وقعصرته قبل بذكره (قوله) يعني على الحركة الخ قد جرى هنا على التعرض لجواب الاسئلة الثلاث فيما بيني على حركة من الاسم صرح بها (قوله) يعلم أن أصل في الاعراب هذا وقع في كلام غيره عند الكلام على أسباب البناء في الحركة ولينكره هو ميسا في وفيه أن كل اسمه أصل في الاعراب فلو كان من أسباب البناء على الحركة لزم بناء جميع الاسماء على حركة فالأولى أن يدلي بأن حالة اعراب أو بالقرائن التقاء الساكنين وهو المناسب لعل به كون الحركة كسرة (قوله مطلقا) أي يرفعوا ونصبوا حوا ونقل في الهمس أن منهم من يرفع بمنصر فامطلقا (قوله) والعدل عن الاسم الفرق بين العدل والتعظيم أن العدل يجوز زعمه انظار آل خلفا التعظيم فلذا أعرب العدل ويبنى المفعول به به يعلم سماع اعراب محض وبناء أمس عندا لحما بين ويقل العدل تمييز صيغة الكلمة اللفظية مع بقائه معناه أو التعظيم استعمالها في المعنى الأصلي مزيدا عليه معنى آخر (قوله) يخص ذلك أي اعرابه اعرابا لا ينصرف بحالة الرفع كقوله

انصم بالرحمان عن بأس * ونفاس الذي تعين أمس

(قوله) فلا خلاف في اعرابه فيه نظر فمن العرب من يستعجب البناء مع آل كقوله

واني وقت اليوم والاسم قبله * بيابك حتى كادت الشمس تقرب

بكسر السين وهو في موضع نصب مفعلا على اليوم والاول الوجه في تغير وجهه ان تكون الراء زائدة لغير تعريف واستعجب معنى المعرفة فاستديم البناء وتكون هي المعرفة وجرى على اضمار الباء كالكسرة اعراب الابناء

(قوله) فبني اجاعا كذا في الرفع وقد نزع فيه ابن رهران واعترض بنقل الزاج عن بعضهم انه كسره نظرا ونقل الزاج ان من العرب من يبنه وهو ظرف على النفع فنقص أن فيه حتى لثبات حال

غير الظرفية ولثبات حالها (قوله) كأحد عشر وأخوانه أي نظائره شبه النظائر بالاخوات لما بينهما من التقارب والتماثل ثم أطلق اسم المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة التصريحية (قوله) الى تسعة

عشر) بإدخال الغاية وهو بيان لا أخوانه وفيه قصور لانه لا يتناول إحدى عشرة فوانه بصير الاستثناء منقطعاً وشمل كلامه ثمانية عشر ولا يتأق به يجوز في يانه كل من النفع والاسكان وحذفها مع بقائه كسر

النون أو فخصه لان النفع هو الوجه (قوله) في زوم النفع) يتعلق بمعنى الكلف من قوله كأحد عشر والمراد لزوم النفع لا

تخرج كل من الجزأين في الاحوال الثلاثة في الرفع باعتبار القياس أو بشرط الأفراد فلا يرد أن العدد المركب اذا أضيف لمحقق للعدد نحو خمسة عشر وكسرة زيد بنحو وفيه اعراب العزم مع

بقائه الصلح مقصورا و اعراب الضم مع حواجز الاضافة لان ذلك ليس بقياس عند سيبويه بخلافه لان مالك والاضافة تقتل البناء بلا تعلق بالانفصال اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة من خواص

الاسماء المبنية قد يضاف نحو رجل عندك ومن لدن حكيم خير وفرق الاخفش والفرس بين اللام والاضافة بان اللام كسرها اما يكون مبنيا نحو الاثنى عشر وأخوانه أو ما المضاف فلا يكون لامعرا

الائني وأخواتها الا ترى الى اعراب آل زوم واضافته مع ثبوت حالة البناء فيه و اعراب قبل وبعد وأخواتها مع الاضافة والبناء عند القطع عنها بناء حيث وإذا أو نحو قوله على حين غابت شعاع

(قوله) فلا تنقاره الى الثاني) أي شبهه الحرف وفيه ان الشبه الاقتضائي لا واجب البناء اذا كان متصلا لا يؤثر في جملة والاقتضائي المفرد لا يؤثر كسمان الله و يجب بان ذلك في الشبه الذي هو من أسباب البناء الأصلي وما هنا بناء معارض بالتركيب وهو يكفي في شبهه في مطلق الاقتضائي والجبني

بنه هو وقع آخره وسلا الكلمة الذي ليس بحال لا اعراب وهو معنى ما في بعض النسخ من قوله فلتنزهه منزلة

لام التعريف بني على الحركة لعل انه أصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الأصل في القتل من التقاء الساكنين وأما بنوخم فبهم من أعرابه اعرابا لا ينصرف مطلقا للعلية والعدل عن الاسم وأ كثرهم يخص ذلك بحالة الرفع وبنيته على الكسر في غيرهما لا فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعمل الجبر للراد به معين طرفا فبني اجاعا كذا في الرفع وأشار الى القسم الثاني بقسوه (وأحد عشر وأخوانه) من ثلاثة عشر الى تسعة عشر منذ كبر العشرة في المذكور وتأتيها في المؤنث وكس ذلك فيما دونها (في زوم النفع) في الاحوال الثلاثة وكما هي مبنية على النفع صدوا وبجسرا أما الأولى فلا تنقاره الى الثاني وقيل لا تنزهه منزلة

صدر الاسم واشتعل بأن جعل هذا اسما للبناء يعارض بأعراب المركب الإضافي من الأعلام فإن قيل إنما
أعرب بهذا استعماله بالأعراب السابقة فيقول فلا أعرب حرفه العددي الأول أيضا ذلك فإن قيل العددي صار
كلمة واحدة بل حرف بخلاف الإضافي إذ لا يخرج فيه قلنا ممنوع بل هو كلمة واحدة وإن لم يكن فيه مخرج
ولذلك لا يدل شيء من آخرنا على حرف معناه هذا وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء المعارض بالتركيب فلا رد
أن الوقوع وسط الكلمة لا يصلح عليه البناء الواجب عند من حصر في شبه الحرف كما سلفه الشارح تبعا
لأينما بقي هنا أمر آخر وهو أن البناء إنما يكون في الآخر كالأعراب ولا يتخلص الجواب بأن المسرد
أنه لم يعرب لئلا كروا إذا انتفى الآخر أبسطه البناء فلا واسطة أو بأنه لما دل الأعراب على وصف في
المعرب وجب ما سطر بخلاف البناء كالأجنبي ولا يعبد عددي أخذ ما يأتي عن شرح الجلبان يقال أنه
بني كالثاني لتضمن معنى الحرف ويدعى تضمن المركب بجماله ذلك **(قوله)** فلتضمن معنى الحرف **(قوله)** قال في
شرح الجلبان وفي عبارتهم أن الثاني متضمن للعرف تساهل لأن المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف
فالتضمن للعرف هو المركب كلا أحدهما لأنه الآن الحرف فلقد عرفنا الثاني قالوا أنه يتضمن الحرف **(قوله)**
المسارح أم يعلم أنه أسلاف الأعراب **(قوله)** وأما الجري الأسمن الخ قال الرضوي وأما مجزوا النيف
مع هذا العقد بخلاف سائر العقود فهو عشرين وأخواته مائة وألف فالحرف بهذا المركب من مائة الأحاد
التي ألقاها مفردة انتهى وهو أنسب مما في الشرح **(قوله)** موقع النون بدليل أنه لاضافي كما يضاف
أخواته فلا يقال أنها عشر لأنه كأنها قال المبدؤان ما لك فالتقدير كيف هم وقوع الحيز من هذا موقع
النون فأعرب صدره وما مع وقوع الحيز من نحو خمسة عشر موقع النون من خمسة فأعرب صدره قلت
صح ذلك في اثني عشر لأن ثبوت عشر بعد الألف منه متأخر من ثبوت النون في اثني عشر لما علمت أن التركيب
متأخر من الأفراد المتأخر لا يتم أن يقال وقع موقع المتقدم ولم يصح في نحو خمسة عشر لأن ثبوت عشر
بعد البناء منه ليس متأخر عن ثبوت النون في خمسة مثل متقدم عليه لأن تركيب المخرج من الأوضاع
المتقدمة على الأعراب المقارن للنون والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر انتهى ولنعوض هذا
الكلام أشكل على بعضهم فلم يند فيضائه للعراب وإيضاحه أن الأوضاع ثلاثة أوضاع المفردات وهي
الأوضاع الأولى وأوضاع المركب المزجي وهي أوضاع نون عن أوضاع المفردات لأن تركيب حقيقته
أن تعدد المفرد من نون منها واحد أو أوضاع المركبات الاستنادية وهي متأخرة منها من ردة
مركب الاستنادان فعمد إلى المفردات والمزجيات فتوالت منها كالما إذا عرفت هذا فاعلم أن النون إنما
يقع بعد الأعراب والأعراب إنما يقع بعد التركيب الاستنادي فالنون إنما يقع في المرتبة الثالثة ولا
كذلك النون فاعلم تقارن الوضع الآخر أي إذا علمت هذا من الأمر فاعلم أن العقل شاهد بجهة دعوى
وقوع المتأخر موقع المتقدم احتالة العكس وإذا عرفت هذا الأمر والثلاثة استعمال عندك دعوى وقوع
العقد موقع النون لأن النون إنما يوجد في المرتبة الثالثة والتركيب وحده في المرتبة الثانية يستعمل
عندك عندك دعوى وقوع العقد موقع النون لأن النون موجودة في المرتبة الأولى والعقد من دعوى
المرتبة الثانية وهذا حيث ثبت أن التركيب العددي من المزجي عندهم وأن أشكل عليه ضابط المزجي
بأنه كل كلمتين تولدت تانيتهما مستقلة فانه التانيث مما قبلها بجماع أن الأول ما سطر للفتح والأعراب على
الشيء إلا أن يقال أنه تعرب ما ليس جى العرب فيبنى أن يستكون الجزء الثاني من اثني عشر وانتفى
عشر ولا يحمل من الأعراب لأن حق أعراب المزجي أن يكون في آخره ولا به صار كلمة واحدة وقد تغير
هذا البناء وأعراب الأول لما تقدم فلا يكون الثاني يحمل من الأعراب ويؤيده أنه قائم مقام النون
التي لا تحمل لها ويجب أن يقال حمله الرفع الذي كانه قبل التركيب لكن نفيته كلام الإمام
ابن هشام أنه في حمل جى بالإضافة كما عرفت قريبا **(قوله)** وبني الحيز فسمي بتضمنه حرف الخطف
قال المصنف في الجواز قلنا الجلبان بني عشرين في آخره قال وقوعه موقع النون في اثني عشر

الاسم وأما الثاني فلتضمنه
معنى حرف الخطف أي
الاولان أصل أحد عشر
مثلا أحد وعشرة حذف
الواو قصد المخرج الاسمين
وجعلهما اسماء واحدا
وكان البناء على الحركة
لما عرفت كانت فحقة قصدا
لتنقيص الثقل الحاصل
بالتركيب وإنما لم يخرج
الاسمين في نحو لا رجل
وأما أن الأول واحد والعشرة
صياغة عن عدد واحد
كعشرة ومائة بخلاف لا رجل
وأما أنوا ثمانية عشر وثلاثة
عشرة فلا ينبغي الصدور منها
لوقوع الحيز فيهما موقع
النبون فكأن الأعراب
ثابت مع النون أثبت مع
الواقع موقعها وتوالت المصنف
استثناءه حالة على ما سألني
من أنه يعرب بأعراب الثاني
وبني الحيز فيهما لتضمنه
معنى حرف الخطف أشار
إلى الثالث بقوله **(وكتبت)**
ويعودوا نونهما

له يترك أن تبقى الصلاة في المقبي الصلاة فقال آخر لضعفه معنى الواو قلنا إنما يشترط معنى الواو إذا
لم يكن لها ارتباط بالامن جهة العطف كإضافة التركيب وأما إذا كانت إضافة اليها فهي كتر في غلام
ويذكرنا لا يصح أن يقال أصله غلام وزلا يصح في شاعره فسكتوا أن تقولوا إضافة ضربان
إضافة حقيقية وهي التي يلزم فيها ذكر شواضافة تشبيهية ولا يلزم بهذا أن نحو معدى كبر بعلى لغة
من يضيقون ذلك هذا فلا تنتفع أن يقال يقع معنى الواو إضافة وعلى هذا فقد يجازى به هذا الموضع
وقال لنا في ذلك على معنى الواو فإن قيل لم ينصوا هذا دون بقية أخواته بالإضافة فالجواب أنهم لم ينصوا
على أعراب الصدر أما تنبيه على الأصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك علوا عن تركيب المخرج لئلا يكون
أعرابه مع بقا التركيب المتقضى لبناء كالمخرج من غير مرجع انتهى وقد يقال ما قاله الطالب الأول
قضية كلام البدر بما لا يتقدم (قوله كالجبهات الست) أي كسماتها الست نعمت الجبهات وأما
أسمائها ثمانية كثر من ست والمراد بضعها والافان العين وذات الشمال المعبر بان وصيبت الجبهات الست
باعتبار الكائن في المكان فإنه ست جهات قال الرضي وأصل من السبع من الأطراف القطر عسة عن
الإضافة قبل وبعد توصفون وأما بوصفها من رواد وخلف ودون وأول ومن غل ولا يقاس عليها ما هو
بمعناها فهو عين وشمال وأخر وغير ذلك انتهى فاشبهه أسماء الجبهات من عين وشمال وغيرهما غير
مسموع لكن ظاهر الأوضع يقتضي السماع فيها لأنه ذكر عين وشمال وأخرى التفصيل فيها ولم يتعرض
لسماع وعنده في المقام وظاهر كلامه غرض الشبهة القاصي في حواشي الجاهي كلامه تعالى الرضي (قوله
وحسب) أي يسكنون السيرة وأما فيها فهو هذا بحسب هذا أي بقدر موعده فليست مرادة هنا الساكنة
السيرة استعمالان أحدهما أن تكون بمعنى كاف تستعمل استعمال الصفات فتكون نعمتا لشكره وحلا
من المعرفة لا لتمام التعريف بالإضافة جلا على ما هي بمعناها استعمال الاسماء فتأثر بالعوامل المعنوية
واللفظية وبذلك يدعى من زعم أنهم من أسماء الأفعال الثاني أن تكون بمعنى لا غير في المعنى فيستعمل
مفردة مبنية على الضم نحو ما يتر جلا حسب كالك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت في قولهم تنون
واقضى كلام اللغوية انتهى نعم بصاحبنا ذكرنا كلام الشارح خصوصاً يقولون بملها في
جميع ما قدمناه أسماء الجبهات وما عطف عليها قال أبو حيان ولا وجه لنسبها إليها غير طرف إلا أن نقل عنهم
نفسها ما إذا كانت تكرر هذا الموضع (قوله وأول) الصريح أن أصله أو أول دون أن نقل قلبت
الهمزة الثانية وأما أقدم بدليل جمع على أوائل وأنه لا يستلزم نائبا وانما ابتداء الشيء بخلاف
الآخر فيقتضي أولاً استعمال أحدهما أن يكون صفة أي أفضل تفضل بمعنى السابق فيعمل حكم
أفضل التفضل من منع الصرف وحسب ثابته بالتاء ودخول من عليه والثاني أن يكون اسماً فيكون
معصوماً نحو لقيته علماً ولا قال أبو حيان وفي محمول أن هذا يؤيد بالتاء والثاني هو المراد هنا فيستعمل
استعمال الظروف كقولك جنبك أو ألتها فيعمل حكم قبل من الأحوال الأربعة على إجماع الأوضع
ونفسه (قوله ودون) هو الأصل طرف مكان اسم لا في مكان باعتبار مكان المضاف إليه كقولك جلست
دون زيد ثم استعمل في الرب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في مطلق الجوارح كزيد دون عمرو وقلت
زيد الأكرام دون الأعداء وعن محكم عليه إلى آخره كتر يداون عمرو وقال الرضي بمعنى ودون
قدام نافذة التصرف ويدخلها معنيان آخران هي في أحدهما مشقة فتارة بمعنى أنقل نحو أنشدون زيد
إذا كان زيد من بيت عالين والعضا لم يجر به تحتها فنقل إلى الخطاب قبل الوصول إلى زيد وتصرف فيها
هذا المعنى نحو هذا نبي دون أي تحسب ومعناها لا تفرغ ولا تصرف في هذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى
ألتحد من دونه ألهة كان المعنى إذا وصلت إلى الألهة كتنى ولا طلب الله الذي خلقهم وادهم فهم
سكانهم فدام في المكان تعالى ألقته انتهى (قوله حذف المضاف إليه) أي ترك من اللفظ (قوله فنبينا
ذلك) أي بعد ذلك الموضع في اللغة (قوله من قبل الخ) شامة فحطفت مني عليه العواطف وبجعل

كالجبهات الست وحسب
وأول ودون (في لزوم الضم)
بشرط (إذا حذف) لفظ
(المضاف إليه وروي عنه)
دون لفظه نحو قوله الأمر
من قبل ومن بعد بالضم في
قراءة السبع أي من قبل
القلب ومن بعده الخذف
لفظ المضاف إليه وروي
معناه فنبينا ذلك بخلاف ما
إذا صرح بالمضاف إليه
كعشك قبل زيد وبعده
وحذف وروي نبوي لفظه
كقوله ومن قبل ندي كل
مولي قرابة * أو حذف ولم
ينوشئ أصلاً كقوله

الشاهد معلوم والمراد بالمولى هنا بن العم ومولى الثاني يدل من الضمير في قوله قدم الضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قريبته ليعينه فمأهوقه من حق وأزالة فخره وأحطهم ولا يباه بعلمه **(قوله)** فسبلغ في الشراب الخ **قال** عبد الله بن يعزى وكان له نارا فادركها والشاهد ظاهر **قال** النعماني معنى كنت قبل كنت متقدما ومعنى فاشربوا بعلمناشروا متأخرولا ينوي تقدم ولا تأخر على شيء معين وإنما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتأخر من حيث هو أو ما في حال الاضافة التي هي ما التقدم والتأخر على شيء بعينه انتهى وأغص من شخص من يليه علم وعلمو الغراني لعبد السائغ وروى بالباء الجيم أي البارد من الاضداد والغرات أنسب لان الجيم يطلق على الحار وليس مراد **قال** الشاطبي عند قول ابن مالك * وأعر وواصا اذا ما نكرا * قبل الخ **فخصص** النصب في هذه الاشياء اذا قد صد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر **قال** النعماني انتهى والشارح لم يخصص بالنصب بل ذكر الجر ثم لم يذكر الرفع **(قوله)** أو خفضا بين اختصت من ذلك لكونها أم البايو لكل باب أم شخص مخصوصة دون انوعاتها **قال** الرضي ومن الماخلة على الظروف غير المصرفة أكثرها بمعنى في نحو حلتك من ثوبك ومن يعلمه في بيتنا ويترك حجاب وما جئتك من عندك وهب لي من ثوبك فلا يتبدل العاقل **قال** ابن مالك ان من الماخلة على قبل وبعد وأنوعاتها ثلثة وانظر ذلك مع أن مذهبه ان من لا تزداد في الإيجاب **(قوله)** زال العاقل يعرضه في اللفظ والتقدير اضمحاض هذا الحالمة نكرتان والتثنية فيهما للتمكين **قال** ابن مالك في شرح الكافية ذهب بعض العلماء إلى ان قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة لأنه أعر بالانه جعل ما خلفه من التثنية عوضا من اللفظ بالضاف اليه فعومل قبل مع التثنية لكونه عوضا من اللفظ بالضاف اليه بما يعامل به مع اضافته اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة لجهة التثنية عوضا وهذا القول عندى حسن انتهى واختار الرضي ما ذهب اليه ذلك البعض وعليه لا فرق في المعنى بين أعر وبين هذه الظروف المقطوعة وما بين منها بخلافه في القول الاول فانه اذا أعر بكان المضاف اليه في حكم الثابت واذا بين كان المضاف اليه في حكم النافط سيما وقيل الفرق بين معر بها وبينها وان كان المضاف اليه في الحالين محذوفاً عنهم بنية متقدمة للمعنى المضاف اليه المتضمن للمعنى الحرف فمعنى أن الحرف الاستفهام واذا أعر بكان المضاف اليه محذوفاً في نفسه لان شيئا يتبعه فهو كالتثنية في قوله شربوا فمعنى أعر بكان المضاف اليه في نفسه لاستفهامه **وقال** بعضهم إنما أعر بكان لعدم فهم معنى الاضافة لأن معنى وكنت قبلا أي قد عاينته أو لا أي متقدما ومعنى من قبل ومن بعده متقدما ومتأخرا لأن من زائدة وكلام الشارح وافقه **(قوله)** اذ هم في هذه الحالة نكرتان أي دائما بخلافه في غير افتتارة يكونان معرفتين وتارة نكرتين فاندفع ما قيل ان كلامه يفهم انهما في باقي الاحوال معرفتان وفيه نظر لان المضاف اليه الملفوظ أو المقدر يكون نكرة كما قد يكون معرفة فو يؤيد ذلك بل بعينه قول الحوفي انما بينين على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة ما اذا كان نكرة فأنهما يعبر عن سواء فثبت معناه أو انتهى وفي الارشاد واذا قطعنا عن الاضافة لفظا ونوعا ما ضيفا اليه وكان معرفة يتبعها الضم وقد يتوقف أعر يفهما بالاضافة الى معرفة لانها متوقفة على الابهام كما صرح به الشارح **(قوله)** لا لم يكمل فيها شبه الحرف الخ **انما** اعتبر في بنائها شبه الكمال مع أن نفع الاسم معنى الحرف كاف في البناء لغير انهما يدل اعرهما في أكثر الاحوال **(قوله)** ما فهم الخ احتياج لذلك إلى الاول من الخفاء على ما يعرف عند استقصاء ضبط الشبه المعنوي ثم ان ذكر الشبه الجودي هنا لا يناسب حصر شبه الحرف في الانواع الثلاثة المتقدمة وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء في شبه الحرف ويحتاج من ذلك ما بان الكلام هنا في بيان سبب البناء العارض بحذف المضاف اليه وفيه معناه وما تقدم في بيان سبب البناء الأصلي وهو المحصور في شبه الحرف وتلك الضوابط له كالحق في شروح الالفة عند قولها الشبه من الحروف الخ **قال** الرضي في قوله **(قوله)** لا لم يكمل فيها شبه الحرف الخ احتياجها الى معنى ذلك ما حذفه **قال** نيت هذه الظروف في عند قطعها عن المضاف اليه لشابهتها الحرف لا احتياجها الى معنى ذلك ما حذفه **قال**

فسبلغ في الشراب وكنت قبلا * كالأغصان باله الغرات فانها في هذه الاحوال الثلاثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية أو خفضا بين لكن بترك التثنية في الحالة الثانية مراعاة للاضافة وتوجسبه في الثالثة **قال** النعماني يعرضه في اللفظ والتقدير اضمحاض هذا الحالمة نكرتان كسائر النكرات والتثنية فيهما للتمكين وإنما أعر بكان المضاف اليه في الحكم الثابت واذا بين كان المضاف اليه في حكم النافط سيما وقيل الفرق بين معر بها وبينها وان كان المضاف اليه في الحالين محذوفاً عنهم بنية متقدمة للمعنى المضاف اليه المتضمن للمعنى الحرف فمعنى أن الحرف الاستفهام واذا أعر بكان المضاف اليه محذوفاً في نفسه لان شيئا يتبعه فهو كالتثنية في قوله شربوا فمعنى أعر بكان المضاف اليه في نفسه لاستفهامه **وقال** بعضهم إنما أعر بكان لعدم فهم معنى الاضافة لأن معنى وكنت قبلا أي قد عاينته أو لا أي متقدما ومعنى من قبل ومن بعده متقدما ومتأخرا لأن من زائدة وكلام الشارح وافقه **(قوله)** اذ هم في هذه الحالة نكرتان أي دائما بخلافه في غير افتتارة يكونان معرفتين وتارة نكرتين فاندفع ما قيل ان كلامه يفهم انهما في باقي الاحوال معرفتان وفيه نظر لان المضاف اليه الملفوظ أو المقدر يكون نكرة كما قد يكون معرفة فو يؤيد ذلك بل بعينه قول الحوفي انما بينين على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة ما اذا كان نكرة فأنهما يعبر عن سواء فثبت معناه أو انتهى وفي الارشاد واذا قطعنا عن الاضافة لفظا ونوعا ما ضيفا اليه وكان معرفة يتبعها الضم وقد يتوقف أعر يفهما بالاضافة الى معرفة لانها متوقفة على الابهام كما صرح به الشارح **(قوله)** لا لم يكمل فيها شبه الحرف الخ **انما** اعتبر في بنائها شبه الكمال مع أن نفع الاسم معنى الحرف كاف في البناء لغير انهما يدل اعرهما في أكثر الاحوال **(قوله)** ما فهم الخ احتياج لذلك إلى الاول من الخفاء على ما يعرف عند استقصاء ضبط الشبه المعنوي ثم ان ذكر الشبه الجودي هنا لا يناسب حصر شبه الحرف في الانواع الثلاثة المتقدمة وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء في شبه الحرف ويحتاج من ذلك ما بان الكلام هنا في بيان سبب البناء العارض بحذف المضاف اليه وفيه معناه وما تقدم في بيان سبب البناء الأصلي وهو المحصور في شبه الحرف وتلك الضوابط له كالحق في شروح الالفة عند قولها الشبه من الحروف الخ **قال** الرضي في قوله **(قوله)** لا لم يكمل فيها شبه الحرف الخ احتياجها الى معنى ذلك ما حذفه **قال** نيت هذه الظروف في عند قطعها عن المضاف اليه لشابهتها الحرف لا احتياجها الى معنى ذلك ما حذفه **قال**

خبر وقال الاخفش ضمة اعراب الابهام لانه ليس باسم زمان قبل وبعد ولا مكان كقولهم وتحتوا انما هو منزلة
كل به وض على هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحصل الوجهين بقول ليس غيرا انتم
والتنوين وليس غيرا والضم والتنوين والحركة اعرابية لان التنوين اما للتكثير ولا للحق الا لغيره بان
أو للعوض وكان المضاف اليه مذكور **(قوله)** اشارتها لها في الابهام **(قوله)** لا لحاق ولا بهام غيرا لا تتعرف
بالاضافة اما معللة او اذا لم تقع بين ضدين وهي اشدها ما من مثل لانها لا تتعرف ولا تتجمع وقوله غيرا
وعبار ليس بعري كلفى النفس ولذا لم يقع بين مثل على الضم **(قوله)** او بلا أي التبرئة كجاء عليه قول الرضى لا
يحذف منها المضاف اليه الاعم لا التبرئة وليس لكثرة استعمالها مدحها **(قوله)** وان الحالج في
الكافية أي على ما في بعض النسخ **(قوله)** وقدمه وقوع غير بدلا منه مستند أن مثل الخلاف هذا
الركب لا خصوص الضم حتى انه اذا قبل لغيره امثال لم يكن لنا بفتاق والقول بأن المراد مع وقوع غير بعد
لامه ومقتضاه الظاهر انما يحتاج اليه اذا ثبت ان المنع خصوص الضم **(قوله)** انشدان ما ملك
والظاهر انه لا يستشهد الاعماض الاستهابة **(قوله)** لزوم السكنون أي لا تحذف ما نصب الوضع فلا
ينافي انما عايد غير كالعراض كالتقاء الساكنين **(قوله)** او انكره موصوفة أي لامة فليس قضية كلامه
أن الشريطة والاستهامة معرفتان كالوصول وليس كذلك بل هما نكرتان كظواهرها في ما **(تبيينه)**
ثاني من ايضا نكرة مامة وذلك عند أي على قالة في قوله **(قوله)** ونم من هو في سر واعلان فزعم ان لفعل
مستتر ومن غير وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبر ما قبله او خبر لبتدأ محذوف وقال ابن مالك من
موصول على ما بينه في المغني في مواضع وتأني ايضا اشارة في ما زعم الكسائي في قوله
(قوله) وكفى بنا خلسا على من غيرنا وذلك بسبب على قاعدة الكوفي ان الاسماء تزداد والحق انها موصوفة
أي قوم غيرنا **(قوله)** في الوضع أي بناءه على انه لا يشترط فيه اذا كان حرفين أي يكون الشا حوفاين
وتقل الشاطي انما بنى على افتراض على من اعتل لبناء كمن بذلك ثم قال وعلى الجملية وضع الحرف المختص
به اذا كان ثاني الحرفين حرف لين **(قوله)** او موصوفة أي تية نظرا لان الموصوفة لا تقتضي في الجملة لانها توصف
بالغير وايضا هو موصوف بنى على محبتك والشبه في الافتقار شرطه ان يكون في الجملة **(قوله)** لشبهها بالحرف
في الوضع أو المعنى أما الاول ففيه ما عجلت وأما الثاني ففي الاستهامة تظاهر وأما في الخبر فلا نهما
تقتضي معنى حرف التكثير وهو من الجنسية أو وبأحرف مقدر وضعه وعن ابن الحارثي والاشدلي
فمعناها معنى الانشاء الذي هو بالحرف غالباً كهمزة الاستفهام وحرف التخصيص فاشبهت معاً فمعنى
الحرف قال بعض شراح الكافية قبل الخبر بنائي الانشاء فكيف قال في قوله بناء الخبر به أو أولت فمعناها
معنى الانشاء قلت يعالجوا به مما ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهو قوله كمال عندي يحتمل
الانشاء والاختيار أما الانشاء فمن جهة التكثير لان التكثير انما يكتم عن معنى ما ينشأ من التكثير بقوله رحال
والتكثير معنى محقق ثابت في النفس لا وجوده في الخارج حتى يقال باعتبار ان طابق تصديق وان لم
يطابق فكذب الاختيار باعتبار العندية فان كونه عنده وجود في الخارج كالسلام باعتباره محتمل
للأمرين بالاعتبار من المذكورين المختلفين انتهى وقد كرر الرضى بعد ذلك كرات السلام المصدر بم
يدخله التصديق والتكذيب وهو دليل كونه خبر بما حاصره من معنى الانشاء في كفي الاستكثار والتكتم
لا يقصد ان خبر جليل هو الموحدة بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثر فلا استكثار فلا يصح ان يقال ان
قال كرجل لفته كذبت فانه لما استكثرنا قوله وان مع ان يقال له ما لم يقتر بجلالة العالم كثرهم يصح
ان يقال ليسوا بكثيرين لان ما نصحت من كثرهم **(قوله)** وهو أصل البناء أي أصل أنواعه ودعوى أنها
ليست أو انما لعدم الجنس الشامل لها مجموعة سيما قلنا ان البناء للمعنى أي الراجح منها قال المصنف
وقوله لا أصل كذا له أحكام فيها لانه لا يستعمل الا في ما يغفل كقولنا الاصل في الاسماء الأعراب لانها
تدبر عن غيرهما فاما قول ابن الجوزي الاصل في الجوز وفي البناء فغلط في استعمال لفظة الاصل ومنها

لا يثبت لها هذا الحكم كما
صرح به في شرح الشذور
وقال في المغني وقوله ليس
لا يتعرف لحن والظاهر أنه
لا فرق بين المتعدي وليس أو
بلا اذا حكم ثابت للمعنى على
كلا الأمرين كإضام عليه
الزخم شري في الفصل وابن
الحارثي في الكافية وتابعه
على ذلك شارحو كلامه
ومنه المحققون وقدمه
وقوع غير بدلا انشد ابن
مالك في باب القسم من
شرح التسهيل قوله

نحو يا به نفوا عنه قدور بنا
لبن على احسن لا غير تسئل
فيعمل به من غير توقفنا
وقع في المغني وشرح الشذور
لا يغير به وأشار الى الرابع
بقوله **(قوله)** وكفى بذلك لزوم
السكنون في الأحوال
الثلاثة ولا فرق فمن بين
أن تكون استفهامية أو
شرطية أو موصولة أو
نكرة موصوفة ولا في كم
بين أن تكون استفهامية
معنى أي صدد أو خبرية
معنى هذا كثير وبنيت من
في الجنب لشبهها بالحرف
في الوضع أو في المعنى فيما
اذا كانت شرطية أو
استفهامية وفي الافتقار
فيما لا كانت موصولة أو
موصوفة وبنيت كفي
الحالين لشبهها بالحرف
في الوضع أو في المعنى ولما
كان تأخير السكنون وهم
انه خلاف الأصل أشار الى رفع ذلك التوهيم بقوله **(قوله)** وهو أصل البناء

انه لا يستعمل في شيء هو لازم لغيره وقول ابن معلى الاصل في البناء الافعال غلط لانه يقتضي انه في
الحرف وفي فرع ومنها اذا قلنا في شيء امتنع الد والبناء على وقفه من ثم لا يستعمل في بناء الحروف
والفعل الماضي والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويستعمل في بناء الاسم واعراب
المضارع والبناء على الحركة والبناء على المضارع لان الاعراب قد صار له أصلا وقال في مثل آخر ثم اذا
وجد معارض يقتضي الخروج عن الاصل ولم يعمل بمقتضاه ساغ السؤال لانه راجع الى الفصص عن علمه عدم
تأثير ذلك المعارض مثال ذلك أن يقال لا يبنى التميميون نحو هذا مع مشابهة لنزال ولم يبنى المضارع مع
نون التوكيد والالتام مع قيام المشابهة المقتضية للاعراب ولم يبنى على السكون مع نون الالتام مع ان كل شيء
كل البناء فيه بعد الاعراب احقق البناء على الحركة (قوله لغفته وثقل البناء) لعلمه لانه يلزم حالة واحدة
وعلاصاته انما يضافه ضد الاعراب واصل الاعراب الحركة فاصل البناء السكون وبأنه أخف من الحركة
فناسا صالته (قوله كاللقاء الساكنين الخ) عبارة الاضموه وأسياب البناء على الحركة خفيفة وذكر
ما ذكره الشارح وحيدنا فالكا في استقصائية لكن بعضهم زاد أسيا باستغنى عنها بما ذكره من ك
السايط من أسباب البناء على الحركة قوة الطلب للحركة تجوز وبكت كناشئين عن الحديت ببناء على
حركة لان تاءهما التانيث وهي طلب تحريكها لقلبه فاعرى هي والفرق بين أدانين نحو أدان ونخص
أولهما بالحركة انما زاد الامعية واقتصر في البسط على أربعة كافي الاشياء والنظائر واسقط كونها عرضة
الخزاه لانه لان قبله يعنى عنه ان لم يكن بعينه (قوله وكونها لها أصل في التحكين) قد يقال هذا ينافي قولهم
ان قاعدة تنوين التحكين الدلالة على خفة الاسم وعكسه في باب الاعراب حيث لم يشبه الحرف في شيء وقولهم
ان المبني لا يمكن ولا يمكن فانه يدل على ان كل مبني غير متحرك والظاهر ان يقال بدله وكونه حالة
اعرابا وكونه متمكن في بعض أحواله فانهم لم يتناولوا الابعاب بآراءه وبني أخرى (قوله وشبهها
بالمررب) عبر في البسط عن هذا بقوله واما فضيلة على غيره كالسايط في على حركة فضيلة على فعل
الامر (تنبيه) ذكر الشارح أسباب البناء على مطلق الحركة وبني الكلام على أسباب البناء على
خصوص كل من الحركات الثلاث لا بأس بذكره تكميلا للقاعدة فأسباب البناء على الكسر الأصل في
التفصيص من التقاء الساكنين كس كس ومناسبة العمل كياء الجر وكونه حركة الاصل نحو ما مضار ترخيم
مضار واسم قال على انهم ينتقدون كراء المرادى والاضموه وتظهره بان حركة البناء على هذه اللغة انما
هي في المحذوف والفرق بين اداة واداة الاكلام الجارة كسرت فاعينها وبين لام الابتداء في نحو لو موسى
عبدو الاتباع كسر أمر من فردوه من أسماء الاشارة والاشارة التانيث كانت وأسباب البناء على الفتح
التخفيف كان وشبه عليها بما قبل تاء التانيث كعيلك وبجورة الالف كايان وكونها حركة الاصل كياء
مضار ترخيم اسم الفعول وقبه وامر والفرق بين معنى اداة واحدة كياء بدله مرور الاتباع كعض أمر من
العض وان وكيف صند قوم والظاهر جهة كل من القول بالتخفيف والاتباع فيهما وتقبل بعضهم الاتباع
يكفي وللتخفيف بان ايسر تعينه فادفع ما يقال ما للفرق وهذا قبل الاتباع فيهما اذا ساكن غير صحيح
فيهما وللتخفيف فيهما وأسباب الضم ان يكون في الكلمة كواو في نظيرها كعن وتقلبه هاهو وشبه
المبني على في ذلك نحو انشوا القوم قال المرادى والظاهر ان هذا لا يتواءم الساكنين لا ينافي كقوله
السايط ادا الضم في هذا اليوم فليست بحركة بناء لاجل في هذا الموضع وانما جعل في حركة لتقاء الساكنين
اه وقد اسلفنا ان حركة التقاء الساكنين فمهران فلا تغفل وان لا تكون الكلمة سال الاعراب كقبل
ويعلوش المبني على يكون له حالة الاعراب كزبد وكونه حركة الاصل نحو اتعاج ترخيم (1) مصدر
تحتاج اذا ضم وفيه ما على الاتباع كراء أمر من زهوي (قوله في وقفه صفة الخ) لا ينبغي ان الواقع
كذلك هو الجاء لكن لما كان المقصود بالان من الجاء الفعل المشعروه والمراد وقفه كذلك سورة
(قوله كليل الخ) قد علم الحرف لشوقه في البناء وبني بالفعل لانه لا يغلب فيه (قوله ولما كان الكسر والضيم

لغفته وثقل البناء
واستعجابا للاصل وهو
عدم الحركة فلا يعدل
عنه الاسباب كانه
الساكنين في نحو أمر
وكون الكلمة على حرف
واحد كعض المضرات
وكونها عرضة لان يتبدل
بها كلام الابتداء وكونها
لها أصل في التحكين كما
وشبهها بالمررب كضم
فاله شبه المضارع على وقفه
صفة وصلة وشرطا وخبرا
وحلا ومن أجل ان الان
في البناء السكون فقبل
في الكلام الثلاث كليل
وقسم وكونا كان الفتح
أقرب الحركات للسكون
بحسوله بأدنى فتح الفتح
فقبل أيضا في الكلام
الثلاث كسوف وقام واين
ولما كان الكسر والضيم

تقليل) نقل الضم حصوله من استعمال حضور ونقل الكسر بالنسبة إلى الفتح (قوله اختصار بالحرف والاسم) في ترتيب هذا الجزء على الشرط قبله نظر لأن نقل الضم والكسر ليس سبباً لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيه وانما هما سببان لعدم دخولهما في الفعل لكن يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف وهذا هو غرض الشارع على سن لانه على دخول الساكن في النكاح الثلاث باصالة في لبناء والفتح يقر به منه فكان المناسب ان يعامل عدم دخول الضم والكسر في الفعل بعدد ما عن السكون أو كان يعامل دخول السكون والفتح في النكاح الثلاث بحقيقتها (قوله دون الفعل) أي فلم يخلو فيه ثلاثا يجمع بين تقليل واما عوش فيبيان على الحذف وذهب المال فبقى على السكون تقدير أو الضم في نحو ضربوا المناسبة للبناء والبناء على الفتح تقدير أو كاسياً على ان الكلام في نفس الفعل مجرد عن الواجب (قوله لتقل) أما اللفظ فلا نكاح لا يتحد فعلاً ثلاثياً كمن الوصل واما معنى قل دلالة على الحدث والزمان وطالبه المرفوع يعبر بق الأصل ودلالة اسم الفاعل عند العمل عليه ما عارضته بواسطة على الفعل كما حل عليه في نصب المفعول ونحوه (قوله وهو ما دل على معنى في نفسه) أي كلمة دللت على معنى بالتضمن هو الحدث كان ذلك المعنى في نفسها أي يفهم منها من غير احتياج إلى ذكر شيء معين معها وذلك هو معنى الفعل واما تمام معناه وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة المعينة إلى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين وبذلك علمت ان من قال هنا أي كلمة دللت ولو بالتضمن التمس عليه هذا المقام بمقام تقسيم الكلمة إلى ما دل على معنى في نفسه الخ وذلك يعم الاسم والفعل فانما يتلوه بخلافه هلالان ذكر الغاية يفهم ان تمام معنى الفعل قد يكون مفهوماً بنفسه وهو خلاف التحقيق وبهذا التيد خرج الحرف فإنه لا يفهم منه شيء من معناه الوضعي بلا شريطة فان قلت الحدث المتعدي يتوقف فهمه على فاعل ومفعول فلم يكن مفهوماً في الفعل بنفسه قلت المراد انه لا يجب ذكر شيء معين ليفهم منه ذلك المعنى والحدث انما يتوقف فهمه على شيء ما يفهمه وآخر يقع عليه شيء ما معاً كل أحدنا أو جبراً ذكر متعلق معين ليفهم منه الحدث فصع انه لا يحتاج إلى ذكر متعلق لفهمه وانما أوجبوا ذكر فاعل الفعل لاختلاف النسبة المعينة في مفهومة لا لاجل الحدث ولذا يجوز وحذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم وتقدم في تعريف الاسم ما قلناه من الاعادة واعلم ان ما ذكرنا من دلالة الفعل على الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قالوا دلالة على الزمان بالتضمن وانت شير بان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء مسماء والفعل انما يدل على الزمان بصيغة متي أو جرت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان نحو فعل يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيان الحرف والصيغة كل منهما يدل على معنى لا يدل عليه الاخر فيكون كل منهما ذا معنى مطابقة لانضمنا وكذا اللفظ المركب ينسب إلى دلالة اللفظ على جزء مسماء مشروط بان تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كاللفظ العشرة مع كل واحد من الحسنيين وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت كذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث والزمان بالاتزام لتمام الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال بعض المحققين ان دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات (قوله وانما تنصرف للمصنف في المعنى وقوله) قال فيه لان الامر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف ولانه أخو النسي ولم يدخل عليه إلا الحرف ولان الفعل انما وضع لتقدير الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارجاً عن مفهومة ولا يتم قد تطلقوا بذلك الأصل كقولهم

تقليلين اختصاراً بالحرف والاسم تخفيتهما دون الفعل لتقله (وأما الفعل) وهو ما دل على معنى في نفسه واقتربنا أحد الأمانة الثلاثة ونسباً (ثلاثة أقسام) عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاختصاص باسقاط الامر بناء على أنه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة وانما تنصرف للمصنف في المعنى وقوله وانما كانت الاعمال ثلاثة لاختصار الزمان في ذلك

لتقيم انشأ ابن خبير قريش * فلتقتض حواج المسلمين

وكقراءة جماعة قبله فلتقتض حواج في الحديث لتأخذوا مضافكم ولانك تقول اغز وانض دارم واضربا واضربوا واضرب في كاتقول في الجزم ولان البناء لم يعمد كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجزوء عن الزمان كعبت وأثمت وأجابوا مع ذلك عن كونهم أفعالاً بان خبرها خارجاً عن المفهوم فلهذا علم الخبر

لا يمكنكم ادعاء ذلك في نحو قوله ليس له حالة غير هذه ونحوه فتشكل فعله فاذا ادى إلى أصله لتعلم كان
 القول على الانشاء اللام بالفعل انتهى وربما ذهبوا إليه بان ضموا الجار مضعف كضموا الجار قيل وبانه
 خلف من القول بناء على رأي امامهم الكسائي ان حرف المضارعة هو على الأعراب وهو مشتق فوجب انتفاء
 الأعراب فيه نظر لجواز الاعتناء على التقدير في الهمع ومنشأ الخلاف أن الأعراب أصل في الأفعال أيضا
 أول فعل في الأول هو معرف أيضا لأنه أصل فيه لا مقتضى لبناء وعلى الثاني هو مبنى لأنه الأصل لا مقتضى
 لأعراب هو وما على الكوفيون ذلك بأنه مقطوع من المضارع فاعرب كاسمه والبصر لول لا يرون ذلك بل
 يقولون انه أصل برأيه كما تقدمه فالحلاف في أعرابه مبنى على الخلاف في صالته (قوله لأن الفعل) أي وانما
 انحصر الزمان في ثلاثة لأن الفعل الح (قوله علم اليوم والامس) اما أن يجعل نصباً على المصدر به أي اعلم
 علماته لمقامه في اليومين أو يجعل مفعولاً به بأن يقال أعلم بمعنى أحصل (قوله عبي) مفعلة مشبهة يقال
 رجل عبي القلب أي جاهل (قوله ماض) أصله ماضى استقلت الضمة على الياء فحدث ثم التاء لا لتقف
 الساكنين (قوله ما دل وضعا) أي فعل يدل بحسب الوضع التضعيف على حدث أو زمان بأن يكون خبره
 معناه حدثا وزمانا مقتضى وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي تسلك فيه أي قبل زمان الحال لاطى وجه
 الحكاية نحو يقول زيد خرجت الآن للفظ به ليس متأخر عن الزمان المدلول عليه بخرجه عند صدور
 فلية بالذات كقوله أسس على اليوم الزمان آخر فلا يكون لزمان زمان فلا يشكل التعريف بلفظ
 الماضي فانه بالفعل إذا يسبق عليه ثم يضاف الفعل أما إذا أراده الزمان فظاهر إذا يدل على حدث
 حاصل في الزمان الماضي وأن يديه شئ كان في الماضي فلان الفعل ما دل على معنى أي حدث معين وذا
 لا يدل الأصلي شئ من الأسماء غير معين ولا يضر في لم يضر لأن دلالة على الزمان الماضي عارضة ولا
 بالماضي المستعمل في المستقبل وبدون الزمان كقوله الانشاء وعند الاشارة إلى القطع بالوقوع أو عند التخي
 بلا وان في جواب القسم بعد كلام المزارع فهو وبعدما انبثت عن الطرف نحو ما دامت السموات وبعد
 همزة التنوين وهو بعد كما لو جئت وحرف القضيض الطائي وبعد وقوعه صلة علم أو مفعلة علم نحو كل رجل
 أنما وفي التعاريف يضاف لانه في أصل الوضع المعنى وهذا الاستعمال عارض بقى أن مقتضى التعريف
 وجوب اقتران حدث الفعل بملكان زمانه وحيد متعدي بما لا يتصور معه زمان نحو إذا دققت في الأزل
 كذا وتعلق الله الزمان بالزمان مع الأزل فوالخلق ويجاب بأنه يكفي في ذلك فهم الفعل للزمان والظاهر
 اللغائي في عوالم التصريف تحقيق تسمية من ليس له فرجه ان شئت (قوله أذهو متقى على بنائه)
 هذا انما مناسب عند كرم المبنى من الأفعال لأن يقال ما جاعل في الأصل قوة تقضي بقائه في كل مقام
 (قوله الأناز بادة) هي حرف المضارعة (قوله فرع عن المجرى) لا يشك في اللغز من فاعل إذا قيل
 بأشفاق فعد من القعود لان المراد الفرعية كما كانت الزادة طلبة والنسبة إليه لانه لم يعين القعود باله زيد
 من فعد وان كان لا يزيد معني ان الحروف فيه أكثر كان استقبح أكثر من ضرب ليس فرعه (قوله الماشابه
 الاسم قوي وشرف) لان شابهة الأشراف شرف ومثبه أشرف مما يشبهه ورجع تقديمه أيضا لأنه معرب
 وهو أشرف من النبي والأشرف منه التقديري كل مقام عالم يمنع من مائع وأن لم يكن عندك ذكر المجرى
 من الأفعال على أن ذكر الفعل وتقسيمه طوطه للصحن أعرابه وبنائه وان معناه ما موجود أو متقرب
 وكلاهما غير من المعنوم ونسبته له وجود (قوله لتأخرف في الوجود) أي باعتبار الاتصاف بالماضوية
 والحالية والاستقبال بالنسبة لأن اتوا حصة من الزمان لا باعتبار وجود الماشابهة ذات الزمان الماضي
 متقدمة ولا باعتبار الاتصاف بالنسبة لأن كرم الخسيس مع طرفة إذا لا ترتب في الاتصاف بالوصاف
 الثلاثة أذوم الخسيس مصفون أصنافه بالحالية لأن الأربعة بالماضوية بقا لجهة الاستقبال فذموا واحدة (قوله
 بناء التانيث) أي بجهة دخول معنى تاء التانيث وقوله والمراد جهة المعنوم الاستقامة المعنى وعدم
 الاعتناء بحسب اللغة ومعرفة ذلك يمكن بدون معرفة ما دخلت عليه فعل فاذن معرفة الفعل بجهة

لان الفعل الذي هو الحدث
 لا متقدم على زمان
 الاختيار أو موقاته أو
 متأخر عنه فالأول هو
 الماضي والثاني الحال
 والثالث الاستقبال وقال
 ابن الخطيب الجليل على ان
 اللازمة ثلاثة قوله تعالى
 ما بين أيدينا وما خلفنا وما
 بين ذلك وقول زهير
 وأعلم علم اليوم والامس
 قبله ولكنني عن علمي ما
 غدي (ماض) وهو ما دل
 وضع على حدث وزمان
 اقتضى وسعى ماضيا باعتبار
 زمانه المستأنس وقدمه
 على فعل الامر لأنه على
 الأصل أذهو متقى على
 بنائه ولان علامته مفردة
 وقد مهنها على المضارع
 لانها ماقديكون مجريين
 والمضارع لا يكسرون الا
 بالزيادة والمزيد فيسفر
 عن المجرى عكس في الأوزع
 فقدم المضارع لأنه الماشابه
 الاسم قوي وشرف وآخر
 الماضي لتأخرف في الوجود
 لانه مسجوق بالحال
 والاستقبال ولم على هذا
 فوسط الامر (ويعرف) أي
 عن قسمه (بنائه التانيث)
 الساكنة

ودخلها دور لتوقف كل على الآخر (قوله الدالة على تأنيث فاعله) صفة للمقيد بدون القيد لان المتحركة اللاحقة لصفات كذلك فاعله تأنيث مطلقا لنطق الامالة فاعل كالافعال والاصناف لكن سكنت مع الافعال وحركت مع الصفات لما ذكر ولو قال المرفوعة لكان أولى ليشمل نائب الفاعل (قوله الافعال المتعجب الخ) أي تبارك على م في شرح الكافية الشافية وان نقل الجاني في شرح الاخر صومته قبوله التاء التأنيث ومثله بغير تبارك اسماء الله والظاهر أن مثله لا يقدح لالعين معجم (قوله وحيدا) عبارة عن غيره وحيد من حيدا (قوله في قولهم كفى بهند) أي من كل تركب هي فيه بمعنى الكفاية لعجزها كانت بمعنى الوقاية فقامت بقبول التاء نحو كفت هندا بنها أي وقته ومن استعملها بهذا المعنى قوله تعالى وكفى الله المؤمنين فضط ما قبل لا يعني أنهم التزموا تذكيرا لفاعل في غير كفى المذكورة (قوله ولا يقدح ذلك الخ) يعني لا ترو هذه المذكورات لانها تقبل التاء في الاصل والعبرة بالاصل لا بالعروض وأيضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من عدم قبولها التاء عدم الفعلية وفي قوله لان العرب التزمت تذكيرا فاعلهما نظير بالنسبة لكفى في كفى بهند بناء على أن هندا فاعل بالظهور أن يعال عدم القدر بالنسبة لكفى بان العرب التزمت بغيرها من علامة التأنيث وان كان الفاعل مؤنثا فلهذا زيادة التاء فيه فصار الغالب على فاعلهما كونه في صورة الفاعل زهيا لا مؤنثا لاجلها وفي المعنى في حرف الباء يقتضي أن الزجاج قال ان الفاعل ضمير المخاطب حيث قال يا غالبة أي الزائدة الغالبة في فاعل كفى نحو كنى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت اثنى عشر كنى معنى اكنف وهو من الحسن فكانت يصحح قولهم ائني الله امرؤ فعل خبرا يشبه عليه أي ليقرب دليل جزمه بنبوة توجيه قوله م كنى بهند ترك التاء فاحتج بالفصل فهو يجوز لا موجب دليل وما يسقط من ورقة وما يخرج من ثمة فان عورض بقولنا أحسن بهند التاء لا تلحق صبيح الامروان كل معناه الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكشاف ومعه قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والزماني أجازا مروى في الحسن وهو بمعرف مفعول جازا السكوفون اعلم في الظرف ومنه جهور البصريين اعلم مطلقا ولعل التعجب اذا كان على صيغة الامر نحو كرم بهند لان الاصغر أن البحر وقاله فالأظهر أن لمسل بهنوما ذكر في فاعل كفى وفي بعض النسخ الأفعول في التعجب فلا إشكال لان فاعله مذكر وهو ضميرنا وكذا أفعال الاستثناء لان فاعلهما ضمير مذكر في جميعه خلاف مقرر في باب (قوله وانما اشغبت التاء الساكنة) أي لتاء المتقدمة والباء داخلة على المقصود عليه والقصر حقيقي فباعتق ان المراد بها التاء الدالة على تأنيث فاعله ويعرفه اختصاص التاء الساكنة بالفاعل يعلم وجه جعلها علامة عليه (قوله حينئذ تكسر الخ) كان عليه ان يربدا وتفتح نحو قالنا (قوله ولا يعركه التاء الساكنة) أي من كسرة أو ضمة أو فتحة (قوله الفرق الخ) لوعال يخففها وتقل الفعل لم يفتح لوقوله ولم يعركه الخ (قوله الى ثقل الفعل) أعين زيادة ثقله (قوله الساكنة بالذات) أي التي وضعت على السكون (قوله ولله قال المرادى الخ) كان يحسن ان يوطأ لهذا بانها تحرك لثقل أضال كنهه كنى بدخوله تحت الكاف (قوله بحركة النقل) نحو قالت أمة (قوله المتحركة) أي وضعا (قوله وعلى الحرف) فيه ان الكلام في التاء الدالة على تأنيث الفاعل والدالة على الحرف لتأنيث اللفظ كما سيشرح به في الساكنة اللاحقة ولهذا صرح غيره بان المتحركة مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أولا وأخرا والمراد التاء بالمتخصصة للدلالة على التأنيث فلا مرد ان الدالة عليه وعلى المضارع تدخل الفعل أو الكلام في التاء اللاحقة أخوا وعلى كل لا ريب ما قالوا في باب الفاعل ان ثلاثة تأنيثه تامة كما كتبه تلحق آخر الماضي أو متحركة تلحق أول المضارع (قوله وقد يكون في الاسم (١) حركة تنه) أي غرض وفي التسهيل أنه يقال هنت موضعنا وعليه فتدخل المتحركة بحركة تنه أصل الاسم كذا قبل وفيه ان هنت هذه ما كتبه استدل عليها في الشرح بقوله وذكرها هنت وانما كتبه الثانية للهروى وقد ذكرنا منها مضبوطة بخط المصنف بالسكون وفي بعض تعاليق التسهيل هنا من شواذ العرب لانه لا يعلم اسم اتصلت به تاء التأنيث الساكنة لانه انتهى وحينئذ المراد

(١) قول الحنفى قوله وقد يكون في الاسم الخ ليس مذكور في الشرح ولينظر

وغيره

باختصاص الساكنة بالفعل لا الشذوذ فيه (قوله لتأنيث اللفظ) معناه يقال التثنية بخلاف الالف المعين ان
 دخول التاء في هذه الكلمات ليكون افعالها مؤنثا ثم انهم اجمعوا على ان التثنية لا تصف بتأنيث (قوله)
 فالمراد به تأنيث المعنى) لكن رد عليه نحو قالت غلة اذا كان لذكرا فانه يجوز لخلق الفعل التثنية ليست دالة
 على تأنيث المعنى خلافاً لهم (قوله في بيان حكمه) أي ما يحكم به عليه ولو جسد في بيان كان الخسر
 واظهر وكان توجه التثنية ان الحكم حصل من الصف في الخارج حصوله مستقرا في النفس بالتصديق به
 ثم قصد بانه بالكاتب والتلفظ وبيان ما مصدر من بان أي ظهر فاضافته للحكم اضافة الى الفاعل واما اسم
 مصدر من بين أي أظهر فاضافته له اضافة الى المفعول (قوله لفظاً) نحو ضرب بوضرك ومنه ضرب باعلى
 الاصح يقال الشهاب القاصم في شرحه لهذا الكتاب وقال فيما كتبه على الالف يبق النظر في نحو ضربا
 فهل يقال انه مبني على فحة مقدورة على البناء وهذه الموجودة لاجل الالف فلا تكون هي العلامة وتظاير
 ذلك امرت بغلاي فاهم بقدرت كسرة العيران الموجودة لاجل المناسبة أو يقال انه مبني على فحة ظاهرة
 وبقرق يندر في نحو غلاي محل تأمل انتهى والفرق ظاهر لان حركة المناسبة سابقة على دخول العامل
 فلم يكن بمن التقدّر وتظاير له يضرب باعلى مذهبه مبني به بخلاف الفحة فيضرب باعلى ما هو موجود فيقبل
 وجود الالف ولم يوجد لاجل مناسبة بل لكتفي به انتدبر (قوله أو تقدرا) نحو زوى وقضى وغزا (قوله)
 أو رابعا) نسبة الى أربعة غير قياس وكذا ما بعده (قوله لم يشابهه المضارع فهاجر) أي في وقوعه
 صفة وصلته ومالا ونحوها فبقية التعليل والمضارع معربو الاصل في الاعراب أن يكون بالحركة فاستحق
 أن يبعد عن السكون الذي هو أصل البناء الذي هو الأصل في الاعراب التي هي الحركة (قوله والاسم وقوعه)
 موقعه) نحو مررت وجل ضرب أي ضرب فاضارع لما شبه الاسم المشابهة التامة استحق الاعراب وهو
 بمشابهته مشابهة ناقصة فاستحق البناء على الحركة (قوله طالبا للتحقق) ولانه لو بني على الضم اجتمع
 ضمتان في مثل شرف ونظف ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وضرب (قوله الا اذا كان الخ)
 مستثنى من علم جحد وفي التقدير وبنائه على الفتح في كل سلة الا سلة كونه مع واو الجساء فهو يفرع
 في الحال كما هو ظاهر (قوله المناسبة) أي مناسبة الواو واعتراض بان كونه المناسبة بنافي كونها خاصة
 بنافعال ضمتا ولا منافاة فذكر حوايل الكسر في اسم البناء مع كونه المختص من التثنية الساكنين
 فتأمل (قوله فيه اعلال معروف) وذلك لان الاصل دعوا واو اشر واو تحرك كل من الواو والياء
 وانفصر ما قبله فقبلها الغاء حذف الالف لالتقاء الساكنين وصار ما قبل الواو مضموما فتقدرا (قوله)
 المتحرك) ارادما يشعل المتحرك بنفسه أو بعضه المتصل بالفعل كنافي ضرب بناز بـ لان الحرف المتصل
 بالفعل من ان متحرك (قوله كراهة توالي أو مع متحرك الخ) ضعف ان ما لهذه الالة بانها قاصرة
 اذا لم توجد التوالي الا في الثلاث الصريح وبعض النحويين نحو اطلق والكثير لا تتوالي فيه فراعته أولى وبان
 قولهم اهل جبل دليل عبط وعمر بن وجسد ولو كان مقصودا لاهمال وضعه لم يتعروا له دون ضرورة
 واستدباب التأنيث التاء نحو شعرة قال وانما هي تسمية للفاعل من المفعول نحو كرمنا أو كرمنا ثم حلت
 بالتعاقب النون في الجاء اذ في الرفع والاتصال وقد يقال انما هو الاقل لانه لو حل الاقل على الاكثر لم
 التوالي المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا تتوالي فيه افعال افعالة أو في التثنية طوثة على
 أصل الكلمة وليست منها كافا فلم تتوال في نحو شعرة أربع حركات حقيقة تان قلت التاء تسمية دليل
 قولهم قانسوة ومعضونة فلم يسمتا التا طوحي قلبا واو ايو لصفة كسرة لضعف الواو المتطرفة بالمضموم
 ما قبلها قلت الاصل في قانسوة ومعضونة هو الغرض موضوع في التثنية والخطف طار كفي الجمع نحو فلاس
 وتانسو بخلاف نحو شعرة فان الاصل بـ في التثنية واما نحو عبط وعمر بن وجسد فزال عن الاصل والاصل
 عبط وعمر بن مثل قرنفل وجسد ثم اذ كرم من مع الالة القاصرة احدثوا كذا كرمه لان الاتباع
 وجه الجواز في بني السكون حينئذ لم يشابه في افعاله بناء الفعل على السكون بل على الاصل فلا يشبهه

لتأنيث اللفظ والمصنف
 وان اطلق التأنيث فالمراد
 به تأنيث المعنى كما مرنا عليه
 اذ هو المتبادر عند الاطلاق
 والمخرج من تغييره مخرج
 في بيان حكمه فقال (وبناؤه
 على النسخ) لفظاً أو تقدرا
 ثلاثا كان أو رابعا
 أو خامسا أو سادسا ولا
 يزيد على ذلك وبني وصل
 آخر كفاشابه المضارع
 فهاجر والاسم وقوعه
 موقعه مخصص للتحقق طالبا
 للتحقق (الا اذا كان مع)
 واو الجساء فيضم آخره
 كضربا لتثنية الواو
 واما نحو دعوا واشعروا
 فله اعلال معروف (أو)
 كان مع الضم المرفوع
 المتحرك فيسكن آخره
 كضربنا (كضربت)
 بـ تليق التاء كراهة قولي
 أربع مفر كفي فها هو
 كالسكينة الواجدة لان

ما عرف لان مر فوهما ليس فاعل لعلناهما لان معناهما النقي والى جاء ومر فوهما لم يفعل النقي والى جاء
 الان يقال المعنى ليس الانتفاء وهو قائم بمر فوه فهو مثل ما تمثند ومن قال معناها النقي فراهبه بالانتفاء
 لان المصدر كثيرا ما ياديه الحاصل بالصدر والجملة مصدر المبني للمفعول والمراد بفعل الفعل ما يشغل من قام
 به الفعل **(قوله يوكيل)** الباء زائدة في الخبر **(قوله ان توليم)** خبر عيسى وعند الكوفيين بدل اشتغال **(قوله)**
(أي الصبح) أشار بذلك الى ان المقابل في غاية الضعف حتى انه لا يحتمل **(قوله وقيل انتم وبش اسمان)**
 عند جمهور الكوفيين لعل وجهه بانهم ما جئنا تفهيم الانشاء بحسب الوضع وهو من معاني الخروف
 وفيه ان الانشاء بالجملة لا يتم أو بش وجهها هذا واختلاف في حكاية الخلاف على طريقين أحدهما
 ما ذكره الشرع والطريق الثاني خروها بن عصفور فقال لا خلاف في أن تم وبش فعلان وانما الخلاف
 فيها بعد الاستناد الى الفاعل فذهب البصريون الى ان تم الرجل جملة فعلية وكذلك بش وذهب الكسائي
 الى ان الجملة كلها اسم العنوم أو المفعول نقلت عن أصلها وسمى بم اذهب الفراء الى ان الأصل في تم
 الرجل يدر رجل تم الرجل زيد فذهب الموصوف وأقيمت الصفة التي هي الجملة من تم وبش وفاعلهما
 مقامه لحكم لها بحكمه فتم الرجل وبش الرجل عندهما اذ بان زيد كقولك ملحوز يرمي مضموم
 عمر وذهب الرضي الى طريق أخرى قال انما تعري من دعوى النسيب لان الاصل تدعو اليها رجلها
 انهم صامرا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كمر ذليلة فتميم جسد فكانت
 صفة مشبهة وكان تقدير تم الرجل في غاية الجودة فصار اخراجها بعد ان كانا جملة مستقلة فتكون
 تم الرجل خبرا مقدماتا يدممها مؤخرها أي يدر رجل جيد قال يوكيل ينجي الى الخبر العائد الى المتد لان
 الخبر في تقدير المفرد واعل ان الكلام في تم وبش الجامدين وذلك اذا استعمال الانشاء الملح والتم
 فانه ماضى هذا الاستعمال لا يتصرفان خبر وجهما عن أصل معاني الافعال المضافة على الحدوث والزمان
 فاشبه الحرف بذلك اذا استعمال استعمال الافعال المتصرفه وبني منها المضارع والامر وامما الفاعل
 والمفعول وذلك اذا كانا لا انما بالجملة بالنعمة والبؤس فليسا من محل النزاع وان عسى في لغة تنصب الامر
 وترفع الخبر بشرط ان يكون ضميرا وهو جئت خرف وفاعلهما في نقله عن غيره بخلاف العمهور
 في اطلاق القول بالفعل سواء كان بمعنى فعل أو لا وخلاف لان السراج وتعليق في اطلاق القول بالحرفية
 وان محل الخلاف في عسى الجامدة ما عسى المتصرفه ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال

لولا الحياء وان رأيت قد عسى * فيه المشيبي زرت أم القاسم

أي قد اشتد **(قوله الحول حرف الجر فلهما)** أي باطراد كثره كقالت الرضي بخلاف دخوله على تام
 في قوله بنام صاحبه أي لانه فعل متعلق عليه بخلاف تم وبش **(قوله تم السبع على بش العبر)** قاله شخص
 قدسار الى عيسى بن علي حار بطي السبع وقول الهاميني في المنهل الصافي ان السبع هنا جلد موضع
 الجار فلهذا من أصل القصة والعبر بفتح العين للمهمة الجار وحشما كانا وانسابا وقع ان بعض الطلبة
 قرأ على هذا المجل من شرح المصنف وكسر العين فقلت له فورا اخضع عنك ولا ينجي لطف الانضافة **(قوله)**
(أي بمقول فيه) عبارة التصريح وأجيب بان الأصل ما هي والتم قول فيه تم والولد تم السبع على غير مقل
 فيه تم العبر فذهب الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقابله خرف الجر في الحقيقة انما دخل على
 اسم مجنون اه وقد يقال جذف الموصوف بالجملة انما يكون في الضرورة وأجيب يكون الامر بعضا
 من متقدم جرن أو في تصورنا نحن ومنا أقام وما في قومها بفضلها أي غربي نظن وفريق أقام واحد
 بفضلها وكلا الامر من متب في المثالين وانما احتجج الى تقد القول لان الجملة انشائية لا تقع نعتا لا
 بالتأويل بخلاف نحو ما يلي بنام صاحبه فالتقدير ليل نام صاحبه لان نام صاحبه جملة خبرية ومأصل
 الجواب ان علامة الفعلية لا تتقبل التأويل لا طرأها بخلاف علامة الامعية لان حرف الجر قيد فعل على
 ما ليس اسمها انما يقال كذا كمن الجواب يقال في قوله

لست عليهم يوكيل فعل
 عسى ان توليم والحكم
 على هذه الاربعة بالفعلية
 انما هو **(على)** قول
(الاصح) أي الصبح وقيل
 ان تم وبش اسمان
 لختول حرف الجر عليهما
 في قوله بنام الولد
 وتم السبع على بش العبر
 وأجيب بان مفعول
 حرف الجر مجنون أي
 بمقول فيه تم والولد على
 غير مقل فيه بش العبر
 وسأني الكلام في باب
 الفاصل على اعراب
 مر فوهما على هذا
 القول

صحبك الله بخير يا كرم * بنم طير وشبابنا

ان كان طير فروغوا لكن ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن البيت محمول على جعل نعم امما اضيف الى طير وحرف لفظ الذي كان عليه قبل غروض الامة بكثرة

ثمين التي لا ان لان لزمت * على كثرة الواو في أي معون

فأوقع الرضى على أن ثم أدخل عليها ان فأجرها بجري اسم حين دعيت الحاجة الى أن تعامل لفظها ماملة الامة ولم يلزم من ذلك أن يحكم باسميها (قوله وقيل ان عسى وليس حرفان) يحتاج حينئذ الى توجيه لحرف التاء لهما اتصال الضمائر بهما فنقول قال الفارسي وأما الحاق الضمير في ليست واستمناظ شبهة بالفتح لكونه على ثلاثة أحرف ويحتمل كونه واغوارا نصبا كالحق الضمير هنا وهاوا وها مع كونه اسم فعل لقوة مشابهة لافعال افعا كانه الرضى قال المصنفين نقلهم من ذلك ان أباعلى مخالفتي كون الضمير البارز من خواص الفعل وانه يرى مخالفة ما هو مشبه بالفعل من اسم وحرف فلا تظن ان هذه العلامة متفق عليها (قوله والثاني حرف نفي) في الارتشاف نزع الكوفيين انها تكون عاطفة في المقدرات تقول قام القوم ليس زيد وضربت القوم ليس زيدا وصربت بالقوم ليس زيد ويجوز هذا عند البعض (قوله ادم دلالتها على الحدث والزمان) بين بعضهم عدم دلالة ليس على المضى ويجوز ليس زيد قائم هذا دلالتها على المضى لم يحز ذلك كلابيوز كائنا ما غدا واستدل على حرفيتها أيضا بعدم قصر فهمه أو بجيب عدم التصرف لا يقتضي الحرفية (قوله ولان افادة الخ) هذا هو الدليل المتيقن المدعى وهو الحرفية وما قبله انما يفيد عدم القطعية ولا يلزم منه الحرفية (قوله عن الاول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أي لا تسلم انهما لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أي الذي ذكره والاقباس ذلك قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى وعوان بين ذلك فان قلت كيف جاز ان يشار به الى وتثنية قلت جاز ذلك في تأويل ما ذكر اه والتأويل بالذكور كالنوايل عاذر بانه على ان ألفي الوصف اصريح موصولة وان اريد به الثبوت وما اقتضاه كلامه من ان اسم الاشارة اذا كان مفردا ومرجعه متعدد يقول الموصول يخالفها اشارته في سورة الاحقاف من تفسير قوله من الغيرة الله يا أيك ذلك اخاه للضمير بجري اسم الاشارة أو بجاء ختم عليه اه فانه صريح في ان اسم الاشارة اذا خالف المشار اليه لا يحتاج الى التأويل وهو الحق اذا قلنا في التأويل على احتياج الى تأويل مع امكان التأويل الثاني أولا وقد عرفت على اشارته في سورة الانعام في سورة البقرة بعدما تقدم نقلا عنه بقليل لا يخفى على من واجه كلامه ولم يتنبه الناظر وفيه لمخاذه من التناقض واعلم انه انما يصحج اسم الاشارة الى التأويل لانه كالموصول في كون تثنيتهما وجعهما وتبادلهما على الحقيقة بخلاف الضمائر لان احتياج كل واحد منهما لغيره من المفرد والمثنى والجمع مذكور انما يتناولها لتمييز عند الخطيب وذلك انما يحتاج اليه فهو غائب عن الحس الظاهر والباطن كضمائر التثنية التي هي محل هذا الكلام بخلاف اسم الاشارة فان بها الحس الباطن فانها انما تستعمل اذا كان المذكور مرة واديان التكلم والمخاطب فوسما يكفيان في التمييز واعلم انه اذا خالف الضمير مرجع التأويل باسم الاشارة لان تسمية أقوى وهو الحس الظاهر ولان فيه تقليل التأويل لان في تقدير الموصول الاحتياج الى جهة الالة فاحفظ هذا فانه مهم وفي عبارة الشرح حراز دلالة لا وجه للفتح المذكور الا ان عدم دلالتها على الحدث والزمان عارضة في الاستعمال فلامعنى لقوة ولو سلم الخ وكان الاطر في الجواب ان يقال ان اريد عدم دلالتها على ذلك وضعها فهو منوع وان اريد استعماله فوسلم لكنه لا يفيد لان الاعتبار بالدلالة الوضعية وقوله وبان توقف الخ لا يناسب سياق الكلام والاطهر ان يقال وقيل في الثاني ان لان توقف افادة المعنى على الغيرة لا يقتضي الحرفية مطلقا بل اذا كانت لفظة الكلمة لا لاس عارض بها فان توقف معناها على ذكر المتعلق بعدها بما هو الخ قلنا تأمل (قوله وأشار الى القسم الثاني) معطوف على متوهم أي قال كذا وأشاروا له شائع والاشارة لفظة الإقحام باليد نحو هاري

وقيل ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترج كاهل والثاني حرف نفي كما لنافقة عدم دلالتها على الحدث والزمان ولان افادة معناها متوقفة على ضمير فما كسائر الحروف وأجيب بنوع الاول ولوسلم فعلم دلالتها على الحدث والزمان عارض وبان توقف افادة معناها على ذكر المتعلق بعدها بما هو المشبهما بالحرف في عدم التصرف فلما شابهها أعطي في التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر مشابهة بينهما كالضارع وأشار الى القسم الثاني من أقسام الفعل بقوله

(وامر) وهو مستقبل
أما إذا المقصود حصول
ثم يحصل أو دوام حاصل
(ويعرف) أي يتبع عن
قسيمة (يدلته على
الطلب) أي بنفسه لا
بضمائم غيره بل يخرج
نحو لا تضرب بغير الله لا
على الطلب وان فثبت
منه فهي واسطة جوف
النهي الذي هو طلب
الترك ولا بد (مع) ذلك
(قبوله بألفاظه) نحو
كأن وأمر في وفري عينا
أزوت التوكيد كما قبل
والمراد به اللفظية
الفاعلة وهي اسم مفعول
عند سيبويه والجوهر
ذلك كامة على الطلب ولم
تقبل الياء والنون في
اسم فعل كزنا أو مبدو
كسربا بد أو حرف نحو
كلامه حتى انته أو قبلتها
ولكن لم تلحق على الطلب
فهي فعل مضارع نحو
ليسعين وليكونا أو فعل
تجب نحو أحسن ربنا
ليس أمر أصل الأصح بل
على صورته أو المحال له
الخطية ولم يبق إلا الحكم
لأن هذه تكون في الاسم
والفعل والجرف نحو
مربي أحمدا كرمي ولما
فسر عن تسمية شرع في
يسان حكمه فقال
(ويشاهد على السكون)
إذا كان صحيح الآخر

عرف اليائين الكناية عن الشيء وسائط قليلة تعبر خفية فقله أشار بمعنى قصد استعارة (قوله وهو
مستقبل (أي) مستقبل زنه لا يتفكك عن الاستقبال في وقت من الأوقات هذا باعتبار الحدث المأمور
بإيقاعه وأما باعتبار كون الأمر إنشاء فظاهر قوله إن مالك الانتشاء هو يقع معنى بلفظ يقاوم في الوجود
أن كل إنشاء له زمن حال من حيث كونه إنشاء وان من الانتشاء ما حده مستد إلى المتكلم باللفظ الإنشائي
نحو بعث واشترى وهذا حال لا غير وليست فعلية بهذا الاعتبار ومنها ما حده مستد إلى غير المتكلم
باللفظ الإنشائي وهو الأمر وهذا زمان حال من حيث هو إنشاء ومستقبل من حيث الحدث المحال به
وفعليته بهذا الاعتبار بالأول والثاني الحال لا فعل الإنشائية ليس باعتبار دلالة على الزمان في حال الانتشاء وان
وإنما ثبوته لهما من ضرورة الوقوع فلا يثنى هذا في أن الحاحب دلالة على الزمان في حال الانتشاء وان
ذلك لا يقدح في فعليته العروضة لأن ذلك بالنظر إلى الزمان الذي كانت دلالة على في أصل الوضع فلم يوارد
الزمن والاثبات على محل واحد (قوله) وأدوام حاصل نحو ما في التي أتت الله قال الصنف الآن وأدبه
الغير نحو ما دلح فانه معنى ربيته والحال هذه والكلان أمر الله بتعدي الزم وليس كذلك انتهى
و يجوز أن يكون بمعنى اعتبار الزم أي اعتدال اعتداده فيكون بأقبع على الطلب وما ذكره من المقصود
بالأمر هو الأصل وقد يخرج من ذلك لمان الخ (قوله على الطلب) أي حدثه (قوله لا بضمائم الخ)
هو كالتفسير بآله (قوله) أخرج نحو لا تضرب أو لا تضرب فان دلالة على الطلب واسطة الاسم التمثيل
به أو لا تطلب فعل فتوهم دخوله أقرب بنحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيله فانه وإن دل على
الطلب دليل جزم المضارع في جوابه وقيل بالخطية ليست دلالة على ذلك بنفسه بل باللام المقدرة ونحوه
والطائفة بتر بين وما أشبه محال على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأول وكان عليه
أن يقول وليدخل ما يستعمل من صيغة الأمر في نحو الإباحة بقرينة دلالة على الطلب بنفسه وأما استعدي
الابحة بقرينة أو عناية وعلم لا يحتاج في كون العلامة مفيدة للتعميم مع الإحترام مع قوله بنفسه
إلى قبل الوضع (قوله فان دلالة على الطلب وان فثبت الخ) الظاهر أن هذا التركيب على حذف بدوان
كل غشياً فهو تمثيل (قوله ولا يسمع دلالة الخ) الظاهر أنه حل معنى ولم يراد من متعلقة باسم لا لا حذف لان
ثبوت دل ذلك محل نظره والظاهر أن مع وقوع الحال من التعمير في دلالة أي حالة كونه مفعولاً مع قبول
الخ (قوله نحو كل الخ) الأولى التمثيل بالجر من البالائه الذي يقبلها (قوله الفاعلة) أي الموضوعة
بطريق الإضافة للفاعلة أو المراد الفاعلة الخاصة باللاحقة لا فعل المضارع على قوله لا أتقوى
فعل مضارع نحو ضرب زيد إذا كان المتكلم به مؤنثا (قوله عند سيبويه والجوهر) وقيل إنها حرف
والفاعل مستتر في الفعل وكذا الألف والواو والنون وعليه المازق ورد بها لو كانت جرة فاسكتت النون
ولم يكن آخر الفصل لها ولثبت الباقي التثنية كنه التأنيث وبان علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع
في موضع (قوله فهي اسم فعل الخ) قال شيخنا التميمي رحمه الله ظاهره أن ما ذكر يدعى الطلب بنفسه
ويقال نظير فقد صرحوا بأن اسم الفعل جزمه منقول من المصدر الأصلية الكائنة في الأصل أمراً أو فعلاً
الظرف أو من الجار والجزء وانتهى وهذا يعجب لسان في هذا أخرج من أن اسم الفعل أمر أو فعل
وهو ما وضع من أول الأمر اسم الفعل أو منقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه وذلك أمر مشهور وشأنه
لم يزل يثار ونحوه مما يدل على الطلب (قوله بمعنى أنه) تفسير بقية صود من الردع والاعتناء الانتباه
معنى الردع الاعتناء الردع ولا يصح أيضاً تفسيره بمعنى الحرف بمعنى السكامة على أنه منع دلالة على
الطلب بل معناها الردع والحر (قوله أو فعل تعجب) فيه نظر أولاً بتقبل بالخطية ولأنه أتو كذا لا
شذوذاً على ما في المتن (قوله فانه ليس أمراً) بل هو فعل مضارع مبدى على صورة الأمر وعليه الظاهر أنه
مبنى على فقرة مقدرة على آخره من من ظهوره بجمه على صورة الأمر ومبنى على السكون لكونه على
صيغة الأمر وإن كان بمعنى الماضي (قوله إذا كان صحيح الآخر) أي لفظاً نحو اضرب أو تقدر أو نحو اضرب

يتصل به ضمير تنبيه ولا
ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة
الخطاطبة (كأضرب)
وانطلق واستخرج أذ
مضاربه يجرى به السكون
(الامتل) وهو ما آخره
واو وألف أدياه (فعل)
خلف آخره بناؤه وهو
يخرف العلة لكن بشرط أن
لا يتصل به ما تقدم أو تون
النسوة (كفجر واخش
وارم) افتضاه يجرى
بعطف آخره فاغرميني
على حذف الواو واخش
على حذف الالف وارم
على حذف الباء لان
مضاهيها بنا (و) الا
(نحو قوما) مما هو صحيح
الآخر وانصل به ضمير
تنبيه (و) نحو (قوما)
مما اتصل به ضمير الجماعة
(و) نحو (قوى) مما اتصل
بها الضمير الخطاطبة (فعل) حذف
(النون) بناؤه اذ مضاهه
المتصل به ذلك يجرى بحذفها
ومثله في البناء المذكور
المعتل المتصل به ذلك نحو
اغزوا واغزوا واغزى أو
ان اتصل بالمعتل تون
النسوة يجرى على السكون
نحو اغزوت واومين
واخشين كالصحيح المتصل
به النون المذكور ونحو
فن واقدت واشيلان
المصنف لوقال كافي الاوضع
وبناؤه على ما يجزى به
مضاهيه لكن أحسن
لكن لما ذكرنا الماضي

الرجل وعضوهم وقد اجتمعوا في قوله من أيا قاسم وأما به * ولزى داومن أياه الجهولا
وذلك لان من في الموضعين أمر من المين وأيا قاسم مفعول به أى كذا أيا قاسم يافلان وان شئت نصبت أيا
قاسم على النداء وأما فعل أمر من أم يؤم وأياه مفعول به منصوب بأى أى تصدول فعل أمر مبنى على حذف
الياء من ولى إلى وزى مفعول به أى قال به وأياه الثانى مفعول من الثانى أى كذا أياه والجهولا نعت
أياه وألفه لا لاطلان الذى يظهر أنه ليس المراد بقوله اذا كان الخ تقييد المتن بذلك حتى يصير الاستثناء
الآتى منقطعاً لان المعنى لا يدخل فى الصحيح ونحو قول الخ لا يدخل فى فعله يتصل به الضمير المذكور وانما
المراد التنبيه من أول الامر على الاستثناء الآتى وان المستثنى ليس ذا: سالت الحكم وان دخل تحت
الحكموم عليه * (تنبيه) * علم مما صرفى ولزى يان فعل الامر يدخله الحذف فلا يبقى منه الا حرف واحد
ومثله يمحذو يان الجود والفضل * واهمال ما رز جوه منك من البسل
لان محذوهم منادى مرسى ومفعول أمر من ودي يديوز يان مفعول به والبسل الحرام فى بعض الوجوه
وقد لا يتبقى منه الا حركة كما أشار إليه المحاملى ملتقى بقوله

أقول يا أيا قاسم قولى ثم يازيد قل * وذلك جلتان والثانى ثلاث جمل

وذلك لان الأصل قل أى معنى عدم حذف الباء والبناء ونقل حركة الهمزة للام قبلها وحذفت (قوله)
ضمير تنبيه) نحو قوما قاله يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير جمع) نحو قوما قاله يبنى على حذف
النون (قوله ولا ضمير المؤنثة الخطاطبة) نحو قوما قاله يبنى على حذف النون ويجل بناؤه على السكون
أيضاً ذالم بتأخره نون التوكيد انظروا تقدير الواو ابنى على الفتح نحو امرن واضرن ومنه
ياوا كبا بلغ انخوانا * ان كنت من كندة أوائل

لان أصله بلغن النون الخفيفة فحذف لانتقاء الساكنين وبقي الفعل مفتوحاً (قوله وهو ما آخره الخ)
تخصيص المعتل بما آخره حرفه لاصطلاح نحوى وحذفها فاضافة المعتل الى الآخر لبيان الواقع لا
للاحتراز وتعيينه الى ما يشمل ماؤه أو وسطه حرفه لاصطلاح صرفى (قوله بناؤه) أشار الى ان قول
المصنف على حذف آخره خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية لانه المناسبات قوله أو لا وبنائه على السكون
والذالم بقدر يبنى مثلاً ولم يقدو المبتدأ بعد ان قام كون الأصل تقديم المبتدأ كراهية الفصل بينه وبين
البسيطة ومنحوه الى كلام المصنف بما ليس منه ولا نه بما هوهم ذلك انه من كلامه (قوله لكن بشرط
أن لا يتصل به ما تقدم) أى من الضمائر فانه حينئذ يبنى على حذف النون كالصحيح كما يأتى وقد يقال هذا
معلوم من قول المصنف ونحو قوما الخ لان المتبادر من علمه على ما قبله والتشليل بالصحيح ان المراد نحوه
مما هو صحيح الآخر كما جال الشرح الكلام عليه بعد (قوله أو تون النسوة) أى أو تون التوكيد المباشرة
لفظاً وتقدراً والابنى على الفتح نحو اغزوت واخشين وارمين (قوله ومثله في البناء المذكور) الانسب
أن يقول فان اتصل بالمعتل ذلك فمما صحيح كما صنع فى الاطلاق ان كلامه يبين مفهوم قوله السابق لكن
بشرط الخ تدبر (قوله اغزوا) أصله اغزوا واواوين الاولى للام السكون والثانية واوا الضمير وحذف حركة
اللام لان الضمة على الواو تلهى لثم اللام لان انتقاء الساكنين فصار اغزوا على وزن افعلوا (قوله اغزى) أصله
اغزوى استقلت السكون على الواو فحذف ثم حذف الواو وانتقاء الساكنين يبنوا بين ياء الضمير ثم
سكرت الزاى لمناسبة الباء لانتقال الباء والواو فوجهما كنه بعد ضمهما وان شئت قلت نقلت حركة
اللام الى ما قبلها بعد حذف حركة ثم حذف لانتقاء الساكنين (قوله كالصحيح) نحو اضرن يا هندتان
وتظهر كلامه ان الصحيح المتصل به النون المذكور مبنى على السكون الظاهر لاجلها وان السكون الاول
ذهب للجور (قوله ولو قال كفى الارض وبناء الخ) فيه انه لا يظهر فى أمر جمع المؤنث موصفاً كان
أو متعللاً فانه مبنى على السكون ومضاهيه ليس مجزى ما يبنائه على السكون وكونه فى محل جزم على
السكون بعيد خصوصاً فى المعتل ولا حظته مجردا عن نون السقوط بعد لا يصح فى المعتل ولهذا

على ان هاتان لا تستعمل الا على صيغة الامر وليس كذلك فإنه يقال هاتان الماضى كعطفى وقتن بقره كتمس بقره
ويدخل عليه من علامات الافعال ما يدخل عليه قال وثمة ما يعطى وما يعطى أى يأخذ **(قوله)** ما يدل بوضوحها
الخ أى فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير احتياج الى ذكر شئ معه ولا يقتضى ذلك انه تمام مدلوله
لمخبر فان أطلق الفعل الذى هذان جزئيه مدلولاً لثالثا وهو النسبة العينية الى فاعل معين ولذا أوجبوا
ذكر الفاعل المعين ودخل بقره وضعا المضارع الثنى بلم مثله بدل الوضع على حذف غير منقضى وان
كانت ثم تقبل معناه الى الحصول فبمعناه ضي ومثله المضارع فى سياق لو نحو لو يطعم خرج نحو ومن يش
وعسى وجبنا وما سوى الماضى فى سابق الشرط فان دلالتها على الحال والاستقبال وتجرد هاتان الماضى
أمر غرض والعمرة باصل الوضع وبذلك صار التعريف جامعاً لما كان كبر على يوم قوله غير منقضى الخ
الامر لانه يصدق أنه دل على حدث وزمان غير منقضى وذلك الزمان مستقبل فلو قال بدل قوله غير منقضى
حاضراً كان أو مستقبلاً لاحتتمل الحال والاستقبال كل أظهر غايته أنه نص فى أن المضارع مشترك وتصح
التعريف الأولى من الإشارة لا قال فتدبر **(قوله)** حاضراً كان أو مستقبلاً اسم كان مستقبلاً فيها يرجع
لزمان وحاضر غير مقدم والمستقبلاً على موقوف والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته
أجزاء متعاقبة من آخر الماضى وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر وليس المراد منه عندنا الجهة الآن
وهو الزمان الفضلى بين الزمانين الماضى والمستقبل ولهذا تسامعهم بقولهم يصلى من قول القائل زيد
يصلى الحال مع أن بعض أفعال ملامتهاض وبعضها باق فعملوا الصلاة الواقعة على الأفعال الكثيرة
المتتالية واقعة في الحال وظاهر كلامه أن المضارع من قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيبويه وأيدوه
بان إطلاقه على كل منهم الإجماع الى المسوغ بخلاف إطلاقه على الماضى فإنه يجوز توقفه على مسوغ
واختار بعض المحققين أنه حقيقة في الحال بخلاف الاستقبال لانه اذا خبر عن القارئ لم يعمل الا على
الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والجزاؤه ضمنى المناسب أن يكون الحال
صيغة خاصة كالأخويه واختار بعضهم عكس ذلك وعليه ابن ظاهر لان أصل أحوال الفعل أن يكون
منظوراً ثم حالاً من الماضي المستقبل أسبق فهو حق بالكلية وروايته لا يلزم من أسبقية المعنى أسبقية المثال
وقيل انه لا يكون الأفعال وعليه ابن الطراوة لان المستقبل غير متحقق في الوجود فاذا قلنا زيد يقوم فعنه
ينوى أن يقوم فعنه وقيل لا يكون الا للمستقبل وعليه الزجاج وأنتكر أن يكون الحال صيغة لقصره فلا
يسمى العبارة لذلك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعلى صار ماضياً وديان المراد بالحال الماضى غير
المتقطع لالا أن الفاصل بين الماضى والمستقبل خمسة اقوال خمسة والمشهور والمستقبل بفتح الباء
اسم مفعول والقياس يقتضى كسرهما اسم فاعل لانه مستقبل كما يقال الماضى **(قوله)** وهو مسمى مضارع الخ
علقت التسمية في هذا دون الامر لصفاء فيه **(قوله)** بعد التركيب احتقر بذلك المعنى الاقرب اذ لا
وردان نحو من يحتمل معاني كيان الحاشى والتبعيض والابتداء وان الالباس يحصل فى بعض الحروف
كلام الامر ولازم لان صورتهما واجدة والمعنى مختلف وكذا فى النقيض ولا فى النهى ولا حاجة الى الجواب
بان الفرق يحصل بتقدم العامل على لام كز ووقوف لام الابتداء وانه يوفى بغيره لان أدوات النقيض اذا انخفت
التباسها بالانهاية على انه لا يفيد في نحو جئتكم لتضربوا فان اللام تحتمل أن تكون لاماً والتركيب
جملتان وأن تكون لام كوالتركيب جملة وعلى أن العدول الى شئ آخر لو أقام لم يرب المضارع **(قوله)**
معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة وذلك فى الاسم نحو ما حسن زيد وفى الفعل نحو لو تأكل كل السمك
وتشرب اللبن فان كل اسم التركيبين يحتمل معان تفرق بها واضمح هذا التعليل فختار ابن مالك وجعله
سيناً لاهرب المضارع وأورد عليه أن المتبادر منه قياسه على ما عارض به على الجهور يعلم قريناً بان
الاسم اعرب ليتوارى النصب والنقيض والاستقبال عليه فى تركيب واحد وليس كذلك وان الماضى قد
يتعاقب عليه معان نحو ما سامن زيد واعتكف فانه يحتمل ان المعنى ما سامن وما اعتكف أو ولكن اعتكف

(ومضارع) وهو ما دل
وضعا على حذف وزمان
غير منقضى حاضراً كان
أو مستقبلاً وهو مضارع
من المضارعة وهى المشابهة
لشأبهته الاسم فى ان
كلامهما يطرأ عليه بعد
لتر كيب معان مختلفة
متعاقبة على صيغة واحدة

أو معتكفاً لحق أن الاسم انما أعزب لتوارد الفاعلية والفعولية والاضافة عليه من جهة الأماكن التي
 يطر فيها المثال المذكور كما لا يخفى وهذه تصروف الفعل المضارع لكنه لما توارى عليه الحال والاستقبال
 أشبه الاسم مشابهاً فأعزب **(قوله)** وقضية ذلك الاشتراك في الأعراب انما تختص هذه القضية بكون
 ان ذلك التعميم بسبب للأعراب ولم يجرى ذلك ذكر ولا بالاشارة وانما ذكرناه سبب للتعميم بالمضارع وذلك
 مما لا نزاع فيه ثم ان كلامه هذا يقتضي عدم الاشتراك في الأعراب وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول
 وقضية ذلك اتصاله في الأعراب لكن الجواب أن ذلك مراده بدليل بقية كلامه والمعنى الاشتراك في الأعراب
 على وجه الاتصال فتدبر **(قوله)** لكن لما كانت المعاني الخفية أو دونه يمكن تغيير كل من النفي والاستقحام
 والتعجب من غيره كان يقال ما أحسن الذي يدعى في النفي وما أحسن الذي يدعى في الاستقحام وما
 أحسن الذي يدعى في غيره في التعجب ولهذا كان الحق ان توارى المعاني المقتضية لأعراب الاسم انما هي
 الفاعلية والفعولية والاضافة **(قوله)** غير هاتريك (كأطرافها) والعوامل المقدرة من ان في النصب ولا النهاية
 في الجزم والقطع في الرفع **(قوله)** فرغ في المضارع هذا قول البصر بين وقال الكونيون أصل فيما هو قال
 بعض المتأخرين أصل في الفعل وجوده فيه غير جيب فهو لانه يختلف الاسم فهو رز في **(قوله)**
 الأجهام والتخصيص لان الاسم يكون سبباً للتكثير ويقتضيه التميز بالمضارع فيجوز ان يكون
 والاستقبال يقتضيه لزمان المستقبل بخلافه وسوف لا ينافي هذا قولهم في باب الاضافة ان المضاف
 لا يكون إلا اسم لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفاً وتخصيصاً وكلاهما لا يكون إلا في الاسم لان ما هذا
 حكم على المجموع أي مجموع الأمرين لا يكون إلا في الاسم ولا يكون أصالة لانه على أنه فرق بين
 التخصيص في الاسم والفعل المضارع بناء على أنه مشترك وأما على كونه حقيقة في أحدهما فلا شك
 أصلاً **(قوله)** وقول الام ابتداء لان الام ابتداء تدخل على الاسم نحو ان في ذلك لغيره وعلى الفعل نحو
 انو بلك ليحكم **(قوله)** والجواب ان على حركات اسم الفاعل الخ) المراد من الحركات انما هي في ذلك
 نحو يقتل بالنسبة الى اسم فاعله والمراد الجريان لفظاً وتقديرًا يدخل بقوم بالنسبة لتقام لان أصل
 يقوم يقوم بسكون القاف وضم الواو فقلت الحركة من الواو والساكن الصحيح قبلها **(قوله)** فرد ابن
 مالك) فهذه انما هي تلك من جهة انه على التسمية وانما هو من جهة انه على الأعراب فقال اما الاول
 والثاني فلان الماضي قبلهما تقول زيد ذهب فيحصل قرب التعليل بعده فاذا دخلت قد فقد تخصص
 وأما الثالث فلان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذ هو متجاوزا للواو أما الرابع فليس بخارج
 ولو سلم فلما مضى يجري أيضا على الاسم كفتح فهو فرح وأشرفه وأشر فقلب غلبا وجلب جابا وقال
 ان المشابهة في تلك الامور يجوز على ما عاين بالاعراب لاجل اختلاف المشابهة في تعاقب المعاني وخلاف
 ما ذكرنا قالوا وليس يتام في نفسه بتقدير تحمله لا في بطلان تلك الامور ولا في تلبس تهى السبب
 اعراب الاسم حتى يترتب على نحو ما في المضارع اعرابه لان شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولك
 ان تقول انما وان لم تكن سبب الأعراب لانه يصح الاتفاق بسبب المشابهة في بطن فيليس السبب
 لكن فيه ان قياس السبب لا صار اليه مع امكان قياس السبب الآن يجب ان يقاس السبب متجاوزا لانه
 اعراب الاسم توارى المعاني التي لا يجرى الا بالاعراب لا مطلقاً **(قوله)** أي بصحة دخولها على والمجاهم
 استقامة المعنى وعدم الامتناع بسبب التفتت لا تنافي امكان معرفة ذلك بدون معرفة ابتداء دخلت عليه
 مضارع فلا دور في تعريف المضارع بها **(قوله)** الطليبتين أي الموضوعتين لطلب الفعل والكسوف
 استعمله أو غيره واقترن في التثنية جمل هي من باب التثنية أو بكنى الاشتراك في سطر الطل **(قوله)**
 لان له امراً (الخ) هذا انما يتصل على قول المروم من صرفه المعنى المضارع الى الماضي دون لفظه وأما على
 قولهم هو بل انما يعرف لفظ الماضي الى المضارع دون معناه كأنه أو حيان فلا يجرى هذا التعليل وأيضا
 انما يتصل على القول بان الماس كقبحه وما هو قول الكثيرين أما على القول باليساطة فيحتاج الى زيادة

وقضية ذلك الاشتراك في
 الأعراب لكن لما كانت
 المعاني المتعاقبة على الاسم
 لا يجرى الا الأعراب وعلى
 المضارع غير هاتريك أيضا
 كان الاسم أشد احتياجاً
 الى الأعراب من المضارع
 لغير الأعراب أصلاً فله
 فرغ في المضارع وما قيل
 من أن العلة في التسمية
 مشبهة للاسم في الإجهام
 والتخصيص وقبول الام
 الاستدعاء والجواب ان على
 حركات اسم الفاعل
 وسكانته فرد ابن مالك
 شرح التسهيل (و يعرف)
 أي بعين من قسمه (لم)
 أي يدخلها عليه نحو
 يلزم ويومع ما عاين به أيضا
 دخول حرف التنوين عليه
 كسوف وكذا دخول
 اللام وألا الطليبتين وانما
 اقتصر المصنف على لم كان
 مالك في الغيبة لان لها
 أمراً ما بال فعل شعور فضاء الى
 الماضي حتى صارت كجزئية
 قاله الرضي (واقتران)

في التعليل كان يقال مثلاً اقتصر على لم يلاذ كروايتها أقل حروفها في كلاس المألوف وأدخل في
 الجزئيين لم يلاذ حذف الفعل بعد إبدالها وعلى بعضهم الاقتصار عليها بأم أشبه عوامها في أن
 حرف التنقيص يخص المضارع الاستقبال بمنزلة الجزاء إذ لم يعمل ويجب إثباته لتغييره في التنقيص
 لبقاء المعنى تدبر **(قوله)** بالرفع على الابتداء وخبر المبتدأ قوله بحرف من ثابت ولو لا كلام الشارح أمكن
 جوهه عطف على لم ليكون علامة أخرى **(قوله)** من أحرف ثابت **(قوله)** من أحرف الجموع عطف ثابت **(قوله)**
 لوجودها في أول الماضي نحوأ كرم ورجس وبنوا نعلم **(قوله)** تنهيد للمكان **(قوله)** هو قوله وضم أوله
 الخ كما يصح به الشارح فريادو التمهيد للتوطئة **(قوله)** وهو ظاهر كلام المصنف **(قوله)** أي في المتن **(قوله)** لعدم
 انفكاكها عنه هذا ظاهر على كلام سيبويه والبرصين في ما إذا اجتمع تأنيدتا نحو حناني أول مضارع
 تفعل وتفاعل وتفاعل نحو فانت قد صدقوا نارا تلقى من أن المحذوف هو التاء الثانية وقبل الأولى وعزى
 لهشام والكوفيين وعدم انفكاك على هذا القول غير ظاهر وقد فعل ذلك التنقيص بالحذف باعتدال
 فيه فوأن ومن ذلك ما حكاه ابن جني من قراءة بعضهم ونزل الملازمة تنزل بلا وفي هذه القراءة دليل على أن
 المحذوف من تنزل التاء الثانية لأن المحذوف في القراءة المذكورة انما هي التاء الثانية ومنه على الظاهر
 قوة تعالي وكذلك نفي المؤنث في قراءة عامهم أصله نفي وفلك سكن آخره **(قوله)** ولاصانها **(قوله)** أي على أنها
 كالجزء منه **(قوله)** بخلاف لم فيه نظر **(قوله)** وهو على فيشرط الهزنا **(قوله)** لا سبغة للتعريف في العبارة
 لأن أحرف ثابت صارت على الأصل على ذات المعاني الخصوصية لا يفهم منها غير ما قال المصنف
 ما تقدم لأن الظاهر قد يجهل ذلك ويفعل عنه سيما المبتدئ **(قوله)** المتكلم وحده **(قوله)** أي ذكر كان أو مؤنثا
 والمراد التكم المتكلم فأنذم ما قيل الصواب أن يقول المتكلم مع الاتراء وس عليه ما بسده لأن ما ذكره
 وجب حذف الضمير على أحرف المضارع آخره من هزلة لا تكون المتكلم نحوأ قام أو كرم
 فان قيل لما تقول في أن في من قوله تعالي فلا تعلم نفس ما أخفي لهم فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع
 ومن فحها فاض وقوله وحده سال من المتكلم لتأويله بالنكرة أي مفتردا أو التفرع فيه للبعد عن
 المفرد ذهنا نكر في المعنى فيعمل معاملة أو مفعول مطلق الحال المقتردة أي يتوحد المتكلم يكون الهزلة
 له توحد أو نفس على الظرفية عني في حال وحده لا مع غيره **(قوله)** المتكلم ومن معه **(قوله)** الظاهر من هذه
 العبارة أن الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه بخلاف من عبره قوله للمتكلم مع غيره قال المصنف والذى
 يظهر أن النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشرك في ذلك الفعل منظور فيه الجميع بالأمر مفتردا كان
 المشارك أو غيره من المذكور أو الأناث أو منهما ومتنفي عبارة المصنف عني ابن مالك وكثير من النون
 للمتكلم حاله كونه مشاركا فالشاركة قيد في شوبها للمتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشركه
 معاني السوا في التصديقين المعنيين فرق فلينأمل **(قوله)** أو للعطف بنفسه ولو ادعاء أي أو للمتكلم المقام
 نفسه كونه عطفيا بالمصحب الواقع أو بحسب الادعاء وقيل انما يستعمله العظيم لنفسه وحده حيث نزل
 نفسه بمنزلة الجماعة أو لأن اتبعه يشار كونه في غالب أمور لا استعمال المذكور مجازا من الجمع لعدم
 العظيم كالجماعة ولم يجر منه في الغالب مخاطب في الكلام المعتد به كالأطول في الضمير ولا في غيره
 وأما فادته الملازمة للمنادي جبريل وحده لأن الجمع على بالأمر شلخ منه في مثل هذا الوضع معني
 الجمعية فيكون مفردا في المعنى كذا قيل وفيه نظر قد صرح السعد في المحلوف بحث أن استغفر الفرد
 أشمل أن الجمع لا ينتهي بالتنقيص واحدا وان كان في كرم خليل وانما ركبوا واحدا مجازا لا في
 الجواب عنه بل من فادته الملازمة له مجازا وأما نحو يأها التي إذا طلقتم النساء فن باب فتلعب الخاطب
 على الغائب أي إذا طلقتم أنت شأمتك وانما يخص بالنداء لأن الكلام معه ولا علم أمته وأما نحو
 الكشاف والقاضي في خان لم يستجيبوا لكم أن يكون الجمع لتخليص رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحو
 القاضي في قوله تعالى والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون راجع إلى القلم والجمع لتعظيم

بالرفع على الابتداء كالمو
 تنصب كلامه في الشر
 يكون **(يعرف)** واحد
 زائد **(من)** أحرف ثابت
 أي بعد ثبات أو أين أي
 أدركت **(نحو)** قولك
(تقوم وأقوم ويقوم)
 زيد **(وتقوم)** يا عسر لم
 يذكر هذه الأحرف يعرف
 بها المضارع لوجودها في
 أول الماضي وانما ذكرها
 تنهيد الحكم الذي بعدها
 كسباني ومن الصاقين
 جعل افتتاحه بالجماع
 علامته أيضا وهو ظاهر
 كلام المصنف بل قيل إن
 التمييز بها أولى من التمييز
 بل لعدم انفكاكها عنه
 ولا اتصالها ولتنقيص
 على جميع أمثله بخلاف
 لم عليها اقتصر ابن مالك في
 التسهيل عليه فيشرط
 الهزلة أن تكون للمتكلم
 وحده وفي النسب أن
 تكون للمتكلم ومن
 مع أو العظيم بنفسه ولو
 ادعاء في الياء أن تكون

لغائب المذكور مطلقا أو لجمع

الغائبين في التاء أن تكون

للمخاطب مطلقا أو للغائبة

أو للغائبين يوم سدا يظهر

أن التعيين بأنثى أو نسيب

بالنسبة للتصنيف من

تصديرا بت والحكم الذي

أشرف إليه فيمارس هو قوله

(ويضم أوله) أي المضارع

أي الحرف المفتوح به

(إن كان ماضيا وبائيا)

سواء كان كل حرفه أصولا

(كبد حرج) لفاضله

دحرج أم بعضها زيدا

كيبب (وتكسر) إذ

ماضيهما أحيا أو كرم

والهمزة فيهما زائدتان

وزنهما فعل (وبفتح)

أوله (في غيره) أي غير

المضارع الذي راضيه وبأي

بأن كان ماضيه ثلاثيا

(كيشرب) إذ ماضيه

ضرب ولا يكون الأصل

الحروف أو تخاسبا أو سداسا

كيشرب (ويستخرج)

إذ ماضيهما اطلق

واستخرج ولا يكونان

الاضربا فيهما ومن الخاصي

تخوصهم وقتل بالتشديد

فإن أصلهما انخضم

واقتل أدغمت التاء فيها

بصددها وحذفت الهمزة

ولهذا فتح حرف المضارعة

فيهما يستثنى من كلامه

تحوال فإن الهمزة منه

مكسورة على الأصح

أر يد بالقلم القلم الذي نضا الحرف فلا يدل على مجيئه بل على أن الجوز يرى ذلك هذا وقد ستمه بل النون
لذلك على أن الفعل لغضامة مما يقصر الواحدين القيام به منه يالت تعبد وتعدك اللهم (قوله للغائب
المذكور مطلقا) أي مفردا أو غيره مظهر أو غير المراد القضا الغائب فلا ردان إليه تستعمل في الله
تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التذكير والتأنيث إذ هما من صفات الأجسام وعن الغيبة لاستلزامها
الاختصاص بغير دون آخر فيستعمل على من هو في كل مكان (قوله لجمع الغائبين) أي مظهر كان
الاسم كيقوم الهندات أو مضمرا نحو الهندات بقمن فأقلا كان المسمى كأمرا أو غير نحو السموات ينظرن
جعا لما كان الاسم كأمرا أو مكسرا نحو الهندات بقمن والاعين يمعن ومذهب البصر بين ان نحو تقوم
الهندات بالتاء الغريقية بمفردة (قوله أن يكون المخاطب مطلقا) أي مفردا كان أو غير مفردا كأمرا أو غيره
وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس قلب المخاطب لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى فن بعث
منهم فلان جنتم حراو كجر أمهوفو وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس قلب المذكر (قوله للغائبة)
أي لفظا أو بتأويل بل يدخل ظاهرها نحو تقوم هندو مضمرا نحو تقوم والحقيق كيشرب والمجازي
نحو تنظف السموات وهي تنظف وما هو للغائبة بالتأويل نحو تبنى الكتاب على معنى العصفرة ونحو تقوم
الرجال والرجال تقوم بالتأويل بالجماعة (قوله للغائبين) تثنية غائبة أو فعل الظاهر نحو تقوم الهندات
والمضمر نحو الهندات تقومان والحقيق كاتقدم والمجازي نحو تبنى العناب والعناب تبنى من لكن لو
كانت الغائبات بلغنا مضمرا الغيبة قول تقول عما تعلن تناء فوقية تعني امرأتين جلا بعضهم على الظاهر
ورعبا المعنى وتظن أن أن الضمائر تدل الأشياء إلى أصولها وهو قول ابن أبي العافية أو تقول لهما
يفعلان بباء محتمة وصافا فان هذا اللفظ يكون المذكرين وهو قوله ابن الباذر والمرج الأولوبه
جاء الصالح قال عمرو بن أبي ربيعة

أقص على أخوتي بعد ثننا * وما لهما أن تعللنا ثننا

لعلهما أن تفضي إلى سلة * وإن ترجعنا رايما كنت أحصر

(قوله هو قوله ويضم أوله الخ) أي هو ما تضمنه قوله المذكور (قوله سواء كان كل حرفه أصولا)
يخصر في رأي الجهد كيشرب والحقيق كبحو، بفتح (قوله أم بضعا زائد) هو الثلاثي المزيد
فيه هو ثلاثة أبواب يا: الانفعال كبحو والتفعل كبحر والقاعدة كبحاقل (قوله بفتح أوله في
غيره) أي في اللفظة المشهورة وهي لفظ أهل الحجاز (قوله ولا يكونان الا مزيدا فيهما) إما حرف واحد
نحو يد حرج وإما حرفان نحو اطلق أو ثلاثة نحو استخرج (قوله نحو تخوصم وقتل) يجوز في قائمها الرفع
بنقل حركة الياء إليها والكسر لانه الكسرين وهذا أولى لأن الأول التباسا بماضي الفعل ومن
المر بين إذا كسر الياء تبعها كسر العين فتقول تخوصم وقتل كسر الخاء والصاد والقاف والنون بقياس
المضارع من الأول في قتل مثلا بفتح القاف ومن الآخر ين قتل بكسر هاء بفتح كسر حرف المضارعة
أي أيضا تسانا بالقاف ثم هذا التقدير منقاس في كل فعل أدغم فيه تاء الانفعال (قوله أدغمت التاء) أي
بعد نقل حركتها إلى ما قبلها (قوله وحذفت الهمزة) أي هـ الوصل استغناء عنها بغير ياء يسدها
(قوله فإن الهمزة منه مكسورة على الأصح) قال الجوهري الكسر أقصم من الفتح والفتح لفتح لفتي
أسدوه والقياس (قوله وكذا تحوهر بن واسطبح) أي يستثنى ذلك وأخر بن يسكون الهاء
لرفع التمرير بالإتيان أما آخر بن فيضمها فهو من هراء بدلوا من الهمزة هاء ثم صرفوا الفعل بها
لأنهم لم يسموا بها كونهما همزة في بن فلما صارت مثل دحرج فكأنها لا بد حرج فهو وسد حرج قالوا
حرج بن فهو وير بن (قوله فإن الهمزة فيه ماضية) احتراز عن مضارع استطاع الموصول الهمزة
لأنه جامعي فإنه مفتوح حرف المضارعة لأن أصل ماضيه استطاع عذفت تأوذه لجانسة الطاء كاجذفت أحد
المثالي نحو قلت ومفت ففتح مضارعه كما يفتح مطيع (قوله ليس برأي) بل خامي (قوله فلا يستثنى)

وهو آخر أن واسطاع ليس برأي وقد يقال بأنهما من الشر فلا استثناء

لأن الشاذ لا يجب أن يدخل في القواعد (قوله) وأن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس) والاصل
 اوراق وأطاع هذا مذهب سيويه أن الأصل أطلع مثلما نقلت حركة العين ثم قلبت ألفا فخر كها في الأصل
 وانفتح ما قبلها في الالف فخر بيتا السين عوضا من ذهاب العين أي من ذهاب حركة العين أو من العين وان
 لم يذهب من الكلمة لأن العين لم تكن في البيت الحذف عند سكون الهمزة فيتحول يبع وأطعت
 فلا حاجة لقول ابن عصفو ومؤولان السين زيدت لتسكون عوضا عن العين في حذف الهمزة لا يصح لقول
 نظري أروى أن كون الحرف عوضا من شيء في حاله أو من شيء في أصله لا يوجب حذف الهمزة بل لا يصح لقول
 انما عوض إذا لم يكن موجودا وحركة العين موجودة لانها انتقلت إلى الفاء انتهى وانما حكم بأن أصلهما
 اوراق وأطاع لأنهما ليسا من أبنية الانفعال ومعناهما معنى الرفع كذا قبل وبواقع في استطاع قول سيويه
 انما هي أطلع لكنه معترض كأنه قال ابن الزبير من الغاربة بأن معنى استطاع قدر ومعنى أطلع انفاه ولم يقل
 أحسن من أهل الفقه العرب أن استطاع بمعنى أطلع انتهى وأجود ما ينسلك به في دفعه ما ذهب إليه ابن
 الطراوون من تبعه من أنه قد ثبت طاع الهمزة في انفاه ومثاله فلا يبعد أن يكون من كلامهم أطلع الهمزة
 صيرمة قدا تفلان طاع وإذا كان كذلك فقد ألقى أطلع معنى استطاع من حيث أن القائل أطلع
 بمعنى صيرت غيري منقادا كله قال قدوس واستعطف فيكون سيويه انما جعل استطاع عن أطلع لانتقام ما
 معنى لأن كل لفظة عين الأخرى انتهى وقال الكوفيون الأصل استطاع جذفت التاء وقطعت الهمزة
 وهو ضيف لقطع همزة الوصل في الاختيار من غير موجب (قوله) فكأنما جاء على أربعة أحرف (تقدرا)
 كان التحقيق نحو * كان الأرض ليس بها شام * فأنفع أن في الكلام تسهيلان كلامه من حيث التقدير
 رباع قطعا (قوله على الأصح) فيه إشارة للقبح في قول ابن مالك في شرح التيسير بل في الخلاف في بناء
 المضارع الذي اتصل به فون الأناث ومقابل الأصح ما ذهب إليه ابن طرفة والسبيل في ابن درستويه وطائفة
 من أنه معرب لبقا بموجب الأصل فيه فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض
 فيه من الشبه بالماضي وانما قدم حالة البناء على حالة الاعراب لأن البناء هو الأصل في الفعل كما ساقى في
 كلام الشارح ولأن ضابط الأول وجودي والثاني عدي (قوله) فوات شبه بالاسم الخ) فيه نظرا ذ
 الشبه بفت ثم قد عوض بأصله بالنون التي تلت في الاسم وفي عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن
 الاعراب فيه كما يمنع ذلك الأمزج من وجه من الاعراب لما شبه الحرف انتهى وهذا الصريح في أن سبب
 الاعراب لم يفتل لكنه عوض بسبب اتصال النون التي تلت منزلة آخره من الفعل صار كالنون الواحد
 وبه من المحقق عند قوله وهو أصل البناء ما دللنا على قد وجه كلام الشارح ما من الأول أن الشبه
 المنقضي لأعرايه مشروط بعدم المعارض فاخوذا المعارض فقد فات الشبه بفوات شرطه أذن يلزم من
 عدم الشرط عدم مشروطه الثاني حللنا أن الشبه لمذ كور ليس مشروطا بشئ لكن لا تسلم أن الشبه
 المذكور ما في أمته الجري على حركة الاسم الفاعل وسكتا فهو قد فات هذا لأن النون صارت كالجزء من
 الفعل ولو لم تكن آخره كالماضي وان لم يتوالف أو يجمع حركات فاشبهه الماضي كغير حوايه والماضي
 لا يلزم الجري على حركة الاسم الفاعل وسكتانه فكذلك ما شبهه قاله شيخنا العلامة الغنيمي وهو ينبغي على أن
 الشبه الإجماع والنقص والجريان على حركة الاسم الفاعل وسكتانه وليس يجرى عند الشارح تبعاً
 لأن ما قبل ناقص المعاني التركيبية كالتقدم ومرعى إن ما قبل الماضي يجري كالفاعل على
 حركة الاسم الفاعل وسكتانه اللهم الآن يقال ما هنا جنى على كلام الجمهور (قوله) بالتياله بالنون الخ)
 أو ودعيله بأنه يلزم يناهه إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة أو أي ما ياتيها أعرب
 والحالة هذه لشيء ملحق بالجمع وأورد عليه أنه يلزم المقرون بحرف المتثنية في نحو قوله الجارية
 وأجيب بالفرق بين النون فهذه كزبان النون لما اتصلت بالآخر صارت كالجزء من الفعل لا كالفعل
 والحرف وتقدر بهما لاسماجهما لا داعي له لأنه راجع إلى الأصل (قوله) وحاصل على الماضي) الأقرب

أوان الهاء والسين زائدتان
 صلي خلاف القياس
 فكأنما جاء على أربعة أحرف
 تقدرا (ويستأن آخره)
 تسكين بناء على الأصح أن
 كان مع فون النسوة نحو
 والمطلقات (يترقبن والا
 أن يعقون) وبنى الفعل
 معاوجوعا إلى الأصل
 من بناء الفعل لفوات
 شبيهه بالاسم المنقضي
 لأعرايه بالتياله بالنون التي
 لا تتمم إلا بالفتحة على بني
 على السكون لأنه الأصل
 في البناء كغيره وحاصل
 الماضي المتصل به ما إذا
 دخل عليه عمل نحو

الضمير عارف المسند الى الظاهر فكيف باله مفرد انتهى وقضية كلام الشارح كالتمصريح أن الوصف مع مرفوعة المستتر في حكم الفرد مطلقا وفي المطلق بعد قوله ولهذا يمكن بانه مع الضمير جلة ماقصود أماني صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا على الية الى صورة الاسم كراهة دخولها وفي صورة تلام التعريف على صريح الفعل انتهى وفيه ان المقرر أنه شبه الجلة كالظرف لاجلة وما ذكره من أن الوصف مع مرفوعة الظاهر ليس جلة ذكره في باب الفصل والوصل وسنذكر كلامه لكن قال السيد في حواشيه هناك وأما حق أقام الزيدان فكلام وجلة لانه مؤول بالفاعل فاسناده أصلي وأيضا مقصود بالذات والصفة الواقعة مع فعلها جلة لكون اسنادها أصليا تأويلها بالفاعل وليست بكلام اذ ليس اسنادها مقصودا لذاته انتهى وذكر نحو في حواشي شرح المتنازع وعموم قوله والصفة الواقعة صلة الخ يشمل الفاعل المضمير فيكون موافقا لما مر من المطلق وقوله وأما نحو أقام الخ مأخوذ من الرضى والمراد بما كان الوصف فيه معتمدا ويدخل فيه المعتمد على المبتدأ وغيره مما تفرق في باب افعال الصفات وحينئذ فالوصف مع مرفوعة في نحو أقام أبو جلة وهذا أيضا فمما ذكره السعدو السكاكي في بحث تقديم المسند اليه ورأيت بخط المستغنى في حواشي ابن الناطم في باب المبتدأ والخبر ان قلنا إذا قلنا يذيقهم أو هلا كان الوصف مع مرفوعة جلة فلو لم يستل منها فوجها جوابا بان أحدهما من بيان الوصف يجرى الفعل في العمل انما شأن جهة اعتماد الوصف على المبتدأ فيكون المبتدأ شرطيا في كون الوصف وقاعله جلة تأييدا صدق انما جلتا للمبتدأ اعتبر هو جلة اعترض بانه يلزم منه أن لا يكون قام فريد قام جلة لان الفاعل انما جاء بعد المبتدأ اذ لو قدر أصله قام كان لا مرجع له والجواب ان قام مع فاعله جلة قطعنا بالابتداء أو لم يبيح ولا يتوقف فاعله على أن يبيح مبيدأ يدل على قام زيد وانما توقف على المبتدأ انما هذا الفاعل الخاص وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف فتوقف على المبتدأ أو ما يكون بمنزلة الجواب الثاني أن الوصف وقاعله المسمى واحد فهما كشي واحد والشي الواحد ليس جلة فكذلك ما لم ينزل في المسمى الواحد ولا كذلك الفعل والفاعل فان الفعل عرض والفاعل جوهر وهما غيران فلا يمكن أن ينزل في المسمى الواحد وقد يجنب بالفرق وهو ان مشابهة الوصف ومرفوعة لشي الواحد من ثلاثة أوجه كونها المسمى واحد وهذا اشارة فيه المبتدأ والخبر وأن الفاعل أي دام رافعه كالشي الواحد وهذا اشارة في فاعل الفعل وان فاعل الوصف في بعض الاحيان يكون كالشي الواحد الذي لا وجوده وذلك لانه اذا كان ضمير الجمله لم يكن له لفظ اذا لم ينفصل سواء كان لغائباً وغيره تقول يذيقهم وأما قام وأنت قائم وانما يستتر في الفعل ضمير الغائب فقط فدل على شدة اشتباه الوصف بالزوم استباره فيه فان قلت هلا قدمت كلامك بالالف والواو قلت ليست الالف والواو في قائمات وقائمون مثلهما في يقومان ويقومون بدليل ان فاعلهما الموصول وانما هما بمنزلة رجلان وزيدون انتهى وهو صريح في أن الوصف مع مرفوعة الظاهر ليس جلة وان اعتقد على المبتدأ والفرق بين الاعتماد على المبتدأ أو غيره من شي أو استفهام فهو أقام الزيدان وقائم العمران ليس جلة ويجعل الفرق بين الوصف المعتمد على المبتدأ الواقع خبرا ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو مرسون رجل قائم أو هو بين غيره فتدبر وبان بهذا ان بين الجلة والكلام من النسب الضموم والخصوص الوجهي الا تشبهة اب الوصف مع مرفوعة الظاهر كلاما اذا اعتقد انما تأويله ان لم يعتمد على الشخص وانما المثلون تبعهم محالة لا يشترط في الكلام الاستناد الاصلي ثم من يشترطه كالرضي لا يجمل المصدر والصفات المسندة الى فاعلهما ككلاما وتبعه في المثلون فقال في أول باب الفصل والوصل الاصطلاح المشهور على ان الجلة أعظم من الكلام لان الكلام انما تضمن الاستناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجلة ما تضمن الاستناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته أو لا فالصدر والصفات المسندة الى فاعلهما ليست جلة ولا كلاما لان اسنادها ليس أصليا والجلة الواقعة ضميرا أو مصغرا وشرطا وخلا جلة

وليس بكلام لان استنادها ليس مقصودا لانتهى وهذا غير معهود فان القوم لم يذكروا في
 النسبة بينهما الا التساوي والعموم والخصوص المطلق ثم اورد بعضهم على ذلك ان الامة كلام لاجل
 ويجاب بان ذلك ليس متفعا عليه واضافه فتر فادارت فتره جانب المعنى وبما حلقته يكون جملة ولولا
 ملاحظة المعنى لزم وجود الكلام بلا استناد كالخبي (قوله لا يدل على انه لا يرفق تنبيه لا لاجل) أي
 والافان في قائمان والواو في قانون علامت اعرا بديل انقلابها العوامل كاعرا من المصنف لا ضمير كافي
 يقومان ويقومون واستدل السكاكي بعدم تغير في التكلم والخطاب والنسبة نحو اقام وان قام وهو
 قائم كلا يتغير الحالى عن الضمير نحو امار جل وان شوبل وهو رجل (قوله فلست امل) لعل وجه الامر
 بالتأمل ان كون الامم في حكم اسم واحد لا يتغير جهما عن كونهما اسمين (قوله او من فعل واسم) قدم
 الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في ذلك (قوله وتم العبد ولا
 به الى انه لا فرق في الفعل بين المتصرف وغيره لكن قال شصنا العلامة الغنمي لا يظهر التثنية به بناء على كون
 المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر والوجه قبله خبره فتأمل أي لانه حينئذ يكون من التأليف من اسم وجه
 بخلافه اذا جعل المخصوص خبرا للمبتدأ بخنوف أو مبتدأ خبره بخنوف لانه يكون من جملة أخرى والوجه قوله
 ثم بالفعل والاسم لكن أنتخير بان المخصوص في المثال غير مذكور فلا يرد من اجزاء الكلام (قوله
 أن يلفظ بهامعا) معه لفظ لا آخر بمعنى البعدية أو مع لا تقتضي الاتحاد في الزمن كصرح به بعضهم
 (قوله على الصحيح) مقابلة ما ذهب اليه ابن طه ومبرهانيه (قوله وقوع الالف الخ) الظاهر ان المراد
 بالالف المناسبة للاتحاد بين الكلمتين باسناد احدهما الى الأخرى أو اضافتها للآخر وصفها بها أو نحو
 ذلك بخلاف ضمها للبهودين شيء من ذلك كما قام (قوله فهو اخص من التركيب) أي مطلقا
 * (فصل) هو كثير من التراجم عبارة عن الالف الملبسة اليه اليه على ثلاث المعاني المخصوصة قاصلة ما بعدها
 عما قبلها ثم انما هي مفصلة عنها وتقدم عند قول الشارح تبينه من جهة الاعراب ما يجري نظيره هنا
 (قوله وعلمانه) أي علمانه انواعه وكان الظاهر وعلمانه ان ذكر الانواع قبل الضمير التي العلمات له في
 الحقيقة (قوله وانواع الاعراب) أي من حيث هو من غير نظر الى كونه اعرابا ام أو فعل فلا يرد ان
 أراد انواع اعراب الاسم أو الفعل فهي ثلاثة فقط وان أراد انواع اعرابها فمضى سنة والواو في قوله
 وانواع استثنائية وهو قليل جدا والمعهود في ما لجل الاستئناف دون الواو كقوله الشهاب القاسمي في
 حواشي الحقيده على المختصر والنوع والضرب والصنف والقسم ألفاظ متقاربة المعنى أو مقصده يعني
 ان بعض افرادها معنى بالرفع وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقية لان كونها كذلك يتوقف
 على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالصفة والواو والاند والتون للرفع وهو مشكل اذا قدر التمثل
 بين هذه الارب بعمتها وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقةها والا كان جميع افراد الانواع الارب بعمتها واحدا
 وقوله الشارح الذي هو جنس لها عند الحاجة يشير الى ذلك (قوله أرب) ذكره ولم يقتصر على التخصيص
 محافظا على فوات الاحوال والتخصيص لانه يحتمل الزيادة والنقص ويذكر العدد ضعف أو يتدفق ذلك
 الاحتمال وللإشارة الى ان التلميح مجموع رفع وعلطف عليه كسرت الإشارة لنظيره (قوله بالاستقراء) أي
 لا العقل (قوله وهي رفع) جعل قوله رفع وعلطف عليه خبرا للمبتدأ بخنوف والظاهر انه مدغم ففصل
 من يجعل وعلى كل محتاج جعل العطف ما غاى الاحياء أو البدلية على عالم مما رقى نظاره ثم الأولى
 وهو بالتد كبر مراعاة الغنبي (قوله بحركة أرف) أي تصق و تصور بهما فالاثنان ان الرفع هو
 الحركه والحرف على الاصغر من أن الاعراب لا تلي فكان الظاهر أن يقول هو الحركه والحرف على وجه
 مخصوص وقع عليه ما بعده وألغى وصح فأنه قد قبل ان الرفع ليس احدا من غير تعيين ومثله
 ما بعده (قوله بذلك) أي المذكور وليس افراد الإشارة لانها بعد العطف بالواو التي يرد بعدها نحو
 الإشارة التي الشك لا التي للتو يربح كجنا (قوله واحسن) أي الفنون (قوله وكلاهما ما وجد)
 ظاهرا انه جعل قوله في اسم وفعل خبرا مبتدأ بخنوف وهو غير متعين لجواز جعله صفة لرفع ونصب والمزج

بدليل انه لا يرمع التثنية
 أو الجمع بخلاف الفعل مع
 مرفوعه المسترف قطا قبل
 ان زيد قائم ثلاثة أسماء
 لا اسمين فقط كذا قيل
 فلست امل (أو من فعل واسم
 كقام زيد) وتم العبد ولا
 وتغزى حراى الكلام
 أن يلفظ بهامعا كما مثل
 بل قد يلفظ باحدهما دون
 الآخر كما سبق وقد
 لا يلفظ بهما كالقدو بعد
 ثم في جواب من قال اقام
 زيدا الكلام هو المقدر
 بعدها على الصحيح
 والتالى وقوع الالف بين
 الجزأين فهو اخص من
 التركيب اذ هو ضم كامة
 الى أخرى فاكثر فكل
 مؤلف مركب ولا عكس
 بالمعنى القوي

* (فصل)

عقده لانواع الاعراب
 وعلاماته وقد تقدم معنى
 الاعراب لغته واصطلاحا
 (وانواع الاعراب) الذي
 هو جنس لها عند الحاجة
 (أربعة) باستقراء وهي
 (رفع) بحركة أو حرف
 (نصب) بذلك أو بحذف
 وكلاهما وجد (في)
 المعنيين (اسم وفعل)

نارفع فيهما نحو (زيد)
 يقوم) والنصب فيهما نحو
 (انزى بالان يقوم وس)
 بحركة أوف ولا يوجد
 الا في اسم نكتة ولأن كل
 مجرور غير عن في المعنى
 والمفعول لا يكون الا اسما
 (نحو) مررت (زيد) فزيد
 في المعنى مجرور به مجرور
 به (وجزم) يسكون أو
 تخلف ولا يوجد الا (في)
 فعل) وذلك نحو (يقيم)
 لنفله وليكون الجزم فيه
 كالعوض من الجرف في الاسم
 لما فيه من المشاركة في
 فصل لكل من مستق
 العرب ثلاثة أو وجه من
 الاعراب وقيل انما يخص
 به لانه لو دخل الاسم لا دى
 وجوده الى علمه وما دى
 وجوده الى علمه كان
 بالحا والى ذلك أن النون من
 الأسماء ان جزم التثنية
 ساكتان الحرف الجزم
 والنون فيحرك الساكن
 الاول فيؤدى وجود الجزم
 الى عدمه وغير النون يجز
 عليه وقدم الرفع لعدم
 استغناء الكلام عنه كما
 زيد ثم النصب لاشتراك
 الاسم والفعل في ولان عمله
 قد يكون فعلا والعمل به
 بالاصالة فيكون معمولا
 أصلا بالنسبة للمجرور ثم
 الجزم لاختصاصه بالاشرف
 وكذا الحرك كان أنواع
 الاعراب جلا على مذهب
 المصنفين من الاعراب
 ما اختلف به عن العرب

لا يصير المجموع كلاما واحدا حقيقة بل يصير كالكلام الواحد فلا يضر التصريح بمقتضى الخبر كونه
 كونا عاما في المخرج على ان ما ذكره عزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف جو ياتقد به ولو جعل هذا
 وقيل في التصريح هنا بتركيب وفيما بعد مختص فقال الرفع ونصب بشر كان في اسم وفعل وجزم مختص
 بمعنى في اسم وجزم مختص بمعنى في فعل اه وذلك هو المناسب لانه انما يقصد المتعلق بما ليس ثم تقسم
 قربة على النوعين وكان الشارح يحلل عنه لان الرفع والنصب لا يشتركان في الاسم والفعل بل
 الامر بالعكس انه قدس أولا الفعل وثانيا الاسم اشارة لجزا الامرين وأما تقديره ثانيا بمعنى فلان
 الاختصاص لا يتعدى في بل بالباء (قوله) نحو زيد يقوم) أى نحو الرفع في ذلك وقس عليه ما بعده (قوله)
 ولان كل مجرور أى بحرف أو بالضاف فلا حاجة الى زيادة أن المضاف اليه في الاضافة للمعنوية الغرض
 منه تعريف المضاف اليه أو تخصيصه وهما من خواص الاسم والاضافة للمفصلة عن المعنوية بقومولة
 عليها (قوله) يسكون) وهو حذف الحركة (قوله) وحذف) لحرف العلة من الفعل أو النون من
 الافعال الحسية ولولا ذلك جزم بحذف كان أحصر (قوله) وقيل انما يخص الج) نقله ابن مالك لا بد كرفله
 مانه انما يخص الجزم بالاسم لا متناع دخول عامله على الفعل وانما يخص الجزم بالفعل لا متناع دخول
 عامله على الاسم وقيل الى آخره انما لعل وجه التمييز انما لا بد من دخول الاسم لا دى وجوده
 الى عدمه وذلك لان النقاء الساكنين يتقدم بحرف النون فلا يؤدى وجوده الى عدمه وأما فخر يه
 يؤدى الى عدمه في اللفظ لا في التقدير نحو لم يكن الذين كثر وقال شيخنا الغني يمكن أن وجه به يجوز
 دخوله حيث لا يؤدى الى مجزوء بان يدخل الاسماء التي لا تنون فيها كإنا الجزم بالسكون لا يدخل كل
 الاسماء وانما يدخل المنصرف منها لوجود المانع من الفعل فغناه (قوله) فيحرك الساكن الاول) يعنى
 كالمعاقب (قوله) لعدم استغناء الكلام عنه) أى بالنسبة الى النصب والجزم لانه في جميع الاوقات
 يخلف النصب والجزم فيستغنى عنهما اذا دفع ما قبل ان الكلام قد بنا لغضن كلمتين مبينتين وان
 أوجب عنه بان المراد بالرفع ولو حكاوا دفع أيضا اراد نحو الامانة كلاما لا رفع فيه (قوله) لاشترائه الاسم
 والفعل فيه) أى فهو أهم والاعم اقدم واسبق الى البال فاسبان يقدم في الذ كر لكن فيه أن المشترك
 كالركب والمختص كالبيضا والركب ينشئ فخر عنهما ويحجب بان السكتان لا تتر اسم (قوله) وكون
 الحرك كان) أى الحرك وقيل الحذف لا يقال اذا كانت الحرك كان والحرك وف انواع الاعراب وقد تقرر أيضا
 انها انواع البنائ من اجتماع الاعراب البنائية ذات واحد وهو مستقبل لانها ماضيان لا ناقول ليست
 المذكور وان يجرد هذا اربا ولا يناسحق يلزم ما ذكر بل ان كانت بجلا به للعامل قسمي اعراب والافان
 زمت الا تحرف في بناء والافى أهم من الاعراب والبناء والرفع والنصب والجزم مخصوصة عند
 البصري بالاعراب والضم والفتح والكسر البنائ أو المصنعة والفتحة والكسر قسمي الجزم كالت اعرابية
 والبنائية وغيرهما كضمة قاف وقول الكوفي يطلق كلا على كل فان قيل جعل المذكور انواعا بنائية جعل
 بعضها أصولا وبعضها فرعان الاصل والفرعية لا تصل في الانواع بخلاف العلامات قلت الانواع التي لا
 بعقل فهذا ذلك المنطقية وليست مرادة لوسل ارادتها لما تمنع نفي بعض افراد النوع على بعض من حيث
 كونها افراد ذلك النوع والمراد بالاصالة هنا أن يكون بعض الافراد أكثر استعمالا وأغلبا وأرجح نظر
 الواضع ومن هذا معقول في الانواع أو دائما في جميع الاوقات بخلاف النصب والجزم فيستغنى عنهما دائما
 (قوله) ما اختلف به آخر العرب) ما عابزة عن حركة أو حرف أو سكون أو حذف فاندفع النقص بالعمل
 والفتحة والاستناد للكلام والسكون للمقدم واللاحق والمركبة مناه من الحركة كان كلامها وان كان
 مينا للاختلاف لكن ليس بحركة ولا حرف وبقي النقص بما اذا كان العامل حرفا واحدا كحرف الجر فلا
 أريد بحرف حرف البنائي وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة أو أريد بحرف آخر لم يجره وروى ذلك وجعلت

ماعلى عمومها خرج العامل وما بعده بالسببية القرينة المفهوم من الابه وان توزع فيه بالنسبة للمركب منها
 ومن الحركة لانه مسبب قريب وخرج بقيد الاختصاص بما به يختلف وسطا العرب نحو طاف امرؤ فان ما قبل
 الاختصاص لا يتخو باضافة لا خالى من العرب به يختلف آخر الاسم المبني نحو من ابنك ومن أولك
 وأخره وفتحون من أيسل ومن البصرة ومن يدخرج ما به اختلاف آخر غلايو بصري وضار به بما
 خرج به اختلاف آخر الاسم المبني لان كسر آخر الفلام وراه بصري وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب
 فاختلغه آخر المبني ومن قال لا يمين تقييدا للاختلاف بالحيشة أى اختلاف آخر العرب من حيث أنه
 معرب لا خارج هو لا يمين فتنبه لذلك فان قلت لا يمين التميز فغلى خوف الاعراب لانه آخر الكلمة ولا
 يكون الشيء سببا للاختلاف نفسه قلنا لا اختراهم من كل حرف مخصوص فالنفس لتبدل آخر الاسم
 من كونه ما الى كونه الفا ولولاها كان بجاء فان قيل لا يحصل الاختلاف الا بغير كتن أو حرفين فلا صدق
 على كل منهما وعلى اعراب العرب ابتداء اذا اختلاف فيه اوجب بان المراد بالسببية أن يكون له دخل
 في الاختلاف أو ما يحصل بخصوصه بلا احتياج الى شيء بعده وكل حركة كذلك في نفس الامر ولو في بعض
 المواضع لا بالفعل لانه انتقل اليها من اعراب أو سكوت (قوله لانه) أى اعراب (قوله اختلاف آخر
 العرب) أى غيره ذاتا أو مصفة حقيقة أو حكميا بقى من التميز فاختلاف العوالم لفظا وتقدير
 وشرحه علم محاسن (قوله لان الاعراب عند لفظي) قال شيخنا الغني يعني فيكون الرفع نفسه كذا ما بعده
 هو الاعراب لا القسبة على الاعراب هذا معنى كلامه والله فيه نظر وهو أنه يجوز أن يكون لفظ الرفع وما بعده
 لقب على الاعراب يعني غلى أنواعه وهى الالف المخصوصة وذلك غير منافي لكون الاعراب لفظا باحلالها
 فمهم الشارح وبأنما لم يفرق بين الرفع وقوة ولان من حق القسبة الحذفان المراد بقوله والاقاب الاعراب القاب
 أنواعه كلامه على حذف مصنف يكله واضع وبعبارة أخرى من قال ان الاعراب لفظي فسر الرفع وما بعده
 بأنه أثر مخصوص ومن قال انه معنوي فسر بأنه تغير مخصوص وحذف فلا فرق بين التعبير بأواع الاعراب
 والاقاب الاعراب اضمن اليه ليس المراد بالرفع لفظ الرفع وما بعده بل معناه من غير القاب
 الاعراب أو اذ ان لفظ الرفع مثلا لقب على النوع وتفسير محضد تابع لتفسير الاعراب فان فسر بأنه
 لفظي فسر مسمى القاب وهو الرفع مثلا بأنه أثر مخصوص وان فسر بأنه معنوي فسر بأنه تفسير مخصوص
 فتأمله انتهى (قوله أى المرفوع) إشارة الى أن نائب الفاعل ضمير يعود الى المرفوع الذى استلزمه
 برفع وأراد بالمرفوع عما وضع وقع المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل الخاصل أو أراد برفع معنى واحد
 ويتحقق ويصح أن يكون نائب الفاعل ضميرا عائدا على اسم وفعل يتأول بهما بما ذكره ويجوز أن يكون
 نائب الفاعل قوه بضمه أى واحد الرفع ويتحقق وجود الضمة من تحقق الكسرة في قوله لكنه لا يناسب
 الاستدلال الا يجوز محتمل أن يقرأ فترفع بالياء الفاعل على انه مستند لضمير الخطاب موصى على جميع ذلك
 نظائر بعدم (قوله فاضمة على ومساء الرفع) أشار الى دفع الاعتراض على قوله تعالى يقوم ولهذه الأنواع
 الاربعة علامات الخ بناء على ما يقتضيه القول بان الاعراب معنوي لا لفظي وهذا الرفع مأخوذ من قول
 الشيخ خالده العلامات جميع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطلاح جمع اصطلاح الضمة الخ ورد بما حمله انه
 ان أراد على الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف العلمية والتائيد مع انه معرب وقطعا على الشخص
 فكذلك مع عدم تناولها الساكن افراد الرفع وأوجب اقتضاه الاعتراض باله لا منافاة بين جعل هذه الاشياء
 اعرابا وجعلها علامات اعراب فهي اعراب بمعنى عموم كونها أعرابا لجهل العامل وعلامات اعراب من
 حيث مخصوص بان العلامات هى الحركة والسكتان البنائية وهى الضمة والفتح والكسرة والسكون
 وهذه العلامات هى الحركة والجزءان الاعرابية وهى الرفع والنصب والجزم وان اختلف فى الخارج
 على الحد والحدود وهذا ان دل على ما قبله فذلك والافطر سكنت البنائية يعتبر فيها أن لا تكون مجاورة
 للعامل والجزءان الاعرابية يعتبر فيها أن تكون مجاورة بينهما ونفى واحد لا يكون مجاورة غير مجاورة بخلاف

لانه اختلاف آخر العرب
 على ما هو مذهب الكوفيين
 وعبر بالانواع دون الاقاب
 المعبر بهم بعضهم لان
 الاعراب عنده لفظي ولان
 من حق القاب أن يصدق
 على ما قبله كان يقال
 الاعراب الرفع وكذا
 البواقي وهو متبع لاستلزام
 حمل الانص على الاسم
 ولهذه الأنواع الاربعة
 علامات اصول وعلامات
 فروع ثابتة أشار الى
 الاول بقوله (فرفع) أى
 المرفوع من اسم وفعل
 (بضمه) وينصب (أى
 المنصوب منها) (بفتح
 ويحذف) أى الجرم ومن
 اسم (بكسر ويحذف) أى
 المجرم من فعل (يحذف
 حركة) فالهـ وتقل ومساء
 الرفع وكذا الباقي وقدر
 أمثلته هذا هو الأصل

لان الاعراب بالحركات والسكون أصل الاعراب بالحروف والخلف اذ لا يبدل هجنتها الا فتحة تلتزمها ونحوه من ذلك الأصل باعتبار الحذف
 لانتسابه أبواباً أخرى متباعدة ما كره تسمية أبواب النيباء لان الاعراب الواقعة فيها ثابتة عن الأصل وبوجه انحصارها في سبعة أن الثابت
 فيها ما هو من حركة وهو باب الاءماء (٧٠) الستة وباب المثني وباب جمع المذكر السالم وأحر كعن حركة وهو باب الجمع بألف وانه

وباب الاءماء لا ينصرف وأحرف
 عن حركة وحذف عن
 حركة وأسكن وهو باب
 الاءماء خمسة وأحذف
 حروف فقط هي سكون
 وهو باب الفصل المعتل
 وقدم الاءماء الستة
 لكونها مفردة أو المفرد
 سابق على المثني والجمع
 وأتبعه بالثني لكونه يليه
 ثم أتى بجمع المذكر السالم
 قبل جمع المؤنث السالم
 لشرف المذكر ثم بما لا
 ينصرف لشبهه بالفعل ثم
 بالاءمة الحسة قبل الفعل
 المعتل لصد آخرها في غالب
 الاحوال لكن كان الأولى
 أن يبدأ بمآب في مكررة
 عن حركة كفي التسهيل
 والشذوذ ان ذلك أقرب
 الى الأصل وسبب بدأ
 بالاءماء الستة فكان ينبغي
 أن يثنى بما لا ينصرف لكونه
 مفرداً وان لم يمتنع الفصل
 بين ما يعرب بالحروف وما
 يعرب بالحركة اذا قرر
 هذا فقوله (الا الاءماء
 الستة) وما عطف عليها من
 المثني وغيره مما سبقت
 منصوص به على الاستثناء
 قبله وهذا الباب الأول
 مما يخرج عن الأصل
 * (وهي أبوابه وأحرفه ووجوهها
 وقود وهنوه وذوالم) *

ينشور اتحادهما في الخارج وإيضاحاً لأعراب هو الآخر الخارجه والقصد من وضع العلامة تميزها عن الغلظة عليه
 ومع الاتحاد في الخارج لا يتصور تميزها ولا دليل ومدلول واستدراك بعضهم في الجواب ان هذه عبارة المتعلمين
 القائمين بان الاعراب ينشأ عن حروف على الأسماء المتأخر من المتأخرين في ذلك من غير قصد (قوله لان
 الاعراب الخ) هذا لا يفيد أصالة الفتح بالنسبة للكسرة في الجمع بألف واما ولصالة الكسرة بالنسبة للفتحة
 فيما لا ينصرف ولصالة الفتح بالنسبة الى حذف التثنية في الأفعال الخمسة (قوله الا عند تعزوها) قد
 يقال لما أعرب بالحروف لا يتصرف فيه الاعراب بالحركات لجواز تعدد الحركات ولها ذهب بعضهم الى
 تعدد الاعراب بالحركات فخصه وقد صرح في الاءماء الستة ان امرأها بالحركات يمكن (قوله باعتبار الحذف)
 أي المواضع التي تقع فيها النيباء (قوله لا الثابت) أما باعتباره فمكررة ثلاثة تنوين عن الضمة وأربعة
 عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحد عن السكون (قوله لشبهه بالفعل) يفيد تأخير عما قبله وأما
 تقديمه على الاءمة الخمسة فلا نه أضرف منها لانه اسم (قوله فكان ينبغي الخ) فيه ان السكتات تتراحم وقد
 أسلف أن تأخير لشبهه بالفعل (قوله وان لم يمتنع الفصل الخ) به على ان الشارح لم يبال بقطع النظر
 عن نظيره فسقط ما قبل أن المصنف ذكر المثني وجمع المذكر السالم الى جانب الاءماء الستة لانها
 شرعاً كما في الاعراب بالحروف وتأخيرها عنها قطع النظر عن نظيره ثم ان المصنف لم يذكر شيئاً من أحكام
 ما تاب في مكررة عن حركة فمكررة النيباء فلا معنى للقول بأنه ينزج على ما قاله الشارح القطع في الاحكام وانما
 كان نظيره تكلم المصنف على شيء من أحكامها كضماها بجميع الألف التاء أو كذا أحكام ما لا ينصرف
 الائمة هذا وليس في كلام الشارح ما يقتضي أنه كان المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم ذكر بعده
 المثني ليزم عليه الفصل بينهما لا ينصرف وجمع المؤنث وهم فالفيران في الاعراب بالحركات وبسليم انه
 أراد ذلك فهو لا يبال بالفصل بين النظائر (قوله الاءماء الستة) أي اخذ في اغماها (قوله وما عطف
 عليه) أي القول (قوله منصوب على الاستثناء) لا ينبغي ان المنصوب عليه الاءماء الستة لان الاءماء الستة
 ومنصوبين عن البتة وهو قوله بمعنى مقوله وما بعده وهو قوله الاءماء الستة بدل أو بيان وما قبله
 وهو قوله اسم وفعل من ادخل منهما الموم بقرينة الاستثناء لان النكرة في الالباب قد تنحى عرفت نفس
 ما قبلت وأخرت أي الرفع والضم والفتحة والنصب الخمسة ثابتة في كل اسم والجر مجزئ حركة ثابتة في كل فعل
 الاءماء الستة وما عطف عليها (قوله ينقص الاءماء) قال شيخنا العيني لم يقل بأسقاط الاءماء لما في التعبير
 بما ذكره من التورية والمقابلة اللطيفة (قوله جواز انما) أي اثباته واعرابه بالحروف
 (قوله على هذه الاءمة) أي على كلماتها (قوله وان لم يمتنع الفصل الخ) هل الضمير يرجع الى العشرة
 أو العبادلة أو الاءماء الستة كأنه طاعت على ما شمل ذوالطائية (قوله على أقارب بالوجه) وتعليه
 فضاف لذكره وقال جود أي أقارب زوجته (قوله يكنى به عن اسمها الانحاس) هذا المضاف كان
 كتابته عن النكرات وإذا أضف كان كتابة عن المعارف المتفاوتة فترجم بعضهم ان اذ لم ينفى يكنى به عن
 العلم بدليل قول ابن جرير مما طبع حسن بن زيد الله أعطى فضلان عطيتي * على بن وهن فيامضي وهن *
 يعني حسنا وعبد الله وراعيه بن حسن وقيل المراد بالهن في كلامه الحقيق وظاهر كلام الشارح كالمنصفي
 الشرح انها كتابة عن الاءماء الستة لان الانحاس وهو ظاهر قول بعضهم انها مكتوبة كتابته عن العلم لكن في
 الصعاب انها كتابة عن نفس الشيء لأن لفظة وعكس ارجاع القولين يعني (قوله بما يستقيم التصريح به) أي
 من العودة والأفعال الخمسة (قوله ومثل ذوالمضافة الى اسم جنس ظاهر الخ) أي المضافة الى ما لا يماثلها من

أي صاحبو بعضهم عليها خمسة ينقص الاءماء الستة كاسمها والاءماء الستة على هذه الاءمة
 كلفظي العبادلة والعشرة بالنسبة الى الصاعدة رضي الله عنهم وإن أطلقت على غيرها توسع والهم أقارب الزوج ما كان أو أعماً وغيرهما
 وإذا أثبت الضمير وقد يطلق على أقارب الزوج وأولادهم يكنى به عن اسمها الانحاس وقيل يخص بها يستقيم التصريح به وقيل عن
 الفرج خاصة ومثل ذوالالاي المضافة الى اسم جنس ظاهر ذوالمضافة الى علم نحو آلهة ذك أو صيفي ونحوه في كل ذي علم علمه ونحوه

للاضافة لغير اليه كفى الاوضح ومثل مبتدأ تحسره قوله ذو الحافظة وقوله أو وصف عطف على علم وقوله أو وجهه عطف على علم أيضا وراده بالوصف المعنى بالغائب بالغير لا الوصف النحوي ومن آده أضاف غير المشتق كملته بقوله وفوق كل ذي علم علم لا المشتق فإلى الانضاف اليه لانه أنى مما وصله لما لبص الوصف فيه نحو العلم والحسن والمال والذهب والنضو وجوز بعضهم اضافته للمشتق وخرج عليها قراءة من مسعود وفوق كل ذي علم علم وأجاب الأكثر وعنايان العالم فنامصو كالباطل أو بان ذي رائف أو رائف المرداسم الجنس ما يقابل الصفة كقوله الفهمه العبادي في شرح التسهيل فان عبارة المتن ولا يفتن أي ذو وفروعه الا إلى اسم جنس ظاهر قال في الشرح أي يشترط في الاسم الذي يفتن اليه أن يكون ظاهرا اخترازا من أن يكون مضمرًا وهذا فيه خلاف وذكره ثم قال واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة أي المشتق ولهذا صرح قوله بعد ذلك ظاهر فلا يقال ذوقا وعلى ذلك ثم قال وقد توهم بعض النحويين ان المراد باسم الجنس النكرة واستشكل تسبيح هذا الوهم انفسا ما وقع في الحديث ان تصل ذار حلقه وغلبه عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذي الطول ذي الجلال والاكرام انتهى كلامه مفرقا وتبين امر اجتهد ليعل من مواضع الشارح ههنا من الاختصار الخلق فان قوله ومثل ذو الحافظة إلى اسم جنس ظاهر ذو الحافظة الخ ان أراد انهم اطلقوا العرب بذلك الحروف فهو مسلم لكن وعلبه ان قوله أو وصف نحو وفوق كل ذي علم علم يقتضي أنه ليس باسم جنس ظاهر وقد علمت من كلام العبادي ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ يدخل فيه نحو وفوق كل ذي علم وقد علمت في شرحه لاسم الجنس بقوله نحو ذوق علم وذات حسن وحينئذ فلا حاجة إلى قوله هنا أو وصف يقتضي المعاصرة أو تشبيه الشيء بنفسه أي بما يصدق عليه فتأمل أو ان أراد بقوله ومثل ذو الحافظة إلى اسم جنس ظاهر ذو الحافظة إلى العلم الخ أن التسمية فيها باطراد كان اضافتها إلى اسم جنس باطراد فهو موقوف اقتضائه ذلك ممنوع فان الاضافة إلى المذكورات ليست قياسا مطردة كغيرها أيضا العبادي واداعى إلى أبي حنبل ومن تبعه هذا ما سحره شحنة العلامة الغنيمي قال وما كشف عن غمض هذا الخلل الا بالبدل العبادي وذكر الرضي انما جازت الاضافة إلى العلم في ذوق يدو ذوق آل محمد لتأويل العلم بالجنس أي صاحب هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم (قوله اذهب ذي سلم) أي في وقت صاحب سلامة قال به نظرية وذو صفة زين مخوف نكرة وهي بمعنى صاحب وقيل بمعنى الذي والموصوف معرفة والجملة صلتها والاصل اذهب اذ به في الوقت الذي تسلم فيه ورده في الباب الثاني من المتن وقيل الياء المصاحبة أي اذهب مقروا بسلامتك كما تقول افعله مقروا بسعادتك وقيل للقسيم وهو خبر في معنى الدعاء أي والله بسلامك (قوله لسان أحسن) الخ قوله المضافة العلم وما بعده قال شيخنا وفيه ان المصنف كغيره اكتفى بالنطق بها كذا في عن ذكر الشروط على ان الكلام في الاسماء العربية التي خرجت عن الأصل فتأمل أقول تأملناه وجدناه غير ظاهر لان المصنف نطق ذي مضافة لاسم الجنس واعرابه المذكور لا يتقيد بذلك وقوله على ان الكلام الخ لم يظهر معناه (قوله والنقيد بالمعرب الخ) قال شيخنا لا حاجة للمصنف بهذا التقيد لأنه نطق بمضافة وتلك غير مضافة أو قوله لم يدع الاحتياج للاخراج بل للشمول وبعد ذلك حصل الاجزاء (قوله ذو الطائفة) فلهما موصولة بمعنى الذي وأخواته والفرق بينهما بين ذي بمعنى صاحب ان الذي لا تقع صفة الا معرفة لا معرفة بالسلب والحق بمعنى صاحب ووصفها النكرة ان أضفت النكرة المعرفة أن أضفت المعرفة (قوله فان المشهور بناؤها) أي على السكون كفى المشهور وسيأتي في الشرح في الموصول لا تنوزم الواو في الاحوال كلها على ما في اللمع انها مبتدئة على الواو وقيل مبتدئة على الضم قال الشارح في الموصول لا تنوزم وهو لم يستحفظوا واحدا بل عرفان (قوله وقد تعرب الخ) أي تكون من رفوعة الواو ومتصوبة بالالف ويجوز ردة اليه ولا يشك انهما على أصل كون الشبه الافتقار من غير البناء اما لان ذلك في المشهور ولغة الجمهور أو لان افتقارها ليس متامسا ولا على حصر ابواب النباية في سبع لان من اعربها أو رجعها في تلك الابواب كان مؤخر من

اذهب ذي سلم فلو قال يا
في العذوق والمعرب لكان
أحسن والنقيد بالمعرب
لاخراج ذو الطائفة فان
المشهور بناؤها وقد تعرب
فغير يجر ذي المعرب

قول السارح قال اسماء حينئذ سبعة ويجزى ما ذكر في اعراب الذين رفعنا عندهم **(قوله قال اسماء الخ)**
أي التي تعرب اعراب المذكور لا اسماء الستة قال شيخنا الغنيمي ويمكن أن يقال ان الاسم الستة
حيث كانت علما بالغلبة على ما أثر بهم هذا الحروف مع أن يكون مراد الاسم الستة السغاية لآخرها
سنة بحسب اللفظ وان كانت معانها أكثر وقروا بين ذلك ما قبل في الانفعال الخ **(قوله فترفع بالواو)**
علة لتكون باب الاسم الستة من أبواب النبأ ولوقال فان وقعها الواو كان أولى **(قوله فلو تبيت)** نحو
أوان وأخوان وجوان وبه استدلل على ان لامواو وقيل ياء من الحامية لان اسماء المراد يجمعونها وذا
مال وهنواو وفوا الزيد **(قوله والجميع الخ)** ظاهر كلامه انها تجمع بالالفو التناو في الحاشية وان
جعت بالالف والتاء بأن أريد بالاب وما ذكره مما يجمع بالواو والنون من لا يعقل أعربت اعراب الجمع
بالالف والتاء انتهى قال شيخنا الغنيمي وعموم كلامه شامل للجمع واللين فليصر وقال المصنف في شرحه
لم يجمع منها جمع تصحيح الالاب والاعتجم انتهى وظاهره مبالغ في الجمع في الجمع وقال ابن مالك ولو
قبل في جمع حروفه لكان لا أعلم أنه سمع قال أو حيان يبتني أن تنتفع ان القياس بابا وحكي بعضهم مبالغ
هتوت وفو وثوبن ثعلب أنه يقال فيهم فون وفيه قال أو حيان وهذا في غاية الغرابة **(قوله اغتر يا)**
المتكلم التقييد بالمتكلم ايضا لان الياء المضاف اليها لا تكون لغتر ودخل في كلامه لا بالز في قوله جاز
بدون شذوذا مضاف واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه عند سيبويه والخطيل والجوزي وغير
منعها ولهذا أثر بما قبله دليل ثبوت الفاء وانما يبرر باسم لا اذا كان مضافا أو شيئا بالمضاف
وبشكل عاينهم بالآي وانما تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا كانت مضافة لآلية ولكنها معتد بها من
جهة ان اسم لا التبرئة لا يضاف لعرفة **(قوله ولو تقدر)** هو ما جوزه ابن مالك يقال الكوفيين والانش
ونحه البصريون بالضرورة **(قوله كقول)** أي الحاجب جازا الاضمار باعتباري شهرة الكلام المعنى
(قوله على الاصح) يعر كالمقدرة أي كسائر الاسماء المضافة الى الياء وقال المبرد والكوفيون وابن
مالك يجوز وما حذف منها واذ غامه فيقال أي بالتشديد قال
فلو أي لا أنساك حتى * ينسئ الواله الصب الحنيئا
وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولادليل في البيت لا احتمال أن يكون جمع أجمع سلامة وذكرا
مالك أن المبرد هو ذلك حتى في الجمع والهن فلامه عما ذكره ابن الحاجب كالنحش من انه لا يجوز اراء
في الجمع والهن فاعلان الايمان في كلام الثقات مقدم على النفي ويقال فيهم في الاكثر ويجوز في
أصله فوه بالفتح والسكون حذف الهاء وانقلب الواو مما لانهم ماشقو ثبات جذوا من سقوطها وبقاء
الاسم على حرف واذا أضيفت ذوات الواو وقلبتا وكسر ما قبلها قال الشهاب ان قاسم في حواشي ابن
النظم والثاني ينسئ من الامر من ان هذه يعني أي وأبي وفي الاندلس ورد المخطوف اذ وقعت مرفوعة هل
يكون رفعها بالواو والمقدرة لا تقبل واوها ماو الياء لا تصح لرفع كما قالوا في جمع المذكور السالم اذا أضيف
لها نحو جملة من قبله نظرو لا بعداته كذلك ولا نافية قوله المصنف أول الكتاب بشرط ذا اعراب
أن يضمن لآلية لا ينسئ على علم وهذه الاسماء عند الاضافة الى الياء اه واعلم أن كلامه مغروض على
مذهب المبرد ومن رافقه وانما اقتصر على الثلاثة لانها لم يوافق الا انها لم يجز في الجمع والهن على ما نقله
ابن مالك والظاهر يستبعد كلامهم بصرح به كيف وقد جعل ذلك المذهب مقابلا للجمع من ان اعراب
يعر كالمقدرة فقول على الاصح متعلق بقوله يعر كالمقدرة وأباحت باعتبار متعلق الترفيع لا باعتبار
بفعل النظر من ذلك ليكون اشارة الى القول بانهم ينسئ أولا وان ذلك معلوم من اختلاف في مطلق
المضاف اليه الذي من افرادها ما ياتي هاتين وهو ان الهم اذا أضيف الى المبردة والواو وقلبت ياء عند
الجمهور وأيضا نقله يقال انه معرب بالحروف المقدرة وتوا نصيبا لثقل والظاهر تجرأ ومن يعر كالمقدرة
كهو الظاهر من اختلافهم اذا أضيفت الى الياء المتكلم أعر شيئا لجر كالمقدرة قال العصام القول بان

قوله ابن مالك قال اسماء
حينئذ سبعة فترفع بالواو
نماية عن الضمة نحو أو ما
شيخ كبير (وتنصب
الالف) نياية عن الفتحة
نحو ان بانالي ضلالعين
(وتجر بالياء) نياية عن
الكسرة نحو أو ما
أبيكم والاصح راجع هذه
الاحرف شرطا وباربعة ان
تكون مفردة فلو تبيت أو
جعت أعر بشا اعراب المتني
والجمع وأن تكون مكبرة
فلو صرحت أعر بشعر كاب
ظاهره وان تكون
مضافة لغتر بالمتكلم ولو
تقدروا كقوله

والاعراب بالحركة لا يظهر اذا انفرد بينه وبين مسلي تحركه الآن يقال لو قيل في حال الضبط فأما لو جوب
الحكم بان الاء في في اعراب لم تقبل في معطالع من الاء المدغم في الاحوال لثلاثة على نحو واحد وان
اعرابه ما كان كما هي في حال انفرد دون اضافته انتهى وحده انه لو كان معر بالآخر وقت لظهرت الالف
حال الضبط لم تقبل بالعدم للفتى لقلبه على قلب ألف التثنية لكن نقل في الاشياء والتناظر عن ابن
يعيش الفرق بين الالفين لانه وجب في التثنية سبب واحد يقضي قلبها وعارضة الاعلال بالاعراب وهنا
وجد سببين لقلب الاء وهو وقوعها في موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الالف
تكون تابعة لما بعدها فتقوى سبب قلبه ولم يعد المعارض **(قوله الآخر)** فتم الانشاق للضمير معلقة ابل
تازم الانشاق الى اسم جنس غير مفعلة في كلام الشارح السابق ونهب بعضهم الجواز اضافته الى
المضمر واضح بكثر ما جاء من ذلك ويدل على شذوه انه لم يستعمل مضافا الى مضمر الاجمال فمردا **(قوله)**
باشترط الانشاق ان لا يكون جدا لانشاق مع النسبة والياء بل فاضاف فيه الشخص التسويب الى الاء بالاب
الذي هو من الاسم الخمسة **(قوله واستغنى عن التصريح بكراهه)** يقال عليه الاستغناء ظاهر فيها
عدا كونها مضافة لغير الاء المتكلم فان المفهوم من النطق بها مضافة لمخصوص ما أضيف اليه وجب
قتلزم ان يختص اعرابها بالحر وفيه قال اذا كان الانشاق اليه ضمير غيبة لانه المنطوق به وانعموه فيشمل
ما اذا أضيف الى الاء المتكلم وقد تقرر عدم اعرابها بالحر وفي تلك الحالة وانص بعضهم على اشتراط
اضافتها لغير الاء المتكلم وحال بقية الشروط على التعلق بها كذلك **(قوله كما استغنى الخ)** وذلك لانه نطق
بقوة خالي من الميم ويد وضاع فلا بد بمعنى صاحب مضاف واعلم ان صاحب اعين من ذواتها مضاف الى اسم
الجنس وغير **(قوله ودونه)** أي الضعيف وقوة منقوصة أي مخذوف الاخر من ضمير ميم وان كان
مضافا الى الاء لانخفاض قوته **(قوله ومحرركات)** يحذف على بحر كل الاء **(قوله وقصر اوتنص)** قيل كان
ينبغي ان يقولوا تنصيفان من اللغات الشرذات الفاعل مع الضعيف وهو وهم حرم من قول التسهيل
واضف مفتوح الغاء أو ضمومها بعد قوله بتثنية الفهم مقصودا أو مقصودا عنهم من ان الضعيف
ليس مقصودا ليس كذلك فذكر ان الاء في افراد الضعيف المقصود والمقصود انه يترك في الضعيف
اللغات الثلاث في المقصود والمقصود والشارح ذكرها في الضعيف فلهذا **(قوله واتباعها)** لم يقل
لحركة اعرابها ليدخل مثل هذا في بصر الاء بما عرفت الاعراب باعتبار حركتها التي ليست اعرابية **(قوله)**
افصها أي الفاعل من بينها **(قوله وتقصير التسبيح الخ)** لانه أحق بالكسر مع الضعيف وهي
أضعف اللغات وكما صاحب البواقي **(قوله لان الحروف وان كانت الخ)** مثل هذا التركيب كثير
الوقوع وقد يقع لكن وقوع الاول ولكن ليس يختبر من هذا الاستدلال لانهما واقعان موقع الضعيف
وانهم مقدور حسبما يقتضيه المقام **(قوله فاختاروا هذه الاسماء)** لوقال اسماء كان أولى لقوله بعد
وخذوا هذه الاسماء الخ **(قوله فان آخرها حرف على بصغ الاعراب)** أي ما عدا خلف ساكن الاسماء
المحذوفة لا يجوز كدفعها لم يسمح فيها إعادة المحذوف فلهذا الاعراب والمراد ان في آخرها حرف في الجاء ونظرا
الى المجموع فلا مرد ان القدم ليس لا محذور فلهذا انتهى باسحق اعتبارا وان المراد آخرها حرف على أي
الوجود المنطوق به وان لم يكن لاما وبعبارة بعضهم ونحوها من المفردات المشابهة لانه في ملاحظة
لام بعضها عن الاخر انتهى وهي أحسن من عبارة الشارح **(قوله وفي استازام كل منها الخ)** أي عانى
كل منها لان كل من المثنى والمجموع افظا لامعنى الاستازام المذكور فيما هو في القسم والحق ظاهر واما
فهيما فبعضه فلهذا ثم ان ظاهر كلامه جعل كل وجه التثنية وفيه ان الواو والواو القرب العشرة ذلك
مستأنزة قلت آخره فالواو استازام بدون عاقل ولا مردان مجموعهما حرف في ان لان حمزة الوصل في
بطل من الاء فكلما لم يستحرف علمه الأولى ان يحصل وجه الشبه ان فيهما فلهذا ما في الاء من انعام
الاسم من التثنية والجمع المضاف اليه والثاني واللام هذا وقد بين الخاوي وجه الشبه بغير زيادة كره

أنهى كلامه اللغ والأب
 اللام ونحوها ما ذكره
 إضافة الظهور تلك اللام
 الزائدة فتقوى المشابهة
 وقضت على التثنية
 والمجموع باستيفاء
 الحروف الثلاثة لصالها
 بالافراد وما تقدم من أنها
 معربة بالحروف هو
 المشهور من أقوال الحشرة
 ورويان العرب وأنكى
 الكلمة فيؤدي إلى البقاء
 فيك وذى مال على حرف
 واحد ولا تظن بالثلاث وأجيب
 بأنه لا يحذف حرف جعل
 الاعراب حرفاً من نفس
 الكلمة إذا جعله كجمله
 في التثنية والمجموع من
 نفسه ما هو علامة التثنية
 والجعل وقيل إنهم معربة
 بحر كان مقدرة على أحرف
 العلة كالحاء المقصورة
 وأتبع فيها ما قبل الأخر
 لا آخر فعاد جوا وهو
 مسند بها لجهور وجهه
 جماعة منهم المصنف وابن
 مالك ووجهه بأن الأعراب
 في الأصناف أن تكون
 بحر كالتظاهرة أو مقفولة
 فإذا أمكن التقدير من
 وجود الظاهر لم يعد له
 وقد أمكن في هذه وجهه
 بغير ذلك مما يطول إيراد
 ثم عقبه (والاصح

الشارح وذكر وجه اختيار كونها ستة ظلياً راجع وقال الصام الاقرب بأن يقال المر بالبحر ورفى
 الفروغ والمحق بستة المثني وكلاهما اثنتان والجمع وأولو وعشرون فغلقاق مقابلة كل فرع أصل انتهى
 وفيه ان الفروغ أعز يد كما يعلم من الاوضح وغيره **(قوله)** تظهر تلك اللام الزائدة فيه أمران الاول
 ليس المراد بالزائدة الزائدة على الحروف الاصول بل المراد الزائدة على الكلمة في حال افتداه وعدم
 اضافتها بدليل جعل الزائدة وصفا للام والثاني ان كون الظاهر للام لا يأتي في فوك وقوم اللان الظاهر
 انما هو العين واللام الكلمة مخوفة اما فوك فاصلة فوك على وزن فوز يدل على ذلك قوله لهم في الجمع أنواء
 وفي التصغير فوك فوك فوك فلان يكذا وهذا أقوم من هذا وأقواء لا تدل على تعز يك عنه لان فعلا إذا كان
 عينه حرف علة ما كانت جمع على أفعال نحو حوض وأحواض فحذف الهاء اعتباراً بغيره مطلقاً فقلت
 الواو ميماً لا تظهر لم تقلب لا نقبلت ألفا لظهور كها وانفتح ما قبلها وجئت بلتي ما كانت الالف والتونين
 فحذف الالف ذلك فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد ذلك غير جائز وحكاية الكوفيين ضرب من التشاؤم
 فلا يعتمد به وكان القلب إلى الميم لانه من أحرف الزيادة وهي من مخرج الواو وفيها بضمة كجاء الواو ومد
 فكانت أو في غيرهما من الحروف كذا يحذف شدة العلامة الغنبي والامران في الحاشية وأقول في الرضى
 ما منه ونحو ذلك بحال الاضافة لظهور ذلك اللام فتقوى المشابهة انتهى المقصود منه وجئت في
 الشرح تحريفه صوابه لظهور تلك الزائدة فيسقط الأمران وأما ما عطف عليه بقوة فتقوى
 المشابهة فيغير على الكلامين لان قوة المشابهة بظهور اللام التي هي حرف علة ويطور الازمة الذي
 هو الذات الأخرى بني هاشمي وهو انه على ما في نسخ الشرح بقية عن أنها لو لم تضل تظهر اللام الزائدة
 بل تقو مع الاعراب بالحروف وجه ذلك ما قاله بعضهم في توجيه امرها بالحرز وحسن الاضافة
 بلزم اتباع الساكنين في المنكر مطلقاً وفي المعرفة كونه موصوفاً نحو الواو الكريم والواو الكريم
 والواو الكريم وأما في حال الاضافة وان كان يلزم اجتماعهما في مثل أو الله الا انه قليل بالنسبة إلى ما يلزم
 في حال غير الاضافة **(قوله)** هو المشهور من أقوال الحشرة نصراً من ما قبل ان الاعراب إنما هي به لبيان
 مقتضى العامل ولائدة في جعل مقدور متنازع فيه دليل لا انه ظاهر وأما باللام المظلو وهذا وفي الجمع
 أن الأقوال التي اعراب هذه الاسماء انتحصر فراسخه **(قوله)** ورويان الاعراب الخ ودأبنا في ثبوت الواو
 قبل العامل وأجيب بان ذلك لا يمنع من كونها اعراباً **(قوله)** بأنه لا يحذف الواو أي تبقى الكلمة على حرف
 واحد وزائدة الاعراب هنا باعتبار لا تقتضي بقاء الكلمة على حرف واحد فتقول الراء الأخر أبى يدل
 الكلمة أن أرادهم بأنه تحققة دائماً فمنوع وإن أرادوا اعتباراً فاسلم لكلمة لا يستلزم ما ذكره من
 البقاء على حرف واحد **(قوله)** وأتبع فلهما قبل الأخر فواو جراً أي تمكّن أن لا تحذفه بعد الاتباع
 استغلت الضمة والكسر على الواو فحذفتم قلبت الواو في مثل الجبر يا سكونها بعد كسرتوقيد بقوله
 وفواو جراً لانه قبل في حالة النصب ان الواو تحركت وانفتح ما قبلها فنقلت ألفاً وقبل فثبتت حركة الياء ثم
 حركت اتباعاً لحركة الواو ثم نقلت الواو والفاقيل وهذا أولى لتوافق الحذفان كلياً في الاتباع فان قلت حركة
 الياء عارضة فلا تنهض موجبة قلب الواو المتحركة أنقلصت حركة الياء في الأصل غير عارضة لبناء الكلمة
 عليها غير أنهم قدروا حذفه والاتباع بحركة الاتباع لغيره الباب كعلمي سنوا وحذفه ومثلت هذه الحركة
 مع عرب ونحوها معاملة الأصلية في إيجابها القلب حرف العلة المتحرك بعدها فحفظت فيها جهة العرب ومن
 حيث الاتباع وجه الاصلية من حيث نيا يتبعان الحركة الأصلية **(قوله)** وصححه المصنف أي في غير هذا
 المكتوب وأما في مقلطه كلامه بل مرجه موافقة القول المشهور ويحذف الاء شاع في جملة الاعراب
 بالاحرف ليكون الحرف لا تظهر والحروف فيصعب اقتيد الحرف كان لا يظهر **(قوله)** ووجه بغير ذلك الخ
 حيث قالوا في القول مرجه آخر وهو ان من الاسماء التي لا يكون عملها فيكون بالواو
 كقوله أو يلا هو لا تارة كانتا من الاسماء المذكورة فاقدمت ضم الاعراب لساكنها في التوقف على

الاعراب على عينه فهذا
هناك مثلاً أقصع من هذا
هنوك ومنه الخدث من
تعري بعض اء المجاهلية
فاعضوه من أبيه ولا
تكنوا واعل ان لغة النقص
مع كونها أكثر استعمالاً
هي أقصع قياساً لما كان
ناقصاً في الآخر أحققه ان
يقع على قصصه في الأضافة
كأنه بدلما حذفت لامها في
الأفراد وجعل الاعراب
على ما قبل الامة استحبوا
ذلك على الأضافة فاعتبرت
بالحرركات قاله في شرح
الشذور وفي كلامه هذا
أشاره الى ان اعرابه
بالحروف أقلية وهو
كذلك وانقلها وانكونها
غير مشهور وقد يطلع عليها
المرادوا لا يجاب نادياً
ان العرب بالحررف خمسة
أسماء لامة وكثيرين
التخفيف كرويه مع هذه
الاسماء ولم يشبهوا على قلة
اعرابه بالحررف فيوهم
ذلك مساواة لهن قال ابن
ما الجوس لم يبنه على قلته
فليس يصيب وان سخطي
من الفضل بأرفق تضيق ولا
يقع ان المراد بالنقص هنا
النقص القوي أي جفد
الاتحوج جعل ما قبله آخر
ولا يتخص بالهن بل يجوز
نقله في الأين والأخ والم
ومنه قوله به أله اقتدي
صدقي في الكرم ومن

عالم وفي علم ذلك دليل على ان الامر بخلاف ذلك وهذا إذا أرادوا على اعراب الاسماء المذكورة
هو الحرف وضع الحركات والحرركات دون الحروف لان ذلك كغيره متوقف على عمل في المثال المذكور
وبما شبهه وإذا بطلت تلك الأقوال صح الاختار وسيو بموقع المصير اليه ولعل الشارح أراد ما يتقبحه
ما نصرة القول المشهور وان ما تقدم ذكره قبل ذلك خفي كلام الشرح في تبيين الانحياز (قوله)
مضاعفاً أي لغير اليه كالمعجم ومضاعفاً لغيره لان المضاف عامل في المضاف اليه لكونه مصدراً
وقيد بذلك إذا كان مفرداً كان النقص واجلاً أقصع (قوله) أي مقنوس معرب) الظاهر ما في
بعض النسخ أي مقنوسا معرباً الخ لان المراد اللفظ فهو معرفته وما بعد أي عطف بيان على ما قبلها
والشرط فيه موافقة متبوعه في التعريف والتكرار كالتثنية كذا يحط شعبة النقص وفيه تكرر ظاهر لانه
لاموافقة فيما ذكره على التفسيرين لان التفسير لمجموع الجار والمجرور والعجز ورفعاً والمجموع في
عمل نصب على ان الفعل فان لاستعماله ان قيل فكيف تخالف البيان والمبين تعري فلو تكراراً لغير
ما بعد أي عناباً لبيان انهم جوزوا فيه الامرين والبدلين يجوز تخالفه مع المبدلين في ذلك (قوله) بما
حذفت لامة من فيه البيان لكن على تقدير مضاعف أي من باقى ما حذفت لامة فلا يقال يلزم عليه ان
البيان أهم من المبين (قوله) باعتبارها أي لامة موجبة حذف (قوله) تعري الخ) عطف بيان
أو بدل كل من الحذف ومعنى تعري أي تيسبوا تعري وهو الذي يقولون بالفسل وقوله فاعضوه مرة
مفتوحة عين منه لم يسو وقوله مشددة بحجة أي قولوا له اعضه استعزاء ولا يجيبوا على القتال
الذي أرادوا وتكونوا بلغ التماسكون الكاف ومعنى لا تكونوا اذ كروا له صريح اسم الفاعل (قوله)
واعلم ان لغة النقص الخ) جواب عما يقال لغة النقص وان كانت أقصع معني أكثر استعمالاً الا انها
ليست أقصع معني انها غير مخالفة لقياس لان القياس يقتضيه الدام المحذوف عند الأضافة لان الأضافة
ترد الكلمة الى أصلها وحاصل الجواب بان الأضافة لا ترد كل أصل بل التي حذف لامة والذي لم يحذف لامة
كيد سقاء يبق على نفسه حال الأضافة فكيف يبق انها مخالفة لقياس من وجه آخر وذلك علم انقلاب
الواو مع تحركها وانفتح ما قبلها وهذا شارك لغة النقص فيه لغة الأعلام في هن وفي باقي الاسماء الستة
وبه تعلم ان القصر في أبواخ وحجم جاء على وفق هذا القياس وان الأعلام في هن مخالفة لقياس هن هذا
والاذ كرو في الشرح والاستعمال الكثير تندبر وهذا الكلام من الشارح وقوله لا تن في كلامه
أشاره الى على تفسير القصة بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوي والال يمكن لهذا الكلام موقع
ولم تضع الإشارة لاول ذلك لم يشتر كلامه الا الى ان اعرابه بالحررف غير فصيح لا قليل ومن صرح قول المصنف
والأقصع الخ اذ قال على انه في الحالين فصيح مع ان حجة القصة باصطلاح المعاني لا ينطبق على المتفوض
مخالفة القياس وهو قلب الواو أو الآخر كما هو انفتح ما قبلها لا حذفت وا على التمسك لخالفة القياس
المذكور في الشرح وقد يقال مخالفة القياس الخرج عن النصيحة عند أهل المعاني لا يكون على وفق ما
ثبت من الواضع وما ثبت عنه فصيح نحوي يلقى التخصر والطول ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح القصة
نحوي (قوله) فقه ان يبق أي ما يبق ان يكون عليه (قوله) الى ان اعرابه بالحررف) قول الى ان انعامه
لغة قليلة يعني حواه كلامه بالحررف أو بحر كقصة قدره عليها أو غير ذلك من الأقوال لكان أولى (قوله)
النقص القوي) أي أحسن صدقات النقص القوي وقد يقال بطل فيه فحرفك وقد قال لان لا تحذفها
مخذوف والمفعول انما هو العين كمن يبقه الرضى واستمر الغوي عن الاصطلاح كقاض (قوله) ومنه قوله
بأله الخ) أي من النقص في الثلاثة المذكورة النقص في أي به أو أله أو أله وحذف في أوله بفتح عدي بن
حاتم الطائي وما عطف عليه واختلاف معني في الظاهر قليل ما ظفر في موضع الشبه موضعه وقبل فاطم أبوه
جيسر موضع رعه حيث أدى اليه الشبه وقبل ما لم يسمه حيث لم تره دليل مشابهة الأولية لم يرد هذا ان
القولان بأن اسم الشرط عليه خال يبعد اليه من غير من خبره (قوله) وهو الزام الألف مطلقاً أي المنقلة عن

ثمانية مفرط) قبل يئى شرطان آخران أحدهما أن يكون فيه قائمة فلا يئى كل ولا يجمع لعدم
القائمة فمساو كذا الاسماء المحققة بالنفي كأحد عشر سبلا فادتها المسموم وكذا اسم الشرط وإن كان
معربا لا لأنه ذلك ثمانية ما لا يشبه الفعل فلا يئى ولا يجمع أقبل من لأنه جار مجرى التبع ولا فاعل من
أقام على يدان أو أزال يدون الاعلى لنفسه أو كوفي البراغث قال شخصنا الغنى يمكن أن يقال اشتراط
القائمة معلوم من قوله أو اتفاق المثنى فإنه يقتضى تعدده وفى ثنية كل المثنى واحدا لتعدد فعل هو
الثنية والافراد سواء فإن قلت قد يكون متعددا وذلك فيما إذا ورد بكل مثلا مجموع الرجال وبكل أخرى
مجموع النساء فتقول فى الثنية كاللن ضد من الرجال والنساء قلت لا يئى يظهر فى الاثنية صحة الثنية
لوجود القائمة كالأيت ويؤيد ذلك قولهم فى اسم الجنس لا يئى الا اذا تجاوز به فاطلق على بعضه
مفعولين وما من أى ضربين منهما وأما الاشتراط الثانى فالمات فيه عارض نشأ من الترتيب فلا
يعتبه إذ هو فى حد ذاته يصح أن يئى **(قوله الافراد)** فلا يجوز ثنية المثنى ولا الجمع السالم لا التزام
ذلك اجتماع اربعين فى كلمة واحدة ومنهما ماسمى به منهما اذا أرباعا ربما لزوم المحذور فيه
فإن أربابا بالمر كلف بلا ثنيته وجعه مالم يتجاوز خمسة أحرف فتقول فى رجلان ويدان ورجلان
ويدانان لأنه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهى سبعة أحرف وإن اجتمع فى آخره أربعين
بخطاف متجاوز خمسة أحرف فإنه يخرج من منهاج كلامهم مع اجتماع ما ذكر ونحو مستقرحان وإن
جاء فى الأصول لم يجمع فى آخره ذلك ولا المكسر المتناهى لعدم شبه الواحد اتفاقا ولا نص من مجموع
التكسیر ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس إلا أن تجاوز به فاطلق على بعضه مفعولين وما من أى ضربين
منهما يندر قولهم فى الجمع لقمان سودا وإن وقولهم عند التفرق فى الهيا جالوتى فى اسم قوله
* قوامهما اخوان * وجوز أن يماثل ثنية اسم الجمع قال أبو نوح قد كان لكم آيتى فى يوم التقي
الجعان واسم الجمع والجمع المكسر لم يجمع عن ذلك لعدم شبه الواحد كتابا جوصا صاب قال أبو نوح
أدرك لى لا يئى ما دل على جمع لأن الجمع بنفسه الثنية إلا أن الحاجة داعية الى عطف واحدا على واحد
فاستغنى عن العطف بالثنية حيث لا يتجاوز **(قوله الاعراب)** فلا يئى ولا يجمع المثنى خلافا للمعرب ومنه
أسماء الشرط والاستفهام وأسماء الافعال والزائدة فى سنان ومنون الصكاية لا ثنية والجمع بدليل
حد فها وصلوا كل من الثنية والجمع فى بابى لاؤ الندا مسابق على البنا ونحو ذان والذان وضع المثنى
وليس منه أو لما تقي أعزب والفون وضع الجمع اتفاقا **(قوله وعدم التركيب)** فلا يئى التركيب
تركيبا أساسا نحو تائب شر أو لا يجمع اتفاقا ولا التركيب خلافا للكوفيين من يفهم ولا الختم يوبه
خلافا لبعضهم واختاره السيوطى فإن ثبت أو جعت المزج على من جعل الأربابى الآخر قلت
حضر موتان وحضر موتون أو على من أعز به اعراب التثنية فى قلنا حضر موت وحضر موتون والفتوم
بوجه لطفه العلامة بالأحرف وقيل بحذف هجر وأما الاعلام الحاققة فيستغنى بثنية المضاف وهو جوز
الكوفيين ثنيتهما وجمعهما فيقولون أبو البكر بن وأب البكر بن وقول الى ثنية مانع منه وجمعه
بذو أو قول الرضى وإضافة ذوهها وتصرفاته من إضافة المعنى الى الاسم على ذاتة أو بتشكيل بما
تقوم من ذولا تضاف الى اسم جنس فبئى التوصل بثنية صاحب وهو ذكر الجوهرى فإنه يتوصل
الى الثنية بكلا الى الجمع بكل هذا ولم يستغنى عن هذا بشرط الافراد إن راد به بالنسبة مثنى ولا مجموعا
ولامر كبلان المفرد يطلق على ما يقابل كاللن المثنى والجموع والاسماء الخمسة من التركيب الغير ذلك
من املاقاته وليس له إطلاق على ما يشتمل الاسم **(قوله التشكيل)** فلا يئى العلم ولا يجمع ما يشتمل عليه بل
إذا ريد ذلك فدر تكسبه ولهذا كان الأجود أن يحلى بالعرض ما سلب من تعريف الطرية وإن اختلف
التعريفان لأنه غاية الجهود فى انخلاص من التشكيل الشيع وطريق تشكيدان يؤول بواحد من الامة
المسماة به أو يكون صاحب قد اشترى معنى من المعاني فيعمل بغيره الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم

ثمانية شرط وهى الافراد
والاخر ارباع عدم التركيب
والتكسیر

والتعبير بالعقل أولى من التعبير بالهالة لأنه أدخل على المقصود ولا يردج مع اسمائه تعالى لأن اسماءه توقيفية
وما جمع منها مقصور على السماع وليس لاحد غيره أن يجمع شأنها وكذا لا يردج صفاته تعالى على
قوله بعداً وصفه لذكر عاقل لأن الجمع فيها أيضاً ينقاس ولا يرد على التعبير بما جمع صفات من لا يعقل
ولا يعلم نحواً فيناطه من ذلك لتثنية غير أولى العلم به في الصفات ليكون مصدر تلك الصفات من
أفعال العلماء وشبهه في الفعل وكل في ذلك سبحانه هذا نحر والمقام يخص أولى العلم بالجمع المصحح الواو
والنون لأنهم أنشرف من غيرهم والصفى في الجمع أنشرف من التكسير (قوله نال) موافق له خالفاً للصفة
للعلماء يمكن أن يقال أنه نعم مقطوع ونعت النكرة بقطع إذا كان قبله نعت والامر هنا كذلك فهو
مرفوع ويمكن أن يكون مجر وعل في الجوار (قوله من ناه التانيث) اخترز به عن ألف التانيث فهو ز
جمع جلي وسلمى وأسماء جوار العلماء جالو عبر منه التانيث دون هائه لشمع نحو أنشرف ونحو مسلمات
اعلم جالته العلم فبما ذكر أنه لا يتناول أن يحذفه التاء أولاً ولازم على الثاني الجمع بين علامتين
متضادتين وعلى الأول انحلال التانيث معنى وقصار لازمة بالعلمية لأن الاعمال أصناف عن التعبير
وشالفاً للكوفيين في هذا الشرط يجوزوا جمع في التاء هذا الجمع فقالوا لطلون لأنه جمع علاقون
ويعون في جمع هاءه لجر المصور وروى بفتح على القامة وتباعد على ما ورد من جمع جمع تكسير
وان أدى إلى حذف التاء لقوله * وعقبه الاعتقاب في الشهر الأصم هو أجيب عن السماع شذوذه وعن
القباس بان جمع التكسير يعقب تانيثه التاء المحذوفة ولا تانيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعه
تكسيراً غير مسلم لأنه لم يرد منه سوى البيت فلا يقاس عليه مع إمكان أن يعمل الاعتقاب جمع عقبة بمعنى
الاعتقاب بالعلم (قوله المفاخرة لتأنيده قونية) أي ونحوهما من كل علم ثلاثي عوض من فائه تاء التانيث
فانه يجمع هذا الجمع وترك بعضهم هذا القيد لأن جمع ذلك ليس يجمع فصح بل ملحق به كيان (قوله أو)
صفة (الم) عطف على علما وانما خص من بين العلماء العلم والوصف دون غيرهما مجرول وانما جمر
للعلم بالتعجب لمقاتته من زوال التعريف العلمي وموافقه من جمع الكسر الذي يكثر فيه التعبير الثاني
لنصب العلمية ولتكون العلامة الهاء على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل الذي
وضع الوصف مشابهة مؤيداً بعامته معللاً بالعلماء مع ما يتبعه وهي في الفعل وادخل في الوصف وان
كانت أو الاسم حرفاً وادوا الفعل اسماء (قوله فإله) أي تاء التانيث والاولى أن يعمل التعبير المضاف
بدون المضاف إليه أي فإله قلته وان لم تكن التانيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا صفة تعقبها
لأن في التانيث بان تكون للمباغرة قضية الضم بقول التاء دخول نحو جمع لأنه يقال اسم أو حجة كما
صرحوا به وأما حجة فيبقى امتناع جمعه لأنه يخص بالله تعالى وأسماءه توقيفية لكن صرحوا بأنه لا يقال
الرحمون ولا الملئون لما ذكر ويؤخذ من ذلك الجوار في الجمع إذا أريد به غيره تعالى وبقى النظر فيما إذا
أطلق على أقوم على فرد من آخر من قال أو حسان نم بق صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك لا خلاف وهو
ما كان خاصاً بالمدرك كخصي قال المرادى فلا يصفه معنى التانيث ولا يدان بكون قوله التاء مطرداً
استقرأ من نحو مسكين فأنهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس (قوله أو) والعل
التفضيل أي أو لم تعقبها لكن تفضل على التفضيل يعني وهي معرفة قال أو مضافة إلى نكرة نحو الاصلون
وأفضلون فلان بخلاف اسم التفضيل الذي ليس كذلك فلا يجمع بل يلزم التوحيد وهذا معاصم من باب
أفعل التفضيل فلا اعتراض على إطلاق قوله أو دالة على التفضيل فان قبل الشرط منقوضان يجمع نحو
قلت جمع فوشاد لأنه ليس يعلم ولا صفة فهو من الحق فتأمل وانما اعتبر في الصفات قبوله التاء لأن القابلية
للتأنيثية بالعل فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قاستو يرى منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع
هذا الجمع ما يشبه الفعل الحاقاً به في أنه إذا وصفه بالمدرك لحقه بعد سلامة لفظه الواو نحو قام أو يقومون
ولأن الجمع الاسم الجامد وانما يجمع الانضال لا التام التبريق وهو في التكسير فإله الفعل في الغرضية

شال من تاء التانيث المفاخرة
للتاء مذكورة على أن وصفه
مذكور عاقل باليسم تاء
التانيث فإله لها أو دالة
على التفضيل فلا يجمع
هذا الجمع

لعمل عليه وجوز الكويفون ان يجمع هذا الجعم من الصفات لا يقبل التام واستدلوا بقوله

منه الذي هو ما ان طر شارب * والعائسون ومنه المراد الشيب

جميع عائسوا هم من الصفات التي تقع على المذكور والمؤنث لفظا واحدا وذلك عند البصر بين من التادر
الذي لا يقاس عليه **(قوله نحو رجل)** أي مما ليس يعلم ولا صفتان حصل علم المذكر عاقل جمع هذا الجعم
(قوله ورنب) أي ونحو رنب مما كان علمًا مؤنثًا فإن جعل علم المذكر جمع هذا الجعم قال البدر
الهامسي واقتل لا شيء قيل زيبخ لم ترد التاء في التصغير تميز بالالفرف (الانثمة) تارة التائيت ولم
يقبل في زيبخ متقولا في المذكر زيبخت تميز باله متزه طلحة **(قوله وواشق)** أي ونحو وواشق مما كان
عالمًا الغير عاقل فإن جعل علم العاقل جمع هذا الجعم **(قوله وطلحة)** أي من كل علم فيه تاء التائيت قال
الهامسي واقتل لا شيء امتنع نحو طلحون وقيل للحناء فاعلى حكم المؤنث اعتبارا بلطفه وقيل في
العدد ثلاثة طلحات إلحاق عدم حرف التاء فعله على إعطائه حكم المذكر اعتبارا بجهاد انتهى قال بعض
الفاضل المراءى الغير عندهم أولاد بالان انما هو العاقل فاذا وجد ما يمنع من مراعاة روى الفلنا تائيا
وبالعرض ففي باب العدوليس هناك ما يمنع من مراعاة العلى في طلحات فرأوه وفي باب جمع المذكر السالم
هناك ما يمنع من مراعاة العلى في طلحة وهو تاء التائيت فسلم قولوا طلحون وراعوا اللفظ وجمعوه جمع
المؤنث لا يفتونه الامران **(قوله وسيبويه ورن نحو)** لا وجه له كذا ذلك هنالاه بعدد بيان ما زاد
من الشروط على ما سبق في المتن والاذكر بقية مجزرات الشروط السابقة ورن ينفع الرأه بمعنى لم
(قوله ولا نحو ما ض) أي مما كان صفة مؤنث فهذا روى في مجزرات قوله أوصفة وما ذكر قبله مختار
قوله أن يكون مفردة عالما **(قوله وسابق)** أي ونحو سابق مما كان صفة الغير عاقل **(قوله وعلامة)**
أي ونحو علامة على ما فيه التاء وليست التائيت بل العابقة بنحو ملول ومسالمة وفروق وفروقة وراو
ورابوة **(قوله بمرج الخ)** أي ونحو بمرج وما طغى عليه من كل ما لا يقبل التاويل على التفضيل
لكونه على وزن فعيل بمعنى مفعول فانه يستوي فيه المذكر والمؤنث اذ ذكر الموصوف فرقا بينه وبين
ما هو بمعنى فاعل ولم يعكس لان الفاعل أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل
فاعلى الأصل للأصل والفرع والفرع والفرع والحكم المذكران غالبان ويؤخذ مما اقترأه من جعل منع
جمع ما ذكر اذ ذكر الموصوف لانه انما يستوي المذكر والمؤنث حيث أنه اذا لم يذكر فربما يفتى أن
يجمع هذا الجعم فلجبر أو فاعول بمعنى فاعل فان كان بمعنى مفعول لحقه التاء نحو ناقرة كوبة أوصفة
مؤنثها على فعل فاعل لا تقبل الاضدق أسد ومؤنثها على فعلا **(قوله فاذا تفرقت هذه الشروط)** الأولى
فاذا جعم ما تفرقت فيه هذه الشروط **(قوله كل من الاسم وتلك الصفة)** أي من جمعهما **(قوله ولو)**
تقدرا نحوهما مصطلحون بصفة قبل الواو وأصله مصطلحون استغلت الصفة فخذت ثم الياء الساكنة
وبعد أن رجع قوله ولو تقدرا الى الرفع بالواو إضافة لهيد كرفق المتن **(قوله ويجران)** قدم الجرا
سأنت من أن النسب يحمل عليه **(قوله ولو تقدرا)** نحو مروت تدور يا مصطفين وأصله مصطلحون استغلت
الكسرة على الياء فخذت ثم الياء الساكنة وهل التقدير يجري في المتن أم لا لم يقرر **(قوله وفي المتن)**
بالعكس أو والنون في المتن ملتبسة بالعكس أو ما ذكر في المتن كان بالعكس فيفتح ما قبل الياء وتكسر
النون **(قوله جلا لتصب على الجر)** ولم يعكس لمسا في فترة وانما الخ **(قوله في كون كل منهما ماضية)**
أي انحراب فضا كلفه قول المراد لهما كذلك في الجمله وحسب الأصل فلا بد من جرح كان واسم ان ومفعولا
فمن ولا يتجانس قولان من المتن التسهيل ان النسب لافضلة الجرا لما بين العدمدة والفضلة لانه تارة
تكمل العدمدة نحو بلازم يد تارة يصحتمك للفضلة نحو لا بد من غلام يد يقع في موضع الصفة
نحو فبقي قيازم يد في موضع الفضلة نحو هذا ضارب غير وواخا كان النسب لافضلة لان علامته
الاحدية المفضة وهي أشرف الحركات المفضلة أكثر دووا فتناسب أن يجعل لها النسب لحقة علامته والجرا لما

نحو رجل وزينب
رواشق وطلحة وسيبويه
ورق نعره ولا نحو حاتق
وسابق وصلامة وجرج
وسبور وسكران وآخر
فاذا تفرقت هذه الشروط
(فيرفع) حيث كل
من الاسم وتلك الصفة
(بالواو) المضموم ما قبلها
ولو تقدرا تائيه عن الصفة
كجاء الزيدون والعاقلون
وأشار الى ما استمر كتابه
بقوله (ويجران) وينصب
(الياء) المنكسور ما قبلها
ولو تقدرا المفتوح ما بعدها
في الجمع وفي المتن بالعكس
نباية عن الكسرة والفتحة
وجعلت الياء علامة لهما
جلا لتصب على الجر دون
الرفع لاشتراكهما في
كون كل منهما مفضلة
مستثنى عنه

يندرج حال علامته الأصلية الكسرو هي متنوعة بين اللفظة والثلث فخاصب جعلها المتوسط بين المرتبتين وهو الضاف واسطر حرف مملو فظا أو مقدر **(قوله فانه عمد)** أي اعرابها موحدة كالفاضل **(قوله بالنسبة اليها)** وكذا بالنسبة اليها لان الياء أخف من الواو **(قوله وحرك ما بعد علامته الثلثة)** ما تاب فاعل حرك هي عبارة عن النون **(قوله المزدلف مع نون الخ)** ورفع المزدلف على انه صفة لما توهم الاضافة ففي خصوصه ليس لان موسى وعيسى اذلول النون لتوهمت الاضافة وأما توهم الأفراد ففي نحو ما في هذان اذلول النون لتوهم الأفراد كما مثل المرادى وليس بجيد لان هذان ليس معنى حقيقة فلاولى التمثيل بنحو الخور لان ثنية الخور في اللفظ والالكثير قلب الالف اذا كانت واو قائمة على ثلاثيه ثم جعله مالم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد وقوله لفتح الخ علم لقوله المزدلف وقوله فزارا علم لقوله وحرك **(قوله بالحركة الأصلية)** يعني ان أصل هذه النون أن تكون ساكنة لانهم حرف مبنى الانهاى حركت لثنته الساكنين والأصل في تحريك الساكن الكسرو كونهم حركت لثنته لانهاى في انهم حركت لكونهم على حرف واحد وقوله في ذلك أي في الفرار من التقاء الساكنين **(قوله ورمع ما فتح)** أي ما بعد علامة الثنية وهو النون **(قوله مع الياء)** هو لفظ ثنية أي مد قوله * على أحد وجهين استقلاله بخصيصة الرواية بفتح النون وقيل لا يفتح فتح النون بخاصة الياء بل يكون معها مع الالف لفتح من يلزم المثنى الالف ويحرم كانه مقدر عليها كلفظ وركايتس بذلك بنصفه ولكن المستغنى مطلق في الأوضح ولا يخفى ان الشارح لم يتعرض لفتح مع الالف بقول المحشى ان ظاهر كلامه كالأوضح ان اللفج يجري مع الالف اذا كانت علامه لرفع انتهى أمره بحسب ما في انهم استشهدوا على الفتح مع الالف بقوله أعرى منها الجيد والعينا * ومخبرين أشباه طيبا

وروه هكذا ومخبرين بالياء وهو يدل على عدم اختصاص الفتح مع الالف بله من يلزمه الالف فغير **(قوله وضع مع الالف)** هو كقوله الشيباني لعلنا لم نثبت بالفتح خضيان ومنه قوله **يا أي رقتي القذان** * فالنوم لا فقه العينان

(قوله وفتح ما قبلها) عطفت على حرك لفتح كانه بدوهم **(قوله دليل على شدة الامتزاج)** بمقتضى ظاهره أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسرو وقد وجد ذلك بأن أصل الاعراب بالحركتهم ثم شرس عليها الحروف المجانسة لها الماخو فتمها فاذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة فاذا كان قبلها ما يجانسها من الحر كان حصل شدة الامتزاج فتأمله كذا بخط بعضنا الغنبي **(قوله وليسلا)** أي الواو والياء من التغير عما هو المناسب لها وقوله والانقلاب من عطفا لخص على الأعم وذلك لان الواو كسر ما قبل الواو لا تقلبت لان كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياء ووضم ما قبل الياء لا تقلب واو وان كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واو **(قوله وحركت نون الجمع المزدلف الخ)** أما توهم الاضافة ففي نحو مروت وبين كرام أو كراما اذلول النون لتوهمت الاضافة وأما توهم الأفراد ففي نحو مروت بالمدن والقاضين والمثلثين اذلول النون لتوهم الأفراد ثم علم ما يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد وما ذكره من أن النون في المثنى والجمع زيد للملأ ذكره هو ما اختاره ابن مالك وأوردناه ليعتبر توهم الأفراد لا تمتنع اضافة الجمع المنقوص المنصوب أو المجرور كرايتس فاضمك ومروت بقاضيك لا لتمامه بالقرء وأجيب بان ما هنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف اليه لانه لا يوقف عطفا مع تدنوا النون ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير لانه لو لم ترد النون لم يمكن دفع الالتباس لاستواء ما في وصله ووقعه هذا التقدير والحاصل أن سقوط النون الذي به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك التقدير وقال سيمويه النون عوض عن حركت الواو احد وثمونه أي لفظا كان يدين أو تقديرا كالأجنز والحركة وان كانت مقدره على الحرف لكن لم

مختلف الرفع فانه عمد الكلام وانما جعلوا نصب على الجران حق الياء أن تكون لغيره علامته الأصلية الكسرو هي بعض الياء واختص المثنى في الرفع بالالف والجمع فيه بالواو لان المثنى أكثر دورا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فعملوا الخفيف في الصغير والثقل في الثقيل ليكون في الكلام ما يستحقون ويقل ما يستحقون فله ابن ابي شريح الفصل وحرك ما بعد علامة الثنية المزدلف مع نون الخ افراد قرأوا من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك ورمع ما فتح مع الياء وضع مع الالف وفتح ما قبلها لان الالف يكون قبلها الالفعة والياء محمولة عليها وضع ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج ويسلم من التفسير والانتساب وحركت نون الجمع المزدلف أيضا لفتح

تظهر كانت كالعدم ثم اخرج جانب الحرك مع اللام فثبت النون معها ثابتا بالحركة وجانب التنوين مع
 الاضافة فحذف معها اول لم يعكس للتلازم الفصل بين المضاف والمضاف اليه وهو قليل بل منه بعضهم يغير
 الظرف ليلا يقال في القول بان الحرف قائمه مقام الحركات جميعا من عوضين وهو غير متواتر لانقول الا حروف
 عوض بعضها من الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين معها **(قوله اخرج)** اخرج
 لقوله وحركته التعبير عنهم باو فيما تقدم بقراوا التظاهر انه تفن كقوله هنا وحركته من الجمع وفيما
 تقدم وحركه ما بعد علامه الثانية **(قوله وفتحت تحقيا في اللفظ)** عليه بعضهم يطلب الفرق ثم قالوا انما
 لم يكتب بحركة ما قبل الياء فارقا لظنهم في نحو المصطفين انهم في نفي نفاذ لقاتل ان يقول هذا الخلف
 لا يترس حصول التمييز في نحو المصطفين بين المثنى والجمع بغير حركه ما قبل الاخر لان الالف في نحو المصطفى
 تحذف في الجمع وتقلب في المثنى في الجع يقال جاء المصطفون وفي المثنى المصطفين كما يساني وحينئذ
 فيقال في النسب والجرف في الجمع المصطفين بياعين في الفاء والنون وفي المثنى المصطفين بياعين فيهم سالان
 ألف المثنى تقلب ياء فلا يشابه فيها على أنه اذا كان الفرق بحركة النون انقلب الفرق بحركة ما قبل
 الاخر في نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين لسقوط النون الذي فرق بحركتها وكان يكفي
 أن يقال لم يكتب بما ذكره ما لغي في الفرق **(قوله لا تلتل الا فاجدا)** أي فلا يقلب ما قبله ما منصوب على أنه
 مفعل مسطلق **(قوله ضرورة)** أي وليس بلفظ متخلاف لابن ما لا يندفع كقوله

هرفنا جفرا وبني آية * وأكرنا زاعقا آخون

(قوله ثم الاسم) أي المتقدم المستوفى للشرط وقوله اذا نفي أي اردت تنقيته **(قوله وكان صحيحا)** وهو
 مالم يس آخر حرفه كزبد ورجل هذا هو المصطلح عليه لكن عطف قوله أو مهموزا الخ بقضى تخصيصه
 بغير المهموز **(قوله أو متعلاجا ببحر الجاه)** وهو ما كان آخره واو أو ياء فليعلم ما سكت كظني ودلو على
 ومري ومغزى **(قوله أو منقوصا)** قيل المراد به النقص التقوي حتى يشمل أو أو في نفي نظر ظاهر لان قوله
 بعد ذلك ورد بالنقص بعين أن المراد به المنقوص اصطلاحا لكن يصير المعنى ودهان كانت محسوفة
 كفاض منكر روعي العموم فشد بأن وأثن في شرح الكافية لابن مالك واذا نفي مالم يس مقصودا ولا
 ممدودا داله ما جحف منعه ان كان يرد في الاضافة والا فلا يرد نحو قاض أو بواخ وحدها ون لاسم وان ويد
 ودم وحرف قدوم وشذيان وفوان وقوله عيديان يضاهون عند محكم ضرورة انتهى وقيل انه في لغة
 من قال في المفريدي كرحى كلبا موحيا ون حسان على لغة من قال ددي **(قوله أو مهموزا غير ممدود)**
 كرشا ودخل فيه نحو ما فان أصله موه قلبت الواو ألفا الهاء همزة فلا ينسب ممدودا كما نص عليه الفارسي
 اعروض المدية اذا لفته واو في الأصل **(قوله أو ممدودا همزته أصلية)** كتراموضه والقراء الناسك
 والوضاء الوضي ومخرج ما اذا كانت الهمزة فتحا أصلية فان كانت عوضا من ألف التانيث كعبراء قلبت واو
 لكونها زائدة متضعة قوي بالابدال الذي يناسب الحذف ولين غيرهما وانما قلبت ياء ما بين الهمزة والواو
 من التقارب في النقل وجعل على النسب وان كانت بدلان أصل ككسافان أصله كساو قلبت الواو همزة
 لتظهرها ثم ألف زائدة ترجع اقراء الهمزة على قلبها واو وانظر الصورة الاصلية وان كانت بدلان من حرف
 الالحاق كعليه وأصله عليا بغير زائدة للاحاق بقرطاس ثم آبدت الياء همزة ترجع الاعلال وهو قلب
 الهمزة واو على التصحيع تشبها بهمزة حراء من جهة أن كلا بدل من حرف زائد غير أصلي وكل ذلك باعتبار
 الأصل الطرد **(قوله من غير تغيير الخ)** وشذ في الية خصية البان وخصيان والقياس أليتان وخصيتان
 وقيل هما تشبيهة إلى وخصي المذكورين وشذوا وان قلبت الهمزة الاصلية واو في كلام بعضهم بما يقتضي

انه لم يسمع أو ما قولهم قائمان في قائم وقائمة فلان العلامة انما لحقت قائم لا الهاء **(قوله أو ما للصور)**
 لبيان لا ما بعد ادلوا الظاهر وان كان مقصودا **(قوله قائماته ان كانت زائدة الخ)** أي بان تكون رابعة كعيلي
 ولهمى

قوله اضافة أو افرادها
 من النقص الساكنين
 وفتحت تخفيفا في اللفظ
 لان قبلها في الرفع واو قبلها
 ضمة وفي الجر والنصب ياء
 قبلها كسرة فلو ضمت
 أو كسرت لثقل القفا جدا
 ورو عما كسرت بعد الياء
 ضرورة واهربا بالحروف
 طلبا للتناسب من حيث
 انها كالفرع بالنسبة
 العفزد لكونها من زيادة
 عليه فلا عبرة بالبحر
 فرع بالنسبة إلى الاعراب
 بالحركات ثم الاسم اذا نفي
 وكان صحيحا أو متعلاجا بيا
 مجزاه أو منقوصا أو مهموزا
 غير ممدود أو ممدودا همزته
 أصلية لحقته العلامة من
 غير تغيير سوى فغ ما قبلها
 وردية المنقوص وأما
 المتصور فاله ان كانت
 زائدة

وملأى أو سادسة كمل على أو سادسة كستدعى فقلب الألفاء فتقول حبلان وملهان ومعلبان
 ومستدعان وشذوقهم مذو وإن لطرفي إلى الالة والاصل مذران لأنه تنبئة من رى في التفسير لكن علة
 نصيحه أنهم لم يستعمل الالف في ثبوت ألفاظ في مفرد حتى قلب وقهران ونحو لأن ياخذف (قوله)
 أو بدلا بمعنى أو لم تكن زائدة لكن كانت بدلا عن ياء فتفرج إلى أصلها في التنبئة قال الله تعالى ودخل
 معه السجن فتيان وشذفي ثنية حتى بكسر الهاء المهملة حوان حكاه الفراء أن ألفه مبدل من ياء تقول
 حبت المكان حابة والقباس حبان وقد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين فيعوزهما وجهان كرجي
 فأنما يائية في لغتين قال رحبت وواوية في لغة من قال رحوت فيعوز وجهان وروحان والياء أكثر (قوله)
 أو مجهولة الأصل أو أصلية وأملت) أي أو نالته مجهولة الأصل وأملت أو نالته أصلية وأملت فتقوله
 وأملت واجتصم الأصلية والمجهولة قال الرضى وإن كانت الألف الثالثة أصلا غير منقلبة عن شيء تسمى على
 وإذا أحلما فإن الألف في الأسماء العرفية الباء أصل أو كانت مجهولة الأصل وذلك بان تقع في متسكن
 الأصل ولم يعرف أصلها فإن مع الباء الألف لم يكن هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء وجب
 قلبها به وإن لم يسمع فالأولى لأنه أكثر وقال بعضهم بل الباقى النوعين أولى بمحض الإمالة أو لكونه
 أخف من الواو انتهى وصرح العامي بوجوب القيد لهما لكنه لم يعمل للمجهولة الإمالة فينظر
 (قوله والأفاد) أي وإن لم يكن كذلك قلبوا وأوذلك أن كانت نالته بدلا عن واو نحو فاء وصاف تقول
 قفوان وعصوان وكانت مجهولة الأصل ولم عمل نحو دوا وهو الهوفاة استعمل مقوصا كقلى الحديث
 لست من الحدولا الحديثي ومتبها بالنون حدن ومقصودا فلا يدري هل ألفه عن واو أو عن إعلان الألف
 في الثلاثى العرب لا بد أن تكون عن أحد هما والآخر أكثر فتقول دوان جلا على الأكثر وأو كانت
 أصلية ولم عمل نحو على وإذا أذهبي جمات تقول علوان وأوان وهذا مذهب سيويه وهناك أقوال
 أخرى أن الألف الأصلية والمجهولة تنقلب مطلقا (قوله وحكمه) أي حكم الاسم (قوله من غير تغيير)
 أي زائد على المتن فلا بد أن المفرد الذي حمزته غير أصلية بغير (قوله ولا يثبت في اللفظ)
 والمنقوص) قال في التسهيل الآن آخر المنقوص والمنقوص يحذف في جمع التذكير وتلى علامته
 فتحة المنقوص مطلقا قال العامي أي سواء كانت منقلبة عن أصل نحو ملهى أو زائدة كالغاطى
 وجبى إذا مذهبى وما وصل من قوله في جمع التذكير أن آخر المنقوص والمنقوص لا يحذف في جمع
 التانيث ووجه الفرق أن علامته جمع التذكير تنقلبه وهي الواو والياء فلا تجمع بالمنقوص والياء
 والواو المنقلبة عن ألف المنقوص وعلامة التثنية وعلامة جمع المؤنث حقيقة فإزان تجتمع بالعلامة
 جمع فتصير المؤنث فالألف مطلقا لا حرف أخف منها وأما علامة التثنية فالألف فاعوا بالالف فتصير ما قبلها
 جوا وأصلها بخلاف ياء الجمع فأنها مكسورة ما قبلها انتهى وقبل الخاقص في المتن ولم تصنع التقاء
 الساكنين فيه ثلاثين في الرفع إذا أضفت المفرد نحو ياء في أعلى اخوتك بخلاف الجمع فأنك تقول
 أخوانك وأعلم فلا يثبت به (قوله فإن آخرهما) وهو الألف في المنقوص والياء في المنقوص
 (قوله بحذف لانتقاء الساكنين) كقلى أتم الاعوان في المنقوص فإن أصله الهمزة غير كتاب الياء المبدلة
 من واو في الأصل لأنه من العوا ونفتح ما قبلها فنقلت ألقام حذف لساكنين وبقيت الحذف ليدل عليها
 وهذا بخلاف المتن من ذلك لا حذف فيه بل فيه قلب في المنقوص ووزادة في المنقوص أن كانت مخفوفة
 نحو قاض (قوله) بعضهم ما قبل آخر المنقوص) فتقول في جمع القاضى جملاؤه أصلها الجملة وماؤه
 منقلبة من واو القاضون والهاء من الأصل فيه القاضون والهاء من حذف ضمة الياء للاستتقال ثم
 حذف الياء لانتقاء الساكنين وحذف الكسرة التي كانت قبل الياء الثلاث لم يبق قلب الواو بالوقوعها
 ساكنة أثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لئلا ياء الواو وإن شئت قلت استقلت الضمة على الياء
 فيها فنقلت منها إلى ما قبلها بدسب حركته ثم حذف الياء لانتقاء الساكنين (قوله وإن لم تكن منها)

على ثلاثة أو بدلا عن ياء
 أو مجهولة الأصل أو أصلية
 وأملت قلبت ياء واو
 وحكمه إذا جمع كما إذا تفرقت
 من حقوق العلامة من غير
 تغيير ولا يثبت في اللفظ
 والمنقوص فإن آخرهما
 يحذف لانتقاء الساكنين
 ثم يفتح ما قبل آخر المنقوص
 دلالة على ما حذف في رسم
 ما قبل آخر المنقوص في
 الرفع وبكسر في غيره
 مناسبة للرفع وقد أحق
 بكل من المتن والجموع
 ألفاظ شامتها في
 الدلالة على معناها
 وإن لم تكن منها فقد
 ما اعتبر فيها من الشروط

منها الحق بالثني هنا
أربعة الفاظ لغتان
بشرط (و) هما (كلا
وكنا) ولا يشكك عن
الاضافة الى ظاهر أو
مضمير والشرط في الحاقهما
كونهما (مع المضمير)
لجئنا برفضان بالالف
ويعجزون بنبان بالياء
(كلشئ) لانهما في
الاضافة اذا اضيفا لمضمير
غائب كانا تابعين للمضي
ثما كيداه كيد الزيدان
كلاهما بضم لام واقفين
لشروعهما في الاعراب
ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا
الى ضمير متمكك أو
مخاطب بخلاف ما اذا
اضيفا الى ظاهر فانهما
ليجربان على المضي أصلا
فلذا لم يلقاهما وجعل
اعرابهما ماضيا كان مقدرة
على الآخر كالتصوير وانظر
الى اعراد الفاظ كقوله
فعلى كذا الجنتين أنت
أكلها ولما كان الاعراب
بالجبروف فرع عن
الاعراب بالمركان والاضافة
الى المضمير فرعا عن
الاضافة الى المظهر جعل
الفرع الفرع والاصل
لاصل ولغتان بالشرط
والهما أشار بقوله
(وكنا) اثنتان واثنان
مطلقا أي سواء اضيفا
الى ظاهر أو الى مضمير أم لم
يضافان وضعهما وضع
الثنائي وان لم يكونا اثنين
بحقيقة ذلك ثبت لهما مفعول

حالة أو حال انهما تكون منهما (قوله هنا) متعلق بقدر (قوله هنا) أي في هذا الكتاب وانما يقيد به لان
ما أطلق لا يخصص في الاربعة المذكورة بل منه ما هي به كيداني في الشرع وغير ذلك فانظر النكت وغيرها
وما ذكر في كلا وكنا هو اللغة المشهورة وكنا يعبرون بها عن كيدنا في الظاهر أيضا اعراب المثنى ومن
العرب من يلزمهما الف في الاحوال كلها اضيفا الى ضمير ومظهر تعلق صاحبنا لعبر الى الرضى ولا أدري
ما حتمه (قوله هما كلا وكنا) فيه تغيير اعراب المثنى فان كلا وكنا مبتدأ ومعلوم عليه الخبر كلتي
وكذا جعلهما مع المضمير خبرا. لكن المحذوف مع اسميهما وانما هو حال من ضمير كلا وكنا المستقر في الخبر مع ان
خذف كان مخفيا مشهور وتقدم ما فيه ألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثين بانه عند سبويه
الغالب في المنطوق ولا يثبت قبل عن واولا لا يخلو مع كتنا فان لامها عن واولا يثبت واثبت
لأن ياكسان اذ لا تأتي له. وأما الامة فللمسرة والرجوع الى الباء أو انصافا أو مطلقا كتنا عند سبويه
لثانين والتماس الواو وقال الجري في الافلام والتماس لثانين في الواسي به ثم نكر لم ينصرف عند سبويه
وانصرف عند الجري ورد على انه لا يعرف وزن فعل وان التام لم يفتح حشا ولا بعدا كن صحيح وقال أبو
علي غياثا بدلولام كتنا انها وقعت قبل ألف التانيث ولا بد من اختلاف لفظ الذكر والمؤنث فبما عدا
السلامة اذا كانت انا الا ترى انهم قالوا احدوا وحدها وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة
فهما للذكر والمؤنث الذي علامه تأنيثه لانه (قوله لا يشكك عن الاضافة إلخ) قال الرضى واعلم ان
كلا وكنا لا يضافان الى المعارف كيجي في بابيه والاضافة اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا
الرجلين أو مثنى نحو كلا ولا يجوز وتفرق المثنى الى الشر نحو كلاز بدوعر والحق انهما بكلامنا
الى المؤنث أقصع من مجرد نحو كلا للرأيتين اهر في المثنى نحو مع وسط ونقل في المثنى ان ابن الانباري
أجاز اضافة كلالا الى الفرد بشرط تكررها نحو كلا وكلا مسنان وأجاز الكوفيون اضافتها الى
النكرة نحو كلا رجلين عندك فانه جليل قد قصصا وصفا بها بالفرق وحكا كنانا بدين
عندك مقطوع بها أي تارة للفرق بانه يعلم ما في جلال الشارح حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة
ولا هو الضمير بالدلالة على اثنين (قوله مع المضمير) قال الرضى وهو ثلاثة تأنيثا كلاهما ما وكلا كلاكنا
اه وهو ظاهر كفي المثنى أيضا امتناع كذا كانه جمع الا اذا تجوز به عن الاثنين (قوله لانهما في
الاضراب) ومن غير الغالب ان تقول كلاهما لانه بعد كونه مثنى فلا يكون تأنيذا وكذا لانهما
وكلا نجسنا وهل يقال ان من غير الاضرب أيضا بدوعر وكلاهما (قوله ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا الى
ضمير متمكك أو مخاطب) نحو جئنا كلانا وجئنا كلا جئنا ما والاحاذ كروان كانا تابعين للضمير
وهو مثنى من حيث المضي الا انه لا يسمى مثنى في الاصطلاح لان شرطه ان يقدم ان يكون مفرد مع يافلا
بهم في ذلك أن تكون كلا تابعة لما قبلها اذ هو مثنى في قبيل بالمرطه مثنى كانه وجئنا بذلك
بما في قول الرضى انهما في هذه الحالة يارب على المثنى لانه اذا كان المثنى ما على على اثنين لا المثنى في الاصطلاح
قال خشنا الغنمي لكن قضيت وقضية كلام الرضى انه اذا اضيفا الى ضمير المضاف اليه يكونان تابعين
للمثنى العرب وأقول قد قصر نحو ارباب النداء انه يقال يا جيم كلهم وكلهم ومثله باعلا ما يذلا كما وكلاهما
على الاصل وجئنا في هذه الصورة قد تبع المثنى العرب مع الاضافة الى ضمير المضاف اليه لانه
يقال ان ذلك عارض وخلاف الاصل فلم ينظر اليه (قوله فانهما لا يجربان على المثنى أصلا) قال الرضى لا يقال
جاءني احوال كلا احوالين اه (قوله وكذا اثنان واثنان) أي ومثل المذكور من كلا وكنا في
انهما كلتي اثنان بالثنية للسد كمن والمذكر والمؤنث اثنان بالثنية للمؤنثين ومثله اثنان
في لغة تميم وهما من اسماء التثنية فقبل انهما مثنيتان حقيقة (قوله مطلقا) أي حال كون كل
منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ما قاله الشارح (قوله الى ظاهر) أي ضمير مثنى قال في التوضيح
في باب العدد ويجمع بينهما أي بين الواحدا والاثنتين بين العطف ولا تقولوا احدا وحدا ولا اثنتين

فيعر بان اعرابه (واثنوكبا) مع العشرة كجفت اثناعشر واثناعشر وتوكلامه يوم (٨٥) جواز اضافة ما الى كل مقعر وليس كذلك

وحيث ان قولك رجل فعدد الجسمية الواحدة وقولك رجلان فعدد الجسمية وضع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما انتهى وقضية كلامه انه اذا لم يكن رجلين معدودا بل كان المراد من اثنين شخصين مضائق الى شخصين آخرين وهو المعبر عنهم بما رجلين جاز ان اضافة لثلاثة اضافة لثلاثي الى نفسه وهو ظاهر المعنى وكذلك في اضافة ما الى ضمير المثنى وتبعين ذلك في الاضافة الى المفرد وهذا معنى قول بعضهم يؤخذ من كلام الاوضح ان يحصل الاستماع اذا اضيف الى المعدود اما اذا اضيف الى صاحبه فلا يمنع نحو جاء اثنانها مائى فلانها مائى (قوله فعير بان اعرابه) الفاء السمية والمعنى لان وضعها موضع المثنى فيسب ذلك يعر بان اعراب المثنى وليست على الفاء التي نصب المضارع بعدها اذا تقدم في كايقرع في الوهم لفساده (قوله وكلامه يوم الخ) يقال عليه هذا الاجام بعينه لازم لحيث اختلفت الاضافة الى الظاهر وليس كذلك فان اضافة ما الى المثنى بمنتهى كما تقدم (قوله فان اضافة ما الى ضمير التثنية بمنتهى) قضية ذلك صحة اضافة ما الى ضمير المفرد والى ضمير الجمع فيقال مثلا ثناءه واثنائه وهو ظاهر ان كان المراد بالضاف اليه غير المضاف وحيث قد يقول وكذا القول في الاضافة الى ضمير التثنية فلا معنى لاسيئانه والذي يعر عندى في غير الرسالة ولم أره منقول لانه ان ارد بالضاف غير المضاف اليه صحب الاضافة مطلقا لا فرق بين المثنى وغيره من ضمير وغيره وان ارد بالضاف المضاف اليه شئ واحد امتنع الاضافة مطلقا اما المثنى فلياقب من اضافة لثلاثي الى نفسه واما الى غيره فليقدم الطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الغرض شيئا الغنبي (قوله نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة لثلاثي الى نفسه) يؤخذ منه امتناع اضافة ما الى المعدول على اثنين بالنص (قوله وكان الاول ذكره كذا كراخ) قد يقال بل ذكره لانه اراد بالمثنى مائى مثنى ولو قيل فاضى فلا حاجة الى ذكره فيما اخذ بالمثنى كذا قبل ولا يخفى انه لا يدفع الاولوية للموجهة بالقياس على الجمع (قوله فغيره بالالف الخ) هذا واضح اذ مسمى بصورته حال الرفع فهل كذلك اذا مسمى بصورته حال النصب والجر حتى يجوز حينئذ ان رفع بالالف كلامه يشمل ذلك ويؤيده انهم اخذوا بوضع التسمية بصورة المرفوع ان ينصبوا بغير شك اذا مسمى بغير المرفوع بصورته بالالف وهل يجوز اضعاف التسمية بصورة المضاف ان يعر اعرابها بالنصب فان يحول الى صورة المرفوع ويعر بالجر كالتى في التثنية في نظر الجواز بعد (قوله فعير بان اعرابها بالنصب) فسدده في التسهيل بان لا يجوز سبعة اعراف فان جازها كانه ميان لم يعر اعرابه بالجر كان (قوله واذا دخل عليه ال) كذا في التصريح وهل يؤخذ منه انه اذا مسمى به مقروا بالان مع من الصرف لان الـ كلمة تعمل بنظر (قوله الايات اراخى بالسبعان) صدرت بغيره

* انى عليها بالي الملو ان * قاله تميم بن ابي مقبل والشاهد في السبعان انه في الاصل تنصب سبع فاعراه يعر على سمان اذ لم اعره التثنية فقال بالسبعين وهو اسم موضع (قوله وهو الاو احدها من لفظها) أى غاي فلا يراد ان العاين اسم جمع لعلم (قوله لا واحده من لفظه) لانه لم يأت اول في المرفوع فصار ذوقه جم ذو حقيقة (قوله بضع العين والشرين) فان قيل ان شين عشرة كما كتبت في لغة الجواز وتكرس في لغة تميم او تفتح هذا في التركيب كعبوا لتتأخر عن تفتقر الى السكون والكسرة واما في غير التركيب ففتوح الشين والعين كذا كره الشارح فالقاص في وجهه كذلك (قوله الاختصاص بين يعقل) منع بعضهم ذلك ونقل عن الرغب انه يشمل غيرهم فابوا ان يغلطوا في وجههم بالواو والنون لشره فبهم يؤيد بضعاسلف ان كون العقل لبعض المجموع كاف وقد لا اختصاص فهو جمع لعلم مراد به العقل وعلى التقديرين لا يكون الجمع اخص من مفردة بل ماسا او اوسع دائرة لان عمومه هو العقل والفرديين ولكن هذا لا يقتضى كونه جماعية فهو واقع في شرح التوضيح لان المفرد ليس علم ولا صفة بل اسم حين فهو من المجموع التي لم تستوفى الشروط ككلامه الشارح الآن يقال انه اسم جرى مجرى السفة فيكون جمعا مستوفيا للشروط لكن ملاحظتنا ان المسمى جمع انما هو المراد به العقل وانه القلب اذا الصفة

لوصفها على ان الجمع على ثلاثة مقام والواحد واجب ان يقال عشرون بفتح العين والشرين (واثنائه) وهي من ثلاثين الى سبعين بادئها الفاء (والمليون) بفتح الهمزة جمع فاعل الاجمال لا اختصاص بين يعقل والعالم في قوله في غيرهم والجمع لا يكون اخص من مفردة وذلك

لا بد أن تكون العاقل كالإتقي هذا وقال بعضهم الجع قد يكون شخص من المقدز اذ قالوا نحن من
 قائم اذ قام يطلق على غير العاقل بحسب مفهومه (قوله أي سيويه) أي امتنع (قوله أيهم الحاضرين
 والبادين) الحاضرون سكان الحاضرة وهي المدن والقرى والريف وهي أرض فيلاروع وخصب
 والبدون سكان البادية وهي خلاف الحاضرة (قوله والاعراب خاص بالبادين) ان كان المراد البادين
 من العرب فالمراد ظاهر وان كان المراد ان الاعراب خاص بالبادين سواء كانوا من العرب أو النعم
 كقبيله فيكون بين الاعراب والعرب عموم وخصوص من وجه (قوله يكون جمع نصيح الخ) وذلك
 بأحد الطريقتين المتقدمتين إما منع اختصاص الجع بالعقل أو سقوطه بالتغليب أو ادعاء أن المراد بالمقدز
 العقلاء فقط فتدبر (قوله ليسا علمين ولا مستفين) اعترض بأن الاول صفة لقولهم الحمد لله أهمل الحد
 وأجيب بأن الكلام في الاهل بمعنى ذى القرابة لا بمعنى المسحق للشيء ولو سلم أن الكلام فيه فهو
 لا يقبل البه المقصود من التأنيث لا يدل على التفضيل (قوله أيهم مالم يسلم فيها بنه واحدا) أي غير
 اعلان فلا تنقض بقوله الاعلان من جمع النصيح المتغير لاعلان والمراد العلم السلامة اما لفظا أو تقديرا
 ليدخل نحو صنون جمع صنوم كما تغير تقدير بان تقدر حر كصنو وسكونه مثلها في علم وحر كصنو ان
 وسكونه مثلها في ثمان وأما دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع النصيح فحكمه الآن يفرق بان تلك
 رائدة على حقيقة الجع المعنى بخلافها في التكسير والقول بان نحو صنون جمع نصيح لكن ليس كل
 جمع نصيح عرب بالحرور فلفظ ذلك فيما يستوفى الشروط لا يتنى ما فيه (قوله منها أرضون) اعلم
 أن أرضون مملوكة من باب سئتين لأن مقدره أرض وهي لفظا ثلاثي بحذف منه في فكان ينبغي تأخير
 أرضين عن سئتين ذكره مع سئتين ليعلم على شذوذهما (قوله يفتح الزاء) انما اختصناه لأنه نائب عن أرضان
 قال المنصور ويحوي اسكانها في الشعر وعبارة العلمين وحتى اسكانها وانما كان الأصل أرضان لأن
 الأرض مؤنثة تحوّل تعالي ان الأرض لله ونها من يشاء من عباده وقوله لم يتغيرها راحة (قوله
 ولاهاوا وأوها) أوفيه لثلاث العارض من الجع ومن يجيء الفعل على ما ذكر (قوله لقولهم في الجع
 الخ) أي لان الجع يراد الأشياء إلى أصولها واعترض بان فيه دور لان الجع فرع الافراد وقد توقف
 العلم بإصالة ذلك الحرف في المقدز على اتصاله في الجع وأجيب عن الدور لأن وقف الفرعية على
 ما ذكره توقفه بدولا توقف علم ووقف أصالة الحرف على ما ذكره توقف علم لا توقفه ودفعه
 التوقف (قوله أيهم الفعل الخ) أي أو اهل المسند الذي ضمير متجاهاً ومخاطب ودلالة إلى أصولها
 وانما حذفوا الواو والها وعوضوا عنه التاء في فصل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب كان
 الاعراب على الواو لاعتسالا لها وعلى الهمزة لخطاها وقد يقال دلالة في الجع ويجيء والفعل على ما ذكره على
 تعيين أحدهما كما هو المشهور لجواز أن يكون له أصلا باعتبارهما اختلاف الجع ويجيء والفعل على
 ما ذكر (قوله جع ثلاثي) عبارة ابن الناطم ثلاثي الأصل وفي بعض النسخ ثلاثي الأصل وقضيتا أن منه
 مزيد الثلاثي لأنه لم يشعر بسبب الزيادة وحاصل ما ذكره من هذا النوع الذي هو مجذور الهمزة ثلاثة
 أنواع مفتوح الغاء كسنة فتكسر في الجع وقد ضم حكايا بما لا سنون بالضم ومكسور وهما كسنة
 فتسار في جمع غابا وقد ضم نقلة الصالح في عز بن مضمونها كتب فيجوز في الجع ضمها وكسرها (قوله
 وإم بكسر) أي تكسيرا عربيا به بالحر كات فلا ينافي قوله أولا والثالث جوع تكسيرا (قوله كفرة)
 بكسر العين المهملة وفتح الزاء الفرقه من الناس وأصلها عزى فلها عوض من السبأ التي هي لها
 وتجمع على عزى وعز بن والعز بن الفرق من الناس المختلفة لأن كل فرقة قد عزى إلى ضمير من تعزى
 إليه الأخرى (قوله أوصية) أصله عصب بالها من العصب وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضهم
 بعضا فلا يعضها وتيسل أسماها عن ضمير قولهم فضيته تعضيه إذ فرقه فلا يعضها وبذلك الاول نصفيها
 على عصبية والثاني جمعها على بصو لأن كلاما التصغير والجع يراد الشيء إلى أصله (قوله بخلاف

أي سيويه أن يجعل
 الأعراب جمع عرب لان
 العرب يجمع الحاضرين
 والبادين والاعراب خاص
 بالبادين هذا قول ابن
 مالك ومن تبعه على أن
 غيره يكون جمع نصيح
 لم يستوف الشروط لان
 عالم اسم جنس وإيس يعلم
 ولاضفة (د) الثاني جوع
 نصيح لم يستوف الشروط
 منها (أهلا) جمع أهل
 (ووايلن) جمع وابل
 وهو المظار الغري فاتها
 ليس طين ولا صفتين
 (د) الثالث جوع تكسير
 وهي مالم يسلم فيها بنه
 واحدا منها (أرضون)
 يفتح الزاء جمع أرض
 يسكونها وجمع هذا الجع
 لأنه رجاورد في مقام
 الاستظام كقوله لقد صحت
 الأرضون اذ قام من بني
 سدوس خطيب فوق أعواد
 منبر (وسون) بكسر السين
 جمع سنة بفتحها ولاهاوا
 أوهاه لقولهم في الجع
 سنوات وأسنوات وهي
 الفعل على سائيت وسائيت
 وأصل سائيت سائون
 فقبلت الواو بالفتحة زها
 مطرفة ثلاثة أحرف (وبانه)
 وهو كما كان جع الثلاثي
 حذف لانه وعوض عنها
 هاء التأنيث لم يكسر كفرة
 وعز بن وعصبة وعصين
 بخلاف نحو فرقة العلم

نمرة) أي وبغلاف الرأعي (قوله ونحو عذرة) أي من كل ما كانت الهاء فيه عوضاً عن الضمة أو أصلها
 وعدو وزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستقلت الكسرة على الفاء فنقلت إلى ما بعدها ثم حذفت
 الواو وعوض منها الهاء وشغلون جمع فتحو أصلها وادته وهي المساوي في السن وبحال ما ذكرنا لم يكنوا
 علمين المذكرفان كانا علمين له جماعهاذا الجمع فيقال عدون وزنون وهذا بخلاف شقة وشاة إذا جعل علمين فلا
 يجمعان هذا الجمع لما شرطه بعضهم من كون السكلة لا تكسر لها قبل العلامة كحصر به العمامين وكان
 ينبغي للشارح أن يذكر حذف العين في الحذف عنه (قوله ونحو يدوم) أي ما حذفناه ولم يعوض
 منها شيء وأصلها ما يدوم يسكون الحال والميم وذهب الكوفيون إلى فتح الحال والميم إلى فتح الميم (قوله
 وشذأون) أي لعلم التعويض قالوا فشد بألفا السكنة أولي وكأينما جمع الواو والنون من الاء
 الستة على ما مر (قوله لأن العوض غير الهاء) وهو همزة الوصل في اسم واء التانيث في بنت والفرق بين
 التاء والهاء أن التاء تانيث لا تبيد في الوقف هاء وتكتب بحجوة وهاء التانيث تكتب عليها بالهاء وتكتب
 مرسوطة وقيل أن التاء في شذأون تبيد في الوقف هاء وتكتب بحجوة وهاء التانيث تكتب عليها بالهاء وتكتب
 لا لا تخاف ويجمع أو التانيث بالثلاث ولو سمي بأخت ونحو شذأون لم يجمعها هذا الجمع خلافاً لقراءته أجاز حذف
 التاء وجمعها الواو والنون (قوله ونحو شاة وشقة) أصل شاة وشوة يسكون الواو والميم في التانيث الواو الهاء
 لزم افتتاحها فالتانيث ألفاً فصار شاة شذفت لاهما وهي الهاء وعوض عنها التانيث وأصل شاة
 شواء قلت الواو بالانكسار ما قبلها وأصل شقة شذفت لاهما وهي الهاء أيضاً وعوض عنها التانيث
 التانيث واليسل صلى أن الاء همزة الضمير والتكسير وانما يجمعها بالحروف لأن العرب استغنت
 بتكسیرهما عن جمعهما وشذونين جمع فطية مع أنهم كسروها على فطية ولما طيبة الحذوة والواو
 قالوا طيبة إذا أصبغت بالظية وهي طرف السيف (قوله ونون) لم يذكر الشارح غرضاً منه ففسر
 هذه السكلة وهي ليست من الأوزاع إلا أربعة فذهب إلى أنها كانت باب سين ولو جعلها
 الشارح مما نحن في شذوها التانيث وقال بعد ما يجمعها وشذونين (قوله لعله تصريفية الخ) قبل هي خفة
 التثنية ونقل الجمع وقال الشهاب القاسمي في شرحه ونون جمع ابن وقياسه ابنون لكنه جمع على أصل
 ابن وهو بنو يجمع الاء نسبة إلى الجمع كما حذف في الواحد وانما تثنية على القياس حيث
 قيل ابنان كأنهم أرادوا أن يجمعوا على أن الاء في الأصل مفتوحة انتهى وهو مأخوذ من كلام الدماميني
 في شرح التيسيل وكتب جعنا الغنيمي قد يقال ولم أره منقولاً صورة المعوض عنه وهو الواو موجودة
 في الجمع ولا كذلك في التثنية أو يقال لم تحذف في التثنية وقال بنان لوجود الاء بالبنان وهي الأصابع
 انتهى وكتب جعنا عبد الله بن شريهم ما من سمعته شرح التوضيح ما أنه وبذلك لأن ابنان أصله بنون وحذفت
 الاء لاختصار عوض عنها همزة الوصل والجمع والاشياء إلى أصولها فالجمع رجعت الواو وحذفت الهمزة
 ثم حذفت الواو والهاء والحذف لعله كالتثنية في أن الهمزة وأما في التثنية فلور جعت الواو لم يكن هناك
 ما يقتضي جذبه لأنهم يجمعون بالفتح والفتح يخفض وقد حذفت الواو لغير التثنية فلور جعت زال
 ذلك الغرض والماسم من حذفتها إلى وجه من قلها ألفاً سكون ما بعدها وحذفت إمام اللفظ بنان
 فحصل ليس بينان لكن بفتح بنون (قوله فتحطون) أي مما سمي بالفتح وانظر حكمة الله في
 به دون أن يخل بما سمي به من الجمع (قوله اسم على الجنة) استعمل في ذلك في التصريح بقوله تعالى
 أن كتاب الزمان في عليين وفيه أن بقية الآية تدل على أن عليين اسم لكتيب المرقوم لأن الاء صار إلى
 اضمار والتقدير يصل كتاب في الرضى وهو اسم ليدون الخبر على ما فسرناه الله تعالى في قوله كتاب سرور
 يشهده القرون على هذا البين فيه ثم دلالة تكون لما سئلوا عن جمع المنسوب إلى علي بن أبي طالب في العرفه
 والقياس أن يقال المنسوب بالهاء على كثره في المنسوب إلى كرمي وان كان عليون غير علم بل هو
 جمع عليه وليس غسور بالهاء بمعنى إلا ما كن المرتفع على أن معنى قوله كتابهم قوم مواضع كتاب

الحذف ونحو عذرة
 لأن الحذف الفاء ونحو
 يدوم لعدم التعويض
 وشذأون وأخون ونحو
 اسم وبنت لأن العروض
 غير الهاء ونحو شاة وشقة
 لتكسیرهما على شياء
 وشقاء (ونون) جمع
 ابن وقياس جعه جمع
 السلامة ابنون كما يقال في
 التثنية ابنان ولكن
 خالف بعضهم تثنية لعله
 تصريفية أدت إلى حذف
 الهمزة (و) الرابع
 ما سمي به أو بما الحق
 به منه (طليون) اسم لعل
 الجنة وهو في الأصل

مرفوع فهو شاذ لعدم العقل (قوله جمع على) لم يستوف الشرط فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل علما
فان قيل ما ساند الشارح في ان المصنف اراد تعليق المنسئ به ان يجعل له من جوع التصحيح التي لم تستوف
الشرط لانه مفرد ليس يعلم ولا صفة قلت لو اراد ذلك ذكر مع اهلين ولم يفصل بين ما يستوفونه وبينه وما لم
انه ليس من يلبس من لعدم تغيير واحد (قوله وشبهه) معطوف على الاول وهو قوله أو والغدير يرجع
الجمع وهل يصح أن يرجع الضمير الى عطين مع العطف عليه أو على أو تأمل (قوله فهذا ما قبله الخ)
اشارة الى ان قوله كالجمع خبر عن قوله أو وما عطف (قوله) يجوز في هذا ان يجري مجرى غسيل أي
يجوز في هذا النوع الرابع ان يجري مجرى غسيل والغسل هو ما يسيل من جلود اهل النار وصديدهم
وبعضهم يطرده هذه الغنة في الجمع نفسه كالمحقق به والشرط به الاجزاء المذكورة ان لا يتجاوز نسبة ا حرف
كثيرة يتبين فان تجاوزها عروب بالحروف (قوله من أو بعد مذهب الخ) فالاول اعراجه بالحروف ومما
استشكل به ان أصل الاعراب بالحركة فمكن تقدير هاء من غير خروج عن الأصل الثاني ان الاعراب بمقدور
قبيلها وهو الحال وهو رأى الاختصاص من جهة ما رده ان تقديره غير الاعراب الخ والاعراب لا يكون الا
أخراؤه بأنه لم يتج الى تغييرهما كما لم يتج الى تغيير بعد الاعراب الفرع قبل ما لم يتكلم الثالث ان الحروف
لدلائل الاعراب بمعنى انك اذا رأيتها فكأنك رأيت الاعراب وبه فسر أبو علي مذهب الاختصاص واستشكل
بأنه يؤدي الى أن تكون الكلمة معربة وليس لها حرف اعراب وذلك غير موجود في الاسماء الرابع أن
الاعراب بقية الالف والواو وفعلها انقلاب ما نصبه جوازه على المازن وطائفة وهو مبني على ان
الاعراب معنوي قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل في ان يزيدون فلما دخل العامل
لم يحدث شيئا فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل النصب والجر قلب الالف والواو فكان
التغيير والانقلاب وعليه هو الاعراب والاعراب ظاهر ولا مقرر و رده ابن مالك باستزاده من مخالفة النظائر
انكس في العر باعتبار تلك العلامة علامة وهذا التقرير تعلم ان قول الشارح ومذهب الخليل وسيدويه
الخ خارج عن المذهب الا بوجه متخلفا لمن خلط ونخط فانه شذوذا (قوله) فقد قدره ما هو مذكور الخ قال
الرضي وفهم الاعراب من هذه الحروف ضعف هذا القول ورده ابن مالك ايضا بلزوم ظهور النصب
في الياء بلزوم تهيئة النصب وبها الجرو والالان لترك الياء وانفا تاج ما قبلها وأجاب أبو حنيفة عن الاول
بانهم لما جازوا النصب على حلة الجر جازوا الحكم على الياء حكما واحدا فكيف قدروا الكسرة قدر وا
الفقهاء تحقيقا للعمل وعن الثاني بان المانع من قاطبة قصد الفرق بين المنسئ المذكور وغيره وان كان
القياس ما ذكر من القلب والافلا لاخذه من العرب من يجري المنى بالالف مطلقا انتهى وأجيب أيضا بأنه
ليس المقصود حكم الملفوظ وأوردوا على جواب أبي حنيفة الاول ان الكلام على تقدير الاعراب بالحركات
مقدرة ولا على ذلك التقدير لان النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة مقدرة على الياء فمعنى
ذلك الجواب ويمكن ان يجاب بان المراد بانهم قبلوا الانشياء في حلة الجر وان يكن اعراب الياء بصوت
الكلمة في أحوالها ولما كانت الياء أنسب بحالة الجر لما فيها من الكسرة التي هي الجر جازوا النصب
على الجر لما فيه من أن لا يفضله ولما جازوا عليه لم يأنوا في نفسه في تقدير اعرابه وان تغلب الياء
موافقة بين المحمول والمحمول عليه (قوله ورده الرضي) بأنه لم يتخذ المعلوم في خمسة عشر بل حذف
حرف العطف فبقى المنى والجموع فقد حذف الماعطوف مع حرف العطف لولم انه كان مكررا وان يعرف
العطف فلم يبق التضمن لمعنى حرف العطف فان قيل المفراد الذي لحقه علامتنا التثنية والجمع فضمن
معنى حرف العطف لوقوعه على الشئين أو الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا
واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو قلنا بل اهدى معنى العطف لولم انه كان كذا كذا
وجعل المفرد في المنى واتعاض على شئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كذا الا ان كذا لالم
تقع على المفرد لم تصح في صلابة المنى لعدم اليقين بخلافه بل يوكذا جعل المفرد في الجمع واقعا على

يجمع على بكسر العين
والادم مع تشديد الادم
والياء وانه فعيل من العلو
(وشبهه) مما يسم به كزيدون
على فقهه وما قبله من
الأنواع (كانع) المذكر
البالم في اعرابه بالحروف
ويجوز في هذا أن يجري
مجري غسيل في لزوم الياء
والاعراب بالحركات
الظاهرة على النون منونة
ان لم يكن أعجميا فان كان
كقصر من امتنع التنوين
وأخرى بأعرابها لا تصرف
وما تقسم من أن المنى
والجمع معربان بالحروف
هو المشهور من أربعة
مذاهب فيها ما وكها
مشككة ومذهب الخليل
وسيدويه ان هذه الأنوف
يجل للاعراب كدال من
زيدوا الحركات مقدرة فيها
واختاره الاعراب وهو أقوى
للمذاهب ومع ذلك فقد قدر
على هو مذكور مع جوابه
في المعلوم وان ذهب الى جاح
الى أنهم ما يلبس لضعفهما
معنى واز العطف كضممة
عشر وليس الاختلاف
اعرا باصته بل كل واحدة
صيغة مستأنفة كقيل في
هذان والذان عند تفسيره
ورده الرضي ومن العرب
من يلزم المنى الالف مطلقا
ويعرب به مجرى كانه مقدرة

أشبهه بكلف كل الأن كل لم يتج الى علامة الجع اذ لا تلبس بالمفرد لانهم التوضع وليس كل لفظ مفرد يطلق
على ذي ابرام متضمنة والواو العطف والواجب بناء الفاعل العدد خمسة ونحو كل ورجل بل اذ لم توضع
كلمة واحدة المجموع ويطلق مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمة ورجل اتفادع امر امداد كرفيها
انتهى لمصفا **(قوله كالقصور)** واما قوله في هذا الحالة فظاهر كلامه انهم امكنورة وقال ابن مسعود
يجوز ان توضع على هذه اللفظة **(قوله ورجل بحركت ظاهرة الخ)** حتى الشيا في هذا خيلان **(قوله)**
(والأولات) قيل انما تقدم مع كونه بمقتضى لفظه بغير اعرابه كذلك ولا يتجى ما فيه اذ في جمع المذكور
السالم تعلق بكثير من المحققين ومع ذلك آخرها الآن يقال هذا امر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغي نقضه
وقال بعض الافاضل انما قسمه ليتصل بالمحقق فيه وان لم يكن من جنسها ويمكن أن يقال انما قسمه على
قوله وما جمع للتأنيق في الوهم أن قوله وما جمع الخ يختلف على مدحول الكافي في قوله كالجمع فيتموه أنه
من الملق بمجمع المذكور وان قوله فينصب بالكسرة فيخص بالولات قال شيخنا وأولاً وأولاتي يضم
الهمز فوقع اللام قلت الباء الفاعل حذف لا جتماعهم الالف والنون المزيدي وزنه فاعن هو كذا
يلزم الاضافة الى اسم جنس ظاهر **(قوله ولم يذكر الخ)** أي بناء على ما في بعض النسخ والذى في ظاهرها
ذكر وما يمتح به فيها أي من اولات وما جمع بالفتحة فيمنع **(قوله كالزعران وعرفان)** قيل في
التنزيل بذلك نظر الاطلاق واحد لكل منهما فانه لم يوجد اذرة وعرفة وقول الناس عرف شبيه بمولده وليس
بعضي بمحض كلفي الصاحف عن الفراء في جواب بان في الصاحف هيبة قد ثبت في الحديث الخ عرفة وعرفة
كما هو مقتضى لكتبة يبي الظهور بالنسبة لا ذراعاً فيمكن الجواب على بعد بان الضمير في قول الشارح منه
راجع الى المعنى قوله لم يحل عليه ارجاع الجمع المؤنث السالم بناء على أنه علم أو كالعلم على ما عربر
بالاعراب المخصوص وان لم يكن بجوا يكون في الكلام شبه استخدام وقد يقال انه مثال لغيره لا لتوحيده
ومثله ما سمي به منه مبتر من الضمير الجمع غاية الامر انه لم يثل لظهوره **(قوله بالتثنية فيهما)** وهو
للمقابلة فلا يراد ان حقيقة ما منصرف **(قوله اعادة العلية والتأنيث)** أي مع اعرابه بما كان يغير
به قبل التسمية في ذلك اعادة اجمع في الاعراب ولا ينصرف في حذف التثنية وان لم يكن للمصرف
لكونه منسباً الى الصورة قال الاشعري في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حال الجر تامة عن الفخمة
لا به عند ولا غير منصرف والعلية والتأنيث انتهى وقضية ذلك انه لو سمي بهذا كركان مصر وفأوجهه أن
التأنيث اللفظي هنا غير معتبر لانهم صرحوا بان مثل هذه التأنيث ليست للتأنيث وان ناء التأنيث التي تمنع
المصرف هي التي تقلب في الوقت حاداً اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل
له هينات على رجل أو امرأة عمل نظر الاعلى قول غير الجهور انها كهاء التأنيث **(قوله تنوزنهم من اذرع)**
وأهلها صدر يستلزم في القيس الكندي في صلبه بتهمة * يترتب في دارها نظر على * ومعنى
تنوزنهم انظر في دارها بقلبي وأدنى أقرب الى الارض وهو مستد آخره نظر أي منظوراً وهو نظر قال شيخنا
عبد الله القسري المراد المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر على أي الرأى اذا أراد أن ينظر الى دارها
فلان لا ينظر في حصيل على كشف عين هو باذرع فلاخبار بالمصوون أدنى على حذف مضاف تقديره
خون نظر على **(قوله بالفتحة فيمنع من تنزل مفردة)** أي بان لا يكون في المفرد أصلاً ويكون الكسرة لا بقاء بان
بالفتحة والعين واللام كفاطمة وبشوا تحت كلفه عليه السالم في شرح لامية الجهد داعي الصفدى
وانما وجبت له علامتان ليكونا كز ياد جمع المذكور ونصت التي يادة بالالف والنون لانه عرض فيه الجمعية
والتأنيث غير حقيق وكل واحد من الحرفين بل على كل من المعنيين كرجل وسلي والجملة ومثاله لكن
قال الرازي في شرح الالفية دلالة الالف والتأنيث على الجمع وتوحيدها لجمعهم الجمعية من اذنية
الجمع **(قوله وان كان جري على الغالب)** وقد يقال انه صار في الاصطلاح اسم للجمع بالفتحة

على الالف كالقصور ومنهم
من يلزم الالف دائماً
أو بغير بحركت ظاهرة
على النون اعرابه يجرى
المفرد (و) الا (ولات)
بمعنى ذوات وهو اسم جمع
لا واحدة من لفظه بل من
معناها وذوات وتظهره
أولى كونه اسم جمع الا
أن اللفظ يتنص بالعاقل ولم
يذكرها لم يحل على جمع
المؤنث السالم غير موثله
ما سمي به منه كالزعران
وعرفان بالتثنية فيهما
وبعضهم يحدده مراعاة
العلية والتأنيث وبعضهم
يعرب هذا النوع اعراب
الانصرف مراعاة للتسمية
وقد روي بالوجه الثلاثة
قول امرئ القيس

تنوزنهم من اذرع وأهلها
(وما جمع الفتحة)
مزيدين) صلي مفردة
وعبدل من تعبر غالهم
يجمع المؤنث السالم وان
كان جري على الغالب يقال
الجميع الى ما قاله تبعا
لدى حبان ليشمل ما كان
مفردة مذكراً

مزيدتين ومع ذلك فتعتبر المصنف أولى لانه لا يهتم فيه **(قوله كما مات)** لوقال طلحات كان أولى ويجمع
 حاتم على حاتمات غير مطر فعل ماضى **(قوله كذا كرم)** أى ذوقه خلق الله السموات وهذا بناء على
 أن ذكر بصيغة الماضي المبني المعالوم فإن كان بصيغة المبني للجمهور فالمراد كذا كرم قول الشاعر حاتم
 وحلمات **(قوله كسعدان)** يفتح الجيم جمع مصدرة يسكونها ويكسبها ويحلبها وصحراء وصحراوات
 أى ترى أن الالف قلت يا مولى المزمز قلت يا واد وكفره وتفرغنا بضم الزاوم فتحها وسدرة وسدرة بكسر
 الدال وقضها **(قوله فهو المفرد الخ)** أنت شير بان المفرد بوصف الضم له وهو العرب هذا الاعراب
 بل العرب هذا الاعراب مجموع المضموم والمضنوم الياء لا والى الجواب بان المراد بالجمع الذى يجمع جماعى
 الذى آله جميعته الحاقهما **(قوله ضم غيره)** وهو الالف والياء **(قوله لا المفرد قبل ضم غيره)** اذلا يصدق
 عليه والخالف ما ذكر أنه جمع مما يختلف مع اعتبار الضم اليه وما **(قوله أمليتان)** وهى الباقى الاول والوارى فى الثاني
 السجى بالجمع جماعى ما يعلق عليه ذلك تأمل **(قوله أمليتان)** وهى الباقى الاول والوارى فى الثاني
 لا تغلب الفخضا وتفرغنا من أصل فان أصلها قضية تفرغ وتفرغ الغافدا الذين كسحروا وسحروا ففهموها
 بعد قلب الهمزة الفتح كما واقتضاج ما قبلها فترغيناها بين المفرد كفتاة وانما قدروا كذلك لانهم لم يروا
 جماعى هذا الوزن فى الصنيع والمعلل اذا شكل أمره يعمل على الصنيع وهذا اعتدوا به من مالك وأما هو
 فقال ان ناعل المعلل للجمع على فعلة **(قوله قال جدى الخ)** أى تيمنا بغيره من شرح الالفية وغيرها
 وهو مبنى على أن الباء صلة جمع وذلك لانه يؤخذ من بال الالف المتلقة بجمع باده الالف والياء فلاحجة
 للتقدير بزيادة جماعى ما يتبعها التسهيل مبنى على أن الباء صلة جمع باده الالف المتلقة بجمع باده الالف والياء فلاحجة
 فاعل جمع أى ما جمع ملتصق بزيادة لا يمتنع فكل الافر من مجموع وينقد من هذا ان تحقق
 السجى لا تنوق على تلك الزيادة لان خروج الحرف وقعة بدونها مبنى على أمر غير متعين لاحتمال غيره على
 انه قد يقع ان الحرف جازم بدل على جبينها بالالف والياء والفاء واحدة هجلا لتأني ذلك **(قوله لان ذلك)**
 أى قضاها وأبيات **(قوله قيا ما مطرا)** أى جماعيا أو ذاقا وسقوله مطردا وصف مفيد للتأكيد
(قوله خمسة اقواح) أى وما سواها مقصور على السباع وذلك كل زمان ومجىلات وجماعات وسراقات
 وهو ما قاله ابن مالك وقضية كلامه جامع انه مطرد فيما يكسر من نحو سرادى وحام وهو ما نقله الرضى
 عن الفراء على كل جملته أصل الحرف ولا سكره تكسره **(قوله ذوالنار مطلقا)** أى ما لا تأنيب المبدلة
 فى الوقت ما كثره والسكن ما قبلها كيف واختره كذا كيتو يتلو موسى جماعى لمولد كراوشم وقوله
 مطلقا العلم واسم الجنس والدلول عليه بالتماعى تأنيباً ومبالغة كسبابات **(قوله وعلم المونث كذلك)** أى
 مطلقا سواء كانت العلامة ظاهرة كعزف على وخشاعة ومقدرة كزنبوب وهندوسواء كان لعاقل وأخبره
 وقولاً بنى الربيع شرطه ان يكون لعاقل لا يعرف لغره **(قوله الا لا السجى منها)** أما الاول فاعتنى منه
 المرادى شغف وشاؤا متواصرا أو مورا وقوله فى النداء فلا يجمع هذا الجمع استغناء بتكسرها وانما
 الجماعى فنقل ما صرح بجمع شغف فى شغفات لا شغف وحاشا لغيره فى الواحد كفى فحصل فى التكسير وفى
 الصبح ان الناقص من شغف الواحد لا يقال شغفان وسقى فى الحرك جمع أمة أمثلة منها أموات وأما الثانى
 فباعتنى منه ما تقدم اذا كانت أهلا باب قطام فى لغة أهل الحجاز **(قوله وصفة مذ كرا يعقل)** كعبال
 راسيات أى بالم معدودات فلا حاجة لقول أى البقاء انه آخرى معدودات على لفظ أى ما قد قبل الجمع بالجمع
 مجزأ او الاصل معدودات كقوله سبحانه الأيما معدودات وأجاءه بالجمع على معنى ساعات الأيام لان الأيام تشتمل على
 الساعات لانه ينال على ان معدودات واحد معدودات واليوم الذى هو واحد الأيام لا يوصف بمعدودات وأنت
 قد علمت ان واحد معدودات معدود وأن صفة لا يعقل يجمع بالالف والياء بخلاف صفة المونث ككائن
 والعامل كعالم ثم ان كانت صفة المونث خاصة بالاصول جفت هذا الجمع على نص الرضى **(قوله ومضغره)**
 أى مضغ المذكر الذى لا يعقل نحو فليست وبنو عجمان وقد نيران وخرج بذلك مضغ المونث كبحار زنب

كعبال وتوا مسلم فيه بناء
 الواحد كذا كرم واعتبر فيه
 ذلك كسعدان لكن ورد
 عليه ان الذى جمع بالفاء
 وتامزيدتين هو المفرد
 وهو لا ينصب بالكسرة
 ويحذف عاقلة ابن الصانع
 ان الذى جمع جماعى
 الذى وقع عليه ما يجمع
 جماعى هو المجموع جماعى هو
 المفرد بوصف ضم غيره
 اليه لا المفرد قبل ضم غيره
 اليه واشترط تكسره أن
 تكون الالف والياء
 مزيدتين استرا من نحو
 قضية وأميلتا ذال لافى
 الاول والثله فى الثاني
 أصليتان قال جدى رجه
 الله تعالى فى شرح على
 الاخر وسية ولا حاجة لى
 هذه الزيادة لان ذلك غير
 داخل تحت قولنا ما جمع
 بالفاء وانما الذى لا بد من
 ذلك أن تكون الالف
 والياء مسندتين لاجل
 الجمع ولهذا اقتصر ابن
 مالك على قوله
 * وما يتاوا فنجها
 والذى يجمع بالفاء
 قياسا على خمسة اقواح
 ذوالنار مطلقا علم المونث
 كذلك الاما استثنى منها
 وصفة مذ كرا يعقل
 ومضغره

واسم جنس مؤنث بالالف الا ما استثنى منه وتختلف التامات كان قبلها ألفا وهمة (٩١) فكانت تتوحد مع حروف الجمع فكان

قبة ألفا وقصر ومده
بالاجماع فنصب بالكسرة
وجو باحلا فنصب على
الجر فاستأى له وهو
جمع المذكور السالم وقضية
الحلاق انه نصب بها وان
كان تحذف واللام كنية
ولغو وهو مذهب البصريين
وفيه بعض الخفا الى ان
تتحذف اللام اذا لم ترد اليه
لام في حال الجمع ويكون فيه
بالفصحى في التسويل ان
ذلك لغو جرى طبع في
الوضع وسكت من رفعه
وجوه ليه اهل الاصل
وحينئذ يعلم استواسره
ونصب الاعراب بالكسرة
والتخفيف الفرع عن الاصل
في الاعراب بالحروف لعله
مفقود في الفرع على انه
ليس في آخره حرف ينضم
للاعراب (كل الى الله
السموات) فاللهجات
منحرف بالكسرة على
المفعول عند الجمهور على
المفعول المطلق عند
الجران والضمير وان
المفعول معه في الغني بان
المفعول بهما كان موجودا
قبل الفعل الذي عمل فيه ثم
أوقع الفاعل به فعلا
والفعل المطلق ما كان الفعل
العمل فيه مفعول ايجاده
وان كان ذا لان الله سبحانه
وقد اى موجب للافعال
والزوات جيعا وماله في هذا
الحلاف خلق الله العالم
(واسم جنس مؤنث بالالف

وخنصر تصغيرا وب وخصر وهما مؤنثان (قوله واسم جنس مؤنث بالالف) أي المصورة أو المصورة
اسما أو مصفة تخرج باسم جنس العلم كوسى وركب أو مؤنث اسم جنس المذكر كجمع جمع تكسیر
فالجمهور على عدم طراده كسمات وسرادق خلافا للفرافق طراده وقوله بالالف آخر المؤنث بالهاء
فقد تقدم انه يجوز مطلقا والمؤنث بغير علامة طاله لا يجوز مطلقا كعين ومن فلا يجمع بالالف والهاء وتضمن
ذلك أم حيت جمعتهما (قوله الا ما استثنى منه) وذلك في فعلان كسرى مؤنث سكران وفعله افضل
نحو جرح مؤنثا جرحا يجمع مذكرهما والواو والنون ثم ان جعل سكرى جرحا على جنسها هذا الجمع ولو
كانت العلية حكما لخص بعلها فانه في الاصل صفة مقابلة لا بعل الا انها غالب استعمالها دون موصوف
فأضحت الاسماء فجمع جمعها فقل بطارات (قوله وتختلف بالهاء) أي جوبوا بالاستثناء بقاء الجمع
ولما يجمع بين هاتين ثابت (قوله فان كان قبلها ألف) أي قبل التاء المحذوفة ولا يخصص الحكم بذلك
بل حكم المصور والمحدود قد سدها أو الحكم التثنية فان كان قبلها ألفا وهمة قلبت الالف الى ياء نحو
قناقر وأواقي وقنطرة وأقرب الهمة في نحو مقامة أو قلت وأوافقون ثبوت وثوات ومما أتت
وسقوات وتقول في جبل حليان وفي مسمى به اثني مئيات بالهاء وفي صا واذا مسمى بها اثني
عصوات واذا ثلث بالواو والهزة التي تلي الفاء اربعة تصح ان كانت أصلية نحو قرأه فقرأ أو ثبوته
فيها بالقلب والتصحيح ان كانت بدلا من أصل نحو بنه وثبات ونارات وانما قبل الحكم بما ذكر
لأنه يفهم انه يخالف التثنية لأنه لم يفسد في التثنية (قوله وتجمع حروف الجمع) أي اسماء حروف
الجمع المجمع أي التي وقع عليها الاعراب الخمسة كالتخيل والفرج وهو النقط والاطلاق عليها قلب لان
النقط في بعضها أو المعنى حروف الاتهام أي ازالة العجمة وذلك بالنقط وانما يتم هذا اذا جعل الهمة
مقبس أو مسجوعا على هذه الكلمة وعلى في الجمع جمعها بالهاء أو علم وفيه تنظر فقد صرح الرضي وغيره بانها
تكررات دليل وصفها بالتركات نحو هذه بالحسنة فتدخل الالف واللام عليها كالواو التاء (قوله
فما كان فيه ألف) أي فما كان آخره الف تخرج نحو دال ذال صاذا (قوله سطر قصره ومده)
فيقال على القصر بياض بقلب الالف المقصورة وية وعلى المدايات بالاقرار الهمة (قوله فنصب الخ)
صرح في اعرابه وزعم الانحصر انه مضي في سائر النصب وهو فاسد فلا موجب لثباته (قوله ذهب بعض
الغلاة) هو شام من الكوفيين وأجاز غيره منهم نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا (قوله اذا لم ترد اليه
لامه الخ) فان دخل في الجمع كسنوات أو سنوات فنصب بالكسرة نحو اعتكفت سنوات أو سنوات ومع ما رأيت
بناتك بفتح التاء كحكاها بن سسده (قوله وانما تختلف الفرع الخ) جواب عما يقال قلت مزية
كون جمع المؤنث السالم مع بالجر كلفه لا كخزبة تصبه بالفتحة أيضا (قوله ليس في آخره) لوقال
ليس آخره كان آخره وأظهر ولعل وجه ما قلناه ان المراد في موضع آخر حروف ينضم للاعراب أو
آخرها مع الحرف واللام كواو والهم يصح ان يكون نظرا لخاص (قوله اما كنو موجودا قبل فعل
الفاعل الخ) أي ما يقع على الخلق أي لا يجماع عليه مسبقا إذ فيه تحصيل الحاصل وفيه نظر اذا فاعله عليه
انما يقتضى وجود الموضع عليه حال الا يقع ذلك تحصيل الحاصل يحصل مقارن التخصيص ولا إضافة فيه
انما التخصيص نفسه به يحصل سابق عليه وذلك لغير لازم وقال الامهاني في شرح الحاشية المفعول به
بالنسبة الى فعل غير الإيجاد يقتضى أن يكون موجودا ثم أورد الفاعل فيه ماضيا آخر فان ثبت تصغير
الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولا وما المفعول به بالنسبة الى الإيجاد فلا يقتضى أن يكون موجودا ثم
أورد الفاعل فيه الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجودا ولا كان تحصيل الحاصل (قوله ويضمه مسموع)
كسواء لان مقدره ليس واحد من الأنواع الخمسة المتقدمة فانه وان كان اسم جنس لكنه ليس مؤنثا بالالف
المطلوبة وإذا صرف في قوله تعالى وأوحى في كل معناه أمره لان ألفه زائدة وهمة زيدل من أو أصله
لانها لام السكينة قلبت همة نظرها بعد لاء زائدة كجلى كسلو ليست الهمة بلام ألف التانيث

في ذكر التانيث ان هذا الجمع يضم مقبض كين في جمع ينبت ويضمه مسموع كسموع جمع سيم

التنوين لالتس بالفتح

على الكسر كقولهم

فبصر الفضة تبياه عن

الكسرة جملا ليعر على

النصب دون غيره لان الفضة

الى الكسرة اقرب منها

الى الضمة فحملت على

الاقرب (نحو مردن

يافضل منه) ويجاهد

وعمره وهذا الحكم سطر

فيه (الاعمال) اورد لها

سواء كانت ال موصولة

أم معرفة أم زائدة (نحو

مردن يافضل) واليزيد

ونحو قوله تبيت ببليل أم

أردا فتأدا وألقا (أو مع

الاضافة ولو تقدموا (نحو

مردن يافضل) وقوله

* أبدا زمان أول * في

رواية الكسر لالتنوين

على نية المضاف اليه فانه

حينئذ يجر بالكسرة لفظا

أو تقدموا على الأصل لان

الكسرة انما حذف تنبعا

لحذف التنوين والمضاد

وما فيه ال لا يقبلان

التنوين فلا يقال انه

مخوف منهما فيستبعد

حذفه من الجرح وظاهر

كلامه انه في ذلك يأتي على

منع صرفه لكنه يجر

بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة

أقوال الصنف مطلقا به

على ان الصنف هو الجرح

والمنع مطلقا لفقد التنوين

والتفصيل انما في السبعة

احد في العنتين بالاضافة

أو بالصرف بالاسم فانه

قوله منه الخلية بالاضافة

بطريق الاضافة أو المنوع انما هو التنوين والكسر بطريق التبع (قوله لالتس بالفتح على الكسر)
لان الكسرة لا تكون اعرابا بالاعمال التنوين أو الالف واللام أو الالف واللام أو الالف واللام
المشاكل وانما حذفوا جرتى بالكسرة في هذا الغلام بالكسر من غيره فقلد حتى اوعثمان انه الفاعل في
غير النداء وعليه أشد * شرقت دعوى من فهي معجوز * أرا دموعي وقيل لان التنوين خاص بالاسم
والجرح خاص ايضا فتبع الخصاص الخاص (قوله يغير الفضة) لانقص بماعني مؤنثين الجمع بالغ
وتاء وما الحق به بناء على انه معرب اعرابا أصله لان التمس انه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشري
أو لا توصف بالانصراف وعدمه فلما ولكن ما سبق يخص ما هنا فانه يفسد له على الفضة الفصحى يعرب
باعتزاج جمع المؤنث السالم (قوله الاعمال) استثنان من محذوف والتقدير يغير الفضة في سائر أحواله الا
سالة كونه مع ال أو مع الاضافة (قوله اورد لها) كالم في لغة جبر (قوله موصولة) كقوله
وهي والشايفين الحوام * يحض الحوام بالكسر فليشول ال الموصولة عليه وهي جمع حاشة (قوله
بالفضل) مثال لما فيه ال المعرفة فان ال الماخلة على أفضل التفضيل معرفة وكذا الماخلة على الصفة
أشبهه كالاعمال والاسم واليقظان على الاعمال على المعنى وغيره (قوله واليزيد) مثال الزائدة وهو كلمة
من يشوهو رأيت الوليد بن يزيد يركا * شديا بأعيا خلاقه كاهله
يخفف من زيد دخول ال الزائدة عليه مناعلي انه في أصله ويجعل انه فترفيه الشبوع فصار نكرة
ثم ادخل عليه التعريف كقوله الصنف في شرحه وعطه فلا شد (قوله تبيت ببليل الخ) مثال للمع
بدل أي يبيت ببليل ال امدوا ولو لو شبه الجنون (قوله نحو يافضل) التمثيل به أول من يهتد لئلا
الاعمال لا تضاعف حتى تشكر واذا صار نحو عثمان نكرته التسمية احدي العنتين وفعل في بابها منصرف
وليس الكلام فيه بل يذكر المصنف حوا الوصف والضروقة والتناسب لقلته وانما يعرض في المختصرات
لامر والمشهورات (قوله وظاهر كلامه) فان الحكم الثابت المستثنى نقض ما قبله وما قبله هو الجرح
بالفحة فيصكون الثابت لبعدها لعدم الجرح بالفتح والظاهر يقام كالعلم على كل من كونه غير
منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم لا تحذف لهذا الخلاف وبهذا البناء الذي ذكره الشارح
يضاعف الخلاف بالكسرة (قوله العرف مطلقا) وذلك لان عدم انصرافها كما كان لشبهه الفعل فلما
ضعفت هذه المشبهة بدخل ما ذكر قوه متجهة الاممية فرجع الى أصله الذي هو العرف فدخله
الكسر دون التنوين لانه لا يجامع ال ولا الاضافة (قوله لفقد التنوين) لم يقل كتابه تناعل ان
الصرف والتنوين لانه لا يقول بالمتع مطلقا فيبقى على القول بان الصرف هو التنوين ونحوه أو مع الجرح
وذلك لان المنوع بالاضافة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو تنبعا للتنوين وحذفه من تنبعا
لفعل التي هي سبب منع الصرف فدخلوا هذين خواص الاسم لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تأييده
الذي هو الكسر فعاد الكسر الى الية وسقط التنوين بل منع الصرف لا يقال حرف الجرح انما هو خاص
الاسماء لا يقال هو ليس من اختصاص المتبعية الاسم الصادرة معه كلمة واحدة بخلاف ما ذكره الزمخشري
ان العاقل يقتضي ال الية يعمل فيها هو معقول ليو ان المطلق يحسب من المضاد اليه التعريف
وغيره ويسمى المضاد اليه صلاحة تجمل (قوله والتفصيل ان في الخ) قال الأستاذ المعقوي في وجه
الخلاف اشكال لان الظاهر ان منهم من قال انه غير منصرف سواء بقي العنتين أو لا واذا لم يبق
العنتين فيلزم وجه القول في منع الصرف الا في منع الصرف من العنتين ولو اكتفى بالعنتين فيقول الاسم
والإضافة فيلزمهم الاكتفاء بالعلل الاممية كالعينة والجميع في التأنيث وان زالت انتهى وقوله وان زالت
كأن يقال متلافي ابراهيم اذا نكرهه غير منصرف لان العنتين فيه قبل التذكير وقد يلزم ذلك القائل هذا
للقدر والنسبة التسمية في ذلك لا لاجرا حكم لا ينصرف عليه فتأمله وقال ابن جني انما هو لا خلاف

أو يدخل ال عليه ولا
 فلا كالوصف وهو المختار
 وسكت عن رفعه ونصبه
 لأنه على الأصل وحيد
 يعلم أن السامع هو نصبه
 في الأرباب الفصحى يظهر
 الفرق بينهما كقَالَ ابن
 مالك العامل أو التابع
 (و) ال (الامثلة الخمسة)
 سميت بذلك لأنها ليست
 أفعالا بأصنافها كما أن
 الأسماء الستة أسماء
 بأصنافها وانما هي أمثلة
 يمكن مجاز كل فعل كان
 بمنزلة ما كان بفعلان كناية
 عن يذهبان أو يستقران
 ونحوهما وكذلك الباقي
 وسميت خمسة على إدراج
 المخاطبتين تحت المخاطبتين
 والاحسن أن تعدلته
 المصنف في شرح الحصة
 (وهي) كل فعل مضارع
 اتصل به ألفا اثنين أو واو
 جمع أو ياء مخاطبة نحو
 (تفعلان) بالياء التثنية
 (تفعلانين) بالياء التثنية
 كذلك الغائبين (و) نحو
 (تفعلان) بالياء الفويدة
 للمخاطبتين (وتفعلان)
 بالياء كذلك للمخاطبتين
 (وتفعلان) بالياء كذلك
 للمخاطبة ولأقرن بين أن
 تكون الالف والواو
 ضمير نحو أن يذيان تفعلان
 والذين يذون يذفعلان
 أو علامتين في لغة طي نحو
 تفعلان إل يذيان تفعلان
 إل يذون أما ياء المخاطبة
 فلا تكون الا ضميرا وإذا
 سميت هذه الأمثلة كانت
 تحانية

وتخرج القولين المطلقين على هذين الحالين (قوله يدخل ال) أي المعرفة إذا لزم التأخر لولها العلمية
 (قوله واللامثلة الخمسة) أي ما يصدق عليه الامثلة الخمسة لنفسها (قوله سميت بذلك) أي بالامثلة الخمسة
 كجملها الظاهر المتبادر من رجوع الضمير إلى الموصوف منع صفته وان كان التعليل وهو قوله لأنها ليست الخ
 ناظر الموصوف فقط لأنه انما يتعلق به لأن ذلك لا يقتضي رجوع الضمير إلى الموصوف فقط الخالف
 للظاهر إذا اعتبر الصفة لا ينفي التعليل (قوله لأنها ليست الخ) الظاهر لهذا يقتضي منع أن يقال لها
 الافعال الخمسة مع أنه يقال لها ذلك وعبره ككثير (قوله وانما يمكن بها) أي يعبر بها لما أراد الكناية
 الغوية لا الاصطلاحية لأنها لا تظهر هنا كما لا يخفى (قوله وهو سميت خمسة) الظاهر أن يقول وعدت خمسة
 لأنه المطابق للراد والموافق لقوله بعدوا الاحسن أن تعدلته (قوله والاحسن أن تعدلته) قال الشهاب
 القاسمي وأقول على قياسه تكون سبعة لاستقرار الغائبتين كسبعة (قوله أنه المصنف الخ) أي ما ذكر
 من قوله هو سميت بذلك الخ هنا (قوله وهي كل فعل مضارع الخ) اعترض افعال كل في التعريف بوجهين
 الاول أن التعريف بالمخاطبة وكل الافراد والتعريف بالأفراد غير جائز والثاني أنه يفهم أن كل واحد منها
 هو الامثلة الخمسة فضل يصدق الحد على المحدود وأجيب بأن التعريف بما بعد كل وانما هي مهم البيان
 الاطراد وبأن المحدود في الحقيقة أحد الامثلة الخمسة (قوله الفاتنين) أي مضمين اثنين مخاطبتين كانا
 نحو أنما تفعلان أو مخاطبتين نحو أنما ياهندان وتفعلان أو غائبتين نحو أنما يذيان يفعلان
 والهندان تفعلان وتضميرهما بالغا اثنين أحسن من التعبير بالغا اثنين لشعور المحذور وعمره يقومون
 (قوله أو واو جماعة) أي جماعة الذكور صامرة نحو أنتم تقومون أو غائبة نحو أن يذون يقومون
 والتعريف بالجماعة أحسن من التعبير بجميع الشعور نحو يذون يقومون (قوله الغائبين) أي
 المذكورين نحو أن يذيان يفعلان (قوله الغائبين) أي المذكورين نحو أن يذيان يقومون والراد الغائب
 غير المخاطب (قوله للمخاطبتين) أي المذكورين نحو أنما يذيان يقومون وكذلك المؤنثان نحو أنما
 ياهندان تقومون المخاطبتان وكذلك الغائبتان المؤنثتان نحو الهندان تقومون غائبا وغائبة لأن
 التمهيد للمؤنثين في الخطاب لأن الفاعل غائب في الاول للمطابقة لفاعل مخاطب بقي لو كانت
 الغائبتان بلغضا ضميرا ليقع فاعلهما تفعلان بالقوة فجاء الضمير على الظهور ورعا المعنى ونظر إلى
 أن الضمير تردا انشياء إلى أصولها أو بفعلان بالتعريف عا للفظ فهذا اللفظ يكون المذكورين يذهب إلى
 الاولين أي الغائبة وهو المرجح وبعبارة السماع وإلى الثاني ابن البادش كانه تقدم في بحث الفعل
 المضارع فظهر أن المعاني سبعة والافعال خمسة (قوله ولأقرن بين أن تكون الالف الخ) ولهذا كان
 ضمير فيلسف بالغا اثنين الخ أو ولي من ضمير ضمير ضمير (قوله أو علامة) أي حواذ الالف التثنية
 والجمع وذلك في فعل الاثنين الغائبين والثنتين الغائبتين والجمع المذكور الغائب وقدم الشارح الغائبين
 وجمع الغائبين وبقى طبع المؤنثتان الغائبتان نحو تقومان الهندان وكان ينبغي ذكر ذلك في لغته
 وضرة ما ذكره ليكون توحيلا إلى عن المكودي (قوله فلا يكون الا ضميرا على الاسم) وقيل انما
 حرف مخاطبة عند ما في الالف (قوله واذا بسطت) من حيث كون الالف موصولا وعلما ضميرا (قوله
 كانت تحانية) لأن الواو تكون علامة في جميع المذكور والالف تكون علامة في سائر الغائب المذكورين
 معنى الغائبين فهذه الثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية في ما إذا كانت واو من قام فهي عشرة كلمة ولا
 يخفى أنهما قد توردان نظر إلى أنه قد يظلم ذكر على مؤنث وان كان المؤنث أكثر ومخاطبة على غائب نحو
 أنما يذيان تفعلان بالياء الفويدة وتقولون لكن المخاطبة مؤنثا نحو أنما ياهندان إل يذيان تفعلان
 تفعلان بالقوة تغلبا للمخاطبتين على الغائبين وان كان المذكورين وأجل الكلام فيما إذا اعتدلت كبرا
 وانما هو مستند في المثال المذكور يفعلان الخمسة تغلبا المذكورين وفذلك إلى انقسام المؤنث
 إلى جنسيتين التانيث ومجازا وبما تأتي به باعتبار اللفظ وما تأتي به بالتأويل نحو الصكتابان تحسان

على تأويلها بالعصفتين وقد يقال ان العدد باعتبار النظرا الى مجرد اللفاظ لا الى معانيها فليست تأويل **(قوله)** **يبشرون النون** أي بالنون الثابتة وانما أمر مفسد الأعراب لانهم أرادوا أن يعرفوها بالحروف كما أمر بواظفر هامن الأسماء لانها مثل ضارون وضارون وضار بين مطلق الحركات والسكنات ولا يمكن جعل الواو والالف والياء علامة مقبلا دانه الى اجتماع ثلثين فخلوا النون علامة لانها شديدة الشبه بغير حرف العلة ولذا نغمض في الواو والياء ويقتضى كنه في نحو جعل كل بيتا وفدوكس وباء مبيد على ألف عذافر وأبليت منها الان في نحو أراد مبتدأ وحذفت في نحو قولها الله سبحانه لا اله الا هو فحذفوا الجازم ثم حلوا الضم عليه كما جعلوا على الجرف في نظيره من الأسماء لان الجزم تغير الجرف الاختصاص وانما يميز وقوع علامة الرغ بعد الفاعل لان الضمير المرفوع المصل كالجزء خصوصا اذا كان على حرف من حروف المد واللين فالكلمة معها متصو ومسكون وعادوا عرابها بما ذكره هو الشهر وقيل انها معرفة بالالف والواو والياء كما في النفي كذلك على فحس وفي الفاعل مستر لم يعرف وقيل الأعراب مقتدر على هذه الحروف **(قوله)** **المكسورة بعد الالف** أي على الاصل في القطع من النقاء الساكنين وتدل تشبها بالثني **(قوله)** **غالبيا** وقد نفي بعد الالف ثني أعذاتي أن أشعر وقد ضم معها كذا كرا من فلاح في تفسيره واستدل بقرئ ضادا طعما في قرأه يضم النون **(قوله)** **المفتوحة بعد أختها** أي الواو والياء للفتحة وقد تشبها بالجمع **(قوله)** **لانها شبيهة بالواو** وهذا انما يظهر في ما كان متصلا بالواو ويحتاج قياس ما كان متصلا بالالف والياء على وجهه وما ذكرناه فبالجاء في وجهه الشبه بين النون وحرف من العلة العامة كصوح الى التماس فهو أظهر وان قصر الرضى وانباعه على القصصين **(قوله)** **فان لم تقبلوا** فاعلموا انهم لم يوافقوا في ضم من وان وعدهم اعرابا لحرف انما هو حيث لم يضم لغيره فليس أحد الحرفين غير عامل في تيسيل ولا كالا على عامل في تفعلا على جهة التنازع اذا تنازع في الحرف الا على قول ابن العربي **(قوله)** **استشبهوا** أصله شعور من حذفت حكة الادم التي هي الواو ثم حذفت لانهاء السالكين وقلت الصبة التي كانت قبل الواو كسر فانسيتها الياء وثلاثا لتقبل الواو باعتصار رتبه ثنتين بعد ان تقبلت **(قوله)** **والأعراب** يتأخرون في جواب سؤال المفسر نشان من ان الالف انما هي ثبوت النون فبالها حذفت فبالها بان المحذوف انما هو في الواقية والموجود في الرفع والمعرى انما هو الاجتماع في الواقية مع نون الرفع جازا لخلفه في الابتداء والاعظام والفتوح في الرفع بالحذف في تأمر وفي أعبد أي الجاهلون بقرأ ابن عباس تأمر بوني والفتوح في الباقون والاعظام وأردت نحو تحاجون ما لم يجمع فيه نون الأعراب مع نون الواقية وأسرقت نون الأعراب مع نون الضمير وفي التوكيد كما في اليعجوز حذفتهم أحد همدوا وانما هي مقامة لان نون الأعراب تكون الواقية في كل واحد همدوا لا مغلطة بخلاف نون الضمير و نون التوكيد **(قوله)** **لان الرفع** لان الرفع في بعض الأعراب كما في فنيخ الغنقة عليه ولان نون الواقية هي التي جعلها النقل والتكرار فكانت أولى بالحذف **(قوله)** **فصنع ان المحذوف نون الرفع** لأمور منها ان نون الرفع قد تحذف باليسير بعد ذلك في نون الواقية وقد مر أعده حذفت أولى وعلى هذا اذا دخل الجازم عليه فاعز به مقدر **(قوله)** **وقد تقدم الخ** أي في نحو تسعين يضم العين والحذف لتوالي الأمتل واسم وتوالي المثلين كما هنا في **(قوله)** **شاذ** فلا يقاس عليه في الاشتراك **(قوله)** **هنا** كقوله تعالى في قرأه سبعون تطاهرا أي أن تمام سبعون تطاهرا ان حذفت البتة وأقدم التاء في الطاء وفي العصباء لاندخلوا الجنة حتى تومنونوا لا تومنون حتى تحابوا وحذفت من اندخلوا لا تومنونوا **(قوله)** **كقوله** **أبى أسرى الخ** أي أبى مضارع أبى النافعة واسمها مستقر جوابو جملة أسرى في فعل نصب خبر والشاهد في شئ وذلك ان كان المقصود دمج الاخلاص وان كان المقصود انكارها والانتخب همزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله يتبع منصوب بآية مضرة بعدوا والمعنى في جواب الاستفهام والتقدير **أبى أسرى** ويتبع ذلك ان كسر الضمة في الجزم من الجاهل وان انتخب منها الشاهد ان في ذلك فقط

ووجهك بالعنبر المسك الذكي (و) الالف الفعل المضارع

للمثل الآخر وهو ما أخره
 ألفا أو واو أو يه ومجبت
 أوف مطلقان من شأنها
 أن تنقلب بعضه إلى بعض
 وحقيقة لهذه تغيير الشيء
 عن جله وتقييده الفعل
 بالمشروع كغيره لبيان
 الواقع إلا الاعتراض إذا لم يرب
 من الاعتقال سواء (فيترمز
 بحذف آخره) وهو حرف
 العلة نيابة عن السكون لأن
 أحرف العلة لا تحذفها
 يسكنونها صارت كالحركان
 فيسلبا طلبا للعامل تسلبه
 على الحركان (نحو كزيد
 لم يفسر ولم يحش ولم يرم)
 بحذف واخره والحركان
 أدلة عليهن وأما تحوّلوه
 أي بابتداءه والابتداء تقي *
 بما لاقت لبون بن زياد
 ففرضوه عند الجهور
 ولغة عندان المثلوا الحرزم
 مقدور على حرف العلة لانه
 آخر الكلمة وهو يحل
 الاعراب بظاهر أو مقدورا
 وقوله تعالى فمن شق
 ويصير على إفراة قليل
 مؤول وقد يحذف حرف
 العلة لتغير جزمه نحو ويح
 افتد الباطل سندع الزبانية
 * (تنبيه) * محل حذف
 حرف العلة بالجزم إذا كان
 أصليا وأما العارض فلا
 يحذف منه الا كثيرا فإنه
 ابن عصفور فيما إذا كان
 الابدخل دخول الجازم
 وحري طلب في الوضع
 وما ذهب إليه من أن
 حيلاستم الحزم فيها

٦٩
 اذ هو مرفوع قطعا قال الماسيني قال حقتا الغنسي لا يجوز أن يكون دلا من الفعل المنصوب فلا شاهد
 فيه قطعا فتأمل بلطف (قوله المثل الآخر) بإضافة الممثل إلى الآخر إضافة لفظية أي الذي اعتل
 آخره فهو من إضافة الأوصاف إلى فعلة والدليل على أن إضافته لفظية وقوم صفة المنكرة نحو هذا فعل
 ممثل الآخر قوله الممثل الآخر بلدا أو نعت مقطوع ولا يصح كونه صفة بيان أو تضاعف مقطوع
 لأنه تابع لعرفه (قوله وهو ما أخره) أي فعل آخره في اللفظ ما ذكر أن كان الضمير بوجه الفعل الممثل
 لا بقيد كونه مضارعا ولا يصح رجوعه الممثل الآخر لا بقيد كونه فعلا مضارعا فدخل فيه الاسم والفعل
 باتساعه ومثل المضارع فقط لانه المقصود (قوله الما بانيك الخ) البيت لقسمين من وهو الانباء جمع نيا
 وهو الخبر ونسب بفتح التاء الفوقية تنتشر في الأطراف وقاع باني ما لاقت والباء أربعة فهو جله والانباء
 تنمي معترضة بين الفعل وقاعه أو ضمير يعود على ما ينفع على أن باني ونسب تنازعا فاعمل الثاني واضمر
 الفاعل في الأول فلا اعتراض ولا زيادة للمعنى على الأول أو هذا الانباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره
 واليون جملته لابل ذات البين الشاهد في باني حيث أثبت الباء مقترنا بضمها ونحوه فهو لا يرواها
 فاقبت الواو والالف مقسرا خزمها ومنع بعضهم ذلك في الالف بحتمها بان الواو والياء بحر كان
 نصافي التنزوع في الشعر قياسا لرفع على النصب عند الضرورة فإذا دخل الجازم أسقط تلك اللفظة
 وسلم الحرف الممثل من الحذف ولا يأتى ذلك في الالف لأنها لا تحرك وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذوه
 الجازم فقبل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز وأقرا الالف لأنه لا ضمة فيها ظاهرة وقبل المقدرة وعليه
 فيجوز أقرا الالف وسببه قوله ولا يرواها الأولى تأويله على الحال والاستئناف وربما يتوهم
 من تفسير الشارح كلامه ماسيني أن السكون مقدور على أحرف العلة ويكون فها سكونا ونحوه وصافي
 الالف ظاهر ومقدور لجعل الاعراب والظاهر خلافه وبعبارة أخرى فتقدرا أنها كانت مقترنة كحذف
 حركتها الحزم (قوله ولغة عندان مائل) لعله في غير التسهيل ما فيه فقال فيقدر لاجلها أي الضرورة
 حزمها وقبل أن الجازم حذف الحروف التي هي الألفات والحروف الموجودة حروف اشباع قولت
 عن الحركان (قوله وهو يحل الاعراب) أي آخر الكلمة المطلقة ويحتمل آخر الكلمة العلة
 لأن الكلام فيها قوله بظاهر أو مقدور المتنازع رجوعه إلى الاعراب ويحتمل رجوعه إلى أن يضاف مائل
 (قوله مؤول بما لا في شرح التسهيل) من أن من موصولة لا شرطية فائبات بانه يقي جازم بل هو
 الواجب واسكان الرأيس حزبا وانما هو تخفيف الحركة الرفع مثل وباشعركم باسكان الرأيه وهو صريح
 وإن كان قليلا والظاهر يخرج التنزيل عليه انتهى ونقلت الفقه في الحسب لأن المبتدأ أشبه الشرط
 في العموم وقبل أنه لا على القول بأن الألفات مع الجازم لغة وعليه خرج لا تخفف دكا ولا تخشى (قوله
 نحو ورج الله الباطل) أي بناء على أن جم مرفوع وليس يجوز ما بالطف على يحتم قال المصنف في
 حواشي الألفية بدل عندى على رفعه أمر أن أصلهما استئناف الظاهر معيه وهو لم يسم الله تعالى مع
 تقدم ذكره وعدم التصريح به في يحق والثاني رفع ويحق وهذا عذبه فليكن مثله انتهى ولا يلزم على
 الرفع أن لا لا وجد باطل لاخبار الله تعالى به وهو بعض الباطل واقع لأن المراد هنا ما لا يعلمه فقال للفقيه
 وهو الذي قاله (قوله إذا كان أصليا) أي ليس بدلا من همزة فلا بد أن ألف يخفى ليس أصليا بل هو
 مبدل من ياقو بقائه العارض وهو ما يكون مبدلا من همزة فتعق ما قبلها أو يكسور أو وضعموم (قوله
 وأخبار ما بين صفورا الخ) أعلم أن الابدال قبل دخول الجازم شاذ لأن الهمزة مقترنة فهي متعاضدة
 بالحر كعين الابدال أو بدال الهمزة المتفرقة من جنس حركتها قبلها شاذ وقد قال بن عصفور وتبه المصنف
 في الأوض في هذه الحالة يجوز الحذف والاثبات بناء على الاعتقاد بالعارض وهو الابدال وعدم الاعتداد
 بالعرض فعلى الأول يحذف حرف العلة الجازم لأنه كالصلى على الثاني يتم حذف العلة لأنه لا يحذف
 إلا الحرف الأخير وعدم الاعتداد هو الاكثري كلامهم وعليه الاكثريون وأما إذا كان الابدال بقدر دخول

مطلقا لا اشتغال الحمل وليس كذلك فان جمع التكسير المنقوص نحو جوار وغواش وليال اذا أضف الى
 ياء المتكلم وكذلك جمع التكسير المصور نحو جبالى جمع جبالى بقدر فيه الحركة الثلاث لكن التعريف
 الاول لاجل الازم في الثاني كذلك لكن لاجل أن ذات الألف لا تقبل الحركة فتقول فيه جبالى والحاصل
 ان جمع التكسير فيه تفصيل فبما يقدر فيه الحركة الثلاث لاجل اشتغال حله بحركة المناسبة نحو
 رحلى وعللى وما يقدر لغير ذلك كما تقدم وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جمع سلامة فذكر
 ودخل في المستثنى منه فبقدر فيه الحركة الثلاث لا اشتغال حله بحركة المناسبة كغلاى فتقول فيه
 سلبلى وهذا في الأحوال الثلاثة ولا تفصيل فيه لجهة أخرى بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل
 كما سبق وحينئذ فتقوله ولا منقوص ولا مقصورا يمكن أن يكون مقيد المفهوم قوله ولا مجموعا لجمع سلامة
 لئلا كثر في الجملة لاجل من التفصيل في جمع التكسير وقوله ولا منقوصا مالم يكن مقصودا منه بقدر
 فيه الحركة الثلاث لا التعريف فتقول لجه قاضى بأدغام الياء في ياء المتكلم وكذا رأيت قاضى ومررت بقاضى
 ووجه اشتباهه ظاهر لان التقدير فيه ليس لا اشتغال حله بالأعراب بالحركة المناسبة لاجل الحذف منه
 حركة الكسرة التي اقتضتها الياء بالحركة الأعراب وأيضا لصفه جعل المضاف الى ياء المتكلم قسما مقابلا
 لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لا يكون شاملا لهما لان الأصل تبيان الأقسام وأما المقصور ونحو
 جافئى يورأ فتخلى ومررت بقاضى فيقدر فيه الأعراب قبل الإضافات في قولها على ما كان فسلم تكن
 الإضافاتية التقدير وأما إرفيه اشتغال حله بالأعراب بحركة المناسبة والناسخ عدم تقدير حركته المناسبة
 على الفتحة على ياء المنقوص نحو دأى (قوله لا اشتغال الحمل بحركة المناسبة) المتقدم على العامل
 لوجود مقتهنها وهو الإضافة الى الياء والعامل انما يدخل على الاسم بعد ثبوته في نفسه ولا يمكن أن تكون
 هذه الكسرة أو العامل والازم تحصيل الحاصل وانما الجواز جعل علامة التثنية في الجمع أعرابا لأنها أحد
 الأعراب وهذه الألف والياء في التثنية والواو في الجمع ومعنى التثنية والجمع تفصيل أحدهما
 لاجل التمييز والعامل التحصيل خصوصية أحدهما قبل والمراد لا اشتغال حله بحركة المناسبة حيث يقبل
 الحركة لغيره نحو فتأى دأى فيكون التقدير فمما لا تتغير لكونه ما قبل الـ لا خوف مما اظهرناه
 لا لتقدير الكسرة فبما المناسبة الياء وفيه انه انما يحتاج الحيثية لو كان المقصور والمنقوص يختلفان فيهما
 عند الإضافة ليه المتكلم وأدخل في الاسم المضاف اليها بيان نحو غلاى لكن الشارح أخرجهما كما
 ترى في جملته لثبوتها (قوله لا اشتغال حله بالأعراب) قال شيخنا وقد يشكك بان الألف في المثنى
 والواو في الجمع مسقطان قبل التركيب فكان القياس فبما تقدر الف والواو انتهى ومرجوا به فان
 قبل الواو في حال الجزوال الأولى يرضى الثانية فلت لا وجه لهما مع بقائهما مع ان الأصل
 بقية الشيء على ما كان وان العنابة بكسرة المناسبة أكثر خصوصاً اذا لم يقتضيا جانب الأعراب الكسرة لجواز
 تقديره (قوله من كل اسم معرب) خرج باسم الفعل نحو يحشى والحرف نحو على والواو بالياء نحو
 اذا وهاو وما وحقى (قوله أخرى) أى في اللفظ (قوله لازمة) المراد بالزوم في الالتصاق باللفظ وم الوجود
 في أحوال الأعراب كلها لفظا كافتى والقاضى أو تقدر اكفتى وقاضى لكنه يشكك في خروج ما فيه الألف
 والياء العارضين بسببها نقلاهم من همزة كالقضى والقضى أى المقضى فلو فاعل من يقرى مضارع
 آخرى هذا التقدير الذى كونه موجودا مع عدم الزوم لجواز النطق بالهمزة التي هي الأصل وقد يقال
 ابدال الهمزة المخرجة من جنس حركة ما قبلها انشاقا للنقص بالشاذ (قوله لا تتغير بيا الألف
 الخ) لانهم اوثبة تجرى مع النفس لا اعتبارا لها في الهمزة والحركة فتخرج الحرف من الجرى ونقطه من
 الاستحالة فلا يمتنع ما لو اذا حركت الألف انقلبته همزة (قوله لا امتناع بعد) لانه من اللذان
 صوت الألف بهين همزة يسببها أقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بهينه ويقال له المجدود وهو خارج
 أعرابه همزة قبلها ألفا فائدة وذلك لا يسمى مجودا مقصورا اذ ليس في الفعل مجرد ودأى ما نحو

لا اشتغال الحمل بكسرة
 المناسبة والحمل الواحد
 لا يقبل حركتين في آن
 واحد ومذهب ابن مالك
 ان المقدور فيها نحو الهمزة
 والفتحة وأما الكسرة
 فهي ظاهرة في ودبائها
 مسوقة قبل التركيب
 وانما دخل على الجريد
 استقرايا (و) يقدر
 جميعها إثنى نحو (الفتى)
 من كل اسم معرب آخره
 الف لا يقبل الهمزة فتعذر
 تحريك الألف مع بقائه
 كونهما ألفا (و يسمى)
 هذا (مقصودا) لامتناع
 منه

شاهه بشاه فلا يسمى عند الاكثرين محمودا لان الالف التي قبل الهمزة اصلية متقلبة عن العين **(قوله)**
اولانه فصرح قال في شرح الحدود فان قلت مقتضى هذا التطويل ان نحو يخشى يسمى مقصورا قلت
لا يلزم ذلك لان المناسبة لا يلزم اطرافها كالقارورة لقراءة المعروفة بحيث ذلك لقراءة المعروفة
اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزرع ونحوه قارورة انتهى ولو ذكر بدل نحو يخشى المضاف كان أولى لانه
اسم وبالجملة فالتعليل الاول اولى **(قوله)** ومثله المدغم أي المدغم آخره فيما بعده نحو قتل داود جالوت
وترى الناس سكارى والعاديات ضحاوا المتبادران مثلية المدغم والمخس للمقصود في تقدير الحركات الثلاث
أدنى المدغم فاتفقا وأما المخس عن فعل الاصح فيما اذا كان المخس من نوع واحد هذا الشارح ساكت
عن سبب التقدير ويحتمل أن التثنية في ذلك في كونه للتقدير وكون السبب التعدي من صرح به المحشي في
حواشي الأثر بقى المدغم وقياس قوله الا في السكن الخفيف وقول الرضي في الموقوف عليه أن
يكون السبب في المدغم الاستتقال والحاصل ان سبب التقدير اما التعذر والاستتقال وانما الكلام في
تعيين واحد منهما في كل موضع ومعلوم ان التعذر في المقصور ذاتي وفيما اشتغل آخره بحركة المناسبة
عروض في المقصور لا تعذر أصلا وما عدا ذلك بل لا حظ له مع عروض المانع بقيل المانع غيره والعارض
أخف من غيره فالسبب الاستتقال أو بلا حظ بخصوص العارض مع قطع النظر عن قبوله لغيره
فالسبب التعذر هكذا ينبغي تحقيق المقام وينبغي أن يعلم أن الجاري على السنة للمعربين فيما عدا المقصور
والمقصور من قولهم منع من هزوا الاعراب حركة كذا أو السكن العارض لكذا فيجوز للمعربين
وظاهر في أن التقدير في تلك الاحوال واسطة بين التعذر والتثنية فان ذلك **(قوله)** والمخس (ين) الوجه
ترك التثنية لان حماقة وفيه الاعراب الجلة اذا جعلت على نحو ما شرط فان الذي رحمه السيد انه
معرب تقديره والمخس في نحو قوله في الاعراب زبانا فعليه قال في جمع الجوامع كالسبيل وصلى الفرد
المقصود فعله حكما أو يحرك معربا بوجود الاعراب اسماء ككلمة أو لفظا انتهى فان وقع ان في الراض
وشرحه ان حكمه المرفوع في غير الاستفهام شاذة ويستند فهو مقصور على ما سمع ومعلوم ان مثل ذلك
الاعراب اولى في كلام المصنفين من منع من والفرض وقوعه من من كلام من وقع بمرتب فلا سر
مقصود على ذلك الجزاء بقاس عليه غيره **(نقطة)** اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقتضيه الحركات
من غير اشارة لعدم الخصر تقصير فيما تقديره كات انما سكن آخره وقفا والتقدير في التثنية لا التعذر
كالصرح به الرضي وان وقع لبعض الفضلاء خلافه فان قيل اذا وقف بالسكون تعذر ظهور الحركة معه
لانها متقدما قلت الوقف بالسكون ليس متعذرا لا قدر وفي الحركة فيقف بالروم وهو الاثنان ببعض
الحركة لكن الاثنان بالحركة ولو في ضافته نقل بالنسبة الى السكون وما اشتغل آخره حركة الاتباع
وما سكن آخره الخفيف فالتقدير في الاستتقال كالصرح به المحشي في حواشي الأثر بقران وقع ذلك
البعض انه لا تعذر من الحركة كما تقتضي الفعل المثل تقديره في غير موكد السكون بتدقيق الفعل في
متواضع خلافا لما اوهمه اقتصار المستفسر والشارح تقديره الحركات في الفعل الصحيح اذا سكن آخره فلا دق
نحو يضرب يضرب أو لم يضرب يضرب فلا يقدر فيه سكون الحزم لان الحزم قد استوفى مقبده فلا سبب الى
تقديره وانظر اذا دخل الجازم عليه وهو مدغم وبسكن آخره الخفيف فتعذر ان الله بأمره يسكن آخره
وهو تقراءه ويعولن بسكون التثنية على نحو ما حذف الحركة الظاهر من الاجزاء والاتصال
التثنية بالشر كالضمة اليه انما المالك وقال ان اعمركم حاكم عن لغة تميم خلافا لمنعه عطفها ولكن منع في الشعر
و تقدير السكون فيما كسر آخره لا لانتفاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا في المعصية اذا اقبلنا
بمحض اللفظة الضمنية وفي نحو لم يعارضه وانما اذا سكن لانه ونقص الدلالة انتفاء الساكنين أو وصل
بغيره ونقص الدلالة أو كسرت نحو لم يلد هو ان فيما كان الحرف الاخير منه مدغم عليه فيقول بشدوه هل
التقدير في ذلك لا تعذر ولا نقل وما حرك في الوقف من القوافي وتقديم انه بقول فيما ثبت في العلم

أولانه قصر عن ظهور
الحركات فيه أعم من منها
ومثله المدغم والمخس
وأعرب به بالحركات الثلاث
مخصوص بالنصر فعبه
أما غير المنصرف منه كوصي
فالتقدير فيه الضمة والغنة
فقط دون الكسرة لعدم
دخولها فيه مع هذا السبب
الجمهور وفيه بان في الراض
البياني الى تقديرها ايضا
فيه انما التثنية فيها
لا ينصرف كما جحد النقل

ولا تثقل مع التقدير والقسم الثاني (١٠٠) من الاسماء هو ما يقتضيه بعض حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشاوب بقوله (والضمة

والكسرة في نحو القاضي
من كل اسم عربي خوياء
لازمة قبلها كسرة لثقلها
على الياء هذا ما يمكن على
صفة الجمع المتناهي فان
كان فالتقدير فوجدت
الضمة والغنة نحو القاضي
في المصور وانما تظهر
الغنة في حالة الجر لثقلها
من حركة قبلها فوجدت
معاملتها (ويسمى هذا
منقوصا) لانه نقص منه
بعض الحركات اذ لا يثقل
لامه لاجل التنوين كذا
قبل هذا ما يقتضي الاسم
واما ما يقتضي الالف فاشار
الى القسم الاول منها وهو
ما يقتضيه جميع حركاته
بقوله (والضمة والغنة في
نحو) زيد يمشي ولن
يشي من كل فعل مقل
بالالف لتضعف زجرها
والى الثاني منها بقوله
(والضمة في نحو) زيد
(يدعو) ويقضى من كل
فعل متصل بالواو والياء
لثقلها عليهما (وتظهر
الغنة في المنقوصة

للضرورة (قوله ولا تثقل مع التقدير) قال الحشوي ربان الغنة ثقلت لثقلها على ثقل انتهى وهذا مما
ينجب منه وكأنه التباس لان هذا قال في بيان تقدير الغنة في نحو مررت بجوار ولا يصح القول به هنا
لانه لا يصح جوابا قاله بان فلاح لانه اذا لم تقدر الغنة في نحو مررت بجوار لثقلها على ثقل انتهى وهذا مما
ان الكسرة لا تقدر فاذا تقدر من الغمر ربان غنة العلامة الغنية بل تعرض لهذا الجمل شي في هاشم
الحاشية ولا الشارح (قوله من كل اسم الخ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو رى بالعراب المبنى نحو والى
وندى وبالزمتغيرها كذا الخ وراو تصاو بقبلها كسرة نحو طي (قوله لا تثقل على الياء) أي الياء
المد كوزة وهي المكسور ما قبلها وذلك خصوص لضمة الياء و ثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة
نقطة فان سكن ما قبلها لم تثقل الحركات ككلى وكرمى (قوله اذا لم يكن الخ) اما لو كان على صيغة
منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل الغنة نحو مررت بجوار بالتنوين في العوض هو مجرور وعلامة حركه
قصة مقدره على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين ولا يخص هذا بصيغة الجمع بل كل
منقوص مستحق لمنع الصرف كذلك نحو أعمر نصغراعى فانما تعمن الصرف الوصف ووزن الفعل وكذا
نحو قاض علم امرأة فانما تعمن من الصرف العلية والتأنيذ كذا نحو روى علم فانما تعمن من الصرف
العلية وزن الفعل فتقول ياء في جوار وأعمر وقاض ورم ومرت بجوار وأعمر وقاض ورم والتنوين
وحذف الياء في الجمع في سائر الازم والحروف وتظهر الغنة في سائر النصب هذا هو الصريح وقال هذا اذا كان
منصرفا لكن أنشأ ولربما أشار الشارح بقوله يكسر في القصور يعني من كونه مخصوصا بالنصرف الى هذا
التعميم ويمكن جعل كلام المصنف على المنصرف تخصيص كلامه هنا بتقديمه فيما لا ينصرف (قوله كذا
قبل) يرجع لكل ما سبق قال في التصريح وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرى
نقص منه بعض الحركات وكان هو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو في حذف لامه لاجل التنوين
ولا يسمى منقوصا انتهى ومما يؤخذ منه الجواب هو ان وجه التسمية لا يلزم اطراده (قوله وتظهر
الغنة في المنقوص) يستثنى منه المركب المزجي اذا أعرب اعراب المتضامين وكان آخر الجزء الاول ياء
كمد بكر بن لا يظهر في آخر الاول الغنة بالاختلاف استعمالها بالحكمه ما تلى البناء ومنع الصرف قاله
أوجان ونقل القسمين عن البسيط وشرح الصغور جواز فتح الياء واسكانها حاله النصب اذا كان الاعراب
مدة ولا قسا كناسوا كان مضافا ولا نحو المعجمي الصلاة تنصب الصلاة فخرج نحو مطعوف الناس فان
اعرابه بالواو الواقعة بعد قصة الفاء وحذف فوه للاضافة اعرابه ليس مدة لغت ما قبلها ولا لاجل ذلك لم
يكتف حرف اعرابه بل بحركته (قوله كذا في جمع المذكور السالم الخ) وكذا الواو والياء فيه (الطبعة) *
أنشد شيخ الشيخ شرف الدين عبد العزيز الجوي مع بلاغة المعنى ولطف المعنى
النسب المفروض في رقة * والحسر بالانقار مرفوض
لذلك المنقوص لم يخف * وأشرف الاسماء مخفوض

والالف في المتن اذا لا قسا كاختلاف الياء فلا تقدر لثقلها لا تخفف لعدم ما قبلها بل تبقى وتحرك الكسرة
والا حروف الثلاثة في الاسماء الستة اذا أضفت الى كلمة أو لها ساكن والتقدير في كل ذلك الاستئصال لكسر
بها بن الحجاب واعتز عليه بان التلقا عراب مسلي قبل الاعلال مستقر وبعده معتذر فلم جعل اعراب
نحو التثنية المنقوصة ونحو مسلي من المشتقل وأجيب بان اعراب نحو الفتى قبل الاعلال بالحركه كقولها
يوجبا بدل الحرف بان نحو فلما تلبت الياء والواو فالتقدير اعراب لعدم قبوله لنفسه ساكن الحركات
فالتقدير في نحو الفتى التثنية للاستئصال بالحركة لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف آخر
لجعل مما تقرر واما مسلي فاعرابه قبل الاعلال بالحرف وقوله لوجب تقديره فالتقدير في مثله الاستئصال لا
لثقله فان قيل نقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقد والحرف كذا في جمع المذكور السالم الخ فاجب ابدال

والصنف جمع بين دعوى تقدير الحركه وحذف الحرف الجواز وهو في ذلك مخالفا لبقول ابن سيماء
اقتضاه على الحركات وهم اختصوا بالنقص رجاو ليس كذلك بل الحروف أيضا قد تقدر كالواو في جمع المذكور السالم الخ فاجب ابدال

الحرف لا الاكساب يجب بان المراد النفل المعهود هو النفل الحاصل بغير الحرف العلة وانتشار ما قبله
ويجوز كل من الاعتراض والجواب في تقدير اعراب المقصور والفتحة والنقص والاستعلاء مع انه فيهما
قبل الاعمال مستعمل بعده متعذر وكما في الجمع حال الحكماء به بقدر اعرابهما للتعذر كقولهم دعنا
من غير ان في جوابك ثم اننا ونحو ذلك ومعنا حتى في هذا الحد يؤولون من غير تميز في هذا المعنى
وكة والتم من الزيد بن قال ضربت الزيد بن وما الاسماء فيها تفصيل فتارة تكون علماء أو أبو بكر فتعني
بن وتارة تكون مضافة الى معرفة نحو أو في كانهما اختلاف وتارة مضافة الى انكرة فراجع باب
الحكماء (قوله والنون في نحو لضر بن) أي من كل مضارع اتصل به الف الاثنين أو أو واجتماعه أو ياء
الخطابة أو كد بالنون النقية أو ما عد ألف الاثنين أو كد بالنقية وانما حذف النون في الاول لتوالي
الامثال والثاني جلا الخفيفة على النقية (قوله مطلقا) أي وصلا ووقف (قوله ملاح) خرج الوقف لان
التوكيد الخفيفة لا تقذف لانها اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة يصح حذفها في الوقف وربما كان حذف
الاجلها فيقول في لضر بن يا قوم و لضر بن يا هذا اذا وقعت عليه الضمة او اضرى برادوا الضمير و يائه
وتقول في هل لضر بن وهل لضر بن اذا وقعت عليها هل لضر بن وهل لضر بن برادوا والياء والنون
هذا وقال أبو حيان الذي يظهر ان دخولها في الوقف طلائها لتسليط لحن التوكيد ثم تحذف لا يبقى
دليل على مقصودها الذي جاء به انتهى واما اذا وقعت بعد فتحة فله يجب ابدالها الف كما تقول في قنن اذا
وقفت عليه قننا

التقدير
* (فصل) في الكلام
على الفعل المضارع
باعتبار رفعه ونصبه
وزنه (رفع) الفعل
(المضارع) اذا سلم من
قوى التوكيد والاثبات
وكان نوع ذلك (حاليا) من
نائب نصبه (وجازم)
يجزئه (نحو يقوم زيد)
باجتماع التثنية أو ما قبل
على رضى القصة

* محمد تعد نفسك كل نفس
فالجزم فيه مقدر أي
لتدق وتقول بعضهم
* فالיום أشرب غير
مستغفر وضوء واقفه
تصدده من النائب
والجزم عند الفراء
وموافق وهو الاصح
وما قيل من أن التصديق
أمر عدي والرفع وجودي
والصدى لا يكون صلة
لوجودي ممنوع بل هو
الاثبات المضارع على أول
أحواله وهذا ليس بعدي

* (فصل رفع المضارع) (قوله رفع المضارع) ان قلت قضية نصبه حيث قال في المنصوب نصبه بكذا وفي
الجزم يجره بكذا ولم يقل في المضارع رفعه بمجمله متلانا الرفع له ليس هو التصديق لعل وجه عمله
ليكون جارا على كل المضاف مع ما في من الإيحاء ما اختاره من ان رفعه التصديق على ما في الاضطران
تعلق الحكم على وصف بشر بالبلية (قوله اذا سلم الخ) لم يقيد المنصف بذلك كتفا عما أسلفه أو أراد
بيان رفعه ولم يحل وقدم الرفع لكونه أقوى الحركت والنصب بوقفه على معرفة الناصب والجزم تأخير
عن النصب والجزم (قوله وكان مع ذلك حاليا) أشار الى ان نائب النصب لم يكن محذوفه فيه من غير
الاشهر والاول جعله حاليا من المضارع (قوله من نائب نصبه وجازم يجزئه) استبرز بقوله نصبه
يجزئه من الناصب والجزم المعلن نحو ان تقرأ في وقوف من المستعمل بفتح التثنية لان الوصف حقيقة
في التثنية بالفعل (قوله محمد تعد الخ) محمد نادى بنفسه منصرف النداء ونفسه مفعول لتدق وكل فاعل
مضاني ونفس مضاف اليه والتبال والبال بالفتحة أو بالياء كقوله تعادوا أو بالياء كقوله تعادوا أو بالياء كقوله تعادوا
والعداوة فالجزم فيه مقدور أي خلا بردي قول المنصف ان المضارع رفعه اذا خلا عن الناصب والجزم لان
المراد اذا خلا لفظا وتقدرا وتقدرا على الجزم تقدير (قوله فالיום أشرب الخ) صلبه بوجه
انما من الله ولا تأول في نفسه ورواها الضمير ولا ترد فتأول قضية انه يجزئ مع قوله مجازة كذا الذي قاله
المنصف وفيه انه مرفوع ولكن حذف الضمة لضر وقرأ على تغزيل في بنية تغزلاهم تغزلاهم في بنية
المفصل بجري التثنية كقوله في الشذور والقول بان الحذف لضر مرة واحدة أو قال ثلاثة أو قال أحواله الجواز
في البسة كاختاره ابن مالك (قوله وهو الاصح) أي بان رفعه بوجه ذلك التصديق وجودا وصدما
والجزم بان بشر بالبلية (قوله هو الاثبات الخ) هو أول من قول البدر ثم انك أنه صار عن استعمال
المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظه بغيره الذي جودى له معناه ان أحطها الموجودان هما
ما ليس في مفهومه مسبب العدي يتألف فيه أو التصديق الذي ذكره ليس وجوديا واحدا من الحسنيين
أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان في مفهومه سلب الانحصار فيه معنى النفي ونحوه ما في التصريح من انه
كون المضارع علميا من ناصب وجازم لان الخلو فيه معنى النفي ولو سلم ان التصديق بالقياس له وجودي
بالقياس الثاني لكان الجواب حينئذ يتوقف على صحة تعليق الوجودي بالقياس الاول بالوجودي بالقياس الثاني

قوله موجود لانه عبارة عن الضمة والنون على وجه مخصوص وكل منهما أمر موجود (قوله لانه علامة
 لا مؤثر) أي حقيقة تقلا بدان الرضى صرح بان عوامل النجوم عنهم بميزة المؤثرات الحقيقية ولهذا امتزجا
 من اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله هو قبل اضمحلاله نخل الاسم) هو قول البصريين سواء وقع
 موقع اسم مرفوع كالذي يضرب أو يجز أو يكسر مرفوع بوجه واحد أو منصوب نحو رأيت رجلا يضرب
 لانه أرفع وقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لأن حيث هو مرفوع وانما أرفع لخاله محل الاسم لانه
 يكون أنت كالأسم فأعطى أسبق اعرابه وأقواء هو الرفع ولم يؤثر ذلك في الماضي وان وجد فله لانه مبنى
 الأصل فلا يؤثر فيه العامل واعترض على هذا القول بأن المضارع يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
 كالقاصلة نحو الذي يضرب ويخوض ويقوم وفي نحو خير كذا نحو كاذب ويقوم وفي نحو قوم إلى بدان وفي نحو
 هلا تضربان الاسم لا يقع بعد التخصيص ويمكن الجواب عنها كهلما عدا يقوم إلى بدان بأن الرفع استقر
 قبل دخول تلك الأمور وفيه التغيير إذا أثر العامل لا يغيره إلا على آخر وأما يقوم إلى بدان فباب عنه الرضى
 بما فيه تكلف وجابى في الفصل بأن من مظان محض وقوع الأسماء لأن من ابتدأ كلاما متعالي النطق
 عن الصمت لم يلزمه أن تكون أول كلمة يقوم بها اسمها أو فعلا بل مبتدأ كلاما موضع خبره في أي قبيل
 شام (قوله هو قبل غير ذلك) من الغير قول الكسائي أن واقعه مرفوع المضارعة وديان خبر الشئ لا يعمل
 فيه سواء يلزم أن يكون مرفوعا أو ديان عامل النصب والجزم أقوى فعليه عن عمله قال أبو حيان
 ولا تأخذ بهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطق (قوله هو عامل الرفع منصرفي) فيه قصور بالنسبة لقول
 الكسائي أن العامل أحرف المضارعة لانه ليس من العامل المعنوي فلا يقتصر على قوله لكونه قويا كان
 أولى إلا أن يقال بل بعدد بغيره لكنه لا ينبغي لأن الرضى قوا على مذهب البصريين فذكر كرم أحاسن ان
 الرفع لما حدث مع حدوث الحروف فأما على أول من أسالته على المضي الخفي كاهو مذهب البصريين
 في هنا شبهت بالباليهي أن التجميع انما يظهر عند اجتماع العاملين وهذا يجب على القول بأن
 الرفع التجرد ولا لخاله محل الاسم فذهبوا لعمال النصب والجزم اتفق كل منهما كالخفي ودخول العامل
 بعد العمل لا يرجع فيه كدخول عمل الجزم بعد عمل النصب (قوله لا يلزمها النصب) أي لا أكثر
 المشهور واقعة جمهوروا لا تقتضي الكسائي أن الجزم من الغلبة لبعض العرب كقوله ابن مالك يخرج عليه
 ما وقع في جميع البخاري من قوله الملك في النوم لعبد الله بن عمر بن نوح يحذف الألف وضمة كلام السارح أن
 الثلاثة الباقية غير ملازمة للنصب فيه أنه قد يكون لها مصدرية وهي لا تكون إلا ضمة فلا أولى تعدد ما
 مشاركتها في ذلك وتبزه بالاتفاق على بساطتها بخلاف فن قبل بانها مركبة (قوله هو حرف في الخ)
 أي انتفاء الحديث في الزمان للمستقبل فالمراد بالنفي الحاصل بالمصدر وهو مصدر المبني للمفعول ولا ينبغي أن
 النصب ليس معنى لها بل حكم من أحكامها وليس المراد أن كل من هذه الثلاثة دخل في معناها كما يتوهم
 من هذه العبارة (قوله هو لتأكيدها الخ) أراد بالتأكيدها مثل التأيد الذي هو هنا التأكيدها كيدلوا ينبغي
 أن يعمل على تأكيدها مثل التأيد (قوله هو في الأعراب) أي في بعض لغاتهم وفي بعضها على التأكيدها
 وانتمرا الحديث لا يخشى فقال واعلم أن قوله الضميرين لنستأيد النفي مع أمم النفي يستعمل متناقض
 وذلك لأن سيقول مطلقا ونقيضه لن يفعل إلا ما قد قلنا لكن لتأيد النفي لأنك قولنا لن يفعل نقيض لقوله لم
 سيقول لانه على ما قاله من عدم التأيد يجوز أن تكون النفي على حالة والاثبات على أخرى فالحق أنها
 لتأيد النفي كذا كره الخشعي لا سيما ودلالات الألفاظ ليست واضحة إلى اعتقاد أحدهم يعمل وقد
 نقله انتهى واعترض بالانتماء للملازمة ولا سيما علان التالي ومن أن وجب أن يكون نفي نقيضه
 ليس مقول حتى يلزم أن تكون لن لتأيد النفي على نقيضه لن يفعل أي أدركه لأن ان تقضي الوجه سبيلها
 مطلقا وليس كذلك بل تقضيها السالبة على وجه مخصوص ولو علم ما منه كان ليس بعض الأسماء جيدا
 نقيض البعض إلا أن كان جملة على قولنا ما يلي الخ في قوله وهو غنيل الخ في قوله أنه قيل تجسبدا فبهم

وليس فلانسم انه لا يعمل
 في الوجدي بل يعمل لانه
 هنا علامة لا مؤثر وقبل
 وأخصه حوله محل الاسم
 وقيل غير ذلك وانما جرح
 عامل النصب والجزم على
 عامل الرفع إذا دخل على
 الفصل لكونه قويا فهو
 عامل لفظي وعامل الرفع
 معنوي (و ينصب)
 المضارع يعرف واحسن
 أربعة بدأ منها (بان)
 ليس لازمتها النصب وهي
 حرف في ولصبر استقبال
 ولا دلالة لها على تأييد
 النفي ولا تأكيد شيئا
 لا يخشى في ذلك قال في
 الفصل هي لتأكيد في
 المستقبل وفي الأعراب لنفي
 المستقبل على التأيد
 ويحل الخلاف في أممها هل
 تقتضي التأيد أم لا سيما
 إذا أطلق النفي أو قيد
 بالتأيد أم لا أو قيد بغيره
 نحو فلان كلم

وغير عدل نقل خلافه مع ان معانته لا ينافي نقل غيره لجواز أن يكون استعمالهم لها في التأيد لكونه من
 انفراد معناها الذي هو المتي على الاطلاق قاله الشهاب القاسمي **(قوله فلا تخلف بينهما الخ)** قال شيخنا
 الغني لم يظهر لي وجه هذا الكلام اذ التخلف بين الزمخشري وغيره انما هو موضوع لنقله قال الزمخشري
 فهم من اللغة ان معناها الحقيقي هو التأيد فاذا استعمل في غيره على الالة كانت من باب المجاز وغير
 الزمخشري فهم ان موضوعه المطلق النفي فاستعملها في الالة كونه كونه وهو ما من استعمال النفي في
 بعض ماصدقانه في جمع اختلاف بينهم في تعيين معنى لنفي الالة حقيقة فلا يحسن تقديره في الخلاف
 أصلاً كما ذكره اللهم الآن يبين عن الزمخشري انه يقول ان لها في حالة الاطلاق وضعاً في حالة التقيد
 وضعاً آخر فيجوز تقديره في خلافه حينئذ لكن لم يره عن الزمخشري والظاهر خلافه فرأى من دعوى
 الاشتراك في الحرف **(قوله من رد الخ)** كنى في مشابهة الاوضاع وقال لو كانت من التأيد كنى
 ذكر الابد في قولن ينفوه أبداً تكرار انتهى قال الشمني ولقائل أن يقول ليس هذا تكراراً بالفظ
 وهو ظاهر ولا بالمراد لأن أبداً لا رادف لن لان اللفظ لا يردف الحرف ولان التأيد نفس معنى أبداً
 ووجه معنى لن وانما هو تصريح بوجاهة المطابقة على ما يفهم من التضمن وله هنا فائدة وهو قد ما يتوهم
 من ان لم يرد النفي بناء على استعماله في النفي الموصوف على جهة التأيد **(قوله اعتقاد الباطل الخ)**
 نظرية بعضهم بان الاعتقاد بان لا تدخل له في الاوضاع الغريبة اذ هو شقة النقل هذا وقد يقال النفي
 على التأيد هو الرتبة على وجه اتصالها مع من الباهر متعلق بالمر في محل أو نحو ذلك مما يستقبل
 فليأت **(قوله كاتيل خلاف الظاهر)** القائل من كاتيل انه عبر بقوله لتكرير وجه كونه
 خلاف الظاهر ما عرفت **(قوله وهل تأني للعدله)** أي لكون الفعل الذي يصدها الدعوى ليس
 المراد انهما موضوعاً للدعوى وليس في كلامه ما يدل على اختصاصها بهذا المعنى واعتراض عليه بان هذا ليس
 خاصاً به بل جميع أدوات النفي كذلك نحو لا زالت منصورة على الاعلاء على أن دعواه العموم غير صحيحة
 فليأت كذلك غير **(قوله والوجه في قوله لن زوال الخ)** أي لان المعطوف بث في البيت دعاء لا غير وعطف
 الانشاء على انفراد الانشاء هو الاطلاق المناسبة وان لم يكن كون المعطوف عليه دعاء المسئلة فتنبه قد رجع
 ما للعلمائين وقول بعضهم ان انفراد قائل يجوز الاستئناف به فيمكن الجمل هنا في مذهب أو أنها كون
 المعطوف عليه دعاء يعني عن التأويل ان قبل ما استأنف عطف الانشاء على الخبر بأن يقدر القول بدم أي
 ثم أقول لا زالت لكم أي ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو ولاي أقول لن زوالوا فيكون
 للمعطوف عليه محصل له مافيه فيجوز عطف الانشاء عليه لأن محل المنع فيه الجمل به قال الشمني وأيضاً
 فتقوله لن زوالوا لو كان خسر الكائن المنفي في الاستقبال ولا معنى له هنا فيجب بان معناه الاخبار ببقائهم
 على هذه الحال التي هم عليها الآن بناء على ما عرفت فهم من القرآن المتخفية لبقائه عادة أي أنهم لا تزول
 عنكم في المستقبل هذه الحال الموجودة الآن بل استمر معكم في المستقبل وهذا معنى صحيح **(قوله والاصح)**
 انها بسيطة لان الاصل علم التركيب وانما اخبار الابد ليسل ظاهر ولا دليل على ذلك واستدل بسبويه
 على بساطتها بجواز تقديم معمول معمولها نحو ويدان أمر به يظهر أن الكلام في غير الفعل ومنه
 التميز نحو تقدّم عليها بقوله وان قالوا لو كان ينبغي استئناف من الجواز هذا وجه الاستدلال
 انه عتق تقدّم معمول معمول أن عليها وقوس في الجمل بل بأنه يجوز أن يتفرع حكم النفي بالركب من
 الانشئ بجواز التقديم لان النفي به من الكلام وقبل مركبة من لا النافية نظر المباحين أن المحصورة
 نظر العملها لحذف الهمزة فتضيق الالف الساكنة ويروى ما رواها أنها انما يجمع التركيب اذا كان
 الجاز فان ظاهر من كل واحد لا يظهر أحدهما كقوله الشوازين **(قوله على وضوحها الأصلي)** وقال الفراء
 أصلها الا نافية فأبدلت الالف فواو ودان لا بد الا نافية حكم العمل فيحصل معدولان المعطوف بال
 النون النافية كاستعمال العكس **(قوله ولا يفصل)** أي هو الاصح انما يفصل لانها محمولة على سبيل وذلك
 لم يجوز ان تفصل ولا تشرى به نداء نصب نصرب لان الواو كعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل فلا يقال ان لا

اليوم انما اختلف بينهم
 في انهم لا تقيد فقد ظهر ان
 من رد على الزمخشري في
 قوله بتأيد النفي منه
 الآية وشبهها بما قد فيه
 بنفها من غير التأيد
 ليس على تحقيق المسئلة
 ودعا ذهب اليه الزمخشري
 بأنه لا دليل عليه قال ابن
 مالك والحامل على أن ان
 لتأيد النفي اعتقاده
 الباطل من ان الله تعالى
 لا يرى في الآخرة جعلنا الله
 من أهل الرتبة كما استفادة
 التأيد في تصول خلقوا
 ذهاباً نحو من يخلف الله
 وعمله في خارج كآتي قوله
 تعالى ولن ينسوه أبداً
 وكون أبداً في التأيد
 كجمل خلاف الظاهر وهل
 تأني لدعاه أم لا فيمتدلاف
 اختار في المعنى الاول قال
 فيه وتأتي لن لدعاه وفقاً
 لجاعة والخ في قوله لن
 زوالوا كذلك ثم لا زالت لكم
 نالها لاختلاف الجبال لكنه
 صرح في الترح وفي الاوضح
 بتخلفه والاصح انما بسيطة
 على وضعها الأسبعية ولا
 يفصل بينها وبين معمولها
 الا في ضرورة تقوية

تفسيره في هذا المذهب البصريين وهشام وجوز الكسائي الفصل في القسم ومعمول الفعل والقراء
 بالاول والثاني والشرط **(قوله امارأيت)** أصله ان ما أدعت النون في الم المقارب ووصلنا خطا لاننا
 وانما حققه ان يكتبه تفصيلا والافارقة ان يقال ان جوابا لويلم انصب أدع وجوابه على قوله
 أدع معنوه بلن المدغم نوعا ما وفصل بينهما وبين معمولها بما الظرف وصلتة والأشرف ورفان أدع عامل
 فيها وصلتها وانقذرت لن أدع القتال مدة وثيق أيا يزيد مقارنا وحيث كسب يجمع قوله لن أدع مع
 قوله لن أشهد الهجاء وجوابه ان أشهد بالنصب ليس عطفا على أدع بل منصوب بان مقترن بعد حذف
 العائد وان والفعل عطف على القتال أي لن أدع القتال وشهدوا الهجاء على حذف ليس عبادة وقتر عني
(قوله واتبعها) عطف على بدأ **(قوله بالصدرية)** يعني التي يعني ان **(قوله تقدم الام عليها)**
 لفظا وتقدرا **(قوله نحو لكيلنا سوا)** أي نحو فاننا نقدر ولعدم أساكره قال في الصحاح أو أي أسامن
 باب تعب حزن فمواي مثل حزن انتهر وبه تعرف أنه قول بعضهم التقدير لعلم تأسيك اشتباه لان
 تأسيك حزن أو تأسيك حزن أي قد يتوهم في اللفظية لا ينبغي **(قوله لان حرف الجر لا يباشر مثله)**
 لعل المراد في الفصيح أوسع إمكان الاحتراز عنه بدليل ما يأتي **(قوله مخرج لك التعليلية)** فان النصب بان
 معجزة وجوابه عند البصريين ولا تظهر الا ضروره وجوز عند الكوفيين **(قوله وعلا متاهطه وان)**
(الخ) أي عدم العلم قبلها للسبب **(قوله أي أن تكريفي)** قال أبو حنيفة والحفوف الظاهر ان بعد
 الموصولة بما كتوبه كسما ان تفر وتغفل عاها ليعطف من كلامهم حيث أن تكريفي **(قوله أو الام)**
 يعني كقبيل الام نادر **(قوله أماني الاول)** وهو ما الظاهر ان بعده **(قوله وألحرف المصدري)**
 لا يباشر مثله **(قوله أوسع إمكان الاحتراز عنه بدليل ما يأتي)** **(قوله أو أماني الثانية الخ)** وهي ما الظاهر ان
 الام بعد كي لا يجوز كون مصدره قلما ذكره الشارح فتمين أنها جارة وهي داخله على الام الجارة
 للتوكيد وجب حيث في شكل هذا على قول الشارح السابق لان حرف الجر لا يباشر مثله وأقول لعل المراد الله
 أصح فجواز دخول الجارة على الجار هنا وعدم جوازها فيها اذا تأخرت كي أن عند التأخر يصح أن
 تكون ناصبة بنفسه مصدره بقل اضرة الى جعلها جارة موكدة وأماني صودة تأخر الام عنها اضطرنا
 الى جعلها حرفا فلا يصح أن تكون ناصبة للفعل بالام ولا يصح أن تكون الام ناصبة موكدة لها
 لان الام ليست ناصبة فتعين أنها جارة والام موكدة لها فاقبل كذا في شقنا وهو شرح لقولهم المراد
 لا يباشر مثله مع إمكان الاحتراز عنه المقصود به الجواب عما أجازوه وهو ان في ما اذا ظهرت الام
 قبلها وان بعدها مما وضعه شقنا وأشار والجواب آخر بالنسبة لعلها وان المراد في المباشرة في الفصيح
 وجب الام بعد كي نادر كحرفت **(قوله فلان لا يزم الخ)** ودعوى زيادة كمرودة بأنه لم تعهد زادت في
 غير هذا الموضع فعمل هذا عليه **(قوله أردت لكسما الخ)** صدر بيت مجزوء فتر كسما ابتداء بقطع
 بقال طار به اذا ذهب حرمه عاثر كسما بالنصب عطف على فطر والشرب يقع الشين الجملة القرية بالخلق
 معقول نان لتز لثول حال من مفعوله واليد له الأرض الفقراء التي تقدي أي تهلل من دخل فيها بالقطع
 الأرض التي لا شيء فيها **(قوله جاز الامران)** جواب السلتين ما يجوز الامران في الاولى فظاهر ولا يجوز
 فيه فلان جعلت كي مصدره يعقروا الام قبلها وان جعلتها تعليلية قدرنا ان بعدها عند البصريين قال أبو
 حنيفة وان يني على هذا فزع وهو انه ان قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على لان قدرناها التامية
 جازوا ما يجوز الامران في الثانية فقلنا ما نكتاب الخ محذور من اما دخول حرف مصدره على مثله
 واما دخول حرف على مثله للسكن افتقر ذلك لعدم إمكان الاحتراز عنه فعمله بمرام فان جعلت
 مصدره بقلنا وكذا في السبب أو تعليلية فهي موكدة للام قبلها **(قوله والثاني أوج الخ)**
 انما يرجع كون أن ناصبة في هذا الموضع لانها أم الباب فاعتني بشأنها ولا سيما كان أصلا لا ينبغي أن
 يجعل نكبة الغير ولان ان وليت الضمير في كانت أثنى بالعمل لجارها بتأخره في العبدية له الصنف في

لمارأيت ما يزيد مقانلا
 أدع القتال وأشهد الهجاء
 (و) أتبعها (بكر الصدرية)
 لما ذكرتها في العمل من
 غير شرط وعلا مصادرة
 تقدم الام عليها (نحو)
 لكيلنا سوا) اذ لا يجوز
 حيث ذكرتها جارة لان
 حرف الجر لا يباشر مثله
 والتقدير البصري متفرج
 لك التعليلية الجارة
 وعلا متاهطه ظهور أن
 المفتوحة بعدها نحو
 حيثك كي أن تكريفي أو
 الام نحو حيثك كي
 لتكريفي اذ لا يجوز حيثك
 سطره مصدره أماني الاول
 فلا جواز ان المصدرية
 بعدها ألحرف المصدري
 لا يباشر مثله وأماني الثاني
 فلان لا يزم الفعل بين الحرف
 المصدري وصلته بالام فان
 لم تظهر الام قبلها ولأن
 بعدها نحو كي لا يكون دولة
 أو ظهر نكبة كقوله
 أردت لكسما أن تطير
 بقرين جاز الامران أي
 كونها مصدر يتوكونها
 جارة والثاني أوسع عند
 بعضهم بالنسبة لظهورهما
 معا وقد تكون مختصرت من
 كسب كتوبه كي يتحكون
 الي سلم وما نثرت فتلاكم
 ولحق الهجاء تعظم

الحواشي ولأن نو كيدا الجار بجار أسهل من نو كيد حرفه معنوي وشبهه وسكت الشارح عن الترجيع في
 المسئلة الأولى ونقل في التصريح عن المصنف باب خوف الجرار أن تكون مصدرية ناصبة
 بتقدّر الألام قبله لأن تقدّر الألام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها والجل على الغالب عند الرد إلى
 (قوله) كي يتخون أي كيف يتخون أي يعلنون السلم بالكسر والفتح الصلح وترى معنى العهول من
 نارت الفليل قلت قاله ونظي مبتدأ وجملة تنظم الخبر وهي مع المبتدأ (قوله) لعل الكلام عليها
 فيه أن هذا إنما يناسب أن يكون له لتأخير أن لا الماذكر وقد قال أنه عليه باعتبار ما تضمنه من تأخير
 أن (قوله) وهي حرف جواب جزاء أي معناها الجواب والجزاء ومعنى كونها جزاء ما يتمم الالافع
 في كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر ما تحقيقا وما ناقدا فلا تقع في كلام مقتضا بتداس من غير أن
 يكون هناك ما يقتضي الجواب لالفاظا ولا نقدا وأول الجواب في الحقيقة هو الجمله التي وقعت اذن قبلها اذن
 وحدها ومعنى كونها جزاء من مضمون الكلام التي هي في جزاءه مضمون كلام آخر كقوله العاصمي ردا
 على ما تردد به المصنف في حواشي التيسيل (قوله) ونكف تخريج الخ) فقال في المثال الا في ان كنت قلت
 ذلك حقيقة صدقتك (قوله) أحيك أي أيا ما تصف لا بحسب ك (قوله) اذن أصدك أي وأخذك
 صادقا ومعلوم اذن فيه مرفوع لا تنفاد استقباله المشروط في نصها (قوله) ولا يتصور هنا الجزاء
 ضرورة أن التصديق أوطن الصدق مثلا واقع في الحال ولا يصلح أن يكون جزاء ذلك الفصل اذ الشرط
 والجزاء كالحال الرضى أمافي المستقبل أو في الماضي ولا يدخل الجزاء في الحال (قوله) والاصح أنها حرف
 هو مذهب الجمهور وأول بعض الكوفيين أنها اسم والاصل في اذن أكرمك اذا جئتني أكرمك برفع أكرم
 ثم حذفت الجمله التي أضيفت اذا الباء وعوض عنها التنوين كاني حينئذ وأضربت أن تصب الفعل
 الواقع صدرا للجملة الجوابية ولعل القرد المؤول بان عنده متصل أي اذا جئتني وقع اكرمك لمبتدأ
 وخبره محذوف أي حاصل والواو حيث الفاعل رابطا الواو جميع الجمله الاسمية كالأول اذا جئتني فوقع اكرمك
 حاصل (قوله) وعليه فالاصح أنها بسيطة أي لا مركبة من اذن ثم خففت الهمزة ونقلت حرفتها إلى الالف
 الساكنة قبلها وحذفت خلا الفليل في أحد أقواله (قوله) وأتم الناصبة بنفسها أي لا بان مضرة
 بعد خلافا للفليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي والمجرت عاذتهم أن يقولوا ناصبا بان مضرة بعده
 وإن كان كلاما غير محقق لأن الذي أضمرت أن يفعله ليس الناصب وإنما الناصب أن مرحوبا يقولهم
 بنفسها فاعلم هذا (قوله) لعدم اختصاصها قال المصنف في بعض تعاليمه وجه الضعف الا حق لا اذن
 أنها غير مختصة كذا قال الناطم ولا يعرفه غير موكا ثم نظر إلى تحوّل تنهوا اذا أبدا فرأى لفظة اذن
 دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى ومن خطه نقلت (قوله) وشرط أعمالها الخ
 الفأواه مع استيفاء الشروط لفتح حكاها عيسى بن عمرو وتلقاها البصريون بالقبول لأنها نادرة جدا
 ولذلك أنكرها الكسائي والفراء (قوله) بان كان ما بعدها الخ) سياق قربان الالهام لا ينصرف في هذه
 الصور الثلاثة كما هو ظاهر عبارته كثيرة وذلك لأنه يكون فيما اذا تقمعه العالجف الهمم الآن يقال ان
 المراد أنه في هذه الصور يتعين الالهام ولا يجوز غيره وفيما سياق يجوز الو جهان وإن كان النظر إلى
 الاختيار يتعين الالهام أو الأعمال فخصه بالحرف في هذه الصور الثلاثة العمل في تصور اذن أكرمك
 بل وقضيه أيضا الأعمال فيما اذا تقدم العمل بخوفا اذا أكرم وفي المسئلة خلاف فذهب الفراء إلى
 أنه ينظر عملها وأجاز الكسائي إذا ذلك الرغز والتصية قاله أوجين ولا تنس حفظه عن البصريين في ذلك
 ومقتضى اشتراطهم التصديق عملها أن لا تعمل ويحتمل أن يقال تعمل لأنها مصدرية في النية لأن النية
 في العمل التأخير انتهى ونحوه من تعمله الثانية عدم العمل فطاعنا البصريين في نحو يزيد اذن
 أكرمك (قوله) أهملت لضيقها بتسبب وقوعها نحو (قوله) خبر ما قبلها أي في الأصل أو في الحال
 كما أشار إليه بلالين (قوله) أن يكون جزاء شرط الذي قبلها أي صناعه لا معنى فلا يراد بان اذن أكرمك

أي كيف يتخون (و) أي
 (بأن) قبل أن لعل
 الكلام عليها وهي حرف
 جواب جزاء اذا قلت
 قال أروك غدا اذن
 أكرمك فقد أجبت وجعلت
 اكرمك جزاء ما قلته ونحوها
 لها هو نفس مبيوه
 وتختلف فيه جملة
 الشاويين على ظاهره
 وقال أنها الهمزة في كل
 موضع وتكف تخريجها
 خفي فيه ذلك وجملة الفارسي
 على الغالب وقد تضمن
 عنده لغويا فاذا قلت
 لمن قال أحيك اذا صدقتك
 فقد أجبت ولا يتصور هنا
 الجزاء والاصح أنها حرف
 وعليه فالاصح أنها بسيطة
 وأنها الناصبة بنفسها
 وكذا القياس الفاء العلم
 اختصاصها ولكن أعلوها
 جلالها على ظن لانها لها
 في حوزا تقدمها على الجمله
 ونأخرها هنا وتوسطها بين
 جزاءها كالحال ما على ليس
 وإن كانت غير مختصة
 وشرط أعمالها ثلاثة أمور
 الأول أن تكون (مصدرة)
 في أول الكلام فان وقعت
 حذوفاً بان كان ما بعدها
 معتددا على ما قبلها أهملت
 قال الرضي وذلك في ثلاثة
 مواضع الأول أن يكون
 بعدها خبر لما قبلها نحو أنا
 اذن أكرمك وأي اذن
 أكرمك الثاني أن يكون
 جزاء الشرط الذي قبلها نحو

ان تأتني اذن اكرمك الثالث يكون (١٠٦) تجواب القسم الذي قبله اشعر انه اذن لا يخرج من وقوله ان عاد ليحب العزير

بثلاثا * وأمكنى منها اذن
لأقبلها ولا يقع المضارع
بعدها في غير هذه المواضع
الثلاثة معتمد على ما قبلها
بالاستقرار بل تقع متوسطة
في غير ما تصور يقتل اذن زيد
عمر او ليس الرجل اذن زيد
انتهى نعم ان تقدمها ولو
أوفاء جزا النسب جعل
قوله الشرط الثاني والسبع
أشار بقوله (وهو أي
المضارع الذي يلحقها
بمستقبل) فان كان حالا
أهملت كما كان انسان
يحبك قلت له اذن
أصدقك لان نواصب
الفعل تخافه للاستقبال
فلا تعمل في الحال التداخول
أوهم بخلاف ذلك فضرورة
أومرول الشرط الثالث
والسبع أشار بقوله (متصل)
فذلك المضارع بها (أو
منفصل اختصارا) (بقسم)
أوبلا التناقض كما في المعنى
والشذوذ وأشار إلى مثالي
الاتصال والاتصال بقوله
(تعود اذن اكرمك واذن
والله فزيمهم يعرب) على
طريق السلف والنشر
المسترب ومثال الاتصال
بلا التناقض هو اذن لا فعل
واغتر الفصل بالقسم لانه
رائد جي به لا أكيد فلا
يتم النسب كالاتي الجبر
في قولهم ان الله انجب
فتنعم صوت والله بها
وبلا التناقض لان الثاني
كأجزء من النسب فكانه
لا فاصل واعتقر ابن

جوابا لمن قال أروك ذلك اجزاء الشرط مقدرا أي ان تزني غدا اذن اكرمك لانه انما هو جواب الشرط
مقدور من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخبر جهات الصدور ولا يطل عليها فان المبتل هو تاني ما بعدها
صناعة المعنى (قوله وقوله) أي نحو قول كثير عزة (قوله على الخ) الامم هو طمحي الجواب
لقسم السابق في البيت قبله وهو

حلفت رب الرافضات الى متى * تقول الضاني نصها وذيملها
والضهير في مثلها وما يعود لقمة الاولى وذلك ان كثيرا مدح عبد العزيز بقصيدته فأنجبهم فقال عمن
على أعطك فقال اكون كاتناك فلم يحبه الى ذلك وأعطاه جائزة كذا قال غير واحد ولكنه لا يناسب قوله

في هذه القصيدة بحيث لترك خطه المجد بهلما * بداني من عبد العزيز وقبولها
فانه يدل ان كثيرا مرض مع اجابة عبد العزيز بوجه اذن لأقبلها جواب القسم السابق وجواب الشرط
مخزوف وجعل في المعنى الجملة جواب الشرط وجواب القسم مجزوعا وهو جازا لقاعدة التثنية هو انه اذا

تولى شرط وقسم فالجواب للامسب لكن ما قاله جازا يتناول مجزعا الجواب لان الشرط ماض (قوله ولا
يقع المضارع بعدها الخ) صادق بان لا يقع المضارع بعدها أصلا بان يقع غير مستند على ما قبلها والذي
ذكره في قوله بل يقع الخ هو الاول والثاني في قوله ولا يقع الخ متوجه الى القيود القديمة وهذا وكون اذن

غير اذ كره من محومين بقعد اذن يدهي السبي الكلام فيها انظر بقوله بامر ابن هشام فتدبر
(قوله انم ان تقدمها واوفاء) أطلق السيوطي وغيره العاطف على يقيدوا بالغة والواو وصريح بعضهم
بحوز الفصل بين أو الضمير ان بعدها وجوابا من المنسوب بأن تحول ان منك اذن واذا ن قضى حتى

(قوله جازا النسب بها على قلة) أي جازا لرفع والجزم ان اقتضاء الحال وانما اقتصر الشارع على النسب
لان الكلام فيه تالفي المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزني اذن اكرمك واذا ن احسن اليك فان قدرت العطف
على الجواب لم يتوسط بظلال اذن لوقوعها استواء اقول الجازا مع جازا لرفع والنسب لتقدم العاطف

وقيل يتعين التفسير لان ما بعدها مستأنف ولان العاطف على الاول ولا انتهى ووجه جواز الامر من
عند تقدم العاطف انظر الى امرين في حيث ان اذن في اول جملة مستأنفة لوقوعه في نصب الفعل ومن
حيث كون ما بعدها من علم ما قبلها بسبب شرط العاطف بعض الكلام ببعض هو متوسط فترفع لفقد

الشرط ومثل ذلك زيد يقوم واذا ن احسن اليه ان عطف على الفعليه رفعت قولوا واحدا أو على الاممية
جازا لرفع والنسب باعتبارين كما مرح به في المعنى أيضا (قوله مستقبل) انظر استقباليته بالنظر الى ما قبلها
كما قال انمض جاني زيد أس فقلت واذا ن اكرمهم وقع تعجب بحسب في الاسم والتكلم

بذلك سلا وحرو (قوله لان نواصب الفعل الخ) فيه شيء الذي لا يكتفي بذلك في اشتراط الاستقبال في اذن (قوله وما
أوهم بخلاف ذلك الخ) كان ينبغي ان يذكره قبل الشرط الثاني فانه قد كور في كلامهم بعد الشرط الاول
فن ذلك قوله

لا تتركني فيهم شظيرا * اني اذن أهلك وأعيرا
ينصب أهلك باذن مع انها وقعت شعرا بين اسم ونسبه وهو ما ضرره أو موزول على حذف خبر ان أي
ان لا يستطيع ذلك أو نحوه ثم استأنف ما بعده بالنسب لتحقيق شرطه (قوله يقسم) قال في الارشاد لا

ان كان يقسم بخلاف الجواب (قوله أو بلا التناقض) أو جها معا كما هو ظنهم كلامهم والصحيح منع بغيره
اذ لم يسمع وان كان التعليل لا يفي بشي جواز الفصل بكل نافع (قوله ان يا بشاذ) هو ظاهر من آجدين
باشاذ الشين والذال المحمدين معناه الفرح والسرور كذا صرح السيوطي والظاهر ان بقاء التثنية

مفتوحة كالأولى على ما هو قاعدة التركبات المزدوجة (قوله ترهيم) جواب اذن وجواب القسم بخلاف
على ما هو القاعدة من اجتماع شرط وقسم واذا ن هنا كسائر أدوات الجزاء (قوله بالنداء) يجوز ان يبعد
الله اكرمك لوزاد أو حيان فقلان ابن باشاذ الفصل بين ما جاء بعده من قوله الله يا بشاذ

(قوله بالتر فوشبه) المراد بشبه الجار والمجرور نحو واذا ن يوم الجمعة وفي ما رواه اكرمك وما الفصل
يا بشاذ الفصل بالتداخول من عطفه الفصل بالتر فوشبه الى ذلك وأشار بعضهم حيث وفيه أيضا ذكر الشرط والثلاثة

اعمل اذا انتك أولا *

ومقت فعلها بعد ما سبقا
واحد اذا عملتها أن
تصل *

الاصح اوله او مبتلا
واصل بلفر او مجرور
على * رأى ابن صفور
رئيس النبل او ان نجى

بصرف اختلف أولا *

فاحسن الوجهين أن لا تعلا

ونصب المضارع أيضا

(بان المصدرية) أي

المتسببة مع مدخولها

بالصدر وهي أم الباب

لعملها (طاهرة صفو)

والذي أطع (أن يغفر

لي) ومضرة كما سباني

والنقد بالصدرية يخرج

للمفسر والزائدة الاولى

هي المسبوبة بجهلها

معنى القول دون جوفه

الناشئة عنها جازم لغفران

بجاز نحو وأوحينا اليه

أن اصنع الفلك والثانية

قال في أوضحهى التالية

لما نحو فلان جازم لشر

والواقعة بين السكان

ومجرورها كنزوله

كان عليه فاعطى الى وارق

الاسم أو بين القسم ولو

كقوله * فاقسم انو التنبأ

وانتم * زاد في المعنى

والواقعة بعدا كقوله

فأله حتى اذا كان كاله *

معاطى يلقى لجملة غامر

وعلى نصب بان المصدرية

(ما لم يسبق به) أي بلفظ

دال على اليقين وان لم يكن

بمفعول الفعل نحو اذن زيد الاكرم فلا يرجع عند الكسائي النصب وهشام الرفع لضعف عملها وجود
الفصل وكان القياس بطلان العمل فلا قيل من أن يكون مرجوحا وتقدم عن الكسائي بطلان العمل
في الفصل بين كي والفعل بمجموعه ويمكن الفرق بشدة اختصا في المصدرية الاتصال بالمفعول لانهما اسم
واحد قال أبو إسحاق والصحيح انه لا يجوز الفصل بالتلفظ وشبهه وقيل في وجهه فانه ضمن الجملة فلا يتصور
اذا نفعه على العمل فيها بعد هذا وانظر له صورة المسئلة أن يكون التلفظ بمفعول الفعل اذن على
كان معمولا لمعولها في الرضى ما يقتضى الاول فليراجع (قوله اعلم اذن الخ) ذيل بعضهم هذه
الاسئلة يبيّن ذكر فيه مسئلة تقدم العاطف فقال

وان تجى بحرف صلف أولا * فأحسن الوجهين ان لا تعلا

(قوله المتسببة مع مدخولها) لا يتجى أن كمنع تدل على المتبوعة والامالة الا ترى انهم يقولون جازم
الوزم السلطان لاجله السلطان مع الوزم فلا تفرم العبارة ان المتسبب هو ان وحدها فلا خلاف وهم فيه
بل تقدمت للمتسبب هو المجموع والاصل ما بعد ما هو الموافق للواقع (قوله مخرج المفسرة الخ)
اخرجه لما ذكرنا في احواله كثيرا وأضافه لشرح لان الامسية فانها تروى منه بالمتسبب في قول بعض
العربان فعلت وضمرها للخصا بغير نحو انشأ الخ (قوله هي المسبوبة بجهل الخ) خرج بقوله
المسبوبة بجهل نحو واخذوا هدايا لجلد قلوب العالمين فاستبدوا ودعواهم مضاف اليه وان تخففة
من التثنية وهي علامة في ضمير شان مقدور وجملة الخ لانه من المبتدأ والخبر خبر ان وهي خبرها متعديا نحو
دعواهم بقوله فيها معنى القول نحو قوله ان افعلى لوجود حروف القول فلا يقال لعدم وجوده في
كلامهم ولا يتقدر وجوده لا تعين ان فيه للتفسير لجواز أن تكون زائدة وفي شرح الجمل انها تكون
مفسرة بعد صريح القول قال العلامة في لم افعلى الخ المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح قال
شحنه الغنمى قال السدي شرح الباب عند قول المتن تختص أى ان التفسيرية بما فيه معنى القول دون
صريحه ماضيه أى صريح القول لان صريح القول للاحتجاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول
وبقوله الناشر عنها جازم نحو ذكرى عصمدا ان هذا العلم ناخو الجملة بل يجب الاثنان جازم أو ترك حرف
التفسير وبقوله ولا تقترن بجازم نحو كتبت اليه بان افعلى وكتبت اليه بان افعلى اذا قدرت معها الجازم وهو
الباء فهي مذبذبة في الموضع لان حرف الجر يدخل الاعلى اسم صريح أو موقول (قوله وأوحينا اليه
أن اصنع) الجملة مفسرة فلا يعمل لها من الاعراب لكن قال المصنف انها مفسرة للفعل وخالف غيره فقال انها
مفسرة لفعلها بخلافه أو مذكور قال الكنايى والظاهر ان الايجام متعلق بها ههنا فعلق مفعولية فتكون
منصوبة بالعمل انتهى فتأمل (قوله التالية للبا) أى التوقفية كإلى المعنى احترازا عن الناقية وهي الجازمة
والموجبة وهي التي بمعنى الا (قوله كان عليه الخ) صدره ووما واقتناوجه مقسم والبيت لا وتم الشكرى
وتعلو تتناول الى الشجر ليتأول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرف مثل أرق أو اصراد وارق
والسالم يفتقن خبرا والشاهد في كان عليه يجر عليه وان زائدة بين الجازم ومجرو ومجروى نصب عليه على
انها اسم كان الخفيفة من كان توفقه على انها مفعولة أو علامة في ضمير بخلاف أى كانا طيبة (قوله فاقسم
ان الخ) قلناه * لكن لكم يوم من الشر مظلم وهو الشاهد فيه واضع وقوله لكن الجواب القسم على ما هو
القاعدة المعروفة من انه اذا قرأ في شرط قسمه وليس هناك الاحواب واحد فهو لسايق منها لا فرق في ذلك
بين الشرط الامتناعي وغيره عند سجدة واضطرب كلام ابن مالك في التسهيل في الشرط الامتناعي فدل
كلامه في الجواز على ان جواب القسم بخلافه على ما ذهب اليه وفي باب القسم ان الجواب لا وانها
ميجوبها لجواب القسم (قوله فافعله الخ) المعاطاة للمناوأة والجهة بضم الادم والجيم معظم الماء وقاسر
اسم فاعل على الفعول كعشة فاضية من غيره المعاطاة معاطى خبر كان في لغة متعلق بفاعه وقاسر
صفة للمعاطى والمعنى انه ترك هذا الرجل وتعلل في انقائه مما كان فيه الى أن وصل الى حاله أشبهه فهاهم هو
مغمور في العلة يخرج يده ليتأول منه منقذه وهذه حاله الفريق والشاهد في البيت ظاهر (قوله وان لم يكن

بلفظ العلم) بخوارى وتحقق وتبين وتبين ولن مستعلا في العلم وخارج بتفسير العلم عاذا كرم اذا اول العلم بغيره بانه يجوز وقوع الناصبة بعده ولذلك اجاز سيبويه ما علمت الان تقوم بالنصب فالانه كلام خرج شرح الاشارة بخرى بخرى فوالا اشير عليك ان تقوم او كان بمعنى النان كقراءة بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب (قوله اهلعت) أي علمت عمل النصب في المضارع ولو عبر به كان اول اهلعت لم يمتل بالكتابة بل اصحها ضميرشان بخوف غالبها وما اول الجملة تحيروا الظاهر ان الضمير في قوله ما لم يتسبق يرجع الى ان المصدرية لا بقيد الناصبة للمضارع فان تلك ثنائية للوضع والمسبوقه تعلم ثنائية للوضع لانها مخففة كذا حرمه شذنا العلامة الغني عن وجه هذا يدفع ان كلامه لوهم انها بعد العلم هي أن الناصبة واهلعت وليس كذلك وانما هي المخففة من الثقيلة وانما اهلعت لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لان باهنا تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد افعال التحقق بخلاف المخففة فانها تقع على ما كيد الشيء وثبوته وقال في المتوسط وليست بمعنى المخففة الواقعة بعد العلم هي الناصبة للفعل المضارع لاعتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرما والطمع البالي على ان ما بعد هاءه يعلم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم التحقق انتهى بمعنى فيلزم الثاني (قوله رسمى حيث شذنا مخففة من الثقيلة) وهي ثلاثية الوضع اذ هي مخففة من الثقيلة وهي مصدرية أيضا كاصرح به الشارح حيث قال ومحل النصب بان المصدرية بما لم يتسبق كان أصلها المخففة هي منه كذلك وانما ثنائية الوضع التي نصب المضارع وقوله به وبالمضارع المصدرية (قوله فان سبقت بظن الخ) أي ولو يكن هناك فاصل غير لان كان هناك فاصل غير لان لم يتسبق أو شئت ان لن تقوم لم يجز النصب الفصل وتعين المخففة (قوله وان لم يكن بلفظ الظن) كأن كان بلفظ العلم مثلا لكن استعماله في معنى الظن الغالب القريب من العلم أو جرى بخرى الاشارة كما علم مملس (قوله احرأ الظن بخرى العلم) أي أثنأ وانه بان جعل النان على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة (قوله وهو راجع) أي في القياس لانه الاصل والاكثر في كلامهم * (نقطة) * انهم كلام المصنف تعين الناصبة ان كان الفعل السابق على ان عاوي من كونه فعل علم أو ظن ومثله في كلام ابن الحاجب واعترض عليه بانه اذا كان غار باعنها يكون على وجهين لان الفعل في هذا القسم اما ان يكون صالحا للمخففة كالفعل الجاهو الطمع أو لا يكون فان كان متنافيا تكون ان ناصبة وان لم يكن متنافيا يجوز الوجهان قاله النجاشي سيبويه بخوارى وجهين فيه صرح أبو حيان (قوله ومن العرب من يجزم الخ) قال في المعنى نقله الصافي عن بعض بني صباح (قوله اذا ما غدونا الخ) البيت لامي القيس وغدونا بكرة ناو عطف بكسر الطاء المهملة مضارع حط بجمع الحطب (قوله جلا على ما انتها) أي المصدرية بجمع ان كلامهما حرف مصدرى ثنائى وظاهر كلامه اختصاص الالهال بها وعليه فيقال لم يختص هذا الحكم كون كعم ان الاخرى مصدرية (قوله ان تقرأ الخ) تقرأ انما في محل نصب بلام تجمل او من حاجة في قوله قبله

وتجمل لا محالة في شذنا مخففا * وتصنعنا نعمة تسمى ما رواه

واما في محل رفع ضمير مبتدأ محذوف عائد الى صاحبه أي هي ان تقرأ ان قال المصنف في المعنى والشاهد في ان الاولى وليست مخففة من الثقيلة يدل ان المعلوم عطفها واعتراضه باله لا تخرج من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر (قوله بخوارى روى في الحديث الخ) كذا في المعنى قال النجاشي ولا حاجة الى ان تجعل ما هنا ناصبة فان ذلك اثبات حكم لهما لم يثبت في غير هذا المثل بل الفعل من وقوع دون الرفع محذوف وقد صرح نظمنا نرا الى ان قال ولولا دعي الى ارتكاب امر لم يثبت قال في المعنى والمعروف في الرواية ان تكون في الرضى وتسمى ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معان اجدتها تشبيه مضمون جملة بضمون أخرى فلا تقتضي الكافة ما يتعلق به لان الجار انما يطلب ذلك لكون الجار وضموعه والمفعول لا يلائم من فعل أو معناه الى ان قال اوبه قوله عليه السلام ان تكونون في عليكم شبه التولية

بلفظ العلم فان سبقت به اهلعت وتسمى حيث شذنا مخففة من الثقيلة (نحو علم ان سيكون) أفلا يرون أن لا يرجع (فان سبقت بظن) أي بلفظ الدال عليه وان لم يكن بلفظ الظن (فوهان) الرفع والنصب (نحو وحسبوا أن لا تكون) فري بالرفع احرأ لظن بخرى العلم والنصب احرأه على أصله من غير تأويل وهو ارجع ولهذا احرأه عليه في الما يجب الناس أن يتركوهم من العرب من يجزم بان كقوله اذا ما غدونا قال ولهم اهلنا

نقلوا الى ان باثنا الصيد تحلب * ومنهم من اهلها جلا على ما انتها أي المصدرية كقوله ان تقرأن على أمية ويحكا * متى السلام وان لا تشعرا أحدا

كأعانت المصدرية قليلا جلا عليها بخوارى في الحديث كما تكونوا في عليكم (ومعيرة) واضمارها

عليه ~~مقتولهم~~ الطائر
 فيضرب ذنبا فيرفع
 بغضب جواران الاسم
 المعطوف عليه مؤول
 بالفعل وقوعه لئلا
 الذي يصير (و) الثاني بعد
 (اللام الجارة سواء كانت
 لتعليل كما في نحو) انا
 ففعلنا ففعلينا (ليغير
 لك الله) ما تقدم من
 ذنبك وما تراحم العاقبة
 السبعة بالام المبرورة ولا
 الما لوهي التي يكون
 ما بعدها نقضا لمتنفي
 ما قبلها نحو فالتقطه آل
 فرعون ليكون لهم عدوا
 وحزنا فالتقاطهم انما كان
 لرافتهم عليهم لاني الله
 عليه من المحبة فلا واحد
 الالهة فقصروا ان يصير
 قرعة لهم فآل بهم
 الامر اني ان صار لهم عدوا
 وحزنا لانا كبسودهي
 الانية بعد فعل متعدد
 نحو واما التسلل لرب
 العالمين فان مضمة جوارا
 الا اذا اقرن الفعل بعدها
 بلا سواء كانت مؤكدة
 كالتي في نحو لا يعلم احد
 الكتاب) ام ثالثة نحو
 (لا يكون الناس قتلوا)
 ان وجوب (الامر) كراهة
 اجتماع لامين (و) الاني
 (نحو ما كان الله لعلهم)
 مما هو مسبوق بتكون
 ماض ولو معنى مني بآل
 فقط مستند

مضرة جوار وانما هو بالعطف على ما قبله ولعل الشارح لم يذكر هذا لانه معلوم من باب العطف كاهو
 ظاهر ولا يخرج العطف على مصدر متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما صرح المراد في فاته
 بحذفه اعتبارا ان بخلاف مستثنان للاضمار جاز بل نص في شرح العدة على ان الاظهار احسن
 لان هذا انما يخرج بتقدير الاسم بكونه مضرا جوارا فيقيد الشذور بكونه صريحا لا جوارا ذلك (قوله
 الطائر فيضرب الخ) ال اسم موصول مبتدأ نقل اعرابه الى ما بعده لكونه بصورة الحرف وفضب
 زيد جلة معطوف على صلة الاول لعطفها بالقلم فتخرج الى بابا والذباب من ابتدا كذا في التصريح قال غنينا
 اذا كان من عطف الجبل في نحو اجمعت نظر لان الحرف زعمه انما هو الفعل المعطوف على اسم غير خاص
 لا الجبل فتأمل هذا وقال الشاطبي واما اسم الفاعل فله جهتان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتها
 فيه بحيث يكون نحو قائم في حكم كاهل وغار فلا شك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو
 ينجني فاضل ويتكرم وعلى هذا التقدير يصح قولك تعبت من رجل ضاربو يشتم بالنصب والاعترى
 جهة معنى الفعل والعطف به على المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم ان الفعل يعطف
 على الاسم الذي يعطى معنى الفعل اجمعا وانما هو اسم لا لفظة فكذا ليس باسم صريح بل بالاعتبار
 بقرينه عن الحكم بالنصب انتهى وبه يعلم جواب قول الحنفى تبع الشهاب القاسمي في حواشي ابن
 الناطم فلا يمكن ان ينصب ويجعل انو الفاعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم من اسم
 الفاعل فانه كالفعل في دلالة الفعل الحدث وسبب ان الفعل يتأول منه المصدر معمولا لكون محذوف
 والتقدير ههنا الذي يكون منه طائر ان يفضي بذنبا (قوله ليغيرك الله) على الاجتماع الامور
 الاربع في الآية لاني مولى اقطعه وسلم وذلك حين فتح الله مكة (قوله ام للعاقبة الخ) قال أبو حيان
 في شرح التيسيل وهذا الذي ذكره المصنف ليس مذهبا للبصريين وانما هو مذهب الكوفيين وقد
 حراز بعضهم الى الاخفش وأول البصريون ذلك على انها لام السبب على جهة المجاز لانهما كانا شاعرا
 القاطع كونه صرا عدوا صار كانه التقط ذلك وان كان القاطع في الحقيقة انما كان لا يكون لهم حبيبا
 وابنا وهذا احسن لانه اذا تعارض المجاز و وضع الحرف على مقصد كان المجاز أولى لان الوضع يؤول
 فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك (قوله ام لنا كيد) وهي الزائدة وبعضه اذ دخل على لام التعليل
 (قوله فان مضرة جوارا) و اجاز ابن كيسان والسبب في ان يكون النصب بعد اللام باضمار كانه
 يصح النطق بها بعد ما مضى نحو شئت لى كرمك ومذهب الجمهور ان لا تقسم لانه لم يشأ اضمارا في
 غيره الموضع (قوله بعدها) ام اللام (قوله بلا) ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل بالا والاضمار
 ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفضل هاتين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غنيت من لاني وحيث
 بلاز وجوب ادغام النون في لانية او زائدة ليقار بغير جهما (قوله كراهة اجتماع لامين) فان التلغظ
 به ثقيل جدا (قوله يكون) أي ناقص كاهو المتبادر ويعلم من كلامه اني اختصاصه بذلك دون بقية
 اخوانه كما صرح ودون غيرها كباب نل لانه لم يسمع وان اجاز كلا بعض واجازه بعضهم في كل فعل منفي
 تقدمه فعل نحو ما جئني لتكرهني وهو فاسد لان هذه لام كي (قوله ماض) فلا يجوز ان يكون الفعل
 بخلاف لام كي فتقول ساوب ليغير افعلى قال أبو حيان ان الفعل المنفي لا يكون مقبدا بظرف فلا
 يجوز ما كان زيد امس ليضرب بحر اختلاف لام كي وانما هو مولى كان غير ظرف زمان نحو ما كان زيد في
 المار ليقوم فانظر على محرره (قوله ولو معنى) هو المضارع المنفي ولم (قوله مني بمأول) يعني مالم
 ينقض فلا يجوز ما كان زيد لا ليضرب بحر او يجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاز لا ليضرب بحر انما قوله أبو حيان
 قال والفرق ان النفي مسلط مع لام الجود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم من نفيه
 نفي ما بعدها وذلك على مذهب البصريين وفي قولهم كي تسلط على ما بعدها نحو ما جاز لا ليضرب
 فتنتي الضرب خاصة ولا تنتفي الجي الا بقرينة تدل على انتفاء مخرجه التقييد فقط لن لانها تقيده

لما استند اليه الفعل المقرن باللام على المقتضى (تصغير) وتحوينا (لاخير) ونسحق هذه اللام (١١١) لام الخوض من تتبعه العلم والخاص

واختلاف في الفعل الواقع
بعد هاء في الكوفي الى
أنه خبر كان واللام التوكيد
وحسب عليه انما الثاني
التسهيل لكنه يقول
بوجوب اعتبار ان تبعاً
للمصري فهو قول مركب
من قولين وذهب البصري
الى ان خبر كان محذوف
وان هذه اللام متعلقة
بذلك الخبر المحذوف وان
الفعل ليس بخبر بل المصدر
المستعمل من ان الخبر
والفعل المنصوب بهما على
الاصح في موضع حروا والتقدير
في نحو ما كان الله بعدهم
ما كان التفسير يدل على
ويستدرك كل موضع ما يليق
به على حسب سبب الكلام
والدليل على هذا التقدير
انه قد مضى صريحه في بعض
كلام العرب قال
* سموت ولم تكن احدا
لنحو *
فصرح بالخبر اني هو قوله
اهلام وجود اللام والفعل
بعد هاء في كلامه استعمال
الاخير وقد صرح في المقتضى
بان قولهم لاخير من وفي
الشذوذ وان لم يتكلم به
العرب وقد مر ما فيه واما
اعتبار ان وجوباً في
خمس مواضع أخذناها
هذا والثاني اشارة الى
بقوله (كخضارها) أي
أن رجوعاً (بصدق)
الحارة فقلنا ان تراو جروها
ان كان اسمها صريحاً فليس
كنها بعد ما يتلوهما

بالمستقبل ولا كذلك لما دللنا على غيرهما من التام وان نفت الماضي كنهنا بدل على اتصاله
بالحال بخلافه واما ان فقهنا بخلاف قوي واستدل المرادى على وقوع لام الخوض بعد المقتضى بما مرهنا
الكسائي وان كان مكره لم نزل ومنه الجبال ونقلت فيه في المقتضى واستظهر ان لام كان شرطية (قوله)
لما استند اليه (الخ) فالولم يكن مستدعي ذلك الوجه لم تكن لام الخوض نحو ما كان بدليله خبره ويجوز
ذلك في لام في نحو ما كان بدليله خبره (قوله) في خبره (وجوباً) على ان ما كان بدليله في كان زيد
سبقت لاسموسف والموجب ليس معه ان الظاهر والمقدرة فادوا المطابقة لتأنيدها ما فكما لا يجمع بين
ان السبقت وسوف لا يجمع بين ان واللام واما بعض النحويين حذف اللام واطهار ان نحو وما كان
هذا القرآن ان يفتري أي لا يفتري وأجيب بأنه لا يفتري الاية لان ان وما يستدعي في كل المصدر
والقرآن أيضاً مصدر فاحسن المصدر مصدر وهو بمعنى المفتري والافعال هنا بمعنى المقررة فلا داعي
للتقدير باللام (قوله بالخاص) أي باسم الخاص لان الحذف في اللغة انكار ما تفرقه لاسم الكواكب وهذا
يندرج قول من الخاص الصواب سمع باللام التي (قوله) الى انه خبر كان) كانه قول ما كان زيد يقوم فالتقدير
مسلم على المنصوب (قوله واللام التوكيد) أي زائدة فلا تتعلق بشي لان الزائدة لا تتعلق بالاسم
فكسب على عندهم غير جارة بل هي مناسبة بنفسها عندهم ووجه التوكيد فيها عندهم ان أصل ما كان
ليقبل ما كان بفعل ثم أدخلت اللام زائدة لتقوية النفي كما أدخلت اليه في ما زيد بقام فيهم عندهم حرف
زائدهم كانه مناسب نفسه واعتراض قولهم بان اللام الزائدة تدل على الحرف في الالهاء وعوامل الالهاء
لا تتعلق في الافعال وأجيب بانهم لم يعلموا لاسم هذه الكلمة وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي
في قولهم ما كان محمد عاملاً لسا كل فانه لا يجوز على رأي البصري لان ما في خبر ان لا يعمل فيما قبلها ويجوز
على رأي الكوفي لان اللام لا تختم العمل فيما قبلها وشهد للكوفيين قوله
لقد عدلتني أم عرو ولم اكن * مقالها ما كنت حياً لاسمها
(قوله وحسب عليه ابن مالك) أي على كون الفعل خبر كان واللام التوكيد (قوله) لكنه يقول (الخ) أي
فيلزم ان تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله انها موكدة وبصرح وانه لكنه قال في شرحه على
التسهيل مهمته موكدة اسمها الكلام بدونها لان الزائدة اذ كانت زائدة لم يكن لتسبب الفعل بعدها
وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصدها ما كان زيد بمقدرة او ههنا لان فعل انتهى
وحينئذ قد قال ما قاله لا يخالف قول البصريين فلما سلم فان قلت اذا كانت مقدرة بعد اللام يلزمه
الاخبار بالمصدر من الخوض هو لا يجوز أجيب بان الاخبار بالفعل المقدور بالمصدر من الخبر جاز وان لم يجز
الاخبار بالمصدر عن الالة الفعل يصح على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسمها وقد التزم اعتبار ان
فصار مخترطاً في ذلك الفعل على انه جعل ان يكون في الكلام حذف كما لا يخفى على عارف نحو هذا وقال
المصنف في الحواشي قد يكون مذهب اليه ان مالك كقولنا في الظرف والجرو انه خبر يجوز الاحتجاج
(قوله) وان هذه اللام متعلقة (الخ) أي في عندهم حرف من معدلتها في الخبر قال المرادى قولهم انها
متعلقة بالخبر يقتضي انها ليست زائدة وقد مر مرها يقتضي انها زائدة مقوية لعل انتهى وفي
المقتضى ان المقوية ليست زائدة محضة ولا معدلة بخلافه بل هي بينهما وفيه موجه كونها التام كيد عند
البصريين ان الأصل ما كان قاصداً للفعل وفي هذه الفعل ابلغ من نفيه واستشكالك القامتين بان التوكيد
لم يستفد من اللام وانما استفد من في السبب (قوله) لم تكن احدا (نحو) هل
للكوفيين ان يقولوا ان ذلك ضرورية او شاذ وانهم لا يدعون ان الفعل خبر الاحتمال وحدهم يفرقه
(قوله في خمسة مواضع) مثل ذلك في التوضيح وقره شارح قولهم ان كرم الاخبار الواجب اعتبار ان
بعد في التعليق (قوله) اسد هاهنا وهو الاخبار بعد لام الخوض المتقدمة (قوله) حتى مطلع النهر أي
الى مطلع النهر والجار والجرو متعلق بسلام ويجوز ان يتعلق بنزل ووجه سلام هي ليست اجنبية لانها
فيه حتى الى نحو حتى مطلع النهر وان كان مؤولاً من ان والفعل فتارة تكون بمعنى ان وظل اذا

متصلة بالكلام ومشددة فلذا انفصلت بين العامل والمفعول أو هي في موضع الحال من الضمير في تنزل وهي مبتدأ وسلام خبره وقدم عليه لتفصيل أحوط مطلع الخبر لانه لما اختلفت ليله القدر من بين الساعات بفضل كانت عظيمة لتغاير حاله حال سائر ما خسر عنها بانها على حال غيرها فاصفها القائدة ويجوز أن ترتفع هي على الفاصلة بسلام لكونه معددا كما تقول ضرب زيد (قوله لا سمر حتى تطلع الشمس) أي إلى أن تطلع الشمس وظاهره أنه لا يصح في هذا المثال أن يكون حتى بمعنى كذا لأن السرا لا يكون سببا لالوع الشمس (قوله وارتفع حتى) وذلك عند بعضهم مجاز وعند المتأخرين حقيقة وضعف واختلفت في علاقة الجواز فقيل انتهاء الحكم بما بعده لأن الفعل الذي هو السبب ينتهي بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهي بوجود الغاية وتعبه السعد بأنه لو صح ذلك لكان حتى الغاية حقيقة حيث احتل الصدور الاستداد وهو السبب والجزاء هي المسبب لانتهاء له واختار أن العلاقة مقصودة به أي كون ما بعده مقصودا بما قبله بمنزلة الغاية من النخيا وفوقه بان الغاية لا تستلزم بدليل كالتسمية حتى يراهم أو نحوه فان الرأس ليس مقصودا بالكل واستوجه السكاك بن الهمام الأول (قوله علمه لما بعدها) أي مقصبا إلى القصد في الجلة وان لم يكن مستلزما وذلك بان لا يصلح الصدور قبله إلى الاستدال ما بعدها ولا يصلح ما بعده لئلا يعلل امتداده ذلك الأمر المستمد وانقطاعه عنده نعم أن أريد بالاسلام الشان عليه واستمرار في الدنيا يكون المفعول بمنتهى وحتى حينئذ للغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالأمر بسبب الاسلام والاسلام بسبب دخول الجنة (قوله حتى نقي) نقي حرف جر وان والفعل في محل جر به متعلق بقائلها ما تعلق الغاية أي إلى أن نقي وهو الظاهر المناسب لسبب الآفة وما تعلق التعليق أي كقبي فيكون التعليق (قوله بمعنى الآن) كذا في النسخ بعبارة التعليق والصواب حذف أن لان حتى بمعنى الاستثنائية استثناء منقطعها كذا كرايزن ما لا توابن هشام الخضر أرى ومن مضمر بعدها وقال المصنف وسواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعاً وجعل الاستثناء في واقعا لا فعل لأن الفعل متصلا مغرنا بالنسبة إلى الظرف اذ المعنى لا تفعل وقتان الاوقات الا وقت فعلك وفي البيت الا حتى منقطعاً كما سطره فلا ضرر كونها مارة مع انها بمعنى الآن عمل الجزئيين مع افادة الاستثناء كما شاعروا خلافا لغيرهما (قوله ليس العطاء إلى) العطاء اسم بمعنى الاعطاء وهو المراد هنا وقد يعي بمعنى العطية اسم ليس ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزاد فوق المراد زادات المال وهي ما لا يحتاج اليه ومن ومما خسر ليس والمماحة الجودوان والفعل اسم ناو يلاقى محل جر بمعنى متعلق بليس والمعنى ان عطائك من زادات ما لا تحتاج اليه مسماة الآن تعلل في حالة تله المال والاستثناء على هذا منقطع والواو في ذلك الحال وما مبتدأ موصولة أو موصوفة وأريد سلته أو صفته وقيل خبرها والجملة سال من مفعول تعود المحذوف أي حتى تجود بشي حال كونه قبل ذلك وت يجوز أن يكون سال من المفعول والفعل أو عن الفاعل وزعم بعضهم أن حتى تجود بدين من مسماحة في محل نصب أو مسبقين مهارود بانفسار عن موارد استعمالها عن قائلها (قوله مع ان احتمال الخ) هذا الإنشائي استظهار المصنف لانه احتمال مرجوح وانما ينفي الاستظهار الاحتمال إذا كان واجها وقول المحشي وانما ينفيه القطع وهم أن الاحتمال ولو واجها لا ينفي الاستظهار وقسده لا ينفي على ذوي البصائر والمعنى على الغاية أن انتفاء صكون اعطائك معدودا من المسماحة متمم للقرين اعطائك في حالة تله ما لا فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت مملكتك والمصنف على التعليق أن الحكم بان اعطائك من فضول المال ليس مملكتك لاجل أن اعطائك في الاعطاة الاقل من المال (قوله لاهما) أي نفسهما سواء كانت مارة باضماري كما ذهب اليه الكشاف عكس مذهب البصريين بأن ينفسا كما ذهب اليه بعض الكوفيين لشبهها بال (قوله لا تكون عوارسل الإقبال) أي من جهة واحدة فلا ورد أي جعل تصرفا في جانب الجملة في أي مختلفتان في جهة من جهة فتنها بمعنى

لا سمر حتى تطلع الشمس
وتارة تكون بمعنى كذا وذلك
إذا كان ما قبلها عسلة لما
بعدها نحو أسلم حتى تدخل
الجنة وتحتلها ما في نحو حتى
نقي إلى أمر الله هذا
مذهب الجمهور وأثبت
ابن مالك لها معنى الثالث وهو
أن تكون بمعنى الآن
واستظهره المصنف في قوله
ليس العطاء من الفضول
مما خسر

حتى تجود بما قبل
مع ان احتمال الغاية متواتر
وكذا التعليق والاضح ان
النصب بعدها بان مضمره
لاهما لأنه قد ثبت جرهما
للامه فوجب نسبة
العمل هتالنا لتقرر من
ان عوامل الاسماء لا تكون
عوامل الاعمال لان ذلك
ينفي الاختصاص وانما
تكون مثل كجارتها نسبة
بنفسها قال أبو حيان لان
النصب ينفي كثر من الجر
ولم يكن ناو بل الجر فيكم
هو حتى ثبت جر الاسماء
وأمكن جعل ما نصب
بعدها على ذلك بما قبلها
من الاعمال

والاشتراك خلاف الأصل

ولأنه بمعنى واحد الفعل

والاسم يختلف في قائمها

سبكت الفعل ونحوه

للاستقبال ولا ينصب

الخارج بان بعدها (ان)

كان مستقبلا بالنظر الى

ما قبلها سواء كان مستقبلا

أيضا بالنظر الى الزمن

التكامل (نحو) ان نبح

عليه كقبح (نحو) رجع

النا موسى) أم لا نبح

وزيوا حتى يقول الرسول

بالنصب في قراءة غير نافع

فان أقول الرسول وان كان

ماضيا بالنظر الى زمن

التكامل مستقبل بالنظر

الى زمن الهم وقد تقرر ان مع

المطوف على منورها

كقوله حتى يكون عزرا

من نفوسهم * وان يبين

جميعا وهو مختار قال

أوجيان في هذا دليل

على دعوى البصريين من

ان ان ضمرة بعد حتى

وذلك تظهر في المطوف

لان الشواقي تتحمل

ما تقتضيه الاوائل

والتيقيد بالخارج مخرج

العاطف وهي التي تعطف

بعضا على كل كاسباتي

والابتدائية وهي الابتدائية

على جملة مضمونها غايه

لشي قبلها كقوله

* حتى ما جعله أشكل *

وقوله شربت الا بل حتى

يحيى البصري غير يبينه

ولا يكون الفعل الذي بعدها

الاجلا ومؤرا به بخلاف

الشرط وحسن جهة الاضافة مع اتحاد المعنى فلا ترد الام لان الجازمة ملبية بخلاف الجازمة تقدم قريبا
في لام الجود ان الكوفي لا يرى كية هذه المقصد (قوله والاشتراك خلاف الأصل) كما جواب سؤال
تقدمه ان الأصل عدم الاشتراك وهلا كانت ناصبة بنفسها فتكون مشتركة بين الاسم والفعل فيجاب
بان الاشتراك خلاف الأصل (قوله ولا نهى بمعنى واحد) فليقل ثانيا يستفاد منه الفرق وحله انه يمكن
ان تكون ناصبة للفعل وجاز لا اسم لان معناه اسم الاسم غير معناه اسم الفعل فلم يلزم ان هو اسم
الاسماء تكون عو اصل الافعال (قوله الا ان كان مستقبلا) لان نصبه باسم وان وهي تخلص الفعل
للاستقبال (قوله نبحون نبح عليه كقبح) مثله تعال غير لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكامل
أيضا وقد يقال ان هذا من القسم الثاني فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن
التزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلز القول الرسول في الآية لا تمة
وأوجب ان قوله قالوا ان نبح عليه كقبح في حكاية كلامهم وعبارتهم الصادقة منهم فليقل وفيه
حكاية كلامهم اذ ذلك لا ان نولاشا ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن قص ذلك عطفنا على وجه
الحكاية بخلاف آية الزلز فليس فيها حكاية بقوله آخر وانما هو لتبيان من اقبحه انهم او امرته فليقل
فيما عايناه من الزلز ولا من التكامل بالنسبة اليه فتأمل ونحوي رجع متعلق بنبح على تقدير ضاف
أي زمان رجوع موسى (قوله وزيوا) أي زعموا ازا عابدا يشبهها بالزعماء اصابهم من الاهوال (قوله)
في قراءة غير نافع) وأما قراءة نافع بالرفع فالحال مستأنفة لا تتعلق من حيث الاعراب بما قبلها والفعل موقول
بالحال أي حتى حالة الرسول والذين معانهم يقولون ذلك (قوله بالنظر الى زمن التكامل) أي قص ذلك
عطفنا على ما ذكر من التكامل في الآية السابقة ليس من القص بل من زمن التكامل المحكي منهم (قوله)
بالنظر الى زمانهم) أي الماضى الذي مضى عليه ان (قوله كقوله حتى يكون الخ) قبله

ومن يكلمهم في المحل انهم * لا يلبس الجار منهم انه جار
وقوله حتى متعلق بالمعنى الذي عليه قوله لا يلبس الجار الخ أي بما ملوه هذه العلامة التي ان يكون عزرا
بجانب واحد من أنفسهم أو يتخلفوا عنهم وقوله أو ان يبين جميعا أي يفارق وهو مجتمع الحال غير
منشترها مختار الذي غير مضطر (قوله أوجيان الخ) قال شيخنا قدوة فقف حليب في شرح التسهيل
ورأيته أيضا قبل هذا الكلام يسير ما هو مع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها الجازوا الطبار
ان بعدها قالوا الوقت لا سر حتى ان أصبح القادسيه جاز وكان النصب حتى وان فوكدا كأجلز واذك
في لام الجود انتهى فهل يصير بذلك فيه دليل على ما ادعاه فتأمل ثم أقول أيضا ما المانع من ان يكون
الناصب المنسوب وهو ان يبين عطف على الناصب المنسوب وهو حتى يكون على طريق البصريين
أما ناصبة بنفسها وذلك كما تقول جئت على كرمي وان تحسن الى فعل فتعطف ان تحسن الى على
كي تكرم في غيره (قوله لان التواني تحتمل الخ) ادعى بعضهم ان في البيت رائدة فيكون النصب
بالعطف لا بان وجوز بعضهم ان تكون منصوبة بكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على شيء يكون
وهو عزرا على بل المسمى باسم الفاعل أي يكون عزرا أو ابائنا (قوله والابتدائية) أي التي
تبتدأ بالجزء أي تستأنف بعدها الذي يلزم وقوع المنسدا والخير بعدها لتدخل على الجملة الاسمية
والفعلية التي تعلوها مشاركا على ما علم من كلام الشارح وليكون ما بعدها جملة لغوا معني امتنع كونه حارف
حوله لا بد من العمل المقررات أو ما في تأويله خلافا لرجوعه ان دوستو به حيث عزرها جازة وان
الجملة في محل جرم ارجع ما يبطل ما عايناهم اذ انفعوا ان بعدها كسر واهمونها (قوله حتى ما جعله
أشكل) مجزئ بغير رصده فزال اللفظ في كسر ما بعده والاشكال الذي فيه ماضى وجره تحتلطان
(قوله أو مؤرا به) قال المفسر ان الانحال نارة يكون تحقيقها نارة يكون قد مر ان الاول كقولك سر

حتى أدخلها أفلت ذلك وانت في حالة الدخول الثاني كالمذكور إذا كان السبر والدخول قد مضيا
ولكنك أردت عكازة الحال (قوله) فإنه ينبغي أن يكون مستقبلا أيضا لماذا كررنا أن غمان أن النسب
بعدها باضمماران وهي تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث الأمر كذلك فلا شرط أن يكون الفعل
مستقبلا كما ينبغي بعده باضمماران وما لم يوصف بالحق الجارة (قوله) فإن انتفى وجب الرفع) ظاهر
كلام المصنف بل مر به أن الفعل الحالي لا يكون الأمر فوعاؤه لا يدخله التناول بل بالمستقبل حتى
يتصور أو أنه كلام المصنف في حيث قال وتخصص مسأله حتى بأسهل طريق يقال إن صلح المضارع
بعدها لو توقع الماضي موقعه بإزائه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول أو لأن كان حاضر الرفع
أو مستقبلا فالنصب انتهى يعني بالنسبة إلى زمن التكلم فإنه الذي يجب نصبه كما صرح به في المتن وإما أن
كان استقباله بالنظر إلى ما قبله فالوجهان وإذا قرر هذا فنقول الشارح وقد علم من كلامه أن مشكل
لأنه أن أراد أن الاستقبال بقسميه الذي قدمه في شرح قوله مستقبلا شرط في وجوب النصب فخالفه
كلام المتن وإن أراد أن الاستقبال الذي هو شرط الوجوب إنما هو الاستقبال بالنظر إلى الزمن التكلم
تخصيص هذا لم يعلم من كلامه وبشكل عليه أيضا قوله فإن انتفى وجب الرفع أدب وجوب الرفع مخصوص
بصورة واحدة (قوله) مسيما قبلها) لأنه لما بطل الاستقبال لظني بينهما المانع وجب الارتفاع في
جبر المانع ولتتفق الغاية التي هي مدلولها نحو أنهم سار حتى يدخلها لأن الاستثناء من السائر وإن
السيرة فانه محقق وأما الخيارات حتى أدخلها فإن أردت في السيرة وهو الارتفاع في كلامهم وجب النصب وإن
أردت الحكم فوقع سير قليل جزاء الرفع على ضعف فراجع الرضى ولو لم يكن الفعل مسيما قبلها نحو
لا سير حتى تطلع الشمس ومارست إلى البلدى أدخلها وأمرت حتى تدخلها وجب النصب إذ طالع الشمس
لا يتبع عن السير في الأول ويدخل البلدا لا يتبع عن عدم السير في الثاني وأما الثالث فلا سير
لم يتفق وجوده فلو رفع لم أن يكون مستأنفا مقطوعا وقوعه وما قبلها بسببه وذلك لا يصلح لأنما قبلها
غيره فيلزم وقوعه مع السبب في السبب والشك فيه وأجاز الاختصاص الرفع بعد النفي على أن يكون
الكلام بجوابه انتخب أدلة النفي على الكلام بإساره على ما قبل حتى خاصة وعرضت هذا المسألة ثم
المتى على سيمويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعها إذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك قال
بعضهم ويحرم مثل ذلك في الاستفهام قال الرضى ويجوز ما رت لا يواستحق أدخلها بالرفع وما رت لا قبلها
لأن النفي اقتضى بالاول وأما ما رت حتى أدخلها فلفظا إنما يشترط عمل بعينها ما لم يحصر الشيء كقولك إنما
مرت وأقعدت إذا صرحت بغيره فلو رفع على قبح لأن الحصر كالنفي وأما الاقتصا على الشيء كقولك لن
أدى الشخصاء الكرم إنما أنت خير لم أي فذلك هذه النحلة فقط فيصير الرفع بلا رفع (قوله) فضله) فلو لم
يكن فضله وجب النصب نحو سري حتى أدخلها فإن سري مبتدأ وحتى أدخلها خبر ويرفع الفعل لصار
المبتدأ بلا خبر لأن حتى حينئذ حرف ابتداء والجهة بعدها مستأنفة فضلو المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر
وتقد رآه لا دليل عليه فسقط ما قبل أنه يمكن تقدير الخبر أي سري ما صل وكذلك كان سري أمس حتى
أدخلها إن قدرت كان نافية وحتى أدخلها الخبر ولم بقدر الطرف وهو أمس خبر المكان فإن قدرت كان تأمة
وأمس متعلقا بسري أو نافية أو أمس متعلقا بخلاف على أنه خبر كان وقعت لأن ما بعد حتى حينئذ حال
مسبب فضله وحتى فيه ابتداء وعلامة كونه حالا أو مؤولا به ضاحية جعل الفاء في موضع حتى (قوله)
مرض زيد حتى أنهم لا رجونه) فلا رجونه حال لأنه في قوة قولك فهو لا رجوني ومسبب عما قبلها لأن
عدم الرجاء مسيحا المرض وفضله لأن الكلام تم قبله بالجهة الفعلية ويحتمل أنه مثال الفعل التاويل
على معنى أنه لم يحصل مرض رجونه في الماضي والتعبير بالمضارع كان ذلك قلتي قلنا لا رجونه (قوله) العاطفة
أي لم يحصل مرض من أن أو الفعل بعدها على مصدر متبدي بما قبلها كما أشار إليه الشارح فيما سبق
وكون النصب بان مضمر وهو الصريح لأن أو حرف عطف لا عمل لها وإنما لا يتقدم معمول الفعل عليها

الجاره فإنه يتبين أن يكون
الفعل مستقبلا كما تقدم
وقد علم من كلامه أن
الاستقبال شرط في وجوب
النصب فإن انتفى وجب
الرفع لكن يجب مع ذلك
أن يكون الفعل بعدها
مسيما قبلها فضله نحو
مرض زيد حتى أنهم
لا رجونه (و) الموضع
الثالث مما يجب فيه اضممار
أن أشار إليه بقوله (بعد
أو) العاطفة

ولا يفصل بينه وبين الفعل لكن انظر الفصل بالقسم وما قبله بحوزة الفصل به في اذن ونقل انما لا يمتنع
 الانفصال بحوزة الفصل بالشرط وذهب الكسائي الى ان اولية بنفسها والفرع الى ان النسب بالخالفة
 (قوله) الصالح في موضعها الى (والا) أجود من قول بعضهم التي بمعنى الى والا لا يقطع في بعض نسخ المتن
 فانه لو هم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة وأحسن منه قول الخلاصة اذا يصلح
 موضعها حتى والاولان حتى معنيين كلاهما يصح هذا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كل فعل
 كلامه نحو لارضين الله أو تغفروا ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا انه لو هم انقطاع الارض اذا حصل
 الغفران فتعين هذا التعليل وتبين الغاية في لا تنظره أو يعنى والاشتهال لا تلتزم الكافر أو يسلم ويصلح
 التقدير ان الاشتغال لا ينكح أو تقتضي حتى وترج بقوله الصالح الخ الى لا يصلح في موضعها واحدة منهما
 فان الفعل بعدها منصوب بان مقترنة جواز اكا تقيم لكن برده على الصالح في موضعها كما عرفت (قوله
 لا يشبه الخ) مدح بيت حمزة * فما اقتضت الاثر لا الأما * وجوزوا جحان كونها في هذا البيت
 بمعنى الاكال الصامتي وليس بشيء فيه نظر لان كون أو بمعنى الجمع عليه كفى شرح العدة وهو الذي
 اقتصر عليه سيبويه قال الرضى أو في الأصل لاحد الشيئين فاذا قصد مع ناديه هذا المعنى الذي هو لزوم
 أحدا لا من التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وان الاول امتداد حصول الثاني نصبت
 ما بعد أو فسيو به بقدر الاوغيره بالوا المعنيين برجعان الى شيء واحد فان قسمة بالاختلاف بعده
 محذوف وهو الظرف أي لان نسك الوقتان تعطين فهو في محل النسب على انه ظرف لما قبل أو وعند
 من فسر به الى ما بعده متأويل مصدر مجرور وبالوا التي بمعنى الى انتهى ومع هذا لا يقال ان كلام أبي حيان
 ليس بشيء وقول الرضى ان الجر بأو خلاف ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فكأنه جعل قد رها بالوا الى
 تقدير معنى وأعرابوا من ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير لحظ في المعنى دون الاعراب يقولون
 الاعراب التي الترتيب على اللفظ ان يقدر قبل أو مصدر وبعد أن ناسبة الفعل وهما في تأويل مصدر
 معطوف بأولى المقدر قبلها (قوله) متصدين الفعل السابق ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل
 ما يشمل الجر والجور وما يؤول منه المصدر (قوله) بعده السببية أو والواجبة أي العاطفة في كل من
 من التوضيح وغيره من الحق الكوفي وبذلك لفظتم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحد كفى الماء
 الدائم ثم يقبل منه وجوز ان ما لا يشبه الزعم والنسب ودبابة يصير المعنى انتهى عن الجمع بين البول
 والاعتساب وليس الحكم خاصا بل هو قال في المانقط كان له خلاصت انتهى ويجوز فيه الجزم أيضا (قوله
 وهي التي قصد الخ) أي التي قصد بها سببية ما قبلها بالبعد لان القول عن العطف الى النسب التنصيص
 على السببية حتى يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها قال المصنف
 في بعض تعالقه انما نصبوا بعد الفاعل لفظ المولان لانهم لما قالوا لا تنقطع عنا تحفول ولكن عطف تحفول
 على تنقطع والآخر فيصير المعنى ولا تنقطع والمراد ان يتناول على ان الانقطاع سبب الجفافة فنزل لا تنقطع
 مقترنة مصدر وعطفوا الفصل بقدر ان هل سبب فصار عطف اسم على اسم الى ان يكون منك انقطاع خلفنا
 فهذا يدل على السببية وهكذا الكلام في آخرها المشار كوا الثاني مع الاول في اعرابه انه اذا دخل في
 معناه واحدا لمعنى اعرابه على انه غير داخل وهذا يعلم انه لا يفتى عن أن أو بالالفعل انما هم بالمصدر
 لانهم لو قالوا لا يكن منك اثمان لفظا مناظر ان يظن أنك تنفي كذا المصدرين بخلاف اذا انشأ الفعلين
 ونالفت بين اعرابهم على هذا اذا كان الفعل موجبا فهو بطريق التانيب فيضرب بدلا يحتاج الى اضمار
 ان لان حصول الثاني في اعراب الالف لا لا يشير معناه فاذا سمع المراد لم تكن المعدول عن الأصل وجه فاما
 * فأنطق بالجزا قاسر بها * فضرورة واذا كان الفصل الثاني موافقا لاولي المعنى لا يجوز النسب نحو ما
 أقوم فاجد أنك اذا أردت في الفعلين وانما نصبت اذا كان مخالفا في معناها ولا يصح عطفه عليه (قوله
 وهي المبيدة بمعنى مع) أي التي قصد بها سببية ما قبلها بالبعد فان لم يتناول على ذلك ان النسب بعين

الصالح في موضعها الى (والا)
 فالاول (نحو) قولك
 (لانك أو تقتضي حتى)
 أي الى ان تقتضي حتى
 وقوله لا تسهلن الضعب
 أو أدركن الماء
 (و) الثاني (نحو) قوله
 وكنت اذا غزت قتاة قوم *
 (كسرت كمومها أو
 تستقيما) أي الآن
 تستقيما والفعل في هذه
 الامثلة ونحوها مؤول
 بمصدر معطوف على مصدر
 متصدين الفعل المتقدم
 أي ليكون لزوم معنى أو
 قضاه منك وليكون معنى
 كسر كمومها أو استقامة
 منها (و) أشار الى الرابع
 وانما سمى بقوله (بعدها)
 السببية وهي التي قصد
 بها الجزاء (أو والواجبة)
 وهي المفيدة معني مع حال
 كونها (مسيوون بنفي
 محض) أي خالص من

الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء و قولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا يجوز ظاهره فان الكلام بالمعنى مجله واجدة كسائر المطلقات لكن الثاني يترتب على حصول الاول كالجواب (قوله فخرج نحو انما نأتنا فنكرمك) أي من كل نقي دخل عليه أداة استفهام وأورد التقرير للاستفهام الحقيقي فان الاستفهام التقريري لا يحتاج لولا لم ينصب جوابه في قوله تعالى انما ترأنا الله أقول من السماء ما تمضي الأرض تخضر وهذا ما في التوضيح لكن خرج بعضهم في هذا يجوز النصب بل والجزم بإشعار واقعة انهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله

انما آل جاركو يكون يعني * وينسب المودة والائمه

ولاشك ان المراد بالاستفهام فيه التقرير ومنه قوله تعالى أولم يسروا في الأرض فتكون لهم قلوب وتوجهه ان هذا الاستفهام لفظ وهو غير الإيجاب ومعنى وهو الإيجاب فيجوز ان يراد لفظه فينصب وان يراد معناه فلا ينصب وقيل ان عدم النصب في تصح أو لعدم السببية لأن الروي ليست سببيا لأصباح الأرض مخضرة وانما السبب نزول المطر فان قلت فعل الروي عندهم في مثل هذا ملحق بولا أجازوا بالبدل في جازأت أحد يقول ذلك الأزدي دون ما في أحد الأزدي في معنى انما ينزل الله خلقا وان صرح في فعل الروي بآية الله ليس على سبيل الوجوب المراد صفة الرفع في الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ولا ينبغي ان هذا كله يؤدي إلى أن الحكم بالانصب في جوابه أو بانه لا يحتاج للاستفهام نفسه وأصل المسئلة مفروض في جواب النفي وانه هل يحتاج اذا تقدمه الاستفهام للذكر أو لا فليجزم هل يمكن أن يقال ان قصد جواب الاستفهام المذكور لم ينصب أو النفي أجيب فالوجهان بالاعتبارين فليجزم (قوله) وما تزالنا تفتقدنا فتنا) فانه يعني الإيجاب وكذا ما يجري مجرا في الاستعمال فتنا فتنا في كرمك (قوله) وما نأتنا تفتقدنا) أي بما انتقص النفي فيه بالاقبل الفعل بخلاف التفتق بالبعد نحو ما نأتنا تفتقدنا إلى الفاعل كإتي في كلام الشاعر فيجوز فيه الرفع والنصب فلا يلزم ما لك وانه حيث أو جبال الرفع وتمر على ذلك ما لو كانت ما في أحد الأزديا كرمه فان جعلت الاله الاحد نسبت لتقدم الفعل على انتقاص النفي وان جعلت ان يرضت لتأخره (قوله) وأطلب بالفعل) لا ينبغي ان ليس المراد بالطلب بالفعل الطلب بصيغة الفعل لأن بعض أنواع الطلب ليس بصيغة (قوله) حسبت الحديث فينام الناس) الجوز على ان ضمة حسب ضمة أعراب وانه مبتدأ خبر ومحتوف أي حسبت السكون وهو لا يظهر وقيل انه مبتدأ الأخيرة لانه في معنى لا يخبر عنه وهو اكتف وقيل ان الضمة ضمة ناه وهو اسم صهي به الفعل وبق على الضم لانه كان معر أو أجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ التغير (قوله) والمصدر قال الحنف في تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان الطلب منصبا به فمقال وينبغي ان لا يتعد الخلاف باسم الفعل خاصة ما يظهر نقل بخلافه (قوله) يا صم الفعل) هذا قول الجوز لان اسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق وخالفهم الكسائي فجاز النصب مطلقا وقيل ابن سني وابن عصفور فجازا اذا كان اسم الفعل من لغتنا الفعل نحو زال فخذت لك ولان معناه اذ لم يكن من لفظه مخبره فنكرمك في شرح الشذور وما جدد هذا القول بأن يكون جوابا (قوله) على صريح الفعل) فان الفاعل لمجرد الطلب من غير سببية نحو ما نأتنا تفتقدنا فيصيب الرفع أي تفتقدنا وكذا الواو فتولا تا كل السمن وتشرب البين اذا جرئت تشرب (قوله) واستأقتان) فان الفاعل مجرد السببية فتجدد لا لعطف نحو ما تاتني فامر بك معنى فانما كرمك لكونك لم تاتي وذلك اذا كنت كل هذا لاتباه والواو مجرد الاستئناف لا لعطف فتولا تا كل السمن وتشرب البين ان رفعت تشرب هو ظاهر هذا انه اذا نصبت تشرب تكون الواو عاطفة واقعة ما صرح به في شرح المعنى انه لا يصح كونه مفعولا لانه لا يمكن فيسه الاسم تأويله لكن لا حفيد الموضوع كقوله انه مفعول معه مبتدأ أو وابست للعطف فتكفي ضمرا ان بعد هذا وانما ضمير بعد العاطفة كضمير جوابه لا يضر (قوله) فتولا لا يقضي عليهم فتولا) على معنى لا يقضي عليهم فكيف يجوزون لا فعل معنى لا يقضي عليهم ميتة بل فتدبر ميتة اذ انتقم ان يقضي عليهم ولا يجوزون أي

معنى الاتي تخرج فتولا
تاتينا فنكرمك وما تزال
تاتينا فتقدنا وما تاتينا
الا فتقدنا (أو طلب
بالفعل) لا تغير لاصالة في
ذلك فخرج الطلب بلفظ الخبر
نحو حسبت الحديث فينام
الناس والمصدر نحو سبنا
فيرويك وباسم الفعل
نحو حسبت فنكرمك فلا
يجوز والنصب بعد نفي منها
وخرج بقيد السببية والمعية
العاطفة على صريح
الفعل والمستأنفان ونحو
قوله نتي محض النفي
بالحرف المحسول لا يقضي
عليهم فيجوزوا) وما تاتينا

فقدت الآتي والباري بالفعل

فكذلك ليس زيد حاضر
فكذلك ليس بالاسم نحو أنت
غير أنت فقد كنا والنفي مع
الواو كذلك نحو ولما علم
الله الذين جاهدوا منكم
(وبعلم الصابرين) ونفي
الباقي وشمل قوله أو طلب
بالفعل الأمر والنهي والفعل
والاستفهام والعرض
والنفي والتعريض ففهم
سبب نفي المتقدم
ثمانية أشياء وهي المعبر عنها
بالأجوبة الخمسة وأد
الفراد الترخي واختاره
إن مالكت الثبوت ذلك معاً
فقصير على هذا تسعة وقد
جهاها بضمها في بيت وهو
مرواه وأدعوسل وأعرض
لنظمه

نحو وأرج كذلك النفي قد تلا
مثال النصب بعد الفعل
والواو في جواب الأمر قول
الشاعر

يا أي سري شفاخصا
أني ملجبان نقسرتما

وقوله

فقلت أدي وأدعوان أدي
أصوت أن شاعوا ذهبان
وفي جواب النهي قوله
تعالى (ولا تطعوا نية فيعمل
عليكم حتى) وقول الشاعر
لأنه عن شاعرنا في قوله

وفي جواب الدعاء فتقولان
الهم تبطلن فأنت وقولان
الهم ارققن يبرأ وأخبر عليه
وفي جواب الاستفهام
نحو هل لنا من شفعاء
فيشبعوا نأقوله في بيت
ولان الجفون من الكرى
وأين من طيلة المسح

لأن كراهة عليهم فموتهم وانما قدر وهذا التقدير فيه وفيما يأتي لأن الالف تجعل ما بعدهما في حكم المصدر
فيكون مفردا فيجب أن يكون المعلوم فعله وهو ما قبل الفاعلي تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفعول
على الجملة التي لا يعمل لها من الاعراب (قوله أو بالفعل) هل يشترط في ذلك أن لا يكون الخبر جامدا كما
سيأتي في الاستفهام (قوله أو بالاسم) نحو غير أنت فقد كنا بالنصب نظرا إلى أن غير فاعله مقام النفي في المعنى
وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك ولا اكرون على المنع نظرا إلى أنه لا يجري مجرا في الاستعمال
مختلف نحو ما تلقاني فذكرتني وكذا قول رجل وأقرب رجل لأن هذه الكلمات تجري مجرى النفي الصرف
في الاستعمال (قوله ولما علم الخ) قال في شرح الشذور والمعنى والله أعلم أنكم تجاهدون ولا تصبرون
وتعلمون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه
فيعلم الله منذ ذلك واتعاضكم والواو في قوله تعالى ولما أو الحال والتقدير بل حينئذ أن تدخلوا الجنة
وما لكم هذه الحالة انتهى وحاصل ما أشار إليه أن العارف لا يستعاض عن المعلوم أنه انتفى لعدم وقوعه
وبذلك يعلم الجواب عما قبل الفاعلي وكيف يصح نفي علم الله وعلمه بتعلق الواجب والجازر والمستحيل
فقد (قوله وشمل قوله أو طلب الخ) في شموله للاستفهام والعرض والتعريض نظرا وقد يقال لعله
أراد بالفعل مقابل الاسم فدخل فيه الحرف ولنظير كان الطلب بهذه المذكرات من اسم الفعل والخبر
ليس محضاً وكان بصوليته وصل طلبا متضاماً أنه قد قبل انهماك السامع موضعين للطلب بل حالة تستلزمه
فان أراد في المذكرات وليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول بأنه موضوع لعنق الفعل
(قوله وهي المعبر عنها بالأجوبة الخمسة) فيه يجوز والأصل المعبر عن أجوبتها بالأجوبة الخمسة أو
المعبر عنها بالأجوبة (قوله قول الشاعر) أي بالنصب في قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكو
الضم الجعبي (قوله يأتاني الخ) منادى سرخه أي ما أقول والعنق ففتحت ضرب من السير ونصبه على أنه نائب
عن المصدر وصفته مصدر محذوف أي سره اعتقاد الضمير الواسع نعت (قوله فقلت أدي الخ) قاله الأعشى
وقيل غيره أدي مثل آخر حتى فاستقر في الفعل وأومكسور ومضموم ما قبلها فحذف الواو وكسرت العين
المجاورة لها وإذا ابتدأت بالفعل فقلت البدن إن مالكت بضم الهمزة نظرا إلى ضم الثالث في أصل الأمر وأنه
يجوز الكسرة كرم فعل هذه أو وصل وكذا قال في شرح الكفاية في انصاح أبي علي ما هو يقول
للمراءه أغزى أدي قسم الزاي والعين الضمة وتضم الهمزة لأن الضمة في حكم الثبات وقوله وأدعوسل
الشاهد أدي أي بعد صواب أو النداء بعد الصوت وأدي ضمير مقدم وإن بنادى في تأويل مصدر مرفوع على
أنه الخبر ونظيره في معنى اسم إن كرهه ما عرفت وقوله تعالى إن أو ليست موضع للناس الذي بيك (قوله
وفي جواب النهي الخ) شرط النهي عدم النقص بالألف في شرح الشذور ولو نقص النهي بالإقل الغاء
لم ينصب نحو لا تضره إلا إذا فخطب فيصير في نصب الرفع ومنتج النصب انتهى فإن نقص بعدها لم ينتج
النصب فهو لا تضره إلا إذا فخطب فيصير في نصب الرفع ومنتج النصب انتهى فإن نقص بعدها لم ينتج
الخطب صدر بيت لابي الأسود الدؤلي عجزه عار عليك إذا فعلت عظيم والشاهد في نفي وعار خبر مبتدأ
محذوف أي ذلك عار عليك وعظيم مصغرا إذا فعلت معترض بينهما والخلق بضم الهمزة ملكة تصدر
بها الأفعال بسهولة (قوله وفي جواب الدعاء) بشرط أن يكون بفعل أملي نخرج الدعاء بالاسم نحو
مقتا الله الدعاء لفظا الخبر نحو رحم الله بها فدخل الجنة (قوله هل لنا من شفعاء الخ) من من شفعني في
البتداء والخبر مقدم ويجوز أن يكون شفعاء فاعلا ومن من يريده لا اعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والغاء
عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصدي عما قبلها أي هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا (قوله أبتيت
وبان الخ) صكدا أشده بعض الضمير قال أبو جيان ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع انتهى أقول هو من
كلام الترخي في الماضي تميم الطالبين وهو وان كان شعر الطالبين يلى القرشيين في حال صاحب النتيجة
لكنهم من المولدين كما يعرف من رجعت في الشبهة والي بان ضد الظلمات والكبرى النعاس والمرا دبه

اسكن بشيخ طافيه ان لا يكون بلاهه (١١٨) يلها جهه اسميه تخبرها جامد فلا يجوز هل ائحوك زينا كرمه بالنصب وفي جواب العرض قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو
فتصروا *

قبح ذلك فإزاء كنـ
ونحو ألا يقوم وقوم وفي
جواب التي نحو يا ليتني
كنت معهم فأفوز فوزا
عظيما ونحو يا ليتنا ردلا
نكذب يا ليتنا نكون
من المؤمنين في قسرة

النصب وفي جواب
الخصم من نحو هلا اتيك
الله فيغفر أو يغفر لك وفي
جواب الترحي عند القائل

به لغز أبلغ الأسباب
السموات فأطلع بالنصب
في قراءة خفص تنعاصم
وتنوع على أراجع الشيخ
وفهمي ولم يسم النصيب

بعد الواو في المواضع
المذكورة الا في خمسة النفي
والامر والنهي والتمني
والاستفهام وقاسه
الجمعون في الباقين

بذلك في مخرج الشفود
(تتمه) اذا لم يلاحظ

لا يجوز أن يحذف مع ولها
وتنهى بالهاء فلهذا

أريد أن تخرج لم يجرأ أن
تكتب بقولك من أن

وتحذف أخرج وأجازه

صحیح البخاری فی ذہب کہا

يريد كيمياء سجد قال وهذا

جیان وایس مشله لان

جائز مقبول في جميع

المستلزم ولم يتعلل من تجوهد

في البيت النوم والمسح اسم مفعول من لسمعه الحة أو العقب ووليه المسح كناية عن إلباسه السر والسر الخفي وذكر كبري جل من كثير من بقر العري يملأه استشكل قول اليرغمال رضي وأتشهد هذا البيت وقال كسهم الثامن تبين وهو الخطاطب للمكلم وفهمنا أن بيت وهو المشكك لا للخطاطب فيبت الحامكي أن الفعل مضارع وان التاء فيه محال الكلمة وان الخطابي الأول مستفاد من تاء المضارعة يعني والمضارع فيه الاستفهام لاهزم والمضارعة التام في الثاني مستفاد من الهمزة وان الأول مرفوع فخلوه بحمل الاسم والثاني منصوب بان خيمه وبدوا والمصاحبة **(قوله)** لكن يشترط فيه الخ يشترط في الاستفهام أيضاً أن لا يتضح وقوع الفعل نحو لم يضرته فيجوز ذلك فان الضرب اذا وقع بتعذر سبب مصدر مستقل منه قاله ابنه اما أخذ من روى على تجوز الفارس والرجاح وتكون من قوله تعالى فليسوا الحق بالباطل وتكون الحق وانهم تعلمون نصب تنسقط النون من حيث العربية على معنى لم تجمعوا ذاودان اضمار ان هنا قبح لان تكون معطوف على موجب مقرر وليس يستفهم عنه وانما استفهم عن السبب وليس وليس موجب قالوا حيان وهذا لم يشترطه أعظم أمحسانا بل اذا تعذر سبب مصدر بمقتله اما لكونه ليس مفعول ولما في معناه واما استفهام سبب مصدر مزا استفهام لاجل معنى الفعل فانما يقدر فيه مصدر مقدر استفهام على ما يدل على المعنى فاذا قيل لم يضرته زيداً فضرته أي لكن منك مقرر بضره يرد فضره هنا تقدم الكلام على الاستفهام التقريري **(قوله)** يا ابن الكرام الخ الشاهد في قصر الاداء عرض وامر ومودة والعائد نحو ف تقدر وما قد حدثك هو الغافل في التعليل وروايتنا شجرة كمن سمعها أي كمن سمعه وانه لا يطلق **(قوله)** وفي جواب (التي) سواء كل الفعل المنصوب بعد لانه ان لم الفعل الأول أو لغيره نحو وليت كان قد فاضد ذلك وليته أيا نفاهيد ثناء التقدير وليته أيا ناسك قد ثامنا وليت أيا ناسك قد ثامنه ولا يجوز أن يكون التقدير ليه كان منه اثباتي حديث لا لا فثراء باده متعارضة الحد وأما اذا كانت لتداخله على ضمير الشأن وكل الفعل المنصوب لغيره لم الفعل الأول فيصير الخ فان كان الفعل المنصوب ليه الأول فيجوز الوجهان نحو ليه بأني يكرمني فيعلم انه يقول انه في تقدير ليت الشأن يكون منك أيا ن فاعلم وليت الشأن تفعل أيا ناطا كراما والتقدير في الالة بالثباتي كونه معهم ففوزا **(قوله)** في قراءة (النصب) وأد فقرأه الرفع فليس مما نحن فيه **(قوله)** عند القائل به وهو الفراء قال في الباب الخامس من المعنى وهذا لا يبيح بصري وسألون قراءه فحفص اما على أنه جواب الامر وهو ابن صرأ وهوى العطف على السبب على حدقه * وليس جاءه وتقرعني * أو على معنى ما وقع الخ وهو ان ابلغ على حدقه * ولا سابق شيئا اذا كان بائيا * ثم ان ثبوت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب بجواب التي فهو قيل فكيف يضر عليه القراءة الجميع عليها انتهى وظاهره ان الخبر على حدولا سابق غير قليل وهو كذلك لا وقع في القرآن كثيرا كما لم من كلامه في العطف على المعنى من الباب الرابع **(قوله)** وأما جازم بعضهم * أي بعض الغاربة **(قوله)** تخجبا ما وقع في جميع اخباري فيذهب كمال الخ هذا وقع في تفسير قوله تعالى وجوده ومثله ناضرة من كتاب التوحيد قال الحافظ ان حجر الثابت في النسخ التي وقفت عليها بل كلفظة تسبحني ابن بلال ذكرها بلطف كسجد بحذف ما هو الضمير في ذهب عاتل على ما كان سجد بغير ناموسه لان لفظا حديث كل مؤمن وبني من كان سجد بغير ناموسه فذهب الخ **(قوله)** فان سجدنا لغيره الخ أعلم فوجمع الفعل والسقوط بهذا المعنى لاستدعي سيق وجود **(قوله)** ولولمنا (ابن) أشار الى أنه ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه كإلهمه إعادة التكرار معرفة الغالب في التوافق بل ما معه وغيره كاسم الفعل والوجه الاجمالي للموضوعه طلب والخبرة اذ أثار يدبها الطلب وقال بعضهم القتل تخريفا لفظا امرى بمعنى لا تنفاس والمسحوع أي التي ألبه مفضل خيرا يشعل عليه وحمل بعضهم به فوه تعالى هل أدلكم على تجارة نفيع من عذاب أليم الى قوله لا تغير لغيرك ذو كذا فكان الخ من جواب

تۇمشون

(وقصد به الخزاء)

الطلب السابق عليه بان
قدوم سباعته (حزم) ذلك
المضارع وجوباً باداً أمرط
مقدرة هي وفعل الشرط
(نحو) نزل (تعالوا أنزل)
فان تقدمه طلب وهو
تعالوا وقصد به الخزاء الحزم
وعلمة خبره حذف الواو
والغنى تعالوا فان تأقوى
أنت عليكم فالتأقوة عليهم
مستبقة من مجيئهم ومثله
أين يتكأرك وحسبك
حديث يرم الناس وقوله
مكانك تسمى أو تسترعى
وكذلك يحزم المضارع
بعد التبرجى اذا سقطت
القاعدة من اجزائه قال
أوصيان في الارتشاف وقد
سمع الحزم بعد التبرجى
وامتدده في فخرج
التيسر بقول الشاعر
لعل التآخا يمانك تحوى عيسر
يعمل منك بعد العسر
عطفك ليسر
قال المارادى وهذا دليل على
صحة مذهب الكوفي فان
سقطت القاء بعد خبر
الطلب وهو انشراح الت
والغنى أو بعد الطلب ولم
يقصد بها الخزاء
وجب الرفع وما ذكرنا من
ان المضارع بقصد سقوط
الهاء يحزم الاداة المقدرة
هو مذهب الجمهور وهو
الاصح كفى الغنى وقيل انه
يحزم بنفس الطلب لثبته
معنى حرف الشرط كما ان

تؤمنون بالله وتجاهدون لانهم استأنفتم عنها الطلب أى آمنوا وجاهدوا وليس الحزم في جواب
الاستفهام لان غفران الذنوب لا يسبب عن نفس الخلافة بل عن الاعيان والجهاد وقيل الحزم في جوابه
تنزل والطلب وهو الخلافة مرة المسبب وهو الامتثال (قوله وقصد به) أى بالمضارع (قوله الطلب
السابق) أى المطلوب الطلب السابق عليه بان قدوم سباعته أى عن المطلوب بالعلماء المذكور (قوله
حزم) أى الحزم ليعبرى كلامه على كل الاقوال الالائية وفي شرح الكافية الحزم عند التعر من الفاء
بمازواج (قوله باداً أمرط مقدرة) أى بعد الطلب مدلولاً على ما به وهل يتعين تقدير ان قال الرضى ولعل
ذلك لاستبعادهم استناد الحزم للفعل وليس ما استبعدوه بعينه لانه اذا ما كان يحزم الاسم المتضمن معنى ان
فعلن في المانع من حزم الفعل المتضمن معناه فعلا واحدا انتهى وفيه ان ضمن الفعل معنى الحرف فاما
غير واقع أو غير كثير كقائى (قوله فان تأقوى الخ) قال في شرح الشذور ولا يجوز ان مقدوران تعالوا لان
تعالى فعل جام لا مضارع وله لامضى حتى فهم بعضهم انه اسم فعل (قوله أين يتكأرك) أى ان
تعرفته أرك (قوله وحسبك حديث يرم الناس) أى ان تكفى عن الحديث يرم الناس وذكر لفظا
حديث وقع في النسخ بان تأقوى خط الحشى وولوا واوق ما من انه محذوف وجوباً (قوله مكانك تسمى
الخ) يحزم لمعروف من الاطانية صدره وقول كمال حاشات وحاشات اضطررت وحاشات خافت
ومكانك اسم فعل بمعنى اتقى وهو في الاصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل والمعنى اذى
مكانك تسمى بالصناعة أو تسترعى بالقتل من آلام الدنيا (قوله هل مضارع يحزم في جواب التبرجى
وعلمة خبره السكون (قوله وهذا دليل الخ) فيه انه لا يلزم من الحزم بعد اسقاط الفاء التصبغ بغيرها
لدليل الحزم بعد اسم الفعل والخبر لفظاً الامرى معنى (قوله وهو الخبر المسمى بالمتنى) لان الحزم يتوقف
على السببية وهي مقدرة فهمها أما الاول فظاهر وأما الثانى فلانك اذا قلتما تأقوتما فقد ندنا لا يكون انتفاء
الاتيان مبادى الحديث ولهذا رد على الكوفيين والزجاج في اجازة الحزم في جواب النفى باله لا يسمع معهم
ولا قياس لكن قد يقال النفى قد يكون مباحو ما فعلنا نهنك (قوله وجب الزم) اما على الوصفان
كان قبله نكرة لا تصح الحال تخوفه من ذلك وليا ترى على قراءة الزم كذا تأقوى نفس ربنا بقاى
المسمى بالمنايات وقد استشكل القاضي الضعيف الفوائد القياسية كون رث على قراءة الزم صفة بانه
يلزم عليه عدم اجابة دعائه عليه السلام لان يحى عليه السلام قتل في حياته ولا يكون وارثا اذا اختار
بعد موته قال الله تعالى فاستجبنا له ووهبنا يحيى قال ففعل امتثافه ولا يلزم حينئذ ان لا يخطف لظلمه عليه
السلام هكذا نقل في عنه وأما جله من ذلك لانه لا يلزم تخلف دعائه ولا يبرأ على مقامه بخلاف ظنه بان
الانخباوع قتل قبله ان كان من النفى على اقله وسلم وضع السند كان تسمية العلم الذى اخذته عنه في
حياته او انما جاز امره بالاعتبار ما يؤلف الى الجمله لا يسمع جواز ان يكون يحيى عليه السلام علم من علمنا عاش
بعدها يسمعها السلام وذلك لان النفى على اقله وسلم على العلم وانما على وجه الاستعارة التسمية بقوله
عليه الصلوة والسلام العلماء ورثة الانبياء لا يسمعون لان من ضروره تعلم العلم حياة الماخوفه ومن يرد معنى
تسميته ازاناً وحيداً ضروره فيقول من ورثا بما قبله عنه وان لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يصح
السؤال اسلافان التوارى عن القدرت عن العلم وهو هو لاشئ ونقل البغوى أول سورة بنى اسرائيل ما يقتضى
مؤثر كرا قبل يحيى أو على الحال ان كان قبله معرفة بعض يحيى ما حالها بنحو ولا يمتنع تسكراً وعلى
الاستثناى نحو وقالوا تدمهم رسوا واما يحيى أو على العطف نحو ولا يؤذن لهم فمعتذر من الاذن على نفي
الاذن في الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك يدل على ان النفى المأش على الاذن معناه نفي
الاذن في الاعتذار وقوله تعالى لا تستغروا اليوم (قوله وهو الاصح كفى الغنى) قال فلان الحذف
والنفي وان اشتر كفى انهم لايختلف الاصل لكن في النفي تغييره على الاصل ولا كذلك الحذف وايضا
فان النفي على الحرف لا يغير واقع أو غير كثير ولان تأقوى الذى يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى
أجمله الشرط انما هو من ذلك وهو مذهب الجمهور وهو يحيى على الشرح وقيل انه يحزم بنفس الطلب لثبته على الشرط

كان النقيب ينظر باليقين في هذا الأمر، وازداد اليأس منه عن إضماره، بل التفت عنه، وهو مذهب الفلاسفة والسريان (وشرط الجرم) بقصد الأمر، مع محاولة أن تفعل بحله كما (١٢٠) في التسهيل والجمع نحو أحسن إلى أحسن اليك بخلاف لأحسن (وبعد النهي)

عندغير الكسائي (مخ)
 خلون (ن) الشريطع
 (لا) الثانية (مخ) أي
 التي مع حجة المعنى
 وظاهر عبارة الأصفهاني
 لهذه مائة بالهاء لئلا يفتن
 بالفتاوى وشرحها على ذلك
 الشاطي والكوفي وذلك
 نحو لادن من الأسد
 (نمل) إذ يبع من يقال أن
 لادن من الأسد فملان
 المسلمة فبعبه عن عدم
 الحق (مخلاف) نحو لادن
 من الأسد (بالكل) إذ
 لا يبع من يقال أن لادن
 من الأسد بالكل لأن
 الأكل لا يشبه عن عدم
 الحق وإنما يشبه الحق
 ولهذا الشرط جعلت السبعة
 على الرقعة فلو تأمن
 تستكر وأما قوله عليه
 الصلاة والسلام من أكل
 من هذه الشجرة فلا يقرب
 من الجنة فلو تأمن على
 الأكل لا من يقرب
 اقتبال لأعلى الجواب
 لعدم جهة الأقرب فلو تأمن
 لأن الأقرب إنما يشبه
 عن التبريل عن عدم
 الكسائي فلم يشترط ذلك
 وجوز الجزم في نحو لادن
 من الأسد بالكل بقدر
 أن تدن بغير نفي محتمل
 بالمعنى والقياس وبعبارة
 للنسب لوقم إلهاء خلاف
 الكسائي في مسألة الأمر

الشرط وادع الحرف في قوة تعميم معنى الحرف الحرف الموجود كله والظاهر لهما هو عدمه
حقه أن يوجد فلا يدخله انفعال الاشياء كعسى وتم متضمنة لمعنى الحرف الذي يحق الاشياء أن يوجد
به واعترض ابن مالك القول بان الحزم باداة شرط مقدرة بقوة تعالي في لعمادى الذين آمنوا بقبوا الصلاة
لأنه لو كان التقدير ان قبل لقبوا الصلاة يعقوبها استلزم أن لا يختلف أحد من القول به ذلك عن الامتثال
والظفر واقع وأجيب عنه بالجواب أحسنها ان الشرط لا يلزم أن يكون عملة تامه الجزاء فنجوز أن يتوقف
على أمر آخر كالوقوف هنا **(قوله)** كان النصب بضر الخ هو الاصح كفاي التسهيل وبعضهم يرى انه
منسوب بالفعل المحذوف أى أضربون يا قوميل الحزم بالمقدومة **(قوله)** وضرب الحزم بعد الاسم غير الامر
من أنواع الطلب ما عدا النهى كالامر في الشرط المذكور نحو ان يبتك انزلك أى ان تعزبه أنزل مختلف
قولنا ان يبتك أضربون دافى السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعزبه أضربون دافى السوق وقس الباقى
(قوله) ولهذا أجمع السبعة الخ وأما قراءة الحسن البصري تستكثر بالحزم فاجاب عنها المصنف في الشرح
بثلاثة أوجه هي ان تكون بدلان مخف كانه قبل لاستكثر أى لى ما تعطيه كثيرا وهو وان رجع أو
حيان واستظهره السمين فروع فيه باختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني **(قوله)** وأما قوله عليه
الجواب اصحبه الكسائي ومثله في الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا
بعدي كفار اضرب بعضهم كقالب بعض ويحتمل أن يكون تسكين الباء من الازغام نحو ويجعل اسم الحزم
(قوله) تحببا للسماع والقياس أما السماع فكل حديث المتقدمين وأما القياس فهو ان المنصوب بعد
الفعل ما فيه ذلك فكذلك اذا سقطت الفاعل فهو تعالي لا تقصر وعلى الله كذا في محكم بعضا بلان
المعنى ان تنزه وامر الجواب عن السماع وأما القياس على المنصوب بعد الفاعل فلا يحسن لان الفاعل قد
يكون في النفي والاحزم فيه ورد بان الكسوفين يجوزون الحزم بعد النفي أيضا قال الصمام والاطهر ان
الاختلاف لفظي اذ الجهور نفاضة تقدر بالثبوت مجرد وقوعه بعد النهى والكسائي اشتهاه قد رتبة
تقدر بالثبوت ولا تراعى الجمهور في هذه الصفة وكيف ينزل عن حذف الشرط بقرينة كالاتزان في أن سبق
النهى لا يستدعي تقدير بالثبوت **(قوله)** ونوع اجراء الخ فيجوز عنده أيضا سلم تدخل النار عنى ان لم تسلم
تدخل النار **(قوله)** أيضا أى يجوز من جواب الطلب **(قوله)** حرف زم أى خوف بعمل الحزم **(قوله)**
لنفي المضارع) أعملا تنفاد احد تعنى الكلام ايجاز بحذف المضارع ويجوز بالحق المصدر واردة الحاصل به
أما النفي مصدر المبنى المفعول **(قوله)** وقلب زمانه مضارع اذا انقلب ما ضللا يكون حقيقة في المعنى
الاول بل يكون متغولا لتحقيق في المعنى الثاني وتسميته مضارعا باعتبار ابقاء الشيء على ما كان و بهذا
الاعتبار يجوز ان يكون حقيقة في المعنى الاول لا سيما ان الالباب هو الاصل في الاستعمال والنفي فرع
وكون اوليا تقابلان زمن المضارع عما ضل ما ذهب المعرلة لانهما به يصران معنى المضارع الى معنى الماضى
دون لفظه وان الاساس بفعل فدخلت عليه وصرفته عنه الى المعنى وبقي اللفظ على ما كان عليه ومذهب
سيبويه انهما يصران لفظ الماضى الى المضارع عدون معناه لا جعل لمن في فعل ولما في فعل قال أبو حيان
قالا جابنا والصحيح مذهب سيبويه ببديل انك اذا انقضت من أوجب قيامه بذكر الفاعل بذكره بقولان
قال قد قام فلتسليمه فم هذا ولما كانا القلب لو انزم نزلته مرة المعنى استخدامها والافتقار لهما والى
لا غير **(قوله)** وقبيل **(قوله)** لولا فوارس من نعم وأمرهم * يوم الصلوات فوارس ونون بالجر
(قوله) جل جلاله) أى يقول الجهور وقوله ولاى تأبى قولنا نال وقوله أولى لان ما تنفى الماضى
كثيرا وهو لا يلائم **(قوله)** لكن هو الخ القول بان ضرورة هو ما ذهب اليه السعدون ظاهر كلام ابن مالك
انه لغة **(قوله)** سلكها الباقى بكسر الميم وسكون الجاء **(قوله)** ونرى أن الكسرخ قال في المعنى اعطاء حكم

(ويعجز عن المضارع) (الاضاع) هو حرف تم لتي المضارع، قلده ما ضاع (نحو: يلعبون) (ولد) وقد جعل على ما لا
فيرفع الخلق هذا لكان كل موضوعة اوله في خلاف واليها سبها لثقة حكاها اليها في قرى التي نرفع

(ولما) أختاروا هي مركبة

من لوموا يقال قهوا حرف
جزم لنفي الضارع وقيل به
ماضيا متصلا بضمه متوقفا
ثبوته (بحولما يقض)
ما أمره ويشتر كلف
الخرينة والاختصاص
بالضارع والنفي والجزم
والقلب الماضي وجواز
دخول هزة الاستفهام
عليها وتقدم بحاصلة
أداة الشرط نحو إن لم ولو
بحوزر انقطاع نفي مقبها
نحو هل أتى على الإنسان
حين لم يهر لم يكن شأ
مذكورا ومن ثم جازم
بكن ثم كان وامتنع لما
بكن ثم كان قال الدماميني
لما قب من التناقض لأن
امتداد النفي واستزاده
الجزم التكامل منع من
الانخبار بأن ذلك المنفي
المستتر نفى وجب في
الماضي ثم الانخبار بأنه
سيكون فيما مستقبل صحيح
ولا ينافي استمرار النفي في
الحال وتقدم لما يجوز
حذف جزم ومها اختيارا
نقولنا: إن لم يلد ولم
أبدا دخلها وأما قوله
احفظ وديعتك السبي
استودعتها *

يوم الاغراب ان وصلت
وان لم ضرورة وتوقع
منفها نحو ولما يدخل
الاجمان في قلوبكم ومن ثم
امتنع ان يقال لما يجتمع
الاضدان لاستحالة اجتماعهما
وتوقع المستقبل محال

(و) يجوز

لن فعل التصدي كره بعضهم مسندا بقرائة بعضهم ألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا محل لن هنا وانما
يصح أو يحسن محل الشيء على ما يحل محله وقبل أمه لنشرح ثم حذفنا النون الخفيفة وأبقى الفتح دللا
عليها وفي هذا شذوذان فوكيد النفي لم مع أنه كان قبل الماضي وحذف النون لغیر مقتض مع أن الموقر
لا يلبق به الحذف وقال الساماني بجمل أن حركة الحاء تنابع حركة الراء التي قبلها أو اللام التي بعدها (قوله)
أختارنا احتراز من الوجودية والتي تعني الان التقدي بان هذين لا يحفظ دخولهما على الضارع فلا حاجة
للاحتراز فطرو وجها بقوله لنفي الضارع لأن يكون المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا الحكم أعني نفي
الضارع فلا يفهم عدم هذا الحكم لا في الماضي في هذا الاحتراز تقيد المحكوم عليه به مع إطلاق الحكم
وتقيمه على انتفاءه عن الماضي الناقبة (قوله لم) أي الجازمة وما أي الناقبة وهذا مذهب الجمهور وقيل
إنها بسيطة (قوله متوقفا ثبوته) بفتح القاف أي منتظر وقوع حصول الفعل وذلك لأن الماضي قديم فعل
بخلاف لم فها لنفي بفعل هذا وهو المناسب لسلفه الشارح من أنهما يقبلان زمن الضارع وإن كان المناسب
للمذهب سيمو بقول المحشي لأن الماضي قد فعل بخلاف لم فها لنفي فعل وجعل الرضي نفي لما المتوقع غالباً
قال وقيل تستعمل في غير التوقع بل المتوقع أي أنتما توندم ابليس ولما تنفعه الندم (قوله لما يقض ما أمره)
أي لم بفعل ما أمر به وهو ما موصولة والمعاد محذوفان قد جزم روا أي أمره به وردان شرط حذف
الجزم وإن يجز الموصولة بجمل ما حر به وإن قد جزم بجر ولأن أمر قد يندى الثاني بنفسه فها تقدم متصلا
لزم اتصال الضمير به مع اتحاد الرتبة وهو واجب الاتصال أو منفصلا وهو لا يحذف لأن حذفه مفقود لفرض
الانفصال فلهذا وجب عن الأول بأنه لا يلزم من منع ذلك ملفوظ عليه مع محذوف الزوال القبح الغلطى وعن
الثاني بأنه انما عتد لأجل البس الحاصل ولا بس هنا (قوله وجواز دخول هزة الاستفهام عليها) ما
دخولها على لم أم كمن دخولها على لم لا أكثر كونها هزة الجازمة على لم لتقرير والاعتراف بما بعد
النفي فيجاب بلى وقد نأتى لغير ذلك كلاما نحو لم أن الذي آمنوا (قوله بمصاحبة أداة الشرط) أي
بجواز ذلك بخلاف لما قال الرضي كأن ذلك لكونها فاصلة قربة بين العامل الخرفي وأشباهه ومع موله يرد
بنسبه الخرفي أي ما الشرط كمن تقول لمن لم يكرهى أنه ولا تقول لمن لم قال الساماني هذا تصريح بمن
الرضي بأن حرف الشرط هو العامل الجزم في الضارع المقترن بحرف النفي وليس كذلك وقال السمين في
أصنافه أن لم تفعلوا الآية إن الشرطية وانتهت على جملته لم تفعلوا وتفعلا بجر ولم (قوله نحو هل أتى
الج) كذا مثل أوحى واعتذرته فلهذا الهاء السبية في العروس بأن الحال هنا مقيدة بالحين التقدير
ولم يكن في شأ مذكورا ولم يقطع ذلك أصلا كقولك لم يقر زيد أمس والتعقيق أن النفي الذي تكلم في
انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه فإذا كان مقيدا بنظر فأتصافه باستعراق النفي الطرف كقولك
لم يقر زيد أمس فهذا إن متصل وأما المقام فيجاء مرس فلا تعرض في النفي اليه لاني ولا إثبات بخلاف
النفي النحلا بتقدير ينظر فانه مستغرق الأوقات التي لأغاية لها الزمن المنطق (قوله ومن ثم) أي من
أجل انفراد لم بما ذكرنا لا لأنه من أن لم لا يجوز انقطاع نفي مقبها وجواز لم يكن ثم كان مترتب على الحكم
المصرح به وامتناع لم يكن ثم كان مترتب على لازم فتأمل (قوله يجوز حذف جزم ومها) أمثلة كقوله
الغني والتسهل لا تنال النفي قد قبل وقد يجوز حذف مدحولا كقوله وكأن قد فعل النفي على الإثبات
وأورد الساماني أن لم لنفي فصل وهو محذور حذفه للدليل (قوله يوم الاعراب) روى العين المهمة
والزاي المهمة والعين المهمة والراء المهمة معنى التباعد (قوله فضرورة) أي في رد القضاء (قوله ولما يدخل
الاجمان في قلوبكم) جملة مستأنفة أو ملأ من الضمير في قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا لأن فائدة
لم تؤمنوا تكذيب ادعواهم وقوله ولما يدخل قوت ما أمروا به ان يقولوه وقال الضمير مرقى لما لمن
معنى التوقع ولعل على أن هؤلاء قد آمنوا بهذا قال أوحى وأن لا أخرى من أي حجه يكون النفي بلما يقع
بعد وديعتك النفي قد فعل وقد توقع (قوله وتوقع المستقبل محال) فيه نظر لأن المحال وقوع المستقبل

المضارع أيقا (اللام لا الطليقة) أي الذي لا ينحل في ذلك لأم الأمر نحو لم ينفق خذوه ومن سبعة ولام الدعاء (نحو اقمض) هل ينار بك ولا تنهيه نحو (لا تشرك بالله) ولا الدعاء بنحو ربنا (لا تؤاخذنا) ان نسبنا أو أخطأنا أو سقم فعل الغائب والمخاطب ولا كثر قال الرضي على السواء (١٢٢)

وأما وقعه فليس بمسجل الآري أن الحال قد بينت (قوله الذي لا ينحل في ذلك لأم الطلب) لو قال الموضوعين الطلب كان أولى فان اللام قد أرادها محصور بها فغير محمول من كان في الدلالة فليدله الرجوع مدا والتهديد نحو ومن شاء فليكفر ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعني وأما الكفر وأما آتيناهم وليستعوا فيجس في الامان التعليق فيكون ما بعدهما منصوب أو التهديد فيكون مجز وما لو كان اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترتل ونحو جهم فغيرهما كلاي التعليق لا يجوز ولا الثانية والزائدة ومعها الجزم بلا الثانية إذ اصل قبلها في نحو جسته لا يكن له على حجة وهو قليل ولا في متعرضه (قوله تدخل في ذلك الخ) دخولها ماذكر لا ينافي دخول غيره كالألتباس كقولك لئساو بك ليقول فلان كذا وماذا كثر من انقسام الطلب لمذاكر ظاهر على القول المرجوح في الاصول والراجح أن كل ذلك يسمى أمرا ومحمول أنه جار على ذلك وانما يصير ذلك ناديا (قوله نحو ربنا لا تؤاخذنا نسبنا أو أخطأنا) قال في الكشف ان قلت التسميان والخطأ متجاوز عنهما فمعنى الدعاء بترك المؤاخذة فمعاقلة الدعاء اجمع الى سبهما وهو التقرى بط والغفلة قال السيوطي وهذا على مذهبه في منع التكليف عما لا يطابق لادعاء به تفصيل الحاصل ونحن نقول يجوز الدعاء بتفصيل الحاصل لانه يمكن باعتبار الاصالة (قوله في الارتشاف ما يخالفه) وهو أن الأكثر كونها المخاطبو بضعف كونها الغائب كالاستكلام ومن أمثله فلا يسرف في القتل (قوله فقليل جدا) منه نحو * لأعزق ربنا حور وادامعها * وهو بمن آثم فيه السبب مقام السبب والاصل لا يكون ربنا خافرة والى رب القطيع من البقر والحسنة وانما كان قليلا لان الانسان لا ينهي نفسه الا نحو أو تترك بالاهانة للمخاطب (قوله قليل) نحو قوله تعالى ونحمل خطاياكم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فافصل لي كي لا أجعلكم الفاء زائدة وانما كان قليلا لنحو ما في التلميح (قوله وأقل منه الخ) وذلك لان له صبغة تخصه وهي فعل الامر واخصص المخاطب المذكور بالامر بالصيغة بغيره باللام لان أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فلا واحدا) أي الاصالة والاقتداء بتعدد الجزم به باعطاء غيره نحو لا تضر ربنا أو شتم عروا (قوله تجزم فعلين) لعله أراد الثاني ما يشمل الجملة والاحمية بقرينة تمثيله الآتي ثم هذا الحكم بالنظر الى الغائب فان ادأجى بها في مقام التوكيد ومعها والاحوال الجرد والوصل والربط تجزم فعلا واحدا ولا تحتاج الى جزء نحو زيدان كثر ما به يتجمل وكذلك اذا كان الشرط ماضيا ولاحده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع (قوله كضارعين) أي معربين والكاف للفراد اللفظي فوكان الأولى فان كانتا متفقين مضارعين وليست الصوري على حد سواء قال أبو حنن نصوا على ان الاحسن ان يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل بينهما في ماضيين الحشا يمتنع في علم التأثير ثم ان يكون الاول ماضيا والجواب مضارعا لانه في الخبر وج من الاضعف الى الأقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فالجمهور خصوصه بالضرر وجوزة ان يقال تعاقبوا اختاروا (قوله وعكسه) لاسلحة اليمع التعبير في سابقه بالواو ودون الغاء أو ثم (قوله ايمانا) أي تصديقانها حتى وطاعة واحسانا أي طلبا لرضا الله تعالى به لا لربا به ونحو (قوله للدلالة على مجرد الخ) اللام للتلطل والغائب لاصالة الموضوع لأن موضوعه مجرد التطبيق لا الدلالة عليه وقس عليه ما أشبهه (قوله بحسب ما اضاف اليه) لعل المراد باعتبار ما اضاف اليه يعني انه موضوع لشيء يكون من جنس ما اضاف اليه (قوله لما لا ينحل) ومنه الحديث نحو أي ضرب تضرب أضرب (قوله معنى الشرط) أي معنى وهو الشرط الذي هو التعليق أو منهما معنى حرف الشرط فان الشرط قد يطلق على اداته (قوله وهما موضوعان الخ)

جدا سواء بني للفاعل أم للمفعول وما في الارض من التفصيل فهو شرطية لبعضهم وأما اللام الطليقة فجزمها فعل الاستكلام مبنيا للفاعل قليل وأقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا أيضا للفاعل وهذه الاخرى الاربعة المتقدمة مع الطلب ان قلنا انه الجزم بنفسه تجزم فعلا واحدا كجملتنا (وبقية الادوات الاربعة) تجزم فعلين متفقين أو مختلفين فان كانتا متفقين كما صيرنا في الجزم للفظها نحو وان تعودوا واند أو ما ضين فجزم لفظها نحو وان عدم صدان وان كانا مختلفين مضيا ومضارعا وعكسه فكل منهما حكمه نحو من كان يريد حوث الاخرة زل في حوثه ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحسانا بغيره ما تقدم وهي (ان واذنا) وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (أي) بالتهديد وهو موضوع بحسب ما يضاف اليه فهو في نحو أيهم يقم آثم معه لمن يعقل وفي نحو أي الدواب ترك اوكيلنا لا يحسن وفي

نحو أي من أقسم لهم ان ينفق في نحو أي سبكت تخلص أحسن المكان (وأي واني) وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم ضمنا معنى الشرط (وأي ان يمت) وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط (وهما وما) وهما موضوعان للملابغلة ثم ضمنا معنى الشرط (ومن) وهو موضوع على ان يعقل ثم ضمنا معنى الشرط (وحسبها) وهو كما بين في مثال الجزم

بان (تحوان بشاذهبكم) وبانماخو وانك انما تاتنا كثره (١٢٣) به تلفظ اياه امر آتيا وبان تحو اياه ماخو وانه

الاصحاب الحنفى وبان تحو
أينما تكونوا بذكركم
الموت وبان تحو قوله
حليلي أني تاتاني تاتيا *
أخافه بما رضى بك لا يحول
وبان تحو
أني أنؤمنك ناس غيرنا *

وبان تحو
مى تاته تعشوا لى ضوء ناره
يخسبر من عرندة خسبر
موقدو عجمها تحو موما
تاتانه من آية تتصبر لها
ناتمن لك عيونى وبين
نحو (من يعمل سوا يحجز
به) برعنا وما نتسبح من
آية أن نسأ يا تفتبر منها
أو مثلها) وبان تحو *
حشما نسقم بقولك الله
نحيا في غار الزمان فسلم
ان هذه الادوات بالنظر
لموضوعات أقسام ولها
صلو الكلام وهي بالنظر
الى الخلاق في حقيقتها
أو به أقسام الاول ما هو
حرف باتفاق وهو ان الثاني
ما هو اسم باتفاق وهو
الباقى ما بعد الضما وموما
الثالث ما به خلاف
والاصح احراف وهو انما
الرابع ما به خلاف أيضا
والاصح انه اسم وهو موما
فما هو اسم ان وقع على
زمان أو مكان فتلطف أو
حدث فتقول مطلق
والا فان وقع بعده فعل لازم
فتبدل آخره جعله الشرط
على ما صحت في المنفى
أو متوعدا وقوله فتقول

ظاهر انهما مستويان وذكرا البعير انما لك انهما معهما من (قوله تحوان بشاذهبكم) أى تحو جزم
ما ذكرنا أو الجزم بمعنى الجزم ورس عليه (قوله وانك انما تاتنا كثره) الشاهد فيه ظاهر وتأتوا تيسر الاتيان
وتلفظ من أتي اذا وجد (قوله أيا ما تاتنا) أى أى اسم نحو ماى واقعة على الاسماء فمفعول مقدم
لتعوذ به أى نحو ماى اذا تاد (قوله خليلي الخ) الشاهد فيه ظاهر وغير منصوب بصا ولمن حاولت النش
أردته (قوله أيا ما تاتنا) صديق عجزه وإذا * لم تترك الام من تزل خفرا * والشاهد فيه ظاهر
ومنما دلزل جواب اذا وحسنوا فاضف الحدا لله وكسر الهمزة لجمعهم لم تزل (قوله متى تاته الخ)
الشاهد فيه ظاهر وتعوذ من عشا عشا اذا أتوا أو جملة تعوذ من الفعل والفاعل المستتر فيه حال أى
عاشيا (قوله موما تاتنا الخ) الضمير ان فيه وهم اعاد ان يقال الزمخشرى على مهمال على اللفظ وجلا
على المعنى لانها بمعنى الآفة والاولى كفى المنفى ان بعد ضمير بها الى الآفة ومن آية في موضع نصب على
الحال من الهاء في فان قلت اذا كان الجار والمجرور والضمير فيه يكون العامل فيه تاتنا لان العامل
في الحال هو العامل في صاحبها مع نصر يحكم بان القول لا يقع حال ولا خبر ولا صفة قلت اطلاق الحال على
نفس الجار والمجرور مستحسنه من قبل اطلاق اسم الجزم على الكل أو اسم المتعلق على المتعلق وهذا الجواب
يؤدى الى الغناء ما صورناه اذ لا يقع الجار والمجرور لاحقة وما في فاشن لك عيونى من جازة وتا الجار
والمجرور في محل نصب على الخبر به لانه لان الخبر لا يجرى في التنزيل مجردا من الباب بعد ما لا هو منصوب
(قوله ما نتسبح من آية الخ) من لبعض متعلقة بخبره ولا نه صفة لاسم الشرط ووضف كفى المنفى جعلها
زائدة وآية مفردة موقع الجمع أى أى معنى نسخ من الاتيان وهذا البرور هو المخصص
والبين لاسم الشرط والمزج لايها ما الحاصل من عجمه (قوله حشما نسقم الخ) الشاهد فيه ظاهر قال في
المنفى وهذا البيت دليل على عجزها لانها آية انصرح به بالزبان في قوله في غار الزمان وذلك ظاهر في
أن حسب الزمان وان لم يكن قاطعا هذا مراده فلا اعتراض عليه باحتمال خلافه (قوله ولها صلوات الكلام)
لانها كانت لا استقام والعرض والنفى تغيير معنى الكلام والسامع يبقى الكلام الذى يصدر بالخبر على
أصله فلا يجوز أن يغير بعده ما يغيره من السامع اذا سمع ذلك الخبر أو راجع الى ما قبله بالتغيير لم يغير
لما سمع بعده من الكلام فيشوش ذلك فنه ولكون لها الصلوات لا تقدم عليها فلهذا ما فوقه
ان من يدخل الكتيب فوما * بلق فيها جازرا وطلبه

فنى ان ضمير الشأن ومن مبتدأ (قوله بالنظر الى الخلاف في حقيقتها) أى والاتفاق عليها (قوله فتنظر)
مخلة ما يدخل عليه حرف أو مضاف والتاميل كان لفر فاعل الشرط (قوله وأحدث فتقول مطلق)
وذلك بتصور في أى لانها محسب متضاف اليه وقد تنافى لحدث تحو أى ضرب ضربا في معنى ما لانها
موضوعة على الاعتلال ومن جملة الخدش قد جرد في ما من قوله تعالى ما نتسبح من آية أن تكون مفعولا به
لنسخ أى أى شئ نسخ وان تكون واقعة موقع الصدور من آية هو المفعول به والتقدير أى نسخ نسخ
آية قاله أبو البقاء وغيره وقالوا بغير ما صدرنا جزر ولكن دخل هذا القول بأنه يلزم كونه لجزر من
ضمير يعود على اسم الشرط وان لا تضاف للموجب الشرط موجب (قوله على ما صحت في المنفى) قال فيه
لان الضاد فيه تحو لانها مع جود ضميرته اليه على الاصح وان نظيره هو الخبر الذى يأتى قبله فدم
أنهى وقال في المباحث المصنفة المتعلقة بين الشرطية ويشهد ذلك كثر من ان الخبر هو فعل الشرط لا فعل
الجواب وانه لا يفترحه الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط الحديث الآخر أخرجه الامام
رجس من ذلك فارجح فموجز ضمير هو انما يعود الى المفعول لا الى من الواقعة على المالك وعين
ذهب الى انه لا يلزم جود ضمير من جملة الجواب الى اسم الشرط أو البقاء العكبرى فى البلى ومات عجزه
ومقابل ما صحت في المنفى ان الخبر هو فعل الشرط لوجه أو مجموعهما (قوله أو على ضميره) أو متعلقة فاشتنال
فلا ولا تخون راية كثره يمتل ان يكون منه موما تاتنا والتقدير موما يحضر تاتنا به فتأتا

به أو على ضميره أو متعلقة فاشتنال وكذا القول في اسميه الاستفهام (وسمى) الفعل (الاول) من الفعلين الجزم ومن يلاحظ

الم اجتزعت اصول من اجاز منه بالشر كقول لو شالخرم هاذومعة لاخ (١٢٥) الا طالع قد مضى وفهم من كلامه ان

الجزم بمحضه واذا غرض
ياقتران ما بهما كما لفظ به
وهو الاصح واما غيرهما
فهي قسمان قسم لانفعا
وهي ومن وما وهما وان
وقسم يجوز فيه الامران
وهو وان وان وان
وايان وما ذكره من ان
هذه الادوات مازمة للشرط
والجواب معاهو مذهب
سيدويه وبحق اهل البصرة
واستقرض بان الجزم
كالبول فلا يعمل في شيئين
وايه ليس لنما تعدد
الاذى يختلف كرفع وتعب
واوجب الفرق بان الجزم
لما كان لتعلق حكم على
آخر على فهمه ما يضاف
الجزم بان تعدد العمل
فقد عهد من غير ما يختلف
كمفعول فلف ومفاعيل
اصلم وقيل ان الشرط
يجزوم بالاداة فوالجواب
يجزوم بالشرط واختاره
ابن مالك في التسهيل وقيل
ان الاداة والشرط كلاهما
جزم الجواب كقيل ان
الابتداء والمبتدأ كلاهما
رفع الخبر وقيل ان الشرط
والجواب يجازيا كقيل
ان المبتدأ والخبر ترانعا
واذا لم يصح الجواب
لبشارة الاداة اعادة
الشرط كان كان حجة
اسمية اذ فعلية ففعلها على
او جازم او سمي بحرف
ناحية لارم او مقرون

انتهى (قوله ومن اياه) هو ان الشجرة كقوله في شاة ادى فارس
في البيت فله والمبعة النشاط واول جرى الفرس واللاحق الضامر والا طالع جمع اطل بكسر الهمزة
وسكون الظاء المهملة وهي الحاصرة وقد يغنى الترتيب وسكون الهاء اى جسم مشرف ومصل جمع حصة
بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة كقوله وغرف وهي لغيف من شعر وخرج الماثون الجزم بول
هذا البيت على لغيف من يقول شاشا بالالف ثم ابدلت الالف همزة على حذف لهما العالم والخاص بوليه
انه لا يجوز يحيى ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فاعني لو شاء (قوله وهو الاصح) لانه
لم يصح فهمها الا مقرونين بها وقال الفراء يجوز الجزم بما دونها فاعني ان وان وانها (قوله وهو
ان) في نسخة بدل ان وان وينفي ذكرهما لان حكمهما في ذلك واحد (قوله وايه ليس لنما تعدد
عنه الخ) اى ليس لنما تعدد العمل لانه لا محال ان عمله يكون مختلفا كرفع وتعب تعدد احد
المختلفين اذ لم لا يجوز ان يتعد من غير اختلاف والجواز من هذا القول لتعدد العمل لم يختلف وهذا
تعرف كقوله شاة البرهان القافي وجهه انه ان قوله الشارع فيما ياتي بان تعدد العمل الخ لا يصح
جوابا عن هذا الاعتراض لان العمل في باي ظن واعلم اختلف لرفع الفاعل فهمه وعلم اختلف
ما تعدد من بقية معمولاته لا يدور ذلك كالايجب (قوله لما كان لتعلق حكم الخ) اى فهو مقتضى
للقيل (قوله واختاره ابن مالك) وذلك لان فعل الشرط مستلزم للجواب بما أحدث فيه الاداة من
المعنى والاستلزام الاداة ضعيفة عن علمين ورد باستغراب على الفعل الجزم واما ضعف الاداة عن علمين
فاجيب عنه بان ذلك يجوز اذا اقتضت شيئين كان وما (قوله كلاهما جزم الجواب) لا ارتباطهما لان
حرف الشرط لا يقدر على علمين فيقوى بالثاني كما ذكر في علمه من الخبر ورد بان العمل المراد كالمصنف
أحدهما هو بفتح الاخر كما هو جزم فعل الشرط قد يصحف وان العامل لا ينصرف بين جزاء وبقية
الفعل فهو وان اخدم المشركون استأجره اى عيب عن الثاني بان الشرط هو المحذوف وهذا مفسره
ورد اذ بان الجزم لا يوجب معموله والجواب يجوز حذنه فلو كان العامل مجموع الاداة والشرط لازم
بقائه الجزم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة لبقاء أحدهما ولو لم يكن فيه (قوله حجة
اسمية) اورد عليه نحو وان اطلع وهم انكم لشركون وأشار الرضى الى الجواب بان القسم مقدور بل
الشرط والجواب به ويجوز حذف القسم من غير لازم مقدور لا يقال لثان الجواب المذكور القسم لكنه
دال على جواب مثله للشرط وهو بغيره فكون المقول كذلك فيقول ايراد ان الجواب المذكور وانما يدل
على جواب مثله من غير اعتبار اوجود الفاء وحدهم اذا اعتبر ذلك فبما نحن فيه انما هو بالنظر الى
خصوصية هذا الجواب (قوله غير لازم) اى غير المتعارف المتفق بهما اما المتعارف المتفق بهما فمضى مقربا
ألا فالظن الكثرة استعما لها بقطعاها العامل نحو حنة لامال واما ما قلتموه من المتعارف الى الماضي
صارت كجزء من قلة حروفها اما ما احتجنا بكثرة الحروف واما الماضي المتفق بالاضاع الرضى على انه
لا يصير شرط لا يجوز ان لا ضرب وان لا شتم لقوله دخولها في الماضي فاذا وقع جوابا وجبت الفاء (قوله او
مقرورين بقيل) ما ضا او مضارع (قوله قرن بالفاء) في كلام الجماعة ومرسبه في المتفق في مجال ان العمل
لمحور الفاء وما يعطى يستقيم وجوب القرن بالفاء اذا كان الجواب مصلوب لمرة الاستفهام سواء
كانت الخ لفظية او اسمية فلا تدخل الفاعل ان الهمزة من من ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة
الشرط في تقدير تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اسكر منك اسكر مني كذلك قلت ان
اسكر منك تكرر في حال الفاعل على اى ان الذي يكتب الآلية والماضي الهمزة يجوز حمله عليها لانها
الاصل ويجوز دخول الفاء فيه لعدم مراعاة ظن ارجع الرضى (قوله امتنع دخولها عليه) ظاهر كلام
الان لا يعلم وجوب الاقتران بالفاء لا متناهيا في الحواشي ونقل في التصريح عن ابن النظم

يقادير بحرفي تنفيس (قرن بالفاء) وجوب البصل الى بطين الجواب بشرطه وصحت الفاء في الثانيان معنى السبب في الثانيان الجزم
معنى من حيث انهما التفسير في كل ما كان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك ان قيل ان المتعقب ختم له عليه نعم ان كان متعارفا

مشتا أو متضا بلأوقحيان كافي الكفاية لأن الحليف ونحوه الرضى وما ذكره قانون على حسن في ضيفا ما أدخله القافوقد سبقه إليه ابن مالك قال أوجبان وهذا أحسن وأقرب مما ذهب إليه بعض أصحابنا من تعدد ادخاله الفاء في الجلة الاسمية لا نحو وان عسكك بغير فهو على كل شيء قد ر) والفعلة التي فعلها طلي نحو ان كنتم تحبون الله فانهو في وقس عليه بقية أنواع الطلب المقدمة التي فعلها ما سجد نحو ان ترفي أنا أقل منك المالد وله انفعي يري والمثني نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفر ونحو وان أوليت فاسألتكم من أمر والمقرون بقدر نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل (١٢٦) ويجوز تنديس نحو وان خفت من الله في ذنوب فيغيبكم الله من فضله وقد تحذف

الفاء ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرب عند الله مثلان أو ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء صاحبها الا اجتماعهما ولا يخص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث وقوله ومن لا يؤمن بقاد السني والهوى

سيلي على طول السلامة نادما والبطم متعريف قبرا الجلة الاسمية وانها فيكون بها تقدم (أو) اذا التسمية لشبهها بالفاء في كونها لا يشدأ بها ولا تقع الا بصلها هو متعقب بما قبلها (نحو) وان تصمم مية عما قدمت أدبهم اذهم يقتطون) لكن لا في الجلة المقترنة بها لأن لا تكون طلبة نحو ان طلع يفسلم عليه ولا مقرونة اذا تقي نحو ان قام زيد فاعسر وكأتم ولا بان نحو ان قام زيدان فاعرا قائم فان كانت أحد هذه الثلاثة وجبت الفاء

ان الجواب اذا كان صالحا للشرط الاكثر تلويح من الفاء ويجوز اقتصرانه بها نحو ومن جاء المدينة فكبت ونحو من يؤمن بربه فلا يخاف ثم قال وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية انتهى وفي جمع الجوامع السيوطي رفع الجواب وجوب بان قرن بالفاء سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو ومن عاد فنتقم الله منه أم مضارع نحو من يؤمن بربه فلا يخاف وانما رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو حينئذ مبتدأ محذوف تقديره فهو يرتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك لا حكمي بآء الفاء كان الفعل يجوز ولكن العرب التزم شرف الفعل فعل انما يرفع وأتد (قوله أو متضابلا) أما المثني بل في دخله الفاء أصلا في القاعدة لانه يقع شرطيا كسر وقال أبو جعفر يجوز دخول الفاء وتر كمول ثبت (قوله وحزمه الرضى) قال أما الفاء فلا حينما كانا قبل أداء الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداء فيهما تأثيرا ظاهرا كما ترتب في فعلين لم يفعل وأما تركه فتقدير تأنيها فيسما لهما كما صالحين ليعال والاستقبال وهو في نحو تأني (قوله أحسن وأقرب بالخ) لعل وجه ذلك انه أخصروا لأن تعليق حكم بصل أو بعين من تعليقه بالفاء عتبت بالتعداد لجواز اللفظة في الثاني عن بعضها (قوله نحو وان عسكك الخ) هذا جازي على ما هو الظاهر والتحقيق كافي المثني في الباب الخامس أن الجواب في هذا محذوف لأن الجواب مسبب عن الشرط وكون الفعل على كل شيء قد ر) وأما سوا وجد الامساخ بغير أولا (قوله فلن تكفر وه) ضمن كفر معنى حرم فلذا عداه لاثنتين أولهما مقام مقام الفعل وهو انما يتعدى لواحد (قوله فقد سرق أخ له من قبل) أورد على وجهه جواب بان الماضي بعد تحقق معنى فيقتضي تقديمه مرة أخرى فلا يصح أن يكون جوابا للشرط مستقبل وأجيب بان المراد قد حكمتنا به قد سرق ودلناه لا فيفسد دفع الاداء كالإثني والظاهر الجواب بان حرف الشرط دخل الماضي الماخول عليه فلا استقلال وفائدة قد تحقق ترتيب نسبة المرفة الى أخ له لكن لا بد من التأويل للجر ودفع الجزاء ماضيا بقدر لان السرعة للنسبة الى الاخ مقدمة في نفس الامر والمعنى فقد حكمتنا به مرة أخرى من قبل على ان لنا أن نقدر حكمتنا قبل فعل المثني ان يسرق فحكمتنا به قد سرق (قوله لم يفعل) صدرت لعبد الرحمن بن حسان عن وهو الشرب بالشر عند الله سبحانه ويرى مثلان والشاهد ظاهر والشر مبتدأ أخسره والشر وسبان أو مثلان خبر مبتدأ محذوف تقديره هما (قوله والاستمعيهما) قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الأولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الغامض جوابا والاصل فان جاء صاحبها فادها اليه وان لا يجني فاستمع بها والضمير في صاحبها عائذ على القطعة (قوله من لا يؤمن بالله) التي الضلال والشاهد في ساني وانما مفعول ثان (قوله عما قبلها) لعله بحر يغيب الناسخ وصوابه عما بعدها ويجوز أن يقرأ أو قبلها بفخ القاف وكسر الهمزة في ما ذكر (قوله واستغنى عن ذكرها الخ) لكنه لا يعلى اشتراطها فكان ينبغي أن يبينه (قوله وقد اعتد عنه في الشرع) بقوله وانما لم أتدق الأصل اذا التسمية بالجلة الاسمية لأنها لا تدخل الاعلما فأخذا في ذلك من الاشتراط (قوله ووقع في بعض نسخ التسهيل الخ) كلامه في التسهيل في الشرط والجازمة فلا يرد عليه انه ورد ال بها اذا التسمية بعد اداء الشرطية (قوله لا يهاو من عن الفاء

واستغنى عن ذكرها حاله على المثال فانه جامع للشرط والثلاثة ظاهر وأخلاقه ان اذا ربط بها الجواب وان كان جملة فعلية ليس فلا كذا وقد اعتد عنه في الشرع وظاهره انما كثيرا ان اذا ربط بها الجواب بعين وشبهها من أدوات الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بالغير عليه المصنف في وضعه المتمدن للاقول تعالى فاذا أصابهم من تشامهم عباده اذا هم يستبشرون لكن قال أوجبان السماع انما هو في وانما من أدوات الشرط فيحتاج في الاستدراك في خبر ان اذا الى السماع وقد يجمع بين الفاء واذا التسمية لجر التوكيد نحو فاذا هي ضائعة ابيار الذين كفر وأومئتم بعضهم لهم انما هو من الفاء

فلما يجتمعان يؤخذ من التعليل أن محل المنع إذا كانت ثابتة عن الفاعل وعوضا عنها فإن اجتماعها يستلزم أن يكون
تأثيرها إذا كانت مقبولة ومؤكد لها بأنها متعينة فقط قول بعضهم قضية هذا أنها اجتماعها وقد قال
صاحب الكشاف عند قوله تعالى فإذا هي شاخته أسرار الذين كفروا إذا هي الشياطين وهي تقع في
الجارح أو سلامة فقد كلفه تعالى إذا هي فاعله بقوله تعالى فإذا هي الشياطين وهي تقع في
ولو قيل إذا هي شاخته وأفعلى شاخته كان سديدا

فصل في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعروفة *

قوله بحسب التنكير والتعريف أي باعتبارهما **قوله** فقط هو ما ذهب إليه الجمهور من أنه لا واسطة
بين النكرة والمعروفة وقال بها بعضهم في الخالص من التنوين واللام نحو ما ومن **قوله** لا ندراج كل معرفة
تحتها لأن أنكر النكرات شيئا من موعول وكل موجود معلوم يندرج تحتها ما لا ندراج دليل على أنه لا
كاملة العام بالنسبة إلى الخاص ولا صلة النكرة قدمت على المعرفة وأن كانت المعرفة أشرف لأن
النكات لا تترجم وهذا مذهب مسيو به الجمهور وخالفه الكوفيون وابن الطراوة قالوا لأن من الاسم
ما لم ينكره يعرف كالضمران وما لا التعريف فيه قبل التنكير كمرتبة يدرجها خروقال الشاويين لم يثبت
هذا مسيو به الحال الوجود لا ما تخلفه هؤلاء وإذا نظرنا إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لأن
الاجناس هي الأول من الأوزاع ووضعوا على التنكير إذا كان الجنس لا يتخلط بالجنس والاختصاص هي التي
حدث فيها التعريف لا تلتصق بعضها ببعض ولا يبقى أنما قاله الشاويين وهو الذي أشار إليه الشارح
بقوله ولأن الشيء أول وجوده لا يخفى أن يكون سبقا للعاطف ليكون تعليل لقوله لا ندراج إلخ لا يتعلل
ثانيا للاصالة فتدبر **قوله** أي الاسم النكرة لأجله في ذكر التعريف ليحمله راجعا إلى الموصوف
النكرة لأن الضمير إذا عاد إلى مؤنث وأخبر عنه بذكر كراؤ بالعكس يلزم مطابقة الضمير كيجوز مطابقة لما
عاد إليه والاولى مراعاة ما خبر عن كونها كانت أمك **قوله** ما شعاع في جنس إلخ ظاهر صريح الشارح أن
لفظ النكرة شائع في الجنس نفسه وإن الموصوف بالوجود تعدد الجنس والحق أن الشياطين في أفراد
الجنس أي المفهوم الكلي الصادق بالانفراد والصفى وغيرهما لا خصوص الجنس المنطوق لاقا الجنس
نفسه لأنه شئ واحد ومعنى الشياطين في الانفراد لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل من تلك
الأفراد لا يخصص بعضها دون بعض بل يستعمل في كل منها استعلا حقيقيا فقط رجل متلاشاع في زيد
وعمر و بكر وغيرهم إن الأفراد المفهوم الأسمى الموضوع هذا اللفظ بأنه يطلق على كل منها خلقا
حقيقيا من حيث كونه فردا ذلك المفهوم لا حيث خصوصه وخير تدقق كلام المصنف مشاف مقدرا أي

* **فصل** في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعروفة
الاسم إلى نكرة ومعروفة
الاسم بحسب التنكير
والتعريف (ضمران)
فقط (نكرة) وهي الأصل
لا ندراج كل معرفة تحتها

من غير عكس ولأن الشيء
أول وجوده تلزمه الاصالة
العامية ثم تعرض له بعد
ذلك الاستعلاء الخاصة
كلا حتى إذا لم يسمي
ذكرا أو أنثى أو أنسيا أو
مولودا أو رضيعا وبعد
ذلك وضعه الاسم والكنية
والقب (وهو) أي الاسم
النكرة (ما شعاع) في جنس
موجود في الخارج
تعدد كرجل فانه شائع
في جنس الرجال الصادق
على كل حيوان ناطق ذكر
بالغ من نرى آدم وتعدد
في الخارج موجود شاهد
(أو مقدر) وجود تعدده
في الخارج (كشمن) فأنها
نصت بتعدد لأنها
موضوعة للكوكب
الناري الشائع ظهوره
وجود الليل وإن لم يوجد
في الخارج إلا هذا الفرد
الواحد فالعبر في النكرة
صلاحيها للتعدد لوجود
التعدد أو اجتماعها كقوله
فكأنها من ريق أو شعاع
شموس
فباعتبار بتعدد الشمس

فكأنها من ريق أو شعاع
شموس
فباعتبار بتعدد الشمس
في كل يوم ونواحيها
ما قبل الالهة الموثرة للتعريف

فكأنها من ريق أو شعاع
شموس
فباعتبار بتعدد الشمس
في كل يوم ونواحيها
ما قبل الالهة الموثرة للتعريف

أو تقع موقعها بغيرها النكرات تتفاوت في بعضها كالعارف في بعضها أي أكبر من بعض

قابل لال الانتهال المتورقة التعريف بل مدلوله فضل والفضل سواء علم أن القبول زول بحصول المقبول فلا راد النقص بالعرف باللام وأما أسماء الغايل والمفعول المجرى من آل فكل منهما مكرور وقبل آل الموصولة وهي معرفة لا تعرفه ولكن كل منهما واقع موقع في ثباته الضرب سلا أو واقع عليه وكذا المقر وإن بال أنكر فكان أيضا لا يقلان آل المعرفة قولاً يقان موقع ما يقابله النهم على أن نعمل في صورة الاسم واجب بأن اسم الفاعل واقع موضع خفض صدر منه الفعل أو قام به وهو قبل آل المؤنة التعريف فقال الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به وبأن المراد بتأثير التعريف الفاعل عليه ولو لمع غيره فتدخل الموصولة لأنها تدل مع التعريف على الذات أيضا (قوله فأنكر هاتين) قبل عليه الشئ عند أهل السنة خاص بالوجود فلا يظهر أن أنكر النكرات معلوم لشموله للوجود والمعلوم (قوله ثم متعين) أي لشموله الجسم وهو المركب من أجزاء لا تجزأ بالجوهر الفرد الذي لا ينقسم فليس جسمها (قوله ثم حيوان) لشموله لما ليس بشئ من الحيوان كالجمل (قوله ما موضع ليستعمل في معين) كذاني الطول قال السيد أي المتعريف في المعرفة فهو التعيين عند الاستعمال دون الوضع لندرج فيها الأعلام الشخصية وغيرهما من المعتبرات والمهمات وسائر المعارف فان لفظاً أو أمثاله لا يستعمل إلا في أشخاص معينة أذ لا يصح أن يقال أنا و رابعه متشكك لا يبينه وليس موضوعه لواحد منها ولا الكائنات في غيره مجازاً ولا لكل واحد منها ولا الكائنات مشتركة موضوعاً أو ضاعاً بعدد أفراد التكامل فوجب أن تكون موضوعاً لمفهوم كل شامل لتلك الأفراد أو الحق ما أتاده بعض الفلاس من أنها موضوع لكل معين منها وضاعاً واحداً عاماً فلا يلزم كونها مجازاً في معنى منها ولا الانتماء وتعدد الأوضاع ولو صح ما يذهبون لكائنات أو أنتموه هذا بجوازات لا حقائق لها بل لا يصح استعمالها فيها أصلاً وهذا مستبعد جداً وكيف لا لو كانت كذلك لما اختلف أئمة الفقه على عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتجنا من نفي الاستلزام إلى أن يتسك في ذلك بأمانة نادرة انتهى وأرد على التعريف بالمعرف بالهم العبد الذي فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين واجب بأنه في حكم النكرات والكلام في معرفة يكتفي في حكمها بأنه يستعمل في الجنس والجنس معين في نفسه تعييناً غيراً فيه بخلاف النكرات فان تعييناً غيراً معتمداً على القول بأنها موضوع للجنس وإن كان باعتبار وجوده في غير ما غير معين (قوله والمضاف إليها) أي إضافة شخصه وليس المضاف متوقفاً في الإبهام كلياً أو سواً من مضاف بلا واسطة أو بواسطة قيد بل المضاف إلى المضاف إلى معرفة (قوله وهو المنادى الخ) أي بناء على ما مضى من أن تعريفه بالفضل لا يلزم من أي أخفقه فهو مضمرة وأما الضمير (المضمر) فتعينه مضمراً أي على قياس التصريف لا من أي أضمره نه أي أخفقه فهو مضمرة وأما الضمير فعلى حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي معقد (قوله ليس بصريح) أي باسم صريح (قوله لا أعرف المعارف على الأصح) قال المصنف في بعض تعاليمه مراداً بالاحتمال أنه لو لم يكن بعض المعارف أعرف من بعض أن ما تطرق الاحتمال إليه أقل أعرف من الذي تطرق الاحتمال إليه أكثر من هذا يتجمل ما يعترض به عليهم أو يتجوز من حيث جعل المعارف كلها سواء في رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لأننا لا نقول عرفت هذا أكثر من هذا أه هذا وأرد على التعريف بعرف أن فعل التفضيل لا يبنى بحال بل التفاضل قياساً لا لائق التعبير برفع ومقابل الأصح أو أن المشهور في علمنا تعرف بعضها وأعلم أنه كالمقابلة أنواع المعارف في التعريف فمطابق ذلك الأنواع متفاوتة أيضاً فضمير التكامل أعرف من غير المختلط وهو أعرف من ضمير الغالب أعرف الأعلام أسماءه إلا أن كمن أسماء الأسماء ثم أسماء الأجناس وأعرف الأجناس أمثالاً كان أقرب ثم المتوسط ثم البعيد أعرف ذي الأداة كانت فيه المعضوم للهدف في شخص ثم الجنس بقها أمر أن الأول جعل الضمير أذكر أعرف المعارف مع القول بأنه كلي ومضمر في استعماله كمشي طلبه طائفة منهم الشارح كما في غاية الاشكال بل ولوقيل بأنه جري في مفعولاً ينبغي القول بأنه أعرف من العلم بالاتفاق على أن التفضيل جري في موضعاً فله وقد يؤخذ في كلام المصنف السالف في بيان مراد النجاة بالعرف قد في الاشكال

فأنكر هاتين ثم متعين ثم جسم ثم نام ثم جسدان ثم ماش ثم ذوات جليلين ثم انسان ثم رجل والضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات فان دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالاضافة إلى ما ينصل تحتها أهم والاضافة إلى ما تدخل تحتها أخص (و الضرب الثاني معرفة وهي الفرع المسمى وهي ما وضع ليستعمل في معين (وهي ستة) أقسام الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والحالي بال والمضاف إلى واحد منها وزاد من مالت سابعاً وهو المنادى المقصود وتبعه المصنف في الأوضع وأعله انما تركه في باب المنادى كالمسمى الأول (الضمير) وقاله المضمير أيضاً والكوفي يسميه كناية ومكتباً لأنه ليس بصريح والكناية تعادل الصريح وقوله لا أعرف المعارف على الأصح بعد اسم الله تعالى وليه العلم ثم الذي بعده

فلنأمل الثاني جعل الموصول من المعارف مثلاً لما ذكره الأصوليون من أنها من ألقاظ العموم وقد
 تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ذكر الأصوليون أحدهما والتجويز لا آخر لكن ذكر الأصوليون
 خلافاً في أن الصيغ المذكورة للعموم هل هي حقيقة فيه أو في الخصوص أو مشتركة بين العموم
 والخصوص ولا يدري الحال فيها وروح السبكي الأول وقضيته أنه ليس لها الاستعمال واحد حقيق وهو
 العموم وإن الخصوص معنى مجازي لها لا لشكال بحاله وحل كلام التجويزين على بيان معنى مجازي
 للموصول في غاية البعد بل لا يصح فقد قال الرضي الموصولان معارف وضلما قلنا أن وضعا على أن
 يطلقها المتكلم على المعلوم عند مخاطب هذه خاصة المعارف انتهى ولعل الأقرب أن يجب أن التجويزين
 ثبت عندهم وضعا للخصوص وهو القول الثاني أو على الاشتراك وهو القول الثالث فذكروا أحد
 المعنيين وهو الخصوص في هذا الباب ويؤيدانهم عند موضوع على الاشتراك أنهم في باب المبتدأ قالوا
 إن المبتدأ إذا أشبه الشرط في العموم دخلت الفاعل في ضمير مثنوا ذلك بالموصول نحو الذي يتبع في
 درهم وهذا يدل على أن الموصولان عندهم تأتي للعموم ثم يأتي شرح ألفية البردائي ما فيه اشتراك
 جعل الموصولان من صيغ العموم مع اشتراط طهر في الصلة أن تكون معهودة معلومة للمخاطب إلا إذا
 قصد الإيهام بهم ولا تشبه نفس السمع كل مذهب كقول تعالى فغشيهم من اليمام شيهم ولهذا كانت
 الصلة هي المعرفة للموصول خلافاً لمن قال أن المعرفة هي الوال ظاهرة أو مقترنة فيها ليست فيه كوما
 والعهد ينافي للعموم كما سيأتي ويصر به ابن الجلب وغيره قلت قد يجب أن العهد ليس في نفس
 الموصول المدعى عموماً بل في قيد مريد العالم انما يخص محل عومه ولا يسقط عومه كما عدت لعبادي
 الصالحين ما لا حين وأن الحديث في وصفهم بالصالح لم يخرج عبادي عن العموم بالكلية فان قلت العهد
 يجعل المدلول ميثاقا للعموم استخراق بالاحصر متلافاً ما ذكرتم من قيد الوصفية ونحوها قلت لم يجعله
 إلا معنيان في النسخ لا في الخارج فإذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذاك بحسب الواقع ولهذا قال البيانيون
 في التمرين بالموصول أنه قد يكون تشبيهه للمخاطب على خطائه نحو قوله

ان الذين تروهم اخوانكم * بشقي غليل صدورهم ان تصروا

فانه ليس المقصود معنيان في الخارج بل كل من طعن بهذه الصفة وقد يكون الالهام إلى وجه منه الخلق نحو ان
 الذين يستكبرون الآية ليس المراد قوماً باعتبارهم بهذا التقرير بل أن نحو فغشيهم من اليمام شيهم
 يخرج عن العهد لأن كل ما يقتضيه المخاطب في ذهنه يصير به عهداً بخلاف ما له عهد فيه العهد لا عهدا خالياً
 ولا عهداً فانه مخصوص حقيقة أو تقدير افتامه فان قيل الحكم بأنه معهود في المحل بالانتماء في الاسم
 المحل عليه آل وهو الذي يقضى بعمومه محض العهد لا قبل بعمومه ولو كان عهداً فكل الموصول
 قلنا العهد هو الاسم وآل قرينة العهد وأما العهد في الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل
 محقق بخلاف العهد انتهى سبحانه مرسلة لنفسه وكثرة ذواته (قوله وهكذا إلى آخرها) أي يوصل هذا
 القول وعلى قيامه يقال قولنا متبالي آخرها بان يقال الموصول ثم المعرفة بالوسيلة أي أن المضاف
 ويشبه المضاف إليه المضاف الضمير فانه في رتبة العلم ويحتمل أنها ليست حرف تبيين بل اسم فعل بمعنى خذ
 فتعلق به كذا أي خذ الباقي بعده كذا أي خذ المذكور أنت أنت في العهد والاعتدال إلى آخر المعارف
 (قوله وشما) خرج بقوله من اسم فاعل في قوله لا يذلل فاعل كذا وتوالت عن زيد الغائب زيد فاعل
 كذا فان لفظة زعمران أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب لأنه ليس موضوعاً لذلك (قوله على متكلم)
 أي شخص يخبر به عن نفسه فخرج لفظة متكلم بقوله أو مخاطب أي شخص توجه إليه الخطاب فيخرج
 لفظة مخاطب بقوله أو غائب أي شخص غير متكلم والمخاطب بلغة المذكور وتخرج بقوله المتكلم الخ
 أو أو في أي أي وراك وإياه لأنه دال على التكلم والمخاطب والغائب لاعتدال متكلم الخ نفسى حروف دالة
 على المعاني والآلة لها على الذات البتة ونحوها حروف المضارعة وكذا الكلف الملاحية لاسم الإشارة

وهكذا إلى آخرها كما
 يؤمن كلامه في بيان
 حيث عطف بعض على
 بعض بش (و) الضمير
 (هو بادل) وضعا على
 متكلم) كذا (أو مخاطب)
 كانت (أو غائب) كمو
 ولأجله من مفسر فإن كان
 المتكلم أو مخاطب ففسره
 حضور من هو أو أو غائب
 ففسره أمامه أي لا يستعمل

وليس قوله الشارح كما لو ابا بعده من حر الكافي الضمير المتفصل على حملنا انما كانت لان المراد هنا اللفظ
لامعنى الضمير الذى هو كتابه عن الزمان (قوله انما اترلناه) الضمير للقرآن نفسه باضمائه من غير ذكره
شهادته بالنبهة الغنية عن التصريح بلفظه بان استداناه الله ونقل بعضهم ان الضمير لم يل وقيل
لغيره فدعوى الامام اتفاق المفسر على انه للقرآن محل نظر ثم انه رد على كونه للقرآن ان من القرآن
نفس انما اترلناه فليزم الاخبار عن الشيء بنفسه لانه قد اخبر بلفظ انما اترلناه عن لفظ انما اترلناه لانه من
القرآن المجزئة بالآزال وأجيب بان لا يحذف ذلك بنا على جواز مثل انكم مخبر عن تكام حاصل
هذا اللفظ وان الضمير راجع للقرآن باعتبار جلته لا باعتبار آخره على التفصيل فيكون الاخبار بلفظ
انما اترلناه عن جمل القرآن وان كان منه انما اترلناه لان الاخبار عنه حينئذ ضمن الجمله لا على التفصيل
وحاصله انه يجوز ان يكون الشيء اشارة الى نفسه في ضمن غيره ولا مستقلا وان الضمير راجع للقرآن
ماعدا انما اترلناه (قوله متقدم) أى ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره ثم ان الضمير انما على متقدم فتارة
يعود عليه لفظا وقد رامن كل وجه نحو رضى بنوه وهو الغالب وتارة يعود عليه لفظا لا تقيد راجع
عندى ذرهم ونصفه أى ونصف ذرهم أى ذرهم آخر لا نصف ذرهم الاول الذى اخبرتم بانه عندك ومنه قوله
تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين يعنى آدم ثم قال جعلناه نطفة وهذا الوجه لان آدم خلق من
نطفة وقوله تعالى لانس اواعن اشياء ان تبدل كما ذكرتم قال قد سألها بنى اشياء آخر معقولة من لفظ اشياء
السابقة وليس هذا من باب الاستخدام بخلاف الجلال السيوطي في الاقناع لان قاعدة الاستخدام ان يكون
لفظ متعديا ويذكر كمراد به أحد هاتين وجميع عليه الضمير يعنى آخر ولفظ آخر يذ كر يعنى ثم يرجع عليه
ضمير يعنى ثم ضمير آخر يعنى آخر ولفظ الانسان والاشياء ليس له المعنى واحد لكن باصدائه متعدده
التي اختلفت بالارادة في الاليتين كما اختلفت ما صدقت المرهم في عندي ذرهم ونصفه وهذا ظاهر لا يخفى
على من له اتفاق ولا يحتاج الى نظر وامعان وتارة يعود عليه من اخذ وجهه وذلك كقوله سبحانه وما يعمر
من معمر ولا ينقص من عمره هاله الا تعود على معمر المذكور لان المعمر الضمير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار
لفظه لانه لا يصح ان تقول لا ينقص من عمر معمر آخر لان الفساد بان ولكن المعمر يدل على الصفة التي هي
التميز وعلى الذات فالضمير عاد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى بان ينقص من عمر شخص آخر فقد روه
فانه مما يصح روه (قاعدة) اذا تعددت الضمائر فالاصل توافقها في الموضع وقد يخبر عن جمل الاصل كقوله
تعالى ولا تستفت فيهم منهم أحد اذ كان ضمير فيهم لا صاحب الكهف ومنهم اليهود قاله تعالى ولعلو للمردودته ولما
جاءت رسلا طامس فيهم وضاق بهم ذوقا قال ابن عباس سألته بقومه وضاق بهم ذوقا باضافه اليه يعلم انه
لا يجب على من جعل في قوله تعالى ان افذه في التاوت فاذه في اليم الضمير الاول للتاوت والثاني ليوسى
وانه لا يجب في ذلك ولا تنافر خلا للترشيدى وان امره المصنف في شرحه بان يسعد والسيوطي في الاقناع
وهو يعسبه لانه معترف بان ذلك انما هو الاصل وقد عدل عنه في التثني بل كما تناولوا كان فيه هضوت وتناظر
لصين النظم المجزئة وعجبت من الرخصى انضالنا اعترفه في قوله تعالى فن يد بعد ما معناه انما
على الذين يدلونه فانه اشار الى ان ما عدا الضمير الثالث راجع الى الابهام الى اقع من المختص والناظر اجمع
الى التبدل بل الى الانصاف المعدل للمفسر وقد اشار ايضا الى آية طه الى الرضى للترشيدى حيث جعل
ارجاع الضمائر كلها ليوسى اولى فاشار بدعوى الاولوية الى انه لا لال في مخالفتهم واعلم ان اخلاف مرجع
الضمائر انما يكون بخلاف الفصله وموجبا له حجة اذا أدى الى التباس في الكلام واشتباها في المرام بسبب
عدم مساعدة القام على المطالب من الكلام وآية طه ليست من هذا القبيل اذلا اشتباهه باعنده الاختلاف
كلاهما (قوله نحو اذ بانى ابراهيم ربه) فان ابراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخر رتبة لانه مفعول
دوئيه التأخير عن الفاعل (قوله فاونيس الخ) فان موسى المفسر للضمير متأخر لفظا متقدم رتبة لانه فاعل
دوئيه الفاعل مئة همة على المفعول وغيره من الفضائل وقيل فاعل أويس ضمير مستتر وموسى بدل عنه فلا

في الذهن نحو انما اترلناه
واما مذ كوز متقدم وهو
الاصيل لفظا ورتبة نحو
والقصر فترى اؤللفنا
لا رتبة نحو اذ بانى ابراهيم
ربه او رتبة لفظا نحو
فاونيس في نفسه خيفة
موسى او متأخر لفظا ورتبة
وهو متصرف في سبعة مواضع

ذكر هاء في النفي والشذوذ واعلم ان ضمير الغيبة كان كمنزجه خصصا فهو معرفة (١٢١) والاختصاص ثلاثة مذهب قبل تعرفه مطلقا وهو

ظاهر اطلاقه هنا وفي

الارض وقيل بكرة مطلقا

وقيل ان كان من جمعه جاز

التنكير فغير نحو جاز

رجل فاكرته أو واجبه

فكرة نحو ربه رجلا

وربه رجل وأخيه وعليه

جرى في شرح الشذوذ

(وهو) أي الضمير (أما

مستتر ولا يكون الا

مرفوعا وهو ليس له

صورة في الغالب بنوى

(كا) لضمير (المقدد

أما (وجوبا) وهو

ما لا يختلف ظاهره ولا ضمير

منفصل وذلك (في) ثمانية

مواقع أحدها وثانها

المضارع البدوء بالهمزة

أو النون نحو (أتوم

ويقول) ثالثها المضارع

البدوء بتأنيدي الواحد

نحو تقوم رابعها فعل الامر

المستداني واحد نحو

استقم خامسها أفعال

الاستثناء كقوله وعدا

ونحو هماغه قاموا

ما خلا زيدا وما خلا

سادسها أفعال في التعجب نحو

ما حسن زيد ما سيها اسم

الفعل غير ماض كآوه

وتزال ثامنها المصدر الواقع

بدلا من اللفظ بفعله نحو

ضرب زيد وعلى الأرض

مما يصحبه الاستئثار فعل

التفضيل نحوهم أحسن

أي ما فعل على هذا يكون

تسعة وهو غير ظاهر لانه

دليل في الآية لا يقال البدل حقيقة أن يصل بالبدل منه فهو مقدم تية لا تأتقول هو على تية تكرر أو العامل
فمن وجه آخر (قوله) ذكر هاء في النفي والشذوذ وهو ضمير الشأن والقصة والضمير المنزعه ينفسره
نحو ما هي الاحداث الدنيا أي ما الحياة الاحداث الدنيا والضمير في باب نعو وبواب التنزيح ان أعلمت
الشافر اختار الأول لرغوة المبدل من مابعد المتصل بالفعل المتقدم على الفعل المؤخر (قوله) (مختصا)
أي معرفة (قوله) مطلقا سواء عاد أو واجب التنكير أو جازمه (قوله) وقيل بكرة مطلقا لانه لا يخص من
عاد اليه من بين اسمه ولما دخلت عليه بنحو ربه رجلا واجب بانه يخصه من حيث هو مذكور
واعتبر بانه انما يتم اذا كان العود اليه مخصصا بل محمضه في قول فأكرمته بخلاف ما اذا لم
يخصص بشئ قبله كره رجلا فبني ان يكون تنكيره (قوله) نحو ما في رجل فأكرمته انما كان المجمع
في جازم التنكير لانه فاعل والفعل يكون تنكيره ومعرفة (قوله) ربه رجلا (الخ) انما كان المجمع فيه
واجب التنكير لانه في المثال الأول غير وهو لا يكون الانكسار في الثاني غير وره وهو لا يكون في
الفصح الانكسار (قوله) (أما مستتر) انما عاده لان أصل الضمائر المتصل المستتر لانه أنخص ثم المتصل
البار عند خوف اللبس بالاستئثار لكونه أنخص من المتصل ثم المتصل عند تعذر الاتصال (قوله) ولا يكون
الامر فوعا لانه فاعل وهو كمر الفصل خصوصا المتصل والمضروب والمجرور فوعا لانها مفعولان فحوزا
في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصاص امتياز الفاعل واكتفاء اللفظ كالمحذوف من آخر الكلمة
المشهوره فتى ويكون ما أتى دلالة على ما أتى (قوله) (أما ليس له) صورة في اللفظ أي ضمير ليس له صورة
وهي في اللفظ أي التلطف وانما له صورة في العقل ويجوز ان يراد في اللفظ المنفوط به في مثل التعريف
المستتر جواز فاعله وان جاز ان يكون له صورة في اللفظ لكنه ماله الاستئثار لصورته واذا رصار ظاهرا
فلا يضر ان له صورة في اللفظ على أن الحقيقة ان الضمير المستتر نفسه لا يربو لان العبر بانه منفع لفظا كما
قاله الرضي وقول الخويين أي هو ملائيق العبارة غير واعنه بالرفق وأو دأهم اذا لم يتعوا لفظا
فلا يدل على شيء لان الدلالة تابعة للفظ وبأنه أن يكون الكلام من كلفه واحده وان تنفي المرافعة لان
المرافعة انما تكون باعتبار وضع الفظين بمعنى واحد ويمكن دفع الشك بالنأمل ولا يصدق التعريف على
المنفرد لمساكن (قوله) (و جوا) أي تقدير جوا بآي ذابو جوا بتقدير جوا بآي ذابو وصفه صبر
محذوف ولا يميز ولا كان محذوف عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالتقدير والجوا بآي ذابو فاسد (قوله)
وهو لا يخطئه (الخ) أي لا يخطئ ان يختلف ذلك في اعرابه والوقوف موقعه (قوله) (البدوء بالهمزة)
أي همزة التكلم والعلقها للمضارع لا يبدأ همزة الاجهايم وكذا قوله والنون وانما كان الاستئثار
واجبا في هذه الامكنة لان مع ما مرشدا في الضمير فكان الضمير بارزان لانها بالبارز انما هو للدلالة
على معناه فلما كانت الهمزة موجودة في الفعل كالتكلم مثلا تنفي عن الضمير بانه بارز (قوله)
بما مضطرب واحد) خرج البدوء الياء الضمير والمبوء به الضمير كنه تدوم فاه مستتر في جواز
والجديد بانه خطاب الواحد والنفي واليسع فانه يبرز ولا يستتر (قوله) (المستداني الواحد) خرج
المستداني الواحد كقوى والمستداني الاثنين والجماعة كقوما وقوموا فانه يبرز ولا يستتر (قوله)
أفعال الاستثناء) قال ابن مالك وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة لجر بانه مجرى اداة الاستثناء
التي هي أصل فيه وهي الانكسار لانها تظهر بعد ما هو اسم واحد فكذلك بعلم أي مجرى اداة انتهى
(قوله) (ونحو هماغه) لما من قولنا العطف مع وقوع العطف عليه في جبر السك في بيان عدم
الاختصاص في الخارج اذ الكسوف مما يتكون باعتبار الاضمار والاهنية (قوله) (أفضل في التعجب) لعلم
لانه لما كاذبة ما كني بهته (قوله) (غير ماض) أما الماضي فغيره الظاهر نحو فها لالعقيق فلا
يكون الاستئثار واجبا وغيره نصب على الاستثناء والاحال (قوله) (المحضة) أي الباقية على الوصفية ويشمل
تسعة وهو غير ظاهر لانه

قد يرفع الظاهر في مسئلة الكمال كجاسق (أو جوازا) وهو ما يختلف ذلك كالفروع بفعل الغائب أو الغائبة
أو بالصفة المحضة نحو زعمنا أو مضر أو يأسوس أو يأسم الفعل الماضي

افعل التفضيل واحترزها على قلت عليها الامة كلابح والاجر والاضاح وكالمصنفان المذكورة
ويجوز صاحب المتنوب كالمشقي **(قوله يجوز يذهبان)** ففي ههنا ضمير مستتر جوارزا على
زيد يذهبان ضمير فيكون مرفوع الجمل بزيد فقد دخل عليه عامل اوقفه بحال وفيه مخالفة لسلامهم والاولى
التثنية ههنا الضمير ههنا وهو جئت من ثم تركيد الجمل وقد يقال الواقع خبرا لجلسة والذى ظاهرا ان
اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل ونظيره انهم اجعوا على ان الحرف لاحظه في الاعراب ومراهم
لاحظه في موهبه فلا يتأثر بحكمهم فهو واضح على حرف الجر مع مجروره به مفعول او انما فاعل هذا
وقد اشار في شرح التوضيح في باب اسماء الافعال ان المراد من كون اسماء الافعال ايدا عملة غير معموله
انها غير معموله لعامل يقتضي القاطبة والمفعولية فلا يتأثر بانها تكون معموله لعامل لا يقتضي ذلك
كلتسدا ما حفظه ومن المستتر جوارزا المرفوع يوصف نحووز يذو ابو عمر ومضربو بكر حسن
والنظر نحووز يذو عذبة وعمر وفي الحار ونقسم الضمير المستتر الى ما ذكر تقسيم ابن مالك وغيره ونظر
فيه في الارض فليار اجتمع مع ما يتعلق به **(قوله فهو قسمه)** فظاهر هذا ان المستتر ليس بمثل لان
المتصل قسم من البارز وقسم قسم الشيء لا يكون قسم الشيء وقد جعل في الاوضح في باب العطف المتصل
مقسما وقسمه الى مستتر وبارز لان يقال المتصل الذي هو قسم من البارز هو خاص من المتصل لانهموم
المتصل فجاز ان يكون ذلك الفهم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادق به بالمستتر فلا يلزم من كون
المستتر منصلا كون القسم مقسما **(قوله ماله صورة في اللفظ)** اي ضميره صورة في اللفظ او المفعول
به وبنيت ان يراد باللفظ ما في المذكور والمقدور ليشاغل الحد البارز المحذوف والفرق بين المحذوف
والمستتر ان المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظا بالضرر ثم حذف فان قلت المحذوف احسن لامن
المستتر والامر بخلافه ولما اخص بالعدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة
العقل واللفظ ولما احتاج الى قرينة دلالتها اضعف من دلالتها كذا قاله الناصر القاني وفيه ان الاتيان
به ثم حذف غير لازم لجوارزا ان يتركبا ابتداعا على ان المستتر ليس لفظا على ما سبق في الفرق ان المحذوف لفظا
موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر **(قوله وهو لا يتبداه)** اي ضمير لا يصح ان يتبداه بحسب
وضع العربية بحسب العقل لان النطق بالمتصل في الافتتاح يمكن عقلا فائدة الوصفين مع ان احدهما كاف
بيان ان الضمير المتصل لا يفيد عن مباشرة الفعل من آخره لفظا وتخصلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مدبرا
به الكلام ولا بعد الفعل مقصودا عنه ويراده المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا يتنقض التعريف
بالمستتر ولا يرد على دخول المستتر في التعريف بقدره به بقوا استحقاقهم بانه برز في نحووز يذهبان
ضار بها هو حتى صرح البدرا بن مالك بانه فاعل الوصف لما مر من ان التقدير بما ذكره لفظي العبار ولان
البارز ليس بفاعل بل تركيد فان قلت رد على الحد ضمير الغائب نحووز يذهبان فانه يتبداه بنحو قولهم
فما قلت المراد ان المتصل لا يقع في اول الكلام على معناه الذي يكن عليه قبل وقوعه في اول الكلام
تخرج الضمير المذكور ولانه في نحووز يذهبان مفعوله واذا قيل هم ضرر والابكون مفعولا به بل مبتدأ وانما
رد لوجه ان يقال هم ضربت على انهم مفعولان لضربت لكن يلزم ان يكون صفة احد مستتر كترين
الاتصال والاتصال لا يتطابق في الضمائر بل شأنها انها القسمية المتصل لصيغة المتصل فالاولى الجواب بان
الضمير الغائب فيما ذكر هو الماه فقط والحرز في الاحقة ليست منه بل هو العلى التثنية والجمع وفي
هم ضرر وكما تمهم بنماها **(قوله استبيرا)** بخلاف الضرورة كقوله بان لا يجاوز والالتزام قال في
التسهيل هنا وشدا لانه فلا يقع عليه وذكر في شرحه في باب الاستثناء انه ليس بالضمير والاصواب
المذكورة هنا **(قوله)** وينقسم الى مرفوع الخ ان قبل المرفوع واما من اقسام العرب والضمير من اقدم
المبني فكيف يصح ان يقال هم مرفوع ونحوه قلت لا يجاوز وقرينة التخصيص على ان الضمائر كلها مبينة
والمراد ان بعض الضمائر مرفوع لانه يقوم مقام المرفوع وهكذا قال الناصر القاني الاستناد في قولهم الضمير

نحووز يذهبان فالضمير في
هذه الامة مستتر جوارزا
بدليل جوارز يذو
أوه او ما يقسم الهموم
وكذا الباقي (وإما يز)
عطف على مستتر فهو
قسمه (وهو ماله صورة
في اللفظ فهو اما متصل
بعماله وهو لا يتبداه
ولا يقع بعد الاستبصار
وينقسم الى مرفوع (كأنه
فتا الى منصوب نحو
كأنه كرمك
الى محذور نحو (هذه
غلامه) وينقسم

أيضا بحسب مواضع الأعراب إلى ثلاثة أقسام ينقسم بحسب الرفع وهو أربعة التاء تفتح (١٣٣) والالف تفتح والواو تفتح

والنون تفتح وما هو

مشترك في محل النصب

والجر وهو ثلاثية التام

نحوي أكرسى وكاف

انطباع نحو ما وضعك

وبك وهما لغائب نحو قال

له صاحب هو بحر ومما

هو مشترك بين الثلاثة

وهو خاصة نحو رنا نانا

سبعنا وكسوف بنا فانا

ننالا (أو منفصل)

عطف على متصل فهو

قسمه وهو ما يتدأ به

ويقسم بعد الاختيار

وينقسم إلى مرفوع

(كأن) للمتكلم وحده

وفرعه نحو له ومع غيره

أو المعظم بنفسه حقيقة أو

ادعاء (رأيت) للمخاطب

وفرعه أنت للمخاطب وأنتما

للمخاطبتين وأنتن

للمخاطبات وأنتن

(وهو) للغائب وفرعه

هي الغائبة وهما الغائبتين

مطلقا وهما الغائبتين وهن

لغائبات (والذي منصوب

نحو (أبى) للمتكلم

وحده وفرعه أبانا وله

غيره وأللمعظم بنفسه

(وأنا) للمخاطب وفرعه

أنا للمخاطبة وأياكما

للمخاطبتين مطلقا وأياكن

للمخاطبتين وأياكن للمخاطبتين

(وأما) للغائب وفرعه

أياها لغائبة وأياهما

لغائبتين مطلقا وأياهم

لغائبتين وأياهن لغائبات

ولا يكون الضمير المنفصل

بحسب زوايا التلازم

مرفوع حقيق إذا لم يرفع تاء به حقيقة إذا لم يرفع حقه فالعق مرفوع مرفوع هو بحقه (قوله مواضع الأعراب) أي أنواع جسم موقع أي أماكن وصيغته مواضع لأن المثنى يقع فيها وقال الناصر القاني الإضافة بيانية أي مواضع الأعراب يكتفي بقوله محل الرفع (قوله ما يختص بحمل الرفع) أي ضمير متصل يختص بحمل الرفع فلا يوجد في غيره ولا يخفى أن المراد بالاختصاص المذكور أنه حيث كانه محل فلا يكون الرفع فلا ينافي أنه قد لا يكون محل كمال كان فصلا وقتلناه لا يخل به وهو الأصح وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) سواءه خمسة كافي للأصغر بزيادة المقاطعة (قوله التاء) أي تاء الفاعل أو تاءه وأطلقا يعم تاء المتكلم والمخاطب وتبها على أن الضمير في المثنى والمجموع مطلقا هو التاء وما اتصل بهما حرف إذا فعل في التثنية والجوع (قوله مشترك) قياس مشترك فيه لأن فعله انما يتعدى إلى المفعول في تاسم مفعوله كذلك كقولك اشتد كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار الضمير مرفوع الفعل وهو فاعله فاستمر فيه (قوله وهو تامة) يراد به أن الضمائر الثلاثة المشتركة بين النصب والجر قد تقع في محل رفع أيضا نحو ويحبس من كوفي أو كوني فأما ذلك أن تقولان وقوع الضمير في الرفع كصرفي بحمل الرفع عارض والكلام فمعلوم مشترك بين الثلاثة بطريق الإضافة والكلام أيضا فيا يكون بمعنى واحد فلا بد أن الالف قد تكون في محل رفع بطريق الإضافة نحو اضرب في الرفع في اللفظ عطف على الرفع في اللفظ والضمير المنفصل وخاصة من المصادر التي ما على فاعله كالساقية منصوب على أنه مفعول مطلق بحذف تقديره أنصه على الأصح من جواز حذف عامل المؤنث بنفي منع الحالية لأنك تقول له ارجل أو لا يدون خاصة والتقدير علم وهو تامة كونه مخصوصة بالاشتراك المذكور خاصة (قوله وهو ما يتدأ به الخ) يعلم بالقياس على ما سلف التمثل (قوله ومع غيره) صادق يكون الموضوع له التكلم لكن مشروط بمسحبة غيره والأظهر أن الموضوع له مجموع التكلم وغيره (قوله مطلقا) أي مشتركين كأننا ومؤنثين (قوله الغائب) المراد به غير التكلم والمخاطب اصطلاحا لأن الحاضر الذي لا مخاطب يكتفي عنه بضمير الغيبة وكذا يكتفي عن الله تعالى به مع أن الغائب لا يطلق عليه تعالى لأن الغيبة تستلزم الاختصاص بمحددات أثر تفصيل على من هو في كل مكان (قوله وفرعه أبانا الخ) جعل المنصوب على ثنية المرفوع في الأصول والفروع ويمكن كفايا بعضهم أن يكون أصل صيغ المنصوب كما أبى لأن الواو كإياه لا حصة لصيغة غير مختلفة وهي أبى بخلاف المرفوع فانه أنار نحن وأنت وهو صيغ مختلفة تقدر (قوله ولا يكون الضمير المنفصل مجزوا) أي بطريق الإضافة ولا تقديرا ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو أنا كنا ننزل أنت كنا (قوله للتلازم الخ) عبارة غير دلالة ما صيغ الإبداء به والحقوق لا يصح الإبداء به لأن خاصه أما حرف أو مضاف ولا يتقدم الجرور على الجار المضاف إليه على الخلف (قوله والضمير على المختار الخ) أراد بأن أن في أنت وفروع لا في أنا والقوة وما عداها معروف تبيين الخ أذ ليس في أنا الذي للمتكلم حرف بين حالا وانما فيه الإلف وهي وأنت عند البصريين ومن جملة الضمير عند الكوفيين وأيضون أن مفتوحة لاسا كثر يفت بفتحها الألف لفتحها لكن كلام المعنى يقتضي أن الضمير في أنا يشاهد النون الساكنة فتأمل فإن قيل كون الضمير هو أنا أو الواو الحاق حروف تبيين الحال فوجب عدم صحت تصرف الضمير على أن الواو الجيب بانها على هذا وضعا بالاشتراك للمتكلم والمخاطب والغائب وكل مشترك في الرفع لا ينفصل عن أصل الدلالة غاية الأمر أنه يحتاج إلى قرينة معينة فلتكن القرينة تلك الواو والقرينة لا يتوقف على أصل الدلالة بل تعين الملل فإن قلت قد يفهم من كلامهم أن التكلم والمخاطب والضمير مدلول تلك الواو فلا يكون الضمير إلا على التكلم أو مخاطب أو غائب بل على غير ذلك فلا صدق للجر في حقل الوجه على كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا فإن من نحو هذا الخ لا يتخذ على أن الخطاب بشرط اقترانه بالواو لأن الخطاب مدلول الواو واللام يصدق للجر في حقله فتأمل ومقابل المختار ما ذهب إليه الخليل والمأزني واختاره ابن مالك أن الواو أصح مضمرة أصح في الضمير الذي هو التاء والاضافة في قوله فإياها

تقديم الجرور على الجار والضمير على المختار في ذلك هو أن الواو أبعد إيماني في ذلك حروف تبيين الإحواص التي لا بد من وجوب ذلك

وأنبتوكم وخطاب قسبية ونظام كلامه أن كلام المنصل والمتصل أصل رأسه وذهب بقسم إلى أن المنصل أصل رأسه المنفصل مجازاً
 بأن مبنى الضمائر على الاختصاص والمنصل أنحصر المنفصل الضمائر كلها مبنية أشبهها بالحروف وضعاً كالنافية ضربت والكاف في
 أكرمك ثم جازيت بقية الضمائر (١٣٤) كمن جراحا طرد البابا فيقول لشبهائه في احتياجها إلى المنفصل أعني المنفصل

المتكلم والمخاطب وتقدم
 الذي كوفي الغائب كمن يحتاج
 الحرف إلى لفظ فيهم به
 معناه إلا فردى وأخصها
 أعصر فيها ضمير المتكلم
 أنحص من ضمير المخاطب
 وإذا أحض من ضمير الغائب
 وإذا أجمع الاثنين وغيره
 غلب الاثنين تقدم أو تأخر
 ولما كان المقصود من وضع
 الضمائر الاختصاص والمنصل
 أنحصر من المنفصل قال
 (ولا تفصل) للضمير
 الاستيثار (مع إمكان)
 الاتيان بالضمير (المتصل)
 فتفصروا كمن ملك لا يقال
 فيها قام أو لا أو كرم
 أبالاً وأما قوله
 وما أصحاب من قوم فإذا كرمهم
 * لا يزيد من جبا إلى هم
 ضرورة (التي) صورته
 يجوز فيها الانفصال مع
 تأتي الاتصال أحداً هذان
 يكون عامل الضمير عامل في
 ضمير آخر أعرف منه مقدم
 عليه ضمير مرفوع وذلك
 (تخصوا لهم من) قولك
 لنخص في عبد (صانده)
 فيصور فيها الانفصال
 (جر جوسية) ومنه قوله
 عليه السلام إن الله ملككم
 أباهم ولو وصل لقال
 ملككم كم هو لكنهم قرون
 النقل الحاصل من اجتماع الوجود مع ثلاث صفات والأصل ترجيحاً لأنه الأصل ولا مرجح لقوله والروايات المتفرقة إلى أنه
 قال تعالى إن يسألكموهما أنزل كموهما اللهم الآن يكون ذلك العامل اسماً للفعل أربع نحو عشت من بني إياهم إذا كان كل فعلًا متصلاً
 من يدين بنحو جملته (وذلكم) فالفصل أربع أيضاً لغيره لا يجر إلا في الأصل وفي الخبر الفصل قبل دخول الناصب وينبغي

الشواهد ما به ضمير أن أحدهما مضاف إلى الآخر وهو مرفوع بشذوذ ولم يبعده إضافة الضمائر ولو كانت
 المضافة من أفعالها ملازمة لمقتضى الدعاء إضافة إلى المبنى إذا زام بالإضافة أعرب وما ذهب إليه الفراء
 من أن الواو هي الضمائر واليا حرف يندفعه يعتمد عليها الواو تنفصل عن المتصل وذهب إليه
 الكوفيون من أن مجموع الواو لاحقها هو الضمير (قوله أصل رأسه) لما كان الرأس في كل شيء أصله
 الذي يبنى عليه سائر معربيه عنه وإياه الدال على أنه عليه الصلاة في محض نصب على الحال ويجوز أن تكون
 للسببية والرأس بمعنى النفس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازاً أي أصل بالنظر إلى نفسه إلا أن
 شيء آخر (قوله وذهب بعضهم إلى) هو مذهب الجوهري (قوله يدل شبهاء إلى) وقبل غير ذلك قال
 بعضهم ولا مانع من أن يقال إن الضمير في هذه اللفظ كلها (قوله فمهم المتكلم إلى) إنما كان يحسن هذا
 لو سلمنا اختلاف معنى الضمير في التعريف (قوله غلب الاثنين إلى) فيقال أنا وأنت وأنتوا فاعلموا أنا
 وهو وهو وانفصلوا لا يقال فعلنا ولا فعلنا وقال أنت وهو وهو أنت فعلنا ولا يقال فعلنا (قوله مع
 إمكان الوصل) أجترع عملاً يمكن فيه الاتصال من المسائل التي آخر الباب في قوله وتبين الانفصال
 أن انحصار (فتفصروا كمن ملك) مبتدأ خبره لا يقال في هذا العائد محذوف أي لا يقال فيها منه أي
 من نحوروا بالفاعل لا من مرفوعه لأنشأه عساك فهو مسبوغة (قوله وأما قوله وما أصحاب إلى) محذوف
 قوله في الاستيثار واليدين واليدين ومن زائدة قوم مفعول وفأذ كرمهم بالنصب جواباً للفي ويجوز
 الرفع عطفاً على أصحاب جواسيس جيب مجبوراً لوصفه بالوالوصلة بهم أو ضم مفعول ثانٍ ليزيد وسطاً
 النون لأن فاعله ليس وأو لا أنفلا ولا ياء وهي في زبدتهم مفعول أول ليدلهم في آخر البيت فاعل في يذوفيه
 الشاهد حيث فصله الضرورة وهل الأصل الأزيدون أنفسهم أو لا يزيدونهم خلاف بيننا مالاً والصف
 مبنى على أن الضمير منسب واحد فلا يجمع بينهما في كل واحد من غير أفعال الغالب أو مله فليراجع
 المعنى في بحث على (قوله في ضمير آخر أعرف منه إلى) ما به ضمير نعت خرج بذلك ما لو كان في ظاهر فيجب
 الفصل نحو العبد بل إذا إياه وكان عامل في ضمير غير آخر فيجب الفصل نحو أعطاه مالاً أو أياي
 وأعطاك أياي أو كان أعرف لكنهم مرفوع فيجب الوصل نحو مررت (قوله نحو ملته) أي استعنيته أي
 فهو من سأل بمعنى استعنى لا بمعنى استفهم (قوله لكنهم إلى) قد يقال الاتصال الأربعة لم يفرق من ذلك
 فدل على أنه ليس مرجحاً للانفصال وأيضاً بشكل قوله لا أنفلا ولا ياء (قوله أن يسألكموهما)
 السؤال هنا طلب الأفعال والواو في هذا ونحوه قولت من اشباع الضمير (قوله أنزل كموهما) الاستفهام فيه
 لأن الزكوا التي يعني أي لا ينبغي أن يكون أي أنزلكم تلك الهدايا والنجاة يعني أسكرهم على قبولها
 وتقرر على الاختلاف بهذا الأصل أنكم لها كلوهن بمعنى لا يكون هذا الأثر (قوله اللهم الآن يكون
 العامل اسم) دخل في الاسم الوصف نحو ألهمكم أو ما عليكم ومطيل إياه والمصدر سواء كان الأول مجروراً
 أو منصوباً ولا يكون منصوباً إلا عند ههنا الانفصال كما ذكره الرضوي وأما مكان الفصل أربع لأن
 الانفصال فيمالي الضمير المجرور ومن الانفصال فيمالي الضمير المنفصل لأن الفعل أفدق أفعال الضمير
 بمن المصدر وأسم الفاعل لأنه يطلب الفاعل والمفعول لأنه وهما المشابهة وما ذكره الشارح في الاسم هو
 في اسم من قبل غير اسم يدل أنه ذكره عقبه قبل ذكر الناصب وكسب من الاسم من الفاعل الناصب ويحتمل
 أن يلحق به كالمطلق الاسم غير الناصب به وهما شبهة وهي أن الضمير المتقدم في حسي إياه كما جبر ويحتمل
 بالإضافة مرفوع عملاً على الفاعلية بشرط هذه الصورة أن لا يكون الضمير المتقدم مرفوعاً فكيف يدل

مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة والان يقال المراد أن لا يكون مر قوعا فحقا **(قوله أحي خبثك الخ)**
 أحي ما مبتدأ خبر ما بعده وما مفعول ثان للفعل محذوف بفسره الفعل الذي بعده وليس منادى بحذف
 حرف النداء كإزعم العيني إذ كيف بناديه بالانفصاف وهو خبران نواحى صدره ملتبس بما ذكر والأوجه
 النواحى جمع راجع راجع صواب الانصاف جمع ضغن بكسر الصاد وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح
 الحاء جمع احنة بكسر الهمزة وهي الحقد أيضا فهو من عطف المراتف **(قوله أفر يكهم الله)** أشار به إلى أن
 تعليل الجحود لا يتأتى في ذلك لأنه ليس خبرا في الأصل بل هو مبتدأ وانطبع في الأصل هو قوله قليلا **(قوله)**
 بلغت صنع امرئ الخ صدر بيت عجزه ان لم تزل لاكتساب الجميبتدوا هو أى صانق وانالك بكسر الهمزة
 وهو الاقصر وان كان القياس فتحوا قوله الشاهد حيث لم يقل انالك أياه **(قوله فتارة وفاق الخ)** واقفه في
 التسهيل وقرئ بينه وبين باب كان بان الضمير هنا جزم عن الفعل منصوبا آخر مختلف في كنهه فانه لم يجزم إلا
 مرفوع والمر فوع كجزم من الفعل فكان الفعل مبشرا له فهو شبهه به ضمير به ولان الوارد من العرب من
 انفصال باب نطن واتصال باب كان أكثر من خلافهما وانما فهم في الخلاصة فاختار فيها الأصل الوصل ما فيها
 فالسائق ثلاث باب سلتيه باب خبثته باب كنهه وقد ذكر الشارح وجه مقارفة باب كان لباب سلتيه بذلك
 بغاير باب خبثته لبسليه وجه مقارفة باب خبثته بان الفعل في باب سلتيه بشرط أن لا يكون انصافا بغايره
 أيضا بما مر من ابن مالك **(قوله بان ذلك يقتضى الخ)** أي لان الاول مبتدأ في الأصل وحق المبتدأ الانفصال
 وأوجب به عارض ذلك قرب الاول من الفعل فلذا وجب اتصاله **(قوله والصورة الثانية أن يكون الخ)** أي
 ذات أن يكون ليطابق قوله الصورة الثانية فانه واقفي في المسئلة وهي القضية وهذا الكون وصف للقضية
 فلا يجز بها والمراد الضمير الذي يتأتى اتصاله **(قوله وأحدى أخواها)** هو ما في شرح الكافية لابن
 مالك وكأنه ان الجاحس والذى خبره أو حسان في شرح التسهيل بقلع البديع الفرة ان ذلك خاص
 بكأن وان الفصل متعين في أخواها وقولهم ليس في ليسك شاذ وعلى الاول لا تدخل كاللان خبرها بنحو
 كونه غير مضارع والظاهر أن يكون ما مضيا فسقط تردد الشهاب القاسمي في ذلك **(قوله نحو الصديق كنه)**
 أي نحو الضمير الذي يحقق في هذا الكلام وفي الصديق نصب والرفع على حذف ضمير به **(قوله لن)**
 كان الخ فانه عمر بن عبد الله بن ربيعة الخزرجي واللام مؤنثة القسم والمراد بالانسان الانسان
 الكامل لا مطلق الانسان ليدخل فيه بطريق الاولى والتقدير فاطنك بغيره والشاهد ظاهر **(قوله)**
 الوصل أو جج لكون الامم كالفعل وان لم ينعول في كنهه كضمير به **(قوله)** ويتعين الانفصال أي
 انفصال الضمير القابل للفصل والانفصاف فهو انما مررت بك **(قوله بلا)** مثله أمر أن لا يعبدوا الاياه
(قوله أو انما) هو ما قاله ابن مالك وشاهد انما بدفع عن احسبهم انما أو مثل ذلك شاعلي انما كافتقد
 يقال انما موصولة وانما خبر فاعل بدفع ضمير مستتر عائد على ما لا يضر فوانا الحصر المسد تغلاد من انما
 لحصوله على طريق النطق بذلك فيه مطلقا معاني من يعقل لغير ضرورة غلط أو حيان ابن مالك في
 هذا الموضع ولا ياتر فيه فحقوا انما اشكروني وخرى الى الله قال ولو كان يؤم لك ان التبر كيب انما
 اشكروني وخرى الى الله الهاء السبكي والصواب مع ابن مالك ولو لم يأت الله يسأل انما اشكروني وخرى
 الى الله وذلك لانه في كلامه على ان انما الحصر وان المحصور هو الخبر لفظا والاول عليه أكثر الناس
 والثاني أشجع عليه البنايون وحسنه مع ما دعه لان الوصل يؤدي الى الالتباس وبين ذلك معلوم ظاهر
 لا يخفى **(قوله أوقع عجلدا الخ)** كنهه

بضم كنهن كتابا لم يرد فقد * اخرى العدا بك استيلا كنه فلا

فلو نصب بضم مضاف الى المرفوع لم يصب فيه بل يرفع نحو عجب من ضمير كنه ومن ضمير اليه ولا يجب
 الفصل الا اذا أنصف المصدر لرفعه الظاهر نحو بضم ضمير الامر يا مضي ودخل مفهوم كلام
 الشارح ويحتاج لتقدير كلامه بان يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله بان يفصل بين المتضامين نحو عجب

* أحي خبثك أياه *
 وعند جماعة الوصل أرجح
 لانه الأصل وقد أمكن وبه
 به التستر بل قالوا بخواذ
 بر يكهم انهم وروبه الشعر
 كنهه

ياض صنع امرئ وانالك
 وابن كاضطرب كلامه
 فتارة وفاق الجحود وتارة
 خالفهم ورواها لومين
 كونه خبرا في الأصل
 بان ذلك يقتضى جواز
 الانفصال في الاول وذلك
 يتبع وما أفضى الى المتع
 مجتمعة والصورة الثانية
 أن يكون الضمير منصوبا
 بكان أو إحدى أحوالها
 سواء كان قبله ضمير أم
 لا وبذلك فارتد الاولى
 ذلك نحو الصديق
 كنهه وكانه زيد فجيوز
 في الهاء الانفصال (وهجان)
 كقلنتكهم عند الجحود
 ومنه قوله

ولو كان اما لا تقبل بعنا *
 عن العهد والانسان قد
 يتغير وعند جماعة الوصل
 أرجح ومنه الحد يثان
 لكنه فلان تسلط عليه وجه
 الجمع ما تقدم وتعين
 الانفصال ان ضمير بالأو
 انما أوقع بضم مضاف

من ضربه الامر بغير الامر كقوله فان نكحها مطر حرام وهو با يتجر مطر وفروا به يقتل اولادهم شركتهم
بنصب الاولاد لغير الشر كانه على ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا اعتراض عليه (قوله) او وصفه جرت على غير
صاحبها كقولنا زينه نضارب وهو يتجمل ان الصفة مستندة الى الضمير المتفصل كقوله كاتبة بن الحجاب
ولا تكون مستندة الى المستكن والبارزاً كقوله اخرقه بالصفة تصادق بالامر من والصفة الفعل اذا حصل
اليس تجوز يدع ويضربه هو قال ابن مالك والاطن الصفة من دونه كقوله زينه دقاً ثم لا لقاعدان فقد
جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل الضمير (قوله) واضمر عمله نحو اياه من قال من ضرب بومنه فإياك
ياك المرأة (قوله) وآخر نحو اياك نعبداً يالك تستعين (قوله) أو كان معنواً المراد بالعامل المعنوي
الابتداء نحو انت تقوم (قوله) أو حرف نفي أي أو كان العامل حرف نفي نحو ما من أمهاتهم وما أنتهم بمن
(قوله) أو ضله متبوع أي فصل العامل عن اتصاله بالضمير متبوع نحو تخرجون الرسولواياكم
واكرمهم حتى يالك فان أردت حتى الجواز لم يجز لان الضمير والمبدية يجز فيظهر الفرق بين العاطفة
والجواز بالفصل والوصل ولم يقل أو كان الضمير تابعاً له ليشمل مسنداً غير بيضاء كرهاً أو جدياً في تفسيره
في قوله تعالى أو يأتى فتكون مائة جعل ما يفعولاً مقسماً الى مائة فتكون كيدا فهدى موقوع فيها
الضمير تابعاً لم يفصل الاتصال بالعامل لفظاً ولا يتصور مثل ذلك اذا كان العامل مقصولاً عن مباشرة
الضمير بمتبوع فحينئذ الفصل (قوله) أو ولي أو وبع (قوله)

فأنت لا تفك أهدو قصيدة * نكونوا ياهاها مثلاً بعدى
(قوله) أو ما أي أو ولي الضمير ما كقولك قام ما أو ما أنت (قوله) أو ما فارقة كقوله
أفوجفتا الصديق حقاً لا * لك فرى قلن أزال عطفاً

ولم يقل لام ابتداء وان شمل نحو ان الكرم لان لا ان الفارقة لتسليم ابتداء عند أي على الفارس وان
جنى فلا تشملها لام الابتداء ولان الفصل في نحو ان الكرم لا لتسليم من جهة اللام لحصول قبلها من
جهة كونه ضميراً لان (قوله) ان انضارية) وذلك بان يكون ضمير مستكن أو مخاطب أو نائب نحو علتي
ياي عطفتك اياك وعطيت اياه فان كان الضمير الذي قبله مرفوعاً نحو علتي لم يجز الفصل (قوله) وبع
انضاراً من ذلك ما حكاه الكسائي من قول بعض العرب هم احسن الناس وجوهاً وانضروهموها هو
قليل جداً والوجه الاتصال فان اتفقا في الغيبة وفي التذكير والتانيث وفي الافراد والتثنية أو الجمع
ولم يكن الاول مرفوعاً واجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فاعلاه اياه واعطاه اياه وهكذا (العلم) *
هذا ثاني المعارف وعن الكوفيين وابن السراج أنه اولها وانضاراً من معطى ووجهه ان الاشتراك في
العلم بطريق العروض ولا كذلك الضمير حتى قيل انه على لا حرف ولان الضمير يحتاج الى ما سببه ولا يعود
على التنكير وتولاه تدوير (قوله) ما موضع لعين الخ أي تعيننا جواً وذهبنا فقلنا وعلم الشخص وعلم
الجنس ونال العلم موضع النسبة اليه قد دخل المنقول من غير احتياج الى التعيين بل على بدل موضع والمرد علم
التناول من حيث الموضع كقوله في تعريف العلم الشخصي فلا يخرج الاعلام المشتركة كان تناولها غيرها
بأوضاع متعددة والامور التي تختلف بالاعتبار قيداً للخصم اذ في تعريفها فلا حاجة الى زيادة بعضهم
بوضع واحد ودخل في التعريف العلم بالغالب بغير معنى بمنزلة الموضع من وضع معين فكانت هؤلاء المستعملين
وضعه والذات لا ينتقض التعريف بالعرف بلام الحقيقة لان الانتقاض يشوق على كونه موضوعاً
بأوضاع متعددة لقصد موصيات وهو بمنزلة الدليل عليه لاحتمال انه موضوع للمفهوم الكلي أو
للمفهوميات موضع واحد لان ذلك خلاف ذلك فظنية أقيانه ودون ذلك شرط القنادة (قوله) خرج بالعين
الشكرات لان الامرين معنيتهما من حيث الموضع وان عرض بعد الموضع لا مرفوعاً عن كونه

لنضوب أو وصفه جرت على
غير صاحبها واضمر عمله
أو آخر أو كان معنواً أو
حرف نفي أو ضله متبوع
أولى أو وبع أو ما أو ما
فارقة أو نصبه على في
مضمر قبله غير مرفوع ان
انضارية وبعاً اتصالاً
غيبية ان اختلفا لفظاً
وانضارية (ثم) الثاني
من المعارف (العلم وهو)
ما وضع لعين لا يتناول غيره
فخرج بالعين الشكرات
وبما بعده غيبة المعارف
فان الضمير صالح لكل
مستكن ومخاطب ومخاطب
وليس موضوع لان
يستعمل في معين خاص
بحيث لا يستعمل في غيره
لكن اذا استعمل فيه
صواباً لم يشركه أحد
فما استند اليه واسم الاشارة
صالح لكل مشار اليه فاذا
استعمل في واحد لم يشركه
فيما اليه استند

حاجة في الخراج نحو ذلك زيادة قيد على وجه منع الشركة أو إيراد أن الواضع انما يصح لعين وأجيب بان
 المراد وضع لعين باعتبار تعيينه والشركة وان وضعت لعين لم يرد تعيينها **(قوله والصالحة الخ)** المناسب
 لقوله وبما بعده بقية المعارف الخ أن يقولوا المعروف بالصالحة لكل واحد من أفرادها فإذا استعمل في واحد
 عرفه وقصر على شيء بعينه وقول التوضيح فمجرى الرجل انما بين من أمما دلت فيه أل مفهومه أن العين
 المعنى هو لفظ رجل في قولك الرجل لا لولا مجموعهما بل لآخره فقط **(قوله وهذا معنى قولهم الخ)** أي
 قول بعضهم ومرماه فيه بيان القول الآخر **(قوله باعتبار تخصصه الخ)** أي تخصص معهما وعلمه
 والشخص ما به ضمير النسب بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه **(قوله وهو قسمان)** أي على الاصح
 وقيل الاعلام كالمستقولة وقيل كلها من تجلة قال أبو حنيفة ان التقسيم الهدفي العلم الوضعي وأما العلم
 بالغلبة فتخرج عنه انتهى وقد يدعى أن تعبر بفهم المنقول يشمل هذا القسم **(قوله وهو ما استعمل الخ)**
 أشهر قوله استعمل أنه لا يفي العلم من أن يستعمل وكلام السعد ظاهري في عدم اشتراط الاستعمال وأورد
 على الحد أنه غير ما عاصه بما استعمل علمائهم نقل ثلما أيضا كما سامة قاله استعمل على جسم ثم نقل علم
 شخص مع أنه منقول لا مر تبيل **(قوله كسعاد الخ)** أشار إلى أن المرجع لما مقبوس بان يكون موافقا
 حكم نظيره من النكرات وهو كثير كسعاد وقفس قال في القاموس فقس بن طريقه أي من أسد
 علم مر تبيل قياسي وما شاهد بان يكون مخالفا لحكم نظيره من النكرات كوهب فانه فعل من وهب القياس
 يقتضي أن يكون سوبا بكسر الهمزة لا ذلك حكم كما قبل ثم فاقوا ما ولاه محبة وفي التسهيل العلم
 المرجع لما مقبوس وما شاهد قلنا فيهم أو فخر ما بكسر أو كسر ما يقع أو تصح ما يعمل أو غل لما مع
 انتهى فاشاد بالثبوت كحسب فانه مفعول من الحب فاقلة بس يقتضي أن يكون محبا بالاداء لانه ذلك حكم
 مفعول مما بعينه ولاه محبة من مخرج واسدوا الشاذ يقع ما بكسر كذا كرا الشارح والشاذ بكسر ما يقع
 كعدي كبر فان القياس يقتضي أن يكون مفعول من النكرات المفعلة الهم بالزمه الفتح كرى
 وسعي وناشذ يصح ما به لكن وكرو فان القياس يقتضي اهلاهما بقلب الواو والياء ألفا والشاذ
 باعلا بالماحة التصحيح كذا وان وهما وان القياس دوران وموهان كجولان وطويان ودوران **(قوله)**
كزي الخ) الاول منقول من مصدر والثاني من اسمعين والثالث من صفة والرابع من فصل ماض
 وانما بس من فعل مضارع والسادس من فعل أمر وفي شرح التسهيل لصفته أن هذا غير صحيح لو
 أحدهما أن الأمر بالصمت ما أن يكون من أصمت ولما أن يصحكون من صمت فالذي من أصمت مفتوح
 الموزون الذي من صمت مضموم وهو مضموم الميم أصمت بخلاف ذلك والمنقول لا ينير والثاني أنه قد قبل
 فيه أصمت بهاء التأنيث لو كان فعل أمر لم تحقه هاء التأنيث وإذا انتفى كره منقول من فعل أمر ولم يثبت
 استعمال في غير العلية تعين كونه مخرجا انتهى ويحتمل ما به في صمت بصمت بكسر الميم أيضا ولا حاجة
 لبحر في الرضى أنه من تغييرات التسمية لان الاعلام كثير ما يغير لفظها عند النقل ولحاق الله في اعلام بانه
 فاروق موزع من الفعلية والسابع من جهة فعلية والثامن من جهة اسمية ولم تقع التسمية بالمنقول من الامة
 وانما القامع الصلة في أن حكم المنقول من جهة الحكاية كلف الأوضح وغيره وفي حواشي المتوسط السد
 ما فيه جعل الشرح مثل تأبط شرع لمن قبيل المنيان الحكاية على بناتها قبل والحق أن الجلة من حيث
 انهم ساجدة قبل - عليها انما تنبئة بل عدت قسميا ارباع من معنى الاصل وان كانت أجزاؤها معر وأما إذا
 جعلت على اقتضاض المهور عا وما أورد مستحقا لان يعرى الاعراب على آخره كعباءة لكن لما كان
 الخرافا لا يعرى من تأبط شرع لا بالاعراب المحكي دلالة على القضية امتنع من ظهور الاعراب فيه افظا
 فصار اعرابه تقدر بواقع كون من المهر بأن التقدير بعلام المنبات لكن الحكاية تقتضي التعدد في
 أجزاها الجلة فلا يلزم ذلك كونها ما أورد افساد فاعلم على ما عني الصرف **(قوله وهو ما وضع لعين في)**
 الذين لم يرد لا يتناول غيره لان قوله في الذين يخرج مخرج بانه لا ياد من بقية المعارف ويخرج علم

واحد أو الصالحة لان يعرف
 بها نكرة فإذا استعملته
 في واحد عرفته وقصرته
 على شيء بعينه وهذا معنى
 قولهم انما كلمات وضعها
 جزئيات استعمالا ونقسم
 باعتبار تخصصه وعدم
 ذلك إلى قسمين لانه (أما
 تخصصي وهو ما وضع لعين
 في الخارج لا يتناول غيره
 من حيث الوضوح له
 كزبد) وشبهه فدخل
 العلم العارض الاشارة
 كعمر ومسمى به كل من
 جاعة وهو قسمان مرجع
 وهو ما استعمل من أول
 الأمر على كسعاد وفيه
 وموجب ومنقول وهو
 الغالب وهو ما استعمل
 قبل العلية في غيرها كزبد
 وأسود حار وشعر وشكر
 وأصمت وشاب قسرا ما
 ويزيد منطلق (وحسنه)
 وهو ما وضع لعين في الذين

أي ملاحظة الوجود فيه
 (كاسامة علم السبح أي
 ماهيته الحاضرة في الذهن
 فهو في التعيين كاسم
 الجنس العرف بلام الحقيقة
 فقولك أسامة أحرأ من
 ثعالبه بقرينة قولك الأسد
 أحرأ من الثعلب ودليل
 اعتبار التعيين في علم
 الجنس إجراء الاختكام
 العقلية لعلم الشخص عليه
 كمتعين من آل والأضافة
 والصرف مع سبب آخر
 كالتأنيث في أسامة وبعالة
 ويجيء الحال منه هذا
 أسامة مقابلا لعدم نقشه
 بالثبوت وأما اسم الجنس
 النكرة المعرف عن الأصل
 بالمطلق فهو وما وضع
 له ماهية مطلقا أي بلا
 تعيين كاسم ماهية
 السبح يقال أسد أحرأ
 من ثعلب كيقال أسامة
 أحرأ من ثعالبه وبعبارة
 بالنكرة أيضا لكن القرن
 بينهما بالأعتبار أن اعتبر في
 اللفظ دلالة على ماهية
 بلا قيد حتى اسم جنس
 ومطلقا ومع قيد الوحدة
 السابقة يسمى نكرة ومثلها
 في الأقسام المنصرف بلام
 الجنس يعني بعض غير معين
 نحو أن رأيت الأسد أي
 فردا منه ففر منه ثم استعمال
 علم الجنس أو اسم معرفة أو
 متكررا في الفرد المعلن أو
 المجهول كل من حيث
 اشتباهه على الماهية
 الحقيقية والافتعال ومن العلم
 ما كثر به عنه كفلان وفلانة
 وكذا بعض الأعداد المعلقة

الشخص أيضا (قوله أي ملاحظة الوجود فيه) خرج به سائر الصور الذهنية ضرورة وعدم اعتبار الملاحظة
 في وضع أسماء الأجناس النكرة وتوقف بعضها في الفرق بين علم الجنس واسمه ما يناسب في اسم الجنس
 النكرة مذهبان أحدهما أنه موضوع للفرد المنتشر وعلى هذا لا إشكال لأن علم الجنس ليس موضوعا
 للفرد بل الحقيقة وتوابعها أي موضوع الماهية ويستحيل جعل الاشكال والجوابان في علم الجنس لوحظ
 الحضور الذهني في اسم الجنس بل لاحظ فان قلت الواضع إذا وضع لفظة بلا معنى لا بد أن يلاحظ المعنى
 وكذلك القائل بانفراد يدل بان لاحظ معناه قلت قوله ولم يلاحظ فيه الجوابان لأن الحضور الذهني وإن
 كان حاصله لاحظ في النكرة بخلاف المعرفة فإن الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا
 لعدمه انتهى (قوله ودليل اعتبار الخ) وجه الخلاف أن الأحكام المذكورة تستلزم التعريف وثبوت
 المزموم يستلزم ثبوت الأمر ومعنى اعتبار التعيين اعتبار ملاحظة الوجود في الذهن فيوافق قوله السابق
 ملاحظة الوجود في الذهن وليس مقامه إلا داعيا أن الصواب أن يقول فيما تقدم أي ملاحظة التعيين لتمييز
 عن سائر الصور الذهنية إذ الوجود في الذهن مشترك بين الجميع لأن هذا غفل عن قوله ملاحظ الوجود وإنما
 كان يصح أن يقال أي وجود الوجود وقد تندر (قوله يقال أسد أحرأ من ثعلب) جعل الجملة نظرا إلى
 نفس الماهية بدون الملاحظة للأفراد لا يتخلو عن شغاف (قوله أي بلا تعيين) أي بلا ملاحظة تعيين يعلم
 عامر (قوله بلا تعيين) أي بلا اعتبار قديم وحديث وغيره أو دخل في غير ما قيد التعيين الذهني فإنه قد
 في علم الجنس دون اسمه (قوله بلا اعتبار) أي باعتبار الواضع لأن الخلافات متوقفة على اعتباره دون
 اعتبار المتكامل لأن اللفظ إذا أطلق دل على معناه الواسع اعتبره المتكامل وأراد أم لا (قوله ومثله في
 الإهم الخ) الآن النكرة متفيدة ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوفا بخلاف العرف
 نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعض مستفاد من القرينة كالادخل مثلها فهو كسام
 بخصوص بالقرينة بالمراد وذو اللفظ إلى القرينة سواء والنظر إلى أنفسهما مختلفان (قوله ان
 كان من حيث اشتبه على الماهية) أي مع قطع النظر عن الشخص (قوله حقيقة) أي لانه استعمال
 اللفظ في ما وضع له ابتداء وهذا مبني على المرجح من أن اسم الجنس موضوع لماهية من حيث هي أم على
 مقابله وهو أنه وضع لفرد منهم ليس استعماله مع فلام الحقيقة حقيقة كحقيقة السيد معترضا به إطلاق
 السد أنه حقيق لأنه إذا كان موضوعا لفرد منهم من أفراد جنسه ثم عرف بلام الحقيقة أو بعبارة مفهوم
 السمي من غير اعتبار لمصادق عليه من الأفراد وقد استعمال في جملة معناه فيكون مجازا قطعاه وفيما ذكره
 الشارح محض وهو أن التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس والعرف بلام الحقيقة ولم يجمع الفرد
 فكيف يكون فيه حقيقة والجواب أن الفرض إطلاقه من حيث الحقيقة بشرطها كمرحبه عبارة
 ولا يخفى أن ما لهذا هو إطلاق على الحقيقة بشرطها من الأفراد الذين أولاهم فلا إشكال لو ورد أن
 قضية توقف كون الاستعمال حقيقيا حيث كان هناك محل على الحقيقة مجاز بقرينة فهو يذهبون
 حيث لو سخر زيد من حيث خصوصه لأن حيث اشتبه على ماهية الحيوان وهو في غاية البعد وأجيب
 بمنع اقتضائه ذلك بل أنما يقتضي مجازية اللفظ الحيوان في زيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ
 زيد من حيث خصوصه (قوله فكلان وفلانة) هما لعلان لتمام الأسماء من باب أسامة لا نظائرها
 على كذا معناه فها موضوعان حقيقة أعلام أناسي من يعقل فان لها حقيقة ذهنية كان لجنس الأسد
 حقيقة ذهنية وضع لها لاسمها واستشكل كونها عين لما ذكر باتهامها فلا فائدة لقرينة فلان فلان
 فاعتنا بها في معنى فلان وأعلم سمها لفظ وليس هذا كزيد في جافز في فلان سمها ذات وأجيب بان
 مدعي جافز في فلان جافز في معنى فلان فكما صح الاستناد إلى لفظ زيد المراد سمها مع الاستناد إلى
 فلان والمراد سمها سمها (قوله وكذا بعض الأعداد المعلقة) أي التي لم تقيد بعد بمد كورا ويصنفون
 وأما المدعي جافز في مجرد العدد والليل على علميتها أن كلامها يدل على حقيقة معينة متعالية عن النكرة فإذا

انضم الى العلمية قائمته منع الصرف امتنع الصرف نحو ثلاثة تصفستة وأربعة تصف ثمانية (قوله)
والاصح ان أسماء الأفعال (الخ) هذا مذهب الجوهري فانه قالوا اعلام قومه ، فنهجها الصفة فدخلت عليها ال
التي الصبح اصغفتم غلبت فصار ذلك وانما سالت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وابتاع من
الواحد والآخر والثالث والرابع والخامس وقال المبرد انما هي اعلام لانها المتعز بفنائها انما التصار
نكرات (قوله وان التصريح الخ) أي والاصح ان التصغير مطلقا لا يظهر اقبل يظهر انصغر الترخيم ورده
ان حتى بقوله * وكان حتى تصفطاه ليهاد * يريد الحارث بن وعلما قال وكان نكر الاندلس
لبه آل (قوله أو جنسيا) لا يلزم من ان جمع الاصنافه فقد قال المصنف خوashi الألفه مائه
وفهم من هذا أثنى الاقتصاد على التثنية بالكثرة والاصح ان اسم الجنس لم يوضع لقبه كذلك فصل غيره
من الضمير انتهى المراد منه (قوله وهو ما أشعر الخ) أي باعتبار مفهومه الاصل فان ذلك قد يقصد تبع
قوله السدقي خوashi الاصول وأراد بذلك كإفان اشعار القلب بالمدح انما هو من جهة انه مفهومه اشر
بلا حظا في الجاه وبلغت الفهم البه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل المقصود هو المعنى العلى وهو
الذات التي وضع له حتى لو لم يكن العلم مفهومه آخر غير على لم يوضع له اشعارا فادفع ما يدعى ظاهر
التعريف من أنه اذا اشتهر زيد بصفة كمال كاشتهر عامه بالجودة فانه شعر بذلك الكمال فلم أن تكون لقبها
والترجمة بصيغته اذ هي شخص آخر يربط بذلك الاشتهار لانه من كونه لقبها هذا يعلم وجه التعريف
بشعر دون ذلك لا يوضع لان العلم انما هو تعيين الذات المراد اشعارا فوي بحث بقدر عادة ولما قال الرضي
وهو ما يقصده الخ ولا يخفى ان كمال من تفسير القلب والكثرة صدق على نحو أي الخبر وأي لب فلم أن
يكون بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك وانفراد القلب في نحو كز والكنية في نحو أي بكر ولما منع
من ذلك ما وافقه قول بعضهم الفرق بين الكنية والقلب بالحديث قاشعار بعض الكنى بالمدح أو القلم
لا يصر قول السارح والفرق بينهما بين الفصالح عمول على غير مادة الاجتماع في هاتين وهوان ظاهر
كلهما من ما أشعر بما ذكر لقبه وما صدر بما ذكر كنية وان وضعه الابوان ونحوهما ابتداء والتأخران
ما وضع ابتداء اسم مطلقا يؤيد ما سلكناه ان يرفع فيجب اعتراض على أميرنا برفقة في كنيته بأي القاصم
مع التمسك عن فاجاب الله احسنه لا كنية وقد يقال ان الفرق بين الاسمي بينهما اعتباري أضوا يؤيد قول
بعضهم ويدخل في تعريف القلب نحو محمود أو جدو صالح وعلى أي لاشعارها بالمدح اشعارا أو يوقد على
أن ما وضع أولاد اسم مطلقا ماصدر باب أو أم كنية مطلقا بغير الاشعار عليه تكون الانقسام متباينة
ولا يكتفي في ثباتها اعتبارا ما وضع أولاد اسم مطلقا بغير الاشعار عليه تكون الانقسام متباينة
ما أشعر ومذكر أي الخبر بصدق عليه تعريف الأخير من فظن (قوله وهي ماصدر باب أو أم) أي علم
بمر كسافي صدر ذلك يخرج بالاختلاف نحو قولك اني زيدا اذ سمعته أو أوزيد اذ سمعته فان
الاول للاضافة فيه والثاني للاضافة لجزء العلم لا كماله زاد الشعر ارا في العلم الجنس ماصدر باب أو بنت
كان دأ بالفراب وبنت طبق لنوع من الحيات (قوله تصرح بطلب الألف) فيه نظير قد صدر حوافي
قوله امرئ القيس * و يوم دخلت فطير صدر عترة * بان عترة لقب فاعامة للمناداة على طريق الترخيم في
قوله فأطعمه مولا بانما السماء لقب أم المنذر اشهر وهو ودان لقب الصديق رضي الله عنهما اجراء
(قوله ونحو القلب الخ) لانه في الغالب يستعمل من اسم غير اللسان كقصة فليقدم قومه ان المراد سمع
الاصلي وذليهما مومن بتأخير في بطله عنه ولانه أشهر من الاسم لان فيه العلمية مع من معنى التعت فلا
أخيه أولا لا يخفى عن الاسم مقتضى ما ذكر وجوب تأخير عن الكنية أضوا اختاره بعضهم وقصته أيضا
ان الكنية التي من افراد القلب كأي الخبر على ما يجري فيها ما قرر في القلب المص على قياس تقدم
المائة اذا اجتمع مع المقصود (قوله غالبا) استرازا عن قوله * بان ذا الكنية غير اخبرهم حسبا * فان
تقدم القلب شاذ وعاد اشهر القلب على الاسم فانه يقدم على الاسم كاص عليه ان الاسمي يؤمنه انما

[illegible]

لما لم يرد ذكر أو وثق
أو وثق كذلك أو لجمع
كذلك فهذه الامة
اكتوا بالاشارة الى الجمع
لذا كروا الوثق باللفظ والجمع
فصاروا في الاقسام الوضعية
لاسماء الاشارة بحسب من
هي في خمسة وان تعلقت
الفاظ بعضها باسمي
(وهي ذا) المذكر المفرد
(وذي وذو وذو به) بالمكان
الهاء وهي ونهى وناوذه
ونه بالاختلاس وذا
بالضم المثنى المفرد
(وذا وتان) وبشار
بالاول منها المثنى المذكر
والثاني للمثنى
وعبران (بالالف ونا
وباله حوا نصبا) عند
القائل بتثنيتهما حقيقة
الاصح وعليه ان الحجاب
انهما مثنى بنى بهما
على صورة المثنى وليس
بتثني حقيقة لان من شرط
التثنية قبول التثنية كالمجرى
واسمه الاشارة ملازمة
للتعريف في حالة الرفع
ومما على صفة المثنى
المرفوع وفي حالة النصب
والنصب وضع على صفة
المثنى المرفوع والنصب
وكلامه في الاوضح عند
اواخر النيب يقتضى ان
لنا قولنا يقول يا عيسى
مع علم بتثنيهما والى
به عليه العلامة
(داوود) محمود ومقصود

تعرّف الصلح باسمه عن المسمى مطلقا ولو كانت من جملة الموضوع له لم يصلح ذلك لان جزء الشيء لا يكون
قربة على تعين اللفظ لغيره الا حرم ان قضية التعريف ان يكون الاصل ان لا يشار به الى اسم
الا في مشاهد محسوس فان أشهر به الى غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فتصيره كالمشاهد كالرضي
اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشاور اليه اشارة حسيه فاستعمله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد
بجاء وذلك بصح الاشارة العقلية كالحسية بجاء الما بينهما من المناسبة لفظا اسم الاشارة الموضوع البعيد
أعني ذلك ونحوه اذن كغير الغائب يحتاج الى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار اليه كغيره ارجع الى
ما قبله انتهى وليتأمل نصر بجهة التصور في البعيد نصر بجهة الوضع في الآن يكون من يرى الوضع في
الحاضر والاشارة بالحدود الاصطلاحية والواقع في التعريف لغو فلا در (قوله لما لم يرد الخ)
استعمال المفرد هو ما عطف عليه في المعنى كلفظنا: والغالب استعمال ذلك في اللفظ كز يدونه ونحو ذلك
(قوله المذكر المفرد) أو لولا حكا لعمدة قولنا في الجملة وهذا الفريق وقال المصنف في حواشي الالفية
وقد يشار به الى الاثنين نحو عاون بن ذلك والى الجمع كقوله * وسوال هذا الناس كيف ليدي *
والى كل شيء وذلك في جذاع القول بان كلامه ما بقي على أصله ولا يرد على كونها المذكر كقوله
نشتت على المصرازاوية * فصاروا بذلك العاصم الزاوي
لان المعنى في ذلك الشخص أو الانسان وقول اليتيمى الاشارة للصفة مشمل ذلك الكتابي ودقا بال
الصفة ذكرت (قوله وذو) بكسر الهمزة وبساكنة عن انذا (قوله وذو) بفتح الهمزة هو وقفا البيان
بما عثر على الوصل بجزاء (قوله وذو) بفتح الهمزة بوجه عن ذال ذي فاسا كنهضه اجمع بين
الذالين التاء واله (قوله وونه) بفتح الهمزة بوجه عن ذال ذها (قوله وونا) بفتح الهمزة بوجه عن ذال ذها
بالاختلاس أي بكسرة من غير صلة والراء عدم الاشباع (قوله بالضم) قال المصنف في حواشي
التسهيل هي في النسخ مضبوطة بكسر التاء وتسحب على يقين من ذلك فان مع فتكون حركة النقاء
الساكنين وهو ظاهر فكان وقال أيضا الاشارة ذوا التاء ثابته وهي التاء في امرأه ونحوه مما فيه تاء
الفرق وليست بصفة (قوله المفرد) أي بول حكا لعمدة قولنا في الجملة وقول الفرق في العاطفة (قوله
وذا وتان) اما اذا تثنية ذوا ما فان تثنية التام من أحدهم أن يكون المثنى كذا كروا نظيرة ذوا
فلستكن هي المثنى دون غيرها والثاني انها التي تثنيها أقل ملاذا يحتاج الى أكثر من حذف الالف
للساكنين وزعم السيرافي انه يصلح أن يكون تثنية لتأنيقونه وانهم لم يشوا ذو ولا تلبس المثنى
بالمذكرين (قوله وشار بالاول منهما المثنى الخ) جعل المثنى في كلام المصنف معنى الاثنين والمعنى وذا
وتان يشار به الى الاثنين حال كونهما مرفوعين في الاول ويجزوين أو منصوبين في الثاني ويجمل ان المعنى
وذا وتان ثابتان للمثنى في حالة الرفع وذو وتان ثابتان في حالة النصب والنعيب أوجه كون اليا عبرا
ونصبا من ثبوت الجزئ لكلية (قوله والاصح الخ) أي قيام على التناهي على المفرد الجمع وهو
صحيح من جهة غير معية على الواحد لو ثبت تثنيته لغيره لان جوابها بنى بها لفظا تثنية على المثنى حيث
لم ينوها على الواحد تثنية المعرب المبني عليه غير انهما فهي صيغة مبني على الواحد لا ملاحظة لانه
خلاف الظاهر واستلذه الاماذا كروا وعلمت جوابه حيث كانت صيغة تثنية للتثنية التي هي من خواص
الاسم معارضة لتثنية الحرف كما علمت اضافة أي شهما فخر بتدعوى ان هذه الاسماء بما توفى في شبه
الحرف وما شبه ذلك بمنزل الاعراب مجموعة لانها قامت سائر المبني ببعض نصر فغلب الا ترى انها
تثنت وتثنتها وتثنت (قوله واسمها الاشارة ملازمة للتعريف) لانها لا تمنع ان لا تقبل تقدير
التثنية وان لم يقبل التثنية (قوله وكلامه في الارض الخ) حاله الاعتراض عليه بانماذا كرم لفظ
من قولنا بنى بانيان الوصف بصور المثنى لا ينافي انما هي حقيقة اذ يصدق على فردا انه على صورته
وغاية الامر انه موهوم بالتثنية منوع (قوله محمود ومقصود) حالان من اولاد عيسى عاين متضادين من

لجئهما) أي المذكر والمؤنث والدالة أهل الحجاز وهي النصفى وهما التثنية نحو هؤلاء بناتى والقصر لغة أهل تخمين وهم قيس
وربيعة وأسد كذا فى الفراء (١٢)

لفظ واحد باعتبار بن جمع والمقصود ضرب الاسم المتكسلة لا مثالا فى الأفعال
والحروف فتقول لهم فى هذا المقصود ومدود تسبح فى العبادة كانه لما تقابل القفان فيها قالوا ذلك مع
ما فى أسماء الأشار من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله لجمعهما) أى موضوع
للمعجمة لا كدور والآيات فالمراد بالجمع الجمع وهو الجماعة لئلا يتوهم أن أوله جمع أو المراد
الجمع المفرد المذكور والمفرد المؤنث لا جمع ذن وتين لأن أوله ليس بجمع وإن أطلق عليه الجمع مجازا (قوله
والعش الخ) مجزى بغير مصدر * ثم المنازل بعد منزلة القوى * وبعدها تعلق بمحذوف حال من المنازل
على تقدير مضى بين الطرفين ويجزوه أى كانه بعد مفارقة منزلة القوى أو اللواء بمدود وقصر الضرورة
والشاهد فى أوله حيث استعمله فى غير العلامه الأيام روى الأقوام فلا شاهد (قوله لكن ملحقة
وجوبا بالكاف) قضية إطلاقه ان الكاف تليق بجميع اشارات المؤنث لكن صريحه بانها لا تليق منها
الافى وناوضى قالوا تليق وتلك بكسر التاء فى الثلاثة وتيسل وتلك بفتح التاء فبهما تاء وتلك
نقد أو دهره الخ عشرين وإن ما فى وفى الصراح لا تليق بظنه خطأ وأصله أنه قد يستعمل القى بمخو الأم
لفظة الشير نحو وما لك يمينك يا موسى ولطيفة المشار اليه بنحو ذلك القى القربى ونحوه فذلك القى تليق
فيه بعد أن قلنا هذا بشرا والمجلس واحد لانه كان عندها أعظم منزلة منه عند نفسه وبسعى العبد الجرد
لحكمة الحال فهو هذا من شعبته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشاربهما إلى ما لواء كقوله تعالى ذلك
تناوله قال ان هذا هو القصص كذا فى الجامع وفى الرضى وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب العبد فيورد اسم
الأشارة لفظ الغائب وذلك اذا كان المشار اليه لفظا مسموعا لانه باللفظ به زال معناه كقوله تعالى كذلك
ينصرب الله للناس أمثالهم المشار اليه ضربا لمثل الحاضر وقد ذكر العبد بلفظ القربى بغيره بالحصوله
ومضوره نحو هذه القيامة قد قامت (قوله تصرف الكاف الاسمية) روم واستغنى عن جميع المراسم
ضمة الكاف كقوله * وقد يكون القول الاذلك (قوله غالبا) اشارة إلى القتين اللتين (قوله خمسة
أحوال) أى أن كان أصلها ستة وقوله ذلك خمسة وعشرون أى مصلته من خمسة أحوال المشار اليه
انطرحه فى خمسة أحوال الخطاب الخارجة ولا شأن بالاحوال الخارجة وخمسة وعشرون لكن هذا
اذا ضربت الاحوال الخارجة المشار اليه فى الاحوال الخارجة المعطاط فلا ضربت الاحوال
العقلية لاجل معنى فى الاحوال العقلية لا * نحو وأسقطت القسمين المسدخين لزم أن تكون الأقسام
الخارجية أو بعشر من موعلى ذلك جرى بعضهم وذلك لانه اذا ضربت الستة فى مثلها حصل ستون ثلاثون
سقط منها اثنتان مضروبة فى ستة باثنى عشر فابتاع ذلك فان هذه طريقة محصية فى الحساب بالواجب
لاشتمالها وقد بحثت مع جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشىء فى ذلك نوعا ما قال بعضهم ان الاثنين لا يضرب
فى الستة بل فى خمسة فقلت يلزم أن تكون الأقسام الخارجة خمسة وعشرين والله أعلم (قوله وانما حكموا
الخ) فيه انه لا يلزم من عليم الخليفة من الاعراب اجرة دليل أن ضمها الفصل اسم على الأصح ولا يلزم
من الاعراب فى فى الحصر نظر ففقدال بعضهم الحامل للجماعة على دعوى الحرفية فيها انما يتردد عن
معنى الاسمية وتدخلها معنى الحرفية فى انادتها معنى فى ضمها وتلك الفاعلية كون اسم الاشارة الذى
فيلها طبعها واحدا أو متنى أو مجموعا كرا أو متنى انصارت من قطع اية فى فيه التصرف الذى كانه
فى فى الاسمية وأورد الرضى عليه ان لاسمها كثيرة مفيدة المعنى فى ضمها كاسم الاستفهام والشرط
دالة على معنى فى نفسه ودالة على معنى فى غيرها مع بقائها على الاسمية فلا كان كفى الخطاب كذلك واجب
بان يتبين ما فى الأسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى فى نفسها على معنى فى غيرها وقد قرآن الخ
الصحيح المعروف هو التعليل الالهي معنى فى غيره وقال أيضا يؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر

بمعنى العسقله وقد يحى
لغيرهم كقوله والعش
بعد أولئك الأيام وهذه
الالفاظ المتقدمة فى المشار
اليه القريب (و) اما
(البعيد) فيشار اليه بها
لكن ملحقة وجوبا
(بالكاف) الحرفية فى
الاستعمال على العدد
ولا فرق بين الكاف بين أن
تكون (بمجرد من الألف)
فى جميع أسماء الاشارة
(مطلقا) أى سواء كان
المشار اليه مفردا أم معن
أم مجموعا وهذه الكاف
تصرف فى الكلام تصرف
الكاف الالهي غالبى للينيين
بها أحوال الخطاب من
أقسام وتسمية وجمع
وذكر وتأنيت كاشين
بها كل اسم افتتح
للمذكر وتكسر المؤنث
وتصل بمصلافة التثنية
والجمع للخطاب خمسة
أحوال وان كان أصلها ستة
وقد تقدم ان المشار اليه
خمس أحوال ذلك خمسة
وعشرون صورة بحسب
التقسيم الوضعى وانما
حكموا بحرفية الكاف
ذلك لعدم تحملها من
الاعراب لا لتنفذ الرفع
والانصب والحرف الجاز
وانتفاه المضاف لان اسمها
الاشارة لا تضاف لانها
لا تقبل التنكير المضاف

استيناع

لأنه تكون تكرة حتى لو كان معرفة تسمى تكرة لاجل الاضافه فى السكاف المدكورة ثلاث لغات
الاولى ان تختلف باختلاف أحوال الخطاب وهو معنى

الخصمى الثانية فترادها

مقتوحة في الأحوال كلها

فيكون المقصود بها على

هذه الفقه التنبية على مطلق

الخطاب فقط التالفة

افترادها مقتوحة في

التدكير مكتوبة في

التأنيث فلهذا على هذه

الفقه التالفة أو (مقرونة)

تلك الكاف (ها) بالفتحة

في البعد (ال) في ثلاث

مسائل (في التثنية مطلقا)

من غير تعيين للفتحة دون

أخرى ولا فرق بين ثلثة

الذكر والمؤنث (وفي)

الجمع في المثال من هذه) وهم

الجارون دون من قصره

من أهل نجد كقصر وبيعة

وأسدأبنا بوقصر وان كان

لغتهم القصر فلا يؤن

باللام كاهل الجار كانه

عليه في وأفضه حيث قال

و بنوعهم لا يؤن باللام

مطلقا (وفيها تقدمه) من

أسماء الإشارة (ها التنبية)

بألف غدير مسموز

صكره كثره الزوائد

فتقول هذا لك ولا يجوز

هذا لك وميت الهامها

التنبية لانهما تنبيه الخطاب

على المشار اليه وقضية

كلامه انه ليس لاسم الإشارة

الامر تثنان فربى ويعلى

وهى طريقة ابن مالك

وبغيره من المحققين لكن

المجوز على انه ثلاث

مراتب فربى وهى المجردة

من اللام والكاف ويبنى

وهى المقرونة بهما

استناع وقوع الظاهر موقعا ولو كان امما لم يتنح ذلك كفى كالمفسر بشك (قوله الثانية فترادها مفتوحة
الخ) منه ذلك خبر لم يورده الا فترادها على خطاب واحد من الجساعة لجلالته مع ان المراد الجميع
أو أنهم قسوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فكله قبل يفرق أو يجمع وعلى هذا يجوز الافراد
والثالث يتأثر بل الفتحة والفرقة وقال الرضي وقد يستعمل ذلك في موضع ذلك كقوله تعالى ذلك الذي
العت مشرك ذلك ادنى ألتأولوا كإشعار بالماضى والى الثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجميع
كقوله تعالى كل ذلك كان منه يتأثر بل التثنية والجمع بالذكور (قوله ها) أى اللام واللام ككت اللام
بالكسر في ذلك وسكت في ذلك لان الالف خفيفة قبل بقصدوا حذفها ككت بالكسر لا ككتين وكذلك
في تثنان لان الباء التي بعد الفقة قمر بمن الالف في الفتحة وأما تلك فادخلت اللام التي فيها على قولهم تحرك
الياء بالكسر لاجتماع الكسرين والياء اذن بل بقيت على سكوتها فحذفت الياء الساكنة وأما ذلك
بقابله ألفه باء فلهذا قلناه وأصل ان كفى اعراب ذلك على قول ابن مالك مشكلا لانك تقول ان ذا الشارة
والكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف رائد على البعد كقوله الجملة وقعت في قولهم وولم
أن لا تقول ذلك البعد لان الذي أقاد البعد اللام ولكنه لا يراه فان قلت لا يبنى على مذهبه لم يستعمل
الخطاب الامع البعد قلت ولا يبنى على مذهبه لم يستعمل الامع ومع المتوسط ولم يستعمل مع القرين
جوابهم واحد وهو ان غير القرين بما يفتى أن يؤن في الإشارة السبعة حرف الخطاب ليستقطه وينتبه
له بالكال في ذلك بمنزلة أن تقول ذابار بانه فقه كذا في التذكرة للصف وفي قوله ان قلت حرف
رائد على البعد فقل ان رائد لا يدل على معنى غير التوكيد فلهذا يقال على قوله حرف رائد ثم قد
البعد الخاص بالكاف وقد قال في حواشي ابن الناطم ما نصه ومن ثم أخصه لناطم في التصريف بالحركات
اللام رائد ولو كانت البعد لا يتقبل كانت حرفه معنى بمنزلة الكاف وتقرر على هذا أن الكاف كلمة واللام
جزء كلمة وعلى القول الآخر تحرك منهما كلمة فذكر السبتي قولاً غير بيان اللام بعد المشار اليه فهذه
ثلاثة أقوال للجر والتوكيد بعد المشار اليه بعد الخطاب انتهى وقوله ان اللام جزء كلمة مبنى على أنها
لا تدل على معنى أصلا ولذا تأكد (قوله لا يؤن باللام مطلقا) يستثنى منه الجمع كالمصر به الامم وفي
شرح التوضيح (قوله بالالف غير مضمومة) قال النحوي هاهنا المذكر وليس بعد الفقه ههنا وانما هو علم
على الكلمة لم يكن هاهنا أو افهم نكر وأضيف الى التنبية لينفع المراد به كقوله * علز بنا يوم النقي
وأص زيدكم * ولا يصح أن يضبط بهمة بعد الالف اذ ليس لنهاه تكون ثنيتين أصلا واعلم أن دخول
هال التنبية الجرد من الكاف كثير والمقرور بهما قليل وانما الأمثلة جميع الاشارات كقوله ابن مالك وأفهم
كلام المصنف لا يبنى فلا تدخل على المقرور بالكاف في المثني والجمع فلا يقال هذا لك ولاهولانك قال
أو حيان وهذا بناء على ما اختاره انه ليس المشار اليه الامر تثنان وقد ورد في السماع بخلاف من قال في
قوله * من هؤلاء يكن الضال السمر * وهو قصر وهو لا وقد يجب بان كلام ابن مالك انضبا يكون مفعلا
وهذا لا يورده ورويت بخلافه وانما يجوز فصل هال التنبية من اسم الإشارة الجرد من كافي الخطاب بان
واحوالة بين الضمائر كثيرا نحو هاتم أولاد ولا يقال هاتم أولادك لانه غير مجزول حان فلهذا قليل وأما
أذا كنت منتع من أصله وأما وقع الفصل كثيرا بالكاف نحو أهكذا ههنا * وما هكذا يا سعد وقد ورد في
* وقد تستعمل على الأصل كقوله * ولا هكذا الذي هو مطلوب * وباسم الله تعالى في القسم صندف
حرف الجر منه فعولها تنفعا يقال بقطع الهمز وتوسلها وكلاهما مع اثبات الالف من غيرهما وحذفها
وبغير ذلك قليل على * قاله النحوي في الرضى والتسهيل أن الفصل غير الضمير قليل (قوله كراهة
كثرة تالزائد) اعلم استناع اللام في هذه المواضع الثلاثة وقيل علته لانهما تنبيه على قريب المشار اليه باللام
على بعده وهو مقتضى بالكاف فلما جتمع معاه وهى المتوسط أو البعد قبل لانه يتوهم انهما كلمتان
ها كلمة وقاد كلمة (قوله لكن الجهور الخ) ورده ابن مالك باشبهه من أن الشاعر قال

أو تلك أقوى لم يكونوا أشابة * وهل يعنى التحليل الأول ذلك

فانما يؤيد ذلك أولاً ذلك الى شئ واحد هو قوله فلا كان ذوا اللام البعيد وذو الكاف دون اللام الذى التوسط
لزم التناقض فى العبارة والتناقض باطل فدل على التوافق ومنها أن الجواز بين لا يأتون بهما معا فلو كان كما
قال الاكثر لم يسغ ذلك أو ما يترجمه فبشكله لا يعلم حاله فى وسط ولا يبعد وقال المرادى هذا الوجه
أقوالها قال بعضهم وفيه نظر لأنه لا يلزم من عدم علم هؤلاء حاله فى الجواز بين والتميز أن لا يعلم غيرهم
(قوله والنون المشددة الخ) صريح فى أن التشديد الدال على البعد فلهذا لا مانع من ذلك وكونه عوضاً عن
الالف المحذوفة من المفرد كما فى الألفظة

والنون من ذين وتبين شغدا * أيضاً وتعين بهذا القصد

(الموصل)

هذا راجع المعارف لأن وضع الوصولات على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند مخاطب بواسطة جهة الصلاة
لاشترط كونها معروفة بخلاف النكرة الموصوفة بجمله لعدم اشتراط العهد فيها فخصيصها ليس بالوضع
ففى اقتب من ضربته على الموصولة لقبها الانسان المعهود بكونه مضر وبالذات على الموصوفة اقتب
انسانا مضر وبالذات فخصيصه بكونه مضر وبالذات لا يوضح لانه موضوع لانتان لا تخصيص فيه بالذات قلت
الجل نكران فكيف تعرف الموصولات قلت لا تسلم نكسر الجمل ولوسلم فالقصد فى الحقيقة التقيد بالهالة
كأن جازى لوطر فلا تخصيص فى كل منهما مستفاد بل مع التقيد بالمراد بالمعالم أهم من أن يكون حسنة
محيطة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أهم من أن يكون من حيث هو وفى ضمن جميع الافراد
أو بعضها فلا يقال ان الموصل ينقسم بالمعرف بالمراد انقسامه كذلك لا يخرج عن كونه معرفة
كالمعرف والموصولى الاصل اسم مفعول واسطفاً لما سياتى (قوله حرقى) قد علمناه أن شأبه من الاسمى
بكونه موصولاً لان الحروف موصولة على عدم الاختلال كما فى الموصولات كذلك وقد علمنا غير الاسمى لانه

أكثر استعمالاً (قوله وهو ما دل الخ) أي ما صح أن يؤول وقوله ما دل جنس يتناول نحو قوله أنه يؤول
بمعرفة ان لنون ونكرة ان نون والفعل المضاف اليه نحو هو من اعدوا هو أقرب التقوى ويخرج
بقوله مع صلته بمصدر لانها مؤولة لأمع شئ بلها وأودعنى الجدهمة التسوية وأجيبان المراد بصلته
ما يسمى عند النحاة صلة وما بهجمة التسوية فلا يسمى صلة والجواب بان المؤول بالمصدر الفعل وحده لأمع
الهمزة يدل أن الانذار لا استعمال فيه وفيها استفهام لا يخفى رافيه وأوردان العلم بالصلة متنازع عن العلم
بالموصل فيلزم الدور وأجيبان المراد الصلة القوية أى ما اتصل به بانه تعريف لفظي واحترق وقوله
ولم يتضح الخ من الذى الموصوف به مصدر نحو وضعت كالتى خاضوا اذا قبل التقدير كالنحو الذى خاضوه
ويظهر من هذا انه ليس المراد بالتأويل السبيل بل التفسير وإذا صح أن يقال دخل ضمير المصدر وغير ذلك
محاصر حتى أن عدم الاحتياج الى العائد لا يفتى صحة تعلق العائده والمراد الثانى لا الاول وكان الاولى التفسير
بما يقتضيه وان افهم ان المؤول بالمصدر الصلة فقط لا هو مصدر بصلته (قوله وهو ان) أى ينفع الهمزة
وتشديد النون وقولهم لا يؤول بمصدر نحو ما ضاف الى اسمها ففى بلغنى أن زيدا ذهب بلغنى ذهب
زيد وكذا بلغنى انك فى الدار أى استقرارك فيها لان العلم فى الحقيقة هو المحفوظ وكذا ان كان خبر جامدا
نحو بلغنى انك زيدا أى زيد بك فانما انساب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو
النروسة وقال المصنف بقدر الكون وحكم الخفة من التقليل حكم المشددة (قوله وان) أى المفتوحة
الهمزة الساكنة التامة المصغر لا الخفيفة ولا المفسرة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو مرافاً فانتقل
المتنى (قوله وان) وتوصل بفعل متصرف غير مرافاً كثيراً ما يكون رافياً ولا يشترط أن يكون علماً نحو
أعجبني ما صنعت لأنه ما نحو ما جلت يدل قوله نه نى عنار حيث خلا السهولى وشغروها ليس بقوله

فى غير المتنى وبالنسبة
المشددة والكاف المتنى
وعلى وجه المقررة
بالكاف وحدها لان زيادة
الحرف تشعير بزيادة
المسافة وعليه المصنف فى
شرح الجمعية وصحة ان
المخاطب (ثم) الرابع من
المعارف (الموصل) وهو
ضربان حرفى وهو ما دل
مع صلته بمصدر ولم يتضح
الدائد وهو ان وان وما

ليس أميري في الامور انما * بمالشأهل الخيانة والفساد
وقول بحمله اسمية على الاختاره ابن مالك خلفه المحمود واستدل بقوله كذا في كشي من الكلب
فان الحكيم على ما هذه بالصدرية أو ليس جعلها كافة لانها تكون مع صلتها في موضع فلم يصر في
عما هو غلاف ما اذا جعلت كافة ولان المصدرية تنوي عن الطرف الزمان وهو وصل بالجنين مضافا
اليها ما اذا وصلت بالجنين كان في ذلك اعطائها حكمها في مناسبة حتى انما ثابت عنواذا ثبت ذلك في
الوقت فلا يبعد جواز في غيرها (قوله وكي) وقول بمضارع مقرونة بالام لفظا أو نقدا (قوله
ولو) قال في التسهيل وصلتها كلمة ما في قول وصل بفعل متصرف غير امر ومقتضاه جواز وصلها بفعل مني
محو وحدث لو لم يقل قال المصنف وقد اختار ابن مالك أن ما وصل بحمله اسمية ولا يحفظ ذلك فيون في أن
يقيد وسراده انما وصل باسمية فانه لا يوافق بعد ان وصلها فتقولونهم بالون في الاعراب وقيل
أن موضع أن وصلها رفع بالابتداء والخبر محذوف فتدو صلت بالاسمية هنا على هذا الرأي (قوله وهو
ما افتقد الخ) أي ما احتاج دائما كما هو المتبادر فيخرج النكرة الموصوفة بحمله انما افتقد اليها لعل
وصفها فاقطع بقوله وعاد أو خلفه أي وأنا يقوم مقامه وهو الاسم الظاهر كقوله
بساد الذي أضلنا حسنا عدا * كبا في رباني كلام الشارح يخرج عنواذا انما افتقد انما لي
جمله لكن لا يفتقر الى عائد أو خلفه (قوله نص) أي يخص بمعنى وضعه بقرينة مقابلة (قوله الذي)
أصله عند الصبر في الذي بيت الام لا يترجم ان الجلة التي بعدها صفة لان الجلة لا تكون صفة لمعرفة
ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كان ذو الطائفة لما كل ذو معنى صاحب لآن يكون
صفة بخلاف سائر الموصولات وفي الذي التي تحس لغات منها ثبوت الباء مشددة بغير جوه الاعراب
كما في التصريح بظاهرها انما تعرب على هذه اللفظة وبذلك صرح الجزولي وهو مشكل لوجود المقضى
لبناها وليس التشديد وجب له كقوله الرضى (قوله لمفرد) وان دخل في جماعة كالتفريق والجمع
الركب كذا قيل وانما بآي أو زيدا بغيره لفظا لا واحدا كقوله الظاهر (قوله لمفرد العالم) وقع
عبارة في المفسر المذكور العالم ولا يخفى انه بعد التعبير بالذكر المستعمل في صفة تعالي لا فرق بين التعبير
بالعالم والعقل فيكون الكلام في استعمال القضي في الحادث فتدول الشارح الى قوله لمفرد حسن لوجهين
لسلامته من الخلق المذكور على الله وليكون للتعبير بالعالم تارة (قوله والاصح انما مابين) يعني فيه
ما تقدم في ذان وان (قوله لماس) من أن شرط التثنية قبول التشكيك ومما فيه (قوله وكلامه في
الوضع الخ) مرافقه (قوله على بصرة) أي نفس شديدة الابصار وعلى بصير (قوله وجمع المذكور)
أي لجماعته (قوله بالياء مطلقا) أي متلبسا بالجملة كونه مطلقا عن التقييد بحالتي الجبر والنسب
أي في أحوالها كما هي عند أكثر العرب على النفع (قوله فمن الذنون) مصدر بيت العقيل بجره
يوم العقيل غارة لمحاها الذنون خبر عن وصووا جعلوا الصبا عسقا أو لول يوم التفتيل موضع الشام
وغارة تقول تان وانما كتب الذنون على هذه اللفظة بلا من دون لفظة من الآلهة لانه لانه ثنية
بالرفق والاذن للتعريف على قولهم شام تها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلوة شرا وعلم
ظهوره خطا حال البناء للاروى حرف التعريف أو شبهة فيها وشبه بالحروف وأعلم زها لالاعراب
لانها شبه الاعراب لكن المقرر في علم الرسم ان الذنم التغير في تصدق من الموصول الامني الذي خاصة
فتشت فيه فرقا بين الجمع وبينه (قوله لعدم مجيئه على سن الجوع) ظاهر ان الذنم والذنم والسن ما
على سنن التثنية لفظا ومعنى وبذلك صرح في التصريح وانما ظهر ذلك على القول بانها متثنية لاذ
والثنية التي والى والاعلم بانها على سنن لفظا القياس السنين والذنان (قوله كذا قيل)
قائل ان ابن مالك وهو معارض بكافة الامامية في لعم كون العالين جبالا وروى على في الحلي أن
المفسر يخص بالعقل شريحا أو بالعقل على غيره فيجمع الجميع جمع الاعتلاء بكافة ابن مالك

بحمله خبرية أو ظرف
أبجرو زنا من أو وصف
صرح والى عائد أو خلفه
وهو صمان نص ومستل
فالنص ما وضع لمعنى
واحد (وهو الذي)
لمفرد العالم وغسبه
(والتي) للمفرد المؤنث
العقل وغيره (والذنان)
لثنى المذكر (والذنان)
لثنى المؤنث وبيان
(بالفاء) رفعوا اليه جوا
واصبنا) عند القتال
يقتضيها حقيقة والاصح
انما مابين ج مابين
صورة لثنى وليسا متبين
حقيقته فليس وكلامه في
الوضع هذا انواع الشبه
يقضي ما قلناه فذون وبن
فكن على بسيرة في ذلك
ولك في توهمنا وجهان
انما خلفه ومشددة
وحذفوا لاصل التقيد
والثبوت قال في شرح
الشذور وظاهر كلامه في
الوضع تخصيص حذفها
بحال الزعم (وبجمع المذكور)
شيان (الذين) أو يستعمل
(بالياء) رفعوا جوا واصبا
والثقال (مطلقا) وربما
على حال الزعم بالواو كقوله
* نحن الذنون مبعوا
الصبا * وانما يعرب كما
أرب الذنان والذنان
لعدم مجيئه على سن الجوع
من جهة انه متضمن من
نفسه اذ هو خاص
بالعقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل

ونحذف فيه لغوه وكذا حذف آله منه (١٤٦) (د) الثاني (الآلي) بالفتح أشهر من المد (ولجمع المؤنث) شيئا (ن أيضا) (الآلي والآن)

نفسه في باب التثنية فان قيل فلم يعمد بتدقيق لان ذلك لا يخرج من صفاته حتى لا يجمع لان شأنها أن لا يكون الواحد أهم في نفسه منها حتى يحتاج لخصص أو نحو عند جده وعلى بعضهم كونه اسم جمع لاجتماع اطلاق الجمع عليه لغوى الاصطلاح بان الجمع يستدعي سبق التثنية والقي معرفة بصلتها وهي لاتفاقها وبان الجمع من علامات الاعراب والموصولات متبينة لاحظا لها في رده عليه بان الذين والذين من المثنى انفاذا والمثنى كالجمع فيذكر ولا يمكن أن يقال تثنيتا ما مر لان من تقدير التثنية بان تقدير عدم عهد به لا لانه المثنى والجمع ههنا من المعارف في لزوم أن الصلة قد عدم عهد بها ثم اجمعت عهدتها وهو بعد لا فائدة فيه (قوله وحذف لونه لغة) قال الرضي وقد تحذف النون من الذوات تخفيفا قال قوسى الذر بمكنا ومن الذين أيضا قال وان التثنية كانت بفتح حاء هموز يجرى في هذا البيت أن تكون مفردا وصف به مقدر مفردا لفظا مجموع المعنى أي وان الجمع الذي كونه كمال الذي استوفى نارا أي الجمع الذي جعل على اللفظ ثم قال بنورهم جعل على المعنى ولو كان في الآية تخفيفا من الذين لم يجر افراد العائد اليه (قوله وكذا حذف آله منه) كقراءة صراط الذين وفي التسوية لانهما تحذفان تضام التثنية والذات والقي والالتان والواو يوافيهما أو لسان فانه لم يذكر شاهد الجسم ذلك لولا بني القاسم في مثله (قوله الآلي) نكتب بغير واو بخلاف الموصولة (قوله أيضا) أي كالجمع المذكور وليس في كلامه ما يدل على الحصر فلا ينافي أن الجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعا أو أن زيد والمراد الجمع لغوى لا اصناعي (قوله وقد تحذف) أي الباء اجتزاء بالكسرة (قوله وقد تعاضل الخ) أي يقع كل منهما مكان الآخر وبعين المراد منهما عود الضمير اليهما من الصلة (قوله بمحاجم الخ) مسدودت بمجنون ليلى مجزء * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل * والشاهد في الآلي حيث أوقفه مكان الآلي بدليل عود ضمير المؤنث عليها وحل ايمانين للمفعول واتب فاعه مستتر فيه أو مبني للفاعل ومن فاعه أي لم يكن حل فيه من قبليها (قوله فسا آتوا الخ) ما يعني ليس وبان خبر والباء الزائدة والخبر في متعاضل المعمدوح والشاهد في الآلي حيث أوقفه موقع الآلي (قوله بمعنى الجمع) حال لما بعده أي حال كونه متبينا بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة لكونه موضوعا (قوله العالم) بكسر الهمزة على التعبير بالعقل لان من تعلق على الله كقوله تعالى أني تخلق كن لا يخلق ومن عنده علم الكتاب لا وصف البارئ تعالى بالعقل لعدم الاذن لاهله ولهذا يسمون العقلاء الى ثلاثة أنواع فقط الملائكة والانس والجن وهذا يصل الى الكتاب العزيز بزيادة اطلاق الهمم عليه فلا حرج على تكلفه الحفيد أو أول حاشية المختصر من الاستدلال على بعض الروايات (قوله وقد يأتي لفه في ثلاث مسائل) هي فيها مجاز لاستعمالها في غير ما وضعت الاولى من مجاز الاستعارة والاخران من مجاز التغليب (قوله ان ينزل الخ) هذا التنزيل أي أهم أن يكون من التسليم أو من غيره وحقيقة المسئلة انه متى نسب الى الجسمي شئ في ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب تقيدا أو ثابا الا الى العقلاء أخرى عليه حكم العقل ولا يمثل في تعيين المعتدلة لثبته (قوله فصل بن) أي الموصولة أو بمن بكسر الميم (قوله ففهم من عشي على بطنه) انما يذكر ومنهم من يمشي على رجلين لانه اجتمع مع العالم كالمشي فبما وقعت عليه من وقد تقدم وكان ينبغي ان يذكر قوله ومنهم من يمشي على أربع لانه مثل من يمشي على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافي ذلك احتمال ان من فهم منكرة موصوفة بالجهل بعددها (قوله وهو موضوع لفهم العالم) ذهب جاعل الى انها تطلق على من يعقل بالشرط وادى ابن خروف انه مذنب سيوه وفي التسليم كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة الهدى والاكثرون على انه العقلاء وغيرهم (قوله وقد يأتي في مع العالم) لو قال وقد تأتي في العالم مع غيره كان جديدا بان الذي يحتاج الى الاعتدال عنه الملائكة على العالم او الملائكة على العالم او الملائكة على غيره على أصلها وقد تقدم للاختلاف انما كان متبينا في اطلاقها على العالم قال في القواعد الجنية وانظروا ههنا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز انتهى أو قبل بالظاهر ان ههنا من مجاز التغليب والظاهر أيضا انه يصح استعمال من ههنا في العقل ويكون ايضا من مجاز التغليب

بأبواب الباء وقد تحذف وقد تعاضل الآلي والآلي فيقع كل منهما مكان الآخر قال الشاعر محاسبا خبايا الأولى كن قبلها * أي الآلي وقال فسا آتوا بامن منه * حبسا للآله قدم هذا الجورا أي الآلي والمشتبه هو الموضوع لعان متحدة بلفظ واحد فباني المقرد المذكر والمؤنث واثنيت كل منهما وجعه واليه أشار بقوله (ومعنى الجمع) من الذي وفروا (من) وهو موضوع للعالم فصور فتمت من قام ومن قامت ومن قاموا ومن فن وقد يأتي لفه في ثلاث مسائل احدها ان ينزل منزلة العالم بخود ومن دون الله من لا يستجيب له اذ بدعائهم الاستنام لؤلؤهم منزلة العلماء الثانية ان يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو من لا يخلق لشجوه الامكين والملائكة والاستنام فان الجمع لا يضافون شيئا الثالثة ان يجتمع مع في عموم سابق فصل بن خوفهم من عشي على بطنه لشجول دابة لهما من قوله والله خلق كل دابة من ما رزما) وهو موضوع لغير العالم نحو ما عندكم بنقد ما عند الله بان ونحو أذهب ما اشعر به وما

قال في الكافية وعند الاختلاط خير من تعلق * فإن أبى منهم بما اتفق

فأما أن تعلق الأكثر والأشرف ويدل على ذلك استعماله في المسألة الثانية من المسائل الثلاثة السابقة
 وبه يعلم ما في قول الشيخ من مقتضاه تعالى وبه يتبعها في السماوات والأرض قال قلت فلا جرم
 تعلق العقل قلت بوجهين لم يكن في دليل على إرادته تغيير العقل بل كان يتناولها خاصة فجاء بها
 صالح العقل ولغيرهم إرادته العموم (قوله والمهم أمره الخ) استعمالها في هذا والذي بعده محققة
 ولا يجوز استعماله في فهمها السامان أما أن استعمالها كما هو ظاهر وقوله لا يدري ما هو أي لا يعرف
 انسانته وعلم انسانيته وكذا العرفان انسانيته واستفهم عنه حاله بالنسبة إلى الذكورة والأنوثة فوجه ما في
 نفوذ التماثل بطلان محض رافق أن الظاهر أن يقال يدل والمهم أمره ولما لا يكون المتكامل التماثل إلا إليه
 من حيث هو فيحصله متعلق الحكم من غير اعتبار وصف أو دليل بل والمهم أمره ولما لا يكون المتكامل التماثل إلا إليه
 كان على مخالفة الأمر بالسبب ولا ذلك مع كون المحصورة عاقلا (قوله ولا نراهم بعقل) عبارة عن غيره
 وأصلها من بعقل وفي كاسية من النظر كإلا التصریح قال فشرح الجمل أي أنكبوا الأنواع الطيبة لكم أي
 الإكبار والاتب والصغار والكبار والحرا والأولاد واعلم أن بعضهم زاد كونهم الأئمة من بعقل
 واستعمل بقوله تعالى ولا تأثم عابدون ما عبد عبد عن ذلك السبيل بقوله لا تأثم على من يعذر إذا ربه عظمه
 كقوله تعالى والسماء وما بينهما ويجب أن ما فيها من صفة ولا يؤده في الآية الثانية ضمير الفعل
 لا اختياره من رجع إلى الملامح أجمع إلى غيره من كبره مثل ما ترك على ظهره من دابة من أقسام
 المصدرية سبحانه ما يحرك في سبحانه ما سمع إلى صدره منه لكنها طريقه وحذف نون من سبحانه العالمية
 أو قد وصفه بأن ليس المراد التبع في هذه المدة فقط قلنا انغماسه مادام متصفا بذلك (قوله إلى
 معرفة قال الرضى لتكون معرفة انتهى واستشكل على القول بأن تعريف الموصولان يصلتا وإن أُل
 فيها في الزائدة وأجيب بأن يحتاج إلى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف إليه وما يعرف
 عنه وهو المضاف ببقية الموصولان يحتاج إلى الثاني فقط وحاصله أن الموصولان ليس فيهما
 ما معناه نسبي سوى أي يفتقر إلى المضاف إليه التوضيح المعنى الذي وقع عليه بالنظر إلى جنسه
 ومفتقرة إلى الصلة لتوضيحه بالنظر إلى نفسه وهذا من غرائب العربية أن اسمها يحتاج إلى معرفتين ولكن
 من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعضهم القياس يقتضي جواز إضافة أي إلى نكرة لأن تعريفها محصور
 بالصلة بل لبيان الجنس التي هي بعض منه محصور بالنكرة فكانهم أرادوا بالترام كون المضاف إليه معرفة
 أصلاح اللفظ كإضافة ما أريد به التعريف إلى ما هو نكرة فيحصل بذلك في الظاهر فإن قلت يلزم من
 تعريفها بالمعرفة تعريف جنسها فإنه إذا تشخص معناها لم يحسنه قلت ممنوع فإن الفرد قد تشخص ببعض
 صفاته مع الجهل بجنسه ألا ترى أنك قد شاهدت شخصا غير اعتدله ببعض الصفات ولا تعرف من أي جنس
 هو فتعذرا إذا جعلت الصفة الميزة صلافة تعرف مع الجهل بجنسه (قوله خلافا للبصري) المتقول في
 البصريين أنه لا يشترط التقديم بل يجوز عندهم أن يتقدم العامل وإن تأخر نحو أكرم أجسم جواهر أجسم
 جاء أكرم (قوله قلع الله الخ) ادعى ابن السراج أن الله لا حنة وإن مراده بقوله أي كذا خلقت
 أنها خلقت على العموم والأجسام وعبر عن الوضع بالخلق مجازا والمضارع مناسب لها بخلاف الماضي
 فهو معني الجواب الذي بعده (قوله وأول غيره الخ) أجل ابن الباش أن أضافا إلى ما موضوعه على
 الأجسام والأجسام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدري سطره ولا مدته بخلاف الماضي والحال فإنها
 محصورتان فلما كان الأجسام في المستقبل أكثر منه في غيره استعماله مع أي الموضوع على الأجسام ورد
 الجواب بالاختلاف الأجسام من ولا تعلق لاسدهما بالآخرة (قوله تعرف في ثلاثتها) هو مذهب
 سيده وذهب الخليل وبنو الكوفيين إلى امرهم مطلقا قال ابن الناطم وابتع أي يحكون
 أحوالهم لأن سببها الحروف في الافتقار إلى حجة معارضة بلزوم الإضافة إلى المعنى فيبطل مقتضى

والمهم أمره كقولهم
 رأى أيهما من بعد لا يدري
 ما هو أقتر إلى ما ظهر
 ولا نراهم بعقل نحو
 أنكبوا ما طيب لكم من
 الناسمى وثلاث (وأي)
 نحو لنترن من كل شعبة
 أجسم أشدهى ملازمة
 للاضافة لغة أو تقديرا
 إلى معرفة ولاضاف إلى
 نكرة خلافا لبعده
 ولا يعمل فيها الاستقبال
 متقدم على الآية خلافا
 للبصري وسئل السكاكي
 لم يعمل فيها الماضي فلم
 تلغ العلة فقال أي كذا
 خلقت وأجيب بقوله بان يا
 وضعت على العموم
 والأجسام المتعارضة بهم
 فبمعن مناسبة لها بخلاف
 الماضي والأجسام فيه
 فحصل التنافي والتخروج
 عما وضعت له واشترط
 كون العامل متقدما للتميز
 عن الشرطية والاستهامة
 لأنها لا يعمل فيها إلا
 متعلقا وأجيب أن الذي
 أربع حالات تعبر في
 ثلاثة منها هو ما إذا
 أضيفت كرسد صلتها
 نحو يجي أجسم هو قائم
 أو كرسد صلتها ولم
 تضاف نحو يجي أي هو
 قائم ولم تضاف ولزاد كرسد
 صلتها نحو يجي أي

الاصل في الامعاء انتهى أي من الاعراب قال العرب في جملة وفي هذا اشار الى تحقيق نفيس لما
 تلقينا من الاشياخ من ان محل قولنا في الاصول المانع مقدم على المقتضى اذ لم يتعدنا القضي والا
 فالمقتضى مقدم لسلامة محيثن من المانع انتهى وكان المراد بالمقتضى المتعدنا الاسمية ولزم
 الاضافة **(قوله وفي في الرابعة)** قال الزجاج ما تبين لي أن سيرويه خطأ الا في موضع هذا أحدهما أنه
 يسلم انه أقرب اذا قرئت فكيف يقول بينا ما اذا أضفت قال الشهاب القاسمي قد يفرق بينهم اعند
 ظهور الاضافة يظهر الاحتياج للاحقة للاحقة عليه لاختصار المضائق الى المضاف اليه وأما عند علم الاضافة
 لفظا فيقضي الاحتياج والاجتناب الظاهر أشد تأثيرا من الخفي أي هو أظهر في مشاحة الحرف لا يقال
 الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاجتناب اليه مع وجوده لوجود دافع ضرر الاحتياج في الثاني
 دون الاول لان اقوالنا نسلم ان دفع الاحتياج لوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعاً مع وجوده
 وزيد يظهر احتياجه اليه فليتأمل أقول لا يخفى ان هذا يقتضي بناء أي حيث أضفيت مطلقاً
 والغرض حكمة تخصيص بناء أي اذا أضفيت وتختلف صدور ملتفات في ظاهر مما ذكره قول بعضهم إنما
 ثبت والحكمة هذه لانها كانت قطعاً من الاضافة لفظاً وثبتت في قيام موجب البناء وهو الافتقار الى جلة أما
 لفظاً فاققيام ما هي مضافة اليه وهو الضمير مؤنث صدر الصلة لكون ما يسد في القطع غير صالح لوصول لانه
 مفرد وأما في جلة لا ينوي المضاف اليه الا عند تقدم من اللفظ وهو موجود **(قوله تشبها بالانبات)** لانه
 جلت منه بعض ما يوصف به بينه كالخنف من قبله بعد المضاف اليه المضاف **(قوله وهو جمار على)**
 ثعلب أي لا يتو اليه لانه لم يكن فيهما موصولة لكانت استفهامية الا بصلح ضمير هـ ما يخرج
 من استفهاميتها في الآية ان نزع ليس يفعل فلي حتى يعلق واغماهي موصولة وهي المفعول وضمها بناء
 لا عراباً أو ضمها لموصولة وحذوها فالجمله مسئلة ويخرج من استفهاميتها في البيت فعبها بـ الجار لان حرف الجر
 لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبله لان الاستفهامية المصدر فلا يعمل فيما قبله فتمتت الموصولة ولان
 يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول يحذون لغنا المجبور يعي محذوفاً أيضاً أي سلم على
 شخص مقول فيه أي طلبه أجهم أفضل كائناً في مالي بنام صاحبه واعلم انه كـ بـ لا يتو البيت على
 ثعلب وعلى الخليل ونونس حيث ذهب الى ان أي فيهما استفهامية مفعولة ثم قال الخليل مفعول نزع على
 الاية محذوف والتقدير ونزع من كل فريق الذي يقال فهم أجهم أشد برده انه لا يجوز أن يقال لاضرير
 الغاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه الغاسق وقال نونس الجمله وتعلق نزع عن العمل لاجل الاستفهام ورد
 بـ ما لم يكن نقل الرضى انه يجير التعليل في غير أفعال القلوب نحو اضرب أو اقتل أجهم أفضل وقال انه ليس
 بشئ لان المعلق يجب كونه في صدر جلة والمنسوب نحو اضرب أو اقتل لا يكون جلة والمعلق اما الاستفهام
 أو في اولام ابتداء وأي بعد نحو اضرب أو اقتل لا يكون جلة اذ لا معنى لها على وجه الحكاية كما قال الخليل
 بل هي موصولة بعده ويطل منضمها جملتها قوله سلم على أجهم أفضل في رد ما يضمن وراه يضم أي لان حرف
 الجر لا يعلق ولا يجوز حذف الجرور ودخول الجار على معمول ملته **(قوله وال)** مذهب الجوهري وان اللام
 التي من الموصولة اسم موضوع ورأه وفي الكشاف عند قوله تعالى مثل الذي استوقد نار أن في
 الضفتين بـ الذي رآه لانه كثر استعمال الموصولة الى وصف المعارف بالجملة فهو ما لحذف فخذوا ناراً
 اليه وحذفها بـ الذي والبعو الكسرة ونارة اقصر واعي الى قال الرضى والاولى ان يقول اللام الموصولة تخبر بالام
 التي لا يلام الذي رائد بخلاف اللام الموصولة وقال كان حق الاعراب أن يدور على الموصولة فلما كانت
 اللام الاسمية في صورة الحرفية تقل اعراب الى صلتها عاركة كلفي الا لكانت بمعنى غير اه وبذلك يجاب عن
 استدلال المازني لكونها موصولة لا حرفياً لان الخشف لكونها حرف تعريف بان العامل يقتطعها الى ما بعدها
 ولا موضع لها لو كانت اسمياً لكان لها موضع قبل ويشكل على ذلك ان اسم لم يرب يثبت بمعنى الاصل
 وهو مع ذلك معرب وأن صلتها انهم مـ كـ لم يشبه بمعنى الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا يخص من ذلك

فأمروني في الرابعة على
 الضم تشبها بالانبات وهي
 ما اذا أضفيت لفظاً وكان
 صدر ملتفات ضمير محذوفاً
 نحو أجهم أشد قوله سلم
 على أجهم أفضل وجمارد
 على ثعلب المنكر لوصولية
 أي (وال)

في موصف (ج) أن الأصل الموصوف به أن لم تقل عليه الاسمية (نفي تفصيل) وذلك كاسمى الفاعل والمفعول (كالمشروب والمضروب) بخلاف الدخالة على الاسم السالم من الموصوفه كل جمل أو على ما قل عليه الاسمية كالابيض والاحمر أو على ما دل على تفصيل كالأفضل والأخسر فإن آل في ذلك كما صرف نعر بفوا ما الدخالة على الصفة المشبهة كالحسن فخرج ابن (١١٩) ما لا إلى أنها موصولة اسمي وجرى عليه

المصنف في الشرع والأوضح في باب ما لا ينصرف لكن قال في اللغوي وليس بشئ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تزول بالفعل الدال على حدوث ولهذا كانت آل الدخالة على اسم التفصيل ليست موصولة باتفاق وقضيت أنها خوف نعر يف وبه صرح في الأوضح في باب الصفة المشبهة وعلى الأول لا يجب بان الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الطاهر على الفعل بالمراد بخلاف اسم التفصيل وما ذهب إليه من أن آل الدخالة على هذا الوصف الصريح موصولة اسمي هو الأصح دليل عود الصغير عليها في نحو قد أفلح المتقي وبه ويستمر موصولا حرفيا لما مر ولا التوكل مع صلتها بالصدر ولا خوف نعر يف منهم تقدم معمول مدخولها عليها وجرى عطف الفعل على مدخولها وأيضاً كانت حرف نعر يف قد صدح انخافها أعمال اسمي للفعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال بوجود البعدلة عن مشابقتها للفعل والأزم منتف قال الرضي وهذا الخلاف أن لم

الآن بدعي أن الاسم زلت مع الوصف منزهة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي إشارة إليه بقي أن تكون الكلمة على صورة لا يقتضي نقل أعرابها إلى ما بعدها بل بنائها وكونها في عمل أعراب وقولاً بنائها مقتضى الدليل أن يظهر أعراب الموصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب لكن ممنوع من ذلك كون الصلة جلة والجملة لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة آل منزهة بالاعراب فعل مقتضى الدليل لعدم المنع مردود بان حق الأعراب فيه أنه يدور على الموصول وانما جى ما صلة لتوضيحه الدليل عليه ظهور الأعراب في أي الموصولة وفي الأذان واللتان والذوات رأيه أعراب من (قوله في وصف) أي مع وصف (قوله كاسمى الفاعل والمفعول) أي المراد بهما حدوث فان أديهما الثبوت كالثبوت والصانع كانت آل الدخالة على ما حرف نعر يف كفي المطول وقال أن كلام صاحب الفتاح والكشاف يضع عنه في غير ما موضح أقول عند اعادة الثبوت يخرج عن كونها اسمي فاعل ومفعول وتصوران صفة مشبهة كما يعلم من حداسي الفاعل والمفعول وحده الصفة المشبهة وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعة في ذلك (قوله كالابيض والاحمر) بمعنى الأولى في الأصل ذاتها ثبت لها البطح ثم صار مختصاً بالسيل الواسع الذي يندفع في الحصى وأخر معناه في الأصل ذاتها ما ثبت لها الجرح ثم صار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تثبت شيئاً (قوله دليل عود الصغير إلخ) أي نحو الصغير بالاستقراء انما يعود على الأسماء وقول المازني يرجع إلى الموصوف المقدم مردود بان حذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرهما الاضرب ورواها هذا منها وبان حذف الموصوف هو جازع نعر يف الموصوف بل جازع تنكيره بل آل في لا يحذف المنكر أكثر (قوله لما مر) من عود الصغير عليها (قوله ولا لها لا التوكل إلخ) ولو كانت موصولة لا حوالياً ولستم ما بعدها بالصدور لا بالاستقراء والأزم باطل (قوله لعدم تقدم إلخ) أي لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف نعر يف جازع مردود أيضاً بقول بانهم حرف نعر يف مدخولها على المضارع نحو الترمي والجدع (قوله وجرى عطف الفعل إلخ) نحو واظفرت مصحفاً لأن ان المصدرين والمصدقات وأقرضوا و أنه يجوز عطف الفعل على اسم يشبه وإن لم يكن إلا والعكس كما قال في الخلاصة واعطف على اسم إلخ واستدلوها بما من جلتها طالق الصباح وجعل الليل سكتاً (قوله وأيضاً يقال كانت خوف نعر يف إلخ) أي بالانقضاء بالترجمة ذهب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل مع آل (قوله من لا زال إلخ) صدر بيت هجره فهو حرف يعيش ذات سمع والشاهد فيه ظاهر أي الذي سمع من مبتدأ وخبره فهو حرف دخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط وحذف الحاء الملهمة وكسر الراء أي فهو حرف يعيش واسعة وأعلم أنه ينبغي بل يجب تقدير متعلق الظرف اسمها يستثنى من قولهم ان الظرف إذا وقع صلة قدر الفعل لا بالاسم (قوله من القوم إلخ) صدر بيت هجره لهم إذ تنقلب بنى معدله والشاهد فيه ظاهر حيث وصل فيه الاسم بالجملة الاسمية لأن الرسول مبتدأ ومن ضمير أي من القوم الذين رسول الله منهم ولهم بدل من القوم وقيل إلا من الذين بمقابلة والباقي محذوف الضرورة (قوله ضرورية) فيه أن الاسم دخل على الاسمية في غير الشئ على ما حكى القراء ورجل أقبل قتاله آخرها هذا فقال السامع نعم الهاوذا (قوله ما أنت بالحق إلخ) صدر بيت القريض هجره ولا الأصل ولا في الرأى أو الجدل والشاهد فيه ظاهر حيث أدخل الاسم على رضى وهو مضارع (تنبيه) قال البامباني في مشابقتها لمتقى أن الجماء أطلقوا القول بان جملة الصلة لا يحمل لهما من الأعراب وبنى أن يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لا لملامع القول بان ذلك لا يكون الا ضرورية مطلقاً كما قبل الجمهور أومع القول بان ذلك يجوز في السبعة مثلياً أن كانت فعلية

تكن الاسم المهدا إذا كانت على قولنا جنى من ضربها كمرمت الضارب فلا كلام في حرفها وصلها بالانقراض كفي قوله من لا زال شاكراً على لغة أو بالجملة الاسمية كفي قوله من القوم الرسول انقسمهم ضرورة وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله يا ليت يا ليتكم الرضى يحكمونه

(وقد في لغتي) خاصة
دون غيرهم من العرب
يقوله ويؤيد حفرته وذو
طوبت والشهور عنهم
اقرادهوا تذكيرها وبنائها
على السكون لآلى الضم كما
قوله بعض التأخرين اذ
ليست حرفا واحدا يسل
حرفين الثاني منهما ساكن
والبناء انما يكون في
الاصحوخ منهم في غيرهما
بالحرف اعرابى
المرب كالمرب وخصه ابن
الصائغ بحالة الجسر لانه
المجموع كقوله

نحس من ذى عضدهم
ما كفتنا *

وامتشكل اعرابها بان
سبب البناء هو جود مس
عدم الحارض ولم يرب
هنا من ان ذوقا طلق عند
طوى على المؤن اضاها
الجزوم به في سائر كتابين
مالك وخصه في الجامع
بعضهم فقال وذول كل
مذكر وذول لكل مؤنث
ويخصان بطي ومنهم من
يصرههما بغيرهما من
يستعمل ذوالجميع فذكر
العموم عن بعض طي بعد
تصدده بالدرلوي يوزع
قول ابن الصائغ الاصح
امتناع اطلاقها على المؤنث
(وذا) حالة كونه (بعلمنا)
باتفاق الصريين (او)
بعد (من الاستعظامين)
على الاصح عندهم
والمرجع في ذلك الى

ذات متعار كما يقوله الانشراح وانما لك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب
لوقوعها موقع المفرد فتعقبه التثنية بقوله لاسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد بالاصالة والموقع بعد ال
ليس المفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان الصلة اذ دخل في صورة الاسم وهذا يعدل بمعنى الماضى ولو لم
فانما ذلك الواقعة موقع المفرد الذي يحمل والمفرد الذي هو صلة لا لجملة والاعراب لا يعنى بطريق
العارية من لفاتها لما كانت في صورة الحرف قبل اعرابها في مثلها بطريق العارية كما في الابعسى غير
انتهى المراد منه قوله فاذا قلت بناء الضرب فانما عسل هو اللفظ وهى على محل رفع كما تفعل في قولك
بنا الذى يضرب به هو واضح و يلزم على كلام المصمى وقوع الجملة غير مرادهم الفظ لفاعلا ذلك مجتمع
وبؤخذ مما قرره التثنية ان صلة اذا كانت وصفا لفظي المعنى وبه ص صاحب الفضل وتبعه السعد
في المطول في بحث تقديم المسند اليه لكن وذلك الحشاوى في شرح الفضل وتبعه الشهاب بن قاسم في
حواشي ابن الناطم ذكر المصنف حواشي ابن الناطم ان الوصف من شبه الجملة وعلى كل فظا لانه
وشبهها في قولهم صلة آل الوصف الصريح وصلة غير هاجلة او شبهها باعتبار اللفظ فتنظير (قوله على
التتار في تفسير الضرورة) وهو انه لا يوجد الا في الضرورة كان الشاعر عنده ضرورة او لم يكن بخلاف
ما اذا تفسر بمال متحدة الشاعر عنه ليكن قائل البيت المذكور ان يقول المرضى حكومتها وانما كان
التتار في التفسير الاول لان الثاني يكاد يستدعي ضرورة اذ كل ما يدعى انه ضرورة يمكن ان يدعى عسكن
الشاعر من تيسيره لكن يلزم تحصيل الشاعر جميع العبارات التي يمكن ادعاء المقصود بها ولا يفتنى ما فيه
(قوله خاصة) نحو موصوليتها خاصة بطي لانهم جميع يستعملونها كذلك وطوى على وزن سيدا وقبلة
من اليمن (قوله من العرب) احتج به عن تشبه بطي من المولى (قوله بقرى الخ) الحضر معروف
والطى بناء البئر بالجاره والشاهد في ذوقه بان موصولة بمعنى التي التي حصرها الى طوى بها
وزعم ابن صفور انه ذكر البئر على معنى القلب (قوله والمشهور عندهم افرادها الخ) اى على كل
الاحوال يظهر المعنى اى العائد قد هاهنا المشترك باعتبار المشهور (قوله ومنهم من يصره الخ)
تشبه يصرى بمعنى صاحب بل حتى بعضهم ان هذه مقولة متشابهة كما عايننا في التوصل الى الوصف بهما
(قوله بل حرفين) صوابه بل حرفان والنصب يقتضى انه معطوف على الحرف فيكون النفي مسلطا عليه فيصير
المعنى بل ليست حرفين وهو غير صحيح (قوله انما يكون في الاخر) انظر هاهنا قولهم الجزء الاول من
بعلبك بنى لى وسلا الكلمة الان يقال سرورة الاخر وسلا بطريق العرض لا يثنى البناء (قوله
نحس من الخ) تقدم الكلام عليه (قوله واستشكل الخ) يمكن الجواب عما أسلفنا في اللاحق لاسنة
وان الانتقار الى جملة عارضه ومنها الاضافة في المعنى فيقتضى الاصل في الاحكام وهو الاعراب
(قوله ومنهم من يصرههما بغيرهما) صريح في ان يصرى ب ذوالطائفة تصرى فذو بمعنى صاحب
خاص بحالة الاعراب او مثله في الرضى لكن كلام ابن مالك وشرحه يدل على ان التصرى بغير يصرى على
البناء اضاوا لوقوعها في نسخ الجامع الصحيحين قوله ومنهم من يصرههما من يصرههما الظاهر على
التصرى والاعراب تنون المفرد وجمع المؤنث ونصبه بالكسرة اذ لا يقتضى اسقوط التنوين وان
سقط في ذى معنى صاحب للاضافة اذ لاضافة هذا الان سلم ما قبل ان ذوالطائفة ملازمة للاضافة
معنى تظاهر ان كلاما من التثنية وجمع المذكر كحتم بالنون فيقال ذوان وذون وذوان وذاتين
وذون وذوتين وانه على لغة التصرى والبناء يكون كل من التثنية وجمع المذكر مبرين وان كان
المفرد ميتا وجمع المبرين لان اعراب الجمع هنا حاصلا في جمع ذو بمعنى صاحب (قوله ففى العموم
الخ) اى يقوله ومن يستعمل ذوالجميع (قوله بعلمنا) اعموا قبا بعدا (قوله على الاصح) قال
مقابله البعض في ذا كوتها للاشارة فلما دخلت عليها ما وهى في غاية الابهام حوتها عن معنى الاشارة
وجذبها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من انقصها عن يعقل فليس فيها الابهام الذى في ما (قوله

وقصيدة تأتي الملائكة
قد قاتلها يقال من ذاقها
والكوفون لا ياتون
هذا الشرط احتجاً بقوله
* أمئت وهذا يحملن
طليق *

أي والذي يحملنه طليق
ولا يحسنه ولا يخصه
من بين أسماء الإشارة بذلك
عندهم بل جميع أسماء
الإشارة يجوز أن تكون
عندهم موصولة وأبلغ من
ذلك جعلهم الاسم المحل
بالمن فيبسل الموصولات
تقوله

لعمرك أنت البيت أكرم
أهله *

وأقدم من افتائه بالاصل
أي لا أنت الذي أكرم أهله
فاكرم مسلة البيت وبحل
كون ذا موصولة ذالم تلغ
ولم تكن الإشارة فان ألغيت
بان كانت مركبة مع
مأ ومن لم تكن موصولة
بل تكون مع ما قبلها
أجاء واحداً إلا على
الاستفهام لا يعمل فيه
فصل مقدّم يظهر أثر
ذلك في البدل إذا قلت مثلاً
من ذا ضربت بدلاً من
فان رفعت البدل فذا غير
ملغاة وان نصبت كانت
ملغاة بدل على الغائما
أي أثبت ألف ما مع
فجسول الجلو عليها في

وقصيدة الخ) الشاهد فيه ظاهر حيث استعمل من ذابعت الذي أي من الذي قالها (قوله أنت الخ)
عجز يستدركه * نفس المباد عليك أماره * وعدس أن كان اسم البعل فهو منادى حذف منه حرف
النداء وان كان جر البعل فلا يحمل من الاعراب وأما رد بكسر الهمزة أي حكم مبتدأ مشعر بالعباد
واحتجوا أيضاً بقوله تعالى ثم هؤلاء يقتلون أنفسكم بقوله وما ذاك بيمينك وأصيبان بجهة يقتلون
حال وكذا بيمينك وجوز أن يفسر بيمينك باعني بحذوفاً لا ينبغي أن يقول له إن لا عني منعد
بنفسه لا بالباء (قوله ولا يحسنه) لأن الظاهر أن ذا اسم إشارة بدليل دخولها التثنية عليه مبتدأ وطليق
خبر ومحملين حال من خبره والتقدير وهذا طليق محمولك أو خبر أول وطليق خبر ثان وهو أظهر لأن
طليق صفة مشبهة وبعضهم منع تقديم الحال على عاملها إذا كان صفة مشبهة وهذا وقد قال المصنف في
حواشي الألفية وهذا في ما قبل في نحو في البيت وان ذا الإشارة لا عني لأن الطليق المحمول هو راكب
البعل فكيف يقول هذا ويشير به إلى نفسه وهل لأحد أن يقول هذا قام أو هذا كتب ويشير إلى نفسه
ولا أن أحداً يقول ذلك ولا يفوه به وإن يقول الذي كتب هذا الكتاب فمما يكتب يكون ذلك
الكتاب خطه انتهى وفي شرح الألفية العلاء السبوطي وقال السراج البلقيني يجوز أن يكون المحل
فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولاً والتقدير هذا الذي يحملن على حديثه

فوالله ما تمثلاً لثليل منكم * يستعمل وفق ولا متقارب

أي ما الذي نلتم قال بولم أر أحد آخره انتهى أقول نص في المعنى على أن حذف الموصول الأعمى مذهب
الكوفيين وان بما لك تابعهم لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصولة أخرى وأنت تحسب
بان المقصود فتح البيت على طريق البسر ين (قوله بل جميع أسماء الإشارة الخ) قد قلنا انهم احتجوا
بما ظاهره بجيء هؤلاء وتلك الموصولات (قوله وأبلغ من ذلك الخ) من الموصولات عندهم أيضاً
الأسماء المضافة فهو هذا رمية بالعلياء فالسند * فالعلياء رمية بالسمية والنكرة الواقعة بعدها جلة نحو
هذا رجل ضربته فترت مسلة لرجل قال رويان وليست على مذهبهم في الأسماء المذكرة وهل هي
مبنية أو موصولة على الأعراب بشكل بان سب البناء موصو مع عدم المعارض (قوله لعمرك أنت
البيت الخ) كان الداعي للكوفيين على جعل البيت في هذا البيت اسم موصولة أنه لا يصح التجاربه
عن أنت على الظاهر من جعله اسماً معرباً بالو يمكن أن يجاب بأنه على حذف مضاف أي أنت صاحب
البيت ونحو قوله أكرم فعل مضارع وأهله مفعوله كليل عليه قول السراج أي أنت الذي أكرم أهله
لأن الصلة لا تكون إلا جلة فإني بعض التسمين من شرطه على صيغة أفعل التفضيل وإضافته إلى أهله
ليس كما ينبغي فتدبر (قوله لا اعلى الاستفهام) فيه أن الألف لا يخصص في الاستفهام فتدبر كراهما سبي
ان لها حين الألف معنيين أحدهما الاستفهام والثاني أن يكون المجموع اسماً موصولاً أو نكرة
موصوفة وعليه بيت الكتاب * دعي ماذا علمت سائفة * فالجوهو على أن ماذا كلمة مفعول دعي فقال
السراجي وان حرف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى من الذي التركيب يشفي الأجناس
دون الموصولات وقد يقال عدم ذكر الشارح لقلقت حتى قيل أنه لا يوجد في الشعر (قوله لا يعمل
فيهم تقدم) بذلك ودان يفسر كون ماذا في قوله دعي ماذا علمت مفعولاً مبنياً على أنها الاستفهام
لكن صرح بعضهم بأن ماذا من أدوات الاستفهام مخصوصة بجوزع ما قبلها فهو قد ذكر إن ما لك
هذه المسئلة في توضيحها واستعمل عليها بقوله عائشة رضي الله عنها في حديث الألف أقول لماذا وقول
بعض الصابغين رضي الله عنهم فكان ما ذا لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لأن المعنى ليس
عليه (قوله فذا قصير لغاة) لإيه بملن ما هو مبتدأ وذو صلت مخسر (قوله كانت لغاة) لأنه
حينئذ يدل من فالانه منصوب على أنه مفعول مستعمل (قوله دخول الجار الخ) أي لتوسطها في
اسم الاستفهام بالتركيب ولو لا ذلك لحذف الألف لأن الاستفهام إذا دخل عليها الجار حذف

(المسبق الموصول)

مطابق له في الافراد والتشديد وفروجهما ليربطهما بهذا الضمير يسمى (عائدا) لعودته الى الموصول وقد يختلف الظاهر فيقوم مقامه قوله سعاد التي اذنا لثب سعاد أي جها واجاز ان الصانع خلو الصفتين اذا عطف عليها بالمعجزة متشبهة عليه نحو الذي يقوم اصول فيضب هو زيد لموصول الارتباط بالفاء ومسير ونه ساجلة واحدة ولا بد للموصولة من الصلة ومن تأخرها عنه لانها من كلمة ومترفة مترفة جزء المتأخر ولهذا يسمى ناقصا لا يجوز الفصل بينها وبينه بفواصل ويجوز حذفها كالوصول ان دل عليها دليل كقوله نحن الا لا يجمع جو علم ثم وجههم البنا أي نحسن الا عرفوا بالشجاعة (تنبه) واعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائده لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان كان مفرد اللفظ مذكرا أو مؤنثا به غير ذلك كن ونما جاز في العائده جها أحد هما وهو الا كرمارة اللفظ نحو ومنهم من يستمعون اليك مراعاة المعنى اليك كما يحصل من مطابقة اللفظ ليعتق نحو اعطيت

الغالب ما أشار اليه بقوله وقد يختلف الظاهر بقوله اجاز ان الصانع (قوله طبق الموصول) المراد بالطابق ما شمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الامر ان يشعير أحد هما على ما بان (قوله ليربطهما بالموصول) لان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أجنبي عنه وحكوم هو أجنبي فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة لتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نائب وذلك النائب هو الضمير ولم يذكر في الصلة لقب الحكم أجنبيا لان الجملة مستقلة بنفسها (قوله وقد يختلف الظاهر) ليس هذا نكرا مع قوله أول الباب وخلفه فان المراد بخلاف العائده الاسم الظاهر اذ لم يستغن ذلك عنه وجود الخلف (قوله سعاد الخ) صدر بهت مجزؤه واعر اضعا حكت اسمر واداه ومثله * وانا الذي في رحمة الله طمع * قال بعضهم وسيدوه لا يجوز هذا في خبر المبتدأ ما جرى ان لا يميزه في الصلة (قوله ولا بد للموصول من الصلة) أي لمفردة أو متو به بدل قوله ويجوز حذفها الخ وانما افتقر الموصول اليها للتعرف بها للعائد الذي فيها كاس (قوله ومن تأخرها عنه الخ) فلا يجوز تقديمها ولا شيء من أجزائها على الموصول لان الموصول كقدر الكلمة والصلة كجزءها فحق أن تتصلوا لا تتقدم الصلة ولا شيء يتعلق بها أو ما كان أجنبي من الزا هدين اني لعمركم ان القائل اني لكلمة الناصحين وانا على ذلك من الشاهدين ظرف الجرف في ذلك وامثاله متعلق بمحذوف يدل عليه الصلة والتقدير مثلا زاهد فيمن الزاهدين لا أعني من الزاهدين كما يقول المبرد لان أعني لا تتعدى بحرف الجر وهل من الزاهدين مضافة زاهد من مؤكدة كما تقول علم من العلماء أو صفة مبنية أي زاهدين بلعهم الزهدي ان يعطى الى الزاهدين لان الزاهد قد لا يكون مصر فاقى الزاهد بحيث يد في الزاهدين اذا عد أو يكون شمرا نائبا كتحمل وذهب ابن الحارثي الى ان الطرف في ذلك كماه متعلق بنفس الصلة لان الذا كانشور وبصورة الحرف المنزل حزا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمتنع التقديم فيها لهذا فان قلت غير ما جعل صلتها الوصف الصريح لتكون معه كالاسم الواحد (قوله ولهذا يسمى ناقصا) أي لاجل ان الصلة من كلمة الخ (قوله ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل) وكذا ينسب بين معمولها وبين بعض الصلة وبعض المراد فاصل أجنبي ومنه تابع الموصول وما استثنى منه بخلاف غيره معمول الصلة فيجوز الفصل به نحو الذي اياه ضربت ومثله الجملة اعترضة كقوله * ذلك الذي أبيت يعرفه عاكسا * لانها تفيد الكلام تقوى بفاصل لا اجنبي الصرف وشذ الفصل الاجنبي كقوله وأبعض من وصفت الى فيه * اساني عشر عنهم أقود فالى مبتدأ في بعض وقد فصل به بينا الصلة ومعمولها وهما الساني وفيه وهو أجنبي من وصفت الذي هو صلة وما عملت فيه لتعلقه بالضاف الى الموصول وهو أبعض والاصل لتخبره بعد الساني أي وأبعض من وصفت فيه اساني الى عشر وسيتبين من الموصول انه فلا تفصل من صلتها ولا يغير الاجنبي كالمعمول كالوصول الحر في (قوله ويجوز حذف الخ) عبارة التسهيل وقد حذف ما علم من موصول غير الانفوا الا لام من صلة غيرهما تثبت وهم استثناء الانفوا الا لام من الموصول وصلته حامن الصلة واشراط الدليل حذف الموصول كصفة وعبرة الشارح لا تنفذ هذين الامرين ثم ان هذا مذهب الكوفيين والبقاديين والاشعش ومذهب البصريين المنع وما ورد بخصوص الشعر وأما قوله تعالى آمننا الذي أتزل اليوا أتزل اليك فأتزل اليك معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد لا يكون للتلز كتابا واحدا لان المراد كل مكتوب الانفوا الا لام في الكتاب الغرض لا للمعنى هذا مراده بالجزء مقابل الامتناع فصحت بالوجوب فقد انتم حذف الصلة مع التماس معطوف فاعلم اني اذ قصد البراهي ليقيد حذفها ان البراهين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حيد لا يمكن شرحه فلذا تركت اعلم انها بغير صلة مبنية (قوله جاز في العائد وجهان) يستثنى منه ال فيان في ضميرها اعتبار المعنى كقوله الجامع كالضارب والضاربان والضاربون لانهم لما تزلوا صلتهم الموصول في الاعراب تزلوا هاترته في المعنى والمراد بالعائده ما دعى الموصول المذ كقول سواد كان هو العائد اصطلاحا وكان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شيء له لفظ

ومعنى مقاديرها يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحو كوكبى ومن وما الشرطين واغسل انه يجب تعم
الحل على اللفظ والحل على المعنى قال فى الجامع فتقدم مراعاة اللفظ نحو بلى من أسلم وجهه الآية أولى
من تأخيرها نحو لانت الهلال الذى كثر مرة سمعنا انتهى أى فرأى معنى الذى فقال أنت بالخطاب
ثم لفظه فقال به العيشة فى التيسير بالبيت نظر لانه ليس موصولا مشتركا كما هو موضوع المسئلة الأولى
التشليل فهو قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهمو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم بقتلهما هـ و
أولئك لهم عذاب عظيم وإذا تولى عليه يا تانا وبه يعلم ما فى قوله العلم القرأى ولم يجئ فى القرآن البداة
بالحل على المعنى الا فى موضع واحد هو قوله تعالى وقالوا ما فى بطون هذه الانعام خالصة لك كورنا ومحرم
على أزواجنا فان كانت خالصة لعل معنى ما رأى اللفظ فذكر وقال محرم انتهى وقد يقال كلام القرأى
فيما إذا لم يكن الامراء لفظا ومعنى مرة واحدة وهما رأى اللفظ مرة أولا فى يشتري ثم المعنى فى أولئك
ثم اللفظ فى عليه ففى الحقيقة المتقدم مراعاة اللفظ تأمل فى التيسير ما يدل ذلك وبيان به ويعتبر المعنى
بعد اعتبار اللفظ كثيرا وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك وفى شرحه للماينى والرضى ما يبنى مرجعه **(قوله)**
ولا يقال من مالك) اذ لم تلق علامة التانيث مع اراة المؤنث حمل الالباس بالذكى كقوله فى الالباس
بالفرس وجوده لاقيل فى ما خلف يستمع فصار وى دفعه آيب بان فى الآية ما يدل على المراكب فظهر
بالتأمل فى سابقه فخر ليس **(قوله)** أرفع نخوم من هى الخ) لانه لو قيل من هى اجر أمك أو من هو جراه
أمك لزم الاجراء فى جملة الصلة بالذكى كقوله المؤنث بالعكس ولو قيل من هو اجر أمك لزم تخالف الموصول
وخبره لان الصلة والموصول كشي واحد فكأنك حينئذ أخبرت عن موصول مذكى مؤنث وظهر
اطلاقه لانه لا فرق فى الوصف الواقع خبرا فى جملة الصلة بين ان يكون محلا يستوى فيه المذكر والمؤنث
أو مما يستوى أو بأما من السراج رعاية اللفظ اذا كان محلا يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو من هو
محسن أمك لان محسناتيه مجوز مع نخومه من الصفات الجارية على الاثاب لفظا فالمن العلامة وهو
مخروجه قريبا فى القبح من قولنا هى اجر أمك ثم قال فى التيسير ان حذفه هو سهل التذكير
فتقول من محسن أمك اذ ايسر فيها من القبح ما فى الذى قبلها قال بعضهم وينبى ان يجوز فسنده من هى
نرفى من هى كرم أمك لشبه طرفه وكريم يحرج بل يلزم ان يجبر من هى اجر لشبهه بمن هو افضل
لكنه معناه واصلا من الصفات فى الجامع ذكر هذه المسئلة فى قاعدة اجتماع الحليين وجعلها استثناء من
جواز اجتماعهما فى المسئلة اخرى وأشار لصفة كلام ابن المراج فقال ويمنع أى من جواز اجتماع
الحليين ما أدى الى مخالفة الخبر الفعلي المختبر به معصوم كان بقوام أخواله بخلاف الامن كان هوذا
أولى ايقاع الا يؤنث بالتام من وصف شخص بالذكى كقوله المؤنث أو بالعكس نحو من كانت جراه وشيئا
بارئك ومن كان جراه أو جراه أمك انتهى **(قوله)** سابق) أى سابق على الضمير سواء سبق على الموصول
كقوله البيت أو لا تقوله تعالى ومن يقتل محمدا فهو رسول الله وقيل صالحا فمن أنت تفعل وانما الخبر مراعاة
المعنى حيث نزلت من اجل الاعتقاد الذى قوى بانه ولكن لم يشاع ترك مراعاته بخلاف قوله تعالى ومن
الوجوب **(قوله)** تقوله وان من النسوان الخ) فان قوله من النسوان عاضد للمعنى التانيث فىه ويقال هاج
النبت يسر وكذا تصوح **(قوله)** ان كان فاعلا الخ) ولا يجوز الخلف في نحو به اللذان قاما أو ضربا
للمفعول ولا فى نحو به الذى القائم هو ولا فى نحو به الذى ان عمره هو ولا فى نحو به الذى ما هو مطلقا
ولا فى نحو به اللذان كانا مطلقين لان الفاعل واثبه لا يجذفان وكون الضمير خبر مبتدأ فليس فلا يكون
على الكلام دليل على ان خبر البتة هو المخوف بل يحمل على ان المخدوف هو المبتدأ الكثرة وقوله
ضميرا وحكم خبر التامخ حكم خبر المبتدأ واسم التامخ كالفاعل كذا قالوا امرتهم كالتامخ العلامة
أنشئ خبر بان الفاعل يحذف فى مسائل فينبى فمبني على حذفه عائد الموصول اذا كان فاعلا بغيرها
أنشأ من التعليل وان اقتضى اطلاقهم خلافه فيكون قوله الذى ضرب زيد بجنس على انه مصدر ومضاف

سألتك ولا يقال من مالك
أرفع نخوم من هى جراه
أمك فحجب حيث ضمراعاة
المعنى وما لم يعضد المعنى
سابق فيضن مراعاة كقوله
وان من النسوان من هى
روضة * نهج الرياض
نحوها وتصوح والقداب
فى العائد المشبهة عليه
الصلة ذكره فى اللفظ وقد
يحذف) مرفوعا منصوبا
ويجوز والخامس ان كان
فاعلا أو ثابته أو ضميرا
لمبتدأ التامخ أو اسماء لم يبرز

الى المتعول أى الذى ضرب به زيد احسن فضر بمتبداً مضاف الى الفاعل وهو الهاء العائدة على المتعول
وزيد ما يعقول وتحسن خبر فلحذف (قوله ان آخره عنه مجرد) احترز به عن نحو جاء الذى هو يقوم أو هو
فى العار أو هو عندك فلا يجوز حذف الضمير مما أورده لان الخبر غير مفرصا لم كونه صلة تامّة كما كان
فجاءاً بقى دليل ما أتى وقضى ذلك نحو حذف اذا كان الخبر جملة لا تصلح لان تكون صلة لعدم العائد
وبه صرح بعضهم (قوله لم يكن بعدنى الخ) احترز به عن نحو جاء الذى هو مسافر والذى عايناهما الا هو
والذى انما عايناهما هو والذى يدوهو منطلقان والذى هو زيد منطلقان لان حذفه وحده فى الاول من

هذين يؤدى الى بقاء العاطف بدون معطوف وهو فيجوع مع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفردين
وحذفه فى الثانى يؤدى الى وقوع حرف العطف صدوا وبشرطاً أيضاً ان لا يكون به ولا نحو جاء الذى
لولا هو لقمّت لان الخبر بعدل لا يجوز فى فم حذف المبتدأ وقع الانحاف (قوله الا ان طالت الصلة) اما
بمعول الخبر أو غيره سواء تقدم المعمول على الخبر كلاً به أو تأخر نحو ما أتى بالذى قاتل النساء وانما لم
يشترطوا الطول فى صلة أى ان ملازمتها للاضافة لفظاً ومعنى قائم مقام الطول (قوله وهو الذى فى السماء
اله) أى لعل الصلة بالعطف بالمعمول وانما احتج الى الاضمار فى الآية لان المرفوع ان قدر فاعلا
بالظرف فلا ضمير البتة أو مبتدأ فى الظرف ضمير للمبتدأ لا للموصول قالوا الباب الثامن من المغنى ولا
يجس تقدير الظرف صلة واله يدل على الضمير المستغنى والتقدير وفى الارض اله كذلك لتعنيته الا يدل على
ضمير العائد من تنوينه بعدنى قبل بامتناعه وان الخ على الوجه البعيد ينبغي ان يكون صيغة المخلص
من محذور ما لم يكن هو معوقاً فيما يخرج الى تأويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفى
الارض اله مبتدأ وخبره لا يلزم فساد المغنى ان استوفى نحو ما عايناهما من عائد ان عطف (قوله قليل شاذ)
لواقصر على قوله شاذ كفى وبجاءه الجامع ونحو ما عايناهما عوضاً عما ثبت ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر
تمام على الذى احسن بضم التثنية أى على الذى هو احسن من وأرضاه وقبل الآية مما طالت فيه الصلة
أى على الذى احسن من غيره (قوله لا سماء يدافع) أى بناء على ان ما موصولة لا تنكره موصوفة
والاصل لا مثل الذى هو زيد لا مثل شئ هو زيد (قوله ان كان منفصلاً يجوز حذفه) لان المنفصل قائم بنفسه
فجرى مجرى الظاهر وأما لو حذف فانتفاضة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام قالوا
التصريح وانما حذف منفصلاً من قوله تعالى ومما رزقناهم من الأصل رزقناهم الا ان تقدروا متصلاً
يلزم منه اتصال الضمير من المحدثى الى مبتدأ خبر الغيبة وهو قليل اه وأنشئ خبر بان هذا انما يصلح حكمه
لتقديره منفصلاً لا حذفه الا ان يقال ان ادمه المنفصل فى قوة المنفصل لان المقام للاتصال وانما عدل

عنه خيفة ما ذكر وهو أمر لفظى فليتام وهذا ينبغي على مسألة هى ان المنفصل هل يمتنع حذفه مطلقاً
أو ان كان لفرض معنى كالمعروف فى قولك جاء الذى لم أضرب الا بالامه والمخصوص كقولك جاء الذى انا لم
أضرب لان حذفه الاول يستلزم حذفه الا فتوقعنى الفعل عن المذكور والمراد بنفسه من غيره والثانى
مفوت بالاختصاص لانه عند الحذف يشاد بالذين الى تقديره مؤخر اظهر التعليل الا الا وهو
ظاهر اطلاق التسهيل وضروحه والاراضع وناظر التعليل الثانى الثانى به صرح فى الجامع فقال هو اما
متصل أو منفصل لفرض لفظى نحو ما كرهين جاء تأخيرهم انتهى أى بالذى تأملهم اباؤا بقدر ما يعموه
لما قال فى التصريح بالفضل فى ذلك دفع تنافر اللفظ وقبحه وصرح الرضى بان المختص حذفه هو المنفصل
بالاقط (قوله متعشائر اية) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو الذى ضربته فى دار زيد
فلا يجوز حذف الضمير المنصوب إذ يستغنى عنه بالمرور ولا يدري حينئذ ان المصروب ضمير غيره وبذلك علم
ان محل الانتفاع اذا أتى بحذفه مع ملاحظة كونه رابطاً لتوقف المصروب الكلام على ذلك فادفع
ما لبعضهم فى القام وقول المستغنى فى الحواشى وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما لا يمتنع ان يسمى
منصوباً ويجوز ان انتهى وجه دفعه ان صلاحية الخبر وزلزاله بحسب الظاهر لا يتنافى تعيين المنصوب

حذفه وان كان مبتدأ جاء
حذفه ان أنضم منه مجرد
ولم يكن بعدنى ولا أداة
حصر ولا معطوفاً على غيره
ولا معطوف عليه غيره
(نحو) لتزمن من كل
شعبة (أهم أشد) أى
الذى هو أشد ولا فرق فى
جواز حذف المرفوع بين
صلة أى وغيرها لكن
لا تكرار الحذف فى صلة
غيرها الا اذا طالت الصلة
نحو وهو الذى فى السماء
اله والا فالحذف قليل شاذ
الذى ليس لاسم جاء
بالرفع فانه مقبوض غير شاذ
نظر بالاسماء منزلة الا
الاستثنائية والمنصوب ان
كان منفصلاً من خبر حذفه
أو متصلاً متعيناً على ما

باعتبار ما قدم من الكلام **(قوله)** وانصبه فعل تام أو وصف لان الضمير حيث حذفه وخرج بالتام الناقص نحو جاءه الذي ليس بـ يا وكله بـ يا وبنى اعتبار التمام في الوصف وخرج بالنقص والوصف مانصبه حرف فلا يحذف لعدم فضله وعدم استقلال الحرف بدونه ان لم يحذف معه وعلم ما يدل عليه ان حذفه مع ولا يشك على ذلك نحو زعمهم في أن شركاء الذين كنتم تزعمون أن يكون التقدير تزعمون أنهم شركاء لان الذي اعتد بال حذف المفعول المشتمل على الضمير ولم يعقد الضمير بالحذف وبشيء يخرج مناولا يجوز مستقلا كحذف الفاعل في نحو زعموا بـ يا من هذا وقول لائل ان يقول لماذا كرم الشروط اذا لم يكن العائد بعض مفعول الصلة والاجاز حذفه مطلقا بشرط نحو أين الرجل الذي قلت انه ترك قلت انه ياتي ونحو نقص عليه ابن مالكو ز ادب بعضهم لجواز حذف المنصوب وطمانتها ان يكون غير متبوع فلا يجوز الحذف في نحو جاء الذي ضربته نفسه أو وزيدا **(قوله)** غير صلة آل العائد عليها نحو جاءني الضارب بن يدنا يجوز حذفه لخفا موصولها والضمير أحد اللاتل عليها واحترز بقوله العائد لها عما لو عاد موصول قبلها نحو جاء الذي أنا الضارب فان العائد المنصوب ليس عائدا لـ بل للذي فلا يتعطف حذفه والعائد لـ الضمير المستتر في الوصف **(قوله)** المنصوب لاجتماعه ليلانه موضوع المسئلة **(قوله)** ما علمت أيدهم مثال لما نصبه فعل **(قوله)** الله موليك الخ مثال لما نصبه وصف غير صلة آل وهو صدر بيت بحرفه * فلهي شير نفع ولا ضرر * فاما موصول اسمي مبتدأ خبره فضل والله موليك فلهي ما العائد بحذف **(قوله)** واما قوله ما المستتر الخ جواب عما يقال ان في هذا البيت حذف العائد المنصوب ووصف هو صلة وتقرر الجواب ان البيت شاذ فلا يرد نقضه وبغيره * ولو اتبعه مفعولا كدركه * والمستتر بمعنى السخفة اسم ما ان قدرن جهازا وبغيرها المحمود أو اتبع بمعنى قدروا المعنى ليس الذي اسقطه الهوى محمود عاقبة وتول قدره مفعولنا من الكدرك قال الحنفيدو يمكن ان يقال لاحذف في البيت بان يقال في مستتر ضمير مستتر فاعله والوهي مفعول والمستتر بمعنى التهمير **(قوله)** كبيرا لان الاصل في الفعل الفعل فكثير تصرفهم في معوله بالحذف **(قوله)** كما توجهه عبارة الالفية * فهم أيضا ليسوا بين الوصف الذي هو غير صلة لـ والذي هو صلة تمام ان منصوبه صلة لـ لا يحذف وما ذكره الشاعر من قوله حذف المنصوب بغير صلة آل هو ما في الاوضاع وكلام شيخ الاسلام ذكره بالسو على صريح في تسليم كثرته حذفه **(قوله)** وصفا عاملا أي ناصبا للعائد تقديره ان توجد في شروط العمل لان اضافته حيث حذف كذا اضافة الضمير في فصل نصب فهو مثل المنصوب في المعنى **(قوله)** ليس اسم مفعول لولا قبله وليس تابعا من الفاعل كما جرى في المتهرر كان أولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول مما يتعدى الى اثنين او ثلاثة ولا يكون المضاف اليه تابعا من الفاعل فلا يتعطف حذفه **(قوله)** فاقض ما أنت قاض أي ما أنت قاضيه يجوز عند الرضي أن يكون الاصل قاض ياء لانه انما يتعطف حذف المنفصل الواقع بعده الاقوله متى تأتي الاتصال لا بعدل عنه الى الاتصال بحول على الاستعمال بالفعل لا التقدير قال المصنف في الحواشي وما هذه يحتمل أن تكون مصدرة أي اقض قضاء له أو مدة قضاؤه ليس انما تقتضي هذه الحياة الدنيا **(قوله)** ما القاصح أي ما القاصحه **(قوله)** ان تعين الربط لانه لا بد بعد حذف الجبرور من حذف الجار أيضا اذ لا يبق حرف جر الجبرور فينفي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره ووزع ما حذف وان لم يتعين نحو الذي مررت بـ يا أي مررت به وان احتمل مررت به أو مع مذهب الكسائي في مثله التبرج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجار ولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه وبذهب سيبويه والحقن حذفه مع ما عاقلح حذف حرف الجر فياساق كل موضع والجوزة هنا اسطالة الصلة ومع هذا يجوز فلا بأس بحذفه مع الجبرور بها **(قوله)** وكان الموصول الخ ساقا مثلتها على الترتيب واعلم ان هذه شروط المصنف القياسي فلا رد على ما قاله نحو ذلك الذي يشر الله عباده حيث حذف الضمير الجبرور مع اتصافه الموصول لان الحذف ليس بـ يا من غير قياسي وانما يمكن ساقا لان الحرف متعين

وانصبه فعل تام أو وصف
غير صلة آل العائد عليها
المنصوب جار حذفه نحو
(وما علمت أيدهم) أي
علمته كاخري به وقوله
ما الله موليك فضل فاجد به
* أي الذي الله موليك
فضل وأما قوله

ما المستتر الهوى محمود عاقبة
فشا ذو حذف منصوب
الفعل كبر الوصف قليل
يعدوا وان اشتر كل الجواز
وليس يتساوي بين في الحذف
كأوجهه صياغة الالفية
والجبرور دون الجبرور
بالضاف ويجوز در بالحرف
فلا ولا يجوز حذفه ان
كان المضاف وصفا عاملا
لنفي اسم مفعول نحو
(فاقض ما أنت قاض) أي
ما أنت قاضيه وقوله
لعمرك ما تثير الطوارق
بالحي

ولا تزعجك الطير ما الله
صانع
والثاني يجوز حذفه أيضا
ان تعين لـ بـ وكان
الموصول

أو المضاف الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ما جره العائد معنى ومعلق بالم (١٥٧) يكن العائد محضاً ولا ينافي الفصل

والحرف إذا كان متعجباً بال حذف مما عاقلها كقوله ابن مالك ونازعه أبو حيان بأنهم إنما ذكروا ذلك في الخبر الأصل فلا يذهب إليه إلا بسامع ولا ينبغي القياس وذهب نويس ومن تبعه إلى أن الحذف اللاحق موصول حرفي ولا حذف وإنما كان حذفه عند الشروط المذكورة قياساً لأن الضمير صوابه عن الموصول والجار لها من جهة المعنى واحذفنا حذف الجار مع المجرور كان في الكلام ما يدل عليه ما جازاً كأنه بدل عنهما (قوله أو المضاف الموصول) أي لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ويحتمل أن المضاف الموصوف بالموصول كذلك نحو مروت بغلام الذي مروت به (قوله أو الموصوف بالموصول) أي إذا أتت الموصوف بالموصول مقامه لأنه بنفسه في المعنى (قوله معنى) أي سواء تأتلف لفظاً وأول قوله ومتعلقاً أي لفظاً ومعنى فقط نحو قوله تعالى فاصبح معاً ثم مروه وهو يصدق على نحو قولنا أنا شرب بالماء الذي شرب به عنقه فان كلاماً إليه ومن التبعية فهمه تأتلف معنى ومتعلقاً وان اختلافه لفظاً فلهما وقال المرادى وإن تأتلف المعنى واختلاف اللفظ لم يفتش شرط التثنية في اللفظ وكان الشارح لم يعبر به لأن ظاهر كلامهم يخالفه كغيره وقد ما لم يحل فيجوز أن منها بالذي أتى بألف في مثل في اللاحق غير الذي مروت وجوزوا في الأول أن يكون مبنياً على الفعل وإن يكون مبنياً على المفعول (قوله أي عنه) ولا يفتش بشرطه أنه الذي يستقر مشرو به بالشرع أحد (قوله لا تكرر الخ) فائدة كعب بن زهير والأمر للفراس من القتل ويصير محلات وزن نصراً لنصرف العلية ووزن الفعل وهو أبو قبيصة من بانه (قوله بالذي مروت به) التثنية به أول من التثنية غير ليكون اختلاف الجار معنى مستقلاً عن الحذف فله في مخرج من ذلك لأن الجار وزائعين الفصل والغرض عدم تأخر المفعول (قوله لأن أحد الحرفين السببية) أي لا تأخر للأصناف (قوله أو كان محصوراً) لأن حذفه يثبت نفس المعنى (قوله أو تأتلف الفصل) لأن نائب الفاعل لا يحدف مع أن نائب الفاعل في المثال المذكور وإنما هو الجار والمجرور (قوله أو حذفه فليسبباً كرجعت الخ) فائدة لا حذف للشارح إلى الذين أن الحذف عنه (قوله يجوز الحذف) أجاز ابن مالك في الحذف حذف العائد الجار والمجرور بحرف جرته عائد على الموصول بعد الصلة كقوله لو أنما عالجته لم يفرأها فقفا استلين به لأن الجندل

أي عالجته وهذا كغيره أنه ضرورة (قوله من حيث هو) أي لأن من حيث كونه مجروراً أي سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً (قوله فأنما جامعة للشروط) فيه أن من جهة شروط حذف المصوب أن يكون نائبه فعلاً أو مصفاً والمجرور أن يكون الموصول أو المضاف إلى الموصول أو الموصوف مجروراً بمثل ما جره العائد واعتبر بعضهم عن تركها بأنه إنما يلزم أن يذكر ههنا الشر وطها هو خاص بهذا الباب وقد علم أن كل ما وقع في باب الممتنع حذفه وأن نائب الفاعل كالفاعل في أحكامها منها امتناع حذفه وإن الغضلة إذا حصرت امتنع حذفها (قوله أي تتم بها الفائدة) أي بدون ملاحظة للمتعلق والاختصاص الذي يثبوت به الذي أسس من أمثلة تقرير التثنية فيه الفائدة إذا لو كان التقدير جعل يثبوت واستقر أمراً أو جواً من ضابط التثنية أن يكون تعلقها بالكون العام يحصل بفائدة نحو زيد في البارود فيقتضيه (قوله بما لا يكون كذلك) أي ما لا يقلل من شأنه بالذي اليوم ولا بالذي في مكان لأن الصلة أي بها العمل المحاطب العلم بالمرزب لا بما هو حتى يحصل له البيان ولا يقع البيان بها إلا إذا كانا متصين (قوله أو شبهه) من أصل وثبت ونحوهما مما هو كونهما عاماً وأطلقنا على الخاص نحو قام فلا يصح حذفه بل يصح كرماء بعمل مثله في الموصول نحو قولنا الذي البارحة أي في موصوف بالموصول نحو قولنا الذي البارحة وبحت بعض المتأخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما إذا لم يتم التثنية عليه إلا يصح ذكره كقوله اعتكف زينا في الجامع وعرفني المصنف تقول بل في الذي في المعجود وعرفني في الجامع وهو قياس ما ذكره في شيرازي (قوله مجزواً) والعائد عليه المنقول إلى الطرف نحو جاء الذي عنك أوفى البار أو ما بسبه

صليتين (متعلقان باستقر) وشبههما هو فعل حال كونه (مجتزئاً) ويجوز الاستغناء عنه لأنه مجاهول

لاخره وهما في اصلاح الصلة كالقبر والمسكر في اصلاح الفقه اذا اطلق أحدهما مثل الاقتصار واذا كرا فكل معني
ولذلك تظاهرت الاعلان والاطلاق والمشرع والكافر * (ثم) الخامس من المعارف (ذو الاداة) أي اداة التعريف (وهي ال) يحملها
للتعريف (عند الخليل وسيبويه) (١٥٨) لكن التحليل الهمزة عنده أصلية فهي همزة قطع كهمزة نام وان حذفت في الوصل لكثرة

الاستعمال وسيبويه
يخالصه في مسألة الهمزة
فهي عنده همزة وصل
رائدة لكنها عند بعض
الوضع هذا ما حكاه ابن مالك
في شرح التسهيل من
الخلافا بينهما ووافق فيه
التحليل فيذهب اليه
واستدل على صحة بوجه
ذكرها فيه وأطلق
أقر بهوا نازعه أبو حيان
في ذلك وردوا أنكر أن
يكون ما ذكره ابن مالك
عن ابن الجليل مذهباً وقال
ليس في كلام الخليل ما يدل
على أن الهمزة أصلية
مقطوعة في الوصل كهمزة
أم وان (اللام وحدها)
لغير فيوضت كما
فاجتنبه زل الوصل
التمكن من الابتداء
بالساكن وفقت لكثرة
استعمالها مع اللام خلافاً
لأخفش وسيبويه في
أحد قوليه المشهور منه
وروجه ابن مالك في سبك
المنظوم واختاره المصنف
في حواشيه وقال انه من
الحسن يمكن وجوب
ما اعتراضه عليه مقابل
بمثله أو بجوابه لكن يروج
في الجامع قول الخليل
وهو ظاهر مما يراه في هاتين

فأله تحويه الذي عندك أنجوه والذي في الدار أروه (قوله لا قراده) قال في المعنى قال ابن عيش وأنما يجوز
في الصلة أن يقال ان نحو جاء الذي في الدار يتقدم مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراده بعضهم تماماً
على الذي أحسن بالرغم لقله ذلكوا طراده قال الدماميني ينبغي أن يعطى المتع بان شرطه لطف من الصلة
أن لا يكون الباقي صالحاً للوصل به وهو مختلف في قولك جاء الذي في الدار ضرورة أنك إذا جعلت الجار
والجر وخبر محذوف كنت قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل به إذا جاز والجر ووصف وقوعهما صلة
فحصل اللبس على هذا التقدير وهذا خبر من التحليل بقلة ذلك وأطرا هذا
* (العرف باللام)

(قوله أي اداة التعريف) أي كلة واداة التعريف تصرف إلى الغو في حكم المقدف لا يقال ان هذا
الاطلاق في محل التقيد (قوله وسيبويه يخالصه الخ) حاصل قوله أن ال يحملها التعريف وان الهمزة رائدة
لأصلية وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظرا لضعف أن ال يحملها التعريف الا انهم موضوعه التعريف
وذلك بالضرورة ومناف لكون الهمزة رائدة لأن يجب أن ينافي موضع ال التعريف بكون الهمزة
رائدة على حرف التعريف فلا رائدة في حرف التعريف يعني أنها ليست حرفاً أصلياً ليس مقطوعاً والرائدة
نظراً منها المستعمل فانه موضوع الطلب مع ان الهمزة والسين والفاء في الهمزة والسين والفاء في الهمزة
الترجي مع أن لامها الأولى رائدة ومنها العلم الذي نساها في موضعه فأن الهمزة في (قوله واستدل على صحة
وجوده) قال الصبيح عندي قول الخليل لسلامة من وجوه كثيرة مختلفة للاصل وموجبة لعدم النظر
أحدها صدر بزيادة في الأصلية في الراء وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستقيمة للتصديق على حرف
واحداً ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتح حرف همزة وصل ولا نظير لذلك الرابع لم يفتح همزة الوصل
بلا سبب ولا نظير لذلك قال الواحتر زبنا للزوم وفي السبب من همزة عين في القسم فأنها تكسر وتفتح
وكسرها هو الأصل وفقهه السلا يتقبل من كسرها في ضمنين دون سائر حين الخامس أن المعروف
الاستغناء بالحركة لقوة إلى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف الا لشدة الأساس أنها
لو كانت همزة وصل لم تقطع في قوامها بالهمزة ولا في قولهم أنا الله لا فعلن (قوله ونازعه أبو حيان الخ) وذلك
لأنه اعترض الأولى بفعل فان اللام الأولى رائدة والثاني باله لا يلزم سيبويه إنما يلزم من قال اداة التعريف
اللام وحدها والثالث بأنه مشترك الازام بان عدم النظر يلزم على مذهب الخليل لأنه لا توجد همزة قطع
الترزم وصلها والرابع أن سبب فقهه التخصيف لكثرة دورها والخامس بان اقراء الهمزة فوحدها فمع
اللام طر يقاب العرب ليس أحدهما ما شافوا ان كان الاقراء أشهر وقراء أسمن ورش والسادس بان في
قطعه في هذين الموضعين ليس بحجة لقلة ذلك وانما العمل بالكثر (قوله وضعت كما كتبت الخ) فان
قبيل ما نادى موضع القفا كما نأوا كالأول حتى يحتاج إلى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام
فالجواب حصول التفتة في ابتداء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام (قوله ووجهه انما لا ينافي
سبب المنظوم) وصرح فيه بخلافه الخليل وهذا الكتاب مرم فيه كثيرا بخلاف ما رجع في سائر كتبه
لأنه قصد فيه تليخيص الفصل فأتى بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا تخفيف في ترجع فتنبه لذلك (قوله
وهو ظاهر عبارة هنا) فيه أن كلام المصنف هنا يرجع في ذلك لقوله اللام وحدها (قوله فلا نظير
لها) يرد م في لفظة من ضم الميم وقيل بحرفيتها (قوله وتكون ال العهد) أي التي عهدت العهد
أي التي العهدت في كلامه حذف مضافين (قوله التي عهدت معها) أي العهدت معها

الشعور وأنما يترك الهمزة وتحرر اللام على قول الأخفش لأنها ان حركت بالسكر حصل التثقل مع كثرة
الاستعمال والتبسيط بلام الجزاء بالفتح التيسير بلام الابتداء أو بالضم فلا نظير لها وعن الميراث الهمزة للتعريف بلام اللام رائدة لفرق
بينها وبين همزة الاستعانة (وتكون) (أي العهد وهي التي عهدت معها)

أى معنى الاسم الذى صحبه **(قوله اماذا كرا)** وذلك بتقديم ذكره صريحاً لئلا يجهل به أو كتابة على فوه
تعالى وليس الذى ذكره ثلاثى فان الذى كرا شاة الماضى كتابته قريباً فى شئت لك ما على محمداً **(قوله)**
لتوهم انه غيره لان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت خبر الاولى غالباً فالتعريف فى الباب السادس **(قوله)**
أذهنا) أدرى هذا القسم أهل المعاني مع العهد الذى كرى تحت العهد الخارجى وجعلوا الفنى أن
تكون الإشارة بالام إلى الحقيقة من حيث وجودها فى ضمن بعض الأفراد ولعل هذا مراد النجاة بلام
الجنس الذى ذكره فى باب النعت انه يجوز أن ينعت بالجنس الخبرية بدليل وصفهم بانه نكرة بمعنى
لاقطاً ويحمل أن تركهم هنا ذلك أعنى كونه نكرة فى المعنى والكلام فى المعارف **(قوله أو حضورا)**
ظاهر من معيهم هنا أن مصوب الال الحضور بتكثيره بمعارف بالقرابة إلى المراتبة الخامسة من التعريف
ومقتضى ما نقله المصنف فى المعنى فى بحث ال فى الباب الخامس فى جواب اشكال تجوزهم فى خبرت بهذا
الرجل كونه نعتاً أو بياناً والنعت لا يكون أعرف من النعت والبيان لا يكون إلا بالألف من أن ال
إذا جعلت العضو مفصلاً بيان لأن مصوب الال الحضور به أعرف من أمم الإشارة وان كانت الجنس
فمصوبها من حيث فغير ذلك من تعرض لذلك **(قوله أو الجنس)** أى لتعرفه **(قوله أى التلميح)** التلميح بعد
مصوبها أى بدلالة مصوبها أى معنى الاسم الذى صحبه **(قوله أى لا باعتبار شئ)** تفسير لقوله من
حيث هى ولا يخفى انه لا يلزم من عدم اعتبار التلميح عدمه فصح جعل بعضهم العهد الذى اصطلاح المعانى
فرداً من تعريف الحقيقة وتفسير المقام أن العرف بلام الجنس أى المشار به إلى الطبيعة والحقيقة قد
يعتبر بواسطة القرينة وجوده ما فى ضمن بعض الأفراد كفى العهد الذى أوفى ضمن الكل كفى الاستقراء
فصارت الماهية مشروطة بشرط وقد لا يعتبر الوجود فلما أن يعتبر عدم الوجود خارجاً كما فى قوله لا انسان
نوع أو لا يعتبر الوجود لعدم أصل كفى المعارف فان التعريف صادق على الأفراد كلاً وبعضاً **(قوله من)**
(المه) قيل أنه فيه حقيقة صادقة عليه ما ولو مثل بالرجل خبر من المرأة كان أظهر فان الحقيقة لا وجود
لها فى الخارج **(قوله المعروف)** أعلم أن كل شئ اسمه **(قوله وهذه لا يتخلفها كل الحقيقة ولا يميزها)**
نقص بخلاف ذلك السوفى حيث لا يهدف سوق خاص أى أدخل سوقاً فان كلاً لا يتخلف فى عدم الوجود فيه
ليست الحقيقة بل بالاعتبار لغيرها فمهم وستعرف جوابه واعلم انه لا يصح الاستثناء من العرف بلام
الحقيقة قطعاً لان النظر فيه إلى الحقيقة والماهية من حيث هى لا الأفراد حتى يخرج منها فرداً أو أكثر
(قوله أو لاستغراق افراده) أى لتعرف بها الجنس الذى راد به استغراق افرادها أو يدور فى ضمن جميعها
والمراد بالأفراد المستغرقة فى هذا كالمصوب بها ليعاوه والاحاد بالجموع على ما فى شرح التلخيص
واستدل به بغيره فى القوم والاعلاء الأزيد واستناعه فى كل جماعة من العلماء الأزيد على سبيل
الاستثناء المتصل لكن فى التلخيص فى بحث لفظ العام انه يصح الاستثناء فى قولنا هذه القوم الأزيد امع
لا يتناول كل فرد باعتبار أى مجموع لا يصور بدون كل فرد وبذلك قال السبكي وحاشى التلخيص فى
بحث الاستثناء ومما راد ذلك انه يصح الاستثناء فى أسماء العبد فى قولنا أكلت الشاة الأربعة أمم أن
المستثنى جزء لا فرداً يلزم أن تبطل الجمعية ويكون استغراق الجميع بمعنى استغراق الفرد **(قوله حقيقة)**
حالة من فاعل كل واعلم انه إذا فر د مصوب الال هذه باعتبار لفظه فيها من نعت غيره أو لى من اعتبار معناها
فاعتبار الفنى فى النعت نحو الجارضى القرى والخارج للجنس لا بصلاها إلا للاتفاق الذى كذبوا فلو يؤيد به يقال
ان ال فى ذلك لتعرف بها الماهية واعتبار المعنى كالحالات الناس الذين البار الأصغر والبرهم الأبيض لئلا
به بعضهم وفيه نظر اذ ليس المراد أهلاً للناس كدينار أو درهم ولا دلالة فى قوله تعالى أو الطفل الذين
لم يظهروا على عورات النساء على ذلك لان الطفل يستعمل باصل الوضع للجميع واعتبار اللفظ غير النعت
نحو خلق الانسان شعيقاً أى أنسان فاعتبر لفظه فى الحال الواقعة منه فافرد وأما اعتبار المعنى فيه
فكقوله تعالى يا أيها الانسان انك كادح الركب ثم قال لربك بضع الياه على خطاب الانسان والضم

اماذ كرا (نحو جلبة
الزجاجة) وقادشهم الننييه
على أن مصوبها هو الاول
بعينه الخوحي به منكرا
لتوهم انه غيره أو ذهنا
نحو اذهما فى الفار (وجه
القاضى) فى فاض بينك
وبين مخاطبك عهديه
أو حضورا وهو السوم
أكملت لكم دينكم
(أو اجنس) وهى التلم
بعهد مصوبها أصلا وهى
ثلاثة أنواع كالتى العهد
لأنها المات تكون لبيان
الحقيقة من حيث هى
أى لا باعتبار شئ كالحات
الناس الدينار والبرهم
أى جنسهما وجعلنا من
(المه) أى حقيقة تالمه
المعروف وقيل التلى كل
شئ (أو هذه لا يتخلفها
كل لاحتقيقة ولا يميزها
(أو لاستغراق افراده)
وهى التى يتخلفها كل حقيقة
(نحو خلق الانسان)
أى كل فرد من افراد
الانسان (شعيقاً) وتعرف
بصفة الاستثناء من مدخولها
نحو ان الانسان لى خمس

اللاذين آمنوا (أو)

لاستفراق (صفاته) زهى
التي تخلفها كل مجازا (نحو)
زيد (يبدل) أي أجمع
لصفات الرجال المحدودة
أفلا قيل بذلك رجل على
وجه الجواز والمبالغة أصح
بهي انه أجمع فيما افترق
في غيره من الرجال من جهة
كلا ولا اعتداد بغيره
لقصوره عن رتبة الكمال
والافتراق جوازاً لثبوتها عن
الضمير المضاف اليه نحو

فان الجنة هي المأوى وبثده
اينما لا يتغير الصلة وجوز
الزخشرى نيابتها عن
الاسم الظاهر وأوشامة
نيابتها عن ضمير المتكلم
قال في المثنى والمعرف
من كلامهم أغماحو التثليل
بضمير الغائب وقد نخص
من كلام المصنف ان ال
المصرفة اما عهدية أو
جنسية وكل منهما ثلاثة
أنواع كما مر وقد تكون آل

واحدة كالآل ونحو ادخلوا
الاول فالاول وقد مر انها
تكون موصولة (وأبدال
اللام) في آل المعرفة (مما
لغة جارية) كقولهم في
الرجل والفارس امرجل
وامفروس وقد نطق بها
عليه الصلاة والسلام حين
قاله السائل أمن امير
امصيام في امسفر فقال
ليس من امراء مصيام في
امسفر ونقلته هذه اللفظة
أشاعن تفسير من طي قال

شاعرهم

على خطاب الجنس فاعتبر المثنى في بضمير الجمع وان كان مصحوباً بماتى نحو نعم الرجلان الزيدان ونحو ما
كثروه تعالى قد أفق المؤمنون لم يحز فيه من نعت وغيره الاعتبار لفظاً (قوله الا الذين آمنوا) قد بين
الرضي أن المفرد المعروف بالام الاستفراق يتم جميع المفرد والمثنى يتم جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا
المفرد المثنى ان كل انسان لقي خسرة في ساعته موصوفاً في عرفه مطابقة لكل واحد من الذين آمنوا (قوله
أولاستفراق صفاته) أي لتعريف الجنس الذي أودبه استفراق صفاته بمبالغة في المدح (أولاستفراق صفاته)
يتخافوا كل مجازاً) اعتراض بأنه يصدق على الاستفراق العرفي نحو جمع الامير الصاغفان كالتخلف الاداة
فيه يجوز وليست لشمولها لخاصة بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وليست التي الصاغفان كالتخلف الاداة
معرفة على ما مر عن السعدن لخاصة بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وليست التي الصاغفان كالتخلف الاداة
اللفظ بحسب اللفظ فلم يخلف كل بالاستفراق العرفي بالام مجازاً بل حقيقة بان العرف من تفسير الشيء قد
يكون تغييره عن مثنى معين فيكون في ما يبعد الامتياز عنه وبانه يجوز التعريف بالاهم عند الادباء (قوله أي
الجامع لصفات الرجال الخ) بيان لحاصل المثنى المراد للدلول للفظنا استدلوه أنت كل رجل بمبالغة ثم التمييز
في أنثال الرجل علياً ينافي أن ال لخاصة الجنس على الشمول اذا التمييز طبق المميز انفراداً أو غيره والمميز
اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوعه فاصول بان آل في نحوه الجنس
أي الماهية بمبالغة فيقال في التخصيص في تعريف المستبد بالام وقد يقدصر الجنس تحقيقاً ونحو زيد الامير
أو بمبالغة لكلا فيه فهو صريح والشجاع وقد يقال المراد ان الشمول لخاصة الجنس باعتبار العنوان الذي
عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به (قوله فان الجنة هي المأوى) وذلك ان هذه الجنة تميز من خاصه مقام به
فالممكن أن آل في المأوى نابعة عن الضمير خلت الجاه الواقعة خبر اعنه عن عائداً ابتداء (قوله بغير الصلة)
نفرح نحو زيد الذي ضربت الظاهر والبطن أي ضربت ظهره وبطنه وكثيراً لم يتعرض لذلك فيقول آل
عنده فهو مقام الضمير وأما قولهم أو سعيد الذي وبتعن الخسرة أي عنه فلا يرد (قوله
وجوز الخ) فانه قال في وعلم آدم الاسماء كلها أي أسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه
معلوماً ملولاً عليه ذكر الاسماء لان الاسم لا يله من مسمى وعوض عنه الاسم كقوله واشتل الرأس
شيئاً قال السعد انما احتاج الى هذا الحذف ليحقق معنى مرجع الضمير من رزهم ويتنظم معه
أنبو في ما يسمها هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافاً في مسميات الاسماء لينتظم تعلق الانباء بالاسماء فيها
ذكر بعد التعليم قال لوتدني أن تكون آل نائب عن المضاف اليه في قوله تعالى فان الحكمي المأوى
فوجب أن يجعل كلامه هنا على أن الأصل أسماء المسميات وان الاسماء أودبها اسماء معروفة
معروفة فاني بالتعريف الذي قائمه قام التعريف بالاشياء وليست الاسم عوضاً عن المضاف اليه
توفيقاً بين كلاميه (قوله وأوشامة نيابتها الخ) فانه قال في قوله ٥ بدأت بسم الله النظم وأولاً بان
الأصل في نظمي ولا يخفى ان ما أجازة أو شامة أجازة الخشري كناية عن قوله كقولته تعالى واشتعل
الرأس شيئاً لان الأصل رأسي (قوله وقد تكون آل رائدة) الراد بالرائدة غير المؤثرة للتعريف بالصاحبة
السلطة لانها قد تكون لازمة أو لا تليح للسلطة فاذن في ذلك قول الدمايني العلم هو مجموع لفظ
أولاً وما بعده هني كل جعفر ومن هذا يقال ان رائدة (قوله كالآل) جزم في التصريح بان الآلات
مخفف الآلات تشديد التاء وهو مع قوله انه علم مؤنث مثل نظر ظاهر (قوله نحو ادخلوا الاول فالاول) اعلم
انه قصد المشتبه بالاشارة الى الاول في فعل المتخاطبين ثم الاول بعد في ما يضاف فاللام فيها العهد الذي
لازمة ثم لما كان ذلك لا والاحال واجبة التذكير وأولاً في وصف ذكره فيسبى المراد هو ميرتين
ومر الكلام على أول في المثنى على الضم (قوله لفة جارية) أي عتسوة الى جيرة فيلها بين وزعم
بضمهم ان لغتاً بآل اللام معيلاً خاصة بالاسماء التي لا تنغم لام التعريف في أولها نحو كلام وكتاب بخلاف
رجل وناس قال المصنف لعل ذلك لفة بضمهم لا بفتحهم دليل دخول ال على اللزوم في قوله علي انه

من المعارف (المضاف) إضافة
محنة (الى واحد مما ذكر)

من النعمة المقدسة ولو
بواسطة ما لم يكن متوقفا
في الإلهام كغيره ومثل ولا
واقعا موقعا نكرة كجاء
وحده (وهو) في التعريف

(بحسب مضاف اليه)
عند الأكثر فلهذا في العلم
فورية العلم والمضاف لاسم

الاشارة فورية اسم الاشارة
وكذا البواني (الاضاف
الى الضمير) كغلاي (ذ) ليس

فورية الضمير وانما هو
لما صرح بتصوره بريد
صاحبك اذا لم تكن

أعرف من الموصوف وقيل
ان ما مضاف الى معرفة فهو
فورية مضاف الى المصنف

وبدل على بطلانه قوله
كعجز وفي الوليد المذهب
فوصف المضاف الى المصنف

بال المعروف هو الصفة
لان يكون أعرف من
الموصوف ولا يدخل على

اطلاق قولهم هذان
المضاف الى المعرفة معرفة
لا يتعرف بالاضافة كالصفة

المضافة الى مضمونها
والتوغل في الإلهام والواقع
موقع نكرته لتعريف باب

الاضافة من ان كلامها
لا يتعرف بالاضافة والحكم
اذ اتصل فيها به لشيء كان

قيدا للحكم الذي يذكر
مطلقا في باب آخر
(باب) في ذكر المبتدا
والضمير وما يتعلق بهما من

عليه وسلم ليس الخ (قوله ذلك خلط الخ) ذلك مبتدأ خبره خلط أي صاحبه وسلم هنا كسر اللام وهي
واحدة السلام وهي الحارة كقلى الصالح (قوله اضافة محضة) تخرج مضافته لفظية بجهة ضاربه بدلائل
أو عذافاته لا يتعرف بالاضافة الى ما ذكر لان اضافة في نية الاتصال (قوله ولو بواسطة) في مضافه لان قوله
بواسطة ليس الغلام مضافا الى الضمير بواسطة وانما هو مضاف الى المضاف الى الضمير (قوله كثير
ومثل) أي اذا ذكره جملته في المعارف والمات لا كالمات لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاما
أريد كالمات الشخص أو ثبوت اعدادها كلها الشخص فقد عين وشملها ما هو بمقتضاها من تغلغل وشبهك
وسوالك وشبهها وقال ابن بري اذا أضيف ضمير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لا تحصر الغيرة
وحينئذ قد جن السراج في قوله هذا بقوله تعالى في عمل صالحا غير الذي كنا نعمل والجواب انه على البذل
للاصقة (قوله وانما هو كالم) يستثنى من ذلك المصدر المعروف المقدوس ان وان قائم حكمه واليه يحكم
الضمير على البذل الرابع من المعنى وانقضى كلامه انه في حكم الضمير سواء أضيف الى ضمير أو غيره كما سنينه
في باب النواحي فقولهم ان المضاف الى الضمير مربية العلم وما أضيف الى معرفة في ثبوتها خصوص غير
ذلك فقطن (قوله والاضافة محمودة الخ) كذا في شرح الشذور ولأن نقول لا دليل في ذلك لجواز
أن يكون صاحبك بدلا لغيره قد ذكرنا في باب النواحي ان مال صاحبك بدلي في هذا كذلك فليصر
(قوله اذا الصفة لا تكون أعرف من الموصوف) وذلك لان الحكمة تقتضي أن يبدأ التكلم بمعلوم
أعرف فان اكتفى به المضاف فقد اتمى في معنى الازدحام من التسمية ما زاد به المضاف معرفة وهو
ظاهر على رأي الجمهور وصحح ان مالك جواز زعم المعرفة بما هو أعرف أي أعرف من المصنف وهو بالجل
هذا لجواز زعم النكرة بالاضافة الى الأقل شيئا محمورا جل فصيح وأيده بعضهم بقول ابن خروف يوسف
كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة قالوا وما ذهب اليه الجمهور لا دليل عليه انتهى وحينئذ
فليست بوجه ان المضاف الى الضمير فورية العلم عنده ولا في نقل عنهم خلاف هنا (قوله قال المصنف
وبدل على بطلانه الخ) فبقيا لمراده فورية ما تضمنه ان كان لها تحت والاضافة اليها في ثبوتها فلا يعطل
بما قاله المصنف لان الاداة لا تحذف الى المضاف المعقوبت وحينئذ لا يفسد ما هو فورية لا يعطل
فأما (قوله كعجز وفي الخ) الخوف وفيما زال الجمجمة ما يدور له الصبي وهو المراد بالولي بضم الهمزة
دوى كذا في الصالح ذكر بعضهم انه خشية مستطيلة تنها في نفسه خيطا وتدور تلك الخيبة بذلك الخيط
(باب المبتدا والخبر)

(قوله هو الاسم) أي المصريح أو المؤول ومنه تسع بالعدي خبرين ان تراه على تقدير ان وقيل الفعل
اذا أردت مجرد الحديث مع أن يستدل بضاف اليه وهو اسم حكمه فلا سمعهم الحقيقي والحكمي (قوله
المجرد من العوامل للفظية) أي لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيقول اللفظية للعوالم أي السبوبة
الى اللفظ نسبة الفعل الى المصدر فاللفظ بمعنى التلطف أو الجزئية الى الكليات فاللفظ بمعنى الموقوف الى
العوامل التسبوبة الى الاشياء الموقوفة فلا تشبه الموقوفة كغيرها والعوامل بعض جزئياتها ولا ردان الخبر
عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولو جحف المبتدأ عامل لفظي قط لانه يسلم سبق ذلك قد ينزل
الامكان منزلة الوجود كمنع فيم البئر اللام في العوامل الخمس فتبطل معنى الجمعة فلا ردان الخبر دوني
الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدأ اسم أو جديف كل عامل لللفظ وفي الشكل ولو جحف في
العوالم لا عموم للنفي وفي العموم لا يفيد في الحكم عن كل فرد من افرادها انما يشبه اليه الكل بل عن جله
الافراد فيصنف عند بعض بعض العوامل لوجود البعض على أن في العموم يحتمل شمول هذا العلم
والافتراق وتبين الاول بالدليل على ان اللفظ يجب كل مختار لغيره هاشميرة الاصطلاح هذا العلم
ان سلم ان الخبر بمعنى السلب البسيط وقد منع بل هو سلب على وجه العدول الى النسبة هنا بجمالية وثبات
الخبر من جميع العوامل بأن لا يوجد عامل على سبيل عموم النفي وأرد على الحداس ان ولا النافية

الغنى فانه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ ولا يمكن الجواب في لا بانها بمنزلة الزوال وان امكن في ان
لان لا تقبل للمعنى فاعلان لا تقبل هو اعلى مقبولة ولا يصح الجواب بان الصفة المرفوعة محمولة على محل
الركب من لا واسمه على الاسم وحده والركب مجرد عن العوامل لان المركب ليس باسم بل حرف مع اسم
الاثنى عشر اياه بالتركيب كاسم واحد لكن يبقى الاعتراض على من اجاز رفع صفة الاسم اذا كان
مضافا ولا يصح دعوى التركيب هذا وبطل بعضهم اعتبار كون المحل للمجموع بان القضية سائلة لا معدولة
والوجه ان يجب بان كلام من اسم اوليا باعتبار الرفع مجرد لان الحروف كالعدم باعتبارها وما فيها من معنى اذا
اعتبر النصب **(قوله اوحكا)** ليدخل ما دخل عليه عامل زائد وشبهه من ذلك قول العرب يا هليلج نريد
بناعلى ان زيدا مبتدأ زيد بنه الباء وهاهنا خبر وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا هليلج عن طلب غيره
لما منه من الكفاية ويحتمل ان يكون هليلج مبتدأ او زيد خبره ويحتمل ان الباء متعلقة بمحذوف وهي
مع محذوف لا خبر هليلج أى هليلج حاصل زيدون من ذلك هل من خالق غير الله وزعم كان خالق مبتدأ خبره
محذوف تقديره لكونه رزقكم صفته لائق لا خبر لان هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل كان قلت كيف يجوز
وصف الخالق غير الله بالارضية قلت التوصيف ههنا مجرد تصور النفي لا الاثبات فان الاستفهام فيه لا انكار
وكم من مسخيل يفرض يعلم امتناعه وقال المحلى رزقكم هو الخبر فعل هل ما ذكر اذا كانت هل مستعملة
في الاستفهام **(قوله خبر اعنه اوصفا الخ)** حاله معطوف عليه من الاسم بناء على محيى الحال من الخبر او
خبر المكان المحذوف من خلاف المشهور او التقسيم والمراد ان المبتدأ اما ذو خبر او ذو مرفوع بغنى عن
الخبر فخرج يجوز الالة ليس واحدا منهما وكذا الاعداد المردودة على منصرفها شروطا لغيره
في الوصف بخلاف صنع الاوضع فخرج من الحديث ولا حجة في قولهم والمراد بالوصف ما ياتي بالاولى اسقاطه
وان كان ذلك انما يرد فيه لانه قد ياتي في خبره نحو لولاك ان تفعل فانهم اعربوا لولاك مبتدأ وان تفعل
فاعله اثنى عن الخبر نحو غير قائم لان ان راد الوصف لولاك بالاولى ويذكر ان المضاد والمضاف
البس كالتى الواحدين انهم قالوا اقل رجل يقول ذلك جاز هذا لانه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فعل
بل صفة النكرة بعد معنية عن الخبر كخبره في التسهيل وأشار لقول آخر انها تجعل خبرا وقوله وافعا
أى من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجهه اذ هو وصف مرفوع لوجه وهو مكشوف لان الحسن قائم مقام
موصوف وهو الذى لکن رضعه من حيث انه مبتدأ لامن حيث انه وصف على أنه لا حاجة لذلك لان مرفوع
الوصف خبر لا من عن وقوله لما انفصل أى الاسم مستقل غير مفتقر الى الاتصال بغيره فخرج الخبر المنفصل
فانه لا يندس مبتدأ خبر فلا يقال فى قائم ذو قاعدان قاعد مبتدأ وخبره المستتر فيه سلم مبتدأ خبر قال
المصنف فى الخواشى خرج عن قوله لما انفصل حكاية المازى قائم احوالكم قاعدان قاعدان مبتدأ لانه
معطوف بام الموصلة على المبتدأ وليس خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون فى التوافق ثم قال
وقد يقال ان التقدير قائم هما قاعدان وان المعطوف الجملة انتهى الوجهان اما اثنى فيه فاعل المبتدأ عن
الخبر وان لم يكن بارزا وتقيدهم بالبرزخ على الغالبى وبناء على ان المراد البارز ولو حكايا والخبر
المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لا يمكن التنازع والعطف يدخل فيما انفصل الاسم الظاهر والخبر
المنفصل ولو خبر بقوله لما انفصل كان اظهر اثنى وخبرهم ان المراد الخبر المنفصل وذلك غير مبني
انما قابل صرح ابن الحبيب فى الامالى بان الصفة لا ترفع ضميرها من فضلا وحكى الاجماع فى ذلك لكن نسب
الى الوهم فقتور والسماع بالجواز وقوله واثنى أى ذلك المنفصل عن الخبر احسن ازا من نحو قائم ابراه
زيد قائم ليس مبتدأ اذ لا يغنى مرفوعه وهو ابراه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكون عليه ضرورة
التباعد بالخبر المفتقر الى زيد المعود عليه فمبني كونه يذوق المثال المذكور مبتدأ او قائم خبره مقدم
عليه واو امر مرفوع قائم وفيه نظر اذ اعلم المراجع ان احرى ذكره بيقين قائم ابراه اذ هو بمنزلة

الافظية لفظا أو حكايا
خبر اعنه أو وصفا انما
انفصل واثنى عن الخبر

أقام أو أجاز يندرك بحسن السكون عليه قطعا والاختصاص يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أن
 بواسطته وحصول التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى صافى عن عدم
 الامكان فادفع انتقاد العلامين في شرح التسهيل حيث قال أنه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص خبر أصلا
 حتى يخلصوا يعني عن خبره أو يستمددوا بكامله تقدر برحيم بأن أذهب المعنى كالقفل والفعل
 لا خبره ومن ثم يقع عليه كلامنا ومن بعضهم أن خبر هذا الوصف متخلف ورد به لاجل الحاجة إلى تمام الكلام
 بدونه وزعم أخوه الذي يليه **(قوله والخبر إلخ)** أو دانه يلزم الدور إذا خبر جيتذ يتوقف على المبتدأ
 والمبتدأ يتوقف على الخبر لأن من تعرف به خبره عنه وهو مشتق من الخبر وأجيب بالمتن إذا المراد من الخبر
 الأخبار القوي والتعريف صافى على نحو التامارة لحصول الفائدة فيه بصل الوضع وعلى نحو شعري
 شعري لانه يتأويل شعري لا شعري الذي تعهد وعلى خبر المبتدأ الثاني لحصول الفائدة به بحسب
 الأصل قبل أن يجعل جلته خبرا ولا يردان الجمل الواقعة خبرا للاستناد فلا يكون فيه الفائدة التامة
 المرادة هنا لا يصح على يضرب في رد يضرب أو لانه خارج بالحصر المتبادر من التعريف وهو أن لا يكون
 لغيره مادم حصل فادفع أنه حصلت به الفائدة مع مبتدأ وليس خبرا بل الخبر الجملاني أي التعريف
 منقضى بخلافه من زيد جاز به ذاهبه ألا يحصل به الفائدة وحده مع مبتدأ لاشتماله على خبر
 الغائب **(قوله بل يرى أنه أصل المرفوعات)** ممن يرى ذلك سيويه ووجه ما به مبدوء به في الكلام وأنه
 لا يزل عن كونه مبتدأ وإن تأخر والفعل يزيل فاعلمته إذا تقدم وأنه عامل معقول والفعل عامل
 لا خبر **(قوله انظر إلى أنه أصلها)** عزى القول بذلك القليل ووجه بان عامله لفظي وهو أقوى من عامل
 المبتدأ الغنوي وأنه انما وقع الفرق بينه وبين الفعل لوليس المبتدأ كذلك الأصل في الاعراب أن يكون
 لفرق بين المعاني **(قوله لا يجدي فائدة)** تعبه العلامين بأن فائدته تظهر في أوله بالقرع عند الاحتمال
 كما إذا وجدنا ما يصلح لهما كما إذا قيل من قام فتقول في جوابه زيد فإنه يحتمل كونه مبتدأ أو كونه فاعلا
 لجيتذ يرجع تقدير ما قيل أنه الأصل ثم أورد أن الترجع هنا بعلقة السؤال فانه حله أهمية أو أجاب بانه
 أهمية في الصورة وفي الحقيقة بين ذلك وقديما لما تم من تعدد الترجع فيكون الترجع بالاسمية
 لا ينافي الترجع بشبهه فادفع **(قوله بل يتقدم علم عمله)** أي كقول الشخص مخاطب باعتدال عدم
 إيمان القائل ما ذكره وليس هذا بسن على مذهب من بشرط في الكلام الفائدة الجديدة ولا يكتفي
 بالفائدة الوضعية أو المقصودين الكلام المتعبد لأمطلق الكلام **(قوله أصح إلخ)** أهم المصنف الرابع
 ليكون جازيا على كل الأقوال **(قوله وهو الخبر إلخ)** مرفوع الخبر عما يتعلق بكون الخبر عاملا
 والمراد استناده إلى غيره كالوصف أو استناذ غيره إليه كاسم وألفي الخبر دل على أي الخبر العلم وهو
 خبر الاسم عن العوامل الغنوية حقيقة أو حكما كدخل ابتداء المبتدأ القرن بالحرف الزائد أو ما أشبهه
 ونحو خبر المشار وقيل الحق الخبر فلا استناد له وابتداء ولا يلزم ذلك أن المشار واقع مبتدأ في أن
 التعريف لا يشاير ابتداء المبتدأ الذي لا خبره ولا مرفوع يعني عن الخبر نحو غير قائم الزائد أو أقل رجل
 يقول ذلك الأزيد **(قوله ومع رفعه إلخ)** جواب عما تعرض به في القول بأن الرفع المبتدأ وأعتزله
 أيضا أن عصفور أن العمل إذا كان غير مشتمل على خبر تقدم معه عليه والمبتدأ يجوز تقديم الخبر
 عليه وأجيب بذلك أنما يورث في العمل بطريق الشبه بالفعل والحال عليه وجعل المبتدأ بطريق الاصالة
 وبأن المبتدأ قد رجع فلا خبر القائم أو يسلط فلا كان واقع الخبر أدى إلى أعمال عامل واحد معمولين
 زعمان غير تيسر ولا تقاير فلا واجب بأن ذلك انما استمع إذا اتحد الوجه وهي هنا مختلفة لأن طلبه
 الفاعل يخالف طلبه الخبر **(قوله بل في عند طائفة)** أي وان كان الفعل لا يعمل في الفعل لكن يرد على
 هذا القياس أنه غير مشتق عليه **(قوله بل اعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة)** وأما الخبر فاعلم
 فتكثيره لأنه مبتدأ فاشبه الفعل بالفعل فلا من التعريف والتشكيك فلهما من عوارض الاسم لا يصح

والخبر ما تحصل به الفائدة
 مع مبتدأ غير الوصف
 المذكور وبتأنيدي
 الجامع للمبتدأ قبل الفاعل
 تباعين يرى أنه أصل
 المرفوعات وخالف في
 الشقور فبدأ بالفاعل نظرا
 إلى أنه أصلها كما قال وذهب
 جسم إلى أن كلامهما أصل
 واختاره الرضى قال أبو
 حيان وهذا الخلاف
 لا يجدي فائدة المبتدأ
 والخبر كلاهما
 مرفوعان باتفاق
 كقولنا ومحمد عليه
 الصلاة والسلام (نينا)
 لمن يتقدم علم عمله وأما
 اختلافنا في واقعهما على
 أقوال أصحها أن المبتدأ
 مرفوع بالابتداء وهو
 الخرج من العوامل الغنوية
 للاستناد والخبر مرفوع
 بالمبتدأ أو مرفوع ونعمه وإن
 كان يقع جامدا لأن أصل
 العمل الطلب والمبتدأ
 طالب الخبر من حيث كونه
 متكمما به عليه طلبا لازما
 كما أن فعل الشرط لما كان
 طالب الفاعل عمل في عند
 طائفة واعلم أن الأصل في
 المبتدأ أن يكون معرفة لأن
 الفرض من الكلام
 حصول الفائدة بخبر المبتدأ

تجوز الاسم عنهما غير دناه مما يلزم أو يحتاج إلى العلامة وهو التبريق بقيناه على الأصل وهو التنكير
 وأما التعليق بأنه مستد فينبغي أن يكون مجعولا فلا يثبت لأن المسند يثبت أن يكون معلوما الذي يثبت
 أن يكون مجعولا هو تشابه ذلك المسند إلى المسند إليه **(قوله)** لا يخبر عن غير معنى لا يثبت أي غالبا
 وأوردنا هذه العلامة لتقتضي خصوص التبريق بغير بيان يكون معلوما هو ما يجب بغير الحكم عليه
 والكلام في مبتدأ خبره كإدخاله عليه الكلام إذا الوصف لا يقع لاكتفبه لا ينفك عن كونه نكرة
(قوله) يخص بالحكم المتقدم عليه أوردناه يقتضي أن يجوز الابتداء بالنكرة عند تقديم الخبر وإن لم
 يكن مختصا ويجب أنه إذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص بغير السامع من استماعه واستمر على انصرافه
 لأن الاسم لم يوضع أصالة لنسب إلى غيره فلا يكون نكرة متعينا لأن يكون حديثا بعد فيكون
 المقصود بخلاف خبره بقرعة تكلمت وصداة صحبت فانه مع جمع تقديم المبتدأ النكرة المحضة لأن الحكم
 لما كان خبرا بعبارة النفس إلى الأضفة فحصل المقصود أمرا للفعل فوضع أصالة لنسب إلى غيره ولا يصلح
 الالفاظ فلا ينفك السامع عندهم مع العلم بأنه حديث من الاتي بعده فينتظره **(قوله)** وهذا هو الخ
 اعترض بأن الخ هو التكلم وهو عا له قطعاً والجاء انما هو السامع وهو الذي يختلف الحال بالنسبة
 إليه في التبريق والتنكير **(قوله)** والفائدة تحصل يثبت أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة
 لا الحصول لتأخره عن الابتداء والشرط مقارن **(قوله)** في الغالب من غير الغالب إذا لم يعلم كون رجل
 مامن الزيل قائما في الدار فإن الفائدة تحصل بقوله رجل قائم في الدار ولا يخص ولا إذا قالان المعلن
 إذا حصلت الفائدة قبل الخبر سواء يخص المحكوم عليه شيء أم لا واستحسنه الرضي وقال الضابط تجوز
 الانصارع المبتدأ وعن الفاعل شيء واحد **(قوله)** إذا تضمنت أي تضمنت قول اشتراكها لهما أي علم
 أن يكون التخصيص حقيقيا كإثبات النكرة الموصوفة أو سكتها كإثبات النكرة القديمة عليها حكمها **(قوله)** إلى
 ينفو ثلاثين موضعاً في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو ينفو يبلغ العقد الثاني وهو
 شديد اليأس ويخفف وهو وأوى العينين تأني ينفو **(قوله)** ذكر بعضهم الخ هو أحياناً قال في
 منظومته
 وذكر المصنف في الشرح تحقيق ذلك قوله فليتأمل ويحتمل أن مقصوده التوضيح على الاعتناء بذلك لما في
 وجوع كثير منها في ذلك من الخفاء وإن يكون مقصوده التنبيه على ما فيه من التكلف والاروق فيجزم في
 المتن الأول وأوردنا العموم ضد الخصوص فكيف يصح أن يقال الفصل التعميم يخص وأجيب بأنه ليس
 لبعض العموم ما هو ضد الخصوص وهو أن تجعل لبعض الجملة تشابهاً ليس لسائر أمثاله بل المراد به قطع
 الاحتمالات وتقليبها فيه كما يثبت عنه قول الشارح الآية فاشتبه الخ ولا خلت أن ذلك تنقطع الاحتمالات
 ويثبت أن المحكوم عليه كل فرد **(قوله)** انهم الخ أي بذاته كإثبات الشرط وطوال استفهام وبغيره كالنكرة
 في خبر التني والاستفهام الانكاري وسواء كان العموم مفعولاً أو بدلاً كإثبات النكرة بعد الاستفهام الغير
 الانكاري ولا يلزم منه الابتداء بالنكرة المحضات وعموماً بل لا يخفى عليهم خلاف ما ذكرناه نص
(قوله) فاشتبهت المعرفي بالجنسية عبارة التصريح الاستغرافية وهي الظاهر لأن الجنسية أعم فاقبل
 ما الفرق بين المبتدأ الخلي بلام الاستغراق والمبتدأ العلم الواقع في سياق التني من حيث أن الأول معرفة
 والثاني تنكير مع تباين المعنى قلت الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعاً لعين فهو معرفة فوالله
 يكن موضوعاً فهو نكرة سواء تعين لعرض أم لم يتعين والإدراك وضعت لتعريفها التني لم يوضع لذلك **(قوله)**
 ومنه ألهع الله لعل وجه الفصل الإشارة إلى اختلاف في نحو المثال لأن ابن الحارث اشتد في الاستفهام
 المسوغ للابتداء أن يكون بالهجرة المعادلة بام **(قوله)** ولا يبدون من قال المصنف قد ذكره ألا جعل
 المسوغ لا يبدون لأم الابتداء **(قوله)** لأن الوصف الخ اقتضى المقام جواز حيوان أدى في الدار لأن
 المبتدأ موضوعاً متتابع أدى في الدار لعدم الوصف ولا معنى لذلك مع اختياره عنهما وأجاب الاستاذ

تجوز عنه والانصارع غير
 معين لا ينفك ولا قصد
 من الكلام اعلام السامع
 يستعمل أن ينفك ولا موعود
 الكيفية قل أن ينفك أحد
 وانما يجعل الأمور الجزئية
 وأورد على الأول يجي
 الفاعل نكرة وهو مخبر عنه
 وأجيب بأن الفاعل
 تخصص بالحكم المتقدم
 عليه قال الرضي وهذا هو
 دناه إذا حصل تخصيصه بالحكم
 فقط كان بغير الحكم غير
 يخص فتكون قد سكتت
 على الشيء قبل معرفته وقد
 قالوا إن الحكم على الشيء
 لا يكون إلا بعد معرفته إذا
 علم ذلك فلا يبتدأ بنكرة
 إلا إذا أفادت والفائدة
 تحصل في الغالب إذا
 تضمنت النكرة يخص
 من الخصائص وهي كثيرة
 وأماها بعضهم إلى نفي
 وثلاثين موضعاً ذكر
 بعضهم أنها ترجع إلى
 شئين العموم والخصوص
 وظاهر كلامه اعتماد ذلك
 حيث قال (ويشع المبتدأ
 نكرة أعم) كل فرد من
 جنسه (أو شخص) فردا من
 ذلك الجنس فالعلم (نحو)
 ما رجل في الدار لأن النكرة
 في سياق التني ثم فالذات
 كان مدلولها جميع الأفراد
 الجنس فاشتبهت المعرفي بال
 الجنسية (منه) نحو (أله)
 مع الله وكله فأتوا ومن
 يتم أتمه (د) الخاص
 نحو (لبدون من خير)
 من مشر لا الوصف
 تخصيص للوصف

الصقوى نعال الصلوات العرب اعتبر والتمر بفواقصه لشكته فوجفت بعض المواضع وحكموا
 باطراد الحكم تلك الشكته وان لم يظهر أثرها فالفرق بين ما ذكره لا من معنى بل لقاعدة حكمها بها
 يظهر أثرها في مواضع أخرى فالجواب انتهى وفي التصريح ولا بد في هذا المسوغات من مراعاة معنى صحيح
 مقصود والارادة في الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الغنيار جمل وعلى التي ما حارنا طبق وعلى
 الاستفهام هل امرأة في الارض وعلى الموصوف جمل ذكر واضع وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام
 انسان موجود هذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتقة على المسوغات المذكورة
 هذا كلامه فمثلا مع كلام الصقوى (قوله) يحتمل أن يكون من الاول) اشارة الى كلام ابن الحلاج
 فإنه جعل المسوغ في الآية كون الشكوة في معنى العموم مثل قوله من غير تخصيص من جراد أو أطال في بيان
 ذلك كقائه العلياني (قوله) كتهن أي أو جهن يحتمل أن يفسر بأنه نصب لساكن وان لم يقر في
 اليوم واليلة وهذا أول ما يلزم في الاول أن في اليوم متعلق بكتبو الكتب وهو الفرض سابق على
 اليوم واليلة الآن يحتمل الجار والمجرور على هذا التقدير غير اننا (قوله) أمر بجر وف مسددة
 التخصيص فيه العمل إذا ظفر منسوب إلى المصير (قوله) جمل جاني) ليس فيه مسددة مقدرة حتى
 يكون مما تقدم (قوله) يقع التحريك) المراد باليس جمل بقرينة ما قبله فيشمل المثني والمجموع
 والمركب باسمه والوصف بمر فوعه مرفوعة بضمهم على العوامل الاسماء تسلط على لفظة عاريا من
 إضافة وشبهها أو ملبا بالحق ما يجوز به منطلق وعرفا ثم أورد كراين ما كان قولك قائم أو من
 هذا المثال وهو ليس بحملة عند المحققين ومرباه في بحث الكلام بما لا يزيد عليه وقدم المراد لانه
 الاصل في من المبتدأ لأن الخبر مقدم للمبتدأ أو نحو هذا لا تأويل في الاصل المقدر (قوله) جامدا
 فلا يحتمل ضمير المبتدأ المراد بالجامد ليس صفة تضمن معنى الفعل وهو فعه وهذا زيد وهذا أسد
 مشير الى السبع فاسم جامدا لا ضمير فعمل بالثبوت المشتق لان الجامد لا يصلح لفعل الضمير الا على
 تأويله بالمشق والجامد اذا كان خبرا لا يحتاج الى ذلك لانه يكفي في جهة الاخبار كونه صادقا على ما صدق
 عليه المبتدأ وخالف الكسائي في ذلك فذهب الى ان الجامد كله مقول للضمير واستبعد ان يمثاله لاطلاقه
 وقال الاشبه أن يكون حكم ذلك في جامد مرفوع لجهاد معنى ملازم لانه كل شيء كالأقدام والقوة لا يزد
 وهذا وجه لوجه في المسئلة لان ما قبله معنى التأويل بالمشق ونقل ابنه هذا القول عن الكوفيين
 وسببه الى ذلك صاحب البسيط وزاد نقه عن الرماني قال أبو حيان وقد رويته في جعل ضمير الجار المعلق
 عليه كذا فيقال هذا أخوه هو زيد كقائه ولين قائم هو وعر (قوله) ويشق انفسه) المراد
 بالمشق ما تضمن معنى فعل وهو ومنه الصفات كذا في شرح الكافية لان ما قبله في تعليق المصنف المراد
 بالجامد في هذا الباب باب التعليل ثم نؤمن بمصدر الدلالة على حدث وصاحبه فتفصل أسماء الزمان
 والمكان والاقوال بالمشق ما تضمن معنى فعل وهو ومنه الصفات كذا في شرح الكافية لان ما قبله في تعليق المصنف المراد
 ضمير المفعول هذه البطا والتمثيل المشتق الضمير لانه بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد من مرفوع به فاعل
 أو نائب فاعل اما ظاهر أو ضمير او لا يصلح الا ضمير واحدا وقيل ان قدر خلفا من موصوف استتر فيه
 ضمير ان أحدهما المبتدأ والاخر الموصوف الذي صار خلفا عنه فيضارب آخر جعل ضارب وان
 كانت الصفة انفية فلا تضمن للمبتدأ والموصوف الذي صار خلفا عنه ولا كذا كذا كقولك فيه زيد
 القائم نفسه نفسه (قوله) ما يرفع ظاهرا أي انقلب نحو الوان يدان قائم أو اجما أو انقلب نحو الكافر
 مضمون بضمه اما اذا رفع ظاهرا فلهذا لا يرفع ضميرا (قوله) أو ضمير بارزا) فان رفع ضمير بارزا لا يصلح
 ضمير أعز زيد قائم الا هو اذا قدر هو مرفوعا قائم لا يستدأ أي لا يمتنع منه ملبس أي في قوله ويجب ابراز
 المفعول (قوله) و يجب ابراز المفعول) يرفع الهم (قوله) اذ احرى الوصف على غير هو) أي على مبتدأ
 غير الاسم الذي الخبره مثلهما ليس غلاظ يضار به هو اذا كانت الهاء للسلامة كانت لزيد قد جرى
 الوصف على من هو واما وجب ابراز اذا كان الهم مأمورا نحو غلام هند ضاربها هي اسرها لهذا

الشكوة فتفصل به فائدة
 ليست بالبعد الذي لم يوصف
 ويحتمل ان يكون من الاول
 أيضا (د) من الخاص
 قوله عليه الصلوات والسلام
 (خس صلاتك تهن اقصم)
 العبد) اخصيه بالاضافة
 وقوله أمر بجر وف مسددة
 ونهى عن منكر مسددة
 وقوله وجعل جاني لانه
 بمعنى جعل صغير جاني لانه
 (د) يقع المفعول فدا جامدا
 فلا تحصل ضمير المبتدأ
 ويشق انفسه ما لم يرفع
 ظاهرا أو ضمير بارزا يجب
 ابراز المفعول وان أمن
 الهم اذ احرى الوصف على
 غير هو

النوع من الخبر على شئ واحد وما ذكر من ابراز المصطلح لا يأتي على قول الرضى ان البارز تأكيد للمستتر
 أما اذا جرى الخبر بل هو له فيستتر فيه وجوب الابرار وموضوع لكون الخبر لغز من هو له فاذا وقع الابرار
 مع كون الخبر بل هو له لم يفهم منه الا كون الخبر لغز من هو له فاجاب بثنائي الابرار اما حب لا يثنائي
 نحو يزدهن ضارته معى فينبقى جوارا ابرار هي على الفاعلية على ما اياه سيور به في مرثت رجل مكرمك
 هو من جوار فاعلية هو هذا خبر بر المقام ومثل الوصف فيجاء ذكر الفعل كقوله ابن مالك في شرح التسهيل
 وقال ابن عقيل في شرحه انه الحق وان قال الرضى وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب أن يكيد خبره
 أليس أولم يلبس انتهم لمخالفة المنقول وانما اقتصر على الوصف لان كلامه في الخبر المفرد حكم المشتق
 اذا وقع حالا أو وقتا حكمه اذا وقع خبرا قال أبو حيان في مسنده واحدة وهي مرثت رجل حسن أو
 جميلين فيصليهن صغار يتلى رجل وليسته بل لا بد من وليد خبره فاما بان يقال جميلين هما وسوغ
 ذلك كونه عاتدا على الأبرار من المضافين الى خبره فصار كقوله قال مرثت رجل حسن أو أو أو أو أو أو
 تقول بتصور تنقيد ذلك في الخبر بان يقال زدهن حسن أو أو أو جميلين ثلثا لمثل (قوله) وقع الخبر (جمله) لتضمها
 الحكم المطالبين من الخبر كضم المفردة قال في المتن وهي عبارة عن الفعل وقوله كقام زيد والمبتدأ
 وخبره كز قام وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب الحص وأقام الزيدان وكان زيدا قائما وظننت قائما
 واللام في هذا المقام ما ينبغي مراجهتوضيها طلاقة فلا فرق بين أن تكون الجملة خبره أو انشائية
 أو قسمية أو مضرة بان أو حرف تنقيس حتى يصح زيدا خبره على أن الخبر نفس جملة אשר به من غير تقدير
 القول وهو كذلك خلافا لابن الانباري حيث منع وقوع الطليعة خبرا لانها لا تحتل الصدق والكتب
 والخبر حقه ذلك وروى ابن الخبر التي حقه ذلك ما قبل الانشاء لا خبر المبتدأ بل هو ما أسند المبتدأ الاتريانه
 يقع مفردا اجابا ولا تحتل ذلك وقال ابن السراج اذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر وذلك المقدر هو
 الخبر والمذكور معموله وادعى في الطول ان تقدّر القول نصف ونزاعه السيد بما حاصله انك اذا قلت
 زيدا خبره فطالب الخبر بمسنة فقامت بالمتكلم وليس حالا من أحوال الزيد لا باعتبار نقله أو كونه مقولا
 في مسنة واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوع خبره عنه هذه الحشية فكانه قيل زيدا مطالب
 ضربه أو مقول في حقه لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه مستحق أن يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه
 طلب ضربه ومن بطله المبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولنا اضربه زيدا أو امتنع من اجتهال الصدق
 والكتب يصعب الاول أي طلب ضربه لا يثنائي اجتهالهما يصعب المعنى الثاني وقال تعجب لا يجوز ان
 تكون قسمية نحو زيدوا لله ضربه قال الرضى والاولى الجواز اذا لمعنى للمنع وفي المتن ان المانع
 عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هما ليست بحكمة الشرط والجزا لان
 الجملة الثانية ليست معموله لشي من الجملة الاولى واما كون جملة القسم انشائية فمرد كلامنا التعليلين
 ثم ينبقى الوقوف عليه فانظر في الباب الثالث (قوله) فيها ارباط الخ انما احتاجت اليه لان الجملة في
 الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من ارباط بطلها بالجزء الآخر (قوله) اسمية
 كانت أو فعلية تمر بها لا يفتى على من له ادنى ممارسة (قوله) ويجوز حذفه عن علم أي بقرينة
 واحتر زيه من نحو زيدا كمرته في داره فلا يجوز كمرته في داره ولا كمرته في داره من نحو الرغيف
 أكلته وكان ينبغي ذكر هذا بعد الخبر لانه الذي يعنى (قوله) ونصب بفعل الخ) سيأتي في كلامه مثال
 فالتصنيف ومثال التصويب ونصب الترمم أو التصديق أي معطيه ومثال الضرر وراسم الغالبين هو ما كل
 من وافي مني أو غافل هو فافهم كلامه ان العائد اذا كان من نوع لا يجوز حذفه سواء رفع بفعل نحو ان يدان
 قام أو غيره نحو هو والقائم أو زيد القائم هو بهصر الرضى ومثل هذا اسم كان المحذوف أو المذكورة
 نحو زيدان كان قائما فيقوم غير وفلا تقول زيدان قائما فيقوم غير ومثل ان لونه يكثر خفيف كان بغيره
 وأما الخبر هذا وفي المتن ما نسب مجذوبا وراسم في أي يزيل لونه بطله محذوف وراسم في نوعا نحو ان هذا

ويقع الخبر (جمله) أي
 فيها (رباط) وجوبا
 بطلها بالمبتدأ التي سقت
 له اسمية كانت أو فعلية
 ويجوز حذفه ان همل
 ونصب بفعل أو وصف أو
 جواسم فاصل أو حرف
 تبعيض أو ظرفية أو
 مسبوق بمائل لفظا
 ومعمول نحو وكلا وعد
 الله الحسنى وقوله

أضغف فالتى توضع به أنت مغشور وابطأ الجله بجماعى عفر عنه أو صله فى القى الى قشرة (١٦٧) على خلاف فى بهضها واقصر منهاها

على أربعة أحمدها الضهير
وهو الأصل فالرطب ومن
ثم يربطه بضم كوا (كزبد
أو بواهم) ويربطه بضم
و مجزئاً بضم (و) الثاني
الإشارة نحو (ولباس
المتنوع وذلك خير) إن قدر
ذلك مبتدأً نائياً بالإبان
فقرن بالعباس على أنه بدل
أو عطف بيان فالخير مفرد
الثالث إعادة المبتدأ ليلفظه
نحو: يربطهم بضم زيد وأكرم
وقوع ذلك فقام النهي
والتعظيم نحو (القارعة
بالقارعة) والقارعة مبتدأً
أولها اسم استفهام
مبتدأً ثانٍ والقارعة عطفه
وهما خبر الأول والتقدير
القارعة أي شيء يأتينا
نقول أي رحل إذاذا
أردت التعظيم والتعظيم
لشأنه (و) الرابع المعلوم
بأن تكون جملة الضهير
مشبهة على اسم أعم من
لدينا تكون المبتدأ داخل
فتمه نحو (يزبدن الرجل)
فألفي الرجل العنن وهو
مشبه على كل أفراد زيد
فردمها فدخل في المعلوم
فصل الربط ومنه قوله
وأما الصريح فافلاصرا
والربط بالمعوم يسمونه
هنا وفي أخص جماعة من
الطائفة وذكره في المنفى
كل من يمتدح بالربط
إن يعجزوا زيد ما الناس
وعبروا كل الناس بقرين
ضهير بالاحتجاج الربط أنه

لساحران اذ قتلهم ساحران ومنصور الى الخ وأقبحه افعال الجور و اضافت عرقه الى حذف تجوز يد أبوه قائم ومثال الجور يحرف بعض اذ الناس اذفلا من عز نهيهم الجور يحرف طريقة
 يوم وسام ناسوم نسر أي قبه ومثال الجور بالمسوق المذكور ذكره الشارح فأنظر حكمه التثنية الاول
 الصور وأخوها فاقهم الجور يحرف غير ذلك لا يحذف تجوز مدونه ووقع لابي البقاء في قوله تعالى
 في سورة الاعراف والذين علوا السبا كثر باؤام من بعدهم آمنوا ان ربك من بعدهم فغفور رحيم
 ان الذين مبتدأ وما بعدهما جدير والعائد محذوف أي لغفور لهم وحسم وحسم وتدخل هذه الصورة تحت
 انخذ من الصور المذكورة واعلم ان في التسهيل بعد ان قالوا يحذف الى آخره قال ما فيه وقد يحذف
 واجاع ان كان معقوله والمبتدأ كل أو شبهة في العموم والافتقار ويضعف ان كان المبتدأ أعير ذلك ونازعه
 اللامني في الابعاج لكن مدعيه يقتضي ان حكم كل مقار لمقابلة فلا ينبغي ارجاعه فيه كسمنه الشارح ثم
 انه على كلام التسهيل ينظر مماثل المنصوب بالفعل فقدمته المرادى بثلاث كلين قلت عوا وغيره بقوله
 تعالى احكم الجاهلية يعنون قال اللامني وفيهما نظر لان كل من المسكتين سأتى فله يعقوب الا أنه
 مثال الماهم من التثنية فزوره وان الحذف في غير موضع كل وشبهها ضعف وهو خلاف ما فيه قوله الشارح
 ويجوز حذفه **(قوله اصح الخ)** صدق بجزءه لانك لا في انخلوا متافسا والشاهد في ظاهر
 حيث حذف العائد الجور لكونه قد حرف سابق عليه مماثل لما قلنا وعمولا واضح استمع **(قوله)**
 واقصر منها على اربعة الخامسة عاذا المبتدأ بجناه تجوز دجا في أو عدا اذ كان أو عدا الله
 كنية السادة ان يحذف نفا السبيبة جلة ذات ضمير على جلة اضمته أو بالعكس السابعة ان يحذف
 بالواو مثل ذلك الثامنة شرط يشمل على ضمير ملول على جوابه بالجر تجوز في قوم عوا وان ظم الثامنة
 الال الثانية عن الضمير العائرة كون الجلة نفس المبتدأ في المعنى **(قوله)** وهو الاصل في الرب اذ هو
 موضوع عند هذا القرض قال في المعنى قد وجد الضمير في اللفظ ولا يصلح ربط وذلك في ثلاث مسائل
 احداها ان يكون معقولا فغيره أو تجوز بجر نحو عوا ثم هو الثانية ان بعدا العامل تجوز في تمام عور
 وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجار ما يجتني هو فهو بدل استعجال من الضمير المستتر العائد
 على الجارة وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من يجعل العامل في البديل نفس العامل في
 البديل منه ان تضع المسئلة **(قوله)** ومن ثم ربطه الخ وما غير ذلك من ربطه بالامد كور الال وضع الظاهر
 موضع الضمير لتكنه تفوت مع الحذف وكذلك الهمزة الحذف لانها ان الال الضمير **(قوله)**
 تجوز ولياس التقوى الخ إشارة الى رد قول من الحارج ان المسئلة متضمنة مما عاذا كان المبتدأ موصولا
 أو موصوفا والاشارة الى بعيد من التثنية لا تعلى فراه الفاعل وقرأ افعوا من عاصروا والكسائي بالنصب
 نسق على لباس أي اتركنا لباسا وما يوربنة وأتركنا انشال لباس التقوى **(قوله)** بدل أو عطف بيان أي
 لا تعجب خلا القارسي ومن تبعه لان التعلل لا يكون اعرف من المتبعوث **(قوله)** عاذا المبتدأ بلفظه أي
 ومعناه كالقاراض **(قوله)** في مقام التحويل الخ أي فوضع الظاهر موضع الضمير لهذا السبب وهو في
 معنى ذلك جاز في قياسا وفي غيره يجوز قصد سببه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعندنا لا نحش
 يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول تجوز في تمام أو طاهر اذ سكن أو طاهر كنية زيد **(قوله)**
 التحويل أي التحويل **(قوله)** والقارة خبره الخ يجوز ان تكون القارة مبتدأ ومخبر تقدم عليه
 لما فيه من معنى الاستفهام كانه قبل القارة أي مني **(قوله)** والضمير عطف تفسير **(قوله)** اعم من
 المبتدأ أراد اعم من معنى صدقه عليه حتى لا ينافي قوله في الال الجس والماقر وفي باب نعم ونس من
 أن اذ فاعلهما الجس دون الاستغراق **(قوله)** وهو مشتمل على كل افرادة أي صادق عليه **(قوله)**
 كالمثني منه حيث قال كذا قالوا ونازمهم الخ **(قوله)** ما هو مذكور فيه هو ان الرباط في المثال
 المذكور اعاد المبتدأ جهه بناء على انه من الرباط كما جازاه أو بالحسن مستند لقوله تعالى والذين يسكنون

والأول رجل في النار. وخرج الثالوث البيت على قوم ذكور فيه فراجعوه، ولما كان من الجلاء إلى القوم تفرقوا لا يحتاج أحد إلى غيره.

بالكتاب وأما الصلاة فالأضيق المصلين وأجيب عن كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف
على الذين يتقون الخ غير ذلك وعلى القول بأن ألف فاعل ثم و يش العهد لا العنق وفي البيت إعادة المبتدأ
بلفظه وليس العموم في ممر إذا إذ المراد أنه لا صير له عنها لأنه لا صير له عن شيء انتهى قال القاسمي ظاهره
أن العموم جازم قبل أن الألف واللام للاستغراق قال ابن الحارثي وهذا غلط لأننا قطعنا المتكلم
بقوله ثم البعض به علم بقوله جيع من في العالم وإنما قصد ما يطابق هذا الفاعل المذكور فعمله
العموم غلط انتهى بقي أنه قد يقال العموم باعتبار أنه ليس لأحد منها صير وفي العين والشاهد في حديث
سدا العموم هنا مسدا الضمير الرجوع إلى المبتدأ لأن قوله فلا صير في أن يكون لأحد صير عنها وهو عام فصره
داخل فيه هذا وفي التصريح والمطر من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الإشارة فلا لا يقال زيد قام هذا
والزيتون خرج أولئك وأما إعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدس مرده وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص
سبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين أما العبد فهو عبيد وإنه ما حيت قصد التوبيخ والتعظيم
وأما العموم فلا لا يجوز زيد ما الناس وزيد ثم الرجال وهذا نعمت النساء ثم ورد البيت وأجاب عنه
وحاصل هذا أنه لا يفي هذه الروابط من مراعاة معنى صحيح مقصود وكان المناسب لذلك كره في مسوغات
الابتداء بالنكرة أن يقيد الربط بها ذلك ثم يقول والاولى على الربط بالاشارة كذا الخ فان ما سلمه هنا
بهم ضعف الربط بعد الضمير وأصله أنه قال في الجامع أو إعادة المبتدأ بلفظه والأصح أنه ليس بضعف
ولا صلا بالشرع ولا بموجب التفتيح نحواً لحاقها بالحكمة لا جازم ثم أهل زيداً حزر زيداً انتهى (قوله نفس
المبتدأ في العنق) المراد بالنفس هنا ذات الشيء والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في العنق أنها وقعت خبراً عن
مفرد مدلوله جملة كقوله ابن مالك في شرح التسهيل فادفع هنا أن كل المراد أنها بنفسه بحسب المفهوم
فلا يصح لعلم الفاعلة أو الناحية في كل خبر كذلك لصح الجمل والحاصل أن نفي الخبر أن يكون صادقات على
المبتدأ على معنى أن ما يقال به المبتدأ يقال به الخبر وهو الذي يعبر عنه وهو هو هذا يقتضي اتحادهما إذا
وتغير بهما فهو ما كان تغاير الذات ينافي وهو هو واتحاد المفهوم منع أسناد أحدهما إلى الآخر
الاستانبة والنسبة مستغنية عن التبيين المستزمنة للاتينية المنافية لاتحاد المفهوم على أنه يمكن احتساب
الثاني وكون كل خبر كذلك ممنوع إذا جمل في زيد يقوم أو هو مفهومها أسناد القيام إلى الأب وهو غير زيد
مفهومه ولو تراجكها تقول بغير مصادق على المبتدأ أي قائم الأب (تنبيه) كل من الخبر المشتق وغيره مغاير
المبتدأ لفظاً والأزمن الغاء الجمل متعديه معنى والأزمن جمل أحد المتباينين على الآخر جمل هو هو وتخصبه
لفظاً لأعلى الشهرة وعدم التغير كقوله شعري شعري أي شعري على ما ثبت في النفوس من جزالة لم يتغير
عن ذلك وقال ابن الحارثي أنه على تقدير مضاف وهو مثل ومع تشبيه الشيء بنفسه باعتبار أن أي شعري
الآن مثل شعري غير ما مضى أو لكل منهما متعلق مغاير لم يتعلق الآخر نحو هو والسابقون السابقون أي
إلى الخبرين وإلى الجنات ومغاير لفظاً ومعنى دال على التساوي حقيقة نحو وأزواجهم أي مساوية لآلهتهم في القرم والاحترام أو مجازاً كقوله

وباحث قصبته في أجوافها * لو ينقصون من الخواصة طاروا

أي مساوية لقبها لخواصة الأجواف في طيراتها التي أوقام مقام مضاف نحو هو مدرات هذه الله أي
ذو درجات ومشعر يزدوم حال الحق مجازاً العين بالمعنى نحو هو يذوموم جعل نفس الصومم الغة وليس
يقدر برفو له يصدق على القليل والكثير ولا يقال يذوموم إلا إذا أذن الصوم والمعنى أنها صامت (قوله
ضمير السؤال) وهو افتحز وجل (قوله أو يدل) أي بناء على حسن إبدال النكرة الغير الموصوفة من
العرفه إذا استغنيها ما لم يستغن من المبدل منه وأجازوا في شري أن يكون خبر مبتدأ محذوف أو البقاء
أن يكون لله بديلاً هو أحد خبره هو ضمير واحد به بحسب الوصف بمعنى أنه أخفى بوصفه مثل الأجوب
واستحقاق العبادة وتثاثره هنا وبحسب القيات أي لا تركيب فيه أصلاً على الوجهين تظهر فائدة جعل

على ذلك بقوله (الأنحور
قل هو الله أحد) مما جمل
الخبر بها نفس المبتدأ في
العنق أي فلا يحتاج إلى
ربط اكتفاء بها لانتها
مفسرة للمبتدأ والمفسر
عن المفسر هذا أن قد هو
ضمير الشأن ولا بان قدر
ضمير السؤال عنه فاعلم
مفرد وهو افتحز خبر
بعد ضمير أو يدل قال
الأماني

تعالى عليه تعالى ولا يكون مثل ذلك

كالقائمة الاولى ونحوه

بالجمله بل المقدر على ارادة

الافق كذا على عكس نحو

لا حول ولا قوة الا بالله كثر

من كنوز الجنة (د) يقع

الخبر ايضا (طريقا) زمانيا

او مكانيا حالة كونه

(منصوبا) لفظا على ان

به نحو والى كذا سئل

منكم او ارسل غدا (د)

يقع ايضا بطرما مجرورا

منصوبا ايضا بحسب ذلك

(كالجمله) رب العالمين

وشرطهما ان يكونا

تاثيرا بالمعنى المقسوم

فليس يجوز زيد امس ولا

زيدك ولما كان الخبر اذا

وقع ظرفا او مجرورا راجعا

في التقدير الى المفرد والى

الجمله قال (وتعلقهما)

حسب ذلكا) نحو

مما هو اسم فاعل ونحو

اختيار طائفة من محققين بان

المحذوف هو الخبر في

الحقيقة والاصل في الخبر

الافراد وصحة في الاوضاع

ورجعه ابن مالك باسمو

منها ان اجتماع اسم الفاعل

والظرف قد ورد كقول

فانت ادى بصحوة

الهوى كذا في قوله

اجتماع الفعل والظرف

في كلام يستشهد به ومنها

ان الفعل المقدر جملته باجاء

واسم الفاعل ليس بجمله

والمفرد اصل وقد يمكن فلا

يدخل عندها تعيين

تفانيد اما واذا الفاعلية

لاستماع ايلاشها الفعل

الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل ذلك بالاجماع بين الجملتين لكلا الازدواج بينهما فان الثانية كالقائمة الاولى ونحوه بها الصدمع تنكير احد لعل به صمدية بخلاف احدى (قوله) هو الصحيح ان مثل هذا الخ) هو واضح في غير الجمله الواو اعتبارا عن ضمير الشأن اذ من المعلوم انه ليس المراد به اللفظ ولا حتى ان المصنف لم يخل الاجمال به كذا الشارح لا غير هاتين جلا واد الشارح هذا التحقيق عندنا له هذا ويمكن الاستدراك بانهم نظروا في الاصل فاطلقوا به جملته باعتبار انه كذا استنادي غايته التجوز (قوله) بل بالمفرد يؤيده ما صرح به في المعنى ان الجمله التي راجعها لفظها يحكم بها حكم المفرد وان لم يكن فاعلا (قوله) وقع الخبر) أي في الظاهر قال بعضهم تنجيبا للظرف والمجرور وخبرها لانه ليس بنفس المتبدا او لا مشبه به المتبدا وان الظرف ليس بمرجوع انتهى وقد يقال انه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب اعتماد المصنف ان الخبر المعلق المقدر (قوله) ايضا) أي كاي جملته (قوله) منصوبا) قيد ذلك وان كان الظرف من حيث كونه ظرفا لا منتقلا عن التنبه لثلاثتهم انه لا يقع خبرا مادام منصوبا فخص بالظرف المنسوب المقدم المتبدا معنى ويصير عن المرفوع وان فيه تفصيلا بل ولا اثر في هذا المختصر وسنبيته (قوله) لفظا) أي ان كان معربا ان كان مبنيما كان منصوبا بجملا (قوله) بما يتعلق به) وهو الاصح وقيل بالنصبية المتبدا وانه عمل في التنبه لا في الفعل ليس الاول في المعنى ورد في الجملة المشهورة من غير دليل وبانه يلزم منه تركيب الكلام من ناسب ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة ورد بانها معنى لا تختص بالاسماء دون الافعال فلا يصح ان تكون عارضة لان العامل اللفظي شرطه ان يكون مختصا فالعنونى الاضغاف اولى (قوله) منصوبا ايضا بحسب ذلك) أي بما يقع به والتحقيق ان الذي عمل نصبه هو المجرور وخلا من الجار هو الموصول العامل اليه كالمجرور والتضعيف لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صفة الفعل والجار مئة صلاته كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هم في محل نصب (قوله) كالجمله) توهم بعضهم ان الجذر مرفوع بالجار والمجرور فاعلا بناء على عمل الظرف وان لم يثبت ان الفعل الفاعل تقدموا التقدير وانه الحدو بعضهم ان المجرور مفعول والمصدر واللام التقوية كاي فذلك اعجب الجمله (قوله) المعنى المتقدم) أي الموصول والتقديرية التامة يمكن ان يستفاد من خبر بها الخبر ومن قوله ولا يثبت بذكره لان جئت اوصفت الذي هو عبارة عن حصول الفائدة وكانه ان كان محذوف المصنف هذا القيد هنا بخلافه في الموصول (قوله) فلا يجوز زيد امس الخ) ظاهره ولو لم يقر بانه تدل على المتعلق الخاص أي سافر امس ووافق بذلك لكن التعليل بعدم الفائدة تؤخذ من جوار الاخبار مع القرينة (قوله) ونحوه) بانه على ان تعبيرة مستقر للتنبه لا للتقيد (قوله) بان المحذوف هو الخبر) هو الاصح وقيل الخبر هو الظرف والمجرور والعامل صار ناسبا منسوبا وقيل بجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود الشيء في الظرف في انهم محذوفوا بعضهم وما سدوا الباقي باسم الخبر مجازا وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظي لان القائل بانه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لا يضمن اعتبارا والقائل بانه المذكر كثر نظر الى الظاهر الملقب به وهو مفعول للعامل لا يضمن اعتبارا والقائل بانه جموعهما نظر الى المعنى المقصود (قوله) منها ان اجتماع الخ) ان كان منع ذلك هذا على الاول بانه غايته الدلالة على مجرد الجواز (قوله) فانت ادى بصحوة الخ) مجزئ في صدره كذا العز ان مولانا عز وان حين واليهون بالضم الهوان والذل وبصحوة الشيء تعان من مملتين وبانه مضمومتين وسطه قال العمادى وقاتل ان بقوله لا تسلم تعلق ادى بكائن بل محذوف وهو كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلطنا متعلق بكائن الان كاتاني البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاذ في البيت وقال الشيخ الكون بمعنى الثبوت وهو الكون العام الذي بقدر انتهى وهذا لا يدم كلام العمادى لانه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقضي بالرسوخ وعدم التزلزل (قوله) لا امتناع بانه ما الفعل) أي لا ظاهر او مقدورا وبانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين اما واذا لانه غير المفرد في جملته

(أو) (استقر) ونحوه ما هو قول وهو اختيار أكثر المترجمين بحذف الـ بال المحذوف عامل في الظرف والجزء والاصل في العالم أن يكون خفلا وزججه ان الحاحا ليجوب تقدير وفي الصلة قال في المعنى والحق عندي أنه لا يرجح تقديره اسما ولا فعلا بل حسب المعنى ثم قال وان جعلت المعنى فتقدر الوصف له صالحا للزمنة كلها (١٧٠) وان كان حقيقة في الحال (تخوفين) وجوبه بأولئك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر

الشرط لانه لازم الحذف وهم يفتقرون في المقدرات لا يتغيرون في المقولات كالجانبه الزعفراني وابن جني لما جاز التفسير فاذا زجرته وقاله ابن جني بزمك ا بلا اذا الفاعلة الفعل وليس ان المحذور أعين من ذلك فلا يلزم من جواز الفعل وانما يلزم لونه وقيل بمعمولة أما وقد زجر بعد المبتدأ بان قال أما في الماروز فاستقر فلا يلزم ذلك وكذا في اذا (قوله) والاصل في العالم أن يكون فعلا لان العامل انما يعمل لاقتضاه في غيره والفعل أشد افتقارا الى الحدث يقتضي صاحباً وزماناً ومحلولة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني (قوله) والحق عندي الخ أي لان المسئلة متخاذية الاطراف لان امالة افراد الخبر وامالة الفعل في العمل متقابلان وتعين الاسم بعد ما واداء والفعل بعد الموصول مستكفان وكل منهما مخصوص المحل فلا يصلح واحدهما مع جواز قول بعضهم في ترجع الاسم بعد ان ذكر تعين اسم الفاعل فيما ذكر ماضيه واذنا عين الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين بتقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد التعليل الى الاحتمال فيه ليجري البيا على سنن واحشبه جاز على سنن الصواب بل علمت من تعين الفعل في الصلة (قوله) وان جعلت المعنى الخ) معنى كلام المعنى كما يعمل بمرجعته ان جعلت المعنى بان لم يزل أو بالماضي والحال أو الاستقبال وليس معناه ان جعلت المعنى بان لم يزل أو بالماضي معنى الاسم أو معنى الفعل وبه يعلم ما في كلام الشارح هذا وقاله الفاعل في كيف بقدر مع الجملة ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الان افتقار الى الشيء لانها فتلان تقدير الوصف انما هو لصالحه للزمنة كالمادون غيره انتهى في ان كلامهما يقتضي ان المراد بالحال في قولهم الوصف حقيقة في الحال الحال الذي هو أحد الأزمنة وهو ما جرح اليه الشهاب القرافي وبني عليه الاشكال المشهور في المشتقات الواقعة في القرآن والحق كانه عليه النقي السبق ان المراد به حال التلخيص فلا شك في كلام المعنى (قوله) وجوباً) لقيام القر بنقود الظرف مسنده (قوله) الاشودا) منه فالتقدير يصح به الهون كائن (قوله) ويجوز حذفه حيثن) أي من الدليل قال في خبره فوهب جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويظهر ان امتنعوا حتى جواز حذف الخبر عند جود الدليل وعدم وجوده مع حذف فكيف يكون وجود المعمول لما تعان الخلف مع انه اما ان يكون هو الدليل أو مقوياً بالدليل (قوله) وقد يعرض الخ) فالاول نحو في الماروز بلان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن المبتدأ الثاني نحو ان في الماروز بلان ان لا يلبس فوعوه هذا ما ذكر في المعنى في الباب الثالث لكنه رجع عنه في الباب الخامس فقال وكذا في معاني نحو في الماروز بلان متعلق الظرف بقدر موعوه من بطلانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحصل تقديره معقوله المعارضة أصل آخر وهو انه عامل في الظرف وأصل العامل ان يتقدم على المعمول الآن بقدر المتعلق فعلا الخ (قوله) يلزم من قدر الخ) لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفيه نظر لان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاجبة بالفعلية وذلك لسمع اللفظ لامع الحذف والتقدير وأوجب بان المقدرة عندهم في حكم المقنوط فامتنع التقدير وان كان علة المنع لا في حلق المقدرة (قوله) يتسلسل التقديرات) قال شيخنا ان تقول لا يلزم تقدير كان في الثاني بل حصل ونحوه فلا تسلسل (قوله) ما كان متعلقة خاصا) يدخل فيها ما كان متعلقه مسدودا (قوله) انتقل الضمير الخ) هو مذهب البصريين وقيل لا ضمير في الظرف مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق ثم الظاهر ان الانتقال مع الحذف ويجعل أنه قبله ولا يضر ان يلزم

صلحاً بالصحة في الاوضح لا الظرف وانما أطلق عليه الخبر كناية عن المحذوف ولهذا لا يصح بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا به صرح في التسهيل قال في المنقوش وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخافض وليس وبعواز حذفه حيثن وعليه خرج قولهم من لي بكذا أي من يتكفل لي بكذا وقوله تعالى اخر بالخبر والعيد بالعيد والابن بالابن أي مقتول أو يقتل والاصل فيه أن يتقدم على الظرف كسائر العواويل اسخ معمولاً لها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤنثاً وما يقتضي ايجابه وفيه أيضاً يلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يتقدمه مؤنثاً في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفي خاشة الكشف للفتاوى ان مما يجب التمسكه به اذا قدر في الظرف كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه

لغوا لا الناقصة والامكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أي يتسلسل التقديرات (بائدة) واعلم ان الفرق عندهم بحسب متعلقة فمعان مستقر يقع القاني لغوا واستقر ما كان متعلقه علما واجبا لخلف نحو وعندكم الساعة والقبو ما كان متعلقا ايضا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه في صور الجملة حيث فيه واز نحو يوم الجمعة جاز بان قال من توجبه تسمية الاول يستقر او الثاني لغوا ان المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي كان يستقر اليه الى الظرف مع ذلك ان الظرف مستقرا

نقر صخ العامل من الضمير وهو ممتنع لا لا تسلم امتناعه دليل أنه بعد الحذف قاله الآن يقال أنه بعد الحذف نائب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر إفراغته من غلاته قبل الحذف ويحمل أنه بعده وهو ظاهر كلام الشارح ولا يضره أن يلزم حذف الفاعل لأنه أمر اعتباري فقد روى غير مستقر **(قوله)** لا استقرار الضمير فيه فتيته أنه لا يسمي بذلك أذ فرغ الظاهر يجوز بدقائه أو أنه أعنده أخوه لأن فرغ الظاهر منع استقرار الضمير فيه الآن بل يمان شأنه أن يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميراً ظهرياً على أنه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير مطلقاً وإذا تقدم وقد جعل السيد الطرف المستقر ما كان عليه المحذوف فهو مائة وان كان كوناً خاصاً وعلة بأنه استقر فيه معنى عامه **(قوله)** ليس براءد أي حقيقة أو حكماً فحمل الباعوض من كفي بالله شهدا وهل من خالق غير الله وهل في لغة عقيل

لا استقرار الضمير فيه فهو

في الأصل مستقر فيه ثم

حذفت الصلة وهي فيه

اختصاص الكثرة فهو بينهما

كقوله في المشترك فيه

مشارك ولما كان الاشتراك

لم ينتقل اليه من متعلقه

معي لقوا أو ملقى كله

أثنى ولم يعتبر اعتبار الأول

قوله الباعوض قاعدة

كل ظرف أو جار ومجرور

ليس براءد ولا يماشي فيه

لا بد أن يتعلق بالفعل أو

ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه

أو ما يشبهه في معناه المتعلق

أما أن يكون ما هو ظاهراً أو

مقدراً والمقدور لما واجب

الحذف أو لا واجب

الحذف في ثمانية مواضع

ذكرها في التقى (ولا يتخير

باسم (الزمان من) المتبدا

الجوهر المعبر عنه باسم

(الثان) فلا يقال زيد

اليوم لعدم الفائدة فكان

نجست جركاً لا يكون

المبتدأ علماً والزمان خاصاً

فهو * لعل أبي الغوار منك قريب * ولولا فين قال لولا لولا ولولا على قول سيويه أن لولا جارة الضمير وإنما يجتمع الزاثل متعلق لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي والأصل أن اتصالاً من الوصل إلى الأسماء فاعتبرت على ذلك بحرف الجر وإثباتها داخل في الكلام تقوية ولم يدخل الربط **(قوله)** مما يستثنى به وهو خلا وعدا وشاذا فحذف وجبت فوضع الجر ووصلناه مستثنى بعقلم الكلام فنسب كما ينسب في قام القوم الزيد وترك عدك في التبيين ذلك وإن قال الاختصار ابن جعفر وإنما لا تتعلق بشئ لأنه إذا قيل زيد كعمرو فإن قدر المتعلق استقر فلا دليل للكافة عليه أو فلا مناسباً للكأن وهو أشبه فهو مستبعد بنفسه لا بالحرف فلهذا في التقى والحق أن جميع الحروف الجارة في موضع التغير تدل على الاستقرار **(قوله)** لا بد أن تتعلق بالفعل أو ما يشبهه كقوله تعالى أنتم تعلمهم غير المنصوب عليهم أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى هو الذي هو الله أي هو الله في السماء أي في السماء التقى البعده متعلقة بالله وهو اسم غير مفعلة دليل أنه موصوفاً بوصفه وأما مع التعلق به كقوله **(قوله)** أو عما يشبهه في معناه عبارة التقى أو عما يشبهه كقوله أنا أبو الهيثم المتك في بعض الأحيان وقوله أنا ابن مائة أجدد الغر فتعلق بعض أو بالاسمين العليين لا تأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فهم من معناه قولك الصباغ أو الجلود **(قوله)** في ثمانية مواضع أحدها أن يقع صفة نحو أو كسب من السهم الثاني أن يقع صفة لا يفرج على في قوله فزنته فلما رأه مستقر عند فمتناصلاً الضمير لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث أن يقع صفة نحو قوله من في السموات والأرض الرابع أن يقع ضميراً الخامس أن يقع الاسم الظاهر نحو في القهشك السادس أن يستعمل المتعلق محذوفاً مثل أو شبهه كقوله لمن ذكر ما تقدم عهداً حينئذ لا نؤاخذ به حينئذ كان ذلك واستعمل الآن السابع أن يكون المتعلق محذوفاً في شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صفت فيه الثامن القسم غير الباء نحو والليل إذا نبتش والتلقا كيداً أسنانكم وقوله لم يقلوا إلا بل ووصح بالفعل في ذلك وجب الباء **(قوله)** ولا يتخير باسم (الزمان) أي ضميراً كان أو مجزراً في بل أو مفعولاً فالمراد باسم الزمان أي من الظروف مطلقاً وهذا يقتضيه تقبيل قوله ويقع انظر فزاد زيادة فائدة **(قوله)** المصبر عنه أي من اللفظ المألوف عليه والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجواهر هنا ما اشتراه استعماله فيه في اللفظ مما يقابل الصورة فلهذا في هذا اللفظ بدل بوزن لا يجوز وهو مائة **(قوله)** لاستعمال الفائدة لأن من شأن الفوائد الاستقرار في جميع الأزمنة فلا فائدة في الأخبار عنها بل من مخصوص لأنه لا فائدة لتقصيص شيء زمان هوائي غير متصل مثله والتبديل بعدم الفائدة لما استعمل أنه مشترك في الكلام الفائدة الحسية أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام أو يماضي أنه يعتمد في الفائدة الوضعية أن يكون الحكم مطلقاً أن يجعله وتصدفاته والذوات التي لا تتحدد لكموعها موصولة إلى وجود في سائر الأزمنة ليست كذلك فخلافاً لما يعتقد كالورد وبخلافها باعتبار إمكانية أن لا يوجد هابم الأزمنة ولا إمكانية **(قوله)** كأن يكون المبتدأ الخ قد توجه حيوله الفاعلية في ذلك بان احتياج الذات في الوقت الخاص ليس من لازمه وجودها التقديري

الاجتماع فيه يتجوز موت البعض وقضيته أن راد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قولنا لثنين نحن في شهر كذا (قوله نحن في شهر كذا الخ) قال المصنف لا بد من كذا كيف يصح التمثيل نحن باسم العين العام ولم يتضمن في المراد ذلك إلا أن انتهى وقيل وجه العموم صلاحية نحن لكل متكامل لعدم اختصاصه بمتكامل دون آخر وقبل شهوة المتكامل وجب من سواء من المؤجودين في ذلك الزمان ويمكن نفي هذا المثال على حذف الخبر الخاص لقرب تنسالة أي داخلين في شهر كذا هذا وقد رأيت حفظ المصنف في مثل هذا ابن الناطم ما نصه سأل طالب أي شهر نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا ريدون في أي اثنين في فقلت مقتضى ضابطهم أن يتجوز وظاهر أمثلتهم أنه لا يجوز لأنهم مثلاً لا يتزعموا هذا كوفي (قوله) وفهم منه أن المكان في قوله وهو كذلك أي أن أفادنا لم ينفذ الأخبار بالمكان عن الذات أو المعنى امتنع تجوز ديمكانا والقتال مكانا وإن لم ينفذ الأخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا ونحن امتنع ولهذا قال الشاطبي التقييد باسم الزمان وباسم الجوهر بالنظر الغالب بين أن اسم الزمان لا ينفذ الأخبار به عن الذات ويغيب الأخبار بالمعنى وإن اسم المكان ينفذ الأخبار به عن الذات وعن المعنى وهذا ينبغي أن تعلق المعاني المستمرة كالأولان والطعوم والنعمون والخوشة ولا يستمر أربابها بالزمان وكذا الطعوم الأصلية وقد نعرض الشيء طعم ولا يستمر فينبغي جواز الأخبار به بالزمان وكذا بقا في النعمون والخوشة الذين يعرفون بزوال وانظر ما كان الذي لا استمرار لها فينبغي جواز الأخبار عنها بالزمان ومثل اسم المعنى أسماء الأيام فيجوز الأخبار عنها باسمه الزمان والأولى فيما استغن عن كماله والست والعبد والقطر والاضحى الرفع لغلبة ما في معنى الأيام ويجوز نصب نظر العمل كالاجتماع والسكون والعود يختلف ما لا ينفذ العمل كالأحد فيجب فيه الرفع ولا يجوز النصب لأنه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم وأما الزمان فهو هشام النصب لثباتها ولها اليوم بالانتماء فيبقى اليوم الأحد لا تنال الأحد إلا أنهم فصيح أن يكون نازحه قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصر ينفذ غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم (قائده) إذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان منكروا في غلبه نحو خذله وقضاه ثلاثين شهرا أو الصوم يوم والسير شهرا إذا كان السير في أكثره لانه باستغراقه أباه كانه هو لا يسمع التكثير المناسب لقربه ويجوز نصب هذا الزمان المنكروا في خلافا للكوفيين وإن كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة بكن الرفع غالبا وأوجب الكوفيون النصب وإن وقع في أكثره فالنصب نفسه أو حروفي وقاضه فالزمان المنكروا ونحو المخرج وما أوفى يوم والسير يوم الجمعة وأوفى يوم الجمعة وأما الخ أشهر معلومات فلما كذا المخرج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كان أفعال الخ مستغرقة ليعلم الأشهر الثلاثة ويرى ما عرف نحو موعد كرم الزينة وإذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لفظا كان غير متصرف فيجوز نصبه امتنع وقضه وإن كان متصرفا وهو نكرة فالرفع واجب نحو

أنتسختي مكانا قرب * وداركسني عين أو شمائل

وهو با على الظرفية عند البصر بين والمضاف بخلاف ما من المبتدأ أي مكانكسني مكانا قرب بيا ومن الخبر أي أنتسختي ذومكان قرب بيا وإن كان معرفة فالرفع مرجوع نحو يزحفكسني ويكثرونكسني ويكثرونكسني المتصرف من الطرفين بعد اسم عين مقدرا إضافة بعد اليعقوب يعني لومان أو فرجستان وأما المذهب نحو أنتسختي زمان فلا يجوز رفعه ولا نصبه كذا المختص يجوز يبدوا أو يستأنك غير المتصرف بجوز ضمنية يلزم نصب على الظرفية ويعين النصب في نحو أنتسختي فرجستان أي من أشياء ما من فرجستان وهذا تفسير معنى لا لفظا فلا ريب أنه لا دليل على المحذوف وأنه يلزم حذف الموصول لوصلة وضعية ذلك ما أو ودوه وإن أردت تفصيل المقام فالوجه على الرضى ونسب (قوله والمراد بالوصف الخ) مثل لا يسمي الفاعل والفعل لوصف الالفقة المشبهة ما لا يحسن وجهه ومثال اسم التفضيل ما أفضل منك أجد

نحو نحن في شهر كذا أوفى زمانا طيسو ففهم منه أن المكان يتغير به عن الجوهر نحو بيا ما ملكت ومن اسم المعنى نحو الخبر عند لوان اسم المعنى يتغير عنه بالزمان وهو كذلك إذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غذا والأفلا ليعلم الفائدة (و) أما نحو قولهم (الليلة) (الليلة) ما طاعه أنه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو (شأول) يحذف اسم معنى مضافا هو المبتدأ في الحقيقة كقوله الليلة الالفقة لاخبار إنما هو عن اسم المعنى لأن الجوهر وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال شبهه باسم المعنى من حيث أنه يحدث في وقت دون آخر ولما كان من المبتدأ لا خبر له في معنى الفعل لكن له مرفوع يعني عنه فيطلبه بقوله (ويغني عن الخبر في حصول الفائدة مرفوع وصف) يكتب في فعله كان أو زمانه والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (متمم) ذلك

الوصف ليصح الاستفهام

بالرفوع (على) أداة

(استفهام) حوفا كانت

(أوصيا) (أو) أداة (نفي)

كذلك أو فعلا للاستفهام

بالحرف نحو

أأطعن قوم سبي أم فؤاد

طلعنا والاسم نحو كيف

جالس العمران (و) النفي

بالحرف نحو (ما مضروب

العمران) وبالفعل نحو

ليس قائم الزيد ومنه

نحو غير قائم الزيد ومنه

قوله

غير ما سوف على وزن

ينفضي بالهم والحزن

والنفي في المعنى كالنفي

الصريح نحو انما قائم

الزيدان ولا يسوق في

الرفوع فليبين أن يكون

اسما طاهرا كإبراهيم وأضرعا

بارزا كقوله

خليلي ما وافي بعهدي أنتما

وجعل النفي بالفعل والاسم

كالحرف في نحو نخرج

الوصف كونه مبتدأ

حقيقته اعتمادا على ما ذكره

شرط لازم عند جمهور

المصنفين وما وهم خالف

ذلك وول تندهم ثم هذا

الوصف مع رفوعه ما ألت

بتطابق أولاهن تطابقا

أفرادا نحو قائم زيد جاز

في الوصف وسهلت

الإنشائية والخبرية إلا في

نحو قائم اليوم امرأة

فتعين الأول وهذا يتضح في

قوله من انتهى أوقع فقدم

وهل أحسن في عين يدا الكمل منه في عين غيره ومثال المنسوب ما قرئني أو النواقر نري أو النواقر نري
 أنسوب النواقر نري أو النواقر نري (قوله ليصح الاستفهام بالرفوع) هذا ما رجح في المتن وقيل هو شرط للعمل
 (قوله حوفا كانت أو وصيا وقوله أو أداة نفي) كذلك أي حوفا أو وصيا هكذا زعم ابن مالك قياسا على
 سماع ما أو البسمة وقصره أو حوفا على ما اذ لم يسمع سواهما لكن لا بد أن يكون الباقي صالحا مباشرة
 الاسم بخلاف لم ولن (قوله أأطعن الخ) صدر بغيره * أن يطلعوا فليجب عين من قطننا والقطن
 الأكمة والقطن الرحيل والظاهر أن العطف في أم فؤاد من عطف الفعلية على الاسمية والشاهد في
 البيت ظاهر (قوله ليس قائم الزيدان) الوصف بعد ليس مرفوع على أنه اسمها وفاعله سلمد شعرها
 وفي شرح العمدة أن النواضع لا تدخل على المبتدأ الذي مرفوع بنفي عن الخبر لانه منزهة عن الفعل
 فلا يعمل فيه عوامل الأسماء كالأفعال في الفعل ومن مقتضى هذا أن لا يعمل فيه الابتداء لانه من عوامل
 الأسماء لانه بمعنى فاعله ما في الذي يرفع به الفعل أذا قيل أ يقوم زيد فيجوز أن يعمل فيه (قوله غير ما سوف
 الخ) فاعله أو ما سوف غير مبتدأ وهو في معنى النفي والوصف بعد مخصوص لفظا بالابتداء وهو في قوة
 المرفوع بالابتداء فكأنه قيل ما ما سوف على وزن ينفضي مصاحبا لهم والحزن والناسخين الفاعل
 الظرف وهذا ما قاله ابن السجري وتبعه ابن مالك وفي البيت غيرا بأن آخره ذكرهما المصنف في المتن في
 بحث غير (قوله خليل الخ) صدر بغيره * أذا لم تكونا لي على من أقطع * والشاهد في أنتم السد
 مسد آخر بعد النفي وهو ضمير منفصل وهو وقوله تعالى أرغب أنت عن آلهي إبراهيم عما يقطع به على
 مذهب لما عين لرفع الوصف المذكور ضميرا متصلا على أنه فاعل به لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدي في
 البيت إلى الاختيار من المنسحق أو أحد في الآتي إلى فصل العامل من معموله باجتناب انتهى وأجيب عن
 الأول باحتمال أن يكون أنتم مبتدأ خبره والوجه الشرطي بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله ما وافي
 ينفذي والتقدير أنتم ما خليل أذا لم تكونا لي على من أقطع فما أحد وافي بعهدي عن الثاني بأن عن
 آلهي متعلق بخبره والتقدير أرغب أنت ترجع عن آلهي وما أجيبه في التصريح من أن المراد بالظهور
 ضد الاستمرار لا يحد لي صاحب في الاما من أن الصفة لا ترفع ضميرا متصلا كس (قوله شرط لازم الخ)
 جو والاختصاص والكوفيون مرفوع الوصف المذكور ضميرا متصلا غير اعتماد (قوله وما وهم الخ) منه قوله

تخير بنولهم فلانك ملغيا * مقالة لهي إذا الطير مرت

بغير مبتدأ بنولهم فاعله لا تخبر واللام عدم المطابقة وتوابعه أن نصيلا يستوي فيه المذكر وغيره على
 حد قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظاهر (قوله الابتداءية) أي فيكون المرفوع مقننا بالخبر وقوله
 والخبر مقنن المرفوع مبتدأ مؤخر (قوله الأولى نحو الخ) لانه يلزم على الثاني عدم تطابق المبتدأ والخبر
 في التذكير والتأنيث عند كونه الوصف الرفع ضمير المؤن الحقيقي وذلك لا يجوز وأقهر الحصر لانه لا يتعين في
 أرغب أنت عن آلهي خلافا لغيره عليه ما في الثاني يلزم الفصل بين أرغب ومعموله وهو الظرف
 باجتناب أن الزم ممنوع كغيره ولا في أأطعن لانه على الثاني يلزم وقوع النكرة مبتدأ فلا يسوغ
 ذلك لأن الوقوع بعد الاستفهام يخصص (قوله وهذا يقطع الخ) أي حوفا أو جبين وأجيب عن القبح
 بأن اللزوم هنا لا لاجل لا ليس لأن كلا الوجهين مختلفان فالاصل لأن جعل المبتدأ مستندا وخبره متخالف
 الاصل يختلف إلى وجهين في ظاهره فإذن كون زيد فاعلا موافقا للاصل فيسبق الفعل إليه فيحصل الالتباس
 وأردناهم أجازوا في حيث أجازوا في وجهين مع أن أصل أو أن تكون للعطف وأجيب بان الجمل على
 الوجهين إنما عتم إذا لم يكن عند قصد أحداهما مرة والتعقيب على المغولي أو الرفع على العطف
 واعترض بمثله حيث أجازوا موسى وأجيب بتقدير المسألة بما يمكن التخصيص فيه على الصاحبة بنصب ما بعد
 الأول وأجاب بعضهم عن القبح بالضرورة في تقديم الخبر في مقام حتى يرتكب الالتباس لاجله وافي
 أأطعن يجب تقديم قائم لتعين الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمثل على الاستفهام يجب تقديمه عن

الوصف على الفاعل
القصي لعمله الضمير
وان لم يتطابقا تعين
ابتداء الوصف وما بعده
فاعلا وانما يعانعه متغيبان
الظهور والاصل ان يتغير
المبتدأ والواحد خبر واحد
كأنه (وقد تعدل الخبر)
جواز على الاصح لان الخبر
كالنبت فاز تعدده وان
اختلف الجنس نحو فاذا
هي حبة تسمى والتعدد
على ثلاثة انواع احدها ان
يتعدد لفظا ومعنى لا يتعدد
الخبر عنه بل يعاد هذا
النوع حصة لا تقتصر على
كل واحد من الخبرين
أو الاخبار فيكون يفتق
شاعر كأنه اذا استعملته
بالعطف جاز تقاضا فانها
ان تعدد افعالا بمعنى
لتقديم التعدد فيه مقام
خبر واحد نحو هذا احو
حاصل ولا يجوز في هذا
العطف لان مجموعه بمنزلة
الخبر الواحد اذا قلنا هذا
شرا فلا يلزم على واحد
امتنع توسط المبتدأ بينهما
وتقدمهما عليه على
الاصح فانها ان تعدد
لتعدد صاحبها حقيقة نحو
بنو قتيبة وشاعر وكاتب
وقوله هذا لا يتخيرها
ويجوز في غير واحد
فان قلنا في اوجها نحو انما
الحياة الدنيا لعب ولهو
ورغبة وتفرغ ينسجم
وتكاد وهذا يصح

قلت الضرورة حاصلة في اقام زيد قلت لاضرورة لجواز زيد اقام بخلاف زيد اقام (قوله وجمعا) أي جمع
تصحيح كذا ليدل على المثال ونص الساطع على ان جمع التكسية مثله وقال السيوطي بالجمع المكسر كالمفرد
وكذا الوصف المنطلق على المتنى والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو اجنب زيدان (قوله على الفاعل
القصي) اخترا من اللغة الضميمة وهي لغة كلوني العراشيت فانه لا يتعين عليها خبر بل هو وصف بل يجوز
الوجهان فمن اطلق التعيين مراده على اللغة القصي بدل ليل ما في باب الفاعل (قوله لعمله الضمير) وتعمله
الضمير مجتم كونه مبتدأ اقل المصنف في خواص ابن الناطم وجه الامتناع ان الضمير يعود على متاخر لفظا
ورتبة وانما تقول يجوز كونه مبتدأ بخبر اعانه بما بعده على قول سيدويه في خبر منه أو مومض الضمير
موصوف مقول وانتهى ويلزم على ما جوزه الاخبار عن النكرة المعرفة في غير ما استثنى الآن يجب بان ابن
مالك اجاز ذلك فاحتج بجوزي اقام أو يزيد كون زيد خبرا عن اقام (قوله وقد تقدم الخبر) أي في
الحال أو الاصل ومنه يعلم جواز تعدد المفعول الثاني لكل ما ينضم الاشارة او اطلاقه بشئ التعدد مع
اختلاف الجنس بالافراد او بجهة كما اشار اليه الشارح بقوله وان اختلف الجنس ولو قدمه على قوله على
الاصح كان أولى بمقابل الاصح المنع مطلقا واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة متقدرون في صور
التعدد لعمدة الخبر والاصح وهو نكاف والتعدد للاختلاف وهو قول أبي علي (قوله فاذا هي حبة
تسمى) يجوز ان تكون جملة تسمى صفة الجملة (قوله فانها ان تعدد داخ) ضابط هذا النوع ان لا يصح
الاخبار ببعضه من المبتدأ وهذا الضابط يتناول نحو قولك الا بقل هذا أبيض أسود لانه لا يصح الاخبار
ببعضه من المبتدأ أي حقيقة فاذا أراد يدمع الاخبار ولو جاز اخرج نحو هذا احوامض عنه وقضية ذلك
امتناع العطف فيه لكن صرح الرضي بجواز العطف فيه وهو قضية تصريحه أيضا بانه مثل قولك هما عالم
وحاصل بل قضية تجزؤا العطف وقال السيدان نظرا في تأويله بالابق كان الاولى تركه أي العطف وان
نظر الى ان الخبر والمبتدأ متعددان معنى أي بعضه أبيض وبعضه أسود كان الاولى ان يؤوب (قوله لقيام
التعددية مقام خبر واحد) ان قلت اذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لم يتناول كل منهما
على انفراد من الضمير فلم يتناول الخبر المشق من الضمير على انه يتطاول وجوب التثنية في قولك هذان
خاوان حاضرا ان جيب بان في كل منهما ضميرا اسحق المجموع كما جاز على كل منهما اعز ابا اسحقه
المجموع دفعا لعمد لان المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن عمله للضمير ولا اغرابه وقيل أحدهما
الضمير واغرابه دون الآخر تحكيم ربان في كل منهما ضميرا صرح به الرضي وغيره ونقل عن أبي علي ان
المحمل للضمير هو الثاني لان الاول تزل من الثاني منزلة الجزء وفي المقام تطويل لاناسب المرام (قوله
ولا يجوز في هذا العطف داخ) وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولاسفة لا امتناع
وصف الشيء بما ينافقه ونقل عن الاخفش جواز الصفه على معنى حوافيه حوضة والصفه توصفا اذا تزل
منزلة الجاهد خبر مبروت بالشارب لقال ورد بيان الصفه كالفعل وهو لا يوصف بغيره مع هذا الرد لم يصح
التصغير وهو جاز بل لا خلاف ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعين (قوله اذا لم يجمع هذا من)
أي يضمن المجرم وهو للتوسط بين الخلاوة والحوضة والمرازة كهيئة متوسطة بين الخلاوة والحوضة اذ هما
شذان لا يتبعان وانما الموجد فيه طعم بينين (قوله ولهذا امتنع توسط المبتدأ داخ) أي ليكون مجموع
بمنزلة خبر واحد لكن كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط ظاهر لان بعض الكلمة لا يتطاول على
بعض ولا يقدم على آخر وأما كونه سببا لمتن تقدمهما عليه فغير ظاهر وانما عليه بعضهم بان ايمان حلو
حاض بل جري التسل (قوله نحو بنو داخ) اعلم ان تعددا لاصح حقيقة من زمان احدهما
ان يكون احدهما سطة الثانية ان يكون مشق أو مجموعا فاذا اختلفت الاخبار بالعطف بالواو أو الا
ولا يجوز فيه ذلك (قوله بدلا داخ) انشده الخليل وقيل انه لطرقة (قوله وهذا يصح فيه العطف) لا بد
ان يتقدم في العطف سابقا على الاخبار وان لكل خبرا اعز بما اسحق المجموع دفعا لعمد (قوله

العطف ويصح ان يماثل في التسهيل لعدم التعددية وفي النوع الثاني وفي شرحه ان التعريف قهنا بغير

لا قال الامجاز) وانما في الاوضح حيث اخترت على ان النظم في جعله النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بمحله ان نحو جملته من معنى خبر واحد وان قوله الخ في قوله مبتدأ من لكل منهما خبر وان نحو انما الحياة الدنيا هو ولعب الثاني تابع لخبره ونظر في الالف في الالف في الاول فليس بشئ اذ لم يصادم الشارح بل هو بمنزلة انما جملته متعددا في الالف دون المعنى ذكره ضابطاً بان لا يصح الاخبار بتبعه عن المبتدأ واما الثاني فهو ان كون مبتدأ في قوله مبتدأ من لاني كونه بحسب اللفظ واحداً او متعددا في الالف لا لاني المعنى واما الثالث فلا في الالف فانه لا ينافي بين كونه باعاً وكونه خبراً هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين مشوعه من حيث عطفه على الخبر اذ المعطوف على الخبر خبر كان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ مبتدأ انتهى وفي الجمله الاولى من الباب الخامس من معنى السبب في انشاء كلام ما فيه واما حينا فتعطف على الحال لانه انتهى فلهذا لا يسلم الجواب عن الاعتراض الثالث انما الجواب بان الاولان فاما مبتدأان التعدد مجازاً وليس هو مناط الاعتراض والحاصل ان الاختلاف في لفظي كايه من كلام شرح التسهيل (قوله فاني الشرح الخ) الذي في الشرح حكاية على عدم التعدد ولا يصح ان يكون لفظا معنواً من سبق القلي في عبارة الشارح لانه لا يظهر حيثما النظر ولا الجواب بقوله الهم الخ لان قضية الجواب على هذا التقدير ان ما لا يخالف من تقدم في دعوى عدم التعدد (قوله والمعنى أو أي الخ) في شرح القواعد كانه في قوله بداءه غلامه منطلقاً لحاصل المعنى زبد غلام أي به منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام أي زبد منطلق فقد فهم معنى وتقلنا تامل انتهى وقباه ان ما ذكره الشارح كذلك الصوابين نعم قاله أي به قائم ولعل وجه ذلك ان الاسناد التام انما هو بين المبتدأ الاول وخبره بخلاف غير فاما حقه اسناد تام به في قوله غيره (قوله فاني بعد خبر الاخبار الخ) هذه عبارة التسهيل وقوله المتوالي في لفظ بمراده بل لا بد ان يقال وكذا الفعل في الباقي الى ان تنتهي المبتدأ ولكن ترك ذلك لوضوحه اشارة الى انه لا تعين الترتيب المثلث كواذا من الحسن فلو قيل زيد هذا الغلام ان احسن اليها عنده في داره لم يتع وكذا احسن في داره اليها سمها عنده (قوله زيد الاخوان الخ) يتفرع من هذا الخبر بقين طرفة بالتركيبية منها وهي ان تجعل بعض الروابط مع المبتدأ وبعضها مع الخبر يجوز بعبادته ان يكون خبراً وهما (قوله الاصل في الخبر) أي الاولى (قوله لانه وصغله في المعنى) أي غالباً فلا تقتض بالمتعلق زيد والمراد ان معناه وصف لعنه ان المبتدأ والخبر اصطلاحاً للفظ دون لفظ قائم مثلاً يمكن ان يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابق واوردان الدليل جار في الفاعل ولم يقدم واجب بان تقديم الحكم في الجمله الفعلية لكونه على ما في المحكوم ومرة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون المعنوي لان اللفظي اطوار والاعتبار بالطائرين دون المطروعه عليه وان الفعل يحتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل خارداً في الجمله المركبة منها تميم الناقص بالكليل (قوله خفة ان يتأخر الخ) أي الاتق والمناصب ان يتأخر عنه كرا لان تعاقب الذات قبل الوصف هو المناسب ولشأن ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني امر لا يتق (قوله حيث لا يقع الخ) أي من التقدم وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدأ او اهل المسند كرها وهي مذكور في الالفية (قوله اما اجازاً) أي تقدم مجازاً او اجازاً (قوله في الفارزيدي) المجهول وجوب في نحو هذا الاستثناء والاختصاص والتكثير في جيز وذلك وان يكون المرفوع فاعلان الانتماء فعدمه ليس بشرط (قوله بان يكون مصدر الكلام) شرطه كمال انما في الكافية الكبرى بان الحاسب ان يكون مفرداً فلو كان جله جاز تأخيره يجوز ان يكون اذ لا يطل بتأخيره صداه وانما خبر المبتدأ الاول ليس له مصدر بل جزؤه وهو ان لا ما يقتضي مصدر الكلام بكتفي ان يقع صدر الجمله بحسب لا بتقديم عليه شيء من ركني ثالثاً الجمله ولا ما صار من علمها من الكلام لغير تعلقاتها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجمله التي تسلفها فلا يقال ان من تضر به أمر به وانما جاز التي ان تضر به يضر بك لان الموصول لا يؤثر

(أين زيد) اذلو آخر

نخرج منه صدر الكلام
عن صدره أو غيره نحو
صبيحة أي يوم سفركم أو
وقع تأخير في لبس ظاهر
أو عندي أو هم ولي
وطراؤه أو لم يهجم أنه
صفة لشكره فالترتيم نقله
دفعه إلى التباس أو يكون
البتدأ المحصور فيه
بالافتتاح نحو والنا الاتباع
أحد عليه الصلاة والسلام
أو معنى نحو اغماض زيد
اذلو آخر أو هم الأصغاري
الخبر أو يعود ضمير
متصل بالبتدأ على بعض
متعلق بالخبر نحو على الترة
مثلهذا بدأ أو على مضاف
إليه الخبر قوله

ولكن مل فحين خبيها
اذ لو أن لم يعود الخبر
صلى متأخر لفظا ورتبة
(وقد يكتفى كل من البتدأ
والخبر) جواز العلم به وقد
اجتمع حذف كل منهما
وبقاء الآخر (نحو)
حلام قومهم محزونون

فسلام مبتدأ والمضوح
الهاء والخبر محذوف
(أعني علم) وقوم خبر
البتدأ المحذوف أي (أنتم)
قال ابن أياز وإذا دار الأمر
بين كون المحذوف مبتدأ
وكونه خبرا فالجواب أولى قال
الواسطي الأولى كون
المحذوف البتدأ لأن الخبر
محط الفائدة وقال العبدى
الأولى خبر لأن التوضيح
في آخر الجملة أسهل وفي
المحذوفين يجوز بدعوى

في صلته (قوله أين زيد) فزيد مبتدأ أين اسم متعين الاستفهام خبر وهو ظرف ليشال الخبر على
الصحيح متعلق المحذوف وليس صدر الكلام لأن الخبر هو الطرف في الصورة وانما جاز تقديم الخبر
في هذه الصورة مع التباس البتدأ بالفاعل لأن الضمير وان تبع المحذوفات ولا ضرورة في التقديم في
زيد قائم بخلاف أين زيد على أنه مثل أقام زيد وقصر فشا الفرق بينهما وينز يدايم أي أن ابن الحجاب مثل
بهذا المثال الخبر الآخر الذي له الصدر أو ودعه أن قوله أن أن هنا مفرد يناقض قوله قبل وما وقع طرفا
فلا كثيرا ثم مقدر بحسبه وأجاب الرضى بأن لفظ أين اسم مقرر في الوضع سواء قبل بالجملة بالمراد وهو
المراد هنا انتهى وانظر مع قوله المقرر في هذا الباب ما قبل الجملة وشبهها الظرف وعدله (قوله صبيحة
أي يوم سفركم) أي لان الاستفهام له الصدر والمضاف إليه يسمي ويصير المجموع ككلمة واحدة
(قوله لتوهم أنه صفة للسكر) أي ابتداء أو القابل للظن في الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم أن الطرف هو
الخبر ووجه التوهم ابتداء أن حاجة السكر المحضة إلى الصفة ليعيد الأخبار عنها فائدة بتقدير عملها كد
من جلتها إلى الخبر لتوقف الأخبار على حصول الفائدة ولهذا كان البتدأ معرفة وأكره تخشع على
نحو زيد مبتدأ ورجل محب في الدار جازية التقديم والتأخير فإن قيل مع تقديم الخبر أيضا يلبس بالحال
فنبغي استماع التقديم أعجب بأنه احتمال في غاية البعد فلا يلتفت إليه بذلك يندفع ما في حواشي الشهاب
القاسمي على المختصر من أن التقديم وان رفع التباس الصفة لكن احتمال الحالية يان لأن نعت السكر
إذا تقدم كان محالا (قوله اذلو آخر أو هم الخ) وانما لم يقدم المحصور والمعقول انتفى المحذور جاعلي المحصور
بانما وطرد الباب (قوله أو يعود ضمير الخ) اغماض بعض متعلق بالخبر وفي الحقيقة في المثال متعلق الجار
والخبر ووراء متصل بالبتدأ الذي عتق تقديمه على الخبر فلا بد على أنه متعدي متوكل لا يلزم تأخير
فيه ونوع في حقه المثال الفصل بين العامل وهو متوكل والمفعول وهو على أنه لا يخبر وهو بعد البتدأ
أجنبي من الخبر وأجيب بأن الفصل بالأجنبي انما يقع إذا لم يكن مستقرا في أمر كزيد دليل أنهم جازوا في
كانت زيدا الخي تأخذ أن يكون الخبر في كانت القصص الخي مبتدأ وانما خبره زيد انما فعلوا الخ
مع وجود الفصل بالأجنبي في الوجهين لأن الأجنبي في الوجه الأول مستقر في مركز بخلاف في الوجه الثاني
وخرج عليه بعضهم قوله تعالى بهم بالآخر وهم وقنون ونازع الهدي في ذلك بما ينطبق عليه المقام
ولو قال أو يعود ضمير بليس بالبتدأ على بعض متعلق بالخبر لكان أولى لأن الخبر في عنده خمد من صحتها
ليس متصلا بالبتدأ بل بما يتعلق به (قوله على التمر مثلهذا بدأ) كناية عن كثرة زيد يخلط بالتمر
والظاهر على التمر بل لأنه لا يهضم يفسد التمر لا التمرة الواحدة لأن يدعي أنه تعرف للتمر وأنه على
كل ثمرة مثلهذا بدأ (قوله مل عين خبيها) عجزت لتسبب من رايح لا كبر ضرره

■ اعلمك اذلا دلائل قدرة ■ على ولكن والشاهد في مل عين حبيها حيث وجب فيه تقديم الخبر
ذكر (قوله لعنه) وذلك بان دليل على إيقاع في ثم الكلمة منتقضة بنحو أن يقال أرز حسن
جميل فيقال ما أحسنه وما أحله فلا يجوز أن يقتصر على ما ولا أن تحذف لأن المثال وشبهه لا يفتران لكن
الصورة الثانية لا تنقص من لأن الحذف بلا دليل ولذا في الرواى المقضية المحذوف لانهما وليغة أسهل المعاني
(قوله وإذا دار الأمر الخ) انما جاز في الكلام الواحدان يحتمل ذلك مع أنه لا بد في الحذف من اقتضار
المحذوف ضرورة أنه لا بد من القرينة المرشدة إليه باعتبار تعارض القرأتين فباعتبار كل قرينة يتعين
محذوف ووضع ذلك ما ذكر في التخصيص باب الإيجاز قوله تعالى فذلكم الذي يلتقي فيه من أنه يحتمل
فيه لقوله قد شغفها حبا وفي ما وادعه لقوله تراودها فالا حلسه لما قيل انتهى صورة الاختتمال
أحد القرنتين كاذبة لا هاديت على أراد غير المراد لا يضر ذلك لأن القرينة أسهل والخطي يجوز
تختلف مدلوله عنه (قوله وفي المحذوف الخ) ذهب سيومه والمزني إلى أن المفرد كور خبر الأول
وخبر الثاني محذوف من المراج وامن ثم مقول إلى عكس وآخرون إلى الخبر وفي المتن أن مذنب

سبويه انه المحذوف فيه من الاول لسلامته من الفصل وكان فيه اغطاء الخبر المعاو ومع انه مذهب في يزيد
زيد البعلات ان الحذف من الثاني انتهى وعليه ينفرح قول المنهاج الاذان والاقامة ستة فلتا حاجة ان
يقال لنقد بركل منها ستة والخلاف انما هو عند التردد والاختلاف ان الحذف من الاول في نحو
نحو نبح عندنا واوتينا * عندك راض والرائ مختلف

وان تكسب بعضهم خلافا من الثاني في قوله واني وقارب الغريب (قوله نبت مقطوع) أي نبت
في الاصل والافه في حال كونه خبرا لا يكون نعتا وانما وجب الحذف حينئذ لانهم ارادوا ان يسحبوا الهم
الحالة التي كان عليها قبل جهله خبرا وهو بلاؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالنبذ أو قبل غير ذلك (قوله
مؤخرا عنهما) هذا القيد وان كان لا يضر لكنه غير محتاج اليه اذا الكلام فيما وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ
ولا يكون كذلك مستقما (قوله وابصر ع القسم نحو الخ) اعترض بان هذا ليس مر محقق القسم لانه
يقال في ذمتي مال وانما حتمت به بقوله لافطن وسألت ان الصريح ما يعلم بمجرد لفظة كون الناطق مقصدا به
وفي بعض النسخ أو ما يدل على القسم وهو أولى ان قوله نحوي ذمتي يقتضي ان المسئلة افراد غير هذا
وتأخر قول الاوضح وفي قولهم في ذمتي لافطن يخالفه وانما وجب الحذف هنا لان جواب القسم يمسده
وان كان ذلك لا يلزم في جواب حذف المبتدأ بخلاف الخبر كما يعرف من امثلة حذف المبتدأ (قوله بدلا من
اللفظ بفعله) أي بدلا من التلطف بفعله فلا يجمع بينهما اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعووض فاقبل
صريح جيل فاصبر صرا جلا ثم حذف الفعل وعرض عنه المصدر ثم علل بنصب الى الرفق لنبذ اللوام
والثبوت أو جوبا وحذف المبتدأ استعمالا للحالة النصبية او للاحالة الفرعية تجري الحالة الأصلية (قوله
كسبر جيل) أي بناء على ان المحذوف المبتدأ وقبل الحذف الخبر والتقدير كسبر جيل أمثل من غيره
ولكن لم يحتج فاطر المثل ولو بقي صور يحذف فيها المبتدأ وجوباً بامد كورة في النكت وغيره (قوله
في أربع مسائل) أي على ما في كلام المصنف وبقي صور أخرى ذكرها النكت وغيره منها خبر من في حكاية
الشكر اذا لم يخطب عليه الامراء في الاسم فقبل منور ومنافى في تلك العلامة دليل الاعراب في الاسم
السابق من مبتدأ أو أغنت تلك العلامة عن غيره فقامت مقامه فلا يجمع بينهما انما يقال منوال جيل بل
منور أو من الرجل ويلغى في هذه المسئلة يقال ما الذي بيني وفي آخره دليل الاعراب وقد أشار الى ذلك
أبو سعيد فرج بن لب الابدلسي في نوته بأربعة آيات يمكن اختصارها في بيت واحد وهو
ملحوظا عرابي يعني وقد تلعبن اسم حبل في المكان

(قوله الامتناعية) احتراز عن التضييقية فادبه التضييق على بيان المثل الذي يقع فيه المبتدأ المذكور ولا
فالتضييقية لا تدخل الا على الافعال فلا حاجة للاحتراز وما ذكره المصنف مفرغ على ان الاسم الواقع به
لولا غير مفعول هو ما هو مستجابا بغيره ورواه آقا المصنف في الامتناعية (قوله الدالة على امتناع الخ) وهي
الدالة على جابن امسية فقبلت بها امتناع الثانية في وجود الاولى قال الرضي وروى عن الخطيب في هذه
على الفعلية قال وقالت امامة المنجذات راتوها * هلا ميت بين بعض الاسهم السود
لا ندرك اني قد رويتهم * لولا حدثت ولا عنوا المحذوف

أي لولا الحد وهو الحرمان (قوله المترك) الاصل تترك فقص يا ذان التاء والياء فحذفنا ومعناه البقاء
قال في القادوس العبر بالضم والفتح البقاء والفتح الدين أيضا وتعلمي فان قيل حكم الفقهاء بان
لصرك كناية لا ينقصه اليقين بالانسية قالوا والمراد من العبر البقاء والحياة وانما يمكن صرحا بطلان
مع ذلك على العبادات والمقرضات واجب باسكان الجمع بان مراد القويين بصرحة العمر اشعار بالخلف
مطلقا وعدم استعماله الا انه وان لم يعتد به شرعا اذا جعل على العبادات ومراد الفقهاء يعني صرحا في
كونه بمنعاه داه شرعا على الاطلاق والحال اذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف الا انه لا يعتد
به شرعا (تنبيه) عرك في قولهم عرك الله كيف يلتقيان ونحوه منصوب على انه مفعول مطلق وهو
مصدر محذوف الزائد والاصل تعمير الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان

قام أو قال نالها الغدير
وقد يجب حذف كل منهما
فوجب حذف المتشدا
ولم يثبت عليه هذا آخر
عنه نبت مقطوع مجرد
مفعول أو ذم أو ترجم كورت
زيد الكرم أو مخصوص
نعم وبس مؤخرا عنهما
أو يصرح القسم نحوي
ذمتي لافطن أي يعني أو
بمسد رجي به بدلا من
اللفظ بفعله كسبر جيل
أي صبري واما حذف
الخبر وجوباً فاقدر به عليه
بقوله (ويجب) أي
الحذف (في الخبر) في
أربع مسائل الاولى
والثانية (تيل جوابي
لولا) الامتناعية أي
الدالة على امتناع الثاني
لوجود الاول (والقسم
الصريح) وهو ما يعلم
بمجرد لفظة كون الناطق
به مقصدا نحو لعمرك

منصوب على ذلك مع فعله في عزرك الله والمعنى ذكر تلك بالغة كبريا يعمر قلبك ولا تخلف منه وحقيقته
 عزرك قلبك وامام فرغ على ما حكمه المار في عن بعض العرب وجهه ان المصدور اضعف الى المعنوية فان نعم
 الاسم التبريد له فاعل (قوله) واين الله) ينفع ههنا وعن وضع جميعه وفي لغات أخرى من البن وهو الحركة
 ونظير بعضهم في هذا المثال ذلك تبين كون المحدث فيه الخبر لجواز أن يكون المبتدأ هو المحدث وهو التقدير
 قسما بين الله بخلاف المثال الاول لما كان لام الابتداء اهـ ويجب ان المثال بكيفية الاحتفال والى الحذف
 حيث تغير واجب اذ ليس بدا جواب مسدود وان اقتضى كلام ابن الناطم الى وجوب وقول المنظر لمكان اللام
 فيه يجوز ان تكون اللام داخله على المبتدأ المقصود بهما بين عزرك الله والى أم الخلبس لجوز (قوله)
 وأما الله) المراد ما فرض الله على الخلق من طاعته كلها لأنه تعالى يجب عليهم ان يؤدوه له (قوله)
 نحو عهداته) فإنه يستعمل غير قسم نحو عهد الله يجب الوفاء به وعهد الله اصابه واحصاؤه ومنه ولقد عهدنا
 الى آدم وكلامه الذي ووجهه الى العباد من المطلق المصدر على المفعول وهو الذي يقسم به وطعها فعد الله من
 اضافة المصدر لفاعل صورة ومعنى لا صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله أي اقمته
 بعده فهو مضاف للمفعول (قوله) فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف فتقول على عهد الله لا فعلن كذا
 وعهد الله لا فعلن كذا وان تقول التماس وجوب الحذف فيضاعف القرينة لتحقيق طرى الوجوب
 من الدلالة على وسد لفظه مسدود يمكن ان يجب بانهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبروا
 معه ان يكون الخبر مدلول على علم من الكلام لامن قرينة لا يحسن الكلام اعتباره بالخبر لكونه وكن الاسناد
 ونحط الفائد وقضية اطلاق ابن الحاجب هنا وفيما يأتي في ضبط الوجوب علموه فيه والى وجوب في عهد
 الله لا فعلن لان الجواب في موضع الخبر ويجب ان يضاف المصنف له لا بشرط أن يكون ذلك الغير متعبدا
 لكونه في ذلك الموضع بخلاف عهد الله لا فعلن فان الجواب فيه متعين في ذلك الموضع لجواز ان لا يستعمل
 عهد الله قسما وكذا يقال في الخبر قبل جوابه لانا كذا كونا لخاصا في الواو التي ليست نصا في العدة
 نحوز يدومر وجاء في معالي (قوله) على نفس المبتدأ) أي وجوده بالابتداء وان والذات لا يعلق بها (قوله)
 كونا مطلقا) هو الذي لا يتناول فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوهما من الاعمال العامة التي
 لا يتناولها فعل والتقدير هو الكون الخاص بقسام واحد تقيدها فعل المصنف بقيد هنا بالكون المطلق
 وان قيد به في الاوضح لا يضر على من ذهب الى هو حيث قالوا لا بد كذا الخبر بعد الواو وجوبا وجعل الكون
 الخاص مبتدأ يقال لو لا مسلمة زيد انا أي موجوده (قوله) فان تعلق على نسبة الخبر الى (لا بد) هنا
 وفيما تعلق الجواب على نسبة الخبر الى المبتدأ لكن المراد فيهما النسبة العاطفة وههنا النسبة المقصودة
 بأمر خاص ومن هنا يجب بان يكون الخبر كونا مطلقا في هذا بان يكون كونا مقيدا (قوله) وقيل
 (الحال) لا تفرق فيها بين ان تكون امما أو فعلا ماضيا ومضارعا وجه اسمية سواء كانت مرفوعة والواو أو
 مجردة متجاوزة والسماع ذلك لاختلاف من منع بعض ذلك (قوله) بان يكون المبتدأ (مصدرا) وهل يجوز
 اتباع هذا المصداق في التواضع تخوض في زيد كذا أو ضري زيد الشدق قائما لاختيار ابن مالك وفاقا
 للكسائي لجواز ولم يذ كر عليه شاهد أو قيل بالنوع لعلته بمعنى الفعل اذا المعنى ما ضري زيد الاقايما وهل
 يجوز افتعال كان الناقصة عليه كذا ضري زيد قائما لاختيار السبكي وابن السراج لجواز وان
 عصفو والمنع وجهه ان تعويض الحال من الخبر انما يكون بعينه كذا فيجب (قوله) على
 مفسر الحال) أي علمنا في اسم مفسر لضمير هو صاحب الحال وشمل كلامه كون المفسر مفعولا لا كائنا
 وكونه فاعلا للمعنى نحو قيام زيد صاحب كونه فاعلا ومفعولا نحو قتلنا بناتنا ولا يفي ان الانفاضة
 الى الفاعل والمفعول محالا يمكن لان المراد اضافة النسبة وشمل أيضا نحو ضرب بناتنا فاعلا لا يضافه
 وأورد على الضابط المذكور كذا ضري قائما لشدق بناتنا المصنوع ليعمل في ضمير صاحب الحال لا ضمير
 المستكمل ولا يكون له مفسر ومن رجع (قوله) ويضاف الى المصنوع المذكور) انما تكون المبتدأ متعلقا

وأين الله وأما الله بخلاف
 غيره نحو على عهد الله فلا
 يعلم ذلك الا بقرينة كذا كر
 جواب بعده فهذا يجوز
 فيه الاثبات والحذف
 وصل وجوب الحذف في
 الاولى ان تعلق الامتناع
 هي نفس المبتدأ كذا
 الغالب في لولا وهذا هو
 المراد بقوام يجب الحذف
 اذا كان الخبر كونا مطلقا
 نحو لولا بدلا كرمك أي
 لولا بدو جود فان تعلق
 على نسبة الخبر الى المبتدأ
 أجل الحذف ان حل على
 الخبر دليل والا وجه ذكره
 نحو لولا توكلت حديثه
 فعد بالاسم لام لهدمت
 الكعبة (و) الثالثة قبل
 (الحال) المتعصب كونها
 خيرا من المبتدأ كذا
 قبلها بان يكون المبتدأ
 مصدرا لعلته مفسر
 صاحب الحال كسائي أو
 مضافا الى المصنوع كذا
 نحو كذا ضري السويق
 ملتونا والى مؤول به نحو

أختاب نياكون الأمير فأجاب بحوزة تقدم هذا الحال في المصدر عند البعيرين (١٧٩) وقوسا معمولها بينهما وبين المصدر ومعموله

لا توسطها بين المصدر ومعموله لفضل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبر المبتدأ فالرفع بموجب كضري زيدا شديد وأما قولهم حكمك معطيا أي حكمك للثمنين فاشاد (و) الرابعة (بعد واو) المصاحبة الصريحة في معنى المصاحبة بأن تكون نما في المصاحبة كإسكان فان لم تكن فصالحا إذا قلت زيدا عرو ورايت الانبار بانقارم ما جاز ذكره لعدم التخصيص على المصاحبة والخلف اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتضائه على ذكر المتعلقين معنى الاقتضاء والا معطاب وأشار إلى أنه ما تقسم من المسائل الاربعة على طريق القدر الترتيب المرب بقوله (تحوّلوا لأنهم لكننا مؤمنين) فاقسم مبتدأ والخبر محذوف أي مددعوها بدليل الحق صدقنا وهذا كما ترى ما يتعلق فيه الامتناع على التسمية وقد تقدم أن حذف الخبر في الدليل جائز لا واجب فالأولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونه مطلقا وانما حتى لأنه معلوم يقتضي لولا أنه دالة على امتناع الوجود المسلول على امتناعه هو الجواب والمسلول على وجوده هو

المصدر على مفسر صاحب الحال المذكورة إضافة بعض لكل أو كل الجميع (قوله أخطب ما يكون الخ) ما مصدره عند الجهور والتقدير أخطب أي كون الأمير وانما قدرناه بالا كون لاجل إضافة أقل التفضيل ضروره أنه بعض ما يضاف اليه فلا من تعدله ولا يقدر بينهما المصدر وضري بعضهم يقدر بين ما والمصدر شيئا بعضهم يقدر بحسب وقا أي أخطب أي زمان كون الأمير قائما وقيل ما كتره موصوفة بالجله بعدها هي يكون الأمير والعنبر الاربعة بين الصفه والموصوفه عند التقدير أخطب أي يكون الأمير مخطيا إذا كان قائما فأنفيه الذي قدر به خبر يكون والهاء من فيه هو العائد إلى الموصوف المذكور (قوله ويجوز تقديم الخ) سواء تعدى المصدر أم لا كما لا زما وقيل يمتنع وعليه القراءه كان كانت من ظهر أو مضمر وقيل يجوز إذا كانت من مضمر وعليه الكسائي وشام وقيل يجوز إذا كان المصدر لازما (قوله وقوسا معمولها الخ) عليه البصريون والكسائي نحو ضري زيدا فان سارا كبا وانما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل يمتنع وعليه القراءه (قوله وتوسطها بين المصدر ومعموله) أي لا يجوز نحو ضري زيدا السويق وهذا ما عليه الكسائي وشام والقراءه (قوله وخرج بقوله الممتنع الخ) وخرج بكون المصدر عاملا في مفسر صاحب الحال ما لو قدر المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه لا في مفسره فانه لا ينبغي الحال حينئذ ان الخبر نحو ضري زيدا فاعمل على جعل قائما لامل من زيدا العامل في الحال هو العامل في زيدا وهو ضري فلا يفتي الحال عن الخبر لانه من ماله المصدر بخلافه إذا كان عاملا في المفسر (قوله فالرفع فيه واجب) كضري زيدا بدلا من وصفه النص على انه سدس الخبر لانه ربما وقف عليه بالسكون على لغة قريشهم انه خبر لاجل ولا تشديد يصح أن يوصفه الضرب فيكون الخبر بنفسه قتيبن وقعه ولا وجه لنسبه وإذا كان الخبر مفعولاه فليس هناك خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب بالثمنين وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذي وقع فيه الحال المذكورة فالعنان مختلفان وفي مثال الشارح نظران شديدا وان كان صالحا لانه يكون خبرا عن ضري لا عن معنى اصلحته لكونه حالا من ضمير يدور قسمتها بين مالك بقوله الخ (قوله الصالح ما مشهورا) وقوله حكمك معطيا الذي في مثله ان يذكر العامل أو يحذف التصدير فوجاهة مقتضى كلامه أن لا يجوز رفع الحال في الصورة الأولى اختيارا وهو كذلك وإذا اضطر إلى الرفع رفعه لانه خبر ضري بل خبر مبتدأ محذوف فاذا قبل ضري زيدا قائم التقدير ضري زيدا وهو قائم والجله حال سبب سدس الخبر وجوز الانحسار الرفع بعد فعل مضاف إلى ما الموصولة فكان أو يكون نحو أخطبها كان أو يكون الأمير قائم ووافقه ابن مالك وقال فيه مجاز أن أحدهما إضافة أخطب مع أنه من صفات الاعيان العامة يكون وهو في تأويل السكون والثاني الاختيار بقايمه انه في الأصل من صفات الاعيان عن أخطبها تكون مع أنه من المعاني لان أفضل التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل على ذلك قصد المبالغة وقد دفع بآب (ابا) والجله فضعت بدلا من خبره صري فوجاهة حذفت لعل الحكم لا يتنازع كون الحال خبرا باضمارا الحقيقة فلا يتنازع يجوز رجوعا إلى أن يقال جاز كان الرفع على المجاز ووجه الاختلاف فيه وما وجه النفي في المصدر والصريح وان لم يرد مجاز لان باب المجاز لا يجره ولا يثبت على السمع في نفسه ولا يتقدم المجاز يسبق مثله بل المدار على تحقق العلاقة المتعبرة (قوله فاشاد) وشذوذ من وجهين النسب مع مصاحبة الحال الخبر بقايمه كون الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال خبر المصدر المستقر في اندس ولا يمتنع أن يكون الحال من الكساف المضاف إليها في حكمها لأن الأوب لا توصف بالنفوذ (قوله الأمر تعني معنى المصاحبة بأن تكون نصفي المصاحبة) الظاهر انها أي الأمر والصريح والنص هي المصاحبة والظاهر لا يمتنع النص المشهور والأول في مثله محتمل العطف والمعنى كثر جل وضيعته مخلوقان أو معلومان تعاقبا أو نحو ذلك وقوله الصريح حقيقة الأول أو الأمر تعني معنى المصاحبة بل لا تتحمل خبرها والمصاحبة الصريح مفسر من باب عيبه فواضحة والمعنى المصاحبة أي لا تتحمل خبرها (قوله فالأولى الخ) يمكن أن يكون التفسير كونه مطلقا لا أصل حاصل إذا كان وإذا كان قائما فيكون محذوفاً وجوبا (قوله إسد الجواب المبتدأ إذا قبل ولا زما) لا يتنازع في أن وجوده متعين من الاثنين مع الخلفتين المنفردتين وحيداً للجواب

وعزل بفتح العين من عمر
الرجل بكسر الهمزة عاشر
زمناءو بالألف استعمل في
القسم مراداً به الحياة
(د) نحو (ضري زيداً
فانما) فصري مبتدأ وهو
مؤخر وعامل في زيد النصب
والمفعول من الضمير
المستكن في كان المحذوف
وهو سادس تأنيده والاسم
حاصل إذا كان أو إذا كان
تأنيدها حذف حاصل الذي
هو الضمير المرفوع وكان
المحذوف تأنيده وهذا الحال
لا يصح جعلها خبراً لمن
ضري لأن الظاهر وصف في
المعنى والضرب لا يوصف
بالقيام وإنما يجعل كان
ناقضاً والنصب خبرها
لاسر من أحد هما التزام
تذكير الحال فأنهم لا
يقولون ضري في هذا القام
لأن التزام تذكير معصم أنه
سأل لا خبر الثاني وقوع
الجملة الأخيرة في زوية بالواو
بوضعه كالمثبث أقرب
ساجد (د) نحو (كل
رجل وضعت) بالاضاد
لجميعه والثناء التعنيت
هي الحسرة صميت بذلك
نهما إذا تركها ضاعت
يكون قد ضيعها وأوضاع
تركها شكل مبتدأ ورجل
ضاف اليه وضعت
مؤخر على المبتدأ وتأنيده
يكون أي سقر وإن كان
مؤخر

(مسد) أي وان كان حذوفاً (قوله) وهو سادس (مسد الخ) هذا بيان لسكون الحذف واجماله نعرض لبيان وجه الحذف كسبغة المواضع وقال في القوا له الجنة حذف الخبر وهو حاصل الصلاة طرفه الذي هو إذا أو إذا كان عليه لأن الحال يشابه طرف الزمان الأخرى أي من غير ما في زيد كإيماء في زمان كونه بالخال دالة على هذا الخبر بواسطة انتهى وقال بعضهم وجه نقد والظرف دون غيره أن الحذف توسع والظرف أبقى به الزمان دون المكان لأن المبتدأ هنا حذو الزمان أجدر به ولعل وجهه أن الحذف يتبع حقيقة بالمظروفة في الزمان دون المكان: صواب إذا ما من ظرف الزمان لأن الكلام فيه معنى الشرط لانه في قوة انما اضرب يد بشرط أن يكون قائماً (قوله) والاصل حاصل ذلك أن إذا كان قائماً) هو مذهب جمهور البصريين ورواه أقوال كثيرة قال الأستاذ الصغوي وأقوال في المثال شبهة مسأحة منذ سنين وهو أن مذهب البصريين أن الظرف إذا وقع خبراً فاصل الأول أن يكون الخبر المقدراً فعلاً بالهم طبعوا ههنا على تقدير واسم الفاعل وعن أن يقال أن الخلق إذا لم تكن قرية أو أحصى من أجل حدتها وفي المثال المذكور لم يرمه خصوص أحد الأزمنة والمراد به هو واللاق حيث تقدمت والصيغة قال في القوي وإذا جعلت المعنى فقد لوصف لأنه صالح لأزمنة وتوان كان حقيقة في الحال انتهى وبشكل على قوله لم يرمه خصوص أحد الأزمنة قول الحنفى في الأضع وخبر ذلك مقدر إذا كان وإذا كان عند جمهور البصريين انتهى فظهر أن إذا كان لخصوص الزمان الماضي وإذا كان لخصوص الزمان المستقبل أو للأمر أو كإكمال الرضى نحو وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض وإذا ما غضبوا هم يغفرون وعليه فقد رد إذا في الحال أيضاً (قوله) الثاني وقوع الجمله الاسمية (الخ) أن الخبر ليس من مداخل الواو الاعلى وجه التشبيه بالحال على خلاف الأصل كقوله فلما صرح الشرفاسى وهو هرمان (قوله) كل رجل وضعته استشكل بأنه لا يصح أن يعود الخبر من وضعته كل إذا مقترنة بضعه كل رجل بكل رجل ولا لى رجل أذلى المقصود أن كل رجل مقرر بضعته قبلها والجواب أن كل رجل تابع لاسمها ظاهرة كثيرة وضمة مائة من ضمير كثيرة فضمير بضعته أحال انتماء متعدده كل ضمير في هذا الجمل راجع إلى ظاهر في ذلك الجمل فكانه قيل زد بوضعه وهكذا الدمال يصحى هذا قوله الرضى والظاهر أن الحذف في هذا الباب غالب لأوجب لقول على رضى الله عنه أتتو الساعة في قرن والقرن أجبعة وجبل بشبه بعبان وقبسه ألتان لم أنه ضد أو بالقرن قابل أقيمت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضعته مقرر وأن العلم قصد المقارنة الواو ولا سبب أن قوله في قرن شرب بل حال البيان قدسار المقارنة على أن السابعة ليست نصاً في المقارنة كاشعة (قوله) وبسبب التليم الواو مقامهم) هذا مشكل فإن الخبر ليس مع حق أذا قلت الواو مقامه سادس مسدو يكون الحذف واجباً وانما الخبر هو حق لا مقرر وإن الذى قدر بعد المعلوم والمعلوم عليه وليس من سادس مسدو وقال بعضهم انما جاب الحذف لقيام المعلوم مقامه قال في القوا له الجنة استشكل بأنه من تمام المبتدأ فكيف يسعد الخبر ونبويته وليس لأن تقول أن التقدير بكل رجل مقرر بضعته وضعته مقترنة به فيكون الكلام على هذا جائز لأنه لا يعيد بك تفعاى ويجوز حذف المالمعروف وهو وضعته لعدم مدنى مسد انتهى وأجاب بعضهم بأن المبتدأ الثاني سد مسداً الخبرين حيث هو خبر الأول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسداً من حيث أنه خبر ولا بشرط الوجوب فسد للشي مسداً من وجهه وقال الكوفيون الخبر وضعته لأنه بمنزلة موضع فكم كان الكلام بكل رجل موضع بضعته بدون تقدير فكذلك إذا وقع بضعته للغير لا لكونها تابعة لكن تسخفة الواو والخبر في الحقيقة لأنه لا امتنع اعتراضاً كما كان حرفاً أو حياً على ما بعده وتحقق المقام بضمير غنه نطاق كلام وأما الحق لئيل المراد المالمعروف فيض فضله حسن الختام بما سادس مسداً عليه وعلى أنه وجهه أصل الصلوات والسلام

* (تم الجزء الاول من خاشية نس على القا كهي و يليه الجزء الثاني أوله باب النوام) *

الاوربا يندعوا الى الحاجة والاقتران ووجوب لقيام الواو مقام مع

الجزء الثاني

من حاشية العلامة الشيخ

ابن بزّين الدين الحصى الشافعي المتوفى

سنة ١٠٦١ على شرح العلامة الشهاب أحمد بن الجبال عبد الله

ابن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بحبيب الله على

المقدمة المسماة بقطر الندى بل الصدي ولزلفها

سيو به زملة أبي محمد عبد الله بن

يوسف بن هشام الأتصاري

المتوفى سنة ٧٦٢

نفع الله بهم

آمين

*) وبها شهابية شرح الفاكهي المذكور المسمى بحبيب الله

على المقدمة المسماة بقطر الندى

(طبع بالطبعة الميمنية)

(على نفقة أصحاب المطبع النابغ الحلبي وأخوه بكر محمد عيسى)

بمصر

(باب)

فذكر ما ينسج المبتدأ
وانظر (النواضع لحكم
المبتدأ وانظر ثلاثة أنواع)
من حيث العمل أحدها
ما رفع المبتدأ وينصب
انظر وهو كمن واخوانها
وما دخل على ليس وأفعال
المقاربة والثاني عكسه وهو
ان واخوانها وما دخل على
ان والاشياء تنصب معها
وهو ان واخوانها وأعلم
واخوانها وصحت فواسم
لأنها حكم المبتدأ
واخبرنا أحد من النسخ
وهو لغة الازالة وبدأ
بالنوع الأول غير متعرض
لأفعال المقاربة ثم أصل أن
كان واخوانها على ثلاثة
أقسام أحدها ما يعمل
هذا العمل من غير شرط
وهو ثمانية (كان وأسرى
وأصبح وأضحى ونظير
وبات وماز وأيس) وفي
معنى صار أض وجمع
وعاد وأصاحل ولحو وواج
وتحصل الثانی ما يعمل

(باب النواضع)

جمع ناسخ لأن فعله لا وصفه غير عاقل بطرده على فواعل بخلافه وصفه عاقل ولغز باب يقرأ بالضم
والتنوين ويحذف ترك التنوين على الأضافة ولا بردان الباب ليس مما يضاف الجملة لأن المراد من الجملة هنا
لفظها ويحذف الوقف على سبيل التعداد (قوله من حيث العدل) وأما من حيث الفعلية والحرفية فتوابع
(قوله واخوانها) أي التي جرت عادتهم بكرامهم كان في ترجمة واحدة قوله الاحتاج إلى قوله وما دخل الخ وان
كان ذلك من الاخوان في العمل الخاص وهو وقع الاسم ونصب الخبر وقس ما بعده عليه ويحذف اختصاص
ما دخل بالحكم لا يقتضي العطف على الاخوان لأن ما ذكر في هذا الباب يختلف الأحكام كإلحاق (قوله على
ثلاثة أقسام) أي صادقة عليها ولو أسقط على كان أحصروا ظهر (قوله ما يعمل هذا العمل من غير شرط)
أي مما ساق في تقديم النفي وشبهه وما المصدرية الظرفية فلا ينافي ما ساق من الشروط العامة لأفعال هذا
الباب والخاصة ببعض منها (قوله وفي معنى صار أض الخ) كقوله

ريتم حتى إذا تعددا * وأض هذا الحاصل أجودا

* ويرجن من دارين بجر الحقايق *

وكان مضى من هديت وشده * فلهن وعاد بالشد أسرا

ان العداوة تسحق مودة * بتداول الهفوات الحسنات

وبالمرء الا كالشهاب وضوته * يحور مراد بعد اذهو شاطع

وقوله * لعل منابا يا تصولن أيوسا *

ومن النجوم ين من من ذلك في أض وعاد محتملان لما فعلان ثمان تعديان إلى والنصب بعدهما حال ورد
بأن المنصور عود معرفة كقولهم تعد فيكم جزو الجزور وما حان إلا أن يكون التقدير مثل جزو الجزور وما كان
من المعرفة على معنى مثل فقد تحمله العرب إلى الشعر وكون واعي صارا و وقع فعله في وقت الرواح

هو ما عليه جرح وألحقوا بأفعال الباب بعد ما معنى صاروا بمعنى وقع فعله في وقت الغدا واستشهدوا بقوله صلى الله عليه وسلم تغدوا تروى بطناً ومنه الجهر والحق بشار وقالوا المصوب حال الأذى وجد الانكسار والحق أيضاً أفعالاً ثم ذكر كورة في الملوألت من أقدق تعدت كانهما ربة وحقاق قولهم ما جادت حاجتك وحاجتك وروى بالرفع في الاستهاف على فعل نصب على انها لم تقدم لاجل الاستفهام والتقدير ربة حاجتك ما جادت وروى بالنصب على انها لم تجادت واما ما مضى من ما مضى فانه لا يجاز عنه بالحاجة مثل من كانت أمك ومقتضى كلام ابن الحاجب انه لا يقتصر على هذا التركيب مجي مجبه معنى صار فانه قال الاولى في جاء البرزق في ان يكون فقير من خبر ان الحال فظنة والمعنى على الصبر وروى الخبر بمحيط الغائبة ونظر فيه نابذة فلم يقصد صبر وروى على ذلك بعد ان لم يكن عليها بل القصد انه جاء مفصلاً جعل انتقاله من الجهل الى العلم جيباً الى العلم جيبه فقير من وهذا بيان لوجه صحة حلاق الجي على الفقير بن (قوله بشرط تقدم نفي الخ) انما استمر فيها تقدم ما ذكرنا لمعنى التي فلما دخل عليها التي انتقلت ثباتاً فمضى ما زال وبقاها فقام في نفسه على انقلابه انه لا يجوز ما زال في الاقضية كما يجوز ما كان في الاقضية (قوله ما زال الخ) أي انصرف منها الى المودود واداء ربة فانه قد ان المذكورات أفعال ماضية والنهي لا يدخل على الماضي (قوله ماضى زال) زال هذا وما ربة العين وهي فعل بكسر العين بفعل بعضها كخاف يخاف (قوله لا ماضى زيل) بفتح اليم والك على أنه أت بقوله لا ماضى زيل بمعنى ما زال لأن الك ساقطاً لغراء حكم ما زال الناقصة مضارعاً آخر هو زيل فيكون مستشرق كابين التمام والناقص ثم علم ترك هذا هذا الاحتراز البينة كما ترك هذا الاحتراز في بقية الأفعال عنها اذا وردت نامة أو نزلت لما بعد هذا (قوله متعد الى واحد) ومعنا ما في معنى (قوله ومصدره الزيل) بفتح اليم لا من باب ضرب بل من كزل الى التي من هذا الباب مصدر الاله لا مصدر لها ولا أمر (قوله والثاني قاصر) وزنه فعل بفتح العين أيضاً لا من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال ولا يضي ان الانتقال معنى زال ماضى زال واما قولهم معناه الاستمرار فهو معنى ما زال بواسطة النفي الماحصل عليها ذنق النفي يستلزم الاثبات أي استمر ثبوتاً لم يمتد واستمر بالمراد الاولى تامة والثانية ناقصة لان الاولى قصد فيها نفي الانتقال عن الفرد كزير بمشاق قولك ما زال في كانت نامة أي مستقيمة الجلة والثانية قصد فيها نفي الانتقال عن الفرد كزير بمشاق قولك ما زال في كانت نامة أي مستقيمة بمر فوه (قوله ومصدره الزوال) أي الانتقال (قوله وهذه الار بعقباتها متفقه) لانها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها لافعالها متفقيه أي من زمان كان الفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عفا (قوله ومنه ناله تفق) أي لا وليس منه قوله * فلا وراي دهمي زالتن زرة * أي لا زال السلطان الخلف لم يسمع الامن مضارعاً عليها بل هذا من الفصل بين لا والفعل بالجهة القسمية وان كان خلاف الاول قال الرضى الاول ان لا يفصل بين لا وماو: بينها ينفرد وشبهه وان حاز في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جتنى ولا أمس وذلك لترك كبحرف النفي بمعناه الاداء الاثبات (قوله اذا الاصل لا تنقو الخ) انما حذف في العدم اليق اذ تقر ولها لا تكون ناقصة الامعها ولاهلو كان ثباتاً لم يكن بد من الادم والنون والخلف في جواب القسم كثيرة لانه ثابت في غير هذه الافعال نحو قوله أي قوم لا أقوم فكيف جها (قوله قتلته بين انه الخ) صدر بيثلاً من القيس بحجزة * ولو قطعوا رأسي لم يكن وأوصالي * وعين الله مبتدأ خبره محذوف أي على ويجوز الضم لان الحرف المحذوف وصل فعل القسم بنفسه الى المقسم به ثم حذفوا الجيزا القسم واجمع أي عن والاوصال الفاصل ولا راجح جواب القسم وجواب لو محذوف لانه لا ماقبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسي لا أروح (قوله ولا زل من لا يجرح عائل القطر) مجز بثلثي الى المدة صدمه * اذا اسلى باداري على الجلي * ومنها لا ي سائل بسند خبره مقدم والنظر اسمها مؤخر والجرعة ثابتة الجرح عرلة مشورة لا تثبت شيئاً (قوله وقيد الخ) أي ناعلى أن لا يارد للعداء (قوله كلف ما مضى الخ) محل ما مضى صديا لان ما مضى مع صلتها ثابت بن ظرف الزمان فاستغنى عما ربه كايضرح به كلام المفسر فانه قال الزانية نحو ما مضى استغنى

بشرط تقدم نفي أو نهي
أودعه (و) هو ربعة
ما زال ماضى زال لا
ماضى زيل ولا زول
فانهما تامة الاول منهما
متعد الى واحد ومصدره
الزيل والثاني قاصر
ومصدره الزوال (وما مضى
وما نطق وما ربح) وهذه
الار بعقباتها متفقه بلا
خلاف مثال النفي نحو ولا
زالون مختلفين لن يرح
عليه كقيل ومنه ناله
تفق ورو
فقلت عين الله أمر خالدا
اذا الاصل لا تقنؤ ولا يرح
ومثال النسي قوله
صاح نمر ولا زلذا كرا الموه
تفخسياه منسلحين
والبعاء قوله
ولا زال من لا يجرح عائل القطر
وقيد في الارشاف بلا
خاصة كلفا البيت القسم
الثالث بما يعمل هذا العمل
بشرط تقدم (ما) المصدرية
الظرفية وهو (دام) لا غير
كأط ما مدت مصيبا
دوهما أي مدة قوامك
مصيبا وميت ما هبده
مصدرية ظرفية لانها تقدر
بالمصدر والظرف فلو لم
يتقدمها ما أو كانت
مصدورية ظرفية

مدة دواي حيا الخفف الفرف وخلفتها ما وصلتها كالجاء في المصدر الصريح نحو جئتكم صلاة العصر ثم قال
 وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى ولي زمانية ليشمل نحو كلاما مشاهير مشاويره فان الزمان المقدس هنا
 محفوظ أي كل وقتا ضامة والمفوض لا يسمى ظرفا انتهى والحاصل ان المصدر المؤول ينوب عن اسم
 الزمان فان كان مستحقا للتصديق على الظرف تجلضه فيها والخفض بالاضافة فكذلك والزيادة ما ههنا من
 الظرف اختصار الكلام الى عامل فيها تتم به الجلة لان الظرف فضلة ومن هنا استمع ان نقول ان ابتداء مدام
 زيد مقبلا عنه عند التأويل لا يكون للظرف عامل **(قوله تعالى)** أي العمل المذكور فلا ينافي انها
 ترفع الفاعل **(قوله ما دامت السموات والارض)** أي بقيت وقد يقال ان دام في الآية تامة وسأفان
 غير دام محال بشرط فيه شرط خاص يستعمل لئلا أيضا **(قوله فان الفارسى ومن تبعه ذهب الخ)** هو
 نظير ذي يوم ورواؤه فسبق ما قبل الاولى يذهب وان يتأويل كل **(قوله هذه الافعال)** لولا أي هذه
 الافعال كل أول **(قوله وكذا ما تصرف فيها)** التصرف هنا وفي قولهم المصدر ما يجب ان ياتي بالتصرف
 الفعل جارية عن نحو يل الفعل الى أمثلة أخرى من المصدر وغيره ما على طريقة الكسوفي أو بطريق
 الاشتراك بين ذلك وبين نحو يل المصدر وهي في التصرف ثلاثة أقسام بلا تصرف محال وهو ليس
 اتفاقا ودام عند الفراء من تبعه والتصرف المراهان ثبت بقية المشتقات عامة تلك العمل فلا
 اشكال في الحكم بان دام غير مستمر فمع ثبوت يوم ودام والقيام وغيره اخلافا للقائ حيث استشكل
 ذلك وقال الخطيب العمل لا وجه تنافيا للتصرف لأن أفضل النسخ من المتعدى مشتق منه وان لم يعمل
 عمله ١٤ على أن الانسلاخ لا يمتنع على الناقصة وغيره كما ذكر قدرو وما يصرف تصرفا ناقصا وهو زال
 وأعوأها قائم لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يصرف تصرفا تاما وهو باقها ولا ينظر اذا قيل ما تفك
 عبر قائما مثلا تفك مبتدأ لا وصفه عند عمر واسمه وقام لتعريفه لكنه يحتاج الى ما يفسر عن خبره من
 حيث الابتداء قيل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط وبشكل الاول باه يلزم أن يقوم مرفوع ومضروب
 عن مرفوع وبشكل الثاني بان الفاعل لا يحصل بمجرد الاسم فقط لئلا يملوك في قولها كان زيد قائما
 فكأن مبتدأ والخبر عن الخبر ما ذا **(قوله وفاعلا مجازا)** لشبهه به وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها
 تسمية اسمها حقيقة تسمى المعنى ذا المرفوع ليس اسمها الحقيقة وانما أصلها على تسمية ذلك
 وكذا المنصوب ليس خبرا الحقيقة وانما هو خبر اسمها حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أي خبر اسمها
 وان دفع قلت ما قبل من ان المرفوع ليس اسمها وانما هو اسم الذي وضعه واعلم أن دخول هذه الافعال
 على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقا ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك
 المعروف ولكنهم رفعوا فيها وتسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا فيها وتسبوا وكان القياس ان لا تعمل لانها
 ليست بافعال حقيقة وانما دخلت لتدل على تعبد الخبر بالزمان الذي ثبت له فان ثبت بذلك الحروف فاذا
 قلت كان زيد قائما فهو قوة أو سر وبقاؤه اذا كان يكون زيد قائما فهو قوة فذا كان الله لما حبه
 بها التمرير بل ابتدأ على صفة وهي انما هو في الجزأين وجوزوا بالجمهور في الامين بعد كان وانكره
 الفراء ورد بالسماح قال

لم تعمل وان ولي من نوعها
 منصوب فهو سال كجئت
 محال ما يذهبها أي من
 دوايه جميعا ولا يلزم من
 وجود المصدرية الظرفية
 وجود العمل المذكور
 بدل قوله تعالى ما دامت
 السموات والارض الا لا يلزم
 من وجود الشرط وجود
 الشرط ولا توجد الظرفية
 بدون المصدرية توافق
 الفاعل ان كانوا خواصها
 أقوال الاليس فان الفارسى
 ومن تبعه يذهب الى
 سرفيتها والمضارع فعليتها
 لاتصال ضمائر الرفع المباشرة
 وانه التانيث الساكنة فيها
 كما تقدم (يرفعن) هذه
 الافعال وكذا ما تصرف فيها
 (المبتدأ) تشبها بالفاعل
 ويسمى (اسما لهن) حقيقة
 وفاعلا مجازا (وينصبن
 خبره) تشبها بالمفعول
 ويسمى (خبر لهن) حقيقة
 ومفعولا مجازا لكن بشرط
 في المبتدأ الذي دخل عليه
 أن لا يصح عنه بعدالة طلبية
 ولا انشائية وأن لا يلزم
 التصدير

اذ امت كان الناس صفات شامت * وآخرون بالذي كنت أضع
 ثم اخطفوا في توجيه ذلك بالجمهور على ان في كان ضمير الشان اسمها واولا جلة في موضع نصب على الخبر وقيل
 كان مسغلا لعل لها **(قوله ان لا يصح عنه)** بحالة طلبية ولا انشائية فان آخر معناه لم تدخل عليه فلا يقال
 كان زيد حاضر به ولا تهنه أو تغتر اقله لئلا جلة المذكورة لهذه الافعال لما عرف من معناها بين ذلك
 الرضى عما ينبغي مراجعة وقضية كلامه ان الطلب قسم للانشاء الصحيح انه قسم منه كبر وأما اذا كان ان خبر
 مرفوعا مضافا الى ما صدر الكلام جازا اذ لم تصدر هذه الافعال بجلان ذلك المرفوع يجب تقديمه كسألت نحو
 أين تشكن أكن وأين كنت **(قوله وان لا يلزم التصدير)** فالزم التصدير كما سئل الشرط والاستفهام وما

أضيف إليها والمقررون بلام الابتداء وكان الخبر يعلى الصريح لا تدخل عليه وأنما يجوز أن يكون الاسم
جملة الصلوة بذكر مقدمها كما يجوز في الخبر مفردا طلبا لأن الاسم متبع بتدعيه كما ينتج تقديم الفاعل
لانتباهه بالمبتدأ بخلاف الخبر **(قوله ولا الخلف)** فإنما الخلف كالمتبع بتدعيه مقطوع نحو والجدة أهل
الخبر فرع أهل لا تدخل عليه **(قوله ولا عدم التصرف)** أي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بأن يصغر ويثنى
ويجمع وهذا هو المذهب لا التصرف المذكور في الظروف والمصادر وهو عدم ملائمة نحو واحد من واحد من
أوجه الأعراب كما هو جملة لتلازم التكرار بما بعد هذا الشرط وعلى الرضى انشراط ذلك بأن
الاسم الجامد مشبه بالحرف والتاسخ لا يدخل على الحرف فكذلك ما أسماه ونظرة لما يلزم من أن من
وما الموصولين لا تدخل عليهما هذه النواضع وبطلان مقتطوع به ومن ذلك أين الله في القسم وطوبى
للمؤمن وويل للكافر وما التسمية **(قوله سواء كانت لنفسه)** نحو قولهم أقل رجل يقول ذلك لا يزيد
وقولهم فقلت أنت فعل كذا كمثل به ابن مالورده أوجب أن يقول النافعة * فلم تكن ولكن أنت تشذون
بضم أوله مضارع أشد من قسيتين قفاف فذل المعجزة أي طردوه وإنزاعه إن هشام وهذا ما تعرض على
المثاليين بأنهم إنما المتبع لما تعنى الاسم أي أنهم سواء قام ما لا يدخل عليه النواضع لأن الأول يعنى
ما يقول ذلك رجل والثاني يعنى يفتي في ذلك الفعل **(قوله أم لأصوب لفظي)** مثله ابن قاسم بما بعد
لولا الامتناع وإذا الغمارة وفه نظر إذا اجتمع في أولها بدسالم له أن يقال لولا كون بدسما لم داخل
المراد امتناع دخول التاسخ الفعلي **(قوله أم دعوى)** نحو ما أحسن زيدا وتهدرك ومثلا ابن مالك إذا كان
بقولهم الكلاب على المقر وقد تعرض بقولهم الكلاب بالنصب بتقدير أرسل فإن لزوم الابتداء نسبة
الآن بديانها وقوم لأن الابتداء أشبه ما لم شرط ما تدخل عليه دام وليس والفتي بما زاد على ما سبق أن
لا يكون خبره مفردا طلبا لأنه الصلوة وهذا لا يتقدم خبره أو قمرنا الإشارة إليه وسألت أن شرط ما تدخل
عليه صار وما يحتاجه أوله ووالأشياء أن لا يكون خبره فعلا مضبوطا بمتعلق به **(قوله كوني الخ)**
صدر بمتبعه وولى دل ما جاد صناع **(قوله فتادور)** ومع ندو وهو مؤول بالخبر مثل فليمدد الرحمن مدا
أي كوني فتد كرى **(قوله وهذا لا يعهد في الأفعال)** وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كذا كرى باب
الفاعل فاشكاله وقد نقضنا **(قوله كفى باب المبتدأ)** أي الخبر أي كفى باب المبتدأ فإن الأصل في التناحر **(قوله)**
وقد يتوسط الخ أي يدخل بينهما لفظ التوسط مع بعض معناه والمراد به مجرد التحول وتوسط
يحتمل الزمان والمكان ونحوه ما كان في قوله بين الاسم والفعل والأعني يدخل والتعير بالفضل ذكره
غيره وانظر هل هو لأن الحكم يخص به أوله الأصل وغيره مثله **(قوله على الأصح)** راجع لقوله مع
جنهها وقوله ولو جله وهو مذهب البصر بين ومنعه الكوفيين في الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا
يتقدم على ما هو عليه وابن معلى في دام وبعضهم في ليس نقله أوجب عن حكاية ابن دوستويه ولم
ينظر به من حتى الأجسام على الجوارقها كان ما لا لا فرق في الجلة بين الاسم والفعليتين والفعليتين
التي قبلها واقع ضمير الاسم ولا خلاف أن منع مطلقا لم يمنع إذا كان واقع ضمير الاسم نحو كثر يدقوم
ومعهم ابن عصفور قال أن التوسط استغرق باب كان إذا حذفتها أعاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو
أسقطها فبمناز كرى أن شوم خبر مفسد لما رجحنا ذلك **(قوله فليس سواء على جهول)** يجوز
بيت السؤال لصدوره على أن جهلت الناس عناوهم والشاهد فيه ظاهر **(قوله لا الخرف المصدري)**
يجوز أن يليه مفعول الأصل وهذا وقع في كلام جاعته منهم الشهاب القاسمي والخ في بيان في سائفة المختصر
عند قوله في الدرساجة وعلم من البيان أن ينقل أن المتع تقدم الصلة أو شي من أجزائها على الموصول
وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فاختار ومنه تقديم معمول الصلة على العنصر ولا يؤخذ الخرف
المصدري **(قوله لا نارة يكون واجبا)** من ذلك إذا كان المقصود ضمير الخبر في الاسم نحو ليس فأنما لا يزيد
وهذا واضح في ليس لأن خبره لا يتقدم عليها وانظر لو كان التاسخ غير ما نحو ما كان قائما لا يدخل يجوز

ولا الخلف ولا عدم التصرف
ولا الابتداء سواء كانت
لنفسه أو لأصوب لفظي
أم معنوي (نحو) وكان
ربك تدرا وأما قوله
وكوني بالكرم ذكريني
فقد راعى أنه استغنى عن
ذكر هذه الشروط أعادة
على المثال فله جامع لها وما
اقتضاه كلامه من نسبة
الرفع إلى هذه الأفعال هو
مذهب البصر بين وأما
الكوفيين فأنهم
لا يجعلون لها عملا إلا في الخبر
لأن الاسم لم يتغير عما كان
عليه والصحيح الأول بدليل
اتصال الاسم إذا كان
ضامرا بنحو كانوا هم
الظالمين والتعير
بالاستقراء لا يتصل إلا
بما له في لزوم على مقابلة
أن تكون هذه الأفعال
ناصة لرافعة وهذا لا يفهم
في الأفعال والأصل تأخير
الخبر عن الاسم كما في باب
المبتدأ (وقد يتوسط الخبر)
بين الاسم والفعل مع
جميعها ولو كان جملة على
الأصح من نارة يكون
التوسط جائزا ونحو وكان
حقا علينا نصر المؤمنين
وقوله فليس سواء عالم
وجوهل * وتارة يكون
واجبا

هو يعني أن يكون في الازواج متجاوزاً عن تقدم الخريف على النافع لاجل الحرف المصدري ولا لتجاوز عن الاسم لاجل الصفة قال
الرباعي وأما فيهم في هذا المقام فهو كافي الازواج سابقين بهج أدلين ثم ما وجد التوسد اذ اقدم الخريف على النافع لم يمنع
وارة يكون متمنعاً لمنع كسر الخريف (٦) نحو وما كان صلاتهم عند البيت الاماء وتصدية وكفها فاعر اسماء وكان

تقديم الحبر على الناصع وتاخير مع ما قبله ما قاما كان الزيدا ويرقن فيما يشترط في عمله تقدم الثاني
وبين غير مصرح في الاوضاع في رسمه الحصر بالجزء مطلقا الظاهر خرابه فهو امر الرضى بالاتفاق
على ان فتح الفاء في طرفه تقدم في رطله بان الثاني من عمله معتزله الجزاء ما تقدمه على الثاني فغير متاخر
لما بان ومن ذلك اذا كان الحبر مضمير وصل قوله زيد في النكت ونقله المصنفين العرب ورد بان
افصل هناءا ثم ناقبنا فغير زيد **(قوله نحو ينجي الخ)** مثله انيك ما دام في الدار صاحبها كما مثل
ومن الناقم لان ما مضى بغيره في فعل الشارح **(قوله الحرف المصدري)** شامل لتقديم الحبر
الذي هو في الدار على الناصع دون الحرف المصدري الذي هو ان عليهم جميعا لان الحرف المصدري لا يعمل
انط به معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ولا ن تقدم عليه لان الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيها
قبله **(قوله لاجل الضير)** لان قولك كان ينجي أن يكون صاحبها في الدار ثم يعود الضمير على متأخر لفظا
ورتبة **(قوله فليس بجمع)** ان ليس ثم واجب التوسط اذ تقدم الحبر على الناصع في فتح وجوابه انهم
اودا او واجب التوسط الواجب الاضافي أي النسبة لا تأخير لما سلق الواجب او اودا او ان يجب
التوسط عند تأخير الحبر عن العامل **(قوله كسر الخبر)** لان المحصور فيجب تأخير عن المحصور ولو كان
الحصر بالان قبل ما يمنع من تقديم الحبر على الا في هذه الحالة على الفعل الناصع بان يقال الا قاما يكن
زيد قلت لا متاع تصد را **(قوله وكشفه امرهما)** يخوف التباس الاسم بالحبر **(قوله وكنا خبر مرفوع)**
الخبر اما تأخير المنصوب نحو لا كان كز يدع ملك لا تفتح تقدمه لكن يقع ما لم يكن ظرفا نحو ما سقرا
كان زيدا اليوم وراغبيا كان زيد فيك ولا لا تفتح **(قوله على الاصح)** راجع لقوله جميعا وقوله
ولو جله وجميع ما مضى في التوسط يجره هنا وما قبله على جواز تقديم الحبر وهو جله الاية التي استدل
بها الشارح **(قوله كذا قيل)** فانه انما في شرح التسهيل في الفارسي وان في غيره من
البصريين وابن مالك وان أطلق القاعدة مراده ان ذلك هو الاغلب دليل انه صرح بذلك في شرح الكافية
وقال وتقديم المفعول يؤخذ بتقديم العامل غالبا واخر بوقه غالبا عدا كره الشارح في بيان صدم
الزوم **(قوله دليل فاما اليتم فلا تقرر)** لانه تقدم معمول الفعل عن علم جواز تقدمه لان ما لا يلها
فعل **(قوله وجواز ههنا في المرم)** انما المتع تقدم ضرب لانه معمول العامل ضعيف جاز تقديم
زيد لانه معمول العامل قوي ولا يصلح هذا جوابا عن الزوم ولا يخفى **(قوله كان يكونه صدر الكلام)**
أي عالم يصور الناصع في كسر **(قوله ماسر)** أي في وجوب التوسط من هذه الافعال أي خبر هذه
الافعال **(قوله لمواز ان يكون الخ)** وجواز ان لا يكون ثم مضى بال منبعا على الفخ لاشتماله على الفعل
وهو مرفوع الحاصل على الابداء وليس مرفوعا خبره لان الابن انباري ويحتاج على هذا الى تقدير
العاود وان يكون ظرفا ليس لانها من معنى التي كماله العلامية في تعارضها **(قوله لو اذن مطلقا)**
سنة كل شيئا ليس لان كماله في دليل قوله فيسلب الاشياء فانه لا يجوز تقدمه عليها على الاصح
فتفسد في قوله خلافه وأمر مشهور المهم الان يقال مراده ان الجملة لعدم الحوازي الحبر
بغيره ون تقدمه معموله اذا كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة وهي المهم يتوسعون في الظرف
المرور انما لا يتوسع في غيره فاعلم هذا من جملة ما توسع فيه في الاثر لا ترى انهم يقولون ان ذلك
يدام اخذ وان غدا حال واسل تقدم الظرف والمرور وهو معمول لا يتطوع على الاسم مع ان الظرف لا يجوز

[illegible]

የጥገና ሪፖርት

تقدعه البتة عندهم لا تفرق في ذلك بين الجار والمجرور وغيره لأن من جهة أنه المنع من تقدعه أن ليس
أشبهت أنجهما وما لا يتقدم خبرهما عليها مطلقا وأما تلك القاعدة فهي أن تقدم المفعول لا يجوز إلا حيث
يتقدم العامل فهي منازع فيها ولا يقول لهم القائل بعدم تقدم خبر ليس كائن مالك والجواب عنها بما
ذكر إنما هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كإثراء الشاطبي بما لا مزيد عليه **(قوله بقلتين)** هما
عدم تصرف دامت وزوم الفصل **(قوله وكل منهما إلخ)** بدليل اختلافهما في ليس مع الإجماع على عدم
تصرفها بإجاز كثير الفصل بين الموصول الخرق وصلته إذا كان غير عامل كالصدر بقوله يقال اختلافهما
في ليس لا ينافي الاتفاق في عدم الملوكة يخصها أو يتأخر بالزمن من الاختلاف في الفعل المذكور في الجمله
الاختلاف فيه هنا وقد يقال أيضا أنه لا يتقدم بالخلاف أو بقلته هذا وفي شرح التوضيح عند قوله الخبر
دام اتفاقا ما نصه فلا يجوز تقدعه على ما دام اتفاقا لأن معمول صلة الحرف الصغرى لا يتقدم عليه ولا يجوز
توسطه بينهما ودام على الصدوبان فقلنا أن الحرف الصغرى لا يفصل من مسلكه بمحمولها وإن قلنا بفصل
إذا لم يكن عاملًا هو اختيار ابن عصفور فإن قلنا بعدم تصرف دامت فينبغي أن لا يجزى فيه الاختلاف الذي
ليس وإن قلنا بتصرفه فينبغي أن يجوز توسطه في الموضوع في سواشبهه قال شيخنا من ذلك يعلم أن تشبيه
الشارح هذا الفعل الذي بعد ما مع قوله لا توسطه لا يجوز إجمالها بما قبلها من تفصيله ونحوه
(قوله وإذا نفي الفعل بما إلخ) هذا مذهب البصريين والفرع لا تفرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه
يشترط في عمله تقدم النفي أو لا وبتوسطه على هذا المتنازع كون الخبر اسم استفهام لأنه المصدر ولا يمكن
تقدمه لقوات تصدروا قال شيخنا وهل يمكن توسطه الظاهر لأنه بالتوسط بقوت صدوره وعموم قول
الشارح لا توسطه يقتضي خلافه ولكن في الرضى بما يتألفه فينبغي تفصيله ونحوه بما فيها كامل وإن ولو أن
وحرى عليه السبيل وقال المراد ينبغي أن تكون إن كيان لها المصدر بدليل أنها تلحق بخبر وتقتضون
أن يستعمل الألف واللام بن مالك أن تلحق بالقياس إنما كجند في النفي في بعضها إذا اتهمها المصدر
مطلقا باجتماع البصريين واختلافوا في لا تفعل لها المصدر مطلقا وقيل ليس لها المصدر مطلقا توسطها بين
العامل والمفعول فتكون لا تفرق أقومها بل إذا قيل إن وقعت في صدر جواب القسم فلها المصدر لحالها
محل أو أدوات المصدر والاختلاف هذا هو الصحيح **(قوله لا توسطه بينها وبين الفعل)** أي بين ما والفعل ومنه
بعضهم والجواز وحيد في تشبيهه بدام إنما هو في التقدم في الجمله فافهم ثم لا تفرق في الفعل بين أن
يكون الفعل شرط في عمله تقدم النفي أو لا كما في منع التقدم فيجوز توسطه في ما زال نحو ما قلنا الزيد
كفي التسمية وقال الشاطبي وأما ما كان النفي من شرطه دخوله في هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم قال
شيخنا ومنتجع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف النفي لأنه لما تازما ما كان كاشي الواحد انتهى وهذا
ليس خاصا بما وجدنا في عام في سائر حروف النفي فلا يصح أن يقال لا تأخر الزيد وما تلوها فنفسك عمرو
انتهي المراد بقلته يجوز **(قوله جواز تعدد إلخ)** أي لا يحد فله لا يجوز حذفه ولا يحذف الاسم
لا اختيار ولا اختيارا كأنه أو حسان من جهة أن ما الاسم فلا يشبه الفاعل وأما الخبر فلا يصح عندهم
عوضا من المصدر لأنه في معناه إذا قلنا مثلا كون من أو كوان زيدوا الأعضاء لا يجوز حذفها قالوا وقد
يختلف في الضرورة من القوم بين من أجاز حذفه اختصارا وفصل ابن مالك فيمنع في الجميع إلا ليس إذا كان
اسمها كرامة فحذف خبرها اختصارا ولا بغيره تشبها بالاول لا يسلك على منع حذف انهم ما قالوا في
أن خبر الخبر لا يشخص بذلك أو بحذف الخبر وحده أو بغيره يجوز نفي ولا يجوز ويخبر بخلافه
كل خبر لم يبدأ في إقراره بالواو إذا كان جملته تشبها بالجمله الخالية نحو فاسم وهو عربان **(قوله ملات)** أي
ثلاث **(قوله مطلقا)** أي سواء كان أعرف أو لا **(قوله لا اسم هو الإعراف على المختار)** أي هو جمل الاسم غير
الإعراف ضعيف كما يصح بذلك قول المختار وأعلم أنهم حكموا بالانوات القدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير
لأنه لو وصف كان الضمير كذلك فلهذا قرأ السبعة ما كان يهتمهم إلا أن قالوا ما كان جوا بغيره إلا أن

أي يقال المراد بغيره تعلق
لأن المنع مطلق بقلتين وكل
متهمًا لا ينهض ما نعا بتأني
ومثل دام كل فعل قارنه
حرف مصدرى كجيشي أن
تكون عالما أو نفي الفعل
بما منع تقدم الخبر على
ما كجيشي على ما دام لأن
ما لها المصدر الكلام لا توسطه
بينها وبين الفعل فيجوز
ما تأني كل زبدون تأني
ما كان زيد وأعلم أن خبر
هذه الأفعال كثير المتنا
في جواز تعددهم وقوعه
مفسر داو جملتها إعرافه
مع الاسم ملات فإن كذا
مرفقين خلاصه هو المعاون
للحيا طبا وأملا

قالوا والرفع ضعيف كضعف الانخبار بالضمير عما دونه في التعريف انتهى وبين هذا وما اجازته من المالك من
 الانخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة في باب النواضع تجسأ في بون عظيم وبذلك كلام ابن مالك قوله تعالى فان
 حسبك الله ومقابل المختار التغيير كإلوا استمر بقرينة في المعنى بان وان اتفاقا لا لاخترازا بل
 اطلاقة في اتجاه السادة من الباب الخامس ان الحرف المصدري وصل في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة
 للنكرة ولم تنص بان وان وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه في حكم الضمير بالاختصاص وقوله بمصدر
 معرف يقتضي انهما ما كانا مبدون بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني
 ما صنع رجل حسن والى على هذا ان يجعل النصف للمصدر المقدري يصنع رجل حسن الا ان يقال لا يلزم
 من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما مجاوز وصفهما لان امتناع الوصف أعظم من مرتبة الضمير هذا وأوردان
 كونه لا وصف لا يقتضي نفي له منزلة الضمير فكما اسم لا يوصف وليس بذلك المتزلة وأجيب بانه جاز ان يكون
 في ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة الضمير لان عدم المنع ليس حرا من المقضي والشرط في وجوده ان يقتضي
 كلامه ان المصدر المقدري محاذ كالمعرف بالإضافة سواء اضيف الى ضميرا أو غير بمثابة الضمير ولم ينقل عن
 أحسن الاختيار انما الفاعل الامام ابن هشام ثقة يقبل منه ما يقول اذا لم يتطالع المقول وليس في كلامه
 ما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان ضمير مسبوكة بمنزلة الضمير خلافا للماضي (قوله) فان لهما
 الخ) فيه اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مقبولا لان العلم به ملازم لوجوب
 العلم بانساب أحدهما الى الآخر لان السامع علم امرين لكنه يجوز ان يصحوا ما متعبدان في الخارج
 فاستاد انهما متعبدان في الوجود الخارجي بحسب الفات (قوله) اما ان يكن أحدهما فان كان أحدهما
 اسم اشارة اقل به ما ذكره من كونه لا مسمية بل كان التثنية المتصل به يقال كان هذا اذ خالفه كان هذا اذا
 النواضع لان الضمير يشمل العامل فلا يثنى دخول التثنية عليه على ان مع قليل هذا أما (قوله) فان لم
 يكن أحدهما العرفا (التغيير) فتقول كان هذا ما عررو وكان أعور وزيدا (قوله) وكذلك ان كان الخ
 أي مثل ذلك التغيير فتقول كان خبر من يزدر من عررو وتكسر (قوله) وان كان أحدهما نحو
 كان خبر من يزدر (قوله) وان اختلف الخ) نحو كان هذا ما عررو اما اذا كان النكر متوسع فلا حسن
 كقولوا ان جعلها الخبر نحو كان خبر الله رجلا صالحا وان جعلها الاسم فتكسر (قوله) ولا تمكسر
 الا في الضرورة) كقوله هو لا يملك موقفه منك الوداع واليه لا آتي وأما قراءة ابن عزمي أوم لم تكن
 لهم آية ان يعلمه ثابته تكن ورفع آية فان قلت تكن تامعة فاللام متعلقة بها وآية فاعلمها وان يعلمه بدل
 من آية أو خبر لم يذوق أي هي أن يعلمه وان فذكرتها اقصا فاسمها خبر القصة وان يعلمه مستد آية خبره
 والخبر خبر كان وآية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل أو خبر لم يذوق ولما يجوز ان الزجاج كون آية اسمها
 وان يعلمه خبرها فردولما ذكرنا ان الاسم والخبر اذا اختلفا جعل المعرفة الاسم واعتدله بان النكرة
 قد تخصصت بهم كذا في المعنى (قوله) اختارا) بنا على طر. يقتضي في تفسير الضرورة تمكن الشايع من ان
 يقول موقوف بالياء ويرفع من اجعل ان كان ثابته وقيل ان البين ونحوهما من القلب (قوله) غير صفة
 محضة) فلا يجوز عنده كان قائم بزيادة اختلاف كمن قرئ زيدا (قوله) وتخص النسخة الاولى بزيادة صغار
 فتقدير التقرير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فاعلم انما كما
 قاله السيوطي وغيره وأما معنى ما بين صاوان وذكره صاحب الكشاف فليس يصح لعدم شاهد
 عليه وأما ان يأنس به النوم قد يكون بالنهار فيستعمل ان يقال انما خبر حتى في هذا الخبر يخرج
 الغالب لان غالب النوم بالليل (قوله) اما اعتبار العوارض) نحو ما ورد في غنائه ان معناه انه انتقل
 من منعة عارضة الى الفقر الى منعة أخرى عارضة هي التي (قوله) والحقائق) بان يكون الانتقال
 من حقيقة الى حقيقة أخرى نحو صبا الطيبين نزلوا وجل نحو الحقبة فتبين القول الصفة لا يلزم

فان علمها وجهل انتساب
 أحدهما الى الآخر فالاسم
 هو الاعرف على المختار عالم
 يكس الا خواص اشارة
 اتصل بها التثنية فان لم
 يكن أحدهما أعرف
 فالتفسير وكذا ان كانا
 نكرتين ولكل منهما
 مسوغ وان كان أحدهما
 فقط فهو الاسم وان
 اختلفا فتكسر وتعرف
 ولا مسوغ فالعرفة هو
 الاسم والآخر هو الخبر
 ولا يكسر الا في الضرورة
 وجوزوه ان المالك اعتبارا
 بشرط الفائدة وكون
 النكرة تغير صفة محضة
 ومن وروده قوله يكون
 من اجهاصل وماذا وتخص
 النسخة الاولى) وهي كان
 وظل وما بينهما (ترادفة
 صار) الدالة على تحول
 الموصوف من صفته التي
 كان عليها الى صفة أخرى
 اما اعتبار العوارض أو
 الحقائق في خبر المسمى
 واحدا نحو

فكانت حيلة منبأ وكنتم

أزواجاً ثلاثة وقوله

* أمست خيلاء وأمسى

أهلها احتلوا *

وقوله تعالى فأنصصم

بنعمته أنحوأنا وقال الشاعر

أنحى عن أنأوى ويضربني

وقوله تعالى فظلت أعناقهم

لهما ضعين وكنتنصص

هذه الجملة بمزادة صان

فخصص صار وليس وما

بعدهما بعد المبحول على

منبأ آخره ماض فلا يقال

صارز يدعلو ولا دامز قد

وكذا المبروق لأن هذه

الافعال تفهم الموم على

الفعل وأصله زمن

الانحيار والماض يفهم

الانقضاء فتدافعا (و)

فخصص (غير ليس وفقى

وزال) من هذه الأفعال

(يعوز التمام أى الاستغناء)

بالرفوع (عن النبر)

وقال له فاعلى حقيقة هذا

هو الصبي عند ابن مالك

ونهب الأكثر والى أن

معنى تمامه لا لها على

الحديث والزمان فعل الأول

معنى نقصتها اسمهم

اكتفائها بالمرفوع وعلى

الشافى دلالتها على الزمان

فقط قال فى المنفى والصبي

انها كلها دالة على الحدث

الاياس وأبطل ابن مالك

مذهب الأكثر بن بضرورة

أمورد ذكرها فى شرحه على

التنزيل وفقى الارتشاف

وهذا الخلاف ينبئ عليه

من تحول الحقيقة فتحول الصفة وعبارته فى شرح التلمذة كعبارة غيره صاوالدالة على انتقال الاسم من صفة
الى صفة وأمن حقيقة الحقيقة وتكون أيضا الانتقال من مكان الى مكان نحو صار زيد الجبر وأظفر هل
تسكون الانتقال فى الزمان كأن تقول ثلاثا صار لبيع الى الصيغ لم لا تصورأ وصار من قدوم الحاج
الى الشتاء فحرره بالنقل (قوله فمكات حجابنا) أى صارت غيارا منتشرا (قوله أمست خيلاء) صدر
بيت عجزه * أنحى عليها الذى أنحى على ليدى والأشهاد داغوا واعتبار أمست خيلاء لا باعتبار أى
أهلها احتلوا اذلو كان بمعنى صار لم يقع الماضى خبرا ويقال أنحى عليه أى عليه وأهلكه وليد آخر
نصور لقمان وهو منصرف لانه ليس بمبدول (قوله أنحى الخ) صدر بيت عجزه

* أبعده شيبى ببقى عندى الاداء * (قوله وما بعدى) وهى مازال وما فى وما انتك وما برح وما دام وكذا ما
بمعنى صار كما صرنا أو هم كلام الشارح خلافا وأما بقية أفعال هذا الباب فالصبرون على جواز كونه فلا
ما ضيارا كان بدون قد شرط الكونين اقترانه بقدر ظاهره أو مقدوره وهو الصحيح خلافا لما يؤهم كلام
السعدى ناشية لكشف شيئا الى أنه مذهب الصفا طائفة وذلك انه قال جعل خبر كان فعلا متاميا من غير
قديما ياباه الصفة لكنه واقع فى التغرل نحو ان كان يقصه فتمن فيسبل فلا يرجه المنع انتهى وقد علت
التفصيل فى المسئلة * (قائدة) * قال فى المثل وشرحوه بقرن خبرا لكان نحو كان زيد أصبح صاعدا لا
عكس فلا يجوز أن عجز زيد كان صاعدا وذلك ان كان تدل على كون مطلق وأنحوأنا تدل على كون متعدينى
وقوله خبرا لكان فائدة جديدة تفصل لماز الاخبار بخلاف العكس لعدم تحديد الفائدة السوغة للاخبار
اذا لكان المطلق الذى تدل عليه كفى من الكون المقيد الذى يدل عليه أنحوأنا وانظر فى عموم قول
المتن وبقين خبرا لكان بعكس فانه يشعل لماز الأخبار وأنحوأنا والظاهر انه ليس مرادا (قوله وتخصص غير
ليس الخ) فعل ثل وبه صرح ابن مالك وقال تسكون ثامة بمعنى طال أودام وقال الرضى قولوا ولم تسعمل
ظلى الانفاضة انتهى وتقبل عن المها بآدى قال أوجبان وهو مخالف لنقل آفة اللغة وأنحوأنا تسكون
ثامة (قوله والصبي انما الخ) لا تهمى تختلف فى الملول ولا موجب الاختلاف الا لحدث فتمن انه مبدول لها
القائى بوقية بحث لكان الزمنة الماضية مختلفة فى نفسها بالصباح والمساء والضحى والليلية والنهار به فلم لا يجوز
الاختلاف بها أنفسها ويا فاذ كانت هذه الأفعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص كان
الثامة بتفسيرها بمصل ودام الثامة ببقى وهكذا الآن يقال اذا كانت ناقصة ظلت تصف بعامتها هى النسبة
لالمرفوع بعدها واذا كانت ثامة فهو المرفوع وحده ويحدث فلا شك فى التخصيص ويدفع الجشبان
هذا ليطرد لانه لا يظهر فى نحو أصبح زيد مقبلا أو مسى مسافرا حيث يقال ان الزمان استلغ فتمن لانه فى
الاول ماضى مساحى والثانى ماضى مساقى ولا يظهر فى نحو كان زيد غنيا وصار زديغنيا اذ الماضى فى أحدهما
لم يتم بضمته فى الآخر فقلت اذا كانت دالة على الحدث فمى فاعلى قلت مصغر خبرها مضافا الى اسمها وقوله
الاياس أى فاعلى ان دل على الحدث والمردان انما يدل عليه استعماله الا فى فعل يدل على الحدث وضعها
ويحدث فلا يقال قول الرضى انما تدل على الحدث لأن مرادها انها تدل عليه وضعا فقط (قوله بعشرة
أمورد) أميدها أن الحكم يكونه أفعالا يستلزم دلالتها على الحدث لان الحدث ضمها فى الفعل الثانى
لودل على الزمان فقط لا يمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى الثالث ولم تكن دالة على الحدث
لم يميز بعضها من بعض الرابع ولم تكن دالة عليه لم تفعل عليها أن المصدر به نحو الآن يكونا ملكتين ولم
ينطق فى بعضها بالمصدر الصريح الخامس ولم يدل عليه لم يميز منها اسم فاعلى لانه لا دلالة على الزمان بل
الحدث السادس انما هو لم يدل عليه لم يميز منها أمر لانه لا يبنى على الدلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة
الفعل على الحدث أقوم من دلالة على الزمان لان الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالأولى أولى
بالشاه الثامن أن من جعلها دام ومن شرط اعلمها بتقديم المصدر بقومى لوازم ذلك فقد بالمصدر التاسع
من جعلها تفك ولا يدمسان ناف فلوم تدل على الحدث الذى هو لا تمكالك لزم أن يكون معنى ما تفك

خلاف من انما هل يتعلق

بها الطرف والجار والمجرد
أم لا في قال له انما هل على
الحدث أما هل يتعلق بها
ومن قال لا نعم ذلك وإذا
استعملت تأمة كانت بمعنى
فعل لازم فكان بمعنى حصل
(تحووا وان كان ذو عسرة)
أي وان حصل وأمسى
وأصبح بمعنى دخل في المساء
وفي الصباح نحو صيفان
الله (حينئذ) أي
تدخلون في المساء (وحين
يصبحون) أي تدخلون في
الصباح ودام بمعنى بقي نحو
خلقي فيها (مادامت
السمرات والارض) أي
بقيتوا حتى بقي دخل
في القضي نحووا أخصيائي
دخلت في القضي وبان بمعنى
عرس كقول عمر رضي الله
عنه أما رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقد بان على أي
عرس ما وقد تكون بمعنى
زول قالوا بان بالقوم أي زول
بهم ليل وصار بمعنى انتقل
نحو صارا لاسر السلك أي
انتقل ودخا بمعنى رجع
نحو آلاي الله نصير الامور
أي ترجع وظل بمعنى دام
واسمير نحو ظل اليوم أي
دام ظله ورجح بمعنى ذهب
نحو واذنل موسى لفتاه
لأرجح أي لاذهب وانقل
بمعنى انقل نحو فوكتك
الغلام فأنقل أي انقل
وأما ليس وفتح وزالفتها
ملازمة للنقص وما هوهم
خلاف ذلك بقرينه (و)
نقص (كان)

ربغنيما لا يغنياني بوقت من الاوقات المناسبة وذلك نقص المراد العاشر الاصل في كل فعل اللزامة على
الحدث فالحكم بانمر وجع من الاصل لا يقبل بالادلة ولا يفتي في بعضها من النظم (قوله هل يتعلق بها
الطرف الخ) حتى أوجبان الخلاف في عملها في الحال وأما منها المصدر فالصحيح منه على القول بانها لها
لأنهم معوضون عن النظم بالحرف وأما السرا في وطاعة فتقال كان ذاتها كونا قال في القضي واستدل
المثني يتعلق بقوله تعالى أكل الناس عجبا أن أوجبان أن لا يتعلق بحالها مصدر مؤخر ولا وجوبا
لنقص المعنى ولا مصلته لان وقدمضي عن قرب أن المصدر الذي ليس في تقدير حروف موصول ومصلته
لا يمنع التقديم عليه ويجوز أنشأ أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حقيقته لمه نحو حاطل
انتهى وقوله وقدمضي عن قرب أي في الكلام على قوله تعالى وهو اعقب في السموات وفي الارض يعلم سر
وحيه كانه يجوز يتعلق في الارض بسر كونه وحيه كونه لا يرد بان فيه تقدم معمول المصدر لان المصدر هنا ليس
مقدورا بحرف مصدر موصلة والفرض من ذلك المناقشة في منع تعلق الطرف بعجبا واعلم ان الصنفين
ينعصر في المعنى عن مرعدهم تقدم المصدر فما ذكر بان والذيل وسببه كقال في شرح القصة انه ليس فيه
معنى الخوف وقال ولا يقدح ذلك علم في الطرف لان الطرف يعمل فيتم الجملة الفعل وبذلك سقط قول
المدعي ان لا يجوز أن يكون مقدرا بما سمروا وما تعلقون (قوله كانت بمعنى فعل لازم) كذا في شرح
التوضيح لكن رد عليه أن بان ما في في شرح الكافية من التسهيل ذكر ان كان نائب بمعنى كفل وبمعنى
غزل نحو كان فلان الصبي اذا كفه وكان الصوف اذا غزله وان صار نائب بمعنى ضم نحو صار فلان الشيء
بمعنى ضم اليه وزاد في التسهيل ان صار نائب بمعنى قطع فاعل المراد ان الغلب كونه بمعنى فعل لازم (قوله
بمعنى حصل) عبر بان ما لك ثبت وقال ثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر به بالزلية نحو كان الله لا تني مع
وتارة بحسبه فتارة كان الشاة لا تني وتارة بحضر نحو كان ذو عسرة وتارة بتقدير وقع نحو ما شاء
الله كان انتهى قيل والتعبير بتقدير مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيحصل السبب والسبب انتهى وفيه نظر
كقال شيخنا لان شاءه جري اراد كماله مقرر في الاصول (قوله بمعنى بئ) أي وسكن ومنه في الماء العام (قوله
بمعنى عرس) بجملة انوارا شديدة والتعريس تزول واستراحه بغير اقامة وكرما يكون في آخر الليل
وخصه بذلك الاصحى وأورد (قوله بمعنى زول) أي ليل لا دليل بامده (قوله قالوا بان الخ) وقالوا بان فلان
القوم ولا ينبغي أن تغسر هذه بقول لانه تعدي بنفسه وقول بالباء بل يأتي (قوله بمعنى دام واسمير) العطف
تفسير (قوله بمعنى ذهب) أي أو ظهر كذا في التسهيل وفي الاصحاح ذهب الخفاء أي ظهر الامر كانه ذهب
السرو والجمع بينهما (قوله بمعنى انفصل) أي أو خلص قالوا فكسك الاسير فانك أي خلص وانك
فيهما مطاوع غلغ غلغ تغلغل الناقصة فانها كانت تطلق ومعناها زول وتخصم بالحد فلهذا فروق ثلاثة (قوله
وفتي) بكسر الهمزة ذهي الملازمة للنقص وأما فتا بفتح الهمزة فبمعنى كسر أو اطفأ كجلى شرح
التسهيل عن القراء يقال فتا عن الامر كسر فتوا النار اطفأها وقوم أوجبانها تعصيف من بين ما لك
واغنا ذلك ثبات باله المثلثة وفيه انه ليس بمجتمع أن تكون اللفظان قد افتتا على هذا المعنى ولا بان
ما لك كتب بجملة انما تختلف بجملة واقف افهامه وقد لتصر صاحب القاموس بان ما لك وانظر لزوم في
زوال النقص دون انفك ورجح مع أن المعنى واحد وما سر غير السماع (قوله وما هوهم خلاف ذلك بقرينه)
نحو قول الرازي

وفي حافية نفس * ولا زال هو هو أو لى ليس

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر وتاويله أن الخبر محذوف والتقدير ولا يزال متغسبا وهو أو لى ليس
والنفس التكميل والاي السماع وقوله * انما يعزى القضي ليس الجلى * وتاويله على جعل الجلى اسم
ليس وشبهه ضميرا متصلا عائدا على القضي أي ليسه الجلى ثم حذف لافاضه (قوله وتغنم كان الخ) أي
هذه القطة من حيث لا نشا منة بغير ماله من حيلة الخصا من اذ لموا انما تفسر بان لا تفسر بانها

بجاءه **زَلْ** فتنبه استمرار تحته **الهمزة** وكان الله على كل شيء مقتدرا. **(بجواز زلها في متوسطة)** بين شينين متلازمين ليسا بارا
 ويجزوا كالتبديع خبره نحو زيد كان عالما والفعل وروعه نحو لم يجد كان مطلقا والموصول ومثله نحو جاء الذي كان ضربه والموصوف
 وصفته نحو جاء رجل كان عالما والطراد بينهما في ماضى النصب **(نحو ما كان (11) أحسن زيدا)** ومعنى زيدا ثم لم يزل

بها الاستناد فهم من قوله
 كان أنها زلها بلفظ الماضي
 وان خبرها من أخواتها
 لا زلاد وهو كذلك وما ورد
 بخلاف ذلك فمخاد وممن
 قوة متوسطة أنها لا تزداد في
 صلوك الكلام ولا آخره وهو
 كذلك لأن ما ذكرنا لا يكون
 معقيا بشأنه وما ذكرنا
 يكون محققا الفائدة وكلاهما
 ينافي الزيادة وجوزوا القراء
 زلها آخر أقسامها على الغاء
 ظن آخرها والاصح المنع لان
 الزيادة خلاف الأصل فلا
 تستعمل الا فيما اضطر
 استعمالها في **(م)** تخصص
بجواز حذف فون مضارعها
 المحزوم **(أي السكون)**
 اذهب الأصل والتبادر
 ضد الاطلاق فلا تخفف
 من غير المحزوم والمحزوم
 بالحذف **(وصلا)** فلا
 تخفف من المحزوم بالسكون
 حال الوقف نحو ولم يكن
 لان الفعل الموقوف عليه
 اذا دخل الحذف حتى يبقى
 على حرف أو حرفين بسبب
 الوقوف عليه به السكت
 كما لم يعمد في ذلك كلام
 فالوقف عليه بإعادة
 الحرف الثاني كان فاعلى
 من اجتناب حرف لم يكن
 واجمال يلزم مثله فلم يعم
 لان إعادة الياء تؤدى الى

ولم يزل أنها تختص بكل واحدة من الخصاص التي ذكرنا اجتماعهم فلا يشار كها خبرها في معنى ما لا بشرط
 ولا بشرط ولا ينافي أن خبرها يختص بـ **يا** ولا يفتي **(قوله بجاءه زل)** فيه نظر ان لا تضاف بين فعل
 ومجرى حرف وفعل والذي يظهر ان يقال تخصص كان بإعادة استمرار خبرها لهما والاصل في كان أن لا يخل
 على استمرار ولا انقطاع بل ذلك الى القرين بقوله يلزم من دلالة ما على المضي الانقطاع خلافا لـ **جاء** لأنه
 لا ملازمة بين معنى المضي وانقطاعه **(قوله متوسطة)** أي داخله كالمجرى وأطلق قوم منهم الجوهري الزيادة
 عليها في مثل وكان انقطاعه ورواجها مع صدرها **(قوله ليسا بارا ويجزوا)** فلا تزداد بينهما السند
 الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة ونحو **ع** على كان المسومة العرب ضرورة وانما خلافا للبر
 ابن مالك والرضي **(قوله ومعنى زلها في الخ)** أي الالف في الالف على الماضي مع التأكيد أو موكدة
 فقط من غير دلالة على الماضي نحو من كان في المضي والافان المجزوء ومباعد على هذا حاله وذكر الرضي
 ما حاصله ان كان الالف فلا تدل على الزمن الماضي وانما تدل عليه كالألف تزداد نحو ما كان أحسن زيد
 فالجزم بزيادة خبره زلها لا تدل على الزمن الماضي وانما هي حرف من الحذف وجه ذلك عدم علمها
 لانها اذا حوت عن ذلك لم يبق الا ان كان وهو لا يطلب حرفا ولا منصوبا بقيت كالنظر في قال الشهاب
 القامعي ان تجرد هاتين ذلك غير ضروري بل لا مانع من بقاء تلك الالف ويؤيد أن سيدهم قال بزيادة
 في قوله **ع** وجبران لتاكاف اكرام **ع** وقالوا ان عملها في الضمير ليس مانعا من زيادة والافان في الخبر
 والظاهر بل يجوز ان يمال في نحو ما كان الالف الاحقون الغاء الثاني ونسبة العمل لهما اذا حاذوا الغاء
 مع الظاهر الذي لا ينافي معه دعوى التردد من الحديث فلتجوز زيادة كمنع بقاء دلالتها على الحدث
 انتهى لكن نقل في الماضي في بحث اهل في الكلام على هذا البيت أن الجوهري على أن الالف لا يعمل
(قوله بلفظ الماضي) خلفه **(قوله وما ورد بخلاف ذلك فمخاد)** نحو قوله ما أصبح أبوهما أي الفداء
 وأصم ألدأها أي العشة وقبل الضمير ان الدباء نحو قول أم جميل أنت تكونين ما جديت **(قوله)**
ع وجوزوا القراء **(الخ)** أحجاز أضار زيادة أفعال ساو هذا الباب وكل فعل لازم من غيره اذا لم ينقص
 المعنى **(قوله فون مضارعها)** لم يقبل فون ونون يكون بجواز حذفها لان المقصود كحواص كان
 ولا يفيد ما ذكرنا ابتداء في مختلف اذا أضف المضارع الى ضمير كان نحو حذف هذه النون شاذ في القياس
 لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبهه النون بحرف العلة **(قوله من غير المحزوم)**
 وهو المرفوع نحو من يكون له عاقبة المار والمنصوب نحو وتكون لكما البكر يا واما اشترط كونه
 مجزوا ولان الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة والحذف يؤنس بالحرف ولان الفون في
 غير المحزوم محرم كقسي متعاضبة على الحذف لقوتها بالحركة ولا يجزى أن شرط الجزم يخرج نحو النسوة
 لم تكن تأخيتن ذهوبهن وليس مجزوم ومن دخل عليه الجازم **(قوله والمحزوم بالحذف)** انما اشترط
 أن يكون الجزم بالسكون لانه لو كان بحذف النون لم تخفف فوه لانها انما تخفف لسكونها آخرها
 الفعل الفعل بالمرفوع لم يصر النون آخر لان مرفوع الفعل محذوف من جزئه **(قوله لان الفعل المحزوم)**
(الخ) ما قاله السارح نيبا لم يفسد من حذفه في الاوضح قال النظم وكذا أي تجب بها السكت
 في الفعل الذي يبقى على حرفين أسددهما زلها نحو لم يعمد انتهى وهذا مردود باجتماع الشك في وجوب
 الوقف اذا أرادوا الوقف نحو لم يزل ومن قبله الياء انتهى وعلى ذلك تخوف الالتباس بالضمير
 المنصوب **(قوله اذا لم يزل الخ)** صدرت بحذفه **ع** فليس يخفى عنك هذا الزائغ **ع** والشاهد في ظاهر

الله الجازم بخلاف ما كن في الحارم انما انقض حلف الضمة لا حذف النون **(ان لم يزلها كان)** فلا يصدق من المتصل بالسكون
 لتعاضب الحذف لقوتها بالحركة لا عارضة لالتقاء الساكنين خلافا لـ **يونس** مبتدئا في نحو قوله
 * اذا لم يزل الحذف من هبة التي *

وهذا هو نحوه محمول عند المانع المعتقد المتع بخلق الحر كتعلي الضرورة بقوله **«ولا اصدق ان كانا اولاً ذا فضل»** (ولاحض ان صاحب
 متصل) فلا يخاف من المتصل بمشعر (١٢) يمكنه ان يسلط عليه انما هو رد الاشياء الى اصولها فلا يخاف معها بعض الاصول فاذا

فقرت هذه الشروط على
الحلف غموا ولم ألبسها
أصله أكون شذفت
الضمة للهازم والواو
للساكن والنون للضعف
ولا يخص الحذف مكان
الناقة بل التامة كذلك
ولذلك قرئ وإن تك
حسنة ضاعها رفع
حسنة (و) تنقص أيضا
بوجود (جذله) دون
أهمها وسهرها (معوضا
عنها) بعد الحذف (ما)
الزائد هو مظهر بعد أن
المسيرة والواقف كل
موضع أريد به تليل فعل
بفعل ك (فعل) (نومه
(ألبسها) (ألبسها) (ألبسها)
فان قرئ ما تكلم الضبع
بأصله الحذف فحق لأن كنت
ذا نقر ثم قدمت الله على
المعول لأداة الاختصاص
ثم حذفتم اللام وكان
الاختصارا فنصل الضمير
وساونا أنشدنا ثم قرئ
ما هو ماضى كل المذخوة
وأدعت النون في المجلد
بينهمان التقارب فخرج
فصار إلى أن شذفوا وقرئ
فصار إلى أن شذفوا وقرئ
شذفوا وقرئ إلى أن شذفوا
وأنخلص ضمير الماخذ
بالضمير لأنه سمع من
الضمير ضمير المعول
تجوز الجمع من ما كان

(قوله ونحوه) كقولهم **أذالم تترك المرأة أبيت وسامة** * فقد أبيت المرأة سامة **قوله** ولا استطيعه * والشاهد فيه أنه حذف النون من أبت وهي متحركة **قوله** ترد الاشياء إلى أصولها أي ترد الاشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة فلا رد مثل يدك وذنبك وفيلك لأن البدو أخوه أمه فهو مستعمل **قوله** (لأن كان النافعة) أي مضارعها لكن الحذف في التامة أقل **قوله** (لأن الحذف) أشارة به إلى أن معوضا لما حذف منتظر من ما **قوله** (لأن الزائدة) خصت ما بال زائدة فهي زائدة في قوله تعالى فما وجعتن الله لكفره فمضارعها ما بعت كأنه ولس وما ذكر من أن الحذف كان النافعة والباقي اسمها خبرها هو ما زائدة لتعويض عن هو الصحيح في منها أي أقوال المدكور في المطولات **قوله** (أوله فخر على الخ) أشارة إلى أن الجار معلق بحذف بدل جلب الفخر بنقوله الثاني فقد مر فخر بورش التبر كبير كما كثر في المعنى فسادا فلا يقبل أن يقال فخرت لكونك فخرنا لقوى لم يأكلهم التبر بل المعنى أن يقال هم هذا كثر أن في حال كونه مذكورا بالفخر في مثلك فخرنا أقوى من تأكلهم سنة الجسد حتى ترفع على بقولك ونفرك وهذا بناه يكون ما بال متعين منهما كما انتهى ويجوز أن يكون فإن قوى تليها الحنفى أي لا اعتبار بفخرنا فإن قوى لم تأكلهم التبر وبعضهم جعل التقدير لا فخر والتعليل حسنة واضعوا غايبين تقدير بهذا المثالب قوله أن كنتا الفخر على الكافرين حيث جعلوا أن الفتوة كحكمة شرط كالكل سورة ورجع إلى المعنى من فهمه والتميز على أن أملهذه مفتوحة **قوله** (لأنه لا اختصاص) أي الإهتمام **قوله** (لأنه لا تفصل الضمير) لتعذر الأصل لعدم ما اتصل به **قوله** (لأنه لا جواز المراد) أي جواز الجمع بينهما أو كان على أن كان زائدة لا عوض ولم يسلم استعمال جملة السماع **قوله** (لأنه لا جواز في الشرع) كلامه ليس هو جازي الجواز للقبال أو جواز لجواز أن يكون مرادهم القابل للاختصاص فيصدق بالجواز والقرينة قصره على ما زادت عوضا **قوله** (لأنه يخص أيضا بجواز حذفها) هذا خاص بمادة كاتبا بصيغة الماضي لما ذكره وكلامه يفهم أنها لا تحذف وحدها جازا **قوله** (لأنه لا شرط في صدق قول الخلاصة) هو محذوف ما يقون الخبر بها على الجواز حيث قال ويجعلونها وسدها وأومع الاسم انتهى ولا شأن لكلام الخلاصة في ذلك لأنه لا أثر في الجواز بل في باقي بقا الاسم **قوله** ضمير كان أو ظاهره **قوله** (لأنه لا ضمير للخالص) وعلم أن انقاروا من أجلوا الخاطب بقوله **قوله** (لأنه لا يحق وسقط من أصله) والظاهر كالمعنى بالعلم ولو بالصين وهو مضمود عند هذا المعنى **قوله** (لأنه لا ينسب) وما يجوز فيه الفخر والاول إذا حسن فيه تقدير فيه أنه لا يجوز ذلك والثاني بعد أن نقض **قوله** (لأنه لا إذا دأب اسم كان في مجرور بحرف سواء اقترن بالاول أو لا) كقولهم سررت برجل صالح أن لا صالح فطام **قوله** (لأنه لا تسهيل اسم كان بكونه ضمير أو هو معدود من تعذر أنه **قوله** (لأنه لا ذلك مغرور بعد أن ولو الشريطين) قيل لأنه من الأدوات الطالبة لتعريف فعل أو السلام فحذف الحذف وخص بان ولولان الأول **قوله** (لأنه لا إذا لولان الجازمة والثانية أم غير الجازمة وفيه أهم) قالوا أم غير الجازمة أنقال في التصريح بالعالمية أن أن تكون تنوع بعضا من غير التنوع **قوله** (لأنه لا يحق وان سقط جازما انتهى وجه أن يقبلوا بالي ما بعدها يندرج فيها قبلها وخاصة في كذا في دأب أو جازما أو يقل حذف كمن اسمها يندرج ذلك قال الحنفى وذلك في ثلاث نحو ويسد لها أو أبيت أقول في صيغة رقا بعقوبه يدل على نفي ولكن رسول الله أي لو كان كان رسول الله أو عاقلية على جهة وليس لكن عاقلية لا تقبلها أو لا أو عاقلية فتردى على فتردى لأن معطوفها الخبرين لا يختلفان سلبا وإيجابا **قوله** (لأنه لا أن يجمعهم) فيه

الاستماع لجميع بين العوض والعوض ثم وجوز ما مره وبني عليه في الشرح (د) مختصراً بما عرفت واحداً فيها
(مع اسمها) ضميراً كان أو ظاهر اذ هو خبر ما ذكره في بيان اول الشرح طبعاً. كمال (مثل) قول آخر يرى * فان وصل الى قوله فم
وان ضمير ما ضمير كمال الطلاق وقوله ثم التمس بجزء من ما علمه (ان ضميراً) وان كان ضميراً كان علمه ضميراً

فجزاهم خير وقوله عليه
السلام (الترس ولو خافنا
من حديد) أي ولو كاننا
ثلثه خائفنا من حديد
وقوله الشاعر لا يامن الدهر
فوق يولو ملكا *

أَيُّ وَلَوْ كَانَ الْبَاقِي مَلَكًا
وَأَدَّاهُفَ كَانَ مَعَ خَيْرِهَا
وَأَبْقَاهُ الْأَمْرَ ضَعُفَ وَطْلَهُ
أَنْ خَيْرُ الْبَاقِي أَهْلَانُ كَانَ
فِي عِلْمِهِمْ خَيْرٌ وَفِي هَذَا
وَعَوْدُهُ أَرْبَعَةُ أَجْسَادِهِ
مَشْهُورَةٌ وَأَنْ ضَمَّتْ إِلَيْهِ
أَنْ شَرَفَتْ كَانَ الْجَمُوعُ
بِالْعَقْدَةِ الْعَقْلِيَّةِ شَرٌّ
وَجَاهُ وَتَضَعُفُ مَعَ أَمْسِهَا
وَخَيْرُهَا بَعْدَ أَنْ الشَّرْطِيَّةِ
كَتُوبِهِمْ أَفْعَلَ هَذَا أَمَّا
أَيُّ أَنْ كُنْتُ لَا أَفْعَلُ خَيْرِهِ
خَاصُوسُ مَنْ كَانَ وَهِيَ
الْمَنَافَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَأَفْرَمُ
كَانَ وَأَخَوَاتُهَا أَحَدُ بَيْتِكُمْ
عَلَى مَا حَلَّ عَلَى لَيْسَ وَهُوَ
مَآوَا وَلَا تَوَدُّ دَائِمًا أَفْعَلَ
(وَالْمَنَافَةِ ضِدًّا لِطَوَائِفِ
كَائِنٍ) فَتَوَقَّعُ الْأَمْرَ وَتَسْتَبْطِئُ
أَشْجَلَتْ بِهَا بِهَا فِي الْحَالِ
وَالْبُخْلُوسُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ
وَالنِّفَارُ عَلَى فِي خُصُوصِ
الْبَيْتِ الْخَاصِّ وَنَوَاجِمْ
لِأَعْلَافِهَا بِهَا فِي خُصُوصِ
مَهْدِيَّةٍ وَهُوَ الْقِيَاسُ لِأَهْلِهَا
حَقٌّ لَا يَخْتَصُّ بِبَيْتٍ بَلْ
أَفْعَلَ فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْمَالِ
فَاصِلًا أَنْ لَا يَحْتَمِلُ قَالَ
شَاعِرُهُم

وَمَهْجُفُ الْأَعْطَافِ قُلْتُهُ
أَتَسْبِ * فَاجْلِبْ بِأَقْتَلِ
الْحَبِ حَرَامٌ أَيْ هَوْتِي
سُرُوطُ أَشَارَ إِلَى الْإِوَالِ بِقُوَّةِ

[illegible]

والأصل الفعل هذا أن تعمل غيره وهذا معنى واضح لا يقاوم عليه فليكن ما قل وأن افعلنا الناس أو تقولوا
(قوله ولا هي الناقبة الغمر) كذا في الأصل وضع الظاهر أن الظاهر هو المجموع الثاني والثاني والذي جزأ الخبر
وجواب الشرط بحذفه لانه ما قبله عليه وتقديره فانه (قوله تشبهها في النقي الحال) الصريح
من مذاهب أربعة انه لا يلزم ما قبله من النقي عاويلس ثم الأصل قلنا ما يمكن خبره خصوصاً من ان فصيحه هذا
وقيد بقال انما تجوز له الاحاق وبظهر التوجيه له وان كان ليس له ما قبله من النقي وليس كذلك دليل
علمها مع انتفاض فيها الآن يقال نعم الاحاق بسبب التشبه في النقي وان لم يكن سبب العمل على
طريق قياس التشبه لا قياس العلة والقياس في اللغة انما يشترط في المدلولات اما في الاحكام فيختلف فلا يتعين
شمولها للعراين خاصة على ان لا تنضم ان ذللت من القياس لجواز ان يكون من قبيل الاستقراء وما ذكر
بحق (قوله وفي خبره الباقية اني) ظاهر ان انما لا يدخل الباقية في خبره في النقي الباقية وفي زيادة اليه
بعد ما التسمية بخلافه في خبره القارسي والزم خبره والصحيح الجواز لسببه في اشعاره في نقي (قوله ونحو
تجمل لا يعملها في الحال) لم يرق على لغتهم الاستدراك في الفعل بل من صيغهم انهم انما يتعلمون بالرفع وما قبله بسببه
ونحوه ويعرفون الامر بدرى كيف هي في الحفظ فانه يؤمن بان لكل أحد ان يقرأ على حسب لغته من
غير ترتيب وذلك لا يصلح قاله ابن فلاح اه وانظر كيف يتأني في دري ان ينطق بغير لغته مع ان العربي
لا ينطق بغير لغته فيقتل لكن الحق خلافه وانما اجتماع نطقه بالخطا (قوله وما كان عملها في الحال) أي
فانما علمت من ليس فليس تعمل دون شرط منها والاولى من ان نقره فتعمل ان تقرأ خبرها وكذا
لا حرج في ما كان عملها على خلاف الأصل شرط لا غير وله أثر

ان تقدم على قول غيرا بن مالك من البصرين وأما علم السبق بان فلا لازم ويجعل الخبر وان قال ليس
فلا عمل له وان روي عنه كاستثنائية وان سبق على نفس ليس فيه اضطراب فليصير مع ملاحظة ان خبر
ليس لا يتقدم عليها عندنا بن مالك ولا يتقدم عند غيره من البصرين وتعمل وان سبق الخبر بالاعتد
الجزازين دون التبيين يحولس الطبيب الاسهل فاقترن الحق في بحث ليس **(قوله ان تقدم الخ)** لانها
عمل في مقابلة قولها على من في التصرف فلذلك لم يعمل حال تقدم الخبر وقيد بقوله على الجزازين لا يجوز
تقدمه عليها الا ان قالوا الصبر فلا يتقدم ما في خبرنا عليها فلا يجوز انما يزد ولو كان الخبر ظرفا **(قوله ما)**
مضى الخ) يعمل ان مسمى مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر فلا شاهد فيه والمفتب الذي على المسرنة
بعد ما أساء **(قوله ولم يسبق الاسم بان)** هو ان صدق بسبق ان عمل ما فغير مراد ذلك الصدق قطعا
والمدار ان هذا من التعليل على وجود ان وان اقترن باحد هما دون الآخر فيما اذا فصل به وما الاسم
بمعمول الخبر ولو عبر بالرفوع كان أولى اذ القوت به اليش باسم لها **(قوله الزائدة)** بخلاف الناقبة كيدل
عليه قوله الا في وأول على ان اناقبة الخ **(قوله بطل علمها جو باخذ البصرين)** وهم ان لا يبطل
علمها عند الكوفيين وليس كذلك فانها عندهم لا تعمل وما بعدها مبتدأ وخبر وانساب الثاني يترع
الخالص **(قوله اول على ان اناقبة الخ)** هذا الفرع اعني اناقبة على قول الكوفيين ان اناقبة على
هي الناقبة هي ما هو كذا قال بن مالك في شرح التسهيل والذي قالوه مرود في جهين احدهما بانها
لو كانت نافية لم تكن العمل كالا بتغير شكر بما كمال

لا شئت الا مسمى ناساها * مامن جعل أحد معصيا

فكر ما الناقبة وكذا أو أتى عليها الثاني ان العرب قد عملت ان زائدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد
ما المصدر بالتوقيفية تشبهها في اللفظ بما الناقبة فلعل تكن ان المقولة بما الناقبة زائدة لم يكن في بادئها
بعد الموصولتين مسوغ انتهى وفيه أمور الاول يتأمل في الرفع انه نقل عنهم انهم يقولون انما اعمل
له الناقبة فلا تأسه على انما اذا كررت لا يبطل العمل وفي كلام ابن عقيل والاشعري في شرح التوضيح
خلافه كسباني الثالث انهم نقلوا ان ان زائدة بعد الاستقناحية (٢) ومدة الانكار وحيث فلا
يغض المسوق غل زائدة في المشابهة **(قوله ولا يعمل الخبر)** يعني ولم يسبق بمعمل الخبر ويقسم منه
انه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر وان لم يكن ظرفا ويجوز واوه كذلك ويجوز بعضهم
وان قدمت معمول الخبر على دون الاسم جازا عملها كقولهم انما يذ طعمك الا لا الان يكون الخبر
موجبا بالا فلا يجوز اعمالها خلافا للكسائي والفرأ كقولهم انما يذ طعمك الا لا انتهى وانه لو سبق
الاسم بمعمولة لم يبطل عملها وان كان غير ظرف فهو قولهم انما يذ طعمك الا لا انتهى وانه لو سبق
ربما انهم متخلفون ونها ولا يجوز الفصل باجني منه أي بين اسم لا وما بين عمله وهو ما لا يتناول
ما طعمك زيديا كل نصب طعمك انتهى واقتراحكم معمول الخبر **(قوله وما كل من وافى مني)**
الخ) عزيت لما رسم بن الحارث العقيلي مدرو * وقالوا انهم انما نزل من مني * والشاهد فيه
حيث بطل عمل ما يلازم لم معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ويجوز وهذا على رواية نصب كل
وامان وهو غير كل فهو على الجزازين وقوله في موضع نصب على خبر ما والعائد محذوف أي عارفه **(قوله)**
لنصفها الخ) قضية التعليل عدم تقدمه على مانقها الاولى وامتناع الفصل بين ما وما معها بمعمل اسمها
بحوزان يذاضار بانها وقضية انضمام الفصل بحال ليس معمول لا معمارا للخبرها وقضية كلام البصير
الجزاز وقضية ايضا انه يجوز تقديم معمول الخبر عليه اذا توسط بينه وبين الاسم وسبق في حوز توسط
معمول خبر ان بين اسمها وخبرها اذا كان في ظرف وجوز والان ان اقوى من ان كانا في بانه
(قوله بالتقديم) انظر في التوسط **(قوله الا اذا كان ظرفا الخ)** انه فانه لا يبطل ولو اجتمع الامران
فهل يجوز الفصل بين اسمها والجزاز في كلامهما معناه كذا لا يوجد الجواز اذا تعدد الطرف أو الجاني

ان تقدم الاسم على
الخبر) فلو قدم الخبر نحو
ما مسمى مني عقب بطل
علمها خلافا للفرأ وان كان
ظرفا ويجوز واسلا لان
عصفور والى الثاني بقوله
(ولم يسبق الاسم بان)
الزائدة فلا يسبق بها كقوله
بن غدا انما انما ذهب
بطل علمها جو باخذ
البصرين لانما معمول على
ليس في العمل وليس
لا يقرن اسمها بان بعدت
عن الشيور وروى فيها
بالنصب اول على ان ان
ناقبة موقد لا زائدة
والى الثالث بقوله **(ولا)**
بمعمل الخبر) فان سبق
به نحو
وما كل من وافى مني انا
عارف بطل علمها جو باخذ
اضعها في العمل فلا
يتصرف في معمول خبرها
بالتقديم **(الا)** اذا كان
المعمول **(ظرفا أو)** جارا
(و) مجزورا فانه لا يبطل
تجوزا فاضل زيد فيهما
فيما انتم عنيانوس معهم
فيها ما لا تنوع في خبرها
ولم ينش على هذا الشرط في
الشرح والى الرابع بقوله
(ولا الخبر) بالرفع علقا

والجهر **وقوله** ولم يسبق الخبر بالا فيه إشارة إلى أنه لا يضر انتقاض في معقول خبرها بحمولها بد
مقتضى الاعتدال وهو ظاهر لا يضر بمحمولها فلا حاجة لبقاء نسبتها بالنسبة إليه وإن
انتقض في خبرها بغير الواجب النص عند البصر بنحو ما ذكرنا في غير قائم وأما الفراء الزرع في أن
المتبادر من الكلام أنها تكون لا يجب الخبر وحشده فلو كانت سابقة على الخبر لكانت من تعلقات الاسم
نحو ما لا يقوم إلا بما لا يكون ينبغي أن لا يطل عليها لأن معنى ليس موجود في هذه الحالة ثم إن النقص بانما
كان النقص بالأعلى ما في جميع الجوامع ولم يخل في شرحه فأنظر مثله **وقوله** أن لا تكرر فإن تكررت
بطل علمها ومن عين ما لا يختلف **وقوله** وأن لا يبدل الخ وذلك لاتحاد حكم البطل والبدل منه وما لا يتغير
علمها بعد قصد الإثبات لأن علمها المشابه ليس في الشيء وقد انتقض الشيء بالأي لم يبق معناه بعد إلا لأن
الاستثناء من الشيء إثبات للمعنى بما بعده أولاً انتقض المشابهة بالنظر إلى المستثنى لم يكن علمها فيه
ومتعنى هذا التعليق أن النص وعطف البيان كالبدل فلا بد من تحويز في كل الإكرام والثاني ما هذا
غير الأول فخص ولا يرجع جواز اقتران عطف البيان **وقوله** ما زيد بشئ الخ أي هو ملحق بالعلومات
فليس شيئاً خفياً أفضل من العظيم وقوة الشيء خفي لأن التكسير لتعقير وقوله لا يعبأ به أي لا يبال به ولا
يلتفت إليه وهو صفة الشيء والظاهر أنه من تأكيد الهم بما شبه المدح ونحوه بالرفع بدين شيء وهو خبر
عن زيد وهو مرفوع عن الخبر فاعرب البطل باعتبار الجمل ولا يجوز أن يعرب البطل باعتبار البطل منه اللفظي
لأن شيء حيث لا يكون مجزئاً وبالهاء كالبطل منه تكون الياه مقدره عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور وأما
حكم التلويز أنه وفيه المقدس والافق واليه هذين إذا لم يكن ما زيد بشئ لا يعبأ به فإنه أثبت
الشيء بقوله لا شيء يفيد الإثبات فيلزم زيادة الياه في خبر مبتدأ مثبت وهو لا زاد قياساً إلى خبر مبتدأ
في الحال أو الأصل ويكون في الكلام استفهام جمل أو نفي **وقوله** تعين في المعلوم الرفع أي على أنه
خبر مبتدأ محذوف كذا قاله الشيخ عبد القاهر وحشده فلا يكون مما نحن فيه إذ كلامنا في حذف الفرد
وهذا من باب القطع والاستئناف لأن بل ولكن لا يعطيان الجمل وقد ذهب بعضهم إلى أن الرفع على جمل
الخبر مذكور مرفوع نظر إلى الأصل وكلامه لوهم تساوي بل ولكن وهو في بل معرو وع في لكن بالقياس
وتعين الرفع لا ينافي ما سياتي في باب الحذف لأن العطف هنا المتع لعارض فلا ينافي ثبوت العطف لهما
بشرطه **وقوله** لأن المعلوم مما هو موجب هذا رأي الجمهور وأما على مذهب المنزه فيجاء بعد بل فيجوز فيه
النصب لأن معنى أن بل عنده ثقل الشيء جوازاً من الأولى إلى الثاني فقياسه أنه يجوز ما زيد بقاها بل فاصداً
ويختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب وقياس قول فونس أن لا يتمتع نصب المعلوم بل ولكن لأنه يرى
أن بقاء الشيء ليس بشرط في عمل ماله أجاز أعمالها مع انتقاض الشيء **وقوله** وأما المعلوم بغيرهما الخ
أما النصب فبالعطف على خبرها وأما الرفع فعلى ضمها وهو قيل أتباعاً على الجمل وفيه أن الرفع منسوخ فلا
يجز الرفع ومراجعة الجمل بشرط لهما وجود الجزأى الطالبا لذلك الجمل **وقوله** لا يجوز حذف اسم
ما قياساً لغيرها كذلك فإن كفت ما زيد بشئ بالانحوصاً من حديث ولاصال التقدير فإذ قد حدث
ولاصال مثبت وإذا دخلت ههنا الاستفهام علم الخبرها عن العمل وأما الكسائي أضماراً أو أنشد
وقوله والله يدري مسافر أي ما يدري ومنعه البصر ونشده الشكر معها تشبيهاً بالانحوصاً ما س
عبدك ولا ينبغي عن اسمها بل هو موجب فلا ينقض **وقوله** عندنا الخازن قال أبو حيان لم يصرح
أحد بأن أعمال الجمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا لم يصر في أنه قال بنوعه لا يعاملونها في خبرهم بعملها
وفي كلام الخنيزري عمل الخازن يعملون نطقاً وبالسبب القياس عندني تخيم عدم أعمالها فيجوز
أن يكونوا أفعال أهل الخازن **وقوله** تكسب فينا تقدم أي في رفع الاسم ونصب الخبر وهو أحد أقوال
ثلاثة نأخذ منها عملها في الاسم وهذا جميعاً على موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر أصلاً وإنما هي تسمية علمها
والجواز الرضى ومما عطف نصب الخبر بطلها **وقوله** لا الشمر لم يقيدان الحاجة به بل ببقوله وهو

على الضمير المستكن في
يسبق أي ولم يسبق الخبر
(بالا) فلو سبق بها نحو وما
محمد الرسول بطل علمها
لبطلان معنى ليس هو إذ
بعضهم شرط أن لا تكرر
وأن لا يبدل من خبرها
موجب نحو ما زيد بشئ الا
شئ لا يعبأ به فإذا نكرت
هذه الشرط لم يمتد كالس
(نحو ما هذا بشر) ما هن
أما بهم وأختلط على
خبرها ما يمكن أو يبل تعين
في المعلوم الرفع على أنه
خبر مبتدأ محذوف نحو
ما زيد تأمل لكن فاعيد
أو بل فاعيد لا يجوز بالنصب
لأن المعلوم مما هو موجب
ومما لا يعمل إلا في معنى وأما
المعلوم بغيرها فيجوز
فيه الأمران والنصب
أجود وكذا لا الناقبة
للوحد أو العن ظاهر
عند الخازن بين كسب فيما
تقدم لكن عملها قليل
جدال مرد (لا في الشمر)
خاصة (و بشرط) جمع
ما تقدم في عمل ما من
الشروط

الاربعة مائة الثاني وراى ان فعل ما مر (تكميل معولها) فلا تعمل في معرف فتعلمه لان جنس مستندا بقول النابتة
 وحلت سواد القلب لا باقيا * سواه اول من جعله من انحاء ايمان في شرح التسهيل القياس عليه سمع ترميحه في التسهيل بالتدوير وتأوله
 المتأخرون على جعل الامر فوعا بفعل معمر وباقيا (١١) نصبا على الحال تقديره ولا يرى باقيا فلما ضم الفعل برز الضمير وانفصل والغالب

في خبره لان يكون مجزوا
 حتى قيل يلزم ومعه والصح
 بجواز ذكره (نحو) قوله
 (تمزلا نئي على الارض
 باقيا *
 ولا وزر عما قضى التوافقا
 وكذا يعمل على ليس
 لان) خلافا للاختش
 وهي لا يزيد عليها الشاه
 لتأنيث اللفظ وحركت
 فقتل من التقاء الساكنين
 وقفت تحقيفا قال في
 الاوضح وعلمها بالجامع من
 العرب تنسي و (لكن)
 لا تعمل الا في الحين نص
 عليه سيمويه فاخذ بعضهم
 بظاهره وقصر عليها على
 لفظها حين قال بعضهم المراد
 اسمها الزمان وهو ظاهر
 عبارة الاصم وكذا ابن
 مالك في التسهيل حيث قال
 وتخص بالحين او مرادفه
 وصرح في الشذور ونسجه
 بانها تعمل في الحين بكثرة
 وفي الساعة والاوان بقلة
 وهذا منه كالوسط في
 المسئلة (ولا يعم) في كلام
 (بين جزأها) أي اسمها
 وخبرها الضمير على الامتن
 حذف أحدهما لضمه عليها
 (والغالب) في كلامهم
 (حذف) اسمها (المرفوع)
 وبقاء التصويب (محوولات
 حين مناص) أي ليس

أي ليس فلا شاف قال الجاني فيقتصر عمل لاعي مورد السماع انتهى ولا يخفى أنه حيث كان معاصيا
 فلا حاجة لتقييده في الشعر وقوله التسهيل ويحق به ان النابتة ظليلا ولا سيما في ظاهره يخالف ذلك
 ولكن اوجبان قاله واب العكس فليصر وعلى كل حال لا تعمل الا بالشروط المذكورة فلا ينوهم
 أن الشعر يغفل ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط (قوله اعماد الثاني منها) وهو قوله بل سبق الاسم بان
 الزائدة قال الشافعي لان الثاني معناه دخول ان في القياس وان دخلت عليها الحكم لا العمل انتهى
 ويستثنى فكذا الشروط لا يحتاج اليوان مع اعتباره (قوله تنكير معولها) لعل وجه ذلك انهم انفي
 الجنس واجنوني الوحدة المطلقة مع جواكل منها بالسكرات أنشب وانظر هل يكون الخبر جملة لانها
 تنكر في المعنى وليد كرم الشروط أن لا يدخل عليها جواك كذا في قوله لا العامة عمل انما تنكر مر ذلك
 (قوله) فلا تعمل في معرفة وذلك نقصان مشابهة ليس لان الثاني المطابق بخلاف ما (قوله) مع نصري يعني
 التسهيل (التدوير) أي النادر لا يقاس عليه وقد قاس عليه الثاني في قوله
 * فلا تجد مكسوبا ولا المال باقيا * فلان قيل كيف يعمل نادر او في مثل سيمويه ما يزيدا هيا ولا يخو
 قاعدا قبل لاعي للابن هي رائدة والامتن تابعان لمعولها (قوله نصبا على الحال) أي لاه في انه خبر
 فلا دليل فيه (قوله ولا يرى) بالبناء للمفعول وأول أيضا باقيا على خلفه صاف أي لا مثلي باقيا فدخل
 لانكره لان مشلا لا يعرف بالاشافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه المقامه فاني به منفصلا مرفوعا كما
 قيل في لا انبرته في قضية ولا يحسن لها وحتم ان هذا مراد ابن جني وقصد به عمل لافي المعرفة لها
 لا بطريق الاصالة بل بطريق النابتة (قوله حتى قيل يلزمه) قد تبين شكل وجه الغاية هنا وجوابه ان
 ما بعد حتى ليس هنا تعليل قبلها بل هو مسبب عنه (قوله تراخا) قد يقال لانه لا قبله مكان ان ابقا
 ووافي بالان (قوله خلافا للاختش) حيث قال ان التصويب بعدها بتقدير فعل لاني حين مناص أي
 لا يرى حين مناص والمرفوع بعدها مستأ محذوف الخبر (قوله لتأنيث اللفظ) وعلى هذا فيسمى ساكنة
 وحركتها ذكر وقيل زيدت اثناء العبارة في النفي وطبع في محركته الاصل قبل اولهما وفيه انه يلزم
 حيثما اجتماع وصفين متباينين وشعاعهما السكون والحركة (قوله وحركتها) قال الاشموني حركت
 فرقا بين لحاقها بالحرف ولحاقها بالفعل وليس لالتقاء الساكنين بدليل ريت وتوهمتا فها فيهما متحرك كتم
 تحريك ما قبلها (قوله وعلمها بالجامع من العرب) انظر هذا مع ما سبق من خلاف الاختش ولا يصح جواب
 الشافعي بانه لا يتقاضى دعوى الاجماع على العمل اذ ورد النص بعدها لاجماع منته من وان اختلفت الجماعات في
 سببه لان الدعوى لاجماع العرب على العمل لاعي وزود النص بعدها وقد يجب بان الاجماع على جواز
 الاعمال لا وجوبه (قوله وعليه قرئ شاذا) أي قرأ شاذا وهو مصدح محذوف بقدر قرأ أو قرأه
 وليس كاللان تقديمه على الحال على صاحبها الجبر والباله اما متنع أو ضعيف (قوله والغالب حذف اسمها) الخ
 لان الخبر يحذف الفائدة (قوله اوقهم كلامه الخ) لانه انما تعرض لشريطين كون معولها هي زمان وسلف
 أحدهما وأوقهم كلامه غير مراد لان لا يذ على ما ولا لا يظهر انه بشرط العملها تنكير ما يذ كرم
 بقرها وهو مراد الاشموني بقوله انها انما تعمل في تنكرة فلا تنفي قوله بل بما لا في قرأة التصويب ولا بد
 من تقدير المحذوف معرفة لان المراد في كون الحين الخاص حيننا ممنوع فيه أي خبر روت أو يتأخرون
 وليس المراد نفي جنس حين المناس والترتيب وبقاء النفي وفي كلام السيوطي ما يدل على اشتراط
 هذا الخبر حيث قالوا بالصف على خبر لانا العامة كالعطف على ما قبله وبقي في محولات خبره خروج

الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه وعليه قرئ مشدودا ولا تنحصر خصائصه في زمان ولا يكون
 هذا هو الغالب لكان ينبغي ان تنحصر المرفوع على الجوز التبيين لان مرفوعها محذوف على مرفوع ليس وهو لا يحذف فذا افرغ نصرة واقفة
 ما لم يتصرفوا فيها به وأقسم كلامه انه لا يشترط في عملها تنكير معولها ولم يتعرض لان الثاني لان اسمها النادر على الارض

تبعاً لمن مالك وذهبوا فقرأوا أكثر البصرين إلى المنع واتبعوا هذه أهل الغلبة كقول بعضهم أن أحد حبرين من أحد الألبان العاقبة وقول الشاعر أن هو مستو ليأبى أحدهما الأعلى أضعف الجانبين (و) النوع الثاني من أنواع (١٧) النواغم (أن) بالكسر والتشديد (أن) (أن)

(٣ - ب) - ثانی (لکنہ) ایضاً اختلاف ہے علی الاصح نحو ما قلیم بل لکن عمر اشارہ ہو مجتمع ان يكون مما لا یلایہ تا قاتل
الرجس ان فی الذکات احسان وقد ثانی التوکید نحو ما قلیم اُضيفت الیہ لکنہ یعنی (وکان) بضم الهمزة والتشدید (التشبیہ) المؤکد

عند الجمهور لتركها من الكاف المبتدئ للتشبيه وان المبتدئ لئلا يبدوا كأن خبرها لم يدا أو مستفاد كوا كأن زيد أسدا فأنه ان زيدا
 كاسد فثبت الكاف على ان ليدل (١٨) الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتح حمزة كأن للجار وصاروا واحدا مدلولهما

على التشبيه والتأكيده
 وقيل أنها بسطلان
 الاصل عدم التركيب
 و يلزم عليه أن يكون
 لطلق التشبيه وبها
 المشبه دائما فلو كان الكاف
 ومثل فان الذي يليها
 المشبه (أو لفظان) على
 رأي بعضهم نحو كأن زيدا
 كاتب أو صيغتها لئلا تكون
 الاقتضية فلا تأتي لفظان بل
 ولا للتقريب ولا لتحقيق
 وما أوجه خلاف التشبيه
 فنقول به (وليت) وهي
 موضوعة (الفتحة) وهو
 طلب ما لم يطعم فيه
 نحو ليت الشباب يعود يوما
 فان عوده مستحيل عادة
 أو ما فيه عسر نحو ليت
 مالا فاجتنبه فان حصول
 المال ممكن ولكن فيه عسر
 وتعلق التمني بالمستحيل
 كثير وبالممكن قليل فلا
 يكون في الواجب ويحجب في
 التمني اذا كان متعلقه
 ممكن ان لا يكون ذلك وقوع
 وطامعية في وقوعه والا
 صار ترجيا (وال) وهي
 موضوعة (الترجي) وهو
 وقوع المحبوب المستقر
 حصوله نحو لم الله رجحا
 (أو الاشفاق) وهو توقع
 المكر ونحو لمك ياخ
 نفسك لا يكون الترجي
 الا في الشيء الممكن بخلاف
 التمني فانه يكون فيه وفي
 المستعنى فافترقا وأما قول

قلت قد ادعى ان أصل كان زيدا أسدا ان زيدا كاسد وهو هذا التشبيه مؤكده فثبت الكاف اذا بان ان
 الكلام مبنى على التشبيه من أول الامر (قوله لتركها الخ) أي أو كما كان التشبيه المؤكده لتركها
 الخ (قوله كوا كأن خبرها الخ) وقال الزجاج والكوفون هي التشبيه ان كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا
 أسدا ولشأنه بعينه يظن ان كان مستفاد كوا كأن لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه نفسه
 وجوابه ان المعنى كأن بك شخص قائم ولما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأن به
 هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر لهذا يقولون كأن في امشي
 وكأنك تمشي وأجلب بعضهم بان الشيء يشبه في حاله بما به في حاله أخرى فكأنك شئت زيدا وهو غير قائم به
 قائما أو التقدير كأن هيت زيدا هيت قائما (قوله وفتح حمزة كأن) لوال كأن كان خضرا واختلف على
 هذا هل تتعلق هذه الكاف بشيء على قولين أحدهما لا لانها فاقته الموضع الذي يمكن ان تتعلق فيه
 محذوف فزال ما كان لها من التعلق (قوله فهو مؤوليه) قد مر ما يتعلق بالظن ومثاله ما قيل انه
 لا تحقيق قوله كان الارض ليس بها هشام اذ لا تكون التشبيه لانه ليس في الارض حقيقة وتأوله ان
 المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يشعز بطن مكة مدفون
 هشام فيها لانه كالميت لها ومثاله التقرب كأنك بالدينام تسكن وبالاخر تم زلزل وتأوله من وجوهها
 ان الكاف حرف خطاب والباء اشارة في اسم كأن (قوله وليت) يقال فها ليت ابد الله انما وادعها في
 التاء (قوله التمني) أي لئلا نشاء واحدا لانه لا لاخبار بان التمني حاصل وقس عليه ما بعده (قوله وهو طلب
 ما لم يطعم فيه الخ) لا يخفى ان هذا التعريف يتناول سائر اقراء الطلب من الامر والنهي والترجي وغيرها
 مع المحبة أو كون المطلوب لا يطعم فيه أو فيه عسر فاما انه تعريف بالاعمال على رأى المتقدمين أو المراد ان
 المعنى في مفهومه هو ما ذكره فقط وغيره يعتبر فيه زيادة مع هذا كاستعلاء في الامر أو لا يعتبر فيه هذا بل
 بعضه كالتاء لا يعتبر فيه المحبة في ان التحقيق ان التمني اسم حاله نفسانية بلزما للطلب والمراد بالطلب
 ميل النفس الى حصول المقصود سواء أمكن الحصول أو لا فلا بردان التمني قد يكون محال معالوم الاستحالة
 والعاقلة لا يطلب ما لم يستحاله وقس عليه الترجي (قوله فان عوده الخ) أي ان فسر يعود القوة والنشاط
 الحاصلين قبل الضعفة والقول بان يمكن عقلا مبنى على تفسيره بالنسبة الذي يلزم ثلاثين سنة فاما كان
 عوده يستلزم الجمع بين التفضين (قوله ليت لئلا) عبارة المصنف وقوله لم ينقطع الرجاء ليت الخ فان قلت
 هذا من النوع الذي قبله اذ لا يطعم لنقطع الخ جاء في الخج قلت المراد بالاطعام فيه ماشية ان لا يطعم
 فيه أحد والمال الذي يحجب به يتعلق به الاطعام غالبا (قوله ولا يكون في الواجب) فتمتنع وتوقع وقوعه
 وقته بقرينة قولهم فلا يقال لست بخدا يحيى فلا بد من الموت في قوله تعالى ولقد كتبتمون الموت من قبل
 ان تلحقوه (قوله وطامعية) بتقصيف الباء على وزن كراهية مصدر يقال فيه طمع طمعا وطامعية
 فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها والفرق بين التوقع والطمع ان الاول لا يخفى ولذا آخر الطامعية
 ويستعمل في الاول لعل وفي الثاني عسى (قوله والاصار ترجيا) يؤخذ منه ان الترجي والتمني متباينان
 ونصمصر بذلك (قوله وهو توقع الخ) يؤخذ منه ان الترجي ليس بطلب بل هو توقع وهو التحقيق
 فكسبك (قوله أو الاشفاق) أي الخوف اذا عدى عن فان عدى على كان معنى العطف (قوله لعلك ياخ
 نفسك) أي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها بحسرة على ما فاتك من اسلام قومك
 (قوله لما ذكر) أي من الترجي أو الاشفاق قال التتاراني في حواشي الكشاف والتوقع على الوجهين
 قد يكون من التكلم وقد يكون من الخاطب وقد يكون من غيرهما كالتشبيه بموارد الاستعمال
 (قوله لترجي) أي مصر وكالخطاب ليس أي اذعبل على رجائك (قوله وزد للاستهفان) ولهذا

فرعون لعل أبلغ الاستدراك أسباب السهرات فيجعل منه أو أقل قاله في المفتي ولو عجز بالتوقع لكان أخضر لشعره لما ذكر (أو) على
 للتعليل على رأي الجاهل كاستدراك الإغش تحقير لاه قولنا لئلا يله يتفر كراي ليكي يتد كره هذا ونحوه عند الجمهور لترجي ورد الاستهفان

عند بعض الكوفيين كقوله

تعالى وما يدريك لعله ترى
وقوله عليه السلام
لبعض أصحابه وقد خرج
إليه مستنجلاً فلعنوا لعنك
والآية عند المذبح
على التبرج والحديث على
الاستغناء وعقيل تجبر
حسد فلما الأولى وجر
اسمها وكسر لامها الأخيرة
وهي حبيشة غير عاملة عمل
أن في المعنى وكلامه في
الواضح يشعر بخلافه
(فيض) هذه الحروف
المتقدمة (المبتدأ) اتفاقاً
يدخلها عليه وسمى (امما)
لأنه ورفعه الخبر أي خبر
المبتدأ وسمى (خبر الهم)
لكن يشترط في أممها ما
تقدم في اسم كذا أو حولتها
ونسبة الرفع إلى هذه
الحروف هو سلبت
البصر ومن أمما الكوفيون
قد ذهبوا إلى أن الخبر
مرفوع عما كان مرفوعاً له
قبل دخولها لأنه لم يتغير
عما كان عليه ولهذا لا يجوز
أن قائم زيدا ولو سكن
معمولاً لها لجاز والاصح
الأول لأن هذه الحروف
شبهها بك النافية في لزوم
دخولها على المبتدأ والخبر
والاستغناء بهما محتمل
عملهما كسوا يكونا مبتدأ
والخبر معهن كقولهم قدم
وقال علي بن أبي حمزة في
الفرعية لأن معانيها في
الاجزاء فكأن كالجمد
والإمام كالفن لا يخالطها

عاق الفعل في الآية المذكورة وفي لا تدرى أهل الله يحدث بعد ذلك أمراً أو التقدير لا تدرى الله يحدث
وما يدريك لعله ترى كقول المعنى لا تدرى جواب ذلك لكن قال صاحب الكشف وما يدريك لعله ترى أي
وأشبهه إشاراً بما جعل هذا الإعراب لعله ترى أي يظهر بما بقي اليمين الشرائع وحديثه فيسفر بك
ليس متعلقاً بما بعده لعل حتى جاز عنه لا يعل معومه بحال هذا الإعراب به يعل كون لعل بمعنى أداة
الاستفهام (قوله وعقيل خبر الخ) مقتضاه أن خبرهم وهو الناصب إليهم في مجزئ عذلك وهو صحيح
فقد دخل فيهم كسر اللام الأخيرة زاد عليها لغتان (قوله وجر اسمها) أي فالجرم الغف وليس شاذاً ولا على
سبيل الحكاية كقولهم واغشواهم واغشواهم في الأصل في الجوف المختصة بالاسماء أن تعمل العمل
الخاص (قوله فيضين الخ) أي في المشهور وبعض العرب ينصب من الجزأين كقوله أن حراساً أسداً
وقوله كان أذنيه إذا تشوفاً وقامه وقوله بالث أيام الصبار واجتماعه وقد رتفع بعدهن المبتدأ تكون
الاسم ضميرشان محذوف كقوله عليه الصلاة والسلام من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصرون أي
أنه من أشد المصرون مبتدأ خبره الظرف المتقدم ويجوز حذف ضمير الشان تملأوا تراعى عند ابن
مالك بلاضع خلافاً لأن صاحبوا علمه قال في التسهيل والجزأين بعد دخولهم ما لهن مجرد أنه قال
شراسهم كون المبتدأ اسماً ومعنى وكون الخبر مفرداً أو جملة إلى خبره مما ينوون بقوله يقتضي جواز
تعدد خبر هذه الحروف وقال أبو حيان الذي يلوح من مذهب سيبويه والمنه وهو الذي يقتضيه القياس لأنها
أغماضت تشبيهاً بالفعل والفعل لا يقتضي مفعول مع أنه لم يسمع وأنه يقتضي جواز الاتيان بخبر واحد
عن متعاطفين به ذكر أن نحواً زيدا وانما متعاطفان ومنعه السبوط لأن الخبر يكون معمولاً
لعمالين لكن نص الرضي في باب لا على جواز ذلك لكون العاملين متماثلين (قوله هذه الحروف) وقال في
هذه الحروف لكن أظهر وسيو به خبر بالحروف الثمانية وانتقلوا عنه لأنه من وضع جمع الكثرة
موضع جمع القلة مجازاً ولا حاجة إليه على مقال السعدن أن الجمع من أغماضت في الغاية لا في مبتدأ جمع
القلة تختص بال عشرة فادنوها بالصكرت فغير مختص لأنه مختص بخلاف العشرة قال وهذا أدق
بالاستعمالات وأن صرح بخلافه كثير من النقاد واستدل على ذلك بأن القوم بغيره في مقام التعريف
بما يفيد الاستغراق بينهما حيث جعلوا كلاماً أقل التكرير وأكرم العلماء حيث جعلوا كلاماً شاملاً
لثلاثة وما فوقها فدل على أن الفرق بينهما منكر من أغماضت في جانب الزيادة بذلك بفعل الاشكال عا
أقر بدارهم حيث يقبل تفسيره بثلاثة وأما الجواب بان جمع الكثرة قد يطلق على القلة مجازاً فغلب أنه
لا يقبل من الألفاظ متعلق الالفاظ في الآثار بالتفسير المجاز ألا ترى أن من أقر بفلس لا يقبل منه التفسير
بفلس وأخذ من جهة إطلاق الجمع على الواحد مجازاً (قوله لكن يشترط الخ) أي فلا تدخل على مبتدأ خبر
عنه بحيلة طليوت لا تشبه إلى آخرها تقدم ومن هنا يلزم أن جعلت نعم ويس خبر بتان لا تشبهان لقوله
تعالى أن الله يعبأ بغيركم بقوله تعالى أنهم ساماً كانوا يعملون وربما أدخلت على ما خبرتني
فيقول نحو قوله أن الذين قتلتم أسس سيدهم * لا تحسبوا أنكم لن تبلغوا
وقد يكون خبر المصطفين الثقيلة بالباد كرا أبو حيان في تفسير أن غضب الله عليها أنها تخفف من الثقل
ورد بأن المشهور أن الطليعة لا تقع خبراً وتبدأ أولاً الذين قتلتم اليشاق حيث صاغوا في الكشف
لا تكون تخفف من الثقل لأنه لا بد من قوله بعضهم الحق أن الطليعة يعني الخبرية لفظاً يجوز ومنع
مهمان وتبعه الخبر يروى وقوع الماضي خبراً عن لعل لأن لعل للترجي وهو أغماضت بالمستقبل ورده
وما يدريك لعل الله أطلع على أهل بدر الحديث ومنع الأخير وقوع سوف خبر المبتدأ لأن لعل لا يثبت
السوف المأثبات (قوله في لزوم دخولها) خرج بالزوم الأول أما الاستغناء فتان لأنها يشعلان على
الاجبية لأنه وعلى الغلبة أجز (قوله والاستغناء بهما) أي من دخول كل منهما بحيث يستقل الكلام
ولا يحتاج معها إلى شيء آخر وخرج هذا القيد لا الامتناع وإذا القيامة فانهما وانها كان في لزوم
والإمام كالفن لا يخالطها

اخراج الهمم والفضلات كذا قيل في تقرر والهة وهي متباينة في الجواز بقول المتقدمين منوهاً عن شئ في هذا الخلاف بخلاف في جواز العطف بالرفع على اسم ان قيل استيكال الخبر في نسب الرفع لها من العطف لئلا يتوعد إعلان في محمول واحد من منع ايجاب العطف لانتفاء ثالثهما وانتفاء كلام من نسبة (٢٠) العمل لمن جملة (ان لم يقترب من ما الحرفية) الزائدة ان اقتربت من نحو انما الله

واحد) وقيل انما هو الى انما الهمم الى واحد وكذا يساقون الى الموت ولكننا امسى بجموعنا * ولعل انما تلك النار الجوار المقدس بطل علمن وجوب الال اختصاصها بالاسماء ولهذا سميت ما هذه كافة لكانها ما اقتربت من العمل ولا يستثنى من ذلك (الليت) فهو وجه يستدعيها (الامر ان) أي الاعمال وهو الراجح بقاها على اختصاصها بالاسماء مع ما على الاصح والاهمال لا على اشتراكها وقدرى * في ما قول النافعة قالت لا ليما هذا الجمل لنا قال ابن مالك في شرح الكافية وروعه آتيس وافتضاء كلامه من الالاف فما عدا ليت وجواز فيها هو الراجح وقبل يجوز في الشكل وهو ظاهر الالفية وقيل وجوب الاعمال في ليت ونحو بالحرفية الاسمية فلا تكلف عن العمل كقوله ولكن ما به نفي فسوف يكون * ومثلها المصدرية نحو انما فعلت حسن أي ان فعلت

المبتدأ والخبر لكانها بغير اقامتها من حيث افتقار لولا الجواب واذا الى كلام سابق (قوله في تقرر والهة) أي جنبها الصادق بالعين لانتفاء ذلك لان الرفع المبتدأ لغير (قوله بالحرفية الزائدة) ماذ كمن ان ما هذه حرفة زائدة كافة هو المر وفوقه من هذه الحروف اسم مهم بغيره فمضمر الشأن في التفسير والاهمال وفي الال بعد مقسرة له ونحو ما عمن ورواه انما لا يتصل بابتداء ما والاهمال لا ينافي مع غير انما ونحوها وقيل انما نافية وان ذلك سبب اقامتها المحصورة في المعنى (قوله والاهمال الخ) مدونه * أعد نظرا بعد قيس * وغرض الشعر ههنا عبد قيس بانه يفتن في الجار الفعل الشبهة (قوله على الاصح) مقابلة ما ذهب اليه ابن أبي الربيع وظاهر القرويني من جواز ليت زوال اقامة على الاعمال ويستتبع على اضمار فعل على شريطة التفسير لان ذلك يزيل اختصاصها بالاسم ويبقى ان يجوز عند ابن أبي الربيع وظاهر (٢) وان اعلت كان الجواز زيادة (قوله حاصلة على احوالها) قد يتوقف في صحة الجمل لعدم مشاركتها لاختلافها في حلة الالها التي هي زال الاختصاص (قوله وهو الراجح) ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبصرح بعضهم (قوله وروعه آتيس في المعنى) واما قوله النافعة * قالت انما ليما هذا الجمل لنا * فحين اصبا الحام وهو الراجح عند القرويين في ليت زوال فاعلم انما في كافة وهذا اسمها ولنا الخبر قال سيبويه وكان وبن الجراح يشده رنعا انتهى فعلى هذا يحمل ان تكون ما كافة وهذا مبتدأ ويحتمل ان تكون موصولة وهذا خبر محذوف أي ليت الذي هو هذا الجمل وهو ضعيف لما في الضمير المرفوع في صفة خبريا مع عدم طول الصلة وقوى لتضمنه ابقاء الاعمال (قوله وقيل يجوز في الشكل) أي قياسا على ما سمع وان كان نادر اقل الجار وروى المراد بالاشافى كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قوة وجوده وكثرة كالقودر النادر ما في وجوده وان لم يكن بخلاف القياس فنظر خالو الضمير ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس ان لم انتهى فعمل من كلامه ان النادر يقاس عليه وينتهي بين الشاذ عموما وخصوصا من وجه فمثل ولا به يصحفي في صحة الاعمال قليلا الاختصاص الاصيل ولا يضر عرض زواله وانما قلنا ان اعتبر فيها الاصل منها ان المكسورة النافعة (قوله وقيل وجوب الاعمال في ليت) يشكل على قولنا انما الثانيان جواز الامر من فيها جماع (قوله ولكن ما يقضى الخ) محزيت صدره * قوله ما لا يرتكك قال بالكم * والدليل على ان ما فيه موصولة عود الضمير المستتر في يقضى عليها ودخول الفاعل على حرف التنفيس المسدود به خبره المشبهة الموصولة بالشرط في عومه واستقبال الفعل بعده (قوله ويحتملها) أي الاسمية والمصدرية وقضية انما ما سبق لاحتتملها وفيه ان انما فعلت حسن يحتمل الاسمية أيضا أي ان الذي فعلته حسن (قوله انما ما صنعوا كيد سحر) محل احتماله لهما في ترفع كيد فاذن عالمه وما موصولة يحتمل الاسمية والحرفية أي ان الذي صنعوه أو ان صنعهم ومن نصيحا كافة كإشارة اليه الشارح (قوله وهو غير ظاهر) لما فيها فيه موصولة (قوله زال اختصاصها الخ) قضية كلامه هنا وفيها ما في ان المقضي بعمل هذه الاوقات الاختصاص وفيه انما محالها قالوا من ان على هذا العمل كونها اشبهت الاعمال لفظا ومعنى وهو المناسب لما سأل عن ابن مالك من الفرق بين ان المحفظة المكسورة وقول المتفوحة وان الاختصاص انما يقضي العمل الخاص ولهذا لم يرد عقيل بل لاهذا العمل قدس (قوله وانما اعلت قليلا الخ) انما لغير اعماله اقل بل فيما اذا كفت عما في مذهب سيبويه من ان العلة في الموصولة زوال

صنعوا كيد سحر وليس ان تقدروا كافة لان ذلك وجوب كيد سحر ووقع في الشرع وفي بعض الاختصاص نسخ الارواح الانتهاذ بقوله ولكن ما يقضى فسوف يكون لما الكافة وهو غير ظاهر (كان المكسورة) أي يجوز في ان المكسورة وذلك حال كونها (محفظة) من النافية بان يمكن وفيها لكن الاعمال كثيرة والاختصاصها انما اعلت قليلا لاسيما الاصل وقد فرغ مما مره في محال وان لا يالي فيهم

و بكثر صكون الفعل
 بالصفة عليه ناضحا
 والاكثر فيه كونه ماضيا
 نحو وان كانت لكسيرة
 وان وجدنا أكثرهم
 لفاسقين وقوع غير
 التاسع بصددها نحو
 والمضارع أدركوه ان
 تركبك لنفسك وان
 يشينك ليهي واذهلت
 لزم الخبر اللام في الغالب
 بكسبانك مثلا بترهم كونها
 تامة (وأما كن) اذا كانت
 مخففة من التثنية
 (فتمثل) وجوب الزوال
 اختصاصها بالامام دليل
 ولكن كالأول من الظالمين
 وعن يونس والاختصاص جواز
 الاعمال قياسا عن يونس
 انه حكاه عن العرب (وأما
 أن الفتوحة اذا خففت
 فتمثل) وجوبها كالأول
 تخفف بخلاف المكسورة
 فانما أشبه بالفعل هنا قاله
 ابن مالك في شرح الكافية
 (و) لكن يصح غير
 ضرورة حذف امها)
 وكونه (مضمران) تباع
 في هذا ابن الحاجب وأما
 ابن مالك في شرحه فثبت
 يجوز ان يكون خبره وهو
 ظاهر عبارة المصنف في
 الشذور الزم (وكونه
 خبرا جازما) اشبه ما كانت
 أو طبعا لا شتما على
 المستند للسند بالمحافظة
 على الأصل حيث لم يذكر
 الإيم وأما الضرورة فلا
 يحصى مما تقدم كقول

الاستعصاف لان الزوال هناك أقوى لكونه واسطة أمر أحسن منها وهو باعتداله واسطة استقام
 بعضها ويجعل جوارز الاعمال والاهمال ان ولها اسم فان ولها فعل أو واجب اهالها ولا يصح ردها
 الاعمال باضمار ضمير قاله شيخ الاسلام وظاهر ان المحلة في ظاهر اللفظ لا في نفس الامر ولها اسم
 يجوز معها تقدير ضمير الشأن كالمفتوحة فتكون عاملة وهو يجوز بعضه ومنه أو على بل بظاهر
 اطلاق الرضى ان ذلك البعض يجوز ذلك فيه والى الفعل أيضا (قوله) بكثر كون الفعل (الح) انما
 كثر كونه ماضيا لهم لما ذكر جوهرا من وضعها بدخولها على الفعل آخر (في ذلك الفعل) ان يكون من
 أفعال المبتدأ والخبر لا لزوالها ووضعها بالسكينة لانها اذا دخلت عليه بكون مقتضاها موثرا اعلمه اذا
 الامهات من كونها بعد لانها اذا اقتضت ان يكون القائم فعناء زيد القائم وانما كان الاكثر كونه
 ماضيا لان انما نعوها ماضية بالفعل لفظا ومعنى فقصدا بعد تخفيفها ان يدخلوها على ما هو مشابه
 لها لفظا ومعنى وهو الماضي ولان الماضي أشبه بالتأخر من المضارع ولا تلحق في الوقوع والحصول فيها
 معنى دون المضارع عوضا الناصح كونه غير نافع كلس وغير معنى كزاليوا نحوها وغيره كالأول وأفهم
 قوله والاكثر انه بكثر كونه مضارعا والامام انه كثير في نفسه فلا يبقى كونه قد لا يخلص به ان النظم ومع
 قلته فقياس عليه خلافا لما في شرح التسهيل وهو مع قوله في مثله ويقاس على نحو ان قلت لسلما
 فيجب زواله والاول في القرآن نحو وان قلنا لمن الكاذبين بخلاف الثاني (قوله) ان تركبك (الح) ينفع
 حرف المضارعة من تركبك وشينك واليه من ليهي السكت ولا يقاس على مثل هذا التركيب باجماع
 (قوله) وأما كن (الح) اعلم ان لكن تكون خفيفة بصل الوضع وانظر تمير الخفيفة من التثنية اذا دخلت
 على الجمله الفعلية من الخفيفة بصل الوضع (قوله) انما أشبه بالفعل) لان لفظها كافض مقصود به
 الضى والأمر والمكسورة لا تشبه الا امر كدور في الرضى بما حاصله ان الفتوحة تكون ماضية
 بعض حروف الفرع بخلاف المكسورة وحاصلة انما كان بين الجمله الواقعة بعد الفتوحة وبينها ارتباط
 معنوي أو احوال ان يكون بينهما ارتباط لفظي لفظي لفظي والمعنوي وهذا بتقديم ما قبل ما وجوه
 التفرقة بين الفتوحة والمكسورة وكلاهما على أشبه الفعل لفظا ومعنى في التخفيف والالفاظي وانه
 حيث شرفوا فينبغي ان تكون التفرقة على العكس لان المكسورة أصل والأصل أقوى من الفرع ووجه
 دفع الاول ظاهر والثاني انه لا بد من اختصاص الفرع على وجهي أصله (قوله) وكونه) فيه إشارة الى تقدير
 معطوف وهو كون وان ضمير شأن خبر المعطوف المقصور ولا ضرورة لدخول هو مخالف للظاهر
 كلام الاوضع (قوله) تباع في هذا (الح) فيه نظر وليس في كلامه ظاهر ولا امر بما ذكر بل بظاهر مخالف
 ذلك لان قوله ضمير شأن حال من الخاف اليه قال ابن الحاجب في شرح المفصل الذي يدل على تقدير ضمير
 الشأن مع الفتوحة ان العرب تصدق قال

في فتيحة كسيرة ههنا قد علموا * أن هناك كل من يحق ويتعلم

فلو ان الضمير مقدم يستقيم تقديره ههنا فالذي سوغ التقديم كونه جازما وقيل خبره لان خبره ان
 التقديم اعلم بالظن ان عمل ان هذا مبتدأ وخبره والخبر سوغ فيه التقديم فهو باطل باستنتاج منطلق
 لزيد فدل على انهم يعتبرون بعد تخفيفها في استنتاج تقديم الخبر باعتبار خبره من التشديد والبال وجواز ان
 في مقدم لا يظهر حيث يجوز وعمل المكسورة اعلموها في ظاهر لا مقدم لاشتمال كانت الفتوحة فترعا كان
 في التزام اعمالها في الظاهر ضرورة الفرع على أصله في الظاهر فلو علموا في الظاهر كالأول اعلموا المكسورة
 في اسم ظاهر ليرد في الظاهر انه قد لا يصلح على الفرع اذا عمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدم
 وبهذا يظهر وجه اختصاص عملها في الضمير لا في خبره عن الظاهر الذي ضميره (قوله) حيث لم يذكر الاسم
 وأما اذا ذكر فيصير ان يكون خبرا جازما (قوله) كونه) أي القائل أو المتعجب لان اليتبى يفتوح تحت
 غير وفي الكسيرة قوله قد علم الضمير والمراد ان اذا خبر آخر وجب شيلا

فإنك وبنت وغيت من تبع * وأنت هناك تكون التما لاكون الجمل (مقصود من أن إن بدت بفعل متصرف غير ذم) أما (بقدر نحو
وإله أن قد صدمتسا) أو بحرف (تفتيح) نحو ع أن سيكون وقوله فاعلم المرء نفعه * أن سوف التي كل ما قدر
أو) بحرف (نفي) نحو ورسوا أن لا تكون فتنة على أن لن تحسوه أو بحرف (أول) الامتناعه نحو أن لو نشاء أصنامهم
وعلقن بعدهم الفخدة ورجلها (٢٣) ذلك لافضل كقولهم علوا أن لو كان قنادرا * وأطلق النافي هنا وقد نفي

وبذلك صرح الاستشهاده على الخففة لان الابدان بتقدم عليها لقفاذ على اليقين والغيب والمحذور والاسكالا
(قوله) او كون الجمله مفصولة
الاجماع على ان ذلك التميز بين المصدر بقو الخففة لان المصدر بقو الفعل يتناول مصدر فلا يفصل
بينما هو بين ما توفى بضعفها ولما كانت المصدر يتلحق بعدها الاسم فلا الفعلية الشرطية ولا التي
فعلها جامدا ودعاهم جميعهم على ذلك الخلق آخر كما قالوا ودعاهم لان لا الناقبة تفصل بين المصدر
والفعل المنصور وانما المخرج الى الميزان اذا تقدم على الخففة ما يدل على اليقين فانها لا تشبه بالمصدر
الآن يقال لا يستعمل التناول بل احتاجوا الى التوفيق بعضهم هنا كلام لا يجدي نفعنا في المرام (قوله) اما بقداخ
زاد في التسهيل والتشديد واذا غرض قال المراد من ذلك وقدر زل على كذا الكتاب ان اذا سمعته ايات الله
قال العباسي هذه فعلية والكلام في الامة فتقوا علم من زيد ان من ساء فهو محسن عليه والظاهر ان
في الاية مفسر لان زل على كذا محسن يعني القول في التسهيل والجمع هو ورب كقوله
تقشطن رب امرئ قيل حاشا وامين ونحو ان يقال امينا
(قوله) علوا الخ صدرت بجزءه قبل ان يستلوا اعظم قول والشاهد ظاهره والسؤل بمعنى
السؤل (قوله) فانقص الهم مقصود على احداهما قاله الفقيه ولم اعلم له مخالفا وينبغي ان يتأمل وجه
الافتقار على هذه فان مقصود (قوله) او خردوا هم الخ يتأمل في التنبيل بذلك الخففة مع انه لم يقدم
عليها ما يدل على اليقين الآن يقال اشترط تقدمه اعلى كذا الصريح (قوله) ففعل وجوبه عند الجمهور
وقيل نعم وعليه الكوفيون وقيل تعمل في الضمير لا بالوزن واسطر المحيد القول باغلبية اهل المالان
الحاقها بالمكسورة أولى لتمامها بالمعصوم الفائدة بكل منهنم مذكور بخلاف المتنوخة لانهم
معمول بها بجزء الفرد (قوله) لا يجب كونه ضمير ثان) في قد يكون ضمير ثان كقوله
وصدر مشرق القمر كانت قدما حقا

كذا قيلوا لظاهر معنيته لجواز كونه ضميراً عائداً إلى المتقدم ذكره أي كان المصدر وقد يكون غيره كاليتب المذكور في الشرع على رفع طيبة **(قوله)** كان طيبة يحذف بيت للعلماء من أرقم الشكري صدره ورواؤنا فيناؤه جمعه مفعولاً والوفاة للثبات والمقسم الحسن **(قوله)** في رواية تصيب طيبة على أنها الاسم الجلالة بعدها صفة وانحر محذوف أي كان طيبة عاطفة لهذه المرأة على عكس التشبيه وقيل غرض ذلك **(قوله)** بفصل الفعل (الخ) أي لجملة الفرق بين كان الخفيفة من التقديرات وبين كان المركبة من كان في الجروان مناسبة للمضارع لكن لم يفسر في الفعل المذكورين كونه عائتيًا وأولاً وكان قياس ما تقدم في أن ذلك **(قوله)** يمد ذكر الجلال السبوطي استعماله لما لكن أوجبنا قال يلاحظ الفصل بالماء نيقاً أن تنويف في رازة **(قوله)** وأنت أي أن كان الفعل ماضياً مبتدأ **(قوله)** أخذت دورها كان قبله لاجتماع اصطلاح نظي لمرحوب الشاهدية ظاهر **(قوله)** انضعفن (الخ) على أيضاً بان التوسط بذهب صوراً رادوه من تقديم ضروب وتأخير المرفوع ومن عاينهم انهم أدت أو شاعيا لا يعودون اليه **(قوله)** ولو ظنوا أرادوا التظرف بشمل الجواز والجبروت **(قوله)** انضعفن أي انضعفن في العمل وعلى أيضاً بان لهذه الحروف صدر الكلام سوى

الأرض بالزلازل والافلاك في
ذلك أنه مقصور على أرضها
وأفهم كلامه أن الجلالة
بدت باسمه وأفضل حمداً
دعاه إلى تسجيد الفاصل بينها
وبين انخوار أعز عوام
أن الجسد لله رب العالمين
وأن ليس للإنسان إلا
ماسى والغمامة أن تحب
أقربها إلى فراقه بعضهم
(وأما) إذ انحرفت (فتعمل)
وجوا عند انخوار
استعها بالاصل وحلالها
على أن المفتوحة لكن
تفقهها إلى ضمير هـ لا ينز
كوبه جملة وإن اسمها
لا يجب كونه ضمير شؤنا
جذبه بـ يجوز ظهوره في
قال (ويقلد ذكر اسمها) في
الفاظ كقوله

كانت عليه تعطلوا والوارق
 السلم في رواية نصب طيبة
 (ويقتض الفعل) للمتصرف
 الواقع بعده ولا يكون الا
 خبريا (منها) باحديتين
 لاقربا (لم) نحو كان لم
 تغن بالاس (أورد) نحو
 فمبذورا كان قد المات
 فان كان خبره مقردا أو
 جازا اسمية لم يفتح المضارع
 كقول
 وسيد مشرق الشعر كان

ثم بعد هذا * وروي كان نذير بمقتضى قوله ذكر ليت و لعل لانهم ما لا يخفون والحاصل ان ما
خفف من هذه الاخر على ثلاثة اقسام قسم يسمى بالغاف وهو ان المكسورة وقسم يسمى بحال الغاف وهو ان
المفتوح هو كان الحقة بها (و) هذه الاخر (لا يتوسل في هذه) بينون وبين اقسامها في بعضها في العمل لعدم تصغيره وانت على عمل
الاعتناء وكذا لا يغفم ما بين رولونه في اللغة فيهم بالاولى (ال) اذا كان الحرف (تلقاؤا) او (ا) او (ج) (روا)

ان المفتوحة فهي بغيرها ولا يجوز تقديم خبر المفتوحة جلالها على المكسورة فقامت اخرها **(قوله فيجوز توسله)** ولا يلزم من نحو زل توسط نحو ز التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من نحو ز ال سهل نحو ز غيره بخلاف العكس والمراد بالجواز مقابل الامتناع للمقابل الوجوب ليدخل ما اذا وجب التوسط كسباني قال في الغرر يجب ان بقدر العامل في الطرف بعد الاسم كما بقدر الخبر وهو غير طرف ومثله في المفتوح قبل بقدر قبل الطرف لانه الاصل في العامل ولا يعتد به فاعلا لكونه ممنوع الاظهار **(قوله وقد يجب ذلك)** أي التوسط وقوله لعروض وهو زوم وعود الصبر على متأخر لفظا وتبعية فيما مثل به في انه قد يجب تأخير الخبر مع كونه طرفا نحو ان يدلاني الخبر بقيد كون الامم داخله على الخبر وجب عند الخبر الطرف ثلث حالات **(قوله مطلقا)** أي سواء كان طرفا أو غير ورا أم لا وعليه ما تقدم **(قوله الا اذا كان طرفا)** كقولهم فلا تلحق فيما كان معها * أكل مصاب القلب جم بلايه

ومنع الانقش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان سالفا لجور على المنع وظاهره ولو طرفا أو غير ورا وأجازه الخواص قال لانهم أجازوا الحال بجري الطرف وقد يشتر هذا بان الحال لو كان طرفا جاز عند الجمهور فيجوز بقرع معمول اسمها نحو ان ضري في يوم الجمعة عند بكر شديد ومعمول مصفة اسمها أو خبرها نحو ان جلاضار زيد الات حاضر وان يدارجل ضارب خد عند عمرو ويد السفر هل يجوز الا لا في خبره ويظهر أن معمول المصفة لا يجوز الا لا في معمول المصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف **(قوله)** ويجوز حذف خبره ان اذا عمل مطلقا أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة كررت ان أم لا وذهب ابن مالك الى انه لا يخطف الا اذا كان نكرة نحو ان محلا وان محلا وذهب الفراء الى انه لا يخطف مطلقا الا اذا كررت ان كالميتور والذهبان بالاع في التثنية بل ان الذين كبروا بالذ كر لاجل اسم الية وان الذين كبروا وروصون عن سبل التثنية لم يحذفوا ليس الاسم نكرة ولم تنكر وان أي لهم هذاب شديد ويجوز تقديم في الية الثانية لكونه كواو قبل الخبر ويصون والواو رائدة فان قيل تقدم امتناع حذف خبره كان مطلقا في الفرق قلت لما منع تقديم الخبر في هذا السبب جبر ويجوز حذفه **(قوله)** اذا صد مسده او المصاحبة حتى سمي به انك ما خبر أي انك مع خبر وما رائدة والخبر يحذف وجو باو حتى الكسائي ان كل ثوب لو غنه بادخال الهم على الواو **(قوله)** أو حال نحو ان ضري زيدا فاما **(قوله)** أو مصدر مكرر نحو ان زيد اسير اسيرا أي يسير اسيرا **(قوله)** وهو بدلت شعري الخ الشعر يعني الغنم مصدر قولك شعرت الشعر كصرت الشعر والمعنى لبث على بجواب هذا الاستفهام حاصل غنم الخبر لكونه في معنى لبث الشعر والنرم الخذف لان الاستفهام سد مسد الخبر وجلة الاستفهام في موضع نصب شعري على المصدرية لكن استشكل الرضى ذلك بان يجعل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جمع ذوله من فاعله ومفعوله فيجعله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده هو خبره وجب حذفه بلا سد مسده لكثرة استعماله وذهب المبرد والراجح الى أن جملة الاستفهام في محفل خبر غير ثابت ونسبه في الايضاح الى سمي به قال ويحققة ان شعري بمعنى مشعروا وجملة نفس المتبدل لا تحتاج الى رابط والتي ينبغي ان تقدم بكون شعري بمعنى مشعروا ان يكون الاصل لبث مشعروا بجواب هل زيد قائم والجملة مرادها للفظ الذي هو جوابي هذا اللفظ ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فالعنى لبث على في مقام زيد او لم يعلم قيامه لان احدهما من الامر من هو جواب هذا الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقيم ظاهره وهذا ينبغي ان ذلك يؤدي الى التباين في هذا الباب بالجملة الظلية **(قوله)** فاه في الكافية الكبرى وكذا في التمهيد **(قوله)** ومن جوزه خصه الخ هذا أحد أقوال المهملان حسن في الشعر وغيره ما لم يوجد حذفه الى ان يلى ان وأخواته فعل فانه حينئذ يوجب ومنها انه حسن فيما لم يلم يوجد الحذف الى ان يلى ان وأخواته اسم يصح عملها فيه ومنها ان الحذف مخصوص بان **(قوله)** غالباً ومن غير الغالب ولكن ينبغي عظيم المشافز * أي وليكن ذلك * ليرتفع الهم عن سافة * أي ليتك

فيجوز توسله لتوسعه
فيما مع تأخرهما عن
العامل (نحو ان في ذلك
لعمرة) مثال الجبرور (ان
لدينا أنكلا) مثال الطرف
وقد يجب ذلك لعروض نحو
ان عندك صدها وان في
البراص صدها وكذا فيجوز
تقديم معمول خبره من
عطف مطلقا ولا يلائمه
لهن الا اذا كان طرفا
أو غير ورا ويجوز توسله
بين الاسم والخبر مطلقا
ويجوز حذف خبره ان اذا
عمل مطلقا في خبره وقد
يجب اذا سد مسده او
المصاحبة أو حال أو مصدر
مكرر وبدلت شعري اذا
أردت بالاستفهام فاه في
الكافية الكبرى وأما
حذف الاسم فخاص
بالضرورة كما صرحه ابن
عصفور ويزم به في سبك
المنظوم ومن جوزه اختيارا
خصه بغير الشان غالباً
واعلم أن لهما زمان ثلاث
حالات

على مقسم واحد والافتراق مقسم انما ترتله لا اعتراض تفصيلا المقسم به والجواب انما
منذر من خلاف لا ينطه السابق وسلامته من الفسك فان قوله يفرض الا بان ثمة الافتراض ونحو
بينهما المقسم عليه **(قوله)** يجعلها جوابا المقسم وانما يجعلها مع معمولها مفعولا للفعل المقسم وهو نحو
واسط ترز الخاضع اى على وقد يقال جواب المقسم هو المخولف عليه والمجرور ونحوها المخولف عليه وفى
التصریح ان الفعل على الفتح اختيار بمعنى الطلب المقسم لا قسم اذا لا فى الجواب ان يكون مذكورا
والمفتوحة لا تصلح له لانها فى تأويل مفرد وجواب المقسم لا يكون الا جملة قال الشهاب القاسمى وكونه
ليس قسما واضع فى مثل هذا البيت اذا لم تكلم بهذا الفعل ليس مقسم بال طلب من غيره ان قسم
واما فى نحو قولنا حلفت بالله على كذا الامان ان يكون قسم لهذا قال فقهاؤنا حلفت أو أحنف أو
أقسم أو أرسيت أنه عين ان خواها أو أطلق انتهى ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه
وان لم يكن الجواب اسطلاحا **(قوله)** يحكى فيه أنه بعد ما فيه معنى القول نحو ام لك كتابه نرسون
ان لم يكن فيه لما يخبر به أى نرسون فيه هذا اللفظ أو نرسون قولنا هذا الكلام ذلك لان يكون
خوطبوا بلذا لفظ الكتاب على زعمهم أو لا يصل ان لهم لما يخبرون ثم عدل الى الخطاب عند سماعهم
(قوله) قال عبد الله الظاهر ان قول النول ان عبد الله اى قوله حيا لا التعبير بقال اما باعتبار ما سبق
فى فضائه أو يجعل الحق وقوعه كالواقع وقيل كل لفظه واستثناء فظلا **(قوله)** أو ما يردى منها أو
المردا اذا ارد بلفظه كأي له عليه قوله تعالى يقال ابراهيم ونائب الفاعل مفعول فى المعنى **(قوله)** نحو
يخبر ذلك الخ فان العز ان ليس محكي الفساد المعنى لان ذلك ليس من مقوله له لا يخبره قولهم ذلك وكونه
من مقوله على جهة الاسفربة فيجوز خلاف الظاهر لقرينة عليه **(قوله)** نحو انك انك فانها
الاول لتعليل اى لانك فاضل وفى الثاني مفعول القول بمعنى الظن **(قوله)** هو قيل الام الخ سكت عن بقية
المعلقين فليظن الفرق بين الام وقيل هاهنا من بقية المعلقين التى تنصوب مع ان هذا وقال الرضى وتكسر
أيضا اذا دخلت فى خبره لام الابتدائية بالانضمام الى المتكسر ولا يضر لام الابتدائية كما
مضمون الجملة كالمكسورة فهم ما وافق المعنى انتهى وعلى هذا كان الاولى ابقاء المتن على اطلاقه لان
الام اهم من المعلقة اذا المعلقة خاصة بأفعال القلوب وانما قصصت نحو عات ان يد الفعل لان الام ليست
لا ابتداء بخبرها على الفعل الماضى من غير قد ظاهرا ومقدرة **(قوله)** وهذه الام الخ انما اشترت للا
يدخل حرف التوكيد على مثله ولم تؤثر ان لقونها بالعمل **(قوله)** وتكسر أيضا الخ قد يقال جسم ذلك
دخول فى قول المصنف وتكسر فى الابتداء وامثلة الواقعة بعد كالوحتى الابتدائية **(قوله)** اول الجملة الخ
انما وجب التكسر فى ذلك لان المصدر لا يخبر به عن اسماء القوات الابتداء بل وذلك مختص مع ان وجوب
التكسر يبنى على اجازة ذلك وهو اى البصر بنو الكوفيين يعنون جهة التركيب أصلا والخلاف قائم
الى أصل المسئلة لا التكسر وهما متلازمان واما الواقعة فنزع اسم المعنى فتفتح نحو عاتق اى انك فاضل
(قوله) وفى أول الصلة اى ضرورة لفظا ولقرينة من الموصول الاسمى والحرف وانما وجب التكسر
لان الصلة لا تكون الا جملة بخلاف الواقعة فى نحو الصلة ضرورة لفظا نحو ط الذي عنده مفاسل والا
ففى واقعة فى اولها بحسب المرتبة لانها فى الحقيقة أول الصلة لوقوعها مع معمولها فى فعل البتداء
والظرف قبله خبره وانما وجب كسر هاتى نحو اى الذى اوه انه فاضل مع وقوعها مع الصلة لانها
خبر عن اسم عين **(قوله)** والصلة اى وتكسر أيضا واقعة ان مع معمولها فى أول صفة قال فى التصریح
لا يجرى عن قال فضا وانظر هل له محذور وانما وجب الكسر لان الفتح يرد الى وصف اسمها الاعيان
بالمصادر وهى لا توصف بالابتداء بل مفقود مع ان واما الواقعة فى نحو الصلة لفظا وصورة فتفتح نحو
عن ان يجرى عن فاضل لان الوصف بالجملة لا بالمصدر **(قوله)** والجملة الحالية اى وتكسر أيضا
وقعت فى أول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت بعد او والحال لان الجملة تقع حالا ولادليل على

فتجعلها يجعلها جوابا
للقسم (وبعد القول) بان
تقع مع معمولها محكية
(نحو قال عبد الله) لان
محكى القول لا يكون الا جملة
أو ما يردى منها فان
وقعت بعد القول غير
محكية وجب كسرها نحو
ولا يجرى لك قولك لم
العرة لله جعلا فقها
نحو انك بالقول انك
صالح ونحو اقول انى
عاقيل (وقيل الام)
الابتداء المعلقة للعامل
عن العمل نحو (وايه يعلم
انك لرسول) لو جرد الام
اذل ففتحت ان لم تسلب
العامل عليها لام الابتداء
لهامدوا الكلام وماه صير
الكلام لا يعمل ما قبله فجا
بعده وهذه الام وان
نازح لفظا لسان فرقتها
التقديم على ان وتكسر
أيضا اذا وقعت فى أول
الجملة المخبر بها عن اسم عين
وفى أول الصلة والصفة
والجملة الحالية والمضاف
اليها ما يخص بالجلس كاذ
وحيث وقصة كلام ابن
الحبيب فى كاشته وجوب
الفتح بعد ما يخص بالجملة

قال بعض العلماء والوجه
جواز الوجهين بعد حيث
الكسر باعتبار كون
المضاف اليه جلة والغ
باعتبار كونه في معنى المصدر
ولزم اضافتها الى الجلة لا
يقضى وجوب الكسر
لان الاصل في المضاف اليه
أن يكون مفردا وامتناع
اضافتها الى المفرد انما هو
في اللفظ لا في المعنى على أن
الكسائي جواز اضافتها
اليه ومن قال المرادى
وتفخر الغض على مذهب
الكسائي وعلى ذلك ينبغي
- وان هما أيضا بعدا
ويؤيد مجوزهما في اذا
الغائبية مع اختصاصها
بالجلة (تمه) تغن
وجوبا اذا وقعت فاعلا أو
فأثابته أو مفعولا بغير
شبهة أو مبتدأ أو خبرا
من اسم معنى غير قول ولا
صديق غلب خبرها أو
مجرورة بحرف أو بحالا
يخص بالجل أو تابعة لشي
من ذلك وتكسر أو أن
تضع اذا وقعت بعدا فاعلا
الغائبية أو فاعلا لجزء أو فاعلا
أو لاجرم أو أو مسبوقه
بغير صالح للعطف عليه أو
وقيت موضع التعليل أو
خبر عن قول غيره فاعول
وفاعل القولين ولحدود
يسطى الاوضح الكلام
على هذه الامور (ويجوز
دخول اللام الابتدائية

كونها في تأويل المفرد * فان قلت افتقها لتكون في تأويل المصدر والمصدر يقع حالا * قلت ذلك اذا
كان صريح المصدر لا المؤول به لانه يؤول بغيره وشرط الحال التكرير لكن ذكر السير في أن موضع
الموصول وصلته في نحو قاموا ماشيا على ما انصحب الى الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراء وهذا
لا يحتاج اليه الوالون لان الحال المفردة لا تقع بعد الوالو (قوله قال بعض العلماء) هو أو مبتدأه الغائبي
ويؤخذ من التعليل ان جواز الوجهين لا يخص بحيث (قوله اذا وقعت فاعلا) أي اذا وقعت هي
ومفعولا فاعلا نحو أو لم يكفهم انا أنزلنا أو نائب فاعل نحو قول أرحم الراحمين فغفر من الجن لان
الفاعل نائب لا يكونان الا مفردين (قوله أو مفعولا) نحو ولا تخافون انكم أمرتم بالله لان المفعول
لا يكون الا مفردا والاولى ان لا يقيد بقوله به لتدخل الواقعة مفعولا نحو جئتكم في أحبكم ومفعولاه
كما قال ابن الجوزي نحو يعجبني جلوسك عندنا وانك تحزننا (قوله غير شبهة) كان عليه أن يقول غير خبر
لا احتراز من نحو نلتشربا اياه قائم فيصيب الكسر هنا (قوله أو مبتدأ) أي في الحال نحو ومن أيامه انك
تري الارض أو في الاصل نحو كان عندى انك فاضل لان المبتدأ لا يكون الا مفردا (قوله أو خبرا عن اسم
معنى غير قول ولا صا ق عليه) نحو واعتقادي انه فاضل فيصيب الغض ولا يجوز الكسر لان يؤدى الى وقوع
الجله خبرا من غير رابط بخلاف قول انه فاضل واعتقادي انه فاضل فيصيب الكسر لان الجلة في الاول قصد
حكاية لفظها فهي نفس المبتدأ فلا تحتاج رابطا أي قول هذا اللفظ لا يعرف في الثاني الرباط اسم ان وقال
مكي لا يظن وجه الكسر في هذا الخبر وله ذلك اسقطه الشارح ولانه رد عليه نحو على أي أحد الله
فان حاله صادق على معنى مع الغض واجب ونحو رالمما يطلب من شئ الغرض (قوله أو مجرورة
بالحرف) نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا (قوله أو بما يخص بالجل)
نحو مثل ما انكم تفتنون فقل مثل مضاف وانكم تفتنون مضاف اليه وماؤه ذكر الحفيدان هذا مما يجوز
فيه الامران وجهه ظاهر (قوله أو تابعة لمن ذلك) أي ما يجيبه في معنى ان يدخل في التابعة للمطرفة
نحو ذكر كروا المعنى التي اعتمد عليكم وان فلتسكنم والبدلة نحو اذ بعدكم كما عدى الطائفتين أتمها لكم
والمؤكد توكيدا لفظيا نحو يعجبني انك قائم انك قائم تابعي بالبدلة وأول من تغيير الموضع بالمطرفة
والبدلة (قوله بعدا للغائبية) نحو اذ الله عبد القهار الهازم * فالكسر على معنى فاذا هو عبد القهار
والغض على معنى فاذا العبودية أي حاله (قوله أو فاعلا لجزء) نحو فانه غفور رحيم من قوله تداءى عنكم
سوايجهه الآية فالكسر على معنى فهو غفور رحيم والغض على معنى فالغفران والرحمة أي صامدان أي
فالخامس الغفران والرحمة (قوله أو أنا) بفتح الهمزة وتضعيف الميم نحو أنا انك فاضل فالكسر على انها حرف
استفتاح والغض على انها معنى فقا هو قليل (قوله أو لاجرم) نحو لاجرم أن الله يعلم بالغض وهو الغالب على
ان جرم فعل ماض معناه توسلوا وصلته فاعل أي وجها ان الله يعلم والصلته ان يقول سيديوه وقال الفراء
لا جرم مركبة بمنزلة لارجل بمنزلة لادوم بعد ما مقدرة أي لا بد من ان الله يعلم والكسر على ما عدا الفراء من
ان بعضهم زعموا بمنزلة البين فيقول لاجرم لا تشك (قوله أو وايضا) نحو انك ان لا تدع عنها ولا تعري
وأنت لا تظلمها ولان الغض على الاستئناف أو العطف على جلة ان الاولى والغض على العطف على
ان لا تخزع واختر بقره صالح للعطف عليه من نحو قولك اني لا ادان عرا فاضل فان الملامت بغير صالح
العطف عليه اذ لا معنى أن يقال اني فضل عرو فيصيب كسر ان (قوله أو وقت الخ) نحو هو البر الرحيم
من قوله تعالى انا كائن قبل ندعو انه هو البر الرحيم بالغض على نقد رلام العلة والكسر على انه تعليل
مستأنف استئنافا لانه في المعنى جواب عن سؤال كانه قبل فقلت ذلك (قوله أو خبرا عن اسم الخ)
نحو قولي اني اجد الله الغض على ان القول على حقيقة من العبدية أي فولي حداثه بالخبر مفردا والكسر
على انه معنى المقول أي مقولاني اجد الله والخبر جلة وهي مستبقة من العائد لانها نفس المبتدأ في المعنى
ولان الثاني القول الاول قصص نحو على اني اجد الله أو القول الثاني أو اختلافا لالقاتل كسر فاعلا

نحو قولني اني مؤمن والثاني نحو قولني اني اجد الله واعلم ان الشايطان يصدق على اول قولني اني اجد
 القتل اقل التضليل بغض ما يضاف اليه يصدق على ان ان وقعت خبرا عن قول القاطع على ان العسنى
 اول اقوال جده تعالى من حيث هو بأى عبارة كانت والكسر على ان العسنى اول اقوال هذا اللفظ
 المعين قاله صنفان يكونان في اجد الله خبرا عن اول لكن هذا انما يقصده اذا كان القول هو ولا للقول اي
 اوله ولا في هذا اللفظ المعين بخلاف ما اذا لم يكن بمعنى القول بل بانيك في مصدره منه اللهم الان يقال
 بقدر مناصف قبل قوله اني اجد الله أي قولني اني اجد الله هو بمنزلة قولني هذا المقدر خبر عن اول وجعله
 اني اجد الله مقبولة فان قلت قد لم من كلامك أو لان جله اجد الله مناصف اليها والجل لا ينافي اليها قلت
 اذا كانت في نادر بل مفرد صحيح ان تكون مضافا اليها كقوله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا ما ظهر
 واعترض السامع على الرضى في تقدير القول بمعنى القول وقد علمت وده مما قدمنا انتهى وفي شروح
 التسهيل في هذا التركيب ما ينبغي من اجتهاد الدريب (قوله عند اعادة الالف في التاكيد) اشار الى
 ان فائدة الالف ذلك قال في المغني ولهذا صلة قوله في باب ان عن صدور الجمله صكره اعادة الالف الكلام
 بمؤكد انتهى ولهذا فائدة ثانية وهي تخلص المضارع لعله لو كان الشارح تركه لان ما يضاف لا يعترضها
 بشوكة تعالى وان ترك ليحك بينهم يوم القيمة اني لخير مني ان تذهب اليه فان الخطاب كل مستقبلا فلا كان
 يحزن لانهم تقدم النعل في الوجود على فاعله مع أنه آتية وأوجب بان الالف في ذلك الجرد التوكيد لسبوبة
 الفاعل على تخلص المضارع للاستقبال وأجلب في المغني بغير ذلك فليراجع (قوله على ما تأخر من خبرنا
 الخ) قال الرضى فاذا أردت دخولها في خبر ان الذي في أوله لاف قسم وجب الفصل بينهما كراهة اجتماع
 الالفين قال تعالى وان كانا لمالا يوفينهم فصل بينهما بما لا آتية انتهى وانما جعله مازا آتية فان غيره جعلها
 موصولة أو موصوفة وراجع المغني والتصريح وانهم قوله على ما تأخر ان الالف دخل على ان وعلمت ما
 عن المغني لكن اذا ادلت بهمة ان جاءه دخول الالف عليها عند سبوبة كقوله لهنسكت من ريق على
 كرمهم والالف لغة ان ظاهر كلامه انه لا يشترط في الخبر ان لا يكون جله شرطية وقال الرضى لا تدخل
 هذه الالف على حرف الشرط فلا تقول ان زيد انما ضربته بضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان
 الالف والشرط مرتبة كليهما الصدوق فتنازعوا وحذا من التباسها بالموصولة لانها تصب اداة الشرط كثيرا
 ولذلك يجوز ان الانباري دخوله على جوابه لانه غير صالح للوطئة فتعوان زيد انه لهنسكت اليه لانه
 غير صالح للوطئة وقد بان له سمع ونص الغرا على منعه وعن منع دخوله على الشرط المعترض بين اسم
 ان وخبرها فتعوان زيد ان انما الحسن (قوله وان تقدم معموله) فتعوان زيد اطعامك لا كل وان منع
 البدر ان ما الحسن ذلك فقد دهمه المصنف والوارد من ذلك في الترتيل كثير فتعوان بهمهم يومئذ خير
 فلا التفات ان تعقب المصنف بان لام الابتداء لها الصدوق بان انما الصدوق لها في باب (قوله وان زيد
 لايوه قائم) نيه على انه لا فرق بين الخبر المفرد والخبر الجملة قال الرضى واذا وقعت الالف في خبر ان فالوجه
 دخول الالف في الجزاء الاول وقد حكي ان زيد اوجعه محسن وهو ضعيف لان حقه الماسقط عن التصدير
 ان لا تتأخر عن الاسم وعن أول أجزاء الخبر موصوح المراد في شرح التسهيل بانه شاذ في كلام بعضهم
 ما يقتضي ان دخوله على الاول أولى وان دخوله على الثاني جائز من غير ضعف ومنه قوله
 هو وانك من خاويه لمباريه وعلى هذا يخرج ان هذان لساحران ولا يحتاج الى تقدير مبتدأ (قوله منغنيا)
 أي يحرف لان أكثر المغني بما جولة لم فكره دخول لام على لام ثم أجرى النفي على حثوا اخذوا وفصل فلا
 يقال ان زيد ليس قائما وتدخل على النفي اذا كان اسما فتعوان زيد الغير قائم وبل عليه لعندي غير مكفور
 فدخلت على معمول ما عطف غير وصل من قوله ككلو كان مع ثلثه منغيا أو ما ضا إلى أي فانه متع
 دخوله عليه في ذلك انما تدخل على ما ليس واحدا ذكر وهو المفرد فتعوان ربي الصميع الدعاء والجملة
 الفعلية التي فعلها مضارع فتعوان ربي ليجعلك مثله بالاسم ولا فرق في المضارع بين المتصرف كاتقدم وغيره

هذه اعادة الالف على
 التاكيد (على ما) أي
 الذي أو شيء (تأخر من خبر
 ان المكسورة) وان تقدم
 معموله نحو اني لوزر وان
 زيد الالف قائم فلا يقدم الخبر
 امتنع دخول الالف على
 لو كان مع تأخره منغيا أو
 ما ضا لمتصرفا

خالفين قد هذه الام هي الالهة على الميتا وانما انخرتم انخر كراهة اجتماع حرفي ناصكيتو شئى الام المزلفة وحلفت
 دون ان لتسلاتقدم معمولها عليها (٢٨) (أو) من اسمها) عن خبرها نحو ان في ذلك لعبرة لا لاولي الابهة ولا يكون الخبر في ذلك

الاطراف او الجرا ويجزروا
 او عن معمول خبرها نحو
 ان قبل زيدا اذ في عبارة
 بعضهم يقتضي ان آخر
 الاسم على الخبر شرط في
 دخول الام وليس كذلك
 بل الشرط ان لا يلى ان
 لتلايمع بين حرفي ناصك
 كماثلنا (أو ناقط) بين
 انظر الاسم او بين الاسم
 وغيره (من معمول انظر)
 نحو ان زيدا اطعمنا اكل
 وان في الدار لعند زيدا
 جالس فلو اخرعن ان خبر
 استمع دخولها عليه كولو كان
 مع فوسله لا أو الخبر غير
 صالح للام وتظهر كلامه
 دخولها عليه وان صحبت
 انظروا انظر ما مع ما بين
 مالك وأو حيان وجمع
 بعضهم المنع لان الحرف
 اذا أصيلا كيدلم بعد الا
 مع ما دخل عليه أو مع ضميره
 ولا يعان مع غيره الا في
 ضرورة وفتية كلام
 بعضهم ان توسم المعمول
 بين الاسم والخبر شرط
 لدخول الام عليه وليس
 كذلك بل الشرط ان يفصل
 المعمول عن ان كما مثلنا (أو)
 من ضمير الفصل) نحو ان
 هذا لهو القصص الحق
 معني به لكونه فاصلا عن الخبر
 والتابع والكوفون

نحو ان زيدا البذر والشرو والجملة الاسم وتقدم الكلام عليها انظر في الجواز والمجرى نحو وانك لى على حق
 عقاب وجملة اذالم بقدر متعلقه لما مضى الجماد نحو ان زيدا انتم الرجل والمقرر بقدر الفاعلة نحو
 ان زيدا القدم والقرون بقدر المقدرة كما يقتضيه اطلاقه نحو ان زيدا القام بقدر وقوفى الثلاثة الاخيرة
 خلاف فاعل التوضيع وتظهر كلامهم أنه لا فرق في المضار والمضارع بين الناصح وغيره فتدخل على
 الاول لمطلقا والثاني مع قدل كن بين الكلام في دخولها على معمولها في بقدر نصوص على حكمه ههنا قال ابن
 مالك وروى عن ابي حنيفة في خبر كان الواقعة خبرا عن ان نحو قول أم حبيبة رضي الله عنها في قولها اني كنت عن
 هذا الغنعة فاشارة الى قلته من جهة دخول الام على الجزاء المتأخر كقولها المتأخر هو لا يعارض ما سلف عن
 الرضى والمراد في الابهة كالا يفتي وسيأتي عن الرضى أنها لا تدخل بعد الاعمال الناصفة الا على الجزاء
 الأخير (قوله وهذه الام الخ) فتية أنه ليس حكمها السخول على ان في المعنى ما يخالفه فانه قال وليس
 لها الصدور في باب ان لانها مؤخره من تقديم ولذا تسمى المزلفة لان أصل ان زيدا القام لان زيدا قائم
 فكروها افتتاح الكلام بتوكيد بن الخ (قوله كراهة اجتماع حرفي نو كيد) احتجوا باجتماع حرفي نحو
 ان زيدا القام وعرف من نحو قائم بذنفسه وعنه وفي المعنى وان لم يقيد بحرفين لكنه قد افتتحا فخرج مثل
 هذا الأخير والاول خارج عما هو المتبادر من اجتماعهما لكن رد على ذلك ان السكاكى ادعى ان سبب افادة
 انما الحصر ان لنا كيدوما كذلك وان ابن مالك قال في التوضيع قد يجمع بين الاما تو كيدا للتنبيه وان
 في مثل لتسوف يقدم زيدا اجتماع حرفي نو كيد فظهر المقام (قوله أو من اسمها) أى يجوز دخول الام
 على ما تأخر من اسمها الخ وحكى الكسافى دخولها على الاسم غير مفسول بشئ وذلك قول بعض العرب
 خرجت اذ ان لغدا أو بنيتي ان بقدر الفاصل أى فاذا ان المكان لغدا (قوله أو عن معمول خبرها)
 قال الرضى ولا ينكر على ما بعد الام لا ابتداء فيما قبله نقصان حقه من التصدير وما ذكر من جواز تقديم
 المعمول هو الامع ومنعه المغاربة وجرى عليه ابن عقيل أول الباب قال ضنا وانظر عند تعدد معمول
 لتجميع التقديم هل يجوز دخول الام على الجسج أو على أحدهما كذلك انظر الخبر اذا نكر وان قلنا
 بجواز تكرره وانظر انما معمول الامع وحكمه في دخول الام عليه انتهى وفي شرح التسهيل المرادى
 ان في جواز الفصل بمعمول الاسم نحو ان في الفارسا كذا بد نظرا (قوله كولو كان مع توسم محلا) فانه
 يمنع لانه لم يسمع وان اقتضاء القياس على المفعول مع انه فرق بين الحال وبينها فانظر التصريح ومقتضى
 الفرق ان التيسير كالحال بناء على الامع انه لا يجوز زبائنه عن الفاعل وقال بعضهم ودخل في
 المعمول المذكور والتمييز على القول بجواز تقديمه على عامله اذا كان فعلا متصرفا انتهى قال أبو حيان وأما
 اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا نحو ان زيدا القيما قائما وان زيدا لاحسانا زورا وكذا فهو مندرج في
 قوله ما انتهى تدخل على معمول الخبر ونبقى ان يتوقف ذلك ولا يقدم عليه الا بجمع (قوله خبر
 صالح للام) أى خبر صالح في نفسه لدخول الام فلا بد جازى كان الخبر ظرفا مقبدا وتعلق به جار مجزور
 نحو ان عندك لى الفلوز وداوتكنا بجواز دخول الام على معمول الخبر المذكور وان انظر في نفسه صالح
 لدخول الام عليه في هذا المحل لما تقدم بخلاف ان زيدا جالس في الدار وان زيدا انا كيانا منطلق وان
 زيدا امرضرب لتأخر معمول الخبر في الاول ولكونه حال في الثاني ولكونه فعلا متصرفا تاما بان قد
 في الثالث لان دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل (قوله ونخرج على زبائنها الخ)
 تظهر الكلام انها في هذه الحالة لا تدخل على التأكيذ كلام الابداء مما سمع من زبائنها فاعلموا والمعة
 الغنية عن الخبر حتى الكسافى عن بعض العرب انه قال ان كل قول غيبه وقاس عليه بناء على قوله

سجوه عماد الله بعدد على تأدية المعنى أوله حاطة لما بعد حتى لا يسقط عن الخبر به كالعماد في
 البيت الحاطة لتعني من السقوط والصحيح انه اسم وأنه لا يحصل له من الاعرابية ومن في قوله من خبر ان القيان (تثنية) لا تدخل
 اليم في غير ما ذكر ومعنى هو اوضح من غير على زبائنها نحو

أم المجلس يجوز تهمينه ولو كنتي عن عبد الحميد قال البدري إن مالك وأحسن ما زدت فيه قوله أن الخلاف بينهم في وجه واحد حرف
للمحق (ويجب) دخولها (مع) أن (الفتنة) المكسورة الهمزة (أن أهملت) وإن ظهر المعنى (لأنهم لما أهملت) صارت صورة أن
الثانية نفيًا البس في معيها باللام دفعًا ونسي اللام الفارقة فكان أعلت وأظهر (٢٩) للمعنى لوجوده في نفيها احتمال النفي
لفتنه بيان يكون الخبير

منها بخلافه
يقسم أو معنونه كان
يكون الكلام سبق
المدح كقول

أما إن أبا الضمير من المالك
وإن مالك كانت كرام
المجانن يجب دخولها بل
فدعي تركها كالمثال

الذكور قضية كلامه
في السرح أن هذه اللام
هي لام الابتداء بوصح
في الأضمر وهو مذهب

سيد وهو اشتراطه إن مالك
وذهب بعضهم إلى أنها
لام أخرى اجتنب الفرق

وغيره الخلف فيظهر فيما
إذا تقدم عليها فصل قلبي
كقوله عليه الصلوة والسلام

فعلما كنتم مؤمنين
بجعل لام الابتداء كسر
همزة التوسن جعلها

لاما أخرى فصح (ومثل
أن) المشددة في نصب اللام
ورفع الخبر (لا النافية

للمجلس) لما فيها في
التوكيد ولو لم يصر
والفعل على الجملة لا مكية

وتسمى لام التبرئة لأنها
على نفي المجلس فكانها
تدل على البراءة منه وخرج

بالنافية لا النافية فإنها
تختص بالانزعاع والزيادة
فلا تدخل شيئا وهي التي

أنه لا حذف وان الخبر وضعته لأن الواو بمعنى مع (قوله أم المجلس الخ) صدر بشارتة بجمعه
بترضى من الجمع يعظم الرتبة والشاهد في ظاهره والشبهة في الجوز الثانية (قوله ولو كنتي الخ) لا يعرف
له قائل ولا متقارر وأدعوا الشاهد في ظاهر (قوله أن الخلاف الخ) دعيه باللام الملهمة من التمامة
وهي الحفارة والخلاف جمع نطقة ونظر في ضم الظاهر المحممة جميع طرف وما يعني من أهل الذين
أحقرهم بالنسبة إلى من خلف وإن كان الذين أحقرهم نظرا وأما الشاهد في دخول اللام في قوله لما وإنما كان
حسنا لدخولها قبل ذلك على خبران (قوله دفعها البس) يؤخذ من أنها إذا كانت عاملة وخبرها ليس بان
كان الاسم مبتدأ ومعر بمقتضى الرتبة اللام كأي الرضى قال الشهاب القاسمي أقول في التماس
العاملة بالهملة نحو أن هذا أقام وإن النفي لقصد انتهى قال شيخنا قدس بقوله لا ضرر في هذا اللفظ
إذا لمعنى الأصلي لم يتغير بخلاف البس النافية انتهى ثم هذا مذهب الجمهور وقال ابن الحاجب يلزم اللام
مع التخصيص مطلقا مع الإعمال فلا ذكر وأما مع الإعمال فلا ضرورة (قوله إن يكون الخبر متبعا) لأنه
بعد إرادة النافية حيث لا يكون نصفا على نفي النفي أثبت فلا حاجة للنفي بل الموضوع موضع الأثبات
(قوله أن الخ) قاله الطرام وأية كقصة جمع آب بمعنى مجتمع والضم الظاهر وما دام في القليلة
والثاني القليلة ولهذا قال كانت صيغة نافية مع ما على مصرف المعادن فتدخل على العلة لا ضرورة كقيل
والتمثيل بل على الاحتياج للام مع الإعمال وإن دخلت على الفعل (قوله وذهب بعضهم الخ) من
البعض المذكور أو على وأبو الفتح قال الرضى واحتجوا بأنهم لو كانت لا ابتداء لوجب التعليق في علمت بدا
لنفاها ولما دخلت قبل الابتداء لأن ابتداء نحو أن قلت لمساوون بربك نفسك والجواب أن المثال
مشتق وعولزم تعليقه بالفعال القلوب بل دخلت على أول مفعولها لكانت لا تدخل بعد الأفعال الناصفة
الأولى الجزاء الأخير وهو الأخير والنائب الأول لخلاؤه عن المانع فلا من نصب الثاني وإن دخله لام
الابتداء وما أن قلت لمساوون بربك لنفسك فاشقان قلت هذا يدل على أن اللام مع الفتحة الفرق مع
أنها لا تنصب بالنافية قلت قد يقال قد دخلت بعد المكسورة لفرق ثلما أدخلت الفعل على أن تأنفقت
لأجل الفعل فيقدر تأخر دخول الفعل فيكون الكسر وقصد الفرق سابقا عليه ثم تغير الحال بدخوله أو
يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج إلى الفرق كالدخل بعد المكسورة ومع القرينة (قوله كسر
همزة) لأن لام الابتداء لا تدخل على المكسورة (قوله فتحتها) أفلا تاتي من تسلط الفعل قبلها عليها
قال أبو جابر وهذا البناء أهو على مذهب البصريين وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الأوان
نافية لا حرف وكيد على مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمت أن كنت لمساوالات الكسر لأنها عندهم حرف نفي
والنقد وقد علمنا كنت لا مؤمننا انتهى (قوله النافية للمجلس) أي أفضته وبكمه والألف في لاني
واستناد النفي إلى البها من استناد النفي إلى أنه (قوله وكلهم أدخل على البراءة منه) عبارة العامشي كله
ما جاوز من قولك رأيت فلان كذا إذا نفي عنه فمسيمة أنه ليس أي نافية وإطلاق المصدا عليها
لنفسد المبالغة كما في نصبه (قوله وهي التي نحوها الخ) يعني باعتبارها واصل المعنى والافضل رائد بقصد
دخوله التأكيده ونحوه فيلذلك (قوله ويفرق بين إرادة المجلس الخ) من قرأت إرادة المجلس بل امرأة
ومن قرأت إرادة غيره بل رجال أو رجلا (قوله لما تقدم في ما) أي من أنما حرف لا يختص بقيل فاصلها أن
لا تعمل ذكر إن مالك في شرح الكافية ما يفيد أن لا أذ تصيدم الذي العام تختص بالاسم فلو كانت إذا
الداخل على الفعل فقال لا أذ فبذلاني المجلس على سبيل الاستعراق اختصت بالاسم لأن قصد الاستعراق

دخولها في الكلام كخبر وجهها وقوله ليس لا النافية للوجه لأن العمل عمل ليس لكن تقدم أن الشبهة ليس قد تكون نافية للمجلس
فكان الأولى التعبير بلا نحو وما على أن يقال إن مالك في نكته على مقدمة أن المجلس قال ويفرق بين إرادة المجلس وغيره بالقرائن
والأصلي أن لا يعمل لما تقدم في النافية لكن ورد الجميع بعملها على خلاف القياس وإنما جعل بشرط أن يقع الإوليان

على سبيل التخصيص يستلزم وجود من لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالامهالكات فوجب الاعتدال
 ذلك القصد على ما لا يمكن أن يكون جازماً لا يعتقد أنه عين فأنها في حكم الموجودة نظموها في
 بعض الأحيان ولا فاعلاً لا يعتقد أنه بالابتداء فتعين التسمية مع اختصار **(قوله في الجنس)** أي
 جنس اسمها من حيث انصافه والخبر والافليس المنقح الاسم بل انصافاً مفرداً مفرداً من حيثى فنى أو جفا
 فجمع ومعنى في الجنس والوحدة في المثنى والجمع في كل مثنى وجمع ونفى فرد من افراد اسمها لكن كونها
 لنفى الجنس في المفرد ظاهر لما بالجمع والمثنى ففسيه توقف فقد أشار السيد في دعوانى المطول الى أن نفى
 الجمع يحتمل نفى كل فرد ونفى قيداً لجمعية وأنه ليس نفاً نفى الجنس فراجعوا لعل المراد أنه النفى الجنس
 نفاً في الجملة وتسمية كلام السيدان ذلك ليلجأ الى القول بأن افراد الجمع أحاد فيكونون وم ذلك في غير
 النكرة التسمية بلا تقييد **(قوله أن لا يدخل عليها جار)** فان دخل سواء كان مضافاً نحو هو ابن لائى أو
 حرف جر نحو غصبت من لائى جاز النكرة ولم يعمل لأن الجاراً لما يتعلق بالاسم فافاداً دخل عليها لم يكن
 متعلقاً بالاسم بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولة للجار لاها **(قوله أن لا يفصل الخ)** فان دخل على
 عملها خلافاً للمراتب لهما عامل متضمر أو لا كذلك جلا ولا كزير جلا ولا كالمتضمر أو لا فاسم فى الأولين
 محذوف أى لا حدور جلا غير الثالث على معنى لا ترى سواء كان خبراً ظاهراً أو مجروراً أو لا لكن هذا
 لا يفيد أنه لا يجوز تقديم الظاهر أو معنونه أو معنونه الاسم عليها نفسها بل على أن النفى لهما الصلح ليعبر
 وأقسم كلامه أنه يشترط في لاهذه عدم تقدم خبرها وان اشترط في العاملة عمل ليس قال في الباب وسلكه
 حكم خبران إلا جواز تقديم الظرف قال الشارح كان خبران إذا كان ظرفاً نحو وتقدم على اسمها
 بخلاف خبر لا فإنه لا يتقدم على اسمها فاحتج من يتبع من تسمية أسهلها انتهى **ب:** في انعم كلامه
 يقتضى أنه لا يشترط في لاهذه عدم انتقاض نفيها وهو صريح في قول شرح التوضيح في الكلام على قوله
 يحشر الناس لابن ولا **آ:** ما الاوقعتهم شؤون

ان جملة وقصبتهم شؤون خيراً ولا هو مقتضى عدم كره ذلك من شرطها لكن صريح العاصم في شرح
 الكافية اشترط ذلك هو القياس وصحوا به في باب الاستثناء وما في شرح التوضيح شكل كيف وقيد في
 ذلك المجل مقتضى انما تعمل مع الانتقاض وهم مطبقون على خلافه وان وقع في المطول ما يقتضيه وقد
 تقدم في العاملة عمل ليس أنه يجوز الفصل بينهما وبين اسمها بمعمل الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو فاعلاً
 الامر كذلك هنا وأبقر بينهما **(قوله وان يكون هو وان نكرتين)** اما الاسم فلا نفي على تقدم فرد من
 لاستقامة كما تقدم وهي مختصة بالنكرات وأما الخبرية على الاسم وخالف الكوفيون في هذا الشرط
 وتفصيل مذهبهم بطول أو ودخل اشترط تنكير الاسم نحو لائى له ولا تخلاى له ولا ملى له فانه جائز
 بدون شلوع مع انها مضافة الى الضمير حقيقة باعتبار المعنى واللام مقبولة بين المضاف والمضاف اليه على
 مذهب الخليل وسيجوز به وجوه الفخا أو ان اعتراضه واجب عنه بما هو مقرر في موضعه وأجاب بالثاني
 بانم النكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة انتهى وأشار ذلك في المعنى في بحث اللام حيث قرر رأينا
 معتد به من وجه دون وهو ان لها مترتبة بين مترتين فراجع **(قوله واليهما أشار الخ)** في كونه أشار الى
 اشترط عدم الفصل لتطير لائى **(قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤيد بما يناسبه)** قال الرضى وأعلم أنه
 قد يراد العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فنصيب بلا التسمية وتتر عن منه لأم التعريفان كانت
 فيه نحو لاجسن في الحسن البصري أو بما أشيف اليه نحو لائى بيزير ولا يجوز هذه العاملة في لفظي
 عبدالله وعبد الرحمن إذا قلناه الرحمن لا يطلقان على غيره تعالى ولناؤله بالنكرة وجهان أحدهما ان
 بقوله مضاف هو مثل فلا تعرف بالاضافة لتوسعه في الإبهام وذلك المضاف هو المضاف للحقيقة وانما نزع
 اللام من المضاف اليه لربا باللفظ واصلاحه وهو في الحقيقة معرفة ومن ثم لا توصف بنكرة على
 التأويل كقوله الانحش ولما أن يجعل العلم لا يشتهر بذلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لاداة ذلك المعنى

يقصد به النفى الجنس على
 سبيل الاستفراق الثاني
 أن لا يدخل عليها جار
 الثالث والرا بسع أن
 لا يفصل بينهما وبين اسمها
 فاصل وأن يكون هو
 والخبر نكرتين واليهما أشار
 بقوله (لكن عملها خاص
 بالنكرات المتصلة بها) فلا
 تعمل في معرفة وما أوهم
 خلاف ذلك يؤيد بما
 يناسبه ولا في نكرة مفصلة
 فاذا وجدت هذه الشروط
 جلت وجوباً

فحقى ولا يأنس لها ولا يقبل لها وعلى هذا يمكن وصفه بالنكر انتهى متشاور قدره بعضهم بالاسمى
 بهذا الاسم أو بلا واحد من معيان هذا الاسم واعتز ابن مالك بالنكر في الاعلام له معيات كثيرة
 فتقدر بهما كركب واعتز بقدر يثل بأنه قد ذكر مثل في قوله * يكر على زيد لا زيه مثله * وبان
 المتكلم انما يقصد في معنى العلم المقرون بالانفرد مثل خلاف القصور وبان المقارن بهذا قد يكون
 انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في في مثله فائدة نحو لا نصره لكم قالوا يصح انه لا يقصر على تقدير
 واحد بل يقدر في كل موضع ما يليق **(قوله ان كرت)** أي على سبيل العطف ولما ذكر الانحصر واحد
 وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يدخل في الدار ولا امرأة خارجا فانه لا يجوز نصب الثاني ولا رد
 لا رجل في الدار ولا امرأة ولا في الدار رجل ولا في المرأة ولا زيد ولا عمر فانه لا يجوز الاعمال على انه يجوز
 نصب الثاني ولا امر أنظر جمعا على كون الالف مزيدة وكونها عطف على الاسم والاسم والخبر
 على الخبر **(قوله)** يظهر نصبه وكان معر بافتقار هذا معي على الاعمال الاغلب فلا رد نحو لا كن يدعنا فان
 اسم لاقية معني على ان المضاف والمضاف اليه كلفرد لا يحذر التكرير كسواء خلق به التشبيه في قوله
 الثاني وانخصيه به قال في النسب هبل وقد يحمل على المضاف مشابه العمل في خروج تنوينه انتهى وذلك
 نحو لا طالع جلا بل تنوينه وذهام معي على ان الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشمه بما يجب ترك
 تنوينه وهذا منسحب البعد بين خروج علمه لاما على ما أعطيت وسباني في كلام الشارح انهم المفرد
 ويعرف وجبه **(قوله)** ما تعاقبه في الخ ان اردنا بالشئ اللفظ وهو وصف بالتعلق فغيه ان اللفظ ليس
 تمام المعنى الا ان يقدر مضاف الى من مفهوم تمام معناه وأضافهم قد يصحون الالفاظ بصفات متعانتها
 وان اردت المعنى في وصفه بالتعلق الذي هو العمل يجوز قول الشارح سواء الخ صرح في الاول **(قوله)**
 مرفوعا نحو لا تصفاه **(قوله)** او منصوبا نحو لا طالع جلا حاضر **(قوله)** او مجرورا نحو لا تدر من
 زيد عندنا **(قوله)** له لعله فيها بعده قال خاتمة نظر فقد عد بعضهم من الشبهة بان المضاف المعطوف
 والمعطوف عليه يجوز بدو مجرور وثلاثة وثلاثين معنى به فانه نصب لانه مطلق كما نصب في باب النداء
 فالشرط فيه ان يكون تابعا له من تمام معناه ولا يشترط ان يكون عملا فيها بعده فعبارة بعضهم فيه بانه
 ما اتصل به شيء من تمام معناه أسد من قول بعضهم في ضابطه ان يكون عملا فيها بعده صرح بذلك بعض
 شارح الكافية **(قوله)** على ما نصب به أي على شيء نصب به من حركة أو حرف وقضيه انه على حركة
 لاستحقاقه لها في الاصل قبل البناء عكس ما على به بناءه المنادى على الضم من مخالفة حركة بنائه لمخرجة
 اعراه ولعله للإشارة الى أن لشدن اعتبار من الموافقة في التحليل لخطور أحدهما عند ظهور الآخر
 والمخالفة في الخارج ثم المراد انه بنى غالب لان النكرة المفردة اذا تكررت يجوز رفعها **(قوله)** لا تضمنه معنى
 من الجنسية أي الاستغراقية لان لا رجل في الدار جوابي السؤال المحقق أو مقدر هو هل من رجل في الدار
 وكان الواجب ذكر من في الجواب بلطابق السؤال الا أنه استغنى به كره في السؤال واما لا رجل
 بالرفع الخ في النفي من لا رجل لما ان الاول نص في الاستغراق دون الثاني ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام به
 كذلك لا يعرف موكدا لفي في السند اليه وهو من فانه يؤكده النفي في السند اليه مثل ما به في من أحد
 فانما يمكن ظاهرا ان يكون مقدرا واليه وان كانت مما تزدادنا كبد النفي انهم التأكيد في الحكم في الخبر
 نحو وما يتعلق والقول بان فعله البناء كاستأوا ابن عقود واعتز بان المضمين معنى من لانفسها
 لا الاسم جسد هوان من اذا ظهرت يحكمون عليها بانها رافعة موكدة لتتسبب عموم النفي لا يدعه الا
 دعوى ان كلام لا ومن نص في النفي الاستغراق فانذا أو ردت من بعلا كانت رافعة موكدة وان لم ترد
 تضمن اسم لانها هاون في محله لا يخفى وقيل لعله تركيب الاسم مع الحرف وروايد مجاهود كور في
 التصريح بهذا يظهر من كلام بعضهم ان التخصيص على العموم مخصوص بما اذا كان اسمها متبوعا وكلام
 التوضيح كالتهويل بخالفه وهو الحق ولا يشكك اعرا لهما مضاف وشبهه لان الاضافة ترجع جانب الاسم

ان فردت وجوز ان كرت
 ثم اسمها ان كان مضافا
 نحو لا صاحب علم محفوت
 أو شبهه نحو لا حسنا
 وجهه في الدار ولا عشرين
 درهما عندى ظهور نصبه
 وكان معر بافتقار والمراد
 بشبهه ما يتعلق به شيء من
 تمام معناه سواء كان ذلك
 الشئ مرفوعا أو منصوبا
 أو مجرورا وانما هي
 شبهة بان المضاف لعمه فيها
 بعده كالمضاف فان كان
 اسمها خبر مضاف الى
 نكرة (ولاشبهه) بان كان
 مفردا أو متبوعا أو مجرورا
 (بني) معا على ما نصب
 به لو كان معر بالتخصيص
 معنى من الجنسية فان كان
 مفردا لفظا ومعنى أو لفظا
 فقط أو جمع ~~تصغير~~
 لذكر أو مؤنث (بني على)

لالتائية زائدة لتأكيد النفي والوجه ان المراد العطف على اسم لا باعتبار محله مع لا (قوله لانهما بالتركيب صار كالشي الواحد) استشكل بانه كيف يحصل الكتمان مع امتداد اسم أن تعريف المشتد غير صادق عليهما لأن مجموع لأوامهما ليس اسم فخر دار لا صفة معقدة وأوجب بالانتماء انه ليس اسم فخر دار بل هو اسم فخر دار مركب من مركب من كمتين خمسة عشر ولا يتحقق عليه أنه ليس هتا تركيبا ذو كنان بل يكن لاسمته. لا في النفي وانما هتاشبه تركيب (قوله والكلام على اسمها على ليس جتان) لانه لا يجوز ان يقدر انهما لهما جميعا الثلاث بلزم اجتماع علمان على معمول واحد ليس امتدادا بل لان خبرا التبرع قد فرغوا بها أو بما يرتفع به خبرا للبداء ولا العامة على ليس خبرها منصوب (قوله وهذه الوجة الثلاثة الخ) لا يتحقق ان النصب هنا على لفظ اسم لا لا على محله (قوله متصلة باسمه لا المبني) أي على فحة أو كسرة أو ياء ودخل فيه المثنى والجمع عند التركيبي فان الفرد يشملهما ويستوي فيهما المنفرد والمضروب قال الشهاب القاسمي ولا يبعد ان يجوز ان ينافى جمع المذكور السام على النفي ان كانت جمع تكسير وان كان هو مبني على الياء نحو لا بين ظرفا انتهى وانظر لفت جمع المؤنث المبني على الكسر غير دخل يجوز أن يركب مع على الكسر كركب في لارجل ظرف على النفي قال بعضهم الظاهر الامتناع ان التركيبي يثقل مع الكسر بخلاف النفي فاذا أريد تركيبه مع الكسر وجب النفي ويكون هذا بقيد القولهم يجوز الوجهان أي ان لم يركب فخر وخرج بقوله المتصلة النصب الثاني وما بعده فلا يجوز فيه البناء نحو لارجل ظرف عاقل والضابط المذكور صادق بقوله باردا في المثال الثاني (قوله ولا مامه باردا اعتدنا) قال في التوضيح لانه لو صف بالاسم اذا وصفوا القول بانه ناكيد خطأ انتهى ويحجز المقام بطلب من شرحه والحوادث (قوله فانفخ على ان الصفة الخ) هذا قول ابن برهان والسيراني وقد يقال أي مامه إلى اعتبار التركيبي قبل دخول لا على القول بان بناء الاسم لفظه معنى من الذي قدمه الشارح وما المانع على هذا من أن تركب الصفة مع الموصوف مع دخول لا ثم اذا كان تركيب الصفة مع الموصوف يقتضي البناء فلا اعتبره الشارح فيما تقدم من بناء الاسم اجراءه معقول والموصوف في علمه بناهما على سن واحد هذا والتركيبي قبل دخول لا لا يقتضي البناء لان كلا من الاعراب والبناء انما ثبت بعد تركيب الاسم تركيبا يتحقق مع العلم ببناءه في قول من يقول ان الاسماء قبل التركيبي معرأة ما على القول بانه مبني في نفسه مبني بدون اعتبار التركيبي فلا فائدة فيه فلا بدوا قبل مع الآن يقال لا يدخل الثلاث لم تركب ثلاث كمتان وقضية دخول لا عليهما على محلهما كلمة واحدة أن نأثر هاتين لفظا واعرايا على آخر مجموعهما لا في آخر كل منهما وبؤيد التشبيه بخمسة عشر (قوله والنصب على اتباع الصفة قبل اسم) لانه في محل نصب بلا فالنصب باعتبار محله لا وهذا أولى بانه على محله لان اللفظ لا فحة لارجل عرضة في هذا الموضع فاشبهت خبره ووجهه على الاعراب كالنفي والنداء ووجه الاول به طاهر اذا ضرورة الى التشبيه المقضي الى وجوده كاعرابية من غير عامل حقيقي ويمكن أن يفرق بين ما هتا والنداء بانه هنا ممكن اتباع النصب الاعراب الاشراف فكان أولى بخلافه في النداء اذ الاعراب غير فعالة منادى المبني لا لفظا ولا محلا (قوله والرفع على اتباع المحل لامع اسمها) لان موضع لامع اسمها رفع بالابتداء كغيره ورتبها بالتركيبي كشي واحد وفيه ما مر ولا يتحقق ذلك بالاسم بل المبني بل المغرب كذلك كلفا للتسهيل في أنهم ان أرادوا مع ذلك ان الخبر خبر هذا المشتد على قول سيبويه ان التي بين اسمها خبر عامله في الخبر فهو متناهي لكونه لان في الجنس أي في الخبر من جنس الاسم كالمظهر الفاعل كون الخبر خبر راعن مجموع اسمها لا يتصور أن تكون لفي الخبر بل لا يتصور ما قاله من أن لا التائب في نحو لا حول ولا قوة الا بالله زائدة مؤكدة لفي الاولى فاعلمهم تسعها في قولهم ان لامع اسمها مبني وادوا مع كون المشتد الجموع انما هي بالانتماء فاعلمه منسوبة أي بالنفي الاسم وحده فلتأمل (قوله التوكيد اللفظي المتصل) نحو لارجل رجل في القمار وخرج باللفظي المعنوي فلا تأن هذا الامتناع تركيد التكرية وخرج بالتصل المتصل فلا يجوز نفسه

لانهما بالتركيبي صار
كالشي الواحد وحق الاسم
الخبر عنه أن رفعه بالابتداء
والكلام على اسمها على
ليس جتان وهذه الوجة
الثلاثة جائزة في الثاني
أضافا كان اسم الاول
معرا نحو لاجل رجل
ولا امرأة (كالمصنف) اذا
كانت مفردة متصلة باسم
المبني كما في نحو لارجل
ظرف (لامه ما باردا
عندنا فانفخ على ان الصفة
والموصوف كركب تركيب
خمس عشرة ثم ادخلت
لاعليهما بعد ان صاروا كاسم
واحد والنصب على اتباع
الصفة قبل الاسم والرفع
على اتباعها لمحل لامع
اسمها وكالمصنف في ذلك
التوكيد اللفظي المتصل
وأما البذل

فان كان نكره فكالمصفة المفعولة على ناسباتي نحو لا أحسب جلا و امرأتي الدار ومثله صنف البنيان امرؤناه في النكر استوان كان معرفة وجب الرفع كالتسقي المعرفة نحو لا أحضر فيديها (و) الثانية أيضا (رضه) أي الأولى على الابتداء وعلى أعمال الجمل ليس وأذا وقته (فيمنع) حينئذ في الثاني (النصب) (٣٤) لعدم نصب المفعول عليه لفظاً ومجلاً ويجوز فيه النصب على أعمال

الاثنية نحو فلا تقولوا
ثانيه فيها * والرفع على
أعمالها على ليس أو زائدتها
وعطف الاسم بعدها على
ما قبلها نحو لا تأق في شها ولا
جل * ففي جلة التر كيب
شخصه أوجه وجهان في
الأولى وثلاث في الثانية ولو
قلت لأرجل ولا طالع الجا
امتنع الرفع لا شتاع تر كيب
غير المقدرة (وإن لم تكرر
إمعان المفعول نحو لا جمل
وقوة (وأصل الصفة)
من موصوفها نحو لا جمل
فيها كرم (أو كانت غير
مفردة) بأن كانت مضافة
أو شبيهة بسواء أكان
الموصوف مفرداً أم لا نحو
لأرجل صاحب رعدنا ولا
غلام مقر صاحب رعدنا
أو كانت مفردة وهو غير
مفرد نحو غلام سفر
نظر فعدنا (استع في
المسائل الأربع في المفعول
والصفة (الرفع) له ثلاث في
الأولى وامتناع التركيب
في الباقي لاهم لم يركبوا
ثلاثة أشياء فيصنعونها كشي
واحد جاز فيها الرفع
والنصب كقوله فلا جاز
وإنما لم يروا وإنه
* ويؤيد شصان ورده
* (نقته) إذ أعلم خبر الجاز
تعلقه كثيراً عندنا بخبرين

ووجب عند بني تميم والطائيين نحو والو الأشتر أي علينا ولا اله أي مع وجودنا جعل وجب كره عند جميع العرب مصدر
كقوله عليه السلام لا أحد أغير مني أهقر وجب وقيل يحذف اسم الإلهية كقوله لا إله إلا الله (الثالث) من أنواع
النوع (من) الظن يعني الحسين

لا يعني أنهم وقد ترددت على (و رأي) يعني علم لأن الرأي وقد ترددت على (وحسب) وهي كقول (ودري) في لغة بمعنى علم والآخر تعدىها بالباطل الواحد فإن دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها (وبال) ماضى بخالوهي (٣٥) كقول لاضى بخالوهي (وزعم)

وهي كقول والآخر وتعدىها

على أن وأن وصلتها منشد

مصد معصوما ولها والزم

قول بطلت على الحق

والباطل وأكرم يقال

فبأنك فيه وفي شرح

التخلص للسجى ولم

يستعمل الزعم في القرآن

الالباطل واستعمل في

غيره للصحيح كقول هرقل

لاي سفيان زعم وهو

كثير ولكن إذا نالته فجد

يستعمل حيث يكون

للكلام شاكها كقول لم

يقم الدليل على صحته وان

كان محصيا في نفس الامر

انتهى ومن استعماله في

الصحيح قول أبي طاب

ودعوني وزعمت لك ناهي

ولقد صدقت وكنت مأمينا

(ووجد) يعني علم لا يعني

حزن أو حقد (وعلم) يعني

يقين لا يعني عرف وخرج

بقوله (الظلمات) أي

القائم معانيها القلب ما إذا

كانت معانيها قلبية قائما

تكون لازمة قال كرام

بمعنى أصر كرأيت الهلال

أي أصرته وحسب معنى

أجروا له وأيض يقال

حسب الرجل إذا أجروا له

وأيض كالسرير وودري

بمعنى ختل تعودى القرب

الصداقة أخذه واحتقني له

ليقرمه وقال بمعنى طلع

يقال حال الفرس إذا طلع وزعم بمعنى سمع

أو هرل تعوزت الشاة أي سمعت أو هرلتو ووجد بمعنى استغنى

يقال وجد زيد إذا استغنى فصار

لجانبه على معنى اشتقاق الشفة العليا قال علي بن أبي طالب

كأنه في كذا مضمون فاشغل على البشائر وأطعم

مصدر حسب فتعدى الرحان (قوله لا يعني أنهم) أما الذي معناه تعوزت زيد أي أنه تمت فتعدى

للمفعول واحد (قوله وقد ترددت على علم) أي فتعدى اليقين تعوزت أي ملاق حسابه (قوله بمعنى علم)

أي فتعدى اليقين لأنه المتبادر من العلم فنصرف السببه لا طلاق أنه معناه ولا شاق أن العلم قد يأتي بالرحان

(قوله لأن الرأي) أما التي منه فتارة تعدى لمفعول كرام أي أوجبه كذا حللا تارة إلى واحد هو

مضمونناهم مضاف إلى وألها كرام أي أوجبه فعمل كذا كان علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح

به الرضوي وهذا يعلم من قول من قال الرضوي من الرأي فهو رأي فلان كذا أي اعتقه أو اعتدلى لواحده

خلافاً لما قاله المتعدى لاتين (قوله وقد ترددت على علم) أي فتعدى بالرحان لأنه المتبادر من الظن إذا

أطلق وإن جاءه اليقين كما صرح وقد اجتمع بينه وبين اليقين والرحان في قوله تعالى أنهم يرونه بعدوا وقرأه ربما

(قوله وهي كقول) فالغالب كونه بالرحان كونه * وكنا حنيننا نال بضائه همة * وقد تأتي اليقين

كقول الآخر * حسبنا النبي والجود خير نجاة * ومن الجسد قبل أن يظهر كلام الشارح أنها لا تأتي

اليقين (قوله وودري في لغة بمعنى علم) أي فتعدى اليقين قال أوجبان لم بعدها أعياها فبأنها تعدى لاتين

ولعل قوله * در بالوفي العهد خير فاعطى * من باب التعجيل ضمن دو بمعنى علمتو التعجيل

لا ينقاس (قوله فإن دخلت عليها الهمزة) كقوله تعالى ولا ذرا كرم عمل هذا إذا لم يدخل الفعل أداة

الاستفهام والاعتدلى الفعل إلى ثلاثة تعوزت تعال وما أدراك ما القارعة قال السكاك مفعول أول وبالجملة

الاستفهامية تستعمل الفعل بالياقين (قوله وهو كقول) أي فتعدى بالرحان قالوا قد يفيد اليقين

فالاول كقوله * أنا لك أن لا تقضى الطرف هاهوى * والثاني كقول الآخر * ما حطيت زلت بعد كرسنا * (قوله لا ماضى بخالوهي كرم)

لكن حال بمعنى تكبر ليست من أفعال القلوب فكان ينبغي أن يشرح عدم

الاستعارة عنها فإنه في باقي الأفعال لم يشرع من أنها تأتي بمعنى أفعال غير قلبية لأن الاستعارة عنها سبقت

(قوله وهو كقول) أي بالغالب كونه بالرحان وقد تعدى اليقين وظاهر صريح الالوضع أنه لا يستعمل إلا

في الرحان (قوله والآخر وقوعها على أن وان الخ) فهو قوله تعالى زعم الذين كفروا أن أنان يبعثوا

وقول الشاعر * وقد عزت عني تغيرت بعدها * (قوله بمعنى علم) ظاهره أنه موضوع العلم وليس كذلك

بل وضع لاصية اليقين على صفة العلم لأنه لا من وجد الشيء على صفة فقد علمه عليها وهذا هو الجواز بعده

من أفعال القلوب كوجدها والافتها باعتبار معانها الأصل ليسانها (قوله لا يعني حزن أو حقد) قائما

لا زمان (قوله بمعنى يقين) ظاهره أنه لا يستعمل الظن وليس كذلك فقد صرح في التوضيح بأنه رد

بالوجين والغالب كونه اليقين قال الله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله أي يقين وقال فان علمتوهن مؤمنات أي

ظنتموهن وليس في قول الصامح في شرح الكافية وهو أي مات اليقين بها فاعلمها يقتضى أنه لا يستعمل

الافتح ولا يعني (قوله لا يعني عرف) أما الذي بمعنى عرف فتعدى على أصله كقول الشارح وهو ذلك مقتضى

لفظي معنوي بينهما لا بل هو موكول إلى اختيار العرب في ظاههم فليكون أحد للتساوي بين المعنى بحكم

لفظي وذهب إلى أن الحجاب إلى الاول والرضي إلى الثاني لكن ناقض الرضى نفسه في الكلام على كالحث

قال كاذب أصل الوضع بمعنى قرب ولا يستعمل على أصل الوضع فلا يقال كاذب بعين الجبي ومعنى أو شاك

في الأصل أمرع وليس يستعمل على الأصل يقال أو شاك فلان في السر انتهى فتعوزت ولا يستعمل على أصل

الوضع، أن مقتضى الاتحاد في المعنى عدم الاختلاف في التعدية (قوله وكذا متصرفانها) هو بكسر

الراء ونقصها عن لزوم الفعل (قوله قائما قبل على المبدأ والتخير) ليس فيه أنها لا تدخل إلا عليها فلا رد

حسب أن زوا قائما وأن يقوم بمعنى مذهب يسويه أنه لا حذف فيه مذهب المبدأ أن الأخير محذوف

والتقدير حسب قيام زوا قائما واستقرا وذهب السهلي إلى أن تصفون ظن ليس أصلها المبدأ

يقال حال الفرس إذا طلع وزعم بمعنى سمع أو هرل تعوزت الشاة أي سمعت أو هرلتو ووجد بمعنى استغنى

يقال وجد زيد إذا استغنى فصار لجانبه على معنى اشتقاق الشفة العليا قال علي بن أبي طالب كأنه في كذا مضمون فاشغل على البشائر وأطعم

بعد استيفاء فاعلها (فتشبهما) معا (مفعولين) لهاعند الجمهور (نحو) ونظروا أن لا ملهما من فعلها العرفي (رأيت الله أكبر كل شيء) * محاولة وأكبرهم جوداً * وقوله (٢٦) * حسب التقي والجود خير تجارة * وقوله * دبت ألوف العديداً وفتحت * وقوله

ما خلقت زلت بعد كرمنا

والخبر بل هما كفعول أعطى يدل على نفي خبره أو إيجاب الكافي به متناول بان المعنى ظننت الشخص المبني بردي معي به مر وكان قولك ز بدلت حاتم شهادة المعنى (قوله) بعد استيفاء فاعلها جرى على الغالب فلا رد أن الفاعل قد يتأخر بتقديم المبدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل (قوله) فتشبهما مفعولين ان قيل الفاء تقتضي نصب المبدأ والخبر للدخول عليهما ما والحال ان نصب المبدأ عقب الدخول عليه لعلها ما فاعلها جواب ان المراد تعقيب المجموع على المجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد على فرد المراد تعقيب نصب الاول الاول ونصب الثاني الثاني (قوله) عند الجمهور مقابلة قول السبيل السابق (قوله) فاعلها من القبطه وهوان بنى مثل حال المفعول من غير أن يرد والها (قوله) ضمنا بفتح الصاد المحجمة وكسر الميم الزين المبني (قوله) فان علمتوهن مؤمنات قد سلف ان العلم هنا بمعنى الظن والشارح اقتصر على ان علم بمعنى يثق فكان ينبغي ان يعلم أنه لا اله الا الله (قوله) ويلين برحمان قال الحفيد وانما جاز الفاء هذه الافعال دون غيرها لانهما متعقبة ووجه ضعفها ان معانها فاعلة تتجاذرة ضعفتوهي القلب ثم ينضم اليها ما تارها عن المفعولين وقسطها بينهما والعامل اذا تأخر عن المفعول ولو كان قويا يحصل له فزع وهن يدل على زبدت وامتاع ضربت ازدياد الفاعل هاو لا كذلك لغير هاهنا الافعال انتهى وبه يعلم جواب ما قال بضعفت هذه الافعال بما ذكره حتى يطل عليها بخلاف كل وانها (قوله) برحمان الخ محل ذلك ما لم يوكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب والافعال يحسن الالفه قال الرضي وتأكدا لفعل الملقى بمصدر منصوب فمعجم اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالفه ظاهرة في ترك الاعتناء به فينبغي ما شبه التثنية وأما قوله كده بالضمير وأسم الاشارة لاراد جمعا المصدر فاعل اذ ليس اصري بحين في المصدرية (قوله) القوم في ترى ظننت الخ) بعض صرحت ببقية * فان يكن * ما قد ظننت فقد ظنرت ونحوها * (قوله) بالاراجيز الخ) قاله منازل من ربيعة والوزم بالهمز ان يتجمع في الانسان الشعر ومهلة النفس ودناه لا بالاراجيز بفتح الخاء المحجمة الضعف (قوله) جاز لا واجب قد يكون سبب الالفه من جناس قال الرضي ومصدر الفعل القلي اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال التعليق نحو ما يجب ظنك ز بذا فاعلمك ليد قائم وأما الالفه فواجب مع المتوسط أو التأخر نحو ز بذا فاعلمك ظني غالب أي ظني ز بذا فاعلمك ظني غالب ما قبله كقيل وأما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه الفاعل للفعل وكذا اذا حذف جوارزا في صورتين يجوز الفاء الفعل وعامله متوسطا ومتأخرا لكن الالفه فيجوز وأما ان حذف الفاعل وجوبا كما اذا أضيف الفاعل نحو ظنك ز بذا فاعلمك أي ظن ظننا فنعلم من قال العامل الفعل دون المصدر هو كذا حذف جوارزا نحو قمر ز بذا فاعلمك قائم ومتى ز بذا فاعلمك ويجوز الاعمال أيضا انك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيام مقام الفعل لا كونه مقدرا بان والفعل (قوله) وان تقدم عليه غيره الا في غيرهما أي المفعولين ووجه الأفراد التالو بل يذكر (قوله) على المشهور مقابلة قول الكوفي في الاختصاص وان ما لم تحتجوز واذك لكن من غير مع عنده غير ابن مالك ويقع عنده وفي التوضيح في الكلام على قوله * وما خال بمانك تنوريل * ما يقتضي موافقتهم (قوله) مطلقا أي سواء كانت في جواب قسم أو لم تكن في جوابه (قوله) في جواب قسم ههنا هو الصحيح على المعنى في بحث اذ وقبل لها الصدور مطلقا وقيل ليس لها مطلقا (قوله) النافيات لمساوئين احسنه من غير النافيات كما الموصولة ولان الزائد من وكان المحذوفة وقيل في شرح الباب بالتي تفتي الجنس احتراز عن التي بمعنى ليس واليه يشير كلام الرضي (قوله) علت والله الخ) هذان

وقوله
وعنتي شفا وليست بشيخ
وقوله تعالى انا وجدناه
صابرا وقوله فان علمتوهن
مؤمنات
والاصل في هذه الافعال ان
يعملن ولكن قد يعرض
لهن ما يضعفن عن العمل
فيعملن معه غير جوجية
(ز) يلين برحمان (والالفه
ابطال العمل لفظا ومجلا
اضعف العامل شوطه
أرأيتوه ان تأتون من
المفعولين (نحو) قوله
(القوم في ترى ظننت)
فانما الفعل واهل لضعفه
بالتأخر وما قبله مبتدأ وخبر
(ويلين) بمساو لاف المعنى
(ان قسطن) بينهما
(نحو) قوله
أبالاراجيز بيان الوزم
قودن * (وقل الاراجيز
خلت السوم وان دورا)
فتوسط الفعل بين الوزم
والاراجيز واهل لضعفه
بالتوسط أيضا وانما كان
الالفه والاعمال مع المتوسط
على حدهما لان ضعف
العامل بالتوسط سوغ
مقاومة الابتداه فذلك
منها صرح قاله أبو حيان
وقيل الاعمال أوجب لان
العامل القلي أقوى من

العامل العنوي وبه حرم في الاصح وفيهم كلامه ان الالفه من حيث لا راد أصير أنه لا يجوز مع تقدم العامل على
المفعولين وان تقدم عليه غيره هو كذلك على المشهور (و) هذا افعال (أول من) أنه فاعل الكلام وهو هو اسعين متعقبة (نا) مطلقا
(ولان) في جواب فيقيم للمعنى به أو مقدرا اذ ليس لها مصدر الكلام الاستيفاء (النافيات) لمساوئين نحو علمتوهن وقاموا فاعلمتوهن

في الدار ولا غير وتعلمت والله ان يدعاه (اولام الابتداء) نحو ولقد علموا ان اشترى الابن (٧٧) ومنه قوله انما رأيت ملاك الشبه الانب

(أو لام) القسم

نحو

علت وثاقه ليقومون زيد

وقوله ولقد علمت ثابتن

منين (أو الاستفهام)

حواله تقدمت اذانه على

الاول

أدري أقسم بيا بمسند

ما وقع من أم كان المفعول

اسم استفهام كجاء أقام

أشفيأ إلى ما فيه معنى

الاستفهام كقلت أو من

زيد كان الاستفهام

في الثاني كقلت زيد أو

من هو فالجواب نصب الاول

لانه غير مستفهم به

ولما ضاع السب قاله ابن

مالك في شرح الكافية (بطل

علمون أي عمل هذه

الافعال (في اللفظ) درن

الحل (وجوبا) لو جود

الماتع من العمل وهو

اعتراضه صدر الكلام

(رسمي ذلك تعليلنا لانه

ابطال علماني اللفظ مع

تعلق العامل المحل فهو

كالرأه العلقه التي هي

لا من جهة ولا مطلقه دليل

صحة العطف والنسب على

محصل الجمله التي تعلق

العامل عنها ولا مفرقة

الاستفهام بين ان يكون

عمدة (تصوّر لتعلم أي

الحزين أحسى) ونحو

علمتني السفر أو فضلة

نحو سيعلم الذين ظلموا

أي ستقلب ينقلبون فأي

مطلب مفعول مطلق

مثالان للقسم الظاهر واذا سقط القسم كان المثالان المقدر وحده القسم وجوابه في الجس معلق عنها
العامل نفسه في محل نصب على المفعول به بعلة وقد يشك كل ان المعلق متأخر من القسم لان
القسم مذكور أو مقدر قبله فكيف يعلق به عنه ولم يتصل عليه الا ان يجاب بان القسم كان المفعول به
ناكدا لجواب كان معه كالشي أو احوذا كان المتصل عليه مستدري القسم وان قلت لم يفرق في الاعمال
والانفاق مثل ذلك مما لا اعزاه قبل التعلق لجواب الجمله في نحو ذلك كجمله ما هو لا ينطقون لاجل
الاول لا جزاءها بعد التعلق لاجل لا جزاءها بل لها فلي تأمل (قوله أو لام الابتداء) ينسرج فيه نحو ان
زيد القائم ان قبل رد عليه عدم امره اذ الله في تعلق هذه الحروف وهي ان الم لا تدخل الاعلى جلة لان
الابتداء يدخل على المفرد نحو ان زيد القائم لجواب قدس حوا بان الاصل فيها التقدير واصله لا زيد
قام ثم عزت الام لاصلاح اللفظ (قوله ومنه قوله ان رأيت الخ) أي لان الاصل للملك وبذلك يتدفع ما يقال
في الميت الفاء العامل في الابتداء هو لا يجوز ان قبل يصح على هذا التاويل ان تكون الرواية اني بالكسر
لتعلق العامل وليس كذلك والواقع رد في اني التعلق ولما ص لان مصروف في المغرب وغيره ولا ين
مالك في شرح الكافية ان يستدل على جواز الالغاء لاجل تقديم اني على ان يتخلل انما يصح الكسر اذا تقدم
الفعل المعلق على ان مثل وثاقه يعلم انك لرسوله وهذا مجزئ بحدوده * كذلك اذيت حتى صار من ادبي *
(قوله ولقد علمت الخ) صدر بيت اليبدين عابره مجزئة ان للمنايا لا تعيش بهما * واما قضاء كلامه
كانتوضيح من ان لا تدين جواب القسم مقدر بخالف قول المفتي ان افعال القلوب لا فاعلها التحقيق فتجيب عا
يجيبه القسم كقوله ولقد علمت الخ ونحو في الرضى (قوله أو استفهام) الحلف يشمل الاستفهام بل
وفي خلافه واستشكل تعلق الفعل بالاستفهام في نحو علمت زيد علمت أم عمرو واجب بان هذا استفهام
مصري وليس له المدنه الحقة لا استفهامه ما أخبرناه علمه والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين
قال أوحيان كلام العرب ثلاثة أقسام مطابقة للفظ المعنى وهو الاكثر وغلبة اللفظ المعنى نحو اظن ان
تقوم فانه بائنون اظن فيامك لا شئ ان تقوم على جزء الاستدانة وغلبة المعنى اللفظ ومنه ما نحن فيه وقيل
هو على حذف صانف والمرا دعت جواب هذا الكلام * فان قلت يرضى التعلق بالاستفهام أو رأيت
زيد ما منع أو رأيتك زيد أو من هو فانه واجب الاعمال قلت هو بمعنى أحسن وليس من الغلبة
(قوله فالجواب نصب الاول) هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعلق موجبا وانظر المفتي في بحث جلة
المفعول (قوله دون المحل) قال الحنفيا كما كان له أي المعلق على في المحل أي جمل الجمله دون محل كل واحد
من جزأ الجمله لان هذه الافعال انما تطالب بالاصالة مضمون الجمله وعلماني مضمون الجمله ليس بطريق
الاصل وحيث امتنع علماني في الجزأ من وجع الى الاصل وهو محل الجمله قال الشهاب القاسمي ان قبل المعلق
الصدوقا بعد جلة لا مفرده فكشأ الجمله في قوة المفرد للمحول ذلك المعلق * قلت العمل بان مثل
المعلق وما بعده معا لاجل ما بعده فقط (قوله وهو اعتراض الخ) أي ينهوا بين معمولين أو زرع عليه بعض
الامثلة فان المعلق فيه أحد المفعولين (قوله دليل صحة الحلف بالنص الخ) قال في التوضيح فيوزع علمت
زيد قائم وغير ذلك من أموره * وقال شارحه كغيره استقيم المثال انه لا بد ان يكون المخطوف مفردا فيه
معنى الجمله فلا يقال علمت زيد قائم وهو علماني منع عرابا لاجل ان النسب على كلام الرضى التصريح
يجوز ذلك ولعل وجهه ان عرابا لاجل ان معنى الجمله لا يضر أن يستفهم من جواز الحلف بالنسب
على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة الى الجمله المعلق منها بالنسبة لتوا بهما يقتضي ان المعلق انما
معلق عن المخطوف عليه دون المخطوف وان بدارة النسبة للمخطوف عليه دون المخطوف لكن هل
عراب المخطوف مراعاة للعمل على سبيل الزوم أو لا كيد عليه التعبير بالجواز فلي تأمل (قوله ان من
جمله المعلقان لعل) ورافقه أوحيان لانه مثل الاستفهام في انهم خير وانما جده مستطاع محال فلا يعمل

منصوب بما يستدل لمفعوله منصوب بعاقبه لان الاستفهام صدر الكلام (تة) ذكر أو على في التند
لعل كقوله تعالى وان أدري له فتنة ليكم وجزية في الشذور وشبهه ذكر بعضهم بطله وجزية

فيه وقال الجامع ويخص بدي نحو وما يدرك لعله **(قوله)** وجزمه في التسهيل لم لاره ذكرافي
التسهيل عند ذكر المعلقات **(قوله)** قد قيل شرح الشذوذ بالشرطية قوله في كذا المشرع وعندي
الشذوذ وشرحه من المعلقات كالخبر بنو بسط الكلام عليها في شرح الشذوذ وفي بحث الاشياء التي
تحتاج الى الرباط في الباب الرابع من المعنى ولم يذكر الخواري ان كذا خبره يتعلق بالعلم من العمل وفي
النسخ الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكذا خبره يتعلق بخلافه كترهم ونص في شرح
الشذوذ عن جماعة من المقررة ان من المعلقات التي في خبرها اللام نحو علم ان زيد قائم ثم قال
والظاهر ان المعلق اللام لان الان ابن الحجاز حتى لا يجوز علم ان زيد قائم بالكرم مع عدم اللام وان
ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى وليس مراد ابن الحجاز بالجواز التخييل انه جاز بعد
امتناعه قبل كسر ان وهو صادق بالوجه الذي هو المراد لماعرفته ان التعليق واجب لم يستثنوا
الاصورة واحده وعلى الاول فالظاهر ان الاسم كخبر نحو علم ان ذلك لعبره في استفادته قوله
والظاهر ان المعلق انما هو اللام ان المعلق لا يشترط ان يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام
حقها في الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كما تقدم فبي مصدره كذا **(قوله)** لنعلم الخ الشاهد في
ظاهر وثم المال كثره ونحوه والوفر الكثير يقال وقر للمال ككرم ووجد كثر **(قوله)** لا يجوز الخ
أما علم جواز حذفها من سيبويه والانشاف وان ما لك وعن الاكثر ان الجواز مطلقا وعن الاسم
الاجازة في افعال الفطن دون افعال العلم وأما علم جواز احدهما في الجاع **(قوله)** لانك اذا اقتصر الخ
تعليق للمسئلة الاولى بهذا الفارق باين ظن بابا على كماله الخ وادوان فذلك فلان يعطى واديه
كثرة الاعطاء والا فلا انسان لا يتجاوز علم او ظن لا تخالف الاغلبين اعطاه شيء وفلان يعلم بهذا المعنى
يفيد انه كثير العلم على انه لا ينحصر الفاتحة في ذكر المعقول بل يصح ان تحصل فائدة معتد بها يقال
علمنا ان او ظننا ان فيعلم حدوث علم او ظن في الاثنا وتقول علمنا فلان او ظننا فلان النسوة
الى غير ذلك وسكت في تعليل المسئلة الثانية وهو ان المعقولين هنا اسلمها المبتدأ والخبر ولا يجوز ان
يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ بل دليل قبل دخول الناصح فكذلك بعده انتهى وفيه نظر **(قوله)**
جاز ذلك أي حذفهما وحذف أحدهما أما الاول في الجاع وأما الثاني فبأنه ان يكون منكون وظائفة من
المقاربة ووجهه مع رده في التصريح **(قوله)** مطلقا أي انصبام مطلقا فيكون منعولا مطلقا ويحتمل انه
حال من الضمير المستتر في نصب أي سوا وجبت الشرط الا آتية أو بعضها أو لم يوجدها شيء **(قوله)**
بمضارع مبدوء بباء الخطاب خروج المصدر والوصف والاسم المضارع المبدوء بغير ما الخطاب **(قوله)**
بعد استفهام أي بحرف أو باسم يستفاد من قولهم بعد استفهام انه لا يشترط أن تكون مستفهاما
فصح قول التوضيح الحق ان حتى نلطف لضميرنا لنقول في قوله في قول الدار التمامية فلا يتم الدعي
ابن مالك في اشتراط في المضارع أن يكون حاله لا في الماضي دعيه بذلك وطاع النظر بأنه على ذلك لا يكون
القول مستفهاما عنه فلا يكون علما **(قوله)** نحو قول الخ الامثلة على ترتيب المثل كالاختي

(باب الفاعل)

(قوله) هو اسم أي صريح ظاهرا ومضمر بارز أو مستتر بقربة مقابلته بالمرور **(قوله)** أو نافي
ناويه ما واقعة على لفظ وفي القدرية قوله مصدر بمعنى اسم المعقول عام مضاف أي لفظ حاصل في
عدا لا لفظ المؤولة بالاسم ومثله في ذلك ما بعد ولو قال أو مؤولة كان الظاهر وانحصرت التأويل لا بد
أن يكون بحرف سابق وهو هذان وان وما دون كقول أو غير في باب التسوية فلا يقع الفاعل جهة خلافه
لبعضهم فأنظر للمعنى وشرح الشذوذ في بحث الجملة التفسير بقوله ابن مالك أن يكون الفاعل مفعول
الجملة فقال في قوله تعالى تبيين لكم كيف فعلناهم اسم انما فعل تبيين مفعول كيف فعلنا كما قيل تبيين لكم

في التسهيل والمستغنى
الشذوذ وشرحه أيضا
كقوله لتقدم الاقوام
لو ان ما جاءها اذ قرأ المال
صكان له وفر ولا يجوز
حذف المفعولين أو
أحدهما لعدم دليل لذلك
اذا اقتصر على ثلث
مثلا لم تكن فيه فائدة
لا يحصل الا ان من ظن
خاف ان ذلك دليل بل ذلك
(تنبيه) قد يضمن
القول معنى الفطن فينب
المبتدأ والخبر مفعولين
هنا سلم مطلقا وغيرهم
يضمه بضم مفعول به
الخطاب بعد استفهام
متصل به أو منفصل عنه
نظرف أو مفعول نحو
أقول في ما مطلقا وأق
البار تقول عرا مقبلا
وأجهل تقول بني لؤي
فان لم يستوف الشرط
ثبت الحكاية

(باب)

في ذكر الفاعل وأحكامه
(الفاعل) وهو اسم أو مافي

كيفية فعلناهم وفي أول جملة لهم كآهلكتنا لله على ناولي أولهم جملهم كآهلكتنا كآهلكتنا (قوله) قدم عليه فعل تام وأما ناولي (قوله) أي بان يكون بعده حقيقة أو حكما كفي الفاعل المستتر أن التقدم هنا كمن كوجوده والضمير في عليه وناوليه وكذا ما بعدهما لاجمع إلى أحد الأمرين المستعملين لفظة أو والتقدم الماخوذ في أحد تقدم العامل الذي هو وقوع الفاعل بعده أو الماخوذ فيما سبق في حكم المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع فلا دور على أن لزوم الجوز ممنوع لا مكان تصور تقديم الفعل على اسم أسند إليه بدون تصور الفاعل وخروج بقوله قدم الخ نحو ز يذام أو قائم كان كلام السعد في بحث التقوى صريح في أن السند الفاعل وحده لأن الفعل مستند إلى ضميره وهما مستندان إلى ز يذام في جهة ولولم فاستاد الجملة يضمن أسناد الفعل في ضمها بل هو المقصود بالأسناد في صدق عليه وأسند إليه فعل أو ماضى ناوليه فيحتاج إلى الخرج ولولم فهو دفع التوهم ودعوى أن ذلك كلام ظاهر يمتنع عن دفع التوهم أمر مهم وما جوزه الأعلام وابن عصفوري * وقيلوا وصالح طول الصدود دوم * من أن وصالح الظاهر يوم قدم للضرورة فغير مسلم بل وصالح السند أخير يديم ولولم لا يرتفع لأن الضرر ولا يبعث أن يخل في التعرف فادفع ما في شرح السبيل للعلماني وخروج بالتمام الناقص فان مرفوعه لا يسمى فاعلا اصطلاحا والمراد بجائي ناوليه ما يشبه في العمل والدلالة على المعنى المصري هو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأما أنه المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والفرق هو عليه المعتمدان قال أبو حيان واسم موضوع موضع الفعل نحو أياك أنتوز يدان فغير ماضى أياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل وعطف عليه المرفوع وأياك وضع موضع آخر انتهى والجواب لما لاحظناه في معنى الاشتقاق نحو أسد بهني شجاع فهو زيد أسد في أسد مرفوع مستتر مرفوع يحصل على الفعل وقد يقع الظاهر نحو زيد أسد غلامه (قوله) وأسند إليه أي نسب اليه يربط به أصالة له اصطلاحا ما ذكر باعتبار مدلوله وحيث قسم الأسناد بالنسبة دخل فاعل شبه الفعل وزيد فيان ضرب زيد لم يضرب زيد لظهوره وتحقق النسبة والربط ولا يشمل حينئذ الفاعل ونحوه خارجا عن اصطلاحها فاعلم أن معنى متعلقا بالمتنوع بالواجب المتبادر من الأسناد الأسناد بالاصالة والمتبادر يحمل عليه التعارض ونفخ التواضع أي بعضه هو وهو المعلوم بالحرف والبدل أو الأسناد إلى التابع الأقرب بمتعلق البقية على أن الأسناد إلى البدل بناء على أن عامه مقدور من جنس الأول (قوله) الأحكام جمع حكم بمعنى محكوم به (قوله) منها له مرفوع أي على التهور ولغة الجمهور وجه نصبه وقع المفعول نحو كسر الزجاج الخ وجهه ابن الطراوة قياسا على ما مر و بعضهم ادعى أن الزجاج هو الفاعل والخ هو المفعول باعتبار اعتبار بالافتقار إلى كان المعنى بخلافه يؤيد ما قيل أهم من القلب وإن الاعراب أبدا على حسب العلامة التي تكون في العرب ألا ترى أن القرية من واسئل القرية إنما تعرب على حسب حركتها لا على حسب الأصل (قوله) وحكما كالخروج من الزائدة الخ هذا ما ذكره جمع منهم ابن مالك والمصنف وهو يعني أن الاعراب الهي لا يختص بالبناء وتقع في بحث الاعراب أنه بشكل عليه قول الرضي أن معنى كون الكلمة معربة بجملا أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابها كذا وكذا فإنه يقتضي أن ذلك لا يتصور فيما إذا كانت الكلمة معربة وبشكل عليه أضافهم بين الاعراب الهي والتقدير أي المات في الهي قائم بحركة الكلمة في التقدير وبالحرف الأخير ولأنه المناسق في الجمهور من الزائدة ونحوه قائم بالحرف الأخير فظاهر أن يكون الاعراب فيها تقدرا وبذلك صرح العيني في شرح الشواهد في الكلام على قوله * ما أنت بالحكم الرضي حكومته * في خبره لا ينافي ما صنفه المحكم وهو مرفوع تقديره لا تخبرنا انتهى وهذا هو القياس على التسليم والحيس والمذموم ونحوه لأن اعرابها تقدري اتفاقا (قوله) بما أسند إليه أي على الأصح ورواه أقوالا نظيلها والمصنف أهم الراجح ليعبر على كل الأقوال (قوله) لما حقيقته أي لفظا أو تقدرا ولوعبر بذلك كان أولى (قوله) كقام زيد أي كرفع زيد عن قام زيد (قوله) أو بزيادة المصدر إليه أي

ناوليه قدم عليه ففعل تام وأما ناوليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه وله أحكام منها أنه (مرفوع) بما أسند إليه ورفعه لما حقيقته (كقام زيد) وعمر وقائم أوله (ومات عمر) ونظامه ميتا أوله أو حكما كالخروج من الزائدة نحو وما ياتهم مذكرا أو بإضافة المصدر إليه نحو ولولا دفع الله الناس

ومثل مثالين تشبها على أن الفاعل نوعان نوع يكون المستندوا فاعل الفاعل كالأول نوع يكون المستندوا عليه كالثاني (و) منها أنه لا يتأخر عمله عنه) بأن يقدم الفاعل عليه (٤) لانهما كانا كالجملة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمنع تقديم عجز الكلمة على

صدرها واستدل أبو البقاء في الجاهلي أنهم سماها كالجملة الواحدة باثني عشر وجهاً أخذها من سر الصنعة لا من جنى فان وجد في اللفظ ما يظهر أنه فاعل مقدم وجب تقديمه والفاعل ضميراً مستتراً وكون مقدمه وامامتاً على كفى نحو زيد قام وما فاعل الفعل محذوف على نحو وان أحسن المشركون استحوذوا بالعلم المشبهوا بوليداهم فضرورة أو مؤول (د) منها أن عمله لا ينقصه سلامة تانيته إذا كان الفاعل مثنى ظاهراً (ولا) علامة (جمع) إذا كان مجعولاً مظهر الفاعل على اللغة الفصحى قالوا جلان وقاموا رجالاً وفي نسخة (بل يقال قام رجلان) قام (ردالو) قام (نساء) بقصد العمل من علامة التثنية والجمع وجهاء التثنية نحو الفاعل جلان وقال الظالمون وقال نسوة (كما يقال مع الفرد قام رجل) بتعريف الفعل أدل قبل قال جلان مثلاً لنسوة ان الاسم الظاهر يستند مؤخر ما قبله من الفعل والفاعل ضمير مقدم فالزم تعريف العامل بفعال هذا الأسماء وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل (وشد)

الخطاب بالفاعل المستند اليه من معنى ومخرج قول الشاعر وقد أخلصنا من عجزهم وقوله يا ميمون في الشراء وقصة الخليل (أهل فيكمهم اليوم) وقوله تسع الربيع عسانا العجم بغير اليصا به وهذا في معنى ما في الخليل في كوفي المرافيق

وقضية هذا الخبر هي أن من يجوز إلحاق التامع مع الفصل بالأجور إلحاق الألف بـشأنها في التقى
 ومنع أو جواز على هذه اللفظ جازي من جازل إلحاق التامع مع الفصل بجمع أو قول إذا كان سبب
 دخولها إيمان أن الفاعل لا يجمع كان لحاقها بها ولو كان للجمعة تخفية وأطال في ذلك فراجع مع
 حواشيه (قائمة) قال الهاميني إذا قال بأب هذه اللفظة قلما وقدا أو نحو ذلك وأعلوا أحدهما فإتيم
 ضمير وفي الآخر ضمير اثنين فيتمثل بكل من الفعلين أو كلاهما أحدهما ضمير وفي الآخر علامة
 انتهى وانظر لوقت قام علامة أو اخوتك أو عكس فان الفاعل غير واحد قطعاهل ورأى ما اتصل
 بالفاعل أو يجوز إلحاق علامة التثنية أو الجمع وينظر ما عاينما اتصل بالفاعل وفي المعنى ما يؤيد (قوله)
 وعليها ظاهر الخ) انما قال لظاهر لاحتماله لغيرها بان يكون متداخرا على التقديم والتأخير أو يكون
 ملائكة بلا من الواو في تعاقبون ولكن عند الفاعل (قوله) تعاقبون فيكم ملائكة الخ) هو ظاهر
 على رواية الحديث كذلك لكن رواه البخاري وغيره انه ملائكة تعاقبون فيكم لفظه الواو ضمير
 ومعنى تعاقبون تأتي طائفة عقب طائفة ثم تعود الأولى عقب الثانية (قوله) أو غير جهم) بفتح الواو
 لأن العطف وقدمت همزة الاستفهام لصدورها قبل الهمزة في محلها والمطوف عليه محذوف وكون
 ظاهر هذا الحديث على هذه اللفظة يخالف كلام ابن مالك في التوضيح فانه انما ذكر ذلك على جهة النفي
 وبدأ بقوله غير جهم خبر مقدم وهم مبتدأ مؤخر ولا يجوز العكس لئلا يلزم الانحياز بالعرفتين المتكررة
 لأن إضافة غير جهم غير متعالة للوروى يفتقر إلى الباعل الله غير مفرغ من صفات الجاز وجعل مبتدأ وما بعده
 فاعل مبدأ الخبر كما تقول آخر جني نون قال ابن الحارث الله غير مقدم قال وكذلك به بتشديد
 الياء لأنه جمع أو يمتنع كونهم فاعلا لأن غير جهم والوصف وما بعده إذا تطابقا في غير الأفراد كان
 الأول خبرا مقدما والثاني مبتدأ مؤخر ولا يجوز غير ذلك وقال السهلي غير مقدم ولو خفضت لم يميز
 لأنه لا يكون هم مبتدأ متعابها غير جهم إذا لا يخبر عن الجمع غير ذلك لا يكون غير جهم فاعل لأنه
 لا يجوز للفاعل أن يكون ضميرا متصلا لا بسببها لأنه لا يقول تام أنا انما تقول قلت لو كان مكان هذا
 الغير ظاهر بل نحو آخر غير جهم قوم لولا هذا فصل بديع (قوله) وأمه أو غير جهم) الأصل الأصل
 أو غير جهم سقطت فون الجمع بالإضافة (قوله) أو كسر ما قبلها) أي بدلا من الضمة للتحسين بالفتحة
 الياء (قوله) وهو كذلك على هذه اللفظة) أي على الأصح لقول الأئمة أن ذلك لفظ لقوم معينين وقيل إنها
 ضمائر الفاعلين وما بعدهما مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير وتابع على الإبدال من الضمة بربط كل من
 كل والوجه الأول لا يتأخر في قوله : أن كانه نسب وخبر لأن ان الترتيب لا يدخل على بل الأصل
 على الصحيح والوجه الثاني لا ينافي فيما إذا كان الواقع بعد الفعل ضميرا متصلا نحو ما قلما أو كسر ما قبلها
 الأهم ما في الألف لأن الضمير المتصل المرفوع بعد المرفوع المتصل فوكسب بالاجتماع ثمان التقديم
 والتأخير والإبدال لا يمتنع بل في لغة قوم بآبائهم الآن يقال الألف لا يختص بجواز التقديم والتأخير
 والإبدال وأما جوب أحدهما الذي هو المراد فهو مختص قطعا (قوله) كانه في قامت) أي جوامع
 الغريبة عن الغير لظني والجمع مرفوع الأفراد المؤنث فرغ المذكور (قوله) المتعاطفة) أي غير أوقات
 عطفت بأوقات قامز بدو وقال الهاميني يمتنع إثبات علامة لأن الفاعل واحد لا ثنائ غايتها فبال
 ذلك الواحد خبر معين فان قلت قام أو نحو ذلك أو غلامك فينبغي أن تلحق لأن الفاعل اثنان قطعاه وانما فقد
 التعيين فان قلت قام أو نحو ذلك أو غلامك أو غلامك فينبغي أن لا تلحق لأنه لا يتحقق كون
 الفاعل اثنين والأولى أولى بالتمثل لذلك قدمت أقرد تنهى ويحتمل أن تلحق في المثال الثاني لأن الفاعل
 الأصطلاحي اثنان قطعاه وعدم تحقق فاعله من جهة المعنى لا تدخل في ذلك وهل قياس ما قطع من الفاعل
 في قامز بدو معر لحاق الواو في قام أو نحو ذلك وغلامك في قام أو نحو ذلك وغلامك ويقى ما يلحق بالفاء
 أو ثم وقد يؤخذ عن من قوله لأن الفاعل واحد لا ثنائ لحاق العلامة لأن الفاعل اثنان وقوله المتعاطفة

وعليها جهة ظاهر قوله
 عليا الصلاة والسلام
 في الحديث (تعاقبون
 فيكم ملائكة بالليل والنهار)
 وقوله أيضا لورقة نون
 (أو غير جهم) بتشديد
 الياء حين قاله ورقة ليتنى
 أن تكون معك أو غير جهم
 قومك وأمه أو غير جهم
 هم اجتماع الواو والياء
 وسقط أحدهما بالسكون
 فقلت الواو ياء وأدغمت
 في الواو كسر ما قبلها ضار
 أو غير جهم وفهم من
 كلامه أن هذه الألف
 اللاحقة للفاعل ليست
 ضميرا وهو كذلك على
 هذه اللفظة بل هي علامات
 لفظية كانه في قامت هـ
 والصحيح أن هذه اللفظة
 لا تنوع المفردين أو
 المردات المتعاطفة

نعت المفردات وحذف نعت المفردين لئلا يمتد عليه **(قوله خلافا للغيراوي)** حيث قال لا لعل أحد ما يبر
 قاما بدومر ولا قاموا بدومر وبكر ورد عليه أبو حيان بقوله * وقد أسلمنا معديهم * وقوله
 وإن كانا له نسب ونسب وقياس ما ورد فيه. **قاموا** بدومر وبكر **قال في المنفى** وليس بشئ لأنه منع
 القصر **الترتيب** كيب **(قوله)** يملأ من لفظة دائما لأن المارد من عليهما من اللفظ ان علامتهما أبدا
 ظاهرة ولا تكون مقدرة بدليل بل بالعقد فلا مردانه قد يسمى المفرد بثنائي أو جمع لكن قد يتوقف فيه فإن
 مثل من الموصولة لا يعلم من لفظة ان المار به اثنتان أو جمع وقد مر من المنفى ان علامة الجمع تلحق الفعل
 المسند اليها واعلم ان كلام الشارح يوهم انه لم يعلم بحالهما فعليه تجر بال فعل من علامة التثنية والجمع
 مع انه أسلف ذلك في باب حيث قال اذ قيل قالم الخ فكان عليه أن يقول هنا قبل قوله لان تثنيته الخ لما مر
 من رفع الالباس ثم يقول ولان هذا وفي قوله قد لا يعلم اذ خال فعل في الفعل المنفي وفي المنفى وجمع الجوامع
 انما يتخذه بالثبوت **(قوله)** بان يكون مقداره التثنية ولانه قد يكون مؤنثا لفظا من غير ان تثبت المنفى
 كطلمة **(قوله)** مع ان في اللاحق الخ فيه تامل وقر في التصريح بما هو أظهر فرجعه **(قوله)** تلمقة
 علامة التثنية لا يذيان من أول الامر بان الفاعل مؤنث وسوى ان ما لا يلائم من الذوات **(قوله)** ان
 كان ضميا الخ مثل قوله ما ضا فعل ضمير الوحدة المخاطبة أو التكملة مع انه لا يجوز أن تلحق علامة
 التثنية بل لا يمكن وقوله مضارع مضارع الواحدة التكملة مع انه لا يجوز أن تلحق علامة
 هذه المراسع لعدم الحاجة اليها لان قرينة التكملة والمطلب معينة للمؤنث فلا تلبس بالمرأة ان علامه
 تلحق علامة التثنية حيث لا يمتنع من تانيته ويستثنى من الوصف ما يستوي فيه للذكر والمؤنث
 كقيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل واسم التفضيل في بعض أحواله وخرج بالماضي وما بعده بالجار
 والجرور والظرف واسم الفعل فلا تلحقها علامة التثنية **(قوله)** ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا أي تانيثا
 معنويا باللفظ أيضا ودوب لفظ وروى ما لا يبرئ كره من مؤنثه نحو برغوث فانه لا يؤنث وإن أريد
 به مؤنث كذا كره أبو حيان وذكر ان ما قبله تله التثنية ولا يبرئ كره من مؤنثه نحو تلمقة مؤنث وإن
 أريد به ذكر والمسئلة مشهورة بان يتعلق بها من خباية أبي حنيفة والعلمين مناقشة مع أبي حيان لا تظليل
 بها وقد ظلمت في المقام أيضا بالاباس بأرادها وهي

ما قبله تله التثنية حيث يعلم * تذ كبره تذ كبره * تذ كبره تذ كبره * تذ كبره تذ كبره
 كطلمة والتله ليست تفسيرا * الا انما سبغ في أنى أو ذكر
 وحيث لم يجر واسكنه * فأنت الصكل وحور فقه
 ولحك تذ كبر الذي يجرد * من ماء تانيث سوى ما ورد
 مؤنثا فخرص على اتباع * فذلك مقصود على السماع
 هذا اذا كان مجازيها * أما اذا كان حقيقيا
 فإن تجر: فانت ان ورد * مؤنثا عاكس كنهنوا
 أما اذا التبر صار صافيا * فذكر الكل فهناك الصافي

(قوله) وهو بخلافه منه ما تانيثه بالتأويل نحو أنت كثنائي فاحقرها فانت الكتاب لكونه في معنى العصفية
 وما اكتسب التثنية باضافته الى مؤنث اذا كان المضاف صالحا للجنس نحو ما تانيثه من القنادين المسم
(قوله) متصل هو الذي لم يفصل بينه وبين عامله شئ أو فهم ان غير المتصل وهو المتصل لا يجب فيه اللاحق
 فمثل نحو كفى يندف قوهم جواز الامر من فيه كقوله وهو لا يؤنث وان فصل بالباء لانه في صورة الفاعلة وهي
 لا يؤنث لاجلها فلذا استثناء بعضهم كذا قبل ونفسه نظرا لانه لا يقتضي عدم جواز التثنية اذا ذكر الفاعل
 المؤنث بغير الاء لانه في صورة الفاعلة وسبب جواز الوجه في الجزو من وان التثنية هو الاصل والتذكير
 انما هو لارادة الجنس والحق ان هذا التانيث خاص بكنى في نحو كفى ثم يعلل ان العرب التزم ذلك في خبري

خلافا للغيراوي وانما كان
 الصريح في علامة تثنية
 لفاعل وجهه عكس علامة
 تانيثه لان تثنيته وجهه
 يملأ من لفظة دائما
 بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم
 من لفظة بان يكون مقدرا
 به التانيث مع ان في اللاحق
 هنا زيادة ثقل بخلافه ثم (و)
 منها ان علامه (بطلقة علامة
 التانيث) في آخره ان كان
 ماضيا أو صفا وفي أوله ان
 كان مضارعا (ان كان)
 الفاعل (مؤنثا) حقيقيا
 كان وهو ما فسرح
 (كفانت هند) وقوم
 دهم وزيد قائم أمه أو
 مجازيا (و) هو بخلافه
 نحو (طلعت الشمس)
 وتغرب الشمس واليوم
 طلعت الشمس فيمن
 جهة الجنوب والحقايقه
 وأجابا في استدلاله
 متصل حقيق التانيث

ولم يبق أثر مجموعها بالالف والتاء فثبت الهمزة والى خبر من مثل عالم الموتى مطلقا كما شئت طعنوا وذوقوا بعنهم قال خلافة وأما قوله ولا أرض أبطل إبقائها ضرورة (بحوز الإجهان) أي الحق العامل للامعة (٢) في أربع مسائل والالحاق أوج في جميعها

أحدها (في) العامل إذا أسند إلى (بحار) الثانية (الظاهر) المتصل (بحوز) طلعت أو طلع الشمس والمنفصل بحوز (قد جاءكم) موعظة (وتحوز) فقد جاءكم بينة وكلامه في الشرح يقتضي أن الثانية في هذا أوجع وكلامهم صريح (في) خلساته كاستراه (و) الثانية في العامل إذا أسند إلى الحقيقى الثانية (المنفصل) من العامل بغيره (الحوز) فثبت اليوم هند (وحضرت) القاضى امرأة (وتحوز) جاهد المؤمنين وقوله ان امرأته منكم واحدة وخرج بقوله الحقيقى غيره نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة أحسن الظاهر الفضل الحقيقى على غيره قال الجهماني في شرح التسهيل نقلنا من الناصحة قال الذي قاهرى خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كرهه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى كثره فاشبهه فوقع فيه من ذلك ما ينبغي على ما ترى موضع وقوعه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو تحسين موضوعا أو كثر به أحسن

صدر الكتاب هذا لوجوب بجملة إذا صلت عليه مذ كرت حوزا متندوزد كوجوب التذ كبرى عكسه لان الحكم السابق كخص عليه السابق (قوله ولومنى) وأما في ابتداء ضرورة كقوله ابن مالك وذلك بمعنى أنها ماض ولا ضروره اليه كقوله الحق لجواز جعله متارعا نحو فأن أوله إحدى التاءين (قوله أو الى خبر متصل) يستعمل في المراسم متصل من العامل وان راجعه المنفصل اصطلاحا ونظير أثر الاحتفالين في تحوز غلام هند تقوم هي معوقية الاحتفال الثاني خروج المنفصل سواء انفصل بالتحوز هند ما قام الآية أو لا تحوز غلام هند حضرت هي معوض في التصريح بوجوب التذ كبرى المنفصل بغيره الا وفي كلام الجهماني ما يفيد جواز الوجيهين (قوله مطلقا) أي سواء كان حقيقى الثانية كنهى طلعت أو مجاز به كمثل ومن الحارز اسم الجنس واسم الجمع والجمع المكسر وبمعنى الشبه القاسمي أخذنا من الرضى أنه يجوز تذ كبرى بجمع التكسير وكذا اسم الجمع والرضى انما ذكرا في الخبر قال الشهاب فإذا جاز في الوصف قطعاً فلا فرق بين تذكيره والوصف (قوله ونذوق بعنهم الخ) هذا متفرع على وجوب الثانية في الاسناد الى الظاهر المتصل (قوله وأما قوله الخ) هذا متفرع على وجوب الثانية في الاسناد الى الضمير المتصل وهو محذوف عن الامرين جوين الطائي مدره * فلانتم وقد قذفتها * وانظر الكلام عليه في التصريح واعلم ان الهمزة استبدت ذكر في عروس الافراح من انواع الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذ كبرى الموتى وعكسه قال الاول لخصه نحو فني جله موعظة من به وذلك يجوز تذ كبرى كلف من غير محاربه ومنه ولا أرض بقل إبقائها لأنه أراد تغميم الارض فغير عنها بما يعبره عن المكان وبذلك يعني أنه لا ضرورة في البيت لأنه انما يكون شاذاً اذا أريد بالظاهر الموتى بعوده أي ضمير الغائب مذكراً فلتبطل (قوله أي الحان العامل للامعة) الظاهر الحان الامة للعامل ولعله أراد ذلك فقلب (قوله والالحاق أوجي جبهه) في الجهماني ان الحذف أحسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع كتنسوع وجع المذ كبرى بالالف والتاء العاقل وغيره كطهات وفرد جهات تكون تائشها بالتأويل وهو كون كل منها جماعة (قوله إذا أسند إلى حقيقى الثانية المنفصل الخ) دخل فيه المنفصل عن وقال المصنف في حواشي الالفة قبل ما يفتي من امرأه هل يجوز الفصل بين قال يخشى في قوله تعالى ما يكون من نحوى ثلاثة لا * من قرأ آياته فلي ان التحوى تائشها فحقيقى ومن فاصلة أو على معنى متى من تحوى انتهى وأقول محل النظر انما هو ذلك المنفصل عن حقيقى الثانية كمثل المصنف والتحوى لم يثبت كذلك فالكلام يخشى ليس من محل النظر انه لا حاجة في الا بقاء التذ كبرى لفصل بين ولا لفتاوى لان مجازي الثانية يجوز في الامر ان وسى في جواز التذ كبرى في مثال المصنف لا لفصل بل لاولاد الجنس ونحل المنفصل ما يماثل كقوله جندو تقدم انه لا يجوز فيه الوجيهان بل يجب التذ كبرى وقى ما ذا كان الموتى الحقيقى الموصول بقوله من اسم مذ كبرى كقوله أي تقي زيد قال الجاهلي يمين الاتيان هذا لا لباس وقيد العصام بماذا أتم قدره في الثانية تحوز جاهد اليوم زيد الكرم فلا يجب الثانية قال شيخنا وقد يقال الفرق بين هذا التال مؤخره والطلب دفع الالباس من أول الامر (قوله انما) الخ صدر بيت هجره * بغيره * يعني في الالباس مؤخره * والشاهد في ظاهر كنهه بتدويره من متكسر امرأه واحدة وقدره المربخصه واحدة فلا شاهد في الثانية مجازي هذا وقال ابن سيدة أو اطلو جسد اولادك لم يكن في الكلام قائلة لأنه قد علم ان كل من غير فهو مؤخره وأي عائدة في قوله لم يفرور انما هو على ما ذكرنا من قوله (قوله والذي يظهر في الخ) ان كان ما ذكره أو لا في الخبر منقول الامة أمكن الجواب بان كثره الاتيان في القرآن لانه لا تضاعفاً لئلا يها (قوله في باب نعم ونس) انما ذكرا بان لان

الاستعمالين دليل على أوجبه فينبغي الصبر الى القول بان الاتيان بالامعة في ذلك أحسن انتهى وما شئت موافق لقتضى عبارة الشرح والثالثة هو المشار اليها بقوله (أو المتصل) بعامله كذا (في باب نعم ونس) وذلك نحو (نعمت) أو (نعم) (المرأة هند) فالثانية على مقتضى الظاهر والثالثة كبرى في اولاد الجنس الخليلي الحمد لأمراه

الحكم لا ينصرف على نعم وشئ (قوله بل المراد الجنس) أي والجنس يجوز فيه ترك التام كما يأتي وهذا يقتضي أن كل فرد يحقق التام إذا قصد به الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المرأة نكحاً من الرجل وسار وأسماءه مما فيه جنسية وليس من ذلك ما قام من امرأة أو كان في معنى ما قام أسد من هذا الجنس لأن امرأة هن ليس المراد به الجنس بل المراد واحدة والعموم انما جاء من الثاني قاله الشاطبي وقال قبل ذلك أذا قلت ما قامت امرأة فلا بد من التام بخلاف ما قامت من امرأة فالتام بالخيار لأن دخول من أقاد معنى الجنس وقال المصنف لا يقال كفتيم ندبل تعين كفي فانظر الفرق بين الباء وبين الزائدة وفي الرضى النسوية بينهما في جواز الأمرين وأقول مرأت وجوب التام كبر خاص يكفي في كفي عند مروجيه وبه يعلم الفرق بين الباء وبين النسوية بينهما مطلقاً لا تنص وتقل المستغنى في التعليق عن ابن عصفوران الأكثر في المؤنث المحررين بين الزائدة أن لا تلحقه علامة التام لأنها لا تدخل الأفعال بأمراده الشياخ وعموم الجنسية والظاهر خلافه لتأنيصه الثاني أن المراد بالهالام الحقيقة ولا ينافي ما في بعض خبر المبتدأ أن الرباط قد يكون العموم كزيتيم الرجل لجواز أن يراد بالعموم صدقة على المبتدأ لا شموله للمبتدأ وغيره بين أن الحكم لا يختص بالاستناد إلى الظاهر كما قد ينهون من الاقتصاد على تمثيل المصنف والشارح كاللغة بنم المرأة وسواء بل يجوز الوجهان عند الاستناد إلى الضمير المعين بنكر مؤنث فهو اسم امرأة كقوله كبر صبره السويطي وقال ابن أبي الربيع لا تلحق استغناء بتأنيص الضمير (قوله) إذا أسند الجمع المراد به كاي علم مما يأتي ما يدل على جملة الجمع الصبيغ والام يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع (قائدة حسنة) قال بن جني إذا أنشأ الجمع العاقل أعلت إليه الضمير مؤنثاً وإن ذكرته أعده إليه مذكر كقولك أنت الرجال إلى أنشأهم أو قاموا إلى أخوتهم (قوله) وقالت الاعراب الصبح اسم الجمع (قوله) المؤنث المخر لم يعتبر التأنيص الحقيقي الذي كان في المفردات نحو قال الهنود لأن المجرى الطارئ أزال الحكم الحقيقي في أزال التام كبر الحقيقي في رجال (قوله) اسم الجمع قيدته في الصريح والمعرب وقال ابن المنني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وأنه قيل أنه جمع الذي انتهى وظاهره أنه لا فرق في المبني بين ما يختص بالذكر كالذين وما يختص بالمؤنث كالذين والذي لكن في الشاطبي أنه يجوز في اسم الجمع المبني الوجهان ومثل يذهب إلى الذوات وذهب للذوات في الأوزاعي في الجواب عن التذكير في إذا جاء المؤنثان التام كبر في جملة الفصل الأول أن الأصل النساء المؤنثان أولان أن لا مقدرة بالذات وهي اسم جمع قال في الصريح وتقدم أنه يجوز جمع اسم الجمع التام كبر والتأنيص وظاهر أن الذي اسم جمع مبني (قوله) اسم الجنس أي جعي بدليل قوله على التأويل بالجماعة وقيدته في الجمع مع التأنيص وأطلق في اسم الجمع وظاهر كلام الشارح الاطلاق فيهما كالجمع وفي الرضى كلام بن جني مرابجه (قوله) على التأويل بالجماعة) أنتن صير بان التأويل بالجماعة في التأنيص عند الاستناد إلى ظاهر المذكر أو مؤنث بالجمع التام كبر عند الاستناد إلى مجرى عند الاستناد إلى ضمائر هاهن غير فرق فلا وجه لقوله بل يلزم على طرد تقليل التأنيص بالتأويل بالجماعة وجواب آخر أن ضمير هذه الثلاثة وتأنيص السند إليه مع عدم جوب ذلك ولا حاجة للجواب بان الجماعة مفردة مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فمجرد في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد مؤنث في مؤنث أو فعله ومراراً للمعنى فيضمير الضمير ويذكر كجواز الوجهان في الذي إذا أنشئ من الذين كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون وقوله كبش الذي استقر ذواتاً فإلها أعضاء متماثلة فذهب بنورهم ولو كان الذي ضمير الذين بعد حذف النون لم يحذف أفراد الضمير العائد إليهم لزم احتياج إلى اعتبار اللفظ والمعنى في لفظ الجماعة إذا أسند إلى ضمير جملة ما قامت أو قاموا وقد تضمن في التسهيل في باب الضمير حكم ضمير الجمع فلا بد من كبر ذلك مع زيادة الألفاظ فله يستفاد منها أن المراد بالجمع التأويل للذين كبر ضمير الجمع فتقول يا بني ضمير الغائبين ضمير الغائبة كثيراً لتأويله بجملة تصور وإذا أرسل التام كبر ضمير الغائبين فقلنا لتأويلهم بولسطينهم فمجرد تأويله بولسطيناً

واحد بل المراد الجنس
فدخولاً وضمه عموماً
خصوصاً أو أودامده أو
فمه مالفقة كره مرقة
(و) الزايعة (في) العامل
إذا أسند إلى (الجمع) سواء
كان جمع تكسير لمذكر
(نحو) قالت الاعراب أو
لمؤنث كقامت الهنود أو
اسم جمع كقامت النساء أو
اسم جنس كورق النصر
فالتأنيص في ذلك صلي
التأويل بالجماعة والتام كبر
على التأويل بالجمع ولا

يحفظونها * اذا اسدوا احد منهم نحووا احسن الغنم ان ونيه ومنه وان لم يكن في الانعام لبعده تمسككم * ساقى
 بطوره ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمة الالف بعد افضل التفضل كثيرا ودرته قليلا * لجم الغائب ضمير
 العاقل ما بالغائب نحو واذا التجم انكذرت * والغائب نحو فاني ان يحتملها وفعلت ونحوه * أولى من فعلان
 ونحوها كثر * راقلة والمقالة من حركات العكس **(قوله الاجري الصمغ)** هل المراد به في هذا المقام
 ما حصلت فيه شروط ذلك الجرين والمراد به ما شمل الحق * مما ظاهر كلام الشارح حيث قال وقضية
 هذه العلة جواز الوجهين في نحو البنون ان المراد به ما شمل الحق * مما حدث * وتغير واحد لا مطلقا
 وهو مشكل فقدم شرح القامسي بان الواجب حكمه جواز الحقوق العسامة وحكم واحد استناع لحوقها
 وأمر فيه بالتأمل وشرح الشاطبي بجواز الوجهين فيما يليه على شكل الواحد وليس فيه شرطه وقال
 أيضا ما حاصله ان الجاع السالم اذ لم فيه تغير الواحد وليس فيه شرطه كالرضين * عزين * سئين * جاز
 فيه الوجهان فتقول فمشت سنون ومضى سنون ودعيا للذين ذهبوا للذين * وكذا ما كان من
 هذا النوع بالافعال والناتج نحو لانه حكم التبعه التغير ومن ذلك عند الناظم يعني ان بابك بنون وبنات
 قائمهم ليسل فيما بينه الواحد **(قوله في نحو البنون)** أي من كل باب في تغير الواحد أو ثبات
 بعضهم وبنات * بنات * بضمة النون نحو للمطفيين والقاضين بجوز فيه التثنية لعدم سلامة تظم الواحد وهو بعيد
(قوله وهذا ذهب جمهوره) (ربين) وقال الكوفيون بنحو في جسي التصحيح التذكير والتأنيث
 ودلهم ورد في التوضيح **(قوله واستشروا)** أي جمهور البصرين والضمير في قوله منه يرجع الى جمع
 المؤنث السالم وهذه العبارة مشكوكا أو مشكوكا في معناه قول السبوي * أو جمعا لالف والناتج كذا
 يستوي فيه الالتحاق وعدمه غير مترجم جمع لجان الفاعل بخلاف المؤنث فان التام واجبه فيه
 لسلامة تظم واحد نحو جان الهندات الاعلى لفسه قال فلانه انتهى فانظر كيف اعتبر التذكير فقط في
 جواز الوجهين واعتبر التأنيث فقط في وجوب الالتحاق الا انه صل سلامة تظم واحد ولا يتحقق ما فيه
 والذي نحر وعندي في هذه المسئلة باختصار ان الكوفيين يميزون الوجهين في الجمع من غير استثناء مني
 أصلا وان جمهور البصريين وجوب التذكير في جمع المذكور السالم اذا وجد فيه شروط الجمع
 بخلاف الحق به وجوب التأنيث في جمع المؤنث السالم اذا كان واحدا مضمونا حقيقيا سالما من
 التغير أيضا وما عداه من مذكر حقيقة أو شك أو مؤنث حقيقي متغير أو غير حقيقي مطلقا يجوز فيه
 الوجهان التذكير وعدمه قاله جعنا وقضية جواز الوجهين في المنع جوازهما في جليلات وهو غير بعيد
 لان من الجليلات اتباعه جواز الوجهين من غير تفصيل وفي الشاطبي ان جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام
 أحدها ما يكون للمذكر حقيقة أو شك نحو الطلقات والجلبات فجواز الوجهين فيه ظاهر وهو جهم ثم قال
 والثاني ما يكون للمؤنث الجاهلي التأنيث نحو غنمنا * طوات فجواز الوجهين فيه ظاهر ووجهه انما
 قال والثالث ما يكون للمؤنث الحقيقي التأنيث نحو الهندات والزيان وظاهر اطلاق النظم الخ **(قوله)**
حكمه أي كل واحد من طلقات وبنات **(قوله ونقل الشاطبي الخ)** كذا نقل في التصريح مع الاتفاق في
 المتغير وليس في كلامه تصريح بالاتفاق الآن تكون في نسخة نصرا واختلاف (قائلة) قال أبو جيان
 الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في كثر الاسماء بل في هذا من أحسن ما اعتبر به عن التذكير في قوله
 فلان أي التغير بالرفع قال هذا في إظهار لفظ التذكير كما في قوله إبراهيم وإبراهيم في قوله
 شينوا أحسن منه انه مذكر مراعاة لفظه أو باعتبار الكوكب **(قوله ولما كان هناك تسؤال)** لا داعي
 ليعوي أن فيه استعماله بتغير ظرف كونه أسمى كان مرفوع الفصل والخبر مطلقه وتالاه بجوز أن
 يكون هنا ظرفا فاعلم ما تقدموا من قوله اسم السالم كان متروكا ولا وجه لاستبعاد ذلك فان تقديم الخبر خصوصا
 الظرف مجازا أشهر **(قوله لان الفاعل الخ)** فتبين هذا التحليل ان الفاعل بغير الامن أدوات الاستثناء
 كالفضل الاول لا يتابعه ان غير ملاذ كراهه كتسبب التأنيث من المتأخر اليه **(قوله وما بعد الامبدال منه)**

استثنى من الجمع (الاجري الصمغ) المذكر المؤنث فكسر دجسا أي في التذكير والتأنيث فيجب التذكير على الأصح في (نحو قام زيد) مما هو جمع المذكور كما يجب في (نحو قام زيد) لان سلامة تظمه تدل على التذكير وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو جساء البنون لتغير تظم واحد وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك (ويجب التأنيث في نحو) (قامت الهندات) كما هو جمع المؤنث السالم كاجب في نحو قامت هندو هذا من ذهب جمهور البصريين وصحة المرادى وتفسيره واستدوا منه ما يكون واحدا مذكرا كالطلقات أو مذكرا كبنات حكمه حكم جمع التذكير ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك استثنى الصورة الثانية ولما كان هناك تسؤال هو أن يقال قد مر أن الفاعل الحقيقي المنفصل بجوز فيه الوجهان فلم يمتنع التأنيث في نحو ما قامت الهندات انه حقيقي التأنيث أشد الخدعة بقوله (وإنما امتنع في البئر) أن يقال (ما قامت الهندات) بتأنيث الفاعل (لان الفاعل في الحقيقة ليس هو ما بعد الواو وأخاهو مذكر محذوف) والفاعل مستند اليه بما بعد الأبدل منه والتقدير ما قام أحد

الأخذ وقضية هذه العلة امتناع نحونا طاعت الأتيس واقهم كلام معجوز التانيث في الظن هو مذهب الانغس فتقول الشافعي
ما يرتس ويقودم في حرمنا الأتيس العم وقضية كلام الأتية والتسهيل جواز في الذر وصحة المرادى بقوله وصرح المصنف في الشنور
برجوجيه وسه فراه أبي جعفران (٤٦) كانت الأصحوة واحدة بالرقم وحذف الفاعل في هذا جائز مطرد (كذلكه) إذا

فعلية الفعل كقولهم عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر ينشئ ما لا يشرب المشار وحسن ذلك تقدم نظيره والظاهر
 في قوله ولا يشرب الخمر أي لا يشرب الخمر في أي شيء ولا يشرب الخمر في أي شيء ولا يشرب الخمر في أي شيء (أن يعلل عليه) لأنه
 كالجزء منه ولأنه يمكن أن لا يشرب الخمر في أي شيء ولا يشرب الخمر في أي شيء ولا يشرب الخمر في أي شيء (أن يعلل عليه) لأنه
 كالجزء منه ولأنه يمكن أن لا يشرب الخمر في أي شيء ولا يشرب الخمر في أي شيء ولا يشرب الخمر في أي شيء (أن يعلل عليه) لأنه

(و) **بناخر** (الفاعل عنه) **اما** (حوزا) **كان** (مفعول مقدم) **الفرعون النذر** (وقوله بالتحلابة أو كانه قدرا) **كان** (قربة موسى على قدر ولا يضر في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقديمه في الرتبة (و) **اما** (وجوبا) وذلك في ثلاث مسائل احداها ان ينصل الفاعل ضمير المفعول كما (في نحو واذ ابتلى ابراهيم) اذ هو آخر زمن عود الضمير على متأخر لفظا وزمنا (١٧) وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع

مخصوصة وأجازها من جنس في النثر بقوله وتبعه ابن مالك قال لان استتزام الفعل للمفعول بوزن مقدم تقدره الثانية أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل (و) ذلك (محمود بن زيد) اذ قد قدم والحال هذه لا تفصل الضمير عن باقي اقسامه وهو لا يجوز الا في ما استثنى الثالثة أن يصير الفاعل بانما نحو انما يحض الله من عباده العلماء أو بالا على الاصح نحو ما يضر عمرا (و) ذلك (و) الذي هو اسناد الفاعل لعامة (ناخر) المفعول عنه وذلك في ثلاث مسائل ايضا احداها أن يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل (كضربت زيدا) اذ هو مقدم على الفاعل لا تفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يتحقق عليك أن تأخير المفعول انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا والانتقذه على عمله ما نزل كما صرح به في الارض واعترض فيه ابن العربي مالك بانه كلامه في الافة وهم ابتداء التقديم الثانية أن يتصل بالناس احدهم بالآخر لعدم ظهوره في الاعراب هو من قرن بتعين

والظاهر ان المراد بالمفعول الذي كور المفعول وحده وبمحل أن واد الاعم لكن قد يتعنى خلاف الاصل في بعضها كالقول مع حذف ذلك لا يتقدم على جهة الكمية (قوله جاء التحلابة الخ) فاعل جاء ضمير المفعول وأوبى الواو وقدرا أي مقدر من غير معنى والكافي التشبيه وما صدر به والجملة في محل نصب مفعلة لمصدر محذوف أي تائنا كائنا من موسى (قوله اذ انزل الخ) يؤخذ من هذا التعليق انه لو قدم المفعول على الفعل لم يتعنى المسئلة قال الحفيد اعلم انه اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تأخير الفاعل وذلك في المفعول المتقدم على الفعل والتوسط بينهما بين الفعل انتهى المراد منه واعترض على حذفه الاوضح حيث عد هذه الصورة وصورة المحصر من مسائل وجوب التوسط وقد يقال المراد وجوب توسطه امتناع نأخره اذا تأخر عن الفعل والظاهر يجوز التقديم في خصوص مثال المصنف وبذلك لا ينفع الظاهر من معذرتهم بل اذ لا يخلو عن تعنى من التقديم عليهم ما على الفعل فقط **محمود** (قوله ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل) أي والفاعل ظاهر اذ كان ضميرا متصلا أيضا وجب تقديمه كما يتخرج بقوله متصلا خصوصا ضرب زيد الاباء فان الضمير يجب فصله وتأخيره (قوله ان يصير الفاعل بانما) ان قلت المحذور هو الفعل الواقع على المفعول واما الفاعل الذي كور فهو محذور فيه قلت اذا صير الفعل الواقع على المفعول في الفاعل الذي كور فقد حصر الفاعل أي من وقع منه ذلك الفعل في ذلك الفاعل الذي كور فالمراد بالفاعل في كلامه مقصوده أي من وقع منه الفعل الواقع على المفعول لا يقال المحكوم محصوره هو الامر السلكي ولم يفتقر بل الذي أخرجه لا انقول تأخير فرده تأخير به لاتحاده مع امر المراد بقوله ان يصير الفاعل انه لم يوجد ضميره والذي لم يوجد ضميره هو بعينه الذي أخر وتقدم عن الحفيد ان صورة واضر يجوز تقديم المفعول على العامل (قوله على الاصح) مقابلة ما ذهب اليه الكسائي ويحتمل وردها لتطلب من التوضيح وشرحه (قوله اذ انزل الخ) بخلافه ما لو تقدم على الفعل (قوله اذا كان) أي المفعول (قوله انما) أي كالفاعل ولا يحصر في احدهما كافي المثال المصنف ويحل تحت قوله والاموال كان ضميرا متصلا ايضا ضمير متصلا بالاباء وليس مراد كلابي في الاخير التقديم فيه (قوله واعترض فيه على ابن مالك) يمكن أن يجاب عنه بان في كلامه محذوف الواو مع معطوفها والتقدم وان أضمر الفاعل والمفعول والمراد وجوب الاضافي أي بالنسبة الى التوسط بين الفعل والفاعل أو بحمل كلامه على ما اذا تأخر المفعول عن الفعل وبذلك يجاب عن المصنف هنا (قوله الثالثة أن يتصل الخ) انما يعزى هذه الصورة لتقديم المفعول على العامل ولا ليس بالفاعل لانه لا يتقدم للاباء ليس بالابتداء كما قاله الحفيد (قوله لعلم ظهور الاعراب) انما احتاج اليه ولم يكف بقوله ولا قرينة لان القرن لا تشبه اذ هي امر يدل بالوضع وان توش في هذا (قوله سواء كانا) أي الفاعل والمفعول لا يتحقق ما في عبارات القصور عن تمام الاقسام كان ينبغي أن زيد ما يختلف في ليس في عبارته وألحق انما المنع الخلو هذا في نحو ضرب سيده سيده أو الذي تأمر أو أو هذا أو غلاحي ويسمي ومالو كان أحدهما امره مقدرا والآخر اعراه ظاهرا وهناك ليس محصورين سلكي ماضي (قوله مجتبا العرب) ما احتج بمن الاوجه الاربعة الاولى لئني على عدم الفرق بين ليس الموجود هنا وهو أن سبق الى الفهم خلاف المراد بين الأبدال وهو ان يقف الذين فلا يحكم بشئ وأما الوجه الخامس فيقضى كلام ابن مالك في التسهيل خلافاً وسلكه فليس في ليس فيه محذور وانما صدق اسم والوجهين وأحد قولنا متخالفين بخلافه الفاعل والمفعول

أحدهما عن الآخر سواء كانا مقصورين أم موصولين أم مضامين أي بالمتكلم (و) ذلك يجوز (ضرب موسى عيسى) أو غلاحي أو هذا الذي أومن في الأمر من على الباب ختعتين في مثل هذا كون الاول ناعلا والثاني مفعولا لاحدا من الحائرين مجتبا العرب بغير ضمير غير وعمر على غير وان الاجال من مقاصد العقلاء ولا يجوز ضرب أحدهما الآخر وان تأخير البيان لمقصد الحاشية

حائز على اتفاق وشرف على الاصحاح وان الرجاء نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحونا: انك قد دعوتهم كون تلك اسمها ودعوتهم ضميرها وبالعكس (مختلف) ما اذا وجدت خبراً من الفعلية ومعنوية فلا يجب التأسيس باليجوز التقديم (كما) نحو ارضعت الصغرى الكبرى وضربت موسى سدي لثلاثة أن يحصر (١٨) المفعول بالانحاء أو اضرب زيد عراً أو بالاعلى الاصحاح نحو ما ضرب زيد العرا (وقد

تقدم المفعول على العامل
والفاعل اما جواز انفعو
فريقا هدي وفريقا
حق عليهم الضلالة واما
وجوبها وذلك في مسئلتين
أن يكون له صدر الكلام
(نحو اياها ضروا) فاما اسم
شروط مفعول مقدم لتدعوا
وإصالة زيد وما جازم بابا
فكل منهما عامل في عامله
من حيث مختلفتين الثانية
أن يقع عامله بعد فاعله
في جواب ما وليس العامل
منصوب بشيء مقدم نحو
فاما اليتيم فلا تقهر ونحو
وزنك ككبري والحاصل أن
للفاعل ثلاث حالات تسمى
جوازاً أو وجوباً أو توسطه
وجوباً أو توسطه أو أربع
حالات تسمى وجوباً أو توسطه
وجوباً أو تقدمه عليها
وجوباً وعلى الفاعل جوازاً
ووجوداً في بعض النسخ
(وإن كان الفعل) العامل
في الفاعل (نعم وليس
الفاعل) اما ظاهر أو ضمير
فالظاهر يجب أن يكون
(معرفاً بالجنسية) على
أحد القولين أو بالهبة
على القول الآخر
والقول الثاني الجنس حقيقة
أو مجازاً أو العهد الذي
أو الشخص من غير كوفي
المطلوبات (نحو نعيم العبد)
أي: أو بابي وبنو الشرايب (أو مضافاً للماهی) أي: أياها الجنسية فيجب نحو ولتم دارا للفقيرين (و ليس منى
المتكبر) أو مضافاً للمضاف للماهی فيه كمن انما أخذ القوم بئس ان غلام الزهر وبنو الزهر انما يكون الظاهر بال أو مضافاً للماهی فيه هو
الغالب كإلا المراد فقد سكن الانقراض أن يأسس العبد يرتفع بنسب النكرة

(قوله قرينة لفظة) منها الاعراب الظاهر في تابع أحد هما نحواً كرم موسى القريبي عيسى واتصال
ضمير الثاني بالأول نحو مريضنا موسى (قوله نحو ارضعت الخ) مثال القرينة في معنوية معان
العقل يدرك ان الموضع الكبرى (قوله وضربت الخ) مثال القرينة الفعليه وهي اتصال علامة الفاعل
المؤنث بالفعل ولا مرد أن القرينة أمر يدل لا بالوضع والتام موصوفة بتأنيث المسند إليه فكيف تكون
قرينة فاعله لأن التام موصوفة لتأنيث مسند اليه لا لتأنيث هذا محضه (قوله ان يحصر
المفعول الخ) فيه تباين ما وانما يجب تقديم الفاعل على المفعول المحصوره لانه لا أثر لتقلب المعنى
المراد بالاعلى قال المولى عبد الفتاح وهو لما إذا كان الفاعل خاصاً بالذا كان عاملاً نحو ما ضرب أحد
الزيد أو ذلك لأنه لا يبق أحدهما يصح أن يكون زيد مضرور به قال العصام قلت فبماذا كان الفاعل عاماً
لأنه لا يوجد مثال مسند بل لا يفتي كنية: ذا أبق الفاعل على عومه لبداية كذب مضروريه كل
أسفل زيد والكواذ لا يبالى به ولا ينشخص القصود المقصود ان يصح من المثال المذكور ما ضرب أحد
من جماعة الختمة التي تخص مقدم الاخبار العامها وحيد يصح أن يكون زيد مضرور بالغير وأما دعوى
ظهوره فبما إذا كان الفاعل خاصاً فهو لا يجب كيف وهو لا يصح في مثل ما نلقى الله تعالى على أحسن
الصورة الأروغ بأن يقال فيه المفعول حصر خاتمة الله تعالى في موضع جواز أن يكون يوسف مخلوق الغير
الله تعالى ففتى بابا بالنقض ثانياً في الامثلة متسلسلة ودفع الاستثناء المراد يجوز كون المفعول مع ولا
فاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة الفاعل في المثال المذكور تنجح كون الفاعل فاعلاً
لغير هذا المفعول ولا تنجح كون المفعول لهذا الفاعل مفعولاً لغير هذا الفاعل والمنع اعلم في بيان ما في سن
خصوص المدة فلا يندفع جواز (قوله على الاصحاح) بمقابل قول البصريين والكسائي والرفعاوين
الانباري يجوز تقدمه مع الاقتصار التوضيح وشرحه (قوله بصفة الجزاء الخ) انما وجب التقديم حينئذ
حذرين أن تلي الفاعل (أي) الفاعل (أي) الظاهر أو القدرة (أي) أشار اليه بالثاني (قوله غير) أي
المفعول عرفوه مقدم ثم منصوب استقرأه إذا كان الفعل منصوب غير المفعول لمقدم على الفاعل بكتفي
بالفصل بذلك المنصوب ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الاخر فاعل أو الما يوم ماضٍ زيد
أو مفعولاً آخر نحو ما اندرهما فاعل مستور أو لا نحو ما اندرهما فاعل ماضٍ بال مفعولاً مطلقاً نحو ما ضرب
الامير فاعل ماضٍ بال مفعولاً له نحو ما نادى فاعل ماضٍ بال والضابط صادق على نحو ما زيد في مضرور ولا
يجب تقديم المفعول في فعله أو لم يحصل الفصل بين ما والفاعل بشئ آخر كان أي وانما على ما بعد الفاعل فيما
قبله لانما يستفهم كرها الاصل بل مؤخر من تقديم (قوله أو ضمير) أي مستور أو بارز (قوله اما
معرفاً الخ) خرج ما به الولىست معرفة نحو الله الذي (قوله كوفي المولودان) فلا ينبغي أن يذكر
في مثل هذا السرح من التفتيت (قوله ولتم دارا للفقيرين الخ) ان قلت المتقين جمع متق والمكبر جمع
متكبر واللام في اسم الفاعل موصولة قلت ذلك اذا كان بمعنى الحدوث أما ما هو معنى الثبوت فكأن الصفة
المشبهة اذ فيه قسمة فعلاً يقال المصنف يقل مضاف للمعرف بال لبعثة السؤال بل للماهی قه وذلك صادق
بكونه موصولة لانه لو كانت موصولة لم تكن الاضافة للماهی فيه بل لنفس الولى قاله افا للمعرف
بال ككسر برأ ولا يقوله امامه فباله كل أولى لضرب ما (قوله أو مضاف الى مضاف الخ) فليس
في كلام المنسحب بان يجعل المعنى أو مضافاً للماهی فيه ولو واصله (قوله فقد سكن الانقراض الخ)

وأما
المتكبر أو مضافاً الى المضاف للماهی فيه كمن انما أخذ القوم بئس ان غلام الزهر وبنو الزهر انما يكون الظاهر بال أو مضافاً للماهی فيه هو
الغالب كإلا المراد فقد سكن الانقراض أن يأسس العبد يرتفع بنسب النكرة

مفردة ومضافة وأجاز

الحسري أن يكون علما
كقوله عليه الصلاة والسلام
أثم عيسى الله خالدين
الولين وهذا فهو مما هو
نلتهمه أن الفاعل علم أو
مضاف إلى علم شاذ وأوزول
وكون المرفوع بسده.
فأصلا هو عند القائل
يفعلهم وأما من يرى
استحسانا قبل صاحب
النسب فيبقى أن يكون
تابع علم أو دلا أو عطف
بيان ولم اسم واديه
المندوح وأما الفاعل المظهر
فقد أشار إليه بقوله أو مظهر
مفردا (مستترا) وجوبا
(مفسرا) لكونه مفعلا
(بمبني) بعده قابل لأل
مذ كوز غالبا (مطابق)
ذلك التميز المخصوص
بالمدح أو العلم أفرادا
وذا كبر أو فرعا (محو)
بش الظالمين (دلا) ومحو
ثم أمرا هروم وتم وحل
الزبدان وتم وجلا الزبدون
والمخصوص بالمدح أو العلم
مبتدأ وبالجملة خبره تقدم
عليها أو تاتر والباط
يتبعها العموم فبما إذا
كان الفاعل ظاهرا كس
وكذا إذا كان مضمرا كالفعل
ولا يجوز توسطه بين الفعل
والفاعل ولا يتعوب بين
التميز فلا يقال تم زيد
الزبدان ولا تم زيد وجلا
ويجوز حذفه لأميل نحو
أما جذا ماصرا ثم العبد
أي أوزول

• (باب) •

قد ذكرنا التاميز الفاعل

وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير مافيه ألقوه * فتم لخوا المصاحبة ثم شاعها * قال المصنف
فإن قلت هذا وإن كان بعضهم أجازوا مضافا إلى ضمير المفعول وجعلوا البيت شاذا قلت الذي أجازني
الإضافة لأوجب المسألة المصاحبة وعيدها * قياسا يلزمه أن يجر هذا انتهى وقد يفرق بأن نحو وعندها
تابع مافيه ألقوه في التابع مافيه لا يتغير في غيره (قوله مفردة مضافة) نحو وتم زيدون جلس
قوم عمرو (قوله أوزول) أي على محل ذلك المخصوص والفاعل مضمرا حذف تفسيره (قوله فقال في
البسط الخ) قاله الشهاب النحاسي فيه أمران الأول أنه بقي الكلام في نحو وتم زيدون يجر
يقال إن وجلا غير التاميز التي تضمنتها بمعنى المدح أي المدح من جهة الرجل لا يجر
أنه حال والثاني أنه قبل ماذ كره في تم الرجل والرد فيما استدلو به من قوله مافيه يتم الولد أي مافيه
بالمندوح الولد فلعلهم يرونه بالجر فإن فرض أنهم يرونه بالرفع فله مفعول عاقبه أو تابع على
الصل يجعل الباء تامة في الخبر أي المندوح أيضا يقال فيش العبر وليست وماذا يقال في قول الرازي

صحت اقتضى يا كره * يتم طير وشبيل فلنخر

فإنه إن جاز لم أتبعه بغيره فالتقدير جسد المدح طير لكنه لا مانع من إبدال النكرة من المعرفة
ويحتمل أن جره مضافة تم إليه يتم بدل من غير انتهى والذي نقله عنه أبو القاسم البتاني إنما يعيد
ويش مرفوعهما كما يقع بالمدح والمذموم وعلا أشكال (قوله مستترا وجوبا) فلا يبر وفي تنبيه
ولاجع خلافا لكونه في نحو وتمعرا جازين وعمولا جلا شاذ لأن أحكام هذا الضمير ومنها أنه
لا يشع بثمن من التوابع لشبه بعضهم لثان في هذا ما به تعظيما المعناه وأما نحو وتم قوموا
فشاذ وأما التميز بغير وصفه ونحو وتم زيدون وجلا ماضا بدفعه أو جوبا عن البسط (قوله يميز) بشرط
أن يكون نكرة عامة فلو قلت تم مفسدا هذا الشيء ليميز لأن الشمس مفردة في الوجود ولو قلت شمس
هذا اليوم جاز قاله ابن مسعود وفيه نظر (قوله بعده) فلا يجوز تقديمه على تم وبنس (قوله قابل لأل)
لأنه مختلف عن فاعل مقرر وبها فلا بد من صلاحته لهما فلا يفسر مثل وغير وأفعيل التفضيل وهذا اشكل على
ما في نحو فمافيه فاعله ماضا عندنا لا كثر من الآن بل حلت محل ما قبل (قوله مذ كوز غالبا) هو
ما يحكمه ابن مسعود ورواخر في السهل والكافية فقال

والعلم بالتميز أغنى عنه * جهل نعمت فلذاه اكتفى

ونص سيبويه على أن هذا التمييز لا يجوز حذفه فيها ونعمت شاذ (قوله بش الظالمين دلا) يؤخذ منه مجواز
الفصل بين الضمير والتميز بالظرف وهو كذلك ولا يفضل بينهما بغيره لشد احتياج الضمير للتميز (قوله)
ثم أمرا هروم قطع من بيت تضمنه تعريضا * الأول كان لرفعها وزر * أي خلاصتها (قوله)
فتأمل) أمرا التاميل مافيه العموم في الضمير من الخفاء (قوله ولا تم زيدون جلا في الأرض ولا يجوز وتخسير
التميز عن المخصوص وأما قوله تم زيدون جلا فندحر

• (باب التاميز الفاعل) •

هكذا ترجمه بن مالك وتوحيده بغيره مفعول ما لم يسم فاعله قال في شرح الشذوذ العبارة الأولى وأولى الوجهين
أحد هما التاميز الفاعل يكون مفعولا بغيره والثاني أن المصنف في قوله أعطى زيد بنار يصدق
عليه أنه مفعول الفعل المذموم بغير مفعول ليس مقصودا لهم انتهى وازعمه الجوهرى بأن المفعول الذي لم
يسم فاعله صار في الطرف ما بالظلية على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول بغيره بحيث أطلق فهمه ذلك
ولا يدخل في مضمرة انتهى وبذلك يجاب عما قيل أن العبارة الثانية تصدق على مفعول المصروف الفاعل
وعلى مفعول الفعل المذموم الفاعل نحو أمرا القوم وقال الحفص إذا قال المتقدمون مفعول ما لم يسم
لأنهم يرون أن الفعل الذي سبق للمفعول إنما يكون استلاما حقيقة إذا استدل إلى المفعول به أما إذا استدل إلى

غيره فلا يكون حقيقته هذا صرح أهل المعاني وعلى هذا فغير أنهم أولي لئلا تشمل غير المقصود وأما
صديقنا ندفع بان كلامهم في المرفوعات فيه ما قاله أولوا وأيده بكلام أهل المعاني نظرا لما ينشئ على من المعاني
يعاني وقد كثر في المعنى لبيان الأولوية وتوجيه غير هذا من أحدها انتهى الأخير والثاني أنها انحصرت في المراد
والعرب ينبغي أن يحتار الأوضح والآخر قال الحميد الآخر فهو موجودة في كلامهم لأنه لا عبارة لا تنحصر
ذكروا في ناديه مصدر أو أما الأوصية فموجودة أيضا (قوله وهو ما لم) أي لفظا فمثل الاسم الضريح
فحوضه بن يدو والمؤلوف بحرف مصدرى نحو ستمس ماقت أي قاتل أو غيره فحولا يدل على أمم تعدت
وقوله حذف أي ترك ولم يقصد قوله فاعله أي فاعل فعل ذلك اللفظ والاضافة لادنى ملازمة والمراد فاعله
الاصلاحي فلا ينقص التعريف بنحو ما ثبت في البيع البقل حيث حذف فاعل انشوطا لم البيع مقامه
وقوله وأقيم الضمير المستتر فيه يرجع إلى ما قبله هو كما كيد المستتر فيه تنبها على مكانه والضمير في
مقامه يرجع إلى الفاعل وخارج بذلك بقية الفاعل التي قبلها قوله ما حذف فاعله (قوله الجمل به) قايه
بالغرض الفعلي والمعنوي ظاهر أنه لا يدخل تحت الغرض وقد أصاب في ذلك ولم يخطأ الغرض وادخل ابن
مالك في الغرض والمعنوي ليس بظاهر وإن تبعه بعضهم في تعطيل الحذف بالجمل قال المصنف في نظر لارن
الجمل أغما يقتضي أن لا يصرح باسم الفاعل لأن يحذف كقولك فعل يجوز أن تستدل إلى اسم الفاعل
المستثنى من مصدره مثل سألي سألني وسلم سألني وهذا لا يجوز في وقتنا وقد دفعه العلماء في شرح التسهيل
بان الثاني السبكي ذكره كراهة يقال جاشي ولا يقال جامه وإن كان الجاني انحصر من سألان جامعاً
والسند إليه الفاعل ومعرفة السند السابقة على معرفة المسند في عرف الجي فلا يبق في الاستدانة
والشيء قلنا يعرف بحقيقة قوله الهاء في العروس وما ذكره الوالد صحيح ولا رد عليه أن آت وهو غير مرة
ودعا وان لا دام فإن التنكير في ذلك المعنى خاص وكلامنا لا يعم في جهة جاء من غير إرادة في انتهى
أقول إرادة المعنى الخاص بالتنكير يمكن في كل موضع فصع قول المصنف أن الاستدانة إلى اسم فاعل المصدر
لا يوفق في فعل وقول السبكي ومعرفة المسند إليه معناه أن هذا المعنى المقرر عندهم لم يتحقق في نحو جاء
جاء فلان معرفة المسند إليه في ذلك لم تكن سابقة لفصل الفائدة بل هي مقارنة فلا فائدة فيه ولهذا قال في
عرف الخ أي متى عرف الجي وجئت في مع جاء علم أن هذا جاء أي شخص متصف بالجيء وجئت فلا
يبقى في الاستدانة إلى جاء فائدة فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعطيل قوله السبكي فلا يبق في الاستدانة
لأن فائدة الاستدانة بان ثبوت المسند إليه وذلك حصل بمعرفة المسند إليه لأن معناه فأن متصف بذلك
المسند لكن لقائل أن يقول أن أراد عدم الفائدة بالنسبة إلى التكامل فلا يقبل فلا مقصود التكامل
بالكلام فائدة السامع لا فائدة لنفسه لأنه من متصف ذلك المعنى بدون تكامل وإن أراد عدم الفائدة بالنسبة إلى
السامع فهو ممنوع لأنه لا يسمع المسند إليه أو لا في سماع المتر كيت تستفيد واسطة الاستدانة فيه ثبوت
المسند لفاعل المعنى متوجهاته لأحالة إلى هذا الاستدانة لحصول المقصود منه بنحو حصل بجي إلا أن عدم
الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فلينال انتهى وقوله في توجيه المنع لأنه لا يسمع المسند إليه أو لا معنى على
ما فهمه من السبكي من أن المراد بقوله في عرف الجي المنهوض من المسند إليه فكأنه أنضم من قوله ومعرفة
المسند إليه سابقة الخ وليس يتصور أغما معنى كلامه ما قرأنا من اعتراض على القاسمي في رده لا ينافي
المصنف بما ذكره السبكي بأن أنقطع هذا المسند الخاص بالنظر لا يحجب انقطاعه وأما لو كان يكون مسند
آخر وهو كذلك هان بان قال الجمل أغما يقتضي أن لا يصرح باسمه ولا يقتضي أن يحذف الجواز أن يصير
عنه بامر شريكه وصدق عليه كائنات أو حيوان أو آدمي لم يكن محجولاً فلا متوجه أنه يمكن التعبير به بهذه
عنا ونعوذ بنساق لا يصلح أنه إنسان أو حيوان أو آدمي لم يكن محجولاً فلا متوجه أنه يمكن التعبير به بهذه
اللفظ لأنه مع معرفة دخوله محتمل لا يكون محجولاً على هذا التقدير ويدعي أن التعبير عنه بنحو
فني أو مخلوق ولا يقبل سلسلة الإجماع عليهم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه وقبته فينبز فلا يسمي ولا يرجع

وهو ما حذف فاعله وأقيم
هو مقامه في حذف الفاعل
الجمل به كسرت المتاع
أو لغيره لفظي كصحيح
النظم أو معنوي كالنظم
(ينوب عنه في أحكامه
كلها) من وجوب الرفع

انتهى ويمكن أن يوجه النظر بان الظاهر من كلامهم ان المراد بالجلول به عدم معرفة فعله أمر
 بالتأمل لان هذه الاستفادة التي زعم انها حاصله من جماع التركيب حاصله من المسند قبل جماع
 المسند اليه لانه يدل على الفاعل والحادث بل ولقائده يدل على الحذف فقط استلزام فاعلا فهو يستفيد
 منه ثبوت المسند للفاعل ما **(قوله)** والتأخير عن العامل أي وجوب التأخير عن العامل عند ظهور
 البصريين **(قوله)** وتأنيت العامل لتأنيته أي جواز أو وجوب ان كان مؤنثا ولا بدحور من عند
 لان القائم مقام الفاعل لفظا أعني الجار والمجرور من حيث هو وليس يؤنث ولذا لم يستثنه **(قوله)**
 من الاحكام) أي من بقية الاحكام الفاعل المذكورة في باب كسرو ربه كالجز منه فن اليبان لكن على
 تقدير مضاف **(قوله)** أحسن من عبارة الاوضح وهي فينوب عنه في وضعه وعديته وجوب التأخير عن
 فعله واستحقاقه للاتصال وتأنيت الفعل لتأنيته أو بعبارة اخرى لانه يخل ببعض الاحكام لان معناها
 استناد الفعل اليه بان استند اليه الفعل معنى فصار هو مع كلاما تاما وتعاون الاستناد لا يضر ثم لوقال
 في وجوب رفع العديته والتأخير كان أحسن اذ كل من التثنية والتثنية وجوب التثنية في مطلق الرفع
 والعديته لا في موضع الفاعل وعديته لكن برعلى عبارته هنا انه لا يجري مجراه في العمل لان الفاعل لا يرفع
 باسم الفعل ولا يرفع الجار والمجرور ولا الاستثناء بالجار لا يجري المشتق ولا يرفع النائب بالفاعل وأما
 المفعول وفي رفعه بالمصدر المحل خلاف رايه اذ تقدم الفاعل صار مبتدأ ولا يلزم في النائب ذلك لانه اذا
 كان ظرفا وعديته لا يكون مبتدأ اذ تقدم **(قوله)** مفعول به) منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره
 مع وجوده ولا يمتنع بيا يتبع وجود المنصوب بنفس الفعل عندنا من ان كان فقال اختيار بالرجاء الى الاصل
 اخترت زيدان من الرجال والجمهور على المنع **(قوله)** ولا يزال انوب الخ) ولانه قد يكون خلافا للمعنى نحو
 أعلست زيدان من الرجال وصار بيزيد راجح ان يصحهم جوز في هذا أن رفع وصف المنصوب على يجوز نصب
 وصف المرفوع ولشدة شبهه بالفاعل في توقف ثقل الفعل عليه ما ولا تغير المفعول به انما ينوب بعد ان
 يقدم مفعول به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره والارم تقدم الرفع على الاصل فلا
 هو حسب لانه لا يصل الى المجازع امكن الحقيقة وفيه معنى هذا ان الجمل على المعنى الحقيقي واجب لانه
 يجب التسليم اذ لا مانع من التكلم بالمجازع امكن التسليم بالحقيقة ثم لا يظهر كون الاستناد الى المفعول
 به حقيقة في غاية مجاز أو وجوهه وذكر الاستناد للصقوى ما يقتضي ان الاستناد الى غيره المفعول به
 حقيقة وهذا مذبح جمهور البصريين وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك في سلك المظنوم الى جواز
 نيابة غيره معه مطلقا والاختصاص بشرط تقدم النائب **(قوله)** الاختصاص وتصرف من ظرف) فيتمتع نيابة
 بحوزمان ومكان اذ المخصص هو منفرد وغيره لعدم القائدية **(قوله)** صير مضان) ظرف زمان منصرف
 بخصوص كونه على **(قوله)** وجلس امام الابر) ظرف مكان منصرف بخصوص بالإضافة **(قوله)** وغيرها
 كالفاعلية والمفعولية بالإضافة وتحوها **(قوله)** وغيرها كالوصف) نحو صير وقت طبيب وجلس مكان
 جليل ولا يقر بين الظاهر والمقدر كيان في المصدر لان الغائبة تحصل بالوصف اذا فعل لا يدل على خصوصية
 الوصف وانما يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول وضاعف الثاني ويمتنع نيابة بحوزة عندك
 وعمل وتم فقط وعوض لانها لا تصرف فلا ترتفع ولو بالتصرف وعن الاختصاص نيابة بحوزة التصرف مع
 بقائه على النصب **(قوله)** لغير تعليل) وذلك كاللهم واليا ومن لان الجار والمجرور من المفعول لاجله والجمهور على
 منع نيابة عن المفعول لاختصاصه في المنع كمال الخلف ان المفعول لاجله مني على سؤال كانه من جملة أخرى
 وهذا باطل منع نيابة الخالوي كون الجار والمجرور يعرف تعليل مفعولاه عند الجمهور نظر لانه لا يوافق المنقول
 عنه وانما هو مذهب ابن الخليل هذا ولا يربط منع نيابة الجار والمجرور بحرف تعليل قوله

والنائب عن العامل
 واستحقاقه للاتصال به
 وتأنيت العامل لتأنيته
 وامتناع حذفه وشبه ذلك
 من الاحكام الفاعل وهذه
 العبارة لعمومها أحسن من
 تعبيره في الاوضح) مفعول
 به) اذا جمل هو والنائب
 عنه بالإضافة لهذا ينوب
 عنه غيره مع وجوده نحو
 قضى الامر كما ينهض من قوله
 (فان لم يوجد) في اللفظ
 (ه) ينوب عنه (ما) أي الذي
 أوصى (اختص) وتصرف
 من ظرف (زمانا) ومكانا
 نحو صير مضان وجلس
 امام الامر والمنة عرف ما
 استعمل في الظرفية
 وغيرها المختص بالاختصاص
 بجهة أو إضافة وغيرها
 (أو مجرور) بحرف لغير
 تعليل نحو وما حفظ في
 أيهم ومعنى كونه منصرفا
 أن لا يلزم الجار والمجرور
 واحدا في الاستعمال كذا
 وروبو ما نحن بقسم أو

ويضى من معانيه لان النائب ضمير المصدر **(قوله)** ومعنى كونه منصرفا أن لا يلزم الخ) هذا المقدار
 لا يفي بشمل النقص بل لا يلائم أن لا يكون الجار والمجرور في موضع الصفة أو الحال فقد صرح في المعنى بانه

استنه وطاهر كلامه ان
 النائب هو الجبر فقط
 وهو باق في الارشاد
 حسن اتفاق البصريين
 والكوفيين وقال ابن مالك
 النائب الجارح مجزؤه
 وفي الارشاد انه لم يقله
 أحد وقال الفراء النائب
 الجار فقط وهو بعيد
 اذا تصرف لاحظه في
 الاعراب لا في الالف واللام
 (أو مصدر) نحو فاذا نفخ
 في الصور نفخة واحدة
 والتصرف منه ما فارق
 النصب على المصدرية
 والفتن ما تختص بنوع
 مامن الاختصاص تحديد
 العدد كونه اسم فاع وفعوم
 عطفه لهذه الاشياء اياه
 لا يلزمه لبعض من اعلى
 بعض واخر في الجامع تبع
 لان عصفوا بولاية المصدر
 وفهم من تخصيصه النيابة
 بما ذكرناه لا يجوز نيابة
 الجار ولا التيزر ولا المستثنى
 ولا المفعول ولا المفعول
 معوم من فوقه من طرف
 البيان وقد اشار الى ما
 ثانی النيابة بدونه بقوله
 (وايضاً أول الفعل)
 التصرف عند اداء مسانده
 الى النائب لفظاً أو تقديرًا
 (مطلقاً) أي ما ضاها كان
 أو مضارعاً ثلاثياً أو رباعياً
 مجزئاً أو مزيداً (وشاركه)
 في الضم (ثاني) الماضي
 للبدون متازاة

بشرط أن لا يكون حرف الجر متعلقاً بمحذوف حالاً أو مفعولاً وأن لا يكون عليه نحو خرج فلا كرام مجزؤه وكان
 من حق الشرح أن يضم مسئلة الحال والصفة الى قوله بحرف لغير تعليل فان اقتصار على ذلك وهم جواز
 نيابة الجبر والمتعلق بمحذوف على انه صفة أو حالاً اللهم الا ان يقال انما استعاضا بالاصول ما في الحقيقة قال
 شتاتولم بين كونه مقتضاً قد فهم منه انه لا يشترط فيه الاختصاص وهو محل نظر فقصص الرضى بما
 زنه وكذا تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب بمنى وجلس مكان أو زمان
 أو في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها انتهى فتأمل عموم قوله وكذا
 تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن المفعول مثله بقوله أو في موضع اذ يعلم منه انه لا بد من اشتراط
 التخصيص في الجبر وشرط ذلك في المصدر أيضاً انتهى ولا يخفى ان ظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط
 التصرف والاختصاص في الجزو كالطرف والمصدر وحواشي الالفية مانعه الجار والجبر وشرطه
 أمران التصرف بغير جنس السمة التي قصرتم العرب على جز الظاهر وحصول الفائدة اما بالاختصاص
 بلاضافة نحو سير بياض أو بال نحو بالي أو بالوصف نحو جرب حسن أو بالعلية نحو سير بياض أو بتقدير
 الفعل نحو سير في طريق سيراً شديداً ولم أر أحداً كمر على الجار والجبر والآن ان التامم أطلق اشتراط
 التخصيص أو التقييد المذكورين فثبتت الطرف والمصدر والجبر ولا يرى ذلك في المصدر بل لا بد من
 كون المصدر مختصاً لان أحد شرطى الجملة لا يجوز أن يكون مستقداً من الآخر (قوله) وظاهر كلامه
 ان النائب (الح) انما قال بظاهر الاحتمال انه غير الجبر وعن الجار تسمية لكل باسم بعضه لا فرق بين
 الجبر وعرف أصلي أو زائد نحو باضر بمن أحد أو اطل من هذه الأقوال تجري ببعضها في نحو مرفوف بكذا
 قاله المصنف (قوله) مع مجزؤه (وه) سواءه الجار ومجزؤه لانه الذي قاله ابن مالك في التبع فليس الجبر و
 هو النائب الاصلي والجار تابع له كالتقسيم مع لان وضعها بالتصريح على المتنوع ويدل على اصالة الجار في
 النيابة عنده اقتصاره في الالفية على في الظاهر وان كان مراده التخصيص المجموع اذ لو اصابته لم يحسن
 التيقن فتدبر (قوله) الجار فقط) بناء على قوله ان الباء في مرفوف تدل على موضع نصب (قوله) أو مصدر
 ومثله اسم وحرف وصفه فلا يقال في سير سير حيث سير حيث بل يجب نصبه وأجاز الكوفون (قوله) ما
 تارق النصب (الح) بخلاف ما لم النصب على المصدر به نحو جرحان فتمتجحان الله العلم على أن يكون
 نائب فعله المفعول على أن الاصل ينصب جرحان الله لمع تصرفه ومنه معاذ الله وجانبك (قوله) والفتن منه
 ما تختص بنوع (الح) ولو بعد نحو ضرب الضرب أي المجهود بخلاف المجهول نحو سير فتمتجحان الله
 الفائدة فلا تأخذوا وصف محذوف نيابة في المقي أجاز واسير سير بتقدير الصفة أي واحذوف
 نكت المصنف على الالفية قولهم في المصدر النائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه متعللاً لانه قد يكون المراد
 الاحكام فينوب قال تعالى في عني من أشبهه شيء أي نوعاً من أنواع العفوف وهو الصادق من كل الورثة أو
 بعضهم انتهى وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين الاختصاص أو تقييد الفعل فلا بد عليه الآية لكن
 الظاهر ان حصول الفائدة بتقدير الفعل لا بتقدير دليل اعتقد في بدم أو أثبت في موضع المصنف انه
 لا بد من كون المصدر مختصاً فلا يكفي التقييد في شرح الشذور كلام يتعلق بالآية ترجع اليها وانما يمكن
 مفعولها لان فعلاً متعدي لا مفعولها الا بواسطة فتش في موقوف الفعل المطلق الموصوف مثل ضرب
 ضرب شديد ما في تنكيره من المبالغة على ذلك هو مفعولها لكن كونه بواسطة الجار كان مساوياً
 المصدر وغيره في جوار الاسناد اليه من أشبهه مجزؤه أن يتعلق بالفعل وأن يكون سالماً من (قوله) باو
 أي المبالغة على مطلق الجمع (قوله) أو بقره بالمصدر) لوصول الفعل اليه بنفسه واليه بواسطة (قوله)
 وفهم من تخصيصه (الح) أي مع كونه في مقام بيان النائب الا فالنص على الشيء لا يني ما ضده (قوله)
 انه لا يجوز نيابة الحال) أي لوصفة المصدر وحدها كالمصدر ولا ضم المصدر ونال في التمييز الكسائي
 ولا يجوز كل ما وجبه ذلك على من عمله وبمعه وقال الاسناد الضعيف جاز عند البصريين نيابة

معانته وان لم تكن المطاوعة (فهو تعلم) وتضروب (والت) الماضي البدوي هو الرسل (تخواف اطلاق) استخرج (ويضع مقابل آخره لفظاً) أو تقديراً (ان كان مضارعاً) مجرداً أو مضافاً ان كانت متعدياً الاصل يبقى عليه مؤنث ان كان أوله مضموماً الى الاصل (ويكسر) كذلك (ان كان ماضياً كضرب) زيد مضاً أوله وكسر مقابل آخره يضرب عرو يضمر أوله أيضاً وضع مقابل آخره وأما الفعل الجامد لا يبنى للثائب اتفاقاً وفي كان وكلاؤا وتختلف مذهب الجمهور والحواز عليه الاصح أنه لا يقام (٥٢) خبره بالثابتين التامع في النظر وفي

أقل مضافاً إلى المصدر نحو ضرب أعداء الضرب (قوله معتادة) انظر ما معني الاعتداء وعدمه وبالجملة فهو احتراز عن ترس الشيء بمعنى رسه أي حسره فظهر أن الأداة لا تضام فعلها ولا يلبس هذا الفعل حال الوقف باسم الحلب المعروف لأن الظاهر أنه مضموم التاء والميم (قوله تعارض ضرب) التناهي الأول المعطوطة وفي الثاني لغيرها (قوله مجرد أو من دافيه) فيه نظر لأن المضارع لا يكون إلا من دافيه وحرف المضارعة (قوله) وأما الفعل الجاسم) محمّرة قوله السابق المتصرف والجاسم فصل الأمر والفعال المراد به الاشتغال بها مستندة إلى المتكلم أي بكلامه بعضهم (قوله وفي كائن كاد الخ) ظاهره استواءه بأبهمه في الخلاف وليس كذلك قال في الاشتغال فإن كان ناقصاً باب أفعال المارة به فلا يلزم أحد أجزائه ما فعل الالكسائي والفراء أحجاز لجمع يفعل في جعله ز ي فعل انتهى المقصود منه (قوله أنه لا يقام ضمها) أي المخبر خلافه للزمه والجملة خلافه واللكسائي (قوله بعد اسكاف) لأن الحرف الواحد لا يفعله بحركتي في آن واحد (قوله ومعنى الانضمام الخ) هذا كلام القمامي وقيل غير ذلك فأنظر التصريح (قوله بحذف حركة العين الخ) انما حذف حركة العين لانتقال الكسرة على حرف فة بعد ضمة فذبت الكسرة وسلت الواو لسكونها بحركة تخافسها قلبت الياء واو الكون كما توضع في ذوات الواو وعلى وحذف ذوات الياء علان (قوله حوكت الخ) صليت بحزبه * غنطت الشوك ولاشك * الحكاية للنسج موضعي حوكت رجعت لكل واحد من أوامره وأمره وكذا في ما بعده والثوب إذا ضمعت في غير مكان أصمق ولصغافته اختطبت الشوك لا بوزنها (قوله لبث الخ) لم يستصدره * لبث وهول ينفع ضياليث * وشبابا ام لبث الأولى وجهه وزعمها وليث الثانية قاعل وضعف والثالثة ترك كدلالاً فلا يلزم لها والجملة معترضة بين المؤكد والمؤكّد ضمها مع فعل مطلق أي نفعاً مستملاً ما فعلوه بخلافه العيني (قوله كبعت وعقت أو الأصل باهي عر وعقاني عن كذا ضمها مع فعله أو يدل من باب المتكلم بالاشتراك كما في الجملة على المتكلم فلو قيل بعت بالكسر وعقت بالضمة لزموا أنها مع فعل وفاعل وانكسر المراد فاعل ضم فيه الاسم أو الضم في الأولى والكسر في الثاني (قوله نحو اختار وانقاد) يمكن لدخال ذلك في كلام المصنف بأن يراد بفعله أو ما فعله اعتلج جنبه وهو ثلاثي أو عتل أو فعل أو انفعّل

* (باب الاشتغال) *

يكون الفصل وقوله : **لست بشايع** أو **عاقرة** تبت. وهذه لغة ضعيفة وظاهر الخلق جواز الأقاات الثلاث في الفعل والعين وإن حصل لبس
 به ونحو **أمننا** الخ الجواز قاله ابن بس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بإحدى أوجه الثلاثة احتشيت
 كيمت وعطف مبدئين في مفعول خلاصه عنده الكسفر في الاول والآخر في الثاني وتزبيد في الجامع ومثل قال ونحو اختياره نقادهما
 (باب الاشتغال) **هـ** **أشغلت** العامل عن العمل **و** **أشغلت** عمل مشغول عن العمل **ف** **أشغلت** به العمل في ضد به

والمائع في الاول صناعي وفي الثاني معنوي بقدر في دأمر وتواخيلا يستلما ورت وفي دأمر بت
عدوه أكرمت زيد اضربت عدوه المائم فهم معنوي كالاول وقس على ذلك قال في المتي وليس المائعان
في كل متعد بالحر فو لام كل سبي الأرميانه لا تفرق في دأشكرته لا شكر تهوى بالجار وب نفسه
وكذا مسئلة الفرف نحو يوم الجمعة صحت فلهن العامل لم يتعد الى ضمير ظرف بنفسه ثم يتعدى الى
ظاهرة بنفسه وكذلك الأتاع في نحو زيد أختت أخاهن أخته أخته بخلاف الضرب (قوله في
الثالث ادنت) في كون الأهانة من معنى الضرب نظر لا يمتنع في ضرورة فان أريد المعنى بالعلف اللفظ
بالمطابقة أو الالتزام كانت الأهانة من معنى الضرب ولو قال في قدر في المثال الاول ضربت وفي بقية الدور
من معناه أو لازمه أو قال من مناسب كان واخفا المراد الزم العادي العرف فلا رده لا تلتزم من ضرب
شخص واهانة أخيه لانه قد يقال ضربت زيدا أو كرمته أخاه على هذا يجوز أن يقدر ضربت زيدا
ضربت أخاه ويكون الضرب المقدر كناية عن الاهانة (قوله أو لا يجيبه) أشاره الى أن اللفظ كما
تحصل بالاسم الشاغل يحصل بتابع الشاغل الاجنبي لكن بشرط أن يكون التابع الاجنبي نعتا كالثالث
لان الهام من مجبص مصلح الربط أو يمتنع في ضربت عمرا أخاه اذا لم يحصل الاجنبي بدلا ونسقا بالواو
خاصة بشرط أن لا يعاد العامل كفي التسهيل نحو زيد اضربت عمرا أو أخاه بخلاف ما اذا كان العاطف غير
الواو وكان الواو وأعيد العامل لان الواو ملحق بالجمع في المقدرات فالاسمان أو الاسماء بما جوفه الثاني
أو أجمع لكن الملقى الرضى العاطف واستظهره الحفيد في القصص ان بعض أصحابنا يميزون مع إعادة
العامل ان قدرت الجملة الثانية توكيدا للاول وان سبويه لم يقدوها المملوقة واستثناء البدل من على ان
عامل البدل غير عامل البدل منه على كلامه وفيه والافوه كالبيان قال في التصريح وبني من التوابع التوكيد
ولا يعم مجيبه هذان الضمير المتصل به عائد على المؤكد بدلا فلا يصح عود على الاسم السابق انتهى
وهذا في المعنوي أو الما القضي فلا ضمير فيه البتة والقره هذا من المعنوي القصصات (قوله فلا يجمع
بينهما) لا بدليله النقض بقوله تعالى اني أت أحتشركم كواكب الشمس والقمر وأنتهم ساجدين
لانه ليس من هذا البيان بل من الثاني من تأخير التفسير بل أقبحا لتبيين الجملة الاولى فليس ثمة
باعتبار ما عطف به من كونهم ساجدين كقولك علفن يد علفته كاتبا ويؤخذ من كلامه ان محل منع
الجمع اذا كان المفسر كثيرا السنين عوضا عن المفسر بعضها فلا بد نحو عندى عصفداى ذهب وقول
بعضهم ان الاول التعليل بالاحترار عن العتلا ولا بد نحو ذلك في ظاهر فمما نرفقه المحذوف من لوازم
المذكور نحو أختت زيدا ضربت أخاه فلاولى التعليل بما هم جميع افراد الباب (قوله لكونه مفسرة)
أى الجملة المقترنة لا يصلح لها من الأفعال أى الإصح كانه في المعنى وقال وقد تبين ان جملة الاشتغال ليست
من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل ما تفسير وقد يقال ان ظاهر ان المفسر بكسر السين
الفعل المذكور لا الجملة بأسرها ولا بد من كون الجملة لا يصلح لها كون جزئها لا يصلح له الا ترى ان نحو ان قام
زيد قام عمر والجزم فيه للفعل وحده لا الجملة بأسرها (قوله فان لم يصلح كفى بجلا كرمته) لكونه نكرة
غير مخصصة (قوله خلاف القاري) فانه قال في قوله تعالى ورجيانه يتسعدوها انه منصوب على شرطية
التفسير واقفه البدر ان مالكا وأيد بعضهم ذلك بان من المسائل التي يجوز فيها الاشتغال بما يجيبه
النصب وهو لا يصح أن يكون مرفوعا لا ابتدأ فمما فيه وتدين في المنفى في الجملة لتأسيسه من الباب
الخامس سبب امتناع أى على من جعل نصبه بانية العطف على ما قبله وقوله انهم الاشتغال بوزكران
ان النحرى رده على فرفعوه به يعلم ان في قوله الحشى ان ابا على أجاز التصلب الاشتغال بالشعر انه أجاز
العطف (قوله فو طلب) أى ينشئه أو يغير لافرق بين طلب الفعل والترك (قوله ولو بصيغة تثير) نحو
زيد اغفر الله له أو لا يغفره والباء في بصيغة المبالغة (قوله بل منعه بعضهم) أى أو اذا تردد بين متفق
عليه ومختلف فيه فالحاقه بالمتفق عليه أولى وان كان منشا المنع التباس الخبر القابل للاشياء بغير المبدأ على

(و) في الثالث (أهنت)

فقال أهنت زيدا اضربت

أخاه أو لا يجيبه لان من

ضربه فقد أهنت زيدا

فلا يصح في هذا الماشية

منصوب به واسل مفعلة

(واجبة الحذف) لان

المذكور عوض من المقدر

فلا يجمع بينهما فلا موضع

للمفعلة التي هي (بعده)

من الانصراب لكونها

مفسرة وحيلة الكلام

حينئذ فقله ويحصل جواز

الوجهين صلاحية الاسم

السابق لا بداهة لم يرفق

لم يصلح كفى نحو جلا

أكرمته فحينئذ نفيه خلافا

للقارى (ويزجج النصب)

على الرفع (في نحو زيد)

اضربه) أو لا يضربه بما

الفعل المشغول فو طلب

ولو بصيغة الخبر وانما رجع

(الطلب) الواقع بعد الاسم

أخى الرفع الاخبار بالطلب

من ابتدا وهو خلاف

النسب بل منعه بعضهم

والمعروف

من ذلك وانما وجب الرفع
 في نحو زيدا أحسن به لأن
 الضمير في محل رفع (و) أما
 فتعوز السارق والسارقة
 فاقطعوا أي بضمهما فانما
 اجتمعت القراءة السببية
 على الرفع فيسمع أن الفعل
 ذو ظلية (متأول) عند
 سيويه على حذف الظهير
 والمضائق وإقامة المضائق
 اليه مقامه والتقدير بما
 ينشئ عليك حكم السارق
 والسارقة ثم استوفى
 الحكم وذلك لأن الفاعل
 لا يخلص عنده في الخبر
 نحو هذا ومثله الزانية
 والزاني فاجلدوا (و) يترجم
 أيضا في نحو (الاتعام
 خلقه بالكم) بخلق
 الانسان من نطفة ما
 الاسم السابق واقع بعد
 غاطفه على جهة تعليلية
 ولم يفصل ذلك العاطف
 بأما وانما رجع (للتناسب)
 بين المطوف والمطوف
 عليه بطف جلة فطية على
 مثلهما واول من التضادف
 فان فصل عاتقه بأما فهو
 قائم بذو امر وفا كرمته
 ترجع الزرع لأن ما قطع
 ما بعدهما عاتقها ونحو
 ولكن ولي كالعاطف نحو
 ضربت القوم حتى زيدا
 ضربته قاله الأوضع
 (و) يترجم أيضا في نحو
 (أشربناوا أحدا تبعه
 وماز يدراؤته) مما لا اسم
 السابق واقع بعده
 يطلب دخوله

بما رقى باب المبتدأ والخبر (قوله) وانما وجب الرفع الخ) جواب سؤال مقدر كالخبري لكن السؤال لا يفي
 لأن أقصا في التحديد على الطلب كما يفي به وان كان لفظه لفظ الطلب فالسؤال ينبغي على الظاهر
 (قوله) في محل رفع أي على الفاعلة وزيدت الباء لصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في خبر وكذا ان قلت
 الضمير في محل نصب لان التنبه بما لا يعمل فيمأخذه ولا يعمل لا يفسر عملا (قوله) وانما وجب السارق
 الخ) جواب سؤال مقدر وهو انه يراد على كون النصب واجبا قبل الفعل الظلي وزم اجماع القراءة السببية على
 الوجه المرحوح وهو وان لم يكن ممنوعا بغير واقع وقيل الوقوع جسا ونظر راجع الى ظاهر هذا وذكر
 السمع عند قوله تعالى وما علمتم من سورة الاية أنه لا يمنع اجماع القراءة على أحد الجائز من وان كان
 مرجوحا لقوله تعالى وجع الشمس والقمر لان المختار جنت الشمس ليكون الفاعل مؤثرا بغير حقيقي بلا
 فاصل (قوله متاول) أي عيسى سيويه بما ذكره الشارح وعند سيويه بما ذكره في التوضيح فاقصد
 الشارح على تأويل سيويه قدور وهم ان غيره بقرن اتفاق السبعة على الوجه المرحوح (قوله) على
 حذف الخبر) جواز المهدي فيه أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هذا ما ينشأ حكم السارق الخ (قوله) ثم
 استوفى الحكم) إشارة الى أن الفاعل استثنائية لا عطفية لا يلزم عطف الاشياء على الخبر واذ كان
 مستغنيا لم تكن الاية من الاستغناء لان خبر جلة لا يعمل في خبر جلة أخرى بشرط الاستغناء ان يكون
 الفعل لا يشتغل الضمير بحيث لم يشتغل به عمل في الاسم السابق (قوله) في نحو هذا) أي مما لم يكن المبتدأ
 موصولا وصلته فعل أو ظرف (قوله) ومثله الزانية والزاني) لما كانت المرفة تفعل بالقرن والرجل أقوى
 من المرأة قدم السارق والزانية بفعل بالشهوة والمرأة أكثر شهوة فسميت الزانية (قوله) بعد غاطفه) أي
 الاسم السابق وبما سمعنا هذا المطوف عليه انما هو الجلة الفعلية كجاء وأطلق العاطف في محل الواو
 والفاعل (و) (قوله) على جهة فعلية) أي مفعولة فعل وكالفعل الصفة الناسبة للمفعول لانها بمنزلة
 الفعل نحو ضربت رجل ضارب عبرا وهذا يقتضي اختلاف الراضية لفعل فقط واستثنى سيويه من الجلة
 الفعلية التسمية نحو أحسن زيد وعمر ويضرب بكون فعل التجب لوجوده ويجرد عن العوارض لاسقا
 بالاسماء واعتبر في بيان الظاهر ان الجلة الثانية اعتراضية مفعولة لأنه لا يصح عطف الخبر على الاسم وذلك
 مناقضة في المثال فيعمل المثال أحسن زيد وواقع أحسن زيد بغيره يستعمل في إنشاء الضمير والتعسر
 على أنه مني على ان الاعتراض يقع في آخر الكلام والمشهور خلافه فقال العصام وما أظنه ينبغي أن يستثنى
 ما اذا كانت الجملتان مقولتان قول قول زيد وعمر وقائم ويكرضه فانه ليس العطف مقول القول
 باعتبار اشتراكهما في الحقيقة حتى يتفاوتت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولتان
 ولا تتفاوت في المقولية بين الانبياء (قوله) لان المالح) ككونها من الحروف التي يتبدأ بها الكلام فالواقع
 بعدها مستأنسة متصلة مع حاله فان قيل فلم ترجع زيدا قيل لعدم استحبابه الى التقدير وضعية كون الكلام
 مستأنسا بعد ما بان الواو الفاعلية عليها الاستئناف فلا بد من زيادة التناسب مع ما يحمل الاختيار ان رفع
 هو جزم مرجع النصب نحو وأما زيدا كرمه والاسم في الأمر لا يقتضي زيادة التناسب مع ما يحمل الاختيار ان رفع
 عند بعض أو ترجع النصب لاسم من جعل الجلة الإثباتية بغير اعتدال نحو وفي حكم ما اذا الفاعلية نحو
 وأنيحبت الله أو أذا زيدا بغيره وفان اذ من أدوات الابتداء وهي تقطع ما بعدها بغيرها فاعلم انما يطلب
 المشاكهة بينهما (قوله) كالعاطف) انما قال كالعاطف لان المطوف في هذه الثلاثة يشترط كونه مفعولا وهو
 هنا جلة فلفظ هذه الجوف مفعلة العاطف في اعطاه حكمه (قوله) نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته
 هذا صريح في أن المنصوب يصبغ بمفعول مقدر لا مطوف على المنصوب قبلها لاختلافها صرحوا به
 في قوله * والراحق تعبه ألقاها * من أن نصب الفعل العاطف قاله اللغوي قاله السحاب القاسمي
 قد يعين بغيرهم انما هو حوله انه بما ذكره لا يمكن جعل الفاعل على التوكيد لقوله أي الضميمة ولا
 كذلك هنا انتهى وأقول قال ابن مالك اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته أضاف في حرف ابتداء

فلما ولها في اللفظ بعض ما قبلها أُنسبت العاطفة على ما لم يأت على بالها ما يعطى بالي الواو فان قلت ضربت القوم حتى
زيداً ضربته فالأجود أن تنصب زيداً بمقتضى العطف وتعمل ضربته فوكيداً فلو قلت ضربت من زيداً حتى
عمر ضربته تعين رفعه عزولاً والشبه حتى الابتدائية بالعاطفة ألا يقع العاطف الإيبن كل وبعض انتهى
فانتهى تراجم الفعل الأجود هذا العطف وجعل جله ضربته فوكيداً وما اعترض به من أنه إذا زاد الأمر بين
التوكيد والتأنيس فالج على التأنيس أولى والتأنيس هنا يمكن جعل النصب هنا من باب الاستعلاء
بمعنى إمكان التوكيد هنا لا يخفى فان قلت ما هو الموكيد فقلت ضرب زيداً بالثابتة بضمه بضمه بضمه فلو كان
لبعض ما أتت به الكلام السابق بـ أن تعيين الرفع في ضربته حتى عراضه به جعل لفظه إذا كان
حتى الابتدائية مختصة بالامية لم يصح النصب بعدها إذا أُنسبت العاطفة فلا من ترجحه وقد جوزه
ورجحه والافنا السابق من جواز النصب هنا وتكون حتى داخلة على الجلة العطفية وان كان الرفع أوجاً فلا
طالب للنصب **(قوله)** كان ولا التانيذين أي ولا بد أن يكون التاني في هذه الثلاثة كلفى الموضوع لان
غيره لم يقع بعده الانتفاء أصلاً ويقع لكن في الشعر فالاول بلاش والثاني كقول
نظمت ذقيراً ذقني ثم نلته * فلما زاد جاء الله خبروا ب

على الفعل كان ولا
التانيذين وحسب مجردة
من ما هو جازم في المقام
فأكرمه وانما وجع (الغلبة)
وقوع (الفعل) بعد حمزة
الاستفهام وما التانيية تم
ان فصل بين الاسم والهمزة
بغير طرف نحواً أو تنوين
نضربه بالمختار الرفع وترجيح
النصب أيضاً لا وقع الاسم
للسابق جواباً للاستفهام
منصوب كزيداً ضربته
جواباً لما قال أهم ضربت
أومن ضربت أو كأن ترجمه
بهم أن السعل المشتغل
بالضرب صفة لما قبله نحو أن
كل شيء خلقناه بقدر وانما
لم نؤمهم ذلكم نصبه لان
الصفة لا تعمل في الموصوف

أراد فلم أتق ذوابه الله وفي السهل أن النصب واجب بعد ما يقتضيه بالفعل وهو لم يولون وفي الرضى
ان لم يولون مختصة بالضارع ولا يقدر معموله المتعقبات العمل فلا يقال زيداً ضربته مثلاً وكأنه أراد
انه لا يقدر وجوبه بالانه يكتفى بما هو بعده في وجوب التقدير فلا مرداه يجوز حذف فعل لما **(قوله)**
بمجردة من ما لانها شبيهة بشئاً أو ان الشرط فلا يلها فالأفضل فان اقترنت بمصاصات أدا شرط
واختصت بالفعل وانظر التصريح بظاهر كلام الرضى وشرح الكافية أن الترجيح بعدها النصب
التي لم يقصد الجواز أو ان ذلك التقيد يكون بدون ما قبله راجع **(قوله)** لطلب دخول الفعل بعد حمزة
الاستفهام وانما يجب دخوله على الفعل كباقي ادخاها لانها اسم بالرفع يتوسعون في الأمهات
(قوله) المختار الرفع لان الاستفهام جازم داخل على الاسم وهذا مني على أن أُنتمبشداً بـ كجوهوى
سببه وروح الاختصاص بالنصب وهو مني في قوله ان الضمير فاعل فعل محذوف وانفصل به حذف **(قوله)**
وترجيح النصب أيضاً ليطابق الجواب السؤال الجلة الفعلية **(قوله)** منصوب اما اذا كان الاستفهام
مر فوعاً نحو أهم ضربته فترجح هنا فتحجب بالرفع ليطابق الجواب السؤال الى الامية **(قوله)** أو كأن ترجمه
بهم الخ انما قال بهم دون بلس لان الرفع لا يستلزم البلس لانه يمكن رفع البلس بقرينة ترجيح النصب
لأغنيائه عن تكلف التقرينة ولو كان في الرفع ليس لوجب النصب كـ لا يخفى **(قوله)** نحو أن كل شيء خلقناه
الخ قال في التصريح لانه اذا وقع كل احتمال خلقناه أن يكون خبره فيكون المعنى على عموم خلقنا الممكنات
الموجودة بقدر خبرها كانت أو شراً كـ وهو مذهب أهل السنة والجماعة ومجمل أن يكون خلقنا صفة لشي
وقدر خبره كل والخصص بالصفة توهم أن لا يكون موصوفاً لما لا يكون بقدر والصفة هي الخلوقة
المسبوبة فالخلقوبة التي لا تكون ونسبونه لا تكون بقدر فوهم أن ثم خلوة البنية تعالى وهو مذهب
المعتزلة وهذا ولكن الرضى اعترض التمثيل بالآية لا بما لا يفي الصفة الظاهرة بالمردا لانه لا يتفاوت فيها
المعنى سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق ولا يدخل خلقنا كل ما يقع عليه
اسم في لانه تعالى لم يخلق جميع الكتابات غير المتناهية ويقع عليها اسم في فكل شيء في هذه الآية تأنيس
كفي قوله تعالى واتقوا كل شيء تدبر لان معناه الله قادر على كل ممكن غير متناهية في كل شيء خلقناه بقدر
على أن خلقنا هو الخبر كل مخلوق بقدر وعلى أن خلقنا صفة كل شيء مخلوق كل شيء والمعينين واحد
اذ لفظ كل شيء لا يخصص بالخلق ولا سواء كان خلقنا صفة أو خبراً وليس مع التقدير الاول أهم منه
مع التقدير الثاني انتهى قال الشهاب القاسمي انظر على هذا هل يكون الرفع أوجاً ألا طالب لغيره
ولا مسوي **(قوله)** لان الصفة الخ أي يجب كون خلقنا ليس بصفة حتى يصح تفسيره بالعمل فيشكو كل رجل

ضربته في النار وان علفت في النار بضرته صح أيضا فيه الاشتغال وان علقته بمحذوف خبره استغنى لان
الجملة الفعلية حدثت صفة (قوله ولا يعمل لا يفصر عملا) أي في باب المنصوبات على شرطية لا تفصيل بان
يكون المشغول عوضا في القطع العامل المضمر المرفوع على شرطية فيصعح لما لا يعمل فيها أن
يفسر عملا كايصر به العاملي في شرح المغني في بحث اذا واعرض على المغني في بحث حيث لا يهمل كلامه
خلاف ذلك ويثبت يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصا بالمنصوبات لقوله فيه لولا هو لا يعمل الخ
ويحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات وكذلك المنصوبات لا على تلك الشرطية بان يكون المذكور دلالة
على المحذوف من غير تعويض كأي شرح التسهيل لصفته وقضية صفة النصب في زيد أحسنه اذا لم يكن
من الاشتغال جواز التفسير في نحو يدق أم أو يكون المفسر غير مشغول بضمير المفسر لكن منع من عمله في
الاسم المتقدم مانع كالتأكيدها بعد التوضيح وهذا يدفع كثير من شبهة حافظه فان قيل الاسم المشتغل
بضمير حال على في الضمير لا يهمل في المتقدم فكيف يفسر عملا قلنا المراد أخذ من التفسير
وقوله لولا هو لا يعمل لانه بان يقوم به مانع ذاتي ككونه صفة لما قبله أو فعل تعب أو عرضي غير
العمل في الضمير (قوله ومضى عمرا نالقه الخ) وجه الجزم في تلقعه أنه ليس بيان لا يدل ولا فعل شرط انه
مفسر للجزم ولم يعلل حكمه (قوله هل زيد حدث) فيه نظر لما في عقبه الكلام يفرض فيما اذا
كان الشاغل فعلا فلا بد ان كان بعد فعل جملة اسمية ذاتية وحدها وحمل هل زيد ما تارة لا يتبع
نصب الاسم الذي يليها ثم ليس في كلامه اشعار بضم هل زيد بضرته وكلام الرضي صريح في قصة (قوله
فلما جاز الرفع الخ) على أن الابتداء او امتناعه هو مراد المنصوب وجوب النصب فلا ينفى جواز رفعه على
الفاعلية بقول مضر مطولع لظاهره اما الفعلي كأي * لا تجزى ان تنقص أهل حكمه * في رواية رفع
منفس أي ان هلك منفس أو معنوي كأي * لا تجزى ان نفس أهلكها * أي ان أهلكك وأمانت
نفس اذا ذلك لازم لا يهاجمها (قوله الا في الشعر) استشكله القاني بقوله تعالى وأما عوفده بنهم
بنصب عمود فانه منصوب على الاشتغال يقتدر بعده ما من أدوات الشرط لا ينفى وقال الشهاب القاسمي
يجاب باستناده ذلك بدليل أن الفعل الذي يشترط أن يليها هو الشرط وشرط أما محذوف وصرحوا بجواز
عمل ما بعد الفاء التي في جواب ما قبلها اذا كل من بعض أجزاء الجزاء كايمنوه في بحث اما انظر ومحمول
أنه مسمى على أن ما ليست أداة شرط كانه في عروض الافراح عن شيء أي نسيان وتوصير جمع بانها حرف
شرط باعتبار تضمنه معنى الشرط باعتبار انها موضوعه والاضافة لا في ملاسة (قوله مطلقا) أي
سواء كان الفعل ماضيا أو غيره (قوله والفعل ماض) أي لفظا ومعنى نحو ان زيد لم تلقه فانتظره (قوله
في الكلام) أي في تنويع الكلام (قوله كذا الغيبة) أي على الاصح وقيل يجوز النصب على الاشتغال بعد
اذا مطلقا وهو ظاهر كلام سيوري ومضى عليه ان الحاصب هو مع افتراض بانها تارة لم يمتدأ بعدها
مشكل الآن بريد الزوم في خبر تركيب الاضمار على شرطية التفسير أو بريد غلبة الوقوع وقيل يجوز
في نحو فاذا زيد أقدضه به عرو والمتم بدون قدوة وجه المصنف بان التزام الاسم معها انما هو للفرق بينها
وبين الشرطية المنخفضة الفعلية وقد يحصل الفرق اذا تفرقت الشرطية عنها (قوله لا يليها الابتداء أو خبر)
أي وأن المفتوحة المؤداة يمتدأ أو المكسورة لان الكلام معها غائبة يمتدأ وخبر والمراد لا يليها فعل ظاهر
والضمير وجزاء عرواني بلاء الممتدأ لان الحذف يجوز نصب الاسم بعد داعي الاشتغال (قوله ونالقه
انرايته أكرمه) ينبغي أن يقرأ أكرمه على صفة المضارع الجزم لا الامر والا فكل بحث فأكرمه بالقائه
(قوله لا استغفم الخ) أي من كل ما له الصدق ومنه أدوات العرض والتضيض والتي بالاختلاف الجزوي
حيث جعل قسما للتضيض وأخويه فربما ترجعها النصب أو مجتمع على ما يفسد فيما قبله وان لم يكن
له الصدق كان المفتوحة قال الرضي وأما ان المفتوحة فانه وان يجب نصبه لانه لا يعمل ما بعدها فيها

ولا يعمل لا يفصر عملا
كما أثرنا الى ذلك أول الباب
(ويجب) النصب اذا وقع
الاسم السابق بعد ما يخص
بالفعل كما اذا وقع بعد أداة
شرط (في نحو) ان زيدا
لغيرته فأكرمه ومتى عروا
تلقه فاحسن اليه أو أداة
تضيض كأي نحو الامرا
أهنت (وهل زيد أكرمت)
أو أداة استغفم غير
الهزة نحو هل زيد
حسنته وانما وجب
(الوجوب) أي لوجوب
وقوع الفعل بعد هذه
الأداة في جواز الرفع
نخرج من اختصاصها
بالفعل في صريح في الاوضح
بان أدوات الاستغفم أي
غير الهزة وأدوات
الشرط لا يقع الاشتغال
بعدها الا في الشعر الا اذا
كانت أداة الشرط اذا مطلقا
أو ان والفعل ماض فيقع
في الكلام (ويجب الرفع)
على الابتداء اذا وقع الاسم
بعد ما يخص بالابتداء
كما في الغيبة كما (في نحو)
خرجت فاذا زيد بضرته
مجرد لان اذا الضمير
لا يليها الابتداء أو خبر
نحو اذا الهزم مكر فلا يجوز
النصب بقول مضر
(لاستغفم) أي لا استغفم
وقوع الفعل بعدها ولذا
قد شمل في الخبر بعدها
كما في باب المبتدأ وكذا
يجب الرفع اذا وقع الفعل
المشتغل بضمير بعد ما
صفوا الكلام للاستغفم

متصرفان) عبارة الاوضح فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانها أو فعل متصرف واسم يشبه انتهى ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تخليه بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه ويحتمل أن المراد أو اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا لهما قيدون قيده وكذا قوله أو اسم يشبه أى الفعل فى العمل بان يشبهان الحدث بخلاف الاسماء الجامدة التى ليس فيها معنى الحدث (قوله فاكتر) كذا وقع في عبارة ابن عصفور قال المصنف في الحواشي تعالى اي حيان وهو بوجه انه سمع في أكثر من ثلاثة وليس كذلك فلا بد ان يقال عاملان أو ثلاثة قال المصنف في شرح التسويل قلت أنشد الشيخ نعم الدين عدي في شرح الحاشية شاهدا على تنازع أكثر من ثلاثة قول الجاسي

طلبت فلم أدرك بوجهى وليتقى * فعدت ولم أبغ الندى عند سائب

(قوله ليس أحدهما مؤكدا لا يتصور) يخرج نحو مالك أنك الاحقون وقد يقال لاجابة لهذا مع قوله أن يتوجه عاملان لان المؤكدا لم توجه المعمول أصلا ولم يطلب لانه لم يؤت به للاسناد (تنبيه) على ما لا بد من رابطين المتنازعين بان يكون الثاني لهما معمولا لاولول نحو قوله تعالى وانه كان يقول سفيها على الله وانهم لنفوا كما كنتم أو معطوفا عليه نحو جوارحى وأعدوا لله وجوابه معناه يجوز يستغنونك قل الله يفتيك في الكلاهة أو مناصبا فهو أقرأ فرغ لانه يعنى ان يستغنونك فقل وان تأتوني أفرغ قال المصنف في الحواشي وليتفر في هاؤم اقرؤا كتابيه فقد يقال ان الثاني مسبب عن الاول (قوله لا في المعمول فاكتر) مثل التاخر والضمير وقول ابن الحاجب شرطه أن يكون ظاهرا ان أراد مقابل المسترف ذلك والازنه أن لا يكون نحو ما ضربت وثبت الأيات وتمت وقد ثبت من باب التنازع مع انه منه ولعله جوهى الغالب أولان في الضمير تفصيلا كما بينه الرضى والحاجي واصله انه لا يصح التنازع في الضمير التصل بعامله اذا كان ان يكون معمولا لغيره ولا في المرفوع الواقع بعدا كالظاهر الواقع بعدها ما سياتي (قوله متنازعينهما) علم منه انه لا يقع في متقدم اذا المتقدم بأخذه الاول قبل وجوده الثاني ويستحقه قبل وجوده فلا يكون فيه محال تنازع لان الثاني قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع فيما أخذه الاول فلا بد ان استحقاق الاول قبل الثاني لومع التنازع لتعين أعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلى وقال ابن مالك لائق اذا قلت وبدأ كرمته بكرمى أخذت كل من العلمين مطلقا ولم يتنازعا انتهى وقد يتنازع فيه بان ذلك لا أخذ انما هو بعد ذلك الطلب وان قطع النظر عن الضمير ونحو الى الاسم السابق فكل منهما طالبا وقد صرح به الهندى بان التنازع في القلب يعنى ان قصد توجه القطع من لالى اسم واحد ما بعد التركيب فلا تنازع ولكن بحث فيه الاوى بان المحذور في باب التنازع محذوف نسبيا كما أشار اليه الرضى والمعنى انه سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمفعول بمجمل المتكلم كاللزم واللازم الحقيقي لا يقتضى المفعول فكذلك الجمل وبان التنازع انما يتحقق في المعمول المتأخر ولو كان في القلب جرى في المتوسط والمتقدم اذا توسطوا والتقدم انما يكون في التركيب دون القلب انتهى ولا يخفى ما في هذا الاخير وأما الاول فبقيه انه اذا تفرق لزمه اللازم لا تنازع اذا تنازع بين اللازم والمتقدم في صنوي يعلى انهم معمول لهما اذا اللازم لا يطلب منصرفا أو اجاز بعضهم التنازع في المتقدم وعليه تجاوب نحو أقرأ رجل من بني نضار وشيخه على هذا فترجى أعمال الاول لاجتماع صفتي اقرأ ولسبق ولا في المتوسط لما تقدم في جعل المتقدم بما فيه من البحث وخالف الفارسي في ذلك وظاهر كلامه الاوضح ان القائل يجوز ان في المتقدم يقول يجوز ان في المتوسط وان الفارسي لا يقول يجوز ان في المتقدم لغيره وليظهر الفرق ان كان الامر عندهما كذلك وليظهر في قول الفارسي اذا تنازع ثلاث مفعولات تأخر من اثنين منها وأجلت الثاني هل يحذف الضمير من الاخير منها أولا لانه لا يلزم اجتماع تسلسل الذكر والظاهر لتعين انه بغير في الاخير لعدم لزوم المتصور ويصدق ان الثاني أولى بالنسبة الى الاخير والظاهر انما يعلى الجواز في المتقدم جواز الضمير الى الملقى أولا

متصرفان فاكتر ليس
أحدهما مؤكدا لا يتصور
المعمول فاكتر متأخر
بينهما (يجوز لك اذا
تنازع عاملان اتفاق
العمل كقائم وقد أشرك
أم اشتغال في خصوصين
وضرورتا إعمال
الاول منها

في الاسم الظاهر واهمال
الثاني (د) هذا الوجه
(اختاره الكوفيون)
لقرينه السابق (فيضم في)
الثاني (المسئل) كل
(ما يحتاج من مرفوع)
ومنصوب وجز ويطابق
للمتنان فيه اذ لا يحذور
فيه (جوع الضمير الى
مقدم رتبة لانه معمول
للاول نحو قام وقعدا نحو
أقام وضربهما نحو
وقام ومزجت بهما نحو
وقد يفسد منصوبا
لضرورة ومن السرا في
اجازة حذف غير المرفوع
واختاره ابن الحارث
أن يمنع مانع فيظهر (د)
اعمال (الثاني) في ظاهر
واهمال الاول (د) هذا
الوجه (اختاره البصريون)
لقرينه وسامته من الفصل
بين العامل ومعه وبأجنبي
وهو الصريح لان عمله في
كلام العرب أكثر من
اعمال الأولى ذكر ذلك
سبويه قال المرادى وإذا
تنازع ثلاثة فالجزم
كذلك بالنسبة الى الاول
والثالث قال الشيخ خالد
الازهرى وسكتوا عن
المتوسط فهل يلحق بالاول
لسبقه على الثاني والثاني
لقرينه المعمول بالنسبة
الى الاول أو يستوي فيه
الامران أم في ذلك نقلا
(فيضم في الاول) المهمل
(مرفوعة فقط) فاعلان
أو أنه

كان وغيره لانه لا يلزم فيه اضماع قبل الذكر (قوله في الاسم الظاهر) تبع فيه ابن الحارث (قوله)
واهمال الثاني (أ) ترك اسماء (قوله فيضم في الثاني) أي يترك مع بعضه المتنازع فيه فاعلا أو نائبه أو
مفعولا أو مجرورا ومن يفهم انه لا تنزع في الحال التمييز لانهما لا يضران فإذا اختلفت وتخرجت مسرعا
أو نصبت وامتلأت عرفا كان من الخلف الدليل لامن التنازع (قوله وقد يحدف منصوبا بالضرورة)
بكماء يغشى الناطق * ن اذ هم لمحو اشباعه

(قوله الا أن يمنع مانع فظهر) وذلك اذا كان الضمير خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم مخالفا لافراد
والثد كبر وغيرهما الاسم المفسر وهو المتنازع فيه نحو أطن ويطنن أطن زيد بن أخوين وقال في
التوضيح الذي يظهر في صدره في التنازع في هذا المسئلة وشرحها والحق كفاة الاشبه في ومكي
وغيرهما انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل المعمول انما هو توجه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما
صورة لفظه فمرجعها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التشبيه انما حصلت بعد تسلسل أطن واطن
(قوله اختاره البصريون) أي ان لم يكن في اللفظ مانع أو مرجح قال أبو حيان لا بد من اشتراط ان لا يمنع
مانع لفظي ليجزى نحو قوله

كانت خوافي جسد قمر * ولي يسبقه بالافتراخ

فهذا من اعمال الاول ولا يجوز ان يكون من اعمال الثاني لانه حينئذ يكون مفسرا للضمير الذي في ولي ولام
كتمنعان بقطاها الى تفسيره فانه لا يتقدم ما بعده الى ما قبله لان المفسر نائب المفسر فكيف قد تقدم
وقال في البسيط اذا كان في اللفظ ما يرجح أحدا على الآخر وجب اسماء فان عطف الثاني بحرف الاضرب
نحو ضربت بابل كرمته يدا وجب اسماء وبكسفه في نحو ضربت بابل كرمته يدا والعامل الملقى نحو
كانت أعز يدا اهمل (قوله وسلامته من الفصل الخ) أي في هذا المكان يكن الثاني من متعلقات الاول فلا بد
انه غير مطرد في نحو جاذي لا كرامه زيد ولا يخرج زيد وهذا يجري في صورة العطف وغيره أو لسلامته
من العطف على الذي قد بقيت منه بقية في صورة العطف فان قيل الفصل بالأجنبي لا يمنع من بقية
وجوب اعمال الثاني قلت نص الرضى على جواز الفصل بالأجنبي عند وقوع العامل في بعض اسم التفضيل
وقال ابن مالك في شرح التيسير اعمال السابق موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فان
جواب السابق منهما من عن جواب الثاني فليكن عمل السابق من المتنازعين متغيا عن عمل الثاني انتهى
والجواب بان الاقرب انما يعتد اذا استويا قووه وضعفا بخلاف ما اذا اختلفا فالاعتبار للاقوى والمقدم
من الشرط والقسم أقوى لمقاته على التصدير بخلاف المتنازعين فان لكل منهما مالا لا تخرم القوة
مردود بان التنازع قد يقع بين القوي والضعيف كالفعل واسم الفاعل والمعارى السابق فيهما عند
الكوفيين والقرب بعد البصرين كل واحد من اطلاقهم وصريحهم في هدام في الحواشي يقال بطرقي في
وقت انه يرجع اعمال الاول في كان قائما بذاته فعل فهو اول الاعمال وقوي لكسفه قول الرمنشري في
ثم اذا دعا كدعوه من الارض اذا أنتم تخرجون ولما وقف على قول في تراش الهذلي

بلى انما تعفوا الكاوم وانما * يوكل بالادي وان جعل ما يحض

رجعت عن ذلك فانظر هذا المأثما لطفه وهذا البيت الحسن طباقة لمسلتنا انتهى أي لانه قال انما يوكل
الامر بالاقرب وان كان الماضي جليلا في المصائب الى الانسان بشغله عن أعباده ما منه وانظر ذلك مع
ما سلف من البسيط من أن عمل الخلاف في الامر (قوله وسكتوا الخ) قال العيص في شرح الكافية
واذا كان هذا نالو واسم مختار وان الاقرب بالاقرب برغبة القرب انتهى وقال العيص في شرح
التيسير وما أحسن تعبيرا لصف بالاقرب والاسبق لكونه أفاضه الحكم مشهورا بشبه كل من أهل البلد
وشغله لما اذا كان لا تنزع عن يد أكثر من عاملين وان كان هناك بعدد أكثر العاملين على الخصوص
انتهى وبطل كيف يقال ان الثاني أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين مع قوله

مطابق الاسم الظاهر لا متناع حذف العدة وان لم يمت منه الاضمار قبل المذكور وقوعه غير (٦٣) هذا الباب كتاب نم ونس بل وى

هذا الباب نزا وتقسما

(نحو) ضروف وضربت

فوسك حكا سيدويه

وقوله

(جفوني ولم أجف الاخلاء

اني)

لغير جيل من خليط مهمل

وأوجب الكسائي حذفه

هــبـا من الاضمار قبل

الذكر لفقا والفراء

اضماره مؤخر ان طلب

الثاني متصوبا لما يلزم

من الاضمار قبل الذي كـز

أوحذف الفاعل والا

أعملهم في المرفوع وهو

مشكلا فاجتمع مؤثران

على أن واحد ممنوع

في الاصول والنحوين

يجرون العوامل كالزوائد

الحقيقية فله الرضى وأهم

الظنم والتراصير يحسن في الاضمار قبل الذكر

(قوله حكايه سيدويه) أي عن العرب فلا حاجة لقول المرادى

فان قلت قد قيل انه لم ينقله عن العرب بل هو متل فخرج على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر

(قوله جفوني

الخ) عزاء بن النظم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر (قوله وأوجب الكسائي حذفه) قيل ما قرأه

أشنع مما قرأته فان حذفه الفاعل أشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد سرق على الجلباء كبر بعد

وخلط وهذه قسمة في القياس والفضيلة التي لا تدفع لها هي ان العرب تضرعوا لا تحذف وهذا هو المشهور

عن الكسائي وفي باب الاستثناء من شرح الايضاح ما حكاه البصريون عن الكسائي أنه يميز حذف الفاعل

في نحو ضربني وضربت الزيد بن باطل هو عند سسترة في الفعل مفردا في الاحوال كلها انتهى وكلام

الشارح يفهم أنه ان ا على الأول والفي الثاني لم يحذف المرفوع عند الكسائي فتقول على هذا ضربت

وضربوني فويل كما يقول البصريون وفيه بصيرة (قوله والفراء اضماره الخ) اعلم ان النقل عن الفراء

مختلف ومما نقله الشارح هو ما في المتن لكن في قصورة استواء العاملين في طلب يكون العطف بالواو نحو

فام وقد أحول (قوله حذف غير المرفوع) أي من منصوب لفظا واضمارا والمراد بالنصوب ان نقله اصل

اليه العامل بنفسه والمنصوب بجملة اصل اليه واسطره في الجركا اشار اليه بالمثل (قوله كرسيت الخ)

وجه اليك أن المتبادر من رغبته اغناه ورغبته في الزيد فينصب جوارا الحذف ان لا يفي شيئا من رغبته في الزيد

عن الزيد من األو او بدو رغبته في الزيد فينصب جوارا الحذف ان لا يفي شيئا من رغبته في الزيد

الشارح تعليلا لئلا يمتنع الحذف لا يدرى هل المحذوف مرغوب به أو مرغوب عنه لا يناسب فانه اجمال

لا ليس والمحذوف انما هو اليك ليس (قوله لانه حذف الدليل) هذا لا يجري في باب كان لان خبره لا يحذف

قياسا للدليل يجرى في باب كان وقال القاني ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق

منه ودليل المنع من الثاني وهو شبهة العامل وقطعهما في الحذف من الاول فيمتنع وقد بين أنه ساقى قلت

التمية عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرافقه

في التصريح لم يصح عمله عند تنازع ثلاثة (قوله مطابق الاسم الخ) أي غالبا يكفي التسهيل وقد
لا مطابقة أما سيوبه بضر بن وضرب فتقول مثلك نصب القوم أي ضرب بني ومن ثم حكى بضمه وأحاروا في
نعتنق بالاطري لها أو أرادها رجاله أن بنو الضمير في تعقيد مفردا باعتبار تأويله بالذكور (قوله
لا متناع حذف العدة) قال القاني هذا الدليل لا يفي وجوب الاضمار لا مكان وجوب الاضمار وجواز
انتهى وأوجب بان المقصود اثبات وجوب الاضمار بالانقاة الى الحذف وأما بالنسبة لجواز الاضمار
دليل آخر هو وزم التكرار كقوله في محله ثم في هذا الدليل نظر لانه قد حذف الفاعل في مواضع
معروفة وعبارة بعضهم يسوغ تأخير الفاعل لفظا ومعنى فقد تفهم المفسر والاثبات به مجرد التفسير كقوله
ثم جرحا زيدا وقد تفهم مع اتصال المفسر في ضمير الشأن والسلافة مفقودة في ضمير المتنازع فيه
(قوله لو وقوعه غير هذا الباب الخ) بحثه القاني بان جواز الاضمار به لغرض او اذني شيئا ثم
مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفي جواز مطلقا وأوجب بان المقصود الاستدلال على أن الاضمار قبل
الذكر في حذف ذاته ليس أمر امتناع ولا شبهة أن وزم وفي غير هذا الباب ولو لهذا الغرض في ذلك
أدلو كان في نفسه مجتمعا لما يلزم مطلقا فاصل الكلام أنه لا مرد للاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب
على أنه ليس بمتنع في نفسه وحينئذ لا يتنع ونكاهه فيما نحن فيه لو جواز الابه وهو امتناع حذف
العدة واستصحاب التكرار والاطلاق في عين الاضمار فانه واضع عند من كان له قلب أو ألقى السمع
وهو شهيد وانظر المانع من كون الغرض هنا اجمال في التفصيل (قوله بل وى في هذا الباب الخ) فان قلت
هذا لا يفي بطر اذ الجواز لا يمكن أن يكون محاسبا والمطالبة مطرد فلو جزم في بنيت في العرب يتحكم
من الاحكام لو ورد ذلك في كل محل بل الواجب على ما تبين عن العرب على الاضمار دليل على خلافه
لا يقال انما سلب الكسائي يدل على خلافه لا يتنع ذلك لانه يشترع تأويله باضمار المرفوع فلا يقوم
النظم والتراصير يحسن في الاضمار قبل الذكر (قوله حكايه سيدويه) أي عن العرب فلا حاجة لقول المرادى
فان قلت قد قيل انه لم ينقله عن العرب بل هو متل فخرج على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر (قوله جفوني
الخ) عزاء بن النظم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر (قوله وأوجب الكسائي حذفه) قيل ما قرأه
أشنع مما قرأته فان حذفه الفاعل أشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد سرق على الجلباء كبر بعد
وخلط وهذه قسمة في القياس والفضيلة التي لا تدفع لها هي ان العرب تضرعوا لا تحذف وهذا هو المشهور
عن الكسائي وفي باب الاستثناء من شرح الايضاح ما حكاه البصريون عن الكسائي أنه يميز حذف الفاعل
في نحو ضربني وضربت الزيد بن باطل هو عند سسترة في الفعل مفردا في الاحوال كلها انتهى وكلام
الشارح يفهم أنه ان ا على الأول والفي الثاني لم يحذف المرفوع عند الكسائي فتقول على هذا ضربت
وضربوني فويل كما يقول البصريون وفيه بصيرة (قوله والفراء اضماره الخ) اعلم ان النقل عن الفراء
مختلف ومما نقله الشارح هو ما في المتن لكن في قصورة استواء العاملين في طلب يكون العطف بالواو نحو
فام وقد أحول (قوله حذف غير المرفوع) أي من منصوب لفظا واضمارا والمراد بالنصوب ان نقله اصل
اليه العامل بنفسه والمنصوب بجملة اصل اليه واسطره في الجركا اشار اليه بالمثل (قوله كرسيت الخ)

الاصلي في الثاني ليكن صحيح في الاضمار جواز حذف في الثاني لا يحذف دليل (وليس) أي من هذا الباب

ولا يخفى أنه انما يجري على الثاني دون الأول لفصله من المعمول بالعمل الثاني وحيداً لا توجه الاعتراض
على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها متين بالعمل فيها لان التمي بالتمني الذي ذكرناه
منتهى من عامل الفعلة (قوله) نحو ما قام فعلاً (الخ) بل هو محمول واختار ما بين ما كذا وان الحالج على
الحذف واعتبر بأنه يلزم حذف الفاعل واجيب بان المستعطف الفاعل لفظاً ومعنى اما حذفه لفظاً
مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الرفع فاعل له ما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما
وضعه غير متين وأشار الى أنه لا فرق في الاسم المرفوع الواقع بعد الاثنين الظاهر والضمير وهو كذلك وان
فهم بعضهم من اقتصاص الحالج على الضمير الاختصاص به وذهب بعضهم الى أن ذلك من باب التنازع
فان أراد ان ذلك على قول الفراء فوقع الفاعل بالفعلين فمكن لكن القصد تفرجعه على وجه يقوله
المصريون فانهم موافقون على أن التركيب مسموع (قوله) لا تكس معنى (الخ) وذلك لانه يجب أن يكون
في أحد العاملين ضمير لتمامه مسموحاً ان الفاعل وعند ذلك ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما
والقصد صهرهما فيه وعبارتان عقبل ولو كان من التنازع لم يخلو الفاعل الملقى من الإيجاب لزم
في نحو ما قام وقد أضافا أعاد ضميراً على حاضر انتهى ووجه الاستفراغ إخلاء الملقى من الإيجاب
بقوله لان الفعل الملقى انما يصير موجبا بمقابلة الاستعطف لفظاً ومعنى وعلى تقدير التنازع لم يقارن
الامعمول الملقى لا لتناظر المعنى فيلزم بقائه على التني (قوله) ولا نحو عز (الخ) هذا أولى من جعله في
الأرض المذكورة على صكون السبي مرفوعاً لان الحق كإشراك السب كلام الجامع وصرح به في الحواشي
ان المبدأ على الارتباط وعدمه لا فرق بين السبي المرفوع والمنصوب والى هذا انما الضمير أو العطف بالفاء
فيجوز نحو ما يقوم فيسند أو ما كذا الفاعل المسمى قال في الحواشي يجوز في السبي المرفوع في نحو ما قام
عندما قد لا يلاحظ اسمه ويمتنع في السبي المنصوب في يضر شيئاً كرمت أمانته والقول بعدم
الارتباط في البيت محصل نظر لحصول الابطال بالضمير لاقام مقام الظاهر المضاف الى الضمير العائد الى
المبتدأ كقوله انما قال في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذروا وأما جابر بصن والاصل به بمن
أزواجهم ثم هي بالضمير مكان الأرواح لتقدم ذكره واشتد ذكر الضمير لان النون لا تنافي وقد
قالت العرب يذوق ما قام أو ما كذا فاعادوا ضمير المرتبط مرتباً وهذا أجاز بعضهم التنازع في البيت على
قوله البصريين بالارتباط في المعنى لكن يتعين أعمال بمحلول كقوله انما يصفون لان ارتباط الضمير بالمبتدأ
معنى خارج عن القليبين وانما جمع في الثاني لاني الأول وقد أجاز سيبويه مرور جمل عائلة أمه لبيبة ومنع
مررت جمل لبيبة عائلة أمه باضمار الأم في لبيبة وهذا يرجع الى قولهم يقتضي في التواني ما لا يقتضي في الأوائل
وقيل المانع من التنازع في السبي المرفوع كاليات ان شفعان رفع معنى كان فيكون بمحلول قد جرى على
ضمير من هو فيلزم ظهور الضمير وان وقع بمحلول لزم قلت وعمل الاسم العامل عمل الفعل موصوفه
واضرب من هذا الاختصاص أيضاً المرفوع فالتصریح ثم هذا لا يظهر مانعاً على قول الكوفيين اذ هو
الصفة على غير من هو وظهر المراد اذ استأجرها واذالم يكن البيت من التنازع تعين كون عز مبتدأ
أول وغيره بمسنداً ثانياً ومحلولاً معنى خبراً ان محلول خبر ومعنى صفة بناء على أن المشتق موصوفه
مذهباً وانه على أن الوصف العامل موصوفه مذاهب ثالثاً وهو محمول موصوفه بعد العمل لا قبله
أسأل من ضمير اللفظ الاعراب بخلاف كونه منصوباً حال من نفس محلول فلا تعلق بالمبتدأ لا بهل
في الحال العامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجهور وجوز ان يسعون وغيره كونه تأكيداً بما
يدل على فساد ما هم جوزوا كونه خبراً ولا يكون تأكيداً (قوله) لبيبة (الخ) انظر الفتح في بحث
الاشياء التي تحتاج الى رابط وجواز شبه وقال العصامي وأما أحد به عنه الكوفيون بان لا يسم ان الواو العطف
فلتكن راء والحال أو راء لا اعتراض على أنه العطف فلتكن العطف على مجموع الشرط والجزم ليس بشئ
لأنه ليس ان الاستعمال الرابع في الواو العطف الرابع في العطف على الجزاء وليس جزم لا يصلح

نحو ما قام وقسمه الازيد
لانكاس معنى المسموع
ولا يجوز
هو بمنزلة محلول معنى غيرهما
لأنه لا يرتبط قاله في
الجامع ولا يقول امرئ
القبس
ولو انما لم يسم لاني معشيه
(كقوله) ولم اطلب قليل
من المال
لفساد المعنى اذ الواو
كقائه ولم اطلب الى

فليس لزمن فلك اجتماع

التقصير لان الزمان لا يتناقص
الشيء لا يتناقص غيره فليزمن
كون الثابت في سياستها
وسيقا جوابها متفيا
والثاني فيها منتاذا
امتناع الاثبات في وامتناع
الشيء اثبات فيكون السعي
لادنى معيشة متضاذهو
متثبت في سياذ ولو وجه
ولم يلجأ الى قليل لكان
طلب القليل متضاذهو
متفي في سياذ جوابها وهما
واحد في المعنى فيؤدي الى
الاثبات الشيء ونقصه في كلام
واحد وهو باطل فتعين
أن يكون مفعول لم يلجأ
مجنونا فتدبر ولم يلجأ
المبالغة ليدل عليه
قوله بعد

ولكنما أسى لعمد مؤل

وقد بدل الحد للؤلئ مثالي

(باب)

في ذكر المنصوبات وبدأ

منها بالمفاعيل لانها الاصل

في النصب وغيرها محمول

عليها فقال (المفعول

منصوب) أي أكان الفاعل

مرفوع أو عاوب ذلك

أن الفاعل لا يكون إلا

واحدا بخلاف المفعول

والرفع أقل والغرض أن

فانقلوا الأقل الانقسل

والنصب الأكثر ليكون

ثقل الرفع موازنة لثقل

الغافل ونقصه الغرض

موازنة لثقله المفعول

(وهو خمسة) على

المشهور وأحدها المفعول

به وقدم على غيره من

المفاعيل لانها أجوز الى

لا استدلال لانه اذا استلزم الراجع فساد المعنى توجب المرجوح بل لانه لا فائدة في التقديم هذه الحالة
والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أن مفعول لم يلجأ المالك والجسد بشرق يتنوله
ولكنما أسى لعمد مؤل * ولا يخفى أنه وان خرج هذا التوجيه عن فساد المعنى الا انه أشبه على فساد
اللفظ للفصل الا بحتي بين مفعول لغائي ونفسه الا أن يجوز ذلك في الشعر أو يقال بما يقع فساد اللفظ في
كلام البلغاء دون فساد المعنى الا ترى الى قول الفرزدق

ولما نه في الناس الاجتماع * أروأه حتى أروه يقاربه

وتعين بقوله الحق مع الكوفي ولا تناقض لان المعنى ان كان سعي المشاهد لادنى معيشة كغاي قليل من
المال ولم يلجأ لطلب لان القليل من المال يحصل لشي على تقدير القناعة بادنى المعيشة من غير طلب لمصلحة
جميع الاشراف سعي واغلبهم حتى ولو لكنما أسى لعمد مؤل فصار الناس خصمائي واحتجوا الى طلب
قليل من المال فيراد استدلالهم بان اختيار غير الانقص على الانقص من شبهة البلوغ اذا دعا اليه المقام واستاد
عدم الكفاية الى صريح القليل أهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول يتبين من الصرف والثاني عن
الزيادة انتهى وفي كتاب غبار الصنعة للدينوري ان معنى ولم يلجأ ولم أسع وهو غير متعذر ذلك لم يتصل
به ولم يعمل الاول قال ولا أدري كيف ينفي على الانقسل من أحيانا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز
أعمال الاول انتهى أقول والجب انه قد أمسى ظاهر حتى على أحيانا فانتكاهوا ما تكلفوا (قوله لزمن
اجتماع الخ) أي طلب القليل وعدمه ولولا لزمن من ذلك التناقض كان أولى (قوله لان لا الخ) أي عند
على امتناع الجزاء وانتفاء لامتناع الشرط وانتفاءه فاليابتي ان الجزاء متف سبب انتفاء الشرط هذا
هو المشهور بين الجمهور وادعته ابن الحاجب وردا على ما ذهب اليه السعفي شرح التلخيص والمطول (قوله
فليزمن كون المثلث الخ) أي في الواقع اذا كان صادقا والمقصود ان هذا معنى الكلام فلا يدخله الكواذب
(قوله وامتناع الشيء اثبات) أي في الشيء اثبات أي مستلزم لاثبات لانه عنه فان تصور في الشيء يتوقف
على تصو الشيء وأصو والاثبات لا يتوقف عليه فليس عنه (قوله وهما واحد في المعنى) لان السعي هو
الطلب والادنى هو القليل فلا يمكن تحقيق طلب القليل بدون السعي (قوله في كلام واحد) كان ينبغي
أن يزيد في وقت واحد تقدم في كلام الصامع دفع المتأفة

(باب المنصوبات)

(قوله في ذكر المنصوبات) جعل الذكر لانه أهم من الباب الذي هو عبارات المخصوصة الصادرة من
المصنف لخصوه بغير تلك العبارات أيضا والاعم كانه طرف ويجوز أن تكون في التعليل والتقدير باب
معتود لذكر المنصوبات (قوله المفعول منصوب) أهم ناصبه ليجري على كل الاقوال والصحيح انه الفعل
وشبهه ولذا اقتصم عليه الشارح فيما يأتي لا الفاعل ولا المجرع الفعل والفاعل ولا المفعول (قوله
لا يكون الواحدا) أي لا يكون الفعل الواحد الفاعل واجدا ما خلفه رجل رجل قرآن الا سبعين فيفي
معنى اتم واحد أي تلقفه الناس (قوله بخلاف المفعول) أي فان الفعل الواحد يكون مفاعيل (قوله
والرفع أقل) لانه بأخذه التي هي أقل الحركات والواو التي هي أقل الحروف أو ما لا ألف فليس رخصا
أصلا بل لصلب أصلي على أن غلبة الثقل تكفي (قوله والغرض أن) لولا والنصب أخف لانه لا يثقله فحة
وهي أخف لكانت كان أولى (قوله وخفة الغرض) لولا وخفة الغرض كان أولى (قوله وهو خمسة) الضمير
راجع الى المفعول المراد به الجنس فلذا أخبر به خصم سعيه الاخبار بالجمع عن المرفوع لان المقصود
التقسيم فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فإدغم ما وقع من أن أو اذ في الجنس لانه يصح الاخبار والابجاز
الرجل ثلاثة والرجل قائمون وجه المرفوع ان عدم الصفة العلم او اذ في التقسيم أن يرفى الى جهة الرجل ثلاثة
صرف ويروي عندي لارادته فتدبر (قوله على المشهور) بمقابلة ذكره المصنف في الشرح (قوله المفعول به)
قال الصامع ولا ضمير في المفعول به وضمر به الى الاسم وكذا المفعول في قوله ومعه ومن قال الضمير المستتر

في المفعول راجع الى الفعل أي الذي فعل فعل بسببه أو فيه أو لأجله أو معه فبعبه ان الواجب حبس
 المفعول به أو فيه أو له أو معه لان مسند صفة جار به على غير من هي له وبعبه على كون الضمائر المجرورة
 راجعة الى الاسم أي أنه لو كان كذلك لساير حذف الاسم ونشكرك المفعول مع انه يستعمل مفعول به وله
 ومع كذا بلاضافة وتكريرا تحقيق انه راجع الى الموصوف حذف أي شيء مفعول به ولا بد ليس
 موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد وقال السيد الصوفي ان أمثال هذه العبارة صار كالعالم
 فلا يقتضي الضمير مرجعا والباقي به اما للسببية فتتعلق بالفعل والصفة فتتعلق بما تضمنه من معنى التعلق
 (قوله هو وما وقع عليه الخ) أي اسمه اذ لا بد من تعلق الفعل به وهو مفعول به والشخص المسمى
 به وقع عليه ذلك وليس مفعول به لان أبحاث النجاة لاتعلق لها بالابيان الخارجية بل بالفاظ من حيث
 الاعراب والبناء وقيل لأجله الى تقدير الاسم لانهم يحرون صفات المدلولات المطابقة على الهازلا ورد
 أن اسم الاستفهام مثلي يكون مفعول به وليس وقوع الفعل عليه من صفات المدلولات المطابقة بل التعينية
 لان المتعين للمعنى الاستفهام فلا بد للمعنى الاسمى مطابقة والمثلية على معنى الاستفهام طارفتا
 عداسما والمراد أيضا ما ذكره ليدل على وقوع الفعل عليه لكنه انحصر العلم بالمقصود فيجاء في البدأ في نحو
 زيد ضربته ليدل على ما وقع الفعل عليه بل ذكر ليدل على انه المسند اليه وانما اتفق انه
 ضمير في المفعول واحد فوهم انهم على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ثم ان المفعول لم يقصد به قصد
 مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به في الاصطلاح التعلق في نوع مخصوص فلا يرد ان المشتق منه انفي
 من المشتق لقوة معرفة التعلق على معرفته فكيف جعل الانفي معرا فالظاهر والمراد بفعل الفاعل فعل
 اعتبار اسناده الى ما هو فاعل حقيقة أو حكما فخر به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يشترط اسناده
 الى فاعله وهذا لا يحتاج اليه لو لم يكن مفعول به في اصطلاحهم وهو الراجح الا ان اعتبار وقوعهم المفعول
 به وفيه يصح ان يكون مفعول به لم يسم فاعله لا يدل على تسمية مفعول به أو فيه ودخل وجهان في نحو اعطى
 زيد درهما لا يصدق عليه انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي باعتبار اسناد الفعل اليه فان مفعول به لم يسم
 فاعله في حكم الفاعل ومما ذكره فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لما وقع عليه الفعل لكان لا يحصر على
 انه قال ذلك بانه من الفعل الاصطلاح ولازم خروج شبه الفعل والمساهمة في اسناد الوقوع (قوله
 وذلك) إشارة الى ان قوله كضرب زيد خبر مبتدأ محذوف (قوله فزيد مفعول به) إشارة الى ان
 العبارة مسندة والمراد كزيد من ضرب زيد (قوله من غير واسطة) خروج بهما عن واسطة تحريف الجر
 لان مطلق المفعول به لا يقع عليه وان كانت مفعول به لكن واسطة فنزاد بعد واسطة أو واسطة
 ويسمى بالطرف أراد الاسم (قوله بحيث لا يعمل الخ) أو دعيه ان كل واحد من المتخصصين مثل زيد
 وعمر لا يتوقف عليه تفعل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعول به في مثل ضرب زيد ابل يتوقف
 على شخص ما وأجيب بان توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه فان قيل تفسير وقوع
 الفعل بخلافه يستلزم ان يكون زمان مفعول به بل الفاعل انتهى كما كذلك أجيب بان المراد الفعل
 الحقيقي والمسند لا يتوقف تعلقه على الزمان وبان الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحيا بل قياسا
 واسنادا والتعلق بخصوص الفضائل كقوله السيد في حوامي الرضى على ان المقصر مما ذكر ليس
 مجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل ثم محتاج الى ما قاله السيد في دفع جمل وزني
 لشتر لنز يدجر وقد نقض الرضى به التعريف وأشار الصغرى في دفعه ونحوه في جعل اعتبار ذلك
 منصوب (قوله نخرج نحو ما ضربت زيدا الخ) اذ الفعل فيهما لا يقع على المفعول وكذلك يصدق ذلك
 ما يتوهم من خروج نحو عجلت الله وشافهت زيدا أو جلت ضربا وضرب زيدا كعبه وأجاب
 المعصم عن ضرورة التي والكتب بان المراد وقوع الفعل عليه عبارة العبارة ذلك على وقوع الفعل
 على المفعول فيهما ولو دلالاته لم يقع حصول حرف التي التي الوقوع لكن يبقى في تناول التعريف للمفعول

الاعراب ازالة لا يتناسب
 بالفاصل (وهو) كقوله
 ابن الخليل (ما وقع عليه
 فعل الفاعل) وذلك
 (كضربت زيدا) فزيدا
 مفعول لوقوع فعل الفاعل
 عليه وهو الضرب والمراد
 بوقوع الفعل تعلقه بشئ
 من غير واسطة بحيث
 لا يعمل الا بعد تعلق ذلك
 الشئ بنسب ما قبله ان
 ضمير ما وقع عليه نحو
 ما ضربت زيدا ولا ضرب
 مرا اذ الفعل لا يقع فيما
 على المفعول وتخرج بقوله
 وقع عليه فعل الفاعل
 بقية الفاعل

الاول في باب علو الثاني في باب اعل تظ اذا العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما فليست امل (قوله اذا المفعول المطلق نفس الفعل) انخدلوا الفعل المطلق نفس فعل الفاعل وهذا مبني على المساحة لان المفعول المطلق هو الحاصل بالصبر أي الا لا الصبر الذي هو التأثير ولتقار بهما في أهل اللغة بينهما ما المراد انه نفس الفاعل بحسب دلالة التقار وهو المعنى المتوافق في اطلاقهم فلا مردصا الفعل المنفي نحو ما ضمر ضرا ولا نحو ضمر ضرا با كذا ولا نحو موات مواتا وجسم جسمه لان ما ذكر ليس فعلا لفاعل الفعل المذكور وأجيب عن هذا أيضا بان الكلام مبني على التسامح واعتبار الحقيق والحكمي ولا يرد نحو ضمر بنمو طلائه ليس بمفعول مطلق حقيقة بل مجاز أو أمان نحو كرهت كراهتي فيه كلام يطلب من الجاهل (قوله افا فعل) أي استعد تام فلا ينصب الا لازم ولا النافض (قوله أو وصف) يستثنى منه الصفة المشبهة فانها لا تنصب وكذا اسم التثنية لانه التحق بافعال النمرزة (قوله ومع رفعه ونصب الفاعل) مرما يتعلق به في الفاعل (قوله ويرفعهما) قال في المنفى كقوله

ان من صادقة للشوم * كفيتم صادقة فاعان يوم

(قوله ونصب) قال في المنفى كقوله * قدما الجاهل منه القدماء * في رواية بن نصب الجاهل وقيل القدماء تثنية حذف فيه الضرورة كقوله * همنطقة اما اسار وممنة * فحين رواء ورفع اسار وممنة (قوله والضمير الجهر والراخ) تقدم فاقبه (قوله للعلم) أي لقر بنه مقابلة كمثل لان القرينة فيه سؤال السائل (قوله اما جوارا) أي جاتر أو جوارا (قوله قالوا خيرا) أي أنزل خيرا (قوله أو على الاختصاص الخ) كل من هذه باب تشكيل بيانه فطلب من المولود والتعرض له غير لائق بالمقام (قوله أو على النداء) أي وما ينصب على تقدير فعل النداء ولجل النداء وهو بكسر النون وضمها لان ما جعله في فعال من الاصوات يجوز فيه كسرهما وضمهما والهمزة في آخره يدل من الواو دليل بدون القوم اذا جلبت معهم في النداء وهو مجسما الذي يناديه به بعضهم بعضا (قوله ومنه الاسم المنادى) أي من المفعول به الذي علمه محذوف وجوب الاسم المنادى عند سيبويه لان الناصب عنده الفعل وأجاز المراد منه يعرف النداء فلا يكون مما نحن فيه (قوله وهو المطلوب اقباله) أي المسؤول اجابته بذكر المزموم وأرواده الا لازم فلا يرد نحو يا الله وأمانحو يا بجالوبا وأوصي في باب الاستعارة بالكناية ونداؤها استعارة تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وذلك انه لما شبه الجبل بالحيوان المميز في الانتقاد الامر أن شبه طلب الاقبال ادعائا ثم استعمل النداء الموضوع للطلب الاقبال الحقيقي في الادعائي فدل ويجوز ان يكون منه بالآقفوقه انه يستلزم تشبيه الله تعالى أولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء على سبيل التخييل ويمكن الجواب بان المينوع هو التصريح بالتشبيه لانه يوم اثبات المثال المنفي بالعقرو والنصر والافاشرة القديما والخاص في ماهية الوجود والحياتوا العلوا والقدر الى غيره فحين الضغات أمر لا مره فحين بنما الاستعارة على هذا الاشتراك وان وجب التفرع عن التصريح بالتشبيه واستعمال أدانو لا يخرج عن التعرف نحو انزل تقبيل فانه منهي عن الاقبال المطلوب ونحو قول احما تعاقبني لصاحبه فإلنا لان الاول مطلوب الاقبال لسماع النبي ومنه عن الاقبال بدو فوجهه مخالفتها لجهنات وانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة وعن الثاني بانه من باب الاستعارة وأولان المقصود طلب الاقبال لمحدثنا أو بقائه (قوله يعرف) متعلق بالمطلوب أي بواسطة حرف من خوف النداء (قوله انما تناب ادعو) مستتر في قوله متعلق بنائبه وانما حلف فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جارا ويجري لفظا مكان لكونه دأيم فيه معنى الاستقرار أي بواسطة حرف في مقام ادعائي فعمل بحله لائق بالعمل واللام يكن المنادى محذوف الفعل لقيام بقرينة (قوله لفظا أو تقديرا) دفع ما هوهم التباين من وجوب ذكر الحرف مع انه يحذف اذا كان كناية خاصة على المعنى والتصريح الافي غان مسائل ذكرها في الاوضع وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه ثابتا

مثلا يرد

دغدغة يمكن دفعها بأن النائب يحذف إذا كان له نائب كما في خبري زيداً قائماً والقرينة هتأبئة (قوله)
أصله (أدعوزيداً) المتبادر منه أن ادعوى مقدر قبل المنادى كالمو في الأصل في العمل وهو خلاف ما نقل عن
سنيويه أن الأصل يا أياك أي وكأله رأى أن المنادى مقصود الاختصاص من بين المعدد فأنسب التقديم
للاختصاص وتقدراً ادعوى أنسب بمقام النداء وأنسب منه تقدراً وندى وتقدراً للفعل لا يستلزم كون
الجهة متحررة لجواز أن يصدده النداء الآن الأولى تقدراً ولفظاً الماضي لأن الأغلب في الأفعال الانشائية
بمعناها لفظاً الماضي فأندعى أن دعوى حذف الفعل وإثابة الحرف عنه يستلزم كون الجهة الندائية متحررة
كأهلها وهو خلاف المقصود منها وقال بعضهم يازيداً أصله أدعوك فأقيم المظهر مقام الضمير وحرق النداء
موضع ادعوى قولنا أدعوك لا يستلزم الحكاية مع غير مخاطب فكذلك ما قام مقامه وهو يازيداً فندعى أن ادعوى
زيداً لا يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح إثابة يازيد عنه لأنه لا يستلزمها أو ورد على كون الأصل ذلك أنه منادى
الغائب ومن لم يكن واحداً للمنادى وأجيب بأن المراد بالغائب البعيد من السامع هناك فهو حاضر
(قوله) وليد على الانشاء أي نصاً (قوله) وهو ما يظهر فيه النصب) برده على المستغاث إذا حرر باللام
والمضاف إلى الحياة التسليم إذا كان مقصوداً أو جمعاً لا يجوز رد ذلك على طرف تعريف المتي (قوله) وهو
مختلفة أي سلتس بخلافه للمعرب فهو الذي يظهر فيه النصب (قوله) لفظاً مراده ما قبل المحلى
فندخل فيه النصب تقدراً نحو باقئى يا غلايى لكن ودعوى يوم لا ينفع مال ولا بنون بما تولى منتهى
وأيضاً من مضري وقد يقال كلامه مبنى على الأعم الأغلب (قوله) كما عدا الله) التثنية للمضاف طاهران
لم يكن علماً وإن كان علماً فمفسحة لأن العلم بمجموع المضاف والمضاف إليه (قوله) لاستلزام اجتماع
التعقيد) لو عر بالتناقض لكان أولى لأن دعوى الاستلزام قد تعين من دلالة اللفظ وضعه لا يلزم من
وجودها وجود الدليل والاولى التعليل بأنه يلزم منه نداه من ليس بمخاطب لان الكافي لقطاب والقلم غير
الذي له الكافي وانما سار في النذية لان المنسوب ليس منادى حقيقة وأما قول بعضهم يجمع بينهما لأن
أحدهما مبنى على الاستعمال (قوله) أو كان شبهه) وجه الشبه أن الاول عامل في الثاني وأنه يخصص
بما بعده ويقتضى إليه كان المضاف كذلك بالنسبة إلى المضاف إليه ولان في الشبه المضاف بين أن يكون
علماً أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة لأن النصب انما هو المشابهة وهي في الجميع ونظير الفرق بالنصب
فإذا امتت وجلانها عجباً وأوجهت وجلانها علم الجبل بذلك كان نعتهم معرفة ولا كان نكرة (قوله)
أما جعل أي فيما بعده فلو قلت ماذا ذهب نيت على الضم ولا نظر إلى الضمير المستكن فيه ولو قلت ماذا ذهب
وزيدان عطفت زيداً ذهباً بنيتة أضعاف الضم أو على الضمير المستتر في ذهب نصبت ذهباً لعمله
فزيدوا صلة الحرف ولذا وجب نصب مشتركان في قولك يا مشركاً وزيداً على الضمير لعدم استغنائه
بواحد (قوله) قبل النداء) انما قيد ذلك أدل لم يكن كذلك لم يكن شبه المضاف لجواز جعله مفرد معرفة
لاستقلال نحو ياربى وأمر أو الحاصل أنه إذا وجد المضاف قبل النداء كان الثاني من تمام الاول وإذا وجد
حال النداء لا يكون كذلك لأنه منفصل عنه (قوله) فحين سمعته بذلك) بظاهره أنه لا بد من كونه علماً بذلك
يصرح قوله لأنه من العلم وبعبارة بعضهم بأن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً شئياً واحداً أو كان
علماً أو لم يكن علماً لأن المجموع اسم لعدد معين كاز يعقوب كخمسة عشر إلى الله لم يركب وانظر الاوضح
وشتره في الكلام على هذا النوع (قوله) أما في فاعل) لو غير مرفوع عمل النائب نحو باجوداً فله (قوله)
وياطالع العجلاً) فيه أنه لم يعتبر اعتداده على موصوف مقدر لم يصح عمله وإن اجتنبه كان مفرد معرفة
ويجب تميزه فيا الطالع وقال المولى عبد الغفور وإن اعتبر لم يكن مضارعاً للمضاف لأنه موصوف بمفرد فالهم
الآن يفرق بين النوعين المذكورين والمفرد لكن يفرق في حق وهو أن طالعاً ما لم يكن معرفة ولهذا هو سبب
بالعرف تخفيفه يصح أن يكون موطوءة نكرة فالآن يقال إن الموصوف موقوف الموضوع فلم يمتنع فقد
فهم فيهما انتهى وقال الهندي تقدراً والموصوف في خبره في أن يازيداً لظاهراً هو متعدي مع أنه متعدي

أصله ادعوزيداً الحذف
الفعل وعوض منه حرف
النداء للتخفيف وليلد على
الانشاء وانما وجب الحذف
لامتناع الجمع بين العوض
والمعوض منه ثم المنادى
فسمان معرب وهو ما يظهر
فيه النصب ومبنى وهو
مختلفة والاول ثلاثة أنواع
وقد أشار إلى ذلك بقوله
(وانما نصب) المنادى لفظاً
إذا كان (مضافاً) سواء
كانت الاضافة حقيقة (كما
عدا الله) أم لا كما حسن
الوجه وجميع الالامه
المضافة يجوز أن تكون
منادى المضاف إلى ضمير
المخاطب فلا يقال يا غلاماً
لاستلزام اجتماع التعقيد
لأن القلم مخاطب من
حيث أنه منادى ويؤشّر
مخاطب من حيث أنه
مضاف إلى مخاطب وجوب
تغايرهما (أو) كان
(شبهه) وهو ما نقل به
شئ تمام معناه أما به
أو مطلق قبل النداء العمل
أما في فاعل (كما حسناً
وجهه) أي مفعول كذا
شئ يازيداً (وياطالع العجلاً)

للكسائي وتولنا بالاعجاب معرفة دليل ترمي صفته في نحو ما طالع بالاعجاب بالالهيدي بان
تقدر الموصوف لا يدور جه في باب ما راجلا صلا الحلال المنادي فيه هو الموصوف دون صفته بخلاف ما طالع
جبل اذا المنادي فيه الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التبرع في الموصوف لما تم
لا يستلزم امتناعه في الصفة بعدما اقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانهدرت في جهة التبعية
الاعتماد على موصوف مقدور غير معتبر عند الجور ذكروا الرضى وجعل طالع اعجاب لمن كلام المولى ثم
لما لم يصح الا كنهه بالموصوف المقدور لا يصح قوله الهندى في الارشاد اصله يا طالع اعجاب جلا حذف
اللام اكنهه ما يستغنى عن ايها كما قالوا ان اصل بار جل ذلك انتهى على انه لا دليل على هذا التقدير
الا ان يكون هذا صورة اخرى النداء **(قوله أو مجرور)** عمل المنادي في الجبرور والتصيب محلا **(قوله ومن)**
المشبه به الخ) هو من عند المصنف لان جلة برجي موضع نصب على الحال من فاعل عظيم المستوفى
والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وعند الرضى لانه جعل الاتصال اما بعد أو عطف قبل النداء
أو زمت لانه لا شيء على معنى في المتوجع بمنتهى خبره وجعل ابن مالك ذلك لاسن المحق بالشيء لانه عبر عن
المضاف وشبهه بقوله لا عامل في صاحبها بعد ولا شك قبل النداء بطفه انتهى فاقضى خروج التثنية
واقضى كلابه هذا مخرج المودعين الشبيه بالمضاف وقضية ذلك تقدير في آخره ذكر الرضى
في بحث هذا المصنف باللام ان الموصوف يشبه بالمضاف وكلام ابن الحبيب في الايضاح يدل عليه **(تنبيه)** به
يشترط في التثنية ان يكون جلة أو ظرفا نحو بالاضمة من ذات مرق وانما اشترط ذلك لانه لو كان التثنية
مفردا جاز جعل المنادي مفردا معرفته جعل التثنية المفرد مصغاة نحو بار جل التثنية بخلاف هذا اذا كان
جلة أو ظرفا فلا يجوز ان يجعل المنادي مفردا معرفته بالاضمة والظرف وصفه لان الجلة والظرف لا يقعان
صفة للمعرفة في جعله اصل الذي يغوث الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترجيح المنادي في
السعة وحذف صيغة النداء فكانهم يتطرون الى جعل المنوع بالاضمة أو بالظرف عند قصد التبرع
مضارع المضاف ولهذا يجعله في باب المضارع المضاف فلا يقال لا طر فيقال لا طر فيقال لا طر فيقال
ولا يجوز ان يجعل حالا انليس المعنى على تقدير النداء كذا في الحواشي المغفورة بتوفيق ربهم بأن
الموصوف بالاضمة أو بالظرف لا بد وان يجعل من نداه الموصوف لامن وصف المنادي والازم وصف المعرفة
بالاضمة أو بالظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لانه لو جعل من وصف المنق لامن في الموصوف لم يلزم ذلك لان
اسم الا لا يكون الانكارة لكن في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد اقبال وهو شامل للموصوف
بالمفرد وفي شرحه للدعائي والمسألة مشككة لانه قد تقرر ان الجلة لا يوصف بها الا انكره وكذا الظرف
والجار والمجرور ثم الوصف ليس مقيد بالانكارة ويجوز في مثل بار جل ان لا ان يصدق في حال انه معرف بالقصد
والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح الانكارة وغاية ما يجعل له انه وصف قبل النداء فاعية النداء جلا
على الموصوف وصفته بما لا يدخل في المنادي فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى وينبغي ان يجوز وتبرع
الموصوف فيقول يا بار جل للظرف فيقال فعل كل الشبه بالمضاف اذا أو بعده معرب بذلك صرح الرضى ونصه
وكلنا القياس في الموصوف بالاضمة أو بالظرف في انشا ان يجوز نحو يا حليم لا يجل المقدوس واداء الجبرور
الدارسة لكن كونه موصفا للشيء المعرفة بقصد وصفه بالانكره على تقدير انه كان موصوفا بتلك الصفات انكره
قبل النداء فتقول يا حليم لا يجل غفارا انتهى **(قوله أو لا تكرر ثم قصد)** الصواب حذفه لانه ليس
مستعرا في معنى المفرد في باب النداء أو يضاهي المضاف في معنى المفرد لوجوب الاستغناء عن قول المصنف المعرفة
(قوله أو لا تكرر ثم قصد) هو العلم نحو بار جل في العلم اذا أو يداشته وتكرر في الفرق قلت
الفرق انه ليس المقصود من الاضافة لالتبرع في المضاف أو تخصيصه فلا يصح مع بقاء تبرع به كانت
الاضافة نحو العلم قائم وليس المقصود من النداء التبرع في طلب الاضافة لالتبرع في العلم فلا حاجة الى

أو مجرور كباية من زبد
(وإرفقا بالعباد) ومثال
المعطوف عليه فبيل
النداء بالانكارة وثلاثين
فحين سمعته بذلك ومنتج
اقتال ياعلى ثلاثين لانه من
العلمون المشبهه عند
المصنف الرضى قوله لم
يا حليم لا يجل ويا جوادا
لا يجل (أو) كان (انكره)
غير مقصودة سواء
ا كانت حادثة أو شقة
(كقول الاعشى) وفي
معناه الفرق (يا جلا
تخذي بيدي) ويا واقفا
أثقف وقد اثنى الى الثاني
بقوله (والفرد) وهو
مالس مضافا لاشبهائه
ولا تكرر ثم قصد (المعرفة)
أي المعين سواء كان

معرفة قبل النداء أم بعده فنبت بخلافان غير ان المبني اعرابا بـ (و يني) لفظا (على ما يرفع به) من حركة واو حرف المشابهة كافي الخطاب في نحو اعدوه من حيث الافراد (٧٠) والتعريف والخطاب وقوة معونه على الحركة للاعلام بان بناء غير أصلي وكانت على

صورة الرفع الفرق بينه وبين النادى المضاف الى الاء التكلم في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه كقوله بالكسرة عنها وعلى الفخ لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيره بما ذكر أو من قول بعضهم يني على الضم تشبوه للمبني على الضم (كيزيد) والمبني على الالف نحو (يزيدان) للمبني على الواو نحو (يزيدون) من المبني على الضم النكرة المقصودة نحو (يا رجل امين) ثم المبني على الضم ان كان جميع الآخر ظهرت فيه الضمة الاقصدت نحو (يا موسى يا قاضي وكذا ان كان متباين الاء نحو (يا سميوم) و (يا سميوم) و (يا سميوم) الى نحو يني جاز ان يكون مقبولا ومنصوبا وهو أقوى اذا كان علم موصوفا بـ متصل به مضاف الى علم جاز ان يقع تحت اتباع لما به نحو (يزيد بن عمرو) * (فصل) في الكلام على النادى الصريح الآخر المضاف الى المتكلم أو الى المضاف اليه (ويقول) في نحو (يا غلام) مردياه

تنكير النادى المعرفة (قوله أم بعده) وهو النكرة المقصودة (قوله لفظا) انما قل ذلك لقول المصنف على ما يرفع به لانه لا يتناول المبني وكان ينبغي ان يزيد او يستثنى من كلامه المستغاث الذي في أوله الاء أو في آخره الالف (قوله على ما يرفع به) أي قبل النداء استعماله اعرابا والمراد على ما يرفع به لولم يناد قبله لا لاستعماله الا في النداء و رفع مستند الى الجار والمجرور وأعي فلا ضمير فيه والمبني على ما يقع الرفع به أو الى الضمير العائد على الاسم لاني النادى لان النادى لا يرفع بحال وبعد ان الضمير يني عائد على النادى فيلزم انتشار الضمير وهو جميع (قوله المشابهة كاف الخطاب الخ) أي وكاف الخطاب مشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى في اياك فكأنهما متماثلان فلا يلزم الاستعارة من المستعبر وهو مجموع لكن في ذلك نظير بل لا طائل فلذا جعل السبقي شرح الكافية العلة مشابهة لكاف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة (قوله من حيث الافراد) خرج المضاف وطلبت دعوى انه اعرابا بـ مع وجود الشبه الكافي لان الاضافة تمنع البناء لانهما عاقب التنوين المنان لانهما لا يرفع فلا ترد الظرف المبني الملازمة للاضافة وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يني الا لشابهة الحرف أو الفسعل (قوله اذلو يني على الكسر الخ) سأل ان النادى المضاف يجوز فيه التثنية عند حذف يائه فكيف يحل الغرض ويحجب يائه قليل وانما قيل فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا (قوله أولى من قول بعضهم الخ) انما يحكم بقساده لاحتمال أن اقتصر على التثنية لانه الاصل أو من باب لا كقوله (قوله والمبني على الالف الخ) ان قيل العلم اذا تني أو جمع لم فيه الا كما فكيف صح يزيان ويزيدون قيل مع لقيام بمقام الاء في افادة التعريف ولو استعمل مع الاء هنالك اجتماع ادا في تعريف (قوله ان كان صحيح الاخر) أي حقيقة أو حكما فلا رد و لوني مما هو معتل الاخر وتظهر فيه الصمة (قوله نحو يا قاضي) بحذف التنوين لحديث البناء وأثبت الياء الا لما وجب حذفه قاله الخليل وذهب المبردان أن الياء تحذف لان النداء دخل على اسم ممنون بحذف الياء حتى حذفها معه وقدر الضمة فيها (قوله وأبو عمرو) فثبت ان المتكلم يني وبه صرح الشيخ فالمراد صرح السبقي موضعين من حاشية التوسط بان اعرابه تقديري (قوله جاز ان نبوي الخ) وجه الضم استحسان الاصل والنصب انه لما نون أشبه المضاف وتظهر كلامه جواز الامر من ولو فاضحه مقفول ويفرق بين هذا وما يأتي ان القصدي التتابع والتقفيف ولا تخفيف مع التقدير (قوله موصوفا بـ) أي مجردا عن التثنية أو ملحوظا بها يعني ان لم يقيد العلم بالموصوف بالاغراض فله في الاوضحه والكلام على هذه المسئلة مبسوط فيه فلا يطيل به

* (فصل) (قوله الصريح الآخر) أي حقيقة أو حكما فينبغي نحو لوني ودلو وقيد الصريح الآخر مخرج نحو يامسلي قال الصام وأما يامسلي فجاء وثنية فينبغي أن يجوز فيه إسقاط الياء لانه بالجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة أو ما في حكمها أو اذا كان اكتفاء بالشبهة على لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في قولنا احكم بضم الياء فينبغي أن يجوز نحو يا فتا اذا اشترضا فتنة الى ما في المتكلم ولا ينبغي عليك انه كان لا اكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتا كذا القلب الالف انتهى وفيه نظير الجمع للاتباس حيث لا يفرد في صورة اثبات يائه كقوله (قوله أي مفتوحة) أو ذات فتح والتاويلان يجوز بان في قوله واكنا (قوله) اخضا حذفت الياء لانها كثرها استعمالا (قوله ثم قلها لنا) وذلك بقلب الكسرة فتحا وقلب الياء ألفا لفتحها وانشاع ما قبلها والظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم و يني ان يحكم بانها مضاف اليه وانها في محل جرل قديدي أن هذه الالف اسم المتكلم غاية الامر انما الغيرة متفقها و يني

صورة الرفع الفرق بينه وبين النادى المضاف الى الاء التكلم في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه كقوله بالكسرة عنها وعلى الفخ لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيره بما ذكر أو من قول بعضهم يني على الضم تشبوه للمبني على الضم (كيزيد) والمبني على الالف نحو (يزيدان) للمبني على الواو نحو (يزيدون) من المبني على الضم النكرة المقصودة نحو (يا رجل امين) ثم المبني على الضم ان كان جميع الآخر ظهرت فيه الضمة الاقصدت نحو (يا موسى يا قاضي وكذا ان كان متباين الاء نحو (يا سميوم) و (يا سميوم) و (يا سميوم) الى نحو يني جاز ان يكون مقبولا ومنصوبا وهو أقوى اذا كان علم موصوفا بـ متصل به مضاف الى علم جاز ان يقع تحت اتباع لما به نحو (يزيد بن عمرو) * (فصل) في الكلام على النادى الصريح الآخر المضاف الى المتكلم أو الى المضاف اليه (ويقول) في نحو (يا غلام) مردياه

الاضافة الى الياء اعلام (يا) لجر كلف (الثالث) على الهم من غير يا أو الياء (فما) أي مفتوحة نحو أن يا عبادي الذين آمنوا (واسكانا) أي ساكنة نحو يا عبادي يا قوت (والا ينف) نحو يا مفاظي لو سفيده ستلغات لكنها متقاربة في القوة والضعف فيها حذفت الياء كقوله بالكسرة ثم اثباتها كقوله مفتوحة ثم قلها لنا ثم حذفت الياء كقوله والفتحة

ثم ضم الاعمى كنهه شبه الاضافة وانما جعل ذلك فيما يذكر ان لا يتلوه الاضاح لاجل القليل على الكثير كقول بعضهم ادم لا تفعل بالضم
 حكاة يونس ثم جاوز هذه اللغات شروط بما لاضافة فيه التخصيص بكفى التسهيل والجامع احترازاً عما فيه الاضافة التخفيف نحو ما يذكر
 وايضاً في قلبه في الاثنان اثبات اليه مفتوحة وسأكنة ومثله في وجوب اثبات (٧١) اليه الاثبات مفتوحة لا غير المتلوه المعتل

المضاف الى الياء نحو

أن يكون نصباً بعلامتها مقدرة والفتحة الظاهر لاجل الالف المتقلبة عن ياء المتكلم (قوله ثم
 الاسم الخ) يظهر في توجيهه ذلك انه حذف كل من الكسرة والياء ثم عمل بمعامله الاسم المفرد العين
 فينصب على الضم قال أبو جحان ان حكمه في الاتباع حكم البني في الضم غير المتضاف لاحكام المضاف اليه
 انتهى وقياس هذا انه في محل نصب وان نصبه ليس مقدراً كما في سائر الصفات المتضاف اليه والوجه
 وفاقاً لما روي انه معرف بالاضافة لا بالقصد والآن يمكن افة في المضاف وحسنه نصب مقدور ويجوز في ياءه
 الوجهان ودعوى أن الاتباع عوى على حكمه العارض لا دليل عليها (قوله وانما فعل ذلك) أي
 الضم أو هو حذف الالف احترازاً عن قولك ما عدوى فلا يضمن ولا تخصص ألفه (قوله مشروط بما
 الاضافة نفسه التخصيص) وبأن لا يكون في آخرها مشددة كتيبي فليس فيه الا الكسرة على التزم
 حذف ياء المتكلم فقرار من قولنا الياء مع ان الثالثة كان مختاراً حذفاً قبل وجود التثنية وليس بعد
 اختيار التي الا ان وجهه والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أي الياء التي لم يفتحها
 لانها لم تستقل الثانية ان ثابته ياء هي حذف ثم ادغمت ولا هماء في ياء المتكلم فنصب لان أصلها
 الفتح كفي يدي ونحوه قال ابن مالك في شرح الكافية وعلى القولين أصلها السكون وجه الفتح ياءه
 لم يفتح المتقاء السكون والفتح أخف (قوله فليس فيه الاثنتان) ينبغي أن يستثنى منه السكتي والجمع
 على حسده نحو يا ضاري ويا ضاري فليس فيها الاثبات الالف مفتوحة وتقرأ بتقديم الصام (قوله
 المتلوه المعتل) يستثنى منه نحو طوي ودولان حكمه حكم الجمع ونحو بني وأما في المحدث لا فله لا رد
 خلافاً للمبرد (قوله لتلا بلقيس ساكنان) وتسكين ورش يحايى من احوال الوصل يجري الوقت (قوله
 لتلقاهما في الياء) أي الساكن ما قبلها (قوله يا ابتوا مت) قال صاحب الكشاف فان قلت كيف جاز
 الحاق ياء التانيث بالذكر قلت كيان حامية ذكر وشاذ ذكر فان قيل كيف جاز فهو ياء التانيث من
 ياء الاضافة قلنا لان التانيث والاضافة متساويتان في أن كل منهما ياء مضمومة الى الاسم في آخره انتهى
 واعلم ان كل من ياء ابتوا ياء مضمومة لانه معرف فانه من أقسام المضاف بقية مقفولة على ما قبل الياء منع
 من ظهورها اشتغال الجمل بالفتحة لاجل التلا استدغامها فغير ما قبلها لعل التلا في موضع الياء التي
 يسبقها اعراب المضاف اليها (قوله يا ابن أم ويا ابن عم) قال الهذلي لقائل أن يقول الالف حوض من
 الياء لحذف الالف يستلزم حذف العوض والموضو في الخبر جميع انتهى ومثله في المهمس عن أبي
 حيان فنحن قال السامعي لا تسمن العوضي تنافي لحذف دليل وقيام الصلات بآباء الياء انتهى وفيه أن
 الالف تنافي عن الالف هي بمنزلة تنافي بين العوض والبدل (قوله أو ياء أم أو ياء عم) خرج لفظ
 ينشكرك قال الحايي أنهم سمعوا يقولون ينشكركم على الوجه لا بد (قوله كسكها في غير النداء)
 أي حين يثبوت الياء لا غير وهي اما كنهة أو مقترنة (قوله وتلا في الالف الخ) كان الظاهر أن يقولوا لحان
 الياء أو الالف بتقديم الياء لانها الأصل ومن ثم قدم الشاعر حرجه التعليل للحاق الياء لتكنوا على
 التثنية كلام الجصف (قوله فوسيل ذلك الشعر) مثله في الأوضح وتظهر كلام الرضي عدم اختصاص ذلك
 بالشعر ويؤيده انه قرئ يا ابتان تاف في المراءى وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام
 وتظهر قراءة أبي - فغير يا سمر تاف في جمع بين العوض والموضو (قوله يسير في مصحف) في القاموس
 المحصن طريق استقام

الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء فحقاً ما حذف تخلاف غيرهما في الالف ككسكها في غير النداء نحو يا ابن عمي ويا ابن صامحي
 (والحق الالف والياء اللذان هما يا ابتوا ياء مضمومة لغيرهما في الجمع بين العوض والموضو عنه وبله وسيل ذلك الشعر ومنه قوله
 * يا ابتوا عاكاً وعساكاً وقوله * يا ابتوا تصري راكب يسير في مصحف لاجب وقوله يا ابتوا لا تارت فينا فاعلم (والحقهما اللذان يرين)
 وهما يا ابن أم ويا ابن عم (ضعيف) لا يكاد يرد الا في الضرورة كقوله * يا ابتوا لا يجرى اجمعي وقوله يا ابن عمي يا غني نفسي

(والبدل والنسب الجرد) من آل (كلنادي المستقل) فيثبتان على ما يرثعان به بحيث (٧٣) بينى المنادى فيثبتان بحيث يثبت وإن

تقدمه بالذات وصف بذي الالف واللام تبعاً للنسب ولما في شرحه من عدم التزام ذلك بقوله أحياناً كان لا إذا كان
 (قوله وسبب ذلك أن البدل الخ) يظهر على أن العامل مقدراً على أن العامل فيه هو العامل في البدل منه
 هو مذهب ابن مالك مع أنه موافق على هذا الحكم كون البدل كالمتعلق لا يصح إلا إذا صرح بمباشرة حرف
 السند له وحذفته فلا يقال يما سجن بال جلى لان از جلى لا يباشر حرف النداء ولا يما سجن بهذا لان
 اسم الإشارة لا يحذف من حرف النداء (قوله انه لو كان بال الخ) فثبتة عين الضمة فيما يجوز فيه الجمع
 بين ياء أو نحو يارسول الله والله وهو محتمل ويحتمل الاختصاص لظاهرهم وجل التعليل على امتناع التقدير على
 أنه باعتبار ما من شأنه (قوله وان في تكرار لفظ المنادى المبني على الضم مضافاً) الظاهر أن تكرار بمعنى
 مكرراً ومكرراً لفظ المنادى أي اللفظ الذي كره به لفظ المنادى المبني على الضم أي صورة فلاننا في قوله
 مضافاً وقيد بالمراد المبني على الضم في الجملة ومضافاً في الجملة وصف الشيء بصفة بين متناهيين باعتبار أن
 لا يجوز فيه وكذا يجوز على ما بين متناهيين وإن جعل قوله مضافاً لاسم المنادى دون صفته والمراد أنه
 مضاف في الجملة فلا يراد به أن من جملة أوجه الاستقامة الأولى على أنه مفرد فلا إضافة حيث نذكر ما يحترز
 بالمعنى من نحو يا تيم عدي تيم عدي بتكرار الضم في اللفظ وهو هو وكيدو بقوله مضافاً من نحو يا يزيد
 ذلك في الثاني الضم على أنه منادى ثانٍ ولم يحز ابن مالك غيره ودخو الزاكن من البدلية فلا يصدق لفظ
 البدل والبدل منه الأوجه الثاني زيادة ما ليس سمع الأول أو تركه لفظي والرفع والنصب على بيان
 على اللفظ وعلى المحل واعتراض البيان بأن الشيء لا بين نفسه (قوله فخصما) ثم لم يصحهما كونهما
 معاً بل يكونان الكلام جارياً على كل الأقوال (قوله وهو مخم) أي الثاني را تدل على التصريح وهذا
 مبني على جواز إقامه الأسماء أكثرهم بأما هو على جواره فحصل بين المتضامين وهما كالشيء الواحد
 وكان يلزم أن يكون الثاني لعدم إضافته انتهى قالوا ولا يجوز والصل بين المتضامين بغير الطرف إلا في هذه
 المسئلة خاصة وظاهر كلام التصريح أن الاسم الثاني غير مضاف مطلقاً وأن المراد بزيادة الزيادة المراد في
 زيادة الحروف كالباء ومن في الثاني ففهمه حيث تغشيه راء ليا ذهبي حيث تغشيه مطوية لعامل والآخر له
 بها لأنه فحصل زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه ولا ينافي ذلك قوله في بيان هذا الوجه والاصل
 بأنهم عدي تيم أو بأنهم عدي تيم عدي لجواز أن يكون المراد أنه تركه هذا الأصل لكن صرح الشارح بأن
 نصب الثاني تركه وكيدو وافقه فغير الحفظ لإقامه التأكيد اللفظي وقال الحماني أن التأكيد اللفظي
 يأتي ولا يغير ما قبله وما بعده كما كان عليه انتهى ولا يصح أن يعرب بحال إقامه بدلاً أو عطف بيان كحي
 صورة الرفع لأنه إنما يبدل من الاسم بعد كيدو الأولى لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الرفع فإنه غير مضاف
 (قوله أو بأضماراً) فيكون على أنه مضافاً بنحو هو منادى مضاف والفرق بين هذا الوجه والآخر قبله
 أن هذا يجوز معه حذف حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وإن قيل أن البدل على تقدير تكرار العامل لأنه
 كالنقد بالرفع (قوله وهو مخم) فثبتة عين الضمة فيما يجوز فيه الجمع بين ياء أو نحو يارسول الله والله وهو محتمل ويحتمل الاختصاص لظاهرهم وجل التعليل على امتناع التقدير على
 أن العامل إنما يستعمل ما في غير ذلك من اللفظ (قوله على ما سبق) أي على أنه عطف بيان على
 المحل أو بدلاً أو بأضماراً وأما في قوله ابن مالك أو تركه كيدو لفظي واعتزله أو جيتان والضم بما أحجب عنه
 * (فصل في الترخيم) * (قوله حذف بعض الكلمة الخ) المراد ما تناول البعض تنزيلاً فيجعل التعريف
 حذف الكلمة التي يختص بها البعض كجزء المركب الأخير وراه التأنيت وأما الجواب بأنه يلزم من حذف الكلمة
 حذف بعضها فافهم أنه لا يدل على أن معنى الترخيم حذف بعض الكلمة وغيره البعض شامل للأشياء وغيره
 أولاً يعني أن هذا أمر بلفظ الترخيم مطلقاً وقد يكون المحذوف في ترخيم التصغير غير الآخر والمراد بكونه على
 الوجه المخصوص أن يكون اعتباراً لجواز الحذف في باب عساوٍ لأن الحذف له تركاً نحو
 أب أصله أبو غنذفت والواو لا يلو بقية ساكنة لفات الأمر المطلوب من الآخر أبولو نحو تركه كيدو لفظي

(١٠ - يس) - ثاني اسم الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل جيل القوم أو يا صاحب صاحب
 عمرو * (فصل في ترخيم المنادى) وهوانه ترقيق الصوت وتلينه يقال صوت ترخيم أي ترقيق وأصلها حذف بعض الكلمة على وجه

مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخم نداء وترخم ضرورة وترخم نصفه وترخم على الاول اقصر فقال (ويجوز ترخم النادى) لا مطلقا بل (المعرفة) لان اكثر نداء ما يندخلها التخفيف بحذف آخرها فلا ترخم نحو يا سلاخا يدي لانه نكرة وكذلك لا ترخم المستغاث ولا المذروب او تفاولا المضاف خلافا للكونين ولا المحكي خلافا لان المالك والمبتلى قبل النداء كخدام خلافا للعظم قاله في الجامع (وهو) امطلاحا حذف آخره تحقيقا على وجه مخصوص وخص (٧٤) الا آخر ذلك لانه يحل التغيير ثم النادى ضريان مختم ببناء التانيث ويجز عنها (فقد التاء) ترخم

لغدها لعله تصر بفتح وبقية يجرح اضاحذف لام بدوم لانه واجب لكن بدخول دقائه منقوص من المحدث وهو الملهو والعب واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت ان بعض الكلمات حلت آخرها اعتبارا ط جوار مع انه ليس ترخما (قوله المعرفة) المراد بها في الموثب بالتاء لعين ليشمل النكرة المقصودة نحو يا سوا باحر لعين وفي غيره العلم (قوله وكذا لا ترخم المستغاث الخ) لما ذكر في المطولان واشار الشارح الى و ودخلت في اطلاق المصنف (قوله ولا المضاف) أي حقيقة او كحذف فدخل فيه الشبه بالمضاف (قوله ولا المحكي) المراد به المركب الاسنادي واحترزه عن المزجي بعضهم يقول السجع مقفود من العرب في ترخم المركب المزجي وانما الجاز به بعضهم قياسا على ما فيه تاء التانيث لان الجزء الثاني يشبه تاء التانيث من وجوه فتم ما قبله نالوا حذفه في النسب وتصغير صدره كان تاء التانيث كذلك (قوله حذف آخر) أي النادى وذلك تعين على كلام الشارح كالاتي في محصل عبارة الحاجب فلا يصح هنا تفر والجامي ارجاع الضمير المرفوع الى الترخم والضمر المجرول الى الاسم وتخرج بالاخر الحذف في غير الاخر ولم يقيد الا آخر يكون حرفا قياديا في الحاجب فشملي كلامه الحرف والحرفين وجزء المركب من غير تكاف فلا حاجة لنسج كلامه بكلام سراج الحاجبية * (تنبيه) قال المرادى اجازا بنحو وصف المرحوم ومنه الفراء والسراج واستفحبه ابن السراج انتهى وظاهره انه على اعتصام الانتظار يجوز رفع تابعه مراعاة للفظا وما على انه الانتظار فيه نظر اذ اضم في اللفظ ونظر جوارز في تابعه لان الحرف الذي حذته الضم في حكم التانيث يؤيد جوارز في التابع قبل النداء فتأمل (قوله أو سواء كان عالما الخ) اشارة الى انه اراد بالاطلاق عدم اشتراط مخصص الجرد لانه لا يشترط فيه شي اطلاقا فلما في انه يشترط فيه كونه ان يكون معرفة الى آخر ما تقدم (قوله قياسا على اجرامهم سراج الخ) قبل الفرق ان حركة الوسط ما اعتبرت في حذف حرف واحد على الكلمة وهو التنوين وهما في حذف حرف أصلي وأيضا ليس الحذف هاهنا واراد على حرف بعينه فهو مظنة الالتباس (قوله ثم المرحوم في لفتان) ليس في كلامه مظاهر من غير ان اللغتين في كل ترخم فلا ينافي انه لا يجوز الترخم على نية المحذوف فيجاء به ليس على ما كان او وصفه فلا ينافي قال ان اشتها العلم بمسماها مماز بل ليس في الغالب ولا يجوز الترخم على علم ينشئ وفيما بالزم تقدم تمامه عدم الظاهر كطلسان في لغة من كسر اللام ونحوه مما في المطولات (قوله وغيره) من العجمة والاعلال ومن ظهور الضمة ان كان حرفا محذوفا يجرح ولو وصف بغير نحو ياهر بن فلان جاز الفتح وتقدمها ان كان متعللا بنحو يجرح وثبوت الباء دليل على التقدير كذا في المرادى وفيه انه لا ينافي الاصل تقديره على قياسه بقية تخصيص مسئلة ليس بالصفة والاسمى وليس وقضية انه لا فرق بين الصفة والعلم التزام لغة من ينظر في نحو سوار بعونا حاسبة وقد يقال قضية التزام لغة من ينظر عند الالتباس امتناع الوجهين اذا ليس كل منهما ففتح ترخمه اضعف وقضية انه على الوجهين بل ليس ينافي غير مرخم لكن قضية نحو زابن مالك ترخم نحو المنى والجمع بحذف زابنه علم موافقته على ما ذكر ولعل الفرق ان هاتين وضعت لتمييز الموثب فلا يليق حذفها عند ليس لمتانها الغرض من وضعها ولا كذلك عند اها (قوله أي ضم) فيه ان الضم يرفع عن انخفاض سماعي والا لولاه مذموب على الحال اى سأل كونه ضمنا وذا ضم (قوله وهي الاكثر في كلامهم) لان المحذوف الترخم

(مطلقا) أي سواء كان على أم لا لا تسمى لا نحو ما طح وبان في نداء طلبة وثبة (وغيره) وهو المجر منها انما ترخم (بشرط ضم) فغير المضموم كالا ضا والمحكي لا رسم وان كان عالما (وعليه) فغير العلم كالنكرة لا ترخم وان كان مضموما وجوز بعضهم ترخمها فاقاسوا على قولهم أطرف كراوا صاح وهو قياس على شاذ ومجازته ثلاثة أحرف فلا ترخم الثلاث وان كان مخزنا الوسط وسواء الانحسار مطاها وانما يجرح الوسط اجراء لجرعة الوسط يجرح الحرف قياسا على اجرامهم فهو سقر يجرح زنبق الجيا بفتح الصرف والمشهور ما ذهب اليه المصنف فاذا استوفى الجرد هذه الشروط جاز ترخمه (كباحث في نداء جعفر ثم المرحوم فيه لفتان احدهما مقطوع النظر عن المحذوف للترخم فيعمل الباقي كله اسم تام موضوع على تلك الصيغة يعطى على البنية على الضم وغيره ما يستحقه ويحذف منه شيء وتسمى هذه اللفظة لفتان

لا ينتظر فتقول في جعفر باحفظ (ضم) أي يضم آخره وفي تصور ما مضى بقدر رضى مضمومة تناهى غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخم دليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا في غود ياتي فبالضمة كسروا الواو ايا المتطرقها بعد مضمومة ولا يجوز بقاها لانه يودي الى عدم الظاهر اذ ليس لنا اسم معرب آخره ولازمة قبلها ضمة (و) الثانية أن بنوى المحذوف فيسي ما كان قبله على حاله ولا يعلل ان كان حرفه على زوى الاكثر في كلامهم فتقول في جعفر باحفظ (ضم) أيضا فتح الفاء في مضمومة ياتي في يسي ضمة الصاد في غود

في

تأخو بقاء الواو على صورته من غير حذف الهمزة في نحو والكملة المنحذوف في بعلبك يا بعل بقاء فتح اللام ثم اهل ان المنحذوف الترخيم
 اما حرف واحد هو الغالب كسر واما حرفان واما كلمة فقد اشار الى الثاني بقوله (ve) ويحذف من نحو لجان ومنه ووروسكين

حرفان الحرف الأخير
 وبقائه مما استكمل شروط
 الترخيم وكان ما قبل آخره
 حرف لين ساكنًا زائدا
 مكملًا أربعة أحرف
 فصاعداً قبله حركة من
 جنسه ولو تقدر افتقوله
 فيها باسم وامنص
 واسمك بخلاف نحو
 سفر رجل وبيع وشمار
 وسعد وفرعون وغير ذلك
 والى الثالث بقوله (ومن
 نحو معدى كرب) مما هو
 مركب تركيباً خفياً
 (الكلمة الثانية) فتقول
 فيه اسمعدي وشمل كلامه
 ما آخره وبه كسبه وبما
 سمي به من العدد المركب
 كخمسة عشر ولم يسمع
 ترخيم من العرب وانما طرازه
 النحويون فيما ساق قد تقدم
 أن المورد انما ترخيم بشرط
 ضمهم وكان هذا مستثنى
 ويجوز ترخيم الاسم في
 النداء يجوز ترخيمه في
 الضرورة على التثنية
 بشرط صلاحية ان ينادى
 ويجوز له ثلاثة أحرف ان لم
 يكن بالنداء
 * (فصل) * في الاستغاثة
 والنسبة فالاستغاثة تداء
 من يخص من شدة وبعين
 على دفع مشقة وتتمتع
 المستغاث والمستغاث من
 أجله والمستغاث ولا
 يستعمل معها من أحرف

في حكم الوجود لانه مرادو بدعي قوله فيجب الخ ان كان مدغم في المنحذوف ولو لم يكن بعد انما فإنه ان كان
 له حركة أصلية حرك بها نحو ضار ونحو جاعل فاعل ومنه قول سمي جاعل ومنه قول سمي جاعل ومنه قول سمي جاعل
 بالفتح فهو اسم جارح اسم يتبادر الى الخواص كذا نحو خوص صغير خاص وغوداوب ولو سبب بهما قوله
 اما حرف الخ لم يردا لحصر لانه قد يكون كلمة وحرفاً نحو واثنى عشر واثنى عشر على ان عشر وعشرة بمنزلة
 النون لكن قال ان الحجاب الثاني اسم وأسه ولا يلزم من معاقبة النون حذف الهمزة مع النون وقد
 يكون ثلاثة أحرف نحو رهيو تاو رهيو تاو اذ اسمى معاً عند الكوفيين فيقولون يا رهيو يا رهيو ولم
 يحذف البصر من الالاف (قوله وهو الغالب) لان الحذف خلاف القياس فتعاله أولى (قوله) وكان
 ما قبل الآخر الخ أي زيادة على تلك الشروط بشرط أن يكون الحذف من الحرفين أن لا يكون مختوماً
 بالهاء لان ما فيه تاء التانيث اخضع باحكام منها له اذا حذف منه التاء فوفر من الحذف ولم يستفهم
 حذفها حذف حرف قبلها فتقول في عتباته باعتبار الالاف (قوله ساكناً) المحققون لا يلقون أحرف
 اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة وقوله ساكناً وصف كاف (قوله ولو تقدر) كفي مصطفون
 ومصطفين مسمى بمسماح حرف اللين فيه ما ليس بالحركة المجانسة له لظاهره وانما هي مقصورة اذ أصل
 مصطفون ومصطفين مصطفون ومصطفين بيه مضمومة في الالاف وكسوة في الثاني فتقول في ترخيمه
 بامصطفى يحذف الواو والنون كما يمشي عليه انما لك وكان الأصل في ترخيمه أن يقال بامصطفى حذف
 الالاف لالتقاء الساكنين وترك ما قبله على ما كان عليه من الفتح لكن هذا يؤدي الى الحذف من غير موجب
 اذ موجب حذفها الواو والجيم واؤه وقد ذهب في الترخيم فاحتجوا بالرد الالاف والمو جمعاً فقالوا
 بامصطفى وانما يقرأ بما لك ذهب الى عدم الرد لان الترخيم على من يوصى به المنحذوف كالوجود (قوله)
 بخلاف نحو سوفر جل الخ) محض زان قوله حرف لين ساكن الخ على الترتيب والهجاء منع الهاء والياء
 الموحدة وتشديد الباء العتية وانما الجملة انما لم يمتلئ (قوله وانما اجزاء النحويون) أي بعضهم
 وتقدم انه يحذف من اثنى عشر واثنى عشر مع العز الالاف (قوله) وكان هذا مستثنى لا يستعمل ذلك بل
 يجوز أن يكون مصوراً بلغة تعاريف اعراباً لا ينصرف (قوله) بشرط صلاحية لان ينادى احترازاً
 لا يصلح ذلك كالرفع بالواو من ثم خطي من جعل من ذلك قوله * فواطن مكانة وروا الخ * وانما هو من
 الحذف الضروري لا على طريق الترخيم (قوله) ويجوز له ثلاثة أحرف الخ مثال الاول قوله
 * انم الفتي نعشوا الى ضوء ناره * طر بفا من نال ليله الجوع والحصر ومثال الثاني قوله
 * ليس لي حتى أمال من حنظل * أو احفظه

* (فصل في الاستغاثة والندبة) *
 (قوله وتضمن الخ) أي تستلزم وتحتجى ان المستغاث الذي تتضمنه الفتي ويقاع الاستغاثة على الاسم
 اصطلاحاً والالاف مستغاث حقيقة انتهى وهو من بابي وصفاً لقنا صفة الفتي وكذا يقال في المستغاث من
 أجله (قوله الاذا) ذكر بعثتهم ان الالاف ينادى بالبعدا كالبعد يلزم ان لا يستغاث القريب الا ان كان
 كالبعدا ويقال الاستغاثة كالبعدا لاحتياجها الى هذا الصوت لانه أعون على اصراع الاجابة المحتاج اليها
 (قوله) ان يجزى بلام مفتوحة أي بما كان يجزى بقل النداء واختيرت الالاف لتناسب معناها على الاستغاثة
 وهي لام الفتي من ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالنداء (قوله الثانية) ان
 ترادف آخره الخ صرح الجاني كالرضي به احد ثم مسمى على الفتح وان توافقه لا ترفع ومقتضاه ان ألف
 الاستغاثة اذا لحقت الفتي والجمع على حده صلاحيته على الاء ثم التلويح البناء على الفتح وعدم تقدر
 الضم من الالاف لا تقتضي كون الفتح قبله ابتداء بل منافية على كونه منبياً على الفتح هو في محل نصب كالمحو
 النداء الالاف معي يجب ذكره لان العرضه ذلك طالة الصوت والحذف متاف لها له ثلاثة أحوال احداها ان يجزى باللام مفتوحة
 وهي أكثر أحواله الثانية ان ترادف آخره الفتي تعاقب الالاف الثالثة ان يجزى من اللام والياء ويجعل كالنداء يستعمل وهذه أقلها واذا

ظاهر لانه معقوله فلا تغفل **(قوله لتزله منزلة الضمير)** أى فخص وقوع المستغاث موقع الضمير الذى
 نفخ لاجرم معروى روعليه نحو بالكحول والشمان فانه يجب كسر لام المعطوف مع كونه مستغاثا واقفا
 موقع الضمير فالحق أن الفتح لاس من هذا ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو
 بالمعطوف أى يقوم للمعطوف وجعل الجاء هذا الاستغاث نفخ لام المستغاث والاول له عدم عكس الامر
(تنبيه) * محل ما ذكر في الائمة الظاهرة لانها الاصل فغيره والفتح فيها اتمام الضمير فتفتح اللام
 معها لامع الباء فتكسر فاما قال في المفتى اذا قبل بالثبو بالى حتى كل من جاز ان يكون مستغاثا به وان
 يكون مستغاثا من أجله وقد اجازهما من جنس في قوله * فياشوق ما يقى وبالى من النوى * وأوجب ابن
 عصفور في بالى أن يكون مستغاثا من أجله لانه لو كان مستغاثا كان التقدير ما يدعو ولا غير جاز في غير
 باب ظنته فقد توعدت وهذا لازم لابن جنى **(قوله أقوال)** أى فيه أقوال والاقول بالزيادة لتسليان
 خروف ووجهه ان الفعل في النداء يتعدى بنفسه وبديل مصفاة ساطها ومعاقبتها لا لثبوته وان الزيادة
 على خلاف الاصل والقول بانها متعلقة بياذهب اليها من جنس جاز على مذهب ان حرف النداء عام فعل
 وغيره لان في حرف النداء معنى الفعل ورد بان معنى الحذف لا يعمل في الجر وروفيه نظر لانه قد عمل في الحال
 في قوله * كان قلب الطير وطيا وابسا * والقول بانها متعلقة بالفعل المحذوف ذهب اليه سيويه
 واختاره ابن عصفور واعترض بان فعل النداء يتعدى بنفسه وأوجب بانها التزم ضميره ضعفه فقوى
 ورد بان اللام القوية زائدة وهو لا يقولون بالزيادة اعترض أيضا بان اللام لا تدخل في نحو زيدا ضربته
 مع ان الناصب لم يترجم الحذف وأوجب بانها لا ذكر ما هو عوض من معنى اللفظ كان خبره ما يحذف فان قيل
 وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء قلنا تخاهو كالعوض ولو كان عوضا لكانت تميز بحذفه ثم انه
 ليس بلفظ المحذوف فلم يزل من زلت من كل وجه وأوجب بانها من اليبس بالهمزة بمعنى الاضمار في نحو
 يازيد اعمر والتعجب في نحو يا الهواي **(قوله نافية المنادى المضاف)** ولان قوله يشابهته الحرف
 واللام الجاز من خواص الاسم في دخولها ضعف المشابهة فاعترض على الاصل **(قوله واذا انتبازق)**
 نعت الجازع أى ولا موضع رفع له لينفتح بالرفع وقيل ان يا صار حكاية في النداء حكم العمل اذا البناء فيها
 يشبه الاعراب فلما دخل الحرف لتمام العمل باللفظ صار عتبه ما زيد بجوار فعله هذا هو موضع رفع
 فينتب ثلاثة أو جوارح من الرضى بامتناع ما عدا الجر **(قوله غالب)** من غير الغالب ففهمه اذا كان
 ضميرا غير يا المتكلم وقد يجير المستغاث به بن لانها تاتي للتعليل كاللام كقوله
 يا بالى جال ذوى الانياب من نفر * كذا في التسهيل وقد استدل في شرح الكفاية بالتعجب فقال وقد تفتى من
 عن اللام الثانية اذا كان في الاستغاث معنى التعجب وقال المسند في الحواشي الحق عندى ان ما بعد
 المستغاث اما ان اراد ان يخلص منه أو اراد تخليصه مما زله أو ما يتوقع تزله به في الاول يصح الجاء باللام
 والجمي * بن نحو يا زيدا فلانم يا زيدا من الظالم على الثاني يتعين اللام ومعنى يا زيدا فلانم ادعوك له لخصنا
 منه **(قوله متعلقة بمحذوف)** أى بفعل محذوف قد مر ادعوك لفلان فالكلام جلتان وقيل انها تتعلق
 بفعل النداء وذهب اليه ابن الصانع ورد بان فعل النداء ضعيفا لا يقوى ان يتعلق به حرف جر وقيل بحال
 محذوفه فالكلام جملة واحدة **(قوله الا في المعطوف)** اطلاقة شامل للمطوف وبغيره والواو كائنه أو لا وانع من اذ
 قد قصد الإشارة الى تاخر وترأخو تبة لثاني عن رتبة الاول في التحدث والاعلة **(قوله لهما الكهول)** يخرى
 ضدهم * بيكيلة ناه بعيدا لم يقرب * والشاهد فيه ظاهر **(قوله لا من البس)** يقولون من ان
 الالتباس موجود فاما اذا كررت يا ووجه ان المستغاث قد قبل حرف النداء اذا حذف المستغاث
 ثم انه انما يجب ما ذكره من ان لا يفتح للام المستغاث بخلاف البس كالفعل غيره **(قوله يازيد العمر)**
 المنادى في هذا الحالة مبنى على الفتح وعبارة الكفاية ونشرها العاوى بفتح أى مبنى المنادى على الفتح
 لانها الفهاى ألف الاستغاثية باسخر لا فتشاه الالف فتح ما قبلها انتهى وسيتفليس في تابع هذا

تقرر وهذا فعل الاول
 (يقول المستغاث اذا
 استغاث بالتمناه للمسلمين
 بفتح لام المستغاث) وجوبا
 لتزله منزلة الضمير ووجه
 به التخصيص على الاستغاث
 وهل هي زائدة أو متعلقة
 بيا أو المحذوف أقوال
 وانما أعرب المستغاث
 لتركيبه مع اللام فاشبه
 المنادى المضاف واذا نعت
 جاز في نعت الجار على اللفظ
 والنسب على المحل نحو
 يازيد العادل المعطوف وأما
 المستغاث فلا يمكن كسورة
 على الاصل غالب متعلقة
 بمحذوف يختلف المستغاث
 فلامه مفتوحة (الافى
 المعطوف الذى لم تذكر
 معها) نحو بالكحول
 والشمان التعجب فانما تكسر
 لانه لا من التباس اذ عطفا
 على المستغاث الذى قبله
 يقتضى انه مستغاث أيضا
 لا مستغاث من أجله وكذا
 تكسر اذا كان ياء المتكلم
 نحو ياى للناصفة فاذا
 ذكر نرسعه يا فتحت اللام
 نحو
 يا قوى ويا امثال قوى
 (و) على الحالة الثانية
 تقول (يا زيدا العمر)
 بالحاء الفى آخره عوضا
 من اللام في أوله

ولا يجوز زيان العمد (و) على الحالة الثالثة لتحويل بل دعمر و بنهم زكالكندى المتقل ومن ذلك قوله (الاقوم للجب العجب) ولانقلات تعرض للاروب وتذبكون المستغاث مستغاثه نحو زيان بدأى (w) أدعوك لتتصنف من نفسك وأما

الندبة فيمن يذاه المتفجع عليه لفقد حقيقته وأدعا أو التوجع منه لكونه محل ألم أو سبباً له نحو جلت أمر اعظمها فاصطمرت * وقت فيه بان الله يا عرا وفوه

فوا كبدا من حبين لا يحين

ومن عبرات ما لهن فناه وهي من كلام النساء في الغالب والغرض منها الاعلام بظلمة المحاسبين ثم لا ندب الا المعروف وأما قولهم ومن حفر بئر زمزماه فهو في قوة قولهم وأبعد المطلبه اذن العلم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المنسوبين حروف النداء الاخر فان واهي الغالبه فيه والمختصة به واذا لم يلبس بالنداء المضمر حكمه حكم المنادى فضمن ان كان مفرداً نحو وازيدو نصبان كان مضاعفاً أو شبيهاً نحو واعد الله وافتار يازيدا ولك زيادة الافتقار آخره وهي أكثر احواله والها إشارة بقوله (التائب) أي يقول (رازبدا) بالف في آخر مفرداً كان أو مضاعفاً للظاهر نحو (وأمر المؤمنين) أو لغير نحو (وأمر أساءه) أو

المنادى الا انصبو بذلك صرح الحاشي (قوله ولا يجوز زيان العمد و) لان الامم تفتى الجرو والالف الفتح فيمن أرم حاشا في فلا يصح الجمع بينهما (قوله وقد يكون المستغاث الخ) أي تقر بعادته سديا (قوله فمضى نذا الخ) أي اصطلاحاً لأن المستغاث على التبتوه كترخلة الجيلة في زعم اللذنب ثم المراد انما نداه مصوره للاحقيقه فلما سيجي (قوله وأحك) كقول عمر رضي الله عنه وقد استجيب بحسب سديا صاب فوما من العرب وعمار (قوله وفتا الخ) مثال للمفجع عليه (قوله وتوه فوا كبدا) مثال للمتوجع منه لكونه محل ألم ومثال التوجع منه لكونه سبب ألم قوله

تبيكم دهماء معولة * وتقول سلى وارزيتيه والرز يقبب التفجع (قوله ومن ثم لا ندب الا المعروف) فلا يندب النكرة فلا يقال واجلاه خلافاً لمن أجاز ذلك مستنداً لقوله من سبب من طعن عمر وإحصاءه واجب بان النكرة هنا كناية عن اسم عرا وكانه قال وعمره ومقتضى كلامه في الاوضاع ان العلم بندبوا بان يكن معروفاً ثم هذا في التفجع عليه أما التوجع منه فالتك قول وامصنا فوان كانت الندبة غير معروفه (قوله وحكمه حكم المنادى) قد اشار الى أن في المعنى ليس ينادى وهو كذلك اذ لم يطلب اقباه بحرف مخصوص نائب مناب ادعو ومن ثم منعوا في النداء باغلامك لان خطاب أحد المجهين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجاز واقى الندبة واغلامك وتقدم سبباً لخرجه باغلامك (قوله وحكمه حكم المنادى الخ) يعني اذا وقع المنسوب على صورة قسم من أقسام المنادى حكمه في الاعراب والبناء حكم ذلك القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى اعزاداً لا يقع نكرة كاتقدم ولا اشار الى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ما قبله وأقيم كلامه انما اذا اضطر الى تنوينه حزمه وفحه كقوله * واقفعاوا بن في فقص * (قوله واضار بزيادة) مثله وان لا ذوا لثلاثه (قوله ولتنو باده ألف في آخره) أي مع آخره أي بعد آخره أو آخره اقبل به على ما سبقت في ظاهره سواء كان واو أو ياء لكن أو جب بعضهم لحاق الالف مع اللام ليس بالنداء المضمر فهو حديثاً لغير لحاق الالف في المستغاث وقد صرحوا هناك بأنه حديثاً لمعنى على الفتح وفيما هو أن يكون هذا أيضاً متبعاً على الفتح وعلى هذا ليس في نعت الالف لكن الشاطي جواز تقدير الضم مع الالف والندبة ولم يتعرض لحكم التابع حيث دلل على الجواز (قوله) ولغير نحو ورا أساءه هذا على لغة من قال يا عبد الكسر أو يا عبد الفاعم أو يا عبد الفاعم أو يا عبد الفاعم على لغة من قال يا عبد يفتح الياء أو يا عبد يساكنه فيقال في الندبة يارأس يا بقاء الفتح على الاول واجتلابه على الثاني (تلا من ألف) أي مقصورة غير منزلة كما مثل فان كانت منزلة على عصافانك تحذف التنوين فتعود الالف المقصورة فتلقى مع الالف الندية فتختص وتبني الالف الندية ثلاثاً كزفين فاهم قالوا اتبني الالف المقصورة وستبقى جهائن الالف الندية وبه ان الطائي زيل حكم الثابت وان الالف المقصورة جزء كلمة والالف الندية كلمة وان الالف الندية احتلت لمعنى هذه الالف لا يلبس الالف المقصورة فاهم الاحتضار سواء كانت لتأنيب غير أو لغيره كترك رياه (قوله نحو ورا أساءه) لا يبعد تقدير الضم على المحذوفة كذا في حواشي الامنوف للشهاب الفاسي وفيه ان المنسوب المختوم بالالف معنى على الفتح كالمواضيق وينبغي ان يكون الغرض مقدور على الالف المحذوفة لاهي السنين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء كالاعراب من أحوال الاواخر (قوله اعراية) فتقول واقيم باده (قوله كذلك) أي اعراية أو بناية (قوله واعبد الملكاه واحدا ما) الاول لما كسره اعراية والثاني لما كسره بناية وفيه أن يكون المضاف اليه هنا معنى الملكاه مقدر بالاول مقدر بالجر ولا يقال انه معني على الفتح كما يواز بد الاله غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء له هو

شبيهاً للمضاف نحو واطاع عبد لاو سر كبحوا واعدى كراو يحذف لهذه الالف ما قبلها من ألف نحو وادوساؤندو من في سله أو غير ما نحو وامن نصر محمد او نحو ويا أبكره أو ضمة اعراية أو بناية نحو وامنذا فحين امهم سدا أو كسرة كذلك نحو واعبد الملكاه واحداً فان وقع تحذف الضمة

مربوع من ظهور وجه الفعل لاجل الالف بقدر الجرح والمنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم
 تليق آخره ولف النسبة لا تقتضي البناء على الفعل الا اذا لحقت المنادى بحقيقة لانه لم يعل به من مضاف
 اليه او شبهه وكان ذلك المنادى مما يبين بخلاف المضاف قال الشهاب القاسمي عند قول الالف وقائل واعبدا
 راء. بدمامنه الظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفحة مقدرة منع من ظهورها الفحة لاجل الالف
 لانه هذه الفحة الظاهرة لانها لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليست بل **(قوله)**
 نحو واغسلني قياس ما ذكر في عبد الممكأن يكون غلام في هذه الامثلة منصوبان وان الضمائر
 المضاف اليها في محل جر اذا لا يتصور فيها الاعراب التقديرى **(قوله والمثنى)** فان قبل لاضمة هنا فيسبل هي
 مقدرة لان الواو مرادة وذلك وجب الضم في قولك غلامك اليوم ردا للميم الى اصلها **(قوله او يدلها)** أي
 الواو والياء **(قوله الا بغير واو)** هذا البيت من مجز والمضارع ونامه مفاعيلن مفاعيلن فاعلان مرتين
 والجر واسقاطا جزاءه لا فرق بين كونها العروض والضرب أو حشون أو أو تخلفين كما هنا فاعلان مفعولن
 الاول العروض ومن الثاني الحشو وتقطيعه الالاعيم مفاعيلن روعا مفاعيلن واعر مفاعيلن ن
 الز براء فاعلان وهذا ظهر ان الهاء التي لحقت المنسوب الاول وقعت في الوصل مخففة **(قوله واو اجاز)**
 الفراء الخ قال الرادى هو عند الجهور من اجراء الوصل مجرى الوقف قال النعماني وقد يقال ما بنوهم في
 الوصل فناسب لاجراء الوصل مجرى الوقف أو ما كسر هاء وخفها ليس كذلك

(الفعول المطلق)

(قوله أي الذي يصدق عليه) أي لغة أو اصطلاحا فصاح مطلقا على كل من المفاعيل تسعة شخص
 صاحب البسطة المطلق بما كان فعله علما كغفلت وعلت وليس ما تخيله بالذي يوجب مخالفة الجماعة وما
 تقرر من أن المراد جهة الصدق لغة ادفع ما في المعنى من قوله وجرى اصطلاحا هم على انه اذا قبل مفعول
 وأطلق براد المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دو وانحرفوا اسم وانما كان حتى ذلك أن لا يصدق الا على
 المفعول المطلق ولكنهم لا يعطون على ذلك اسم مفعول الامقيد ابقيد اطلاق انتهى لان ذلك بحسب
 الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة وأيضا فاعلم اعتبار ما يبنى وما هنا لا يبنى هذا الاعتبار **(قوله اسم)**
 مفعول أي اسم هو لفظ مفعول فلاضافة بيان المراد هذه المادة التي هي سيم الخ وليس المراد باسم
 المفعول الذي يشق من مصدر فعله للدلالة على من وقع عليه الحدث فان ذلك مقابل الاسم الفاعل وان لم يكن
 بلفظ مفعول وهو المراد بقولهم في الفعل المتعدي ما يبنى منه اسم مفعول تام **(قوله من غير تقييد)** أي
 بغير حرف أو اسم لانه المفعول الحقيقي الذي أوجد مفاعل الفعل المذ كور وقد صرح السيد بان المطلق
 المصدر والفعل في الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من السابعة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل
 والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل الغوى الذي هو المصدر نائرا كان أو ثرا ولا يبنى بكونه
 مفعولا لأنه حاصل مصدر الفعل المذ كور وهذا وقبل انما سمي المفعول المطلق لان المفعول عندا حلاقة
 ينصرف اليه أولا لانه مفعول لكل فعل اخذ من فعل الازالة مفعول مطلق بخلاف باقي المفاعيل وفيه
 نظرا اذا لفعال الجمادة كنم وعسى لامصدر لها **(قوله ومن ثم قدمه الخ تشرى الخ)** يعني انما قدمه
 لاجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد ذلك لكونه المفعول حقيقة كسرا اتفاقا فقط ما قيل ان في كلام
 الشارح نظرا لانهم لم يقدموا ذلك بل لانه المفعول حقيقة **(قوله ان صدق الخ)** لانها ليست مفعولا
 حقيقة وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصافي الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه فلذلك
 احتاجت في محل المفعول عليها الى التقييد بالجار فان قلت من ضروره صدق التقييد صدق المطلق قلت
 تقييد المفعول بكل قدم غير مبني لا بقيد فلا تقييد لا بحسب الصورة وبجهة طالع المقيد بحسب الصورة
 لا يستلزم جهة طالع المطلق لانه ليس في هذا التقييد معنى المطلق **(قوله وهو المصدر)** أي الصريح فلا يجوز
 أن يقع أن الفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضرورة أن اضربه لانه أن تخلص الفعل الى الاستقبال

أو الكسرة في ايس اقبيا
 وقلت الالف ب بعد
 الكسرة نحو واغسلني
 وواو بعد الضمة نحو
 واغسلهم وواو لا مكمو
 لانك لو اقبيا لالف لا هو
 الاضافة الى كافي الخطاب
 وهاء الغائية والمثنى
 (وك زادة الهاء) بعد
 ألف النسبة أو يدلها
 (وقفا) نحو واو بده
 واغلامك واغلامك وه
 لان الغرض من الصوت
 والتطويل وأفهم كلامه
 أنها لا تزداد صلاحيته
 فيه ضرورة مفعومة
 ومكسورة ومن ذلك قوله
 الا بغير وعراه

وعرو من الزبراء
 وأجاز الفراء اثباتها في
 الوصل بالوجهين * ولما
 فرغ من المفعول به شرع
 يشكلم على المفعول الثاني
(و هو المفعول المطلق)
 أي الذي يصدق عليه اسم
 مفعول من غير قيد ومن ثم
 قدمه الخ تشرى وان
 الحاجب على المفعول به
 بخلاف بقية المفاعيل اذ
 صدق المفعولية عليها مقيد
 بلاداة (وهو المصدر

الفضلة (أي المستثنى عنه) (السلطان عليه عامل) ينصبه (من) مدة (لفظه) وذلك (كضربت (٧٩) ضرب آتو) عامل (من معناه) بان

واقفه في المعنى ولم يكن من
مادته وذلك (كقعدت
جاءوا) ألا ترى أهمها
مخدان في المعنى دون
المادة تفسر بالفظة
العمدة نحو قيامك قيام
حسن وجدده و بما
بعدها نحو سمعت
حدثك وقت احتلالك
واتصاف المصدر المرادف
بأنفعل المذكور وهو
مذهب المازني والمقول
عن الجمهور أن ناصبه فعل
من لفظة مقدر ثم الفعول
المطلق ثلاثة أقسام مؤكد
لعامله إن كان مصدرا والا

والتأكيدها كرون بالمصدر المأمور ولأن أن يفعل يعطى بمادة الفعل ومجازه المصدر ليست بالمصدر فلهذا
ليرسخ لهما أن تقع مع صلتها وقع المصدر وأورد على الحد نحو كرهت كراهتي فإن النسب بمفعوليه
وأوجب بان الكراهية لها اعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واستقرت بفعل اسند اليه
وكونها بحيث وقع عليها ففصل الكراهية فإذا كررت بعد الفعل بالاعتبار الأول نحو كرهت كراهتي فهي
مفعول مطلق أو باعتبار الثاني نحو كرهت كراهتي فمفعوليه (قوله الفضلة) أي ليس جزم من السلام
بان لا يكون مستندا ولا مستدلا اليه (قوله فخرج بالفضلة) لم يذ كر ما خرج بالمصدر وهو الجمله فلا تقع
مفعولا مطلقا وما قاله ابن الحاجب من أن الجمله المحكية بالقول مفعول مطلق رده في المعنى وحديث
الانواع بالجنس في شعره ينافي عن التنبيه عليه (قوله نحو قيامك الخ) أي نحو قيام من ذا القوس عليه
ما بعده لا غير فليس فضلة وإن حصل به بيان النوع ومثله ضربك ضربتان وإن حصل به بيان العدد
(قوله وجدده) لانه فاعل فاعل فاعل الأصل جزم بدخا ثم فاعل المبالغة في وصفه بالجده فاستدل بالجد
بجاء الملاصة بينهما وهو صدوره منه (قوله مؤكدا لعماله) أي مقرر لعماله وثبت دفع قوم السهو
أو التجوز وعليه حل قوله تعالى وكم التوسمي شكلي أي كلمه زانه لا بترجان، أن أمره بالتكليم
لومسي فهو من قبل التأكيده الفعلي كصرحه ابن جني خلافا لأبي حنيفة قال انه ليس من التأكيده
اللفظي بل مما يعنى به البيان لانه خرج المجاز وثبت الحقيقة ولذا لا يأتي التأكيده في المجاز وقوله
بني انظر من روى وأتذكر جلده * وبعت عبيدا من جذام الطارف

فالمصدر المفهوم منه نحو
ضربت ضربا والصفات
صفارا أنت مغلوب طلبا
وهذا لا يجوز تثنية ولا
جمع باتفاق لانه بمثابة
تكرار الفعل ولانه اسم
فعل محتمل للقليل
والكثير ومبين لنوع
عامله بان دل على هيئة
صدد والفعل اما باسم
خاص نحو جمع التفهري
أو بإضافة كضربت
الامر أو وصف كضربت
ضربا البياض بلام العهد
كضربت الضرب أي الذي
عهد وبسمى المختص
وبحور وتثنية وجهه أن ختم
بناء للوحدة كضربة
وظاهر كلام سيبويه المنع
واختاره الشاذلي وبين
لعدد عامله بان دل على

نادر لا يقاس عليه وإجراؤه للمعجز مجرى الحقيقة مبالغته وردده ان السعد صرح بان التأكيده اللفظي رفع
المجاز نحو قطع الص الامير الامر أو امره السيد مراده بقوله مؤكدا ان يجي المجرد التأكيده لا الفاعل
والعدد بعد ان التأكيده أيضا لعله انما تقتصر فهمها على غير التأكيده لان الغالب عند قاعدة النوع
والعدد ان يكون المقصود بالذات مجري ديانتها (قوله ان كان) أي العامل (قوله والاقتصر) أي
وان لم يكن العامل مصدرا بل فعلا أو وصفا للمفعول المطلق مؤكدا المصدر المفهوم من ذلك العامل
وبعضهم أطلق ان المصدر مؤكدا لعماله فوسعوا من العجز شرح كلام الشارح بكلام من أطلق والاعتذار
عنه والحق ما ذكره الشارح لان التأكيده اذا قلت ضربت ضربا قالتا كيدنا هو المصدر المضمون وحده
للاختصار والزمان الذين تضمنهما الفعل قيل ولزم ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمن الماضي
لأن كيد حقيقة (قوله نحو ضربت الخ) تمثيل لما قبله على غير الترتيب (قوله لانه بمثابة تكرار والفعل)
أي أو الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما هو بمثابة وصفه انشكال لانه انما هو تأكيده المصدر والمصدر يثنى
ويجمع وقيل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك مفهومه فان قلت فيجب ان لا يصح الاسناد اليه كإلا يصح
الاسناد الى الفعل وأيضاً مفهوم المصدر هو الحد مفهوم الفعل هو الحد مع الزمان فان يكون
مفهوم مفهوم الفعل واجب بان المصدر يغاير مفهوم الفعل حقيقة في تقديم مفهومه اعتبارا من جهة
أن الحد هو الأصل في مفهوم الفعل والزمان كالصدق اعتبار الحقيقة فلذا يصح الاسناد اليه وباعتبار
الاتصاف المحكي لا يثنى ولا يجمع عللا لاعتبارين (قوله محتمل للقليل والكثير) لانه دل على الماهية
المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فيه بحيث لان المصدر ككسر أو سما
الاجناس في الدلالة على الماهية والفرد جميعا ألا ترى انه لو قل لا كل كلابا كان عاملا في لوزي التخصيص
محتملة ولو كان المصدر الداعي نفس الماهية المعراة عن الوحدة والذكر فلا كان عاملا فلا يقبل التخصيص
كإلا يقبله المصدر المفهوم من الفعل وانه لو قل ان كلبت فوأي كلابون كل لا يعمل يثنى (قوله هو مبين
لنوع عامله) أو انه ما يدل على نوعه فقط أو ضمنه الدلالة على جميع أنواعه فلا يخرج نحو ضربت جميع
أنواع الضرب (قوله لا يعد عامله) أي وحدته أو تكرره (قوله بان دل على مرات صدور الفعل) إضافة
مراتب صدور الفعل كضربت ضربت ضربا وهذا يترتب عليه جمع باتفاق وأردجه بان تأكيده في التسهيل ويحل التفعول

مرات الجنس الصادق بالمرّة والاكثر **(قوله أفاعله)** لا يمتنع على الفعل في مصدرين ولا ثلاثة إذا اختلف معناه وأما الفعل السري أو ما من ظاهر وإن منع ذلك الانحصر والمردف من السراج والاكثر وروى في القديم إذا قلت ضربت ضرباً بشد أضرب شين كان ضربتين بدلاً من الأول ولا يكونان مصدرين لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين فأما قوله **ووطئنا طوا على خنق** * ووطئ المقيد ثابت القدم

فلا يكون الثاني فيبدل لانه غير مولى كنه بمعنى مثل ووطئ المقيد وعلى اضمار فعل **(قوله أومصدر مثله)** ينبغي أن يحمل المثل على المماثل ولو لم يكن ليشمل نحواً عما نك تصديقا **(قوله كجبت من ضم بك الخ)** لم يخل بقوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاؤموفور الان جزاؤهم كان بلفظ المصدر لكن معناه الجزى به لعله

على جهنم فالحق أن جهنم هي الشر الذي تجزى به وإن قالوا لكشاف وانتصب جزاؤه على فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو باضمار تجازون وعلى الحال لان الجزاء موصوف بالموفور ولا ينبغي أن ذلك غير متعين لان المصدر قد تغير به عن اسم العين من غير تأويل لقصد الباقية على حد قائمهاى اقبال واذا

(قوله وشرط الفعل التصرف) يخرج به فعل التجب وليس وعسى وتبارك وقد يقال قوله وفعله بالاضافة أى فعل ذلك المصدر بعلمته أن الرادف له المصدر وذلك مقتضى الجسد **(قوله والتأمل)** خرج به كان وأحوالهما فان القاموس نص على أنه لا تنصب المصدر وان الخبر قام له مقامه **(قوله الله على الحديث)**

خروج به ففعل التفضيل والصفة الشبهة فلا ينصب المفعول المطلق من حيث هو مصدر لقصور علمه ما عن على الافعال ولان عمل الصفة المشبهة مقصور على السبب وأفعول التفضيل انما يعمل في الضمير الرفعوى الظاهر في موضع واحد وأما قوله * **أما الملوك** فانتا اليوم الاثمهم * **أولئك** فلو ما منصوب بمحذوف

(قوله) وقد يحذف ناصب غير الماؤ كند هو المين لنوع أو العدلاية يدل على معنى زائد على معنى فعله فاشبه المفعول به أما لو كد كد كذا من مال ترجع الله لا يجوز حذف عامله ويحت معناه ولله وخبر بذلك يطلب من شروح الاقتضو يشهد الحذف قوله تعالى فقطق مضجعا بالسوق والاعتنا

أى يسمع مضجعا **(قوله جوارا)** أى حنفا جوارا أو جوارا **(قوله لقرنة خالية ومقابلة)** أى وقت حصول قرنة فالدم لتوقيت كقوله تعالى أقم الصلاة لولك الشمس إلى غسق الليل والقرنة الخالية ونقل لها المعنوية ما رجعها إلى المعنى من مشاهدة أو غيرها والقطنة ما رجعها إلى اللفظ **(قوله)**

كقولك **(للقادم)** أى الفقرة خالية وقوله أول قال أى الفقرة بنق مقابلة **(قوله خبر مقدم)** أى قلت قدوم خبر مقدم فقيرا اسم تفضيل ومصدره باعتبار الموصوف والمضاف إليه لان اسم التفضيل له حكم ماضيف إليه **(قوله وجوب ما يما عبا)** أى حذفوا عبا أو ذلوا وجوب ما عبا موقوف على السماع لقاعدة

له **(قوله وجدوا وشكرا)** اعترض بأنهم قالوا جدوا وشكرا فنه شكر أو أوجب بان ذلك ليس من كلام المنفصلا بان وجوب الحذف عند البعض وبانه عند ذكر الفعل يكون خبره الاشارة والكلام عند قصد

الإنشاء وعند يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث ذكر أحدهما ترك الآخر **(قوله وقباسا)** مواضع أى حذفوا قاسا أو ذاقوا قاس يعلمه ضابطا على محذوف نفع الفعل **(قوله نحو فامانا)** أى من كلما يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله في طلب أو شئير والمراد بواقية الطلب والخبر الفوائد التي ترتب عليها ووافى

على أثرهما فطلب كالاتى فان طلب شد الوفاقى يرتب عليه فواته فقلت بما ذكر من المصادر والخبر كقول الشاعر

لا جهدن فأما درمواقعة * نخشى وأما بلوغ الرسول والامل

واحتمال كون متناقضا مفعولا له لشد لا يملو هذا القسم لعدم الاحتمال في وجهتك القامبالغة وأما اكرا ما دلل بضع تقدر الام فيه لعدم اتحاد فعله وفاعل الفعل الملل واستر زوا بقيد القليلة من نحو لما

يتأذين به بالضرب ناديا أو لئلا هلا كماضيه فلا يجب الحذف فيه وقيد ان الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما يقع تفصيلا لعاقبة مفر دحلول يدسفر فاما بضع جمعاً وبغتم اغتناما وجعل المسند في

الوضع كإن التامم هذه الامثلة من الاتى بدلا من اللفظ بفعله فهل اعتبار البدلية واجب فيها وتوقف عليه

المطلق فحين من مباح محض

فعلى القصص قسمة

معدود وغير معدود ناصب

امافله أو وصفه كإمر أو

مصدر مثله كجبت من

ضربك ضربا شديدا

وشرط الفعل التصرف

والتمام والوصف للهالة

على الحدث وقد يحذف

ناصر غير الماؤ كد جوارا

لقرنة خالية ومقابلة

كقولك للقادم أول قال

سأقدم عليك خبر مقدم

أى قد مضى وجود ما يما عبا

نحو سبقا ورواه جودا

وشكرا وقاسا في مواضع

نحو فاما بعد وأما ناداه

وجوب حذف العامل فيه نظراً مقتضى ما وجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف هذا وفي جعل المفعول
المطلق نصباً للاستحسان بمعنى أنه دخل في التفسير لأن المفعول هو وما عطف عليه فهو بعض الفعل
(قوله وأنت سراسر الخ) أي من كل مصدر مستقر للعامل لا منقطعاً ولا مستقبلاً كما نص عليه سيبويه ولم
يشترطه المصنف كما نكث المكرراً أي ذكره كثيراً ومجسوراً بما رواه أو بانما وعمله خبر عن اسم
عن وإن دخلت عليه النواضع وتوافقنا سراسر قال الرضي ويجوز أن يكون ما كان زيد الاسرار من هذا
ومقتضى كلام ابن المثنى شرح الكافية أن لا يقيد باسم العين بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه
حقيقة كما عبره ابن الحاجب وجب حذف في مفهوم اسم العين تفصيلاً فليست (قوله وهذا ابن حقل الخ)
أي من كل مصدر مؤكد لنفسه أي مثله لأن الشيء لا يترك نفسه وهو الواقع بعد جملته أي نص في معناه
كالمثال الثاني فإن الجلة نص في الاعتراف لا محتمل لها غيره أي بما ضاده ويقال له أو غيره وهو الواقع بعد
جمله محتمل معناه وغيره بما يضافه كالمثال الأول فإن الجلة محتمل عقلاً باطل والكذب وهذا التقرير
المدفع ما يسأل أن زيد الجلة في الموضع كدلت عليه لا محتمل غير معناه مطلقاً المنوع افتتحته الجاز
أو لا محتمل غير معناه حقيقة فالمراد كدلت عليه كذلك إذا حال هذا البني لغير معناه عقلي ليس لدولاً للفظ
هذا وفي وقوع المصدر في هذا المثل نبراً لنا كيد كالنوع نحو أن يقال له على أفردهم اعترفوا فزيد
فيجوز تقييده وجهه حينئذ نظراً لا يبعد صحة وقوعه كذلك فليجوز النقل واعلم أنه لا يجوز في هذا المصدر
التقدم خلافاً لما جازاه واستدل بقوله أحقر يد مطلق وأول على أن حقاها تنصب على الفرف لا على
المصدر أي في حق نص عليه سيبويه ولا التوسط كما يفهم من التسهيل بـ الجاز لا يجوز في حقاها نحو
وان التقدير في هذا البني حقا حق حقا ورث حقا من حق إذا ثبت وجوب ويجوز أن يكون من حق
المرجع يثبته وكان على يقين بالثبوت وحديثاً ثابت كونه على يقين برفع كونه على شك فقامت
بمحتملات الجلة كيان الباطل والكذب من محتملاتها لأنها محتملة للثبوت والتبني ويجوز أن يكون صفة
مصدر محذوف أي قولاً مطلقاً قاله الرضي من أن جميع الأمثلة الموردة للمؤكد كدلت عليه ما مرص القول
أو ما معنى القول قال إنه تعالى ذلك عيسى ابن مريم قولاً حتى ثم قال فتقول التقدير الأصل في مثل هذا
المصدر مفعولاً مطلقاً قلت بـ بالانزعاق القول والنائب مفعول الجلة للتقدمة لأن المتكلم إذا تكلم بالجلة
فدعي مقوله (قوله وهو اسم الحدث الجاري الخ) أي اللفظ الدال على الحدث مطابقة كالضرب أو تضمنها
كالجلسة والخسنة بنفع الجلب وكسرهما والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث أنه قائم بغيره يقال له ألم
والأوردان اللون قائم بغيره وليس حدثاً سواء صدر عنه كالضرب والتمشي أو لم يصدرك الطول والقصر
وبالجري يعني الفعل اسمته له على حقه لفظاً وتقديراً ليس له فعل كالمسألة وبلا لاسمي مصدا
بهذا المعنى وإن سمى مصداً بمعنى آخر خرج بهذا القيد اسم المصدر في هذا هو اسم المعنى لا اللفظ المصدر
والأخر بقوله اسم الحدث وخرج بقوله وليس على اسم الحدث إذا كان علماً لغيره جازاً وحاداً وأما
البدء بميزانته لغير المعناه فالحق أنه مصدر وتضمنته في بعض الأحيان اسم مصدر يطرئ على الجاز (قوله)
عن المصدر بقوله الخ) أو قال عن المصدر إلى ما هو جار مجزأ كان أولى (قوله على المصدر) أي معناه الذي هو
الحدث وفي قوله وقد ينوب عنه الخ أجمال فقصه أن المصدر المؤكد ينوب عنه مراداً ومشاركاً في المادة
بأقسامه الثلاثة والثلاثين من المبنين ما في (قوله اسم الالة) أي اللفظ الدال على الالة الفعل ويشترط أن
يكون الالة الفعل عادة فلا يجوز ضربه عوداً لأنه لا يبعد كون العمود الالة للضرب وقصة ذات جواز ضربه
بحراً لأن الحرف عهد إلى به ولاومه آتولاً آتولاً ثم تعهد لئى (قوله وأنت سراسر ما بعد مقامه) أي فأعطى ماله
من أربابها فإراداً وثنية أو جمع لضمه من سوطاً وسوطين واسواطاً (قوله واسم العدد) أي واللفظ
الدال على عدد المصدر وليس مصدره موضوع له وذلك إما لعدم صريح مميز بالمصدر كما مشى أو غير مميز نحو
ضربه ألفاً (قوله ما دل على كية أو بضية) إشارة إلى أنه لا يختص بكما في كل وبعض بـ أو همه كلام

وأنت سراسر وما أنت
الاسرار وهذا البني حقا
وله على ألف عرفاً وأكث
ما يكون المفعول المطلق
مصدراً وهو اسم الحدث
الجاري في الفعل وإس
على وقد ينقل عن المصدر
إلى ما هو جار مجزأ كما
أن المصدر يكون غير
مفعول مطلق فيفهم
عموم وجه كيفهم من
التعريف مع قوله (وقد
ينوب عنه) أي عن المصدر
(غيره) فينصب على أنه
مفعول مطلق لما فيه من
الدلالة على المصدر فإجاب
من المبنين المدد اسم الالة
(كسر بـ سوطاً) أي
ضربه بسوطاً حذف الجار
والمصدر وأنت ما بعده
مقامه أو اسم العدد نحو
(فالجوابهم ثمانين جلدة)
أي جلدة ثمانين جلدة
خفف المصدر وأقيم العدد
مقامه ومما تاب عن المبن
لتنوع ما دل على كية
أو بضية مضافاً للمصدر
نحو (فلا تخولوا إلى الليل)
أي سبلاً إلى الليل
(و) لوتقول هلينا بعض
(الأنوار) ولعمارة عن
المؤكد ما شارك في معناه
وهو ثلثة

الأرض فدخل ضربته جميع الضرب وعملة الضرب ونحوها تظلون نقيرا ولا تضربونه شيئا وضربته يسير
الضرب للاحاجة إلى زيادة بعضهم كالمشي ما الشريطة والاستفهامية نحو ما شئت فقم أي أقيم شئت فقم
ومثله فما استقاموا لك فاستقموا بهم ونحو ما ضرب زيد أي أضرِبْ ضرب ومثله ما أغنى عن مال به
(قوله اسم مصدر) قد فعلنا السهيل غير العلم احتراز من نحو جاد عالما لعمد فلا يستعمل مؤكدا لأن
معنى العلم أن فعل معنى العامل ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل وأورد على ذلك سبحانه فانه
اسم مصدر علم على التسبيح وقد استعمل مؤكدا لعماله المحذوف وقد يجب أن يمنع عنه وهو وإن كان
(قوله واقعه أنبتكم من الأرض نباتا) تبع في جعله مثالا لما ذكر الأوضح وجعله النجاة مثالا لاسم العين
وقد يجمع بينهما ما إن النبات يستعمل نارة بمعنى نبت ونارة اسمها الشئ النبات ويجوز أن يكون مثالا لما
فيه مصدر فعل آخر ككثال الذي بعده خلافا للناصر الثاني فمصدر السفاقي في قوله تعالى فآخر جناه
أز واجام نبت حتى بان النبات مصدر معى به النبات كما سمى بالنبت وصرح به ابن القطاع فقال نبت البقل
نباتا قال الشاطبي وعن سيبويه أن نباتا في الآية مصدر جازع لغير الفعل فكان نباتا عن نباتا
ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل إليه تبتيلا وذلك لأن تبتيلا مصدر لبتل لا لتبتل ومصدر تبتل تبتيلا
تبتيلا عن تبتيلا معنى تبتل بنفسه فمعى به على معناه رعاة خلق الفواصل وظاهر كلامه أن النبات
في جميع الأقسام المذكورة منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف في أن لقائل أن يقول إن كان مراده
باسم المصدر ما ليس يلزم على الفعل العامل فيه وإن كان يلزم على فعل آخر فكان ينبغي أن يدخل فيه
تبتيلا وإن كان مراده ما ليس يلزم على فعل أصلا فنحو الغسل والوضوء والعطاء ليس كذلك لغير ما يمتثل
غسل ووضوء وعطى أي أخذ لأن يجب أن مراده ما ليس يلزم على فعله ما دخله نفس لبعض الحروف
التي في فعله **(قوله جعل في الأوضح الخ)** هو مذهب الجازن والمبرد والسياق واحتراز ما نالك قال الرضي
وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بالأشياء ملجئة إليه ومذهب سيبويه أن المصدر منصوب بفعله المحذوف
وهو مقول عن الجوزو والتقدير واجبته ومقتضى فوجرت وجلت خلافا للمقة بكسر الميم مصدر ومق
مرادف العصبية والجدل بذال مجعوتة بضم مصدر جذل بكسر القال **(قمة)** هي ما ينوب عن المصدر أيضا
ضمير نحو عبد الله أظنه عالما وهل هو نائب عن مصدر مؤكدا ونوعا لظن التصريح واسم الإشارة يشابه
إلى المصدر كضربته ذلك الضرب ولا يشترط جعل المصدر نائبا عن الإشارة المقصودة به المصدر خلافا لابن مالك
في اشتراط ذلك ونحوه من جعل قول المتنبي هذي رزنا نافع عت ريسا على أنه أراد هذه البرورة
وعليه بأن مثل ذلك لا يستعمله العربي لأن من كلام العرب ظننت ذلك بشربو الظن ولذلك اقتصر وأعليه
والوقت كقولهم ألم نغضض عينك ليلة أومد بضم عينه نياحة عن المصدر والتقدير انغمض انغمض
ليلة الارمد غنى المصدر وإقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتكم صلاة العصور واسمها اعيان
على خلاف في ذلك يقال تر باوجد لاني سمعت تر بتبداه إلا أصابت خيرا والرب والتراب والجدل الخجاة
قال سيبويه بجعله بدلا من فواك تر بتبداك فانصاب تر باوجد عند الشاربين وغيره على المصدر بدليل
جواز الألام فنقول تر بالك أن تقول سبقك والأصغر وهو ظاهر كلام سيبويه أنهم ما منصوب بأن على المقصود
والقدير الزمك الله تر باوجد ولا الهبة نحو ما سبته جاهلية وعاش عيشة مرضية **(قوله وانما هو سائل)**
المصدر الخ عبارة عن المعنى والنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والأصل فكلأه أي فكلأه **(قوله بائيل)**
أقامتهم الخ زاد في المعنى وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا الصفة خاصة بحسب قوله لو آيت كتابا ولا
تقول لو آيت طوبى بلان الكتابة خاصة بخصيص الإنسان بخلاف الطول وقال وعندى فيما احتجوا به نظر
أما الأول فلو رآنا المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حتى الموصوف وتضير الصفة بفعل واحد السعة
ولهذا يقولون شطت الماء بحذف في توسعوا متعوا دخلت الأمران تعليق الموصوف بالمعاني مجازا وإسقاط
الحائض مجازا ووضعها عنهم يقولون ذلك في صفة الأحياء فيقولون سبر عليه زمن طوبى بل فآخذنوا

اسم مصدر نحو اغتسل غسل
واسم عن نحو واقعه أنبتكم
من الأرض نباتا ومصدر
لفعل آخر نحو وتبتل إليه
تبتيلا وجعل في الأوضح مما
ناب عنه ما رادفه نحو وأحييته
مقة توفرت حصيدا وليس
منه أي من النبات عنه
صفته كرشدا في قوله
تعالى فكلأ منهم رعدا
وانما هو سائل من المصدر
المفهوم من الفعل والتقدير
فكلأه ككونه الأك
رعدا بدليل إقامتهم الجار
والجسر دون المصدر
في قولهم سبر عليه طوبى
فدل ذلك على أنه حال
لامصدر الإجازة مقامه
الفاعل إذ المصدر يقوم
مقامه باتفاق والقول
بجمع إقامته مقامه نبع
فيه سيبويه لكن خالفه
في الأوضح بعبارة ما نك
(و) الثالث من المعاني

الزمان قالوا طء بلا بالنصب لاذكر أو أمّا الثاني فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لادعى الاختصاص بدليله وألناه الجديد أن اعمل ما غاب أي دعى غابا غابا وبما يقع في قوله لم يحمي ونحو قولهم اشتبه الصماء أي الشبهة الصماء والخالية متعذرة لتعريفه انتهى ومراعاة بقوله انهم لا يجمعون بين مجاز من تأنيدهم لا يجمعون بين معنى كلمة واحدة مع استقلال كل منهما بإرادة كافية قللا لافتيه مثل به ولتقدمها وحذف موصوفها: بنقض كلامه بنحو أحيا الارض شباب الزمان قال السامعي ولا حاجة لأجاب به الشئ مما هو في محل المنع كما حوزنا ذلك في رسالة يدعيه ميمناه الأحكام المجاز الى الأحكام تعدد المجاز بينها ما وقع لفضاء العصر من الوهم في هذا المقام وحررنا في ان اقسام تعدد المجاز أربعة * الاول ان يجتمع في كلمتين فصاعدا وهو أكثر من أن يحصى ولا يتوهم منه ما يجب للدمايني * اراده * الثاني أن يجتمع في كلمة من جهتين مختلفتين وفي الحقيقة انما اجتماعه فيه مجاز وأمثاته كثيرة * الثالث أن يجتمع في كلمة ويكون أحدهما ميناها في الآخر ويعبر عنه بالمجاز في المرتبة قال الفنري وهو غير ضروري قد أوردنا منه في رسالتنا أمثلة وذكرته أمثلة في الأساس عنون عليها بقوله ومن مجاز المجاز * الرابع أن يجتمع في كلمة وتكون أوادة كل مستقلة وهذا أدى السعد الاتقان على بطلانه وفي جمع الجوامع يصح وقوعه وهو الذي أراده ابن هشام على ما فيه كما به لمرجحة تلك الرسالة

(المفعول)

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول لانه أدخل منه في المفعولة وأقر بالي المفعول المطلق بكونه مصدرا وذكره ابن الحاجب بعد المفعول لانه احتياجه الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة **(قوله بوقع لاجله)** أي بان يكون هو المقصود من الفعل وغيره سواء تقدم على وجود مضمون الفعل كفي فعله عن الخبر بجنبنا أو تأخر كفي جئتك أصلا لانه قلنس أمثلة المفعولة ضربته تأديبا مع ان الضرب سبب التأديب وعلة كيف يكون التأديب ميناها وعلة الضرب كانت الضرب علة في إيجاد التأديب وقصور التأديب بوقوعه قبله سبب في الأقدام على الفعل الذي هو الضرب لوجه الذي كان به سببا في الوجه الذي كان مسببا لجهتين مختلفتين قال الرضي وإذا كان الحديث الملل تغصلا وقسيرا المصدر الجملي كأي ضربته تأديبا أو أعطيه مكافأة فليس هنا حديث في الحقيقة حتى يشترط كان في زمان بل هما في الحقيقة حديث واحد لان المعنى أدبه بالضرب وكافأته بالإعطاء والضرب هو التأديب والإعطاء هو المكافأة فالعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنسوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هي أثر أي ضربته لتأديبه لكن لو صرح بمجاها العلة لم ينتصب عندنا لعدم المشاركة في الفاعل

والزمان اذ لم يحصل هذا الا في كيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومه من زنه * لم يتم التقيف عنه ما التوى

وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية يقر مشاركتها في الحدث والفاعل والزمان اذ هو كميننا انتهى ونحذف كره نظر لاننا نحن التأديب من الضرب بل ان التأديب يحصل الادب وما يليق بالخص وأحداث التأديب هو الضرب بسبب ذلك ووسيلته كالشم أو يضاق من تاجت السفر **(قوله وهو المصدر)** لا يدعيه أمّا العبد فتدعيه بسبب العبد لانه مؤول فظهر المعنى والوضع **(قوله الفضلة)** أي ليس جزأ من الكلام بان لا يكون مستندا ولا مستدا اليه **(قوله قد شاركه الخ)** حال الملل فحمله النص والرباط فاعل شارك اذ هو ضمير يعود الى الملل وضميره المنسوب يعود على الحديث كما أشار اليه الشارح ويجوز أن يكون تحت الحديث والرباط فاعل شارك اذ هو على هذا ضمير يعود الى الحديث وضميره المنسوب يعود على الملل والظاهر ان معنى مشاركتهم في الزمان كون أول زمان المنصوب عقبية آخر زمان الفعل ولا يلزم أن يقع الحديث في بعض زمان الحرب بدليل جئتك أصلا لانه شهدت الحرب بقاء الهدنة وأول زمان الإصلاح

(المفعولة أي الذي يفعله)
له فعل بوقع لاجله (وهو المصدر) ا قلبي الفضلة (الملل) بكسر اللام أي الواقع عليه (الحديث) قد (شاركه) الملل (وقتا) وفاعلا أي في الزمان

والفاعل هوء كان باعتبار غادة (كتمت (٨٤) اجلا لالت) أم باعتبار فقط كعقدت عن الحرب جينا فاجلا لامصدر قلبي على القيام بأعنة عليه

وغاية وزمنه وزمن القيام
وفاعلهما واحد وهو
المستكمل جينا مصدر قلبي
على للقود من الحرب
بأعنة عليه وليست غاية له
وعلمة المفعول وقوعه
في جواب لم فعلت وانما
اشترطه أن يكون مصدرا
لأنه على الفعل والعلل انما
تكون بالمصدر لا بالزوات
وخرج به تحريكه كجاسني
والقلبي نحو جئتكم قراءة
العلم كما تعتمد في الارض
تبع لا ان الجاسون غيره
والماني هذا القاري
فماز جئتكم ضرب زيد
أي لضربه وبؤسخته
أنه لا يشترط الاتحاد في
الفاعل أيضا والفضلة نحو
حصل لرغبة في الخير
وبالمعالى لحقيقة المفاعل
ألا تعليل فهو بمجاهد
ما اختلف في زمان العلة
والمعلول والانتفاء فيه
فاعلهما كجاسني (فان فقد
المعالى) حدث عليه (شرطا)
بما أنه التعريف (جر)
وجواب (بحرف التعليل)
وهو لازم ونحوهما ما يفهم
التعليل وهو من والباء في
والكاف والظاهر أنهم
أرادوا بالشرط ما لا يد منه
والاقتضية نظر فنقد
للمصدرية (نحو خلق لكم)
فالخاطبون على الخلق
وليس ضميرهم مصدرا
فلذلك باللام ومنه قوله
عليه الصلاة والسلام
امرأة دخلت النار في هرة
أي لأجل هرة فاقد الاتحاد في الفاعل (نحو) (وإن لم يرد في ذلك الشرط) كما انتفى العيص عليه القطر

فأذكرى هي علة عرو الهزة زمنها واحد ولكن فاعلها مختلف فاعل (٨٥) العرو الهزة والذكرى هو المتكلم لأن المعنى

الذكرى المالك فذلك هو
باللام والهزة هي النشاط
والارتياح ومثله نحو فظلم
من الذين هادوا حرمنا
عليهم طبيبات أحلت لهم
وأذكروهم كجدا وكفاد
الاتحاد في الوقت نحو
فحبست وقد نفت لنوم
فيها) * لدى السمر
اللاية المتغفل
فالنوم على تلح اليب
ولكن وقتها مختلف
فوقت الخلع سابق على
وقت النوم فذلك هو
باللام وقتها بفتح ناقص الناد
المجسم من النضو وهو
الظلم وبسبب كسر اللام
هبة من اللبس والمتغفل
هو الذي بقي في نور واحد
ومثله نحو كما أرادوا أن
يجزوا منها من فهم أي
لأجل النمل وأعلم أن هذه
الشروط معتبرة لجواز
النصب للجوابه وتعبته
حتى أن المستوفى لجميعها
يجوز فيه أن يجزى يعرف
التعليل كقالي في الانقصة
وليس ينتهي مع الشروط
سواء كان مجردا من آل
والإضافة أم مضافا مسمى
باللكن الراجح في الأول
النصب وفي الثالث الجز
ويستوفى في الثاني (و)
الرابع من المفاعيل
(المفعول فيه) وهو المسمى
ظرفا (وهو ما سطر عليه
عامل) ينصبه من فعل
أو شبهه وإن لم يكن واقعيا

المتاع الآخر على ذلك الفرس كالاستقلال به والانتفاع بالقصا وغيرهما بالباعث على الفرس هو
الجرة لا تخبر بجميع ذلك الفروا والمصالح بالنسبة إليه تعالى بجزء ما سوى الجرة بالنسبة إلى الناس
والآيات والأحداث الموهبة بالعلم والأفراض مؤونة بتلك الحكم والمصالح إذا تفتت ذلك كله علمت
أن ما قاله شارح المقاصد من أن الحق تعليل بعض الأفعال سيما الأحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر
كإيجاب الحدود والكفار أو تحرير المسكرات وما أشبه ذلك وما نفعهم بأنه لا يتخلو عن من أفعاله عن
غرض ففعل بعينه وكلام غير مختل فانه أن أراد التعليل جعل تلك الحكم علة غائية فاعلمت فلا تفتت
أفعاله وأحكامه كذلك غاية الأمر أن بعضهما ينفرد علينا وبعضهما يفتت في الأفعال الراسخين المؤيد
بنور من الله (قوله) ونفت بفتح ناقص الضاد قال الجوهري ضاوي به أي قطعته وأشد اليتم قال ويجوز
عندي أنشدته للتكثير (قوله) لا لوجوبه وتعبته (قوله) لو اتصرت على أحدهما كفي وحيت جمع بينهما
فلا تفتت تأخير الجواب لانه أوضح فيفسر ما قبله (قوله) يجوز فيه أن يجزى يعرف التعليل قال في الارتشاف
ولا يجوز أن يكون العامل منه اثنا الأعل وجه الدلالة والاعطف سواها يعرف السبب أو أحدهما م
نصا فاما قوله تعالى لا تفتت كقولك ينشئ فمضرب بفعل مضمر انتهى ولعلم جواز تعدد المفعول له من غير
قوله تعالى ولا تحسبون ضررا التعدو التعليل لاعتدوا بتمسكهم على جعل ضررا مفعولا وانما يتعلق
به على جعل ضررا حال في الجهة الثانية من الباب الخامس من المعنى باله قال في تفسير قوله تعالى
يصلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت من الله لفة يحذروا أو الموت لا يصلون لئلا تعدد
المفعول له من غير عطف واعتراض عليه في آراءه ثم قال وقد أجيب بان الأول لتعليل العمل مطلقا والثاني
مقتديا بالأول والمطلق والمقتدي بان العمل مقتدي بالمعنى وإن اتحد في اللفظ انتهى أقول هذا يستلزم عدم
تعدد تعدد المفعول له ثم اقتضاه ما ذكر من تسمية الجبرور بالحرف مفعولا هو ما اقتضاه كلام ابن
الحاجب ومذهب الجمهور أن الجبرور بالحرف مفعول به بواسطة الحرف فصرح به عيسى هنا والجائز في
المفعول به في أن بعضهم قال أن من تعدد على وجه العطف قوله تعالى ولا تحيلوا البغال والجبر لا تركبها
وزينة أو فقد الشرط في الأول لأن قوله لا تركبها ينقد وان تركبها وهو لا تخلق المذكورات
وجوبه مقرر وباللام لا اختلاف الفعل لأن فاعل هو الله جل جلاله وفاعل الركوب بنوا آدم وأما
الثاني فلم يفقد فيه الشرط لأن فاعل المخلق والبر بنوا آدم جل جلاله ولا يخفى أن ما ذكر من فقد الشرط في
الأول انما يأتي على ما تقدم من أي حين تعالين مالك تغفلن * (خاتمة) * يجوز تقديم المفعول به على
قوله فاعلها عرو الناس أبي * ولا حرج على الدنيا اعتراض

(المفعول به)

(قوله) ما سطر عليه الخ) أي باطراد بان لا يختص التسلط بالعمل فخرج نحو دخلت الدار أذنا لا يصلحت
الدار يستقي من الأطر أحاديث من مضمونها أنه ينبغي أن يستقي أيضا المقداد والاعمال قبل الأمد
على تركه لا يقال فعلت سبلا ولا قد سبلا ولذا ذهب السهلي إلى أن تصح على المصدر بتوابعها بعضهم
قيد الأطر لأن نحو دخلت الدار منصوب على التوسع ولم يتغير معنى في فهو نال ج قوله على معنى في
تقدم (قوله) ينصبه بين به أن معنى سلط عليه عامل نفسه عامل وذلك يدفع ما يقال يعتبر في تعريف
الظرف كونه منصوبا بالوادي منه وقد تبس فاذ ذلك من قوله على معنى في لأن غير المنصوب ليس على معناها
بالفعل وإن كان بالانفصال (قوله) من فعل أو شبهه بيان للعامل إذ كل منهما ماملا لكل عامل وإن لم يكن

(على معنى في) الظرفية يخرج بهذا التقديم بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها ليس على معنى في

واقعا فيه نحو ما سمعت يوم الخميس **(قوله لما تقدم)** من أن تسلط على المفعول به لوقوعه عليه وعلى المفعول
 لاجله لوقوعه لاجله وعلى المفعول الخالق لانه نفسه **(قوله ياتي نحو يخافون يوما)** من نحوه ارجعوا وراه ك
 فوراه ك اسم فعل معناه ارجعوا وانما جمع بينهما ما كيدا وانما يكن ظرفا لأن الطرف انما يجابه لتقييد
 عليه وهو مستغنى عن قوله قلت ارجع وراه ك وأردت الطرفية كان بمنزلة ارجع في قوله والراء والرجوع لا يكون
 الا في الراء وهذا الطرف مستغنى عن الفعل والطرف لا يكون كذلك قاله جماعة وزده السمين بحوار كونه
 نارا فاذا اعسى ارجعوا الى الموقف الذي أعطيناه فيه فورا والتمسوا فيه فورا رابع من يقتبس أو الى الدنيا
 فالتمسوا فورا بجمعيل حبيب وهو الايمان وهذا الطرف ليس مستغنى عن الفعل انتهى ورواها بان
 الظرف قد يكون التأكيد **(قوله بل مفعولا)** كذلك النسخ نصب مفعولا والصواب بل مفعول برفعه
 الا أن يشك في بقاء بقدو بل يكون مفعولا به **(قوله لوقوع الفعل عليه لانه)** لانه ليس المراد أن الخوف
 واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد أنهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس
 ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة ولانه تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان لكن هذا مبني على
 تصرف حيث وهو في السهل تادر فلا ينبغي تخريج التقريل عليه ولهذا قال السامعي في حواشي المعنى ولو
 قيل ان المراد بفعل الفضل الذي هو فعل الرسالة لم يعد لونه بقا صيحت على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى
 ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتى رسوله من الايمان لانه يعلم ما فيهم من الطهارات والفضل والصلاحية
 لا لرسالته وسلم كذلك انتهى واعتبر بأنه بعيد لانه يقتضى حذف المفعول والموصول الذي هو موصفة
 وبوصف ذلك الموصول وان المعنى كما رآه يعلم نفس المكان المستحق الرسالة لا في غيره وفي غيرها ما جزوه
 ههنا من انه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد الخولان لاختلافه نصوصا على أن حيث
 من الظروف التي لا تصرف ونصا على أن الطرف الذي يتوسع فيه لا يكون الاستمرار فاذا كان كذلك
 استغنى نصب حيث على المفعول به على السعة ولا على غيرها والذي يظهر في انما راجع على الطرفية
 الجازم يقتضى تعين العلم بمعنى ما يتعدى الى الطرف فيكون التقدير انه انما يندفع حيث يجعل رسالته أي هو
 نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته فالطرفية مجازية قال السامعي تعينه حسن بحسب ما يصح عليه
 حدان هذه الصناعة من أن حيث لا تصرف وأما الاختار فحقه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدر انما
 لانه يقتضى انه انما يندفع هذا المكان دون غيره قال السامعي وأقول في كلامه ما يدفع هذا التناز وهو قوله أي
 هو نافذ العلم فانه ظاهر في أن مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السامعي ثم لاجبا الى تقدير انما
 يعمل أعلم في الظروف والذي يظهر في أن على معناه من الطرفية والاشكال انما راجع من حيث مفهوم
 الظروف كرموض كرفيقه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع **(قوله واما)**
 حيث الخ) كمن ناصب وما الظهور أنه يخافون **(قوله لا ينسب المفعول به اجماعا)** كذلك في الأوضع وفيه
 نظرا فالنظر الصريح **(قوله بيان لما)** أي هذا وما بعده بيان جنس الحد الذي هو ما إذا كان متهما بالاجتهاد
 لكل لا يعقل ولا ظاهر انه أو ادبا اسم الزمان والمكان مادل على الزمان أو المكان الأوضع أو بغير حقيقة
 أو حكما فان رابيه هذه الفنون يتسامحون في التنازل فلا يوجب ما زاده في الأوضع من قوله أو اسم
 عرضة لا لتعمل أحد ههنا أو جازم أو أو يقال انه تعريف بالأخص أو ان المقصود تعريف المفعول به
 اصلا وما زاده في الأوضع من قبيل التاميم ووافق ذلك ما سمعته في المفعول المطلق واليه يرشد قول الالفه
 هو قد ينوب عن مكان مصدره قد رآه بعده ان المصنف ههنا يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كما صنع في
 المفعول المطلق ولشروطه الخالفه بين المفعول المطلق وما ههنا في كلام الأوضع حيث لم يعرف المفعول
 المطلق بما يجعل التاميمه أو جعل ما أدخله في تعريف المفعول في عين أسماء العدد نحو ههنا **(قوله)**
 والخص بخلافه أي علبتس مخالفتها للمعجم في معناه ولو أسقط الباء لكان أوضح وأخصر **(قوله كاسماء)**
 الأيام) كالسبب والاحد كاسماء الشهور والصفات والاشياء والخص من الزمنة بتصفه أو إضافة

لما تقدم كيف نحو يخافون
 يوما الله أعلم حيث يجعل
 رسالته فليس المصوب
 فم حاصف قوله بل مفعولا
 به لوقوع الفعل عليه لانه
 وناصب حيث يعلم بخلافه
 دل عليه العلم لولا ان اسم
 التفضيل لا ينسب للمفعول
 به اجماعا وقوله **(من اسم)**
 زمان) بيان لتمام اسم الزمان
 فسمان منهم وخص ذلك
 مستغنى من قوله **(كعبت)**
 يوم انليس أو جينا أو
 أسبوتا فلهذا ما دخل على
 قدر من الزمان غير معين
 كوقت وحين وساعة فينسب
 على جهة التأكيد
 المعنوي لانه لا ينبغي على
 دلالة الفعل والخص
 بخلافه كاسماء الأيام قال
 المراد وأما الممدود فهو
 من قبيل الجنس شاملا
 لمن جعله ضميا انما انتهى
 وجازا المصنف في الجامع
 وما صنع من الزمان جوابا لتي
 كشره رمضان فخص أو
 ليكم كيومين فممدود أو
 لهما فخص بمعدود
 كاسماء الشهور وغير

أودخول آل عليه **(قوله هو الربيعان ورمضان)** أي فلا يضاف اليه الشهر وفي الطلب ان ربيعتا هما وليس كذلك وتقام ذلك فقال ولا يضاف شهر إلى اسم شهر * إلا أنه إذا زاد

واستق ما هو ربيعا فيجتمع * لانهم في ربيع ورمضان

وكان وجه ذلك مع ان قاعدة العرب تقتضي خلافة لهم يفرون من اجتماع المثلثين كسبيلهم الاذغام الكبير لا يجر وأن لفظا يبيع مشترك بين اسم الشهر واسم الفصل الذي هو أحد الفصول الأربع وأنه وردان رمضان من أسماء الله تعالى خاضف شهر اليه لفرق ودفع اللبس وأما قوله عليه الصلاة والسلام من صام رمضان فشاذا أو اعتجلى القر ينتهي صام كيهو أحد الأقوال الثلاثة التي ذكرها النووي **(قوله بالجر)** أي عطف على اسم زمان **(قوله مطلقا)** أي ميمها كذا ومختصا **(قوله)** إلا ما كان ميمها لأن أصل العواسل الفعل ودلالة على الزمان أقوى من دلالة على المكان لأنه يدل على الزمان تضمننا وعلى المكان التزاما لما كانت دلالة على الزمان قوية تعدى إلى الاسم من أسماء الله تعالى ميمها كانت دلالة على المكان ضعيفة فتعدى إلى كل اسمائه بل إلى الميم منها لأن الفعل دلالة عليه في الجارة وإلى الغنص الذي اشتق من اسمها اشتق منه العامل لقوله الميم عليه حيث شد **(قوله)** وهو ما لا يختص بكان بعينه دخل في عومه داخل وزجر وجوف وباطن وظاهر ونحوه إذا أريد شيء من ذلك الظرف فيتمتع أنه لا يجوز ان تصاحبه على الظرفية بل يجب التصريح بالطرف وقول بعضهم كنت في ظاهر باب الفتوح عن **(قوله الجهات الست)** أي أمماؤها في الكلام حذف مضاف والمراد بالجهات أمماؤها من تسمية الدال باسم المدلول والمقحم ان الجهات صارت حقيقة في أمماها **(قوله)** عكسها بالجر **(قوله)** وميمها بالجهات الخ وأما ما رواه أنكر من استأمنها فدام وخلف وذات اليمن وذات الشمال **(قوله)** ونحوه بالرفع عطف على الجهات أي ونحوها بالرفع يجوز حره بالعطف على أمام أي ونحوها بالرفع **(قوله)** كعند هي اسم مكان حاضر أو قريب فالاول نحو فلما رأته مستقر اعنده والثاني نحو ولقد رآه قوله أخرى عند سدرة المنتهى عند هاجنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب بمعنى ونحوه قال الذي عنده علم من الكتاب ونحوه وبأنه لنه دينا وقد تقع فاعو قد تضم ولا تقع الامنوبة على الظرفية أو مخفوضة عن وعنها الغز الخ يرى بقوله

وإما منصوب أو دال على الظرف * ولا يخفى منه سوى حرف

وقول العامة ذهب إلى عنده لن وقد ذكرنا زمان نحو الصر عند الصدمة الأولى **(قوله)** والى هي لفتى لدن والصحح انما رادفة لعند فتكون القربا الحس نحو إذا القلوب إلى الخناجر والمعنوى نحو قولك ادبه علم وقلب ألفها اسم الضمير في لغة الجهور وهي معرفة والظاهر ان اعرا مة تدور على الماء تصبا أيضا وتفاوت في عندين أوجه ذكرها في المعنى والأوضح **(قوله)** وناثها المقادير الخ زعم السهلي ان انتصاب هذا النوع انتصاب الماصلا لا الظروفا لأنه لا يقدر بفي ولا يعمل فيه إلا ما كان في معنى الحركة فلا يقال قد نزلت شيلا ولا نزلت شيلا والظرف يقع فيه كل ناصبه فهو اسم خطي معدود فكذا كان مرت خطو مصدرك فكذا شيلا ونحوه **(قوله)** من مصدركه (قوله) فمصدركه لا في الامثلة على نظر **(قوله)** فان سبغ من غير مصدركه تعين برهني صرح في المعنى في النوع الرابع من الجهة السادسة بانهم يكتبوا بالتوافق المعنوي كقاي المصدرة قالوا الفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فثبت أن لا يغلبوا به عمل السماع وأما نحو تعدت جلاوسا فادفعه من القياس ووجدك جواب أبي جيل عن وداني على قول الزجلي في واقعدوا لهم كل مرصد أن كل طرف باله انما يكون طرفا كاياناما كان ميمها حيث قال اتعدوا ليس على حقيقة بل معناه ارصدوهم وسمع اصدوهم كل مرصد كذا يصح فعدت كل مرصد ظاهر كلام الرضي عدم اشتراط ذلك انتظارا لما اوضحه المتبدون مثل في معناه هو ربه

ما يضاف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن ميم كمين (أو اسم مكان ميم) بالجر وهو لا يختص بمكان بعينه وهذا القيد يشعر بان اسم الزمان ينصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم المكان لا ينصب منه إلا ما كان ميمها (وهو) ثلاثة أقسام أحدها (الجهات الست) كالآدم والفوق واليمين والعكس (كمن) أي رواه ونحوه وشمال وميمت الجهات الست باعتبار الكثرة المكان فانه ست جهات (وتعبرهن) في الإجمام (كعند والى) وناحية ومكان (و) ناثها (المقادير) أي الحالة على سباسة معلومة كالفرسخ والبريد والميل (و) ناثها (ماضيغ) أي اشتق (من مصدركه) المسقط عليه (كعدت) مفعول به (و) ميمت مري جرويت مقام ناثها فاقام مقامك وصرفي جلاوسي بمجسك فان صيغ من تعب مصدركه علمه تعين برهني ككسبت في مري جري بذا تعين ذلك من غير هذه الأقسام الثلاثة

من أفعاله المكان كصلبت في المصعد (٨٨) وأثقت في الدار وأما نحو قولهم دخلت الدار فنصب على الفعل به فوه عاوشة قولهم هو من

مقصد القابلة ومخرج
الكتاب إن قدر عامله
منسقرا أو نحوه فإن قدر
قعيد في المقدور وزجر في
المنزح فلا تذوقا أفهمه
كلامه من أن المقيد المقدار
قسم من الميم هو مذهب
الجهسور نظرا إلى أنه
لا يختص بصفة معينة
وبعضهم يجعله قسماله
نظرا إلى أنه دل على كمية
معينة وهو ظاهر عبارة
الشذور وما أفهمه أيضا
من أن ما صبح من مصدر
عامله قسم من الميم يخالف
لما في الأوضح والجامع
والشذور من أنه قسمه
لا قسم منه وهو ظاهر
كلام ابن مالك في شرح
الكافية وهو أوجهان
وكن جملة في الألفية عليه
وقيدت في تاسع المفعول
فيه يجوز الدليل كقولك
يوم الجمعة قاله من صحت
ووجوبها كالأزهر
صفة أو صلة أو خبرا أو حالا
(و) الخافض من المفاعيل
(المفعول به) أي الذي
يفعل به ففصل وأمره
المتعلق في كونه قياسا
دون غيره ولو لوصول العامل
اليه بواسطة الواو دون
غيره ولم يقع في القرآن
يقين (وهو اسم فضلة)
واقنع بصدور أديها
التنصيص على المعنى (حالة)
كونها (مسبوقة بشع)
ولو تقدروا (أو) اسم

الظرفية نحو صلبت بالمصعد (قوله من أسماء المكان) أي المختصة وهي اسم من جهة نفسه كالدار
والحدود كذا يتعين الجرح في مع ضمير الظرف مكانيا أو زمانيا ميمها وغير ميمها وأما قوله فيوماش
فتأخذ (قوله فو) أي باسقاط الجار والجر القاصر مجرى المتعدي وهذا مذهب النفاوس واختاره جماعة
سهم ابن مالك وقيل أن المختص شبه بغيره ففصل على الظرفية قبل وهو مذهب سيبويه والحقين وهو
ابن الحاجب وقيل أنه مفعول به صرحا على إسقاط الخافض ودخل يتعدى بنفسه ويحرف الجرح
وأكثره لا من في به تقتضي أنهما أصلان وهو مذهب الاخفش (قوله وشذوقهم هو من مقصد القابلة
الخ) أي فلا يردنصاعلي اشتراط أن يصاغ من مصدر عامله (قوله وهو ظاهر عبارة الشذور) قال في شرحه
وحقيقة القول فيه أن فيه لم يمان من جهة أنه لا يختص بصفة بعينها أو اختصاصا من جهة فلا على كمية
معينة فعلى هذا يصح فيه القولان (قوله وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية) عبارة فيه وأما
المكان فلا يكون من أسماء نظر فاصناعا إلا ما كان ميمها أو مشتقا من اسم الخلف الذي اشتقت منه
عامله الخ ولا يخفى أن مجلس زيد مثلا أن تعين بضافته اليه لكنه مهم من جهة اختلافه بالاعتبار
وتفاوته كبر أو صغرا وعدم كونه محدودا في الواقع فيصع فيه الاعتبارات (قوله جوارا) أي جارا أو
ذا جوار وشغل عليه ما بعده (قوله كذا وقع صفة الخ) أي عيبا الخلف في هذه المواضع الأربع
قدرا العامل الخنوف كونها علما كعلم من باب المبتدأ وانظر وأصلها ظاهر وعالم له ليس في كلامه الآن
الواقع في هذه المواضع يجب حذف ناصبه لأن كل ظرف يقع فها لا ودان ما قطع عن الإضافة وعلى
الضم لا يقع فيها لولا هذا رد في المعنى قول من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما فرطت في يوسف خبرا عن
ما بنا على أنهم مصدر يعو هي واصلها في موضع رفع بالابتداء لكنه استشكل ذلك بقوله تعالى كيف كان
غافرة الذين من قبل قال العباسي وهذا الأشكال مبنى على أن قوله من قبل هو صلة الوصول وهو ممنوع
بل الصلة هي أكثرهم مشركين انتهى وأجل الاستناد في معصية بان المنوع وقوع نفس الظرف أحد
المدكورات والواقع في الآية خبرا أو صلة أو نحو الوصول ممنوع من الجار والمجرور وفيه أن أحبا ناص
على أنه لا فرق في النع بين أن يجرح بالظرف أو لا فالحق في الجواب أن جعل المنع المذكور الإضافي إليه معلوما
لعدم الفاء وهو في الآية ينم عن علم في أن مما يخفى فيه نصب المفعول وهو جوبأما ما وقع الظرف
مشتغلا عنه فهو يوم الخميس صحت فيه أو يستعمل المتعلق بخلافه مثل أو شبهه كقولهم لن ذكر أمرا قد
تقدم عهد حينئذ إلا أن أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن

(المفعول به)

مر في المفعول به ما يتعلق به فلا تنسفل (قوله الخافض في كونه قياسا) الأصح أنه مقيس (قوله ولم يقع في
القرآن ييقن) قال في المعنى في حرف الواو فاما قوله تعالى فاجعوا أمر كوشركه كفي قراءة السبعة فاجعوا
يقطع الهمزة وشركه كمال نصب فقتل الواو فيه ذلك وأن تكون طاعة مفردة على مفرد بتقدير مضاف
أي أوامر كوشركه أو جملة على جملة بتقدير فعل أي فاجعوا شركه كقول الهمزة ووجب التقدير في
الوجهين أن أجعل لا يتعلق بالثابت بل بالمعاني كقولك فاجعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بل يجمع
كيد الذي جمع لا لا وعدوه يقرأ فاجعوا بالوصل فلا شك في أن يرفع الشركه عطف على الواو لفصل
بالمفعول وهو أمر ك (قوله بعدوا الخ) لم يثبت في العربية حذف الواو المفعول به كاله في الجهة الثالثة من
الباب الخامس من المعنى ورد في ذلك قول بعضهم في ومانا أن لا نأخذ في سبيل الله أن الأصل وما لنا وأن
لا نأخذ أي وما لنا أن نأخذ القتل كالتقوى كذا انتهى وقال في الخواشي واختار بعضهم حذفها مستدلا
بالقياس لأن أصلها واللفظ وهي قد تحذف وفيه نظر إذا لم يكن في الأصل التوسع في الأصل التوسع في الفرع
(قوله ولو تقدروا) نحو وما ترونها (قوله بناء على أن المورولا الخ) هو ما قاله المصنف قال حفيده هو عزلة

(مشتبها على ما فيه من) أي الفعل (ومعناه) قالوا (كسرت والنيل) الثاني (أناشي والنيل) والتناقص وكذا فضيلها الاسم
يخرج بالاسم غيره نحو لا تمن خلق ونأمن مثله بناء على أن المورولين أن الفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفعل العبدية نحو أنشرك في

وتجوز وبالعادة بقية التفاصيل ويجوز مع زيادة العبث بشبهه وان افاها المنة ونحوه من حلاله
 اذا وا فيه العطف والمنة استقيدت من العامل ومعناها شاركة ما بعدها لاقبالها في العمل في وقت واحد وما بعدها كل رجل وضيعته
 لعدم سبق شيء من ذلك نحو هذا **أياك** فلا يتكلم به خلافا لاي عدم حرف الفعل وان كان فيه معنى **أية** وأشر واستقر قال بعض
 العلماء وانما بقدر والفعل فيه كافتروه في ما لك وزيد حيث أوجروا فيه النصب على المفعول معه فتوادعى الى تقدير الفعل في ما لك
 وزيد بسبب تقدمها الاستفهامية التي هي بالافعال **أولى** و**أخرا** الجار والمجرور ولاقتضائه (٨٩) ما يتعلق به وجوب اختلاف هذا لك

وأياك فانه ليس فيه الاداع
 واحد وهو **أنا** الجار
 والمجرور فافترا له ثم
 الاسم الصالح لكونه
 مفعولا معه ثلاث ملان
 واليه أشار بقوله (وقد
 يجب) أي النصب على
 المفعول معه لما منع منع
 من العطف معنويا كان
 (كقوله) لمن ينهى عن
 القبح وبأنه لا تنه عن
 القبح وبأنه لا عطف
 لكان المعنى لا تنه عن
 القبح وعن أنباه وهو
 خلاف المعنى المراد بل فيه
 الاستمرار القبح وبأنه
 ومثله ما نزل ووطوع
 الشمس واستوى الله
 والخشب وأستوا (ومنه
 قف وزيدا وسرت بك
 وزيدا) فلو عطف للزم في
 الاول العطف على الضمير
 المرفوع المتصل من غير
 فوكسبهم منفصل
 أو فاصل ما وفي الثاني
 العطف على الضمير والمجرور
 من غير إعادة الخاض
 وذلك لا يجوز (على الأصح)
 من القولين (فهيما)
 وترجح النصب على القول
 الآخر (ويترجح في نحو

الاسم فينبغي ان يعطى حكمه وقد سرح بعضهم انه مفعول معه وهو الحق انتهى وعليه فيخرج الواو عن
 العطف (قوله) ومعناها مشاركة ما بعدها (الخ) أي معنى صاحبة المدلول عليها الواو في هذا الباب تلك
 المشاركة في قولك سرت وزيدا مشاركا للعشك المدلول عليه بالهاء الذي هو معمول الفعل الناصب
 للمفعول معه في السري في وقت واحد أي وقع سرحه ما جع في وقت واحد وفي قولك سار زيد وعمر وشركا
 زيد وعمر في السير أيضا لكن لا يلزم ان يكون ذلك في وقت واحد (قوله) وهو ما بعدها (الخ) أي خرج عما بعده
 البعده وهو قوله مسبوقه بفعل الخ (قوله) فهو كل رجل وضيعته أي فلا يستقيم فيه النصب على
 المفعول معه بل يجب الرفع عند الجهور وخالف الصميرى فجاز النصب على المفعول معه عند تمام الاسم
 كالقبض بلاناريل وقال الهدي انما يستقيم هذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو مقرن أو مقرناتان
 لو قدر مفردا وبما في وضيعته على الضمير المتصل أي كل رجل مقرون هو وضيعته فلا تله على هذا يكون
 من قبيل جشأنا وزيد (قوله) **أياك** بالوحدة (قوله) خلافا لاي على فانه أجزأ مستدلا بقوله هذا واذن
 مطوبا وسر بالا وأجيب بان العادل في سر الاطوبا (قوله) وان كان فيه معنى (الخ) معنى أنه معنى
 حرف التنبيه وأشير معنى ذوا استقر معنى لك (قوله) قال بعض العلماء هو العلامة على الأخرى (قوله)
 بسبب تقدمها الاستفهامية (الخ) بشكل عليه فهو أنشوزيدا لغوا معاضدة الاستفهام بأمر آخر في
 حواشي الخفيد فان قلت لم تكن في الجهور بتقدير الفعل في ما أنت وزيدا ولم تكن قوله في هذا التوابع
 ان الفعل فيه مقدرا معنى هذا لك هذا استقر لك قلت قيل بن التقدير من فرق بان تقديره في هذا لك
 وأياك على جهة امتناع ذكره بخلافه في ما أنت وزيدا فانه يجوز ذكره فنزل جواز ذكره مرة فتدعى على
 الواو وذلك جاز النصب في هذا واستنع في هذا التوابع (قوله) لما فيه من (المرح) وذلك لان انتهى
 عن الشيء أمر بضده وعلل العامي في الاستعاضة بان لا تنه عن القبح معناه لا تنه عن
 اتيان القبح لان انتهى انما يكون عن الفعل فيكون قولك بعد ذلك وانباه مستغنى عنه وهو من
 عطف الشيء على نفسه ثم قال وهذا لا ينهض ما تعاديل ليل فانه هو الما أصابهم في سبيل الله وما شعفوا
 (قوله) واستوى الماء والخشب لان استوى ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كقوله تعالى ذمرا
 فاستوى ولو جعل استوى بمعنى تساوى لاجبى استقام ولا ارتفع بل العطف والمعنى تساوى الماء
 والخشب في العلو أي وصل الماء الى الخشب فليست الخشب أرفع من الماء (قوله) وذلك لا يجوز أي عند
 جهو البصر بين امتناع العطف معني على مذهبه من ان اختار المصنف كتابا لك في باب العطف
 خلافا (قوله) قلت معنى هذا التعليل الخ) أخذ من كلام الزمخشري في شرح التسهيل (قوله)
 أرد اعني معناه نحو قاهر ديوانا) اذ لا يصح قام اذا لكن يصح قمت والتاء بمعنى أنا (قوله) ما بعدد
 المفعول معه أي من غير كمثل أول أسال محبة البرد والطياسة تشديدا ولا يجوز تشديد (قوله)
 فلا يجوز (الآخرين) هو مدح بان كسان واختاره أبو حنيفة لان باب المفعول معه بالحق
 وأكثر النحويين لا يقبضونه وقال الجهور قد يعطى حكم ما بعد العطف بالواو يقال كنت وزيدا

(١٢ - يس ثاني) كن أنت وزيدا (كلاخ) من جهة المعنى ادلو عطف يدعى ما قبله لكان الامر متوجها به إلى ما أتت ليريدان
 ناهه وانما تريد أن تخرط ما خلفك بان يكون معه كلاخ كذا في الشر قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لانه وبتقدير جواز
 الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظر اذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية العطف أو ما في معناه مباشرة العامل
 وهو هنا صالح لذلك اذ لا يشره للزم أن يكون فعل الامر واقعا لظاهر وهو محتمر ولهذا قدرنا ما لك في نحو اسكن أنت وشركك الجنة فعلا
 يحتمل أن لا يسكن وأفعى عليه في المعنى بل بانه عليه في الإرضاع وادفعه قوله كلاخ أن ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كلاخ من

كلاخوين قال الله الماعني وبقي أن يتعين ما قاله ابن كسان عند الجميع في نحو كان يدوم موده كالعبد
 (قوله وليست ناقصة) قال في التصريح واختلف في كان المقدرة فمن النفاضي وغيره على أنها التامة
 وعلى هذا فيكون كيف في موضع نصب على الحال ولما فلا تسكون حالاً وزعم بعضهم أنهم يخرجون عن أصلها
 السؤال عن الحال والجميع أنها ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أي حال يكون أنت
 مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى وفي الباب السابع من المعنى قد يكون للشيء أعراب إذا كان وحده
 فإذا اتصل به شيء آخر تغير أعرابه فبيننا الخبر في ذلك ما أنت وما شأناك فأنهم ساءلوا ما خبر إذا لم
 ثاب بعدهم ان نحو قولك زيد أفتان حشبه فأنتم رفوع فعل محذوف والاصل ما نصنع أو ما تكون فلما
 حذفت الفعل برز الضمير وانفصل وأر تعافيه بالغاظة أو على أنه اسم لكان وشأنك تنقد ربما يكون
 وما فهم ما في موضع نصب خبره ليكون أو مفعولاً لتصنع ومثل ذلك كيف أنت وزيداً إنك إذا قدمت
 أنصنع كان كيف حالاً إذا لم تقع مفعولاً به (قوله ماسقة من فعل أو ما في معناه) أي من فعل لازم أو متعد
 خلافاً لزم زعم أنه لا يكون إلا مع اللازم فلا يقال ضربت زيدا على أنه مفعول معه أو اسم دل على معناه
 وفيه حرفه لكن بواسطة الواو ويستثنى معناه اسم التفضيل فلا تقول أنا خير الناس والنيل ومثل
 كلامه الفعل الناقص وهو كذلك خلافاً لما قال أنه لا ينصب لأنه ليس فيه معنى حيث يعبدى بالواو وهو
 مردود لأن الصحيح أن الأفعال الناقصة مشتقة وإنما بدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر
 * نكروني وأباهم ساءلا يهدى وقال نكروني أنتم وبني أبيكم وأفهم قوله ماسقة أنه لا يتقدم على عامله وهو
 اتفاق لأن أصل واو العطف والمطوف لا يتقدم على عامل المطوف عليه أجاء وقال الرضي والآخرى
 متعان تقدم المفعول معه على عامله إذا تخرج من المصاحب كان ذلك مع واو العطف الذي هو الأصل جاز
 يجوز إذا عرأ لقيت وذهب عبد القاهر إلى أن عامله الواو وقيل غير ذلك لمما تطيل به (قوله أو ما في معناه)
 أي الأصح أنه مقيس واختلف القائلون بقوم قاسوا على كل شيء يقوم خصوصاً على ما في معنى العطف
 ومعنى المفعول معه فلا يجوز حبس لا تصور معنى العطف لأن واو مع عطف الأصل ولا يجب تخص معنى
 العطف لأن دخول معنى مع هو الذي سوغ خروج ما يقسمه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب
 على غير هائي النصب وقال المبرد والسيرافي فيما كان الثاني مؤثراً للاول وكان الاول سبيله نحو ما البرد
 والطاسقة وبعض النحاة يقتصر في مسأله على السماع قال ابن عصفور ومعناه أنهم لا يجيزون إلا حيث
 لا راد بالواو ومعنى العطف المحض لأن السماع أغار وجهه هناك وقال الأستاذ أبو علي إذا كان العطف نصاً
 على معنى مع وكان حقيقة في المعنى ضعف النصب كقولنا ما قام زيد وعمر وهذا لا يقال النصب إلا ان مع
 ومنه تنبى عليك نجوم الليل والقمر اه أي مع القمر فإذا كان العطف ليس بنفس في المعنى نحو استوى
 الماء والخشبة أو كان مجازاً نحو مشيت والنيل فبيننا أن يكون الخلاف في هذا أقياس هو أم لا (قوله أو ما في معناه)
 لا يتقدم على المصاحب) أي الأصح أنه لا يجوز تقدمه على المصاحب خلافاً لزم حتى تسلكه في ذلك
 العاطفة كقوله عليك ورحمة الله السلام هو بأنه قد سمع من كلامهم كقوله * جعت وبلغت شافية ونجدة
 وردبان وقوعه في العاطفة شاذاً ومخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه وقد يقال المفعول معه في التقدم
 أوسع مما بالان باب التامة وإنما المانع من التقدم هذا الجمل على ذلك فإذا جاز في الأصل بقوله واضطرار
 جازها بكثر وسعة وإن قوله جعت البيت من العطف لأن المفعول معه * (نتج) لا يجوز أيضاً الفصل
 بين الواو والمفعول معه نظراً ولا بغيره فلا يقال قام زيد اليوم عروا ناله الفض بالظرف بين الواو
 العاطفة ومفعولها لكن الواو هنا نزل منزلة الجار والمجرور وفي النهاية استوى والخشبة وشفير الواو
 سالت خشنا فقال الواو الأولى واو مع والثانية واو العطف قلت فهل يجوز أنظار واو بعدها فلم
 يجب بينهم ولا بلا وقد قيل أن الواو المعية أصلها أو العطف فإذا كان أصلها أو العطف لم يجوز الجمع
 بين واو وبين واو العطف لأنه لا يجتمع حرفان لعنى (قوله وليست ناقصة) أي على الكلام على الفاعيل (الح)

(و يضعف في نحو قام زيد
 وعمر) لأن العطف هو
 الأصل وقد أمكن بلا ضعف
 ومثله ما أنت وزيد أو كيف
 أنت وقسعة من تريد
 والنصب فيهما يكون
 مضرة وليست ناقصة
 والأصح أن عامله ماسقة
 من فصل أو ما في معناه
 وأنه مقيس وأنه يتقدم
 على المصاحب ولما
 أنهى الكلام على
 الفاعيل أشد بتمكك على
 بقية المنصوبات مبتدئاً
 بالحال فقال (والحال)

ظاهر هذا الصنيع تغيير اعراب المتن لان المتبادر منه أن لفظ الحال مبتدأ خبر محذوف أو بالعكس أي الحال من المنصوب وأنها الحال وظاهر قوله يذكرو يؤتى أنه هو الخبر المحذوف وهو خلاف مقتضى التوطئة لأن يقال التقدير وهو يذكرو يؤتى وصنيع المتن حيث قال والحال أو بالاعطاف على جميع نسخ المتن يقتضى أن قوله والحال عطاف على المفعول به على الأصح في المعطوفات إذا تكررت أو على المفعول به على مقابله أي والحال منصوب بوليس الواو التي قبل قوله الشارح لما انتهى من المتن فإنه المناسب لترجمة المنصوبات وهو باب المفعول منصوب **(الحال) ***

(قوله يذكرو يؤتى افتخا) فيقال حال ولة ومن التائب لفتخا قوله على حاله أو أتى القوم حالها * على جوده لمن بالمه سأم وحاتم البيت مخفف من بدل من الهاء في جوه **(قوله ومعنى)** أي باعتبار يذكرو كير الفعل المسند اليها وإن يذكرو كير الوصف وإن يذكرو ذلك فيقال أعجبك حال فلان وأعجبك قال

إذا أعجبك الدهر حال من مرى * فذعهوا كل أمر وما بالبا

ويقال حال حسن وسال حسن وقوله وهو أنفع أي التائب معنى أنفع في اللفظ **(قوله وهي نون)** أي باعتبار التبيين وإنما كبد **(قوله وسباني)** أي في التمييز **(قوله وهو وصف)** هو ما دل على حدث معين وذات معينة وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة للمبالغة أو لفصل التفضيل **(قوله ولو تقدرا)** مثل الجملة وشبهها فأنه في تأويل الوصف مثل ثبات في قوله تعالى تنفروا ثبات فانه معنى متفرق **(قوله أي ليست أصدق جزأى الكلام)** أي ليس المراد بالفضيلة ما يستغنى الكلام عنها أو لا الم تدخل في التصريح فهو كسائي من قوله تعالى قاموا كسائي فان كسائي حال ولا يستغنى الكلام عنه **(قوله تقع في جواب كيف)** أي يصح أن تقع في جوابها وذلك بان يكون مذكور البيان الهبة أي اللذلة على الحال الثانية للذلة حين صدور الفعل عنه أو للمفعول خبر وقوع الفعل عليه أو لهبة **(قوله فخرج بالفضيلة نحو القائم والخال)** أي المبتدأ المشتق والمؤولة والخبر المشتق والمؤولة ونحو ذلك كالفاعل المشتق والمؤولة به في أن يخرج يذكرو الوصف نحو التقهقري في رجعت التقهقري في الأرض وكان الشارح تركه لأن فيه الاحتراز بالجنس **(قوله والتمييز)** الأولى أن يقول بعض أمثلة التمييز أي يقول التمييز المشتق وكأنه اعتمد على المثال بما ذكره من على الصريح أن قالوا نحو في المثال تمييز وقيل أنه حال والمعنى أن يسميه في حال كونه فارسا وروايته لا يستقيم كونه ملامقة لأنك لم تره المدح في حال الفرسية بل المدح مطلقا يدل على أنك تقول بقدره كاتباً وإن لم يكتب لأملاكه لأن شرطها أن يكون انحال مفهومه من الجملة التي قبلها وله حده فمحمل الفرسية وغيرها قال الرضي وألا أي يسميهم أفرقا لأن معنى التمييز ما أحسن فرسيته فلا تخلفه في حال فرسيته إلا بهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فرسيته **(قوله لعدم صاحبها ذلك)** أي اللو في جواب كيف لأن صاحبها يذكرو لبان الهبة قصد بل لبان جنس التمييز وهو القروسية وتقييد الموصوف بها بيان الهبة ضمنها **(قوله أن تكون منتقلة)** أي غير لازمة لصاحبها لأنها مأخوذة من القول وهو الانتقال فلا تكون أمر اختصافاً لا يجوز ما زيد آخر أو طو بلا من غير الغالبان تقع وصفاً بتأنيده في ثلاث مسائل ذكرها في الفنى والأوضح **(قوله مشتق من المصدر)** كذلك غير واحد لا يتقيد بكونه من المصدر كلفى في مسعر من الجحر ومنسحق من السروك أن تجعل اشتقاق هذين المصدرين لا يستجبار والاستدراك وإنما كان الغالب فيما أن تكون مشتقة لأنهما في الفنى صفتان للصفة مشتقون من غير الغالب أن تقع جملة مفعولة بالمشتق وذلك في ثلاث مسائل وجملة تقير مفعولة بالمشتق وذلك في سبع مسائل فانظر الأوضح وشرحه **(قوله كما زيد أكرها)** أي كرا كيان هذا المثال من مابعد **(قوله ومن المفعول)** منه المنادى وفي جواب زجي الحال منه مذاهب أحدها كلفى الجامع الجواز **(قوله نحو لقيته وأكرها)**

يذكرو يؤتى لفظاً ومعنى وهو الأضعف وهي نون مؤكدة شأني ومؤسسة وهي الأيسر فادمعناها يذكرو كرها أو الباشا بقوله (وهو وصف) ولو تقدر (افتخا) أي ليست إحدى جزأى الكلام (يقع في جواب كيف) فخرج بالفضيلة نحو القائم وزيد قائم وبما بعدهما متبوعاً نحو قائم جلا فاضلاً والتمييز نحو تقدره فافرا لعدم صلاحية هذا المثال أن تكون منتقلة أي غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة على منتصفها وتأتي من الفاعل كراه زيدوا كياناً من المفعول (كفرها بالمر كنفوا) ومنه ما عاينوه لقيته واكبن

فرا كين حال من الفاعل وهو التامر والمفعول وهو الهاء لانه ذكر لبيان هيئتهما أي صدور المقي من
 التكامل حال كونه أو كبا ووقع التي في المفعول حال كونه أو كبا (قوله ومن المضاف اليه ان كان بعضه الخ)
 فان كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو ضربت غلاما هند جالسة لم يجز يحكي الحال منه وادى
 ابن مالك في شرح السهل الانفاق على ذلك وتبعه ولم يوفق في نظره فان الفاعل ذهب الى الجوز ومن نقله عنه
 ابن الشجري في الاما قال في التصريح وانما شرطوا أحد هذه الشرط لثلاثة فاعلمهم وهي أن
 العامل في الحال هو العامل في صاحبها وإذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف
 لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل فإذا كان المضاف صادرا أو صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها
 معمولان لشي واحد وإذا كان المضاف جزء من المضاف اليه أو تجزئه فاشد اتصال الجزء به أو بما نزل
 منزلة ما المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما إذا لم يكن كذلك
 فانه لا يميل الى جعله صاحب الحال انتهى وأما كلام الشارح أن الحال لا تكون مبنية لهيئة مبتدأ ولا خبر
 وظاهر كلام سيوبه بجيشها من المبتدأ وحتى السعد الخلف في الظاهر وغيره ومؤول ذلك بالفاعل والمفعول
 بخالفا في يجوز في هذا السال من ضمير الظرف المسترف وهو فاعل معنى أو حال من زيد وهو هو
 كان مبتدأ صورة لأن معنى الكلام استقر وحصل في الدارة وفاعل معنى والفعل العامل في زيد
 وان لم يكن مقفرا في السلام لانه مبتدأ لكنه مفهوم من الكلام وهذا أقرب الى معنوية الفصل حقيقة
 وشيخنا في هذا يعني شيئا حال من يعني وهو مفعول معنى لان التقيد وان تبعه على يعني أو أشار الى يعني وحري
 على هذا ان الحاجب يقال في كافته الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول لفظا لا معنى نحو ضربت زيدا
 قائما وزيدا في هذا قائما وهذا زيدا قائما انتهى ويرد عليه بجيشها من المضاف اليه فاعله لا يثبت ولهذا لا يرد كره
 وأما بجيشها من الجور بالحرف فراجع للمفعول معنى وبقي الكلام في اسم كان قال السدي قوله تعالى
 قل ان كانت لكم الآراء انكم لن تصيروا مع السعد في الملقات بالفاعل وقد مرخ بذلك من قال ان الاعمال انما تصنع
 حالا من الضمير الساكن في لستم لكن اللائق بالنظر الضمير الضمير في اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها
 القيام وان لم يكن قائما ولهذا لا يرد في الملقات بالفاعل وقد مرخ بذلك من قال ان الاعمال انما تصنع
 وضع لتقر بالفاعل على صفة ذلك لانها أفعال عندهم ولا معنى من الفعل بل بالفاعل انتهى وانما قيد النظر
 بالضمير لان أهل المعاني قالوا ان منطلقا في كل شيء من القاهو المسند حقيقة وكان الدلالة على زمن النسبة
 فهو قيل مطلقا (قوله اليه مرجع جميعا) أي جوعكم فالمرجع بكسر الجيم مصدر مجي بمعنى الرجوع
 والقياس فتح الجع اذا صدر المجرى قياس عنه الدخ مطلقا كجيشه مضربك زيدا (قوله من حيث هي)
 أي من غير نظر الى كونها مؤكدة أو مؤسسة منتقلة أو لازمة من قبل الفاعل أو غير ذلك لبيان الاطلاق
 لا التقيد أو التعليل (قوله التنكير) أي ولو صور فلا يرد ما قبل ان كلا قد ينسب على الحال نحو اخلفت
 المال كلاما انه معرفة بكونه مضافا الى التقيد لانه منكره صورة (قوله مطلقا) أي سواء تضمن معنى
 الشرط كإنا في أو لا نحو جاء زيد الى كعب وجئتكم في ذلك القياس على الخبر وعلى ما مع من ذلك (قوله فيما
 تضمن معنى الشرط) يجوز زيد الى كعب أحسن منه الماشي فان الى كعب الماشي حالان ومع ترميها
 لتأني لها بالشرط اذا التقيد زيد الى كعب أحسن منه اذا مشى وأنت زيدا أشهر منك عمر أي اذا سميت
 وذو الرمة أشهر منه قتلان والجمهور قالوا المنصوب في الاول يتقدرا إذا كان في الاخير من فعل التسمية
 (قوله أي كفة وقوع الفعل منه) أي ان كان صاحبها لا يولدوا ولا يولدوا ولا يولدوا ولا يولدوا ولا يولدوا ولا يولدوا
 كذلك (قوله وهذا حاصل) لفظ التنكير الخ اعترض عليه بأنه ينبغي أن يصح ترميها ان كان التبيين
 مقصودا والمنع مطلقا وعلى بعضهم وجوب تنكيرها بانها خبر في المعنى وفيه ان الخبر لا يجب تنكيره فاعلم
 لا يوافق المدعي ان التنكير شرط واجب والمسئل يقتضي أن يكون جائزا أو اجاب عنه بعضهم
 بعدم فهم كونها انصاعدا أصبا صاحبها أو انصاعدا عارلها وفيه ان التوهم حاصل اذا كان ذو الحال منكرة

ومن المضاف اليه ان كان
 المضاف بعنه أي نحو وترتعا
 ماني صدورهم من غسل
 انونا أو كان كعضه في
 صفة حذفه والافتقار عنه
 بالمضاف اليه نحو
 اتبع مع ابراهيم خبيثا
 أو كان عاملا في الحال على
 الفصل نحو اليه مرجع
 جميعا (و) الحال (شرطها)
 من حيث هي (التنكير)
 خلافا لبونس والبغداديين
 مطلقا والكونيين فيما
 تضمن معنى الشرط وانما
 شرط ذلك لان المقصود بها
 بيان هيئة صاحبها أي
 كيفية وقوع الفعل منه أو
 عليه وذلك حاصل لفظ
 التنكير فلا حاجة الى
 ترميها صونا لفظا عن
 الزيادة والخروج أي
 الاصل لغير غرض وقد تنوع
 بلغة المعرفه في قول ينكرة
 محظوظة على ما استقر

لهامن لزوم التشكيك فحاولوا اجتهدوا حدك أي سقروا وادخلوا الاول فالاول أي سرقين (و) شرط (ق) صاحبها وهو من الحال وصفته في

المعنى (التعريف) لانه غير

عنه في المعنى والاصل

فيه التعريف (أ) ما يقوم

مقامه من الموعان في

ابضاح المعنى وهو اما

(التخصيص) وصف أو

إضافة أو معمول وغير

مضاف اليه (أوالتهيم)

بان يتلونها أو شبههم

نهي أو استهتاهم (أد

التأخير) بان يتأخرون

الحال فالاول نحو وشاعا

أبصارهم يخرجون لخاشعا

حال من ضمير الفاعل في

يخرجون وهو أعرف

المعارف والثاني نحو (في

أربعة أيام صوالسنا

فسوا حال من أربعة

لاختصاصها بالاضافة

ومنه قوله

تحت يارب ووا أسقيته

في ذلك ماخر في الميم مشهورا

وقوله تحت من ضرب

أخوك شديدا والثالث

نحو (وما أهلكنا من قرية

الا الهامندون) لجهة لها

منسذون حال من قرية

لوقوعها في سبيل النفي

ونحو لا يبع امرؤ على امرئ

مستسلا * ونحو قوله

* صاحب حل عهدش باقيا

(و) الرابع نحو

(اليمو وحاصل)

يالح كأنه نحل

فوحاصل من نحل النبي

هو صاحبها وسوغ نجي

الحال منه نازحه بها أو

منفية مثلا منصوبة (قوله نحا اجتهدوا حدك) أي من كل معارف بالاضافة وقوله وادخلوا الاول فالاول أي من كل معارف بال وقصبي المؤول بنكرة علما كقولهم بان الخليل إذا فسد ادا على جنس وقع حالا لتأوله بنكرة كأنهم قالوا اجبت الخليل مبتدئة (قوله لانه غير عنهم في المعنى الخ) أولى منه أن يقول لانه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة أو نكرة يسوغ (قوله حال من ضمير الفاعل في يخرجون) يجوز أيضا كونه صفة معمول محذوف أي يوم يبع الفاعل أي شي نكر فوما شاعا أبصارهم (قوله وهو) أي الضمير مطلقا لضمير الفاعل (قوله ومنه) أي الثاني لكنه من المختص بوصف أو نفا لونه لاحتمال كون مشعرا للاحال من الضمير المستتر في ما نوح كل المناسبات لما أسلفه أن يقدم هذا على مثال المنز أو يقول فيما لم يضاف أو وصفه الفاعل في البيت ضم الام وما نكر كسر الجملة صفة وهو الذي يشق الماء والماء بالجر والشاهد في مشعرا أي لما حيث وقع حال من فلاشع انه نكرة لتقصص بالوصف (قوله وقوله عجبت الخ) أي نحو قولك فهو باجر عطف على في أو بعة أيام والشاهد في شديدا حيث وقع حالا من ضمير بعة انه نكرة لتقصص بمجمل غير مضاف اليه وهو الفاعل (قوله والثالث) أي لتعظيم (قوله يباح الخ) قطع صدر بيت بعبته قري لنفسك العذري باعدها الاملا هل الاستفهام الانكاري وحم يضم الحاء المهملة بمعنى قدر والشاهد في باقيا حيث وقع حال من عيش مع له نكرة لتقديم الاستفهام (قوله كأنه نحل) بكسر الحاء المججمة جمع شله بكسرها أي ضاوهي بطنه كأنه يشوبهم اجفان السبوف المنقوشة بالذهب أو غيره وهي أناس ذو ربابس ظهور ربي القوس وقال النعماني والخال من الأعداد يطلق على العليم والحكيم والمراد هنا الثاني انتهى واعترض بأنه لا معنى لتشبيه آثار الباري بالحكمة بان يقال يالح كأنه مقبر مع ان الذي يطلق على العليم والحكمة آثارها هو الخال بالحكم المفتوحة (قوله وسوغ نجي) الحال منه نازحه بها في المعنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسوية الحال من حاله بل للتأنيص الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا في الرضى ما وافقه (قوله أو الوصف) أي بحكمة يالح (قوله وقيل حال من الضمير في لية) زعم أن يعرف ان الحماذا كان طرفا أو جوارحهم والأضغرة عند يديه والغراء اذا نازحوا استدلاله بحتمل ضمير اعند التقدم لجواز ان تدكدوان يعطف عليه وان يبدل منه قال في المعنى وهو بخلاف الاول فلهما ولقول في العقبى * عليك ووجه الله السلام * ان الاولى يعطف على ضمير الطرف لانه لا على تقدم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بأنه تخلص من ضرورة ماخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض به عدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده في النثر كمررت من جل سواء والعدم حتى قيل انه قياس (قوله وحسن ذلك لكون من قبيل الخ) كذا في النسخ والاصواب اسقاط لا يحل في قيل في الكلام قلبه اذ الكلام في النثر صاحب الحال لا في النثر الحال (قوله والقولان مبينان على جواز الاختلاف بين عمل الحال واصحابها) أي عمل صاحبها في كلامه حذف المعطوف مع عطفه والتقدير وصعد جواز ذلك أي الاختلاف فكونه سالما من طلل مبني على جواز الاختلاف لان طلل حيث ابتدأ فاعطى بالظرف قبله لعدم اعتياده الاعلى مذهب الاختش والاعمال في المبتدأ الابتداء والاعمال في الحال الاستمرار الذي يتعلق به الطرف ولم يميز ان يعمل معنى الابتداء في الحال لانه ليس المعنى على ان الابتداء بل على طلل الاستدلال بمقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به وكونه سالما من الغيبة مبني على عدم جواز الاختلاف بين العامل في الحال واصحابها اذا العامل على هذا واحد وهو الاستمرار (قوله وجمعه في الجامع) استشهد في المعنى في الباب السادس بامور ثم دها ولهاذا قال النعماني في شرح التسهيل فظهر بالاخرة ان الاصواب عند مذهب الجمهور الثنائين بان العامل في الحال هو العامل في صاحبها انه ساق مذهب ميمو في هذه المسئلة في معرض الرد على العربي في أمورا استمرت بينهم والاصواب خصالها وان الثاني ان كلامه يناقض أوله (قوله عند

الوصف أو هما وقبل حال من الضمير في لية وحسن ذلك لكون من قبيل تأخير الحال عن صاحبها والقولان مبينان على جواز الاختلاف بين عامل الحال واصحابها ومصحف في الجامع والمجهول النع وقد يقع صاحبها نكرة من غير ميمو غريمه الحديث وصلى وادخلوا حالها جافلا

الخليل وفرنس) وأما مبدؤه فنذهب إلى جواز كون ذى الحال نكرة قياسا مطرادا ووجهه ان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلامتنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه (قوله ويجوز تقديمها على صاحبها) أشعر كلامه بان الأصل فيها التامع وهو كذلك لخليل (قوله الالمانع) كان تكون نكرة محسوسة ونحوها وتصل المراسن الماشية من ومنسود من أو مجبر و يترفع حرف غير زائد أو إضافة ولو غير محسوسة خلا لا ينالك في شرح التسهيل قال لانها في نية الانفصال قال في شرح العمدة ومما يجتمع فيه تقديم الحال على صاحبها ان يكون منصوبا كان أو لمبتأ أو فعل وتجب أو أقصل بـ لـ أفعال الفاعل سائلا زيدا أو اتصل بفعل موصولة حرف نحو اعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله أو وصفة تشبهه) أى الفعل المتصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو وصفة مشبهة والخصر في المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضرب زيدا مجردا فان الظاهر انه كالتصرف واعلم ان ما ذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو الأصح ويقي أقوال الخليل م (قوله الالمانع) نحو لاصبر عن حبس ولا تسكن في صانعك ما في خبر لأم الابتداء والام القسم لا يتقدم عليها (قوله) وقد يجب ذلك راجع لكل من السطون قبله فيجب تقدمها على صاحبها اذا كان محصورا ونحو ما يراه كمال الأزد ويجب تقدمها على عاملها اذا كان لها مصدر الكلام نحو كيفما زيد أو كانت فاضلة وكان العامل اقل تفضيل عامل في حالين لاسمين مفعلى المعنى أو مختلفيه وأحدهما مغض على الآخر وبسط هذا الكلام بالمسبب المطولان (قوله نائبة عن خبر) عبارة التسهيل ويجوز حذف العامل مالم تنب عن خبرها انتهى سواء كانت نائبة عن الخبر أو بدلا من اللفظ بالفعل وصعد الشارح عنها لان الثاني لم يتضح له مثالان الاظهر في نحو أعجبا من فوقيسا أخرى انتصاه على المصدر ونحو أذا تخافوا قد قسد الناس صاحب الحال ضمير قائما والعمال قائما (قوله وأومئيا عنها) أى لتوقف المراد على ذكرها تلكا ما شاؤوا كما في ذلك وأ كثيرا يقع ذلك في النفي وشبهه ونحو وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بعين وما أرسلناك إلا مبشرا ولا نراو بالتي في خبره كقوله تعالى وهذا بهي شيئا قول الشاعر أغما للبستين بعيش كئيبا * (قوله كضر في زيد قائما) تقدم الكلام عليه في باب الابتداء والخبر (قوله وزيد أبوك عطوا) ساقى الكلام عليه في باب التمييز

*(التمييز) *

(قوله ومن المصوبات التمييز) جعل قول المصنف التمييز مبتدأ لخبر محذوف والظاهر أنه عطف على المفعول به أو على الحال على ما مرته الإشارة إليه في باب الحال (قوله أى المميز بكسر الهمزة) فهو مجاز من اطلاق المصدر وأداة اسم الفاعل وقوله لكن أشهر الخ أى فيكون اطلاق المصدر على الاسم المذكور حقيقة عرقية فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل (قوله ألقاط مترادفة) أى لغة واصطلاحا وهو في اللغة فصل الشيء عن غيره تعالى وامتناز اليوم أجمع المجرمون أى انفصالهم المؤمنين نكادتين من النبط أى ينفصل بعضهم عن بعض (قوله وهو اسم) أى صرح لان التمييز لا يكون جمعا (قوله غاليا) ومن غير الغالب أن يكون مشتقا كما في (قوله أو النسب) الذي دل عليه كلام ابن الحبيب ان التمييز دائما غايته من الدوات غايته ان الذات المميز كورة وأما مقدرة غايته انه خبر عن الثاني بانه رفع الإجماع عن النسبة نظر الظاهر وفي التمثل الصافي للعامة النسبة على الحقيقة لا إجماع فهذا لى الطبريز بدأ معلوم وانما الإجماع في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة بحسب المقصد اذ يجب ان لا يكون دارا وعلما أو نوعا وغير ذلك ولأنه لا يصح جعله النسبة إذا لم يأتى به النسبة في المعنى فكيف يرفعها الإجماع عنها قال الأستاذ الصفوي عند قول ابن الجلب سوا الثاني عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها من طلب زيد نفسا الخ وقد عرفت ان التمييز في هذه المواضع المذكورة وفي الحقيقة انما هو عن أمر مقدرا أو التقدير طلب حتى من زيد والتمييز بين ذلك الشيء (قوله فخرج بالفضلة) أى وأما قوله اسم فحسن شامل للفضلة وغيره ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم

يقاس عليه عند الخليل وفرنس ويجوز تقديمها على صاحبها الالمانع وكذا على عاملها اذا كان فعلا منصوبا أو وصفة تشبهه الالمانع أيضا وقد يجب ذلك ويجوز حذفها الالمانع ككونها نائبة عن خبر كضر في زيد قائما أو جوبا ونحو ذلك كما بان قال كيف جئت أو منها عنها ونحو لا تفر بوا الصلاة وأنتم سكارى ويجذف عاملها جوبا كقولك للسافر راغدا مهديا أى اذهب وجوبا كضر في زيد قائما وزيد أبوك عطوا (و) من المصوبات (التمييز) أى المميز بكسر الهمزة على البناء لفعل لكن أشهر المطلق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير الفاظ مترادفة (وهو اسم فضلة نكرة جملة غاليا) بفسر ما منهم من اللوات أو النسب فخرج بالفضلة ضميرها محسوزا قائما وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد يأتي بلفظ المعرفة فيقول

وكان الشارح رأى ان الجنس من شأنه الاذلال وان هذا الاجابة اذا كان بينه وبين الفصل عوم
 وخصوص وجهي كما هنا لا يخفى **(قوله وطبت النفس الخ)** قطعه من حجر بيت بقبته **﴿وَأَنْتَ الْمَلَأْتَ عُرْفَ
 وَجُوهَنَا﴾** صلت **﴿قَالَ رَبُّهَا الشُّكْرَى بِطَابِ عَيْنٍ مِنْ مَسْعُودٍ مِنْهَا الشُّكْرَى وَأَرَادَ بِالْجُوهِ
 أَعْيَانُ الْقَوْمِ وَمِثْلُهُ فِي عَجَى الْقَبِيرِ بِلَفْظِ الْحَرَفَةِ وَالْتَّوْبِيلِ بِالشُّكْرِ الْخَدِثِ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ مِنْهَا الْعِيَاءُ
 فَالْعِيَاءُ تَعْبِيرُهُ بِزِيَادَةِ أَلْوَاجِ ابْنِ مَالِكٍ أَنْ يَكُونَ مَعْقُولًا عَلَى أَنْ الْأَصْلُ شَرِيْقٌ ثُمَّ قَلِبَتِ الْكُسْرَى فَخَفَةُ
 وَالْيَاءُ أَلْفًا كَقَوْلِهِمْ جُلُودًا وَنَاصَةً قَالَ فِي الْمَعْنَى وَهَذَا مَرْدُودٌ لَانْ شَرْطَ ذَلِكَ تَحَوُّلُ الْيَاءِ كِبَارًا يَتَوَنَّصِي
 لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنْ يَحْصَلَ حَيْثُ دُخِلَ مَا فِي شَرِيْقٍ فَلَا حَاجَةَ لِقَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا لَهَا سَكَنَةٌ فَادْفَعْ قَوْلَ الشُّعْبِيِّ أَنَّ
 ابْنَ مَالِكٍ لَمْ يَشَرْطْ ذَلِكَ بِكَوْنِ الْيَاءِ لَا كَرَضِي لَأَنَّ شَرْطَ ذَلِكَ ظَاهِرٌ لَا مَسْغُوحٌ أَحَدًا أَخَذَ الْفَتْهَ فَقَدَّرَ وَأَمَّا
 قَوْلُهُمْ فِي الْعَدَدِ الْمَرْكَبُ أَحَدٌ شَرِيْقٌ الْبَرَاهِمُ فِي الْعُقُودِ عَشْرُونَ مِنَ الْبَرَاهِمِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَلَيْسَ الْخَبَرُ
 بِعَيْنِيَّةٍ أَمْطَلًا بِدَلِيلٍ عَلَى عَمَلِ أَفْرَادٍ أَوْ بِطَرِيقٍ مُتَعَبٍ شَتَا فَقِيلَ يَنْطَرِفُ بِشَقْدَرٍ الْمُدَّةُ وَالْعَبِيَّةُ مَصْدَرٌ
 وَأَدْبَارُ الْجُحُومِ أَيْ مَذْهَبُهَا وَمُدَّةُ أَدْبَارِ الْجُحُومِ وَأَمَّا سَفَةُ نَفْسٍ فَقِيلَ لَا كَيْفَ قِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ فَيُحْمَلُ
 الْحَمْفُ فِي الْحَوَاشِي وَنَقَلَ بَعْضُ الْأَخَاضِ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ فِي مَرْحِ الْبَسْبِيلِ أَعْرَبَ نَفْسَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى الْإِيمَنُ
 سَفَةُ نَفْسِهِ وَكَذَلِكَ مِنْ مَصْنُوعِهِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ فِي رِغْبِ تَعْبِيرِهِ هُوَ قَالَ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الرَّفْعِ
 وَالْتِفْرِيقِ إِنْ كَانَ الْعَمَلُ مَا يَرْغَبُ فِيهِ أَوْ إِبْرَاهِيمُ الْإِيمَنُ سَفَةُ نَفْسِهِ يُوْذِي ذَلِكَ مِنْ بَقَرِ الْغُرُوبِ أَلَا اللَّهُ الْأَنَ
 النَّصْبُ يَجُوزُ فِي هَذَا عَلَى ضَعْفٍ فِي الْبَابِ الْخَامِسِ مِنْ مَعْنَى الْيَنْبِ بَعْدَ أَنْ عَرَضَ عَلَى التَّخَشُّعِ فِي
 الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ الْآيَةِ وَنَقَلَ هَذَا عَلَى الْعَكْسِ قَوْلُ الْكِرْمَانِيِّ فِي مِثْلِ
 رِغْبِ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ الْإِيمَنُ سَفَةُ نَفْسِهِ أَنْ مَنْ نَصَبَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَنَفْسُهُ تَوَكَّدَ فَعَمَلُ قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ عَلَى
 النَّصْبِ فِي مِثْلِ مَا قَامَ أَهْدَا لَازِمًا إِلَى إِحْرَارِهِ **(قوله من جهة كونه منصوب الخ)** ومن جهة كونه اسمًا
 نكرة ولذا قال في المعنى انهم ما شتر كان في خمسة أوجه هي انهم ما شتر كان في انهم ما شتر كان **(قوله من ثلاثة
 أوجه)** ذكر في المعنى انهم ما شتر وأدخل ما هاتان الحالين بقية معنى الكلام عليها كونه تعالى ولا
 تُمَثَّلُ فِي الْأَرْضِ بِمَخْلُوقٍ الْتَمِيْزُ قَالَ الشُّعْبِيُّ وَقَالَ ابْنُ يَقُوْبَ أَنْ الْتَمِيْزُ قَدْ تَوَقَّفَ عَنْ كَلَامِهِ
 نَحْوُ مَا طَلَبَ زَيْدُ الْأَنْفُسَاءِ وَالْحَالُ تَقَدَّمَ عَلَى عَمَلِهِ إِذَا كَانَ فَلَا مَتَصَرِّفًا وَمُقَابِلَةً وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي
 الْتَمِيْزِ عَلَى الصَّحِيْحِ فَهَذَا اسْتِدْلَالُ ابْنِ مَالِكٍ عَلَى الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ**

وَدِدْتُ بَعْدَ السَّبْعَةِ مَقْلُوسٌ * كَيْسٌ إِذَا عَطَفْنَا مَاءَ تَعْلِيَا

وقوله إذا المرء مناقر بالعيش مئزياً * فهو لولان عطفاً والمرء من فروعان يحدو به بغيره المذكور
 والنائب التمييز هو المذخور وأما قوله

* وما رعو يستويدياً رضى اشتلا * وقوله * أنفساً تطيب شبل متى *

فرضو تان وتعلم بقدر لم فروع فيما فعل لأنه لا ضرر وتلك بخلافه فمبطل لأن عدم التقدير يؤدى
 إلى دخول إذا على الجلى الاسمية وأما هنا فالجحدو رقتة ما لا دماشي في المقام به بعلمه حكم المصنف
 على ابن مالك بالسبب لأنه لا يصح استدلاله بالبينين السابقين على وقوع الجمل الاسمية بعدد الأسماء السا
 نصاً في ذلك فسقط ما لا شئ في قدر وان الحال تكون موكدة لعاملها ولا يقع التميز كذلك وهو بخلاف
 ما مسمى عليه في هذا الكتاب حيث قال وقد بركدان وأن الحال تعدد كقوله

على إذا ما زرت ليلى تخفي * زيارت بيت القدر خزان حافيا

بخلاف التميز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك رحماناً رحيماً وئلاً * انهم ما شتر وان الصواب
 ان رحماناً منصوباً بأشملاً شخصاً أو أمدح ورحيماً حال من لا تله لأن الحق قول الاعلمي وابن مالك ان
 الرحمن ليس بصفة بل علم وهذا أيضاً مبطل كونه تغييراً وقول قوم انه حال واعلم أنه قد صنف بعض فضلاء
 الغارفة وهو الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العقيلي الجبائي في هذه المسألة رسالة ذكر ان سبع تصنيفها

بشكره معنى قوله وطبت
 النفس فأيس من عرواى
 نفساً وما بعدها شتر
 الفضلات كالحال فإنه
 الهبة لأزواج لجهام ذات
 ولا تشبه وكالمت فانه
 مخصص أو مقيد ورفع
 الإجماع إنما حصل ضمناً
 لأقصد أو بشئ بقصد معنى
 خصوصاً لزم منه معنى
 آخر وأقصد أن التميز
 كالحال من جهة كونه
 منصوباً بوضلة ومقدراً
 للإجماع لأن الحال تخالفه
 من ثلاثة أوجه أحدها
 انها في الغالب تكون
 مشتقة ومثولة بالتمييز
 القلب فيه كونه جامد
 ووقوفه مستقائلاً

وقوع الكلام فهاين جمع من أهل الادب من أهل مصر وأهل حلب وان سبب ذلك ما وقع في توضع بعض
 الكتب وهو ما عتد فلان عثرون فظنوا عسلا صوابا وحصل ما ذكره ان ذلك ليس من التعدد لعدم
 اتحاد المعنى بل كل واحد غير لتأخذه وهذا يقتض. ان التمييز بمنزوه كذلك كإص عليه ابن الحاجب
 في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى وليثوا في كهفهم ثلثا مئتين فاعلمنا ان نقل في المفصل ان الزجاج
 اذا لوانا تصبستين على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة قال هذا الذي ذكره وقد فراه الاخوين
 اذ لوجه لها الا التمييز وهو ليس بلزوم لانه مخصوص بكون التمييز مفردا بخلاف جمعا فانه مشبه في ثلاثة
 أبواب على ان الاصل في التمييز الجمع وانما لا يعامل الى المفرد لغرض فاذا استعمل الجمع استعمل على ثلاثة
 لاعلى الوجه الفنى اذ لم يولع الشارح انما اقتصر على ما ذكره من الغروق لان ما عساه اما على نزاع أو
 فيمتلأ ويوحى عنه اعتماد المصنف في غير المعنى بخلافه فهاين التمييز يؤكده (قوله) نحو قدور فارسان
 قاله قوم ان انتخاب نحو فارسان مثل هذا التركيب على الحال وضعه ابن الحاجب في اماني المفصل بانه
 لا يتلوا ما ان يكون صلا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم أما المقيدة فلان قولته مقيدة فارسان تربية
 المدح في حال الفروسية وانما تربية المدح مطلقا ليل انك تقول قدور كاتبوا وانما يكتب بل تربية الاطلاق
 بذلك وأما المؤكدة فلان شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجلالة التي فيها لوانا تلوثة لانه كان
 محتملا للفروسية وغيره اوقال الرضى وألا أدري بينهم ما قاله معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمنحه
 في حال فروسيته الانباه وهذا المعنى هو السلفا قدم قولنا ما أحسن في حال فروسيته (قوله) انها البيان الهيئة
 قال المصنف في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحال المحسوسة الشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ
 يخرج مثل تكلم صادق أو لم يسلموا عاش كافر أو ان أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح لقصودهم لكن
 يخرج عنه جاز يدو الشمس طالع جاز يدو عرو جالس قال الله امينى حساني معنى جازقارنا لا طالع
 الشمس وجلس عرو ونحسب التار بل لا يخرج ان لا يحداه عندئذ ميمانا لاصفة انتهى وقال السيركن
 الذين اذا قلت آتيتك وديقا ثم ان الحال لم تبين هيئة الفاعل ولا الحال المعول وانما هي بيان للزمان الذي هو
 لازم للفاعل أو المعول وقد اشهر التعبير عن اللزوم بالمزوم فكأنه بين ذاتها جاز انتهى وقد تكلم في الفنى
 على تأويل بل الجلالة الواقعة خلاف الترجمة التي نصها أقسام الحال (قوله) بعدما يفيد المقادير حل المقادير
 في عبارة المتعالي انه جمع مقدار مصدر بمعنى تقدير فاحتاج الى تقدير قوله ما يفيدلان التمييز في الامثلة
 وقع بعدما يعر فيه بقدر الشيء كالجرب بولوب جعل المقادير جمع مقدار بمعنى ما يعر به بقدر الشيء لم يحتج
 الى حذف وهو أظهر من انه يلزم على منعه حذف الموصولي بعض الصلة ان جعلت ماموصولة وقال
 في اوقاه الجنة بعد ان فسر المقدار عا يعر فيه بقدر الشيء والمراد بالمقدار في هذه الامثلة هو المقدور لا
 الاة التي يقرع بها التقدير والواجب الاضافة نحو اشترت قفيز برز يد السكيا الذي يكاله البر انتهى
 فتأمل فان كلامه أولا يقتضى ان المقدار اسم الاة وانما لم يصدر بمعنى اسم الفاعل لوهو الظاهر لان
 الذى بينه التمييز في الحقيقة هو المقدور لا نفس المقدار (قوله) تنبيهنا بالتحقيق والقصر هو لوقفي
 الى التثديد (قوله) فتنبيه الساحة الخ) انما كانت هذه الامور مما ذكر لا عينه لانها ليست معدة لذلك
 وانما تشبه ومن في التوضيح لشبه المساحة بلو حشاها بمدد وقال جـ على هذا ان لنا فيها املا (قوله)
 نحو نعى (منا) التي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها اسم لوعه السمن (قوله) فديقع
 بعدما هو فرع الخ هذا مقابل الاكثر واصل انه يجوز في مثل هذا انما حديد ثلاثة اوجه والنصب اما على
 التمييز كما ذكرنا على الحال وينبى عليهما الخلاف في الاتباع في تخرج النصب على التمييز قال ان التابع
 عطف بيان ومن خرج على الحال قال انه تعنى الاول اولى لانه ما وجدوا محضا فلا يحسن كونه سلاولا
 فتعال الاتباع والاضافة هي ارجحها لما فهم من التثديد في التنوين (قوله) الصريح انما تحديه مع
 ان المصنف ذكر العدد الكناية وهو كانه قد فعله بجهل فله لم يرد التعميم كيشير للشارح اليه فقدر

ليان الهيئة وهو تارة
 لبيان الفروقات واخرى لبيان
 شبهة النسبة فانها انما
 تقع جملة أو ظرفا بخلافه
 وقد علم محاسن التمييز
 فوعان غير تنبيه وسأفنى
 وغير مفرد وهو المراد
 بقوله (واكثر فوعه بعد)
 ما يفيد (المقادير) من
 نسالة (كجرب بخلاف)
 أو كبل كقبرزا (وضع)
 (نحو) أو وزن كطلحينا
 (ممنون سلا) والجرب
 مقدار معلوم من الارض
 ومنون تنبيهنا بالتحقيق
 والقصر كقصر وهو آلة
 الوزن يعر في المقادير
 الموزونات وقد يعر بعد
 ما يشبه المقادير كقصر
 الساحة نحو ما في الساحة
 موضع راحة دعها وشبه
 التكيل نحو نعى منها
 وشبه الوزن كقصر
 ذرة شعرا وقوله سم على
 النحرة من الهلج بيا يحتمل
 الوزن والساحة وقد يقع
 بعدما هو فرع نحو هذا
 غاطم حديد فان الحاتم فرع
 الحديد (و) أكثر فوعه
 أيضا بعد (العدد) الصريح
 (وهو) من أحد عشر
 فافوقها الى تسعة وتسعين
 بادخال لسانة (نحو)
 اني رأيت (أحد عشر
 كوكبا) وبعثهم اثنى
 عشر نقيبا وواحدنا
 موسى ثلاثين ليلة الآية
 وهكذا (الى) آخر ذلك
 نحو ان هذا اثنى له تسع

(وسعون نفوسهم) أي غير العدد (تغيير الاستهامية) بأن تكون بمعنى أي عدد وسعين افرادهم وكذا نصب (نحو كم عبد ملكك) بالهم
نحو كم يحرف إلى أيان بعد المنصوب على التمييز كما هو معمول مقدم كناية عن عددهم (١٧) الجنس والمقدور لهذا فصل غيرهما

(قوله وسعين افرادهم) وكذا نصب لانهم كانت كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وروى من أحد
عشر إلى مائة كناية عن أحد طرفي العدد لكان تحكيروا وسط العدد بمنصوب مفرودا
كان لوسط عدلين الطرفين ذا حظ من كل منهما يلزم التضمين في الجمل عليه فقط اعتراض الحديث
(قوله مبهم الجنس) أي الحقيقة بأن لا يدري أيهم الأسوأ غيرها وقوله والمقدور أي الكمية
بأن لا يدري أيها خمسة وغيرها (قوله ولهذا فصل غيرهما الخ) أي لكونها كناية عن العدد لا عدد صريح
(قوله فاما تغيير الخبر) فان قلت ما معنى نسبة كذا خبرية قلت معنى الخبر الذي هو قسم الطلب
وهو الذي يحتمل الصدق والكذب لامن معنى الخبر الذي هو صاحب المتدا لا ترى أن قول القائل كم
عبد ملكك يحتمل توجيه التصديق والتكذيب إلى كونه فيما تكبره وانفخر (قوله خبر مفرودا) أي
مالم يفصل قال الهمع فان فصل نصب لانه الاستهامية كقوله كم نألي منهم فتلا على عدمه وربما
نصب خبر مفرودا روي في نسخة لثابت بن عيسى في بعض النسخ بالانصب بلا فصل لغة فمفرد كرهه سمي به
عن بعض العرب قال أبو جحان وهى لغة قاله انتهى وفي المختصر السعد قالوا وإذا فصل بين الخبرين فمفرد
يقبل متعدد وجب الاثنان من لثابت بن عيسى بالمتنوع (قوله جلا لها على ما هي مشابهة من العدد) وهو
عشرة فواتها مشبهة للعشرة في جمع المميز ولما في افراده (قوله كقوله إذا عاش الفتي الخ) صدر
بنت المار يسع من ضيق الفزاري عزه * فقد ذهب المفسر قول الفناء * (قوله على قراءة الإضافة) وهى
قراءة الأخوين من جزاء والكسائي قبل وجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة إذا كانت تشير إلى العشرات والعشرة
تسمى لالا إذا جازى قبل أن يوضع الجمع موضع المفرد من فون قبل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبية
لا لازمة فلا راد أن على البديل معنى ولو شافى فكيفهم من فون قبل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبية
ستين غير المتألف منها في بحث الفرق بين الحال والتجيز (قوله من التسعة فادونها) فيه تخصيص للعموم
قوله فمفردونها بالصدق بالواحد والاثنين لانهم لا يميزان فاحسبهما من عدم الكمال وذلك يعلم وجه
كون كلام المصنف هوهم انهما عيران (قوله وقد علم من كلامه وجه الله تعالى أن تغيير الخ) أي حيث قال
والعدد هو من أحد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب الافراد محل نظر ثم ان غرض
المشارح من هذا التوطئة لقوله وأما قوله تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب عن سؤال حاصله أنه قد علم أن
تغييرا حدثه شروا به واجب الافراد التمييز في الآتي هو أسباط جمع وتقرر الجواب أن أسباط ليس
بتمييز والتمييز محذوف ولو كان تغييرا لكرر العدد لان السبط مذكر (قوله وأسباطا يدل من اثنتي عشرة)
أي يدل لمن كل قال في التصريح والقول بالبدلية مشكل على قولهم ان البديل ينفع في نية الطرح غالبيا
ولو قيل وقطعناهم أسباطا لكانت قائمة كمية العدد وجعله على غير الغالب لا يحسن تخرج القرآن عليه
انتهى أقول فخرج عليه قراءة الأخوين في ثلثمائة تسعين مع قرب المميز (قوله إذا كان متصلا) أقدم أنه
يجوز فصله منها وهو كذا قال في الهمع ويجوز فصل تغيير كم الاستهامية في الاختيار وإن لم يجز في عشرين
وأخواته ان اضطرار أو كثر بالتلفظ والمجرور وقد يفصل باملها أو بالتجريح نحو كم ضرب سرجا أو كم
رجلا ولكن انصافه هو الأصل والأدوية مما هو جوهز الفصل فيها التميز لثابت الصدوق فظهرها
من الاعتداد بالتمييز نصب فيها ليس كذلك بل يقع صدوقا غير صدوق جعل هذا القدوس من التصرف
عوضا عن ذلك التصرف الذي سلمته انتهى ونقيض صدوقا غير خبرية المجرورة بالحرف في الاتصال
مذكر في الأرض والجامع بل مذكر السبوط في جمع الجوامع وظاهر كلام الهمع أنه إذا فصل بين
كم الاستهامية وتميزها بفعل متعد لا يجب من وفي المطول في باب الانشاء انهم قالوا وجوز يادهم

(١٢ - يس - ثاني) وعبارته توهم أن الواحد والاثنتين عيران وليس كذلك كافي الشذوذ وقد علم
من كلامه وجه الله أن تغييرا لأحد عشر والتسعين وما بينهما مفرودا منصوب وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا فغير متخلف
أي فرقة أسباطا يدل من اثنتي عشرة (والثاني غير كم الاستهامية) إذا كان متصلا (المجرور بالحرف) ويحذف (حي) من مفرودا

الاصح ويجوز اظهارها
لاضافة كالم باله ابتداء
عدد مركب وهو لا يعمل
الحرف فيمنه فكذلك لما كان
بجرائته (واصب) على التغير
فقولكم كدرهم ما اوبىكم
درهم اشترى بتمسك
وقد بها بالمر وروايتها اذا
لم تكن كذلك وجب نصب
تغيرها كما اذا جرت بالحرف
ولم يتصل بها وفي كلامه
دليل على أن كاسم سواء
كانت استفهامية أم خبرية
ويشترى كان في الامة
والبناء على السكون ولزوم
التصدير والاحتياج الى
التمييز ونفرتان من عشرة
أو جده ذكرها ابن الانباري
في شرحه على الايقاع اشار
الى النوع الثاني بقوله
(وقد يكون التمييز مفصلا
للتبعية) في الجمل كسائي وفي
الوصف المرفوعة كزيد
مستصحب عرقا بعد طلب
نفسا وفي الاضافة كما يجئني
طبيب زيدا وقرب محمد
داود أي طبيب علم زيد وقرب
داود مجرور هو قسما لان ما
أن يكون (محولا) وهو
ثلاثة أقسام مجرور عن
مضاف فاعل (كاشتمل
الرأس شيئا) أصله اشتمل
شيب الرأس فجاء الاستناد
عن المضاف الى المتلقي
اليه ثم جى المضاف بعد
ذلك تغييرا بالغا وتأكيدا
اذا ذكر الشيء بجملة مقصرا
أوقع في النفس من ذكره
مفسرا أولا ومجسولا عن
مضاف مفعول نحو
(وفيرا الارض عيوننا)

في التمييز للالتباس بالمفعول كفي النخلة (قوله ويجوز اظهارها) كذا في التصريح لكن في المغني
ان الاضمار واجب (قوله لانها بابتداء عدد مركب) مراد به ذلك فتعقل (قوله كما اذا جرت بالحرف
ولم يتصل بها) هذا مضموم تقييده السابق لكلام المتن بالاضمار ومراد به (قوله وفي كلامه دليل
على ان كاسم الخ) لا هذا كرا ان النخلة في تصانيف الاستفهامية تنجر بالحرف والمضاف والنجر ولا يكون الا
اصلا لكن لا يجئ في انهم ينصب على ان تغيير النخلة بزيادة اضافتها اليها وعلى بعضهم اسميتها بما يجيران
بالحرف والاضافة فنحو بكم درهم اشترى وغلام كم لمكت (قوله والبناء على السكون) انما هي التضمين
معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام والتكثير لالتبس بالحرف وضعا خلافا لنزعها لان شرط كون
الثاني حرفا لين وقد مر ما يتعلق بذلك في باب العرب والمبنى (قوله ولزوم التصدير) أي على غير الجارحفا
كان أو اسما وذلك في الاستفهامية طاهر وفي الخبرية لانها انشاء التكثير فوجب لها صدور الكلام كما
ويجرب (قوله والاحتياج الى التمييز) وذلك لانها مهملة لا تنجز في الالف واللام والواو في المغني
وفيهم من وجوه الاشتغال الالهام وعدة هاجسة (قوله ويقتربان من عشرة أو جده ذكرها ابن الانباري
الخ) الاول ان تغيير الاستفهامية أصله نصب وتغيير الخبرية أصله الجر الثاني ان تغيير الاستفهامية مفرد
وتغيير الخبرية يكون مفردا وجعا وان كل الافراد أكثر أو بلغ الثالث ان الفصل بين الاستفهامية وتغييرها
جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية وتغييرها في الضرورة الرابع ان الاستفهامية لا تدخل على التكثير
خلافا لبعضهم والخبرية بتدليله خلافا لابن طاهر وتلخيصه ان الحروف الخماسية أن الاستفهامية لا تعطف
عليها بالاول والخبرية تعطف عليها بقول كرجل جاف لا رجل ولا رجلين السادس ان الاستفهامية تحتاج
الى جواب بخلاف الخبرية بقوا الاجود في جوابها أن يكون على حسب موضوعهما الاعراب ويجوز رفعه
مطلقا السابع ان الخبرية تختص بالماضي كرب بخلاف الاستفهامية يجوز كعبدا سألته الثامن ان
الخبرية لا تنجزه اليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية التي لا تنجز ان الجدل من الخبرية لا يقتصر
بجزء الاستفهام العاشر ان الاستفهامية اذا فصلت بميزة في السعة بالظرف والمجرور كان واجب النصب
وميز الخبرية فاقتضاه في الضرورة فاختار خلافا للاستفهامية ويجوز بزيادة الاضافة بالحرف
وقد تلم الملهي هذه العشرة فقال

الفرق في كفي الاستفهام والخبرية في عشر استوفحت كالنجم الزهر
نصب المفسر مع افساده ايدا * وحذنه تارة والفصل في نظار
ويقتضيه الجواب في السؤال بها * وميلها يقتضيك الحرف في الامر
وليس من شيئا التكثير بمحلا * عطف عليها بلا في سائر الزبر
ولا تضاف الى ما بعدها شيئا * وقد ترى بعدها الانجستار
وكل هذا فالاستفهام يحكمه * وضد في كالأخرى على الخبر

وقد اقتصر في المغني والتوضيح على الفرق بين خمسة أو جده الاول والثاني والسادس والسابع والثامن مما
أصلحناه (قوله ويجعل عن مضاف مفعول الخ) أنكر هذا القسم الشاوبين وتبعه لتلخيصه لا بدعي وابتدأ
الربيع وناول الشاوبين عنون في الاشارة على أن حال مقدرة لانها حال التغيير لم تكن مفعولا وانما صارت عيونا
بعد ذلك وابتدأ في الربيع على وجهين أحدهما أن يكون مفعولا بأسقاط الجارور بانه لو كان يجر لم يلائم تأثر العرب
في مثل ذلك التكثير والتأخير عن الفعل وله رجاو بالحرف في وقت أو أيضا فليس العيون مقبلا بل هي
نفس الشيء المغير وقال المصنف في الحواشي ظهر لي ان تغيير الاله الفعلي في المغني مستند اليه نفس الفصل
أو مطاوعة أو أصله أو مستند الفعل الى مصدره فانه لا ينجز عن هذه الخمسة فالاول طاب ونفسا والثاني نحو
وبغير الارض عيوننا لأن مطاوعة تغيرت عيون الارض والثالث نحو املا الاناماء لان مطاوعة ملاما

ووافقهم في التسهيل (الخ) تسلك بما أسلفناه مع رده فيما اختلف فيه الحال والتمييز (قوله) ولأن في تمييز المفرد جزء (الخ) أي إذا حذف منه تمامه من تنوين ظاهر أو مقدراً وتون تشبهه (قوله) إلا إذا كان المفرد عدداً أي فإن نصه واجب ويختص جزءه أنه يضاف إلى غير المميز نحو عشرين رجلاً أو أضيف إلى المميز كزم الألباس فلا يعمل به وهو تمييز أولاً ولم يعكس الأمر دفعا لزيادة الشيء إلى نفسه لأن العدد هو التمييز في المعنى كذا في المتوسط و رده عليه أنه يقتضي امتناع إضافة العدد مطاقاً إلى تمييزه مع أن تمييزاً لثلاثة وتسعة وما بينهما والمائة والالف واجب الجراً بالإضافة (قوله) أو مضافاً) لامتناع إضافة الشيء مرتين (قوله) وجزءه (الخ) أي والشرع بمن واختلاف في معناها فقل التبعيض وإلا لكان في طلب نفساً لا نفساً ليست أعم من المهم الذي انطوى عليه الجمله وقال الشلو بين زائدة عند سيبويه للمعنى التبعيض قال في الاشتقاق وبديل على محضته أنه عطف على موضعهما تصديقاً لاختلافه

طائفة امامة بالربك آية • يحسنهم قواماً ومنقبا

وبحث الموضوع في الحواشي أنهم البيان الجنس وهو ظاهر لأن المشهور من مذهب النحويين ما عدا الاختصاص أن من لازاد في الإيجاب (قوله) إلا إذا كان المفرد عدداً) أي فلا يجوز جزءه عن عدم صحة حل ما بعدهما على ما قبله لكون العدد لا على متعدد والتمييز مفرد ومن البيت وتوضيها كما يأتي أ يحمل ما بعدهما على ما قبلها (قوله) فلا يجوز بالإضافة) لأن المضاف لا يكون الاسمياً (قوله) ويجوز أن إذا كان غير محمول (الخ) أنما امتنع دخول من على المحول دون غيره لأن وضع من الميم أن يفسر م أو يفتوحها اسم جنس سابق صالح لحل ما بعدهما عليه فيكون أساور من ذهب والحل مجتمع في المحول لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز في غير ذلك التمييز نفس الميم في المعنى

«المتن»

(قوله) ومنه المتن جعل المتن مبدأ لطريقه وفوقه مامر (قوله) وهو يقال الرضى المذكور (الخ) قال ابن الحاجب لا يمكن حذف المتن في ابتداء المعنى بعد واحد لأن أحدهما خرج من حيث المعنى وهو ذلك الذي يميز به عن المنقطع والأخر يخرج إذا اختلفا في الحقيقة تعذر جمعهما بعد واحد من يمكن حدهما بعد واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذكور بعد الآخر أو أحدهما كذا في شرح الكافية فقوله المذكور جنس شامل للمنقطع وغيرهما ما يذكر في الكلام لم يقل المخرج في الشلو يخرج المنقطع وقبسه أن في المنقطع أخرجاً من حكم مفهوم الكلام وإن لم يكن من مفهوم اللفظ فإنه إذا قيل جاء القوم فهم عرفاً في ما يتعلق بهم أيضاً مفهوم الكلام وإن لم يكن من مفهوم اللفظ فإنه إذا قيل جاء وإن لث أحدنا وله في التسهيل المخرج جنساً لوجه في المتصل تحقيقاً وفي المنقطع تقديره يقال هو المخرج تحقيقاً أو تقديره من المذكور أو مذكور بالأول في معناها بشرط الفائدة فإن قلت هذا رده على ابن الحاجب في دعواه أنه لا يمكن حذف المتن باعتبار المعنى بمحو واحدة لثلاثة لأن هذا في قوة حذف واحد واحد إذا وفي قوله أو تقديره التقسيم ثم رده أن مقتضىه بف المطلق لا تقتصر إلى جمع أنواعه في التعريف بل الآن يقال مراده أنه لا يمكن ذلك بحيث يميز أنواعه في التعريف أو يعلم أن المراد إخراج المتن إذ ذكره بعد الأسين أنهم لم يرد دخوله فيها فتقدم في ذلك السامع تلك القرينة لأنهم مراداً لم تكلم ثم أخرجه فلا يلزم التناقض كذا قررده الشاطبي وأورد عليه أنه يلزم أن لا يكون الاستثناء من التثنية أو العكس لأن بيان أنه لم يرد دخوله لا يعنون حكم المتن في مفاخر حكم المتن منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم وهذا ظهر من حركة تغيير ابن الحاجب الرضى بالمذكور دون المخرج فتدبر وقوله بعد الآخر أو أحدهما فاصل يخرج به بعد المتن وقوله ثمناً لما قبله الخ حكم وليس من الخلف وإنما سقطه ابن الحاجب وهو تفسير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة التي استقر به عما كان المتن من سكره في إيجاز ولم يخص نحو جابه في ناس الزيد ومعرفة المتن في سكره لم يخص نحو قام القوم إلا رجلاً لو كان المتن من سكره في نفي

والمأزني والمبرد في الفعل
التصرف ووافقهم في
التسهيل والعدد وأوص في
الافعة هل قلن وذلك في
تمييز المفرد جزء إضافة
المفرد إليه إلا إذا كان
المفرد عدداً كمشرين
وجداً أو مضافاً كسله
الارض فجاوز جزءاً بضعين
إذا كان المفرد عدداً
وأما تغيير النسبة فلا يجوز
بالإضافة ويجوز أن إذا

كان غير محمول نحو
ما أحسنه وجلاله لله
فارسونهم رجلان يختلف
ما أحسنه أدياً وطاب محمد
نفسوا زيد أكثر (أو)
منها (المتن) وهو كما
قال الرضى المذكور بعد
الأول أحدهما خواتمها
مخالف لما قبله تشابهاً

نحو ما بين أحد الرجل أو الاز بدأرخصت نحو قام رجال كانوا في دارك الازجلا وكان المستثنى من
 المعرفة نكرة تخصم نحو قوله القوم الازجلا منهم جاز في الجمع واعلم أن كون الاستثناء من النفي أثبت
 والممكن مبنى على أن اللفاظ موضوعية بأزاء المعاني الخارجة مثلا مدلوله في القوم الاز بدأ وقرع
 النسبة الخارجة بين القوم الخارج جى والذى جى والذى جى وقد أخرج جى عن هذا الحكم الذى هو
 الثبوت الخارج جى فيلزم عدم مبنى من يد السته لانه لا واسطة بين مبنى من يد وعدمه في الخارج أما أن قلنا انها
 موضوعية بأزاء المعاني الذهبية قلنا من مدلوله هو الصورة الذهبية وهي بقاع النسبة الذهبية بين القوم
 الذهبى والذى جى وقد أخرج جى عن هذا الحكم الذهبى فلا دلالة في اللفظ على أن المستثنى حكما
 مخالفا لحكم الصدوقانه يجوز أن يرتفع اللفظ على الثبوت وفى مثل ليس على الأسبغة لا يثبت مبنى بدلالة اللفظ
 لغة بل بالعرف وطريق الإشارة كفى كلمة التوحيد حيث يحصل بها الامتنان من المشترك بحسب عرف
 الشرع (قوله وهو) أى المستثنى وقوله من حيث هو أى سواء كان بالأ أو غيره هاء سواء كان المستثنى
 بالامتثال أو مستقلا تاما أو مفرغا لحشية حشية طلاق (قوله على سبيل الاستعارة) هو ذكر الشئ
 فى غير محل مناسبه فذكر المستثنى المرفوع هاء ليس محله لأن الكلام فى المنصوب بانك لا تذكر لاسبقه
 أقسام المستثنى (قوله وإنا فالح) عطف على على معلول (قوله وأما الاستثناء) أى الذى هو مصدر
 المستثنى وفيه إشارة إلى أن تغيير المنصوب المستثنى أو ليس بتغيير غيره بالاستثناء لأن الذى من المنصوب انما هو
 المستثنى فيحتاج لثاوى بل من عبر بالاستثناء لانه مصدر بمعنى اسم المفعول لكن قال السد ثبني أن يعلم
 أن ماذا قلنا جاء القوم الاز بدأ فاقا لاستثناءه يلقى على اخراج يدوعلى يد بالخارج وعلى لفظا زيدا مذكور
 بعدا وعلى مجموع لفظ الاز بدأ وهذه الاعتبارات اختلفت العبارات فى تفسيره فيجب أن يحصل كل
 تفسير على ما يناسب المعانى (قوله حقيقة أو حكما) تعميم فى الاخراج ونصب حقيقة وما عطف عليه
 على انه بى لكن المحذوفة جواز وان لم يتقدمها ولو أى حقيقة كان الاخراج كفى المنصوب وحكما كفى
 المنصوب ويحصل انما منصوبان على الحالية من الاخراج بنائه فى جواز مبنى الجمال من الخبر والاقرب
 انهما منصوبان على المفعولية المطلقة والتقدير اخراج حقيقة أو حكما فهو مما ناب فيه اللفظ (قوله من
 متعدد) متعلق بالاخراج ولا فرق فى المتعديين أن يكون مذكورا كفى الاستثناء التام أو متركا كفى
 المفرغ والظاهر ان هذا حكم من أحكام الاستثناء وليس من الحذف فكان ينبغي أن يقول وشروطه أنه يكون
 من متعدد الاز تصور الاخراج (قوله وهو حقيقة فى المنصوب الخ) كمال فى التلويح قد اشترط فيما بينهم ان
 الاستثناء حقيقة فى المتصل بجاز فى المنقطع والمراد صيغ الاستثناء وأما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية
 فى القميين بلانزعتم أنكر على مصدر الشرعية لفظ الاستثناء مجاز فى المنقطع فعلى هذا يكون حصل
 الخلاف صيغ الاستثناء وهو ظاهر كلام الصد (قوله وأدوات الاستثناء ثمانية) أى على الأصح فلا رد
 عليه بله ولا سيما لكن ودعليه لما قال المصنف فى الحواشى من حروف الاستثناء لما أكره بعضهم أن
 كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جسر وفرأ ابن مسعود وان مثله مقام وقال الشاعر قالته باه
 البيت وليس منها بله خلافا للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ولا سيما خلافا للكوفيين وبعض
 البصريين لأن ما بعده ادخل فيما قبلها ووجه ابن هشام قواهم باه لما كان ما بعدها محما قبلها وأخرجا
 عنه بمعنى الزيادة كان خارجا عنه وجهه يكن له قسمي استثناء وأقرب ما يشبهه قول النابغة
 فى كل شجره شجره شجره * جواد فاسيق من المثل ايضا
 لأن كونه جوادا شجره لكن زاد فى هذا الخبر على غيره مما هو خبر (قوله وهو ليس) أى عند الجمهور وذهب
 الفارسي وأبو بكر بن شقير إلى حرفتها مطلقا كما فى أول الكتاب وبعضهم إلى أنها فى باب الاستثناء تكون حرفا
 ناصبا للمستثنى بمعنى (قوله ولا يكون) اعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا واجب بانها

وهو من حيث هو منصوب
 وغيره وذكر غير المنصوب
 معه انما هو على سبيل
 الاستطراد أو إضافة لتكميل
 القسم وان كان مما ليس
 الكلام فيه أو الاستثناء
 فهو اخراج بال أو إحدى
 أحوالها حقيقة أو حكما
 من متعدد وهو حقيقة
 المتصل بجاز فى المنقطع
 وأدوات الاستثناء ثمانية
 وهي أربعة أقسام ما هو
 حرف وهو الاز وما هو فعل
 وهو ليس ولا يكون وما هو
 مشترك

بين الفعل والحرف وهو متلازم واحد أو ما شابهوا واسم وهو غير وسوي بلغا ما أوردنا (١٠٣) بالكلام على المستثنى (بالا) انتهى أهل أدوات

المركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله وهو خلا) عند الجميع (قوله
 وعد) عند غير سيبويه فإنه لم يحفظ فيها إلا اللفظة (قوله وحاشا) أي عند الجري والنفي وجساسة وذهب
 سيبويه وأكثر البصريين إلى أنهما فعل دائما (قوله وان كان الأولى) الباءة
 البداية وما هو ممتنع فيه (الح) أي لأنه المناسب للمقام لأن الكلام في المنعوبات (قوله وأشبهه) هو
 النهي والاستفهام الانكاري (قوله وجب نصبه) لأنه شبه بالمفعول والمراد وجوب نصبه في لغة الأكثر
 فلا ينافي أن يجوز اتباع المؤخر في لغة كاهل أو حبان ونحوه فلم يفرقه فشر وأمنه والاقبل والكلام فيها
 إذا كان الاستثناء كهو صريح وقوله والسنتي بالافلازدان غير النصب ما تكرر في نحو مقام القوم الأزديا
 إذا حوت الأصفة على الازديون من كلامهم لو كان معناه أحد الأزيد لغلبنا في القرآن لو كان فيهما آلهة إلا أنه
 لم يندنا (قوله بهاء على الاصح) هو مذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمردود وجهه ما قاله الأرض
 أن الأقوية لمعنى الاستثناء ومجملته وأعدل ما به تقوم المعنى المقضى للأعراب وأن الاستثناء عن
 استثنى كان حروف التثنية فاعاد ما قبل الأفع سبعه أقوالا ذكرها في التصريح (قوله ونشروا
 منه الالتفات) فإن قلت يشك على التثنية لوجوب النصب بدلا فمعهما الأقبل بالرفع قلت لا إشكال
 لانتهاجهم على أن شرطه في معنى لم يكونوا في دليل فن شرب منه فليس معنى فهو من الاستثناء المخرج
 وأما الامة على لغة كاهل من أبي حيان وقيل الأرياء بهداهة فقبل أن الضمير يوصف في هذا الباب وقيل
 مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يتصل من الاعتراض أن كان لازما لأن عطف البيان كان عطف فلا
 يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا كذا في القاء عدة الأولى من الباب الثامن
 من معنى اليبس على الانحصر والاستثناء منقطع ويكون ذلك من حيث جملته وان كان أكثر بحيث مفردا
 لكن الظاهر أنه ممتنع لأن القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم
 المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله ترجع البدل) المشاكلة في الأعراب (قوله بدل بعض) هو
 قال الأرياء يجوز نصب مفعلة الشا في الأرياء فخرج رد ثلثها به كيف يكون بدلا وهو موجب وبعده
 منفي (قوله والنسق عند الكوفي) لأن الاعتناء منهم من حروف العطف في باب الاستثناء خمسة وهي
 بمنزلة إلا عاطفة في أنها ما بعدهما تنافيها قبلها وأعرض مذهبهم بعلب بانها لو كانت عاطفة لم تبشر
 العامل في نحو مقام الأزدي لأن ذلك ليس بأحرف العطف وأجيب عن المنفي بانها لم تبشر العامل في
 التثنية وإذا الأصل مقام الأزدي (قوله بان كان المستثنى من جنس المستثنى منه) روي عنه أن يقول
 القائل يا بنيك لا ينوي ويمنقطع مع أنه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل بالذي يكون بعض
 المستثنى من المتقطع بضده هذا ترجيح الاتباع في المتصل بشرط أن يكون غير مردوده كلام بعضهم
 الاستثناء والاعتين النصب قصد الالتفات بين الكلامين كان يقول القائل قاموا الأزديا وأنت تعلم خلافه
 فتم ولما قاموا الأزديا وتكون غير متراخ من المستثنى منه كذا التسهيل فإن كان متراخا منه ترجع النصب
 لأن الاتيان إنما كان مختارا للتشاكرك وهو بالتشاكرك باطل الفصل بضعف وذلك نحو العبدى المومن
 جزء إذا قبضت صفه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة ووقع في تخشع عما يخالف هذا وذلك أنه قال
 من في قوله تعالى الأمن خلف الخطية يدل من الواو في لا يسمع أي لا يسمع الشياطين إلا الشيطان الذي
 خطف ولم يذكر النصب فيه (قوله وخلافه العارفي كإسائي) بأن ما شاء الله تعالى ما يتعلق به (قوله
 وإذا تعدد البدل على اللفظ الخ) إنما تعدد لأن الجنسية في المثال الشا في لاته في معرفة قولنا موجب
 وما ذكر من البدل على الحمل في ذلك المثال مشكلا فإن اعتبار حمل اسم لاهي أنه مبتدأ قبل دخول لاند
 زال بدخول التاسع واعتبار حمل لامع اسمها على أن ما في فعل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير
 دخول لاهي أحد وجنيد بوقوف النفي والابتاتو بيان عدم توجهه للدخول على أحد أن أحد على هذا
 التقدير يدل من لامع اسمها لأن الاسم فقط فاما اتصل على الجملة إنما هو الابتداء الذي هو العامل في

المستثنى من المستثنى خلافا للمزني كإسائي وإذا تعدد البدل على اللفظ يدل على الموضوع نحو ما جاء في من أحد الأزيد ولا يجد

المستثنى من المستثنى خلافا للمزني كإسائي وإذا تعدد البدل على اللفظ يدل على الموضوع نحو ما جاء في من أحد الأزيد ولا يجد

محل لأمع اسمه إلا أن البدل على ثبة تكراروا العامل والمختار أن أحدا يدل من الضمير المستتر في الخبر العائد
 لاسم لا ومن والباء الزائدة تان في المثال الأول والثالث لا يعملان في موجب واحد وزيد فيهما مبرحان
 يدخل الأول الاعل محافز في المثال الأول مرفوع على البدلية من أحدلانه في موضع رفع بالفاعلة وشباني
 المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب على الخبرية ليس (قوله على البدلية)
 أي يدل الغلط كصريحه الرضى فقال أهل الجواز يوجدون نصب المنقطع مطلقا لا بدل الغلط غير وجود
 في الفصيح من كلام العرب انتهى وفيه ان مثل ما رأيت القوم الاتباع لم يلحقه التانيب بل كان بدل اشتغال
 الآن عن كونه اشتمالا لانه لا يكون الا في موضع يكون الخطاب من نظير البدل والمخاطب لا ينظر عند ذكر
 القوم شيئا (قوله في المنقطع) يقدر البصريون الا في المنقطع ولكن وغيرهم يسويون جميع الاول امور
 أحدها انه تاويل حرفي الثاني انه تفسير بالموضع على الامور في المثال انه تفسير بالنصب بندا
 وذلك تفسير بالنصب بفاضل الرابع ان فيه بيان المعنى وان المنقطع بمنزلة الاستدلال في انه تعقب الكلام
 برفع ما يتوهم بثبوته أو نفيه وليس بالخارج حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير يسوي (قوله بان كانا المستثنى
 من غير جنس المستثنى منه) تقدم ما رد عليه في تعريضا لتمثيل وتوفي انه قال الشارح في شرح الحدود وقد
 صرفنا المنقطع بما لا يكون بعض المستثنى منه ما صوابه ما كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر من جنسه
 كجاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة ليس زيدا منهم فقد استثنى التان كل استثناء من غير الجنس
 منقطع ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال فتدبر يغيب بعضهم المنقطع يكون المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه جرى على الغالب (قوله ان صح حذف البدل منه الخ) بان يصح تسليط العامل على البدل
 فخرج نحو ما زيدا هذا المال الامانة فيجب نصبه اخذ بالزيادة والنقص منه قوله تعالى لا اعاصم اليوم من
 أمر الله الا من رحم الله اذا جعل عامضا على حقيقة ومن رحمهم هو المعصوم وفي رحم ضم مرفوع يعود
 على الله تعالى ومفعوله ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط والتقدير لا اعاصم اليوم البتة
 من أمر الله لكن من رحمته الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع ولا يصح تسليط العامل على المستثنى لانه
 لا يقال لا اليوم من أمر الله الا من رحمهم ولو رد المحذوف منه أعني الخبر لم يجز ذلك لانه لا يقال لا هم اليوم
 الا من رحمهم لانه لا معنى له وقد رأيت خطأ المصنف في الحواشي ما نصه قالوا في قوله لا اله الا الله ان اسم الله
 يدل من محل لأمع اسمها ومنعوا هنا البدل كما ترى وايضا ما نصه قيل في لا اعاصم الاية لم يصح البدل لعدم
 صحة الاحلال بحمل الاول فقلت لم يصح قيل لان لا اله الا الله في المعارف فقلت مشكلا من وجهين أحدهما
 انهم أنشدوا الا لا يحجب اليوم عما قضيت به * صوارنا الامر اذان معلنا

وقالوا ان الاتباع هنا متع وهذا نكرة وقيل العلة ان اسم لا يحجب فقلت والفاعل لا يحجب فقيل ومع فيه
 التغير نحو نحو ما قام الازيد لا كذلك لانه لو قلت لا في هذا الازيد لم يجز لانك فصلت بين الامور كتبت معه
 وتعدمت الخبر على الاسم فقلت لو كان المعتز ذلك لم يجز الا بد الق لاله الا الله وايضا لا بد لهنا باعتبار المحل
 لا باعتبار اللفظ لان لا تعمل في الموجب فقيل اغناشترط صحة البدل ان تكون الثاني صالحا للعلل محل الاول
 في الاستثناء المنقطع لا في المتصل البحث كله انما قائله سؤالا جوابا ولم يقرر بعد انتهى وقيل في الاية ان
 الاستثناء متصل وان الماردين رحم الباري وكأنه قيل لا اعاصم اليوم الا من رحمهم أو ان عامضا يعني معصوم
 وفاعل قديمي بمعنى مفعول نحو ما وافق أي محذوف ومن مرادهم المعصوم والتقدير لا اعاصم اليوم من
 أمر الله الا من رخصه الله فانه معصوم أو ان في الكلام مضافا محذوف والتقدير لا اعاصم اليوم معصومين
 جيل ونحوه وسوى معصوم واحد وهو مكان من رخصه الله تعالى ونجاء بعض في السفينة وتعلل هذا اقتصر
 الزخشي (قوله استدلالا بقوله) أي استدلالا بنوعه على - وازال الرفع استدلالا بقول عامر بن الحارث وبلدة
 ليسم انيس الخ فابدل العاقر والعيس من انيس والا لتاتيه مودة الاولى والعاقر يرجع بغير روهو
 وانما البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيسه كايض جمع بياض وهي الابل البياض بخلاف بياضها

فيها الاعر وماز يدبشي
 الاثنى لا يعاقر بالرفع في
 التان على البدلية محلا
 على المحل والنصب على
 الاستثناء (و) ترجع
 (النصب) على البدل في
 المنقطع بان كان المستثنى
 من غير جنس المستثنى منه
 (متد) يعني (قيم) نحو ما قام
 أحد الاحزاب بالنصب على
 الاستثناء مع جواز الرفع
 أيضا على البدلية مع
 حذف البديل منه وإقامة
 البديل مقامه استدلالا بقوله
 وبلدة ليس بها انيس
 الا العاقر والا العيس
 (ووجب عند الجازين)
 وبلغتهم به التزيل (نحو)
 ما لهم بهم علم الاتباع

الظن) بالنصب في قرأه السبعة ونحوه تجري الاستثاء ونحوه بالأصل والنصب (١٠٥) واجتنب عن البيت بأن المراد بالبيت

ما يؤنس فهو أفسم من
الإنسان فيكون متعللا
منقطعا وهذا كله (مالم
يتقدم) المستثنى على
المستثنى منه (فهما) أي
في المتصل والمنقطع الكائنين
في كلام غيرهم موجبان
تقدم (فالنصب) حيث
واجب بقول الكميت
ومالي إلا آل أحمد شعبة
ومالي الأذهاب الحق مذهب
وأما المتع في الادل لان
التابع لا يتقدم على
متبوعه ومثله في وجوب
النصب عند المازني تقدم
المستثنى على صفة المستثنى
منه نحو ما في أحد الآيات
خير من ذي الرأبع ما تقدم
وأما تقدم المستثنى على
جزأ الكلام نحو أن يدا
مايا أحد في غير ما
فقد التمام) من الكلام
المنفي بأن يصرح به بالمستثنى
منه (فعل حسب العوامل)
الواقعة قبيل لا يكون
المستثنى ولا على الاستثاء
بل العمل لما قبلها فان
انقضى الرفع رجع ما بعدها
(نحو ما أمر بالارادة)
أو النصب نحو لا
تقولوا على الله إلا الحق أو
الجرس نحو لا تتخافوا
أهل الكتاب إلا بالحق هي
أحسن (ويسمى) هذا
الاستثناء (مرفعا) لان
ما قبله لا يرفع العمل فيما
بعده وان كان المستثنى

شي من الشرة (قوله) بالنصب قراءة السبعة) أي أفعالهم به من اتباع علم بل الذي لهم به اتباع ظن فان
قبيل الاستثناء من العلم المنفي وفي العلم شامل للظن فلا استثناء مثل أن يجب أن الاستثناء إنما يعتبر مع
المستثنى منه فقط ولا عبرة بالحكم كالإيضاح ويجوز أن يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذي
تسكن إليه النفس جوا كان أو غير فبعض الاستثناء انتهى ونجيم يقرؤن بالرفع على أنه بدل من العلم
باعتبار الموضع كما في شرح الصفوة والتصريح وليتفرغ الموضع لقرائهم بذلك فان القراءة بالرواية لا يرى
وكلام التصريح بوجه خلافه (قوله ومالي إلا آل أحمد الخ) الأصل ومالي شعبة إلا آل أحمد ومالي مشعب
الاشعب الحق والشعب الطريق والشعبة الاعوان قال ابن عرون وهذا البيت مشكل لان العامل في
شعبة الاستثناء هو لا يعمل في المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور فلم يتقدم
المستثنى ووجه كلامهم ما تكلف لهم في لم يتوجه شاطا لاذقوا ان الحال من النكرة قال الاستثنى في
الحواشي حرمه بكون شعبة مبتدأ مردول الراجح فاعل لا يفتاد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في
موضع (قوله) ومثله في وجوب النصب عند المازني (الخ) أي يكتله ابن الجاني في النهاية والسواب ما نقله
عنه في التوضيح أنه في هذه الحالة يختار النصب فقد نسب أبو حيان صاحب النهاية لقطا وإنما رجب
المازني أورد جمع النصب والحالة هذه لا ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل
منه يأتي في بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتدافعا كذا في التصريح فليشمل (قوله) والراجح
ما تقدم هو الابدال (قوله) بكون المستثنى) بيان لتعلق الجار والمجرور والمراد بكون اعرابه (قوله) و
النصب نصب) اما على المعقول به كيشل أو المفعول لاجله نحو ما يضر بوجه الاستدلال لاجل الحدال
والغلبة لا التمييز بين الحق والباطل أو المفعول فتعوان ليشم الايام ولا يجوز التفرغ في الفعل المطلق
المهم ونحو ان تلقن الاطمانين يتقدم الصفة نحو لا تأنيك الابته و يجوز كون هذا حالا ومفعولا مطلقا
مؤكدًا حذفت هو وعمله أي لا يتعجبك الابته فالمستثنى المجموع وهو جملة حالة فيكون من التفرغ
للعامل نحو ما كان لهم أن يدخلوا الخاتمين ونحو الامتحر فالتقالي في المفعول معه لا يقال ما مررت الا
والنيل وأما التوزيع فلا يجوز التفرغ في فعلها الا بدلا وأما التخصيص وأما البقاء والرضى في الصفات
وكلام الضمير يكتفي بالمتن يخالف ذلك (قوله) أو الجرس) عبارة التصريح ان كان يطلب ضمنا بالفظا
نصب وان كان يطلب ضمنا بالتصريح بجواز يتعلق به (قوله من قدر) شرط هذا المقدر كونه عالما مناسبا
للمستثنى في جنسه وفي صفته وفي الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فيقدر في مقام الازد ما قام انسان وفي
ما ليست الا قصدا البست ما يوسا في مايا الاضحا كما جاء على حالة من الاحوال (قوله) لجواز نظام الاهد
أي يتجبر بد الفعل من علامة التاني مع كون الفعل في الظاهر حقيق التانيث (قوله) تقدم في) نحو
ما مر من قوله تعالى وما أمر الا بالاحد (قوله) أو شبهه وهو التهي) نحو ما تقدم من قوله تعالى ولا تقولوا
على الله إلا الحق والاستعظام الانكار أي نحو قولك على الله الا تقوم الفاسقون ولا تلتقي التفرغ فيع في الالجب
لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقولوا رب الا ان بدالنه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا ربك ولا تقولوا
عادة نظرا للظاهر فادفع ان ذلك غير لازم لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص المحوف بحيث يلزم ذلك
وجوز ان الحجاب التفرغ فيع في الموجب اذا استقام المعنى نحو قرأت القرآن الا يوم كذا فاعطوه تعالى
وبأي الله الآن بنو فرعون غلب على ما لا يردلها بمعنى (قوله) فلو قالوا (وقد لا) يمكن أن يقال الضمير
في فقد رجع لما ذكره الشامل للايجاب والتعلم (قوله) ويستثنى بغير) أي لتضمين المعنى الا لا يجب
الأصل بل أهلها الصفة المنفية لفتاوة مجرور هالوصفها بالاناءات نحو مررت برجل غدير يدواما
بالصفات نحو قولك دخلت وجه غير الذي خرجته والاصل هو الاول والثاني مجازتان الوجه الذي
يتبين فيه أثر الغيب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات كان الا قد تخرج عن الاستثناء وتضمن

معنى غير في وصفه اجمع منكر وتفاوت غير الا في ثلاث مسائل احدها ان لا يقع بعدها الجمل الاسمية
أو الفعلية ان حقت بني وكان الفعل اما متوارعا نحو ما زيد لا يفعل الخير واما ماض مسبق بمفعوله نحو
ما فعلهم من رسول الا كما به يسترون ومقر ويا قد نحو ما زيد لا قد ضرب بوا ما الا اذا غنى أتى فليس من
المقام لانه في ما ذل في اللفظ الفعل فلا حاجة لما ذكرناه أو جبان من أن اذا خرجت عن الشرطية مع انه
لا معنى له بخلاف غير لانه مختصة بالاضافة الى المفرد الثانية أن غير او وصف بها حيث لا يتصور الاستثناء
بخلاف الا اذا يجوز عندى وهو غير جيد على الصفة يمنع الجيد الثانية ان الا اذا كانت مع ما بعدها
صفة لم يجز حذف الموصوف واقامته مقامه بخلاف غير نحو أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد بالربعة
مرعاة المحل مع غير بخلاف الا فلذا جاز مقام القوم غير زيد وعمر بالرفع لان المعنى مقام الا زيد وعمر وان
قلت ذل في التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها يعني غير والاجاز قلت قال شرح هذا
مذهب بعض والصحيح المنع في المعطوف على المستثنى بالالحامسة اذا فرغت العامل لما بعد الا نحو قولك
ما يشترك الا بشيء معروف فلان على أن يكون مفعولا له مع نصبه في غير لا بد من جوهه واللام ولا يحذف لان من
شرط المفعول ان يكون مصدرا وغير ليس مصدرا (قوله وسوى) لا يجنى عدل كاتى في قوله مكانا وسوى
فان هذه لا تقع استثناء ولا يجنى قصد قال أبو عبيدة البكري وسوى اشهد على ذلك القومون

فلا صرن سوى عندى مدحى * لفتى العشى وفارس الاحزاب

قال أبو عبيدة وأنا أشهد أن الشاعر إنما قال فلا صرن الى حذيفة مدحى وسوى موضوع وهذا الشاهد
فيها نظر فان الفراء وغيره أنشدوا البيت وسوى وأنشد الفراء

لو كنت حبيبتى ما عدتقى * أو كنت ما عدت سواها

أى قصدوا الانسداد المعنى (قوله معربين بأعراب الاسم الذى بعده) قال المصنف في حواشى الاثنية كان
قلت بفقر غير والا فى أحكام أحداهان نحو ما على فى أحدهما زيد بالرفع اذا أُنْجِعت أن يكون على
الوصف لا البديل وفى الا بالعكس والثاني أن نصب تالى الابهال العامل قبلها ونصب غير على العكس والثالث
أن مستثنى غير يجوز أن يعمر اعادة اللفظ والمعنى قلت الاسكاف فى غير والا للمستثنى بهما الموصوف بهما
وفى الاسكاف الغلبة لا فى التوجيه والتسوية بين كلمة الا وكلمة غير لا بد للمستثنى بهما فاضلا عن تابعه
كيف وقد نص على وجوب حرم مستثنى غير وليس مستثنى الا كذلك (قوله والبديل فى نحو ما على فى أحد
غير (وسوى زيد) ترجيح البديل على النصب لا يتأتى الذى ترجح فى غير الصفة لا البديل كما صرح به
المصنف فى حواشى الاثنية (قوله حسب ما تقتضيه العوالم) أى اذا لم يعرض ما يجوز البناء على
التسهيل وقد تغف فى الرفع والجر لاضافتها الى معنى أى كقوله

لم يمنع الشرب منها غير أن تطلعت * حاملة فى غصون ذات أرقال

قال الدمامي وكان بعض الناس سأل فقال كيف ان غير فى البيت اضيفت لمبنى مع ان هذا المضاف اليه
فى تقدير معرب وهو انطلق فله نصف فى الحقيقة الا امر بخلق المعرب بما تحاهو الاسم الذى تقول به وما
الحرف المصدرى وصلته فى آثارهم بقولهم الاسم فى موضع كذا وما يبدل على ذلك ان هذا المضاف اليه
وهو مجموع أن تطلعت حاملة اذا قيل اليه معرب لم يخل أن يكون ناعرا به لفظيا أو تقدريا وكلاهما باطل
أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان تقدير الامر بان يكون فى آخر المعرب وهذا ليس كذلك فطعا وهذا كله
انما به من اعتقادات المضاف اليه الجاهل وفيه أمران الاول انما يريد بناء على أن الجاهل توصف بالبناء الذى
صرح به الرضى ان البناء كالأعراب عن عوارض الكلمة الثانى فى الرضى ما نصه قال الفراء يجوز أن تنى غير
فى الاستثناء مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبنى لكونه بمعنى الحرف بمعنى الا ومنه البصر لانه فى ذلك
غير لازم ولا اعتبار به وأما اذا أضيف الى أن فلا خلاف فى جواز بنائه على النسخ كقوله لم يمنع الشرب منها

وسوى خاضعتين

للمستثنى دائما باضافتهما

الى (معربين) أى غير

لفظا وسوى تقدرا

(بأعراب الاسم الذى) يقع

(بعده) وهو المستثنى بها

على التفصيل السابق فيجب

النصب فى مقام القوم

غير أو سوى زيد وترجم

عندكم فى نحو ما على أحد

غير أو سوى زيد البديل

فى نحو ما على أحد غير أو

سوى زيد وعلى حسب

ما يقتضيه العامل من فاعل

أو مفعول أو غير ذلك نحو

ما قام غير أو سوى زيد وما

رأيت غير أو سوى زيد وما

مررت بغير أو سوى زيد

وكون سوى كغير فيما تقدم

هو مذهب الزباجى

واختاره ابن مالك لورودها

فأعلا فى حكاية الفراء أنانى

غير أن نأخذ اه وهذا هو الذي يستفاد من كلام الغني في الباب الرابع من الترجمة التي فيها الامور التي
يكسبها الاسم بالاضافة لكن قال المصنف في الحواشي في أثناء كلام ذكره وجه ما ذكرتهم جعلوا ما بالقي
المناف من المضاف اليه كله المضاف اليه ونظير هذا قبل بعضهم أنه في الخشري البناء في يوم لا تأكل نفس
بان لا حرف والحرّوف مبنية مع فلما بان أحد لا يتخيل الاضافة للعرف انتهى (قوله في قوله فسوالك
بناها الخ) عز بمتصدرة * واذا تبايع كرهة أو شترى * الواو لا يستفتح واذا شرط وخبره فسوالك
وفيه الشاهد بحث وقع مرفوع بالابتداء وخرج عن النصب على التارقية وأراد بكرة فعله كرهة أي
حسنة وأو بمعنى الواو وقاله العتي وانقل جعل الواو لا يستفتح فلم أره لغيره وانما هذه الواو زائدة كما أثبت
ذلك الكوفيون قال في المعنى والزيادة ظاهرة في قوله

فما بال من أسى لا جبر عظمه * خفاطو ينوي من سفاهته كثرى

سوالك وبسند في قوله
فسوالك انما هو أنت المشتري
واما ليس في قوله

أقول لابي ليس يني وبينها
سوي ليه اني اذا صبور

وبجروزة في قوله عليه
اصلا والسلام دعوتني

ان لا يسلط على أمي عدوا
من سوي أنفسهم ومذهب

الجمهور انها لا تستعمل الا
طرقا ولا تخرج عنه الا في

الضرورة وقال الزماني انها
تستعمل طرفا غالبا وكثير

قابلا واختاره في الارض
والجامع وفيها ريم لغات

كسر السين مقصورة
وممدودة وضعها مقصورة

وفعها ممدودة (و) يستثنى
(مغلا وعدا) مجرد عن ما

(وحاشا) ولا تصب ما
(نواصب) المستثنى على

تقدير كونها أفعالا جامدة
متعدية اليه استقامت عليها

وهو عندك اسم النافل
المقوم من الفعل السابق

انتهى وبهم جعل الواو في مثل ذلك لا يستنفذ وفيه ان الواو لا تستنفذ الواقع بعده مضارع مرفوع
على انه خبر مبتدأ محذوف تقدم ذلك المضارع مضارع منصوب نحو لنين لسم ونقر في الارحام ناشه
أو مجزوم نحو لا تأكل السمك وتشرى بالين كما شرهه كلامهم وتندبر وجعل أدنى قوله أو شترى بمعنى الواو
لا يكاد يصح في البيت كما لا يخفى بل المراد انه اذا جرد أحد هذين الامرين من شخصين فسوالك بائع وأنت
مشتري (قوله) أترك لبي الخ الاستهلام لا النكار وبني وبينها متعلق بخبر ليس المحذوف وسوي اسم
ليس مؤخر وفيه الشاهد والتقدير ليس سوى لي ليله كائنه يني وبينها وجعله ليس ومعمولها حال
ولا يحتاج لقد كان غير مباشر له لان تكون من فاعل أترك المستتر ومفعوله وهو ليلى والرا بعل كل
ضمير صاحب الحال من بني أو بينها واذا في قوله اني انظر في حذفت الجاه التي أضيف اليها وبعض
عنها التثنية والتقدير اذا تركتم في هذه الحافة وليست اذا الناسبة كما يتوهم (قوله الا طرف) أي طرف
مكان بمعنى وسط غير متصرف (قوله واختاره في الارض والجامع) لان ما استدله به انما لا ينضج
لا كثر من ذلك اذ بعضه لا يخرج للفرق عن الزوم وهو الجرو بعضه قابل للتأويل (قوله وفيها ممدودة)
لا بمعنى وسط كما في قوله تعالى فاقفوه في سواه لا يجيب ولا بمعنى تام كقوله هذا درهم سواء ولا بمعنى مستتر
كما في قوله تعالى فهم فيه سواء أي مستترون فعلا الى كلمة سواء يبتنى أي يستثنى يبتنى (قوله
ولا تصبما) أي خلافا لبعضهم واستدله به انما كقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب الناس الى
ما حاشا فاطمة بنما على انما حاشا فاطمة من الحديث وليس بدرج ورد في المعنى ما بانانية لا مصدرية
وحاشا فعل متصرف بمعنى استثنى لا الاستثناء والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وبانما حاشا
فاطمة مدرج من كلام الراوي دليل ان في جميع الطرائق ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قوله

وأبى الناس ما حاشا فاطمة * فانا نحن أخلصهم فعلا

فنادوا وحاشا فعل متعد متصرف من حاشيته بمعنى استثنى وانه متاقفه من الحاشية كأن المراد انه أخرجه
منه وعز به (قوله جامدة) لو وقع ما وقع الالف الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كان الاسم اذا
وقع موقع الحرف يصير مبنيا (قوله متعديا اليه) قال المصنف في شرح الصحاح قلت هذا ان صح في هذا
لكونه متعديا يقبل الاستثناء كقوله كعدا فلان طوره أي تجاوز لم يصح في خلا كعدا فاصرة فكيف
ينصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاز وحسن ذلك ان كل من خلا من شيء فقد جاوزه
(قوله عائد على اسم الفاعل المقوم من الفعل السابق) فاذا قلت قاموا خالدا وعدا أو شاشا فالتقدير
عدا هو أي القائم زيد وقس عليه وأرداه غير مطر دلخفه فيما دالم يكن في الكلام فعل ولا شمس نحو
القوم انك ما عايدنا وقول المصنف في الحواشي وقد قال في له ضمير الاخوة وكذا القوم ينزل
ما عايدنا يقال فعله ضمير البنوة لكن بردها لانه لم يمتد هذا لانه ليس من المسمى انتهى
لا يدع الا بديس لم الاطراد وانما فيه تبين مرجع الضمير غير اسم الفاعل وأجاب المدايني في شرح

السهل بما يدفع الارباد حيث قال اذا لم يوجد الفعل يتقدم الكلام ما يمكن عود الضمير عليه فالغنى في
 المثال خلاهوا أي منسب الاخوة الى زيد وأخلا المنسب اليك الاخوة زيداً وهذا كما عرفت في القول بان
 الضمير على فعله مصدر الفعل السابق على حذف مضاف والتقدير خلاهوا أي قيامهم زيد لكن أورد
 عليه ان فيه تقدراً وحذف لم يلحقه قط **(قوله)** وعلى البعض المفهوم من الكل أورد عليه ان المقود
 من قوله قام القوم خلاهوا مثلاً ان زيداً لم يكن معهم ولا يترجم من خلاهوا بعض القوم منه وبجواز البعض
 اياه خلاهوا الكل وبجواز الكل وأجيب بان المراد البعض ما عدا المستثنى وفيه ان إطلاق البعض على
 الأكثر قابل ولا يظهر الجواب بان البعض الذي هو الفاعل معهم وبجواز البعض المبهم لزيد مثلاً وخلاهوا ذلك
 البعض منه لا يتحقق الإجمازة الكل وخلاهوا عنه أو ان البعض في سياق النفي **(قوله)** هل هي
 حال أي على التاويل باسم الفاعل ومعنى قاموا عدا زيداً قاموا بجاوز من زيد **(قوله)** أم مستأنفة الخ
 المراد ما يكون مستأنفة عدم تعلقيها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط لان الجمللة واقعة موقع الازيد
 وهي لا موضع لها من الاعراب مع تعلقيها بما قبلها فاعطيت هذه حكمها ثم انهم لم يذكروا هنا كون الجمللة
 منصوبة على الظرفية الزمانية كما اذا افترقت بما قبلها ثم قالوا انهم منصوبون على الجمللة أو الظرفية
 الزمانية على حذف مضاف والتقدير في قاموا عدا زيداً وقت تجاوزتهم زيداً وهذا القول ينبغي أن
 يجري هنا وان يعتقد عليه فإنه كثير ما يحذف اسم الزمان ونحوه المصدر **(قوله)** واختار في المعنى انها
 غير متعلقة بشئ صباراً ثم قيل موضعها نصب على تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على
 قاعدة أحرف الجر والصواب عندى الاول لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء أي لا توصل منها الى الابل
 تزيل معناها فانصبته في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الاوهى غير متعلقة بشئ والجواب
 عن الثاني ان تعدية أحرف اتصال معنى الفعل الى الجروء على المعنى الذي يتنصبه ذلك الحرف وقد
 صرح بذلك في على الاستدراك حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال
 بها لانها أول وصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاختاج **(قوله)** في نعوام القوم حاشا أي بما
 اصل فيه بحاشا ضمير المخاطب وهذا الكلام مذكور في المعنى في باب الاستثناء في الجهة الخامسة من الباب
 الخامس **(قوله)** كون الضمير منصوباً أي بناء على أن حاشا فعل **(قوله)** فاذا قلت حاشا أي يجعل المنصوب
 بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجر أي تعين حاشا بحرفية اذ لو كانت فعلاً لزم نون الوفاء بقبلها
 التسمك **(قوله)** أو حاشا في تعين النصب لتعين حاشا الفعلية بدليل نون الوفاء لانها لا تكون الا مع أحرف
 ليست هذه منها **(قوله)** والصحيح انها حينئذ اسم الخ مقابلة مذهب البه المبرد وابن جني والكوفيون
 من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولا حاشا لهم أي حاشا في الحرف لان هذين المبدلين انما يتبينان الحرفية
 ولا يتبينان الفعلية ولو كانت فعلاً لوقع بعدها فعل منصوب والقول بانها بحذف والتقدير برأى يوسف
 المعصية لاجل القلة ساقى في كل موضع يقال لك أنت فعل فتقول حاشا الله **(قوله)** واللام حينئذ مفعولة
 للعامل لام التقوى بهى الزائدة لتقوى به عمل ضعيف ما يتأخره أو يكونه عرفاً بالعمل ومنه ما هنا
(قوله) وتو بهذا أي القول بالاسمية وانما ترك التنوين في قراءة السبعة لبناء حاشا التسميها بحاشا
 الحرفية في اللفظ ومن نون أمر بها في الفاعل هذا الشبه كان ينبغي أن يجرى بواب حاشا كذلك **(قوله)** فهذا
 كقولهم ربك لا يعني ان اللام في ربك لا تبيّن لا التقوى به فهذا أيضاً المقابلة في اللفظ المعنى بعد
 ان قسم لام التنوين الى ثلاثة أقسام مثال المبتدأ للمفعولة ساقى في يد جلاله فهذا اللام ليست متعلقة
 بالمصدر بل لا يعلم ما المقدر لانها متعديان ولا هي مقبولة للعامل لضعفه بالفرع ان قد وانه المصدر
 أو بان التزام الحذف ان قد وانه الفعل لان لام التقوى به صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال ساقى
 زيداً ولا جدياً ما ينضو إلا من الجانب ذكره في شرح الفصل ولا هي مخفوفة به صفة المصدر
 فتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف كذا ما أتت مقامه وانما هي لام مهيئة للمدح أو عليه ان

أو على البعض المفهوم
 من الكل السابق وبوجه
 الاستدراك هل هي حال
 فعلها النصب أو مستأنفة
 فلا جعل لها قولاً صحيحاً
 صغور منها الثاني
(أو حاشا) هل هي على تقدير
 كونها حروف رواجت في
 المعنى ثم غير متعلقة بشئ
 وفيه يجوز في نعوام القوم
 حاشا كون الضمير منصوباً
 وكونه مجروراً فاذا قلت
 حاشا أي تعين الجر وأحاشا
 تعين النصب وكذا القول
 في خلاهوا انتهى وإذا ولى
 حاشا مجرور باللام فارتقت
 الحرفية فاعلموا لا يدخل
 جاز على جازوا الصحيح أنها
 حينئذ اسم منصوب انتصاب
 المصدر الواقع بلامن اللفظ
 بالفعل ومعناه التثنية فن
 قال حاشا الله كانه قال تترجم
 لله واللام حينئذ مقبولة
 للعامل كأي نحو قولها لما
 ويد في المعنى ويؤيد
 هذا قراءة بعضهم حاشا الله
 بالتثنية فهذا كقولهم
 ربك **(ر)** يستثنى عما
 خلاهوا واولين

لم يكن معلوما من سياق أو موكد للبيان ان كان معلوما ليس التقدير أعني كلزعم ان صغور لانه يستدعي
بنفسه بل التقدير اراد ان زيد انتهى واعلم انه ليس في المعنى أن الامم في سائر الله التقوية ولا اختيار
برعائلك وعبارته في بحث ما صار الصحيح ثم الاسم مراد في التنزيه بدليل قراءة بعضهم بسانته بالنون كما
يقال فزعم الله من كذا (قوله ولا يكون) هي جنة جامدة بمنزلة ليس انتم بها معني الحرف (قوله
التي لا يليها الحرف) أي تعينت فعليتها (قوله فدخلوها على هذا مشكل) أخذ ذلك من التصريح
وقد أعجب بان يحمل امتناع وصلها بالجامد الجامدا صالة وهذا من متصرفان في الأصل (قوله وجوز بعضهم
الجر بها الخ) هو الجري والجر بي والكسائي والافراسي وبمن جنى (قوله ورده في المعنى) قاله فان
قالوا بالزيادة قياسا فاسد لان ما لا تراد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو ما قبل وان قالوا ذلك مما عاينهم من
الشذوذ فصحت لا يقاس عليه (قوله على الحال) أي على التأويل باسم الفاعل (قوله وأدعى الظرفية)
أي الزمانية وهذا القول ينفي أن تعينه عليه فانه كثير ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله
فيه قولان) بق قولنا قد كره في المعنى والتصريح فقالوا وعلى الاستثناء كانت صيغة في نحو وغير زيد
والله ذهب ان تزوف (قوله وفي محل الجلة) فان قلت كيف يحكى على جلة ليس بانها حال والفاعل
الماضي لا يقع حالا مع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كقوله أوجبان في النكت الحسن بحثا
واظهر ما دل على ذلك وهلا قبل بتقدير قد (قوله ولا يستدعي غللا ما بعدها الخ) ظاهره أنه لا فرق بين كوف
نحلا وعدا فعلن أو زعفران والذي في الأرشاف والحرف والاعم الذي يستدعي به يكون في الاستثناء المتصل
والمقطع وأما الفعل الذي يستدعي به فلا يقع في الاستثناء المتقطع فقلت ما في الجار أخذ دخل جارا ليعجز
(قوله وأفهم كلامه أن جوارا الوجه الخ) أي النصب والنقص لانه لما ذكرهما دون ما قال نواصب
أو نواضع ولما ذكرهما معها اقتصر على قوله نواصب (قوله وان حاشا لا تقترن بها) لانه انما ذكرها
مع غير المقترن بما لا مع ما يقترن بها (قوله وهو كذلك) أي في الحكمين وأما نحو بعضهم افتقران
حاشا جوار الاستدلاله فقد مرده فلا تغفل

(باب في ذكر المحفوظات)

(قوله ويرجع اليهما المحفوظ من التواضع) جواب عما ردد على المحصر في الثلاثة وذلك لانه في رابع وهو
المحفوظ بالتعبية وتواضعه انه لا يراد ان الصبح ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع لا بالتعبية
والعامل في المتبوع اما الحرف أو المضاف وكان عليه أن يقول المحفوظ بالتوهم كقول الشاعر
بدل اني استمدك مامض * ولا سابق شيئا اذا كنت انيا

بحر سابق على قومه دخول الباء في خبر ليس فكله قال بغير له واد انما على المحصر والجواب انه
يرجع الى المحفوظ بالحرف التوهم (قوله ويحفظ الجاورة) كقولهم هذا بحر ضرب ثوب بخفض
ثوب بجواروه نصبه في الزحف لانه صفة بحر وقول امرئ القيس
كأن بالناقي عرائن يوبله * كبير آتاس في بجاد منمل

وذلك لان من ملاصقة كبير فكان صفة الزحف ولكن خفض الجاورة المحفوظ وهو بجاد بحرف ح المصنف
في بعض تعاليقه لكن في الرضي آخر باب التعتات صفة وانحصر من مل الجاورة لانه لا مل للجوار لان الجار
والمجرور يتعلق بمنزل والتقدير كبير آتاس منمل في بجاد انتهى فليأمل قوله لان الجار والمجرور لا يفقد
يقال ان ذلك لا يمنع كون النقص بجاروه بجاد المتقدم لفظا وآتاس هو الجار مل النقص مع انه معطوف
على أيديكم لا على رؤسكم اذا اراد رجل مفسدة لا مسجوة فليس من هذا البيان لان الذي عليه المحققون ان
يخفض الجوار يكون في النعت قبل ما يشترط في التوكيد كما في قوله

لمأصم بلغ ذوى الزين كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت حري الذنب

يخفض كلهم لجواروه الزين مع انه فوكيد قوي ولا يكون في النسق لان الغاطف يمنع من التجاور بل لان

الاول لما كانت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل صب الماء عليها كانت مغتلة الاسراف المذموم شرعا طغت على المسوح لا التمسح ولكن لينسبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وهذا معنى بالثانية وهو قوله تعالى الى السكبين لما طغى لفلان من فطن اثم اسحوحة لان المسح لم يضر فيه غايته في الشريعة (قوله) واسقطه لشذوذه كالرفوع بها) فيه ان الخفض بالمجاورة في النعت قليل لانه اذا كان في النعت ومستلة الرفوع بالمجاورة عززة كرها في جمع الجوامع ولم يمثله في الشرح وقد روي في نسخة الشيخ أبي حيان رحمه الله العطف على الجوارز كروا له ان قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد سأل عنه ما معناه وقال بعض معاصرينا أكثرهم يعتقدون خصوصاً بالجور وقال وقد عني في الرفوع وأنشد

السالك الثمرة اليقظان كالبها * معنى الهولك عليها لتجعل الفضل

فانه رفع الفضل اتباعا لما قبله لقر به قلت وليس الرفوع كذا كرا اتباعا لتجعل بل رفعه على أنه نعت للهولك على الموضع لان معناه كمنعنى الهولك الفضل وعليها لتجعل انتهى (قوله) وقد قدم الاول لانه الاصل لان الحرف يقدر به المضاف فلا العكس ودل على التقدير اقسامهم الاول وان عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ولان المضاف كثيرا ما يجعل في أحكامه على الجار الا ترى ان أبا الفتح ذكر في باب نون وجع اللغة انه اغماض غلام من تضرع بضرب جمل على بن قمر و ذلك لان الاصل ان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولما كان لم يجدوا حرفا غير سبلان يعلقوه استجازوا فيه ذلك فاسما غلام اعماله فيستدرجوا منه الى ان اضافوا اليه الاسم (قوله) وهو سبعة أي بالنظر المذكر كور في هذا الباب فلا بد في ان خلا وعدا وحاشا لعل ومنى ذلك قال المصنف في جوامع الالفية عند قولها بالظاهر انخص من مفهومه ان ما بعده هذه السبعة غير الظاهر والمضمر فتقول على هذا اذا قيل زيد قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه احتمل المقول به والجور وكذا أنت قام القوم حاشاه وخلاه وعداك أمانك التكم فأنك تقول قاعوا على في وخسلان وحاشا في ان قدرته فعلا ونذر فون ان قدرت الحرف فيقوا ذاقته لعله يفعل أو لم يفعل أو فعل أو لم يفعل أو فعل الوجهين وان سمع ذلك من عيسى فعلى الجور والافو على النسب هذا اذا كان عيسى لوجهين الجور بها والافو على الجور والافو على الجور واذناقت زيدا أخذت الثوب منها يعني منه جارا يضاهي هذا الهمز انتهى (قوله) وهي ابيان الجنس هذا المعنى اثبتته جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلمتها صحة وقوعه موصول موضعها اذا بينت معرفة كناية التي مثل ما أي الذي هو الاونان فان بينت نكرة فهي مجرور وفي موضع جملة نحو يحاون فيها من آساور من ذهب أي مذهب (قوله) ولتبعيض هذا المعنى أثبتته الفارسي والجهور وجهه ابن عصفور وعلمتها جواز الاستغناء عنها ببعض والفرق بين البيانية والتبعيض ان ما قبل الاولى أكثر مما بعده لان الجنس مثلا أكثر من الاونان وما قبل الثانية أقل لان من يقول مثلا أقل من مطلق الناس ومن يقول مقدم تقدرا واعلم ان البعضية المقسمة في من التبعيض هي البعضية في الاجزاء لا البعضية في الافراد على خلاف التنكير الذي يكون التبعيض على رأى السيد فان المعتر فيه البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء وبه تفارق من التبعيض من البيانية على ما صرح به الرضي حيث قال وتعرف من البيانية ان يكون قبلها أو بعدها بهم يصح ان يكون المجرور بمن نفس المجرور ويقع ذلك المجرور على ذلك المصنف كما يقال مثلا لرجس انه الاونان والعشرون انها الزواهم ولتبعيض في قولنا عز من قائله القائل بخلاف التبعيض فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعدها لان ذلك المذكور به من المجرور ورواها الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الزواهم فان أشربت بالزواهم الى ذواهم بمعنى أكثر من عشرين من تبعيض لان العشرين بعضها وان اردت بالزواهم جنس الزواهم فهي بيانية لانه طلاق المجرور على العشرين انتهى وبني السيد في جوامع المطول على ما رأه الردي السعد في قوله وكما قيل للذوق قوله تعالى سبحان الذي أمرني ببسطة اللامع أن الاسراء لا يكون الا باليسل للدلالة على تقليل اللذة وأنه أمرني به في بعض اليسل حيث قال الدلالة على البعضية مذكور

واسقطه لشذوذه كالرفوع
بما هو قدم الاول لانه الاصل
ثم انه فوعان ما يعبر الظاهر
والمضمر وما يعبر الظاهر فقط
وأشار الى الاول مبتدئا به
لعمومه بقوله يتبعض
الاضم ما يحرف مشترك
بين الظاهر والمضمر (وهو)
سبعة (من) نحو من ومن
فوح هو ليبيان الجنس
نحو فاحشوا الرجس من
الاونان ولتبعيض نحو
ومن الناس من يقول
أمانا لله

في الكشف واعترض عليه بان البعوضة المستفاد من التنكير هي البعوضة في الافراد لا البعوضة في
 الاجزاء فكيف يستفاد من قوله لان الاسراء كل في بعض من اجزاء السادة فالجواب ان تنكيره لا يرد
 توهم الاسراء في الال او الفائدة تظلمه واعترضه بن كمال باننا بانما قاله خالف فيه الشيخ عبد القاهر فانه
 قال في دلائل الاعجاز ان التنكير في حية في قوله تعالى ولكم في القصص حياء الدلالة على ان تلك الحية
 قليلة واعلم ايضا ان البعوضة التي يدل عليها من هي البعوضة المجردة المناقصة للكلية لا البعوضة التي هي اعم
 من ان تكون في ضمن الكل او بدو هو الدليل عليه كقوله السيد في ما علمه على التلويح اتفاق النحاة على
 ذلك حيث احتاجوا الى التوفيق بين يفر لكم من ذنوبكم وان الله يفر الذنوب جميعا الى ان قالوا لا يبعد
 ان يفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم او خطاب بعض قوم فوح وعاد وعود كما يقتضي سياق آية
 سورة ابراهيم فخصص الضامة وقوم غير تظاهر وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب أحد الى ان
 التبعيض لا ينافي الكناية واما بحث السيد فيه بان الرضى صرح بعدم المناقاة بينهما حيث قال ولو كان أيضا
 خطابا لامة واحدة ففقر ان بعض الذنوب لا ينافي فقرر ان كمالا لم يعلم غفران بعضهما فاعتبره ان كلام
 الرضى غير مرضي لما عرفت وشد لا يمدلول من التبعية المجردة قول صاحب الكشف في قوله تعالى
 ومما زكناهم ينفقون وأدخل من التبعية صيانة لهم وكفاس الاسراف والتبذير المسمى عنه ولم ينكر
 عليه أحد ولا يضار ياد من التبعية في قوله تعالى وأستوفيه يفر لكم من ذنوبكم كانه لو كانت دلالة على
 مطلق البعوضة الشاملة لما في ضمن الكلية لصلحت تلك الزيادة وقامت الدلالة على ان المقفوع بالاعيان
 بعض الذنوب لا كلها قال البياضوي بعض ذنوبكم هو ما يكون من خاص حق الله تعالى فان الخطأ لا تغفر
 بالاعيان والحببة المجمع تصريحهم بذلك قال في تفسير سورة فوح بعض ذنوبكم هو ما سبق فان الاسلام يحبه
 فلا يؤخذ كره في الاسترخاء حيث أخذ حب الاسلام عام للنوع الذنوب * (قائدة) * قيل يجب في خطاب
 الكفرة دون المؤمنين في جميع القرآن تفرقة بين الخطابين وقال البياضوي في تفسير سورة ابراهيم
 وأهل الملقى فيه ان المقفوع حيث جاء في خطاب الكفار مرعية على الاعيان وحيث جاء في خطاب المؤمنين
 مشفوعة بالاطاعة والضمن الصامعي ونحو ذلك فتناولنا في خروج عن المظالم قال بن كمال بان هذا
 انما يتوهم لو لم يجز خطاب الكفرة على العموم وقد جاز ذلك في قوله تعالى في سورة الانفال قل الذين كفروا
 ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف * (قائدة أخرى) * قضية كلام التفسير في قوله تعالى فخرج به من
 الثمران رزاقا كما اذا كانت من التبعض فهي في موضع المفعول به ووزن المفعول من اجله ولكم
 مفعول به لولم رزاقا لا محض مصدر قال الطيبي واذا قرئت من مفعولا كانت بما كس في قوله عن مجي
 مر فو ادعى انتهى ولهذا قال بعضهم الذي يقتضيه خبر النظم الترتيل في معشول ومن الناس من يقول
 كون من التبعية اسما مبتدأ ومن يقول خبرا ظم يستفد على عكس من الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل
 لكن قال السيد من الثمران على تقدير التبعض مفعول به لا على ان من اسم مجيء بعض قاييل بل على
 تقديره شأن الثمران وما يقال من ان معناه فخرج به بعض الثمران فهو حاصل المعنى وقال السيد في ومن
 الناس من يقول بعد كلام قرره فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ (قوله لا ابتداء الغاية)
 هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة من سائر معانيها ارجعة اليه فكان ينبغي تقديمه على المراد بالغاية للسابقة
 اطلاقا لاسم الجار على الكل اذا الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وهذا هو معنى قولهم الى الانتهاء الغاية
 قاله في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده فكيف
 يكون حزا منتهى بل انما يطلق على آخر حزمه منه محاولة وينتهي بين النهاية قال الفناري بولك ان تقول غاية
 مافي الباب أن تكون الغاية في المسافة نحو افي المرتبة ومنه غير عز قال الرضى وتعرف من الابتدائية
 بان يحسن في مقابلتها الى أو ما يفيد فائدة نحو أو عودا للتم الشيطان الرجيم لان معنى أو عوده التخي
 اليها لانه اذا تد معنى الانتهاء (قوله مكانا) بانها من البصريين والكوفيين (قوله أو زمانا) عند

ولا ابتداء الغاية مكانا أو زمانا

الكوفيين والاختصاص ومن درسته وسمي ذلك أكثر البصريين وأولوا ما يدل له (قوله أو غيرهما)
قال الشاطبي معتزدا عن ابن مالك حيث لم يذكر هذا يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو
الأصل وما سواه واجم إليه بالجار فكذا جعل الاختصاص ما كان بالتأويل للزمنة إلا ما كان له بالادخال
من فلان إلى فلان الأولهما مكانان بينهما مسافة وصل الكتبيين أحدهما مكان إلى الآخر انتهى (قوله
من المسجد الحرام) مثال للابتداء مكانا أو قوله من أول يوم مثال للابتداء زمانا أو قبل التقدير من تأسيس
أول يوم وروده السهلي بأنه لو قيل هكذا لاحتج إلى تقدير الزمان وقوله أنهم من حلج مثال للابتداء غيرهما
(قوله وليدل الخ) أنكروا قوم مجي من البلد وقالوا التقدير أرضيت بالحياة الدنيا بدل من الآخر فالغيد
البدلية متعلقة بالمدحوف وأما هي فلا ابتداء (قوله والتعليل) أي عند جماعة (قوله مما خطاهاهم أعرافوا)
أي أعرافوا لأجل خطاهاهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (قوله ولما تكيد) هذه هي
الزائدة وهي الدالة على التنبيه على العموم إذا دخلت على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما هي من رجل
أو بأكد التنبيه على هو الدالة على نكرة مختصة بالنفي وشبه نحو ما هي من أخذوا المراد من
كوتها زائدة كوتها في موضع نطلبه العامل بدونها أقصر مقصده من طالب ومطلوب وإن كان مقوطها
مثلا بالمعنى المراد كالأول فلا يتم إذ تقع في قولهم حيث بلاز ادع ان بقوطها محل بالمعنى (قوله يعني الخ)
لا بد أن هذا أن يكون مجرورا وهاهنا ذكره أن يكون ماقاطعا نحو ما يتهم من ذكر أو مقصودا به نحو هل
منهم من أحدا ويبدأ بكسمل والمراد يشبه الذي انتهى بالأول الاستفهام هل وأجاز بعضهم بدلتها
شرط تنكير مجرور هاتفا نحو قد كان من مطر وأول هذا على التبعيض أو التبيين أي قد كان شيء هو
بعض المطر أو المطر بخلاف شيء أفتت المسفة مقصده والاختصاص والكسافي هو هام بالشرط ووافقه ابن
مالك قال المصنف في الحواشي وقد زاد في معمول فعل نسبتة ليعمل به على سبيل الإيجاف في اللفظ إذا كان
المعنى على أن النسبة على سبيل النفي نحو ما ولدن كثر وأمن أهل الكتاب ولا التمر كثر أن يقول
عليكم من خير من يركل أن لا ينزل عليكم من خير فالعرب قد تحسن النفي على شيء
ومرادهما في غير هذا مع استزامة وجه من هذا المعنى أحدا يقول ذلك إلا أن من معناه يقول
أحد ذلك في على ولهذا قالوا وما خالفنا منكم تنوبل على معنى أن لا تنوبلنا وقد أشار
إلى هذا أبو العباس فليسبق أماليه (قوله نحو هل من خالف غير الله) قال في التصريح خالف مبتدأ وقبر الله
نعت على المجرور والمجرور محذوف تقديره ليس برزقكم انظر لأن هل لا يدخل على مبتدأ فمخرجه فعل
على الأصح انتهى وقوله على الجبل مبنى على أن الجبل ورجل جرحه أو ثباده به مجبى وإن الإعراب المحلى
لا يختص بالثبوت بل يدل فاعل المصدر المخرجه بضافته إليه ونحو ذلك فقدم رجوا بان أعرابه محلى وقد
استعمل في باب المبتدأ آثار القياس أن يكون جنس ذلك من الأعراب التقديرى لقوله إن الأعراب المحلى أن
تكون الكلمة فعل أو كانه اسم معرب لكان أعرابه كذا وهذا لا يصح في الكلمة المعربة لقوله المانع
في الأعراب المحلى قائم بحملة الكلمة وفي التقدير بالحرف الآخر وأي فرق بين المتبعض والمحد والمحد من
أعرابه تقديره بين الميزور بحرف زائد وأضافة المصدر ونحوه الآن يقال لما كانت حركة الميزور
بإضافة المصدر والحرف الزائد وشبهه أعرابية استعملوا أن يعربوه تقديره الثلاثية الاسم معربا بأعراب
في فعل ولجود أن كان أحدهما التعليل والآخر تقديره لا تظفره بخلاف غيره لمجاولا أعرابه محليا
فإن حركته أمانائية أو الأعرابية ولا نائية (قوله ولا يستعلا) عند الاختصاص والكوفيين وعبري
الغنى عن هذا والذي بعده بقوله من ادفع على من ادفعي وكذا ما أشبهه مما استعملت فيه من مجي
هو المعنى الأصلي كحرف غير خاو كذا صنع في بعض الحروف كوفي بعضها كالإعجيل نفس تلك
المعاني معاني ذلك الحرف وجم ابن مالك في الألفية بين الطريقين ولعل التعبير بمرادفة الحرف الآخر
أظهر لاسنانه من إجماع أن الحرف مشترك بين تلك المعاني وأنه حقيقة فيها وليس كذلك أن هو مجاز أماني

أو غيرهما فهو من المسجد
طرام من أول يوم أنه من
طريقين والبدل نحو
أرضيت بالحياة الدنيا من
الآخر والتعليل نحو ما
خطاهاهم أعرافوا والتأكيد
بمعنى في أو شبهه نحو
مالبغ من مفرد وهل من
خالف غير الله ولا استعلا

الفعل أو الحرف على ما سطره (قوله نحو نصرناه من القوم) أي علمهم ونحوها المأخوذ عن التضمين
 أي منعناه النصر من القوم كذا في المفتي وهو مبني على أن التضمين أن مراب للفعل مفتي لفظ آخر وهو ما ذكره
 في القاعدة الثالثة من الباب الثامن وهو أحد أقوال خمسة في التضمين والمختار منها عند المحققين أن اللفظ
 مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف ما أخوذ من اللفظ الآخر بمعية القرينة اللفظية فتعني بقلب
 كتيبه على كذا أي نادى على كذا وقد يمكن كذا أي يؤمنون بالقياس أي يعترفون بمؤمنين بهذا فندفع
 أن اللفظ المذكور كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على
 المعنى الحقيقي وإن كان فيهما لازم الجمع بين الحقيقة والجهل وتحقيق الكلام في التضمين بطلب من راسلتنا
 المعمولة فيه فلما جرت فخر القواعد ودور الفلاذ (قوله والفرقية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية
 فالأولى كالأية التي مثلها أي إذا خلقت في الأرض والناس أجمعين الجنس مثلها في التامع من آية
 والثانية نحو إذا ودى السلام من يوم الجمعة أي في يوم الجمعة أو وصل في المفتي معاني من الآية خمسة عشر وأصل
 أنه قال في المفتي في حرف الباء مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كان
 أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوجه ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويله بلفظ اللفظ كالتسليم
 ولا صلتكم في جذوع النخل أن في ليست معنى على ولكن شبه المصواب لم يمكنه الجذب بحال في الشيء
 وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى ذلك الحرف كالمضمين بعضهم من في قوله من من جاء العبري
 وروى وأحسن في وقتاً حسن في معنى لفتي وإما على شذوذه أنه كلمة عن أخرى وهذا الأخير هو محل
 الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يعلن ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تصفاً انتهى وقال في
 الباب السابع الثالث عشر أي من الأمور التي اشتهرت بين العربي والصواب خلافها قولهم ينوب بعض
 حروف الجر عن بعض وهذا أيضاً ما ابتدأوا ولوهو يستدلون به وتخصه بدلالة قد على قولهم ينوب
 وحينئذ فيعتبر استدلالهم به إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لتسلم أن هذا لما وقعت فيه النيابة
 ولو وضع قولهم الجاز أن يقال مررت في بيوتهم فدخلت من عرو بيتي إلى العلم على أن البصريين ومن تابعهم
 يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه وإن العامل ضمن معنى عامل يتعدى
 بذلك الحرف لأن التصور في الفعل أسهل منه في الحرف انتهى وفيه أمور الأول أن كلامه في حرف الباء
 يقتضي أن الذي يقول بالتضمين إنما هو البصريون والكوفيون وبعض المتأخرين لا يثبتونه ولم ينه
 أحدهم من تكلم على التضمين على اختلاف فيه بين البصريين والكوفيين الثاني أن كلامه يقتضي أن
 البصريين يجوزون فيها أنهم أنما يعرفون حرف عما سمع فخر على الأوجه الثلاثة وكان ينبغي أن
 لا يصر إلى الثالث الأصح تعذر الأول وكذلك لا يصر إلى التضمين الأصح تعذر التأويل الذي يقبله اللفظ
 لأنه صرح في المفتي في الجاهل الثالثة مما جعل من الباب الثاني أن التضمين لا ينقص به صرح ابن جني
 لكن في التصريح آخر باب المفعول معناه أن الأكثر من على أنه قياسي وظاهر كلام الجماعة حيث يتكلمون
 على معاني الحروف أن أنما يعرفون حرف عن حرف لا تثبت إلا أن بقدر التضمين فإنهم كثيراً ما ردوا شاهد الأية
 بإسقاط التضمين وهذا ما ابتداء على أن التضمين قياسي أو على أن التجوز في الفعل أسهل كما أشار إليه في
 المفتي في الباب السابع وهو يندفع ما ورد من أنه المرجح للتضمين على تلك الأية مع أن كلامه لا ينقص فليجوز
 الثالث برعي ما قاله في الباب السابع أنه يجوز كون المر بين تبعوا الكوفيين وبعض المتأخرين من كان
 مذهبهم أقل تصفاً كما اعترف به في حرف الباء الرابع صرح بقوله ولا يعلن ذلك شاذاً أن القاعدة عندهم
 مطردة فلا يحتاج إلى لا يصح ادعاء في تخصصه من ادخال قوله ولو وضع ذلك الجاز أن يقال الخ برعي عليه
 أنه أن كان مذهبهم أن الأية لا تنقص على مباح من كذا وما نفع من وإن كان مذهبهم أنها تنوب سماعاً
 وإن تلك الأية المسموعة ليست بشاذة فيصير عليها مع من غير احتياج إلى تأويل آخر كإدخاله عليه كلامه
 في حرف الباء فلا يلزم جواز أن يقال ذلك لعدم مباحه فتأمل وقوله لأن التجوز في الفعل أسهل منه

نحو نصرناه من القوم
 والظرفية نحو ما إذا خلقت
 من الأرض (والى) نحو
 إلى الله مرجعكم جميعاً ليه
 ترجعون

في الحرف لانه قبل لام في الحرف والمذهب الغرض الى احوال اتباعه استنادا الى ان مفهومه ومغبر مستقل
 نفسه فان ضم الى ما يفتي منه كان حقيقة والافه و يجوز في الترتيب لاني المفرد وكلامنا في المفرد ورد
 هذا النقش وان كان الحرف في مدلول في الجمله بطريق الوضع سواء استقل بنفسه أو قام بغيره فان استعمل
 فبما وضعه كان حقيقة وان استعمل في غيره لعلقه كان مجازا وهذا هو المختار عند أهل المعاني **(قوله وهي**
لانتباه الغاية مطلقا) أي زمانية أو مكانية أو غيرهما ولم يعلل في ذلك نحو ان حرق ملك الروم **(قوله فلا**
تتركى بالوعيد) الوعيد التهديد والمطال للمهون وفي الصحاح القار القبر وقبر السقينة طلبها بالقار
 قال في المنصبي وتأول بعضهم البيت على تعلق الي بحذف أي عطلى بالقار مضافا الى الناس لحذف قلب
 الكلام أي لانه حذف الخال أي مضافا لدخل اليه على غير ما حققنا ان تدخل عليه لانه أدخله على
 الضمير الذي كان مستقرا في عطلى ورفع القار عطلى وكلفه ان تدخل على القار ورفع الضمير عطلى
 وهذا على روايتين رفع القار وأما على روايتهم فهو بدل عن الضمير المحرور ولا قلب فيه وقال ابن عصفور
 هو على تضمين عطلى معنى يفيض قال لو وضع محي الى محي في مجاز زيد الى الكوفة وفي قوله موضع الخبيث
 يعلم مما أسلفناه **(قوله وغير ذلك)** أو ملها في المعنى التي ثمانية معان **(قوله ان كين طباقين بطن)** أي سلا
 البصر فون لها سوى هذا المعنى **(قوله والبعدي)** بآله الموحدة **(قوله ان كين طباقين بطن)** أي سلا
 بعسل ويجوز أن تكون من على بابها والتقدير طباقين بعدا في الشدة من طبق آخر دونه فيكون كل
 طبق أعظم في الشدة من طبقه قاله السامري **(قوله فاعلموا بطن عن نفسه)** أي علموا بطن التضمين والمعنى
 فاعلموا بعد الغيرة عن نفسه بالمثل قاله السامري وفيه ما سوي على طريق المحققين فقد را التضمين فاعلموا بطن
 بعدا بالمثل فليعلم نفسه **(قوله وغير ذلك)** أو ملها في المعنى عشرة معان **(قوله وعلموا على الغلث**
تصاؤون) قال الشيخ في معناه على الانعام وحدها التحملون ولكن طلبوا على الغلث في البرواض قال
 شيخ الاسلام قاضي القضاة أبو الحسن على السبكي رحمه الله تعالى توقف في هذا الكلام ونظري في شذوذ
 أحدهما مدلول وحده والثاني ما كتبه في مسئلة كل أما الأول فقال النحاة في وحده مذهب الخليل
 وسيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كما قاله اتحادا واتحادا موضع موحدا ومع
 الفعل المتعدي نحو ضربت زيدا وحده هو حال من الفاعل أي ضربته في حال اتحاده بالضرب ومذهب
 المبرد انه حال من المفعول أي ضربته في حال انه مفرد بالضرب وذهب أبو بكر بن طه إلى انه حال من
 المفعول ليس الاتهام اذا أرادوا الفاعل قالوا امرت به وحدي كما قالوا الذئب أخصاه ان مررت به وحدي
 وذهب جماعة إلى انه مصدر موضع موضع الحال فهم من قاله مصدر على حذف حرف الزيادة أي اتحاده
 ومنهم من قال مصدر موضع فعل وذهب نون وهشام في أحد قوليه إلى انه منصوب انصاب الظروف
 والمقتار إلى ابن طه وتقول سيبويه في حال اتحاده بالضرب بمجمل عليه لأنه انما اتحد بالضرب اذا
 لم يكن مختص بمشرو بامه وقد شارك الضارب في ضرب بذلك المضروب الآخر أي انك تقول ضربت زيدا
 وحده وضربت وحدي زيدا وعرفنا ان معناها انما اتحدت باليه اما المتكلم واما المخاطب كوحده
 واما الغائب في معنى ذلك الفعل اذا جعلته خبرا في قولك ضربت زيدا وحده فمعناه انك اتحدت باليه
 والآخر ادع وجوده معنى الظرفية بعيد لكنه تقرر ويحوي والمعنى لا يختلف وانما الظرف في ان وحده
 المضاف الى الضمير أي ضمير كان هل هو المحصور في الفعل أو الفعل محصور فيه اذا قلت ضربت زيدا
 وحده وأردت ان المضروب لك سواء هل حصره في ضربك أو حصره في ضربك فيه قد تبين ان المراد الثاني
 فالضرب وهو الفعل والمضروب هو الضارب فلام مضروب الضمير وقد يكون له هو ضارب آخر فهذا معنى
 الافراد الذي قدمنا ان التقيد انما هو للفعل في المفعول وبما بين هذا ان الحال تقيد للفعل لا للمفعول
 وهو في قوة خبرين فاذا قلت ضربت زيدا كما فكأنك ان خبرت بوقته كونه في حال الرتبة بخلاف ذلك
 رأيت زيدا الرا كلبم تخبر بكونه بل قيدته بالركوب وسفاه فوحده اذا امرت على ظهوره هذا

وهي لانتباه الغاية مطلقا
 نحو الى المسجد الاقصى ثم
 اتوا الصيام الى الليل
 ولمصاحبه نحو ولا تأكلوا
 أموالهم الى أموالكم
 ولظرفه نحو
 فلا تتركى بالوعيد كما في
 الى الناس عطلى به القار
 أجوب
 وفيه ذلك (ومن) نحو
 فوسف اعرض عن هذا عا
 أنه منك وهي المصاروة
 كسرتهن البدو للبعدي
 نحو طباقين طبق والبدل
 نحو في الاخير نفس عن
 نفس شيوا الاستعلاء نحو
 فاعلموا بطن عن نفسه والتعليل
 نحو الامن موعدة وعدها
 اياه وغير ذلك (وعلى)
 نحو عليها وعلى الغلث
 تحملون وهي الاستعلاء

وان اعرضته نظراً فهو واحد كذلك لان العامل في الطرفين هو الفعل وليس فيه تخصيص المفعول أصلاً ولا تقدير بخلاف الصفة وذلك بين السمعى وحده فاذ قلت أكلت من الانعام وحدها فقد أثبتت أكلت وحصرته فيها فليس كما كقول غير الانعام فكانت قلت أكلت بعض الانعام ولم أكل شيئاً بذلك ففى قوة قضيتين فى اثبات واحد لهذا يصح أن تقدم صفى الضرب الاول من الشكل الاول لانسراح أن تكون موجبة هذا اذ قلت أكلت من الانعام وحدها فلو ادخلت حرف النفي قلت ما أكلت من الانعام وحدها فحمل النفي أن يكون لكل من القضيتين فلا تكون أكلت شيئاً من الانعام بل أكلت من غيرها ويكون التقيد لى الال لال كل النفي واحتمل أن يكون النفي القضية النافية فقط فتكون قد ثبت عدم اكلك من غيرها فتكون قد أكلت من غيرها ويحتمل أن تكون أكلت شيئاً من غيرها ولا أن تكون فصارت هذه القضية بدخول حرف النفي تحتمل ثلاثة معان أن لا تكون أكلت شيئاً منها ولا من غيرها أو أنك أكلت منها دون غيرها أو أنك أكلت من غيرها ولم تأكل منها وانما احتمل هذه المعاني الثلاثة لانك سلبت المجموع من الاثنين وسلب المركب من اثنين ثلاث طرق هذا اذا قدمت السلب على الفعل كإثباته فلو أخرته فقلت أكلت من الانعام وحدها لم أكل منها بل نقول انه كذلك كقولهم النفي أو نقول تلف المعنى كما تقدم النفي على كل وتاسيره عنها والمضى اذ قدم من قولك الانعام وحدها لم أكل منها انك لم تأكل من الانعام شيئاً وانك قد تكون أكلت من غيرها ولا يحتمل انك أكلت شيئاً من غيرها لان التقيد لى الال كل فنى الال مقيد بالانعام وليس المراد فى الال المقيد وانما المقيد من جهة أن الحكومة فى هذه القضية هو النفي فهو فى حكم المدونة وأما ما سبق فى حكم السالبة البسيطة اذ عرفت هذا فنى قولنا على الانعام وحدها لم تأكل من غير معنى فتبين فى الحل الانعام فى الحل المقيد بالانعام كلهمه العشرة ولا بد أن يتقرر عندك الفرق بين سلب الحكم والحكم السلب وانه اذا تقدم النفي فهو سلب الحكم فان كان الحكومة واحداً فأن كان كلهم كمال النفي المركب والركب ينتق بائنه أحد افراده واذا أخر النفي فلا يتناول أن يصح تسليطه على ما قبله واعماله فيه أولاً فان مع واقتضت العربية اعماله فيه فكلوا تقدم تقول لى الانعام وحدها لم أكل فاحتمل المعاني الثلاثة كقولهم كمال الشاعر كماله لم يصنع منصب كماله وان لم يعمل فيه كان النفي هو الحكومة فبيننا ما قلنا سواء اشتغل بضميره بحيث لم يشغل به لى عمل فيه أو لا وقولنا على الانعام وحدها لم تأكل من هذا لان تحملا وان الحالة هذه لا يصح اعماله فى الانعام واذا تقر ذلك فلا يصح أن تقول على الانعام وحدها لم تأكل من لكن عليها وعلى الفلك فلذلك لم يضر على ما قاله الإشتىري أولاً بأنه ونظر طبعى منه ثم عرضته على المبران فظهر لى ما قلته لك وأما ما كتبت فى مسئلة ك فلا حاجة إلى ذكره فانه قد ظهر ما حاولت بسائه واقدم اعلم انتهى ما حره الامام السجود من خطه فقلت واخبرنا بقلته بعزته وكثرة قوائمه واختمرت من شأنه قليلاً فى حكاية الاقوال الفريدة (قوله اى العلو) يعنى أن السببين فى الاستعلاء ليست المطلوب ثم إن العلو على الجهر وهو القابل للكل وعلى ما يقرب منه نحواً وأجد على النار هدى (قوله اى ملك سليمان) أى فى زمن ملكه ويحتمل أن تتلوا تضمن معنى تقول فيكون بمنزلة ولتقول علينا (قوله اذ اذنت الخ) صواباً لتجيب العاصى بحجته * لعمر الله أعجبني رساه * ونوشير بضم القاف وفتح الشين المجمة اسم قبيلة وذلك أعاد التسمير عليها مؤثراً ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطفه على النفي وقال الكسائى حمل على تقيده وهو عطفه على التصريح بعد نقل ما ذكر وقال أبو عبيدة إنما خرج هذا لان معناه اقبل على انتهى والظاهر أن هذا اجمع لإبريق التبيين غايته انه ضمن رضى معنى اقبل والفعل القيدى على الضمير الفاعل المذكور لا يدعى تقيده بل الشرط به تسليطه على الحرف المذكور ندر (قوله وتكبروا الله على ما هدىكم) فى الكشائى وانما هدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً على الجذ كانه قيل وتكبروا الله ما هدىكم على ما هدىكم كراهية المصنف فى حواشى التسهيل بل هذا التقدير

أى العلو وهو حصى كاس
ومعنى نحوه على العرش
استوى والى صاحب نحو
وان ربك ذو مغفرة
لناس على ظلمهم
والظرفية نحوه على ملك
سليم والى المعجزة نحو
اذا رضى على نوح وشير
لعمر الله أعجبني رساه
والعمل نحوه وتكبروا
الله على ما هدىكم

ولغير ذلك (وفي) تخوف جنات النعيم (١١٦) وفيها تشبهى الانه وهي لغارفة أي سائل الشيء غير متحققة أو مجازاً قال الجرجاني

فالتظرفية الحقيقية حيث كان للتظرف احتواء والمطر وف تحريف نحو المرمم في الصكس والمجازية إذا فقد الاحتواء نحو زبد في السرية أو التبر نحو في صدر فلان علم أو قدما معنوي في نفسه علم والمصاحبة نحو إذا خولاني أم وليسية نحو لسمك فيما أنضم فيه والاستعداد نحو ولا صليبيك في جنود النخل ولغير ذلك (والام) نحو لله ما في السموات ما فيها وهي الملك نحو المال لزيد والاستصحاب نحو الجنة للمتقين والاستحقاق نحو النار للكافرين أي عذابها والتعليل نحو وأني لتعروا فلا كراك هزة والشب نحو لله ذلك فأولاً ولا استعداد نحو تحسرون إذا ذناباً وأقسم نحو لله لا يؤخر الأجل ولعاقبة نحو لواء الموت وأبناو الغراب فكذلك صبر إلى التراب ولغير ذلك (والباء) ولا نسرق بين أن تكون (القيم) نحو يا فتى فلان وبه لتعلم (أو غيره) من تبعض نحو عينا بشر بها بصادقة واستعانة نحو كتبت بالقرطونية نحو تبعتها هم بصغر ومصاحبة نحو إذا خولاني بالعين وصليسية نحو فها

يبعد قول الداعي على الصغار المروءة الله كبر على ما عداها والجليلة على ما ولأنا فأتى الجعد تعدياً التكبير على قال الداعي وفيه نظيران المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني ثم قال المنصف وأما على الثانية فظاهر في التعليل فكذلك الظاهر في قوله الصامتي قد عظم ظهوره في منماني التعليل (قوله) ولغير ذلك) أوصل في المعنى معانيها إلى تسعة (قوله) والظرفية) أي مكانية أو زمانية (قوله) ولا صليبيك في جنود الخسل) في هذا البيت بمعنى على ولكن شبه المصوب لاحتكاك من الجذع بالحبال في الشيء كالقبر (قوله) ولغير ذلك) أوصل معانيها إلى المعنى إلى عشرة (قوله) ولا استحقاق) فسر في المعنى بأنها الواقعة بين معنى وذات نحو الجنة والملائكة والامر لله قال ومنه والكافر من النار أي عذاباً فيه على أن الام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدر مضاف إلى النار أي عذاباً هي مقامه في أضرابه وأما تقدير ذلك لأن الكافر من لا يستحقون ذات النار وأما يستحقون عذاباً أي فلم يجعل الام فيه إلا اختصاص كمال الجنة (قوله) وثمن لأن النار ليست مختصة بالكافر بل تكون أضعافاً شاء الله من غيرهم بخلاف الجنة لا تكون إلا للمؤمنين وتبعه الشارح في ذلك (قوله) وأني لتعروني) صدر بيت ثلاثي خبر الهذلي عزمه بكاء انتفض الصغور باله القطر ومر الكلام عليه في باب المفعول (قوله) لله ذلك) أي كما كثر ذلك بالالمهمة (قوله) ولا استعداد) حقيقة كمثل مجازاً نحو وإن أسأت ظهراً أي عظمها (قوله) ولا قسم) وتخص الجلالة لأنها خلفن التامثلة (قوله) ولعاقبة) وتسمى لام الصبر وروءاً لـ (قوله) لواء الموت) أي بنوا الغراب) غمامه فكذلك صبر إلى ذهاب فان الموت ليس على لواء الموت بل على لواء الله ولكن صار عاقبتها وما لهما في ذلك ومنع بعضهم الصبر وروءاً لـ الامور وهما إلى التعليل بمعنى السبب واقعة السبب مقامه وأهل البيان يجعلون ذلك من قبيل الاستعارة في الحرف وتقر به طلب من موضعه (قوله) ولغير ذلك) أوصل معانيها إلى اثنين وعشرين (قوله) من تبعض) أي تبعض الأصابع والغراسي وأما لك (قوله) صبراً بشر بها بصادقة) قيل ضمن شرب بمعنى بوي وقال الزمخشري المعنى شرب بها بالخرق فكذلك تقول شربت الماء بالمثل قال بعضهم ولو كانت إليه لبعض لصح يد القوم تر يدمن القوم وقبض بالرواهم أي من الرواهم وقد قدمنا على من الجواب وقال الشهاب القامبي هذا كله غير ما قاله الشافعية فتسارع القوم أن الفعل المتعدي إذا عدي بالياء كان المقصود التبعيض لأن هذا يخص بالمتعدي انتهى وفيه إن قبضت متعد (قوله) واستعانة) هي الماخلة في آلة الفعل حقيقة كمثل أو مجازاً نحو باسم لأن الفعل لا يتأخر على هذا الوجه الأكل الإيهام على أحد القولين فيها (قوله) ونظرية) زمانية كمثل أو مكانية نحو وما كنت بجانب القوي (قوله) أو مصاحبة) ومنه بآه البسالة على القول الأظهر هذا الزمخشري (قوله) وبسمة) قال الرضي السببية فرع الاستعانة وإذا انحصرت على الكافئة الكبرى وسنخ السببية وعكس في التسهيل قال أبو حنيفة وأصحابه نقرأ بين ياء السبيبة بين ياء الاستعانة فقالوا بآه السبيبة هي التي تدخل على سبب الفعل وبآه الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة (قوله) وتعويض) وتسمى بآه المقابلة وهي الماخلة على الأعراس والأمان حساً كمثل أو معنى نحو كائنات حساه يضعف قال في المعنى ومنه إذا خولنا الجنة عا كنتم نعملون وأنتم تشهدوا بآه السبيبة كقوله المعتزلة في الجوع في أن يدخل أحدكم الجنة بعملة لأن المعلن عوض فدخل بجنا وأما السبب فلا يجوز حينئذ السبيبة بهذا بين أهلنا تعرض بين الحديث والنية لاختلاف محل الباء في جابين الادة (قوله) وتوكيد) وهي الزائدة وزادها في ستة مواضع الفاعل لوزادها فيه رابحة وغالبية وتوضر وروءاً للمفعول والمستند والخبر وهو ضربان جيب فستفاد وجوب فيستعمل السماع والحال المعنى علمه عندنا بن مالك والتوكيد بالنفس والعين وتفضيل ذلك يطلب من المعنى (قوله) نحو كوني بالله شهداً) هذان من الزيادة الغالبة قال في المعنى والغالبة قال في (قوله) وتوكي بجسمي الخ) صدر بيت لمتقي * لولا خطيبي أيا لزم ترني * قال في المعنى في أوائل الباب السابع

وان كان الخبر غير مقصودا فلهذا قيل خبر موطن كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون وقوله
كفى بجهنم سعيرا نحو قوله تعالى ولولا تخلفك انك لانت في

ولهذا اعيد الصبر بعد قول رجل انما قبلما لا اله الا انتى وبه يعلم انه لا قلب في انطباعه
تجهلون خلافا لما في التخييل وليس فيه مراعاة للمنى على اللفظ خلافا لما في عروس الاقتراح وما في المنى
في القاعدة الزاوية من الباب الثامن لانه مبني على ان خبر تجهلون لقوم لا اله وبه يعلم انما يقول
العامي في الشرح المزج في الكلام على بيت المنى في حرف الباء واقي خبر الحضور في صفة رجل
مع ان طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مستندا الى خبر الحاضر من قوله انتى وبه يعلم انه يجوز فيه
الامر ان نظرا الى الخبر عنه والى الخبر تقول انا رجل قاتل وانا رجل قاتل (قوله وبديل) قال السهباب
القاسمي كما تم افتراق بقاء التعريف بان المراد بذلك ما وقع فيه مقابلة شئ بان يدفع من أحد
الجانبين بل يدفع من الجانب الآخر في مقابلته والمراد به ان يختار احداً من اثنين على الاخر بحيث
لا يبدل الا عند مسد الاول ولا يكون هناك دفع ومقالة من الجانبين وقال السبوي الظاهر ان بقاء
العوض داخل في بقاء البديل انتهى وفي قوله بان يدفع الخ فلهذا لا يظهر في العوض المعنى الا بتكافؤ

وبل نحو ما يسرى انتى
شودت يدو بالمقبلة وتعدية
نحو ذهب الله بنورهم
ويجوز في نحو فاسأل به خبيراً
والعاقبة حقيقة نحو قلوا
فردا أي اصدق به بمعنى فلم
به أو بجازاً نحو مورث زيد
أي اوصيت مورثي بكذا
يقرب منه

(قوله وتعدية) قال حفيد الموضع في حواشيه فان قلت أليست الباء التعدية في بقية المواضع قلت بل
ولكنها تختص بالتعدية ولم تعد غيرها بخلاف بقية المواضع فانها أفاضت مع شئ آخر فذلك أثر من
التعدية بعد جعل قسما على حدا انتهى وهذا يقتضي أن المراد بالتعدية المفرد متعلق بفعال الفعل الذي
لا يستعمل الوصول بنفسه الى الاصل وقوله ان التعدية بهذا المعنى ليست من المعاني التي وضعها الخروف
لها وانما كانت أمر لغوي يشترك في جميع الحروف الجارية لانها وضعت لتوصل الالفاظ الى الالهام
وكان لازمهم ان يبدوا التعدية بمعنى لكل حرف جازا فلم يظهر معنى خبرها ولم يفعلوا ذلك ثم عدلوا
ما كانت التعدية بمعنى الالهام واعتبروا الساطع باله في كذا ضمن النصوبين هذا المعنى في الالهام فبما علم
وعباد كراهة وتبع المستغنى بما لا في التوضيح قال شارحه والاولى اسقاطه لعدم مثال له سالم من
الاستعمال وهذا يدل على أن التعدية للعدد من معاني الباء تعدية نقية وهو الحق لان المراد بها التعدية
المعاقبة للمعنى في تغيير الفاعل مفعولا قال الجامي عند قول الكافية التعدية به أي جعل الفعل الزم
متعديا لتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدر الذهب عنه ومعنى ذهب
زيد صير به ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى اتصال معنى الفعل الى مفعوله
برأسه حرف الجر فالخروف الجارية كلها فاساسا لا اختصاص لها بحرف دون حرف (قوله ونحو ذهب
الله بنورهم) فتا شارة الى رد قول المردود السهلي ان بين التعدية بالباء والهمزة قرأوا نك اذا قلت
ذهب زيد كنت مصاحبا له في الذهب كفى المعنى ونور غيظك باله يجوز ان يكون تعالى وصف نفسه
بالذهب على معنى يليق به كقول نفسه بالحي في قوله ويحملك وهذا الظاهر في المعنى وأما قوله
لذهب بهم فهم فيصطلح أن الفاعل خبر البرق ولكون المراد بالتعدية به المذكرة في معاني الباء ما ذكر
اعترض على من مثل لها بمرتبة الواو اذ لا يصح أن يقال المعنى صيرت الواو اذى (قوله ويجازة) قيل
تخصيص بالسؤال كمثل وقيل لا يختص بدليل ويوم تشق السماء والقمام (قوله والمكان) قال في المعنى
قبل وهو معنى لا يضاف فلهذا اقتصر عليه يبدو به فكان ينبغي للشارح تقديمه على غيره والباء فيه كمنع
في المعنى (قوله حقيقة) وهو نوعان لا يصل الفعل الاخره كسلطون زيد واصل الفعل اليعبر به نحو
أسكت زيد كان الباء أكادت ان اسما كان في خبر مباشرة منكم لا بخلاف أسكت زيد اذ كان الفعل اليعبر به نحو
التصرف فيهما (قوله نحو مورث زيد) عن الانعش ان الباء في معنى على بدليل وانك لم ترون عليهم
محصنين وروى في المعنى مما صاله ان كان من الاصل والاستعلاء لم يكن خفيقا في استعمال حرف
الاصلاح مع المردود كمن من استعمال حرف الاستعلاء كان الاول جعل الباء للاصاق المجاز دون الاستعلاء

المرجوح به بتقدم العلم السابق واعلم أنه ذكر في المتن الباء أربعة عشر معنى فكان على الشارح أن يقول
 كاستعمل في غير هذا وغير ذلك وان لم يذكر في المتن من معانيه التعليل وقد ذكره في السبيل قال في شرحه
 وهي التي يحسن في موضعها اللام غالباً نحو فظلم من الذين ثم قالوا أحتررت بغالبهم قول العرب غضبت
 لفلان إذا غضبت من أجله وهو جوف غضبت به إذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حنيفة ولم يذكر أصحابنا
 هذا المتن وكان التعليل والسبب عندهم في واحد قال السيوطي هذا هو الحق انتهى وفي شرح جمع
 الجوامع الفصل الثاني ما صرح بذلك لأنه قال المعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلية لكن في
 الأشباه والنظائر لصاحب جمع الجوامع مولانا التاج السبكي قدس الله سره أن الفرق بينهما ثابت بالغة
 ونحوها وصرحاً قال لا فرق بين السبب كل شيء يتوصل به إلى غيره ومن ثم سموا الحبل سبياراً وذكروا أن
 العلة المرض وكلمات بدور معناها على أن العلة أمر يكون عنه أمر آخر وذكر النخاعة أن اللام للتعليل
 ولم يقرروا السببية وقالوا أكثرهم الباء السببية ولم يقولوا التعليل وذكر ابن مالك السببية والتعليل وهذا
 صريح بأنهم غيران وذكروا أيضاً الباء الاستعانة وهي غيرهما والحاصل أن الباء الدالة على الاسم
 التي في وجوده أو ثبوته وجود متعلقه فإن صح نسبة العامل إلى معصومها بآثارها الاستعانة نحو كتبت بالقلم
 وتعرف بأنهم الدالة على أسماء الألقاب فإن كان المتعلق انما وجد لاجل وجود مجرورها بآثارها الدالة على
 فظلم الأثرى أن وجوده القهر ليس إلا لوجود الظلم وتعرف بأنهم الدالة على الصالحة غالباً لاجل اللام محملها وإن لم يكن
 المتعلق كذلك فباء السببية نحو فخرج به من الثمر استوزا السك الأثرى إن استخراج الثمرات مسبب عن وجود
 الماء ولم يكن لاجل الماء بل لاجل مصلحة العباد وهذا التقسيم علمت أن بقاء الاستعانة لا يصح في الأفعال
 المنسوبة إلى الله تعالى وقال أهل الشريعة السبب ما يحصل الشيء عند ما بهو العلة ما يحصل به وأنشد ابن
 السمعاني على ذلك

ألم تر أن الشيء للشيء علة * تكون به كالنار بتقدم بالزبد

والمعول بتأخر عن علة ولا واسطة بينهما ولا شرط بينهما في وجوده والسبب انما يقضي إلى الحكم
 بواسطة أو بواسطة أو بالواسطة التي يراها الحكم عنده حتى توجد الشرائط وتنشئ الموانع وأما العلة فلا يراها الحكم
 منها إلا ظاهراً طلبها على ما هي وجبت أو يجب معاولها بالاتفاق حكاه امام الحرمين والابن بدوي وغيرهما في وجوده
 بدلائل كثيرة وهو وإن كان في العلة العقلية فالشرعية مثله إلا في عدم الإيجاب بنفسها ومجيئها بإيجاب العلة
 ضدنا مع أنه لا يجب للفعل تلازم العلة والمعول واستحالة ثبوت أحد هما دون الآخر كقوله الامام في
 الشامل وقد أشار إلى الفرق بين العلة والسبب الفقهية فقال انما إلى الفعل الفعلي ما يدخل في الزهوق إن لم
 يوثق في الزهوق ولا في إيجاب ثبوته فهو الشرط وإن أوثقه وجعله كالقدو الحز وإن يوثق في الزهوق ولكنه
 أثر في حصوله فهو السبب انتهى فلفظاً انما يقضي لنفسه (قوله ثم أشار إلى الثاني) أي ثم أشار إلى النوع
 الثاني وهو ما يسمى بالظاهر فقط (قوله أو يختص بالظاهر) أي مقصور عليه لا يتجاوز إلى الغير فباء داخلة
 على المقصور عليه قال السميني حواشي الكشف الاختصاص وكذا الفقه حسن والجصوص يقتضي
 بحسب مفهومه الأصلي أن تدخل الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجنود في هذا الأمر مقصوراً عليه
 لا يتجاوز إلى غيره وهذا في جيد الآن لا أكثر في الاستعمال ادخل الباء على المقصور يتناول أن تخصص
 شيء بأخرى فهو غير الآخر بعض نظائره فاستعمل فيه بخلاف مشهوراً وأدق حواشي المطول حتى صار كانه
 حقيقة فيه وأما أن يجعل من باب التضمن بشهادة المتن فيلاحظ المعنى انما هو تكون الباء الدالة على
 المعصوم وبقدر المعصوم فيه أخرى فقال في يحصل لعبادة غير لم يختص بالهايات انتهى وقد عرفت
 منه أن دخول الباء على المقصور عليه نظير المفهوم الاختصاص الأصلي وأن دخوله على المقصور هو لا أكثر فلا
 اعتراض عليه كقلاط في حاشيتهم بعض شراح الألفية عند قوله والامم قد تخصص بالجر وإن السميني وافق
 السمعاني أن دخول الباء على المقصور لا أكثر خلافاً لما عليه الشهاب القاسمي في حواشي المختصر أن السبب

ثم أشار إلى الثاني بقوله (أو)
 يختص بالظاهر) أو يختص

والسعدا تنقاعا على جواز الامرين واختلاف في الغالب فالسعدا قال الغالب يدعو لها على المقصور والسعدا
على المقصور عليه **(قوله رب)** انما اختصت الظاهر لاختصاصها بالمشكور وعرف وجهه واضم ان رب
حرف رائد في الاعراب أي غير متعلقة بشئ دون المعنى لئلا تنافي التثنية والتقليل ولا تختص من بين
حروف الجر بذلك خلافا لما في المعنى لشاركتها في العمل في لغة من جرح ما لها في هذا الحكم كإتصافه في ذلك
في بحث لعل والباب الثالث وقول التثنية المراد اختصاصها بذلك عن الحروف المشهورة دون الشاذة كعمل
والغير المشهورة كولا يهيم أن الشاذة كلها لا تنطق وفيه ان متى في لغة هذا بل وكمن الحروف الشاذة
وظاهر كلامهم انهما يتعلقان كتحقق ما استعملناهما فان متى بمعنى من وكي بمعنى اللام واذا علمت ان رب
حرف رائد في الاعراب فعمل مجرور هاء في مجرور رب رجل صالح عندى يرفع على الابتداء وفي مجرور رب رجل صالح
لقتب نصب على المفعولية ولا يجوز ان يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والواو محذوف أي لقتبته لان في ذلك
تهمة العمل بالعمل وقطعه عنه وفي مجرور رب رجل صالح لقتبه رفع أو نصب بقدر النصب بعد المجرور
لاجل الجار لانها المصدر ويجوز ما غاها كثيرا مجرور بامرأة صالحه لقتبته جلاصا لحاوان لم يجر
نحو مررت بن يدعرا الاقلية بيه عليه في المعنى لكنه قال في الكلام على اقسام العطفولة أي العطف على
العمل شروط ثلاثة عند المحققين أحدها إمكان ظهور ذلك العمل في الفصح وهذا الشرط مفقود هنا فاعطى
مستثناة فظهر **(قوله وهي موضوعة للتكثير والتقليل)** أي لثلاثتهما **(قوله لكن استعملها الخ)**
أي وليست للتقليل دائما خلافا لا كثير ولا للتكثير دائما خلافا لا بد من وجعته **(قوله ومنه وما)**
هو الذين كفروا وال كافوا مسلمين في التكثير ما يقتضى أن هذه الآية من الثاني فانه قال فان قلت متى
يكون رادتهم قلت عند الموت أي يوم القيامة اذا كانوا مسلمين وقيل اذا كانوا المسلمين
يجزجون من النار فان قلت بمعنى التقابل قلت هو راد على مذهب العرب في ذلك لئلا يستدلوا
فعلا و رادتهم الانسان على فعل ولا يشكون في تنسبه ولا يقصدون تعذيبه ولكنهم ارادوا لو كان النعم
مشكوكا فيه أو كان قليلا لخلق عليلك أن لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتصورون من الفم المظنون كما
يتصورون من المؤمنين ومن القليل كمين الكثير وكذلك المعنى في الآية لو كفروا دون الاسلام مرة
فياخرى إن ساءعوا اليه فكيف يهيم ودونه كل ساعة وقيل يهيمهم أحوال ذلك اليوم فييقنون
منهون فان كانتهم افاقه في بعض الاوقات من سكرتهم غنوا فذلك قلل وقوله لو كافوا مسلمين حكاية
ورادتهم وانما هي على لفظ الغيبة لانهم صبر عنهم كقولك حلف بالله لا تفعل ولو قيل ولو كافوا مسلمين
لكان حسنا **(قوله ولها مندر الكلام)** لانها موضعت لثلاثه وكل ما هو كذلك موضعه المصدر ولان
التقليل جار مجرى الثاني والمراد تصد هاء في كلامه فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره الاخرى انما
حرف في فيه صدر الكلام وان به مع ان زيد اما قام فاندفع ازانها وقتت خبرا لان الشدة في قوله
أماوى انى وبواحد امه * قتلت فاختلقت لى ولا امر

(وهو سبعة أيضا وب)
وهي موضوعة للتكثير
والتقليل لكن استعملها
في الاول كثير ومنه وما
هو الذين كفروا لو كافوا
مسلمين ولها صدر الكلام
من بين أحرف الخفض
ولا يجزها الا فرد خاص
من الظاهر وهو النكرة
لفظا ومعنى أو معنى فقط
مجرور برب رجل وأخيه

وان الخفة في قوله
تقتت ان رب امرى خيل بانينا * أمين وخوان بخال أينما
على أنه قد يدعى ان ذلك ضرورة **(قوله ولا يجزها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة)** علله الرضى بان
رب علم القلة وانما يحتاج للصلاة في الغنم القلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا في أحد الجانبين والمعرفة
اماداة على القلة فقط كالفراد المعرفة أو الكثرة فقط كالصواعق أو النكرة فظاهرة والكثرة معا نحوها في
رجل أي واحد أو جملته في رجل أي هذا الجنس انتهى لمصحا ويمكن ان يخص منه التسمية وان قلنا انها
التكثير كثيرا والتقليل قليلا المراد لا يجزها الا بالاعتبار الاستعمال الكثير فلا ينافى قوله بعد وقد
مجرور بضم القية **(قوله مجرور برب وأخيه)** فرب نكرة لفظا ومعنى وأخيه نكرة بمعنى فقط لشاره
بالنكرة قال المصنف في حواشي التسهيل وجوز برب رجل وأخيه شبهه بقول الهذلي
* وإذا الغيبة أنشبت أغلغرها * قال المصنف في وجه الجمع أنه انضمت في نفسه تشبيهه بالنبة بالجمع ودل

على ذلك بد كرتي من لوازم السبب وهو الاذغار وكذا المتكلم بالمثل للذ كورتى بالضاف التذكير
 ودل على ذلك باستعماله في سياق ما سترزمت التذكير انتهى ولا يجوز حرها الثاني الا بقرى التابعة الاول
 فالقول برب اخيه لم يميز كافي القاعدة الثانية من الباب الثامن من المعنى **(قوله والغالب في هذا الظاهر**
وصفه) هذا واضح اذا جعلت التقليل الذي هو مدلولها لانه اذا وصف الشيء صاغرنا وصفه واقل مما لم يوصف
 قال في التسهيل خلافا للمعرومين وافقه قال المرادى وقد اعتل ملزمه بطل لا تقوى واستدل لمن لم يلزمه
 بالسمع قال المصنف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام القصير واشد على ذلك انما ياتى ما تقول أم معاوية
 يارب قاله هذا * بالهف أم معاوية

والاول ان يقول الموصوف محذوف أى يارب امرأه قاله الأثرى ان جميع ما في الايمان التي استشهد بها
 صفات **(قوله)** كان الغالب محذوف متعلقها هذا ذكره في المعنى في بحث وببحث قال في عمدة المفرد
 به غلبة حذف معناه هو مراده بنفسها متعلقها قال في الباب الثالث الرابع على ما استثنى من قولنا
 لا بد لحرف الجبر من متعلق برب ويرجل صالح لقيته وأقبلت ان يجوزها مفعول في الثاني ويمتد في
 الاول أو المفعول على حذف ماضى به يقدّر الناصب بعد الجبر ولا قبل الجار لان ربها الصدور من بين
 حروف الجبر وانما دخلت في المثالين لافادة التذكير أو التقليل لا لتعدي فعل هذا قول الروائي وابن طاهر
 وقال الجمهوري فيهما حرف جمع محذوف قالوا انها عطف على العامل المذكور فخطأ لانه لا يتعدى بنفسه
 ولا يتصفاه معمولة في المثال الاول وان قالوا انها عطف محذوف بقدره حمل أو نحوه كصرح جماعة فقيه
 تقدّر ماضى الكلام مستغن عنه لم يلغظ به في وقت انتهى في بحث ورب ماضى على كلام الجمهور ولكن
 دعوى ان الغالب محذوف المتعلق لم يذكره عن الجمهور لكن قال ابن عيش ولا يكاد المبرور يظنون
 الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في الضرورة ثم ان كلام الجمهور لا ينافى دعواه هناك
 ان رب حرف جزر ان في الاعراب وانما ينافى كلام الروائي وابن طاهر ومن ثم اعترضه اللساني هناك بما
 حاصله ان كلامه مستدفع وقول الشافعي في الجواب مراده بالعدى الفعل الذي يجزى وهو مفعول لا بعدى
 فنعاهذا وقوله لا يجوزها مفعول في الثاني فيه أمران الاول ان كونه مفعولا لا ينافى المتعلق والثاني
 ان المتعلق معناه ان المتعلق معمول بحسب المحل الا ان مراد أنه مفعول الفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة
 لتعلق الحرف به في تعديته للفعل بدليل مقابله هذا الكلام بقوله وقال الجمهوري قد أحرف جمع مدغم
 انه يمكن الجواب عن اعتراضه على الجمهور باختيار الشق الاول وتعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بالحرف
 اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدى هنا بنفسه فانه معنى التقليل أو التذكير وتظايره
 صحة قولنا أخذت من البر فعدت الفعل عن افادة معنى التبويض وان كان يتعدى بنفسه وأخذ معمولة
 في المثال الثاني لا يمنع بجملة ولا لانه كافي بذاضه به واعتراض اللساني على الجمهور بأنه لو كان كما
 يقولون لم يعطف على محل مجزى وهاهنا نصيب في القصص وقيل لا يقول ويرجل وأخاه أكرمت فجمعان
 لها حكم الزائد في الاعراب وان لم تكن زائدة في المعنى ولا يجوز في القصص زيد وأخاه ردت ويجاب بأنه انما
 مع العطف على محل مجزى والهاهنا كالمزائد بخلاف ما نظره فليتامل **(قوله ومضيه)** أي هو الغالب معنى
 متعلقها ومن غير الغالب هو مفعول مستقبلا كافي قول جمل

فان أهك فرب حتى يبيى * على مذهب شخص البنان

وقوعه لا كقوله ورب امرئ في وقتنا مستريح وهذا ما مضى عليه في المعنى ومذهب المبرور الفارسي
 وأكثر النحويين انه يجب مضيه وبت حذر مدلول على حكاية ما مضى هذا ان جعل يبيى جواب ان وأما
 ان جعل مضيه مجزى وهاهنا جواب أي لم أقض حقه فلا يتي في البيت حقه وذهب ابن البراج الى أنه
 يجوز ان يكون خلا ومنه ان يكون مستقبلا قال فلا يجوز ويرجل سيقيم الآن ويدبر ويرجل موصوف
 بهذا الوصف **(قوله وليل كوج البصر الح)** يدور بين الامرين القين عجزه على انواع المومنين ليلتي *

والغالب في هذا الظاهر
 وصفه كان الغالب حذف
 متعلقها ومضيه وقد حذف
 فليبق بقية عملها وذلك
 بعد الاول وكثير كقوله
 وليل كوج البصر ارضى
 سدوله *
 وبعد الغالب كقوله

والشاهد في قول حيث حذف رب فيه بعد الواو أي رب بليل كوجه الضمير كثافة ظلمته وأرخض لونه صفة
 ليل أي استوره وقوله ليلتي أي لنظر أعندي من الصبر والجرع والجدني وأصله ليلتيني غذف المفعول
 (قوله) ثلاث جمل (الح) صدر بيتا لمرثي القيس عجزه * قاله تاجن ذى غمام مبل * والشاهد في قوله
 فثالث حذف رب فيه بعد القاء ومعنى طرقت أي تيقظت لادومعني أي لها شغلها أو انجاستها أو انجاستها
 تنجما والمفيل ضم الميم وسكون الفين الجملة رفعت الياء نحو الحروف وهو المرضع وأمعبل أي الذي وضع
 وأم تجماع وأما الغيلة بكسر الغين فهي التي توثق وهي رضع أو حمل وروى يقول على الأصل والقياس
 يحيل (قوله بل بلد الخ) صدر بيتا لروبة عجزه * لا يشري كنهه وجهه * هو الشاهد في قوله بل بلد حيث
 حذف رب بعد بل أي بل رب بلد والقابض الطوق والقم الغيل وقوله وجهه أصله جهره ميمه ياء النسب
 وهي بسط شعر نسبتي إلى قرية بقارس نعي جهره بفتح الجيم أو جعل الجهره اسم بابا ج ياء النسب
 ويقرب من حيث نسبتي غير أن يقدمه الحرف وهو قليل كقوله * رسم دار وقفت طاله * أي رب رسم دار
 وقد جعل في التوضيح الحذف بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا ويذهب عن (قوله) وقد تغير
 رب ضمير الغيبة (اختلاف في هذا الضمير قليل معرفة واليه ذهب القارص) وكثير من قبل كقولك اختره
 المضمري وان عصف وراه عاتل على واجب التنكير (قوله) فيلزم افراد الخ استغناء بمطابقة التمييز
 المعنى المراد هذا مذهب البصريين وسبق الكوفيون جواز مطابقة لفظ نحو وجههم أو قومهم
 وجلبين ووجه رجل أو وجه نسائه (قوله ومنذ) لا تهم المبالغة بالوقت اختصا بالظاهر إلا ما عرفت
 المبالغة على الوقت لظهور الاختصاص (قوله ولا يجرهما الا نزع الخ) قد وجهه بان معناهما إذا كانا
 اسمين لوقت نصيبهما الأوقات المناسبة بينهما اسمين مخرجين وأما قولهم ما رأيت هذا من الله خلقه
 فتدبر ومنه من أن الله خلقه (قوله المين) خرج الميم فلا يقال منذ يوم أو غد لانها غايه خلاف على
 الوقت الذي يجاب به متى ذكر وهذا إذا لم يكن معدودا نحو ما رأيت منذ يومين ولهذا قال المصنف في الحرف
 شرط الوقت أن يكون معدودا أو معروفا وقال كالزمان ما يسأل به عن الزمان بشرط أن يكون محاسبا
 طرفا يقال ما رأيت منذ ثلاثة أيام فتقول منذ كذا يقال ما رأيت منذ يومين أو منذ يوم واحد
 ولا يجوز منذ ما لا تكون طرفا أو جاز بهضمهم لان ما قد تشبهه بالنظر في أحوالها تكون مع الفعل مجزأة
 المصدر وذلك المصدر يكون طرفا نحو سبحان ما عرفت كن لنا سبحان ما مع العبد محمدا وقال بشرط الوقت
 أيضا التصرف فلا يجوز منذ معز بريد بهما أي نه لا يتصرف فلا يصح ولا يرفع (قوله أيضا كان الخ)
 هذا مع العرفه كمثل قال كان الجرو جروهما نكرة معدودة كالأسماء من وإلى في هاتين وهو أن علمهما إذا
 كانا بمعنى الماضى أو الحاضر هل تبين أن يكون فعلا ماضيا كفي أمثلتم أو يجوز أن يكون فعلا مضارعا
 من غير ما أورد في بعض النسخ الحال أو ما إذا كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع لانها لا يتصل على المستقبل
 وأما فعل الأمر فيدل على زمانين الحال والمستقبل نظرا إلى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول ونحو
 ذلك فصرر أمرها كذا يحط شخبثا الغنيح ماضيا لا يرفع (قوله) والشرع إليهما ضمير لهما) سوغ
 الاستدعاء لهما مع فتان بمعنى الامداد والمدة وهذا المذهب الذي اختاره ابن الجاحظ ومصر به
 مذهب المحققين قال اللغامي وهو مشكل بعدم منذ في الظروف لان كونها مبتدأ من شرط كونها
 ظرفين ويمكن الجواب بانها لا يلزم التنافي الا في مخرجها من طرفها لا يتصرفان ويجزعهما في الظروف
 لا ينافي تصرفهما في ظرفين من جهة ظرفية فليتأمل ثم قال المراد لا تكون منذ منذ عند الانقضاء
 الاستدعاء من فهو منافي لزم ووجه طرفيهما إذا ولهما اسم مفرد وقال الانقضاء وجهه طرفان غير
 هما معا بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فعني ما لقيت منذ ما بين وبين لقائه وبيان وقيل هما طرفان
 وما بعد هذا فاعل بفعل مجزوف أي منذ كذا أو منذ معنى وبيان وعابه يكون الكلام كلاما واحدا استجلا
 على جملتين وعلى القولين قبله يكون كلامين وتكون جملة منذ لا يحسن لهما لهما جواب سؤال مقدر تقديره

ثلاث جمل قد طرقت
 وصرع وهو بعد بل أقل
 كقوله

بل بلد صلا الفجاء قومه
 وقد تجررب ضمير الغيبة
 فيلزم افراده وقد كبره
 ونفسه به بغير مطابق
 المعنى نحو به ورجلا
 أو امرأة أو رجلين أو رجلا
 أو نساء (ومنذ) لا يجر
 ولا يجرهما الا نزع الخ
 من الظاهر وهو الزمن
 المين غير المستقبل مضيا
 كان وهما في ابتداء الفاعل
 نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة
 أو حاضرهما فيه للظرفية
 نحو ما رأيت منذ يومنا قال
 في الجامع والشرع إليهما
 ضمير لهما

على الاول ما امد ذلك وعلى الثاني ما ينسلك وبين لقائه وقال السبكي في موضع الحال والراي موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا لان المعنى يبنى وبين لقائه وبين قال ابن الصائغ في رسالته في بيان مفهومه واعلم ان من اعرس مفهومه مبتدأ من يبنى أن بعدهما فمما يجب فيه تقديم المبتدأ ومن اعرسهما خبر من يبنى أن بعدهما فمما يجب فيه تقديم الخبر وهو شئ خطري ولكن يحتاج ذلك الى تعليل ويمكن تعليله بقوله فكذلكهما وان الكلام معهما موصى صيرى المثل وأحسن من ذلك انهما اذا كانا حرفي جر يلزم تقديمهما على الجر وقرئتم تقدمهما اذا كانا اسمين **(قوله فنعناهما الانثناء)** ان كان الزمان ماضيا وقوله أو الامدان كان الزمان مضرا أو معدودا **(تنبيه)** قال المصنف في التذكرة كان خطري ان قالوا قد يقولون لا دليل على حرفية مضمون مذهب قد ثبت اسميهما اذا ارتفع ما بعدهما أو كان جله قطعية لغيركم عليه ما لا يخبر بانهما اسمان أضفا الى ما بعدهما وهو مفرد كما يضافان الى الجمله حتى رأيتهم يقولون انهم ومن خطه نقلت **(قوله والكاف)** لان دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين نحو كان فطر لانهم قاله الرضي وعلا الجاني بالاستثناء عنها بئيل ونحوه ولا يخفى ما فيه أو دخلها انه هلا استغنى بئيل ونحوه في الظاهر أيضا ويوجب الفرق باحتياج الضمير لضعفه عنها معناه وقهره ونه غاي الى العطف في شئ ينسب به وفيه ان الضمير حرفي غير الكاف الآن يقال المناصب لا يلزم طرادها **(قوله التثنية)** أي بيان ان شيئا مشاركا مع مضمونه في شئ **(قوله والتعليل)** أثبتته قوم وشاؤوا بالاية التي مثلهم الشارح ونقاه الاكثر ونوابها وان في الآية وضع الخالص موضع العلم اذا ذكر والهداية بشر كافي أمر وهو الاحسان فهذا في الاصل بقرينة وأحسن كما أحسن الله اليك **(قوله والتوكيد)** هي الزائدة واشترط في التسهيل لزبادتها أن الجس **(قوله نحو ليس كمثل شئ)** أي ليس شئ مثله أو لم يكن المعنى كذلك ليس ليس شئ مثله لم يلزم الحال وأثبت المثل وانما يثبت الكافي لتوكيد في المثل لان زيادة الحرف بقرينة إعادة الجمله تانيا وقيل الكافي غير زائدة بل الزائدة مثل كل زائدة في ثبوتها آمن لعل ما استظهره وانما يثبت هنا انفصل الكافي من الضمير كافي في المعنى والقول بزيادة الحرف أو ليس من القول بزيادة الاسم بل بزيادة الاسم ثبت وقيل غير ذلك قال الشهاب القاسمي وانظر هل يشكل اشترط أمن الجس بالتعليل بالاية مع هذه الاحتمالات فبما الآن يقال ما لي الاحتمالات واحدا ويقال اذ امر اعادة كل لم يضر الاحتمال **(قوله ولغير ذلك)** أوصل معانيها في المعنى الى خمسة **(قوله وجوها الضمير شاذ)** كقوله «وأم أعال كها أو أفر باه» وجعل ذلك في التوضيح ضرورة والكوفون والفرز لا يتخضون ذلك الضرورة وعليه يفرض ما يقع في عبارات المصنفين ثم ان الشارح قصد بذلك الجواب عما روي على جعل الكاف مما يختص بغير الظاهر **(قوله وكذلك شئ)** لا يخفى ان شئ من الشيعة التي تختص بالظاهر فهي مظلومة على رب أو الكاف على الاحتمال في المعطوفات اذا تكررت والشارح لم يقدر في كلام المصنف لهذا ذلك الانها ولعل حكمة ذلك ليعيد أيضا ان جرها الضمير كقوله **أنتنمناك قصد كل فتح * توحى منك أنما لا تختب**

فنعناهما الانثناء أو الامد
ووردان طرفين مضافين
لفظية بكثرة والاسمية
بقوله (والكاف) وهي
التثنية نحو يدك لاسد
والتعليل نحو رادكروه
كذلك لم ولنوكيسل نحو
ليس كمثل شئ ولغير ذلك
وجوها الضمير شاذ (د)
كذلك (شئ) وهي

لائتياه الفاعل مطلقا ولا تكون جارة الا نورا أم متصلا بخرف فلا يقال هزنا الحرف حتى تصفها ثم ان كان ما بعدها منها غير داخل فيها قبلها اما لكونه غير نوره فهو سلام هي حتى مطلع الغبر أو لكونه جارا كيوم لم يقع (١٢٣) الفعل عليه فهو صحت الابلح حتى يوم

وقوعها بعدها **(قوله لائتياه الثانية مطلقا)** أي زمانية ومكانية وبقى من معانيها أنها تكون التعليل
و بمعنى الاستثناية تكونه لم تعرض لذلك لتقدم في باب النواصب **(قوله ولا تكون جارة الا نورا الخ)**
اعتمد في التسهيل خلاصه وفي المعنى والشرط الثاني أي من شرطه حتى خاص بالسبوق بذي أجزاء وهو ان
يكون الجروا نورا نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملأته لا نورا نحو سلام هي حتى مطلع الغبر ولا
يجوز مرئيا بالبرح حتى ثلثها وأصغها كذلك الفاعل في غيرهم وقومهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا
الشيخ شري وأعرض عليه بقوله **صيت ليله فإزالتي** * تصفها راجعا فقلت يوما
وهذا ليس عمل الاشتراط اظفر قل فإزالتي تلك الالية حتى تصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به
وناقشه السامعي بانها في حكم المفعول جوارا لا في خصوصية النطاق بها في ذلك **(قوله فالجر مهمتين)** أي
و شتم العطف أما في الاول فلا حتى انما يعطف بها بعضا على كل وأما في الثاني فلا ان العطف بها راديه
احتمال ما بعده في حكم ما قبلها وهو هنا متضمن **(قوله أهمها الفخول مع حتى)** زعم الشهاب القرافي انه
لا تنافي في وجوب دخول ما بعده حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور **(قوله والواو)** انما اختصت
بالظاهر حطها عن رتبة أصلها وهو الياء بقصصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصانته **(قوله ولا)**
يجري بها الالفاظ الله الخ) أي غشى غشمة فظاهرها من ذلك حتى لم يفتها عن مرتبة أصلها التي هو الواو
بقصصها بعض الضمير وخص منه ما هو أصل بيان القسم وهو اسم الله هو الحق به مما كثر استعماله في
لسانهم في القسم **(قوله وقد ضربا الكلام عليها)** أي في باب الاستثناء **(قوله لعل)** أي في لغة عقل كقوله *
لعل الله فذلك علينا * ويجوز على موضع وقع بالابتداء لتزليل لعل منزلة الجار اذا تدخلكم عدم التعلق
به اصل **(قوله ومنى)** أي في لغة هذا بل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية منهم من بعضهم آخر جعلته كـ أي
من كـ **(قوله ورنى)** انما يجري بها ثلاثة اشياء الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة التي كبرها
المصدر بقولها كقوله * فانما وراذلتني كجاءني وبنع * أي الضمير والنفق وان الضمير بقولها
نحو حيث كن تكبرني اذا قدرت ان بعدها **(قوله ولاوا)** أي اذا دلوا به ضمير مرفوع نحو ولاوا لولا
ولاء عند سدو به والجمهور فانهم قالوا ان الجارة الضمير غشمة به كما اختص حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق
بشيء وموضع الجرود جارف في الابتداء ما أخرجه عندهم وقال الانشراح الضمير مبتدأ ولا الضمير بكونهم
انما هو الضمير المنفوخ عن المرفوع كالعكس في ما أتاك من ورد بان النبأ انما وقعت في الضمير المنفصلة
لشبهها بالامية الفاعلة وكان في التوضيح جنس الكلام الانشراح فلم يبعد في حروف الجر **(قوله وهو)**
مذ ومنذ) تقدم الكلام عليها **(قوله وعن)** وذلك اذا دخلت عليها من كقوله من عن يمين مرة أو مائة *
فمن اسم بمعنى جانب لان حروف الجر متصلة بالامية **(قوله وكاف التشبيه)** الصريح ان اسميتها خاصة
بالشعر كقوله * يمكن عن كابر الدائم * **(فرع)** * ملز يدك عمرو ولا يشبهه ان نصبت شيها لها
عاطف على الكاف على اسم أو على جنس الجار والجروران حملتها راجعا فان خفض المفعول فقد في
أن يكون كشيء عرفوا ثابت شيها وان زيد الاسم ولا يشبه من شبهه كذا قاله سدو به ولا انشراح وأجاز
الفاوي أن لا يكون ثابت شيها ذلك على زيادة الكاف قال الانشراح انما نصبت تشبه شيها وهذا
الذي قاله من عليه سدو به قال المصنف في هاشم الالفه لسنظر في فائدة نصب فان قول الشان يدك عمرو
ينفي المشابهة فكيف عجز ولا يشبهها هو يتقدم ولا هو شيها انتهى وفيه دلالة على أن اسمية الكاف
لا تختص بالشعر **(قوله وهو على)** أي ما حروفها افتقدت وأما اسميتها اذا دخلت عليها من كقوله
* غفلت من عليه بعد ما تم نلوهما * فعلى اسم بمعنى فوق وأما فعليتها فتعوان فروع على الأرض
فعلا فعل ماض من العلو **(قوله ومن ذلك اذا كانت أمرا الخ)** قدم أن الطيبي جعل من التبعية

ووقعها بعدها **(قوله لائتياه الثانية مطلقا)** أي زمانية ومكانية وبقى من معانيها أنها تكون التعليل
و بمعنى الاستثناية تكونه لم تعرض لذلك لتقدم في باب النواصب **(قوله ولا تكون جارة الا نورا الخ)**
اعتمد في التسهيل خلاصه وفي المعنى والشرط الثاني أي من شرطه حتى خاص بالسبوق بذي أجزاء وهو ان
يكون الجروا نورا نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملأته لا نورا نحو سلام هي حتى مطلع الغبر ولا
يجوز مرئيا بالبرح حتى ثلثها وأصغها كذلك الفاعل في غيرهم وقومهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا
الشيخ شري وأعرض عليه بقوله **صيت ليله فإزالتي** * تصفها راجعا فقلت يوما
وهذا ليس عمل الاشتراط اظفر قل فإزالتي تلك الالية حتى تصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به
وناقشه السامعي بانها في حكم المفعول جوارا لا في خصوصية النطاق بها في ذلك **(قوله فالجر مهمتين)** أي
و شتم العطف أما في الاول فلا حتى انما يعطف بها بعضا على كل وأما في الثاني فلا ان العطف بها راديه
احتمال ما بعده في حكم ما قبلها وهو هنا متضمن **(قوله أهمها الفخول مع حتى)** زعم الشهاب القرافي انه
لا تنافي في وجوب دخول ما بعده حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور **(قوله والواو)** انما اختصت
بالظاهر حطها عن رتبة أصلها وهو الياء بقصصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصانته **(قوله ولا)**
يجري بها الالفاظ الله الخ) أي غشى غشمة فظاهرها من ذلك حتى لم يفتها عن مرتبة أصلها التي هو الواو
بقصصها بعض الضمير وخص منه ما هو أصل بيان القسم وهو اسم الله هو الحق به مما كثر استعماله في
لسانهم في القسم **(قوله وقد ضربا الكلام عليها)** أي في باب الاستثناء **(قوله لعل)** أي في لغة عقل كقوله *
لعل الله فذلك علينا * ويجوز على موضع وقع بالابتداء لتزليل لعل منزلة الجار اذا تدخلكم عدم التعلق
به اصل **(قوله ومنى)** أي في لغة هذا بل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية منهم من بعضهم آخر جعلته كـ أي
من كـ **(قوله ورنى)** انما يجري بها ثلاثة اشياء الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة التي كبرها
المصدر بقولها كقوله * فانما وراذلتني كجاءني وبنع * أي الضمير والنفق وان الضمير بقولها
نحو حيث كن تكبرني اذا قدرت ان بعدها **(قوله ولاوا)** أي اذا دلوا به ضمير مرفوع نحو ولاوا لولا
ولاء عند سدو به والجمهور فانهم قالوا ان الجارة الضمير غشمة به كما اختص حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق
بشيء وموضع الجرود جارف في الابتداء ما أخرجه عندهم وقال الانشراح الضمير مبتدأ ولا الضمير بكونهم
انما هو الضمير المنفوخ عن المرفوع كالعكس في ما أتاك من ورد بان النبأ انما وقعت في الضمير المنفصلة
لشبهها بالامية الفاعلة وكان في التوضيح جنس الكلام الانشراح فلم يبعد في حروف الجر **(قوله وهو)**
مذ ومنذ) تقدم الكلام عليها **(قوله وعن)** وذلك اذا دخلت عليها من كقوله من عن يمين مرة أو مائة *
فمن اسم بمعنى جانب لان حروف الجر متصلة بالامية **(قوله وكاف التشبيه)** الصريح ان اسميتها خاصة
بالشعر كقوله * يمكن عن كابر الدائم * **(فرع)** * ملز يدك عمرو ولا يشبهه ان نصبت شيها لها
عاطف على الكاف على اسم أو على جنس الجار والجروران حملتها راجعا فان خفض المفعول فقد في
أن يكون كشيء عرفوا ثابت شيها وان زيد الاسم ولا يشبه من شبهه كذا قاله سدو به ولا انشراح وأجاز
الفاوي أن لا يكون ثابت شيها ذلك على زيادة الكاف قال الانشراح انما نصبت تشبه شيها وهذا
الذي قاله من عليه سدو به قال المصنف في هاشم الالفه لسنظر في فائدة نصب فان قول الشان يدك عمرو
ينفي المشابهة فكيف عجز ولا يشبهها هو يتقدم ولا هو شيها انتهى وفيه دلالة على أن اسمية الكاف
لا تختص بالشعر **(قوله وهو على)** أي ما حروفها افتقدت وأما اسميتها اذا دخلت عليها من كقوله
* غفلت من عليه بعد ما تم نلوهما * فعلى اسم بمعنى فوق وأما فعليتها فتعوان فروع على الأرض
فعلا فعل ماض من العلو **(قوله ومن ذلك اذا كانت أمرا الخ)** قدم أن الطيبي جعل من التبعية

الشيء وقسم يستعمل حرفا وفاعلا وهو شاعر وخلو قسم يستعمل حرفا واهو فاعلا هو على انتهى وكذا عدد الجار في الجيسى أن اللام
يأتي فعلا وقولا في داوس كذلك اذا كان امر من مان عيز والى اسمها حتى التمتع في فعل امر لم تثن من في يني واسمها في الإيماء

اصحاب الادوات التي ترد اسمها وتصلوا حرفا ثلاثا على ومن وفي
 * (الاضافة) *

(قوله اذا العامل في المضاف اليه هو المضاف الخ) عليه جعل الباء في قول المصنف أو باضافة للسببية
 للاستعانة التي يعبر عنها بالاسم وهذا انما أتى على الفرق بينهما وقد مر ما يتوقع به (قوله كاهو
 ظاهر مجازية) لانه المناسبت قوله أو لا يحرف (قوله ولا بالحرف المقنن) أي التي تأب عنه المضاف حتى
 التصريح وفيه انه لا معنى لتقدير مع نيابة المضاف عنه وقوله خلافا لبعضهم هو ان الباء شرط وذهب
 القول بان الجواز لا يحذف ويبقى عمله الذي ضرورة أو نادر كلام وبق قول رابع ذهب اليه الزجاج ان العامل
 معنى الكلام (قوله والاضافة اسنادا الخ) أي اصطلاحا وأما لغة فهي الاصلان والامالة قال امرؤ القيس
 فلما دخلتنا أضفنا رحالنا * الى كل حارى جديد مشطب

ومراده بالاسناد ضم كلمة الى أخرى مطلقا لا المقيد بكونه على وجه الفائدة الذي سبق أول الكتاب والاول
 لم يصح الخ لانه حينئذ يبين المحدود ولا فرق في الاسم المسند بين أن يكون جامدا أو مشتقا او قال الى غير
 ولم يقل الى اسم غيره لان الثاني من جزأي الاضافة قد يكون جملة نحو قف حينئذ وقد يكون موصولا لآخر
 وصلته نحو من بعد ما عاقل ومن قبل أن يأتي يوم لكنه قد فرغ من شرح المحدود فلذا اسم فقال الى اسم غيره ثم
 قال ولو تأمل بلا من ان قوله اسناد اسم الى غير محتمل لاسم للحدود بل ما فيه بنية كما في أخرى على وجه
 جعل احدا هملحدا ثابعا للآخر أو وصفها أو غير ذلك وقوله ينز به أي الغير من الاول أي الاسم
 الاول منزلة تنو بنه أي الاول أو ما يقوم مقام تنو بن الاول وهو النون التي في الاعراب وتكون المتنى
 وما الحقي به وفون الجمع وما الحقي به فصل مخرج لماعدا المحدود وجه التنزيل في اجزاء الاعراب على الجزء
 الاول من جزأي الاضافة كحرفي على الحرف الذي قبل التنوين وجعل الجزء الثاني ملازما للجزء واحدة
 كانت التنوين كذلك (قوله ولهذا وجب تميز المضاف) أي لما ذكر من تنزيل المضاف اليه من
 المضاف منزلة تنو بنه أو ما يقوم مقامه فقوله ولهذا اعلا قدمت على معاولها وكان مراده ان المضاف اليه
 لما قبله منزلة تنو بنه على جميع مفهم لان الجمع ينه و بينهما كالجمع بين العوض والمعووض وعلى غيره ذلك بان
 التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما سابقا للتعليق بذلك اضافى كلامه
 عند قول المصنف ولا يجمع تنو بنوا النون المذكورة تشبه التنوين في انها في علامة الاعراب ولهذا
 لا تحذف النون التي تلها علامة الاعراب نحو بسا تيز زيد لا فرق في التنوين بين أن يكون ظاهرا أو مقترا
 كدراهم زيد أصله دراهم بغير تنو بن لانه غير منصرف فلما ردت الاضافة تسمى صرفه وقد رفته التنوين
 تحذف حينئذ (قوله لقيام المضاف اليه مقامه) أي النون وقوله في نحو ضار يازيد والاصل
 ضار بان ومراده بقيام المضاف اليه مقام النون وقوعه على محلها لا يفتي عدم استعمال هذا امر مقله وكان
 الظاهر ان بقول يفتي شرح الحدود لقيامها في ذلك مقام تنو بن المفرد يكون ذلك بينا لقيام النون مقام
 التنوين في الأصل على حذفها وظاهر صنيعه انه جعله على حذف النون وفيه ان على حذفها تقدمت في
 قوله ولهذا فان أراد انه له ثابته لمخصوص حذف النون فكان يجب العطف مع ان الخصوص غير ظاهر
 فان المضاف اليه يقوم مقام التنوين في هذا ضارب بغير تنو بن (قوله وتضع يادى ملاسبة) فتصل بالاضافة
 خصوصية بتاتو كوكب الخرقه لا بالآيت فصلا هو الغزل في زمن ملاس لكوكب ونحو الاعشية أو
 ضحاها أضيف النصب الى العشي لانهما من الملاسبة باعتبار كونهما طائر في النهار ونحو ولا كنتم شهادة
 انه أضيف الشاهدة الى الله لانه حكاه الله قال السدي في شرح المفتاح الهمة التركيبية في الاضافات اللازمة
 موضوعة للاختصاص الكامل المحصر لان بغيره من المضاف بانه المضاف اليه فلاذا استعملت في أدنى ملاسبة
 كانت شعرا لغو بالاحكام كما فيهم لان الجواز في الحكم انما يكون بصرف التسمية عن عملها الاصل في المحل آخر
 لا يخل ملاسبة بين الجملين فظاهر انه لم يقصد صرف تسمية الكوكب عن في انظره هو اسطة ملاسبة بينهما

الستة ولم يفرغ من القسم
 الاول أخذ بشككم صلى
 الثاني فقال (أو باضافة
 اسم) أي يحذف الاسم
 يجرأ أو بسبب اضافة اسم
 اليه العامل في المضاف
 اليه هو المضاف في الاوضاع
 وغيره وهو الاسم لا اتصال
 الضمير المضاف اليه وهو
 لا يمتثل لالاعماله لا الاضافة
 نفسها كاهو ظاهر مجازية
 خلافا لاختش ولا الحرف
 المقدر خلافا لبعضهم
 والاضافة اسنادا اسم الى
 غيره ينز به من الاول
 منزلة تنو بنه أو ما يقوم
 مقامه ولهذا وجب تميز
 المضاف من التنوين ومن
 النون لقيام المضاف اليه
 مقامه في نحو ضار يازيد
 وتضع يادى ملاسبة

بل ينسب الكوكب اليه الظهور وجسدها في شمس ملابس الشاة فخلعت هذه الملابس بمنزلة الاختصاص
 الكلام وفيه لفظ وأزاده الرد على السعديت قال في شرح المغتنام فلاضافة بادى ملابس تكون مجازا
 حكمه ما شعرا بعمل تلك الملابس بمنزلة الملابس الكاملة الاضافة ورده مرودا أما أول اقلان أي من قبة الجاز
 القوي أن يكون لفظا والهيئة أكثر كيبية ليست كذلك وأما بانافلان لم صرف النسبة عن مجملها
 الأصلي إلى محل آخر أعانها مذهب غير الشيخ والحق مذهبه كما عترف به السدي في موضعه (قوله) ومراده
 بالامام ما يقابل الوصف الخ أي لا ما يقابل الفعل والخرف الشامل للمعطوف والمناسق لقول المصنف
 ألا في أو باضافة الوصف إلى معموله أن يقول ما يقابل الوصف المضاف لمعموله ثم يذكر فيما دخل خالق
 السمي لأن المراد بعمل الوصف ما يصح أن ترفع الصفة أو تنصب بكونه مفعولا قال الرضي أرفقه بغير
 الوصف المضاف لمعموله يشمل الوصف المضاف لغير الفاعل والمفعول كنهه والمضاف إلى أحدهما لكن
 لم يفتق في شرط العمل المالكوي بمعنى الماضي كيشنل أو بمعنى الزمن السمر وهذا ما جزم به في المتن
 وكذا الزمخشري عند الكلام على ما لا يوم الذين لكنه قال في ذلك عند الكلام على قوله تعالى يعمل
 الليل سكنوا الشمس والقمر فإنه جواز أن يكون الشمس والقمر في قراءة النص حفظا على اليل ذاهبا
 إلى أن المراد باليل جعل مستمر في الأزمنة المختلفة لا يوجد في الزمن الماضي بخصوصه فتكون اضافته
 محضة فلا يعمل فيظهر أن بين كلاميه تعارضا وأجلبا للميليني تبعوا لوائش الكشاف بان اسم الفاعل
 إذا كان بمعنى الاستمرار في اضافته اعتبارا أحدهما أي أنها محضة باعتبار معنى المضي في هذا الاعتبار
 يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وناتسها أي تخصيص محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وهذا الاعتبار يقع
 صفة للكرة ومعمل فيما أضيف اليه في أن من الاضافة للمعروف باضافة أفضل التفضيل وهي بمعنى الام
 على ما حققه الرضي وقال من تصفوا واتم القليلة دليل مررت رجل أفضل القوم ولو كانت معنوا بقرن
 وصف النكرة بالمعرفة وتخرج بعمله البديل في أن البديل المشتق قبل والعرب تقول مررت رجل أفضل
 القوم كثير أو هو خارج عن الاضافة القليلة لأن الوصف لم يضاف لمعموله في أفضل القوم ودخل في
 المعنوي بقوله ما قلنا دون كلام الشارح لأن أفضل التفضيل وصف بعمله على الفعل فتدبر (قوله) وهذه
 الاضافة ثلاثة أقسام سبانيات الأكثر جعلها قسمين ورواد الكوفيين الاضافة بمعنى عند نحو شاعر فود
 الحلب وأجيب بأنه إن جعل رفود صفة مشبهة كسمن الوجه ووصف الحلب بأنه رفود لما كان الرفاد عنه
 لجعل رفودا مبالغة (قوله) التي الحالت أو أشبهه) المبالغة ما حقيق نحو غلام زيد وما لغيره وأجوز نحو يد
 زيد ورجل فلان وأما شبهه المثل فهو الاحتفال حقيقة بأن يكون الثاني مستقلا لا يوصف بحسب السعد
 ومرج الدابة وروب الناس لأن الناس مستقون أو يعبدونه أو يجازونهم إذا كوكبا غير قوله لاح مصحرة
 (قوله) فتخصه حسب تمكن الخ) هذا ما أثار إليه في التسهيل وقال حفيدا موضع ليس المراد من قولنا أن
 الاضافة بمعنى الام أي من أن الام أو من مقدرة أو ناعا المراد من ذلك القصد إلى أن المضاف المتجمل
 الحرف ليس من معنى الحرف فلان الاسماء المحضة لاح لفظ الاعراب انتهى قال الجاهلي أمجد من الرضي
 وأعلم أنه لا يلزم فيها هو بمعنى الام أن يصح التصريح بها بل يكفي إعادة الاختصاص الذي هو مدلول الام
 فتوكل يوم الاشد وعلم الفقه وشعر الازد بمعنى الام ولا يصح اظهار الام فيه وهذا الأصل برفع الاسم
 من كثير من مواد الاضافة للاسمية ولا يحتاج فيه إلى التكلف البعد عن كل رجل وكل واحد (قوله)
 إذا كان المضاف إليه كالأضفاف الخ) فإن اتى الشرط الأول نحو يزد فإن زاد وان كان كلاما لم يكن
 لا يصح أن يغير يزد عنها فلا يشال هذه اليزيد فاضاقتهم الاضافة لجزءه إلى كله وهي على معنى الام أو الشرط
 الثاني نحو يوم الخميس فانه وان جمع الاخبار بالخميس من اليوم فيقال هذا اليوم الخميس لكن الخميس ليس
 كاليوم فاضاقتهم اضافة السمي إلى الاسم وهي على معنى الام أيضا أو الشرطان معا نحو يزد يد
 وغلامه وحسب المصدق وقوله فان المضاف إليه ليس كالأضفاف ولا صالحا للاخبار بعينه فلاضافة

ومراده بالاسم ما يقابل
 الوصف العامل على الفعل
 بدليل العطف الاتي للدال
 على التمازاة فدخل نحو
 كاتب القاضي وأجيب
 ضرب يزد يذرا المضاف
 في الاول وان كان وصفا
 ليس بعامل وفي الثاني
 وان كان عاملا ليس بوصف
 وهذه الاضافة ثلاثة
 أقسام لانها (على معنى
 الام) التي الحالت أو
 لشبه حقيقة فحجب يمكن
 النطق بها (كلامه زيد)
 وتقدر بأخت ذلك
 كذا مال دون عن زيد ومع
 بكر وامتنع هذا بان يؤتى
 مكان المضاف بما رادته أو
 يقاربه نحو صاحب ومكان
 ومصاحب (أو) على معنى
 (من) البيانية وذلك اذا
 كان المضاف إليه ككلا
 للمضاف وصالحا للاخبار
 به عنه
 (٧) قوله فان اتى الشرط
 الاول صوابه الثاني وقوله
 أو الشرط الثاني صوابه
 الاول اه معناه

معنى لام الملك كفى الأول أو الاختصاص كفى الأخيرين ولم يشترط جملة منهم ابن الحاجب الشرط الثاني
 واشترط الحاشي أن يكون المضاف إضافاً مائة على غير المضاف إليه فيكون بينهما مجموع وخصوص من وجه
 واشترط أيضاً أن يكون المضاف إليه أصلاً للمضاف والأدنى بمعنى الاسم قال فإضافة تمام إلى قضة بزيادة
 وإضافة قضة إلى تمام بمعنى الاسم وروى هذا الشرط الشهاب القاسمي تبع الأستاذ الصقري بأنه لا يوافق
 تصريحهم بأن إضافة المقادير والأعداد كشيء أرض وما تقرر على معنى الاسم وأعلم أن الإضافة التي على معنى
 من هي المعجمة بالإضافة البيانية لأن المراد من البيانية وقد أشار إلى ذلك الحاشي بقوله فإضافة تمام إلى قضة
 بيانية وقد عرفت اختلافهم في شروط الإضافة التي على معنى من فلذا اختلفوا طلائعهم في الإضافة البيانية
 فكل أطلق بحسب ما يشترطه فلا ينبغي أن يعترض عليه ومن العجب قول شخصنا العلامة الغنبي الإضافة
 البيانية لهم معنيان لغوي وهما يكون المضاف إليه كاشفاً للمضاف وبالله سواء كان بينهما مجموع
 وخصوص من وجه أو لا ومن ثم قيل إن إضافة ضمير أو إلى بيانية وأصلاً وهي أن يكون بينهما مجموع
 وخصوص من وجه وهذا هوهم اتفاق الاصطلاح على ذلك وليس كذلك وإضافة ضمير أو إلى على مقتضى
 كلام ابن مالك والحنفي وأتباعهما بيانية وأعجمت قول السوطي في الفتاوى إن الإضافة البيانية
 هي إضافة الشيء إلى امرأته وأنها ليست على تقدير حرف (قوله) كخاتم حديد هذا المثال مستوف
 للشرطين لأن الأثر أن جنس الحديد كل الخاتم بغير باليد من الخاتم فقال هذا الخاتم حديد فإن الاختصار
 عن الموصوف اختصار عن صفته وقس عليه قوله وثوبخروما أشبهه (قوله) إذا كان الثاني ظرفاً للاول
 سواء كان ظرف زمان كالثال الأول أو مكان كالثاني والمراد من حيث أنه ظرف أي إذا قصد بيان القرينة
 فإن أضيف إلى الطرف لقصد الاختصاص والمناسبة كلف مصراع مصر وبيع البار فهو بمعنى الاسم لأن
 صريحه ابن الحاجب في الأمالي ثم الظروف إنما تنسب إلى المصدر وما تضمنته فلا يلزم منه فلام البار بمعنى في
 (قوله) واختاروا بين (مالك) سالفه وهذه محضاً بأمور أسهل هاته بلزم كثرة الاشتراك في معناها وإنه خلاف
 لاصل الثاني أن جعل ما أخرج به على محيية بمعنى في على معنى لام الاختصاص المجازية يمكن فوجب المصير
 إليه ومن وجوه أحدهما أن المصير إلى المجاز غير من المصير إلى الاشتراك والثاني أن الإضافة لغير الملك
 والاختصاص ثابتة باتفاق والإضافة بمعنى في تختلف فيها أو الجملة على المتفق عليه أو إلى من الجملة على المختلف
 فيه والثالث أن الإضافة في خصوص مكر الابل إما بمعنى الاسم على جعل الطرف منعولاً على السعة وإما بمعنى في
 على بقاء الظرفية ولكن الأول حل على المتفق عليه كفى مسدده فومان وله مستون غلاماً والثاني حل
 على المختلف فيه أو لجل الشاطي عن الأمر الأول بأن الابل هو المتبع وقد دل على وجود إضافة في فلان
 من أتباعه ومن الوجه الأول من وجهي الأمر الثاني بأنه معارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى
 والسبلة خلافية بخبر في الأصول ومن تأنها بيان المدلول على وجودها اختلف فيه فترك القول به
 أعمال الدليل من غير موجب وعن الأمر الثالث باتفاقهم على أن الأصل في الظرف الذي وقع فيه الفعل أن
 يبقى على ظرفيته كما إذا سبكت من المضاف فعل نحو بل مكرت الليل والنهار وكلام الرضي وأقوا مذهب إليه
 أن النظم قائم لمقرانه يكفي في الإضافة التي بمعنى الاسم الاختصاص الذي هو مدلول الاسم قاله لا في أن
 أن تقول خصوصاً بالنوع وقتيل كمر بلاء بمعنى الاسم ولا تقول إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى في فإن
 أدنى ملازمة واختصاصه يكفي في الإضافة بمعنى الاسم نحو كركب نحره فإدعى الإضافة التي يقال لها الأولى
 ملازمة وتبعه الحاشي وقال فإن قلت فعل هذا يمكن رد الإضافة بمعنى من إلى الإضافة بمعنى الاسم الاختصاص
 الواقع بين المين والذين قلنا نعم لكن لما كانت لإضافة بمعنى في تلابر وهذا إلى الإضافة بمعنى في الاسم تقليلاً
 للأقسام وأما الإضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فلا ينبغي أن يتجمل قسم على حدته اه وهب
 ابن الصائغ إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى الاسم وقد ظهر وجهه مما تقدم وهب أبو حنيفة تبعاً
 لابن دوسويه إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف ولا إلى تسمية في الباري في المعنى وليس كذلك

(تكملة حفيد) وثوبخرو
 ولك في هذا نصيب الثاني
 على التيسير أو الحال
 واتباعه للاول بدلاً
 معاني بياناً ونقائلاً
 بالمشق أي موعج من
 حديد (أو) على معنى (في)
 الظرفية عند بعضهم
 وذلك إذا كان الثاني
 ظرفاً للاول (تكرار الابل)
 وشهد الداد واشترطوا بين
 مالك لكثرته ونوعه
 في الكلام النصب بالنقل
 الصبح وأكثره في هذا
 القسم وما أوهه من في
 فهو على معنى الاسم مجازاً
 (وتسمى) هذه الإضافة
 المنقبة لما ذكره شخص
 لأنها خاصية من تقدير
 الاتصال و(معنوية)
 لافتها أمراً معنوية
 (الأنه) مفيدة

وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام يد غلام زيد تفسير امطابقا من كل وجه اذ معنى المعرف فمعنى
 النكرة وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة تامة من جهة الالف والانتصاص لامن جهة اخرى (قوله)
 أي التعريف بالضاف بالضاف اليه) لان الاضافة المعنوية وضعت لتعبدان في واحد عمدا على الخاف
 مع الخاف اليه من يد مخصوصة فاذا قلت غلام زيد كقول زيد غلام كثيرة فلا تدان تشبه الى غلام من
 غلاماته من يد مخصوصة زيداما لم يخطه أو ظهر نفاذ يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب قال الرضي
 وتبعه الجاني وقد يقال في غلام زيد غير اشارة الى واحد معين لكنه على خلاف أصل الوضوح قال
 الأستاذ الصوفي وأقول لا يصير ذلك نكرة فان التحقيق أن التعريف الإضافي بقصد به أحد المعاني
 الاربعة المعلومة بالمعروف باللام (قوله والمراد بالتخصيص الخ) كالجواب عن قول أبي حنيفة تقسيم
 النحلة الاضافة الى التماثل بتخصيص وتعريف ليس يصح لانهم جعل القسم قسما وذلك أن التعريف
 بتخصيص فهو قسم من التخصيص لا سيما في الاضافة انما تفيد التخصيص لكن أقوى مرآة التعريف
 وهل اضافة الجلي تفيد التعريف كمال اليه أو حيان لا يفي تأويل المصدر المضاف الى ذاته أو التخصيص
 كما استفهم المراد لان الجلي نكرة وتقدر المصدر وقد مر معنى فلا يلتفت اليه كالتعريف غلام رجب
 وأنت تريد واحد بعينه وأصل يلزم في المصدر ان يشر مصداقيا بل يشر مصداقيا لا بالوجه الاول لان المقارن
 ان المضاف اليه لا يكون إلا اسماء فلا بد من تأويل الجمله بالمصدر ومقتضى ربط الحذف بقاؤه تقدر المصدر
 مضاعفا الى المضاف اليه هو مضمون الجمله الذي هو المصدر مضاعفا لقاعده وتوقعها منه للنكرة لا يتوقف
 على تأويل فيص نظر الظاهر وهذا واضح لذا كان الفاعل معرفة وهل كذلك اذا كان نكرة لانه لا يلزم
 أن يكون نكرة عن تقدر المصدر (قوله) كان متوقفا في الاجسام أي شديد التحول يقال هو غل في الشيء
 اذا دخل فيه دخولا بينا (قوله) اذا أو بينهما مطلقا للفاصلة والمماثلة) أي كمالهما بيان الاجسام انك
 اذا قلت غير زيد فليس معنى الاخر غير زيد وكل ما صدق وصفه بالمعارف صدق وصفه بالمماثلة اذا كانا جنس
 واحد أو اشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وما ذكر من ان المانع من التعريف
 شدة الاجسام مذهب ابن السراج وارتضاه الشافعيين وروى ابن المغيرة والمعاينة لا توجب التنكير
 فكان كثير عظماء زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكير هسان
 اضافتهما للتخصيص لسانهما اسم للفاعل الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة معارك ومما لا يجوز جعل بعضهم
 المقضي لغيره في غيرهما وهو وقعها من ضمن كقولهم الحركه غير السكون وهذا القسم لا يقبل
 التعريف أصلا ومن جملة الى السماء ومنه شبهك وحسبك وألفاظ مجتمعة في المعاني في شرح التسهيل
 ولم يتعرض الشارحون الى تحقيق شدة الاجسام في حسيك (قوله) أو واقع موقع نكرة) عطف على قوله
 متوقفا أي وكان واقع موقع نكرة وهذا القسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة (قوله) كما زيد
 وحده) لان الحال لا تكون معرفة (قوله) لا أو لا (لان لا تعمل في المعارف) (قوله) وبنو جنل وانضموا
 ناقة وقصيلة) لان بنو كلاب لا يجبر ان المعارف واقع ان تضمه كلام المصنف ان الاضافة التي على معنى الحروف
 انما هي المعنوية كالاختصاص وعلى هذا القليلة ليست على معنى حروف وقضية كلام ابن مالك في التسهيل
 والالفية ان الاضافة القليلة على معنى الالام لانه بحدان بين ضابط التي على معنى في يومين قال والام
 لما سوى ذينك ولا شك في دخول القليلة في معنى ذينك وقضية كلام ابن الحانج في الكافية انها على
 معنى حرف لكن لم يبينه قال الأستاذ الصوفي ونقل أبو حنيفة وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى الالام
 كقوله نفسه وسكنسن الاضافة الى الفاعل فقبل فيها أضافته رلام أو أئدة وقيل بتقدير من اهو وما اقتضاه
 كلام ابن مالك صريحه ابن جني والشافعيون يوجبون شفع انه لا شك في قول بعضهم ان مظهر من قوله تعالى
 هذا عارض مظهر تام في مظهر لان جملة الاضافة على معنى الالام لا ينافي انها القليلة فصع جعل مظهرنا
 لعارض ولم يلزم نفس النكرة بالمعرفة وتكون الاضافة في مظهر القليلة صريح به المولى أو السعد وهو الموافق

(التعريف) أي التعريف

المضاف بالضاف اليه ان

كل معرفة كضارب زيد

أمن (أو التخصيص) أي

لتخصيص المضاف بالضاف

اليه ان سكان نكرة

كضارب رجل أمس قال في

الغنى والمراد بالتخصيص

الذي لم يبلغ درجة

التعريف فان غلام رجل

أخص من غلام لكنه

لم يميز بينهما كما غير كلام

زيد وكلام رجل ما كان

متوقفا في الاجسام كغير

ومثل اذا زيد بينهما مطلقا

للمعارف والمماثلة أو واقعا

موقع نكرة لا تقبل

التعريف كما مر يدونه

والآله ورجوعه وانجيه

وكما تارة وقصيلة (أو

بإضافة الوصف) عطف

على قوله أو اضافة اسم

فتكون شبهة أي يختص

الاسم باضافة الاسم كغير

أو باضافة الوصف للعامل

تقبل الفعل (المنفعل) بأن كان بمعنى الحال (١٢٨) أو الاستقبال سواء كان اسم فاعل (كبالغ الكعبة) وضارب ترد الاثنان أو غدا أم اسم

فلما عدلناه بمعنى الاستقبال كما يقتضيه نظم الامة كما لا يخفى ولا حاجة الى جعله بدلا للمشق على قلة او كثرة ما
ناثيا او رتامة مقولوا وسند الشاطبي على كون الاضافة الغظية على معنى الالام وتطاول الالام في قوله تعالى
مصداق للمعهم وقوله فعال لما بار ودق وتوقف في ذلك بان هذه الالام الالام المسماة بلام التقوى بلام الالام
التي الاضافة على معناها يدل على ذلك كلام المصنف في الغني فانه قال في الكلام على انواع الالام الزائدة
ومنها الالام المسماة بالقمعة وهي المعترضة بين المتضادين وذلك في قوله وسما يورس العرب وهل انحور
اي ابدعها ما هو المضاف قولنا وجمعا الاول لان الالام اقرب لان الجار لا يقع في حال ومنها الالام المسماة
لام التقوى بقوله الزائدة التقوى في اسم ضعيف لما يتأخر كما يكونه في قوله في العمل نحو مصداق للمعهم
فعال لما بار بهذا وفي جعل الاضافة الغظية على معنى الالام نظر ظاهر في منزل يدحسن الوجه اذ ليس
حسن مضافا الى الوجه بقصد ربح بل هو هو كقوله الغمامي في شرح التسهيل وبه اضاف بقا قول
بعضهم الاضافة في حسن الوجه بمعنى من لا لما قيل زيد يحسن بل يعلم اننا عني من معصن قنين
بالاضافة من حيث الوجه (قوله الى المعول) انما يعبر ان رتبة او ينصب بكونه مفعولا كما يقدر
به كثير من المحققين بل ادعى التفتازاني الاتفاق عليه وعم الرضى المعول لانه قال لا ينضاف الوصف الا الى
الفاعل والمفعول به او في علم بين الخلاف الا في المفعول فيه فاعظمه والحاصل انه منصوب معنى وهو
اسم الفاعل او مرفوع معنى وهو معول اسم المفعول والصفة المشبهة (قوله سواء كان اسم فاعل) ومنه
اسم المبالغة ككتاب اصل (قوله كدروع القلب) بفتح الواو والمشددة من الروع وهو الخوف
(قوله لانه في تقدير الانفصال) لان حواضره في تقديره تقدر ضارب هو زيد فاعضا ضمير المستقر في الصفة
فصل بينا هو في مجرور هاتقدرا (قوله فان في حروف قطعا الخ) قالوا في موضع من لم يمنع الحسن
وجهه لانتفاء وقع الرغوع نحو الحسن وجهه لانتفاء وقع النكسة تنصب على التمييز (قوله لخال
الصفة لفظا من ضمير) في ذلك كفي الغني في الامور التي يكتبها الاسم بالاضافة لانه بقدره على الاشياء
التي تحتاج الى ارباط قاله بول الله نالت عنه (قوله ولا لخصما) عطف على نعم رفعا ولا تقبل خصما
(قوله ضارب زيدا) فالتخصيص حاصل المعول قبل ان تاتي الاضافة (قوله كما تروهم) التروهم من
مالك فانه ودعى ان الحاصب في قوله ولا تقبل الاختصاص قال بل تقبل ايضا التخصيص فان ضارب زيد
أخص من ضارب اعراب ظاهر كلام المصنف انحصار الاضافة في هذين النوعين وادعى التسهيل تسما
نالتا وهو الشبهة بالضمف وخمد ذلك في سبع اضافات اضافة الاسم الى الصفة واذضافة المسمى الى الاسم
واضافة الصفة الى الموصوف واضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة واضافة المؤكد الى المؤكد واضافة
المعتبر الى المتي واضافة المتي الى المعتبر ونوع في بعضها فليراجع مرفعه وما ينبغي ان ينسب عليه ان
الاضافة في جميعها هي لام الاختصاص كقوله الشهاب القاسمي وفي حواشي الطول فتتأخر في حقه في
الديباجة وفصل الخطاب ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية (قوله ولو مقدرا) كما اذا كان
المضاف غير منصرف كما في (قوله والمجموع على حده) واما قوله لا لا الزائد ضارب بين القيد * فقول
ياوجه في الغني والتصرع في باب اعراب جمع المذكر السالم بينهما الجمع معرب حينئذ بالصفة على النون
كما كين لا بالنون (قوله بجاياتي في الصور المستثناة من عدم جماعه) قال (قوله بل هو ان لها او عليها)
أعجب على خلاف في ان الاعراب اوقع بعد احوالكه أمقارن هو في قول في الشبهة قبله لكنه لا يوافق
فرض المسئلة فلذا أسقطه وقد مر ما يتعلق بذلك أول الكتاب في بحث الاعراب وقد أشار الجعري في
فتنائه الى اقوال الثلاثة فقال

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان.

(قوله ولما فيه آل) وأما الثلاثة الأقواب فالخير زائدة والأقواب بدل (قوله لان المقصود منها) أى الاضافة وفوه أسالة التعريف أى التخصيص وان فصلتها فلنفس بطريق الاصله وقوله وهو أى التعريف حاصل

الذي هو نالها أو عليها (ولا ينافي) لأن القصور منها أصلا التعريف فهو حاصل لما فيه أو يفيها

لما فيه آل بغيره أي غير الإضافة وهو آل فلأولضيف ما فيه آل ثم تحصيل الحاصل وعلى كلامه فتح إضافة المعرفة إلى النسبة يكون بطريق التبعية وعمله يفهم بان فيه طلب الأدنى وهو التخصيص مع حصول الأعلى وهو التعريف أو رد على منهم إضافة المعرفة فتحمل على ما نفى أو التجميع مع أنه لا فرق بينهما في لزوم تعريف المرفوع واجب بأنه ليس في جعلها ما لتعريف المرفوع بل تبديل تعريف بشر فيه فانه حين صارت اعلالاً بيني فيها الإشارة إلى معاليميتها باللام والإضافة فتأمل (قوله) ولهذا لا تجمع العلم الخ أي لا تكون المقصود من الإضافة أصالة التعريف فلا يضاف العلم بآيا على علمية حصول المقصود من الإضافة بغير العلم (قوله) بقدر في زيد الشيوخ فلا يبقى على علمية ومن ذلك قوله

علاز يدنا يوم القنار أس زدكم * بأبيض ماض الشفرين عاني

وقوله فان قرئ أس الحق لن تتبع الهوى * وإن قلبوا في القلوب لا ثم

والإضافة في ذلك الأدنى ملازمة وسجل ابن مالك في التبديل ذلك من إضافة الموصوف إلى القائم مقام وصفه أي فلا زيد صاحبنا من زيد صاحبكم وإن قرئ بشأ صاحب الحق * (تنبه) لا تجمع الإضافة أيضاً ما

الثابت أن من ألبس قال الله تعالى وأقام الصلاة وقال الشاعر * وأخلفوك عدالاً الذي وعدوا *

أي عدداً لأن فرام حصل لبس لم يجز حذفه فهو شجرة زيد و عمرو (قوله) فهذه المسائل الخمس اختصر فيها الجمع بين آل والإضافة لأن المقصود من الإضافة اللفظة التي هذه الخمس منها التخصيف أو رفع القبح وذلك

عاجل في الصفة المشبهة التي هي الأصل في ذلك فكان ينبغي المصنف أن يثب عليها كالجعد الشعر يحذف

الضهير أو الجار والمجرول لأن الأصل الجعد شعره أو شعره فلما أضيف محذف الضهير المجرور بالإضافة

أو بالحرف لم يحذف التخصيف بذلك وقرن المضاف إليه بالوصف أعفاه من الضهير أو التثنية لأن التثنية

وآل يتعاقبان على الاسم في المضاف كما يليه التثنية من وجب على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل

المشبهة لهما من حيث أن المضاف في الصورة تين صفة مقروية بالوصف المقرون به وإذا كانت آل

في المضاف إليه الثاني كانت كالتثنية الأولى لأن المضاف والمضاف إليه كالثنى الواحد الضهير العائد إلى ما

فيه آل من غير أنه الاسم المقرون بالوصف طال الوصف المثنى والجموع واحتاج لزوم التخصيف لم يتج فيه

لاشترط آل في المضاف إليه (قوله) وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح فيمتنع الضارب زيد أجزاء الفراء

والضهير أو الضاربك والضارب ونحوهما منصوب المحل على المفعولية لا للمجرور بالإضافة والتثنية من سقط

لأن اتصال الضهير بالإضافة تفسد ذلك بطلبه من المطلوبات (قوله) والأمور التي يكتبها الاسم بالإضافة

عشرة ذكر في المثنى إنما أحده عشر أربعة منها علم من هذا التعريف والتخصيص والتخصيف ورفع القبح

والتجاسر المصدرة لتحويل الملل وهذا يعلم من باب المفعول المطلق والسامع الظرفية فتعوتون أكلها

كل حين والسابع ذكر الموث كقوله * أثاره العقل مكسوف بطوع هوى * والثامن ثابت المذكر

كقولهم قطعتم بعض أصابعه وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه والتاسع الأعراب نحو هذه

خسة عشر زيد فين أعربه ولا كثر البناء والعاشر البناء في ثلاثة أبواب أحدها أن يكون المضاف

مهما كبير ومثل دون الثاني أن يكون المضاف زماً لهما والمضاف إليه إذا التثنية أن يكون زماناً لهما

والمضاف إليه فعل مثنى بناءً أصلياً والحادى عشر وجوب التصور ولهذا وجب تقديم المضاف في كلام من

عندك وذكر الرضى أن المضاف يكتب من المضاف إليه التثنية فتعوم أمثل أنجسك ولا يكتف بقولنا

والجمع كقوله * فاحسب الديار شغلن قلبي * وزاد في الأشياء والنظائر في كتبها التنكير وهو سلب

تعريف العلم

(باب في ذكر الأسماء العادلة على أفعالها)

(قوله) المتمدن أي على نبي أو استعمل أو موصوف أو موصوف أو مخبر عنه فينبذ ترجم في المرفوع بعدهما كونه فاعلام جواز كونه مبتدأ بغيره بانه جمل واحد اختلار مالك ونحوه كلامه في

ولهذا لا تجمع العلم بآيا

على علمية فلا يقال الغلابة

ولا زيد بل يجب حذف

آل من الغلام بقدر

زيد الشيوخ (الأنف نحو

الضارب زيد) مما المضاف

فيه وصف مثنى والمضاف

إليه معصومه (و) نحو

(الضارب زيد) مما المضاف

فيه وصف مجموع على حد

المثنى والمضاف إليه معصومه

(و) نحو (الضارب الرجل)

مما المضاف إليه الوصف

بالأفعال (و) نحو (الضارب

رأس الرجل) مما المضاف

إليه مضاف لما هي فيه

(و) نحو مروت (بالرجل

الضارب فخره) مما المضاف

إليه مضاف لضهيره

على ما هي فيه فهذه المسائل

الخمس المختصرة فيها الجمع

بين آل والإضافة وما عداها

لا يجوز فيه ذلك على الراجح

والأمور التي يكتبها الاسم

بالإضافة عشرة ذكرها

في المثنى

(باب)

في ذكر الأسماء العادلة

على أفعالها

(يعمل على فعله) من

الأسماء (سبعة) ووافي

الشذو واسم المصنوع

والظرف والمجرور والمعدن

فعل هذا يكون عشرة

أحدها

والألف هـ تخرج به كالف صاحب فتكون من الهاء وهو زحوا بعد كقوله * هـ ين من مخترق هياؤه *
 أي بعد بعده كقولهم نحن خنوه فيمنه مصلد على فعلان كالزوال أيضا قبان ملن قلل و باب سجدت
 أكثره (قوله وشتان) بفتح النون وفي فصح تعليل الفراء كان يكسرهما (قوله وأن) ذكر فيها
 في أول التصريح أربعين لغة ويحل كونها اسم فعل مالم تؤنث بالثاء فتتصبه مصلدا وذلك قولهم في اللغة
 أفنوتة فهذا يدل من اللفظ بالفعل كعز جازم رفع فيكون أضادعاء وهو مستند أحسن خبره وقديسي
 للعين نحو كان الأمر على أنه أن خمنه وأوانه (قوله وهو دون الأول) بل لم يشته ابن الحاجب قال الجاهلي
 فما قبل أن أف بمعنى أنضض وأوه بمعنى أنوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عسرته بالمضي الحال
 (قوله كقوله فهيات الخ) قاله جرير من قصد من الطويل الفاء للعطف والعقيق موضع بالحجاز فاعل
 بهيات الأول والثاني ما كيد لم يؤنثه للاستناد فلا تنازع في الاملين خلافا لابي على لكن مال ابن صفور
 في شرح الأبيات لكلام أبي على ومنه التوكيد لأن وضع اسم الفعل للاختصار فتكراره لثا كدنا مضى
 لذلك قال غان: كذا بفتح الجيم كذا بفتح النون فيحصل رفع عطفي على العقيق وروي وأهله وخل
 بكسر الخاء صديق بالعقيق في موضع رفع نعت لخل والباء بمعنى في ويجوز أن يكون سالما من الهاء
 نحو له ووجه نحاوله في موضع رفع على أنه مقتضى من حاولت الشيء إذا أردته (قوله بهيات افترق) كذا
 أطلق الجمهور وقيدته بالتخريص يكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعالم والجسم والصحة والسقم فلا
 يستعمل في غيره لثلاثي يقال شتان الحسنان عن مجلس الحكم (قوله شتان هذا والعناق الخ) أي افترق
 هذا الحال الذي هو فيها والحال الذي أتى كانه هو الموصوف بقوله العناق الخ والغرم غير المقل
 (قوله وقد تزداد الخ) عبارة المصنف في شرح الشذور ولتزداد ما قبل فاعل شتان كقوله

وشتان وهو قليل (و)
 مأهوه بمعنى الأمر نحو
 (مه) ودونكه وعليكه
 وهو الغالب (و) مأهوه
 بمعنى المضارع نحو (وا)
 وأوه وأف وهو دون الأول
 فهيات (بمعنى) بعد كقوله
 فهيات هيات العقيق
 ومن به وهيات خسل
 بالعقيق فواصله وشتان
 بمعنى افترق كقوله وشتان
 هذا والعناق والنوم *
 والشرب الباردي ظل الغرم
 وقد تزداد ما قبل فاعل شتان
 كقوله * لشتان ما بين
 الزبدن في الندى (و)
 مه (بمعنى) استك
 ودونكه بمعنى خذه
 وعليكه بمعنى الزمه نحو
 طبع أنفك (و) (و) بمعنى
 (أعجب) كقوله
 واباني أنت وفوك الأشب
 * كأنخا ذيله الزنب *
 أو زنبيل وهو عندى الحيت

شتان ما توى على كورها * وقوم حيان أحم جاور

ولا يجوز عند الأصمعي شتان ما بين زيد وعمر وجوز غيره بحجابه بقوله لشتان ما بين الزبدن في الندى
 وأما قول بعض المحدثين جازم يفتقر بالوصل القطعية * شتان بين ضيعكم ومنيعي
 فلم يستعمله العرب وقديس جرح على اعتدال ما موصولة بين وذلك على قول الكوفيين أن ما الموصولة يجوز
 حذفها انتهت وإذا تأملت ما علمت ما في عبارة الشارح وأن الصواب الاستشهاد على زيادة ما قبل فاعل شتان
 بقوله شتان ما توى لأن توى فاعل شتان والمعنى افترق توى على كوالا بل وقوم الضعيف المذكور وأما ما في
 قوله لشتان ما بين فليستوا ثمة لأن بين ليس فاعل شتان لأن فاعل شتان لا بد أن يتعدوا بين لا تقع على
 المتعدي بل ما موصولة وهي الفاعل وبين شتانها تأملوا الأم في قوله لشتان موصولة للقسم وثمة البيت
 * زيد سليم والأخبر بن حاتم * نصف أحدهما بالكرم الزائد دون الآخر وأعل أن شبه الأصمعي أن شتان مع
 فيه الكسر فهو ثمة نشأت لا سم فعل بمعنى افترق ولا ملو كل بناء جاز أن يجيء الفاعل أكثر من اثنين
 بعلت أو دونه ولم يجز حيث لا يجوز لشتان ما بين زيد وعمر ولزم الانحياز بالمتى عن المفرط لما زاد توين
 مبتدأ وشتان خبر و رده شبه أن اللفظة للعياض النون قال الخضر بن عيسى أن لا يجوز الإضافة الأصمعي
 لما قاله بل لأن ما مائة ثمة قين هي الفاعل وفاعل شتان لا بد أن يكون متعددا بين ليست كذا ولما
 أن تكون موصولة وهي الفاعل فليس هناك ما يدل على التثنية فإن قيل ما سم مشترك قلت يلزم أن يقال
 افتراق الزندان كذا وكذا ولا يستقيم لأن من شرط بين أن تقع بين منسوبة في النسبة كان يقال
 بيني وبين زيد قرابة والفرص في قوله لشتان ما بين الزبدن في الندى أن الزبدن افتراق في صفتين
 أحدهما متصف بالجل والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين لأن يكون شتان بمعنى بعدو لثان تقول
 ليس الهسي ذلك بل أحدهما غاية الكرم والآخر في أقل الدرجات فقد اشتر كل صفة الكرم فتأمل
 (قوله ويا بني الخ) ممدود بيتا من جزل تم عجزه * كأنخا ذيله الزنب * فوا اسم فعل بمعنى
 أعجب يا بني جاز ويجوز حمير مقدم وأن يكسر التبتدأ مؤخر فوك بكسر الكاف مبتدأ والأشب

صفته من الشب يفقتهن وهو حدة الاسنان ونحوه كما نأخذ من خروف الحب والزنب ضرب من الثب
 طب إلى الشجة (قوله وشله ري) كقوله تعالى وي كأنه لا يفهم الكافر ونحوه اسم فصل بمعنى أفتب
 والكاف حرف تعليل وأن مصدره أي أعجب لعدم فلاح الكافر من هذا قول الخليل وسيبويه وقيل
 كأنه يشبهه بمعنى القان (قوله وواها) كقوله وواها سلمى وواهاوا (قوله وأف بمعنى أفتب)
 أي بالشر المتقدم (قوله ماسين من فعل الخ) أي مته مرف تصرفا كاملا فخرج بالكاف نحو صرح
 لأنه راي وخرج نحو كأنه ناقص ونحوه ونس لانهم لم يدان ونحوه يزد ويدع لانهم ناقصا التصرف
 (قوله ومنقول) هو ما منقول من ظرف المكان نحو دونك زيد بمعنى خذته ومكانك بمعنى أثبت أو من
 جار مجر ووكشمل والغالب في الجهر وفي القسمين أن يكون ضمير الخطاب وقد يكون ضمير متكلم
 كقول بعضهم علي بمعنى أولئ وقد يكون ضمير نائب فعول عليه من جلاليسى فعليه بالصوم وقد يكون
 ظاهرا اختي الانقش على عسدا لله زيدا وهو غير مبعدا والاولى في الشذوذ ظاهرا بآي وان يحذف
 أحد ك الزنب والثنائي ظاهرا فلا تصح انما الجهل وبال واية والثالث ظاهرا بآي والشواب كذا في
 حواشي الخلاصة المصنفا واستغن عنه ان في فهم احكامه الانقش تخففة لاشددة حالة اللعامين
 حيث فهم ان على تشديد الياء على انما جازة لضمير المتكلم وبعد الله بلفظ شذوذ لادبال الظاهر من
 ضمير الحاضر بل كل غير مبعد للاطاعة والاقر بان عطف بيان واعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل
 لم تجل ومنقول يدل على ان اسم الفعل مجموع الجار والجور ولا كلامهم على موضع الكاف من الاعراب
 يتألفو بمعنى ان اسم الفعل انما هو الجار فقط وذلك لانهم اختاروا في الكاف التمسك بعلبك واخوته
 فقال ابن بابشاذ نحو في خطاب وقال جمهور ضمير الخطاب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال
 الكسائي نصب على المفعولية والفعل الضمير المستتر لان التقدير انهم أنتم ففعلوا وانظروا انما
 حيث نزل بعدها اذا وجد نحو عليكم أنتم وقد يقال ان على تعدى لاثنتين وفي حواشي الاشعوري
 للشهاب القاسمي وأصب عند الكسائي على المفعولية وذهبوا للعليل بآي بمعنى خذوهذا انما يتعدى
 لواحد وقال الفراء رفع على استعارة ضمير غير الرفع كجاءوا فاذع قول الشهاب في
 حواشي الاشعوري وذهب ان الكاف ليس من ضمير الرفع نعم في المعنى ان نيابة ضمير عن ضمير انما جازة في
 المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا ووافقهما في الاعراب وكونه في الضرورة كقوله
 * أن لا يجاوروا الا لا ديار * الآن يقال الفراء لا يشترط الاخير انه يلزم الفراء أن ضمائر الرفع لا تستمر
 فيها فليحضر وقال البصريون حرف قيل على ما كان قبل اقامتهم مقام الفعل ناعلى انما أسماء للافعال وقيل
 الجرا بالاضافة ناعلى انما أسماء المصادر والمعنى الزامك واستعاره المصنف في الحواشي فقال ان على في مثلا
 اسم الزوم تقول عليك بمعنى الزامك فلما كان موضع خفض ورفع وانتظر هذا مع ما مر حوايه وسألتني
 كلام الشراح ان أسماء الافعال لا تعمل الجرا بالاضافة وقولهم ان اسم الفعل اذا كان لفظ الماضي يستمر
 فيه الضمير وجوبا (قوله ثم انه يعمل على اسماء) أي غالبا كقيد ذلك في التسهيل لا قد يكون اسماء
 متعديا ويكون هولاء انما هو من فاعله الزوم مع اسماء استعجبه وهو متعدي وهذا انما جازة انما جازة الجريان
 على الأصل ولهذا اعترض في شرح الشذوذ عن من فصره بما كفت بان اكفف متعدي لازم فلاولى
 أن يفسر بانكف ولم يجعله من غير الغالب لكان الجري على الغالب هنا بخلاف آتين (قوله فيرفع
 الفاعل) أي مطلقا (قوله) هو متعدى الى المفعول بواسطة ان كان معناه متعدى بها ونحوه ان كان
 معناه متعدى بغيرها (قوله يلزم البناء مطلقا) أي سواء كان بمعنى الامر والماضى أو المضارع
 والفعل متعدى وهو الامر والماضى ومنع من زوم المضارع بشرطه (قوله والتجريد من العوامل) أي
 اللفظية التي تقتضي فاعلة أو مفعولية كما شارة الى أول الباب (قوله ولا يحذف) ولهذا رتب الى ما لاك
 حيث شجوز في قوله * أيها الباش فلوى دونكا * أن يكون دلوى منصوبا بدونك ضميره بدلا لعلها

ومشله وي وواها وأوه
 بمعنى أتوجس وأف بمعنى
 أنصبر وهذه الأفعال كلها
 مما هيئت والقياس من اسم
 الفعل ماسين من فعل
 ثلاثي تام على وزن فعال
 كزأل وشذوغة من
 الزاي كقوله يعني قرفر
 وقد يؤخذ مماثلة أن
 اسم الفعل ضربان من تيجل
 وهو ما وضع من أول الامر
 اسم الفعل أشنان ومنقول
 وهو ما وضع لغيره ثم نقل
 اليه كعلبك واليك ثم
 انه يعمل عمل معناه
 فيرفع الفاعل ظاهرا
 ومستترا ويتعدى الى
 المفعول بواسطة بغيرها
 لكن يخالفه يلزم البناء
 مطلقا والضمير من العوامل
 وأنسبه ما ينون في المفعول
 ولها وجوزا كـ
 ومه وذلك لتشير وانه
 لا يتركب النون ولا يحذف

يقوله (ولم يكن المضد مضمرا) فلا يقال أجهي ضمير بكزيد البعد منه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاستعارة (ولامضرا) فلا يقال ضمير بك المسمى محسن وهو المحسن فبع عدم حروف الفعل ولهذا لم يعمل مصدرا كالسائي (ولامحدودا) بالتاء فلا يقال أجهي ضمير بكزيد الانصبغة الوحيدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فإن وودحكم بشدوده (ولامنعوا تأثيل) تمام (علمه) فلا يقال عرفت سؤلك الاغنى الاول لانه مضموع (١٣٤) كمولع صلت فلا يفضل بينهما فان نعت بعد جاز نحو ان هجر ك اباي المقطع له لك ولوقال

انما يكون عند التأويل وهذا لا يؤيد فظهر صحة قول المستغنى عن التثنية في قوله وهو اللقي السماوات في الارض يعلم سر كرههم ك يتعلق في السماوات وفي الارض يسر كرههم ك لان المضد ليس مما يعمل لان والفعل وغفل العاصي من مراده فقال المصدر اذ لم يفعل لان والفعل بفعل لما والفعل فالحذوف باق فظن أن المراد في التأويل بخصوص ان والفعل والمن في التأويل مطلقا فتأمل (قوله لمع) شبه عن الفعل بالتصغير الخ) هذا لاناس بما ساء في ان المصدر افعال لانه اصل الفعل لانه ساء في فالتاسا ان يعمله بان صيغة المضد ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل (قوله ولا مضرا) أي خلافا للكوفيين ويشهد لهم قوله وبالخراب الاما علم وقد تم * وادعوا بها الحديث المرجع فان قوله عنها متعلق بموالعائد الى الحديث لكن انما في هذا في الجار والمجرور (قوله ولا مضعولا من معموة الخ) لهذا ودعي التخشعي ان قوم قبلي السرا اعمول لوجه لانه قد قيل بينهما بالخبر وهو القادر في في النفس ويؤخذ من ذلك انه لا يعمل مضعولا ولو كان المعمول ظرفا لوجه لانه قد قيل بينهما بالخبر وهو التخشعي اذ قيل يا ماما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم يا ماما بان فيه الفصل بمعمول كتب وهو ك كتاباته لا يعمل مضعولا ولو الفاصل جارا وتجرورا فان قيل لعل التخشعي يقتدر على كتب صفة الصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا لا يجوز آخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل معموة (قوله لان معموة بمنزلة الاله الخ) ربما تشبهوه العبارة بان المعمول ليس صلة حقيقة فوبه نظر لانه عند العمل مؤول بان والفعل افعال والفعل فهو صلة توصيل حرفي (قوله قال التفتازاني والحق جواز تقديم معمول المصدر الخ) حاصل ما اشار اليه التفتازاني ان المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج ان ياتي به بان او ما والفعل لان الظرف يعمل فيه العامل القرى والضعيف لتزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكهما وقال الرضي يجوز تقديم المعمول اذا كان ظرفا واختار انه لا بد من التأويل وقال المؤول بالشي لا يلزم ان يعطى حكمه مطلقا فلا يلزم منع تقديمه في خبر الحرف المصدرى عليه اذا كان مفعول طابه ان مع ذلك اذا كان مقدورا بوجه ان ان لامع الفصل لانه من فاعل ولا يتخلو من الفاعل على الزمان الى غير ذلك مما افترق فيه المصدر والمؤول والصريح وعبارة الشارح فهم ان التفتازاني يقتصر بتقديم معمول المصدر الظرفي مع كونه مؤولا بالحرف المضدري والفعل ولا يمنع في هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول فتأمل وفي حواشي ابن جاعة في مباح حذف المسند اليه ان تقول هذا الكلام أي قوله واتحة الفعل بحسب ظاهره لا يفضل لانه لا راحة للفعل لان العرض لا يقوم بالعرض فلا بد من وجه من التأويل والكلام فيه انتهى (قوله بخلاف اسم الفاعل) فانه انما عمل مشابهة الفعل المضارع ولهذا اشترط لعمله ان يكون بمعنى الحال والانتقبال (قوله فنع افعال المنفي والجمع) هو قياس اشتراط ان لا يكون محذورا ولا مستقرا وان غلظ التصغير بما عرف كلام الشارح لان التثنية والجمع من خواص الالهام (قوله فان نظرتنا في من ذلك الخ) فندبه افعال المجموع في قوله فبره مقاربات تتوهمهم * ابا فادامه الا لا حرم والفتحا

ولا متبوعا لكان اول فان حكم سائر التوابع حكم التث (ولاحذوها) لعدم وجود حروف الفعل (ولا مفعولان المعمول أي من معموة واجني لان معموة بمنزلة الصلة من الموصول فلا يعمل بينهما (ولامناو ضا) أي من معموة ولو ظرفا فلا يقال أجهي ضمير اضرا بضمير المسمى من ان معموة بمنزلة الصلة وهي لا تقدم على الموصول قال التفتازاني والحق جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه كما يقفه راحة الفعل بظواهر اقتضاه على ما ذكرناه لا يشترط في افعاله ان يكون بمعنى الحال أو الاستقبال وهو كذلك لا يعمل لكونه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه ابن مالك انه لا يشترط فيه ان ياتي بكون مفردا وقد اشترط بعضهم ذنوع افعال المنفي والمجموع ووجه ابن مالك قال لان لفظهما مقاربا لفظا المصدر الذي هو اصل الفعل فان طرنا في كلام العرب بافعال من ذلك قبل ولم يقس عليه ثم المصدر يعمل

مضافا ومنه لا ومقر ويا بال (و) لكن (اعماله) كلمة كونه مضافا للفاعل مع ذكر المفعول وتركه (اكثر) استعمالا من عكسهما من افعال من تأويل بالان الفصل عدة فاشافة العامل اليه اعمولان نسبة الحديث لمن وجدته اظهر من نشيته لمن وقع عليه لكونه فعله (نحو ولوادفع الله الناس) كمن يتو قبل دعائي أي دعائي بال وأما العمل مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير لا يحل لاسم التماسا من جهة الخبر ومع ذكر مطلق وليس بالاسم الشرح كقول بليل قوله عليه الصلاة والسلام ورج البيت

من

من استطاع البسبلا قال في التصريح والماتن ان يجب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا
 شاهد فيه انتهى وهو مبطل لسلام أبي حيان حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث
 الشرعية على الأحكام النحوية باحتمالها الرواية بالمعنى وقد دخل عليه بان الأصل الرواية بالقسط وإذا قصد
 الرواية بالمعنى أشار الراوي إلى ذلك بقوله قاله معناه لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث ورفع هذا
 الباب بتعلق منه إلى عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية وهذا مخالف للإجماع والمسئلة
 مبسطة في شرح المعنى وإنما استدلل بالحديث لا بالأحاديث لأن من في الآية ليست فعل المصدر بل ما يدل من
 الناس يدل بعض من كل والربط مخوف أي منهم وإما شرطية والجواب مخوف أي فليس صحيح وذلك لئلا
 يلزم أن يصح للناس أن يصح المستطيع منهم كما قاله في المعنى وغيره قال النجاشي في بعض مجاميعه
 وهو مجموع وأما من ذلك ويكون في الحج شيئا فنرض كفاية على كل الناس أن يصح مستطيعهم
 فإن يصح المستطيع أم انطلق كلامه ونرض عن على المستطيع وهذا أحسن وبشبهة قول المجابنا
 ان من فرض الكفاية أساء الكعبة بالحج كل سنة والرافعي بحث ان الحج لا يتعين وأنه يفتي بعمرة
 وفي هذا التقرير برز عليه وقد دخل عليه وجه آخر غير ان هنا مباحة وهي أنه إذا ثبت ان في الحج فرضين
 فرض مكفاية وفرض عين فيظهر أن فرض الكفاية يسقط بان يقوم به المستطيع وغير المستطيع
 فلو تجتمع غير المستطيع الماشق وجب إسقاط فرض الكفاية ولا نقول بأنه يجب الغر لان الحج لزيادة فيه عن
 مستطيع وبقى على المستطيع فرض العين وإذا كان المستطيع حصل له ثواب إسقاط فرض
 الكفاية وثواب إسقاط ما في ذمته من فرض العين فإذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مذكور
 قبل أنه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص ج المستطيع لا عموم ج البيت وظهر ان جعل من
 شرطية أخرج لانه أصله ان تفصل على الناس أن يكون البيت محجورا عليه على المستطيع أن يباشر الحج
 بنفسه لكن ينبغي أن يقصد الجواب هكذا فليبه أن يباشر الحج بنفسه فتدبر (قوله وفيضا فاعلى
 الطرف وسعيا فعمل فيما بعده الحج) أي فتكون حيثئذ كالنوت في أنه وقع ونصب وهذا يتم المصدر
 المضاف خمسة أحوال وهذا كله في مصدر الفعل المتعدي لو اُحد فان كان مصدر فعل غير متعدي لم يرفع
 وجهان اضافته إلى فاعله و اضافته إلى ظرف منفع فيه كالجني قيامه باليوم أو قيام اليوم زيدا أو متعدي
 لانتين أو ثلاثة جازية ووجه كثره لا تخفى على المتأمل (قوله لانه يشبه الفعل الحج) فيه أنه فعل مطلقا يشبه
 الفعل فالظاهر أن يقال لان التشكيك أنسب بمعنى الفعل الذي عمل باعتباره ومن أعمال المنون قول بعض
 العرب يجبت من فرامة في الجمال التقر أن أي من أن قرئ قال ابن مالك في شرح العمدة وهذا غير باب أي
 الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثير النصبه والقياس يقتضي وقوع الرفع وجده ومع النصب وإذا
 اقتصر على أحدهما فالرفع أحق والاكثر الواقع ما ذكرته انتهى وقال المصنف نحو أنشأ الألفية أعمال
 للمضاف في الفاعل ضعيف وكذا أعمال المنون وأما ذوال الفاعله ضعيف مطلقا في الفاعل والمفعول
 وتخص عن عمل المصدر في الفاعل ضعيف مطلقا (قوله يجبت من الرزق الخ) صلي يتجزه
 * ولعل بعض الصالحين فقيرا * (قوله في تواب الفاعل) ظهر هذا جوابا للرفع على المحل في جميع
 التواب وتخص أو غير فاعلى في العطف والبدل ومنع في التوكيد والتعقيل (قوله الجرح جلا على الفاعل) هو
 أحسن من الاتباع على المحل وتبدل في التسهيل عاذا لم يمنع مانع قال العامري على أي محجب أكرامك زيد
 فان الاتباع بالجر يؤول إلى العطف في الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض وهو ممنوع كالمستتر في
 باب النسق (قوله والرفع جلا على المحل) على هذا جرحا إنما اشترط الحسن أولئك عليهم لعنة الله
 ولما لا يكونوا أناس أجعون وحمل عليه بعضهم قوله في الحديث أمر بقتل الابن وقر الطغيتين وأنتد
 بالجنة القتلوا الاقوام كلهم * والصالحون على سبعين من جرح

من استطاع البسبلا وقد
 يضاف إلى الطرف توسعا
 فيعمل فيما بعده الرفع
 والنصب نحو يجبت من
 ضرب يوم الجمعة زيد عرا
 (د) أعماله حال كونه
 (منونا) أي يخرج دامن آل
 والاضافة (أفلس) من
 أعماله متافا باللانه يشبه
 الفعل لكونه منكرة (نحو)
 أو أمله في يوم ذي سفيانة
 يتما (أي أن يتما) يتما
 (د) أعماله متروا (بال)
 شاذ الرفع عن مشابهة
 الفعل باقرانه بال (نحو)
 قوله

(يجبت من الرزق المسمى
 اله)

ينصب المسمى ورفع اله
 بالرزق الذي هو مصدر
 وعوض بان الاضافة
 كالتر برف بال فهل بعد
 معها المصدر عن الفعل
 وأجيب بأنها متأخرة عنه
 فهو قبلها واقع موقع الفعل
 بخلاف المنون بال (نقطة)
 يجوز في تابع الفاعل
 الجرح بالمصدر كيجبت
 من ضرب زيد الطريف
 الجرح جلا على الفاعل والرفع
 جلا على المحل وفي تابع
 المفعول كالجني أي على
 العمدة والجرح الجرح أضاف إلى
 اللفظ

مخالفتهم الاخفش اذا وحجت فيجب التقدير اذا وحجت فاقد خطابه فقدت فرحين حجت فيفصل في
 التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بمجمله اخصيه وأخف الامر من ان يشكل الابتداء في فاقد ما عمله فلا
 لانه ليس اهله انحر دمن علامة التأسيس علم لو ثبت بدليل خطابه ولا يكون الخبر فقدت فرحين لانه
 زيد اربايطار حجت بل حجت خبره فله حجة معترضة بين المبتدأ والخبر مبنية لمفعوله ضاربه على طريق
 الاستئناف وفي التصريح ان الكسائي خالف في الشرطين وظاهر كلامه ان اسم الفاعل لا يعمل اذا وصف
 ولو بعد العمل وان الكسائي يحير اسماء مطلقا وكلام بعضهم يقتضي خلافه قال اجاز الكسائي انما اذا
 ضارب أي ضارب يحون انما ضارب أي ضارب زيد ابقوله دون كذا يقتضي انه لا يجوز اسماء الا اذا وصف
 بعد العمل وفي شرح التسهيل لم يستقر وفاق بعض اصحابنا الكسائي في الموصوف قبل العمل لان ضعفه
 يحصل بعد العملها **(قوله)** لا يمتنع الصفة في الموصوف أي بخلاف عمله في المرفوع وظاهر ان عمله
 في المرفوع لا يتوقف على واحد منهما والاول امر حبه غيره ولانه رفع الفاعل اذا كان بمعنى الماضي مضرا
 بل بخلاف كمال ابن مصفون لكن زيدان بن خروف وشعبة ابن طاهر منعاه في المضمهر وظاهر على ظاهر
 كلام سيويه ومذهب ابن جني والشاويين وأكثر المتأخرين انه لا يرفع وما لا الثاني في المخفان ان الظاهر
 ان الجهور منعوا قائم الزيدان لغوات شرط الاكتفاء للمرفوع عن المبتدأ وهو تقدم النفي والاستعظام
 لاقوات شرط وهو الاعتماد على ذلك ما من ناهي ما ان اشراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو
 الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب بل انطلق العمل واستدل على ذلك بصيغة يدقام أوه امس وانهم
 لم يشترطوا الصفة نحو قائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال لكن رد عليه النشيل فيما يأتي
 بقوله تعالى مختلف ألوانه وانما عمل الرفع فتدبر **(قوله)** مختلف ألوانه أي صنف أشار الى أن الاعتماد
 على المقدور كالاعتماد على المقبوط بل لكنه جعل الاعتماد في الآية على الخبر عنه المقدور وفي التصريح انها
 مثال للاعتماد على الموصوف المقدور وكلاهما صحيح والنظر في الاول جمع منهما لان الموصوف المخدوف في
 الاصل مخبر عنه وبسبب الظاهر الخبر عنه انما هو الوصف بحسب الاصل **(قوله)** ومنه نحو باطالعاجبلا
 أشار بقوله ومنه الى أن الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما هو مع كلام الاثنية لان حرف النداء يبعده
 من الفعل لكن ليس في الاثنية ادعاء ان النداء مسوغ بل ان الوصف اذا ولى حرف النداء عمل وذلك صادق
 بان المسوغ الاعتماد على الموصوف المخدوف **(قوله)** بل يجوز اضافته الى مفعوله أي بما أشبهه كخبر جكي
 انما كان أشد ولا يضاف الى الفاعل ولا الى الحال والتبزيو نحو هسما أو اما الوصف الذي لم يوجده في
 الشرطان فيقتضى ما يليه لا غير موعدها أمر ومشكل اذا لضاف اليه من تن ولا ينصب اذ ليس فيه أهلية
 ذلك وأجاز السيرافي نصبه لانه اكتسب بالاضافة الى الاول شبها بحسب الالف واللام من حيث التعريف
 لان الاضافة محضه بالمتون من حيث انه لا يضاف وقال ابن النظم المصمم لنصب اسم الفاعل بمعنى الغنى
 لغیر المفعول الاول هو اقصاه اسم الفاعل اياه فلا يدر من عمل فيه قياسا على غير من المقتضيات ولا يجوز ان
 يعمل فيه المرفوع يجب النصب لكان ضروري وانتهى ونقص بقوله هذا ضارب اليوم زيد امس
 قائم لا يجوز وقيل العامل في غير الاول مخدوف واعتراض بأنه غير مباشر في هذا الخبر زيدان متعلقا بالان
 لم تقدم المفعول الاول فلا يجوز المذهب اقتصار وان قدرناه انما هو واجب باوجه احسنها انما يجتمع حذف
 الاقتصار اذا لم يكن المفعولان مذكورين **(قوله)** ولك في تابع الجرور والخ) بخلاف تابع المنصوب لا يجوز
 جوهه فمن شرط الاتباع على الموضع ان يكون بمعنى الاصالة والاصل في الوصف المستوفى لشرط العمل
 انما لا مفعول له لاحاقه بالفعل واخاره البعدا دون تسكيا بقوله

فقل طهارة العلم ما بين متفجع * ضعيف سواء أورد ومجمل

وأجيب بان الاصل او باطن قد برئ من حذف المضاف أي في جمل المضاف اليه **(قوله)** الخبر على القفظة وهو الوجه
 الان منع مانع نحو الضارب الى جمل زيد كما علم من باب الاضافة وأجاز سيويه ذلك ونسأله المبرور ابن

لا يمتنع ما عمله في
 المنصوب (كقوله) حالا أو
 استقبالا لتفقد مشابهته
 الضارب (واعتماد) ولو
 قد برأ على نفي) نحو ما
 ضارب يدعمر الان أو
 غدا (أو) على (استفهام)
 نحو ما ضارب زيد تكرا
 الان أو غدا ومن حاله
 بشر أمركم أي أيها من
 (أو) على (مخبر عنه) نحو
 زيد ضارب ضارب الان
 أو غدا ويختلف ألوانه أي
 صنف (أو) على
 (موصوف) نحو مرفوف
 رجل ضارب عمر الان
 أو غدا ومنه باطالعاجبلا
 أي باطالعاجبلا أو على ذي حال
 كجهاز زيد اكبر فرسا لان
 أو غدا ثمان وجود هذين
 الشرطين لا يوجب عمل بل
 يجوز اضافته الى مفعوله
 وقد قرئ بالوجهين ان الله
 بالغ أمره هل هن كاشفات
 ضرطان اقتضى مفعولا
 آخر عنه نصبه نحو كانت
 كاشية ضارب الان أو
 غدا ولك في تابع المفعول
 المبرور وباسم الفاعل
 كتبتي جلد وما من
 نهض * الجرسى في الغنظ

والنصب على المحل عند نصبهم أو باضمار عمل من وصف أو فعل عند الجميع وقهم من كلامه ان اسم التفاعل اذا كان بمعنى الماضي أول ما يفهم
 يجعل وقد خالف في الأول الكسائي (١٣٨) فاجاز عه محبا بقوله تعالى وكلمهم (بأساطير عبي) فبأساطير بمعنى الماضي وقد عمل في ذراعية النصب

ولا حاجة فيه لانه (على ارادة حكاية الحال) الماضية بان يفرض ما وقع واقعا لا ان يفرضه عند بعضهم هو من لا يشترط في العطف على المحل وجود المجرر والظاهر ان ذلك المحل (قوله من وصف) أي منون وقوله أو فعل لما مضى أو مشارع واضمار الوصف أو مخرج لانه مطابق للمذكور ولان حذف المرفد أقل من حذف الجملة ويستفاد من جواز النصب باضمار ما ذكر جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المجرور اذا لم يكن عملا وان كان كلام المشارع انما هو في العامل (قوله ان يفرض ما وقع واقعا لا ان) قبل وانما يفعل ذلك في الماضي المستغرب كانك تتصوره العضايب وتصوره في تصحبه منه وقيل معنى حكاية الحال ان تقدير نفسك كانك موجود في ذلك الزمان فتسكت لا كما كنت تتلفظه اذ ذلك كافي قوالم دعنا من قرآن ورد بان المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الفاظ (قوله واضح) بقوله خير بنو لهب الخ) لا يخفى ان الوصف في البيت لم يعمل في منصوب وقد مر ان الشرطين انما هما العمل في المنصوب وأما العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد بل العمل في هذا الكتاب يرى ان الاعتماد شرط لعله مطلقا وان حقق في المعنى خلافة فكان ينبغي للمشارع ان يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبه على ما قاله في المعنى أو اعلم ان محل البيت في التقديم والتأخير لا يمد منه لان المرفوع اعتمد سدا من الخبر اذا اعتمد على ما في المعنى فاليست من مشكلات باب المبتدأ والخبر من مشكلات باب الفاعل (قوله ولو مني أو مجموعا) سواء كان جمع تخصيص أو تكسير وهو في التنبيه جمع التصحيح أقل سلامة نظم الواحد فالجاءة حاصلة بالفعل لا بالقوة (قوله المبالغة والتكثير) هما متعارضان بالمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية قال الشافعي في شرح الافيه هذه الامثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام أحدها الذي ذكره الثاني أن تأتي بالمبالغة في الصفة في كثرة الفعل كسان وكذا اذا دخلها معنى النسب نحو مقول الفان معناه المبالغة في القول وتكثيره لاي معنى للفعل بل على معنى ذي كذا كانه يقول ذو قول أو على الباء كانه يقول قول في قول أو ذا ليس على معنى الفعل العلاجي كالتأنيض وطامت وإنك لا تدخلها الموقوت فاذلك لا تعمل على الفعل أصلا لا دخلها معنى النسب كالا يعمل نحو غار والثالث أن تأتي بغير مبالغة أصلا نحو كرم فهو كرم وشرف فهو شرف وبوصدي فهو وصدي وما أشبه ذلك ملحوظ جازع فيه قياسا في البناء فهذا القسم أيضا لا يعمل على اسم الفاعل أو ليس هذا بل يعمل فاعل (قوله الثلاث) قيد ذلك لان اسم فاعل غير الثلاث لا يكون على فاعل والعمل في فعال أكثر من الاثنين بعده وعلمنا حينئذ قياس على الاسم (قوله على جواز افعالها) أي بالشرط المذكورة فلا تعمل بمعنى الماضي بدون التزم ان طاهر وليذه ان خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجرد من أل المقوم بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك وحري على ذلك الرضي وهو مردود لان دلالاتها على المبالغة متبعة لها من شبه الفعل وما رواه السماع محمول على حكاية الحال (قوله جلا على أملاها) فيجب أن تعمل على أملاها الذي حولت عنون من مرد قول كثير من الفقهاء في الطهور انه الطاهر في نفسه الطاهر لغيره فان الطهور صفة بلية بالطهور أو هو محمول عن طاهر طاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كانه صبرا كذلك لانه عن مابر يختلف قطع فانه عن طاهر وقاطع يتعدى وأجيب اما أولا فذكر ان فارس انه معجم محسن هارون يقول سمعت ثعلبنا يقول الطهور الطاهر في نفسه الطاهر لغيره انتهى في الحديث هو الطهور وماية بعد قولهم أنتوا بآب العرو فيه وجعلت على الأرض مسجدا وطهورا وعن الثاني بأنه انما يتعدى فاعل وتعمل

ولا حاجة فيه لانه (على ارادة حكاية الحال) الماضية بان يفرض ما وقع واقعا لا ان يفرضه عند بعضهم هو من لا يشترط في العطف على المحل وجود المجرر والظاهر ان ذلك المحل (قوله من وصف) أي منون وقوله أو فعل لما مضى أو مشارع واضمار الوصف أو مخرج لانه مطابق للمذكور ولان حذف المرفد أقل من حذف الجملة ويستفاد من جواز النصب باضمار ما ذكر جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المجرور اذا لم يكن عملا وان كان كلام المشارع انما هو في العامل (قوله ان يفرض ما وقع واقعا لا ان) قبل وانما يفعل ذلك في الماضي المستغرب كانك تتصوره العضايب وتصوره في تصحبه منه وقيل معنى حكاية الحال ان تقدير نفسك كانك موجود في ذلك الزمان فتسكت لا كما كنت تتلفظه اذ ذلك كافي قوالم دعنا من قرآن ورد بان المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الفاظ (قوله واضح) بقوله خير بنو لهب الخ) لا يخفى ان الوصف في البيت لم يعمل في منصوب وقد مر ان الشرطين انما هما العمل في المنصوب وأما العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد بل العمل في هذا الكتاب يرى ان الاعتماد شرط لعله مطلقا وان حقق في المعنى خلافة فكان ينبغي للمشارع ان يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبه على ما قاله في المعنى أو اعلم ان محل البيت في التقديم والتأخير لا يمد منه لان المرفوع اعتمد سدا من الخبر اذا اعتمد على ما في المعنى فاليست من مشكلات باب المبتدأ والخبر من مشكلات باب الفاعل (قوله ولو مني أو مجموعا) سواء كان جمع تخصيص أو تكسير وهو في التنبيه جمع التصحيح أقل سلامة نظم الواحد فالجاءة حاصلة بالفعل لا بالقوة (قوله المبالغة والتكثير) هما متعارضان بالمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية قال الشافعي في شرح الافيه هذه الامثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام أحدها الذي ذكره الثاني أن تأتي بالمبالغة في الصفة في كثرة الفعل كسان وكذا اذا دخلها معنى النسب نحو مقول الفان معناه المبالغة في القول وتكثيره لاي معنى للفعل بل على معنى ذي كذا كانه يقول ذو قول أو على الباء كانه يقول قول في قول أو ذا ليس على معنى الفعل العلاجي كالتأنيض وطامت وإنك لا تدخلها الموقوت فاذلك لا تعمل على الفعل أصلا لا دخلها معنى النسب كالا يعمل نحو غار والثالث أن تأتي بغير مبالغة أصلا نحو كرم فهو كرم وشرف فهو شرف وبوصدي فهو وصدي وما أشبه ذلك ملحوظ جازع فيه قياسا في البناء فهذا القسم أيضا لا يعمل على اسم الفاعل أو ليس هذا بل يعمل فاعل (قوله الثلاث) قيد ذلك لان اسم فاعل غير الثلاث لا يكون على فاعل والعمل في فعال أكثر من الاثنين بعده وعلمنا حينئذ قياس على الاسم (قوله على جواز افعالها) أي بالشرط المذكورة فلا تعمل بمعنى الماضي بدون التزم ان طاهر وليذه ان خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجرد من أل المقوم بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك وحري على ذلك الرضي وهو مردود لان دلالاتها على المبالغة متبعة لها من شبه الفعل وما رواه السماع محمول على حكاية الحال (قوله جلا على أملاها) فيجب أن تعمل على أملاها الذي حولت عنون من مرد قول كثير من الفقهاء في الطهور انه الطاهر في نفسه الطاهر لغيره فان الطهور صفة بلية بالطهور أو هو محمول عن طاهر طاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كانه صبرا كذلك لانه عن مابر يختلف قطع فانه عن طاهر وقاطع يتعدى وأجيب اما أولا فذكر ان فارس انه معجم محسن هارون يقول سمعت ثعلبنا يقول الطهور الطاهر في نفسه الطاهر لغيره انتهى في الحديث هو الطهور وماية بعد قولهم أنتوا بآب العرو فيه وجعلت على الأرض مسجدا وطهورا وعن الثاني بأنه انما يتعدى فاعل وتعمل

سينوبه على جواز افعالها (أو فعل) بكسر العين وبعدها هاء كسميع (أو فعل) بكسر العين من غير ما تذكره القومون في النهما (نقطة) ولهذا منع بعضهم افعالها واما الكوشون فتعوا افعال الحسة نظرا الى أنها التجارية والفعل وافتعله بالمبالغة فيدها عنه وقدروا التصويب بعد افعالها والصحيح جواز افعالها جلا على أملاها

وهو اسم الفاعل لا فاعلها

ما يفيد مكررا ولور ود

السماح (نحو) ما حكا

سيدوه (أما العسل فاما

شراب) نصب العسل وانه

للمختار وانكها وقولهم ان

التغفرو ذنب العاصين

وارائه جميع دعاهم

دعاه وقوله اني اتهم

مرفون عرضي والمشهور

ان هذه الامثلة تختلف

في الابدال (د) الخالص

منها (اسم المفعول) ولو

مثنى او مجوعا وهو اشق

من مصدر فعل لم يقع

عليه ومثله بقوله

(تضربونهم) اشارة

الى انه يصاغ من الثلاثي

على رنة مفعول ومن غيره

صلى رنة المضارع يسم

مضمومة في اوله ونصح

ما قبل آخره ولا يصاغ من

اللام الا بعد ان يعدي

بحرف الجر اذ ليس له

مفعول كمرور به او محما

او هم او من ولا يثنى

جئت ولا يجمع كالفعل

مختلف المصوغ من

المستعدي (وبعمل على

فعله) المبني للمفعول

فيرفع نائب الفاعل تقول

زيد ضرب عبده فاقول

ضرب عبده وما سواه مما

يتعلق بالواقع ان كان مستعديا

لقولنا ونحلا (وهما) أي

المثال واسم المفعول

(كاسم الفاعل) في جميع

ما شرطه لصحة عمله حتى

في علم التصغير والوصف

في التعبير اذا امكن الفرق بين سماء وغير جهة التعدي أي من جهة التكرار كصبور وصابر ولا يمكن
الفرق في ظهور وطاهر من غير جهة التعدي وكان الفرق بين مامن جهة التعدي (قوله لا فاعلها) يفيد
مكررا وهذا مبني على أن الفاعل لا يدل على ما يفعله ولا كثره وهو ما قاله الحريري وذكر ان من الوجه ولهم
لمن بكثرة السؤال والسائل ومثله وان السوايسا كوسا له وقدره ان يرى وقال فعال خاص بالكثير
وافعال عام في القليل والكثير انتهى وحديثه سي يدل على فاعل في التنبيه على الكثرة قال الشاطبي في
شرح الالفية اسم الفاعل الدال على الفعل كثيرا كان أو قليلا فقال فاعل لمن تكرره الفعل وكثر ولان
وقع منه فعل ما كثر من جهة وضه لا شاعره بخصوص فعل فاذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة فوضعوا لها
مثلا دالاعلم فافعل في الحقيقة ذاتها هو يدل على فعل المراهبة الكثرة لا من مطلق فاعل وكذا سائر المثل
فتبين ان كل واحد منها يدل من فاعل في المعنى (قوله أما العسل فاما شراب) فيه دليل على جواز تقديم
معمولا (قوله انه المختار وانكها) مختار بالحالة او بالمهملية السابقة في نحو والبولئك جمع بانكها وهي
السبينة الحسنات من النوق (قوله) وقوله اني اتهم الخ) صدر بيته في هذا الجمل بجزء

بجاش الكرملين لم يسم فديد * والثالث في نصب عرضي مرفون جمع مرفون بالزى بمبالغة في ما رزق
وعرض الين جل بينه الذي يصونه من نفسه وجنبه ويحاى عنه وقوله بجاش جمع جش وهو الجار
الصغير يجمع مبتدأ محذوف أي هم بجاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والغدير
التصويت وفي الكلام تشبيه بليغ لهؤلاء القوم بالجاش الكائنين في هذا الموضع أو استعارة على
الخلا في بقوه (قوله المشهور ان هذه الامثلة الخ) ذكر الحريري ان العرب بنوا لن فعل مرة فاعلا
كقاتل ومضربون كر الفعل فعلا كقتال وقتل ولن بالفتح الفعل وكان قويا عليه فعلا كتحصيص
ولن اعتاد الفعل مفعلا كاسر أمه كل أو مضان أو معقاب اذا كان عاتيا أن تلذذ كوروا والآلات
أو نوبه كذا نوبه كذا ولن كان آلة لفعل وعدة مفعلا كتب عليه ابن هري هذا الذي ذكره سيدي به
فدول وفعل لا تعرفه النحويون وكذلك مفعلا كها يعني واحد فوضرب ووضربا وضربا

(اسم المفعول)

(قوله لمن وقع عليه) أي اذا اتسمان حيث وقوع الفعل عليه فمضروب ومضروبون فالتا وقع عليه الضرب
وفي التعبير بن مامر في اسم الفاعل فقول ما اشتق من مصدر فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر
وقوله لمن وقع عليه مخرج لاعداد المحدود (قوله في جميع ما شرطه فيه لصحة عمله) أي ان نصب على مامر
وكان الاظهر أن يقول في أمه اذا كان بالاعلام مطلقا والاعلام شرط المتقدم (قوله ولو كان في اسم المفعول
خاصة) يريد ان هذا مستثنى من تشبيه باسم الفاعل فانه خالف في هذا الحكم وذلك ان اسم الفاعل
لا يضاف الى مرفوعه البتة فلا تقول هذا ضرب أو يزيده لانه اضافة الشيء الى نفسه اذ كان مدلول لضارب
هو الارب وكان الاسم في اسم المفعول ان يجري مجرا مرفوعا الى مرفوعه لكن لما كان الدال على الفعل الى
واحد كاهو شرط المسئلة وان أطلق الشارح اذ لا يتصور في غير المتعدي الاضافة والتعدي لا كثر طالب
بعنه المضمون فيكون معنى العلاج باقية موطر اسم المفعول المذكور وان يقصده ثبوت الوصف
ويشأن في العلاج وان لم يذكره الشارح ايضا فمحمور فمما تصدى لا كثر من واحد اذا اقتصر عليه ولم
يذكر غيره يكون سبيلا فلا يظهر له عمل في شي الا في السبي شبه الصفة المشبهة فجاز في ما جاز في المراد انه
انفر دجوعا ز الاضافة الى المرفوع من غير رفع والاسم الفاعل يضاف الى مرفوعه يجوز ان كان الارب
فمن نسب آية وضع واعلم ان ابن مالك اصرح بان اسم الفاعل اذا قصده معنى الثبوت جاز ان يضاف لمرفوعه
ان كان من قاصر اتفاقا ومن متعديا اصرح على خلاف أما اذا كان متعديا كثر من واحد فمطلقا انه
لا يجوز والقياس على مامر في اسم المفعول الجواز اذا اقتصر على الواحد والظاهر انه يصير حيث تصفة
مشبهة كيدل عليه قول الاصنف في التوضيح بل بنية أسماء الفاعلين والصفات اشبهتها ان فاعل اذا

وفي الثاني اسم المفعول خاصة اضافة الى مرفوعه معنى اذا حول الاستدلال ضمير مرفوعه في قوله يمد مضروب العلم

الفاعل المتعدى لواحد) في أمور ستأتي ولها علمت عمل النصب وان كان الأصل أن لا تعمل لما انتهت الفاعل بدلائها على التثبوت واكونها مأخوذة من القاصر (وهي الصفة الموصوفة) من فعل قاصر (لغير تفضيل لافادة) نسبة الحديث إلى موصوفه على جهة (الثبوت) فأذا قلت زيد حسن فغناه أثبت الحسن له واستمراره في سائر أوقاته وجوده لأنه محقق حادث ويدل على ذلك قبول التفضيل في سبيل الاطراد إلى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحديث كما يقال في حسن جاسن وفي ضيق ضائق قال تعالى وضائق به صدرك ثم اعلم أن هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الالف على الحدس وصاحبه وفي التذكير والتأنيث والثنية والجمع والاعتقاد على واجد ممارسكن النصب هنا على التثنية بالمفعول به بخلافه ثم وتقرضه بأمور منها أنها تصاغ من اللازم دون المتعدى وهو يصاغ منها الدائم أي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها أنها تكون غير مجازية للمضارع في تميزه وسكونه وهو الغالب في المبني من الثلاثي (يكنس ونظريه

أورد به الثبوت وأضف لموقعه صفة مشبهة وهو ما يقتضيه تعريفه فاسم الفاعل واعتبار ذلك على الحدث وأما صفة مفعول فلا تكون صفة مشبهة ثم يعتبر في أي نوع بقه الالف على الحدث وان وقع المحذف في ذلك ما فيه خفاء فهو وان دل على الثبوت لا يصرف صفة ووقع في النصب على هذا المقام ما فيه خفاء واشكال ولنا رسالة حسنة في ذلك نظرا ثم انما لمقال جري اجعتها يظهر الحال (قوله) والاصل مضروب عنه الخ منه في شرح الالفية لابن الناطم ونقله المصنف في الحواشي وقال وعدني انه ينبغي التوقف في هذا فان ذلك يؤيد إلى الاجماع عن زيدانه مضروب وذلك لخلاف الواقع بخلاف غييل إليه محمود المقاصد من حيث مقاصده لا يمنع أن يقال فيه محمود المقاصد

(الصفة المشبهة)

(قوله) في أمور ستأتي هي الالف على الحدث وصاحبه والتذكير والتأنيث وغير ذلك بخلاف الجوامد واسم التفضيل ومن ثم لم يجرى في شيوخه لوجه من الشيخ والعلم أن يستلزم الرفع خلافا للقارمى لأن ما لا ينفارقان التأنيث وليس جارا بين وأجل القارمى عن الثاني بالنسب يقولون أعور عينه غير معتبه وان لم يكن جارا فقلنا هذا مشبه للعارى لأنه يثنى ويجمع وله مؤنث بخلاف ما ليس بجارا ولا شبيه بجارا انتهى وفيه ان عمل الصفة الرفع بطريق الأصل لا المشابهة كجاسني (قوله) ولها علمت على النصب أي لاجل المشابهة والمراد عمل النصب على طريق المفعول به أما غير ذلك فيه به بطريق الأصل (قوله) واكونها مأخوذة من القاصر أي أصالة أو غير وضاع كلفي وجن ورحيم واسم الفاعل المتعدى لواحد إذا قصد به الثبوت وأضيف لرفعوه على ما مر فانه لا ضرورة للتنزيل أو النقل إلى فعل بضم العين (قوله) واستمراره) استشكل بما مر به أمة المعاني من انه لا دلالة للجملة الاممية على أكثر من الثبوت يرجع بان الالف لا تثبت دلالة على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والمثني في كلام أهل المعاني الالف العقلية والثنية العقلية لان الأصل في كل باب استمراره (قوله) ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الخ يظهر ان الصفة لا تدل على الحدث وفي النصب صحتها يقتضي انها تدل عليه لانه لما قال في التوضيح في باب اية اسم الفاعل والنصب المشبهة بما جابج الصفتان صفتان مشبهة قال اذا قصدت الحدث انتهى وهو يدل على ان التحويل إلى فاعل عند قصد الحدث ليس بواجب نعم اذا قصد النص على ذلك وجب التحويل كما يدل عليه قول الرضي استدلنا لشي ذكره ولهذا اطراد في فعل الصفة المشبهة إلى فاعل عند قصد النص على الحدث (قوله) والاعتقاد على واحد مملس أي على عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع وأصل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك كان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتبعية والسببية والظرفين والمفعول به والمفعول معه انتهى وذكر المصنف في الحواشي انها لا تنصب المفعول المطلق فيعاض قولنا لنهاية انها تنصب المصدر واطرط الشارح الاعتقاد لم يشترط كونها بمعنى الحال لانه من ضروريها ان يوضع الثبوت فلا يمكن اشتراطه فيها لانه كتحصيل الحاصل ثم الاعتقاد بشرط فهمه لمقال في الاصح من أن الال الماخلة عليها معرفة وما لم تكن مله لان كانت موصولة (قوله) (اللازم) أي يدل على طريق العروض كاسر (قوله) ويجازية) هذا ينه على ما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه وذهب إلى مجازية وابن الجلبج إلى انها لا تكون مجازية وهو ظاهر كلام أبي علي في الاضاح ورد ابن مالك بظاهر القلب ونحوه قال المرادى ولقائل أن يقول ان ضامرا او متطلقا او متبسطا ونحوها مما يجرى على المضارع اسماء فاعلن قصدت الثبوت فهو لمعامله الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة انتهى وفيه ما علمت من باب اسم الفاعل (قوله) لا يقدم معمولها أي اذا حاقفوه بخلاف منصوبه أي اسم الفاعل فانه قد تقدم منصوبه قال في الارشاد ويجوز تقدم معمول اسم الفاعل عليه فتقول هذا زيد اضارب الا اذا كانت فيه آل وقدمه ما ناهى عن التقديم على ما فيه آل فانه بعضهم وتأوله بعضهم وذلك في الظرف والجر ورفان كان اسم الفاعل مجرورا بضافه أو بحرف جر غير زائد نحو هذه غلام قاتل زيد وامرئ يضارب زيد افلا يجوز التقديم أم وبحرف جر زائد

(في محله) في محله (في محله) واسم الفاعل لا يكون إلا مجازيا (و) منها أنها لا تقدم معمولها (النصب على محله)

تعمل ليس بذي شارب غير أبيض زهر يصاب ومنع ذلك المبرد هذا وقد المعلوم بالنصب لانه عمل التميز
 المذموم والبرور لا يتقدم فيه. لان الفاعل لا يتقدم بالضاف اليه لا يتقدم على المضاف **(قوله)** نحو زيد
 أضافه به أي أضاف العمل في المتقدم عليه بمعنى أن ضمير علمائه أنه كائن الصواب أن يصاب بغير ضمير لانه
 مع الضمير لا يكون من مسئلة تقدم منصوب باسم الفاعل بل من عمله محدوقا وهي متافى في كماله وهذه
 العبارة وقعت في الأوضح هكذا انفصلها عن الآخر كونه لم يذ كرفي الفروق مسئلة الخلف وانه أراد التنبه
 عليها بقوله ولهذا الخ لانه لا يعمل لا ينصرف عملا **(قوله)** في نحو زيد أو حسن وجهه فلا يجوز نصب
 الاب بصفة محدوقة معتمدة على زيد ينصرف هالذ كورة المشتقة عنه ينصرف وجهه لان الصفة المشبهة
 لا تعمل في مستقدم ولا يعمل لا ينصرف عملا فوجه جبر فعمله أمينة لأن حسن وجهه والجملة خبر زيد كما
 استنتج أن يقال وجهه الانبى بدحسنه بنصب الوجه **(قوله)** أي اسمها الطاهر فيه أن معمول هذه الصفة
 قد يكون ضميرا مرفوعا كقوله حسن الوجه طلقه أشرف الحرب كالمكفهر قال المصنف في الحواشي
 عند قول الانيبة كونه ذا سبيعت وجبه نظر فإن معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا والضمير يذكركه
 الضامة في مقابلة السبيعي قال الصيمري الصفة المشبهة تفعل في شيئين ضمير الموصوف وما كان من سببه
 ويعمل أن يقال أحمر بالسيبي عن الاجنبي فقط فيدخل الضمير لانه ليس بالضمير وقد أشار إلى هذا من قال
 يعمل في السبيعي دون الاجنبي انتهى فكان ينبغي للشارح أن يه في السبيعي ويدخل فيه الضمير لا يقال
 هذا لا مرد على الشارح لقوله إلا في المراجع معمولها الخ وعلمنا في المرفوع ليس بحق المشبهة لا تقدر ذلك
 بالنسبة لتقدمه عليها وعدم اشتراط الاحتياج أو ما بالنسبة لا اشتراط كونه سبيعا فلا فرق بين الرفع والنصب
 على طريق المفعول به إذا كان العمل حسنا تم النصب لاهل ذلك الوجه لا يشترط فيه السبيعية وهذا يؤخذ
 من كلامهم على تقسيم عملها إلى متعرج وقبيح وضيق لهذا الصحتة تأتي ثم وردنا ثم عمل في الضمير
 النصب لكن الشارح لا يقول به كما سألني **(قوله)** أي عملها في بحق المشبهة وهو النصب على طريق المفعول به
 لا الرفع ولا النصب على وجه آخر وقسبة ذلك أن مرفوعها لا يشترط أن يكون سبيعا وهو صريح به
 الشاطبي في شرح الانيبة والرفع وصيانة الرضى تعمل في غير السبيعي إذا كان في معمول آخر لها ضمير
 صاحبها نحو رجل طيب في داره فومك وكذا إذا اعتملت على حرف الاستعانة نحو أحسن الزبدان
 ويا فميج العمران فاعلمنا لصاحبها هنا حق تعمل في سببه انتهى وهذا لا مرد على ما تخرج من كلامهم
 الذي استغنوا عن ذلك بفرض في غير هذه الأمثلة تدبر **(قوله)** ومنها أن معمولها مشبهة بالمفعول به هذا
 قد مر حيث قال لكن النصب هنا الخ **(قوله)** ولا يراعى العمل بالانطاف وغيره فلا يقال بالرجل الحسن
 الوجه نفسه وهذا قوي البدوا في كل من سببه بأن ذلك مجتمعه وان لم يسم وأجزاء الغراء هذا في
 موضع الرفع أو ما في موضع النصب فهو حسن الوجه البدن فتصوا كلهم على الجملة يجوز وأما في اسم
 الفاعل فيجوز وإن اختلفوا في تأويله قيل على الموضع وقيل باعتبار العمل وهو الصنيع وأما هنا فلا يجوز
 بوجه لأنك أن أضمرت فعلا فاعل لا يشبه أو وصفا الصفة المشبهة لا تعمل بحقيقة بخلاف باسم الفاعل
 ونحو قوله وغيره الصفة وقضية انتم مرفوعا يجوز أن يوصف وتسمى بالراجح بعض القوافي على خلافه
 وإن استشكل في الخفي بالحديث في صفة الفيلاء بعد عينه العيني لا يمكن أن يكون شافوا من هذا
 بظهوره أنه كان ينبغي للشارح أن يذ كرا ولا فيما استأذنه ان معموله لا يبيع بالصفة الشعر به شيع
 بغيرها ثم يذ كرا أن التابع لا يراعى فيه الاتباع على العمل **(قوله)** ولو غرنا قال أبو حنيفة ذكر صاحب السبب
 أنه يجوز الفصل بينهما بين معمولها مرفوعا ومنصورا بحقيقة لهم الأرواب انتهى وكذا إذا كان اسم
 المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة **(قوله)** وأما العمل بمحذوفة تقدم ما بعد من مرفوع هذا **(قوله)** ولا تنصب
 الضمير قال في الزرشاف في معمول ما لم يكن مضمرا أو ظاهرا أن كان مضمرا مرفوعا استثنى الصفة
 أو غير مرفوع وباشرة الصفة التالية من الغير متعل بها ضمير غير مضمير مضمير مرفوعا حسن الوجه جليل

لأنهم أراهم الفاعل في
 العمل بخلاف منصوبه
 ومن ثم صرح النصب نحو
 زيد أضافه به واستثنى في
 نحو زيد أو حسن وجهه
 (و) منها أن معمولها
 لا يكون أجنبيا بل سبيعا
 أي اسمها طاهر امتصلا
 بضمير موصوفها ولو قد زرا
 كذا في نحو زيد حسن وجهه
 أمهته فلا يقال زيد حسن
 عمرا كذا يقال بذي شارب
 عمرا لأنها مأخوذة من فعل
 لازم وقد حوت على الاسم
 فلا تقتضي حدثا
 الاضمره أو سببه كقوله
 اسم الفاعل لازم والمراد
 بمفعولها ما عملها فيه بحق
 المشبهة فلا يرد بذكر فح
 إذ عملها في الظرف وعدله
 لما فيها من معنى الفعل
 ومنها أن معمولها مشبهة
 بالمفعول به ولا يراعى العمل
 بالانطاف وغيره ولا يعمل
 ينصرف وينها بفعل ولو
 ظسرها وأما العمل
 محذوفة ولا تنصب الضمير

ولا تعرف بالاضافة دائما وانما تعرف بالانفصال فاعلم ان تصبغ فصوره تجوز اضافتها الى فاعلها بمعنى من غير ضعف ولا عطف
الكلام وان كان الانفصال على حرف تعريف (١٤٢) واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كانه (و) لمعولها بالنسبة لمعولها فيه ثلاث

الان اشد اها (رفع
على الفاعلية) بالتثاق بعد
انفصالها من ركن ضمير
موصوفها كز يد حسن
وجبه (او) على
(الايال) عند بعضهم
الضمير فيها (و) نائنها
(نصب على الضمير او)
على (التشبيه بالفعول)
به ان كان تنكره كزيد
حسن وجهها او عليه فقط
ان كان معرفة كزيد
حسن الوجه ولهذا قال
(والثاني متعين في المعرفة
(و) نائنها ان) خفض
بالاضافة الى سبها كزيد
حسن الوجه الا اذا كانت
الصفة بالوهو مجرد منها
والاضافة كالحسن وجه
او مضاف للمجرد منها
كالحسن وجه اباء ومضاف
لضمير الموصوف كالحسن
وجهه او مضاف لضميره
بالحسن وجهه اية لا متناع
لأنه كما يشاء ال شيء من
ذلك واذا خفض المعمول
بالاضافة فلا يخرج بذلك
عن كونها صفة تشبيه لان
الخفض نائني من النصب
لأن الرفع ثلاثا بزم اضافة
الشيء الى نفسه اذا اضافة
عن مرفوعها في المعنى
وغير منصوبها واضل من
الصورة الحاصلة من الصفة
ومعولها مع قطع النظر
عن افسادها وتكريرها

واذا الفراء التنوين والنصب فتقول جيل اياه او يتصل بضمير غيره فان النصب على التشبيه تصويرا وى
الكسائي هم احسن الناس وجوها واضرهموها لانها لا في نصب هذا الضمير العائد على وجوده
مقروية بالوهي متصرف في الاصل نحو الحسن الوجه الجليله في هذا الضمير خلاف قبل في موضع نصب
وقيل في موضع جرح وقيل بالنصب على حسب اعراب الصفة في نحو الحسن وجهه الجليله الهاء في موضع
نصب وفي مثل الحسن الوجه الجليله الضمير يجوز فيه النصب والجرح او غير متصرف في الاصل وقرئت بالبحر
الحسن الوجه الجليله الضمير في موضع نصبه كسيدو به يظهر من كلام الفراء ترجيح النصب على
الجرح وعن المبرد الجرح وان لم تقترب بالبحر وانما جرحا لحسن الوه احره من الجرح واحسن الكسائي فيه
الجرح والنصب وقبحه ان ما لم يجر فيه احد من القدماء النصب الا الكسائي يظهر الفرق بين النصب
والجرح انك اذا نصبت بالاضافة قلت وزيد جرح الوجه الاصفر وان لم تقصد الاضافة قلت اصفره
(قوله ولا تعرف بالاضافة دائما) اى واسم الفاعل قد يعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد
به الاستمرار على ما قاله الخشري قاله الشهاب القاسمي في صوائه الجاي وانظر هذا مع قولهم ان اضافة
الصفة المشبهة لفظية ومع تصريح الرضى وغيره كشرح التسهيل بدلتها على الاستمرار بل ومع قول
التوضيح ان اسم الفاعل اذا اريد به الثبوت كان صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما بل كون
اضافة اسم الفاعل المذكور لفظية اولى لانه اقرب الى مشابهة الفعل التي هي سبب كون الاضافة لفظية
لان دلالة على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبهة فدلالتها على ذلك اصلية كما يستفاد ذلك
من الرضى في باب الصفة المشبهة (قوله وانما تعرف بالالف) اى كما توثق لتمام اسم الفاعل فلا يوثق الا
لثانته (قوله من غير ضعف ولا عطف) اى بخلاف اسم الفاعل فانه انما يضاف الى مرفوعه على ضعف وقلة نحو
زيد كاتب الابوهذا انما يظهر اذا لم يكن في هذه الحالة صفة مشبهة (قوله حرف تعريف) اى على الاصح
وبقي عليه مما تميز بها ذكره المصنف في الخواشي وهو مبني على هذا الخبر وهو لانه لا يجوز الحسن والوجوه
ولا الحسنوا وجهها يخفض النون مع النصب للتصغير وذلك في غير بعض الفاعل يقولون من اجل ذلك فهو
مخفي لانه لا يسمع على ذلك ولا قياس يقتضيه لان المسوغ لذلك في اسم الفاعل انما هو الطول بالموضول
والنهية والانه ليس بموصولة لان الموصولة لا يكون في ثاويل الفعل لان الفعل لا يشبه وتظهر كلام
سيبو يجوز ذلك (قوله او على الايال) اى يدل بعض من كل واحد من حكاية الفراء مرتب بارأ حسن
الوجه وسكينة الكوكبين بارأ قويم الانفوانه يجوز رجل مضرب الالباب وقع وليس هذا السدل
كلوا ولا بعضا ولا اشتجلا (قوله عند بعضهم) هو ابو علي الفارسي (قوله اى تشبها) فلا نفاق ان المصنف
ان العارفين باللفظ الضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدور (قوله اذا) كانت الصفة بالوهو مجردا (خ) عمله اذا
كانت الصفة مفردة اذ لثانته والمجموعه تجوز اضافة الى هذا كرجل موصول الى الفاعل من التعريف يخفض
النون وفي الرضى بعد ان توجه الامتناع في الصور الاربع مائة واما في الخي والمجموعه نحو الحسن وجهها
والحسن وجههم والتعريف على في الصفة فهو عند سيديون ولكن على فيجب ان يكون وجهه على
ما يجب من الخلاف (قوله كالحسن وجهه) اطلقوا استعمال هذا التركيب ليدخلوا في الامكان ان الاصل
بالرجل الحسن وجهه او وجهه اية فيكون الضاف فيها مضافا اليه اى الى اوصاف الضمير اى الى اثنين ان
يكون الاصل في رجل الحسن وجهه وقد نص في التسهيل على جواز ضربت بالرجل الحسن وجهه لكن قال
العامري هذا التركيب مما يتوقف في صفة فان الذي يمنع من جوازه الحسن وجهه ان الاضافة لا تنحصر
من فتح بالرفع تصف وهذا المعنى موجود في قولك ضربت بالرجل الحسن وجهه اذا العود الى مائة ال لا يمنع
من كون الضمير ابلا اذ اذ نعت انتهى (قوله مع قطع النظر عن) افراده وانه كجاءوا شدا هجا (اى واما

واضافه ما ستواتون صور ولان الصفة تامة تنكرة وبغرة وهي امار افعه او افعية او افعه فبذلك من ضربت اثنين
في ثلاثة ومعولها اى اصبحت ثلاثا لانه افعال كوجهه او مضاف لما فيه اى كوجهه او مضاف الى اوصاف الضمير كوجهه

مع النظر إلى ذلك فترى بصوره ها وقد انتهى صورها عنهم بالنظر إلى ذلك وإلى تنوع آخر إلى أربعة عشر ألفاً ومائتين وستة وخمسين صورة فأنظر التصريح **(قوله)** فالقبيل أربع صور ضابطها أن ترفع الصفة مطلقاً المنكرة المنكورة وتختص هذا أربع صور حسن وجهه الألب الحسن كذلك وهي مع قبيلها جاز في الاستعمال لتسايم السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ لأن المراد من حسن وجهه الحسن وجهه أو ورد أنهم عدوا في أمثلة الحسن الحسن الوجه مع انتفاء السببية في اللفظ فيها يمكن أن يجلب منع انتفاء السببية في اللفظ لأن أمثلة الحسن الحسن الوجه عند الكوفيين وعد ذلك من الحسن بناء على أنهم وإن مشى ابن الناطم والمصنف في باب الإضافة على أن كلام الرفع والنصب في خبره بالرجل الحسن الوجه قبيل وان في الخبر تخلفا من ذلك فإنه مبنى على رأى البصريين كأن هذه الصور قبيلها مبنى على أن معمولها مطلقاً لا يكون أجنياً ولو مورفوعاً أو قد مر ما يتعلق بذلك **(قوله)** والضعيفات ضابطها أن تنصب الصفة المنكرة المعرفة مطلقاً وتختص صاحب الضعيف وأصحاب صاحب فلاولى نحو حسن الوجه والثانية حسن وجه الأبوالثلاث حسن وجهه والاربعة حسن وجهه والخامسة حسن وجهه والسادسة حسن وجهه وأيه وجه الضعيف أن في النصب أحوا الوصف القاصر يجرى المتعدي به هذا عنده الصنف في باب الإضافة فالقبيل وقد يقال هذا الإحوا لازم عرفاً الصفة أو نكرت في خصوص الضعيف بكونها منكورة وأجلب الشهاب في حواشى الضعيف بأن في الصفة المعرفة اعتماداً على ألوان كانت معرفة لا موصولة لأنه قبل بأنهم موصولة ترى ذلك القول لكن متافلاً من حبه المنصف وألباب الإضافة من قبيل الرفع والنصب في خبره بالرجل الحسن الوجه وان في الإضافة تخطأ منهما انتهى وأقول الإضافة على الال داخل له مع قصور الوصف كالإيجاف وانما يظهر ذلك في فعل الرفع أن قيل أن الموصولة لا تاجباً لاحتياج في عمل الرفع إلى اعتماد في غيره ها في الخبر شبه إضافة الشيء إلى نفسه أو ورد على ذلك أنهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الأبوج حسن وجهه بالرجل وفي ذلك شبه إضافة الشيء إلى نفسه ويمكن الخواجا بأنه يمكن في الصورتين هذا العدول إلى الرفع ولا يجوز بحسب لاف في ذلك الصور لكن رداه يمكن في الصورة الأخيرة العدول إلى النصب وفي الأولى العدول إلى الرفع بناء على أن القاعدة مقام الإضافة إلى الضمير وبالجملة فالمقام لا يخلو من الأشكال **(قوله)** بيان ذلك يطلب من المسبوبات قد عرفنا بما قرنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى وما ورد عليه مع غاية التبرير والاتقان

(اسم التفضيل)

قال المصنف في حواشى التسهيل الاحسن الترجمة بأقل الزيادة لأنه قد بيني مالا تفضيل فيه نحو أفضل وأجمل ويمكن أن يجاب بأن هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسماء المعدل على الزيادة **(قوله)** لكثرة الاستعمال وقال الانحش لا تهمال شتق من فعل خولف لفظها فعل هنا فيها شذوذاً حسن الهمة وكونه مالا فعل لهما **(قوله)** ورعاية على القياس **(قوله)** بل لا خير الناس وابن الأخير **(قوله)** ولو تقدروا العلم بها كفى وأغترقنا **(قوله)** في نحو أفضل منه **(قوله)** وانحطاطها في نحو شر منه وهذا قول سيويه والمبرد إلا أن سيويه أشار إلى أنها مع ذلك تقيده معنى التبعيض فقال في نحو أفضل من زيد فضله على بعض أوليهم وابلل ابن مالك أنها تادتها التبعيض بعدم صلاحية بعض موضعها كون الخبر ووجهها علماً والله أعلم من كل عظيم والابتداء بأنه لا يقع بعدها إلى وسببه في ذلك ابن ولادقل المرادى وليس لازم لأن الانتهاء قد يراد بالاختيارية لكونه لا يقصد الاختيارية ويكون ذلك المبنى في التفضيل أن لا يقف السامع على محل الانتهاء **(قوله)** وألجوا ووزة هو ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل فإن القائل زيدا أفضل من عمرو كانه لا يجوز زيدا في الفضل **(قوله)** كمن أنت أفضل كذا مثل ابن مالك في اللفظة ومثل المصنف في التوضيح بقوله أنت من أفضل قال شارحه وتثيل الموضوع أحسن لما في ثبيل الناطم من الفصل بين العامل ومعموله بإجتناب لأن المبتدأ أجتناب من الخبر بمعنى أنه ليس معمولاً لأعلى

اسم استفهام أو مضافاً في استفهام فيجب حينئذ كمن أنت أفضل ومن غلام من أنت أفضل

من يرتفع في مثلها المستع منها الأربع التي استندت والبقية جازة الآن فيها قبيلها ضابطها وحسنها فالقبيل أربع صور والضعيفات والباقي حسن وبيان ذلك يطلب من المسبوبات **(و)** السابع منها **(اسم التفضيل)** وأخيراً لعله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما شرهه **(وهو)** الصفة الدالة على المشار كذا في الزيادة لصاحبها على غيره في أصل الفعل وشرط التفضيل أن يكون على وزن أفضل سواء صيغ من فعل لازم **(ك)** ككرم أهم من متعدد كضربوا علم ولا يرد خبره وشرطها التفضيل لأن أصلها أخبروا ثم تخفف بالخفض لكثرة الاستعمال وبما جاز على القياس ولما قول وجب شيء إلى الإنسان مامنها فضرورة ولا يصاغ الاسم صيغ منه ففصل التبع كجاسيات في بابها **(و)** يستعمل بمن ولو قد برأ جارة المفضل عليه إذا حرم من آل والإضافة نحو أنا أكثر منك مالا أو غيرنا وهي لا ابتداء الغاية ارتفاعاً وانحطاطاً أو العجوز ولا يفضل بينها وبين غيرها بها اجتناب ولا يجوز تقديمها على اسم التفضيل لأن لا يكون

الصحيح وسبأ في إياه لا يفصل بين الفعل ومن بالبتداء لأنهم ساءوا في المضاف إليه ولا يلزم من تخیل
الموضع تأخير ماله صدر الكلام عن صدر صدره لأن ذلك انما يتحقق بالنسبة إلى العامل فقط اه وفي قوله انما
يحتاج الخ نظرون وجهين الاول أن المضاف يتقدم على ذي الصدر مع عليه لفظا فيه نحو ضيعة أي يوم سفر
وتحذف ذلك الآن يقال الصدرة في صورة الاضافة صارت المضاف لان المضاف اليه كالشي
الواحد والموجب لذلك أن المضاف اليه لا يمكن تقديعه على المضاف الثاني أنهم صرحوا في صورة منع تقديم
معمول ذي الصدر للتأخير عنه عن صدره بمن ذلك خبرا من الناقصة لا يصح تقدمه عليها وقد حرم في بعض
الرسائل أن الذي يفصل من كلامهم أنه يمنع أن يتقدم على ماله الصدر ما يعمل في لفظة الاضافة لاسر أو
ما هو أحسن كان جلته واعلم أنه تعارض في هذه المسئلة أمران لتأخير ماله الصدر أن هو معمول أو فعل عنه
وغل العامل الضعيف وهو فعل فمما قبله ان قدم ورجع اربنا لك التقديم بحافظة على منسب ماله الصدر
لان تقدم معمول أو فعل عهد كما أشار به بقوله ولدي أخبارا التقديم نزل اوردها وفيها سلكه الصنف في
التوضيح بقا المحذور من كذا يعني لكن فيه السلامة من الضل بين الفعل ومعموله الاجنبي وقد يقال ان
أفعل ومعموله كالمضاف والمضاف اليه فلا قبله المبتدأ وتكون الصدرة مترا قبل من معموله الا
أن يقال ذلك السراية خاصة بالاضافة وقد دفع هذا بتقديم معموله عليه فكان يقال بمن أففضل أثت ولا
يلزم على ذلك شيء وهو المناسب لتقديم الخبر اذا استحق الصدرة والاشارة ان أففضل مع معموله مفرد لاجلة
للقال يكفي تصرفه في ماله نحو زيداً من داره في ما اذا كان الاستفهام بالهمزة فنحو من زيداً أنت أففضل
يجب التقديم أيضا ويصح ان يقال ان أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فقد تقرر في المعاني
ان المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها في التقديم ليكون المسؤل عنه هو الذي يليها وان أريد الاستفهام عن
المفضل وجب التأخير فتقول أنت أففضل من زيد ليلها المسؤل عنه وفاء القاعدة (قوله ومضافا لشكره
مطابقة الخ) لا تكون النكرة المضاف إليها الفعل الا من جنس ما أسند اليه أففضل فلا يقال زيد أففضل امرأة
هاتين الحالتين (قوله فلما لمجن) أي حيث أنت صغرى وكبرى وكان يجب ان يقول كان أصغر وأكبر
بالتذكير أو كان ياتي بالأو الاضافة ولا ياتي عن (قوله أول ومفصلة) في العوضين فهو كقول العرب وضين
فأفصلة صغرى وفأفلة كبرى وقول الفرزدق هو أتم ما أقام الاثم أي لنام وهذا يدل على أن الجرد كالمضاف
لمعرفة قول بل لا بمفضل فيه فيطابق وقد نص على ذلك في التسهيل قال في المغني وقول بعضهم ان من زائدة
وانهما مضافتان على حد بين ذراعي وجهه الاسد * وذه ان الصحيح ان من لا تقوم في الأسباب ولا مع
تربف الجرد انتهى وفيه انه لا يلزم المخرج القصر على ما هو متفق عليه وكفى في دفع الحسن أن يكون
الكلام جازا على قول بعض الاثقة قد جاز الانشفس والسكاك وهشام ياذن من مطلقا واختاره ابن مالك
(قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به) جواب عما ورد على قوله بعد قول المصنف ومضافا لشكره
مطابقة للمفضل عليه فان النكرة في الآية مفردة والمفضل عليه ضمير الجمع وجزاء بما ذكر في النكرة
المشتقة الا فرامح جعبة ما قبل المضاف فلا تزال في جنة قال في التسهيل والمطابقة والافراد قوله

(ومضافا لشكره) مطابقة
للمفضل وجوبا (فقرده
ويذكر في) في هذه الحالة
وكذا في التي قبلها وجوبا
وان كان المفضل بخلاف
ذلك فتقول في الحالة الاولى
زيدا وهنددا والزبدان
والهندان أو الزبدان أو
الهندان أففضل من عمرو
أما قوله
كان صغرى وكبرى من
فواتها
(فاما الحسن أول بمقصده
حقيقة المفاضلة وفي الثانية
زيد أففضل رجل والزبدان
أفضل ورجل والزبدان
أفضل ورجل وهند أففضل
امرأة والهندان أففضل
امرأتين والهندان أففضل
نساء وأما قوله تعالى ولا
تكونوا أول كافر به
فقد روي في فريق كافر
ولا يمكن كل منكم أول
كافر (د) يستعمل مفردا
(بال فيطابق) وجوبا
موصوفة افرادا وتكبرا
وفرضهما فتقول زيد
الاضل والزبدان الاضللان
والزبدان الاضللان أو
الافاضل وهند الفضل
والهندان الفضليان أو
والهندان الفضليان أو
الفضل

(ومضافا لرفعوهان) أى المضافا لرفعوهان مجرى المعرفة بال نحو أكلهم مجزما وعندهما هو الغالب أن الرفع مجرى المجرى وهو المفعول والرفع
أخص الناس ثم ان استعمال الفعل تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص (١٤٥) والناقص أعلا بنى مروان أى علاههم

أذ ليس فهم عادلهما
حق يقصد التفضيل
ولا يقاس على ذلك خلافا
للمسجد وفى هذه الحالة
والثمن قبلها لا يستعمل
بمن وأعلم أنه ينصب التمييز
والحال والظرف (ولا
ينصب) المفعول ولا معه
ولا الملقول (ولا المفعول به)
على الاعم (مطلقا) أى
سواء كان ظاهرا أم مشفيا
بل يصل اليه باللام كزيد
أدى العلم وأى بالرفع
أو باليه كضرب أعراف
بالنحو واجهل بالفتح فان
كان فعلة بتعدى لاثنتين
نصب الاسترخاء بفعل مقدر
كزيد أكرى للفقراء
التياب أى يكسروهم
التياب وأى بعضهم نصبه
به مطلقا ونقله المستثنى
حواشى التسهيل عن ابن
مسعود وبعضهم أن أول
بما لا تفضيل فيه قال
السامي وهذا الزاى
حسن فينصب حين
التأويل كانه يضاف
سينذالى ما يصب
فيجرب حكم التنبؤ والجرح
على طريقة واحدة كانه
أفضل الفعل مجله رفع
الظاهر فقد استبانك
إنما الشرح من حكاية
الاجماع على منع عمله
منظور فيموضع التمييز
المستثنى كل لغة (ولا يرفع
فعل معناه الأني مستكة

أسفل سافلين وأوجب بان الانسان هنا علم والى الجنس فعاد الضمير وردناه الى لفظه وجع سافلين جلا
على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة (قوله) ومضافا لرفعوهان لا تكون المعرفة إلا بعض ما يضاف اليه
حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز رؤسنا أحسن أخوته على هذا القصد بل يقال أحسن أبناء يعقوب
وتأنيق ذلك ابن عصفور وقال الأصم أنه ليس بعض ما يضاف والزم تفضيل الشيء على نفسه قال ولكن
العرب لا تضيفه إلا ما يصح أن يكون بهاضما المتماثلة (قوله) وهو الغالب أو جبالنا بن السراج
وأما غيره مضاف بل مفعول ثان ويحذف مفعوله أول منصوب لا يجوز ورواها بلزم الأقراد التذكير
أكارلانه لغير تفضيل فهو مثل وأتم ما أقام الائم وله محسن وهو شبهه بالمتماثل في اللفظ وقال الجوابي
الأجود للمطابقة ورد على صاحب النص وقال كذا الأول أن يقال فصاحم لأنه الأصم كأنه ترطى
الكتاب (قوله) الناقص والناقص الناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لأنه نقص
أرزاق الجنود والناقص لقب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لقب بذلك لشدة كانت يحسنه (قوله) لا يستعمل
بن وأما قوله

نحن بغيرس الولدى أهلنا * منا بكش الجباب في السدف

فاستعمل بن مع الإضافة وقوله ولست بالأكبر منهم حمى * وأما العزة فكأن

فاستعمل بن مع اللفظان أومو ولان فاعلم النفس في الباب الثالث فانه تكلم على البيت الأول وفي ذكر
ما لا يتعلق من حروف الجر وفى الجلة السادسة من الباب الخامس على الثاني (قوله) والتمييز أن كان فعلا
معنى ولم يصف لغيره (قوله) على الاعم لأنه التحق بالأفعال الغير زينة (قوله) أى ما ليس به أى مع
كون المضاف معرفة (قوله) أى ما فى الشرح الخ عبارة الشرح واجهوا على أنه لا ينصب المفعول به ولهذا
قالوا فى قوله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله ان من ليستصوبه باعلم لأنه لا ينصب المفعول ولا
مضافا اليه لان الفعل به بعض ما يضاف اليه فيكون التقدير أعلم المضاي بل هو منصوب بفعل محذوف يدل
عليه أعلم أى يعلم من يضل ان ثبت (قوله) ولا ضمير منفصل يمكن ادخاله فى كلام المفسر بان يريد الظاهر
المعرب به (قوله) لأنه يصح وقوع فعل به معناه موقفة قال البدر بن مالك فصر رقة الظاهر مع افعال
اسم المفعول بمعنى المضي فعله الان لا واللام واعترض بان اللام موصولة بطلب الفعل وليس هذا تعلقه هذا
والعلل لرفع الظاهر محابته للفعل ذكر ابن مالك وناقش فى ذلك أبو حنيفة لان النفي فى صورة اسم
التفضيل ينصب على إلى بادة فى عين الرجل ونفى الزيادة فيها يصدق بالسواقة وقصصنا من غير زينة
صورة الفعل النفي منصوب على المحالة وهى تصديق بشيئين الزيادة والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد
بالاستعمال فى الصورة الأولى والنقص فى الثانية إثبات الزيادة لثاني فضا لخلق التشبيه فان قلت حيث
كانت فعله المعمل وقوم مع موقع الفعل فكان يشي جورا وقع فعل التفضيل السبى نحو أولاد متوجلا
أحسن منه أبو روى فى اثبات نحو أولاد متوجلا أحسن فى عينه الكحل لأنه يصح فى ذلك وقوع الفعل موقع
أفضل قلت يجب البدران مالك بن المعتز بن الطراد وقع أفضل التفضيل الظاهر جورا أن يقع موقع الفعل
الذى يبنى منه مفيد فائدة هو أو رد ليس كذلك ألا ترى أنك لو قلت متوجلا أو متوجلا بحسن أو لم يكن ثابت
موضع أحسن متوجلا حسن فانت الامة على التفضيل أو قلت متوجلا أو متوجلا بحسن أو لم يكن ثابت متوجلا
حسنة إذا فاقته فى الحسن كذا فحيث تغير الفعل الذى يبنى منه أحسن فانت الامة على التفرقة
المستفادة من أفضل التفضيل ولورمت أن وقع الفعل موقع أحسن على غير هذا الوجه لم تستطع وكذا
القول فى نحو أولاد متوجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين ذالك لو جعلت فيه بحسن مكان أحسن
فقلت رأيت وجه أحسن فى عينه الكحل كسبه فى عين ذاك ووجه بحسن فى عينه الكحل كذا فى عين ذاك
فانت الامة على التفضيل فى الأول وعلى التفرقة الثانى انتهى والجواب على ان قوله فى صدور الجواب

الذي يبنى منه شرط وقوله مفسد لانه شرط آخر تخرج بالاول أن يقيم مقام أحسن في المثال بحسنه أي
 بغيره في الحسن وفي الثاني أن يأتي بحسن قال المصنف في الحواشي قال لي طالب بعد ما قرنته هذا
 الموضوع أفليس إذا قبل أن يتوعد لا يرتد بحسن أي به على حسنه حصلت الزيادة التي أراد فهمها قلت
 هذا أفضل من الفائدة ذلك الفعل البتة فلا يرتد به وقال إصان قلت هل قال في الثاني والاثنتي بالفعل
 الذي يبنى منه فإنه يقول في المثال السابق أذهبوا للناس بل أصدره كلامه ولم يذكر الفتر ثم قلت
 المعنى واحدان حسنه فافقه في الحسن وحسن هو شرط كطرف فكله قال وفاته معنى الفعل الذي اشتق
 منه أفصل وهو معنى الفتر الذي وضع له فعل كطرف وشرف انتهى وعند التأمل الصادق لا يظهر
 من جوابه فرق بين صورة الجواز وما أورده في السؤال وما جمعه المتع جاز في تلك الصورة فكيف الشهاب
 القاصي والحق ان اشتراط الاستفهام وكون المرفوع حسنا لما تفرقه في الضابط قدس (قوله أن يكون
 صفة لام حسن) فضيته اعتبار موصوف وهو قضية قول ابن الحاجب ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان
 لشيء أي صفة لشيء هو ظاهر عبارة التسهيل ووجه ذلك قبل لئلا في التفضيل واعتراض بأنه مجرد
 دعوى ويقتضي لأن الأسماء العاملة لا يدلها من الاعتماد أو اعتراض بأن ذلك يكفي في الشيء فتقول لما أحسن
 في عين زيد الكحل منه في عين زيد كما تقول لما قام زيدان فرغم الوصف يمكن به وأجيب بأن الفعل لم يرفع
 قوة اسم الفاعل إلا ترى أنه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصريح ولو وجد شرط وطرقة ظاهر بخلاف
 اسم الفاعل وقال الجاهلي وإنما اشترط أن يكون في اللفظ تابا لشيء وهو في المعنى ليس به لعل له صاحب
 يعتقد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر له فيه كصفة المشبه لا لخصا طرقتا من
 رتبة اسم الفاعل فإنه يعمل في مظهر به سواء كان من متعلقات الموصوف أو لم يكن (قوله مسبوقة باني
 أوشبهه) يعني انتهى والاستفهام وهذا بناء على ما في التسهيل واعتراض بعدم السماع في ذلك وإليس موضع
 قياس وأجيب بأنه قد استقر أن التسيي والاستفهام الانكاري يجريان مجرى النفي في أشوات كان الاربعة
 والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من التكررة في الفصح واقتصر ابن الحاجب على النفي قال الجاهلي وإنما
 اشترط أن يكون اسم التفضيل متفيا لخصه كونه متفيا بكون بمعنى الفعل ويعمل عليه وبما قلنا أنه عند
 كونه متفيا بكون بمعنى الفعل لانه بمعنى حسن وهذه العبارة تحتل معنيين أحدهما أن يكون أحسن
 بعد النفي بمعنى حسن لانه إذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي إلى القيد الذي هو الزيادة فيقيدانه
 ليس حسن كمل عين وجل زائد على حسن كمل عين فيبقى أصل حسن كمل عين وجل مقبلا إلى حسن
 كمل عين زيدا لما يتساويه أو يكون دونه والمساواة بأها مقام المدح فربح المعنى إلى أنه حسن في عين
 كل أحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون أحسن مع النفي بمعنى حسن وإنما هما أن يعمل أحسن قبل
 تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة غير أن في الزيادة لا يلزم المدح فنفي أصل الحسن وتوجهه النفي إلى حسن
 وجل مقبلا إلى حسن زيدا لما يتساواه أو يكون دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فربح المعنى إلى
 ما رأيت من جلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فافقه في المساواة والزيادة بالطريق الأول لما اقتضاه
 المقام ولا يعدل أن يقصد بنفي المساواة في الزيادة أيضا لأن في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصيح
 يقصده عرفا في المساوي مطلقا ولو في عين الزائد فافقه في الزائد أيضا فتفصل من جميع ذلك أن حسن كمل
 عين وجل دون حسن كمل عين زيد ذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة القطعية بالنفي يقتضي جواز
 عمل اسم التفضيل في المظاهر ينبغي أن يكون عمله في مثل ما رأيت من جلا أفضل أو من زيد جلا في المثال
 المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور مفيدان بالذات والأصل في اسم
 التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه محتلفين بالذات في صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فإذا
 زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت من جلا أفضل أو من زيد جلا

أن يكون صفة لام حسن
 مسبوقة باني أوشبهه

المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي وله قوة أن يعود حكمه بعدا والزهو
 عدم جواز عمله في الظاهر انتهى سقناه برتبة ثلاثية ينفع الحال ويزول الاشتكال (قوله ومرتفعه أجنبيا)
 صرح بذلك البصريان من ذلك قال الشنسي ابن الصائغ وقد رأيت الأمام جلال الدين بن الجليل اشتراط
 السببية والأمام جلال الدين بن مالك استثنى ذلك فقال رأيت جلال الدين بالاجنبي في السببي الذي أصل
 بضمير الموصوف كمثل له في أثناء كلامه من مارا بستر جلالا حسن منه أو فوه فلا شك أن أفضل فيلارفع
 الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كما يستغنى عنه بقوله مفضل على نفسه باعتبارين وإن أراد به
 نفي السببي الذي للموصوف به تعلق ما ليس كذلك بل لا بد أن يكون أجنبيا بهذا المعنى وهو الذي يحمل
 كلام الشيخ أبي عمر وعليه وإن يكون أجنبيا بالمعنى الأول يخرج جلالا حسن منه أو فوه لكن قد عرفت أن
 هذا خارج من قيد آخر (قوله مفضل على نفسه باعتبارين) قال الجاهلي وإنما اشترط أن يكون ذلكا السبب
 مفضلا من وجه ومفضل عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات يخرج عنه مثل قوله مارا بستر جلالا حسن
 كمثل عينه من كل عين زيد فاهم مختلفان بالذات بخلاف الكل المفضل لمطلقا القيد تارة وهذا تارة ذاك
 فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار والابتناء على ماهو الأصل في اسم التفضيل وهو التنازل بحسب الذات
 بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه على التفضيل بالنفي كما ستضع فائدة انتهى وأشار بقوله كما
 ستضع فائدة إلى ما قدمناه عنه من القرن السابق هذا وقال ابن الصائغ وأصل أن رفع أفضل الظاهر على
 ماهو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا الفعل من أو لا فعل في جميع استعمالنا لم أحدثناه
 القليل في هذه المسئلة والذي ينبغي أن يقال هذا معنى في اختلاف في تعليل وجه قياس عدمه هل هو
 كونه له شبه الفعل كاسم الغافل ولا الوصف المشبه بالفعل وهو الصفة المشبهة في خلق العلامات وهو ظاهر
 عبارة سيده أو كونه له وجود فعل بمعنى كماله أو غير وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا استعمل بالالف والألف
 ان يجوز رفعه الظاهر فتقول هذا الرجل الأفضل أو لانه بنى وجميع أفعال التوكيد اذا أضيف إلى معرفة
 نحو زيد أفضل الناس أو لانه يجوز تثنية وجميعه حيث شئنا قلنا بالثاني فلا ينبغي أن يعمل إلا بالشرط
 انتهى وقد قال معنى التعليل لا زال في اسم التفضيل لما قبل العلامة في بعض الأحوال لم يخط عن
 غيره مطلقا (قوله أو فوه تارة بالرفع) أفرد هذا في الشفع فحسن الدين ابن الصائغ من اجلاء تلامذة أبي
 حيان ومضى مؤلفه الوضع الباهر في رفع أفضل الظاهر وهو مؤلف حسن نحو كراستج فيه كلام القوم
 وحرره والأمام الكاشي رحمه الله أفرد هاتين لفصيرتيه نحو وقتين سماء فزهة لا محابو ذيل عليه ما خر
 تصور ربح الاول سماء وزر الاسرار ولم يتقيد بكلام القوم وحاصل ما أشار إليه ان عمل أفضل في الاسم
 الظاهر باعتبار معنى نفسه لا باعتبار معنى الفعل لأن العامل الفعلي إنما يعمل في معومه باعتبار اقتضاه
 معناه بأحد وجهي احتشاح فعمله ليسه فان معناه في الحقيقة هو معنى مضاف إلى أمره انضاف العمل إلى
 لفظه لكونه محتاجا إليه في تفهيم معناه السامع قالوا أما الاستدلال عليه بما ذكر في كتاب الخواص استدلال
 بالحق على الجلي وهو باطل والقول على النقول فلا يتم التفرسب لان معنى الفعل ليس مناط الاعراب
 وإنما مناط في أفضل التفضيل وفي معومه هو المعنى النحوي لأن عمل الاعراب إنما هو للمعاني النحوية
 لا للمعاني اللازمة للمعاني التركيبية ولا لغوي يتوانه يجوز عمله اذا كلف مغيا (قوله باجنبي)
 وهو المستدل قال الرازي وتعي بهنما لا يكون من جهة متعولان ذلك العامل لا الذي لا تعلق به ذلك العامل
 وجه كيف والكل مبتدأ أو أحسن خبره فله به نطق من هذا الوجه قال البصريان ما لفظا قلت أو
 سألته الى ذلك ولم يجعل مبتدأ مؤخر عن من فقال ما رأيت رجلا أحسن في عنده من عين زيد الكل
 أو مضافا ما رأيت رجلا السهل أحسن في عنده منه في عين زيد قلت ما يؤخر عن اجتماع
 تقديم الضمير على مفسره وإعمال الخبر في ضمير من لمحي واحد وليس هو من أفعال القلوب بل ينقسم
 كراهة ان يقدموا الضمير زرو وما ليس باهم فان الامتناع من رفع أفضل التفضيل الظاهر ليس له قوة

ومرفوعه أجنبيا مفضلا
 على نفسه باعتبارين نحو
 مارا بستر جلالا حسن في
 عينه السهل منه في عين
 زيد به هرفت المسئلة
 بمسئلة السهل وأقرت
 بالتاليغ والاصل ان يقع
 هذا الظاهر بين ضميرين
 أولهما الموصوف
 وثانيهما الظاهر على المثال
 وقد يجهل الضمير الثاني
 وتدخل من أمالي الظاهر
 نحو من كل عين زيد أو
 نحوه نحو من عين زيد أو ذي
 الفعل نحو من زيد ولم يقع
 هذا التركيب في القرآن
 ولا يجوز أن يعرب المرفوع
 فيه مبتدأ وأفضل
 خبره للابتناء الفصل بين
 أفضل ومن باجنبي وقد
 رفع الظاهر مطلقا في لغة
 سكاها سيده فهو مرفوع
 برجل أفضل منه أو بدعته
 أحسنه بقوله في الغالب

انما هو لاسم اقسم في فعبور القطف من مقتضاه اذا راجع ما رايته اول وهو تقدم ما هو اهم وراى ذلك
الذكر اتمو بين ذلك مما ينبغي مراعاته وكتب المصنف ما شبهه عند قوله تجنبنا في قمع الحق قبل الاتبع في ذلك
اذهو مؤخر في النية فذا مثل ما جرس في نفسه خفية موسى ومثل في دار من يدور اما اعمال افع في ضمير
فناظره لانه رفع الكحل فاعل الاية فاعل الظاهر الى ضميره ثم ان ابن عصفور عزم ان الضمير
العائد على الكحل انما عايد اعتبار لفظه لا باعتبار لفظه ومعناه فهو كل آخر لنفس ذلك الكحل الاول
انتهى ومن خطه نقلت وقال الشهاب او رضى قوله فلا يلزم الفصل اهلو ورفع بالابتداء لم يلزم المحذوف
نحو اول ايت كعين بدأ جسن فيها الكحل والجواب ان هذه الصورة قرع الاولى فاستغنى فيها ما استغنى
اسمها وان المحذوف واقع في التقدير لان تقديره ما راى بشخصا كعين بدأ احسن فيها الكحل منه في غيرها

(باب التوابع)

(قوله في اعرابه الحاصل) خرج هذا حال المرفوع وغيره ونحو ذلك يخرج بقوله والمتحد حال المنصوب
وتغيره والمفعول الثاني من باب اعلو وجواب الشرط الجزم فانه يتحد به الرفع اذ ان بالفاعل وتغير
مبتدأ فلا يشارك الاول في قوله غير خبر الثاني في نحو واليمان حليف فانه انما شاركه ما قبله في ذلك
لكنه ليس باعرابه خبر واعتراض عنهم هذا بان حلفا نزع خبر لا خبر فادليس خبرا ولا خبرين واعلم
ان المشاركة في ما يشبه الاعراب كالشركة فيه فلا يشارك في التبع في بيان ما للغاقل وباسم كرز
واقام جمع مما اتبع فيه المناهي على لفظه ولا يكون التبع في غير ما على اطلاق التابع على
الحرف (أي في قولهم ان التوكيد يكون في الحروف وقوله والغسل أي في قولهم يوش كذا الفعل
الماضي الامر عظموا واما قولهم بدل الفعل من الفعل وبطفت الفعل على الفعل وعلى اسميه فانه
فيمانه الفعل معرب كالأفعلى ومثل ذلك اطلاق التبع على الجمل التي لا محل لها من الاعراب (قوله
الغير العرب) فيه اذبال ال على غير قال في حدة الفواص والمحقق من النحو وينبغي ان ذلك وعمله بان
غير لا يتعرف بالاضافة وفيه انه قال غير واحد بانها تتعرف بها وان المقصود من دخول ال شخص
مدخولها واذا قبل الغير لا تتخصص وفيه ان التبع قد يكون العهد الذي الذي هو في المعنى
كالكسرات (قوله بجزا اذا الاعراب الخ) هذا بيان لقرب بنة المجاز ولم يرب عنه علاقة ذلك اهم قائم بقية ظاهرة
واجاب بعضهم بان المراد اعراب اعراب سابقة ان كان له اعراب وبعضهم بان المراد اعراب باعراب سابقة
وجودا وعملا (قوله والعمل في التابع الخ) أي على الاصح (قوله دليل ظهوره في بعض المواضع) نحو
تكون لنا عيدا الا ولنا و آخرنا (قوله ولا يجوز الفصل الخ) الاولى ان يقول بدل أجنبي ميان فانه قد يكون
أجيبا وليس ميانا ولنا قال بعضهم يجوز الفصل بغير ميان بالسكاة كعمول الوصف فذلك حشر علينا
سير والموصوف نحو حين الله عاصفون عالم الشيو العمل فيه نحو أن ياضر بال العالم والمفسر نحو
ان امرؤ هلك ليس له ولد والمبتدأ الذي خبره متعلق بالموصوف نحو في الله شك فاطر السموات والارض
والنحو نحو في قائم العالم وجواب القسم نحو بل وري لتأنيكم عالم القسيو الاعراض نحو وانه لقسمو
فعلون عظيم الآية فتعويها في احد الانبياء من الفعل بين التأنيكم والمؤكيد لا يجوز ويريد
بما آتيتن كلهم في بين المناط في نوا معروا وركين الابدى الرجل في قراءة نصب ال رجل وحسن
ان المجموع على واحد وصدا الاعلام بترتيب بين البدل والبدل منه فهو قوم الليل الا ان لا ينافيه
بخلاف المبان بالسكاة فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ولا يجوز الفصل اذا كان المنعوت ممسما
ونحو عملا لا يستغنى عن الصفة فلا يقال في ضرب هذا الرجل يدا وطلعت الشمس في اليوم وضرب هذا زيدا
الرجل والشمس طلعت في اليوم او كان التبع ملازم للتبعه كالمضيق ولا يجرى في صفة لا يستغنى
باحد هذان الا ستم ولا يجرى كل واحد منهما ولا يجرى كذا بانا ملائكة كسائي والقراء في هذا
(قوله ولا تقبله عيسى) وأما قوله: * عليه روح الله السلام * فضرورة وخرجه ابن جني على

(باب التوابع)
وهي جمع تابع وهو
المشارك للاحقة في اعرابه
الحاصل والمتحد غير خبر
واطلاق التابع على
الحرف والفعل الغير
المعرب بجزا اذا الاعراب
فيها تقع فيه التبعية
والعاسل في التابع هو
العاسل في المتبوع الا في
البدل فان العاسل فيه مقدر
شلا فالمراد دليل ظهوره
في بعض المواضع ولا يجوز
الفصل بين التابع
ومتبوعه باحتمال لا تقدمه
عليه كما يفهمه قوله (يتبع
ما قبله في اعرابه خمسة)
بالاستفراء نعت وتوكيد
وصحف ميان وتسويدي
ومن فعل في التوكيد
جعلها سائما ومن اطلق
الخطف وجهه شاملا

الطغى على المسترق الطرف لانه يجعل ضمير المبتدأ وان التمر على الاصح واقفه المستغنى عن المفتى بانه
 تخلص من ضرورة ضرورة لان الطغى الضمير المستتر من غير فاعل ضرورة وقد يقال هذا أسهل
 وبعض الشراؤون من بعض وقد كروا مسئلة مضمونها ان النعت اذا فعل بالشرط العامل لجاز ان تقدم
 بشرطه مستقلا والثاني لانه كرون بالكرم زيد فلا يقال ان الكرم نعت مقدم بل مستقل
 بنفسه وزيد بلفظه واما صاحب البديع فتقدم الصفة على الموصوف اذا كانتا في الجملة بشرط
 ان يتقدم أحد الموصوفين على الصفة ومنه في ذلك على الاكرام ونسبها واما ان الكرم فيكون تقديم
 معمول التابع على المتبوع كهذا طعنا لم يجز بل ذكر ونعمه في التثنية في قوله تعالى وقول لهم في أنفسهم
 قول لا يبلغوا فقل في أنفسهم بليغا **(قوله الاول)** ان يتقدمها أي في الترتيب دليل بالبعد **(قوله)** وادفه
 الوصف والصفة **(قال)** ابن المازني في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما يتغير وعلى منده
 والنعت لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولما يقال الصفات لا تقول لا يقال نعتونه انتهى ووقع في عباراتهم ما يخالفه
 وقال المصنف في شرح الجملة الصفة والنعت واحد وقيل النعت يكون بالحلية كالملو بل والتفسير والصفة
 بالفعل كذا في خروج فعله قال الباري سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال نعتون وعلى الاول يقال
 موصوف ومنه وقيل غير ذلك **(قوله)** منها أي النسة **(قوله)** ما دل على حذف الخ هذا فسر ما مالك
 في شرح الكافية وما دعى بعضهم انه اصطلاح نحو لان المشتق عند العربيين ما تحذف لفظ المصدر للدلالة
 على معنى منسوب الى المصدر فسم اسم الزمان والمكان والاولى هي لانعت بها فلذا فسر في شرح
 الكافية بما ذكره الشارح والاقرب انه تفسير مرادواهم جاز من اطلاق العام على الخاص على ما به مما
 هو مقرون في شمله لا يعرف اصطلاحا لفظة المشتق **(قوله)** والتفضيل سواء كان في الفاعل كالمجرب
 افضل من غيره او في المفعول كما جاز من زيد **(قوله)** كاسم الاشارة أي ضمير المكانية كمنافان قلت ما جاز
 انما جاز ما مع نعت بها فهو مراد من جاز هنا قلت الكلام فيما يكون نعتا بنفسه حقيقة والام مع
 التثنية بالمشتق وشبهه والنعت حقيقة في المكان هو المتعلق وهو اما قد يدخل في المشتق أو قبله فدخل
 في الجملة ومن ثم لم يذكر الطرف والجرور **(قوله)** وذى بمعنى صاحب ومنها فرود او اولى لان تو كذا
 ذو الطائفة وسائر الموصولات المبدوءة به مخرجة من قول كفى التسهيل يخرج ما ليس مبدوءا به مخرجة كمن وما
 وما هو مبدوء به مخرجة قطع كما هي في اقصى على علة عدم النعت بها قال ابن هشام ينبغي ان يفتقد ذلك أي
 النعت يذى بمعنى صاحب بالنعت الذى هو شبه المتنوع فلا يجوز جاز ذى مال أوه نص عليه ابن الجوزي
 وعلة ان ذى جاز من جاز وان الوصف بالجامد شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع انتهى وليتفرجه
 الجمع بين مجازين فهو ليس بممتنع مطلقا كمرورنا في رساله معناه احكام المجاز الى احكام تعدد المجاز ثم
 نقل ابن عني عن الاكثر من منع النعت ذى الصاحبة في خبر ما ذكرنا ثم علوه بثلاثة اوجه الاول انه
 غير مشتق بل فيه منه فضعف عن العمل في الظاهر الثاني انه يلزم الاضافة ذلك ببعده من الفعل الثالث
 انه على حرفين وذلك ايضا بعد انتهى قال الحنفيد وقوله انه على حرفين ان اذ يعيد الوضع فليس
 كذلك وان اراد باعتبار الصورة فليس ولكن ليس فاما بعد من شبه الفعل **(قوله)** والمنسوب أي
 المقصود انتسابه سواء كان بالية كفى مثلا ولا تفرق ما خرج بالمقصود نحو ترى ما هو منسوب
 الاصل لكن غلب على جنس لا تعرض فيه لا تشاب **(قوله)** أي الحاضر أو المشار اليه **(قوله)** ومن الموزن
 به الجملة أي فيضع النعت بها لا يثبت على معنى في المتبوع وكل ما كان كذلك مع النعت به الالتصاق **(قوله)**
 الخبرية بخلاف الاشتاتية وشبهه الطائفة فلا يصح النعت بها وما اؤهم ذلك وهو ان مع الاجزاء ما دل
 والنعت يفتقر المتنوع وتضمنه فلا بد ان تكون الجملة الواقعة تحتها مبدوءة بالاسم من قبل ليكن التبيين
 والنعت يفتقر ولا يكون كذلك الا بالخبرية لان لها لزاما ان يكون معها مبدوءة بالاسم مبدوءة بالاسم
 لها **(قوله)** نحووا انوار الخ مما كانت الجملة تسمى بمسئلة على رابطة والتنوع منكسر اللفظا ومعنى

ليبين جعلها انوارا والاولى
 ان يتقدمها بالفتحة ثم
 بالبيان ثم التوكيد ثم
 بالبدل ثم بالنسب بل قبل
 هو الصواب لانها اذا
 اجتمعت في التسمية ترتيبت
 كذلك كما في التسهيل
 أحدها (النعت) ويراد به
 الوصف والصفة (وهو
 التابع) هذا كالجنس
 (المشتق أو المؤول به)
 آخره غير منها ما عدا
 التوكيد اللفظي المشتق
 فيقبوله (البيان لفظ
 متبوعه) والمشتق ما دل
 على حذف وصاحبه كاسماء
 الفاعل والمفعول
 والتفضيل والصفة المشبهة
 والمؤول به ما أقدم مقامه
 من الاسماء العارضة
 الاشتقاق كاسم الاشارة
 وذى بمعنى صاحب
 والمنسوب كصاحب زيد هذا
 أي الحاضر ورجل ذوال
 أي صاحبه ورجل دمشق
 أي منسوب الى دمشق ومن
 المؤول به الجملة الخبرية في
 نحووا انوارا ترجون
 فيه الى الله

وقوله ولقد امرت النبي بسبب * وكذا (١٥٠) الحذف الماتم افراده وبذلك يرفع في نحو من ربنا بعل أي علل عند الكوفيين

وذي عدل عند البصريين
(وقائده) حقيقيا كان
أو غيره (مخصص) لم يتبعه
ان كان تكرة كما في رجل
ناحر أو ناخر أو ناخر
تقبل الاشتراك في
التكرار (أو موضع)
ان كان معرفة كعاصي
زيد الغافل أو الغافل
أوه والتوضيح رفع
الاشتراك في العارف
(أو مجرد مدح) نحو
الحدوث بالعين (أو من)
نحو أو عذبا من الشيطان
الرسيم (أو رحم) عليه
نحو اللهم العاف بعبادك
الصفا (أو كبد) لما
دل عليه متبوعه كسرت
ضربة واحدة لأنه قد علم
من ضربة أنها ضربة
واحدة فلما فعلت الـ
بجود التوكيد منه قوله
مضى أمس الغارة وقال
بعضهم أو بعين حيوان
الله يحضر عباده الأولين
والآخرين أو تفصيل نحو
مرو بن جلعن عري وجهي
أولاهم نحو نعل بصدقة
قله أو كثيرة قال البدر
العماسي عن بعضهم
أو أعلام الخطباء ان المتكلم
عالم بحال من ذكر يقال
لك أدأت قاضي بلدنا
فنتقول رأيت قاضيكم
الكرام القسمه وليس
هذا التوضيح لان مرادهم
به الاضاح المحال وهو
بالغرض في مثلنا عما

كلاية أو معنى لا لفظا كالشاهد ٧ (قوله ولا بد في الرابطة هنا ان يكون ضميرا) قال الخليلي أن تقول
ما الحكمة في انهم جعلوا باب المبتدأ والخبر إذا كان جله الرابطة أعين أن يكون ضميرا وقصروه هنا
على كونه ضميرا مع ان المقصود في كل منهما ربط الجمله بمعلقها انتهى قال الشهاب القاسمي فدية الما
كل المبتدأ يستلزم الخبر متى طلبه ما كسفي بالربط بخلاف النعت لما كان يستلزم المنعوت ضعف
طلبه فانخص بالقول بالربط وهو الظاهر ويشكل على ذلك ان حذف العائدين جملة الصفة كثير
ومن جله الخبر قلل ومقتضى هذا الفرق العكس الآن وقال شدة الاحتياج الى الخبر انقضت مراد
الاحتياط بالربط المصحح للاخبار انتهى وأقول قد تقرر ان الاشياء التي تحتاج الى رباط أحدهم والربط
فيها يختلف كما هو مبسوط في المعنى وتظهر ان المرجع السامع فلا حاجة الى هذا النزاع هذا وقال المصنف
في حواشي الالفين الرابطة هنا يكون عادة الظاهر واستشهد عليه بقول كثير
هل وصل عن الارض غائبة * في وصل غائبة من وصلها خلف
(قوله وقوله) هو رجل من بني سلول وبجر اليت * فاعلم أن قولنا يعني * بجملة يعني في موضع جرعت
الشم وهو الذي الاصل الشيخ النفس ومع به بالجملة نظر الى معناه فان العرف بالجنسية لفظه
معرفة ومعناه تكرة قبل ولا يظهر كون الجملة بالحقايق من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف الفرد
بالجملة ورد ما ليس المعنى على أنه سبب حال المرور بل الغرض ان ذلك دأبه ان جعل الحال مؤكدة فلا
يحدور وكونه لثما بلا ثم ذلك لان الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سببه لا تقيد به حال المرور وقيل
الحالية أو الى انها أدلى على المقصود لان الوصفية تحتل أمرين أحدهما مقصود وهو ان هذا الوصف
دأبه ودينه مرأى غير وانما هو غير مقصود ان هذا الوصف ثابت في الجملة ولا دوام بل ينقطع حال
مروره واما الحالية فلا تحتل خلاف المقصود لان معناها ان حال السبب هو بعرضه تكبرا (قوله)
وكذا المصدر) أي بشرط أن يكون مصدر ثلاثي أو من مصدر ثلاثي وأن لا يثبت وأن لا يكون معهما وقد
يشير الى ذلك قوله في نحو الخ فان قلت الوصف بالمصدر مقصود على السماع وحيدنا انما يتغنى به الشروط
غير مسجوع فبما قلده هذه الشروط قلنا فالتجسس ما سبب ما سمع وأفهم كلامه انهم انما يقولون بالمشقوع على
القولين وهو كذلك ما عند الكوفيين فواضع وأما عند البصريين فلا نه على حذف ذي السامعية
فانتهى بها في الحقيقة وهي من المؤول بالمشقوع وانه ملزم الاقوال التذكير على القولين وهو كذلك
اذ المصدرون حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فاقروه على أصله وعبارة التوضيح وهم خلاف ذلك في
الامر من هذا وقد خالف كل من الفرقة بين ما قرره في باب الحال في أن يثبت وكذا فقد قال البصريون ان وكذا
يجوز أن وكذا والكوفيين انه على حذف مضاف وقد يقال ان كلا كرفي كل من الموضوعين ما هو بعض
الجزء عنده (قوله أي عدل الخ) وقيل جعل العين نفس المعنى بلفظ تجازا أو ادعاء وهو مختار الا انما عبد
القاهر قال في قول الحسناء * فاعلم أي اقبال واديار * لم يرد به اقبال الاداء وغيره منها مع ما يكون
المجاز في السكامة وانما الجاز في ان جعلنا الكثرة ما قبل وتذكر كأنها مضممة من الأفعال والاداء وليس أيضا
على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه وان كوايد كروية منه اذ قلنا أي اذ اعلم أي اذ اقبال
واديار أقصدت الشعر على أنفسنا ونحونا الى من يقول وكلام عاي رذل لا يساغ له عند من هو مع
الزوق والمعرفة مناسبة للمعاني (قوله تقبل الاشتراك في التكرار) قال السدي حواشي الطول الظاهر
انهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور في ما لا يخل كالرجل عالم ونظائره فلا تكون
جارية في قولنا نحن جارية مصفة مخصوصة وقد جعل العمل للاشتراك على ما هو أعين المعنوي واللفظي
ويجعل جارية مصفة مخصوصة لانها قالت الاشتراك بان وقت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينه معي واحدا
فلم يبق في حين جارية الا الاشتراك المعنوي بنافر اذ ذلك المعنى اه وعلى الاول يخرج حمل هذا الوصف
عند المعنويين عن التخصيص والتوضيح (قوله نحو أعوذ بالله الخ) يجعل الوصف في ذلك مخصوصا بنفخ

ذكر فيه يحتاج الى انصافه ولا يحد من غرض التكميل اعلام السامع به حاله هذا الموصوف لا يجد
(قوله المعنى قوله ولا بد الخ) ليس في نسخة من نسخة

سؤال

من التبعية (العلوم موصوفها) بدونها (١٥٢) ' (حقيقة وأدلة) بأن ينزل منزلة العلوم لآمرها (ويعا بقدره هو) في آلة القلب

والجبر (نصباً بتقدير)

فَعَلَّ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ

تقديره (اعني) في ائت

التوضيح (أو أملاح)

في المدح (أو أقم) في الذم

(أَبَا رَحِم) في الترحم أو

غير ذلك مما يناسب الصفة

ولا يجوز أنظار المقدر إلى

نعت التوضيح والتفصيل

وأفجرت الصفقة على مشاريه

أوكانتا، لتوكيد أوملرمه

الذکر کالجیم العفیر امتناع
تلاوه کائنات از الیوم

فصلها كما يمتنع ادالم يعلم

موصوفها الألبها ولا فرق
بيننا وبينهم في شيء مما

انصاره اقولوا - ا- ف- ال-

والله اعلم بالصواب

عَلَيْهَا إِلَى أَهْلِهَا فَأَقْبَرُ
مَعَهَا عِدَا ذَلِكَ الْبَعِثُ

أقلام، الإتياء، الخ

المطعم والادبائع واجمع
ننميا اشم ط تقليم المتسرع

ففي قوله: **دفعنا إلى آخره**

شهادة إلى حقيقة القطع

نظام الشاطئ وحمل الصفة

لَقَطُوا مِنْهُ خَشَعَةً لِمَا يَأْكُلُ

لهم من الاعراب اذا لقطع

مقتض الاستئناف (فائدة)

علم أن الاسماء في ثقتها

النعمية على أربعة

قسم قسم لا ينصت ولا

تعت به كلهم الفعل

کالمضمزولو لغائب لانا ملا

باب الحرف من جهة

فتنقاره الى ما يغسر ثم

نہت و لکونہ لیس عشتق

لا في حكمه لم ينجت وما

مبين قول القائل

أخبرني في القلبي حوى

دینی و مشغول بالفعول نصف

هذه المشتغل باله ولا ينصف ومنصفاً صميرت لوماه * فقال في الصمير لا يوصف وقسم

ولا ينعم به كالعلم وإنما ينعم بالأشغال ولم ينعم به لما هو قسم من قسمي ينعم به وهو أضعف من القسمين

(التوكيد)

هذه المشتغل باله ولا نصف ونصفاً ثم يرد قوله * فقال في المصنف لا يوصف وقسم

ولا ينعم به كالعلم وإنما ينعم بالأشغال ولم ينعم به لما هو قسمي ينعم به وهو أضعف من الأشغال وقسم

وشرط في الحروف غير الجوانب أن (١٥٤) لا يبعد الهمزة عن الفتح بحرفين متساويين وان بدأ الهمزة بواو أو آه قائم ونازح بخلاف ذلك

فشا ذلك أن تقول من
 أن لهم أن التاكيد في
 مثل هذا الحرف وحده ولم
 لا يجوز أن يكون مجموع
 الحرف وما اتصل به وإذا
 كان الحركة جلة فلا أكثر
 منه اقترانها بالاعاطف حيث
 لا ليس وقيد في الارتشاف
 والجامع ثم نلاحظ نحو أو في
 الشافعي إلا أن كان حصل
 ليس وجب تركه كغيره
 زيد اضرب زيدا اذلوجه
 به لتوهم تكرار الضرب
 منك والضرر أنه يقع
 منك الامر واحدة وليس
 منه ما كرر في قوله تعالى
 (دكا) لأنه لا يرد فيه
 التاكيد اخذوا غيب
 مؤدى الاول وانما هو
 منصوب على الحال والمعنى
 مكررا عليها الملك كملت
 الحساب بابا بابا وهو ظاهر
 قول النحوي (و) في
 قوله (مضافا) لم يربط
 على الحال انما يسمي مطعنين
 أو ذوي صفوة كثيرة
 وقيل ان المكرر في هذا
 تركيد عليه كغيره من
 التثنية وحري عليه في
 الشفوي ذلك كذا كذا المختار
 في نحو قوله الحساب بابا بابا
 أن المكرر واقبله
 منصوبان بالعمل المتقدم
 لان مجموعهما هو الحال
 وتظهر في الخبر هذا الحلو
 حاشي (أو منوي) قسم
 قوله لتقلى (وهو) اسمان
 ما يقرر امر المتبوع في
 النسب بان يقع فيهم الاستناد اليهم ما يقرر في التثنية

نظر

النسب بان يقع فيهم الاستناد اليهم ما يقرر في التثنية

بعاده) كيف العبدكه
أوجبه وأعلمته ولما كان
الفرع من هذه اللفاظ
رفع قوم ان يراد بالتبوع
التبوع اشترط فيه
ما ذكر ليكن وهم ارادة
البعض بالكل فيرفع
بالتوكيد (ن) يكون
(بلا والله) أي المسمى
(ان مع وقوع المفرد
موتة) ليكن وهم ارادة
البعض بالكل بكه الزيدان
كلاهما والمراد ان كلاهما
اذا صرح حاول المفرد
لأن كلاهما ويحتمل أنه
أطلق المتي وأزديه واحد
فلا يقال اختصم الزيدان
كلاهما لعدم صحة ذلك لان
الاختصاص لا يكون الا بين
اثنين ويدل على المنع
اجلهم على منع جبه
زيدك لعدم الفاتحة هذا
ما ذهب اليه جمع القول
عن الجهور الجواز وعليه
ابن مالك محققين بان
التوكيد قديان لقوة
لارفع الاحتمال (واشهد
معنى المسند) الى التوكيد
فلا يقال مات زيد وعاش
بكر كلاهما لاختلاف
المسند كما ذكره بكن الجاهل
وبلا التمي بكونه مضافا
معنى ذلك كجاء زيد وبكر
وعمر وكلامه ويزيدون
كلاهما (و) جميع هذه
الالفاظ تتقدم (يشترط)
وجوب (الضمير) مطابق
للمؤكد (أفردا وثنية

عند الناطم وغيره يعكس ذلك انتهت وهي صريحة في جواز التثنية وان بعضهم رجعوا على الأفراد
وذلك بطلان رأى حي على ابن الناطم جوازها وان لم يقله أحد من النحويين ورد بعضهم عليه بان
الرضي نقله عن ابن كيسان وأجاب المرادى بان ابن ابي أجاز التثنية لكن تعقب بان أبا حيان لا يعد من
النحويين على أنه متاخر عن ابن الناطم هذا وجواز التثنية يؤخذ مما صرح به النحاة من أن كل مثنى في
المنى أضفى إلى متعته يجوز فيه الجمع والافراد التثنية وان اختلفت بالرجوع والى بحان والضعف
(قوله) كيف العبدكه قال الرضي وقد كان يحتمل نحو اشترت العبدتين واشترت العبيدتين افترقا
الافراد كما أحتمل المفرد أعني اشترت العبدكه لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بنا كيد اذ لو قلت
اشترت العبيد ككلامهم رفع افتراق الأجزاء كما لا شبهة برفع افتراق الأجزاء جسا والاحتمال الثاني أظهر
لكون افتراق الثاني أشهر بسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني قلت
اشترت جميع أجزاء العبدتين وجميع أجزاء العبيد انتهى وقد يفهم جواز التثنية كيد إذا أراد رفع
الاحتمال الثاني ومنه إذا أراد الأول لكن قوله فإذا أردت يفهم المنع في الثاني فتأمل (قوله) ويحتمل
أنه المثنى وأزديه واحد في المطلق ولو أمكن جواز الرفع لكان كلاهما في كونه رفع وهم عدم الشمول
تفقدان المثنى نص في عدله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يشوبه فيه عدم الشمول بل الأولى أنه رفع وهم
ان لطايف واحد منهما والاشهاد لهما انما وقع هو وأما أنه إذا فهم السامع ان لطايف سولا هما ونفس
أحدهما ورسول الآخر فلا يقال رفعه في الزيدان كلاهما بل انفسهما أو عينهما وكذا إذا فهم ان
اللطائف أحدهما والآخر محض. نعم ويجوز ذلك فأخبر في توكيد المسند ان فهم الجاهل انما رفعه
انتهى ووزع بانهم قالوا ان العرب تقاطب الواحد بصيغة المثنى كقوله وعشوه (قوله) لعدم صحة ذلك
وأما احتمال كون الأصل جديدين ثم اختلف المضاف أو رفع المضاف اليه قائما بذكره في النفس
والعين فقول المصنف التوضيح ان التاكيد بالفاظ الشمول لرفع تقد رضاف وان اختصم الزيدان
لا يشمل ذلك جميع لان مراده لا يحتمل تقد رضاف بكونه بافان الشمول (قوله) وانما جديدين (المسند)
أي وان اختلف لفظه فيجوز ان يطلق زيد وذهب عمر وكلاهما وهو باخر من ابن مالك تبعه الاخفش قال
أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع من العرب حتى يصير قافوا والذي يقتضيه القواعد المنع لانه لا يجمع
علامان على معمول واحد فلا يجمعان على تابعه (قوله) وجميع هذه الالفاظ المتقدمة) وهي النفس
والعين وكل وكذا وكلا (قوله) يضمن ويؤيد الضمير) أي لفظا ولا يكتفى بنسبة كل عليه قول اللفظ بالضمير
موصولا والاتصال من عوارض الالفاظ وأقره الشراح وليس من التوكيد قوله تعالى خلق لكم في الارض
جميعا وهم ابن عقيل والسفاسق فقال جميعا توكيدا للموصولة الواقعة في المخلوق ولو كان كذلك لقال
جميعا ثم التاكيد بجميع قليل فلا يعمل عليه التثنية بل في المنع والافراد بعضهم ان كلاهما لا يخلو
للفرد وانما يشترط بل جميعا الآية لا ولي حال مؤكدة ان الموصول من أدوات العموم خصوصاً المقام
مقام الامتنان فان قيل الحالية تقتضي ان المخلوق وقع على الارض لا الاجتماع وليس كذلك أجب
بان خلق يعني قدره في القرارة وليس اسم ان وأصل من الضمير المرفوع في هالكين ضعفة في المنع يتقدمه
على علمه الطرق وتوسيع كل لقطعه عن الاضافة فلا معنى لان الحال واجبة التثنية وقيل في الحق
وقول أبي حيان دلل من كل لكونه مفيدا للاطاحة لا محال محتملة لانني أجد الباء في هذا النوع
الامتياز بضمير البدل من قال المقدر قلنا فاجله ما كيد على ذلك انتهى وقد يتوقف فيه بله لا بد من
الاضافة هنا لفظا ولا يكتفى بالنقد بركم بخلاف البدل وبالروابط مختلف والمرجع السماع فان قلت
سبأان انهم اكفوا في أجمع وأخواته بنسبة الاضافة على قوله وتركوها الاضافة اساعلى القول بان
تعرضا بها لعلها قلت كما كانت في الغالب تابعة توسعوا في أمرها (قوله) مطابق للمؤكد (أفردا الخ) قال
المراد في السلام على التاكيد بكل فتقول يا أيها الجيش كله والقبيلة كلها والزيدون كلهم والرجال كلهم

وجعائذ كبروا نباله يرتطبه وليد لعل من هوه يكملناو اما قوله **جاء اشبه الناس** (١٥٧) كل الناس بالقمير فكل فيه نعت أي

السكابين في الحسن كأي
مررت بالرجل كل الرجل
(و) يكون (باجع)
لا فردا للذكر (وجعه)
المؤنثة (وجعهما) فجمع
أجمع أجعون وجمع جمعه
جمع ولا يؤكد بهذه
الانفاط في الأكثر لا بعد
كل فلها كانت (غير)
مضافة لضمة المؤكد
كجاء بجيش كله أجمع
والقبيلة كلها جمعا والقوم
كلهم أجعون والنساء كلهن
جمع والظاهر أن التوكيد
بها بعد كل توكيد بالمرادف
وعدم بعضهم أن كلا رفع
استعمال القبيص وأجمع
توقع احتمال التفرق وهو
مردود بقسوه تعالى
لاغير بهم أجمعين إذا الأخوا
لا ينقص بوقت واحد فلا
دلالة لأجمع على اتحاد
الوقت وفهم من كلامه أن
أجمع وجمعا لا يشيان وإن
ما عادهما من الفاظ
التوكيد معرفة وأما أجمع
فصرح في الشارح بأنه
معرفة بهذا اللفظ ومثله
جمعه (تمة) أكلوا بعد
أجمع ما جمع فابيض فابيض
وبعد جمعا بكتعاصم فانما
وشنعي وذلك على خلاف
هذا ونسبى فواع أجمع
تقول جاء القوم كلهم
أجعون أكتعون يصعون
أشعون ولا يجوز في ألفاظ
التوكيد القطع إلى الرفع

أو كالماء أو كالعلى قياس هو أحسن القئين وأجعله وهو ضعيف وجائز الهندان كاهن أو كالماء وحسب
التحليل كاهن عن بعض العرب انتهى ووجه كاهن في الرجال أنه على معنى الجماعة ولا يجوز منه في جمع
التصحيح لأنه حكم مفرد سلامة فيه ووجه كاهن في معنى الجمع (قوله) وأما قوله بأنه أي مما
أصغبه كل أي ظاهر من المثل كد هذا فخرجت لك غير مضمرة * كم قد ذكرنا لولا خبره كرم *
وكم خبره بنسبة أو قد ذكرنا خبر واستشهدنا بما في شرح التسهيل بهذا على قوله في التسهيل أنه قد
يستغنى بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بل عن الإضافة إلى ضميره وتأخره أوجبان عاذا كره الشارح
من قوله فكل الخ لكن قال المصنف في المعنى أن قول أي جبان ليس بشي لأن التي نعت به الدالة على السكال
لأعلى عموم الأفراد والجموع الشارح كيف لم يستغفره مع شغفه بكلام المصنف من الشهاب القاسمي
حيث أوجب أن الاحتمال الذي قاله أوجبان خلاف المتبادر فلا يقدر في الاستدلال على هذا الأمر الثاني
انتهى ولاحظ كلام المعنى أجمعين هذا التكلف (قوله) جمع (باجع) فجمع الجيم فخرج الميم (قوله) ولا يؤكد
بهذه الانفاط في الأكثر لا بعد كل (قوله) أجمع المؤكد بها مشوع كل لا كرماء وما أجمعهم كلام من فلة
التاكيد بها بدون كل أي قليل بالنسبة لغيرها فلا يخفى أنه كثير في نفسه فصحا الكثرة وروده قوله
تعالى لا غير بهم أجمعين (قوله) فلها كانت غير مضافة أي لفظا وهي مضافة تبت على ما ساقى وعلى القول
بأنها معارف بالعلمية الجنسية على الإحاطة والشمول فلا إضافة لالفاظ لا تية (قوله) وزعم بعضهم هو
الفرء (قوله) وهو مردود بقوله تعالى لا غير بهم أجمعين يمكن أن يكون مراد الفراء أنها ترفع ما ذكر إذا
وقت بعد كل لافظة فلا رد الالية (قوله) وفهم من كلامه حيث اقتصر على جمعهم لم يذكر ترتيبها
فلا يجوز جازم أن أجمعين ولا الهندان جمعا وإن خلافا للكوفيين والاختصاص أجاز وأذاك قسام مع
اعتدائهم بعدم السماع (قوله) وإن ساعداهما من ألفاظ التوكيد معرفة لأنه ذكرهما مضافي لتعريف
المؤكدا فزاد معرفة بالإضافة (قوله) فله معرفة بنية الإضافة) نسب هذا القول لسيبويه وقبل بالجملة
لأنها أعلام التوكيد على فعل معنى الإحاطة بما تتبعه كسامة ونحوه من أعلام الإحسان وهذا قول
صاحب اليلديع وغيره واشاره ابن الجلبجرحه أوجبان قال ويؤيده أنه لم يصر في صفة
ولاشبهها وما منه وليس كذلك وهو معرفة ظاهرا ثم هو تفرع عن الحقيقة ولا يجمع بالواو والنون لا يجمع
من المعارف بما لا يعرفه كلام باقي أن شاء الله تعالى في باب موانع الصرف (قوله) ومثله جمعه) وكذا
فواعه الالية (قوله) أجمع الخ) قيل لا معنى لهذه الكلمات حال الأفرامل حسن بسن وقيل أكتع
منشق من حول كسيع أي نام وأجمع للجملة من يصع العرق أي سلبوا بالجمعة من يصع أعورى وأكتع
من البتة وهو طول العنق من شدة غمره وعلى هذا فليست من التوكيد بالمرادف وهو صرح الهنداني
وكلام الرضى بفهم خلافه أنه قال أن التاكيد لا يعمد إلى ما عدا اللفظ لفظه أو تفرع من صرح الهنداني
اتفاقهما في الفرق الأخير ويسمى ابتاعا وهو على ثلاثة أضرب لأنه إما يكون الثاني معنى ظاهر فحدهما
مريضا أو لا يكونه معنى أصلا بل ضمن إلى الأول ليزين الكلام لفظا وتقو به بمعنى واتم بكنه في حال
الأفراد مع فهو حسن بسن أو يكونه معنى بشك في غير ظاهر نحو حيث نبئت من بيت الشئ أي
استقرت وتوولها أكتعون يصعون أكتعون قبل من القسم الأولى أي لا معنى للمفردة وقيل من الثالث
انتهى المقصود منه لمنها (قوله) وشنعي الخ) كقول بعضهم أجمعه أجمعه وقول آخر جمع شنع
وقوله فحتملى الزامه حولا أجمعه ونقل المصنف في التذكرة عن ابن الخطيب أنه لا فرق بين أجمع وأشنع وأشنع
وقال ابن مالك في نكت الحاشية إن أبدأ أبدأ أجمع بأبها شئت (قوله) ولا يجوز في ألفاظ التوكيد
القطع) لأنه لا شبه قطع الشيء عن نفسه لاتحاد المؤكدم المؤكدمعنى وبما فرق النعت بان المقصود منه
المعنى لا الذات والمعنى مغاير ومن لم يجز في نعت التوكيد للقطع (قوله) ولا يضاف بعضها إلى جزأين الطراوة
تعاطفها وشي أن يكون مبتدأ في أجمعين على اختلاف معناهما (قوله) ولا ابتاعها (النكرة) لأنها

ولا إلى النصب ولا يضاف بعضها على بعض ولا ابتاعها النكرة بخلاف النعت (و هي) بخلاف النعت المتعطف على نحو ما ساقى

الفقه الكاتب الشاعر يجوز أن تعاطف لاختلاف ما فيها كقوله تعالى سبحانه ربك الأعلى (لا يجوز أن تعاطف الموكدات) بل قد تمتعنا به دون فصل كما تقدم لاختلاف ما فيها من قوله الشيء الواحد وإذا تعبت بمقدور وطرف وجهه قال في الجامع فالارجح أن يبدأ بالمفرد فالطرف (ولأن يبين بكثرة) مطلقا عند البصر بين ما تقدم من أنها معارف بالإضافة (وندر قوله) لكنه مشقة أن قبل فارجب * (بالتبعة ١٥٨) حول كاهر (رب) وأما بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم أن أضافت النكرة وحده في الازرع وقال

معارف أما بالإضافة لفظا أو بية أو بالعلية الخمسة على ما مر * (تنبه) * لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد ما على الازرع وأما الفراء فمررت بالقوم أما أجمعين وأما بعضهم ولا يجوز أن يكون تأنها محذوف عند التأخير من أجزائه الخليل وسيدويه كونه في صياح الحذف من معنى اليب (قوله لا تعاطف ما فيها) لأنها وإن تعددت عن المؤكد (قوله فلا يرجع أن يبدأ الخ) من ذلك قوة تعالى وقال الرجل مؤمن من آل فرعون بكنه إيمانه وحينئذ فلا حاجة لقول صاحب تحفص المقتضح انما قدم من آل فرعون على ما بعده لأنه لو أخر لتوهم أنه صفة بكنه ولم يقدح فيهم من آل فرعون لأن الشيء إذا جاء على الأصل لا يستل عنه من أن ما ذكره معترض كإيمانه في حوائث شرحه الصغير ومن خلاف هذا الترتيب فسوف يأتي الله بقوم ينهم ويحبوه إذا توجه له بالإضافة لأنه مشتق وهذه الآية على ابن عصفور في قوله أن ذلك الترتيب واجب وأما وهذا كتاب أنزلنا ميساك ففعلت أن يكون ميساك خبر محذوف ولا يرى وجه ذكر هذه المسألة وحققها أن تذكر في باب النعت (قوله لأنها معارف بالإضافة) أو بالعلية (قوله لكنه شافه الخ) الشوق نزاع النص إلى الشيء وإن الفتح في محل رفع على أنه فاعل شافه والمجرد التبيين (قوله وأما بعض الكوفيين ذلك مطلقا) أي أضافت ألم تغدو قول الازرع وإذا لم تعدل النكرة لم يجز باتفاق مشكل (قوله بأن تكون النكرة محذوفة) اقتضى كلام الرضى والشاطبي أن مذهب الكوفيين يجوز تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار وإن لم يكن ضمنا محدودا لأنها مما لا يدنيار وفهمه (عطف البيان) *

ابن مالك هو أولى الصواب لصفة السماع بذلك لأن من قال سمعت شبرا قد يرد جمعه وقد يرد أكثره ففي قوله احتمال رفعه التوكيد واستند في السماع إلى شواهد من كلام العرب أو ردها ومن الوارد قول عائشة رضي الله عنها صلي مارا بشرا رسول الله صلى الله عليه وسلم صم شبرا كاه الامراض تحصل الفائدة بأن تكون النكرة محذوفة والتوكيد من أضافه الأضافة إلى البيت ومن أشدهم ما كان حول فقد حرفة قاله في الازرع (و الثالث منها) عطف البيان) أي معطوف البيان بمعنى بذلك لأنه تكرر في مادة بيان فكان ذلك وددته على نفسه ولم يمتح الحرف لأنه عين الأول (وهو تاسع موضع) لتبوعه أن كان معرفة (أو خصص) أنه أن كان نكرة كالنبت لكنه مخالف في أنه (جملته مؤول) مشتق وقد تقدم معنى التوضيح والخصيص وخرج يشوه مسوخ

(قوله أي معطوف) أشار إلى أن العطف مصدر بمعنى اسم المفعول وقد يقال إنه صراحة بقرينة في التابع المخصوص فلا يوجب (قوله موضع الخ) هذا هو الغالب فيهم وقد يكون للمدح في الكشف أن البيت الحرام في قوله تعالى جل الله الكعبة البيت الحرام مطفي بيان للكعبة على جهة المدح وذهب جماعة إلى أنه يكون التوكيد في قوله يأنصر نصرنا وتبعه المضاف في الشذور وحقق ما يتعلق بذلك في المعنى في الباب السابع (قوله أي في السهل) قال في التسهيل أو جازلته أي بان كان صفة فصاعدا الغلبة كالصدق والرجحان (قوله غير مؤول بمشتق) أي فكيف جوده ظاهره وإن كان مما يمكن تأويله بمشتق (قوله بقية التوابع) لا يرد أن البدل والتوكيد قد يوصفان لأنه غير مقصود بهما بالآثار فإن قيل بشكل على ترجيح البدل أن كلما زقه عطف البيان جازقه البدل إلا ما استثنى وذلك على أن المقصود بهما واحد وأوجب بأن جواز الآخر على مقتضى (قوله فوافق متبوعه الخ) تنفر عن كونه كالنبت بناء على أن التبادر للنعت الحقيقي وقوافقه فلا يلزم إلا العواض لسكونه مما سوى في ما ذكره والمؤنث (قوله كاتمس بالفتح الخ) صدرت قاله أعرا في لآرية كإيمانه أن يعيش لأنه لم يدرك الأمر المؤنثين غير المراد البيت وعظه * ما سهما من نعت ولا ريب * وأجل قوة ذلك أنه استعمل الامام عرو قال أن تأتي قد نعت فقال له كذبت ولم يحمله (قوله أنه لا مخالف متبوعه) تميز بقاؤك في الإثباته موافقته في ذلك قال في التوضيح وقول الزمخشري إن مقام إياهم عطف على ألت بيان ضالقا لإيجاعهم وحكم عليه بالسوق في الباب الرابع من المغني وأما قوله في الجهة السابعة من الباب الخامس بأنه عر عن البدل بعطف البيان لتأتميم هذا الاعتذار لا يرضع لأن البدل والبدل منه لا يضافان إلا لافراد أو لأجبة في بدل كل من كل كاهر والتبادر هنا لا يذ

أو خصص بقية التوابع غير النعت وما بعده النعت (فوافق متبوعه) في أو بعين عشرة تقسمت في النعت (كاتمس) نصوا بالله أو خصص (عمر) فصر عطف بيان لأي شخص ذكر بالإضافة وقد تبعه في الزرع والأفراد والتذكر والتعريف (وهذا خاتم حديث) لخص عطف بيان خاتم ذكر تفصيله وقد تبعه في الثلاثة الأولى والتذكير وأفهم كلامه أن عطف البيان لا يضاف متبوعه لغيره

وتذكرا وأنه يكون في النكرة التوضيح بعضهم ذليلا ونسبهم لغيره

فحينئذ استدل به الجبر بمتحيزان البيان كما منه والنكر بمجهول والمجهول لا يبين المجهول (١٥٩) ودفع بان بعض النكرات قد يكون

أخص من بعض والأخص

بعض غيره (و يعرب بدل

كل من كل) لما فيه من

تقرر بمعنى الكلام

وتوكيده بكونه على نسبة

تكرار العامل وذلك مطرد

(ان لم يمتنع الاستغناء

عنه أو أحالة عمل الأول)

فان امتنع ذلك تعين كونه

عطف بيان فتكون عند

قام زيد أخوها فتحوها

عطف بيان على زيد ليدل

لان البدل في نسبة تكرار

العامل فهو من جهة أخرى

فتحوها لوجه الخبر بها عن

رابطها بالابتداء (قوله)

أي الشاخص (ان بان التارك

البكري بشر) عليه

الطير فهو قوعا بشر

عطف بيان على البكري

لا بدل لا يصل محله لانه

يستزم اضافة الوصف

المفرد المقرون بال الى الخالي

عنها وعن الاضافة لتلها

وهو غير جائز فانتم (و)

قوله (أنا أخو ناعص

ثمس وفولا) أعيد كإياه

ان تحتد حرا فبعد ثمس

وفولا عطف بيان على

أخو فلا يدل لان لامها

لو كانا كذلك لكانتا قد

حرف السند فيقبل منتم

فوقل لانه مفرد معرفة

ومما تمتع أحلاه محل الأول

تحويز بدلا لشارح وبأبها

ال جرز وخواه افضل

الناس الرجال النساء

(تبيين) تعين عطف البيان

فحينئذ كرمين على ان البدل لا بد أن يكون صالحا إلى حلال محل الأول قال البيهقي في شتيه على التسهيل في نفسه قبل لهم

نصوا على ان البدل منه اذا كان متعددا وكان البدل خبر وافي القعدة تعين القطع وحشد قطع ابراهيم

مبتدأ مذهب خبره أي مهنا والحاصل ان في الامة ما تعين من البيان المتخالف تعريفا وتنكير أو التخالق

افراد وجبة لان التوافق فيما شرط في البيان كما عرفت وما تعين البدل والمنفصل يصرح في المانع

من البيان الا على التوافق في الأول الخاص بالبيان فلذا يأتي الاعتداء المتقدم وذلك ما علة عن التوافق

بالافراد والجمعة ولان وحدته باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالة على قلة الله تعالى

وعلى نبوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام أو باعتبار اشتغاله على آيات كثيرة فان كل واحد من آياته

في حقه صفة وعصمة فبالى الكعيب والانه بعض العصور دون بعض وبقائه دون سائر آيات الانبياء

وحفظه من كثرة الاعداء المستقلة ويؤيده القراءة على التوحيد أو أراد أنه بدله بقطع فمعناه بدلا

باعتبار أصله وخرج بالقطع عن البدلية وهذا وقال المدامني حيث أراد ان يخشى البديل فلا يتعين

القطع الا اذا كان معطوف بمحذوف يحصل به معناه الى المذكور المطابقة للبديل منه أما الذي فينا يجب

القطع بل يجوز هو الاتباع ويجوز أن ينوي معطوف في الآية أي مقام ابراهيم وأمن من دله وكثير

سواهما انتهى مع تغيير وهذا ذكره في بحث الاشياء التي تحتاج الى ربط عند قول المصنف ولا شرط

الرافع بل بعض وجب في نحو قولك موت ثلاثين يدور والقطع بقدر ومنه لانه لو تبع لكان

بدل بعض من غير خبره فقال المدامني لتسلو وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بالادامني

معطوف واستدل على الكلام على ما علة الزمخشري في الآية وقاضى كلام المصنف واليه المصنف انه لا يجوز

أن يكون ما تبع المتعده مما ليس واخيا بالعدة بدل بعض بقدر الخبر وقد يتوهم فيه بان الضمير يدل

البعض والاشتمال بقدره فتدليل في مقام ابراهيم ان بدل بعض فغامل وزني عليه أن يقول ان كلامه أفهم

أفهم لا بشرط ان يكون عطف البيان أخص من متبوعه لانه اكتفى فيه بالموافقة في مطلق التمر بخلاف في

التوضيح وقول الزمخشري واخرى بشرط كونه أرضع من متبوعه بخلاف لقول سيبويه في هذا الجلة

ان اذا جلة عطف بيان مع ان الاشارة الى الخالف الى الذي اذا انتهى وهذا القول اختاره ابن مالك

وجعل تابع اسم الاشارة اذا كان جلد بيان لا يفتقر ودعى من جعله نعمتا وقال أكثر المتأخرين بقوله

بعضهم بعشاق ذلك والحاصل لهم عليه ولهمهم أن عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس

كذلك فانه في الجوامع بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السند

الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفًا لا يمتنع كذلك ابن جني انتهى وفي التاميد الذي قاله في التوضيح نظر

لاحتمال ان يسبويه في ذلك على ان ألفي الجلة تقرر فيها الحضور وهو اعرف من اسم الاشارة على ما نقله

المصنف في المفتي عن ابن عصفور في بحث ألفي الجلة السادة وأقروا ان كان مخالفا لاطلاقهم ان اسم

الاشارة عرف من المعرفة بل كإسلفه التبيين عليه في بحث المعرفة والنكرة (قوله فيما استدل به الجبر)

من نحو قوله تعالى من ماصيد من معبر متجاوزة بنوة (قوله لاقية) أي البدل (قوله عليه الطبراني)

عليه متجاوزة وقوعا والطبراني في جلة تربية متجاوزة الجلة حال من بشر وقوعا فعوله أي تربية لاجل

الوقوع عليه (قوله من ماصيد) أحلاه محل الأول نحو باز والجارح لان ماصيد لا ينادى بالامع أي

أو كان لفظ الجلالة أو على تحكيم من جلة (قوله ويا أيها الرجل) لان صفة أي يجب أن تكون مقرونة

بال ولتنويز يربو (قوله ونال أفضل الرجال والنساء) كما أضيف فيه إلى علم اتبع بقسمه لان أفضل

التفضيل بعض ما يضاق اليه فيلزم كون نال بعض النساء ومما تمتع أحلاه محل الأول نحو باز وهذا

كما اتبع فيه المنادي باسم اشارة لانه لا يصف خوف النداء من اسم الاشارة وأحسن من ذلك أن يقال لانه

يلزم نداء اسم الاشارة من غير وصف (قوله لا بد أن يكون صالحا) هذا لا يظفر في نحو هذا قد بداخوها

واخبر وجه عدم الاستعانة باسم (قوله انهم يفتقرون الخ) فضية جواز نصب البديل المفرد اذا تبخ

منادى بصحوا لان أصل البدل من الشوائب وهذا يدقوله ان البدل في النداء كالاستقبال فان حبس الجواز

فحينئذ كرمين على ان البدل لا بد أن يكون صالحا إلى حلال محل الأول قال البيهقي في شتيه على التسهيل في نفسه قبل لهم

المعطوف على البدل أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظر إليه فهما الآن
يفرق بينهما بضعاً مستقلاً المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لأنه تابع التابع (قوله وقد
جوزوا الخ) قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جاز وبها ما مجعني أن شمع أعراجه يجوز أن يلى أن مع

استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه وكذا يقال في الفرق بين ما هنا ونحوه بشفاء ومختلص مع أن ب
مختصة بالتركه لأن ما مجعني مختلصاً في الجملة كقولك ومختلصاً لها بالبدل بـ لا يرد نحو ضرباً أنت ثابت في كيد
لفظي مع أن الأمر لا يبعد بل في البارز فقد اعتقروا في الثاني ما لم ينعروا في الأول وذلك لتسارع في التأكيد
اللفظي لا غير مقصود لعلكم فليأمل (قوله وقال الإمام الرازي وهذا الاستثناء الخ) كلامه ظاهر في جميع
الصور (قوله يطلب من المطولان) ذكر منتهى الباب الرابع جملة وكذا في شرح التوضيح وزاد عليه في
الفرق أنه لا يتبع ضمير لأنه في البيان بمنزلة النعت في المشتقات قال في المعنى في بحث أن دخل عن هذه
النكتة التي تخشى فاجز أن يكون أن عبدوا يا ألهام يا ألهام في قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ليس هذه النكتة
بالتي فصل في القوة التي حيث يوصف الزمخشري بالهول عنها وأما أهله في معتبره بناء على أن أنزل منزلة
الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه إلا أن في المنادى المفرد المعنى بمنزلة معتبره الضمير والضمير لا يثبت
مطلقاً على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجهور انتهى وإلى الباب الخامس اسم الكسائي
أجاز أن يثبت الضمير بعت مدح أو ذم وأجاز الزمخشري مجي معطف البيان للمدح فعلى ذلك
لا يمتنع مثل ما ذكر في عطف البيان انتهى ملخصاً ومنها أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً للجملة بخلاف
البدل ويشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في بحث الفصل والوصل وجعلوا جملة فقالا بـ آدم عطف بيان على
فوسوس إليه الشيطان وأعلم أنه لم يحك في المعنى فيما افتقر فيه البيان والبدل خلافاً له وأزاد في معطوف على
الجملة ولا في بحث الجمل التي لها محل لكتفي بحث الجمل التي لا محل لها في الكلام على الجملة المفصلة قال ما منه
ولم يثبت الجهور وقوع البدل والبيان جملة انتهى وفي الرازي في باب البدل ذكر كثير من النحويين أن
الجملة قد تسدلية الجملة إلى أن قال وفي الارتشاف أنما استدولاه لا تقدمه جملة فلهذا ذلك وما يمكن أن
يصل من الفرق ولم يذكر في المعنى فيما افترق فيه ولا ذكره شارح التوضيح أن حذف المعطوف عليه
عطف بيان لم يثبت جوارزه واختلف في المبدل منه كذا ذكره في بحث الجملة المفصلة ثم ذكر عن أبي علي في
البغداديات أنه لم يثبت ولم يذكر في مباحث الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وذكر حذف المبدل
منه ونقله غيره عن ابن مالك والاشفش وإنهما ما جاعله ولا تقولوا ما تصفأ لست تكتفي بالكذب وإن الأصل
لما تصفأ والكذب ببدل من الهماء ومن الفرق التي لم يذكرها في المعنى أن البدل يقطع كاسم في باب مختلف
عطف البيان

(عطف النسق)

(قوله معنى اسم المفعول) يجوز أن يكون هذا المركب الإضافي اسماً اصطلاحياً للتابع المخصوص فلا حاجة
لنوابل العطف بالمعطوف والنسق بالنسق (قوله وهو تابع الخ) قال أبو حنيفة لا يحتاج عطف النسق
إلى حذله تابع إدوات بصورة ولا يحتاج حقوله لأن عدم الاحتياج يتسلط عليه لا يندفع الاعتراض بذكر
ولاه أن أراد أنه يمكن أن يعبر عنه بعبارة لا تكون جذا فيه في نظر لآن تلك العبارة أن كانت نحو تابع بأدوات
محصورة أو بالواو الخ وأما الواقع بخلافه في أن هذه حدود لأنه لا معنى للبدل في هذه الفنون إلا
ما يفيد تصور المعرف وإن أراد أنه يمكن أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف
بدون تصور معناه (قوله تابع) أي من حيث الرتبة لا الذي ذكره جنس (قوله بتوسط) أي لفظاً لا وقتاً ولا أن
الخرف قد ينفذ (قوله أجد بالفرق) فصل أخرج بعد النسق ونحو جاز يد نفسه ومررت بغضن
أي أسد قوله الآية فصل آخر هذين لأن الباسم أي الياسمين الحروف الآية أجد باله ليس من حروف

يغتفرون في التوافق مالا
يغتفرون في الأرائل وقد
أجازوا في أنك أنت كون
أنت فوكيداً وكونه بلام
أنه لا يجوز أن أنت وقال
أبو سعيد بن مسعود
كتبه المستوفى أو لم يقل
في ثم الرجل زيان زيدا
بدل من الرجل ولا يلزم أن
يجوز ضم زيد وقال الإمام
الرازي وهذا الاستثناء مبنى
على أن البدل منه ليس
مهدوا بالكساية قد
يحتاج إليه لفرض آخر
كقولك زيداً استغلامه
رجلنا خلفاً أو أسقطته
بمعنى الكلام وعده السعد
وقد ذكره أقرأ آخرين
البيان والبدل بطلب من
المطولات (و) الرابع منها
(عطف النسق)

بفتح السين لفتح مصدر عني
اسم المفعول يقال نسقت
الكلام أنسقة أي عطف
بعض على بعض والمصدر
بالسكين وهو تابع
يوسط بينه وبين متبوعه
في الاتباع أحد الحروف
لأن تية تم العطف إلى
المتبوع وهو الأصل وشرطه

امكان توجه العامل الى

المعطوف اوعلى المحل وله شروط ثلاثة: امكن ظهور ذلك المحل في المعطوف وكون الموضوع بحسب الاصالة وجودا فيجوز أى الطالب لذلك المحل اوعلى التوهم وشروط صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشروط حسنة ذكره قدحوله هناك وسرف العطف تسعة وهي قسمان ما يقتضى التشرىك في العطف والمضى وهو ستة الواو والغاء ومضى واو اوام وما يقتضى التشرىك في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون (بالواو لطلق الجمع) بين المتعاطفين في الحكم لا بقيد ترتيب ولا بسببه قطعاً عن الشيء صاحبه في الحكم نحو ما يغنيهاه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد أرسلنا نوحا واراھم وعلى لافعه نحو كذلك نوحا اليك وإلى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمر واحتمل المعاني الثلاثة المذكورة وهي مختلف في الكثرة والقلة فغلبتها المعية أكثر واقترب كثير ولداك قليل فقد ظهر لك أن استعمالها في كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع استعمال حقيقى وقد استعمال الكلمة فيها وضعت وقد يقول من حيث انه جمع لانه لو اعترضه شخص أحد الثلاثة كان مجازا وهذا حارفي كل عام استعمال في فردين أو أفراد (قوله فطيلك بالمطولات) قد ذكره في شرح التوضيح واقتصر في المعنى على خمسة عشر دلالة لقلها الشهرة شرح التوضيح ثم سبق التسمية على انهم جعلوا ما انفردته عطف سمي على أجناس في الاشتغال ونحوه نحو زيد يا ضربت فرأوا عامه و زيد مررت بقومك وقومه وقد يقال هلا كنفوا بالربا بالكافة اكنه واجهنا الاحتياج الى الربط في الجمل وعلاوه بانهم اتبعوا لاجل واحد وتبادروا انما اذا كتمت في رباط الجمل يكونون بطه في الجمل الواحد أولى وان شارب التوضيح عمدت ان تردده امتناع الحكاية بمعناها فلا يقال من زيد بالتصديق قالوا من زيد انتهى وقه نظرا لانهم أطلقوا العاطف الذي غلب اقترانه عن الحكاية وبعضهم خصه بالواو والغاء ولم أومن خصه بالواو فقط وكان ينبغي أن يجعل هذا انه لا يطل حكاية التابع من انعمون من زيد او عمر لانهم اشترطوا والحكاية العلم بعدم أن لا يتبع الا اذا كان التابع انما متصلا به أو علمه معطوفا بالواو

العطف مطلقا أى ليست منها على الصحيح وشمل التعريف التثنية المعطوفة وهو صحيح لان اعترافها بالعطف لا يتبع لان المعطوف منها لا سمي تعافى الاصطلاح وقد مر ما يتعلق بذلك في تعدد الخبر وكلام ابن الحاجب يقتضى خلافه فانظر شرح الكافية (قوله امكان توجه العامل الى المعطوف) فلا يجوز في نحو ما ياتي من امرأ مؤلاذ بالرافع معطوف على الموضوع لان الزائدة لا تعمل في المعارف (قوله وهو شرط) أى عند المحققين (قوله امكان ظهور ذلك المحل في المعطوف) نحو ليس زيد قائم فيجوز ان تستعمل الباء في نصب ولا يجوز مررت بزيد وعمر ان خصالا لا يجرى لانه لا يجوز مررت بزيد وأما غرون الديار ولم تنجوا * فضرورة ولا تختص مراعاة الموضوع بان يكون العامل في اللفظ زائدا بدليل

فان لم يجتمع من جود عدنان والهدى * ودون معد فلترتكب العواذل

وقوله تعالى ومن آناه الليل فسبحوا وأطراف النهار فاطر افان منصوب معطوفا على محل آناه وليست من زائدة (قوله ولا يكون الموضوع بحسب الاصالة) فلا يجوز هذا من غير زيادة أو تحصيل لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل عمله لا اختلافا للاحقة بالفعل وأجل ذلك البندادون تمسكا بقوله

قلل طهاة الفهم ما بين منجى * ضعيفا ما أو قد رمحيل

بمعطوف قدر بالجر على محل ضعيف المنصوب والقدر المطبوع في القدر وأجيب بان الاصل طابع قديم ثم خفف المضاف أو أبقى جرح المضاف اليه وأنه عطف على ضعيف ولكن خصص على الجوار اوعلى توهه أن الضعيف مجرور بالإضافة (قوله وجود الطالب الخ) بهذا استعسائر منها ان زيد او عمر وقائمان لان الطالب لم يرفع زيد هو الاستدواء لا بد منه هو الخبر ودفع الينحول ان يخالف في هذا الشرط بعض البصريين و في باب اسم الغفل والمصدوم ما يتعلق بذلك (قوله صحتول العامل المتوهم) كقوله

وما كنت خائرب فهم * ولا منش فهم مثل

النزب المنجمة والمحل الكثير المنجمة والمحل المسفد ذات البين فتقوله ولا منش مجر مش معطوفا على ذا على توهه انه مجرور بالباء الصلة دخول الباء على خبر كان وان كان فلا (قوله كتره قدحوله هناك) كقوله

بدا لي أفي لست عدوك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان آتيا

يجر سابق على المذكور توهه انه مجرور بالباء ودخول الباء في خبر ليس كثير واعلم انه كقوله عطف في الجمر وروم في الجمر وروم ووقع أضاف المرفوع اسماء في المنصوب اسماء وفعل في المركبات فانظر الباب الرابع من المعنى (قوله لطلق الجمع) قال في المعنى وقوله بعضهم انها الجمع المطلق غير سديد التقيد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي الجمع بلا قيد انتهى واعترض بان معنى المطلق هو الجمع بلا قيد بحالة من معية أو غيرها فالتقيد بالمطلق المطلق في المعنى فلا فرق بين العبارتين ولا يشبه هذا تفرقة الفقهاء بين مطلق ما والماء المطلق لان له المطلق غلب عرف الشرع على شيء خاص اشهر (قوله استعمال حقيقى) لانه استعمال الكلمة فيها وضعت وقد يقول من حيث انه جمع لانه لو اعترضه شخص أحد الثلاثة كان مجازا وهذا حارفي كل عام استعمال في فردين أو أفراد (قوله فطيلك بالمطولات) قد ذكره في شرح التوضيح واقتصر في المعنى على خمسة عشر دلالة لقلها الشهرة شرح التوضيح ثم سبق التسمية على انهم جعلوا ما انفردته عطف سمي على أجناس في الاشتغال ونحوه نحو زيد يا ضربت فرأوا عامه و زيد مررت بقومك وقومه وقد يقال هلا كنفوا بالربا بالكافة اكنه واجهنا الاحتياج الى الربط في الجمل وعلاوه بانهم اتبعوا لاجل واحد وتبادروا انما اذا كتمت في رباط الجمل يكونون بطه في الجمل الواحد أولى وان شارب التوضيح عمدت ان تردده امتناع الحكاية بمعناها فلا يقال من زيد بالتصديق قالوا من زيد انتهى وقه نظرا لانهم أطلقوا العاطف الذي غلب اقترانه عن الحكاية وبعضهم خصه بالواو والغاء ولم أومن خصه بالواو فقط وكان ينبغي أن يجعل هذا انه لا يطل حكاية التابع من انعمون من زيد او عمر لانهم اشترطوا والحكاية العلم بعدم أن لا يتبع الا اذا كان التابع انما متصلا به أو علمه معطوفا بالواو

في هنا مسئلة لأبأس يدكرها وهي ان الرضى قال * (قائده) * في حذف الاسم والفعل والجملة دفع زعم
ان المتبوع وقع عن سهو وغلط والثاني شاذ له أو ان المتكلم قصد أحدهما قال العالم انك اذا كتبت نحو
باني زيد وعمر وشكرا قلت ما باني زيد وعمر فهي لنفي المركب أي المجهين والمركب كما يقتضي بانتقائه جزأه
معاً ينتهي أيضاً بانتقائه أحدهما أي لا تخفى فصل أن يكون معناه انني المجهين كلاهما وأن يكون
المتبوع انتفى أحد المجهين فإذا نصبت التخصيص على المتبوع الأول جيت بلائزادة بعدوا العطف فقلت
ما باني زيد وعمر وقد ترادفوا حيث لا يمكن أحد الفعلين كقوله تعالى ولا تستوي الحسنه ولا السيئة
وما يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوي فإذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلا بد
من انتقائه من الآخر وما قيل من أن زيادة لا دفع وهم ان المتبوع هو المجهينان المقيدان بقيد الاجتماع في
وقت ليس شيء لان نفي الشيء مطلقا واردة تنه مقيد لا خلاف الظاهر كما تقول ما باني في رجل وتريد رجلا
قصيرا ونحوه فان كروت العامل فقلت ما باني في زيد وما باني في عمر فهو عند سيديوني في المجهين المنقطع
أحدهما عن الآخر كما ان الخطاب فهم انه حصل في كل واحد منهما ما يمكن منقطع عن مجي الآخر
فرعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو لنفي مطلق المجهين معا كما كان من دون تكرار العامل
وهذا أقرب وهو يكون فائدة تكرار التي كقائده زيادة لا بد والاولى من تكرار الفعل المتبوع في ذلك ان فرض
أصرح (قوله مع الترتيب المعنوي والذكري) المعنوي هو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله
تعالى خلقت فسواك والذكري هو أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكري
لفظا لأن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وخصه الذي يعطف بالي هذا والترتيب بمعنى الترتيب
لانه على حقيقته غير حاصل لامن المتكلم وامن الفاعل (قوله) أكثر ما يكون هذا أي ولا ينحصر
فيه كقولهم ظاهر كلام المتبوع فراجع له لانه قال وذكري هو عطف مفصل على مجمل ومن غيرا أكثر
اندخلوا أبواب جهنم خالدين فيها من غير قسوى المتكبرين وقوله تعالى تنبأ من الجنة حيث نشأ فتم أحر
العاملين فان ذم الشيء ومدحه يصح بعد جزي ذكره (قوله الآية) انما احتج بالذكري لان تمام التخصيص
في بقيتها (قوله) لكنه في كل شيء بحسبه كذا في المعنى قال العالم في تفسير ما قاله ابن الحاجب
من أن الاعتبار بمعنى العادة مترتبان غيرهما فقد طول الزمان والعادة تقضي في مثله بعدم الهلاك وقد
ينصير والعادة تقضي العكس فان الزمان اطول بل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فستعمل الفاء
وقد يستعمل الزمان القريب بالنسبة الى طول امر يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه قلت والذي
يظهر من كلام الجماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه من الاول سواء قصر في العرف أو لا
اغناه بطريق المماز وكلام المصنف أن استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال
حقيق فناما انتهى واعلم ان الترتيب بين ما قبلها وما بعدها اذا عطف مفردا على مفرد لما في ملاسبتها
لمعنى العامل بان يلاسه ما قبلها قبل ملاسبتها بعدها وفي تعلق مدلول العامل لموصوفها نحو تقدم
الافقه فالأقر المعنى التعقيب هنا كقولهم ظاهر الحكم باستحقاق الأقر لا التقدم بعد الحكم باستحقاق
الافقه أولى تحقيقا لانهما في زمان واحد لا كل ما تأتي أي الذي تصف بالانتم عقب انصافه بالاكمل
فالترتيب في مصادر تلك الصفات وان عطف جملة على جملة أو ثبات ان ابتداء حصول مضمون الجملة التي
بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الأولى بلا ملة سواء كان حصولها بينهما في زمن طويل أم لا
(قوله) وأما قوله أهلكتنا هاهنا (الج) جواب عن ارادة الآية على الترتيب لان مجي البأس قبل طول أم لا
وقد يقال لوجه الارادة بعد جلي الترتيب على ما شتمل الذكري وانما ينصه اذا نص بالمعنى وبذلك
إنك انما تقال في المعنى ان الفراء احتج بها على عدم افادة الفاء الترتيب وقالوا يجب بان المعنى أردنا
اعلاها أو بانهم الترتيب الذي كرى فنام (قوله) وقوله فعله غشاه (الج) اراد على التعقيب لان جملة
غشاه لا يتصل بانصرجه وقد يقال هذا لا يراد به قوله ان التعقيب في كل شيء بحسبه وانما يظهر اذا قيل على

(والفاء) الجمع في الحكم
مع (الترتيب) المعنوي
والذكري هو أكثر ما يكون
هذا في عطف مفصل على
مجمل نحو نادى نوحه
فقال رب اني من أهلك
الآية (والتعقيب) وهو
وقوع المعطوف عقب
المعطوف عليه بلا ملة
لكنه في كل شيء بحسبه
تقول قام زيد وعمر وإذا
أعقب قيام عمر وقيام زيد
ودخلت البصرة فالتكوفة
اذا لم تقم في البصرة ولا
بينه ولا تروج لان قوله
إذا لم يكن بين الترتيب
والولادة الامتداد الجمل مع
لحظة الولادة ومقدمته وأما
قوله تعالى أهلكتنا هاهنا
بأسنا فعنه أردنا اهلاكها
فيما هو وقوله فعله غشاه
أخوه فعنه غشت مدة
فعله أو الفاء جتي وقد
تأتي السببية فيسألها
التعقيب وهذا هو الغالب
على الفاء

المتبادر منه وهو الذي يقتضيه كلام المصنف في التوضيح لأنه لم يفسره وأورد ما ذكره ولم يثبت ما شرحه لذلك
 وهو الذي أوقع الشارح وبيان ذلك ان الفاء في الآية لا تنافي في تزويج زيد قوله ويدل على ذلك ان المصنف
 في المنى مثل التعقيب بعد تفسيره بما ذكره بقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأنزل به حياض من الأرض
 مخضرة ثم قال وقيل الفاء في هذه الآية العلية وهي لاستلزام التعقيب ولا فرق بين هذه الآية والآية التي
 الشرع قد قدم هذا وأورد أن تقدمه مدة لا يدوم الاضمار لان معنى المدة لا يعقبها غيره وبجوابه
 يكفي ان أول آية المضي يعقب الانواع وان لم يحصل بقائه الا في زمن طويل كما نثرنا اليه آتينا وقد
 ذكره الرضي والسفي المطول وجعلوا منه فصيح الأرض مخضرة واعلم ان الله انزل من السماء ماء فأنزل به حياض من
 الجفاف والبس فاحوى صفة لغناه وانفسر بالاسود من شدة الخضرة وكثرة الزلز كفسر مداهستان فهو
 حال من المرعى وآخر تناسب القواصل وجعله صفة لغناه كجعل قياصه لغوا قاله المصنف في الباب
 الخامس من المنى **(قوله بن جليل)** او اذ كان قولك لا تكون من شعير من قوم فالتشون منها البطون
 فصار يون عليه من الجمل **(قوله)** وقد نافي الفاء لهذا السبب **(الخ)** قال الرضي بعد ان تكلم على الفاء
 العاطفة والى انما العطف لا يتخلل معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجر وتدخل
 على ما هو جزم مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لم يلقه ما كرمه وبنها نحو ان لم يلقه ما كرمه ونحو
 يصلح فقد راد الشرط قبل الفاء وجعل معنوم الكلام السابق شرط لان المعنى في مثالنا ان كان كذا
 فاكرمه وهو كثير في القرآن الجيد وغيره قال تعالى ان لم يلقه ما كرمه وبنها نحو ان لم يلقه ما كرمه ونحو
 منهاى اذا كان عندك هذا الكبر فخرج وقالوا لا تنظر في آي اذا كنت لست في المنى فانظر في آي اذا كنت
 المنى من آي اذا اخبرت الانبياء على البحر فانك من المنى ونقول كرمه زيد فانه فاضل فلهذا دخلت
 على ما هو الشرط في المعنى كان الاول دخل على ما هو الجزاء في المعنى ولا تدفن في السببية والعاطفة
 فتكون سببية وعاطفة على وجهه نحو يقوم زيد فيضرب عرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لم يلقه ما كرمه
 فاكرمه وقد ينفى الكلام بقاءه مع موقع الفاء السببية وهي اذ وانه قد ينفى بآيها التنبه على ان
 ما بعد الاثر لما قبله لا يردم اجزاء الشرط وذلك كما في اذ غاب المصنف للشرط نحو قوله تعالى اذ اياه نصر الله
 الى قوله فسبح انت سبح وتضمن سلامه ان اذا الشرطية تصنف مع فعل الشرط وعليه يخرج ما يقع
 المصنفين كثيرا من تقدم رادنا وفعل الشرط لا يمكن المشهور وتقدم رادنا وفعل الشرط **(قوله)** وقد نافي بمعنى
 الواو نحو طلقكم **(الخ)** بدليل هو الذي تنقسم من نفس واحدة وجعل منها الواو في الاعراب والنص
 واحدة واعلم ان قوما زعموا انها لا تعد الترتيب ونحوها بالآية التي ذكرها الشارح واجاب المصنف في
 المعنى منها بحجة آية لا يرد كرا جوابا بانها بمعنى الواو واحدة وان العطف على محذوف آي من نفس
 واحدة اشأنا ثم جعل منها وجها الثاني ان العطف على واحدة على ناولها الفعل آي من نفس
 واحدة ثم جعل منها وجها الثالث ان الفاء في آخر جزم ظهر اقدم ثم خلقت حواء من ضياء الرابع
 ان خلق حواء من آدم لم يجر عاده بمثل آي ثم يذ انما ترثيه وترثيه في الترتيب والاعراب ونحوها لا ترتب
 الزمان وترثيه الخامس ان ثم ترتب الاخبار انتهى وزعم الانفس انها تنظف من المهلة والقراخي
 بدليل قوله لا يجزي ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس اعلم ان ثم في ذلك ترتب الاخبار ولا راي بين
 الاخبار في لفي المعنى وجعل منه بن ذلك ثم آتينا موسى الكتاب لا ية وقد مر المصنف ذلك يعني ان ثم
 فيها الترتيب الاخبار ومن العيب قوله في التوضيح ان في المعنى قال في هذه الآية يقول الظاهر ان ثم في عا
 موقع الفاء انتهى لا لم يقل ذلك وانما قالوا الظاهر انها واقعة مع موقع الفاء قوله جزي الانبياء ثم
 اضطرب وقوله في الآية بجزي الفاء لا يخلص من الاشكال **(تنبيه)** قال الرضي وقد تكون ثم والفاء
 لجزم التسليم في الاوتفا وان لم يكن الثاني ريثاق الذي كره في الاول وذلك اذا تكرر الاول بلطفه
 بالمتعلق وقوله تعالى وما ادرك ما يوم الدين ثم ادرك ما يوم الدين وقوله تعالى كلا يعلمون

التوسعة بين الجمل
 المتعاطفة نحو فذكره
 موسى قضى عليه وقول
 كعب

بان سعاد فقلبي اليوم
 متبول

وقد نافي الفاء لمجرد

السببية والى انما العطف

ان جزمي فاما كرمك

وجزمي لا يلزمها التعقيب

وعلى هذا يحمل الخلق

قوله ان الجلب في ما اليه

ان الفاء السببية لا يلزمها

التعقيب **(وتم)** الجمع

مع الترتيب كما تقدم

(و) المهلة آي التراضي

في زمان نحو اذا شاء

انشر ونحو ما اجاباه به

فتابعه وهذا وقد

نافي بمعنى الواو نحو طلقكم

من نفس واحدة ثم جعل

منها وجها وبمعنى الفاء

كقوله

كوز الرديني تحت الجاه

جزي في الانبياء ثم اضطرب

(وخسني) الجمع مع

(الغاية) بان يكون

ما بعده غايتها

ثم كلاهما من وأما قوله تعالى فالسائر جميعهم ثم الله سبحانه على ما يفعلون أي ثم يجازيهم بما عملوا لأنه كان شديدا على ما يعملون فقام العلم مقام المعلول وقوله تعالى وإنى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى أي بى على الهدى من التوبة والاعتناء بالعمل الصالح فاستعمل ثم نظر إلى تمام البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليهم من رتبة ابتدائها لأن البقاء عليها أفضل انتهى وقد تحققت ثم فصحة كقول فى قول الفتح ثم تشرع لأصاحبه من محذوف أى فصل الأعماء ثم يتفرع وفى شرح المشارك أنها تسمى بمجرد استقناع الكلام وزعم الانقراض والكوفون أن ثم تقترأ زائدة وجاوعا على ذلك قوله تعالى ثم تاب عليهم جعلوا تاب هو الجواب بضم زائدة ورد بالفتح وأن الجواب محذوف تقديره فجاؤا إلى الله فاستغفروهم ثم تاب عليهم وفى البحر تقديره تاب عليهم وكرر للتوكيد أو أريد بالاول إنشاء التوبة وبوالثاني استدامتها وقيل إن إذا بعد حتى قد يخرج عن الشرط وتبقى بمجرد الوقت فلا يحتاج إلى الجواب بل تكون غاية الفصل الذى قبلها وهو نطقوا وأما قول زهير

أرأيت إذا أصبحت ذاهوى * فثم إذا أمسيت أمسيت ظريا

فالفاء غير زائدة لأن (قوله) زيادة أو نقص اجتماعى قوله

فهنا ثم حتى الكافة فثم * فهو ناسخ بيننا الأصارا

(قوله) ينقطع الحكم عنده أي إذا كرس الزيادة والنقص ولو قال صديهما كان أولى لأن وهما تنوينية وحكما حكم الوافى وجوبا لمطابقة نص عليه الأبدى قال المصنف بحث الجمله المعترض من المعنى وهو الحق (قوله) ولهذا اشترط الخ لأن الغاية للتدريج إنما وجدت إذا كان كذلك (قوله) كفى فقه (أنى الخ) قاله ابن مروان فى نسخة المتأخر وهو مشهور فى الصيغة الكتاب الذى القاه فى النهرو بالغ بالقاه الزاد والتعليل ليعطف عن واحته ويخوض عدوه ويخفف منصوب بان مضمر بعد كى والزائد لتعريف صطف على رحله والشاهد فى حق تعالى لأن التعليل ليس بمفعول من الفعل لا بد بالتأويل الذى ذكره الشارح هذا ومقتضى كلامهم فى باب الاشتغال أن حتى هنا ليست عاطفة وان مفعله منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور وتقدم ذلك سمع جوابه وبأنه فى باب (قوله) وشرط المعطوف به أن يكون اسميا ظاهرا فلا تعطف الفعل ولا الجمله لأنها مقولة من الجارة وهى مختمة بالأسماء ولو تأويل وهذا قسم أن قوله أسمى أول من قول غيره مفزدا لأنه لا يخرج الفعل لأنه مفرد وعال فى المعنى عدم عطفها الجلى بان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزءه ولا ينافى ذلك لأنى المفرد هنا أو دعيه المسماة أى أنه لو قيل فمطلع زيد ما أقدر عليه حتى علمته بنفسى كل المعطوف بها بعض أمه - له وقد صرح النحاة وأهل المعاني بأن الجمله تبدل مما قبلها بل بعض من كل نحو أمه كى تعلمون أمه كى تعلمون وينز والفعل يسدل من الفعل كذلك نفا فى المعنى وإن نع عليه غير مشكل وأعله لذلك لم يعمل الشارح اشتراط كونه اسميا بذلك فمخلص فيما قبله ولم يقل ولهذا اشترط كونه اسميا أو كونه اسميا عطفا على منخول اشتراط فيه كمر اشتراط الظاهر مستقلا لأنه لا يظهر تعليله بذلك وإعلانه وقع فى المطول فى أول باب الفصل والوصل ما يقتضى أن حتى تعطف الجلى لأنه لا بد كمر صاحب التنبس أن شرط كون عطف الجمله الثانية على الأولى مقولا بالواو وهو أن يكون بينهما محاجة جامعة قال الظاهر أنه أراد بشعر الواو من حروف العطف الجلى التعليل كالتعريف كانه وحم وحتى لكن صرح بعد ذلك بأن لا تعطف الجلى قال السيد نادر للفتح بشعر وقوعها بين الجلى حيث قال فى بحث العطف ولا بد فى حتى من التدريج كإني عنه قوله

وكنت حتى من جنبا ليس فاروقى * فى الحال حتى صار إلى شى من جندي

إذا المتبادر أنه مثال لى العاطفة وحتى يجعل الشرط المذكور ضرورة وصاحبه العاطفة المفردان ويمكن أن يقال حتى فى البيت متعاقبة فقامت الو العاطفة رجعا إلى أصل واحد لى الجارة فقامت التدريج فى أحدهما ينشأ عن اعتبار لى الأخرى رعاة بجانب الأصل بغير الامكان ويمكن أن تجعل لى بقره بتقدير حرف المصدر بتول

قبلها فى زيادة أو نقص
ينقطع الحكم عنده
(وانتدريج) بان ينقص
ما قبلها شافسأ إلى أن
يلتص الفاعل ولهذا اشترط
فى المعطوف به أن يكون
بعضا مما قبلها ولو تقديره
كفى قوله
أنى الصيغة كى تنصف
رحله
والزاد حتى نه لى القاه
إذا المراد أنى ما ينة حتى
نه لى أو شبهها البعض نحو
أجبتى الجارى ينشأ كلامها
ويشتمل حتى ولها و شرط
المعطوف بها أيضا أن
يكون اسميا ظاهرا

تعلق الضمير فلا يقال قام القوم حتى أمّا وهذا الشرط نقله المصنف عن ابن هشام الحضاروى وقال انه لم يقف عليه غيره أقول وهو ظاهر على ما تقدم من أن العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها أن يكون ظاهرا خلافا للكوفيين والمزني فيم على اشتراط ذلك فيها بامور منها ما يقتضى اعتبار هذا الشرط ومنها الفرق بينها وبين العاطفة ورددها لم يشر هذا الشرط وزاد المصنف في المحاشي شرطا آخر وهو أن يكون شرا بكافى العامل فلا يجوز صحت الأيام حتى يوم القطر انتهى أى لانه بعد فرض كونه يوم قطر يستعمل صومه وظن شخصه العلامة الغنيمى أن العبارة حتى يوم عييد القطر قتال المانع في هذا المثال شرعى والكلام في حتى على طريق اللغة كما قالوا في الإباحة التي من معنى الواو وكان يمكن التنبيل عما في الناس حتى عيب الذنب فلهذا أو وضع من مثله وإن كان لا يتصل به شيء ثم اشتراط الغاية بقى عن هذا الشرط **(قوله قال المصنف الضابط)** ينبغي تقديم قوله وشرط المعطوف لانه متعلق بما قبله لا ينضمي **(قوله والتفتان في المطول)** عبارة والتحقق أن المعترض حتى ترتيب أجزا ما قبلها فها من الاضغ إلى الاقوى أو العكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون صلاصة الفعل لما بعد ما قبل ملاسته الأجزاء الاخرى فكل أن يلى حتى آدم أو في أنثاء بنحويات الناس حتى الأنبياء أو في زمان واحد نحو جاء القوم حتى خلا إذا جازى جميعهم ويكون خلاضعهم أو أقواهم **(قوله ورده أو حيان)** الأولى أن يقول وان رده أو حيان قال في المقتضى ورده أو حيان وقال في في المثال جارة فلا ينسرد حتى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كيعض بخلاف العاطفة ولهذا استعملوا الجارية حتى وهذا في البيت معنى الذى مثل به انما لك وهو قوله **جاء هناك فاض في الخلق حتى** * بأشرف الناس فلا يسهل قدما

مخفها أو قول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كيعض وقد ذكر ابن مالك ذلك في بابى وف الجرو أو قرأ أو حيان طلبه ولا يلزم من امتناع الجارية حتى انها امتناع عمت من القوم حتى ينهم لان اسم القوم يشمل انهم هم واسم الجارة لا يشمل انبها يظهر في ان الذى لخطه ابن مالك ان الموضع الذى يصعد نزل فيه الى محل حتى العاطفة تنهى فيه **عجلة الجارة** فليجئ بفتح الى إعادة الجارة وقد صد العطف نحو ما عتكت في الشهر حتى آخره بخلاف المثال والبيت السابق انتهى وقال الحماني لا يوحى أن يقول انما يشمل اسم القوم انهم هم اذا لم تقم قرينة لخطه وهذا قد قرينة وهي اضافة الانهاء الى ضمير القوم وأجاب الحماني بان المراد مشمول اسم القوم لا ينافى الجارة في تركيب من التراكيب لاني هذا الخاص ولو لم يضافه البعض الى ضمير القوم لا يمنع دخول القوم في ضمير الجواز أن يكون الضمير شخص محار جرح الله كالمضمر في قوله تعالى ويعولن أحق بردهن فانه واجب الى المطلقات وهو شخص محار جرح الله لانه المراد به الجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كما كرر الاسم الظاهر ونصص وقال الحماني ان قوله ان الى الاتصال في المثال والبيت محل حتى دعوى على بعض الدليل وأما ما عمت عن من أن العيب من القوم انتهى الى نسبه وان خيضا الجسوف في الخلق انتهى الى الياس فيكون المحل صالحا لا يوجب التثنية بانه ليس المانع من ذلك معناه يابس صنعا أمافي المثال فلان حتى الجارة لا تقابل بين وأما البيت فلا حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع بشرط أن يكون المجرور بها بعضا آخر أو كيعض والياش وإن كان بعضا من الخلق الا انه ليس بعضا آخر قال في هذا نظري يعرف من كلام المطول ذكر التحقيق الذى قد علمنا **(قوله بعد الطلب)** أى بعد صيغة الطلب وان لم يكن هذا طلب نفس اذا طلب في الإباحة والضمير الجملى على الإباحة بعد صيغة الامر ظاهر بخلاف غيرهما من صيغة الطلب كالأسماء كانه الرضى حيث قالوا اذا كان في الامر فله معناه التغيير والإباحة ثم قال وأما باقي أقسام الطلب لا يستفهم نحو أو رجعك أم عمر ولا تعرض فيه لشي من المعاني المذكورة وأما انتهى فهو ليس في رما أو جازا أو الجاهر فبمجرور الجمع ادنى الأجل من نفى أحد هلا لا يصحكر حصولها مجازا أما الضمير فهو هلا تكميل القية أو القوم وهذا لا ينسرد في أو عر أو فاعلام في احتمال

قال المصنف والضابط أن
ما مع استثنائه مع
دخوله عليه وما لا فلا
للترتيب فلا تنفذه بل
كل أو الجمع لا كافيه
خسلة لا يرتضى لانك
تقول حفظ القرآن حتى
سورة البقرة وإن كانت
أو لما حفظت وما من كل
أبلى حتى آدم ومن ادعى
أنها الترتيب لم يرد
الترتيب الا على غير
التسديد كما انصحه به
الحاسب والتفتان في
المطول والكافي في شرح
الفوايد اذا عطف على
مجرور والاحسن إعادة
الجارة فلا ينهاى بين الجارة
وقال في التسهيل يصح
بتعين العطف كجسمين
القوم حتى ينهم واستحسنه
المصنف والمعلمين وجرم
به في الجمع ورده أبو حيان
والعطف بها قليل ولذا
أنكره الكوفيون (أو
لأحد الشئين) فحولنا
وما أو بعض يوم (أو
ألقية) نحو كفارته
العلماء عترتسا كدين
الاسمة (مفسد بعد
الطلب) اما (التغيير) بين
للمتأخرين نحو ترويح
هنا أو غنم (أو الإباحة)

الاباحة والتخدير بحسب القرينة **(قوله والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة الخ)** قال الصنف
 الخواص يقولون والفرق بينهما جواز الجمع والاباحة لان اياه يعنون أنها لا تنافس ويقولون ان
 التخدير فيها أصله الخطر والاباحة فيها أصله الجواز وروى الأول تزوج هنداً وأختها تزوج هنداً
 أو بنت عمها فان قالوا الأصل الاباحة في الإيضاح فسد المثال الأول وان قالوا المنع فسد الثاني انتهى في الأول
 التخدير وفي الثاني الاباحة والحق أن أومشركة وانما يبين أحد معانيها القرينة كسائر المشتبه كان
 انتهى وفي الطول والفرق بينهما أن التخدير يفيد ثبوت الحكم لاحتدامها فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز
 فيها الجمع أيضا لكن لأن حيث مدلول الغطاء بل بحسب أمر خارج **(قوله ومقدمة بعد الخبر اما الشك)**
(الخ) ظاهره أن معاد القضيير والاباحة انما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح وبذلك صرح الاشعري
 فقال وما سواهما فبعد الخبر وصرح الشاطبي بان الشك والابهام يمتصان بالخبر والباقي يستعمل في
 الموضوع وكلام الغنى يشعر به **(قوله نحو اننا أو اياكم)** قال في الغنى الشاهد في الأولى وقال المسامني
 فيها والأقرب أن الشاهد في الثانية فقط لان الشرط تقدم كلام خبري وهو انما يتحقق بقوله لعلى هدى
 لان مقابلة ليس كلاما والى هذا أشار في شرح التوضيح فقال فانما أو اياكم لعلى هدى كلام خبري وأو في خلال
 بين كلامي فيكون الشاهد في الثانية انتهى لكن قد يقال ان لعلى هدى وفي خلال بين خبرين الأول
 وحذف خبر الثاني أو بالعكس ولا يبين كونه خبرا فتمحلوا صلح في الثالثة بار وجوزوا في أنه قال في
 المثال السائر انما يتوقف بين الطرفين في المتناول على الحق والباطل لان صاحب الحق كالمستعمل على
 جواد ركض به حيث شاء وصاحب الباطل كمن تنفس في ظلام مخفف فيه لا يدري أي من نوجه **(قوله)**
 ومنه قوله والخ) أشرت صواب قول آخر على الخ نحو العلو اذا صوته الى جهة وقصد طعنه
 به أراد أن لا يدمن القتل أو الأضرار بأمر صدور الرماح الى الله الأولى وبالاسل من جهة وقصد طعنه
 وانما قالوا لا يستلزم أن يكون الحق لا يدمن أحدهما مخفف في الخاف كما قيل في يخرج من بينهما الأول
 والمرحان **(قريبه)** من مجيء أو لتقسيم قوله تعالى ان في ذلك لآية كرى ان كان قلبا أو ألقى السمع
 وهو شهيد وقد نوههم أنها بمعنى الواو وان الواو والفه ألقى يفتنلان القلب عبارة عن يحمل الادراك
 والقاه السمع من الجدود الاجتهاد وتخصيص تلك الادراك كالتوهم والعارف ومعلوم أنه لا يدمن الامر جميعا
 فالقيام مقام الواو والجامعة وهذا غرضه عن أن القوى العقلية قسمان قسمان هما في غاية الشك
 والاضراب ويكون مخالفات القوى العقلية بالشك والكيف أما الحكم فلا حصول المقدمات البديهية
 والحسبية والتجريبية كما كثروا أما الكيف فغير كبر المقدمات على وجه يشاق الى التناقض الحقة باهل
 وجه وأسرع وأمثل وهذه النفس القدسية تستغنى في معرفتها عن الاشياء من الغير لأن ذلك في غاية
 الندور واليه الاشارة بقوله ان في ذلك لآية كرى ان كان قلبا أو ألقى السمع وهو شهيد فليدرك على الكمال التام
 أي ان كان قلب عظيم الاستعداد وقوف على عالم القدس فان التنكير بالي المتعظيم وقوله أو ألقى السمع
 وهو شهيد اشارة الى الثاني ولكثر هذا القسم أمر في الايات بالطلب والكسب نحو أفر سبر وأنى
 الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو ذات سمعون بهم فتأمل **(قوله قال بعضهم أو الاضراب)** قال ذلك
 سيور به بشرط تقسيم في أو وهى واعادة العامل وقوله الكوفيون أو على وأو الغنى وابن رهبان مطلقا
 والاباحة انما يظهر القول بالاضراب فيها على هذا وقد ادها في الغنى بامور فراجع مظهر هذا أن والى
 للاضراب عاطفة وان كان لا يقع بعدها إلا لان العطف لا يمتص بالقرينات وكلام الرضى يقتضى أنها
 غير عاطفة بل استنافية **(قوله بمعنى أو أو)** فتكون لطلق الجمع واعلم أن ابن جني أثبت مجيء أو بمعنى الواو
 وجهه من قرير الغنى وعنده بابا في الخصائص قال وذلك أن شب شي شي في موضع حكمه على حكم
 الأول بل يفتى منه في غيره فمن ذلك قولهم جالس الحسن أو ابن سيرين ولو جالسهما جعلا كل منهما مطلقا
 وان كانت أو وانما هي في أصل وضعها لأحد الشئين وانما لما في ذلك في هذا الموضع لاشي رجع الى نفس أو

نحو تعلم قهراً أو غصوا
 والفرق بينهما جواز الجمع
 في الاباحة وقوله الشئ
 وليس المراد بالاباحة
 الشرعية لان الكلام في
 معنى أو بحسب اللفظ قبل
 ظهور الشرع بل المراد
 الاباحة بحسب العقل أو
 بحسب العرف في أي وقت
 كان وعند أي قوم كانوا
 ومقدمة (بعد الخبر) اما
 (الشك) من التكلم كنه
 زيد أو بكر (أو التثنية)
 للسمع أي بقباضه في
 الشك وبعبارة بالابهام
 نحو وانما أو اياكم لعلى هدى
 أو في خلال بين أو التقسيم
 نحو الاسم نكرة أو معرفة
 ومنه قوله
 * لئلا يتبين لا يدمنهما *
 صدور رماح أشرت أو
 سلاسل
 قال بعضهم أو الاضراب
 نحو أو أسلانه الزامة
 ألفا أو ز ديون وقد تأتي
 بمعنى الواو فتقوله

بل لقدر نمتن جهة المعنى انصبت الى أو وذلك لانه اغوار غيبى بحال الحسن لما فى صالته من الحظ وذلك
 موجود في بحال سائر سرب من تمام سائر أو في هذا الموضوع بحرى الواو تخرج من ذلك الى موضع عاود من هذه
 القرينة كقولهم فكان سنان أن لا سر سوا غنما * أو سر سواها واغترن السواح
 وسوا وسبان لا تستعمل الا الواو (قوله) بالحال (الخ) البيت لخر بر عزم بسيدنا عزم بن عبد العزيز
 وجه الله والمعنى وكانت قدرا قال فى المتن والذى يشبه دوا ان كانت قال السليمانى هو لا يقتضى في الواو
 الجساسة ويحتمل أن أو فيه للسك والقال قال الخليفة لما أراد هلالته أن أحرقها أو قدوت له من غير طلب
 اعتنا به والله وكانه شك أى ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التى من أجلها الحق بالخلاف من غيره
 ومن حيث انهم الذين يعنى الله بهم فيبلغهم على المراتب (قوله) والتسوية تقتضى نفس أحدهما
 الظاهر أن يقول والتسوية تقتضى متعدد والمحال أصل التسوية من الأمور النسبية التى لا تقوم الا
 باثنين فصاعدا والعطف فها هما اختصاص الواو وفي المتن أن أم المتصلة تشاركها في ذلك لعطفها في نحو
 سواء على أفت أم قدعت فها على استغنى ولكنه قال في الحواشي أن هذا الكلام منظور فيه الى حاله الاصلية
 والاصل سواها متعلق وقوله فاعطف بطريق الاصله انما هو الواو وثبت ان الواو لا يخرج بمبدأ الحكم لا
 بشواكها فيه غيرها (قوله) فقد ناقشه فيها العباسى استنده في المناقشة عبارة السرايى قال اعزات السرايى
 قال ما هذا فله وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لم يمت أم بعدها كقول سوا على أفت أم قدعت
 انتهى قال هو من صرح بقضى بقوله في الفقهاء الى أن قال فان قلت فساوجه العطف بأو والتسوية
 تأباه لانها تقتضى شيئا فصاعدا أو لاحدا الشئين أو الاشياء قلت وجه السرايى بان الكلام مجمل على
 معنى الجار اذا قلت سوا أفت أم قدعت فقد رانفت أو قدعت فها على سوا عليه فلا يكون سوا
 خبرا مقبدا أو مبتدأ فليس التقدير فها على أو قدوت سوا وسوا على قيامك أو قدوتك بل سوا خبر
 مبتدأ بحذف أى الامر ان سوا وهذه الجمله التى على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بن ذلك وحكى
 ان أباهى الفارسي قال لا يجوز أو بعد سوا وروى له مستند المصنف والعجبا أنه أو رد كلام الفقه
 فى الموطوف بعد همة التسوية وكذا ما فى الصحيح والغرض انه لا همة في شئ من ذلك كانه فهم انها
 لازمة بعد كلمة سوا فى أول جملتها فقدوا الهمة اذا لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تحطئة الفقه
 وغيرهم وهو متدفع عما انتهى ملخصا واول لبس فى العادة التى نقلها عن السرايى ما هو ظاهر فى كلام
 الفقه فضلا عن كونه نصا انه لم يتعرض للعطف بأو بعد سوا اذا لم توجد الهمة وانما نحن على لزوم أم
 بعد سوا اذا دخلت ألف الاستفهام واحترز بذلك عما إذا كان ألف الاستفهام بدون سوا فله يفتضيان
 ولا تتعين أم ولا اعتراض على الفقهاء لم ينشأ من انما نشأ من التسوية بقا علم من معناها
 منافع لعمى أو وما وجهه العطف يحتاج اليه مطلقا وجبت الهمة أو لا عطف بأو أو بام كما تقدم غاية الامر
 ان هذا الموضوع مع فيه العطف بام والقياس العطف بالواو قالوا ما هم ولا يتجاوزون والاصح ان
 أمكن فيه ذلك وما تقدر الهمة فلا تنهم نعو على قدرها اذا دخلت مع أم فأولى بذلك ههنا وقد يقال
 قد تقرر أن أو نأتى بمعنى أو أو وجلا على ذلك واضح لا يفتى فيها الموطوف عليه نحو ما بين سابقه ههنا أو
 ملجم فها قبل يفتى فى كلام الفقهاء وقرائة ابن عيسى فلغير المقام (قوله) اذ انتهى عن المباح ليس المراد
 المباح الشرعى كما تقدم فصح غشيل المصنف فى المتن بقوله تعالى ولا تطلع منهم أعماء أو قدوتوا وانفع
 توقف المصنفين بان طاعة الله أو الكفر وفى الأثم أو الكفر لا يتابع أصلا بل يحرم لكنه قال بعد ذلك
 ولعل الأسماء انما عطف فها ما كان الكفر يعتقدونه من ان طاعة الله أو الكفر وسبلا لا يرجع على من
 ارتكبها (قوله) وهذان القولان بيان فى نحو ما نحن فى يد أو عمرو (أى ما نرفع فيه العطف بأو بعدا لفتى
 فعل القول الاول يكون المتن الجميع وعلى الثاني يجوز كون المتن واحدا وكونه الجميع وعلى القول
 الاول جوى بان الحديث بنى قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما كنتم تحسوهن أو تفرضوهن فريضة

لها بخلافه أو كانت قدرا
 (قائدان) الاولى لا يعطف
 بأو بعد همة التسوية
 لتساوى بينهما أو تقتضى
 أحد الشئين أو الاشياء
 والتسوية تقتضى الشئين
 نحو سوا على أفت أو
 قدعت فان لم توجد الهمة
 لجز العطف بها نص عليه
 السرايى فى شرح الكتاب
 نحو سوا على أفت أو قدعت
 ومنه قول الفقه سوا
 كان كذا وكذا وقراءة ابن
 محسن أو لم تزد ههنا أو
 تحطئة المصنف لهم فى ذلك
 فقد ناقشه فيها العباسى
 الثانية اذ انتهى عن المباح
 امتنع فصل جميع ما كان
 ميلا باتفاق من النجاة
 وحكم المغير فيه حكم المباح
 عند السرايى ووافقه
 المتن وصحبه ابن مقهور
 وجوز أن يكسب كون
 النعمى من واحد وعن
 الجميع فإذا قلت لا تأخذ
 دنارا أو زوايا زدها
 يكون نهما عمن الجميع
 وعن أحدهما على مقابلة
 الامر لان الامر كان بأخذ
 أحدهما وهذان القولان
 جريان فى نحو ما بين
 زيد أو عمرو (وأم طلب
 التبيين) ان توقفت (بعد

وقال ليس المعنى مفدا انتفاء أحدهما مرداه إذا انتفى الفرض دون المسبب لزم مهر المثل وإذا انتفى
المسبب دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يضع في الجناح عند انتفاء أحد الأمرين بل المعنى مدة
لركن واحد منهما وذلك صادق بنهما معالاه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الأول فإنه لا ينفي
الأحدهما ولا يلحقه لجعل أو بمعنى الأفي الاستثناءوا المضارع بعدهما منصوبان ومثله قوله صلى الله عليه
وسلم البعائن بالخيل رايم تفرقا أو يقول أحدهما لا تخرأ تخرأ فاحفظ في هذا كذا وهو ان الصامتين
قال في شأته الخاري عند قوله فنزلت هذه الآية وأذا رأو وتجارة أولها انقضوا والمالكية فاقضى الكلام
في سنة تسع وعثمانين وسبع مائة وستة وعثمان درسا بالشعوبية فيجسد بعض حذائق المالكية فاقضى الكلام
إليه أنه إذا ذكر متعلقان بأوقافه يعاد الضمير إلى أحدهما فيقال ذلك المدرس وزعم بعض أصحابنا انه منه
هذه الآية وهو خطأ لأنه بعد إلى أحدهما لا يجنبه بل إلى أحدهما معينا وهو التجارة وليس النص فيه
فقلت له يلزم اما الخلف أو الأتيان بخلافه فيقول في الأول خلاف الأصل والثاني باطل لئلا ما أن تقدر
إليه يلزم الأول ولا تقدر شيئا البتة فيلزم الثاني لأن ذكر الهموم يكون منافعها فاقول لا يقدر البسالة لانه
عليه فقلت له هذا ممكن غير ان لنا عند من دونهما سبعة ذلك لو كان يطع باستحاله فقلت له يمكن أن يعود
الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم وهو الرق به كله فيلزم وأذا رأو وتجارة أولها انقضوا الرق به الواقعة
على التجارة وألهموا فاصطنع ثم رأيت بعد ذلك نحو عشر من سنة في شرح الحاشية لقرني وفي غيره انتهى
أقول وقوله أنه يعاد الضمير إلى أحدهما محمول على ما إذا كانت أو لشد وتعود مما تكون فيه لاحد
الأمرين لا التي تنوع لانهما بمنزلة الواو كما ينبغي عليه لا بدوي أو قرني المعنى في بعض الجمل المعتبرة كغير
قرنا وكثير من الناس يبنى الكلام على عموم وليس كذلك ومما يدل على ان التنويع يطابق الضمير
معها لانه كقوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فاقته أو لهما ما أو التأويل الذي قاله الرضوي في الآية المتقدمة
متعين لانه لم يقل لهما أو علم أن الرضوي قال ولذا ذكر في كلامه العطف ان قال ومنها أن كل ضمير واضح
إلى المعلوم بالواو وحتى مع المعلوم عليه يجب تطابقهما مطلقا فيجوز ويخرج ما آتى ومات الناس حتى
الانبياء فنوا الضمير لهما مطلقا والمعلوم عليه ثم أشار إلى دفع ما يتوهم انه من أفراد هذه السكينة مع
عدم ثبوت حكمها وهو في الواقع ليس من أفرادها بقوله وأما قوله تعالى الذين يكتزون الذهب والفضة
ولا ينفقونها إلى أن قال وقوله تعالى وإذا رأو وتجارة أولها انقضوا البها إلى الرق به انتهى وانما ذكرها
هنا لستيراد السهول لأن حرف العطف فيها أو قد تكم عليها حين تكلم على أو وقد يقال لما كانت أو
فيها تنوع بيمينه في بمنزلة الواو ذكرها هنا وذكرها في الكلام على أو نظر الفتلها هذا أو وداه كيف يصح
أن تكون الرق به منفضا لهما مع انهما متقدمتا على الانقضاء وسببه هذا بعد سببه إذا كانت الرق به
الثانية هي الأولى المستفاد من قوله وأذا رأو أو يمكن توجيه كلامه بحمل الأولى على غير البصرة والثانية
على البصرة ولكن يلزم اختلاف الضمير ومرجه الآن يقال لما كانت غير البصرة بمقتضاها الأولى وهو
من حيث هو صدق بالمعنى الحاصل بالبصرة كان هذا القدر من العموم كافيا مرجع الضمير أو أن
الرق به في الأصل تصدق بالبصرة وبغيرها فحمل الرق به على غير البصرة وعاد الضمير إليها على
الماسبق الثاني على طريق الاستفهام وقال الناصر اللقاني وقدمت على ذلك هنا لروى عن جريبتان
احدهما من بعدهم وكان الصلاة سابقة على الانقضاء سامة عليه والآخر من مكان قريب بلا حقة
للا انقضاء لكن بينهما مشتركة لاصل في ضمير كل منهما هو مطلق الرق به أعني جنسهما المعلوم عليهما
فهما على الرق بهتين الجزئيتين متتار تان بحسب الشخص ومقدان بحسب الجنس ولاستحقاق في تصديق
المتضادين على فني اعتبار من (تتمة) وإذا كان العطف بالفاء أو ثم جزأ الآخر والمطابقة والآخر ادع ثم
أحسن وان كان العطف بلافتحة في الارتفاعات التي يقتضيه النظر ان الحكم في ذلك لا ولولا ان
عصفا الضمير على حسب المتأخر وان كان العطف ببل أو ولكن قال في الارتشاف الذي يقتضيه النظر ان

هزمة داخله على أحد
المستويين في الحكم
فإن التكلم نحو أو يد
عندك أم عمرو إذا كان
علما بان أحدهما عند
الضابط لا يبينه ولهذا
يجاب بغير أحدهما لا
بفندي أحدهما لانهما معلوم
للسائل وعلمتها

خصة الاستغناء عنها بأي ونسعى حينئذ منقولة لانه قبلها لو ما بعده لا يبقى أحد منهما ان الآخر قسمتهما في كل الامر خارج عن علمهما يقال لها
المعادلة لعادتها الهزمية في اعادة الاستغناء ونسعى ايضا في بيان وقت بعد هزمة التسوية وهي المداخلة على جملة في محل المصدر نحو
ما أدري أمت أم فقلت بسوا عليك أدعوه هم أم أنتم ضامون فان وقعت أم بعد في (١٦٩) هزمة التسوية وهزمة طلبها ولام
التعجب كانت منقولة

الحكم الثاني وقال ابن عصفور على حسب المتأخر منهما وقرء القولين تظهر اذا كان أحدهما مذكرا
والآخر مؤنثا **(قوله)** حصة الاستغناء عنها بأي أي إضافة لصغير المتعاطفين فيقال في المثال أي ما عتدك
(قوله) قسمتها في ذلك الخ أي لان الاتصال على هذين السابقتين واللاحق فاطلق عليها منقولة باعتبار
متعاطفها المتصلين في قسمتها في ذلك الخ وهو لا يخرج عن أو قيل سميت به لانها اتصلت بالهمزة
حتى صار ثاني اعادة الاستغناء بمثابة كلمة واحدة لا ترى أنهم ما جمعوا أي أو اعتبار هذا المعنى في
تسميتها أولى من الاول لانه راجع الى نفسه لكنه انما يأتي في المسوقة هزمة الاستغناء فيخرج الاول
لشموه النوعين **(قوله)** نحو ما أدري الخ اشارة الى انه لا يفتحص الحكم سواء كما قاله قوله وهي المداخلة
الخ وان أم وهم قولهم بعد هزمة التسوية الاختصاص **(قوله)** غنمة بالجل أي ضلانا في مالك كما يأتي
(قوله) وقد تبين من ذلك الاستغناء الخ فتكون بمعنى بل والهمزة **(قوله)** أي بل أي شيء قاله
التوضيح وانما قلنا انما بعد ما ابتدأنا لا يتصل على مفرد وقال ابن مالك انما قلنا على المفرد لم يقدر
مبتدأ واستدل بأنه قد ضم ان هناك بلا ما شاء انصب وأجيب ما كان بل أي على انما منقولة وحذفت
الهمزة قبل ان والقدسيرا أن أو منقطه فوا تنصبه بحذف أي أم أي شيء والتوكيد بان ام لان
الخطاب شبه في أن هناك بلا ومنكر وعلى الاول فالتأكيدي مستحسن وعلى الثاني واجب ولا يخفى على
معاني المعاني فن العجب ما كتبه شيخنا عبد الله الفوري بهامش شرح التوضيح من قوله انظر ما فائدة
التوكيد بان وادعى في المعنى ان ابن مالك اشترى اجزاء التبع بين زهوا تابع في ذلك لاني خيان وانشر
الهامش ابن هشام فراجع **(قوله)** نحو ما تقولون على الله ما لا تعلمون قال المفسر يجرى في أم أم
تكون معادلة بمعنى أي الامر من كان على سبيل التقرير وصول العلم يكون أحدهما ويجوز ان تكون
منقطعة **(قوله)** ما قصر افراد ان كان الخطاب يعتقد الشركة **(قوله)** أو قلب ان كان الخطاب يعتقد
العكس كما يعلم ما بعد **(قوله)** وأمر فسمى الامر المفعول نحو رجم الله زيد الامر والتمضي نحو هذا
تضرب زيد الاكرهاته أو يجازي وفي الرضى خلافه **(قوله)** قال في الاوضح وهو لائق لانما أي الحسن على
السبك رسالة فيهما فيل العلي في الخطاب بلاحق فيها الكلام على هذا الشرط وبن انه لا تأتي أم منقولة
أهل الخ المعاني في القصر نحو زيد كاتب لأخضر فحسنا المقصود منه في مشابهة المتشعر **(قوله)** نفعك جدك لا
كذلك اعلم ان أصل الليل هكذا جعل لا كذلك وقالوا في تفسيره ما في الشرح قال يقولهم لا به فاذ يقولون
لأدليل فيه يجوز كون التقدير نفعك جدك أو نفعك هذا وفي هذا المثل على تقدير كونك جدك فاجعل
يفعل نحو قولك خذ الفعل وبقا الفاعل في غير المواضع الاربعة المذكورة في باب الفاعل **(قوله)** وادعى
من اعتقد ان الخ هذا بل يظهر من المعاني لكن فنقله السمع من المتأخر والابن خاتم قالوا في
كلام الخلفاء ان تكون في ما بعد زيد لكن عرولهم في غير الخطابية عن أفعالهم كزيد نفعي كزيد نفعي ملازمة
بينهما وملازمة لا لا استغناء وهو في قوله من الكلام السابق رفعها شيئا بالاستغناء وهذا
صريح في اغناها بما جاء في زيد لكن عرولهم اعتقد ان الخ منقولة من جملتها لان اعتقاد زيد ابطال
دون عرولهم في ما وقع في المتأخر وأما به يقال من اعتقاد ما جاء أم معاني أن يكون ضمرا لفراد فلعل قوله
أحد **(قوله)** ومن ثم أي من أجل انما لنقر بحكم متلاهما أو اثبات فضيعة لثامها **(قوله)** وجب الرفع
في نحو ما أي لان متلاهما منعت فضيعة من متلاهما لا تعمل في مثبت فلا يجوز التنبه على أعمال ما بل يجب

الحكم الثاني وقال ابن عصفور على حسب المتأخر منهما وقرء القولين تظهر اذا كان أحدهما مذكرا
والآخر مؤنثا **(قوله)** حصة الاستغناء عنها بأي أي إضافة لصغير المتعاطفين فيقال في المثال أي ما عتدك
(قوله) قسمتها في ذلك الخ أي لان الاتصال على هذين السابقتين واللاحق فاطلق عليها منقولة باعتبار
متعاطفها المتصلين في قسمتها في ذلك الخ وهو لا يخرج عن أو قيل سميت به لانها اتصلت بالهمزة
حتى صار ثاني اعادة الاستغناء بمثابة كلمة واحدة لا ترى أنهم ما جمعوا أي أو اعتبار هذا المعنى في
تسميتها أولى من الاول لانه راجع الى نفسه لكنه انما يأتي في المسوقة هزمة الاستغناء فيخرج الاول
لشموه النوعين **(قوله)** نحو ما أدري الخ اشارة الى انه لا يفتحص الحكم سواء كما قاله قوله وهي المداخلة
الخ وان أم وهم قولهم بعد هزمة التسوية الاختصاص **(قوله)** غنمة بالجل أي ضلانا في مالك كما يأتي
(قوله) وقد تبين من ذلك الاستغناء الخ فتكون بمعنى بل والهمزة **(قوله)** أي بل أي شيء قاله
التوضيح وانما قلنا انما بعد ما ابتدأنا لا يتصل على مفرد وقال ابن مالك انما قلنا على المفرد لم يقدر
مبتدأ واستدل بأنه قد ضم ان هناك بلا ما شاء انصب وأجيب ما كان بل أي على انما منقولة وحذفت
الهمزة قبل ان والقدسيرا أن أو منقطه فوا تنصبه بحذف أي أم أي شيء والتوكيد بان ام لان
الخطاب شبه في أن هناك بلا ومنكر وعلى الاول فالتأكيدي مستحسن وعلى الثاني واجب ولا يخفى على
معاني المعاني فن العجب ما كتبه شيخنا عبد الله الفوري بهامش شرح التوضيح من قوله انظر ما فائدة
التوكيد بان وادعى في المعنى ان ابن مالك اشترى اجزاء التبع بين زهوا تابع في ذلك لاني خيان وانشر
الهامش ابن هشام فراجع **(قوله)** نحو ما تقولون على الله ما لا تعلمون قال المفسر يجرى في أم أم
تكون معادلة بمعنى أي الامر من كان على سبيل التقرير وصول العلم يكون أحدهما ويجوز ان تكون
منقطعة **(قوله)** ما قصر افراد ان كان الخطاب يعتقد الشركة **(قوله)** أو قلب ان كان الخطاب يعتقد
العكس كما يعلم ما بعد **(قوله)** وأمر فسمى الامر المفعول نحو رجم الله زيد الامر والتمضي نحو هذا
تضرب زيد الاكرهاته أو يجازي وفي الرضى خلافه **(قوله)** قال في الاوضح وهو لائق لانما أي الحسن على
السبك رسالة فيهما فيل العلي في الخطاب بلاحق فيها الكلام على هذا الشرط وبن انه لا تأتي أم منقولة
أهل الخ المعاني في القصر نحو زيد كاتب لأخضر فحسنا المقصود منه في مشابهة المتشعر **(قوله)** نفعك جدك لا
كذلك اعلم ان أصل الليل هكذا جعل لا كذلك وقالوا في تفسيره ما في الشرح قال يقولهم لا به فاذ يقولون
لأدليل فيه يجوز كون التقدير نفعك جدك أو نفعك هذا وفي هذا المثل على تقدير كونك جدك فاجعل
يفعل نحو قولك خذ الفعل وبقا الفاعل في غير المواضع الاربعة المذكورة في باب الفاعل **(قوله)** وادعى
من اعتقد ان الخ هذا بل يظهر من المعاني لكن فنقله السمع من المتأخر والابن خاتم قالوا في
كلام الخلفاء ان تكون في ما بعد زيد لكن عرولهم في غير الخطابية عن أفعالهم كزيد نفعي كزيد نفعي ملازمة
بينهما وملازمة لا لا استغناء وهو في قوله من الكلام السابق رفعها شيئا بالاستغناء وهذا
صريح في اغناها بما جاء في زيد لكن عرولهم اعتقد ان الخ منقولة من جملتها لان اعتقاد زيد ابطال
دون عرولهم في ما وقع في المتأخر وأما به يقال من اعتقاد ما جاء أم معاني أن يكون ضمرا لفراد فلعل قوله
أحد **(قوله)** ومن ثم أي من أجل انما لنقر بحكم متلاهما أو اثبات فضيعة لثامها **(قوله)** وجب الرفع
في نحو ما أي لان متلاهما منعت فضيعة من متلاهما لا تعمل في مثبت فلا يجوز التنبه على أعمال ما بل يجب

الحلف على ما على معمول الفعل الماضي ورده قولهم نفعك جدك لا
كذلك (و) لردعي الخطأ الحكم (لكن وبل) واقع (يعني) أو نهي ففعل التقرير بحكم متلاهما أو اثبات نقض لثامها نحو ما جاء في
لكن عرولهم وادعى بل لا تضرب زيد لكن عرولهم وادعى من اعتقد ان الخ أو الضرب زيد لا عرولهم ففعل القصر القلب لا غير ومن
ثم وجب الرفع في نحو ما زيد على ما بل

الرفع على ان الواقع بعدهما خبر مبتدأ محذوف ولا تكون لكن وبـل من حروف العطف لما بقي من
 أن شرط معطوفهما الأفراد **(قوله)** وشرط العطف بل كن اقترانه معلوماً سكت عن اشتراط ذلك في
 بل فاوهم انهما تكون عاطفة في الجمل وحري على ذلك ان الناطق بقوله كان المعطوف فيه جملة والصحيح
 بخلافه قال الزكشي وكان بعض الاكابر يقول لم تكن عاطفة اذا وقع بعدها الجمل وما الفرق بينهما
 وبين الواو الذي يظهر في الفسق ان بل لما كان أصلاً للاضراب صار ما قبلها كأنه لم يذكر فانه لا يمتنع
 يعطف عليه وكان مقتضى هذا ان لا تعلق المفردات لكن لما حصل التشرية في الاعراب وكان ما بعدها
 معجولاً لما قبلها لم يكن الفاقوة من هذا الوجه فلما بقي تعلق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الاضراب الا في نسبة
 الحكم لما قبلها فقط الحكم مقتضى هذا أن تكون حتى عاطفة اذا وقع بعدها الجملة الا انه لم يكن أصلاً
 العطف بل أصلاً للثانية كالتي فلما وقع بعدها الجملة لم يصدق بقاؤه على أصلاً او ما وقع بعدها المفرد
 عدم صاحبها الغاية جعلت حرف عطف ولهذا يدعى فيها مع كونها عاطفة معنى الغاية انتهى ولا يخفى
 ما فيه أما ولا فلا خصوصية لبل في كونها غير عاطفة فيجعل على ما عرفت في خبر من ان تكون ولا كذلك في
 وجه يقتضيه السؤال او بما لا يبادل كلامه على ان في تشاركها في ذلك القاطع وأما اننا نساكن كلامه
 وهو ان معنى الغاية لا يظهر حتى اذا وقع بعدها مفرد مع ان شرط عطفه المفرد ان يكون غاية لما قبلها
(قوله) ووقع ما بعدني فهذا الوجه لا ذكره له بل من كلام المصنف وكان ينبغي أن يقول وتعلم من كلامه
 أن شرط العطف بل كن وقوعها بعدني أو نحو يتي من شروطه ان كان المصنف وكان ينبغي أن يقول وتعلم من كلامه
 انما في هذه الحالة لا تكون بعد الاستعظام وهو كذلك كما هو عليه في التسهيل فلا يجوز له ان يقول بل كن
 غير ليقم **(قوله)** ولعرف الحكم الخ الحاصل انما يقتضي مع النفي والنهي أمرين تأكيد وهو تقرير
 ما قبلها أو تأميسي وهو اثبات يقتضي لما بعده أو بعد غيرهما أمرين تأميسيين إزالة الحكم عما قبلها وجعله
 لما بعدها **(قوله)** ويجوز في المردود والوارث قال ففسر التوضيح ولم يؤمن ان لا تعمل ما في تأميساً
 لان شرط عملها بقائه النفي في المعجول وقد انتقل عنه انتهى وقد يقال انتقاله بعدمضي العمل لا يضرب قياساً
 على النصب بعدها انشبيهة بالواو والمعية بعد النفي المنتهض بعدهما نحو

وما أصاب من قوم فاذا كرههم * الا ترى بهم جبالهم

فيعوز في اذ كرههم النصب جميع انتقاض النفي بعد وقدمت هذه المسئلة في باب النواصب **(قوله)** ان اتحاداً في
 الزمان أي الماضي والاستقبال **(قوله)** ولا يضرب اختلافهما في نوع الفعلية لخصي به
 بلد قمتاواً نصيبه ومثال اختلافهما فيها يقدم قوله يوم القيامة فارودهم النار ويجوز ان الذي انشأه
 جعل للشيء من ذلك جنات يجرى من تحتها الانهار ويجعل لك قصوراً قال المصنف قال بعض الطلبة لا يتصور
 لهذا ان يعطف الفعل على الفعل مثال ان نحو قام زيد وتعدى عن المعطوف فيه جملة لا للفعل وكذا قام زيد
 زيد لان في أحد الفعلين ضميراً اقلته فاذا قلت يعجبني ان تقوم وتخرج لم تقم وتخرج فياها لخصي به وقع فيها
 انتهى ويجوز ما ذكر في قصور ذلك ان الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلا لان العطف للفعل بل بشأن
 نصبه ويجزوه وقد ظهر النصب في وينصب والمجزم في يجعل وهذا أدل من قول المرادي ان قلت ليست هذه
 المثل من عطف الفعل على الفعل وانما هي من عطف جملة على جملة قلنا كان الغرض منها انما هو عطف
 الفعل لان فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الاول صرح أن يقال انهما من عطف الفعل على الفعل انتهى لانه
 يقتضي انما في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة وهذا لا يظهر فيما ذاك نصيب الفعل أو مجزوم لان ذلك يقتضي
 انهم عطف المفردات وانما لانه لا يسلك على كون العطف للفعل وحده في مثل ويجعل ان الواقع جواباً جملة
 جعل وان كان المجزوم محلاً للفعل وحده كدال كلام المعنى في بحث الجمل التي لا يخلل خبث حينها جملة الواقعة
 جواباً للشرط بلزوم ولم يشترت الفاء ومثلها يخبر ان أقم وان تمت فتبوا اذا كان المعطوف يجعل وحده
 فتقوم والجزم فيه فهو لا يصلح ليكون جواباً بالانه مفرد وجعلتها بما فيها غير معطوفة فلا يمكن جعلها جواباً

قاعدة وشرط العطف بل كن
 افراد معطوف او وقوعها
 بعد نفي أو نحو وعدم
 اقترانها بالواو فان قلتها
 جملة أو تواتر أو أوقفت
 بعد اثبات أو أمر فهي
 حرف ابتداء الاستدراك
 (ولصرف الحكم) عن
 المتساويان ينقل (الي
 ما بعدها) ويصير المتفاوتة
 مسكون عنه (بل) واقعة
 (بعد يجب) أو أمر
 كما ضرب يدل على وواضرب
 زيد بل عمر افتداها نسل
 الحكم بالحي والامر
 يا اضرب من زيد وثبات
 ذلك لعمرو وأفهم كلامه
 أن لكن لا يعطف بها بعد
 الايجاب وهو مستلزم
 البصر بسبب لانه لم يصح
 وجوزة بهم قياساً على
 بل وان بل في غير الايجاب
 لا تنصب صرف الحكم
 الى ما بعدها وجوزة المرد
 كايه الايجاب فعلى قوله
 به وزمان فيقال بل قاعد
 بالنصب على معنى ما هو
 قاعداً واستعمال العرب
 على خلاف ذلك (تنبيه)
 يجوز عطف الفعل على
 مثله ان اتحاداً في الزمان
 ولا يضرب اختلافهما في اللغة

عطفه على الأسم الظاهر على عطفه عليها وإن كان مراده عطف المنصوب بفصله الجار والمجرور ولا يفصل

(البذل)

(قوله وهو تابع الخ) هذا معناه الاصطلاح وأما في اللغة فمعناه العرض وفي التنزيل عيسى بن مريم
بذلنا خبرنا منها (قوله ومعطوف بلا) أي بعد الإيجاب ولهذا أعاد الباع في قوله وبذلنا خبرنا منها وجوزع
قوله بعد في ذلك لأن أعادها مع لكن تقتضي أن لكن يعطف بها بعد الإثبات ولا يعطف بالمفردات في
الإثبات إلا على قول الكوفيين والحاصل أن قوله مقصود بخرج المعطوف بلا بعد الإيجاب وبذلنا
بعد الثاني أما الأول فلأن الحكم السابق منفي عن التابع وأما الآخران فسلان الحكم السابق منفي
والمقصود به إغماها الأول (قوله بنية أحرف العطف) ومنها المعطوف بيل بعد الإيجاب (قوله ولهاذا
يقولون البذل في حكم تكرار العامل) اعلم أن هذه المسئلة مسئلة ذات خلاف وإن أوهم كلامه الاتقان
عليها وخلاصة القول فيها أنه على أنه تكرار العامل وهو قول أكثر النحويين وبجهم أن العرب قد تكرر
العامل في بعض المواضع واختلف هؤلاء هل تصرح به العرب مطلقا أو بشرط كونه جاريا على مذهب
أحد هاتين بغير تصريح به مطلقا ولكن ذلك كثيرين يكون جارا نحو قول الأديب استكبروا من
قومه لأنهم استضعفوا من آمن منهم وقوله لجعلنا لمن تكفر بالرحمن ليؤمنهم سقمان فظة كمالا وأروا
أن يخرجوا منهنهم ثم ولقد نصيبنا من أمرنا من العذاب المهيمن من فرعون وقيل إذا كان خبر جار
وأمّن اللباس نحو قوله يقوم تبعوا المرسلين تبعوا من لا سألكم أجرا أو الثاني أنه إنما يذكر إذا كان جاريا
ونحو تبعوا من لا سألكم أجرا من باب التوكيد لأن باب البذل إذا دخلت ذلك عرفت ما في قول شرح
التوضيح في باب الاشتغال على عامل البذل ليس كاللغو منه من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفعلا
غيره ولهذا امتنع زيد بن سحر أن جاء بالرفع والنصب وإغماها وقد روي عن الأديب أن يكون بدل المفرد
وإما في قوله هذا كمثل لبذل الظاهر من الضمير المفرد لا ملحة بقوله تعالى تكون لبايعسدا الأول وآخرها
أولنا وآخرها بيل من الضمير المجرور واللام وإذا أقيس الاسم مع البذل لأن كلامه أولا يقتضي أنه لا يلفظ
بالعامل بالفعل وهو مخالف لكلامه ثانيا وقوله والآخر يمكن من بدل المفرد لا يخلو عن نظير فقد صرخوا في
التوكيد اللفظي بأن تحققت فتبين توكيد الضمير فقط كما صرح كلامه ثانيا يقتضي أنه لفظه بالفعل وهو
الحق لكن قصصه بعامل الجرح قول بخصيص الجرح باللام لم يذهب إليه أحد هذا وقال أيضا وقوله المبدل
منه في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا بأوليه بعد
زيد أصلا وإن كان الضمير ما يعود اليه انتهى وفي الفصل قوله أنه في حكم تفضية الأول إذا كان منهم باستقلاله
بنفسه ومما رويته التوكيد والحق في كونها تميمين لما يتبعانه لأنهم يعنون هذا الأول والأول واحد فلا
يحتاج إلى الضمير المتضرب من الجرح وفي عليهم لوجود العائد تستأنا وإغماها في قوله كان البذل منه
مهدرا بالكتابة لكن خالف هذا في الكشف في قوله تعالى ما نقلت لهم الأمر تقي به أن عبد الله فقال
يختم أنت تكون تامر وموالة بالفعل وإن عبد الله بلامن الهاء في ذلك وأنت أن عبد الله مقام ضمير
الموصول فقلت الأمر تقي بأن عبد الله في الموصول بلا عائد عليه من صلت انتهى وقال في التسهيل
والكثير كون البذل معتد عليه وقد يكون في حكم الملقى انتهى وقال المشفق في الجامع بعد قوله وهو
تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فن ثم كان هو المتمد كنهية سها فاقن

* كأنه ما حاجيه عين بسواد * مؤول انتهى وقال في التذكرة سلك العرب في البذل منه مسلكين
أحدهما أنه ليس في تقدير الطرح ولهذا أخبر عنه بعد أن يدل منه نحو
إن السيوف غصوها ورواها * تركت هوارا مثل قرن الأعص
غدها ريد اشتمل زيدا أنسابه إلا الشيطان أن أذكره * كأنه ما حاجيه عين بسواد وقوله الذي
أمرته أن عبد الله ولو فرض أطراح الأول خلقت الصلوات عاتوا أسألوهم عدم الاعتداده في قوله

منها (البذل) وهو تابع
مقصود بالحكم (النسب
المتبوعه اثباتا أو نفيا
(بلا واسطة) فخرج بمقصود
غيره من نعت وتوكيد
وعطف بيان فاعلم ههنا
المقصود بالحكم ومعطوف
بالو بيل بعد في ولكن
وبنى الواسطة المقصود
بها وهو المعطوف ببقية
أحرف العطف والفرض
منه أن يذكر الاسم مقصودا
بالنسبة بعد التوطئة لذكره
بالترصيع بثلثة النسبة إلى
مقابله لإفادة تركيد الحكم
وتقريره ولهذا يقولون
البذل في حكم تكرار العامل

في الظلمة من رجل جبار لأنه لم يقصد بالحكمة انتهى ومن ثبته نقلت وقبه تصريح بان ما عدا بدلياً للفظ ليس
في نقد والطرح وقوله ما حاسبه الجن أن بيان الكتاب وسد * وكلمة ليق السراة كلمة * تصفح
وحش أبيض السراة وهي أعلى الظاهر أضع ما حول عينه وما في حوله ما حاسبه زائدة وقوله معين خرمين
حاسبه وهو بدل من الهاء التصوية في كلمة وفي ذلك مراعاة البدل منه والاقبال عينان وأراد بخود ما روى
فيه ذلك كقوله أنا السيوف الخ وتاويله أما فكلمه ما حاسبه الخ فخلان ما هو متنى في البدن يجوز افتد خبره
وصفته على المعنى وثبتت على اللفظ ومن الأثر أدقوله ألبينات تهلل * ولأن معين مقدر كمرق في قوله
تعالى ومزقناهم كل ممزق وإذا خبر بالمصدوك كان موقداً وما أن السيوف الخ فخلان نصبه نحوها ورواها
على النفر كمنفوق النجم وكلمة قال أن السيوف مقدره نحوها ورواها هذا الذي معنى عليه في الجامع
هو رأي ابن مسعود وادعى أنه لم يحى ما طاهره الاضمار على البدل منه الا هذا ان البيت والحق ان
المسكين فيمعدا بدلياً للفظ ومثال المسالكه مسالك الطرح قولهم ان زبانية حسنة وان هذا جنبا
فان زبانية العين والجن فانتا لغير في الاول وكذا في الثاني لان المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه في
نقد والطرح وبذلك يجمع بين كلاي الكشاف والوقوف عنداً أحدهما قصور وقوع السعد رأي حبان
في المطول في آخر بحث بيان المستند إلى الاستدلال البدل بحث صحة قيام مقام البدل منه الأثر إلى
ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ويجعلوا لله شركاء الجنان فمفعولاً لجعلوا والجن بدل من
شركاءه ومعلوم أنه لا معنى لقولنا وجعلوا الله الجن انتهى وقال أبو حبان ما أجزأه لا يجوز وعلى ذلك بان شرط
البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول وذلك
لا يصلح هنا فلا يصح أن يحل الجن محل شركاءه انتهى وقد عرفت ان كلام صاحب الكشاف في هذه القاعدة
مضطرب بلبائنه القول في بعض المواضع على أحد المسكين السابقة وفي بعض آخر على المسكين الثاني
هكذا ينبغي أن يحل المقام **(قوله وهو متنى أقسام)** قال أبو حبان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو
لقبه غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا يكون ظراً فانا لان العامل لا يعمل في نوع من المعمول لأن الأقوال قد
منه الأعلى طريق الأسراع ولا يكون خطأ لان التي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه وقال السيوطي قد
وجدته شاهدة في التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً عندهن **(قوله وهو)**
ما كان مملوفاً مملولاً الأول غبه نظر والظاهر وهو ما كان ماصداً صاحب الأول فاما المملول فمختلف الآن
يقال أراد بالملول الماصد قال الجلال الحلبي في شرح جمع الجوامع في مسئلة حدوث الموصوعات القوية
والجلان المملول على الماصد شائع والاصل في اللفظ على المفهوم وهو ما وضعه اللفظ انتهى ووافق
الاصل باقتل ان الفرق بين المملول والمفهوم والمعنى اعتباري باعتبار دلالة اللفظ على ما وضعه ونظمه منه
وغنايته أي قصده منه واعتراض أيضا القول باعتبار الماصد في هذا البديل على ما ذكره أبو حبان قال لانهم
لبساً متعين فيما صدق عليه أو ليس في ما صدق عليه وقال الأول أن يقال ان بدلياً لكل من الكل ما قصد
فيه البدل والمبدل منه في الوجود فان زبداً وأحالة موجودان في وجود واحد انتهى وقبه نظر لان المراد من
الماصد الثاني لا يخصص بما يكون كباولاً في ان زبداً وأحالة يتقدمان في الذات الحاصلة لهما وبورده
قولهم لا بد في المبدل او غير ان يتقدم ماصداً في مختلفه فهو ما هو شامل للزبداً وأحالة ويتقدم في المملول
بالاحتياج الذي لا يخل في فرضه بدلياً لكل من الكل وهو الذي تكون ذاتة بعض ذات المبدل منه وان كان
مفهومها متغاير من انتهى ثم قال ان بدلياً البعض هو الذي يكون ذاتة بعض ذات المبدل منه وان كان
يكن مفهوم بعضاً من مفهومه فهو الذين اثنين لاجل جملته فلا يكون بدلياً لكل دون البعض لان
ما صدق عليه اثنين عن ماصد عليه الذين انتهى وهو فرض في أن الماصد يقع بمعنى الذات والجملة
البديل منه والبديل في هذا القسم كالتي تادوا لغير **(قوله فيما يطلق عليه صيكل)** وهو اسم الله
تعالى نحو الى صراط العزيز الخالد الله في قرأنا لغير الله بلسان العزيز بلسان ولا يقال بدل كل من كل

(وهو متنى أقسام) أحدها

(بدل كل من كل وهو ما

كان مملوفاً مملولاً الأول

(تصنيفاً واحداً في)

وعلى يد أحوك ومما

ابن مالك السلك المطابق

لوجوده فيما يطلق عليه

كل ولا يحتاج الى ضمير

يعود الى المبدل منه كالجملة

التي هي عين المبتدأ

(د) ناهياً بدلياً (بعض)

من كل وهو ما كان

مملوفاً بعض مملول الأول

سواء كان ذلك البعض

نصباً أو أقل أم أكثر

اذ كل انما يقال فيما ينقسم ويخبر تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **(قوله على الصحيح)** ومذهب الكسائي وشام انه لا يقع الاعلى مادون النصف ولهذا منعت ان يقال بعض الرحيل لك أي أحدهما قال المصنف في الحواشي لم يقع البعض في عرف الناس مطلقا الاعلى الاقل من النصف فخصه الكسائي وهشام به ورديقوه

فاثبت أروى والذنون تقضي * فطلعت بغيا وأدت بعضا

ووجدت انا ذلك في التزويل قال الله سبحانه أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض وعكس هذه المسئلة انه لما وقع سائر في حديثه فارق سائر من مطلقا على الباقي الاكثر قال بعض العلماء باختصاصه بذلك وهو مردود لانهم السور وهو البقية وفي الحديث واذا ضربتم فاستروا فلو سلمنا بظاهر الاشتقاق وهذا الحديث على عكس هذا المذهب لثبتي في الظاهر والحق عدم الاختصاص مطلقا وقال الآخر اذا اجتمعت رأسي وفي الرأس أكررى * وغود عند الملقى ثم سائر

واعلم انه اختلف في موضع هل هو من بدل الكل أو البعض أو الاضراب أو ليس من باب البدل البتة وهو قوله عز وجل قم الليل الا قليلا نصفه فقال ابن خروف نصفه يدل من قبله كل من كل وانه قيل قم الليل الا نصفه وذلك لانه مسمى النصف قليلا والقليل منهم فبينه النصف فغيره نصفه الليل قال المصنف لان بدل الكل لا يحتاج الى ضمير انتهى والضمير ان بعده للضمير استدلالا على استثناء النصف قال ولو أعيد الضمير ان الاستحسان لا يرد بان لم يرد بان يقوم أكثر الليل ورد بان يصغر وعليه فقال ضمير نصفه للقليل وهو بدل بعض من كل وان كان القليل مهما لان القليل قد تعين بالعادة أي قم ما يدعى في العرف قليلا قال والآخر قام نصف الليل لا يقال قام القليل ورد بان الصانع على ابن عصفور فقال ان اراد ان العادة صبت القليل مقدرا لم يحسدوا كالثلث فقط أو ربع فقط قبيل وان اراد ما يقع عليه القليل فلا وجه ليدانه بالنصف لانه قليل أو كلف قليلا من الرغيف نصفه أي نصف القليل لم يكن له معنى لان ذلك النصف قليل أيضا قبل النصف يدل من اليسيل بدلا لضراب ابن خروف بجزء وقال الا بدى الواجب عندى لكون النصف مطلقا عليه انه قليل ان يكون نصفه مقعولا يتقدم نصفه قال أبو حنيفة وفيه نظر لانه يكون أمرا ولا يقيام الكثير ثم قيل قم النصف وانقص منه أو ودعليه وذلك بخلاف الامر الاول فيكون ناصفه والناسخ لا بد من تراخي عن المنسوخ كائنت في أصول الفقه وعز ابن السمين نصفه بدل بعض من القليل وبه قال الزجاج **(قوله ولا بد من اتصاله الخ)** هذا ما ذهب اليه أكثر الخوفيين ومشي عليه المصنف في المغني والتوضيح وقال ابن مالك في الكافية الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوه أكثر من عدده وظهر كلام التسهيل انه لا بد من الضمير أو بما يقوم مقامه كالانفصال الام لكن مثل لما يقوم مقامه ببسبب الاشتغال وساقى في كلام الشارح **(قوله تحق وتعلق على الناس الخ)** مر الكلام على هذا الآية في باب افعال المصدر فلا تغفل عنه **(قوله فهو علم أو بدنه خاص)** فهو لفظه مستعمل في بعض مثله فعمومه ليس مراد الانشغال ولا حكاؤها كان مجازا بخلاف العلم المخصوص فهو لفظا أو بدنه معناه غير خاصه بعينه فعمومه مراد انشغاله لا حكاؤها كان حقيقة وتحقيق ذلك بطريق جمع الجوامع الاسولي وشرحه ولو كون الاول مجازا احتاج الى قرينة ولهذا يذهب ابن وهان بقوله لان الله لم يقدر **(قوله لا انشغال الاضافة)** اما لفظا أو بدنه ولهذا حتى يبدو به ضربت بكل قائما فلا لآلة معرفة ما جاز انصب الحال عنه كذا قيل وفيه ان صاحبت الحال قد يكون تكملة من غير متزوج نحو عليه مائة يضرب وصل واهر حال قياما **(قوله لا جاز الانقش والغارسي)** حتى الانقش من ردتهم كلا بالنصب على الحال فهو دليل على تنكيره **(قوله أي تعلق بغير الكنية والجارية)** أي اما ما اشتمال الاول على الثاني نحو أو عجيبي زيد عليه أو باشتغال الثاني على الاول نحو سلب زيدويه أو باشتغال العامل على الثاني بمعنى تعلقه به وان تعلق في اللفظ بغيره فافاه أعم من الاقتصاد في بيان الاشتغال على بعض الالوجه المذكورة وخبر بقوله بغير الكنية يدل كل من كل بقوله

على الصحيح ولا بد من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه ذكر كذا كانت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو مقدار (نحو) وتعلق الناس بالبيت (من) استطاع اليه سبيلا أي منهم فمن قبل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن الجاهل يدل كل المراد بالناس المستطيع فهو علم أو بغير خاص لان الله لا يكلفنا الحج من لا يستطيع ومنع ادخال الاعلى كل وبعض هو مذهب الجمهور لآزمتها الاضافة وهي لانتصام آل بكر وأبازة الانقش والغارسي (و) نالها (بدل اشتمال) وهو ما كان ينسبه وبين الاول ملائمة أي تعلق بغير الكنية والجارية وأمره في الضمير كما مر بدل بعض من كل (نحو) يستلوث من الشهر الحرام (وقال فيه) فتنا بدل اشتمال من الشهر للاستعانة بوقوعه

فيه وهو قسماً لاعتقاد الاشتداد والنار في فيه أو الأصل ناره ثم البتة الخن المتغير ثم طبعه أمكن فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام يتقدروا حذفه ولعل جعل نحوهم يزيد أحواله بل اضربوا خلاصته فهم المعنى عند حذفه ولم يتبع نحو أسير حتى يداد بانه وإن فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل. بتقدروا ورومته يعمل على الغلط أو نحوهم (د) وإيهابيل (اضراب) وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد كره ولا علاقة بينهما وسمي بدل البداهة لأن المتكلم يتغير بشئ ثم يبدله (١٧٥) أن تجزأ بجزم غير أعمال الدال ولوفاته

بعضهم وادعى أن طاستوا والجريئة بدل بعض من كل واعلم أن النامى سمى بعد أن نقل الخلاف في المشتغل في بدل الاشتغال هل هو الأول أو الثاني أو العالم قال المصنف الأول هو الصحيح لأن الثاني والثالث لا يطران لأن من بدل الاشتغال أعجمي من يفضله وكلامه وكهنته بداهة موسى في شاهره فمصرجه والثاني في هذه أمثاله أعجمي مشتغل على الأول بل يطرر كون الثاني مشتغلاً وأما مصداق طراد الثالث فخطأه لأن من بدل الاشتغال يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه والعالم ليس مشتغلاً على بدل الاشتغال ثم قال في آخر كلامه عن الرضى خلافاً فحضره زيداً بعده فانه بدل الغلط لأن ضرر سؤر يما قد غدير يحتاج إلى شئ آخر ولا تقول في بدل الاشتغال قتل الأمير صفاه وبنو الأمير ولا قولان شرط بدل الاشتغال أن لا يستغفر من السبيل معناه بل تبقى النفس مشغولة على البيان لا لاجبال الذي فيه وهذا الأول غير محتمل إذ يستفاد عن قولك قتل الأميران القاتل سيلفه وكذا في أمثاله ولا يجوز مثل هذه الأبدال أصلاً انتهى ووصله إلى الأول بل مشتغل على الثاني في سلب زيدو به بل الثاني اشتغل على الأول لأن التوب باشتغل على لاسه الآن قتالان الأول اشتغل على الثاني بطرفي التعليل وقوله وأما مصداق طراد الثالث فخطأه لأن الخ فيه نظراً لما تقدم من أن معنى اشتغاله عليه تعلقه به وإن تعلق في اللفظ بغيره **(قوله)** وهو قتل أصحاب الأخدود ذهب الفرو تمعه ابن الطراوة إلى أن التوب يدل كل من كل عبراً لاخذود عن التار كما كان مشتغلاً عليهم كقولهم غيب الأزار وقال ابن هشام الأولى أن يكون على حذف ضاف أي أشد ود النار وقال ابن خروف هو بدل اضربا به المرادى **(قوله)** ونفاه بعضهم مطلقاً وادعى الخ) هو خطاب وادعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرمة لما في شفتها بجموعه * وفي الثالث وفي أبيه لم يشب

قال فليس بدل غلط لأن الحوة السوداء بينه والقهش سواد مشرب بجموعه ورواه من باب التقديم والتأخير التقدير في شفتها حوة وفي الثالث لم يشب وفي أبيه لم يشب **(قوله)** جواز مطلقاً أي شراً وتلقماً **(قوله)** واحد من أوجه الأضراب مطلقاً أي سواء كان يدل كل من كل أم غيره (بأن يكون أحدهما مطلقاً) نحو مغزأ حداثاً وأعتاباً **قال** أبو حيان **قال** البعامة هي بوقه نظر لأن المراد الماطلة بوقه المعنى والمصدر مشتغل على الاثنين والجماعة فلذلك لا يبدل إلا بجمان منه **(قوله)** وأوقدته التفتيل كقوله في الجذبة أذن لها بتفتيل نفس في الشما ونفس في الأصبغ **قال** النمامي وقد يقال الماطلة بوقه مع التفتيل أيضاً لأن البديل ليس واحداً من شق التفتيل والمأخوذ هو مطلقاً أي الأخرى أن قوله نفس في الشما ليس على انفراد بدلا من نفسين وإنما البديل هو مجموع الماطلوف والمطلوف عليه وهما متطابقان من حيث هما اتان والمبطل منه كذلك غيران هنا يجتهدون أنه إذا كان مجموعهما هو البديل فما هو العامل في كل منهما مع أنه بغيره غير بديل وهذا في البديل كقولهم في الخبر الزمان خالوا لم يشأ انتهى قول قدم في باب الضمائر الجواب وحاصله أن العامل في الحقيقة مجموعهما لكن من حيث هو معمول لا يمكن ظهور أو الغالب فيه وظهوره في أحدهما دون الآخر حتى يحتمل ظهور في كل منهما دفعا **قال** الحكم **(قوله)** فتبدل المعرفة من مثلها) نحو إلى صراط العزيز المتجدد الله في قرأه من حي **(قوله)** ومن التكررة) وهو أنك لتبدل إلى صراط المستقيم صراطاً **قال** **(قوله)** والتكررة من مثلها) نحو مغزأ حداثاً وأعتاباً **(قوله)** ومن المعرفة) نحو لتسعى بالناسبة أصية **قال** ابن

وهو المبدل منه وهذا معنى قوله (أو الثاني يوسق) لسان إلى الأول لأن يكون قصد الاختيار بالتصديق بالبرهم ثم تبين له أن السواب الاختيار بالتصديق بالبرهان لظهور الخطأ في القصد الأول فيكون بدل نسيان أي بدلي ذكر نسيان وهذا معنى قوله (أو الأول وبين الخطأ) في قبينه والاحسن أن يعطى التابع في هذه الثلاثة بديل فيكون من عطف النسق (تمة) أعلم أن البديل هو أوفق متبوعه في واحد من أوجه الأضراب مطلقاً وكذا في واحد من التذكير والآخر ضرورة هما أن كل ما في معنى ما من التثنية والجمع لا يكون أحدهما مبداً أو فصيحة التفتيل. يتخالف في التميز يغوا الظهور وضيق ما تبدل المعرفة من مثلها ومن التكررة من مثلها ومن المعرفة لكن أن

بعضهم وادعى أن طاستوا
به على ثبوتها محمول على
أصناف بل (د) خامسها
بدل (غلبا) وهو لا يقصد
متبوعه بل سبق إليه
الاحسان ونحوه بعضهم
بالشرع قال لو جوده فيه
دون التبرع عيني بعضهم
لأن الشرع إنما يقع عن
نحو وفكر ونفاه بعضهم
مطلقاً وادعى أنه تعليل فلي
يجوز له طلبه من لقيه
فليعرفه من حيث يسويه
والأكثر من جواز مطلقاً
(د) سادسها بدل (نسيان)
وهو ما قصد متبوعه ثم
يتبين فساد قصده (نحو)
صدق بدلهم دينار)
هذا يصلح مثلاً لثلاثة
الاحتمال أذ يحتمل أن
يكون المتكلم قصد الاختيار
بالتصديق بالبرهم ثم
اضرب عنه إلى الاختيار
بالتصديق بالبرهان وجعل
الأول في حكم الموقول فيكون
بدل اضرب وهذا معنى
قوله (بحسب قصد الأول
والثاني) وأن يكون قصد
الاختيار بالتصديق بالبرهان
فتسبق أسأله إلى البرهم
فيكون بدل غلطاً أي بدلا
عن اللفظ الذي ذكر غلطاً

الحاجب ان قيل لم يحسن الجمع بين الناصبة وناصبه قلت ذكرت الاولى للتخصيص على ناصبه المذكور
وذكرت الثانية تقيها بالصفة على علم السمع ليشمل ذلك ظاهر اكل ناصبه هذه صفتها **(قوله)** ان
يكون مع الثانية زيادة بيان كقراءة يعقوب كل امة سائية كل امة تدعى الى كتابها قال ابو الفتح ابدال
الثانية من الاولى لان في الثانية ذكر سبب الجشوع واقتضى كلامه انه لا يشترط في ابدال النكر من النكرة
ان يكون موصوفاً ولا يبدال النكر من المعرفة ذلك واتحاد اللفظ هو كذلك خلافاً للكوفيين وابن تيمية
في ابدال النكرة من المعرفة في اشتراط وصفها كالعدد ادين والاربع عشرة والجر جاني قالوا انما ابدال
للايضاح والشيء لا يوضح بما هو اجنبى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة **(قوله)** كما في ابدال الفعل من مثله
أي كما في أنه يشترط فيه أن يكون مع الثاني زيادة بيان انتهى ولم يمتعه في غيره ولا يقرضه أوجباً في الارشاد بنفي
من فصل موافق في المعنى مع زيادة بيان انتهى ولم يمتعه في غيره ولا يقرضه أوجباً في الارشاد بنفي
ولا يمتعه في عدم اعتبار ما أو أم اعتبار الموافقة في المعنى فاعتبر غيره كان معطى فقال وابدلوا الفعل
من الفعل اذا كان بمعنى قال ابن الخيزر انما يكون ذلك اذا ترادف اللفظان كقولك من باقى عشي الى
أكلته لان عشي في معنى باقى فان قلت من باقى فقلت كذا قلت من باقى فقلت كذا قلت من باقى فقلت كذا
ياقنى انتهى والظاهر ان ذلك مبني على أن يبدال الفعل من الفعل بدل كل فقط والحق يقال الشايطي عجب
الانقسام كما قام بحق البعض ولا ينافسه اشتراط الضمير في بدل الاشتغال والبعض لظهور ان ذلك خاص
بالامثلة لتعذر وجود الضمير على الافعال كجسدي عن شرح التوضيح وادله السبوطي في الخلاف على
صحة وتعليله بقوله لان الفعل لا يتبع فيه نظراً له ان أراد ان لفظ الفعل لا يتبع فلا سم كذلك وان
أراد معناه فهو مبني على معنى الفعل أي اختلف بالاشتباق في ان الحسن قال في خواص الالفة بنفي أن
يشترط ابدال الفعل من الفعل ما يشترط ليعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان فقط دون الاتحاد
في النوع حتى يجوز ان يشترط نحو الى أكرمك وما يبدل على أن البسطة في نحو باقى أماناً بضعاف الفعل
بين الفعلين لا يخلو من الجهة ظهور الجزم في لفظه فادفع قول الحنفى حوله في التوضيح فمن هذا الوجه
من الجهة واحداً ان الأستاذ السيد الصغوي التزم انه لا يكون مضارعاً فوعا بعبارة على البدلية أو العطف
أو غيره من المضارع فوعا لانهما جليهما أو رد على البيضاوي في قوله أن يترك بدل من يؤتى في قوله تعالى
الذي يؤتى به يترك من أن البسطة تابع والتابع كل ناتا عراب بأعراب سابقه و يترك هذا ليس معر با
بأعراب يؤتى لأن سبب الاعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو التجرد فرفعه لغيره لا يكونه
تابعاً بان المراد كل نكاح عراب بأعراب سابقه ولو لم يكن معر با يقتضى الاعراب غير التبعية انتهى ويمكن أن
يقال لانما من كون المختار عسقة التبعية فوعا بالتبعية وان كان فيه مقتضى أن يرفع وهو التجرد
وفيها نظر **(قوله)** وابدل الظاهر من مثله (كما تقدم في الامثلة) **(قوله)** ومن الضمير) نحو

على حاله وان في القوم ساقماً * على جوده لمن بالله حاتم

نظام البحر بدل من الهام من جوده وهذا البيت دخله الخليل **(قوله)** والضمير من مثله) نحو أبتك والذوال
الكوفيين وان ذلك قد كذا لا يبدال ان مالاً لان نسبة المنسوب المنفصل من المنسوب المتصل كنسبة
المرفوع المتصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع نو كذا يراجع فليكن المنسوب نو كذا فان
الفرق بينهما تحكم بالادبسل وأجل الشايطي بماتته في شرح التوضيح ولا يتصور نظراً في خبر وقال
أو جيت وقوم يبدال الضمير من مثله بدل كل كما تقدم بخلاف بدل بعض أو اشتغال فلا يجوز ثلث النجاسة
أكلهم لأمور بحسن الجارية أجمعي هوياً عزه قوم قال أبو حنيفة ومنشأ الخلاف هل البسطة من جهة أخرى
أو العامل في فعله في التوضيح ففي الاول نعم والثاني لا لا يربط لان الضمير يعود على المضاف اليه وفي الثاني
يجوز ولا يمتنع يحتاج الى جميع النهي وقوله لثلاثي بالزابط فيه ما ترفع عن قريب **(قوله)** وكذا من الظاهر

عند الجهور) بخوراً بزيداً اياه (قوله لكن خالفهم في الاوضح تبعا لما لك) قال في الاوضح
ولا يبدل مضمر من ظاهر و بخوراً بزيداً اياه من مضموع التوحيين وليس بمضموع انتهى ومقتضاه
الاطلاق في كل بدل وكذا عبارة التسهيل مطلقة حيث قال ولا يبدل مضمر من مضمر لكن في جمع الجوامع
وشرحه ومنع ما لك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم يسم لا تعلقاً ولا تروا لو جمع لك ان تركبدا
لا بد لا و اجازاً لا يصح بخوراً بزيداً اياه في جواز بدل البعض والاشتمال خلف فقبل بخوراً بزيداً
التفاحة اكلت التفاحة اياه وحسن الجارية ايهيئي الجارية فهو قيل بخوراً بزيداً
في ابدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيع المنع انتهى وفي شرح الانبياء لان الصانع ومنعهما أي بدل
المضمر من مثله ومن ظاهرا بن صفور في البعض والاشتمال خلوا بالجمع عن رابط نحو اكلت التفاحة اكلتها
اياهم و اكلت التفاحة اياه وحسن الجارية ايهيئي اياه وحسن الجارية ايهيئي الجارية اياه قال
ابن الصائغ ولك ان تغسل عسفن عن رابط نحو كسرت ثلث الخيرة فاكلتها اياها فان لا يعمل المنع أو يعمل
بعله عامة وتعليقه انما ياتي على ان البديل على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه فان المذهب فيه
ثلاثة فلو قيل بان عامله العامل في البديل أو غيره وقد تاب عامل المبتدأ منه حصل الربط على انه لو قيل بالاول
أمكن أن يقال الربط حصل بان البعض والاشتمال انتم في الاول على جزئهم الى رجل (قوله بدل
كل) الا اذا اتى الاطاعة فهو تكون لنا عبداً لوانا آخرنا فان لم نقدها بخوراً بزيداً امتنع خلانا
الاخفش لانه انما يجيء البيان وصفه بمراشكهم والمخاطبة لا يحتاج اليه لانه في غاية الوضوح وأما قوله تعالى
لجوعكم في يوم القيامة لا رب فيه المذين خسروا أنفسهم فالتين خسروا واستأنف لا بيل من مضمر
المخاطبة وحي بن زيد كل بدل البعض والاشتمال فيبدل من الظاهر من غير شرط نحو
* أوعدني بالسمن والادامه * وحي * وقوله تعالى لقد كانت لكم في رسول الله اسوة حسنة قل كان
رسوله واليوم الآخر (قوله وتبدل الجاه من مثله) أي بدل بعض من كل كقوله تعالى أمدكم بما
فعلون أمدكم بالعام وشين واشتمال قوله * أوقوله أرحل لأتقين عندنا * وغلبا نحوهم أفعدا في
شرح التوضيح وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الاصل والجل لتعزود الضمير
عليها وتقدم آخره خلف البيان ما في جواز كون البديل جله من الخلف (قوله ومن المفرد) قيده في شرح
التوضيح ببطل كل من كل كقوله

الاله أشكو بلدك بنقلحة * وبالشام آخرى كيف تلقين

وفي شرح الانبياء لفارسي انه بدل اشتمال (تج) ببق ابدال الفعل من اسم يشبه والعكس وابدال
المفرد من الجاه وابدال الحرف من مثله اما الاول فقد رأيت في كلام المصنف في الحواشي قال وبني ان يجوز
ابدال الاسم من الفعل والعكس كجاء العطف يجوز يدمق يخاف الله أو يخاف الله منقته انتهى ويكون
هذا من ابدال الفعل لاجله يعمل بمجرى في العطف وأما الثاني فقال أبو حيان في الجرائم قبيلاً من جله
ليجعل عوالاته في معنى المفرد أي جعله مستقيماً وأما الثالث فقد قال الشهاب القاسمي انهم
سكتوا عنه وأقول قد ذكره سيوبه وجعل منه أيعدكم أنكم اذ كنتم وكنتم أو باو عظماء أنكم خير جون
لغسل ان الثامنة بلام الأولى لا يركب كما قال غيره وقال في كتابه في القرائن انه من غسل منكم سوا
الاية يشبه ان تكون الغاء ائدة كزاد ما وان يعطى بيل من التي قبلها وانتشار الكسر وجعل الغاء
جزاء (قوله قال في الجامع ويجوز قطع البديل) أي سوا أفضل به جمع نحو مروت بجال طويل وقصير
وراءه أو وعد نحو بني الإسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله الحديث أو لم يفضل به من نحو مروت بزيد
أخو له نص عليه سيوبه والاخفش ومنه بشر من ذلك النار واتصفت في التسهيل على القطع في الانفصل
فقال وما أفضل به مذكورون كانوا في اقاصم البديل والقطع وان كان غير وافي تعين قطعه ان لم ينحذف
انتهى ومثله جواز قطع البديل عز رفعتي ان بعضهم في باب العلم أنكر انه يقطع وقال في المعروف انما هو

عند الجهور ووافقهم في
شرح الشذور لكنه
خالفهم في الاوضح تبعا
لابن مالك ولا يبدل ظاهر
من ضمير حاضر بدل كل
الا اذا اتى الاطاعة وتبدل
الجاه من مثله ومن المفرد
قال في الجامع ويجوز قطع
البديل

قطع التعويض وتقديم ذلك في باب (قوله) ويجسن مع الفصل قضية كلام الارتشاف وسأني بما ربه ان هذا في غير البديل الذي فصل به ما قبله أما هو فحسن مطلقا ونبيه السيوطي في جمع الجوامع فقال ويجوز القطع فيما فصل به جمع أو وعد وكذا غيره وقيل يقع ما يطل الكلام (قوله) مع الفصل أي بين البديل والمبدل كفي المثال فانه فصل بينهما بقوله من ذلك (قوله) ويجبن تبس الخ) ليدكر هذا السيوطي في جمع الجوامع وهو عيب فيه لمقص من التسهيل والارتشاف وقد أحطت بعبارة التسهيل وقال في الارتشاف ويجوز فيما فصل به جمع أو وعد لا يتابع والقطع ان قويا في الفصل وان لم يف بأن لا ينطبق عليه اسم الفصل قطعت فتقول مررت بجال زيد وعمر و ثلاثه بكر وخالد أي منهم وليس من شرط القطع التفصيل بل يجوز في مررت بزيد أنك أن تقطع فتقول أنكوك نص عليه سيبويه والاعنص وهو مقيم عندهم الان طال نحو شر من ذلك الفارقان به جمع وجمع ما ليس واخيرا في قول الجمع على انه متجاوز فيه واتبع على الاثنين أو اعتقد بحذف يعني به وبالذكور الاطلاق على الجمع وذلك نحو قوله

توهمت آيات لها فصرفتها * لست أعوام وذا العام باع

رمادا كمثل العين لأبنيه * ونوبا كعديم الحوض أسلم ناسخ

بروي رفع رماد ونوى على القطع من آيات أي منها رماد ونوى ونصهما على تأويل آيات يعني آيتين فيكون قد طابق أو على إقرار آيات على الجملة وقد يحذف بصحبه الاتباع أو رماد أو نوبا أو نغمة انتهى تلخص بشيء في أوله بحذف الامثلة وفيه شرح لكلام التسهيل في مسئلة وجوب القطع وإذا علمت ذلك علمت أن وجوب القطع في انقوا الموقفات ونحوه انما هو حيث لم ينو معطوف يحصل بانضمامه للمذكور الوفاء بمطابقة البديل من وان فوي يلاز البديل كانه قبل أو خواتم المان الموقفات تسع كجاء في حديث آخر واقتصر على هاتين تنبها على أنهم ما أحق بالاحتجاب وعلف في حديث احتجاب السبع الموقفات الشكر والصبر وروي بالرفع على القطع والتبصير البديل وفيه معطوف محذوف (تنبيهان) الاول الاحسن أن لا يفصل بين البديل والمبدل وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل نحو أكلت الخبث في اليوم ثلثه وقام زيد النظر بعد أنكوك وقال تعالى فم الابل الاقليل لصفه * الثاني يجوز البديل من البديل قال شفيق العلامة الغنيمي واستشكله شفيق العلامة محمد النحر يمان مقتضى كونه بدلا أن يكون هو المقصود بالحكم ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك وكون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود مما لا يصح وأجيب عن ذلك بعض طلبته أو بحال انه لا مانع من كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود باعتبار أن فيما اعتبر كونه بدلا مقصودا باعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ويجوز تعدد الابدال على ما قاله المحضري في تفسير سورة غافر في الكلام على قوله تعالى حم تفرل الكتاب من الله العزيز العليم الآية وتعرضه أوصاح فقال قوله انما كلها ابدال فيه تكرار الابدال أو مبدل البدء فقد تكررت فيه الابدال وأما غيره فلا يصح عن أحد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها ومنعه وفي الحق في بحث اذ لا تعرف ان البديل يتكرر الا في بديل الاضراب ونافس يا احسان العمامي في شرح انظر رجيبة تيمان جلته ان ابن الحاجب قال في الانافي والاحسن في ذي الطول انه بديل نان من البديل انتهى وفيه هذا انما يدل على جواز البديل من البديل لا على تكرار البديل لانه لم يقل بدلا نان من المبدل من تمام

(باب العدد)

(قوله) قالوا اجتمع عند عدد أي بخلاف من قال كالخضاب الواحد ماسوي نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعدين في ان الواحد عنددهم ليس بعدل مبدأ العدد اذ ليس له شئ على (قوله) لانه يؤمنع المذكر الخ) قال ابن مالك واغفلت التام من عدد او ثمنوا ينشئ بهذا المذكر في هذا القسم لان الثلاثة وأجوز انهما ما جاعلت كزرة وامة فرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرهما فاستحب الاصل مع

ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلك النار ويجب ان تبس متعددا ولم يقمبه نحو انقوا الموقفات الشكر

(باب) * في ذكر حكم الفاظ العدد كثيرا وتأنشا وهو ما وضع لكلمة أحد الاشياء فانه ابن الحاجب فالواحد عند عدد وهو المناسب لقول النخلة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يحسن صلي القياس (السعدن) ثلاثة على تسعة) جلع على خلاف القياس لانه (يؤمنع) المذكور في كرم المؤمن

ولوحازيا مفردا كان الغد (نحو) ثلاثة رجال وتسع نسوة (سبح ليل) (١٧٩) ونعمانية (يام) أو مريم كلب العشرة نحو ثلاثة

عشر رجلا وتسع عشرة

امراة (وكذا العشرة)

تؤتى مع المذكور وتذكر

مع المؤنث (ان لم يركب)

بان كانت مفردة كعشرة

رجال وعشر نسوة فان

ركبت حوت على القياس

وأما تصويبها بالحسنة فله

عشر أمثالها فعلى حذف

مضاف إلى عشر حسنة

أمثالها ولولا لقتل عشرة

لأن المثل المذكور والمعتبر مع

الجمل حال مفردة في التذكير

والتأنيث كقوله لا أغصنة

والتسهيل وتخل ماذا كمر

إذا لم يحذف العدود فان

حذف جائز حذف التامع

للمذكر نحو أربعة أشجار

وعشر وأقوال الحديث وأربعة

بسم شوال وبادون

الثلاثة من واحد واثنين

(و) ما رأت (فاعل) من

ألفاظ العدد (كثالث

و رابع إلى عشر يجريان

على القياس) فذكران

مع المذكور يؤنثان مع

المؤنث دائما مفردا كان

العدد أو مراكب تقول في

المذكر واحد واثنان

والجزء الثالث أو الخامس

عشر والسلس والعشرون

وفي المؤنث واحدة واثنان

وثلاثة والمقالة الرابعة أو

الخامسة عشر والسادسة

والعشرون ولأم الفاعل

الصغيرين اثنين فأقول

ال عشرة أربعة أحوال

(في غير فاعل) عن الإضافه

فقد حذفت الإضافه

بمعناه مجردا كقوله

عشر رجلا وتسع نسوة

فقد حذفت الإضافه

بمعناه مجردا كقوله

عشر رجلا وتسع نسوة

فقد حذفت الإضافه

بمعناه مجردا كقوله

عشر رجلا وتسع نسوة

المذكر لتقدم رتبة وحذف مع المؤنث فثلاثة نسوة (قوله ولوحازيا) كلب أو يام (قوله ولولا ذلك لقتل عشرة) كذا في التوضيح وفي المازنة فنظر لأن بعضهم قد كبر عشران لاشمال حسنة و بعضهم بأن المضاف اكتسب من المضاف إليه التأنيث (قوله حال مفردة) فان كان مفردة مذكرا أثبت عدده وان كان مؤنثا ذكر فتقول ثلاثة أصطبلان وثلاثة حلمات اعتبارا بالأصطبل والحلمات ما مذكرا وان نقل ثلاث اعتبارا بالجمل خلافا للبغداديين ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحق باعتبار مفردة لاشمال لفظة ولا حال معناه بسط ذلك في التوضيح (قوله ومجمل ماذا) إذا لم يحذف العدود فان حذف جاز حذف التأنيث ظاهر أن اثباتها هو الأرجح به صرح في شرح التوضيح وفيه ما تعرفه في بقاؤه لا فرق بين أن يكون العدود الأيام أو غيرها وكذا أطلق غير واحد منهم المصنف في الجامع وجعلوا من ذلك بني الإسلام على خمس أي أصول وأركان وقيد الشيخ الأمام في الدين السبك رحمه الله في كتابه المعنى ابراز الحكم من حديث رفع القلم ذلك بما إذا كان العدود الأيام خاصة دون سواها لمن المذكر وبني على ذلك أن ما يليه في بعض كتب التفهيم لفظ رقم القلم من ثلاث بغيره أصلا أصله وأنه لم يضمن لمن تخبره على حذف العدود أن يكون حذف الهاء هو الأصح مع أن الذي ثبت في جميع طرقه ثلاثة بالهاء وأصله في تقرير ذلك والحاصل أنه إذا كان العدود من البالي والأيام وحذف نحو مرسن خساوات تريد هاء ومن الأيام فقط نحو مرسن خساوات الصوم لا يكون إلا في الأيام وحذف التأنيث في العدود الأولى فالتعليق البالي على الأيام على عكس قاعدة التعليل من تغليب المذكر على المؤنث إذا صرح بحالها لفظ واحد ومرة أعاد التأكيد منها إذا كان في شيء يتعلق بها كقولهم يستألفها وعددها نحو عند ست بين جوار وعبدوسه بين عبيد وجوار وتفسير المقام بطليح التسهيل وشروحه وفي المتن أن المؤنث يخل على المذكر في هذه المسئلة وفي قولهم ضيع ابن في ثنية ضيع وضيعان المذكر اذ يقولوا ضيعانان فأما تعليق البالي على الأيام وجعلت الأيام تابعة لها أرى على الأيام حكم البالي وأما في الثاني فانه صار اليوم كأنه مندرج تحت الليلة وتزعمه قبل عليه بأمهها وإذا كان الحكم البالي فحذف التأنيث هو الموافق لكلام العريبي ذكره على حقه وهذا قول يسويه أن اثباتها في القياس ولم يجده في كلام العرب وكلام الزنجرى موافق له وما ذكره النووي من نحو زال وجهي عن العريبي وقف وإذا كان العدود من غيرهما وجب مطابقة القاعدة من التذكير مع العدود المؤنث والتأنيث مع المذكر ولا وجه لخلاف ذلك توجه الخالف مع البالي والأيام تغليب البالي ومع الأيام الاندراج الحكمي كغيره فتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ولا يتصور الاندراج في غير الأيام فتسدر هذا ونقل الأستاذ الصفوي في شرح كافيه ابن الحاجب عن النووي أنه نقل عن العلماء أنه جعل ذلك أنا إذا كان المميز مذكرا في شرح كافيه ابن الحاجب عن النووي أنه نقل عن العلماء أنه جعل ذلك أنا إذا كان المميز مذكرا وقال الصفوي حافظه فاعترضه وتخرج عليه المحقق في حواشي شرح الأخرميه قوله والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع أو زائد جمع زائدة فكان القياس أحدا والآخرين في العلامة الغنبي قوله لولا بمن كتب الحنفية في كتاب الصلاة وقال فلا يحل لقول الأكل القياس أن يقول ست لأن الفرائض جمع فربما لكن قاله على تأويله بالفروض الذي هو جمع فرض ولا يقول بالهمام هذا التأويل إنما يكون حسنة ودع العرب ما يخالف القياس في باب العدود ليس لنا ارتكابه في عبارة المصنفين التي لم ترحس العرب وأقول يكفي في منازعة الصفوي في هذا القيد الذي لم يذكر ما يلي في التسهيل ولا أوجان في الأثر تشافه ولا المصنف في شيء من كتبه التي راجعت شرحه على مسلم فلم أرى غير القيد الذي ذكره الشارح وغيره من كون التأنيث مع المذكر محله إذا ذكر العدود وقال قد بطلت المسئلة في هذب الأسماء والأغاث وشرح المذهب فراجعته فلم أرفه ما يذاع على ما في شرح مسلم إلا في التقيد المذكور في الشرح لطائفة من الأسمه (قوله بمعناه مجردا) أي عن الاتصال بالعشرة (قوله

فقد حذفت الإضافه بمعناه مجردا كقوله

عشر رجلا وتسع نسوة

فقد حذفت الإضافه بمعناه مجردا كقوله

عشر رجلا وتسع نسوة

فقد حذفت الإضافه بمعناه مجردا كقوله

❖ **نوهت** بأن لها ترتيبها * لست أعوام هذا العلم صانع (أو صانع لما شئت منه) فيجد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العلة الخفية لا غير كرايع أربع أي من جملة مختصرة في أربعة نوره الإضافية واجبة على الجميع وكإضافة بعض إلى كله (أو إضافة (ملاونه) أي تحتمل من العدد فيجد حينئذ معنى التصيير والقول بل كهذا أربع ثلاثة أي عامل الثلاثة بنفسه أو بقالة تعالى ما يكون من تحوير ثلاثة الأهورا بهم ولا خمسة الأوساد بهم وتعين إضافته أن كان يحتمل الماضي والأجانب زونه والتعبية كإثال (أو نصبه بـ (أدبه) لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاحتمال على واحد محمى في اسم الفاعل فيقال هذا أربع ثلاثة كإقالة هذا ضارباً وذو يستثنى من طلائع نان فالتحوير وإضافته لملاونه (١٨٠) ولأعمال النص علمه سيوه وأخذه الكسائي بحكمه من الرب (باب) وفي ذكر مؤلفه

والوصف (وتفليط) فيه التركيب والعلية (وأراهم) فيه الجمعة والعلية (وعر) فيه العدل والعلية (وأخر) يضم أوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف (ومساجد وذئاب) فيها الجمع أصغيت منتهى الجوع (وسلمك) فيه العلية وزايدة الألف والنون (وسكران) فيه الوصف والزائدة (فاطمة) فيه التانيث والثما والعلية (ومثله) (طحة) (١٨١) فائدة ذكر التنبيه على أن مسمى التانيث

[illegible]

ومساجدودنانير) أشاروا انه لا فرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف نكسبة
أحرف أو سلهما كن كصايج (قوله أو التائين المعنوي) أي الذي ليس
راجع إلى اللفظ مطلقا أو أشكل على ما ذكر من انما قد علمنا ان ذلك
اللفظ والاخرى إلى المعنى وانما يرجع إلى المعنى والعلية والوصفة فقط (قوله)
أو معدودة (قوله) وهو ما أو معدود خارج إلى الجمع متى كان هذه الصفة كالـ
العربية بديل انك لا تجتمع فردا نالته ألف بعدها حرفان وثلاثة الأربعة
والثالitheمة والفاو الزاء الجلس الثالث: بدأ والافن عوضا عن إحدى ياءى التاء
وأعلمنا معنى وشأن أو وقد را كتهما فإن التائين ثم ما مع وجود قبل الـ
نسب إلى فصل كصايج يسكنون العين أو فعمل كمين يغض العين أو ما إلى الالف
المهمة والياء الموحدة وتشديد اللام جمع عباله وهى التثنية يقال أتى عليه
كبرا كافغض الموحدة والراء وهو التثنية في الحر بأ أو مضوم كتنادى من
الكسر لاجل اعتلال الآخر كنوان وثلاث أصلها قوافى وتسمى في بعض النون
وأجل اعتلال قاض وأنفى الثلاثة محرك كطواعية وكراهية منى والنون
منوى يسما الانفعال وضابطه أن لا يسبق للفتح الوجود سواء كان كاهـ
ووبارى بنسبة إلى نظار أو ووباريتين أو لأربعة منفتكين من الالف كوارع
المحتال بخلاف نحو قمارى وكراعى فإن الباء من فها مع وجود نون في المفرد
الباقن عارضتين في الجمع فقمقمارى ونحوه فخره مناصيب (قوله وما إلى الكسـ
كساـ دو مصايج أو قد رواكا واب ومدارى أصلها ماو اوب ومدارى الكسـ
الشارح المثال وقوله لا يعارض احتراز عن العارض وقدره فثبته (قوله)
قالوا وهم من قالى حواء امتنع للتائين والعلية واستغفر بقول إلى على
لإجماع الوصف والتائين (قوله بخلاف غيرها) لأن التائين لا يمتنع
غاليا فلا بد أن من المؤنث بالهاء لا يمتنع عنها استعمالا ولو قدر انفكاكا
هـ تركضتم ومنه لا يمتنع عنها استعمالا ولو قدر انفكاكا كبرى جله نـ
كلهم فعل ولا تعولان ذلك من غير الغالب (قوله في المؤنث بالـ) كـ
ما فيه أمأ ولا قلناه لا يناسب ما قرر وألا أن هذه الالف قائمة مقام عينه و
المؤنث بها عطف لا واحدة تقوم مقامه ماو المناسبة أن بقول في المؤنث
الراجعة إلى اللفظة وقوة راجعة إلى المعنى وأما نالنا أن نعمل الالف على
الزيادة راجعا للمعنى لانه يشترط لزوم العمل بغيره من التائين دائما
للمعنى العلية والوصف بقدره ولا ندرج قوله في رتبة التائين لانه أداة
(قوله وأما الجمع) فيه نظير ما قبله والاحظ أن يقال فلان في فرع له واجـ
الجمع وجهه راجعة للمعنى وهى عدم الظن لانهما شبه الصفة التي يصير
(قوله نظرا إلى أصله) لانه منقول عن الجمع فله في الأصل جمع سحر بمعنى
مبالغة في عظم فعلها كان كل فرد منها بضمن هذا الجنس وان كان في الحذف
أى قلنا إلى أـ لـه (قوله وانما نحن سراويل) وهما من جنس يطلق على

ومساجيد وناظر) أشاروا إلىه لافرق في اللفظ
أحرف وأسلفها من مصاص (قوله والناظر
راجع إلى اللفظ مطلقاً والأشكال على ما تقر
اللفظ والأخرى إلى المعنى وإنما هو جنس إلى المعنى
وعمدود (قوله وهو ما أوله مفتوح إلى) لأن الـ
الربية دليل أنك لا تصفرد ثالثه أنه بعد
والذل الخجعة والفناء والزما بجل الش: يدوا
وأولها غني وشئ أو تقدر كتبها فإن الـ
نسب إلى فصل كشام يسكنون العين أو فصل
المهمة واليه الموحدة وتشديد اللام جمع عالة
كبراً كافع الموحدة والراء وهو التثنية في
الكسر لاجل اعتلال الأخرى كتحوان وتدان
وأجل اعتلال قاض الأخرى الثلاثة بشرط كملوا
منويهم إلى انفعال مواضبة أن لا يفتك
ووراري نسبة إلى طفاري وورابيلتين وأغ
المحتال بخلاف تنويعي وكراعي فان الباء
الباءن عارضتين في الجمع فصارى ونحوه
كسا - دو مصاص أو تقدروا، وأبو مناري
الشارح المثال وقوله لا عارض أحترار من العالم
قالوا وهم من قال في حوا مامتن التائب والع
لجناع الوصف والتائب (قوله بخلاف غيره
غالباً فلا يراد أن من المؤثر باله ما لا يفتك عنه
ن كملهم ومنه ما لا يفتك عنه استعماله ولو
كلهم فعل ولا فعلات الثمن غير الغالب
مافيه آلاً ولا فاعله يناسب ما تقر وأولاً أن
المؤثر بهما لعتن الواحدة تقوم مقامهما ملوا
راجعة إلى اللفظ وجهه راجعة إلى المعنى وأولاً
الزيادة راجعة إلى المعنى لا راجعة لزوم اللفظ
المعنى العلمية والوصفية فتدور ولا تدخل عنقه
(قوله وأما الجمع إلى) فيه نظير ما قبله والأظهر
الجمع وجهه راجعة للمعنى وهي عدم النظرة
(قوله نظراً إلى أصله) لأنه منقول عن الجمع
مباغة في عظم طلبها كان كل فرد منها جاعل
أن نظراً إلى له (قوله وأما من عار به

لا في الحال ولا في الأصل (قوله جل على موازنة في العربية) لانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكمها لجمعة على هذا التقدير أهم من أن تكون حقيقة وأوجها فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعة لا على زيادة سبب وهو الجمل على الموازن (قوله جمع مر والة تقديرا) أي كانه معنى كل قطعة من السراويل مر والة ثم جئت مر والة على سراويل وقيل انه جمع مر والة تحقيقا لقوله عليه من الأوزم مر والة وروايته ممنوع قال العصام في شرح الكافية وقد سألني الولد الاصرار على جعل في صياحين قرأ على هذا الدرر في بلدهراء جمع الفضلاء الهاء انه لم يعمل على موازنة على تقدير كونه عربيا حتى استجيب الى تقدير الجمعة فأحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجتبه بأن الجمع في غربى كلام العرب والغريب يجمع المتوطن المماثل بخلاف المتوطن العارف بحال الاخر فانه اذا عارضه حاله بسبب اختلافه لا يقبلها ويقول ليس معنى موجب هذا العارض فأحسن كما استحسن سؤاله (قوله المناسب مانع) لقوله أولا كل منهما يستأثر بالمنع وقد يقال ان المصنف أشار الى ترادف العلامة والمانع (قوله ما وضع) أي اسم وضع أو الذي وضع فأنكره موصوفة أو معرفة موصولة والجملة بعدها مضافة وأصله (قوله باعتبار معنى معين) فيصع الحذف ذلك الاسم على كل من أنصف بذلك المعنى كالحرف يطلق على كل من له حرة (قوله مقصودا بالوضع) فيه تصور لانه لا يشمل أربع في تحویرت بسببها أربع فانه موضوع لربطه بمعية من مراتب العدد ولا وصفه فيه بحسب الوضع وانما عرشته في الاستعمال فلا يد من زيادة أو الاستعمال (قوله زهي المراد بالمعرفة) أي لا يثبت الذي جعل فيه العلل والمقال ابن الحبيب المعرفة شرطها أن تكون علمية قال الحاي وانما جعلت عشر وطئة بالعلمية لان تعريفها المتجربات والمهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف بالادام والأضافة يجعل غير المتصرف متصرفا كسبويه فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فليبق التعريف بالعلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلية شرطها لم يجعل العلية سببا كجعل البعض لان فريضة التعريف لا تشكركا ظهوره فريضة العلية (قوله لما من انه الخ) هذا لا يفيد اعتبار خصوص هاتين العليتين المعنويتين فيما يرجع للمعنى اذا لم يلزم الرجعة للمعنى كثيرا والمفيد لذلك الاستقراء كاعتبار خصوص الستة لفظية مع كثرة ما يرجع لفظ (قوله وافهم كلامه ان الصفة والعلية لا يمتنعان) لان الظاهر ان أو في قوله أو والعلية منفصلة حقيقة (قوله وتعين العلية مع التركيب) الحاصل انها تتعين مع التركيب والتأنيث والجمعة وانما تبين مع التركيب ايها من ان وال في فصله قوة فتوثر بها في منع الصرف ومع التأنيث ليسر التأنيث لازمالان الاعلام بحقوقه تعين التصرف بقدر الاسكان ولان العلية موضعان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينقل عن الكلمة ومع الجمعة الثلاث يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه الجمعة فلا تصلح سببا لمنع الصرف وبالجملة انما اشترطت العلية في هذه الثلاثة لتكون لازمة ولا ينطبق لها التغيير (قوله اذهو المانع من الصرف) أي المزعج المختوم وبغيره (قوله بخلاف ما شئت به) كسبويه ونظموه (قوله وما زك من الاعداد) كالحد عشر (قوله والظروف) زمانية نحو فلان ياتنا صياح مساء أي كل صباح ومساء تحذف العاطف وركب الظرفان قدرا للتخفيف ولو أضفت قلقت صياح مساء لجاز أي صياحا مقترنا مساء قاله المصنف في شرح الشذور وتأهروان العاطف الذي تضمنه التركيب الواو وفي الرضي انه الفاعل محذوف قال وانما يتعين بناء الجزأين في هذه الظروف والاحوال كالقبح في خمسة عشر اظهروا فحين الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات لا يحتمل أن يكون بتقدير الحرف وأن لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقمته يوم يوم وصباح مساء وحين حين أي يوماء ووصباح مساء وحيننا حيننا أي كل يوم وكل صباح يومه والفاء تؤدي هذا العموم كأي قولك انتظره ساعة فساعة أي كل ساعة فاذا قلنا الفاء التعقيب فيكون المعنى يوماء ووصباح مساء بلا فصل الى ما لا ينتهي انتهى ويعلم من قول المصنف أي صياحا مقترنا مساء وتأهروا الحرف يري في ذرة الفواصل من ان الفواصل

لانه أجمعي جل على موازنه في العربية اعتداده اشبه الجمع اولانه عربى جمع مر والة تقديرا (والبواقي) من الموانع (لا) يستأثر كل منهن بالمنع بل لا بد في تحققة (من) جمعة كل علة المناسب مانع (منين) أحد من اما (الصفة) وهي ما وضع لها من مهمة باعتبار معنى معين مقصودا بالوضع (أو) العلية وهي المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما من انه يستعمل في المنع أن يكون إحدى العليتين لفظية أو اخرى معنوية والصفة والعلية معنويتان والست البسوا في كلها لفظية وافهم كلامه أن الصفة والعلية لا يمتنعان وهو كذلك (وتعين العلية مع التركيب) أي المزعج المختوم وبغيره يغيره به بتعدي كرب اذهو المانع من الصرف بخلاف ما شئت به وما زك من الاعداد والظروف

يوهمون ولا يفوتون بين التركيب والاضافة مع الفرق وهو ان المراد به مع الاضافة انه ياتين في الصباح
وحسبه اذ تقدم الكلام ياتين في صباح مساء والمراد به عند التركيب انه ياتين في الصباح والمساء
لان الاصل صباحا ومساء ورد ابن روي قال هذا الفرق لم يقله احد وصرح السيرافي بخلافه وعمله بانك
اذ لم تردان السير وقم فهما لم يكن في جملة المساء فانتم مثال النظر وفي المركبة المكتسبة ارفعهم
سهلت المهمة بين وبين أصله بينهما من حرف حرفتها فحذف ما أضف اليه بين الأولى وبين الثانية وحذف
العاطف وركب الطرفان (قوله والاحوال) نحو هو جرى حيث قال للمصنف شرح الشذور وأصله
ينتا ليبت أي ماصقا لحذف الجار وهو الادم وركب الاحسان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى
العمل فانه في معنى جاري وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وإن لا يقدر جارا صلا بل العاطف (قوله
فني) أما المختوم به فله فعل الكسر أما البناء فلا به اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين
ولا يجوز فيه عند سيبويه الا الكسر وزعم الجري انه يجوز أن يعرب عاربا لا ينصرف قال أبو حنيفة وهو
مشكل الآن يستند الى معاجز الالم يقبل لان القياس البناء للاختلاط الاسم بالصوت وسرور ثم ما هما
واحد وأما المركبين الاعداد وما بعدهما فعلى الفتح لاسم أول الكتاب وسبق هنا إشارة اليه وليس البناء
فهو واجباً أما لمعنا العدي فلا تراعى فيه وأما العدي فخر عن الرضى ما يقتضى وجوب بناءه وقول المصنف
في أول الكتاب في لزوم الفتح يوهم مر الجواب عنه انه اذا أضفنا لسبق المدح فهو خمسة عشر
يجوز فيه اجزاء الجزع بقاء الصدر مفتوحا وعراب الصدر مع جزاء الاضافة وهذا يظهر كلام الشارح
ان المركبات المذكورة ليست من اقسام المركب المزجي وفي كلام بعضهم ما هو به وقصر صرح جمع
بانها من اقسامه وان اردو على قول ابن مالك وما يبرز ركبها فان تغير به ثم عاربا هو كلام المصنف
في الحواشي مصرح به كما يسلم عاربا أول الكتاب وتعرف المركب المزجي بأنه كل كلمتين زلتا تانتهما
منتهية اما التانيث مما قبلها في جميع ان الجزاء الاول ملازم للفتح ان لم يكن به والثاني معربا باعتبار
أنواعه دليل على ان المختوم به مزجي اتفاقا وهو مبني فلا يلزم أن لا تكون المركبات المذكورة منه أو
يقال يكفي في كونها من صدق تعريفها باعتبار بعض أحوالها ومثل ذلك يقال فيما اذا أضفنا أول
جزأ الى المزجي التانيث بالي بناء على الفتح فان ذلك ما تزييه على التوضيح وغيره أو يقال مرادهم باسمي
مزجيا في أشهر أحواله يجوز فيه ذلك وليس المراد انه يجوز فيه ذلك في كونه مزجيا لظهور أنه اذا أضف
أول جزأ الى الثاني يكون من المركب الإضافي (قوله والاضاف فيصرف) لان الاضافة تنجز المضاف
الى الصرف أو الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما ضاده (قوله فمجي) لان التسمية بها انما هي
للاظهار على قصصه فلو طرقت اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الحيلة لكن فيه انهم اعلموا الحكاية متعربة
تقدروا وذلك لياتين في منع الصرف الاعلى قول ابن فلاح ان المقصور والقي في علة ان يكون في تصريفه
الكسرة حوالا للمانع منها في غيره الثقل ولا تقلع التقدیر وكون العلم الانساني محكي هو ما صرح به
صاحب الباب والسعد في حواشي المتوسط وذهب ابن الجلب إلى أنه مبني وحينئذ لا فرق بين ظاهران
منع الصرف من أحكام العريان (قوله والاضاف فيه) أي في المركب خبر ما تقدم ومقابل الاضمار ما أضمرنا
اليه آتفان من بناء الجزأ من على الفتح وعراب الاول واما قوله الثاني ثم ان كان في الثاني ما يشتمل
الصرف منع كرام هر مراداً كان آخر الاول ما قدرت على ركب الثلاث ولا تظهر النقطة فقيدها بالالف
فان في التركيب زيادة الثقل ما كان يات في آخره او قبله في النصب بل يمكن آخرها فليسكن الثقل
بالتركيب والاعلال كعدي كريبوا في فلان وادب بعضهم ما لم يكن في ظاهره ما يذهب فممكن انسا وبدل على
تركيب بالاضافة قول بعض العرب في تصغيره وتصغيره ترخيم به بفتح النون قبل الجيم ولكن القياس في
التصغير يوزن بفتحانه (قوله لكن شرط تيم التانيث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظة والالتانيث مطلقا
راجع للفظ كما تقدم (قوله أو الجمعة كبا) انما لم تعتبر الجمعة ما تعلق التانيث شرط التضمين منها مع كون

والاحوال فني والاضاف
فصرف والاضاف فيه أن
فمجي والاضاف فيه أن
يعرب باقي جزأه عراب
ملا ينصرف ويبنى الاول
على الفتح ما لم يكن آخره
يا ميسكن (د) مع
(التانيث) أي ان يصير
الالف لاسقلالها بالفتح كما
مرسوا كان علم المؤلف
أهل كرا نداء على ثلاثة
أحرف أم لا يحصر الوسط
أم لا أهمي أم لا ينصرف
من مذكر مؤنث أم
لا لكن شرط تيم التانيث
المعنوي في منع الصرف
أحد أمور أو به
أما زيادة على ثلاثة أحرف
كزيب لتستزيل الزائد
منه التاء أو تحرك الوسط
كسر لتزول الحركة منتهية
الزائد أو الجمعة كبا

في اللسان العربي ومنها أن يكون في أوله نون بعدها واو نحو زجس أو آخر ما ي قبلها الاء نحو مهند فان
ذلك لا يكون في كلمة عربية أو بدلا الزاى منها فقالوا مهندس ومنها أن يكون عاريا من حرف الفلاحة
وهو خامس أو رابع وحرف الفلاحة تسعة مائة وثلث من نفل قال صاحب العين لست واحد في كلام
العرب كلمة خامسة بناؤها من الحروف الخمسة خاصة ولا بأربعة كذلك الكلمة واحدة وهي عصور لخفة
السين وحشاشتها (قوله وهودا) في الجاني وقيل هودا كوخ بمعنى حصى صرف لكونه لثايرا غديان
العرب من واد اسماعيل انتهى وفيه نظر قال ابن كثير الصريح المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل
ويقال لهم العرب العاربة أي الخلق منهم من قبل ليل اليل وظل لليل فانهم اذا أرادوا المبالغة في
شيء يأخذون من لفظة صفة ويؤكدون بها وهم قائلون منهم عاد وقد ورد فيهم حرمهم وغيرهم وأما
العرب المستعربة منهم واد اسماعيل وهو أخذ العرب منهم حرمهم (قوله والحق ما في الصرف نوح الخ) أي
مع كونه أعجمية تسكون وسطها ومنه يعلم انما شاع من أن أسماء الأندلس ممنوعة عن الصرف الاستعارة
بعدوا شائليسا يظهر وبقي أيضا عز قال البيضاوي في تفسير سورة راء تنوين عز ربنا على أنه
عز في متصرف أول تنوينه بناء على أنه أعجمي أو لغير ذلك انتهى قال الشهاب القاهي فليتل ما فيه
إذا ثبت كل منهما في القرآن كله وفيه القراءة هما وجوب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبالغة
أنه عربي والآخر عجمي انتهى مع أنه في الواقع لا يكون غير بيان عجميا بل أحدهما انقضا وأيضا شرط
العجمي زيادة على الثلاثة تغيير الاء الصغيرة انتهى وقد يقال يكفي في فتح القراءة المطابقة لوجه نحوي
وان لم يوافق توجه القراءة الأخرى فلا يخفى وقد قرئ ترابا لتونين على ان الالف اللاحقة وتر كنه على انها
للتأنيب ولا يمكن أن يكون في الواقع مع جوا ليس المراد من كون الاسم أعجميا من مدلوله أعجمي بل ان لفظة
ليس من الأوزان العربية يقال النحوي انما يصح عن اللفاظ غاية الأمر أنه يلزم مع منعه الصرف أن يقول
أنه ليس من الأوزان العربية ومن صرفه أن يقول أنه منها وذلك لا يقتضي كونه عربيا عجميا بل أن في
وزنه خلافا لا يخفى ومثل ذلك كثير قد بدو وأما في رأيت بخط الأمام في الدين السبك حوجه الله تعالى
وقالت البهجة عز ربنا الله القراءة المشهورة تغير تنوين قبل الاء لا ينصرف وقيل لأن ابن صفه لا خبر
وأورد أنه لو كان صفة لكان الخبر مقدرا بقدر معبودهم وحديث يكون المنكر ذلك لا وصفهم بأية البهجة
وأقول بل المنكر وصفهم والتقدير في كلامهم الحسن بضمه لافي الحكاية لأن الخبر أوصاف الخبز بضمه
بصفة وأراد السامع انكار ذلك من غير تعرض للحكم فظهر انكار الوصف فقط فكذلك هنا كأنك
قلت قالوا هذه اللفظة المنكرة ولم تعرض لما قالوا خبر عنها والله أعلم انتهى وأصل ان أراد الشيخ عبد
القاهر في دلائل الإيجاز كانه الخبر عنه وأجيب بما هو محصل جواب السبك والحب السبك كيف لم
يستحضر ذلك في الإبراهيمي أن الانكار لكونه كذبيبا إنما شروحه للقرآن احتمال الصدق والكذب
من حواصة كلهم المشهور وليس يلزم أن كان أكثر كره وإداه البهجة في العروس والتأنيج في جمع
الجوامع في بحث الأخبار من الكتاب الثاني وعجازه ومورد الصدق والكذب النسبة التي تعينها ليس غير
كقائه في زيد بن عزم قائم لا بؤنة يدوم ثم قال العالشي بعض أصحابنا الشهادة بتوكيل فلان بن فلان
شهادة بالى كلمة مطابقة بالنسبة ضمنوا لى كلمة أصلا انتهى ومضى الجواب على منع ذلك وأنه لا يكون في غير
الخبر وكون التقدير في الحكم لا يدخل في الجواب وانما هو لان المتبادر لأية من خبر وكان الظاهر أن
يقدر بلغنا التكليم يقال معبودنا وأما على تقدير أن من الحكاية فيجوز ذلك حكاية لفظهم وقد قدره بلغنا
القيمة مراعاة لكون المتبادر اسم الظاهر وعلى منع اختصاص احتمال الصدق والكذب بالخبر جرحه
البهجة في العروس واستدلال جوع التكذيب للنسبة الإضافية بملابته في الجاني مرفوعا يقال
لنصارى يوم القيمة كتم تعمسون فيقولون كنا بعد المسيح ابن الله يقال كذبتم بالتقدير القس
صاحبة ولأولها قال إنما كانت صفة المسند في مقصودة بالحكم نحو الكرم ابن الكرم الحديث
ينفي علم النزاع في جوع التصديق والتكذيب البها وفي الطول قيس الباب الأول البها في خبر

ومنها أن يستمع فيه مالا
يستمع في كلام العرب
كالحيم والصاد كصوبان
أو والقاف كعجنيق أو
والكاف كسكرة حجة
وجميع أسماء الأندلس
عليهم الصلاة والسلام
أعجمية لا أو يعجميا صلي
الله عليه وسلم وصالحا
وشعبا وهودا والحق بهاني
الصرف نوح ولوط وثبت
في هذه السبعة منصرفه

ويجملها

تذكر شهاب نوحا وصالحا
وهودا ولوطا ثم ثنا محمدا

وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة تؤثر في منافي المنع مع غير العلية وهو كذلك فتصرف صفة وقائمه وان وجد فيها صفة أخرى من
 التائيد وهي الجمعة في صفة والصف في قائمته تصرف آخر به ان ذكر وان وجد في الجمعة والتركيب ان يادوان غير هاتين العلة
 والوزن والزيادة لتعين العلية معوه كذلك انما في جميع العلية نافية في الاعدل مع العلية غير وزفر معدولين عن
 عامر وزافر قد راد طريق العلة بعدلها على فعل علماء معاه غير مصروف عار بامن سائر الموانع فان ودمصر وفاضر معدول وكذا ان
 ورد مجموعا وفتح مع العلية مانع آخر (١٨٦) كطوى فان فيه مع العلية التائيد باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان

غيره ومثاله مع الصفة
 متى وثلاثون راع فذهبه
 معدولة عن اثنين اثنين
 وثلاثة ثلاثة واربعه اربعة
 تحققتا وجوز بعضهم
 العدل الى عشار ومعرش
 ومثال الوزن مع العلية
 احدث ومع الصفة آخر
 ولا يكون مانعا من الصرف
 مع الصفة الا في فعل بخلاف
 الوزن مانع مع العلية
 وفرض تأثيره اختصاصه
 بالفعل كعشر وضرب على
 أو كونه بالفعل أولى كالسبح
 وأجر عين ومثال الزيادة
 مع العلية عثمان وعمران
 ومع الصفة عطلشان
 وسكران ولا تكون مانعة
 من الصرف الا في وزن
 فعلى بفتح الفاء بخلاف
 الزيادة مع العلية وأما
 حسان وشيطان فان جعلنا
 من الحس والشيطان
 أو من الحسن والشطن
 صرفا (شرط الصفة)
 أي تأثيرها (التي على)
 وزن (أفعل أو على)
 وزن (فعلان) أمران
 (أمثالها) بان تكون
 الكلمة في الأصل صفة

المقام وقل ان التنوين حذف لالتقاء الساكنين لانه يحذف لذلك قليلا كيلا يفتني ومنه قراءة قل هو الله
 أحدا لله ودلا ليل سابق التهار ترك تنوين أحدا وقا يوين نصب النهار (قوله) وأفهم كلامه ان هذه
 الموانع الثلاثة (الاولى) أن يجعل الكلام على أنه أفهم لثم لا تؤثر مع الوصفية لانه المقصود للمصنف
 من هذا الكلام وأما ذكر مقالة وان أفهمه هذا الكلام لكنه ليس بجارته لانه علم علم من أن
 ما المنع صرفه لعتين ليدان تكون احدا هاهنا عتوية والاخرى لفظية وما ذكره انما اجتمع فيه علتان
 لفظيتان قد قدر (قوله) وطريق العلم بعدلها (الخ) قيل فيه دور ولا يخفى على من تأمل دفعه لان جماع
 عدم صرفه لا يتوقف على معرفة انه معدول لانه أمر مجسوس وبعد ادراكه يفتن عن سببه (قوله) معدولة
 عن اثنين اثنين (الخ) أي وليس معدولة عن اثنين اثنين في ثلاثة ولهذا قال في الثاني في بحث أم ان الثاني لحن
 في قوله
 أخذ أم سداس في أحد * ليلتنا المنطوقة بالتناذر
 حيث استعمل أحد سداس بمعنى واحدة وست نقل مثله في الباب السادس من أبي طاهر حجة بن الحسين
 الاسفاني في كتابه المعنى بالساسة العربية عن شرف الاعراب طال فخره اجمعه به بقرع سقوط
 السؤال المشهور ان الوصف في هذا الالتقاط عارض لانها من باب العدد وذلك كمرور الوصف باربع في
 قولك مرتب بشرة أربع فكيف في الوصف فيها ولم يؤثر في أربع وأجيب بان هذا التركيب العدول
 لم يوضع الا لوصف الاداة لا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية بخلاف اسم العدد نحو اربع فلهذا لم يوضع
 وصفنا في الأصل وانما تحصل الوصفية بطريق العروض لان ذلك منقضي على أصل اثنين وثلاثة وهكذا
 (قوله) وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعرش على قوله يخرج كلام المتن في البيت السابق ولا
 يكون قوله سداس لحننا قول المتن انه لحن ثلاث لحنات ما تقدم هذه وصغير ليل على ليلية وانما صغرنا
 العربي على ليلية بزيادة الياء على غير قياس تعامل (قوله) اختصاصه بالفعل المراد بان اختصاصه به
 أن لا لا يجر في غيره الا في علم أو أعمى أو يدور (قوله) كسبر بالشن المصحة وتشديد الميم على القرس
 (قوله) وضرب أي على وزن المجهول من غير اعتبار الضمير (قوله) أو كونه أولى اما لكونه غالبية
 أو لكونه مبدؤا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا مل في الاسم ولا يدين كون الوزن لازما بانما يفسر بخلاف
 نظرية الفعل ونقص المقام في شرح الالتمية (قوله) الا في وزن فعلان أي بفتح الفاء (قوله) بخلاف
 الزيادة مع العلية لانها تكون مع فلان المفتوح الفاعل غير نحو عطلشان وعثمان وعمران (قوله) منعنا
 لزيادة الألف والنون (قوله) صرنا لان النون حينئذ أصلية واذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف
 اعطاه الجدل حكم البدل منه وذلك نحو أسبال معي به أصله حناء أبدلت هين نه فونا (قوله) أو فني (الخ) هذه
 الابيات ما عدا الاخير لان مالك والاخير المراد هو تفسير هذه الالتقاط الحسنان للمتنين غشطا وروم
 دخنان فيه كدرة وسواد روم مضنان حار ورجل صفان طويل عشوق ضامر البطن وروم صفان لاقصم
 فيه وبعير صوان ناسر الظهور ورجل علان صغير حقير ورجل قشوان دقيق الساقين ورجل مصان

(وعلم في قولها) (لانه) اما لانه لا يؤثر فيها كما ترك لتركيب الكسرة وطينان لكبير الجملة أو لها مؤنث على
 فصي بالضم كقائل أو فعل بالفتح كسكران ونضبان وجميع أفعال مؤنثاتها على فعل الأربعة عشرة لفظا كانت مؤنثاتها على فعلا
 فتصرف ويجمعها آخر فعلا فعلا * اذا استثبتت مجازا ودخنا ومضنا * وسفنا ونوصفنا وصونا وعلانا * وقشوانا
 ونوصفنا وموتانا ونبدنا * وابتعن نصرنا وردفن حصنا * على لغو أليانا وفهم من كلامه ان الصفة العارضة أو القابلة
 لغيرها لا يفي المنع

ولهذا قال (فعر يا وأمل وصغفوان وأرب) إذا كان صفوان (بمعنى قاس و) أرب بمعنى (ذليل) أي ضعيف (مقترفة) القبول الأولين
 التاء تقول عر يات وأرولة وأعر وض وصفة الأخير من الأصغفوان في الأصل وضع الحاء مع الهمزة واللام وأرب وضع الحاء مع الهمزة واللام
 لطر والوصفة كالأول لطر والاسمية كالباطح وأدهم وأرقم (وبحوزي) نحو (هند) معناه ساكن الوصل (أو) هان (العرف) لانتفاء شرط
 وجوب تأثير التائب المعنوي وعدمه وهو أولى نظرا إلى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لاحتجته وأوجب السرا في
 الصرف نظرا إلى أن تكون الوصل سا قبل إحدى العلتين فمساقتا في باب سبب وأخرى المبرد والجرى الوجه في يجوز منع الصرف باسم امرأة (يختلف
 زيب وسقرو بلح) وزيد اسم امرأة فاعلمها مجموعة الصرف حتى لا يورد العلتين فباع وجو شرط تختم منع صرفها بتقديم (وكسر في
 منع الصرف للحلية والعدل (عند) جمهور بني (عجم باب حذام) وهو ما كان على (١٨٧) وزن فعال عال مؤنث وهو معدول عن فاعلة

(إن لم يمت براه) فإن ختم
 (١٨) (كسفر) بقي على
 الكسر عندهم كالحازين
 القائلين بالبناء مطلقا
 (وأمرس العين) بان براد
 به اليوم الذي قيل يومك
 وهو معدول عما فيه آل
 وهو اللام (إن كان
 مرفوعا) نحو مضي أمس
 بالرفع من غير تنوين فإن
 كان منصوبا أو مجرورا بقي
 على الكسر عندهم
 كالحازين القائلين بالبناء
 مطلقا (وبعضهم) أي عجم
 (لا يشترط) ما شرطه
 الجمهور منهم (فيها) أي
 في باب حذام وفي أمس بل
 ذهب إلى إعرابها أعراب
 ما لا ينصرف مطلقا وقدر
 الكلام عليهم على صدر
 المقدمة (و) كهمز (مصر
 عند الجميع) من العرب
 (إن كان) ظرفا (معناه)
 بان براد به مصر يومئذ
 وهو معدول عما فيه آل
 وهو المعصر نحو جئت

لثم وموتان الفؤاد أي فسر حديثه وثمان من المتأخرين التدم ونصران واحدا التصاري لكن
 لم يستعمل إلا في النسب والالتيان كبير الالتيان والخص من الضامر البطن (قوله) ولهذا قال (فعر يا) الخ
 أنت خبير بان الكلام في صفة على وزن فعلا من المفتوح الفاعل التي التي لو كانتان قول التاء عنده وأما
 فعلا المضمر الفاعل في ثبوتها ليس غير فعلا من المكسور الفاعل لم يسمع في الصفات وحده فكان المناس
 للمصنف أن يأتي بدعرا بان بلفظ من الاربعة عشر لاند في النظم بما هو على وزن فعلا من المفتوح
 الفاعل وأما بان فخرج عن الاربعة عشر من المقسم المشروطة قبول التاء وهو فصلان المفتوح الفاعل لانه
 المقصود في قوة أو فعلا فإمل (قوله) وقدر الكلام علمها الخ مرانها كما ما ينعاق بذلك (قوله)
 عندا لجسم أي من التعميم والحازين (قوله) معدول عما فيه آل لانه ما ربه معين كان الأصل فيه
 أن يذكر معرفا بال (باب معنى التجب واسم التفضيل) *
 (قوله) انفعال يحدث في النفس الخ الانفعال عبارة عن آثار التي عن غير مادام متأثرا للقطع مادام
 يقطع والمتضمن مادام يتغير فهو عبارة عن آثار النفس عن الشعور بالامر المذكور مادام متأثرة
 (قوله) يخرج عن نظائره أو قلت نظائره (قوله) ولهذا أي لكونه عند الشعور بأمر حتى يسه (قوله)
 منها هو بالقرينة فتكون الصفة معيثة مستعملة في مجاز (قوله) نحو كيف تكفرون بالله هذه
 الصفة أوصل وضعها للاستفهام واستعملت في التجب مجازا أو لما قال في التفسير ان كلمات الاستفهام
 كثيرا ما تستعمل في غير ما قال السعدوني تحقيق كيفية هذا المجاز وبيان أنه من أي نوع عن أنوعه مما
 لم يسم حوله أحد وقد بين ذلك السيدون قس في توضيح فصل المقام يعالج من حواشي المطول وقد ذكرنا في
 حاشية المختصر ما فيه نقطة الحملان (قوله) وسبحان الله الخ هذا اللفظ موضوع لثبوت الله وسبحان علم
 للتبعية منصوب به اسم مجذوف وجوبه ما استعمل في التجب وأصل ذلك بان يسمع الله تعالى عند ربه
 التجب منه من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متجسسه (قوله) والله ذره فارسا أصل هذا الخبر بان
 لب الحمد لله ثم استعمل في التجب كسر في التمييز (قوله) اقتصر منها على صفتين أماني الجامع
 والشور وقد ذكرنا التثنية في فصل نحو حسن وشرف وهي مذكورة في باب نعم ونس من التوضيح تبعا
 للالفة (قوله) وضعنا لثبوتها وأما نحو عشت من زيد ونحو فتلاخبار بالتجب وضعنا لثبوتها (قوله)
 تضمنها معنى التجب (كما قالوا في قوله
 تجب تلكا فضية واقفي * فيك على ثلثة القضية أجب

يوم الجمعة معرفان كان مبهما أي تكسر صرف نحو جنداهم نصرا أو مستعلا غير ظرف وجب نفع به بال أو بالإضافة نحو طاب السحر
 مصر لثبوتنا وإن كان بال أو مضافا صرف أيضا كجئتكم اليوم الجمعة نصرا أو مصر (باب) وفي ذكر صفة التجب وما يبنى منه فعلا التجب
 واسم التفضيل التجب انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر حتى يسه (قوله) ولهذا يقال إذا ظهر السبب بطل الحب فلا
 يطلق على الله تعالى أنه متجيب لانه لا يتخفى عليه شيء وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله أنا أسره على النار مصروف في الخطاب أي
 يجب أن يتجيب العباد منه في صبح كثيرة لانه لا يتخفى عليه شيء وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله أنا أسره على النار مصروف في الخطاب أي
 فارسا ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صفتين لا شأنا لهما فقال (المتجسسه صفتان) وضعنا لثبوتها أحدهما ما
 أفعل زيدا) نحو ما أحسن زيد (أو) هذا اللفظ (أعرابا مبتدأ) لانه لا يخرج عن عمل الفعلين الاستدانة واليا وحي عن الكسائي أنها لا
 موضع لهما من الأعراب وهي عند سيبويه بكرة تامة (بمعنى حتى) أو سبع لا ابتداء بها تضمنها معنى التجب (وأفعل فعل ماض) غير منصرف

إلى روعه مراء المتكلم فون الوقاية نحو ما أقر في العرفا ثم ما قوله بأما مبلغ لا يشك لنا فشاذا (وقالته خبير) مستمر مقرر مد كمر
غائب لا ينسج بغيره ولا توكد ولا بد عائد على (ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (وزيدا) منصوب بافعل على أنه (مفعول به) لتعدي أفعل
بهمزة النقل (والجاء) الفعلية في محل (١٨٨) رفع (خبرها) وعندا لاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذي والجملة صلة لها ونكرة ناقصة

بمعنى شيء والجملة صلة لها
وعلمها فالتحيز محذوف
وجوبا أي شيء عظيم وعند
بعضهم ما استفهامية كأنه
جواب سبب حسنة فاستفهم
عنه والفعل خبرها والتقدير
أي شيء أحسن زيدا أي
جعله حسنا قال ابن الحارث
وهذه التقديرات باعتبار
الاصل قبل نقلها إلى التعجب
لا أتم إلا أن هذا المعنى
والجاء معناه الاستثناء كما
تقول في بفت فعمل ما ض
وقال يعني في الأصل إذا
كنت مرديا به معنى الاستثناء
فكذلك هذا (و) الثانية
(أفعل به) كالحسن يزيد
(وهو بمعنى ما أفعله)
فقد لو لم يكن حيث التعجب
واحد وأفعل فعل تعجب
لازم لصيغة الأمر وليس
بإمر حقيقة فلا معنى له
(وأصله) عند سيبويه
(أفعل) بصفة الماضي
وهذه في المصدر (أي صار)
ذا كذا كما تقدم البير أي
صاروا غسدة) وأقلت
الأرض أي صارت ذات
بقول وأثرت الشجرة أي
صارت ذات ثمر (فغير اللفظ)
من صيغة الماضي إلى صيغة
الأمر (وزيدت الباقى)
الفاعل (الإصلاح)
لأن أفعل لما تغيرت صيغته

عجب مبتدأ وسوغ الابتداء به دلالة على التعجب وللتلخيص وقصة تدبير وأصل وقيل التقدير امرى عجب
لأنه قبل يجوز رفع قضية على تقديره قضية وزعم الأعلام عجب ثلاث مرفوعة على الأفعال كذا في
الارتشاف في باب المقول والمطلق (قوله لزومه مراء المتكلم) كذا في التوضيح قال الكافي قد تقدم في
أول الكتاب وأما خبر الكوفي في ما أحسن أي يكون توفيقه على أن أحسن عندهم اسم فالمراد بالزوم
هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول البناء لا الزوم الذي هو الإيجاب فلا يحسن الاستدلال بذلك أذهو
فرع عن ثبوت الفعلية (قوله بأما مبلغ الخ) صدر بيت لهرجى بجزء * من هؤلاء لا يمكن الضال والسمر *
مصرغ أعلم من علم الشيء ملاحسة وتدنن بمعنى فون يقال شدن الشيء إذا قوي وطعم قسره وقوله من
هؤلاء لا يمكن متعلق بشدن وأشار الشارح إلى ما زال وجوابه تقرر بالسؤال لأن هذا البيت يدل على أن
أفعل اسم لأفعل لأن الشاعر صغره وشرط المصغر أن يكون اسم تقرر والجواب أن هذا التصغير شاذ فلا
تنسبه إليه (قوله فالتحيز محذوف أي شيء عظيم) وردناه بسنن مخالفة للنظار من وجهين أحدهما
تقديم الأفعال بالصلة أو الوصف وتأخير الأفعال بالترام حذف الخبر والاعتداد فيها بغيره من الكلام أفعالها
وأولها ما تقدم الإبهام والثاني الترام حذف الخبر بدون شيء يسد مسده (قوله وعند بعضهم ما استفهامية)
هو الفراء وابن دروستوبه ونقل هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم بإسمية
أفعل فإن الاستفهام المنسوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء (قوله وليس بامر) أحسن من قوله التوضيح
لفظه الأمر ومعناه الخبر لأن معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبل الانشاد فكيف يحكم عليه
بأنه خبر (قوله فغير اللفظ الخ) وعلى هذا الظاهر أنه ينبغي على فحصة مقدرة على آخره منع من ظهورها
بمعنى على صورة الأمر ونقل شغنا الغنبي عن مشايخه أنه ينبغي أن يكون ينبغي على السكون أن كان صحيح
الاستحراق وعلى حذف الاستحراق كمنعته نظر الصورة إلا أن (قوله إذا كان الفاعل ان وصلها)

كقول الأمام أي الحسن على من أي طالب الرضى اقتضه
وقال أمير المؤمنين تقدموا * وأوجب البناء أن تكون المقدمة
وفي شعر الشريف حذفها لكن الفاعل أن المشددة حيث قال
أهون على إذا امتلأ من الكرى * أفي آيت بليلة المسروع
وفي النهاية لا يجوز حذفها معهما وأعلم أن ابن مالك قال في شرح التسهيل ولواضطر شاعر إلى حذف الباء
المسكوبة غير أن بعد أفعل زومه أن يرفع وعلى منذهب الفراء يلتزم النصب أي لأن منذهب أن فاعل أفعل
ضمير مخاطب ولا يخفى قول الشاعر

لقد طرقت رجال القوم ليلى * فابعد دار من قبل مزرا
لا يمكن جعل أبعد فعله معنى أبعد الله دار من قبل عن مزرا وجوبه كانه يجر من نفسه إلى الأمام في منزل
طروق ليلى لأنه صاير وطرقها من أو لا جهة في قول الآخر وأجدر من ذلك أن يكون لا جهات أن يكون
أجدر فعل أمر عارفا من التعجب بمعنى أجعل مثل ذلك جديرا بأن يكون أي حقيقيا بالكون يقال جدر بكذا
جدارا وأجدر به أي جعلته جديرا به أي حقيقيا وبمجهول أن يكون أجدر فعل تعجب حذف البناء
اضطراروا واستحق مرفوعها الفرع على الفاعلة لكنه بنى لضافته إلى معنى (قوله كقوله في الخ) بجزء بيت
لصميم صدره * عبرة وقع أن تجهزت غدا بغيره منصوب بوقع وهو اسم مجبور به وغدا بامن والغد وهو
الذهب والشاهد في قوله كفي الشيب حيث ترك الباء في فاعل كفي (قوله فعل هذا يكون أمرا حقيقة رد

فجلبه ساند والظاهر كونه على صورة الأمر فزيدا الباء صورة اللفظ من الاستفهام (أن أي من) ذلك (لأنه) الباء هنا بانه
فلا يجوز حذفها إلا أن كان الفاعل أن وصلها (مخالفها في فاعل كفي) فيصور تركها كقوله * كفي الشيب والاسلام للمراء لها هو وذهب جماعة
إلى أن الضرر بالياء مشعر بيبس على القوم فزيدا هو المتخضبة والياء لتدبيره في هذا يكون أفعل أمر أخففة لا خبرا فيه وهو مبتدأ

هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عندية ثم قاله قبل أحسن زيد وعند بعضهم ضمير المضاف أمر لكل واخذنا جعل زيدا حسنا أي بان يصفه بالحسن ثم جرى مجرى الاشكال فلم يفرع عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا هندو يا رجلان ويا بال أحسن زيد وما شاركه فعل التفضيل فعلى التجب فيما يبين منه ضمير المباح حفظا على الاعتصار (١٨٩) فقال (وإما يبين) قياسا فعلا التجب وفضل

التفضيل من فعل متصرف فلا يبين من اسم ولا من فعل غير متصرف كنتم وبنس (ثلاث) مجرد فلا يبين من زيدا على مطلق ولا من ثلاثي زيد كدحرج وتخرج وانطلق واخترج ثلاثين من معنى وان لم يكن ملازما لثاني فهو ما ضرر زيد وما عاج بالراء أيما انتفع به (ثلاثون) في المعنى أي قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به فلا يبين من غيره كات وفن لا حقيقة تهملاتفاوت فيها (نام) فلا يبين من ناقص ككانت كاد (مبنى الفاعل) فلا يبين من مبنى المفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فان آمن اليقين بان كان ملازما للنام المفعول بل ذلك قد جمع من كلامهم ما أشغله وما أعجب برأيه وما أعناه بحاجتك من تسفل وأعجب وعسى بالنساء المفعول وسرى على ذلك ابن مالك وانه (ليس اسم) فاعل على وزن (أفعل) ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون وأصعب فلا يبين مما هو كذلك كصور وشول مثلا يلتبس اسم التفضيل منه

بانه يحتمل للصدق والكذب الظاهران هذا ودعى الاول لان المقصود الصفة اشياء التجب وبالله لا يتعبد بالغاويا به عليه ضمير المضاف نحو أحسن بكذا ولا يجوز ذلك في الامر لما فيه من افعال فعل واحد في ضميرى فاعل ومفعول لمبنى واحد وبالله لو كان الناطق به أمرا بالتجب لم يكن متجيبا كذا يكون الامر بالخلف حالفا (قوله أحسن زيد) أي دمه (قوله ثم جرى مجرى الاشكال) جواب عما يقال اذا سكن الضمير للمضاف يلزم ان يطابقه تانيها وثنية وجعا والصيغة ملازمة لكثير والافراد (قوله قياسا) احتريزه عما ورد من بناء على التجب وأفضل التفضيل من غير ما وجدته في الشروط كقولهم ما أفننه بكذا وما أجدره وهو اقرب به ونحو ذلك مما هو مبسوط في التوضيح وغيره (قوله مطلقا) أي مجردا أو زيدا لان البناء منه يفوت الملازمة على المعنى المقصود أمدا أصولا ربحه فلا يؤول الى حذف بعض الاصول ولا تخلفا لخلطه بالافعال والمأمل ان يدفله يؤول الى حذف الزيادة لانه على المعنى المقصود (قوله ولا من ثلاثي زيد) لما سر من أن حذف الزيادة يضل بالمقصود في أفضل خلافه فيقول يجوز البناء منه مطلقا وقيل منع مطلقا وقيل يجوز ان كان ضميره لغير النقل نحو ما أعلم الليل (قوله فلا يبين من مبنى) للثلاثين المتني بالثنية لان صيغة التجب اثبات اذا ليس فيها نفي وليست الصيغة متصلة لثني (قوله وان لم يكن ملازما لثني) أي سواء كان ملازما له أو لا والاشكال الاول لغير الملازم وهو ما بعد الغاية والثاني للعلل وهو ما قبلها في التثنية لغيره ثم شوش وكون عاج جاعل في التثنية ملازم لثني قاله ابن مالك في شرح العبد وما جازته عاج يعجب عجب انتفع يستعمل المتعجب على ما يعجب به محال استعمال متناوبا متفيا وفور ع في اختصاص الاول بالثني فانه ورد ولم أر شيئا بدليل أنه * ولا مشربا أو وجهه فاعجب (قوله لثلاثين الخ) وقيل لان اللون والعيب الظاهر في مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كالبدن الرجل في عدم التجب منها ووردها في التجب بانه يقال ما أشد سوءا دها أو كثر حرجه فان قال قبل انما تعجبنا من شدة قلنا القصد في التجب ليس الا السوء أو علة انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ (قوله فيتوصل اليه بان بدأ أشد الخ) المتبادر منه أن أشد أو شدد وشبههما أفعال يبين منها لما ذكره في نظر من وجهين الاول ان الكلام فيما يحصل بالبناء منه الخلاص من البناء من فقد الشروط أو شددوا مع من جهة فاقد الشروط اذ ليس ثلثا الثاني ان ذلك يتوقف على ورود أشد نحوه فعلا وهو غير ملام الا قال في الصحاح والقاموس أشد اجل اذا كان معه بد تشديد والبناء من هذا في نحو أشد استغفرا يا بعد فليندبر (قوله وما كثر ان لا يقوم الخ) اشار الى أن المصدر الواقع بعد أشد نحوه اما صرح بذلك فيما عدا المبنى والى المبنى المفعول وما هو وذاك فيما عدا في التوضيح واما الفعل الناقص فان قلناه مصدر في النوع الاول أي الذي يؤتى به مصدر صرح بالاذن الثاني أي الذي يؤتى به مصدر مؤول ووجه الاثبات بالمؤول في الثاني التمكن من أن يستعمل معه النفي ويعمل فيه الفعل الذي يتجسس به على التصرع وفيه بحث اذا استعمال النفي يتصور مع المصدر الصريح نحو ما أقرب علم قسام زيد وهذا كان وجه التعبير مع النفي بان كثر دون أشدان النفي لا يتفاوت فيه بالشد في المبنى المفعول لان يبقى لفظ الفعل المبنى للمفعول لتلا بلتس مصدره مصدر المبنى للفاعل قال البراء بن مالك فلما لم اليقس جازا بلاؤه المصدر الصريح نحو ما أمرع نفس هندو أمرع عنفاسها قال الشهاب القاسمي قد يقال لم يؤمن اليقس هل لان النفاص يطلق بمعنى الحضي وقوله معنى الفعل لان تصور هذا جاء اذا دلقت قرينة على اوردته لاولاده لا الحضي يعني ان بعضهم نقل البناء للفاعل في نفس معنى ولقد غلظت من اليقس الا ان وجهه جواز التجب بان ما دل المبنى

باسم الفاعل وقيل عليه فعل التجب لتساو ما ورد معنى وجرى بانما جرى واحدا في امور كثيرة قاله ابن مالك * (تنبيه) * اذا أردت التجب أو التفضيل من فعل علم بعض هذه الشروط فتوصل اليه بان بدأ وأشد أو شدد وشبههما لاجل مصدره لعدم منصوب باعدا أشد ونحوه فليس حاويا على اقبال باعدا أشد ونحوه فتقول زيدا أشد بياضه أو أشد بياضه وما كثر ان لا يقوم أو اعلم ما مضى

قال الرازي الله أعلم بكفي مسلت * من يعلموا يعلموا ويعلمت * كانت نفوس القوم عند الغلصين * وكانت الحرة ان ندى استقال
أوجبان وعلى هذه اللغة كتبت الحقة لأفادته بحوان منعت الزقوم أنهم يسمون زختر بك وعلى نحو مسلت الهاء سمع دفن
البناء من الكرماء وحكى على كيف البنون والبناء وكيف الانسواء والانسواء وعلى نحو قاض زختر جوارب الهاء نظرا الى الزوال موجب
حذفها في الوقف وتلو ويمن ابن كثير وروى في أحرف من القرآن وعلى نحو القاضي فهدا بالحق فزق ابن الوصل والوقف عليه قراءة
غير ابن كثير وهو الكبير المتعال ليندروم التلاق (وليس لك في نصب نحو) (فاض) (١٩١) منونا (د) نحو (القاضي) غير منون (الا)

أثبت (الهاء) لكن المنون
يبدل تنونه ألفا فقال
وأثبت قاضيا وغيره تسكن
بألفه فقال وأثبت القاضي
وأما ما سقط تنونه منع
الصرف كروا بت حواري
فكأنه صوب المنون
ومقتضى عبارة التسهيل
جزا والوجن وان الأثبت
أجود (ووقف على أذن)
الجواب بالالف أي بابدال
نونها الف تسمى بها ذنوبا
يتنون المنسوب لان
صورته صورة لفظا
(و) على (نحو لتسعا) مما
أخرون تركوه شقيقة
بالالف ايضا لذلك ولشلا
يكون لفتل على الاسم
منه (و) على (نحو رأيت
زيدا) مما هو منصوب
بالفتحة منون مجرودا التاء
(بالالف) أي بابدال
تنونه ألفا لان التنوين
حرف في منه لا لا على
الامكنية وليس في ابداله
ألفا نقل بخلاف ما في الرفع
والجر والمنون فلا يبدل
التنوين في الاول والاولا في

فاما وقف الفراء على قوله تعالى فيجرى على الصديق النون فأتبع رسم قلت وفي هذا ان انتهى بقى أن
قضية عود التنوين اليه أنه في النصب يبدل تنونه ألفا قال الشهاب القاسمي والسابق الى الفهم أنه غير
مراد فجزر (قوله في قول الزواقة) (أبجاء الخ) هو أو التجم والمراد بقوله بعلمت بعلماء بدل في التقدير
من الانشاء ثم أبدل الهاء تاء واتفق بقية القوافي وأبدل الألف هاء ثم الهاء تاء تشبهها بالهاء التانيث
فوقف عليها بالتاء والفتحة ثم أس الحلقوم وهو الموضع الثاني في الحلقوم (قوله نظرا الى الزوال موجب
حذفها) وهو التنوين أو عيب بان ذلك غرض فلا يعتد به واختار بعضهم أن الوقف على نحو في الهاء
أحسن ثلاثين عديده على الأقل في الأصول وعلى نحو قاض بالوجه من غير ترديد وعلى نحو مستقص
بالخلف على الحسن لطوة (قوله فكأنه صوب المنون) أي فليس فيه إلا ثبات الياء ونص أبو حيان بكال
العامية في شرح التسهيل على وجوب الوقف بالياء فيه وتعميد ذلك ما اقتضته عبارة التسهيل وسكت
الشارح عما سقط تنونه منع الصرف إذا لم يكن منصوبا لله انما غرض السكالم في المنسوب كقضية
تسببه بالمنسوب والمنون ولما قال جمع الجوامع وان كان غير منون أثبت يائه أي لا تضع أثبت يائه في المثال
في شرحه وتحت ذلك صورته ان أن قال أو غير منصرف نحو لا حواري انتهى وهو مصرح بجواز
الأثبت والخلف في نحو حواري فاعاد الشهاب وقال انما لا تنوين حيث لا وقف على الزاء
ساكنة احوال الظاهر (قوله لان صورته منصوبه لفظا) أي لان صورة ذن في اللفظ منصوب على الالف في
كاهو ظاهر قول الالفية وثبت اذن منونا صورة لفظا أي لان صورة ذن في اللفظ منصوب على الالف في
الاصح الثاني وبعدها منون وظهر كلامه الاستحقاق في تعليل التسعاع ان مراد لان صورة ذن في صورة
التنوين في اللفظ ويرد عليه ان هذا مطلقا في نحوها (قوله لذلك) أي لان صورة ذن في اللفظ منصوب على الالف في
في اللفظ صورة التنوين (قوله والاصل في كتابة كل كلمة) مدار الهمزة على معرفته هذه القاعدة وما خرج
عنها ومدار ما خرج منها على خمسة أشياء يقال ابن الجاسي والنظر بعد ذلك فيما لا صورة تخصه وفيها
خولف برصل أو زيادة أو نقص أو ببدل الاول المهموز وهو اول وسط وآخر الاول يكتب الف مطلقا
والوسط اما ساكن في حرف حركة ما قبله واما مقصور فله ساكن فيكتب بحرف حركته واما مقصور وقبله
مجرى فكتب على ما يسهل والظرف الذي لا وقف عليه لا اتصال غيره كالوسط أو ما لا وصل فقد صولوا
الحروف وشبهها بالآخرية نحو ألهم اللهكم الحقوا بها تكن أكن وكلما أنتني أكرمك بخلاف ان
ما عدى حسن وابن ما عدى حني وكل ما عدى حسن وأما الزيادة فسما في الهاء في كلام المصنف وأما النقص
لخلف ألفان بشرطه والفاء بخلافه في رسم اقل من الزجر أو ما لا يبدل فسما في كلام المصنف
وتفصيل المقام يطلب من الشافعية وقد فردها الف في التنصيف (قوله ومن النجاة من يكتب كذا في التنوين)
قال أبو العباس مجدي زيدا شتى ان أكرى من يكتب كذا في الفاء لا تامل أولي ولا يدخل التنوين في

الثاني يابدل بحذف لثقل الواو والنباس الياء بيه المتكامل وقيل يبدل حرف مد في الاحوال الثلاثة فيقال بان يبدل في التنوين
زدي لا يجرى بحرف حركة الا بزيادة نابع لهما فيقال لا وقف عليها لا وقف عليه وقيل بحذف من غير ابدال في الثلاثة فقال في زديا
لخلف حركة الآخر أو يكتفي بغير المنون وقوله لا انقصه عنك بالاسائل الثلاثة وقوة تعليل بالالف (بأن يكتبين) هذا الاصل في كتابة كل كلمة
ان كتب بكال ابن الجاسي بصورة لفظها بقدر ما ابتدأ بها والوقف عليها وانك تسكن منك حمزة وصل لانك لو ابتدأت بانك لم يكن
بديها وتكتب ان زيدا لانك لا لا وقف عليه كذلك وهو أتم مسلت وأثبت مسلت والتاء في الوقف
عليها كذلك ويجوز في غير فاعاد ياءه في الوقف القاضي فيها بالياء لان الوقف عليها كذلك من الخفاء من يكتب اذا في النون لانها من نفس

الكلمة تكون من وعن وهو الاول للفرق بينهما وبين اذا التي هي ترفيع عمل كتابة النون الخفيفة بالالف حذو علم اليقين أما ان حصل ليس نحو لا تضر من زيد او اضر من عمر فالتكتب بالنون على الاصح لئلا يلتبس أمر الواحد منهما بأمر الاثنين أو بينهما في الخط (وتكتب ألف) زائدة في الخط (بعد واو الجماعة) المتطرفة المتصلة بفعل ماضٍ (كقائلوا) أو امر كقولوا أو مضارع كان يقولوا أو قايهاوا بين واو العطف قال الجار ويؤاها وان لم يحصل التباس في نحو كقولوا أو امر والنون ولو تكتب متصلة بخلاف واو العطف لكان ينبغي عن الفعل ما لا اتصل به الواو وهو فتح واو او ساو او فحصل الالتباس فيجعلوا الباب كله واجدا لمر داله (نون) الواو (الاصلية) في أبنية الكلمة فلا يكتب بعدها ألف (كزيتيدعو) ويغزو لعدم الالتباس وان قدر الانفصال لان المراد ليس يدع ويغزو واو الجماعة غير المتطرفة كضر ولؤضر ويوم لانه لا يلتبس واو العطف القوي بغيره بعد غم الكلمة وان أعرب منهم فوكيدوا والجمع زدت ألفان الواو حيث تنطرفة ثلاث المؤكدتين كلجزه بمقلبه مع أنه ضمير منفصل وأما الواو المتصلة بالامم كضرلوزيدتهم من يكتب بعدها ألفا كما في الفعل والا كما يحذفونهم القلة اتصال والجمع باللام في ما يليه بالالتباس (١٩٢) ان وقع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لم يزل التباس لندو وهو زواله بالقرائن

الحرف (قوله أو مضارع) على ما اختاره الكسائي من أن الالف تكتب بعد الواو المتصلة به رفعا نحو يغزو ويذعو ونصبا تحلون يغزو وواقفه القرائن على الرفع والخلاف في ذلك للمبني على الاختلاف في سبعين زائدها والهاء التي ذكرها الشارح تسباني الهمع للاخفش وان دقيق العيد ونقل عن الخليل أنه على ذلك بأنه لما كان وضع الواو على المد وعلى أن لا تنقل أصلها زادوا بعدها الالف لان صوت المد يمتد إلى ما يخرج من الأنف وأنه على مذهب الكسائي بأن يذعن فربان الاسم والفعل والقرابة بينهما يذعن بين الواو المتحركة والواو الساكنة وذلك يعرف من كلام الشارح (قوله عند الجهور) مقابلة ما حكاها من صفوعين الفارسي أنه يزعم أن جميع ما يلي يكتب بالالف كأن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل وداو وكساو تكتب على صورتها الأصل أصلها وداو بان الالف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال كرخيان وميت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي وانما إذا نه القياس وله أن يقول بان كانت الهمزة لا رجوع على الياء فالتكتب المنقلبة عن الواو أو واو ان كانت الهمزة تنقل إلى آخر المقادير في قولنا الاعتراض بالهمزة بل الاولى أن يقال الفارسي فرقت العرب بين هذين الالفين بالألف في الفعل الخط فسماع في ذلك ولم يفرق بين الهمزتين (قوله الإيجي وزني) الحق للمردبي على علم منقول من الفعل أو جعفر النحاس على علم منقول من الاسم كرواي على ما كتبه بالياء فإينيه وبين واو الجمع (قوله أو كون الالف أخف من الياء) قد يقال الخفة أمر يرجع لفظ لا لمرسم (قوله أو يكون الفاء أو) أو يكون الفاء ياء لان الالف جيتئذ أو لا ياء لانه ليس في كلامهم ما فاء ولا ما لا يد بتعني انعت بقال يذ يدي (قوله أو اذليس في كلامهم ما فاء ولا ما و) قال السعد اللفظ أو ولا حاجة قبل لان التثنية بالنسبة للفعل وكذا قصد بان ان الحكم علم يستثنى منه الالهذا اللفظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غير الافعال (قوله أو يكون العين أو) الظاهر أن يقولوا يكون العين ياء لان الالف جيتئذ أو لا ياء اذليس في كلامهم ما عينه ياء ولا ما و) قال السعد عند قول الفراء الرابع المعتل العين واللام يقاله اللفظ المقر ون مائه والقسمه تنفي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن يجمع ما عينه ياء ولا ما و وانتهى

(دروس الالف) المتطرفة في الخط (ياه) عند الجهور (ان نحو واو) الالف (الثلاثة) الاحرف بان كانت واحدة فصلا ولم يكن ما قبلها اسواها كانت زائدة لالحاق أم ثابث أم لغز ذلك وسواء كان ما هي فيه فعلا (كاستدى) واستعصى أو اسما كالاستعصى (والمطفي) فان كان قبلها ما مرسما ألفا كدنيا وعجيا وأجيا كراهة اجتماعه في الخط الإيجي وروى ابن فيرجان باله فرقا بينهما ما بين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا لنقل الفعل والصفة وكون الالف أخف من الياء (أو) لم تجاوز الثلاثة ولكن (كان أصلها الياء) بان كانت منقلبة عن اسواها أن خلف في فعل (كرى)

وهذا أمر كالحرف (والتثنية) فانما اتصل بالالف ضمير متصل فاختار رسمها ألفا كراهوا واستعدوا ومصطفا (د) رسم الالف اما (الف) على سائر ما (في غيره) أي ضمير ما بان كانت من التثنية فبعض واسواها اتصل بها ضمير متصل أم لا وسواء كان ما هي فيه فعلا (كفعا) وعام اسما كالقفا (والصا) ثم اشار إلى ما يعرف به الواو من الياء بقوله (ويكتشف أمر الفاء الفعل بالهاء) أي اتصال ياء الفاعل به فمعها ظهر فواصله (كريميت وعقوت) فعل الاول ان الفوى منقلبة عن ياء والثاني ان الفعاضن واو واولا قال الضمير المرفوع المقر لكان أهم لشموهي نحو من وعقوتين يكتشف أيضا بالشارح كزني ويقولان الناقص الباقى مكسور العين والواو في مضمومها ويكون الفاء الواو أي لان الالف جيتئذ أو لا ياء اذليس في كلامهم ما فاء ولا ما و ويكون العين واو أو كسوي لان الالف جيتئذ أو لا ياء ليس في كلامهم ما عينه ولا ما و (أو) أم ألف (الاسم بالنشبة) فمعها ظهر فيها فواصله (تصويون وفتين) فعل أن الفعاضن واو والفتين عن ياء يكتشف أيضا بالجمع بالالف والتاء كفتين والقوتان ويكون الفاء أو العين أو الواو بالمرسوم وند نحو القوي والبوي فان جعل الالف منقلبة عن واو أو ياء لم يكن معها شيء من العلامات لئلا يكون خطأ أميلت كتبت بالياء حتى لا يال الالف وانما كتبو الياء

[illegible]

لأعلامه ولأما وأوفى وجودي كمالهم نحو قوى فإن أصله ثوب فهو فاعل لعل بضئ بضئ بولاة لـ
الشارح فيلسافى فى الامور تكون الفاعل والعن والواو الممر ونحوه القوى والصوى لمزمت بادق
هبة الشارح تقر فاقابل مراده انه ليس فى كلالهم هذا كراعى سبيل القياس ولا يقض بمخرج عنه والمراد
القياس الاستعمالى ولا شافى ان اجتماع او عين مستقل وكأتم يقل هنا قاساعلى لما يقى ونحوه قوى
وصوى لانه غير محتاج الى الانكشاف امره لانه فى القضا فطسائل **(قوله ولا يكتب بالالف)** وكذا كلنا
خلاصها وكان القياس ان يكتب بالالف لان الفه اربعة **(قوله ان الفه متقلبين واعدت البسرين)**
امان زعم ان الفه متقلبين ياء كلهم الى البسرى فاه يكتبها بالياء **(قوله واخفى جلاله الى)** قال بان
الانبارى واما كتبته بالياء وان كانت لعمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمخفى فزمت الانساع
المخفى حين قالوا بجائز وحشاك وحشا وانصرفت الى الياء مع الظاهر حين قالوا بخير زيد وعمل كتابه الى
وعلى وحقى بالياء لم تتمتع بالاستفهامية والاكتمين الان لا قوى بها واسطو على الامم وعلم وحشام وعلم
ان رسم المصنف متبع لمصدر من السلفى مضى عنهم وهو قوبه اشياء على خلاف ما تقرر وكذا رسم
العروض بخلافها تقرر وان أهله يكتبون ما مع ناصلة لان المتدين فى صحتهم أنهم يراعون الحروف التى
يقوم بها الوزن فيكتبون التثوين ولا يراعون حذفه فى الوافى والمضمر حروف واعلم انضات النقط وضع
رفع الاشتراك ومن ثم اختاروا وجبان نقط العاقف والنون والتاء وصلات وصلوا واختار بعضهم نقط الشين
واحدة لان المقصود هو الفرق بينهما وبين السين حاصلهما والوا كتره فى نقطها ثلثا واختار البعض
وجاعة نقطها ثلثا فى نحو جعفر فافيهما بين هذه الضمير وهما الساكنة والياء منهم الحريرى
يعودها الى الحروف غير المقترطة لولا ان اجماع الايتان والرائى الى التبرع ورواه عن جعفر بن مثنوق
ونقط أهل غرب الحديث كل حرف مسمول من أسفل ما يقع فى الايضاح والحاد لا نقول لا لئلا يفسد

(٢٥ - ش - باق) (است) وهو الذي أصابته نغم أوله وثانيه لتكرره على استاد صغيره على سنه (وإن) أصله بنوع
في وثالثه أيضا لتكرره على ابنه وإن أفعال حذف لانه تعفوا وسكنت فاوله تكون الهمزة عوضا عن المحذوف ثم فيها التوصل
بالنطق بالساكن (وإنم) هو إن وبت حميم المبالغه مع حفظ له نفس عليه لورده بإعظام في الاعراب إلى امرئ وليس المبالاه
الأم كلبي لمن العزيم ذلك ان يفتي سقوط الهمزه لا محذور (وانت) أصله بنوع كسرة لاتمامه ثمة إن ثالثه الثاني

خلاف ما عثرنا في هذا العلم من الامم الاثنا عشر لسكونها قبلها ولا لوليتها من هذا جلال (٢) وانما السبعة الاثنا عشر من مستعمرات
(واحدة وامرأة) اصلها مصر وراثة وهما لغة اخرى سكن اولهما اثنا عشر سنة الهجرة والاصل وان كان على ثلاثة اثنى عشر لانهم مهاجرة
ولطعمها الاثني عشر فبقوا في مصر وخرجوا من مصر في ايامهم (وتبين ان اى السبعة المذكورة بخلاف جعفر فانهم هاجر الى همدان قطع
والاثنين واثنين اصلهما اثنا عشر وتبين انهم من اهل الامم الاثنا عشر واسكنوا الغاصر هجرة الاصل (والغلام
وتحضره من اهل النهر وفي كلام النهر فيهم لغة في نهر والام الموصولة والراثة وقدر ان الخليل يقول ان الهجرة اصلية
وصلت لكثرة الاستعمال (واعني الله) نهى الله عن مفرد واحد عن اقل كان جعلوا يصنع كسرهم هجرة ولم يتصرف فيه بخلاف به كسباني
وهو مشتق من العين بمعنى البركة ولا يستعمل الا في القسم) فاذا قال القسم اي الله لا فعل في كتابه قاله الله فسمى لا فعل والعين
قوله (يفقهها) عائد الى الغلام والعين وهو واجب نحو الغلام لكثرة الاستعمال بآخر في ان الله سبحانه كما فهمه قوله (او بكسري في عين)
وقد اننا عثرنا في جميعها ان ما في قوله (١٩٤) همدان جازع عن نافع واكسر و امل * اول ما اوس بالتثنية قد شكلا *

والافتعال لا لاقتباسا والافتعال لا لاقتباسا من مزيد الثلاثي والافتعال لا لاقتباسا من مزيد الثلاثي والافتعال لا لاقتباسا من مزيد الثلاثي
الرباعي (و) همزة (أمر) الفعل (الثاني) إذا كان تاني مضارعاً كمالفتاع عند حذف أوله والافتعال لا لاقتباسا من مزيد الثلاثي والافتعال لا لاقتباسا من مزيد الثلاثي
ويستثنى من ذلك فتدرك ومردا يصدق عليهما أن تاني مضارعاً ساكن لفظاً مع أنه لا يفتاع فيها عند الإعراب (كافتل وأفتل وأغزى
تفهم) أي يضم همزاً من مرعاة أنه الفعل أذى مضعوم وإن كانت الهمزة في الثالث فتدرك ولا اعتداد بدعوى الكسرة فيه مع أن
يضمهم موزونة كسر الهمزة وأما لغزى فاستثقلت الكسرة على الواو فقلت في ما قطعها حذفت الواو والفتاء الساكنين (وأضرب
وأشوا وأضرب بكسر) أي بكسر همزتين وجوياً مرعاة لعين الفعل في الأولى وكذلك في الثاني إذ ضعت فيه غنة واصله إشوا واستثقلت
الفعلية لا يفتعل إلى اثنين ثم حذفت الباء لالتقاء الساكنين وأما الثالث فافتح كوافه المرافعة وحسوا الكسرة للالتباس
المضارع والبدو والهمزة صلة اللفظ وفيهم من المثل أن الهمزة في الابر من الثلاث لا حوصل سواء كان من مضارع مفتوحة أم مضمومة أم
مكسورة وأنه لا اعتداد بدعوى الكسرة في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز زهه أحرف في مضموره
والفتوح اثنين من باب الهمزة المفتوحة وإذا جازت همزة الافتعال على همزة لا حوصل حذفت همزة الابر في الالف فتدرك عليها ثم

سواء كانت مكسورة كقراءة غير أبي عمرو والآخر من اتخذناهم سخرى وقراءة الجميع استغفرت لهم
الاصل اتخذناهم بهزة مفتوحة الاستفهام فكسورة الوصل غذفت هزمة الوصل للاستغناء عنها
بهزمة الاستفهام أو مضومة نحو اضطر الرجل والاصل اضطر بهزة مضومة فلما دخلت هزمة
الاستفهام حذفت (قوله فتبدل أنفا) أي على الأوجه قال الخضراوى لم يذكر أنوعى وجعلت غير البدل ولم
يقرب أي خلافا في كلامهم ولا يجوز أن تحقق لأن هزمة الوصل لا تثبت في الجرح الامرورة كقوله
ألا أرى اثنين أحسن شعبة * على حدثان الدهر منى ومن جلى

وقد قبل بين الهزمة والاعنع القصير وهو القياس لأن الأبدال لسان الساكنة وقد قرئ في السبع بالمد
والتشديد نحو الذكرين (قوله لا يلتبس الخ) علة ترك مقتضى القياس مع المفتوحة (قال المؤلف
رحمه الله) ولكن هذا آخر ما وردنا في هذه الحواشي جعله اقتضا لوجه الكرم وبينما الفوز
يحتاج النعم أنه الوهاب الكريم هو صلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كلما ذكرنا القرآن
ونقل عن ذكره العاذرون

﴿ يقول واحد غفران المشاوى ﴾ رحمه محمد الزهرى الفراءى *

الجليلة على نعمه العظيمة الكافية والشكر له على نعمه الجليلة الوافية الشانية والصلاة والسلام على
سيدنا محمد مصدر الكائنات مجرأ أهل الهدى الإرشاد لأشرف الخلائق وعلى آله الموصولين منه بآتم
إبرائيلوا الصلوات وأصابعه كواكب التوضيح لتسهيل الفوائد والهيئت وعظم وشرف وكرم آمين
(أما بعد) فقد تم بحمد الله تعالى طبع الحاشية الزينة لطيفة ذات المعاني الدقيقة للزينة تأليف
السابق في ميدان العلوم الزائفة لواء المنطق والمفهوم البديع في بيان المعاني مع التحقيق
والجبر صرف والمشكلات إلى التحقيق الفاضل الوذى والكامل الألقى الامام العلامة الشيخ

بدر العلوي المحمدي بن زين الدين التي قد وضعها على شرح الفاكهي على قطر الندى العلامة
الحق هشام نعمد الله الجميع برحمته وأكرمناهم بفضل محاولته لكرامته ونأجلته بهذا
الشرح المحلى به هذه الحاشية فلعمرى لقد أسفرن من المورا القيمة الغالية ووقع

قطر الندى بطلان الطائفت وأذى جنى ثماره لكل متناول وقاطف
قدونكم مطبوعا ترقه الطابع وتغنى بفرائده الصغور وتكشف
الاصحاح هذا وكان ختم طبعها ونعم شكها ووضعها
بالطبعة الجنية بمصر المحروسة المحمية ببحار

سیدی أحمد الدردر قربان الجامع الازهر

المير في شهر صفر سنة ١٣٢٣

هجرة على صاحبها

أفضل الصلاة

وآمن الغنية

آمين



مفتوحة فتبدل أنفا على
الانضم نحو الحسن عندك
وآمن الله بمنك لئلا
يلتبس الاستفهام بالخبر
لاتحاد حركتها وحركة

هزمة الاستفهام * ولكن
هذا آخر ما وردنا برأده
على هذه المقدمة والمنقول
من فضل من الطبع فيه على
الآن أن يبادر إلى اصلاحه

ان يمكن الجواب عنه على
وجه حسن ليكون بمن بدع
بالتى هي أحسن لكن بعد
مطالعة هذا الكتاب ينشعب به

الخليل بعين مشاورة في أهل
فنه فان واضعه معترف
بصر الباع وكثرة الزلل

ولولا طمعه أن يكون من
الثلاثة التي اذا ما بن آدم
انقطع عنه الاهتمام كشف

فضائحه ولا عرض نفسه
لتكليم الالسة الجارحة
والجندية الذي هذا نالها

وما كالتنهدي لولأن
هذا الله رب أوزعه
أى أشكر نعمتك التي

أنعمت على وعلى والذى
وأن أعمل صالحا ترضاه
وأدخلني رحمتك في

عبادك الصالحين وصلى الله
وسلم على أشرف المرسلين

* فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ وس على شرح الفا كسى على قطر الندى *

صفحة	موضوع	صفحة
٢	خطة الكتاب	١٠١
٦	مقدمة في مبادئ فن النحو	١١٨
٨	شرح الكلمة قول مفرد	١٢٧
١٢	تقسيم الكلمة الى ثلاثة اقسام	١٣٦
٢٣	الاسم ضربان معرب الخ	١٤٤
٣٢	تنبيه اختلاف في الاسماء قبل التركيب الخ	١٥٨
٤٢	وأما الفعل فثلاثة اقسام	١٦١
٦٣	مطلب شرح الكلام	
٦٧	فصل في أنواع الاعراب وعلاماته	
٩٧	فصل في الاعراب التقديرية	

* فهرست الجزء الثاني من حاشية يس على شرح الفا كسى على القطر *

صفحة	موضوع	صفحة
٢	باب النواسخ النوع الاول كائنا نحواتها	١٢٩
١٣	ما حل على ليس	
١٧	النوع الثاني ان نحواتها	١٣٣
٢٦	تمة تفخ ان وجوبا الخ	١٣٥
٣٤	النوع الثالث من النواسخ ظن ونحواتها	١٣٦
٣٨	باب الفاعل	١٣٩
٤٦	باب الناصب من الفاعل	١٤٣
٥٣	باب الاشتغال	١٤٨
٦٠	باب التنازع	١٥١
٦٥	باب المصوبات	١٥٨
٧٠	فصل في الكلام على المنادى الصحيح الا...	١٦٠
٧٢	فصل في أحكام قواعد المنادى	١٦٣
٧٣	فصل في الترخيم	
٧٥	فصل في الاستغاثة والندبة	١٧٠
٧٨	المفعول المطلق ٨٣	١٧٢
٨٥	المفعول به ٨٨	١٧٥
٩١	الحال ٩٤	١٨٠
١٠١	المستثنى ٩٤	١٨٠
١٠٩	باب في ذكر المنفوضات	١٨٧
١٢٣	قائمة في دلالة شرط متعلق بدخول القافية في حكم التعليل الخ	١٩٢
١٢٤	الاضافة	

* (تم فهرست الجزء الثاني من يس على الفا كسى) *

Bibliotheca Alexandrina



0496500